رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تذكرة النحاة

لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي
(٦٥٤-٧٤٥ هـ)

تحقيق
الدكتور عفيف عبد الرحمن
الأستاذ المشارك بدائرة اللغة العربية
جامعة اليرموك

نشر بدعم من جامعة اليرموك

مؤسسة الرسالة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م



مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تذكرة النجاة

لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

تحقيق
الدكتور عفيف عبد الرحمن
الأستاذ المشارك بدائرة اللغة العربية
جامعة اليرموك

نشر بدعم من جامعة اليرموك

مؤسسة الرسالة



بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة على نبيه الكريم، وبعد...

فهذا هو الكتاب الثاني من مكتبة أبي حيان الأندلسي الذي أقوم بعبء تحقيقه ونشره، وقد كان الكتاب الأول «تقريب المقرب» الذي صدر قبل عامين. وقد كنت عثرت عليه في المغرب الأقصى، وعلى وجه التحديد في «الخزانة العامة» بمدينة الرباط. وقد كان يعد من مؤلفات أبي حيان المفقودة. وقد وجدته من مقتنيات الخزانة حين زرت المملكة المغربية الشقيقة عام ١٩٧٣م في رحلة علمية أنقب فيها عن كنوز المخطوطات.

وقد حفزني إلى تحقيقه أمران: أولهما مكانة أبي حيان النحوية ومؤلفاته، وبخاصة هذا المؤلف مما شجع الصفدي على تأليف التذكرة الصفدية في خمسين مجلداً ضاعت جميعها.

وثانيهما: ما جدته من تعليقٍ بخط الأستاذ العلامة محمد الكتاني رئيس قسم المخطوطات، وفيه يقول بأن ميزة هذا الكتاب أنه ضم بين ذمتيه نقولاً من كتب كثيرة ضلت طريقها إلينا.

وحينما باشرت العمل فيه أدركت أهميته وتبينت صحة ما يقوله الأستاذ الكتاني.

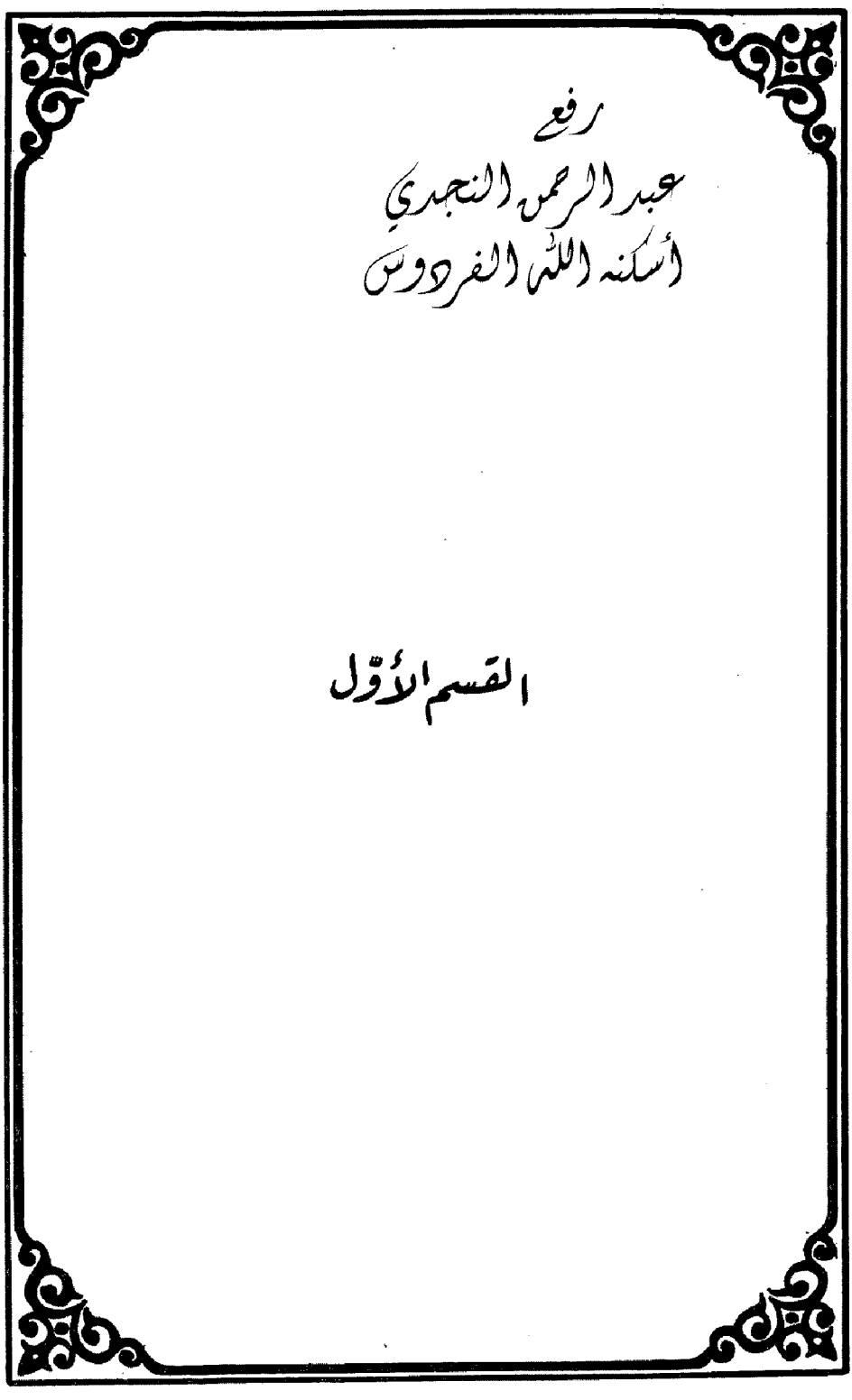
ولئن كان هذا الجزء الذي أحققه، وهو ما سلم من الضياع، لا يمثل

إلا المجلد الثاني من الكتاب الذي يقع في أربعة أجزاء، إلا أن قيمة الكتاب جعلتني أقدم على تحقيقه.

وفي الكتاب صعوبات كثيرة أهمها انه نسخة واحدة لا ثانية لها، ومنها أن أبا حيان عالم كان يكتب لعلماء فلجأ إلى الرموز عوضاً عن ذكر أسماء العلماء، ومنها ذلك الزخم من الشواهد.

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما صرفت فيه وقتاً وجهداً.

عفيف عبدالرحمن


رفعي
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
القسم الأوّل

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(أ)
المؤلف

أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، ينتسب إلى قبيلة نفزة، القبيلة البربرية[1]. ولد بمدينة مَطْخْشارَش، وهي مدينة من حضرة غرناطة، في أواخر شوال سنة ستمائة وأربع وخمسين[2]. وقد ذكر الصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات» ما نصه: «قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وست مائة»[3] إشارة إلى إنتهاء ما أجاب به أبو حيان الصفدي حينما كتب إليه يستدعي إجازته بما رواه[4].

وأبو حيان عالم غني عن التعريف، تفتح عقله فتطلع إلى التزود بالمعرفة والثقافة، ففي بلده درس على شيوخها، وأخذ عن أساتذتها، ثم طوف في بلاد الأندلس كثيراً يبحث عن المعرفة، ولم يكفه ذلك بل رحل إلى الشرق باحثاً عن الشيوخ ليتلقى عنهم. وقد خدمَ العلم ثمانين عاماً. ولعل من المفيد لنا أن ندع

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/٢٨٠؛ نفح الطيب للمقّري بتحقيق إحسان عباس ٢/٥٣٥ وما بعدها.

(٢) نكت الهميان ٢٨٠ وشذرات العماد ٦/١٤٥.

(٣) الوافي بالوفيات ٥/٢٨١.

(٤) انظر نص كتاب الصفدي وإجابة أبي حيان في الوافي ٥/٢٧٦ ـ ٢٨١؛ نفح الطيب ٢/٥٤٨ ـ ٥٥٣.

أبا حيان نفسه يحدثنا عن نفسه وعلمه وذلك في معرض رده على ما كتبه الصفدي إليه استدعاء «ليجيزه ما رواه من المسانيد والمصنفات والسنن والمجاميع الحديثة والتصانيف الأدبية، نظمًا ونثراً، إلى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها، وتباين أجناسها وأنواعها، مما تلقاه ببلاد الأندلس وافريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة، كيفما تأدى ذلك إليه، وإجازة ما له من التصانيف في تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثة والأدبية وغيرها، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة، وان يثبت بخطه تصانيفه إلى حين ذلك التاريخ، وأن يجيزه إجازة عامة لما يتجدد له من بعد ذلك على رأي من يراه ويجوزه»[1].

يقول أبو حيان مجيباً طلب الصفدي: «أعزك الله، ظننت بإنسان جميلاً فغاليت، وأبديت من الإحسان جزيلاً وما باليت، وَصفْتَ من هو القتام يظنه الناس سماء، والسراب يحسبه الظمآن ماء... وقد أجزت لك ــ أيدك الله تعالى ــ جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك... فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمر فخرالدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري ابن المليحي، آخر من روى القرآن بالتلاوة على أبي الجود، والكتب الستة والموطأ ومسند عَبْد بن حُمَيد ومسند الدارمي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل وجمل الزجاجي وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري».

«وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير، وأذكر

---

(١) نفح الطيب ٢/٥٤٨ ــ ٥٤٩

الآن جملة من عواليهم[1]: فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبدالعزيز بن أبي الأحوص القرشي...» ويذكر منهم ثلاثة وثلاثين شيخاً[2]. وممن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبدالرحمن بن علي بن الفرج المالَقي ابن المرحل، وأبو الحسن حازم الأنصاري القرطاجني...» ويعدد إثني عشر منهم[3]. «وممن أخذت عنه من النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأَبّديّ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي، ابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللَّبْليّ، وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي، ابن النحاس»[4]. ثم يذكر لنا من لقيهم من الظاهرية فيقول: «ومن لقيته من الظاهرية أبو العباس أحمد بن علي بن خالص الأنصاري الإشبيلي الزاهد، وأبو الفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشنتمري»[5].

ويقدر أبو حيان عدد الذين سمع منهم بنحو من أربعمائة شخص وخمسين وأما الذين أجازوه فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام[6].

وهكذا فإن أبا حيان كان واسع الاطلاع غزير العلم لكثرة مصادر علمه وتنوعها، وقد وصفه الكمال جعفر فيما نقل عنه صاحب الدرر الكامنة بأنه «شيخ الدهر وعالمه، ومحيي الفن الأدبي بعدما درست معالمه، ومجري اللسان العربي فلا يقارن أحد فيه ولا يقاومه»[7]. ووصفه تلميذه الصفدي مشيراً إلى ثقافته ومدى تحصيله للعلم والمعرفة بقوله:

---

(١) وردت هذه العبارة في النفح «وأذكر الآن منهم جماعة» ونص الصفدي أقرب إلى الصواب.

(٢) نفح الطيب ٢/٥٥٠ ـ ٥٥١؛ الوافي بالوفيات ٥/٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٣) نفح الطيب ٢/٥٥١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) نفح الطيب ٢/٥٥٢.

(٦) نفح الطيب ٢/٥٥٢.

(٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/٣٠٦ طبعة الهند.

«. . . ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأني لم أره إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم. . . وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر معه من أقطار الأرض غيره في العربية، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم. . .»[1].

ولم يكن أبو حيان مبرزاً في العربية وآدابها فحسب بل كان ملمّاً بلغات أخرى مما ساعده على الاتساع في المعرفة، فقد كان يجيد اللغتين الفارسية والتركية، كما اتقن الحبشية، وليس أدل على إتقانه هذه اللغات من أنه ألّف كتاباً في نحو اللغة الفارسية «مُنطق الخرس في لسان الفرس»[2] وآخر في نحو اللغة التركية «كتاب الإدراك للسان الأتراك» وقد طبع هذا الكتاب بالقسطنطينية عام ١٣٠٩هـ. أما رسالته في الحبشية فلم يتمها «نور الغبش في لسان الحبش»[3].

□ أخلاقه:

لخّص المقرّي في نفح الطيب ما وصف به الرعينيُّ أبا حيان فقال: «وهو شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذو لمّة وافرة، وهمّة فاخرة، له وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير»[4]. ويصفه لسان الدين بن الخطيب بأنه: «. . . كان شديد البسط مهيباً جهورياً، مع الدعابة والغزل، وطرح التسمت، شاعراً مكثراً، مليح الحديث، لا يملّ وإن أطال، وأسن جداً فانتفع به»[5].

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧؛ بغية الوعاة ١/٢٨١

(٢) نكت الهميان للصفدي ٢٨٤.

(٣) الوافي بالوفيات ٥/٢٨١.

(٤) نفح الطيب ٢/٥٦٥.

(٥) المصدر السابق ٢/٥٨٠.

أما الأدفوي فقد وصفه بأنه كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، ثبتاً شدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم... كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخاً طوالاً حسن النغمة، مليح الوجه، ظاهر اللون مشرباً بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر...»[1].

وهكذا فإننا نجد أن الرجل كان مكتمل الخُلق والخِلقة لا يعيبه شيء إلا ما ذكر عن بخله وحبّه للمال، فإذا عرفنا تطواف الرجل وهربه إلى مصر والمشرق لأسباب سنذكرها، نعلم خوفه من غدر الزمان به، وقد روى كمال الدين الأدفوي فقال: قال لي أبو حيان: «إذا قرأتُ أشعار العشق أميل إليها، وكذلك أشعار الشجاعة تستميلني، وغيرهما، إلا أشعار الكرم ما تؤثر فيّ»[2].

ودافع الصفدي عنه فقال: «والذي أراه فيه أنه طال عمره وتغرب، وورد البلاد، ولا شيء معه، وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً، وكأن قد جرب الناس، وحلب أشطرُ الدهر ومرت به حوادث فاستعمل الحزم...»[3].

وقد كان أبو حيان يقول: «يكفي الفقير في مصر أربعة أفلس يشتري له بائتة بفلسين وبفلس زبيباً، وبفلس كوز ماء، ويشتري ثاني يوم ليموناً بفلس ليأكل به الخبز»[4].

ولعلنا نجد في هذه الأبيات لأبي حيان ما يبرر فعلته وسلوكه ويبين ما كان يقاسيه من الناس إذ يقول:

حلبتُ الدهر أشطره زماناً ... وأغناني العيان عن السؤال
فما أبصرت من خلٍّ وفيّ ... ولا ألفيت مشكور الخلال

---

(١) بغية الوعاة ٢٨٢/١.
(٢) نفح الطيب ٥٤٣/٢.
(٣) و (٤) النفح ٥٤٣/٢.

ذئـاب في ثيـاب قـد تبـدّت لـرائيهـا بـأشكـال الـرجـال
ومن يـك يـدعي منهم صـلاحـا فـزنـديق تغلغـل في الضـلال
تـرى الجهـال تتبعـه وتـرضى مـشـاركـةً بـأهـل أو بـمـال
فينهب مـا لهم ويـصيـب منـهم نسـاءهم بـمقبـوح الفـعـال[1]

ويوصي أبو حيان أهله حينما قدم إلى مصر فيقول: «ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز، وليكن في التحرز من صديقه أشد في التحرز من عدوه، وليعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتوده إليه إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به، يبعثه على ذلك، لا لذات ذلك الشخص، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء: في ذات الله تعالى وما يتعلق بصفاته، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وفي التعرض لما جرى بين الصحابة، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وفي التعرض لأئمة المذاهب، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وفي الطعن على صالحي الأئمة نفع الله بهم، وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه، وألّا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حساب الدفع عن نفسه، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم فإن ذلك على حسب عقولهم، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه، وألّا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حساب الدفع عن نفسه، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم فإن ذلك على حسب عقولهم، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه، وألّا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث، وألّا يغضب على من لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد... الخ»[2] وهي وصية طويلة جامعة نافعة نقلها

(١) المصدر نفسه ٢/٥٦٧.
(٢) نفح الطيب ٢/٥٦٥ ـ ٥٦٦.

المقري من خط الشيخ العلامة أبي الطيّب بن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان.

وتبقى بعد ذلك قضية تتصل بخلق أبي حيان وهي صلته ببعض شيوخه الذين أخذ عنهم. فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له انه انحرف عن ابن تيمية بعد أن كان يحضر مجلسه، وذلك أنه كان يحضر مجلسه ذات مرة والمجلس غاص فمدحه ارتجالاً:

لما أتينا تقي الدين لاح لنا ... داع إلى الله فرد ماله وَزَرُ
على محياه من سيما الألى صحبوا ... خير البرية، نورٌ دونه القمر

إلى أن يقول:

كنا نحدث عن حبرٍ يجيء فها ... أنت الإمام الذي قد كان ينتظر[1]

ثم يضيف صاحب نفح الطيب أنه انحرف عنه فيما بعد، ومات وهو على انحرافه، ولذلك أسباب: منها أنه قال له يوماً: كذا قال سيبويه، فقال يكذب سيبويه، فانحرف عنه[2]. ويضيف صاحب بغية الوعاة أن ابن تيمية قال: لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه، فأعرض أبو حيان عنه ورماه في تفسيره «النهر» بكل سوء[3]. وكذلك فقد أورد صاحب نفح الطيب خبراً عن لسان الدين بن الخطيب أن أبا حيان حملته حدة الشبيبة على التعرض لأستاذه أبي جعفر الطباع، وقد رفع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه فتأثر من ذلك، وقد عزم السلطان أن ينكل بأبي حيان حيث أمر بإحضاره، ولكن أبا حيان أحسن بما اعتزم عليه فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق لا يلتفت خلفه[4].

ولسنا هنا في هذه العجالة بقادرين على مناقشة هذه الآراء بشكل موسع

---

(١) و (٢) نفح الطيب ٢/٥٧٨.
(٣) بغية الوعاة ١/٢٨٢؛ شذرات الذهب ٦/١٤٦
(٤) نفح الطيب ٢/٥٨١ و٥٨٣.

ولكننا نميل إلى أن أبا حيان إنما دفعه إلى الخروج عن احترامه لشيوخه والهرب إلى المشرق أمر عظيم، ولن تكون حدة الشبيبة وحدها هي التي جعلته يفعل هذا، فربما كان يخالف هؤلاء الرأي، وربما أرادوا أن يكرهوه على أن يسلك مسلكاً لا يؤمن به، ولِمَ لا يكون الطموح هو الذي دفعه إلى مغادرة الأندلس ممتزجاً بالخوف على حياته من وشاية أو فتنة؟

□ رحلته إلى المشرق:

أرى أن من المفيد حقاً أن أورد ما ذكره الأقدمون عن سبب هذه الرحلة فهي تنطق بالأسباب ولا تحتاج إلى تعليق. يقول لسان الدين بن الخطيب في معرض مديحه لأبي حيان «ونالته نبوة لحق بسببها بالمشرق، واستقر بمصر، فنال بها ما شاء من عز وشهرة، وتأثلٍ وافر وحظوة»[1].

كما ذكر ابن الخطيب بعد ذلك ما حدث بينه وبين أستاذه أبي جعفر الطباع، وكذا بينه وبين أستاذه ابن الزبير بسبب حدة الشبيبة[2].

وذكر صاحب نفح الطيب ما يلي: «أفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ بينه وبين شيخه أحمد بن علي بن الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه «الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع»، فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه... إلخ، الرواية التي سبق ذكرها[3].

وذكر السيوطي في البغية أنه رأى كتابه النضار[4] الذي ألّفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أنه مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض

---

(١) نفح الطيب ٢/٥٨٠.

(٢) المصدر نفسه ٩/٥٨١.

(٣) المصدر نفسه ٢/٥٨٣.

(٤) نضار هي بنت أبي حيان وقد حضرت مجالس العلماء وأجازها أبو جعفر بن الزبير وحفظت مقدمة في النحو وحدثت بشيء من مروياتها. ولما توفيت عمل والدها فيها كتاباً سماه «النضار في المسلاة عن نضار» وقد توفيت سنة ٧٣٠هـ.

العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي. قال أبو حيان: فأشير إليَّ أن أكون من أولئك ويرتب لي راتب جيد وكسا وإحسان؛ فتمنعت مخافة أن أكره على ذلك.

وبمناقشة هذه الأخبار نجدها لا تخرج عما قدرناه آنفاً، وهو أن أبا حيان أحس بخطر محدق به ووجد آمالاً تنتظره في المشرق، فلم لا يرحل؟

أما تاريخ خروجه من الأندلس فقد حدده المقري بعام ٦٧٩هـ[١]، وأوقع هذا الخبر صاحب الدرر الكامنة في لبس فزعم أنه دخل مصر عام ٦٧٩هـ[٢]. وأما كتب التاريخ فلم تحدد تاريخ دخوله مصر، غير أن دائرة المعارف الإسلامية ذكرت أنه حضر دروس ابن النحاس في النحو إلى عام ٦٩٨[٣]. ويميل أحد الباحثين إلى أنه خرج من الأندلس وطوف في بلاد المشرق وشمال أفريقية وأدى فريضة الحج ودخل مصر بعد ذلك بعد سنة ٦٩٥ على وجه التقريب مستنداً إلى أن تلمذة أبي حيان على شيخه ابن النحاس لن تزيد عن ثلاث سنوات[٤].

ويحدثنا تلميذه الصفدي عن هذه المرحلة من حياة أستاذه فيقول: ولما قدم البلاد لازم الشيخ بهاءالدين بن النحاس رحمه الله كثيراً وأخذ عنه كتب الأدب، وهو ــ يعني أبا حيان ــ شيخ حسن العمة مليح الوجه... وكان له خصوصية بالأمير سيف الدين أرغون الدودار الناصري نائب السلطان بالممالك الإسلامية يتبسط معه ويبيت عنده... وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية والإقراء بالجامع الأقمر، وقرأت عليه الأشعار الستة والمقامات الحريرية... وقرأت عليه

---

(١) نفح الطيب ٢/٥٨٤.

(٢) الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية (النص العربي المترجم) ج ١/٣٣٣.

(٤) أبو حيان الأندلسي ومنهجه في الدراسات النحوية ــ عبدالعال سالم مكرم ــ مجلة كلية الآداب والتربية ــ جامعة الكويت ــ العدد الثاني ديسمبر ١٩٧٢، ص ١١.

أيضاً سقط الزند لأبي العلاء وقرأت عليه بعض الحماسة لأبي تمام الطائي ومقصورة ابن دريد. . . إلخ»[1].

ولما توفي ابن النحاس خلفه أبو حيان وجلس مكانه وملأ فراغه[2]، قال الصفدي: «وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم»[3].

□ مذهبه النحوي:

أبو حيان بصري المذهب يذكر هذا في كتبه التي ألّفها، فإذا ذكرهم أو ذكر أحدهم قال: والذي عليه أصحابنا[4]. ولعل هذا المذهب هو الذي دعاه إلى أن يعيب بعض الأدلة التي بنى عليها ابن مالك قواعده النحوية لأن هذه الأدلة يتسرب إليها الاحتمال، والدليل ينبغي ألا يتسرب إليه الاحتمال وإلا سقط به الاستدلال. ولعل هذا هو الذي دعاه إلى الحملة على ابن مالك، فقد ذكر المقرّي أن ابن النحاس شيخ أبي حيان، ولم يأخذ أبو حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة. واتهم أبو حيان ابن مالك بأنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ولذا تضعف استنباطاته قال: وهذا شأنُ من يقرأ بنفسه ويأخذ العلم من الصحف بفهمه[5].

□ معتقده

وصفه الأدفوي في البغية بأنه كان سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، وأنه مال إلى أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن[6].

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨ ــ ٢٦٩.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ١/٣٣٣.

(٣) شذرات الذهب ٦/٦: ١، الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧.

(٤) ذكر هذا كثيراً في التذكرة التي سنعرض لها بالتفصيل.

(٥) نفح الطيب ٢/٢٢٨ ــ ٢٣٠.

(٦) بغية الوعاة ١/٢٨٢.

وذكر الصفدي أنه كان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب بمذهب الشافعي[1]. أما أبو البقاء فكان يقول: إنه لم يزل ظاهرياً[2]. ونسب ابن حجر في الدرر الكامنة إليه أنه كان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه[3].

□ نتاجه العلمي:

أسهم أبو حيان كعالم في الحركة العلمية، وبخاصة فيما يتصل باللغة والنحو والصرف والتفسير والأدب، بنصيب وافر. ولم يقف به الحد عند الكتابة والتأليف بلغته، بل كتب في نحو لغات أخرى كما مرّ بنا سابقاً. ولم يترك فنًّا من الفنون التي عرفها عصره إلا وأسهم فيه بنصيب.

لقد ذكر الرعيني أن يصانيفه تزيد على خمسين ما بين طويل وقصير[4]، أما تلميذه الصفدي فقد ذكر تصانيفه على لسان أبي حيان نفسه حينما كتب إليه مجيباً[5]. وتسهيلاً لعرضها سأحاول أن أضعها في الفئات التالية:

كتب منشورة ومحققة، وكتب ما زالت مخطوطة تنتظر التحقيق والنشر، وكتب ضلت طريقها إلينا.

فمن كتبه التي حققت ونشرت:

١ ــ البحر المحيط: في ثمانية أجزاء بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ وهو تفسير القرآن الكريم تفسيراً نحوياً.

٢ ــ النهر الماد: في جزءين كبيرين مطبوع على حاشية البحر المحيط.

٣ ــ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ــ طبع بحماة بسورية ١٣٤٥هـ ويقع في ١٤٢ صفحة.

---

(١) و (٢) الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨.

(٣) الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.

(٤) نفح الطيب ٢/٥٦٣.

(٥) الوافي بالوفيات ٥/٢٨٠ ــ ٢٨١، نفح الطيب ٢/٥٥٢، بغية الوعاة ٢/٢٨٣ ــ ٢٨٣.

٤ ــ التذييل والتكميل في شرح التسهيل: طبع جزء منه بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

٥ ــ الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: طبع ببغداد ١٩٦١م.

٦ ــ كتاب الإدراك للسان الأتراك: طبع بالقسطنطينية ١٣٠٩هـ.

٧ ــ تقريب المقرب وهو الذي قمت بتحقيقه وصدر عن دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣.

٨ ــ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. تحقيق سيدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٧م.

٩ ــ ديوان أبي حيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٩.

ومن كتبه التي ما زالت مخطوطة في دور الكتب والمخطوطات في العالم:

١ ــ ارتشاف الضرَب من لسان العرب: وهو كتاب ضخم توجد منه نسخة كاملة بالمدينة المنورة تقع في أكثر من ألف ومائتي ورقة تحت رقم ١٨ نحو، وكذا جزء منه بمكتبة جستر بتي بدبلن، وبالخزانة العامة بالرباط وغيرها من المكتبات. وقد ألفه ليختصر كتاب التذييل.

٢ ــ غاية الإحسان في علم اللسان: وهي مقدمة في علم النحو.

٣ ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: وهو شرح للمقدمة ويقع في مائة وإحدى وثلاثين ورقة. وأقوم بتحقيقه وسيرى النور قريباً إن شاء الله.

٤ ــ التدريب في تمثيل التقريب: بمعهد إحياء المخطوطات في ثلاثين ورقة. وهو الذي نقوم بتحقيقه.

٥ ــ المبدع الملخص من المتع: (بدار الكتب ضمن مجموعة) و(معهد إحياء المخطوطات العربية).

٦ ــ الموفور من شرح ابن عصفور: بدار الكتب ضمن مجموعة بخط أبي حيان).

٧ ــ التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

٨ ــ التنخيل الملخص من شرح التسهيل.

٩ ــ التكميل في شرح التسهيل.

١٠ ــ اللمحة البدرية في علم العربية: كتيب في سبع ورقات

١١ ــ الهداية في النحو: كتيب.

١٢ ــ تذكرة النحاة. ويقع في أربع مجلدات كبار[١] وقد عثرت عليه وأقوم بتحقيقه منذ فترة.

١٣ ــ دالية في تفضيل النحو مطلعها:

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وأنجح قاصده

وقد مدح بها النحو والخليل وسيبويه، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غرناطة وغيره من أشياخه، وتزيد على مائة بيت كما ذكرته المصادر، ولكنني حصلت على نسخة منها في الخزانة العامة؛ عدد أبياتها أكثر من الذي ذكر بكثير، ورغبت في تحقيقها ولكن رداءة خطها والتلف الذي أصاب بعض صفحاتها حال دون ذلك. وتقع في مائة وستين ورقة، ورقمها ٣٢٩ وربما كانت الدالية هي التي عناها بلانثينا في كتابه «تاريخ الفكر الأندلسي»[٢]. حينما ذكر أنها موجودة بمكتبة برلين. والدالية لم تذكر في إجازته للصفدي.

أما الكتب المفقودة:

١ ــ الشذا في أحكام كذا.

٢ ــ القول الفصل في أحكام الفصل: وهي ورقات في النحو، وقد ذكرها أبو حيان في البحر المحيط ١/٤٤.

---

(١) بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي ــ بلانثينا ص ١٨٨ ــ ١٨٩

٣ ـ الشذرة أو الشذرة الذهبية

٤ ـ شرح كتاب سيبويه.

٥ ـ التجريد لأحكام سيبويه.

٦ ـ الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفّار: وقد لخص فيه شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل البطليوسي قاسم بن علي المشهور بالصفار.

٧ ـ الأفعال في لسان الترك.

٨ ـ زهو الملك في نحو الترك.

٩ ـ منطق الخرس في لسان الفرس.

١٠ ـ نور الغبش في لسان الحبش: وهو مما لم يكمله.

١١ ـ المخبور في لسان اليخمور: وهو مما لم يكمله.

١٢ ـ نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب.

□ **وفاته:**

اتفق جل المؤرخين على أنه توفي عام ٧٤٥هـ في الثامن عشر من صفر بعد عصر السبت في منزله خارج باب البحر بالقاهرة، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلي عليه صلاة الغائب بدمشق.

وقد رثاه تلميذه الصفدي بقصيدة منها:

مات أثير الدين شيخ الورى ... فاستعر البارق واستعبرا

ورقّ من حزنٍ نسيمُ الصبا ... واعتل في الأسحار لما سرى

مات إمام كان في علمه ... يرى إماماً والورى من ورا[1]

وهي قصيدة طويلة.

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ٥/٢٨٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(ب)

كتاب التذكرة

جاء في كتاب الدكتورة خديجة الحديثي عن أبي حيان في معرض حديثها عن الكتب المفقودة لأبي حيان أن كتاب التذكرة لأبي حيان ألفه في النحو، وقد سماه بعضهم التذكرة في العربية. وأضافت «ولا نعرف شيئاً عن هذا الكتاب لأنه من كتب أبي حيان المفقودة...»[1]. وقد أتيحت لي فرصة زيارة المملكة المغربية الشقيقة في صيف عام ثلاثة وسبعين، وكنت قد اطلعت على ما كتبته الباحثة، وأقمت شهراً كاملاً أتردد على الخزانة العامة بالرباط أنقب في مخطوطاتها وأختار ما أراه يستحق البحث والتحقيق. وعثرت، فيما عثرت عليه، على مخطوط التذكرة، الجزء الثاني منها تحت رقم ٢١٤ق. ويقع المخطوط في مائتين وأربع وثمانين ورقة (٢٥ سطراً، ١٩,٥ سم × ٢٨ سم) والمخطوط معنون بـ «تذكرة النحاة لأبي حيان» فقمت بتصويره وصحبتني النسخة إلى المشرق، وترددت قبل أن أقوم بنشرها وتحقيقها لعدة أسباب:

أولها: أنها فريدة لا ثانية لها، **وثانيها**: أنها جزء من كتاب. إلى أن نصحني أحد أساتذتي بأن أقوم بالتعريف بالمخطوط والإشارة إلى الرغبة في التحقيق كإعلان ضمني لمن لديه علم بنسخ أخرى لها أو أجزاء في هذا العالم المترامي الأطراف، وها أنا أنفذ النصيحة وأقوم بما أشار به.

□ **المصادر التي ذكرت المخطوط:**

فوات الوفيات ٢/٥٦١ طبعة القاهرة ١٩٥١م.

---

(١) أبو حيان النحوي ـ خديجة الحديثي ١٦٦.

طبقات الشافعية ٦/٣٢ طبعة القاهرة ١٣٢٤هـ.
البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع للشوكاني ٢/٢٨٩.
الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة ٤/٣٠٤.
نكت الهميان في نكت العميان للصفدي ٢٨٤ طبعة القاهرة ٩١١.
نفح الطيب للمقري ٢/٥٥٢. بتحقيق إحسان عباس.
بغية الوعاة للسيوطي ١/٢٨٢.
كشف الظنون ١/٣٩٣.

□ أسماء أخرى له:

بعض المصادر ذكرت له أسماء خلاف التذكرة، فقد ذكر في البغية وكشف الظنون باسم «التذكرة في العربية» كما ذكر في الدرر الكامنة والبدر الطالع باسم «التذكير» واكتفت باقي المصادر بذكر اسم «التذكرة».

□ وصف المخطوط:

يقع كتاب التذكرة في أربع مجلدات كبار، صرح بهذا أبو حيان نفسه حينما أجاز كتبه للصفدي. ويقول في البحر المحيط «كتابنا الكبير الذي سميناه بالتذكرة»[1]. ومكتوب على غلاف الكتاب: الجزء الثاني من كتاب تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف، رحم الله مؤلفه وعفا عنه آمين. ملك لله تعالى بيد سيد محمد بن ناصر بخمسة أقرش كلاب عام ست وسبعين وألف.

والنسخة المكتوبة بخط مشرقي جيد، وهي بحالة جيدة تقل فيه الألفاظ غير المقروءة. وقد كتب عليها الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني بخطه ما معناه: ميزة هذا الكتاب أنه حوى نقولاً من كتب نحوية ولغوية كثيرة لم تصلنا.

ولعل هذه العبارة من عالم متصل بالتراث هي التي حفزتني على تحقيق الكتاب. وأول المخطوط:

---

(١) البحر المحيط ١/٨٨، ٢/٢٩٤، ٤٢٨.

بسم الله الرحمن الرحيم.

رب يسر بخير يا كريم.

رب: حرف جر قاله الكسائي وابن الطراوة ومن وافقهم في ادعاء أسميتها، ومعناها في المشهور التقليل، خلافاً لمن زعم أنها للتكثير مطلقاً أو للتكثير في المباهاة والافتخار، وليست لشيء منها، بل حرف إثبات أو للتقليل والتكثير. وفيها لغات رُبَّ، رَبَّ، رُبُّ، رُبَّت، رَبَّت... إلخ.

وآخره:

من مسألة في الاستثناء.

□ من نقل عن الكتاب:

نقل عنه كثيرون نشير إلى بعضهم:

١ ـ أبو حيان: في البحر المحيط ج١/٨٨، ج٢/٢٩٤، ٣٣١، ٤٢٨، ج ٨/٤٦٤. في الارتشاف ٣٢٥، ٣٣١.

٢ ـ السيوطي: في همع الهوامع ١/١٠، بغية الوعاة. في الاقتراح ١٠، ١٢. في الأشباه والنظائر ٣/١٦ـ ١٧.

□ متى ألفه؟

يبدو أنه ألفه قبل البحر المحيط والارتشاف لأنه نقل عنه في الكتابين.

□ قيمة المخطوط:

إذا أخذنا بعين الاعتبار مكانة أبي حيان في عالم اللغة والأدب والتفسير، ونشاطه الجم، ونتاجه العلمي الغزير، ووضوح مذهب نحوي له، وأن جهده لم يقف عند حدود النقل عمن سبقه من العلماء، وإنما ناقش ما وصل إليه، واتخذ موقفاً معيناً منه، ولم يأخذه ويسلم به، أحسسنا بقيمة هذا المخطوط لأنه حوى نقولاً من كتب كثيرة ضلت طريقها إلينا، كما نقل أيضاً عن كتب وصلت إلينا، ولم يقتصر على النقل عن الكتب والمدونات، بل إنه استمع إلى العلماء

وأخذ عنهم وأجازوه، وأبو حيان في كل ما نقل لم يجعله إلا ضمن مادة يعرضها في كتابه فتبدو متناسقة وفي موضعها.

أما الكتب المنشورة التي نقل عنها فهي:

١ ــ التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني (ص ٨٥ ــ ٨٨ في المخطوط).

٢ ــ ملخص من الكلام في المسائل العشر التي تكلم عليها أبو نزار ملك النحاة ورد عليه فيها ابن الجباب الجليس (ص ١١٥ من المخطوط). وقد نشر الكتاب باسم: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر.

٣ ــ الممتع في التصريف، ويسميه الممتع الكبير لابن عصفور (ص ٤١٢ من المخطوط).

٤ ــ الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي (ص ٤٣٩ من المخطوط) نشره محسن مهدي ببيروت.

٥ ــ مختصر في الأيام والشهور مما رواه ابن خالويه (ص ٤٤٨ من المخطوط).

٦ ــ الصاهل والشاحج لأبي العلاء (ص ٤٧٥ من المخطوط).

٧ ــ فقه العربية لابن فارس (ص ٤٣١ من المخطوط).

٨ ــ شرح أبي جعفر النحاس للمعلقات (ص ٤٤٠ من المخطوط) نشرته وزارة الإعلام العراقية باسم «شرح القصائد التسع المشهورات».

٩ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ص ٤٨٦، ٥٤١ من المخطوط).

١٠ ــ الامتاع والمؤانسة للتوحيدي (ص ٥٢٠ من المخطوط)

أما الكتب التي نقل عنها ولم تصل إلينا فهي:

ــ من كتاب البغال للجاحظ (ص ١١ من المخطوط).

ــ من كتاب الطارقيات لأبي عبدالله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) وهو

كتاب لم يذكر في الكتب التي ترجمت لابن خالويه (ص ١٤ من المخطوط).

٣ ـ من كتاب الزهكال في حصر الحروف والمصادر والأفعال لأبي أسامة جنادة بن محمد اللغوي (ت ٣٩٩هـ)، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له هذا الكتاب (ص ١٤، ٤٧ من المخطوط).

٤ ـ من كتاب للفرّاء في التصريف (ص ٢٠ من المخطوط).

٥ ـ من كتاب المنتخل في شرح كتاب الجمل لإبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري السبتي (ص ٢٦ من المخطوط).

٦ ـ من قصيدة لعبدالكريم بن عبدالرزاق بن عبدالخالق بن موسى بن علي بن حسن الجهني من أهل بلفيا مؤلفة من سبعمائة وثلاثة عشر بيتاً في مدح الرسول ﷺ، والقصيدة بخط ناظمها، مطلعها:

قف بالمطي وهل يفيد الموقف والدار من طول البلى لا تعرف

وآخرها:

أرجو بها عفو الإله لأنني ما زلت أمعن في الذنوب وأسرف

والنص في (ص ٣١ من المخطوط).

٧ ـ من كتاب لمحمد بن محمد بن عمرون الحلبي النحوي (ت ٦٤٩هـ) شرح فيه المفصل وانتهى فيه إلى قوله الوزن الرابع عشر تجده في المصادر، وعاق عن إكماله موته رحمه الله (ص ٣٢ من المخطوط).

٨ ـ من كتاب مختصر في علم العربية لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢هـ) (ص ٣٤ من المخطوط).

٩ ـ من كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان (ص ٣٥ من المخطوط).

١٠ ـ من كتاب نكت على إيضاح الفارسي لأبي علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي (ص ٧٥ من المخطوط).

١١ ـ من كتاب توطئة المدخل إلى كتاب الجمل للأستاذ العلامة أبي العباس أحمد بن عبدالجليل بن عبدالله التدميري (ت ٢٥٥)، وقد ذكر السيوطي كتاباً له باسم: التوطئة في النحو، والنص في (ص ٨٢ من المخطوط).

١٢ ـ ونقل أبوحيان من خط أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن أحمد بن خلصة اللخمي الأندلسي، وكان قد كتبه على ظهر كتاب سيبويه بخطه (توفي بعد الثلاثين وخمسمائة). والنص في (ص ٨٣ من المخطوط).

١٣ ـ ونقل أبوحيان ملخصاً من مسائل جرت بين ابن النحاس وبين أبي العباس بن ولادة، وبُعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد، ومال مع أبي العباس ميلاً مفرطاً (ص ١٢٤ من المخطوط).

١٤ ـ وذكر من تقييد شيخه الأستاذ الجليل الإمام النحوي المحدث الشهير أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (وأبو جعفر هذا أستاذه ت ٦٢٧هـ) والنص في (ص ١٢٩ من المخطوط).

١٥ ـ من كتاب الترشيح لأبي بكر خطاب بن يوسف بن هلال المارديّ (ت ٤٥٠هـ)، وقد عارض به كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي (ص ٢١٥ من المخطوط).

١٦ ـ من كتاب التمشية لابن ريدان السماني أبي محمد عبدالعزيز بن علي (ت ٦٢٤هـ). والنص في (ص ٢٣٧، ٢٥١ من المخطوط).

١٧ ـ من كتاب مفتاح الإعراب لمحمد بن علي بن موسى بن عبدالرحمن الأنصاري ثم الخزرجي وينعت بأمين الدين ويعرف بالمحلى (ت ٦٧٣هـ). والنص في (ص ٢٣٨ من المخطوط) ولم يذكر صاحب البغية، الذي ترجم له، هذا الكتاب من تصانيفه.

١٨ ــ من شرح مقصورة ابن دريد لمهلب بن الحسن بن بركات بن علي بن المهلب بن غياث بن سلمان القاسم المهلبي، الذي سماه: شرح الجواهر المنثورة في شرح المقصورة، ولم يذكر صاحب البغية هذا الكتاب ضمن تصانيفه (ص ٢٤٧ من المخطوط).

١٩ ــ من مقدمة في النحو لأبي محمد طاهر بن أحمد القزويني (ت ٤٦٩هـ) وذكر القفطي في ترجمته له كتاباً اسمه: المقدمة في النحو (ص ٢٤٨ من المخطوط).

٢٠ ــ من كتاب لبهاء الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي المعروف بابن النحاس في شرح مقرب ابن عصفور، وانتهى فيه إلى باب الوقف (ت ٦٩٨هـ). والنص في (ص ٢٦٠ من المخطوط).

٢١ ــ من قصيدة للإمام أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي (ص ٢٨٩ من المخطوط).

٢٢ ــ من كتاب أيمان العرب لأبي إسحاق إبراهيم النجيرمي الكاتب (رحل عن بغداد إلى مصر في أيام كافور الإخشيدي)، ولم يذكر أحد ممن ترجم له هذا الكتاب. (ص ٣١٥ من المخطوط).

٢٣ ــ مما قاله الشيخ الإمام العلامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد النحوي المعروف بابن الخبّاز (ت ٦٣٧هـ) حينما نظر في كتاب اللغات لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، وكتاب اللغات هذا لم يرد ذكره ضمن مؤلفات الرازي. (٣٢٣ من المخطوط).

٢٤ ــ من كتاب الشجرة لأبي العباس محمد بن أحمد الحلواني المعروف بابن السراج (ت ٧٤٣هـ) وهو وريقات في النحو، ولم يذكر صاحب البغية هذا الكتاب. (ص ٣٢٩ من المخطوط).

من كتاب جماهير الكلام لقطرب (ت ٢٠٦هـ) وهو كتيب في النحو. (ص ٣٢٩ من المخطوط).

لأبي منصور بن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) والنص في (ص ٣٢٩ من المخطوط).

من كتاب زلّات العلماء لأبي محمد الأعرابي (ت ٣٤٠هـ). والنص في (ص ٣٣٢ من المخطوط).

٢٨ ـ من كتاب الهوامل والعوامل لابن فضال المجاشعي ويعرف بالفرزدق وقد ذكر الكتاب ضمن مؤلفاته. (ص ٣٣٧ من المخطوط).

٢٩ ـ من كتاب «البهي» للفراء.

٣٠ ـ من كتاب على جمل الزجاجي لمحمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي (كان حياً ٥٥٧هـ)، وقد ذكر صاحب البغية الكتاب ضمن مؤلفاته. (ص ٣٥٥ من المخطوط).

٣١ ـ من كتاب أبي الفضل القاسم بن علي البطليوسي (مات بعد ٦٣٠هـ) على كتاب سيبويه. (ص ٤٠٠ من المخطوط).

٣٢ ـ من كتاب أبي عمر محمد بن عبدالواحد الزاهد غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ) وهو شرح على فصيح ثعلب (ص ٤٠١ من المخطوط).

٣٣ ـ من خط أبي جعفر بن أبي رقيقة والنص في (ص ٤٢٢ من المخطوط).

٣٤ ـ من تعليق لعلي بن موسى بن حماد على كتاب الجمل، علقه عن الأستاذ أبي الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش (ت ٥٢٨هـ) والنص في ص (٤٢٣ من المخطوط).

٣٥ ـ من كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) والنص في (٤٥١ من المخطوط).

٣٦ ـ من كتاب للبارقي في شرح اللمع (ص ٤٥٢ من المخطوط).

٣٧ ـ من كتاب الشامل في شرح الإيضاح لابن الدهان سعيد بن المبارك بن علي (ت ٥٦٩هـ). والنص (ص ٤٩٦ من المخطوط).

٣٨ ـ من كتاب الإبل لأبي حاتم السجستاني سهل بن محمد (ت ٣٤٨هـ) والنص في (ص ٥٢٣ من المخطوط).

٣٩ ـ من كتاب الردة للقعقاع والنص في (ص ٥٢٤ من المخطوط).

٤٠ ـ ذكر الأبنية المقصورة والممدودة من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي على ما جمعه أبو القاسم السعدي. والنص في (ص ٥٣٥ من المخطوط).

٤١ ـ ونقل أبو حيان من خط بهاءالدين أبي عبدالله بن النحاس بخط الشاطبي رضي الدين، رحمه الله، والنص في (ص ٥٣٥ من المخطوط).

٤٢ ـ من كتاب التبيين في مذاهب النحويين لأبي البقاء. والنص في (ص ٥٥٠ من المخطوط).

٤٣ ـ من كتاب المحلّى في النحو لأبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان النحوي (ت ٣٣٣هـ) والنص في (٥٦٠ من المخطوط).

٤٤ ـ وأملى أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي (ت ٤٢٠هـ) من كتاب البديع، وقد ذكر ياقوت الكتاب (ص ٤٥٧ من المخطوط).

٤٥ ـ ونقل أبو حيان من خط أستاذه وشيخه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (ص ٤٦٦ من المخطوط).

٤٦ ـ من كتاب الأسد لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وقد ورد الكتاب ضمن قائمة مصنفاته. (ص ٤٧٦ من المخطوط).

٤٧ ــ من كتاب النكاح لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له هذا الكتاب (ص ٤٧٧ من المخطوط).

٤٨ ــ من كتاب الحياة والموت لابن درستويه عبدالله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ) والنص في (ص ٤٧٧ من المخطوط).

٤٩ ــ من كتاب أبي الحسن الهيثم والنص في (ص ٤٨١ من المخطوط).

٥٠ ــ من باب الزجر في الناس والبهائم من كتاب الفرق لقطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ) وقد ذكر القفطي الكتاب حينما ترجم لقطرب (ص ٥٠١، ٥١٨ من المخطوط).

٥١ ــ لأحمد بن منصور اليشكري كتاب في النحو مرتجز أرجوزة عدة أبياتها ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً، أورد منها أبو حيان ما يقارب المائتي بيت. وقد ترجم له السيوطي باختصار شديد، وذكر من الأرجوزة بيتين (ص ٥٠٩ من المخطوط).

٥٢ ــ من كتاب المحرر في النحو للإمام فخر الدين أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وقد ذكرت بعض المصادر الكتاب ضمن قائمة كتبه (ص ٥٢٣ من المخطوط).

٥٣ ــ من كتاب لأبي العلاء المعري في علم التصريف (ص ٥٣١ من المخطوط).

وقد ضمن أبو حيان كتابه، أو الجزء الذي بين أيدينا، مجالس اكتتبها أبو حيان من كتاب المنتخب من كتاب الشهاب المقتبس للحافظ أبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني في أخبار النحاة والقراء والرواة وقد انتخبها بشر بن أبي بكر حامد بن سليمان الجعفري التبريزي. وعدد هذه المجالس خمسة عشر مجلساً (من ص ١٠٩ ــ ص ١١٤ من المخطوط). وعرض هذا الجزء من الكتاب مجالس متنوعة لعلماء نعرفهم وردت في الصفحات (٨٨، ٩٠،

٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧).

ووردت مسائل كثيرة في المخطوطة منها:

١ ــ من مسائل الكوفيين (ص ٤٦).

٢ ــ مسائل قيدت عن أبي الحسن بن الشريك (ص ٨١).

٣ ــ مسائل ذكرها محمد بن السري (ص ٤٢).

٤ ــ من مسائل أبي نزار ملك النحاة (ص ٤٥٤).

٥ ــ من المسائل التي جرت بين ابن النحاس وابن ولاد وابن بدر (ص ٤٥٣)

٦ ــ مسائل متفرقة.

أما حجم المادة التي ينقلها من هذه الكتب التي ذكرناها آنفاً فيتراوح بين بضعة أسطر وعدة صفحات، ولا نجافي الحقيقة إن زعمنا أن معظم الكتب قد نقل منها صفحات، وأن الكتب التي نقل عنها نقلاً قليلاً نادرة ككتاب درستويه في الموت. وإذا نقل أبو حيان فإنما ينقل الفكرة كاملة ولا يقف حتى يستوفيها، ولولا خشيتي من الإطالة لأتبعت هذه المقالة نقولاً من الكتب إلا أن ذلك سيجعل البحث طويلاً قد لا يتسع صدر المجلة له.

وإن أكثر ما يسبب بعض الجهد للباحث في هذا الكتاب هو كثرة مناقشاته وتداخل مباحثه أحياناً وتداخلها بما ينقل من تلك الكتب، ولكنه يبقى ما ينقل محدداً منذ بداية النص إلى آخره ويذكر في نهايته ما يؤكد الانتهاء، وتكثر الشواهد الشعرية في هذا الكتاب ولكنه لا يشير إلى صاحبها أحياناً كما يذكر بعضها غير مكتمل كأن يذكر نصف الشاهد الشعري. ويتدخل أبو حيان كثيراً ليعلق على رأي عالم أو على ما ينقل من كتاب ولا يقف موقف المتفرج، ونظفر في النهاية بما يؤيده المؤلف وما يرفضه.

وقد بلغ من إعجاب تلميذه الصفدي بهذا الكتاب أنه نسج على منواله كتاباً أسماه: التذكرة الصفدية ويقع في أكثر من خمسين مجلداً.

□ موضوعات هذا الجزء من الكتاب:

نؤثر أن نشير في عجالة إلى موضوعات الجزء بإيجاز وصفحاتها في المخطوط:

ربّ (ص ٢)، مذ ومنذ (٤)، الكلام على لو حقيقتها (٢٣) أفعال المقاربة (ص ٢٣)، حروف التخصيص (ص ٥١)، المعارف وأنواعها (ص ٨١)، البدل (ص ١٢٩)، المفعول به (ص ١٥٠)، الحال (ص ١٩٠، ١٩٩)، باب التفضيل (ص ٢٢٩)، الاستثناء (ص ٢٣٠، ٣٢٢، ٤٥٩)، الاسم المنقوص (٢٣٩)، الظرف (ص ٢٥٢)، التنازع (ص ٢٦٢)، المنصوب على الاختصاص (ص ٢٨٣)، باب الجمع (ص ٢٩١)، اسم الفعل (٣١٧)، العامل في إذا ومتى (ص ٣٢٠)، التغييرات التسع العارضة (ص ٣٢٣)، النداء (ص ٣٤٩)، الممنوع من الصرف (٤١٦)، الحروف التي تنصب المضارع (ص ٤٢٩)، الاستثناء (ص ٤٥٩)، المبتدأ والخبر (ص ٤٨٧)، فصل في مادة الحرف واشتقاقه (٥١٧)، فصل في تطاير الحروف من اللغة (ص ٥١٨).

(ج)

منهج التحقيق

لست أدعي في تحقيق هذا المخطوط منهجاً جديداً يشذّ عما درجت ودرج عليه غيري ممن سبقوني في مجال التحقيق، ولكنني زاعم أن لكل مخطوط ظروفه وملابساته ومشكلاته. ولا بد لي من ذكر بعض القضايا المتعلقة بمنهجي في تحقيق التذكرة:

١ ــ حاولت جاهداً ضغط حجم الكتاب بسبب كبر حجم المخطوط أولاً، ولأن كثيراً مما يرد في الحواشي يتكرر في معظم كتب اللغة والنحو المحققة، وقد راعيت في سبيل إنجاح هذا الهدف ما يلي:

(أ) التعريف بالأعلام قصرته على ذكر الاسم وشهرته وأشهر مؤلفاته وسنة وفاته.

(ب) تخريج الشواهد اقتصرت على ذكر مصدر أو اثنين للشاهد ولم أذكر المصادر جميعها التي أوردت الشاهد.

(ج) لم أشرح غريب اللغة في الشاهد خشية تضخم حجم الكتاب.

(د) لم أوثق القضايا النحوية التي عرض لها المؤلف من مصادرها لأن ذلك يعني تضخيمًا للكتاب لا طائل تحته، فالمهم هو متن الكتاب.

٢ ــ اعتمد المؤلف على الرموز للدلالة على علماء اللغة والنحو الذين يعرض لهم في الكتاب، وقد وضعت جدولاً يلي منهج التحقيق يبين الرمز وصاحبه. وقد أعيتني بعض الرموز فلم أجد إلى حلها سبيلاً، فتركتها كما هي.

٣ ـ بعض الشواهد الشعرية لم تسعفني المصادر المختلفة التي اعتمدت عليها في التعرف إلى قائلها لذلك تركتها مضطراً بغير نسبة.

٤ ـ لتسهيل الإفادة من الكتاب وضعت له فهارس متعددة بلغت أربعة عشر فهرساً.

٥ ـ وختمت الكتاب بثبت بالمصادر التي اعتمدتها لتوثيق مادة الكتاب.

الرموز المستخدمة في المخطوط ودلالاتها

بص	البصريون
كو	الكوفيون
ج	الزجاج
جي	الزجاجي
ص	ابن عصفور
ع	الشلوبين
ش	الشلوبين
د	المبرد
ف	ابن خروف
س	سيبويه
فا	الفارسي
في	السيرافي
ط	ابن الطراوة
غا	من تلاميذ الشلوبين

ح	ابن الضائع
خف	الأخفش الأوسط
سا	الكسائي
سر	ابن السراج
ابن ط	ابن معطٍ
ن	ابن النحاس
نبا	الأنباري
عث	ثعلب
فتى	ابن فتوح
هـ	ابن هشام
جر	الجرمي
فر	الفراء
حيا	أبو حيان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تذكرة النحاة

لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي

(٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ)

تحقيـق

د. عفيف عبدالرحمن

الأستاذ المشارك بدائرة اللغة العربية بجامعة اليرموك

على الصفحة الثانية (يمين رأس الصفحة):

ملك الله تعالى بيد سيد محمد بن ناصر بخمسة أقرش كلاب (خط مغربـي).

على الصفحة الثالثة (يسار رأس الصفحة):

ملك الله تعالى بيد سيد محمد بن ناصر...

بخمسة قروش كلاب عام ستة وسبعين وألف في مدينة مصر.

[٢] بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ بِخَيْرٍ يَا كَرِيم

رُبَّ

«رُبَّ»: حرفُ جرّ، قاله **الكسائي**[١] **وابن الطَراوة**[٢] ومن وافقهما في ادعاء اسميتها، ومعناها ربّ في المشهور التقليل، خلافاً لمن زعم أنها للتكثير مطلقاً، أو للتكثير في المباهاة والافتخار، أو ليست لشيء منهما بل حرف إثبات، أو للتقليل والتكثير. وفيها لغات: رُبَّ، رَبَّ، رُبَّ، رُبَّتْ، رَبَّتْ، رُبَ، رَبَ، رُبْ، رَبْ، رُبَتَ، رُبَتْ، رَبَتْ، خلافاً **لابن فَضَّال**[٣] إذ زعم أن تخفيف الباء مع فتحها وَدُوْن التاء ضرورة لا لغة، وزعم أن فتح الراء في الجميع شاذ. والوقفُ على تائها بالتاء خلافاً لمن يقلبها هاء. وتلزَمُ الصَدْرَ، ورُبمَا وقعت خبراً لإنَّ وأنَّ المحذوفَ ضميرُ الشأنِ منها. **ومعمولُها** اسمٌ ظاهر نكرة، ويكون مُعْرَباً ومبنياً ومضافاً إلى ضمير معمولِها، ويقاس على ما سُمِع من ذلك وِفاقاً **للأخفَش**[٤]. وشرط عملها فيه أن لا تباشره رُبَّ بَل بالعطف

---

(١) هو علي بن حمزة الأسدي الكسائي نحوي كوفي له تصانيف منها «معاني القرآن» و«الصادر» و«الحروف» (ت ١٨٩هـ).

(٢) سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي، لقب بالشيخ الأستاذ، أندلسي، له «الترشيح» في النحو و«المقدمات على كتاب سيبويه» (ت ٥٢٨هـ).

(٣) علي بن فضال أبو الحسن المجاشعي القيرواني النحوي له «اكسير الذهب في صناعة الأدب» و«الهوامل والعوامل في النحو» (ت ٤٧٩).

(٤) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو المعروف بالأوسط، تلميذ سيبويه (ت ٣١٥).

بالواو وكذا كل وأيّ وكم. وشذ رُبَّ أمّهِ ورب...[1] وربّ واحِدِ أُمِّهِ، ولا يفصل بينَها وبينَه خِلافاً للأحمر[2] إذ أجاز أن يُفصَل بينهما بالقسم. والأحمرَ هذا هو عليُّ بن المبارك الكوفي، لا أبو محمد خلف الأحمر البصري[3]، خلافاً لمن زعم أنه هو. وأما الفصل بينهما بالجَار والمجرور فجاء في الشعر، ولا يقاس عليه، وكذا جاء في غيرها، وبالظرفِ ضرورةً. وضميرٌ مُبْهَمٌ وليس جرّها إيّاه بقليل خلافاً لزاعمه. ويكون مفرداً مذكَّراً وإنْ ميّز بمؤنث، أو مثنّى، أو مجموعٍ، خلافاً لمن أجاز مطابقته للتمييز، وهم الكوفيون. وهذا الضمير نكرة لا معرفة خلافاً للفارسي[4] وكثيرٍ من النحاة، إذ زعم أنه معرفة، وَيُنْصَبُ تمييزُ ذلك الضمير، ولا يجوز جرُّه، وربما جاء مجروراً على إضمارها، وتشبيه رَبَّ بكم، ولا يُجَرُّ معرَّفاً بالألف واللام خلافاً لزاعمه. ومجرورها الظاهرُ النكرة لا يلزمُ وصفُه وفاقاً للزجّاج[5]، والوَقَّشِي[6]، وابن طاهر[7]، وابن خروف[8]، ولظاهر كلام سيبويه[9]، خلافاً

---

(١) كلمة محذوفة.

(٢) هو علي بن المبارك الأخفش الكوفي النحوي تقدم على غيره في علل النحو ومقاييس الفصل (ت ٢٠٦ أو ٢٠٧).

(٣) هو حلق الأحمر بن حيان بن محرز أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده صنف كتاب «جبال العرب» (ت ١٨٠).

(٤) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي النحوي صنف كتباً منها «الإيضاح في النحو» و«الحجة في علل القرآن السبع» و«المقصور والممدود» (ت ٣٧٧).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج من أكابر أهل العربية من مصنفاته «المعاني في القرآن» «فعلت وافعلت» و«الرد على ثعلب في الفصيح» (ت ٣١١).

(٦) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد، من أهل طليطلة، ولد سنة ٤٠٨هـ، وتوفي بدانية سنة ٤٨٩هـ.

(٧) هو محمد بن طاهر بن علي بن عيسى، أبو عبدالله الأنصاري الأندلسي الداني النحوي. توفي ببغداد سنة ٥١٩هـ. كان يقرىء النحو بدمشق ٥٠٤هـ.

(٨) هو علي بن محمد الحضرمي عالم بالعربية أندلسي له كتب منها «شرح كتاب سيبويه» سماه «تنقيح الألباب» و«شرح الجمل للزجاجي» (٥٢٤ ــ ٦٠٩هـ).

(٩) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، لقب سيبويه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح له «الكتاب» (ت ١٦١).

للمبرِّد[1]، وابن السراج[2]، والفارسي، والعبدي[3]. وليس في موضع نصب أبداً خلافاً للزجاج ومَنْ وافقه، بل يحكم على موضعه بالرفع والنصب على حسْب [٣] العامل بعدها. ويجوز فيه الاشتغال إذا كان العامل قد عمل في ضميره أو سبَبِه نصباً، ويُعطفُ على لفظه وعلى الموضع، فإن كان رفعاً رُفع المعطوفُ، أو نصباً نُصب، والفعلُ ماضٍ معنًى، خلافاً لمن زعم أنه يكون مستقبلاً وحالاً، وخلافاً لمن زعم أنه يكون حالاً لا مستقبلاً، وهو ابن السراج. ورُبَّ زائدة في الإعراب لا في المعنى، وفاقاً للأخفش والجرمي[4]، وحذف الفعل الذي تتعلق به للعلم به نادرٌ، وِفاقاً لسيبويه والخليل[5]، لا كثيرٌ خلافاً للفارسي والجزولي[6]، ولا ممنوعٌ خلافاً للُغْدة الأصبهاني[7]، إذ زعم أنَّ ذكره واجب، ولحّن ما ورد من ذلك، وزعم انه منحول للعرب. وهذا كله تفريع على أن رُبَّ تتعلقُ خلافاً للرماني[8]، وابن طاهر، إذ زعما أنها لا تتعلق وتزاد «ما» بعدها عاملةً في النكرة لا الضمير،

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالله الأكبر الثُّمالي المعروف بالمبرِّد وهو شيخ أهل النحو والعربية وهو من أهل البصرة (ت ٢٨٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السَّراج أحد أئمة النحو المشهورين، له مصنفات منها «كتاب الأصول» (ت ٣١٦).

(٣) أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، من أفاضل أهل العربية، شرح كتاب الإيضاح (ت ٤٢).

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، وجرم من قبائل اليمن، لقب بالنباج لكثرة نظرياته في النحو.

(٥) وهو الخليل بن أحمد أبو عبدالرحمن البصري الفراهيدي الأزديّ، نحوي لغويّ عروضي له كتاب «العين» (١٠٠ ــ ١٧٥).

(٦) عيسى بن عبدالعزيز الجزولي المراكشي، من علماء العربية من كتبه «الجزولية» و«شرح أصول ابن السراج» و«شرح قصيدة بانت سعاد» (٥٤٠ ــ ٦٠٧هـ).

(٧) هو أحمد بن محمد أبو بكر التميمي الأصبهانيّ، المُقرىء النحوي مولده بأصبهان (٣٤٩ ــ ٤٣٠).

(٨) أبو الحسن علي بن عيسى بن عبدالله المعروف بالرّماني، من كبار النحويين، له كتب كثيرة منها «الممدود الأكبر» و«الممدود الأصغر» و«معاني الحروف» (٢٩٦ ــ ٣٨٤).

وغيرَ عاملة، فتكون إذ ذاك «ما» كافة مهيأة مختصة ـ عند سيبويه ـ بمجيء الفعل الماضي معنى بعدها لا مستقبلاً خلافاً لزاعم ذلك لا الجملة الاسمية خلافاً للمبرِّد. وإذا وقع بعدها المضارع أُوِّلَ بالماضي، ولا يقدّر قبله «كان» خلافاً للكوفيين. وإذا جاء بعدها «ما» المهيأة جاز لحاق التاء لها، وجاز تخفيف الباء مُحرّكةً مع التاء ومع عدمها. وتضمر رُبَّ بعد «بل» قليلاً وبعد وفاء الشرط وغيره. والعملُ لها خلافاً لمن نسبه إلى «بل والفاء»، وبعد الواو والعمل لها خلافاً للمبرِّد والكوفيين، وهي باقية على أصلها من العطف، إذ هي جواب لكلام ملفوظ به، أو مقدّر، فعطفت الجواب على السؤال، ولذلك لا يجوز دخول واو العطف عليها، خلافاً لمن زعم أنها خرجت عن العطف لوقوعها أول القصائد، وندر الجرّ بها مضمرةً في غير ذلك، ويجوز: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك، وهو من أمثلة سيبويه خلافاً لمن خطّأه في ذلك ومنعه، أو من تأوله على أن يقول: مضارع قال بمعنى فاق في المقاولة، وذلك فاعِلٌ أشِيرَ به إلى مرئي، أو مذكور. والمفرد بعد «رُبَّ» في معنى جميع إلا إذا حَصَرتْه قرينةٌ في واحد، ولا يكون المفرد كذلك إلا مع عام، أو نفي، أو تقليل، أو يقع تمييزاً. ويكثر وقوعها صدر جواب شرط مصحوبة بـ «يا»، وغير مصحوبة. وقد تصحبها «يا» في غير ذلك. وإذا سُمِّي [٤] بها، مُخَفَّفَة الباء مُلحقَةَ التَّاء، رجلٌ، فتجمع بالألف والتاء، فيقال: رُبَات، أو بالواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجرّاً، فيقال: رَبُون، ولك في هذا الجمع إبقاءُ الراء على الضم وكسْرُها...[1] إلى رُبّ مخففة الباء، فرددت الباء المحذوفة، قلت: ربَّى، وتسكّنُ الباء، ولا تقرّها على حركتها، والمحذوفة هي الأخيرة لتطرّفها. ويجوز أن يتلقى القَسَمُ بالجملة التي هي صدره مع اللام ومجرورها إذا وُصِفَ كغَيرِهِ من الأسماء، فتارةً يوصفُ بالمُفرد من ظَرف ومجرور وغيرها، وتارة بالجملة الإسمية والفعلية المثبتة والمنفية. وأكثر

(١) العبارة محذوفة، وأظنها «وإذا عدت» أي عُدت بتسمية «رجل» المذكور في الكلام.

ما تكون المثبتة مصدَّرة بالماضي، وتجيء بالمضارع وبالمفتتح بحرف التنفيس. وأكثر ما يأتي الفعل الذي تتعلق به ماضياً مُثبتاً. وقد يكونُ «لو» وجوابُها، ومنفياً بـ «لن»، ويجوز أن يتقدم «رُبَّ» ألا الاستفتاحية.

مُذْ ومُنْذُ

إذا انخفض ما بعدهما كانا حرفين، أو ارتفع كانا اسمين. والكلامُ بهما جملة تامة جوابٌ لـ «من» قال: كم لك لم تفعل؟ ويغلبُ على مذ الاسمية، وهي محذوفة[1] من «منذ». وَتُسَكَّنُ ذَالُها أو تُضَمُّ، قال **اللَّحياني**[2]: «والرَفعُ بَعدَ مذ أكثرُ من الخفض، ومن الرَفعِ بَعدَ «مُنذ». وضَبَّة والرَّبابُ تخفض بمذ ما مضى وما لم يَمضِ. وبعضُ العَربِ يَرفَعُ بـ «منذ» ما مضى وما لم يَمض. وبَنُو عُبَيد من غَنِيّ يُحَرِّكُونَ الذالَ من «مذ» عند المتحرك والساكن، ويرعون بها ما بعدها، فيقولون: مُذْ اليوم، ومذ يومان وبعضهم يخفض الذال عند الساكن، فيقول: مُذِ اليوم. وقال **الأخفش**: منذ لغة أهل الحجاز يجرّون بها كل شيء. ومذ لغة بني تميم وغيرهم، ما بعدها رَفعٌ. قال: وأما عامة العرب فيجرّون بهما الحاضر، ويرفعون بعدهما الماضي. وروى الكوفيون أن مُذ يَرفَع بها تميم وأسد، وتخفِض بها مُزَيْنَة وغَطَفَانُ وعامر ومن جاورهم من قَيس. قالوا: وجميع هؤلاء يخفض بها ما لم يمضِ. ومُذْ تخفِضُ بها عامر الماضي، وترفع ما بعدها هوَازِن وَسُلَيم، فهذه نُقُولٌ تدل على أن الرفع بعد مُذْ أكثر من الخفض بعدها، ومن [٥] الرفع بعد منذ. وأسماء الزمان المرادُ بها الماضي كثيرة، والمرادُ بها الحال قليلة، إنما هي: اليومُ، والليلةُ، والساعةُ، وما أَضَفْتَه إلى نَفسك بشرط أن تشير إليه نحو: مذ يومِنَا هذا. وإذا جَرَّت، فحرف جر يصل بها الفعل إلى اسم الاستفهام نحو: منذ كم سِرْتَ؟

---

(١) أي محذوفة النون في «منذ».

(٢) هو أبو الحسن علي بن حازم اللّحيانيّ، من كبار أهل اللغة، وله نوادر، لغوي عاصر الفراء، وله كتاب في «النوادر».

لا ظرف لامتناع الاشتغال، فلا يجوز: منذ كم سِرْتَ فيه، أو سِرْتَه، إن اتّسعت، كما يجوز في البناء، وكذلك تضيف الكون به إلى الزمان الحاضر، نحو: أنتَ عندنا مُذِ الليلة، لكونها بمعنى «في». فإن كان المجرور بهما اسم زمانٍ ماضٍ فلا يكون إلاّ نكرةً دالاً على مقدار من الزمان، أو معرفةً دالاً على وقت معلوم معه، والمعرفة تكونان معه لابتداء الغاية في الزمان بمنزلة «من»، والنكرةُ تدخلانِ على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، ولذلك لا يجوز: ما رأيته منذُ اليومِ ويومِ الجمعة، ولا: منذ اليوم ويومين، لتخالف المتعاطفين. والواو وضعت للتشريك في الإعرابِ والمعنى. وهما إن ارتفع ما بعدهما مبتدآنِ. والمرفوع خبرٌ عنهما، وتقديرهما في المنكورِ الأمدُ، وفي المعرفة أولُ الوقت، هذا مذهب ابن السرَّاج، وأبـي علي[1]. وذهب الزجّاج وجماعة من البصريين إلى أنهما منصوبان على الظرف، وما بعدهما مرفوع على الابتداء وهما خبرٌ له، تقدير ذلك عندهم: بيني وبين لقائه يومان، فعلى مذهب البصريين يكون الكلام جملتين. وذهب الفَرَّاء[2] وغَيرُهُ من الكوفيين إلى أن ارتفاعه بفعل مضمر تقديره: مذ مضى يومان، أو منذ مضى يومان. وحمل الفَرّاء على ذلك اعتقَادُه أن مذ ومنذ أصلهما: من ذو، فما بعدهما في صلة ذو. وحمل غيره من الكوفيين اعتقادُه أن أصلهما: من إذ، فما بعدهما مضاف إليهما، فعلى مذهب الكوفيين يكون الكلام جملة واحدة. قال اللحياني في نوادره: حُكِيَ لي عن بعض بَني سُلَيْم: ما رأيته مِنْذُ سِتٌ، بكسر الميم ورفع ما بعدها، أراد: ستة أيام. قال: وحُكي لي عن عُكلٍ: مِذُ يومانِ. وإذا وقع بعدهما جملة، فمذهب الأخفش أنهما لا يكونان [٦] إلا مبتدأين، ولا بدّ من تقدير اسم زمان محذوفٍ يكون خبراً عنهما. ومذهب سيبويه وفا[3] أنهما

---

(١) هو الفارسي.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، نحويّ كوفي له كتاب «معاني القرآن» توفي سنة ٢٠٧.

(٣) هو أبو علي الفارسي.

اسمانِ منتصبانِ على الظرف، وهما مضافان إلى ما بعدهما من الجمل كسائر أسماء الزمان. والنكرة من أسماء الزمان مختصة بباب مذ ومنذ إذا أريد بهما الأمد، فإن أريد بهما معنى أوّل لم تقع بعدهما. وإذا كان اسم الزمان مختصّاً، فإما أن يفيد عِدّة مُدّة الانقطاع، فالمحفوظ من كلام العرب وقوعه بعد مُذْ ومُنْذُ إذا كانا بمعنى أول الوقت، فتقول: ما رأيته منذ الشهران الماضيان ويجوز في القياس وقوعهما بعد مذ ومنذ إذا كان تخصيصه لا يخرجه عن أن يفيد عدّة مدة انقطاع الرؤية إلّا أن العرب لم تتكلم بذلك. قال **أبو الحسن**[1] **في الكبير**: ولو قلت ما رأيته مذ الشهران الماضيان كما تقول: ما رأيته مذ شهران، تريد بيني وبين لقائه الشهران الماضيان، كان جائزاً في القياس وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به. وإن كان لا يفيد عدة مدة الانقطاع لم يقع بعد مذ ومنذ إلّا كان المعنى أول نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة.

واسم العدد الواقع بعد مذ ومنذ ــ إذا كانا بمعنى الأمد ــ للعرب فيه مذاهب: منهم من لا يعتدّ بالأول والآخر، فيقول الرجل: يومَ الإثنين لمن رآه يوم الجمعة: ما رأيتك مذ يَومَان. ولا يحتسب بالإثنين والجمعة في الأيام التي لم يره فيها لما كان قد ترك رؤيته في بعضها. وبعضهم يقول: مذ أربعة يحتسب بالإثنين والجمعة في الأيام التي لم يره فيها، لما كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم الأخفش أن أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيته مذ يومان لمن رآه أمسِ، وإنما يقولون: مذ أمس إلى اليوم، وإنما لم يقولوا ذلك لأنه يقع فيه ليس من جهة أن اليومين جميعاً لم يَتِمّا، فكلّ واحد منهما على المَجاز. ومنهم من يعتدّ بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر. سأل **الأخفش** بعض العرب عن قوله: لم أره مذ يومان، متى رأيته؟ فقال: أول من أمسِ.

---

(١) هو الأخفش.

وأجاز **أبو الحسن** بالقياس أن يحتسب بالناقص الثاني دون [٧] الأول، ويجعل العدد على الليالي، فإن العدد على ذلك يقع، وهو قياسٌ حسن. وإذا رفع اسم الزمان المخصص بعدهما بمعنى أول الوقت، فمذهب **الأخفش** أن نَفْيَ الفعل لا يكون أبداً في جميعه بل بعضه، فإذا قلت: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، فقد رأيته في بعضه، ثم فقدته بعد إلى الزمان الذي أنت فيه، وهذا أحد قوليْ **أبي العباس**[١]. وحكى **أبو بكر**[٢] عن **أبي العباس** انه يجوز أن يكون نفي الفعل في جميعه، وأن يكون في بعضه، والصحيح الأول. ولذلك منع **أبو الحسن**[٣] إذا كانا بمعنى أول الوقت أن يعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختص متقدم عليه، أو متأخر، نحو: ما رأيته مذ شهر رمضان وشهر شعبان، ولا منذ شهر رمضان وشهر شوال. ولا يجوز: ما رأيته منذ يوم الجمعة ويوم السبت، لا برفع يوم السبت ولا بنصبه، وأجاز الرفع بعض **أصحابنا**[٤] قياساً، فإن تقدم نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، جاز النصب في يوم الخميس، أي: وما رأيته يوم الخميس. ومنع **أبو الحسن** العطف في الاسمَين المتَخَالِفَيْن تعريفاً وتنكيراً، وهو الصحيح. قال بعض أصحابنا: والعطف عندي أيضاً جائز في القياس مع الاختلاف. وقد أجاز **ابن السراج**: ما رأيتُ زيداً مذ يومان، ويومَ الخميس ويوم الجمعة. فتَنسِق المعرفة على المعرفة إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب. وتنصب إذا اختلف، وهو أحسن، ويجوز الرفع. ولا يَتَقَدَّمُهُمَا من الأفعال إلا الفعل

---

(١) أحمد بن يحيى الشيباني النحوي المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة له من الكتب «المصون» و«اختلاف النحويين» «معاني القرآن» (٢٠٠ ــ ٢٩١).

(٢) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، نحوي لغوي، أخذ عن ثعلب له من الكتب «الوقف والابتداء» و«الكافي في النحو» و«اللامات» (٢٧١ ــ ٣٢٨).

(٣) هو الأخفش.

(٤) يعني الأندلسيين.

المنفي لفظاً ومعنًى، أو لفظاً، أو الموجب الذي يقتضي الدوام، فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وأردت رؤيته يوم الجمعة، ثم انقطاع الرؤية إلى ساعتك، لم يجز، وذهب **أبو بكر** إلى انك تقول أنا أراك منذ سنةُ تتكلمُ في حالة، تريد أنك في حال رؤيته مذ سنة، فتخبر عن حال لم تنقطع، فإن أردت أنك رأيته، ثم عبرت سنة لا تراه، قلت: رأيتك مذ سنة، فتخبر عن رؤية مضت وانقطعت، والأول مذهب **أبي الحسن**، وهو الصحيح، لأن معناهما بعد الموجب إنما هو تبيين مدة [٨] دوام الفعل، أو تبيين أوّل مدة دوامه، وسواء أكان في ذلك على صيغة الماضي أم المضارع. [قال الشاعر]:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي ... إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامِ[1]

أخرج «حرام» مُخْرَجَ:

حَـذَارِ مِـنْ رِمَـاحِـنَـا حَـذَارِ[2]

ومُخـرَج:

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكِ الصَّافِي ... وَالْفَضْـلِ أَنْ تتـركي كَفَـافِ[3]

وروى الأصمعي[4]:

وَنَـشَـدْتِ حُـجْـراً وَابْـنَ أُمِّ قَـطَامِ[5]

وحجْر هو ابن أم قطام، كقولك: مررتُ برجلٍ وشيخٍ كريم، وأنت

---

(١) الشاهد في مغني اللبيب ورقمه ٩٣٣، ولم ينسبه إلى قائل معين. وروايته «جاءت...».

(٢) تتمة البيت في مجالس ثعلب ولسان العرب: أو تجعلوا دونكم وبار المجلس ٢/٥٨٣ اللسان: (حذر)، ونُسب لأبي النجم.

(٣) الشاهد في مغني اللبيب ورقمه ٩٣٢، ولم ينسبه إلى قائل معين.

(٤) عبدالملك بن قريب، صاحب نحو ولغة وغريب وأخبار وملح، من أهل البصرة له من الكتب «اللغات» و«الأجناس» و«معاني الشعر» (ت ٢١٠).

(٥) الشاهد غير مذكور في كتب النحو.

تريده بعينهِ كما تقول: أتيتك برجل شريف وابنِ قتيبة، وأنت تريده بعينه تُريد: وهو مع شرفه ابن قتيبة. يقال: أغرتُ على العَدُو إغارةً وغارةً. ومثله: أجبته إجابةً وجابةً، وأجرته إجارةً وجارة، وأعرته إعارةً وعارة، وأطقته إطاقةً وطاقة، وأطعته إطاعةً وطاعة.

قال **ابن كُناسَة**[1]: الوسميّ من أنجم الربيع خمسة: العَرْقُوَةُ السفلى ونَوْؤها أربع ليال، والحوتُ نوؤها ليلة، والسرطان نَوؤها ثلاث ليال، والبطين نوؤة ثلاث ليال، والثريا نوؤها خمس ليال، ولكل نجم من هذه ثلاثة عشر يوماً، فإذا سقط نجم من هذه النجوم فقد ذهب نوؤه، وصار النوء للنجم الذي يليه، وكل مطر، أو ريح، أو برد، أو حرّ، يكون بذلك النجم فهو في نوئه. [قال الشاعر:]

إنَّ بَنِي عَوْفِ ابْتَنَوْا حَسَباً ضَيَّعَهُ الدُّخْلَلُونَ إذْ غَدَرُوا[2]

الدُخلَلُون: الأخِلاّء والأصْفياء، والدُخللُونَ أيضاً الحشوة والذين يدخلون في قوم ليسوا منهم، ويقال: بينهما دخلل أي إخاء ومودّة، وهو من قولك: دخيل لي. قال **أبو عبيدة**: هذا الحرف من الأضداد. [وقال]:

حَتَّى تَرَكْنَاهُم لَدَى مَعْرَكٍ أرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ[3]

قال **الأصمعي**: شُغل شَاغل، وشَيب شائب، وموت مائت، وويل وائل، وذيل ذائل، قال **أبو زيد**[4]: يقال: صِدق صادِق، وجَهد جاهِد، وشِعر شاعر، ووَتِدَ واتِد. وأنشد غيره:

---

(١) هو محمد بن عبدالله (الملقب بكناسة) وهو أسدي من أهل الكوفة ومن شعراء الدولة العباسية، وكان عالماً بالعربية وأيام الناس (١٢٣ ــ ٢٠٧هـ).

(٢) الشاهد غير مذكور في كتب النحو.

(٣) الشاهد غير مذكور في كتب النحو.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري، كان عالماً بالنحو واللغة له كتاب في «تخفيف الهمز» و«النوادر» و«غريب الأسماء» (ت ٢١٤).

يَخْضِبْنَ بِـالْحِنَّاءِ شَيْـئـاً شَـائِبَـا يَـقُـلْنَ كُـنَّـا مَـرَّةً سَـبَـائِبَـا[1]

[٩] وذكر أبو يوسف يعقوب بن السِكِّيت[2] في شَرحه لديوان امرىء القيس بن حُجْر الكِنديّ: النَّعِر الذي أصابتُه النُّعْرَةُ، وهو الذبابُ الأزرق الأخضرُ، فإذا صار في رأس الحمار طَمَحَ برأسه، فيقالُ للمتكبر: في رأسه نُعْرَةَ. قال ابن مُقْبِل:

تَرَى النَّعَرَاتِ الْخُضْـرَ حَوْلَ لَبَـانِهِ أُحَـادُ وَمَثْنىً أضْعَفَتْهَا صَـوَاهِلُهْ[3]

وقال، يعني امرأ القيس، يمدحُ سعد بن الضَبابِ الإيادي:

وَلَقَـدْ بَعَثْتُ الْعِيسَ ثُمَّ زَجَـرْتُهَـا وَهْنـاً وَقُلْتُ عَلَيْـكِ خَيْـرُ مَعَـدِّ
عَلَيْكِ سَعْدَ بْنَ الضَّبَابِ فَسَمِّحِي سَيْـراً إلَى سَعْدٍ ،عَلَيْـكِ بِسَعْـدِ[4]

قال أبو عبيدة[5]: يقال ناسِيًمَا، الدِّمَقْس، والمِدَقْسُ كل ثوب أبيض من كَتّان، أو إبْرَيْسِم، أوْ قَزّ.

[قال] العَجاج:

فَـإنْ تُـدِيمِي وَصْـلَ عَفٍّ وَصَّـالْ يَـدُمْ وَإلّا يَنْصَـرِفْ بِـإجْمَـالْ[6]

أنكر قوم قوله:

---

(١) الشعر غير موجود في كتب النحو.

(٢) من أكابر أهل اللغة والسكيت لقب أبيه اسحاق من كتبه «إصلاح المنطق» و«الأضداد» القرآن» (١٨٦ ــ ٢٤٤هـ).

(٣) ديوان تميم بن مقبل.

(٤) ديوان امرىء القيس بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ٢٠٧.

(٥) هو معمر بن المثنى التيمّي، علامة نحوي له كتب منها «المجاز» و«غريب القرآن» الحديث» (١١٠ ــ ٢٠٩).

(٦) الرجز في ديوانه ٤٦.

إِذَا مَـا الثُّرَيَّـا فِي السَّمَـاءِ تَعَـرَّضَتْ[1]

وقال: الثريا لا تعرض. وقال بعض أهل العلم: إنما عنى الجوزاء، وقد تفعل العرب بعض ذلك، قال زهير:

كَأَحْمَرِ عَادٍ[2] . . . . . .

نَوِّليني: أي ليُصِبْني منك نـوال. العثاكيـل: الشماريـخ، والواحـد عُثكُول، وَعثكال، ويقال: أثكولٌ. [قال] قيس بن الخَطيم:

قَضَى لَهَا اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا الْخَالِقُ أَنْ لَا يُجِنُّهَا سَدَفُ[3]

أنشدني عيسى بنُ عُمرَ[4] لدُرَيد (بن الصمة):

وَيَـا رُبَّ غَـارَةٍ أَوْضَعْتُ فِيهَـا كَسَحٍّ الْخَزْرَجِيِّ جَـرِيمَ تَمْـرِ[5]

يقال: ألقى بيده إلى التهلكة، وألقى يده، وطوّح به وطوّحه، الأقيالُ والأقوالُ: الملوك واحِدُهم قَيْلٌ، يقال في جمعه بالواو والياء، فلا يقال في الواحد إلّا بالياء، والأصل: قَيْل مخفف، ويقال: كان فلان من مَقاوِلة كندة، أي من ملوكهم، وقال حارثةُ بن بدرٍ:

كَـأَنِّي لَمْ أَكُـنْ شَـيْئـاً إِذَا مَـا هَلَكْتُ وَقِيـلَ كَانَ كَـذَا وَكَـانَـا[6]

---

(١) ديوانه: ١٤ وتمامه:

«تعرّض أثناء الوشاح المفصّل».

(٢) معلقته: ٢٠، وتمامه:

فتنتـج لكـم غلمان أشـأم كـلهـم كـأحمر عـاد ثم ترضـع فتعظم

(٣) الشاهد في ديوانه ٥٦ ورواية الشطر الثاني «. . . يجنها سدف».

(٤) عيسى بن عمر البصري الثقفي، مقرىء نحويّ من قراء أهل البصرة صنف كتابين في النحو أحدهما «الجامع» والآخر «الإكمال» (ت ١٤٩).

(٥) الشاهد في اللسان (سمح).

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر.

[وقال آخر]:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَلَكْنَ ضُحَيّاً بَيْنَ حَزْمَيِّ شعبعبِ[1]

[١] ضُحَيًا: تصغيرُ ضُحىً، وكرهوا أن يدخلوا فيها الهاء فيلتبس بتصغير ضَحْوَة.

[قال الشاعر]:

كَثِيرِ سَوَادِ اللَّحْمِ مَا دَامَ بَادِناً وَفِي الضُّمْرِ مَمْشُوقِ القَوَائِمِ شَوْذَبِ[2]

ويقال: شَتّانَ ما هما، وقول العامة: «شتان ما بينهما» خطأ.

[قال الشاعر]:

فَأَدْرَكَ لَمْ يَعْرَقْ مَنَاطُ عِذَارِهِ يَمرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ المُثَقَّبِ[3]

[وقال]:

وَلَمْ تَرمِ الدَّارُ الْكَثِيبَ فَعَسْعَسَا كَأَنِّي أُنَادِي أَوْ أُكَلِّمُ أَخْرَسَا[4]

[وقال]:

مَنَتْ لِي أَنْ تُلاَقِينِي الْمَنَايَا أُحَادَ أُحَادَ فِي الشَّهْرِ الحَلاَلِ[5]

أنشدَ الفرّاء:

وَأَنْتَ صَاحِبُهَا الْمَذْكُورُ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْعَمَائِمُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ السُّودُ[6]

---

(١) ديوان امرىء القيس ٤٣.

(٢) الشاهد في اللسان (خفا).

(٣) ديوان امرىء القيس ٥١ وروايته:

نادرك لم يجهد ولم يشن شأوه يمر كخدروف الوليد المثقب

(٤) الرجز لامرىء القيس وروايته في اللسان (عسس):

ألما على الربع القديم بعسعسا كأني أنادي أو أكلم أخرسا

(٥) الشاهد لعمرو ذي الكلب، اللسان (حمم).

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

يريد أصحابَ العمائم. وقال لبيد:

رَقَمِيّاتٍ عليها ناهضٌ تُكْلِحُ الأَرْوَقَ مِنْهُم وَالأَيَلْ[1]

يريد: ريش ناهض. وقال الآخر:

يَحْسَبُ خَزّاً تَحْتَهُ وَقَزّاً وَفُرُشاً مَحْشُوَّةً إِوَزّا[2]

أراد: ريش إوز.

وقال الطَّهَويّ:

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً وما هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ[3]

أي: بُغام عَناقٍ. [وقال آخر]:

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ سَوْطٍ وَحَيَّةٍ وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا[4]

[وقال]:

عَارِضَ زَوْرَاءَ مِنْ نَشَمٍ غَيْرَ بَانَاتٍ عَلَى وَتَرِهْ[5]

معناه باينة، ثم قلب فقال: باناة، وذهب به إلى لغة من قال: باداة، يريد بادية. وهذا من لغة طيّء.

قال: وسمعت امرأة منهم تقول: أنا امرأة من أهل الباداة.

وسمعت «امرأة كاساة» يريد كاسية. [قال]:

يُفَكِّهُنَا سَعْدٌ وَيَغْدُو عَلَيْهِمِ بِمَثْنَى الزِّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وَبِالْجُزُرْ[6]

---

(١) ديوان لبيد ١٩٥، والأروق: طويل الأسنان الشاخصها، والأيل: الذي لزقت أسنانه باللثة.

(٢) ديوان رؤبة ٦١.

(٣) الشعر لذي الخرق الطهوي، والشاهد في الإنصاف ٢٠٧، ونوادر أبي زيد ١١٦.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) الشعر لامرىء القيس، ديوانه ١١٣ ورواية الديوان:

يفاكهنا سعدٌ ويغدو لجمعنا بِمَثْنى الزقاق المُتْرعات وبالجُزُرْ

بمثنى الزقاق: زقّ بعد زقّ.

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَرَى فِي دِيَارِهِمْ مَرَابِطَ لِلأَمْهَارِ وَالْعَكَرِ الدَّثِرْ[1]

الدثرُ الكثيرُ ويقالُ: ماء دَثْر. وحَرَّك الثاء بحركة الراء، كما قال:

[١١] فَمَنْ كَانَ نَاسِينَا وَحُسْنَ بَلَائِنَا فَلَيْسَ بِنَاسِينَا عَلَى حَالَةٍ بَكُرْ[2]

أراد بَكْر. وقال الآخر:

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ فِي الْقَصِرْ[3]

أراد سعد بن أبي وقاص. [وقال]:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِذَامِ[4]

لأننا، يريد «لعلّنا»، يقال: لأننا ولعلنا. [وقال]:

أَزْمَانَ فُوهَا كُلَّمَا نَبَّهْتُهَا كَالْمِسْكِ بَاتَ وَظَلَّ فِي الْفَدَّامِ[5]

ويقال للفَرَس إذا كان حَزِقَ الناصية أسْفَى، ولا يقال للأنثى سفواء، ويقال للبغلة إذا كانت ناجيةً سفواء، ولا يقال للبغل أسفى.

كان رؤبة يقول: رأيتُ عُمَراً، ورأيت يزيداً بنونٍ فيهما إذا وقف، فإذا وصل قال: رأيت عُمَرَ قبل، ورأيت يزيدَ قبلُ، لم يصرف.

ذكر أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[6] في كتاب البغال: كان يونس بن

---

(١)، (٢) ديوانه ١١٢ ورواية الديوان:

لعمري لقومٌ قد نرى أمس فيهم .....

(٣) انظر أمثال أبي عبيد، الميداني ٢/٣٦٤، المستقصى ١/٤٣٠، اللسان-(شرع).

(٤) الشعر لأمرىء القيس، ديوانه ١١٤.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة له تصانيف منها «الحيوان» و والتبين» و «سحر البيان» (١٦٣ ــ ٢٥٥هـ).

حبيب[1] يقول: يا عجبا للناس كيف يكتبون عن حماد[2]، وهو يُصَحّف، ويَلحُن، ويَكذب، ويَكسرُ.

قال الأعرابّي كأنه يخاطبُ البغلَ:

حَسِبْتَ فُرَيْسَ الشَّيْخِ يَا بَغْلُ نُهْزَةً ... فَجِئْتَ مُدِلاًّ كَالْهِزَبْرِ تُطَالِبُهْ[3]

قال رجل من شَيبَانَ:

بُدِّلْتُ بَعْدَ نَجَائِبِي وَرِكَابِي ... أَعْوَادَ سَرْجِ مُقَصَّصٍ هِمْلاَجِ
وَوَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَمْ أَزَلْ ... سَيْفاً لِقَتْلٍ لِلنَّجَابِ عَاجِ
وَاللَّهِ لَوْلاَ أَنْ أُضَيِّعَ غَزْوَتِي ... لَرَجَعْتُ مُنْقَلِباً أَدْرَاجِ[4]

[وقال آخر]:

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِيضَ جَمْرٍ ... وَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ضِرَامُ
فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذْكَى ... وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا كَلاَمُ
فَقُلْتُ مِنَ التَّعَجُّبِ لَيْتَ شِعْرِي ... أَأَيْقَاظٌ أُمَيَّةُ أَمْ نِيَامُ[5]

أقبل ابن مُفَرِّغٍ على بغل من بغال البريد، وأنشأ يقول:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ ... نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
طَلِيقُ الَّذِي يَجْنِي مِنَ الْكَرْبِ بَعْدَمَا ... تَلاَحَمَ فِي دَرْبٍ عَلَيْكِ مَضِيقُ[6]

زعم ناس أن عَدَس اسم لكل بغلةٍ وذَهبُوا إلى قَولِ الشاعِر:

---

(١) هو أبو عبدالرحمن، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، ولد سنة ٩٠هـ ومات سنة ١٨٢هـ.
(٢) هو حماد الراوية.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٥) وفيات الأعيان بتحقيق محيي الدين عبدالحميد ٢/٣٣٧.
(٦) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ١١٥، والخزانة ٢/٥١٤، ٣/٨٩.

[١٢] إذَا حَمَلْتُ بَزَّتِي عَلَى عَدَسْ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَـارِ وَالْفَـرَسْ
فـمـا أبـالـي مـن غـدا ومـن جـلس[١]

وقال آخرون: عدس للبغلةِ مثلُ قولهم: ساسا للحمار، وحَا للجَمل، وحَا للنَاقَةِ.

[قال] الكميتُ:

إذَا مَـاتَ ابْنُ خَارِجَـةَ بْنِ حِصْنٍ فَلَا مَطَرَتْ عَلَى الْأَرْضِ السَّمَاءُ[٢]

وقال الفرزدق:

يَـا عَـمْـرُو بْـنَ يَزِيـدٍ إنَّنِي رَجُـلٌ أَكْوِي مِنَ الْمَسِّ أَقْفَاءَ الْمَجَانِينِ[٣]

أهدَى المقوقس عظيم القبط إلى النبي صلى الله عليه وسلم خَصِيّاً، وكان هذا الخَصي أخا مارِيَة أمِّ ابراهيمَ بْنِ النبـي، صلى الله عَليهِ وسَلم.

[قالت] حُمَيْدَة ابنة النعمان بن بشير لزوجها رَوْح بن زنباع:

وَهَـلْ أَنَـا إلَّا مُـهْـرَةٌ عَـرَبِيَّـةٌ سَلِيلَةُ أَفْـرَاسٍ تَجَلَّلَهَـا بَغْـلُ[٤]

[وقال] زياد الأعجم:

أَلَمْ تَـرَ أَنَّ الْبَغْـلَ يَتْبَـعُ إلْفَـهُ كَمَـا عَـامِـرٌ وَاللُّؤْمُ مُؤْتَلِفَـانِ[٥]

[وقال] عمر بن أبـي ربيعة:

قَالَتْ: بِدَائِكَ مِتْ أوْ عِشْ تُعَالِجُهُ فَمَا تَرَى لَكَ فِيمَا عِنْدَنَا فَـرَجَا[٦]

---

(١) الشاهد في سيبويه ٢/٩٤، والمخصص ٦/١٨٣، وشرح المفصل ٤/٢٤.
(٢)
(٣) الشاهد غير موجود في الديوان، وبلا نسبة في الخزانة ٢/١٤٣، والدرر اللوامع ١/٩٦.
(٤) شاعرات العرب، عبدالبديع صقر ٧٨.
(٥) شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف بكار، ١٨١.
(٦) ديوانه ٤٦٩.

[وقال] حُنَيْن النَخعِي:

كَمْ بِذَاكَ الْحُجُونِ مِنْ حَيٍّ صِدْقٍ وَكُهُولٍ أَعِفَّةٍ وَشَبَابِ[1]

في شرح يعقوب[2] لشعر امرىء القيس: فقتلَ أبُو حَنَش عُصَمُ التغلبي شُرَحْبِيل بْنَ الحارث. قلت: عُصَمُ لا ينصرف. والذي جمعنَاهُ من هذا البناءِ مما لا ينصَرف: عُمَر، ومُضَر، وزُفَر، وعُصَم، وقُثَم، وجُشَم، وجُمَح، وقُزَح، وجُحَا، وزُحَل، ودُلَف، وهُبَل، وبُلَع، بطن من قضاعة.

خَنْدَريسٌ فَعْلَلِيل عند سيبويه فليس فيها زائد غير الباء مثل: دردبيس، وقال المطرزي[3]: مشتقة من الخَدَرِ، فتكونُ النُون والياء والسين على هذا زوائد، ويكون وزنه فَنعَليسِ. وهو بناء غير موجود، وقال أيضاً: أو من الخرس، فيكون على هذا النون والدال والياء زوائد، فيكون وزنهُ فندَعِيل وهو بناء غَيرُ موجود أيضاً، ودَعَوى أن الدال زَائدَة وَلَم [١٣] تَثبتُ زيادَةُ الدَّال. وقال أيضاً: أو من الدرُوسِ لِقِدَمِها، فيكون وزنها إذ ذَاك حنفَعِيل، وهذا بناء مفقُود أيضَاً، وفيهِ أيضاً دعوى أن الخاء من حُروفِ الزِيَادة، ولم يثبتُ ذلك.

من كتاب «الطَارِقيات» لأبي عبدالله الحسين بن خالَوَيْهِ[4]: عاذَ عَوْذاً، ومَعَاذاً، وعَوْذَةً، وعِيَاذاً، كل ذلك صواب. [قال الشاعر]:

مَهْمَا تُجَشِّمْنِي فَإِنِّي جَاشِمْ عُذْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِمْ[5]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو ابن السكيت.

(٣) هو ناصر بن عبدالسيد بن علي بن المطرز، أبو الفتح، اشتهر بالمطرزي، من أهل خوارزم، عاش بين (٥٣٨ ــ ٦١٠هـ) ومات بخوارزم.

(٤) الحسين بن أحمد بن خالويه، لغوي من كبار النحاة، أصله من همذان، من كتبه «ليس في كلام العرب» و «الجمل» و «المقصود والممدود» (ت ٣٧٠هـ).

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ومن العرب من يقول: إبراهام، وإبراهم، بغير ألف.

قال:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ ابْرَهَمْ[1]

ويقال: معاذَ الله من ذلك، ومعاذة الله من ذلك.

وعن **ثَعلَب** قال: إذا قال الرجل: لزيد عليَّ من واحد إلى عشرة، فجائز أن يكون عليه ثمانية إذا أخرجت الحدّين، ويكون عليه عَشَرة إذا أدخلت الحدين، ويكون عليه تسعَة إذا أخرجتَ حدًّا وأدخلت حدًّا.

[قال الشاعر]:

وَيَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَيَقْلِينَنِي لكِنَّ إيَّاكِ لَا أَقْلِي[2]

يخاطبُ امرأةً، حنا[3]: يُريدُ لكن أنا، فنقَل وأدَغم، وإيَاك: مفعول بلا أَقلي، تقديره: لكن أنا لا أقليك، فلما قدم الضمير انفصل، انتهى.

حافة اللسان: طرفه وجمعه حِيَف، هذا عن **ثعلب** عن **ابن الأعرابي**[4]. اختاروا الفتح في «مِنَ الرَّجل» لانكسار الميم والكسر في «عَنِ الرجل» لانفتاح العين، وأما «إنِ الله أمكنني من فلان»، فإنهم كسروا النون مع الهمزة لقلّة استعمالهم إيّاه.

في **الاسم** أربع لغات: إِسْمٌ، أُسْمٌ، سِمٌ، سُمٌ.

قال:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد في شرح المفصل ٨/ ١٤٠ والخزانة ٤/ ٤٩٠.

(٣) اختصار كلمة «أصحابنا».

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، من أكابر أئمة اللغة من تصانيفه، «النوادر» و«الألفاظ» و«معاني الشعر» (ت ٢٣١).

وَعَـامُنَـا أَعْـجَبَنَـا مُـقَـدَّمُـهْ يُكْنَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابٌ سُمُهْ[1]

القرضاب: اللص. فمن قال اسم وسِم، أخذه من سمى يسمى، ومن قال آسم وسُم، أخذه من سما يسمو، وكلاهما معناه الارتفاع والعلو.

[قال الشاعر]:

لَقَـدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَـدَاةَ لَقِيتُهَـا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ[2]

وقد هَيْلَلَ الرجلُ وحَوْلَقَ وحَمْدَلَ، وقد أكثر من الجعفلة، قال: جعلني الله فداك.

فإن سأل سائلٌ فقال: إنما أُدغمت اللام في الراء لقُربِ المخرجَين [١٤] فهل يَجُوز إدغام الراء في اللام نحو: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[3]؟ **فقل:** لا. وذلك أن سيبويه وغيرَهُ من البصريين لا يجيزون إدغامَ الرَاءِ في اللامِ، لأنَ الراءَ حرف فيه تكرير. فكأنه إذا أدغِمَ فقد أدغَم حرفاً مشدَّداً نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[4] و ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾[5] وإدغام المشدّد فيما بعده خطأ بإجماع «حنا»، ويقال: فكان القياس أن لا يدغم فيها، لأنك كأنك أدغَمتَ في حرفٍ مشدّد، فكما لا يجوز إدغامُ المشدّد، فكذلك لا يجوز الإدغامُ فيه، انتهى.

وأما ما رواه **اليزيدي**[6] عن **أبي عَمرو**[7]: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ و ﴿اصْطَبِرْ

---

(١) اللسان (قرضب).

(٢) الشاهد غير موجود في ديوانه، وبلا نسبة في الهمع ٢/٨٩، والدرر ٢/١١٦.

(٣) سورة التوبة: ٨٠.

(٤) سورة القمر: ٤٨.

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) هو أبو محمد اليزيدي، قيل له اليزيدي لأنه صعب يزيد بن منصور، وكان عالماً باللغة والنحو وأخبار الناس له كتب منها «النوادر» و«المقصور والممدود» و«النقط والشكل» (ت ٢٠٢).

(٧) هو أبو عمرو بن العلاء، علم مشهور في علم القراءة واللغة العربية نحوي بصري (ت ١٥٤هـ).

لِعِبَادَتِهِ﴾[1] فكان **ابن مجاهد**[2] يضعِّفه لرداءته في العربية. لأن الرواية الصحيحة عن **أبي عمرو** هو الإظهار، لأنه رأس البصريين.

قال شَبيب بن البرصاء:

فَلَا وَصْلَ إلاَّ أَنْ تُقَارِبَ بَيْنَنَا قَلَائِصُ يَجْذِبْنَ المَثَانِيَ عُوجُ[3]

فإن الأَزِمَّة يقال لها المثاني، الواحدة مثنَاة. وعُوجٌ اعوَجَّت من الهُزالِ.

قرأ **عيسى بن عمر**: ﴿صَبْراً جَمِيلاً﴾[3]. وعن الفراء يقال: شكرت لك، وشكرتكَ وشكرت بك[4]، وهذا الأخير نادِر، والأولى هي اللغة الفَصيحة. انتهى.

أبو أسامة جُنَادَةُ بنُ محمد اللغَوي[5] لهُ كتاب سَماهُ **بالزهكال في حَصر الحروفِ والمصادِر والأفعال**، ذكر فيه بإسناد من طريق **الليثَ بن المظفر بن نصر بن سيار**[6] عن **الخليل** بن أحمد الفراهيدي يقول: الحروف العربية ثمانية وعشرون أصْلاً، يتفرع عنها سبعة فصلاً.

فمن هذه الأصول خمسة وعشرونَ حرفاً صحَاح يجمعها لقبَان: المُصْمَتَة، والمذْلَقَة.

فأمّا المصْمتَة فتسعَة عَشَر حَرفاً: خمسَة حَلْقِيّة على مَدْرَجَة للصوت واحدة من أقصَى الحلق إلى أدناه وهي: الهاء، والحاء، والعين، والخاء.

---

(١) سورة مريم: ٦٥.

(٢) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، شيخ القراء في بغداد، توفي سنة ٣٢٤هـ.

(٣) سورة المعارج: ٥.

(٤) في الهامش: كما يقال كفرت بك.

(٥) جنادة بن محمد الهروي الأزدي، أبو أسامة، عالم باللغة، من أهل هراة قتله الحاكم صاحب مصر (ت ٣٩٩هـ).

(٦) هو الليث بن المظفر بن نصر بن يسار الخراساني، بصير بالشعر والغريب والنحو، كاتب للبرامكة، وقيل هو مصنف كتاب العين.

وأربعة عشر حرفاً مخارجها من الفم مدرجها على ظهر اللسان من أصله إلى طرفه. منهما خمسة شواخِص، وهُنّ: الظاء، والضاد، والصاد، والطاء، والقاف. وتسعة منخفضة، وهُن: الكاف، والجيم، والسين، والزاي، والشين، والدال، والتاء، والذال، والثاء.

وإنما سُميّت مُصْمتَة لأنها أُصْمِتَت [١٥] فلم تَدخلُ في الأبنية كُلها، وهي أشَدُّ الحُروفِ عويصاً، وإذا عُرِّيَتْ من حرُوف الذلاقة قلَّتْ في البناء، فَلَسْتَ واجداً في جميع كلامَ العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتَة خَاصة، ولا رُبَاعية كذلك، غيرَ ضَرب وَاحِد يُقال لهُ الرُبَاعي المُعَدَّى، وهو قَليل، وما جَاء فالسين لازمةٌ له نحوَ: عَسْجَد، وعَسْطُوس، وإنما اسْتَخَفَّت العَربُ ذَلك لِخفّة السين وَهَشَاشَتها، ولذلك استخفت في: سَيفعَل واستفعَل.

وأمَا الحُروف المُذْلَقة فإنها ستةُ أحرُف في حيّزين: أحدهُما حيّزُ الفاءِ، فيهِ ثلاثةُ أحرُف: الفاء، والبَاء، والميم، مخَارجُها من مَدْرَجَة واحدة لصَوتٍ بين الشَفتين لا عملَ للسان في شيء منها. والحيزُ الآخر حيّزُ اللامِ، فيه ثلاثة أحرُف: الراء، واللام، والنُون، مخَارِجَها من مَدْرَجَة واحدةٍ من أسَلَة اللسان وبين مُقدَّم الغَار الأعلى، فهاتان المدرجتان هما مَوضعُ الذلاقة، وحُروفُها أخفّ الحُروف في المنطق، وأكثرها في الكَلام، وأحسنُها في البناء. ولا يَحْسُنُ بناء الرباعي المنبسط ولا الخماسي التَامُ إلا بمخالطة بَعضَها، نحو: جَعفر وَدرَدقَ وسفَرجل ودردبيس وأشباه ذلك، إلّا أن كلمةً قد جاءت مبنيَّةً نحو عَسْجَد.

وذكر أيضاً من طريق **النضر بن شُمَيْل المَازني**[1] قال: سمِعتُ **الخَليلُ**

---

(١) هو النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم بن عنزة بن زهير، أبو الحسن، بصري. أخذ عن الخليل، وأقام بالبادية أربعين سنة. مات سنة ٢٠٤هـ.

يقول: أقصَى الحُروف كلها العَيَن، وأرفَعُ منها الحاء، ولولا بَحَّة في الحاء لأشبهت العينَ لِقُرْبِ مخرج العين من الحاء. ثم الهاء ولولا هَمَّة في الهاء لأشبهت الحاء لقُربِ مخرج الحاء من الهاء، فهذه الثلاثةُ في حَيِّزٍ يُبْدَلُ بعضها من بعض، تقول: رُبَح بمعنى رُبَع، وضَبَحَ بمعنى ضَبَع، ومَدَهَه بمعنى مَدَحَه. ثم الهَمزةُ، والغَين، والخاء، هذه الثلاثة في حَيِّز واحدٍ ينُوبُ بَعضُها من بعض في كلمة، يُقال زَأَتَه في معنى زَغَتَهُ، وتَرَأَهُ بمعنى تَرَعَه، وتميمُ تُبدِلُ الهمزَةَ من العَينِ والعَينَ من الهمزَة فتقُول: عَنّي بمعنى أنّي، وخَبَأ بمعنى خَبَع، وعَدِر بمعنى أَدِر.

قال **الخليل**: وتسمّى هذه الحروف حلقيةً، لأنّ مبدأها من الحَلق، ثم التي تليهَا القَاف، والكافُ، وهُمَا [١٦] لَهَوِيتان لأنَ مَبدَأها من اللَّهَاةِ، إلّا أن مَخْرَجَ القاف من فَوقِ حنكِها، ومجرى الكَافِ من أسفَلِهِ، ولانفرادِ كل واحد منهُما قلّ ما يقَعَ البدلُ فيهما. ثم الشين، والجيمُ، والياء، شَجْرية، لأنّ مبدَأها من الشَجْر، ومجراها على وسط اللسان ووسط الحنَك، ولكُلّ واحدٍ منها بَدَلانِ، بدلُ مُقارَبَة، وبدل مناسَبَة.

أما **المقاربةُ** فالشين والجيم من الياء، مثل: غُلامِجْ، وغُلامِشْ، بمعنى غلامي، وكلمات أُخَر غَيْر فصيحات مما يُبْدلانِ منها كما تُبْدَلُ منهما. وأما **بدل المنَاسَبة** فكالبدَلِ عَمّا يبدل في حروف الزوائد مثلَ: الراء لأنها تُبدَل لاماً، والواو لأنها تقلبُ ياء. أما الراء المبدَلةُ من الياءِ والواو، فهَذَرْتُ بمعنى هَذَيْتُ وهَذَوْتُ، وقَشَرْتُ بمعنى قَشَوْتُ، وعِفرِيّة من عَفَوْتُ أوْ عَفَيْتُ بمعنى أكْثَرْتُ، [و] إنّما سُمِّي شَعَرُ الناصية والقَفَاعِفرِيّة لكَثْرتهما ولِينهما، ومنه قيلَ لزَفَّ النعَامِ وَوَبَر البَعير عِفَاء. ثمّ الضَادُ، وهي حافِّيّة لأنها من حافة اللسان وما يليها من الأضراس. ثم الصَادُ، والسينُ، والزايُ، أَسَلِيَّة لأنّ مبدَأها من أسَلَة اللسَان، وهو مُسْتَدَقُّ طَرَفِهِ. ولقُرْبِ الجوار ومشاكلة المقدار بين الصاد

والضاد تنوبُ إحداهُما مَنَابَ الأخرى في كلمةِ اللغي مثل: **النَّوْض والنوص، والقَبْض والقَبص. على أنّ لكلّ حرف من حروف الأسيلة بدلين: بدلُ مجاراةٍ وبدلُ مواتاة.**

فأما بدل المجاراة كالتاء من السين يقالُ: النات بمعنى الناس في بعض اللغات، وبدل المواتاة مع حروف معدودة وهي: الجيمُ، والحاء، والخاء، والطاء، والغين، والقاف، ثم الظاء، والدال، والتاء نَطعيّة لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى ومجراهَا على طَرفِ اللسَان وأصُولِ الثنايا وقد [تقوم في][1] الكلمةِ بَعضها مقَامَ بعض تقول: مَظَّة ومَدَّة ومَتَّة بمعنًى. ثم الظاء، والذال، والثاء لثوية لأنّ مبدأها من اللثَّةِ ومجراهَا بين طرفِ اللسان وأطراف الثنايا العلا، إلّا أنّ البَدل يقَعُ في الظاءِ من الذال تقول: وَظَح بمعنى وَذَح. ثم الفاء وهي فمويّ لأن مخرجها من الفَم بين الثنايا العُلَا والشفةِ السفلى ولِانْحيازهَا إلى حَيِّز الثاء بالمجاورة يبدل منها [١٧] فيقال فُوم بمعنى ثُوم وجَدَف بمعنى جَدثٍ. ثُمّ الراء، واللامُ، والنونُ ذُلُق، والواحدُ أذلق، لأنّ مبدأهَا من ذَلِق اللسان وهو كذلق السنان، وذَلق كل شيء تحديدُ طَرفهِ. وهذه الحروف يجمَعُها الذَلَق ويُفرقُها المنطلق، لأنّ مجرى اللامِ من حافّات اللسانِ إلى منتهى طرفه، ومجرى النون بين فُوَيْق الثنايا من طرف اللسان، وأما الراء فَمُنْحَرِفَةٌ من مخرج النون إلى اللام لمزيّة دُمُوجِها في ظهر اللسان عند الكلام، ولقُرْبِ مخارجها يُبْدلُ بعضها بعض. ثم الباء، والميم، والواو شفهية. وفي بعض روايات اللَّيْثِ عن الخليل: أن الضاد شَجْرية، والشَجْر مفرج الفم، والفاء من حروف الشفة، والياء، والواو، والهمزة هوائيّة لأنّها لا تتعلق بشيء من الأحْيَاز.

---

(١) مطموس في الأصل.

وذكر أيضاً من طريق الأخفش سعيد بن مَسْعَدَة[1] يقول: سألت الخليل بن أحمد عن حروف المعجم، وعن أحْيازها ومجاريها إلى الفم، فقالَ:

أما الحروفُ العَربيَّةُ فثمانية وعشرون أصلاً، ولها سِتَة عَشرَ حَيِّزاً، فمنها ما اتفق مبدؤها واختلفَ مجراها، مثلُ: الجيم معَ الياء، والواو مع الباء، والألف مع الهاء، ولِبُدُوِّ الياء والواو والألف من الجوف سميّت جُوفاً، وللينها وامتدادِ الصوتِ فيها سميت حروف المدّ واللين، مع اختلاف مجاريها وتبايُنِ مَباديها على أن لكل حيّزٍ منها مُتَدَرَّجاً على مقدار مجاريه، ومتبدلاً من مدانية ومواتية.

فمن ذلك بَدَل الهمزة والهاء والحاء من العين في قولهم: سَدَأَ وَسَدَهَ وسَدَحَ بمعنى سَدَعَ. ثم الغين والخاء وَلَهَا من الحلق المدرجة التالية لقربهما من منفذهما وفيهما بدلان، أحَدُهُما للمجاوَرَة [بين الغين والخاء][2]، أو المجاورة التي بينهما وبين الهمزة في [...][3]، وصَرَأَ بمعنى صَرَخَ، وهو الصُّراء بمعنى الصراخ. ويظهرون تنوين المنوّن مع هذه الستة على مبلغ ظهورها من مخارجها في مدارجها حتى ربما يخفونه عند الخاء والغين لقربهما من منفذهما، ثم القاف من فوق اللسان مبدؤه، وعلى فُويق الحنك مجراه، ثم تكون الكافُ من أسفلِهِ حتى يدنوَ من محلّه، ثم الشين وله من وسط اللسان شداه ومن بين [١٨] الحنك متسدّاهُ، وقد ينوبُ مناب الكافِ لما بينهما من الشرائط في بعض لغاتِ الأطراف، ثم الجيم والياء وهما من

---

(١) هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، أخذ النحو عن سيبويه، له في اللغة كتب مستحسنة. من الأئمة البصريين. توفي سنة ٢١٥هـ.

(٢) مطموس في الأصل وقد قدرنا ما بين المعقوفين.

(٣) مطموس في الأصل.

مبدئه ويعارضانه في مجراه، وينوب أحدهما مناب الآخر في مواضعهما، ثم يعارضها لفظ الأضاد مُعارضةَ الأضاد من حافّة المنباس وما يليها من الأضراس، وهما مع اختلافهما في الجريان بدلان مختلفان، لأنّ بعض الناس يخرجها من الشدق الأيمن، وبعضهم يخرجها من الشدق الأيسر، وأحَد بَدَلَيْه للمشاكلة مثل الهَرْض بمعنى الهَرْص، والآخر بدل المناتلة مثل الطَجَعَ بمعنى اضْطَجَعَ.

وأنشد بعضهم:

مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[1].

ثم من حروف اللسان إلى منتهاه مبدأ اللام، وهو من البدل والجريان في حَيِّز التمام لأن مجراهُ فيما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى والشبك المثنى معارضاً لأصول الثنايا والرباعيات مشاركاً لبعضها في الانحراف، ثم النونُ المتحركةُ ولها بَدلُ الكفافِ لِحَقِّ القُرْب والتحرّك والانحرافِ، ومَعنَى الكفافِ: أنه لا يُدغَمُ في النون المتحركة غير اللام، فكأنه لا فضل فيه لغيره وهي مُشْرَبَةٌ غُنَّةً، ومخرج هذه النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، وأقرب الحروف منها اللام، كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم. ثم الراء بينهما وهو أدمَجُ من النون في العَكد لانحرافه إلى اللام كالمستعكد، ثم الصادُ والسين والزايُ ولها من وسط اللسان شباتَهُ، ومن فويق الثنايا سَرَاتَه. ثم الطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا، ثم [الظاء والذال والثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. ثم][2] الفاء من باطن الشفة السفلى وأطرافِ الثنايا العلا. ثم الباء والميم والواو من بين الشفتين. ثم

---

(١) تمام الرجز

لما رأى أن لادعة ولا شبع...

وسيمر الرجز في ص ٣٣٢ من المخطوط.

(٢) ما بين المعقوفين ورد في هامش الأصل.

النون المخفيّة من الخياشيم». **انتهى ما نقل من كتاب جُنادَة.**

قوله تعالى: ﴿وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾[1] يعني: الفضلى ومن فَسّره على معنى أنها وسط بين صلاتين فجعلها الصبح أو العصر أو غير ذلك فليس بظاهر، لأنّ تعقّل الوَسَطِيّة لا يمكن فيه تفاضل، فلا يُبْنَى منه أفعَلُ التفضيل وذَلك نحو: القتل، فكما لا يجوز: زيد أَمْوَتُ من عَمْرو وأعْمَى من عَمْرو، كذلك [١٩] لا تقول: زيد أوسط من عَمْرو، لأنّه معنى لا يقبل الزيادة. قوله تعالى: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2] زعم بعضُهُم أنّه جمع آلِف نحو: شَاهد وشُهُود، وجالس وجلوس، وليس بجيّد، لأنّ فاعلاً لا ينقاس جمعَه على فُعُول بخلافِ فَعْل، فإنّه ينقاسُ جَمْعُه بالكثرة على فُعُول.

قال **أبو علي**[3]: لامُ المعرفة، في كلمة أوّلها هَمَزة، في تخفيفها وجهان: حَذْفُها وإلقاء حركتها على اللام، وتُقَرّ همزة الوصل، فيقال «الْحَمْرَ» والثاني «لحَمْرَ» بلا ألف، فيحذفون همزة الوصل.

أنشد الكسائي:

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[4]

فأسْكَن الحاء لمّا كانت اللام متحركةً، ولو لم يعتد بالحَركةِ لحرّك الحاء بالكَسرِ كما حرك في بُحِ الْيَوْمَ.

قرأ **طلحة**[5] ﴿يُونِس ويُوسِف﴾ أراد أن يجعلهما عربيين مشتقين من أَسِفَ وأَنِسَ، وهو شاذ.

---

(١) سورة البقرة ٢٣٨.

(٢) سورة البقرة ٢٤٣.

(٣) هو أبو علي الفارسي.

(٤) البيت لعنترة، ديوانه: ٢٩٨.

(٥) هو طلحة بن كردان النحوي، نحوي عراقي مشهور، تصدر للإقراء والإفادة والرواية، من أصحاب السيرافي.

قوم يجعلون في لَدُنْ ضميراً فينصبون ما بعده فيقولون: لدن غدوةً. وقوم يجعلونه غاية ولا يضمرون فيه شيئاً بعينه، فيرفعون ما بعده لأنّ ما بعد الغاية مرفوع، فيقولون: لدن غدوةُ.

حُكي عن طيّ أنها تقول: أصبح فلان غاوياً أي: مريضاً، وحكي عن غيرهم سماعاً: أغويت فلاناً، أي أهلكته. وغَوِيَ الفصيلُ إذا فقد اللبن فمات، بِكَسْر الوَاو في الماضي وفتحها في المستقبل.

ورد في الشعر من قائمٌ.

قال:

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالْكَاسِ نَادَمَني لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَوَّارِ[1]

﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[2] مَنْ حَذَفَ في الحالين وصلاً ووقفاً جعلها في الحالتين بمنزلة ما استعمل محذوفاً مما لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف، نحو: لَمْ يَكُ، ولا أدْرِ، وهي لغة هُذَيْل. قال:

كَفَّاكَ كَفٌّ لَا تَلِيقُ دِرْهَماً جُوداً وَأُخْرَى تعلُ بِالسَّيْفِ الدِّمَا[3]

حكى البلخي[4]: في «سَعْد» لغتين: ضَمُّ السين لغة هذيل، وفَتْحُها لغة سائر العرب.

«يا أَبَتُ» بالضم في قول الفَراء، ولم يجزه الزجَّاجُ قال: لأنّ التاء عِوَض من ياء الإضافة. قال الرّمّاني: هذا جائز، لأن العوض لا يمنع من الحذف.

«رؤيا» فيها أربع [٢٠] لُغَات: رُؤْيَا رُوياَ رُيَّا، رِيًّا.

---

(١) الشاهد للأخطل في ديوانه ١١٦؛ وفي سيبويه ٢/٢٤١.

(٢) سورة هود: ١٠٥.

(٣) الشاهد للحصين بن الحمام في شرح المفصل ٤/١٥٣، ٥/٨٤؛ والخزانة ٣/٣٥٢.

(٤) هو أبو زيد، أحمد بن سهل. عالم فذ ذكر له ابن النديم مؤلفات كثيرة. عاش بين (٢٣٥ ـ ٣٢٢هـ).

﴿إِنَّا إِذاً لَخَاسِرُونَ﴾[1]، قال المؤرج[2]: معناه لمضيعون بلغة قيس عيلان.

﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾[3]، جواب لولا تقدَّمَ في ترتيب الكلام، التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بضربها. قيل: تَقَدُّمُ جواب لولا قبيح. أُجِيبُ بِأنَّ تقديم جواب لولا جائز مستعمل، ويجري ذلك مَجْرَى: هَلَكْتَ لولا أني تداركْتُك، وقُتِلْتُ لولا أني تَخَلَّصْتُ بك. والمعنى: لولا أن تداركتك لهلكتَ، ولولا أن تخلَّصني لقتلت، وإن لم يكن وقع هلاك ولا قتل.

قال:

فَـلَا يَدْعُنِي قَـوْمِي صَرِيحـاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ لَمْ أُعَجِّلْ طَعْنَةً أَوْ أُعَجَّلِ[4]

وقال الآخر:

فَـلَا يَدْعُنِي قَـوْمِي صَرِيحـاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُـولاً وَيَسْلَمَ عَامِـرُ[5]

فقدم جواب «لئن» في البيتين، وقال قوم: لو جاز هذا لجاز أن تقول: قام زيد لولا عَمرو، وقصدتك لولا بكر، وقد بَيَّنَّا أن ذلك غير مستبعد، وأن القائل قد يقول: قد كنتُ قمتُ لولا كذا، وقد كنتُ قصدتُك لولا أن صَدَّنِي فلان. وإن لم يقع قيام ولا قصد.

تُزَاد «أنْ» مع «لمّا وحتّى» على وجه الصلة تأكيداً، وتقول: قد كان ذاك حتى أن كان كذا.

---

(١) سورة يوسف: ١٤.

(٢) هو مؤرخ بن عمر بن منيع بن حصين السدوسي، أبو فيد، نحوي بصري، له مصنفات، توفي سنة ١٩٥هـ.

(٣) سورة يوسف: ٢٤.

(٤) لم أعثر على الشاهد.

(٥) الشاهد لقيس بن زهير في الدرر ٢/ ١٠، والهمع ٢/ ١٦.

يقولون: أدخلكَ اللـهُ بالجنة، يريدونَ في الجنةِ، وهي لغة طيء قالَ: الفراء: وأنشدني بعضهم:

وَأَرْغَبُ فِيهَـا عَنْ لَقِيطٍ وَرَهْـطِهِ وَلكِنَّنِي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ[1]

فقال: أرغب فيها أي بها يعني بِنْتاً له، يقول: أرغب بها عن لقيط ولا أرغب بها عن قبيلته.

﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[2] قال أبو علي: قال الفراء في كتابه التصريف: قَرَأَ بِهِ الأعمش[3]، ويَحْيَى بن وَثّاب[4]، قال وزعم القاسم بن معن[5] أنه صواب، وكان ثقة بصيراً، وزعَم قُطرب[6] أنه في لغة بني يَرْبُوع يزيدونَ على ياء الإضافة ياءً وأنشد:

مَـاضٍ إِذَا هَـمَّ بِـالْـمُـضِـيِّ قَـالَ لَهَا هَـلْ لَـكِ يَـا تَـا فِيَّ[7]

وأنشد ذلك الفراء، وقال الزجاجُ: هذا الشعرُ لا يلتفتُ إليهِ ولا هو ممّا [٢١] يعرف تأويله.

قال الرُمّانيُ: الكسرُ لا يجوز عند أكثر النحويين، وأجازهُ الفراء على ضَعْف.

---

(١) الشاهد في اللسان (ذرأ).

(٢) سورة ابراهيم: ٢٢.

(٣) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، كان قارئاً حافظاً، توفي سنة ١٤٨هـ.

(٤) أسدي بالولاء، كوفي، إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة. توفي سنة ١٠٣هـ.

(٥) هو القاسم بن معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود النحوي الكوفي، كان على قضاء الكوفة، ولاه المهدي، أخذ عنه ابن الأعرابي.

(٦) هو محمد بن المستنير، بصري، أخذ عن سيبويه، عالم ثقة، له مصنفات كثيرة، توفي سنة ٢٠٦هـ.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ذكر **الفراء** أن **العلاء بن شبانةً**[1]: كان لا ينصب في جوابِ الأمر بالفاءِ، قال: والعلاءُ هو الذي علم معاذاً[2] والفراء وأصحابه.

قال **المبرد**: قال **الكسائي**: العربُ لا تكاد توقع «رُبَّ» على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما المعنى عندهم أن يوقعوها على الماضي ثم استعذر عن قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[3] وتأوله ثم قال: ومع هذا يَحْسُن أن يقال في الكلام إذ رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه، ربما تندم وربما تتمنى أن لا تكون فعلت. قال: وهذا كلام عربيّ حسن، ومثله قال **الفراء والمبرد**.

قال **أبو علي**[4] **في مسائله العسكرية**: وأما الكافُ في أرأيتك وأرأيتكم، فقد اختلف فيها، فقال أصحابنا: لا موضع لها من الإعراب. وقال بعضهم: موضعها نصب. وقال آخرون: موضعها رفع. ولا يخلو القول فيها من أن يكون على أحد هذه الوجوه، فالذي يفسد قول من قال إنّها رفع أن التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع فيمتنع إذن أن تكون الكافُ مرفوعة، لاستحالة كون فاعلين لفعل وَاحدٍ في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف، فهذا القولُ بعيد جدًّا، ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعُولين اللذين تقتضيهما «رأيت»، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، وأنت إذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل، وأرأيتك هذا الذي كرمت علي، استحالَ أن يكون المخاطب غائباً فلا يكون إذاً

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) هو معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم. من قدماء النحويين. توفي سنة ١٨٧هـ ببغداد.

(٣) سورة الحجر: ٢.

(٤) هو أبو علي الفارسي.

المفعول الأول، فإذا لم يكن إيّاهُ علمتُ أنه لا موضع لهُ من الإعراب، وأن «زيداً» في موضع المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

فإن قلت: فمن الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، والمفعول الأول لا يكون الثاني، فلم لا يكون أرأيتك كذلك أيضاً؟ **قيل**: إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولو كان منها لجاز أن تعدّيها إليها في غير [٢٢] هذا الموضع، وامتناعه من ذلك فيما عدا هذا يُفْسِد هذا الاعتراض، ونظير هذه الكاف ذلك وتلك، وقالوا: أبصرك زيدا.

قال **أبو الحسن**(١): مَعُنَ يَمْعُنُ مَعَانَة. وقال **أحمد بن يحيى**(٢): أمعن بحقه وأذعن وطابق. وحكي عنهم: سألت مُعْنَانَة. فواحدُ هذا في القياس مَعِين. كقضيب وقضبان، وهو مسائل الماء.

وحكى **أبو إسحاق**(٣) عن **الأصمعي** في قولك: فإنّ ضياع مالك غير مَعْنٍ، قال: غير سَهْل، فالمعنى على هذا وصف، والميمُ فاءُ الفعل ومعناه: سَهْل غير معتاص. قال: وأمّا المُطَّرِدُ في الاستعمالِ الشاذ في القياس فنحو: استحوذ والقَوَد ورَجُلٌ رَوِعٌ. وقال **أبو زيد**(٤): طعام قَضِضٌ وقوم ضَعِفُو الحَالَ. ولا نعلم التصحيح، جاء في شيء من كلامهم. كما جاء العين في نحو: القَوَدِ، ومن ذلك القُصْوَى، والقياس الياء ألا ترى قولهم: الدُّنْيا والعُلْيَا. قال: ومن كلامهم لا أكلّمُك حيرِي دَهْرٍ. بإسكان الياء، ومن أضاف نحو: معدِي كَرِب وقالي قِلا، قال: رأيت معدِي كرب، ومن أجاز حركة هذه الياء كان مخطئاً، وفي معدي كرب ضرب آخر من الشذوذ، وهو أن «معدي»

---

(١) هو الأخفش.
(٢) هو أبو العباس، ثعلب
(٣) هو الزجاج.
(٤) هو أبو زيد الأنصاري.

لا يخلو من أن يكون فَعْلِي من مَعَدَ في الأرضِ إذا أفسد، أو يكون مَفْعِلا من عدا يعدو، وليس في الكلام فَعْلِي ولا مفعِل بكسر العين من المعتل اللام، إنما يجيء على مَفْعَل كالمَعْدَا والمَشْتَا والمَغْنَا، فلا يحمل هذا على فَعْلى، لأنه ليس في الكلام، ولكن على مفعل لأمرين: أحدهما: أن يكون هذا الحرف قد جاء على قياس الصحيح ليؤذن أنه الأصل، كما جاء القَوَد كذلك، والآخر: أن الأسماء الأعلام قد تجيء في غير شيء مخالفةً لغيرها، ومختصة بأمثلة لا يشركها فيها غيرُها، ألا تراهم قالوا: مَوهَب ورَجاء بن حيوة! ولستَ واجداً مثل ذلك في غيرها. فكذلك يكون هذا الاسم على حدّها في المخالفة. ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهُم: اليُجَدَّع، وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، وهذا شاذ عن القياس، لأنه وضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك [٢٣] إلّا في شعر أنشده أبو زيد، وهو:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[1]

فأما قراءة من قرأ ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[2] فلا يخلو من أن تعطف على الباء الجارة كأنه أراد أنها بشرت بهما، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حدّ من قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[3] بعد ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ﴾[4]. والوجه الأول ليس بالسهل، لأن الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينهما وبين المعطوف بها بالظرف، والآخر أيضاً كذلك وإن كان الأول. انتهى.

---

(١) الشعر لذي الخرق الطهوي، مغني اللبيب: ٤٩.

(٢) سورة هود: ٧١.

(٣) سورة الواقعة: ٢٢.

(٤) سورة الصافات: ٤٥.

الكلام على لو، وحقيقتها وأقسامها وأحكامها

«لو»: حرف، وأقسامها أربعة: مصدرية، وشرطية، ولِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وللتمني. أما المصدرية فتوصل بالماضي والمضارع، نحو: وَدِدْتُ لو قام زيد، وددت لو يقوم زيد. قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[1]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[2]، ﴿وَدَّ كثيراً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ﴾[3] وأكثر ما تأتي مصدرية بعد التمني وما في معناهُ، وقد جاءت في غير التمني، وهو قليل، قالَ الشاعر:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهْوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[4]

وقال آخر:

وَكَانَ شِفَاءً لَوْ أَصَبْنَ الْمَلاَقِطَا

وإثبات كون لو مصدرية ليس من طريقة البصريين، ولا ذكر ذلك عنهم أحد من أصحابنا، وإنما هو مما نقل من قولِ بعض الكوفيين، والمصدرية في هذه المَثل ظاهِرة، وقد يؤول ذلك، والقياسُ يقتضي أن لا يقال بمصدريّتها، ألا ترى أنه لا يُوجدُ في لسَانِ العربِ «عجبتُ من لو قامَ زيد»، بخلافِ «أنْ» و«ما» و«كي» و«أنّ» فإنها تدخلُ عليها حرُوفُ الجر نحو: عَجبتُ من أنْ قَامَ زيد، ومَنِ أنّ زيداً قائم، ومن ما قامَ زيد، وجئت لكي تُحْسِن.

وأما الشرطية فترادِف «إنْ» في المعنى لا في العمل، كقوله تعالى:

---

(١) سورة القلم: ٩.

(٢) سورة البقرة: ٩٦.

(٣) سورة البقرة: ١٠٩.

(٤) الشعر لقتيلة بنت النضر، شرح الحماسة للمرزوقي: ٩٩٦.

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[1]. أي انْ كنا صادقين. والفَعلُ بعدَهَا مُستقبل لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً كإنْ، ولا يجُوز الجزمُ بها خِلافاً لقَومٍ، مِنهُم: الشَجري[2]، واستَدلُوا على ذلك بقَول الشاعر:

لَـوْ يَشَـأْ طَـارَ بِهَـا ذُو مَيْعَـةٍ لَاحِـقُ الآطَـالِ ذُو خُـصَـلْ[3]

[٢٤] وهذا عندنا ضرُورَة وأكثر ما تُستعمل «لو» بمعنى «إن» وَالجوابُ محذوف للدلالة عليه.

وأما التي لما كان سيقع لوقوع غيره فتختصّ بالماضي معنًى وأكثر ما يكون أيضاً ماضي اللفظ، نحو لو قام زيد قام عمرو، وقد يكون مضارع اللفظ نحو: لو يقوم زيد قام عمرو، أو مجزوماً بلم، نحو: لو لم تقمْ لقمت. وتليها أنّ ومعمولاها، نحو: لو أن زيداً قائم لقمت. فتقدر بمصدر مرفوع على الابتداء عند **سيبويه وأصحابنا الأندلسيين**، والخبر محذوف تقديره: لو قيام زيد موجود لقمت، وهو عند **المبرد** وكثير من متأخري غير أصحابنا مرفوع بفعل مضمر تقديره: لو ثبت أن زيداً قائم لقمت، ولا يلزم أن يكون خبر «أن» هذه فعلاً ولا اسماً مشتقاً خلافاً لزاعمه، والدليل لنا قوله تعالى: ﴿وَلَوْأَنَّما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[4].

وقال الشاعِرُ:

وَلَـوَ انَّـهَـا عُصْـفُـورَةٌ لحبستهـا

---

(١) سورة يوسف: ١٧.

(٢) صاحب الأمالي المعروفة باسمه.

(٣) الشاهد لعلقمة بن عبدة، ديوانه ١٣٤، وانظر أمالي بن الشجري ١/١٨٧، ٣٣٣؛ والعيني ٢/٥٣٩.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

ولا يختص بالضَرورَة إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسرهُ ما قبله خلافاً لابن عصفور[1]، والدليل لنا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أنتم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[2]، وقال عُمَرُ[3]: لو غَيرُك قالها يا أبا عبيدة، وفي المثل: لو ذات سَوار لطمتني[4]. وفي الشعر:

أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ[5]

وقد جاءت الجملة الاسميةُ بعدَهَا في الشعر، قال:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي[6]

وقال جرير:

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلَامٌ لَمَا عَرَضُوا

ولم يقس على ذلك أحد من العلماء بل منهم من جعَلهُ ضَرُورَة، ومنهُم من تأوَله، وأما جوابُ هَذه: فإما أن يتقدمهَا القَسَمُ أولاً. إن تقدمها القسم بُني الجواب عليه، فإن كان موجباً فلا بُدّ من دُخول اللاَم عليه، نَحو: والله أن لو قَامَ زيدُ لَقامَ عَمرو، أو منفياً نُفي بما خاصة، نحو: والله لو قام زيد ما قام عمرو، ولا تدخل اللام عليه. ومقدر القسم كملفوظِهِ.

وإن لم يتقدمها القسم والجوابُ موجب، فالأكثر دخول اللام عليه، نحوَ: [٢٥] لو قام زيد لقام عمرو، ويجوز: قام عمرو، أو منفي «بما»

---

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن، النحوي المعروف، له: الممتع، المقرب، ولد سنة ٥٩٧هـ ومات سنة ٦٦٣هـ.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأبو عبيدة هو أبو عبيدة عامر بن الجراح.

(٤) نص المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٠٢ «لو غير ذات سوار لطمتني».

(٥) الشاهد للغطمش الضبي، انظر العيني ٤/٤٦٥، شرح الحماس للمرزوقي ٨٩٣، ١٠٣٦.

(٦) الشاهد لعدي بن زيد، ديوانه ٩٣، وانظر العيني ٤/٤٥٤.

لم تدخل اللامُ عليه إلاّ قليلاً، نحو: لو قامَ زيد لما قام عمر، أو منفي «بلم» لم تدخل اللام عليه أصلاً، نحو: لو قام زَيد لم يقم عمرو، وهذه العبارة التي ذكرناها من أنها لما كان سيقع لوقوعِ غيرِهِ، هي عبارة سيبويه رَحمهُ الله، وهي التي تطّردُ في جميع محاملها، والذي تلقّنّاه من المعربين أنها حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره مطلقاً.

ومن النحويين من خص ذلك بكون الفعلين موجبين، فإن كانا منفيين فحرف وجود لوجود، وإن كان الأول منفياً والثاني موجباً، فحرف امتناع لوجود، أو عَكسُه فعَكسُه، وكلا هذين المذهبين فاسد، بدَليل قوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يمده من بَعدِهِ سبعَة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾[1]. فعلى هذين المذهبين يلزمُ، أنه وجدَ ذلك نَفدت كلمات الله. وقال عُمَرُ[2]: نِعمَ العبدُ صُهيَب، لو لم يخفِ الله لم يعصه.

ولا شك أن من كلام العربِ لو كانَ هذا إنساناً لكان حيواناً، ولا يدل انتفاء الإنسانية على انتفاء الحيوانية. وقد رامَ بعضُ من لم يَطلِع على مذهبَ سيبويه، تأويل هذا كُلَهُ، وبعضُهم أسَاءَ الظن بالنُحاة وزَعَم انهم لم يفهموا معنى «لو» ونقض عليهم بما ذَكر. وإذا نظرنا إلى مذهب سيبويه فيها لم يشكل شيء من تلك المواضع، وكأنها عند سيبويه لها منطوق ومفهوم، كما أن لها منطوق ومفهوم. فإذا قلت: لو أكلت لشبعت، فعنده أن الشبع كان يقع لو وقع الأكلُ، ولو قلت: إن قام زيد قام عمرو، فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد، وتارةً يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غير مرادٍ، فنظر أصحابُ ذَينك المذهبين إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت لو أكلت لشبعت: امتنع الشَبعُ لامتناع الأكل، وسيبويه رحمه الله نظر إلى المنطوق، فاطرد له

---

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) هو الخليفة عمر بن الخطاب.

في جميع مَوارِدِها بخلافِ ذَينكَ المذهبين إذا انتقضا بما ذكرناه. ألا ترى أن الحيوانية لا تنتفي لانتفاء الإنسانية في نحو لو كان إنساناً لكان حيواناً.

وأما التي للتمني فبعض [٢٦] النحويين يقول: هي غير الامتناعية وبَعضهم يقولُ: هي الامتناعية اشربَت معنى التمني، وهي ينتصبُ الفعلَ بعد الفاء في الجَواب.

قال تعالى: ﴿لو أن لَنا كَرةً فنتبَرأ مِنهُم﴾[١].

وقال الشاعر:

فلو نُبِشَ المَقابِرُ عن كُلَيب فيُخْبَرَ بالذَنائِب أيُّ زِيرِ[٢]

وقالَ زُهَير:

لا الدَارُ غَيَّرهَا بعدُ الأنيسِ ولا بالدَارِ لو كلّمتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ[٣]

وجَوابُهَا كجَوابِ التمني غير لازم، فلا جواب لها كجوابِ لَو الامتناعية. ونَصّ أبو مَروَانَ بنُ هشَامٍ[٤] عَلَىَ أنها إذا كانت للتمني لا جوابَ لَها لازماً كجوابِ الامتناعيَةِ.

إبراهيمُ بنُ أحمدَ بن يحيَى البَهَاري السَبتي[٥] ذَكر في **كتابه الذي سماه الإملاء المُنْتَحَل في شرح كتاب الجُمل**، أفعالُ المقارَبةِ، قالَ: وهيَ: عسىَ، وأوشك وكاد، وكرب، ومارِبَ، وكارِبَ، وطَفِق، وَعلق، وهَلهَلَ،

---

(١) سورة البقرة: ١٦٧.

(٢) الشاهد للمهلهل التغلبي؛ انظر الكامل للمبرد ١/٣٦٠؛ العيني ٤/٤٦٣.

(٣) ديوان زهير ١٤٦؛ وانظر سيبويه.

(٤) في الانباه «في تاريخ أصبهان: حدث عن البصريين عبدالواحد بن غياث وأبي مروان العثماني» ١/٢٩١.

(٥) هو إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، أبو إسحاق الغافقي، شيخ النحاة والقراء بسبتة. عاش بين سنتي (٦٤١ ــ ٧١٠هـ).

وقـرَّبَ، وأنشـأه، وأنشـأ، وأحـال، وأقبـلَ، وأخـذ، وجعـل، وأظـل، وأشفى، وشارف، وقرب، وأثيـر، ودَنَا، وَقـامَ، وَقَعَدَ، وذَهبَ، ودَلِفَ، وازدَلَف، وأزلف، وأشرف، واخلولق، وتهيأ، وأسف، فهـذهِ جملة هَذِهِ الأفعَالِ وهي إثنان وثلاثون، ولعَله لا يشذ عنها إلا القليل، انتهى.

وزادَ غيرُه: طارَ، وانبرى، وحَرَى، وأولَىٰ، وهَبَّ، وَألَمَّ، وذكر البَهَارِيُّ أن عسى وأوشكَ للاستقبَالِ، وأن للمقارَبةِ كادَ وأشرفَ، وما في معناهُما، والباقي للشُّروع.

ونحن أباةُ الضَيْم من آلِ مَالِـكٍ ... وإنْ مَالِكٌ كانَت كرَامَ المعَادِنِ[1]

إن كنتُ قاضيَ نحبْـي يَومَ بَينِكُم ... لَو لَمْ تَحنُّوا بوَعدٍ غَير مَكذُوبِ[2]

امـا إنْ وَجَدتُ اللهَ ليسَ بغَـافل ... فَهَانَ اصطِبَاري أم بُليتُ بظَالِم[3]

إنَّ الغَـزَالَ الـذي كنتُم وَحيلتَـهُ ... تقتلونـه لصُرُوفِ الـدَهرِ والغِيَـرِ[4]

أني حَلَفتُ ولم أحْلف على قَيدِ ... فنـاءِ بَيتٍ مِنَ السَّاعينَ معمُـور[5]

بالباعِثِ الوَارِثِ الأمواتِ قد ضَمِنَت ... إياهُمُ الأرضُ في دَهرِ الدَهَارِيرِ[6]

[٢٧] ألا رَجـلٌ جزاهُ اللهَ خيـراً ... يـدل عـلى مُحَـصَّلَةٍ تـبيـت[7]

لا يستعملُ المتصلُ إلا عِندَ تعذر المنفصل كتعذره لاضمار لعامـل أو لتقديمه، أو لعطفه، أو بَعدَ إلا، أو بعد وَاو المصاحبة، نحو قولِهِ:

---

(١) الشاهد للطرماح بن حكيم، ديوانه ٥١٢؛ وانظر العيني ٢/٢٧٦.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائليه.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائليه.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائليه.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائليه.

(٦) الشاهد للفرزدق، ديوانه ١/٢١٤؛ الإنصاف ٢٦٩.

(٧) الشاهد لعمرو بن قعناس؛ الطرائف الأدبية ٧٣؛ المفصل ٤٠؛ نوادر أبي زيد ٥٦.

فَـآلَيتُ لا أنفَـكُ أحـدُ قصيـدَةً تكـونُ إياهَـا بِهَا مَثـلاً بَعدِي[1]

مذهب سيبويه: أنَّ الهَمزَة للقريب المصغي إليك، غَيرُهَا للبَعيد مسافةً أو حُكمـاً، ومذهب **البصريين** أيا وَهيـا للبَعيد، والهَمـزَة للقَـريب، وأي للمتوسط، ويا للجَميع، وأجمَعوا على جواز نِدَاءِ القريب بمَا للبَعيد على سبيل التَوكيدِ، ومَنعوا العَكسَ، وخَصّوا «وا» بالمندُوبِ، وأجاز **البصريون استِعمالَهَا في نِداءِ البعيد، وَزادَ الكوفيون** ندَاءَ البَعيد أو «أي» يَدُلُّ عَلَى أن نحو: يا رَجلُ معرفة قَولُ العَرب يا فَاسِقُ الخبيثُ. حَكَاهُ يُونُس سماعاً.

تنفرد الواو بعطف ما تضمنه الأولُ، ولا بُدَّ من كونه ذا مَزِيَّة، وبعطف أحَدِ المترادفين على الآخر، وبعطف مَعمُول عامل مَحذُوف على معمُولِ عَامل مَذكور، وبجوازِ فصلها من معطوفها بظَرف، أو عديله، وبجواز تقديمَها مع معطُوفها عن المَعطُوفِ عليه في الضرورة، وبجواز العَطفِ على الجُوَار في الجرّ خَاصة، وبجوازِ حذفها إن أُمِنَ اللَبْسُ وبإيلائهَا لا في عَطفِ المُفرَد بَعدَ نَهي، أو نفي صريح، أو مؤولٍ، وبإيلائها إما مسبوقةً في الغالب بأخرى، وقد يستغني عن الوَاوِ، نحوَ:

إمـا إلـى جَنـة إمـا إلـى نـار[2]

وتشترك هي والفاءُ بجوازِ حَذفهمَا مع مَعطوفيهمَا نحوَ:

﴿لا نُفرقُ بين أحَد من رُسله﴾[3]، ﴿لا يستـوي منكم من أنفق من قبل الفَتح وقاتل﴾[4] و﴿جعل لكم سرابيل تَقِيكُمُ الحرَّ﴾[5]، ومنه:

---

(١) الشعر لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: ١/١٥٩.

(٢) الشاهد للأحوص الأنصاري، ديوانه ٢٢١؛ وانظر العيني ٤/٥٣ وتمامه:

يـا ليتمـا أمنـا شـالت نعـامتهـا أيمـا إلى جنـة أيمـا إلى نـار

(٣) سورة البقرة: ٢٨٥.

(٤) سورة الحديد: ١٠.

(٥) سورة النحل: ٨١.

[كأنَّ الحصى] . . . . . البيتَ[1]

يُريدُ: ويدها، ومنه:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً[2]

أراد: وبيني، ومن حذفِ الفاء «فعدة»، أرادَ: فأفطرَ، وَيشتركانِ في جوازِ زيادتهما، فمن زيادتهما:

حتى إذا قُملت بُطونُكم ... وَرأيتُم أبناءكُم شَبُّوا

وقَلبتُم ظَهرَ المِجَنِّ لَنا ... إنَّ اللئيمَ الفاجرُ الخَبُّ[3]

[٢٨] فَلما رأى الرحمنُ أن ليسَ منهُم ... رَشيدٌ ولا ناهٍ أخاهُ عَن الغَدْرِ

وصَبَّ عليهم تَغلبَ ابنَةَ وَائِل ... فكانوا عَليهم مِثلَ رَاغِيَةَ البَكرِ[4]

بَلوَى من اللهِ واختبارُ ... ما يفعَل الليلُ والنهارُ[5]

حواسِرُ مما قد رَأتْ فَعُيونُها ... تَسيلُ بماءٍ لا قليل ولَا نَزْرِ[6]

فَإذَا وذَلكَ يا كُبَيْشَةُ لم يكن ... إلا كَلَمَّةِ حَالِمٍ بخيَالِ[7]

الواو في ذَلك زَائدة، وقال نَهشلُ بن ضَمْرةَ:

قبحَ الإلهُ الفَقْعَسيَّ ورَهطه ... وإذا تأوهتِ القلاص الضُّمَّرُ

ولحا الإلهُ الفقعسيْ ورهطَه ... وإذا تَوقّد في النجادِ الجزورُ[8]

ومن زيادة الفاء قولهُ تعالى: ﴿قُل بفَضل الله وبرحمتِه فبذلك فليفرَحوا﴾[9].

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) البيتان بلا نسب في المقتضب ٢/٨١؛ ومجالس ثعلب ٨١؛ والانصاف ١٤٣.

(٤) البيتان للأخطل، ديوانه ٤٣٠؛ والخزانة ٤/٤١٨.

(٥) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٩٣؛ شذور الذهب ٩٧.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) الشاهد لابن مقبل، ديوانه ٢٥٩؛ الخزانة ٤/٤٢٠.

(٨) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٩) سورة يونس: آية ٥٨.

وذَكر الأخفشُ أَن بعض العَربِ قالَ: أَخُوكَ فَوَجَدَ، يُريدُ أَخُوك وجَدَ وقال:

يمـوتُ أُنَـاسٌ أو يشبّ فتَـاهُم ويَحدثُ نَاشٍ والصَغيرُ فَيكبُر(١)

* * *

أراني إذا أصبحتُ أصبحتُ هوى فَثَمَّ إذَا أمسَيتُ أمسيت غَـادِيَـا(٢)

ونَدَرَ حَذفُ «أَم» ومَعطُوفها في قول أبـي ذُؤيب:

دَعَـاني إلَيهـا القلبُ إني لأمـرِهِ سميعٌ فما أدرِي أرشُد طِلاَبُهَـا(٣)

وَذَكَر أبو زَيد أنه سمعَ أعرَابياً يُنْشِدُ:

يا دَهرُ أمْ مـا كانَ مَشيـي رَقصـاً فقـد تكـونُ مِشيَتي تَـوَقُّصَـا(٤)

ومن عطف السَابق قولُ أبـي الصلت:

سُـدت عُثمَـانَ يَـافعـاً وَوَليـداً ثُم سُدتَ المُلوكَ قبل المشيب(٥)

* * *

وبالنَظرة العجلى وبالحَول تَنقضي أواخـرُهُ لاَ نـلتـقـي وأوائـلُه(٦)

* * *

ومـا نَحنُ إلا مِثلهُم غيـرَ أننـا أقَمنَـا قليـلاً بعـدَهُم وتقـدَّمُـوا(٧)

جاء عَطفُ الأقوَى والأضعَفُ في قوله:

---

(١) البيت بلا نسبة في الدرر: ٢/١٧٢؛ وهمع الهوامع: ٢/١٣١.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٢٨٥؛ والخزانة ٣/٥٨٨.

(٣) ديوان الهذليين: ١/٧١ (عصاني إليها...).

(٤) الرجز بلا نسبة في المقتضب، ٣/٢٩٧؛ والخزانة: ٤/٤٢١.

(٥) الشاهد لحسان بن ثابت في الهمع ٢/٧؛ والدرر ٢/٥ وليس في ديوانه

(٦) البيت لجميل بن معمر، ديوانه: ١٦٨.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

قهـرنـاكم حتى الكُمـاةَ فكلُكم يُحـاذرَنا حَتى بَنُـونَـا الأصـاغِـرُ[1]

* * *

لأكْـلَةٌ مـن أقطٍ وَسـمْـنٍ أليـنُ فـي حَـوايَـا البَـطْن[2]

* * *

[٢٩] من يَشـربيـاتٍ قـذَاذٍ خُشْن يَـرمِي بِهَـا أرْمَى من ابنِ تِقْن[3]

وقد يُفْصَلُ بظرفَين قالَ كثيِّر:

سبـع الـدَارِ أشجَـعُ حِينَ يُبلَى لَـدَى الهيجـاءِ من ليثٍ بغـابِ[4]

ويفضل بالنداء، قال جَرير:

لم يُلْقَ أخبثُ يـا فـرزدق مِنكُم ليـلاً وأخبثُ بـالنهـارِ نَهَـارا[5]

و «ذُو الرُمَّة»:

ولا عَيبَ فيهَـا غيـرَ أنَ سَـريعَهـا قـطُوف وإلا شيء مِنهُن أكسَلُ[6]

* * *

فقـالت لنا أهـلاً وسَهـلاً وزَوَّدَت جَنَى النَحلِ أو مَا زودت مِنهُ أطيَبُ[7]

وقال جَرير:

إذا سـايرت أسمـاءُ يَـومـا ظَعينَـةً فأسماءُ من تلْكَ الـظَعينَةِ أملحُ[8]

«بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ»:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٨٢/١؛ والمخصص ١٨/١٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) البيت غير موجود في الديوان.

(٥) ديوان جرير: ٥٢٢؛ والخزانة: ٤٩٤/٣.

(٦) ديوان ذي الرمة: ١٦٠٠/٣.

(٧) البيت للفرزدق: الخزانة: ٤٩٧/٣، وهو غير موجود في الديوان.

(٨) ديوانه: ٨٤.

الأحْوَصُ:

وَزادني كلفاً في الحب أن منعَتْ وحَبَّ شيء إلى الإنسانِ ما مُنِعَا[1]

يُريدُ: وأحَبَّ، وهو شَاذ:

إني لأرجــو مُحْــرِزاً أن ينفعــا إيَّاي لمّا صِــرتُ شَيخاً قَلِعَــا

إنّما كان استعمالُ المتصل أصلاً لأنه أخصر وأبيَنُ. أما كَونه أخصَرُ فَظاهِرٌ، وَاما كونه أبيَن فلأن المتصل لا يَعرُضُ معَهُ لَبس أصلاً، والمنفصل قَد يَعرُض معَهُ في بعض الكَلامِ لبس، وذَلِكَ أنه لو قال قائل: إياك، لاحتملَ أن يُريدَ إعلامَ المخاطبِ بأنه يخافُه، وَيَحتملُ أن يُريدَ يحذّرهُ من شَيء وإعلامُهُ بأنه خائف من ذَلك الشَيء، فالكلامُ على القَصد الأول جُملة واحدة، وعلى القَصد الثاني جُملتان، فلو قال مَوضِعُ «إياك» أخاف أخافُك لأمن اللبسُ. وإذا عَلِمتَ هَذه القَاعِدَة لَزمَ أن يعتذر عن جَعل منفَصل في موضعٍ لا يتعذَّر فيهِ المتصل، فإن كان مع مباشرة العَامِل خصّ بالضرورة، وكذا المَفصُولُ بضمير رفعٍ إذَا لم يكُن الفعلُ من بَابَ كانَ، ويجبَ اتصالهُ بالضَمير الذي أُسندَ إليهِ الفعلُ، نحوَ، ﴿ومما رزقناهُم﴾[2] ﴿إنما أوتيتُه﴾[3]ولا ينفَصِل إلا ضَرُورةً.

نحو:

[٣٠] أما عطاؤك يابنَ الأكرمينَ فَقد جَعَلتَ إيــاه بــالتَعميم مَبــذولاَ

فإن كانَ الفعلُ من بَابَ كانَ واتصلَ بضَمير رَفعٍ جاز في الضَمير الذي يَليهِ الاتصالُ والانفصالُ، والاتصال عندي أجوَدِ لأنَه الأصْلُ، وقد أمكنَ، ولشبه كُنتُه بفَعلتُه فمقتضَى هَذا الشبهِ أن يمنعَ كنت إياهُ كما يمتنعُ فَعلتُ إياهُ، فَإذا لم يمتَنِع فَلا أقَل من أن يكُونَ مَرجُوحاً. وجعَلهُ أكثر النُحاة راجحاً،

---

(١) ديوان الأحوص: ١٥٣.

(٢) سورة البقرة: ٣.

(٣) سورة القصص: ٧٨.

وخَالفوا القياسَ والسمَاعَ. أما مُخالفة القيَاسِ فقد ذَكرت، وأما مخالفة السَماعِ فَمنْ قِبَل أن الاتصالِ ثابتٌ في أفصح الكلام المنثور، كقوله صَلىَ الله عليه وسَلم لعمر: «إن يَكُنْه فلا تَسلطْ عَليهِ، وإن لاَ يكُنْهُ فلا خَيرَ لكَ في قتلِهِ»[1]. وقولُ بَعضِ العَربِ عليهِ رجلاً ليسَني، وفي أفصَحِ الكلام المنظُومِ، نحوَ:

لجَاري من كانهُ عزَّه يخَالُ ابنَ عَمّ بهَا أو أَجَلْ

وقَولهُ:

فإلاّ يكنها ..... (البيت)

كم لَيثٍ أعَتَنَّ لي ذا أشبُل غَرثَتْ فكأنَني أعظَمُ اللَّيثَينِ إقدامَا

ولم يثبَت الانفصَالُ إلا في شعرَ قَليل، نَحوَ:

عَهِدت خليلي نَفعُه مُتَتابع فإن كنت إياهُ فَإياهُ كُن حَقَّا

والذي يَنبَغي أن يُعلَم أنه إذَا تَعلق بعَاملٍ وَاحدٍ ضَميرانِ متواليانِ، واتفَقا في الغيبةِ، وفي التذكير أو التأنيثِ، وفي الإفرَادِ أو التثنيةِ أو الجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً، وجبَ كونُ الثاني بلفظِ الانفصالِ، نحوَ: فأعطاهُ إيَاه.

ولو قالَ «فأعطَاهُوه» بالاتصَال لم يُجز لما في ذَلك من استثقالِ تَوالِي المثلين مع إيهَامِ كَون الثاني توكيداً للأول، وكذا لو اتفقنا في الإفرادَ والتأنيثِ، نحوَ: أعطَاهَا إيَّاهَا، أو في التثنية والجمع بصيغةٍ واحدةٍ، نحو:

أعطاهما إياهُما، وأعطاهُم إيَاهُم، وأعطاهُنَّ إيَّاهُنَّ، والاتصالُ في هذا أو أمثَالهِ ممتنع، فلو اختَلفَا جَاز الاتصالُ والانفصَالُ، كقَولِ بعض العَربِ:

---

(١) صحيح مسلم، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢٢٤٤، في «كتاب الفتن وأشراط الساعة».

هَم أحسَن الناس وُجُوهاً وأنضرهموهَا

رواه الكسائي.

وكقول الشاعر:

لِوَجهِكَ في الإحسَانِ بَسْطٌ وَبَهجَةٌ أنا لهُمَاهُ قَفو أكرَمِ وَالِدِ[1]

[٣١] انتَهَت هذه الصَفحَة والوَرَقَةُ قَبْلَهَا من كلَامِ ابن مالكٍ[2] رَحمهُ الله.

إذَا بَطلَ عَملُ «إنَّ» جَازَ أن يليها الاسمُ والفَعلُ جميعاً. والفراء يجعلَها بمَعنى «ما»، واللام بمعنى «إلا»، والكسائي إن وليتِ الفعل جعلها بمَعنى «ما» لأن النفي بالفعلِ أولى، وإن وليت الاسمَ جعَلهَا المخففةَ، لأنهَا بهِ أولَى.

«أنْ» للعبارةَ تفَرَّد به بصَر،ولم يَعرفُه كَو،وجعَلُوا«أنْ» في ﴿أنِ امشُوا﴾[3] في موضع، أي انطلقوا بالمشي.

الاستفهامُ بمَن عَن معرفةِ عَلَم يَحكي الأعرابَ الحجازيُونَ، ويَرفَعُهُ مُطلقاً التَميميُون، وهو مَذهب سيبويه، وإن دَخلَ عليهَا حرفُ عطفٍ، أو كانَ المحكيُّ مضَافاً، أو عُطفَ عليهِ، فالرفعُ في اللغتين، وأجازَ بعضُهُم الحكايةَ في من قال: رأيت زَيداً أبا عَمرو للإتباعِ، وبَنى على الأول، فإن قدمتَ المضافَ رَفعتَ، فإن كرّرتَ «مَن» جَازَ في العَلَمِ الحكاية، وجرىَ المضافُ على الأصل.

---

(١) البيت بلا نسبة في الدرر: ١/٤١؛ وهمع الهوامع: ١/٦٣.

(٢) هو محمد بن عبدالله، جمال‌الدين، أبو عبدالله، النحوي المعروف صاحب التصانيف المشهورة، توفي ٦٧٢هـ.

(٣) سورة صٓ: ٦.

أحلامُكم لِسقامِ الجهل شافيةٌ كما دِمَاؤكم تَشْفِي من الكَلَب[1]

ذَكرَ الهَجريُّ[2] أن فصحَاءَ الحجَاز يقولونَ في عُتْبَةَ، وفي كلّ اسم على «فُعْلَة» فعَلَيْ غَير زُنمَةَ وحُمزَةَ، فإنهما على حَالهمَا ساكنتا الثانيَ، وفي بني شيخ بن فَزارَة عُتْبَة يُنسَبُ إليه عُتَبيّ مِنهم لاحِقُ بن الضَريَسِ الشَّمَخِي، ثم العَتبيُّ.

فَقَدُوا أبيكُم وأبي جَميعاً أُصيبَت إذ أَصِيبَ بهِ النَّضيرُ[3]

* * *

ألستُم تخافَونُ أدنى العذابِ وما آمِنُ اللهِ كالأخوفِ[4]

* * *

فلو حبلاً تناولَ مِن عُقَيل لمدَّ بحَبلِها حَبلاً متينَا[5]

* * *

أبابيلُ دَبْرٍ شُمَّسٍ دُونَ لحمهِ حَمَتْ لحمَ شُهَّادٍ عظيمَ المَلاحِم[6]

عَبدَالكريم بنُ عبدالرزاقِ بن عَبدالخَالق بن مُوسى بنِ علي بن ربَيْس بن حُسَين الجُهَنيّ[7] مِن أهلِ بِلْفِيَا[8] وَقفتُ على قصيدةٍ بخطِه يمدحُ رسولَ اللهِ صلى الله عليهِ وَسَلمَ، وهيَ سبعُ مائةِ بَيت وثلاثةَ عَشَر بيتاً وأولَها:

قِفْ بالمِطي وَهل يُفيدُ المَوقفُ وَالدَارُ من طُولِ البِلى لَا تُعْرَفُ

وآخِرُهَا:

---

(١) البيت للكميت في الدرر: ١/٤؛ ومعاهد التنصيص: ٢/٢٤، وليس في الديوان.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) لم أعثر له على ترجمة.

(٨) بلدة بالأندلس من أعمال لاردة ذات حصون عدة. وهي في معجم البلدان (بَلَغِيّ).

[٣٢] أرجو بها عَفـو الإلٰه لأنني ما زلتُ أُمعنُ في الذنوبِ وأسرفُ[١]

واحتوت على ألفاظٍ كثيرة لا معاني لها، وهي مرتجلة، مستفعلة عن العرب، لا أصل لها، ولا ذكرها أحد. قال لي **شَيخُنَا الإمام العالم الحافِظُ اللغوي المستَبحرُ رضيُ الدين**[٢]: هو كذاب في اللغة.

أرذل اللغاتِ إذا سمّيت بالجمع المُسَلَّم المُذَكَّر أن تجعلَ الإعرابَ في النونِ، ولا تقلب الواو، حكـاها **ابن كيسانِ**[٣] عن بعض نَحو قاله **ابنُ رَيْدانَ**، وقال: إن رأيتَ صورةً منقوشةً أعربتَ، أو حُروفاً حكيتَ، وقد يأتي قسم آخرُ لا يَصحُ إعرابُه، مَثالُهُ: أن ترى في فصِّ خاتَمِهِ زَيد أحمقُ مكتوباً، فالحكاية لأن الحُمقَ معنىً لا يصح تصويرُه، وقد يُمكن أن يُصَوَّر، وتكُونَ تلك الصورةُ دَالة على حُمقِهِ، مَثالُهُ أن تصورهِ بَشاشة على رأسهِ، وتصورَ حجَارَة يجعلها في يديه، وتقدمَ رجلاً، وتؤخر رجله الأخرى، فيعربُ على ذلك، وهو شاذٌ، لكن إذا رأيتَه فلا تُنكره.

محمد بن محمد بن عمرون الحلبيُ[٤]، كان نحوياً حافِظاً مُحصلاً خَيّراً، أقرأَ النحوَ بحلبَ، وتخَرجَ عَليه كثير من أهلها، منهم قريبُهُ الشيخُ الإمامُ العلامَةُ **أبو عَبدِاللهِ محمدُ بنُ إبراهيمَ بنُ محمدَ الحَلبـي**[٥]، عُرفَ **بابن**

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الاستراباذي. شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي والشافية، توفي سنة ٧١٥هـ.

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب. له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٢٩٩هـ.

(٤) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمـرون الشيـخ جمال‌الدين، أبو عبـدالله الحلبي النحوي ولد سنة ٥٩٦هـ وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره. وأخذ عنه ابن النحاس، مات سنة ٦٤٩هـ.

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاءالدين ابن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد سنة ٦٢٧هـ، ومات سنة ٦٩٨هـ. ومن تلامذته أبو حيان النحوي.

النحاسِ رَحمه الله، وَشَرَح ابنُ عمرون المُفَصَّل، وانتهى فيه إلى قولِهِ: الوَزنُ الرابعُ عَشر: محمدة في المصادر، وعَاقَ عن إكمالِه موتُهُ رَحمه الله.

سَمِعتُ الإمامَ أبا عبدالله[1] المذكورَ من لفظه يقول: قرأتُ على أبي عبدالله بن عُمرونَ في شَرحِ المفصَلِ من تأليفِهِ قَولهُ: ومِن مُشكل خبر «أنَّ»: قول الحسن البصري[2] كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخِرَة لم تَزَل» يحتملُ الضَميرُ في «تكنُ» أنْ يكونَ للمخَاطبِ، وَأن يكونَ للدُنيا، وكَذا الضميرُ في لم تزل، وتقديرُه على الأولِ كأنك لم تكن بالدُنيا. ويكُونُ التشبيه في الحقيقةِ للحَالين لا للذي له الحَالُ، ومثله: كأن زيداً قائم، فقد ظهر أنَّ التشبيه لا يفارقُ كأن، وليسَ قول من قال إنها تكونُ للتشبيه إذا كان خَبَرُهَا اسماً، وأما إذا كان فعلاً، أو ظرفاً، أوحرفَ جرٍ فظن وتخيل ليس بشيء لأن ما ذكرنا مِنَ التأويلِ [٣٣] لا يبقى إشكالاً، وجَريُهَا على حَقيقَتهـا أولَى، وتقديرُه:

إن حَالَك في الدُنيا يُشبه حَالَك زائلاً عنهَا، أو: كأنَ حَالَك في الآخرةِ الكائنة عن حالك في الدنيا بحالةٍ لم تَزل في الآخرة، والأولُ أولَى. فإذَا كانَ الضميرُ للمخاطبِ يكون بالدنيا ظرفاً، و«كان» تامة، وهي خَبر كأن، وإذا جعلت الضميرَ في تكن للدُنيا، فيحتملُ أن يكونَ بالدُنيَا الخَبر، ولم يكنُ في مَوضِع نَصب على الحَال منَ الدُنيا، إما أنه على صفةٍ لمحذوفٍ إذا لم تجُوّز أن تقع الماضية حالاً، نجعلها صفةً، تقديرُه: دُنيا لم تكن، ونصبَ دُنيَا على الحَال، وإما على تقدير واو الحالِ. وكذا لم تَزل، فإن قيلَ إن بالدُنيا لا يتمُ بهِ الكلامُ، والحال فَضلة، فالجواب أنَ من الفضلات ما لا يتم الكلامُ إلا به

---

(١) هو الحلبي الذي سبق ذكره.

(٢) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، إمام أهل البصرة، ولد في المدينة وشب في كنف علي بن أبي طالب، ثم سكن البصرة، ومات سنة ١١٠هـ.

كقوله تعالى: ﴿فما لهُم عن التذكرة مُعرضين﴾. فمعرضين حال من الضَمير المخفوض، ولا يستغنى الكلامُ عنها لأن الاستفهامَ في المعنَى إنما هوُ عنهَا، ومما يبين ذلك أيضاً قَولُهم: ما زلتُ بزَيدٍ حَتَى فَعَلَ لا يتمُ الكلامَ بقولِك: بزَيد. ومما يبين صِحَة الحالَ جَوازُ دُخولِ الوَاوِ فنقولُ: كأنك بالشمس وقد طلعت، ونحَوُهُ ما حُكِيَ عن بَعضهم: «كأنا بالدُنيا لم تكن» وعلى ذلك يحملُ قولُ الحَريري:

كـأنـي بـكَ تـنـحَط

يكون «بك» الخبر و«تنحط» حال، هذا هُوَ الوَجهُ، وخَرجهُ المُطرزيُ في شَرحِه المَقَامات: كأني أبصِرُ بِكَ، إلا أنهُ تُرِكَ الفِعلُ لدَلاَلِة الحَال. وما ذَكرتُه أولى لأنَه إضمارُ فعلٍ، وزيادَةُ حَرف جَر لا يحتاجُ إليه فيما ذَكرتُـه.

الأخفشُ الأوسَط[1] ما كانَ من «حَتى» في الفعِل الذي ليسَ بواجبٍ فهوَ نَصب، نحَو: ائتني حتى أكرمَك، وإن كانَ في فَعلٍ قد وَجبَ، فإن شئتَ رفَعتَه، وإن شئتَ نَصبتَه، نحوَ قولك: ذَهبتُ أمس حتى ألطِمُ عينَه، وقالَ: تقولُ: مَرّ بـيَ عَشرَة إلاّ واحداً، ولوَ قلتَ: مَرّ بـيَ رجَال إلا واحداً، لم يَجُز لأنكَ لا تَدري من أي شيء استُثني، وَقالَ: تقولُ: ليسَ إلا زيداً فيهَا أحَد، ولَم يكنَ إلا زيداً فِيهَا أحَد، ولو قلتَ: ما إلاَ زيداً فيهَا أحدَ، وَهَل إلاَ زيداً فيهَا أحَد، لَم يَجز كل هَذا لأنَك استثنيت قبل أن تَنفِي شيئاً إنما جِئتَ بحرف نَفْي [٣٤] وقَالَ: ألا شيء ولو ماء، هذا جائز على قُبحه، كأنَك قُلتَ: ولوَ الذي يَأتينا ماء، وتنصَبُه كأنكَ قلتَ: ولا يكون الذي تمنيناهُ ماءً، وكلهُ قَبيح، ولوَ قلتَ: ألا حَشَفَ ولو تَمراً كان أقبَحَ، إنما تقولُ لِشَيء دُونَ الأَولِ، ولوَ قلتَ إلا شرابِ وَلوَ عسلاً لَمَ يَحسنُ إلا في موضِع تضَطرهُ فيهِ إلَى العسَلِ،

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

إنَما تقُول: ولوَ الشيء الذي دُون الأوَلِ، وقالَ وقالُوا: هَذِه مُوسَى لمُوسَى الحجَام، فأنثوها ونَوَّنوها وجمعوها مَواسي.

أبو زيد، أحمَدُ بنُ سَهل[1] لهُ كتاب مُختَصر في علمِ العَربيَّة، وذكر فيه:

مصادر الثلاثي

أما مصَادِرُ الفعِل الثُلاثِي فإنَّها لا تدُرَك إلا بالسَماع لكثرَةِ ما يقَعُ فيهَا مِنَ الاختلاَفَ، ولأنهَا لم تجىء على وجهَةٍ يمكن فيهَا القياسُ، ثم سَرَد أوزاناً مختلفةً، وقالَ: فَلِاخْتلاَفَها لا يمكنُ حَملُها عَلَى القياسِ، وإنما المرجعُ فيهَا للسَماعِ، وقالَ فيهِ: ومَا أحسَنَ ما تَهيأ في الطَبعِ أن صَارَ المَثالُ العَامي الذي يتعَدى كثيرُ الوُجُوه، مثلُ: فَعَلَ «مَفتُوحُ العَين، فَإنه أعطِيَ جَميعَ ما في القَسمةِ إذ خُرجَ مِنهَا: فَعَلَ يَفعَلُ ويَفعُلُ ويفعِل، فَكثُرت بذَلك أمثلتُه، وكثر الكلامُ عليهِ، [وصَارَ ما هو أخصّ منه، وهو فَعِل بكسر العين لم يعط إلا وجهين فَعِل يَفْعَلُ وفَعِلَ يَفْعِلُ، وإن كان ذلك قليلاً][2] وصَارَ الذي هو في غاية الخصوصية الذي هو «يفعُل» بضم العَين، لم يُعطَ إلا وجهاً واحداً، وهو فَعُل يَفْعُل.

ومِنَ الأدوات مَهْيَمَ، وهَيَ لفظَة تدخُلُ في أدوَاتِ الاستفهامِ يُرادُ بهَا مَا وراكَ؟ ومن الأدواتِ «كَلاّ» وهَيَ لفظة جُعِلت أداةً للزجَرِ والتَوبيخ يُخاطَبُ بهَا مَن يُؤنَّبُ عَلَى قَولٍ يقولُه، أو فِعلٍ يَفعَلُهُ.

حُكم خَبرِ «كلٍّ» أنَّهُ يجِبُ أن يُوحَّدَ في حَالِ الإضافَةِ والإفرَادِ مَعاً،

---

(١) هو أحمد بن سهل البلخي، أبو زيد، له مصنفات في النحو والفقه منها: كتاب أسامي الأشياء، كتاب أسماء الله تعالى وصفاته، توفي سنة ٣٢٢هـ.

(٢) من الحاشية.

كقولك: كلُّ القومِ ذَاهب، فيُوحَّد، ورُبما جُمِع فقيلَ: كلُّ القوم ذاهبُون، إلاّ أن العَالي منَ الكَلامِ هوُ الأولُ، وهذَا في حَالِ الإضافةِ، فأما في حَالِ الإفرادِ فإن الخبَرَ يُوحَّدُ على كل حَالٍ، كقولِكَ: كلُّ دَخَلَ، وكلُّ خَرَجَ، وأما حكم تَثنيته فَهوَ أن البناء يُغَيَّرُ، وتحذَف إحدى اللامين، وتكسرُ الكافُ المضَمومَةُ، وَيَصيرُ البناءُ علَى هَجائن من الألفِ والياءِ.

وما جَاء بعَد الاسم الذي يقعُ عليهِ نِعْمَ وبَئسَ فهوَ رفع عَلَى الابتدَاءِ وما قبلهُ خَبُره كلهُ وهوَ خبر مُقدَم[1]، وإن كانَ معرَفة وكانَ مضافاً فإنه يكونُ [٣٥] نصباً مثل قَولك: يا عَبدَالله، ويا رَاكبَ الفَرَسِ، ويا صاحب الدارِ، ويا أخانا، ويا أخوتنا، ويا رَبنَا، وربما حَذفُوا من قَولِهم: يا رَبنا خُصوصاً علامةَ النِدَاء لكثرَةِ استعماله فيقولونَ: ربنا، وَعلَى هَذا جَرى لفظ القُرآن، فإن نادَيتَ اسماً نكرةً رفعته مثل قولك: يا رَجُلُ، فإن اتبعتَه نَعتاً نَصبتَهُ ونصَبتَ النعتَ، فَقلتَ: يَا رُجلاً صَالحاً، ويا رَجُلاً في الدَار، ويَا رَجُلاً عندَنَا، وأينَ وأينَمَا، وَحَيثُ، وَحَيثما، وَعَدَّ أدوَاتِ الجزَاءِ، وَذَكَر بَعدُ أنهَا إذَا وقعَت عَلَى مضَارعَينِ جَزمَتِ الفِعلَ والثَانيَ.

وأما وُقوُعُها عَلَى النكرةِ المُؤقتةِ فمثلُ قَولِك: سِرتُ يَوماً كُلَّهُ، وَأكلتُ رَغيفاً أجمَعُ، ورُبمَا جُمِعَ مثَال فَاعِل على بنيَةٍ وَاحِدَةً، بزيَادَة هَاءٍ، وَذَلِك مِثلُ: شَارِبٍ وشاربة تُريدُ بهِ شَاربَةَ النهرِ، وَرَجل نَاشِب إذَا كان معه نَشَاب، وقوم نَاشِبَة ورَامِح وَرَامِحَة وبَغَّال وَبغَّالِة، وَحمَّار وَحمَّارَه، وَسيَّاف وَسيَّافَة، ومُرتَزِق وَمُرتَزِقَة، وَمكتسِب وَمكتسِبَة، ومقاتلُ ومقاتلة، ومَسوُد وَمسُودة، وهوَ قياس مطرد في بَابِ الجمعِ الذي يُؤخَذُ من لَفظِ الفعلِ، والعِلةُ في ذلك، أن كلُّ جَمعٍ مُؤنَث، فَصَارَ مثَالُ المُؤنَث والجمعِ في هَذا البَاب واحِداً. كلُّ

---

(١) يبدو أن كلاماً سقط في الأصل في هذا الموضع.

جمع ليسَ وَاحِد من لفظِهِ لاَ يُضَاف إلَيهِ العدَدَ لاَ تَقُولُ: ثلاثَةُ قَومٍ، ولاَ ثلاثَة إبِل، ولا ثَلاثَة غَنَمَ، ولاَ شيئاً من هَذا إلا أنهم قد قالوا: ثلاثَةُ رهطٍ، وثمانيَةُ نفَر، وَثلاَثُ ذَودٍ، وَثلاثُ نِسوَةٍ، وَذَلِكَ على غيرَ القَياسِ، والأصلُ مَا ذَكرنَا. بيض وَسُودٍ وَحُمر وهَذا في الجمعِ الأدنَى، فإنَ جُمعَ مِنهُ شيء على الجمعِ الأقصَى كانَ على فُعْلاَنٍ، وهوَ جَمعُ الجمعِ مثلُ: بيض وَبيضَانٍ، وَسُودٍ وسُودَانٍ، وَعُمي وعميَان، وَبُرص وَبُرصَان، وكذَلِك القيَاسُ في كلِه. ومَا كانَ من النعُوت على مَثالِ فَعلَان في الذكرِ، وفَعلى في الأنثَى، فإن جَمعَه في الذّكورِ والإناثِ يَكون علىَ فِعَالِ مِثلُ: عِطَاش وغِرَاث وغِضَاب.

عَاصمُ بنُ الحدثان[1] لهُ كتابُ المفَاحشاتِ عن العَربِ

أنشدَ فيهِ لإمَامِ بن أقرَمَ النُميرِي:

[٣٦] لاَ يُبـالِي إذا شَطَّ حَـلاَلاً ... نَـاكَ أَيْـري أم نَـاكَ ذَات حَـرَامِ

وَلرمَلةَ بنت عُويمر البجلية:

فَيـا رَبِ أَبـرِكني بـهِ أو تـلاقني ... بموتٍ فَإنِي زَاهِـد فِي ابنِ غَالبِ

وَلهَا أيضاً:

شَديدُ المَـطا لاَ يفتأ الـدَهرَ أَيْـرُهُ ... يَكَـادُ مِنَ الإنعَـاظِ يَنقَـد والعتـر
هُـوَ اللَيْثُ مَعْـدُواً عَلِيـه وَعَـادِيـاً ... وأجوَدُ خَلقِ اللهِ في العُسر واليُسرِ

وَلإمَامِ بنِ أقرَمَ:

فَـبِيْـني أنـتِ طَـالِـقَـة ثـلاثـاً ... فَـإنـي أبغُضُ الأنـثَى الـجَلُوعَـا
ولاَ والـلَهَ أرغَـبُ بَـعَـد سَـلمَـى ... إليّ أنثَى وَلَـو خلِقَـت بَـديعـا

وقالَ قَتَادَهُ بنُ مغُرب اليَشكِري:

---

(١) هـو عاصم بن الحسن بن محمد بن علي بن عاصم بن مهران، شاعر عاش بين سنتي ٣٩٧ ـ ٤٨٢هـ من ظرفاء البغداديين.

فـآليتُ بـالـرَّحمَن رَبـيّ أذُوقُهَـا ... ولاَ أستبيهـا مَا بَدا وَضَحُ الفَجْـرِ
إذَا مَـا رَأوا أيري مِشـطًا تَبـادَرُوا ... فِـراراً وَخَـالـوه سَينقَـدُ مِلْعَتْـرِ
فقدَ صَارَ لاَ يَسْتَطيعُ نهَضـاً كأنـه ... بـهِ إفْكلٌ في متنتيـه وفي الظهـرِ
فيا عَاذِلي فيَما مضَى من شَبيبتَي ... تجنَّب مَسَاتي أو فـدعني من الهُجر
وَغرَّتهُمُ مِنهُ الأمَاني فَأصبحـوا نبا ... ذِيرَ شَتّى في الجِبَال وفي البَحْـرِ
فكـم من كَمي يا شَبيبُ غررتُـه ... فَـأصبحَ شِلْواً للغَـرابينِ والغَشـرِ
يـعض يـديـه لأن حيـن تَنَـدّمِ ... مُقراً بذَارِ الهُـونِ وَالذُلِ والصُغْـر

وقالَ بَعَضُ نِسَاءِ بَني فهم بن عَمرو بن قيس بن عَيلانَ:

شَهَاتَي التي إن نِكتَها كانت المنَى ... وفَوقَ المنَى وَاللهِ أختُ بَني فَهم
وَمَا دون هذا ليسَ يَسَوى جَبَربَراً ... فَلاَ تجهلي ما قلتُ أخْتَ بني فَهْمِ
أرَى النَيكَ يَجلُو الهمَّ والغمَّ والعَمى ... ولا سِيمَا إن نِكتَ بالمِدسَرِ الضخمِ

أم الضحاك المُحاربيَّة:

بـل أنتَ لم تخرَج إلاَّ من ثُغُـرِ ... مُعَمـمـاً بـأصفَـرِ الـلَونِ قَـذِرْ
كـلهُم يـبغـي عثـارُ الـصَـاحـبِ ... يُمسِي ويُضحي ظَـاهِرَ الـظَبـاظِبِ

مرداس بنُ خذام الأسَدي:

[٣٧] فَلاَ حُسنَ إلاَ حسنُهُا فَائق لهُ ... فقَد صِرتُ مِن حُبِّي لهَا الدّهْرَ مُهْتَرا

وقالَ نَهارُ بنَ تَوسعَة:

فَيـاليت إن اللهَ صيَّـرني لـهَـا ... كميعـاً طَـوَالَ الـدّهـرِ لاَ أتَتَـرْتَـرُ
فَـظَلُوا جَميعـاً بـاخعينَ لحسْنِهـا ... وجَـاءت عَليهـا إِتْبُ قَـز مُعصفـرُ

* * *

يَدَاك يدا نِكْـل تَركتَ بِهَـا العِدَى ... نَباذِيرَ تَهْوِي شَرقَ أَرضٍ وَمَغـربا

رحَالَةُ بنُ عَزْرَةِ:

وقَـرَّبـنَ ذيَّـالاً كـأَنَّ سَـرَاتَـهُ سَـرَاةُ نقا العَـزَّاف لُبِّـد بِـالقَـطرِ

العُقَيلي:

وَيَـاليتَ إنِّي كنتُ أَعـوَرَ قبلهَـا أصَمَّ يُنـادِيني المنَـادِي ولا أَدري
فَـوالـلهِ ثُمَ الـلهِ لا رَبَّ غَـيـرُهُ لقد صَيَّرَتْني ضُحكَـة آخِرَ الـدَّهرِ
إذَا قيلَ لي يَوماً تق الله واحتَسْب أجَبتَهُم قَد عَزَّ بُغضِي لَها صَبري
ووالله لَـولا رَهبـةُ الـله وحَـدَه قَطعت أذن أَيْرِيَ بـأبيَضَ ذي أثْرَ
فمن لامَني فيهـا فلا زال كمِعهـا مُعـانِقَها حَتَى يَـرَى وَضحَ الفجـرِ

ثوبانُ بنُ جَابر أَحَدُ بني الحَرثِ بنِ لُؤَيْ بن غَالِب:

سأقذِفُ نفسي دُونَ جَارِي مغَامِساً حَيـاضَ المَنَايَـا أو أَمُوتُ فَـأعـذَرُ

أبُو العَاجز الكُلِيبـي:

إذَا طَـالَ عُمْرُ المـرء ذُلِّـلَ رُكنُـهُ وَصَـار لَقَىً لاَ أن يَجُوزَ لـهُ أَمْـرُ

ثوبانَ بنُ جَابر:

أضعَتَ بضَـاعَاتِي وَجئتَ بـدَنـدَنٍ منَ التَمر لاَ يسوي أُخَي حَبَـربَرا

دَاوُد بنُ كُسَيب الكلبـي:

الـلذ يَـجِـلي غـمـراتِ الـكـربِ

رَجل من الأعاريب:

يَـا عجَبـا لسَـاحقـاتِ الـوَرْس والجَـاعلاتِ الكُسَّ فـوق الكُسَّ

نُفيلُ بنُ بكر بن زرعَة أحد بني عمرو بني كلاب:

أتتني بـإِدٍّ قـد أتيتُ بِمِـثـلهِ وَلَـم أك أُمَّ الـورد بـالمتخيِّـر
أأن ذلَ أيرِي واحتنى بعدَ قَسوَة تَضَجَّرتْ جهلاً لات حين تضجرِ [٣٨]
فلو كانَ بـي طَرف عـرفت بأنني جـريء عن الأحراج غيـر مقصـر

تـق الله أُمَّ الـورد فـيَّ فـإننـا عمـرنا كـلانا عـارِمُ الأَيـر والحِـرَّ
فـربّتَ يـومٍ بنتَ أوس رأيتـني وأَيـري مُشطٌ كـالسنـانِ المؤمَّـر

أبو فرعونَ المصابُ من بني عدي التيم تيم الرَبَابِ:

إنّ عَـدِيّـاً نفشـت لـحـاهـا وخـذلـت فـي حـقـهِ أخَـاهـا
لَا يَـرنـي الله كـمـا أرَاهـا

المغيرةُ بن حبناء:

وبـاللهِ لَـولَا أنَـه تَـابَ وارعـوى لهـرّ عليـه الـذئب غُثـرٌ خَـوامِـعُ

* * *

ولا تكثـري عـذلي ولا تتهَكمي فـربمـا أمسى وأصبحُ في شُغِـل

الفرزدق:

مَنَـع الحياةَ من الـرجَـال ونَفعَهـا حَـدَقٌ تُقَلّبُهـا النِسـاء مِـرَاضُ
وكَـأنّ أفئـدةَ الـرجـال إذا رَأوْا حَـدَقَ النِسَـاء لِنَبْلِهـا الأغـراضُ
خـرجَتْ إليك ولم تكنُ خَـرَّاجـةً فأُصيبَ صَدْع فُؤادِك المُنْهَاضُ[1]

حُمَيدُ بنُ نَوفَل الحُرْقُوصي:

محلك أَن تَنجُو مِنَ النَارِ إن نجا مُصِـرّ على صَهبَـاء طَيّبَـةِ النشَـرِ

ساعدُ بنُ سُويد بن مُسلم الكَلابي:

مـن الاشـرَاطِ أو نـوءِ الثُـريـا وَملِجَـوْزَاءِ وَالشعْـرَى سقـاهـا

امرأة من الأَعراب كانتَ تحتَ سَلمة بن حِلس بن سَلمَةَ بنِ حِلس:

فما أنتَ والبِيضَ الأوانِسَ كالدمى وأنت قَصِيرُ البَاعِ منتفخ السَّحْرِ

وله:

---

(١) ديوان الفرزدق ١/٣٩١.

فإنَ أنا لَم أفعَلْ بَكَت وتماوَتَتْ وقَالتَ ألاَ آلى إلاَّ سُقيتَ مَن القَطرْ

جَهُم بنُ المَخارِق أخُو بَني ضُبيعَة بن رَبيعة، وَهوَ ضُبيعَة أضجم:

وافتخَرتُ بنَجدةِ الجَدَّاتِ ونجدَةِ الآباءِ والأمّات
قلت لها يا شِرَّة البَناتِ

وَلَهُ:

وَأبرَزت عَن فَرجهَا القَنَاتِ كأنَ فيهِ صَوتَ ضِفدَعَاتِ

عَزرَة بنُ ثوبَان العُقَيلِي: [٣٩]

حَتَى إذَا صَارَ إلى النكاح ونَاد يَاناً مَرَحاً مَراحِ

بعضُ العَربِ:

فإنه مقر عَيب مِلْبَرَد وأنتَ إنْ شِئتِ بِلاَ تَعَد
جَعَلْتِ أيرِي في سَواء الغِمَدِ حُمَّت ذَعِتيه كذَعْتِ الاسْد

بعضُ العَربِ:

فَوالَلهِ أزنِي ما حُييتُ بحرَة ولا أمَةَ ما لاَح لي وضحُ الفَجرِ

عَمرةُ بنتُ الحُمارِس:

تَبدلتِ يا سَلمَى بعَمرو بِن عَامر أخَا الحِلمِ والإحسَان قيس بن هوبرَ
فشتتهم بعَد الجميع فأدبروا نباذير شتّى بعد جَمعٍ مُجَمْهَرِ

ابن حنظلة الغنويُّ:

فقلت تعلمي حقا يقينا بصِدقٍ لَيسَ قولي بالمُزَاحِ
لو أنّ الموتَ أعرَضَ لي مُشيحاً بمسنون أحَدّ من الرمَاح
فقالت يا فديتك ذاك ظني ومالي دون بيتك من وجاح
فنادوا بالِلقاءِ وفزت مِنهم بما نادوا له مرحاً مراحِ

* * *

فقلت لهَا لاَ تجزَعي وتَصَبّـري فَقالَت: بحق أنني مِنك أصبَـرُ
فقلتُ لهَا واللهِ ما قلتِ بَاطلاً وإنك قد قلتِ لي منك أبصَر

أمُ الضحَاكِ المحَاربية:

فلما تَمادَى صَارَ في العَظم وخزهُ وكلّ مُحب صَابِر نَافِه العلم

* * *

أمَا وَالذي ذَلت لهُ كلُ عِزَّة ودانَ له كِسرى بنُ سَأْسَأْ وقَيصَرُ

* * *

يَسُرك حتَى تَستَخفَّ بحُسِنه ويشفِيكَ أمَّا جنته تَتَوصَّم
ومَا ذَاك مني غُلمةً غيرَ أنني عدوم غَشومُ أيْرَ زَوجِي أغشم

بعَضُ نساء بن نضر بن معاوية:

فشتانِ بينَ النَاعمِ البَالِ والذِي أتَتهُ المنايا كالحِمار المقيَّد
فلولا الشُّهَا واتته كنت جديرَة بأن أترك اللذاتِ في كل مشهَدِ
وحق لعَمري إنه غايةُ الرَدَى وليسَ شَهَا لذَاتنا بمُخَلدِ [٤٠]

* * *

فَكَم آمِلاً مَا لا ينالُ ورُبمَا أصَابَ المُنى مَن سَاعَدَتهُ المَطامِعُ
أحب الفتَى لاَ يَملكُ النَيكَ أيرُهُ إذَا مَلُهُ الخِرقُ النكوحُ المبَاضعُ

* * *

وذَلك رَأي لاَ أحبُّ تَزيداً وَرُبَّت رَأي يَستريه المفَكرُ
فيَعلمُ أنَ الحقُّ مَا قالَ عالم وذو العلمِ بالخيراتِ والشرِ أبصَرُ
أعمتَنَا لا تَهزئي وتَعلّمي يقيناً بأنا غايةً حينَ نُخْبَرُ

* * *

فأكبر ظني بل هُوَ الحقُّ إنّهُ تَروك لِذي الأَيرِ المِتَلّ يُهَمْهِمُ
ولولا النهى أَنباتُكَ اليَوم أنني مِنَ الطَابِنِ الطَب المجرّبِ أعلَمُ
فيأبى فَما يَزدادُ إلا لجَاجةً وكنت أبياً في الخَنا لَستُ أُقْدِمُ

* * *

نطقَن فلم يَألُونَ جَهداً ولا أرَىٰ مقالَكَ إلا صَادِقاً حِينَ أجهَدُ

داوُد بنُ كُسَيْب الكُلَيْبيُ:

تَبْتَغي النَيك سَفاهاً لشُهىً كانت قديمهْ

عَمَرة بنتُ الحُمارسِ التَغلبي:

قل لأبي نعجَةٍ شيخ النَمْرِ أجدَت عمرَ اللهِ نعتَ الكَمْرِ
وبالذي قد رُمتُه مِلْبُجْرِ هَلاَّ تَفكّرت أيْنَ نجراءُ الحِرِ

أم الوردِ:

عَلَّك أن تُذْهِبَ بَعضَ الذي بقَلبها من طولِ هذا النَّخِير

دِثَارُ بنُ حُنَيْف العجلاني:

تَقُول وَيل لي على المِهزَامِ اللّذ يُرَى مُحتَقر الضرَامِ

* * *

جَهْمٌ محيَّاهُ كوجه القِردِ يَمُوتُ مَن بَاضَعَهُ مِلْبَرْدِ

كرز بنُ الضَحاكِ أخُو أبي بَكر بن كِلاب:

أظنُ بَني العجلانِ خالوا بأنَني سَأهجُوهُم هيهَات لَستُ بذِي جَهلِ
فإن جئتهم تَبغِي قَراهُم فَنِكهُم تَجِدهُم لما تَبغِيهِ فِي الخِصبِ وَالمَحلِ

* * *

يمسي ويضحي طَائر الجَنانِ من خَوفِ ما يكسِبُ فلا الاعلانِ

* * *

ألا ليت أيْرى من عظامٍ وانه على ... حِرْكِ موقوف يَدَ الدهرِ أجمَعَا
فلو كنت حُرّاً ذَا وفاءٍ جعلتنَا ... لنَفسك من دُونِ الغَواني مَقْنَعا [٤١]

عَمرَةُ بنتُ الحُمارِس:

مَا بمُنَى عَيبٌ إنَّهَا ... مَجدولةُ المتِينِ غَرثَى الوشَاحْ
يَترُك في الهيجَاءِ أقرَانَهُ صَرعَى ... ينَادُونَ بِفَيْحَى فَيَاحْ

* * *

لأنَّ في خَورانِهِ حُرقَةً ... فهوَ يُنادِي الدهرَ صمّي صَمَامِ
مُزكّنا مُعجّرَ النَواحِي ... قَد كادَ أنْ يَنْقَدَّ لِلأحَاحِ

عبدالله بن الزبير الأسدي:

وترضَى به إن كان يكثر نيكها ... وإن قلّ قالت أنتَ سيّان والثّكلُ

زُمَيتُ بنُ مُسهر بن الحارث الطائي:

فإن أكُ أخطَأتُ السَّدادَ فَرُبمَا ... أكون حَليماً لَا أشاء إلَى الجَهْلِ
وَعِشتُ رضيَّ البَالِ دَهراً فَلمْ يَزَل ... بيَ الحَيْنُ حتَى صرتُ فِي كفة الحَبْلِ
فإن لم أجبَها وَلْوَلَتْ ثم أعولتْ ... تقول ألا لا لا سُقِيتَ من الوَبْلِ
فما أستطيع اللذ تُريد حَليلتي ... إلَهي ففرِّقْ شَمْلَها ربّ من شَمْلِي

* * *

فإذا مَا صَارَ في جَار استِها ... ضَحِكتَ ضِحكَ الطرُوبِ المُهْتَتِرْ
ثُم قالَت بأبي أنتَ وأمِي إنَما ... أنتَ سمعي يا بنَ عمِي وَالبَصَرْ

* * *

كلما نِكتُها بَكَت ثُم قَالت ... أنْتَ خبّ مجرِّب للخداعِ
فإذا قلتُ قد سئمت تفَاشَتْ ... ثم قالَتِ: لَستُ مِمَّن يُريدَ غَيرَ الوَقاعِ
فاكْوِ فَرجي وقاعِ إن كُنتَ حُرّاً ... لستُ ممَّن تغرّهُ بالسمَاعِ

مِرداسُ بنُ خَذام:

فقبلَك ما عزَّ الزمان وَصَرفُهُ رجالاً كِراماً من تَميم ومن بَكْرِ
فماذا غنت عنا مُنَانَا ومَا الذِي أصَبنَا من الدهر المشهّر بالغدرِ
فكم قبلَنا أمثَالنا قَد رَماهُم بدَاهيةِ صَمَّاءَ مُؤيدَةِ بكْرِ
فلو كان من رَيب الزَمانِ مؤايلاً كريم نجا من رَيبهِ ولدُ النَضْرِ
فَصيَّرَهُم بَعَد الجَميع نباذَرا وأيّ نُعيم لا يحور إلى خُسْرِ
وكل نَعيم لا مَحالَة مرةً سيُصبحُ من أُعْطيهِ منقطع الظَهرِ
إذا ذَكَرتك النَفسُ ضَاقت منادحي وَما كنت بالهيَّابَة العَاجِز الغَمْرِ [٤٢]
وأَمسِي وأضحِي دُختَكاً أنتِ همتي فأنتِ طوَال الدَهرِ مِنّي عَلى ذُكْرِ

عَمْرةُ بنتُ الحُمارِس:

فأنت لهَا أهل فخذها وكن لها كميعاً ولا يمنَعْكَ مِنها اكتئَابَهَا
فَذاك حَياء لا اكتئَابَ لأنها كَريمَةُ قَومٍ لا يطاقُ اغتصابُهَا

الجَراحُ بنُ نَباتَه العقيلي:

إن أعدائي من جرّ اك قَد صَار صَدِيقَا

أم الوَردِ العجلانية:

إذا ما رأوا أضيافَهمُ يتقنعُوا وَوَلوا سِرَاعاً للبيوت قَعَاقِعُ

* * *

فلا تَهرّوا مرحاً مَرَاحِ وأَقْبِلوا بالبيض والرمَاحِ

عمَرَةُ بنتُ الحُمارس:

وَاللهِ لَولاَ الحلمُ قلتُ مقَالةً لقيسٍ تَدعهُم غَايَة النَاسِ في البُخلِ
وَبكراً أخاهُم نَعَّمَ اللهُ بَالَهُم فنِعمَ محَلُّ المستَجير من القَتْلِ

بنتُ سَرِيع بن مَبيع بنَ حرثانَ بن عُمارَة الوابشي:

إذا قُلت يا نومانُ لم يجهَل الذي أريدُ ولم يأخذ بشيء سوى حَجلي

فـواللـهِ مـا أدري أعنـدي تَبيلَة فَيبطلهَا أم كـانَ عَرْيَنَ في قَتلي

* * *

فـأيْـرُهـا ذا طَـبِـنٌ مُـذْهَـب ما كـانَ فيّ من شُهـاً أو أحَـاحْ
يـا لـيتـني واللـهِ قـد نِـلتُـه حتَى أرَى من فَـرجي ذَا ارتيـاحْ

وقالَ سَريعُ بنُ مبيع الوَابشي:

بَني وَابِشَ إني لكُم حَقُّ نَـاصـح شَفيق عَلَيكُم فاركبُوا مَنهَج القَصْدِ
بَنـاتِكُم لا تَعضَلوهنَ إنني أرى عضلهُنَ الآنَ ليسَ من الـرُشْـدِ
فـإنَ ذَوي الأحسَابِ أكـرمُ عِشرَةً وأصبَرُ صَبراً في الرخاء وفي الجَهْدِ

مسألة ذَكرَها محمدُ بنُ السري[1] وتقول: هذانِ ضَارِبٌ زَيداً وتاركُهُ.

ولا يَجوزُ أن تُقَدم زَيداً فتقول: هذَانِ زَيداً ضَارِبَ وَتاركُهُ، لأنَ الفعلَ لا يَصلحُ هُنَا. لو قلتَ: هَذانِ يَضربُ زَيداً ويَتركهُ، لم يجَز، وإنَّما جَازَ هَذَا في فَاعِل لأنَّه اسم. فَإذا قلتَ: هَذانِ زَيد وعَمرو، لَم يَجز إلا بالوَاو، لأن الوَاوَ تَقومُ مقَامَ التثنيَةِ وَالجَمعِ.

فعلَى هَذَا إذَا قلتَ: مَرَرتُ [٤٣] برَجلَين ضَاربَ زَيـداً وَتَاركِـه، أو جَاءني رَجلانِ ضَارِبَ زَيداً وتاركُه، الحُكمُ وَاحِد. وَينبَغِي أن يُقْتَدَ بمثلِ هَذه المَسائلِ قَولَهُم: إن اسمُ الفاعلِ إذَا لَم يكُن في صِلةٍ يَجوزُ تَقديمُ المفعُولِ عَليهِ.

مسألة: وتقولُ: زيد ضَربتُ عَمْراً وأخَاهُ، وزَيد ضَربتُ عَمراً ثم أخاهُ، وزيد ضربتُ عمراً أو أخَاهُ، وقَومُ لَا يجيزونَ من هذه الحُروفِ إلا الوَاوَ لأن الواو بمعنى الاجتماعِ، فلا يجيزونَ ذَلك مع «ثم» و«أو» لأنّ مَع «ثُم» و«أو» عِندَهُم فعلاً مُضمراً، فإن قلتَ: زَيد ضَربتُ عمراً، وَضَرَبتُ عمراً، وَضرَبتُ أخَاهُ، لم يجزْ، لأن الفِعلَ الأولَ والجملةُ الأولى قد تَمَّت ولا وصلةَ لهَا بزَيد،

(١) هو محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج.

وَعطفَت بفعل آخر، وهو المتصل بسببهِ، وليسَ لأخيهِ في: ضَربت الأول وصلةً، فإن أردَت بقَولك إعادَةَ الفعلِ الأولِ على التأكيدِ جَازَ، انتهى، من كلام محمد بن السري.

ولم يَذكر ابنُ عصفورٍ ولا ابنُ مَالكٍ في هذه المسألة إلا العطفُ بالوَاوِ فقَط. وَينبغي أن يُعتدُ كَلامُ ابن مالكٍ في التسهيل غير مَعادٍ معَهُ العَامِل، ذَكر ذَلك في بَابِ الاشتغَالِ، لأنه إن أُعيدَ على جهَةِ التأكيدِ جازتِ المسألة، وإلا فلا.

مَسألةَ: أنت غيرُ قائم ولا قاعدٍ، وأنتَ غَيرُ القائم ولاَ القَاعِد، أي وَغَير قَاعِد، وَغَير القَائم، لمَا في «غَير» من معنَى النفي، ولم يَستعملُوا إلا مَعَ المعرفةِ العلم في مَذهَبِ «غَير»، لاَ يَجوز أنتَ غَير زَيد ولا عَمرو.

مسألة: تَقول: انتَظِرُ حَتى إن يقسمْ شيء تأخُذ منه، بِجَزْمٍ «تأخُذ» لأنه جوابٌ. وانتظر حتى إن قُسِمَ شيء تأخذ، هل انتصبَ تأخذُ إن شئتَ عَلَى مَعنَى حَتَى تَأخُذ إن قسم، وإن شئت جَزَمتَه جَوَاباً، هذا قَولُ الأخفش.

وقَبيح أن يُفصَل بَينَ حَتَى والمنصُوب، إلا أن الفَصلَ بالظرف أحسن نحو: لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعُني، بالنَصبِ والرفع. سرتُ حتى أدخل أو أكادُ سرتُ حتى أدخلها أو أقرب منها، سِرتَ حتى أكاد أو أدخل، أشكل علي كل شيء حتى أظن أني ذاهب العقل، جميع هذا مَرفُوع لأنه فعل وَاجب. وحَكى الأخفشُ أن النحويين يَنصبُونَ إذا قالُوا: سِرتَ حتى أكاد أو أدخلَ يا هذا، ينصبون الدخُولَ. ويقولون [٤٤] الفِعلُ لم يَجب والكيدُودَة قَد وَجَبت، قالَ: وَهَذا عندِي يجُوز فيهِ الرفع، يعني الدخول، لأنه في حال فعلٍ إذا قلتَ: حتى أكادَ، يعني إذا كنتَ في حال مقاربة، «وحتى» لا تعمل في هَذَا المعنَى، إنما تعمل في كل فعل لم تقع بعدُ، والكيدودة قد وقعت وأنت فيها، انتَهَى.

وتقُولُ: سِرتُ حتَى أكادُ أو أدخل، لا يجُوز، لأنَ الرَفعَ في «أكاد» يقتضي المضيَّ أو الحَالَ، والنَصبُ في «أدخل» يقتضي الاستقبالَ. وقد نصّوا على أن الفعلين إذا اختلف زمانُهما لا يجوز عَطفُ أحدهما عَلى الآخر، فلذلك لا يجُوز هَذَا، انتهى.

مسألة: لا يَغفرِ الله لهُ، ويقطعُ يدَه، لَا يجزَم «يقطعُ» لأنه لَا يُشاكِلُ الأوَلَ؛ لأن الأوَلَ دُعَاء عليهِ وإذَا جزمتَ فقد أردتَ: ولا يقطع الله يَدَه، وَهَذا دُعَاء لهُ، فلا يتفق المعنى وإذَا لم يتفق المعنَى لَم يُجز النَسَقُ، قالهُ ابنُ السَراج، وَهِي مسألة اختلفَ النحويونَ فيهَا، وَهوَ أنَ العطفَ في الجُملِ هَل من شَرطهَا التَناسُبُ أم لا فمذهب سيبويه أنه لا يُشتَرط التَناسُب فأجَازَ: قَام زَيد وَمن عَمرو العاقلانِ فلا يجُوزُ على النَعت ولَا علَى القطعِ، ويجوز العطف، والجملةُ الاولى خَبَرية، والثانية استفهامية. ومذهبُ غَيره شَرط التناسُبَ.

قال قوم يُدعَى بِلَنْ مثل قوله تعالى: ﴿فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾[1].

وقالَ الشاعرُ:

لَن يَزالوا كذلكم ثم لا زلت لهم خالداً خُلودَ الجبَالِ[2]

والدُعاء بلَن غير مَعرُوف، إنما أصلهُ أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخباراً يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت اللهم افعَل بنَا لَم يحسُن أن تأتي إلا بلفظ الأمرِ، وقد حكى قوم:

اللهم قطعت يَدُهُ وفقئت عَينُه

---

(١) سورة القصص: ١٧.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه: ٦٣.

قالَ الشاعِرُ:

لَا هُمَّ رَبَّ النَّاسِ إنْ كَذَبتْ لَيلَى فَعَزَّ بشَدِيهَا ثُكْلُ[1]

وتقول زيداً آضربْ، تَنصب زيداً بأضرب. وقالَ قَوم: تنصبُ زَيداً، بفعلٍ مُضمرٍ، وَدَليلُهم عَلَى ذَلك أنك تُدخِلُ فِيهِ الفاء، فتقولُ: زيداً فأضرِبْ [٤٥] وقالوا: إن الأمر والنَّهي لا يتقَدمُها منصوبُهما لأنَ لهُما الابتداء، والذينَ يَجيزونَ التقديمَ يحتجونَ بقَولِ العَربِ بزَيد امرُرْ، ويقُولُونَ إن الباء مُعلقَة بامرر، وأنه لا يكون الفعل فارغاً، وقد تقدمه منعوله ويضمرون إذا شغلوه، نحو قولهم: زيداً اضربه، ضرباً زيداً، تريد: اضرب زيداً، وقوم يجيزون: ضربَ زيدٍ، وأنت تريد: ضَرباً زيداً، ثم تضيف، وهذا عندِي قبيح لأن «ضرباً» قام مقام «اضرب»، واضرب فعل فلا يضاف.

اضرب اضرب، اذهب اذهب، ادخل ادخل، واذهب ادخل، ويختارون الضَّمَّ إذا كانَ بعده مضموم، والكسرُ جائز، تقول: اذهَب ادخُل وقد حكوا للوَاحِد: ادخُلُ الدَارَ، على الاتبَاعِ، وهو رديء لأنه مُلبس. وقالُوا يَجُوز الاتباعُ في المَفتُوح نحو: اصنَعَ الخيرَ، وقالُوا: نُجيزُه، ولم نَسمَعهُ لأنا قد سمعنا إذا حُرِّكَ بنفسه حُرِك بالفتح نحو:

يحسبه الجاهِلُ ما لم يعلما[2]

ونحو:

أجَرَّهُ الرُمحُ ولا تهاله، لما كان قبله فتح اتبع.

﴿يسأله من في السموات والأرض﴾[3]. قال ابن السراج:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد منسوب لأكثر من واحد، وتمامه: . . .

شيخاً على كرسيه معمما

سيبويه ٣/٥١٦.

(٣) سورة الرحمن: ٢٩.

القول عندنا أن «مَنْ» مشتملة على الجميع، لأنها تقع للجميع على لفظها للواحد، وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى: ومن في الأرض، وليس القول عندي كما قالوا: وقالوا في بيت حسانَ:

فمن يَهجـو رَسـولَ اللـهِ مِنكمُ ويـمـدحَـهُ ويَنـصُـرُه سَـوَاءُ[1]

إنما المعنى: ومن يمدحَه ومن يَنصُرُهُ، وَليسَ الأمرُ عِندَ أهل النظر كذلك، ولكنه جعل «من» نكرة وجَعلَ الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانيةِ الوصف مقام الموصوفِ، فكأنه قال: وواحد يَمدَحُه وَينصُرُه، لأنَ الوصفَ يقع في موضع الموصوفِ إذا كانَ دالاً عليهِ، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وإنْ مِن أهل الكتابِ إلاليؤمنن بهِ﴾[2]. وقال:

كـأنـك من جمَـالِ بني أقيَش[3]

يريد: كأنك جَمل، لقَولهِ:

يـقـعـقـع خَـلفَ رجـليـهِ بـشـنٍّ[4]

وقالوا: في أشذ من ذا

ما لك عـنـدي غَيرُ سَهمٍ وحَجـرْ وغيـرُ كبـدَاءَ شـديـدةِ الـوتَـرْ

[٤٦] جادت بكفي كان من أرمى البشرْ[5]

وهذا قول أبي العبَاسِ[6].

الذين يجيزونَ تَوسُطَ الجَوابَ يقولونَ: ما زيد فنأتيه بمذنب، يجيزونَ

---

(١) ديوان حسان ٨.

(٢) سورة النساء: ١٥٩.

(٣) الشاهد للنابغة الذبياني وتمامه: . . .

يـقـعـقـع خـلف رجـليـه بـشـن

ديوانه ١٢٦، وسيبويه ٢/٣٥.

(٤) مرّ الشاهد قبل سطرين.

(٥) الرجز في المقتضب: ٢/١٣٩، والخصائص: ٣/٣٦٧.

(٦) هو محمد بن يزيد المبرد.

النصبَ ولا يجيزونَ الرفعَ كل نفي بمعنى تحقيق، فلا يجابُ بالفاءِ نَحو: ما زَالَ، وَلَم يَزل، لا تقول ما زال زيد قائماً فأعْطيكَ، وقَوم يَجيزونَ أنتَ غيرَ قَائم فنَأتيك، وهذا لا يجوز عندي لأنا إنما نَعطف المَنصُوبَ على مَصدر يَدلُّ عليهِ الفعلُ، ويكونُ حرفُ النَفي منفَصِلاً وغَيرُ اسمٌ مضَافٌ، وليسَت بحَرفِ نَفي، وتقول ما قام زَيدَ فيُحسن إلاّ حُمِد، وما قام زيد فيأكل إلا طعَامِك.

قالَ:

وما قَامَ منا قائم في نَدِيِّنا فَينطبق إلا بالتِي هِيَ أعرَفُ[1]

وتقولُ: ألا سَيفَ فأكُونَ أوَّلَ مُقاتل بهِ.

من مسائل الكوفيين:

لعَلّي سَأحُج فأزُورَكَ، ولعَلكَ تشتمنَا فأقومَ إليك، ويقولون «لعل» تُجابُ إذا كانَت استفهَاماً، أو شَكاً. وأصحابُنَا لا يعرفونَ الاستفهامَ بلعلَ ويقُولونَ: إنَّما هِيَ ضَربَةٌ من الأسَد فتَحطمَ ظهرَه، كأنَه قالَ: إنَما هي ضَربَة مَحطمةٌ، فأضمَر «أن» ليعطَفَ مصدراً على مَصدَر، وقالُوا الأمرُ قَلَّ مَن يَنصبُ الجَوابَ فيهِ، والنَهيُ يُجابُ بالفاءِ، لأنه بمنزِلةِ النَفي، ويَجوزُ النَسقُ، قَالَ:

فقُلتُ لهُ صَوِّبِ ولا تَجْهَدَنَّهُ فيُذْرِكَ من أعلَى القَطاةِ فمتزلَقِ[2]

وقالُوا: العَربُ تَذهَبُ بالأمر إلى الاستهزاءِ والنهي، فتنصب الجَوابَ، فيقولون: استأذِن فيؤذَنَ لكَ، أي لا تستأذِن، «وتَحرّكْ فأُهينَك». وقالُوا: العَربُ تَحذفُ الفِعلَ الأولَ مَعَ الاستفهامِ للجَوابِ وَمَعرفةِ الكَلامِ فيقولونَ: متَى فأسيرَ مَعك، وأجازوا: متى فآتيك تخرُجُ؟ ولِمَ فأسيرُ تسيرُ؟ وقالوا: كأنَّ «يَنصبُ الجواب معها. وليس بالوجه، وذلك إذا كانت في غير معنى التشبيه

---

(١) البيت للفرزدق، ديوانه: ٢/٢٩.

(٢) البيت لامرىء القيس، ديوانه: ١٧٤

نحو قولك: كأنك وال علينا فتشتمنا، والمعنى: لستَ والياً علينَا فتشتِمنا. وقالُوا: لو الاختيارُ في الجوابِ [٤٧] الرفعُ وقَد نَصبَ مَعهَا الجَوابُ، قال مُهَلهِلُ:

فلو نُبِشَ المقَابرُ عن كُليب فيخبَرَ بالذَّنائب أيُّ زيرِ؟[١]

ذَهبَ بها «مَذهب لَيت» والكلامُ الرفعُ﴿ودوا لو تُدهنُ فيُدهُنون﴾.

ذكَرَ جنادَةُ اللغَويُ، قالَ: قال الخليلُ: الرَّكْسُ قلبُ الشَيءِ على رأسه وردُّ أوله على آخِره، والراكِسُ الثَورُ الذي يكون وَسَط البيدر حين يداس والثيران حواليه فهو يرتكسُ مكانَه، فإن كانت بقَرةً فهي راكسة، وإذا وقع الإنسانُ في أمر بَعدَما نجا منهُ قِيلَ: ارتكسَ فيه، والرُكوسيّة قوم لهم دين بين النصارى والصابئين. وقد أركس الله المنافقينَ وركسَهُم رَكساً أي نكسَهُم بكُفرِهِم، يقالُ: رَجل مِنْكَشُ إذا كان نقاباً عن الأمُور، يُقَالُ: قَبَّحَ اللَهُ أُمّاً دمَصَتْ به أي رَمَت بهِ من هَنِها. والدَّمْصُ الرَميُ. نقصَ الشَيءُ نفسُهُ وتقَصتُهُ أنَا استوَى في الفعل اللازم والمجاوز وقالَ:

وذو الرحْم لا تنتقص حقَّه فإنّ القطيعة في نقصه

قالَ الأعشى:

ولا النَصبِ المَنصُوبَ لا تُنكشنّه لعَاقِبَةٍ والله رَبَّك فاعبُدَا[٢]

قال الخليلُ، الترك وداعك الشيءَ، والترك الجعلُ في بعض الكلامِ، تقول: تركتُ الحَبل شديداً، أي جَعَلتُه، ومنهُ قول الشاعر:

تركتُ الماءَ في النَجَرانِ حتَى تَركتُ البَابَ لَيس لهُ صَريفُ[٣]

---

(١) الجمهرة: ٢٥٣/١، الأصمعيات: ١٥٤

(٢) ديوان الأعشى: ١٨٧.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

زَعَمَ الزمخشري[1] أن خَبَر «أنَّ» بَعدَ «لو» مُلتَزم فِعلاً ليكُون ذَلِك عوَضاً عن ظُهور الفعل المقدَّر بينَ لَو وَأَنْ، ومنع صحّةَ قَولَكَ: لوْ أنّ زَيداً حَاضِري لأكرَمتك، قالَ ابنُ مَالكٍ: وَما منعَهُ شَائع في كَلامِ العَربِ لقَولهِ تعالَى: ﴿ولوَ أنما في الأرضِ من شجَرةٍ أقلام﴾[2]، وَقَولُ الرَاجِزَ:

لـو أنَّ حيًّـا مَـدرِكُ النَـجـاحِ أدرَكَـهُ مُلَاعِبُ الرِمَـاحِ [٤٨][3]

وَقَولُ الآخر:

ولـو أنَ حيًّا فـائتُ المَوتِ فَـاتَـه أخُو الحَرْب فَوقَ القَارح العَدوانِ[4]

وقول الآخر:

ولـو أنَ مـا أبقيت منـي معـلق بعـودِ ثمـامٍ مـا تـأَوَّدَ عُـودُهـا[5]

وقولُ الآخر:

ولـو أنهـا عَصفـورَة لحسِبْتهـا مُسَـوَّمَـةً تَـدْعُـو عُبَيْـداً وأزْنَمـا[6]

غالباً تَحرز من: لَو شئت أهلكتهم، ﴿لو تركوا من خلفهم ذُرّيّة ضِعافا خافوا﴾، وجَوابها في الغَالِب احتراز من مجيء لو جملة اسمية ﴿ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبَة من عِندِ اللـهِ خير﴾ أو بالفاءِ:

قـالت سَلَامـة لم يكن لك عَـادَة أن تتـرك الأصحَـابَ حتى تُعـذَرا
لـو كـان قَتـلٌ يـا سَـلَام فَـراحَـة لكن فـرَرْت مخافـة أن أوسَـرَا[7]

---

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله. واسع العلم، كثير الفضل، معتزلي ولد سنة ٤٩٧هـ وتلقب بفخر خوارزم. له تصانيف كثيرة، مات سنة ٥٣٨هـ.

(٢) سورة لقمان: ٢٧.

(٣) الرجز للبيد، ديوانه: ٣٣٣.

(٤) البيت بلا نسبة في الأشموني: ٤/٤٢.

(٥) البيت بلا نسبة في الأشموني: ٤/٤٢.

(٦) البيت للعوام بن شوذب الشيباني، العقد: ٥/١٩٥، الوحشيات: ٢٣٠.

(٧) البيتان بلا نسبة في مغني اللبيب: ٢٧٢.

أي فهو رَاحَة، والجملة جوابُ لو وأجيبت بجملة اسميةٍ بالفاء تشبيهاً بإن. ويجوز عندي أن يعطفَ «فَراحةً» على «قَتلٍ» والجَوابُ محذوف أي لَثبت، وقد حُذِفَ كثيراً وكما حُذفَ هو والشَرْطُ في قَولِه:

إن يكُن طبـك الـدَلاَلَ فلو في سَالِف الدَهرِ والسنين الخَوالي[1]

قالَ أبُو الحسن[2]: يريُد «فلو كان في سالف الدَهرِ لكانَ كذا وَكذا».

«لما» بمعنى: إلاّ: في قسمَ نحوَ: عزَمتُ علَيكَ لما ضَربتَ كاتبَكَ سَوطاً أو سَوطَين وقال:

قـالت لـهُ بـاللَه يَـا ذَا البُـردَين لـمـا غَنِثت نَـفَسـاً أو اثـنَيـن[3]

وبعد نفـي دُونَ قَسم﴿وَإِنْ كلٌّ لمّا جَميع﴾[4]﴿وإنْ كل ذلك لمّا مَتاعٌ﴾[5]وبمعنَى «الا» تليهَا الأَسمَاء والأفعَالُ إلاَ المَاضي بَعدَهَا فَلا يَكوُن إلاّ مستقبل المعنَى يُقوي قَول فا أن «لما» ظَرف بمَعنَى «إذ» مجيئها لمجَرد الوَقت في قولِ الراجز:

إني لأرجـوُ محـرَزاً أن يـنفَـعـا إيّـاي لما صـرت شيخـاً قلعـا[6]

﴿فلما أحسوا بَأسنَا إذَا هم مِنهَا يَركضُونَ﴾[7]﴿فَلَما نَجّاهُم إلى البر فَمنهم مقتَصِد﴾[8].

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص: ديوانه: ١٠٧ باختلاف الرواية

(٢) هو الأخفش.

(٣) الشاهد في تهذيب الألفاظ ٦٥٨، والمنصف ٣/٥.

(٤) سورة يس: ٣٢.

(٥) سورة الزخرف: ٣٥.

(٦) الشاهد سبق ذكره.

(٧) سورة الأنبياء: ١٢.

(٨) سورة لقمان: ٣٢.

فلما رأى الرحمنُ أن ليسَ فيكم رَشيد ولا ناءٍ أخَاهُ عن الغَدرِ
فَصَبَّ عَليكُم تَغلَبَ ابنة وائل فكانوا عليكم مثلَ رَاغيةَ البكر[٤٩][1]

وقد يكون مضارعاً قال تعالى: ﴿ولما ذهب عن ابراهيم الرَّوْع وجاءته البشرى يجادلنا﴾[2].

«كيفَ» اسم لا حَرفٌ للاكتفاء بهَا مَعَ الاسم المفرَدِ نحو: كيف أنتَ، ولا فعل لدخُولها على الفعلِ متصلةً به ومثل «أن تقم أقم»، فصل بينهما الضميرُ المستكن، ولإبدال الاسم منها ولدخول حرف الجر قبل ما يستغني به: كيف سَارَ زَيد، وقَبلَ ما لا يستغني به: كيفَ زَيد.

«قد زيداً دِرهمَان» و«الدرهمَانِ قد زيداً»، أي كفى، «قدْ زيدٍ درهم»، أي «حسَب» إلا أنها تُضَافُ إلى الياء بغير نُونِ وقَايَة.

قالَ:

فحَسبي من ذَو عِندَهم ما كفانيا[3]

وقد تضافُ إلى الياء مُجَردة ومَعَ النون:

إذا قالَ قَدني قالَ بالله حَلفةً[4]

قدني من نصَر الخبيبين قَدي ، البخيلُ قد يَعطي والجوادِ قدِ[5]

يُمنَع ﴿قد سَمعَ الله﴾[6] ﴿ولقد نادانا﴾ ﴿ولقد عَهِدنا﴾[7] ﴿قد نرى

---

(١) البيتان للأخطل، ديوانه ٤٣٠، والخزانة ٤/٤١٨.
(٢) سورة هود ٧٤.
(٣) الشاهد لمنظور بن سحيم الفقعسي، انظر العيني ١/١٢٧، المرزوقي ١١٥٨، وتمامة:
فإما كرامٌ موسرون لقيتهم .....
(٤) لم أعثر على الشاهد وقائله.
(٥) الشاهد لأبي نخيلة في سيبويه ١/٣٨٧، والخزانة ٢/٤٤٩.
(٦) سورة المجادلة: ١.
(٧) سورة طه: ١١٥.

تقلبَ﴾[1]﴿قد يعلم الله﴾[2].

قد أترك القِرْنَ مصفرّاً أنامِلُهُ كأنَّ أثوَابَه مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[3]

وهوَ في علِمِ البيَان منَ التَقليل عَلَى طَريق التَهكم.

أخالدُ قد والله أوطئت عَشوة وما العاشقُ المظلومُ فينا بسَارقِ
أفَربَما لَم يَأتِه المرء أنه رأى القَطعَ خَيراً من فَضيحة عَاشِق[4]

* * *

لقد أرسلوني في الكواعب راعياً فقدَ وأبي رَاعِي الكواعب أفرَسُ[5]

أي فقد أفرَسَ رَاعِي الكواعب، ويجوزُ أن يكونَ أضَافَ الأبَ إلى رَاعِي، وهو يَعني نفسه.

﴿هل أتى﴾ المعنى «قد أتى»، أي ألم يأتِ، يُستفَهمُ بالهَمزة عن التصدِيق: أزيد قائم؟ وعن التصور لطلب التعيين نحو: أزيد قائم؟ وأعَمْراً كلمْتَ؟. ويدخل على النفي لتقرير أو توبيخ أو تمنٍّ أو نحوَ ذلك، وَيستفهمُ بهَل عن التصديق المُوجب: ﴿أهُم يَقسمُون﴾ ﴿وهَل يُجازَى﴾ تَساوَيَا. الاستِفهَامُ يكثرُ مَجيئُه في مَقامِ الإنكارَ والجحدِ فيجَري مَجرى النَفي وَمنه الإتيانِ وبمتَى: متَى قُلتَ هذا، وبأين، نحو ما حكى الكسائي: «أين كنتَ لِتَنْجُوَ مِني»، أي «ما كنتَ لتنجَوُ مِني»، و«بكيف»، كقراءة عبد [٥٠] الله[6]: ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلاَّ﴾[7] غالباً بإلا و﴿من يرغب عن

---

(١) سورة البقرة: ١٤٤.
(٢) سورة النور: ٦٣.
(٣) الشاهد لعبيد بن الأبرص، ديوانه ٤٩، والخزانة ٤/٥٠٢، والمقتضب ١/٤٣.
(٤) الشاهد لأخي يزيد بن عبدالله البجلي في الجني الداني ٢٦٠، والزهرة ٢/٣٦٤.
(٥) الشاهد في اللسان (فرس).
(٦) هو عبدالله بن مسعود.
(٧) سورة التوبة: ٧.

ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[1] ﴿ومن يقنط من رَحمة ربِه إلا الضالون﴾[2] واستظهار عَلى ﴿ومن أظلم ممن منع[3]﴾ وشبهه.

أصَالَتَها أنَها تأتي في الإيجَابِ والنفي، وفي التَصوُر والتصدِيق ﴿أوَ لَم يهد﴾[4] ﴿أفلم ييَأس﴾[5] ﴿أثُمَّ إذا ما وَقعَ﴾[6] هو عند سيبويه على التَقديمِ والتأخير إيثاراً لها بتَمامِ التَصدير وفي امتناعِ دُخَولِ العَواطِف عليهَا مع مسَاوَاتهَا لهَل في صَحة عَطف ما هي فيهِ على ما قبله شَاهِد صِدق على قَولِ سيبويه. وحَملَ الزمخشَري بَعضَ ما جاء من ذَلكَ عَلَى إضمار المعطُوفِ عليه وهو إضمار لا دَليلَ عليه ولا يفتقر تصحيحُ الكلام إليه.

«أَدبسٌ في الإناء أم عسل»؟ «وأزيد قائم أم عمرو خارج»؟ لا تقول «أم عسل» ولا «أم أعمَرو»، لأنها إن لَم تقع للتَأسيس بعد العَاطِف كانَت عن وُقُوعها للتوكيد بَعَدهُ أبعَدَ، وَ«هَل» «يَجوزَ أن تُعَاد مع أم المنقطعة تأكيداً لأنه لا يمتنَعُ دُخُول العَاطفِ عليها نحوَ: هل قامَ زيد أم هل خرج عمرو، وقال تعالى: ﴿قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنُّورُ﴾[7] ﴿أم جَعلُوا لله شركاء﴾[8].

فجمع بين الاستعمالِ الإعادَة، وإن لا تُعاد استغناء بدلالة العَاطفِ على التشريك، فإن قلتَ: كيف صَحَّ الجَمعُ بينَ هَلْ وأمْ المنقَطعة والنحويُون

---

(١) سورة البقرة: ١٣٠.
(٢) سورة الحجر: ٥٦.
(٣) سورة البقرة: ١١٤.
(٤) سورة الأعراف: ١٠٠
(٥) سورة الرعد: ٣١.
(٦) سورة يونس: ٥١.
(٧) سورة الرعد: ١٦.
(٨) سورة الرعد: ١٦.

يقولونَ أنها تفيد الاستفهام والإضرابَ معاً قلتُ يتَّجِهُ ذَلك عَلَى أن تكونَ «أم» دالة على الإضرَابِ بالوضعِ، وَعَلى الاستفهَامِ إذا لم تذكر بَعدها بالالتزام العُرفي فإنها لا تدخل إلا على جُملة استفهامية، فَصارَ لفظها مُشعراً بالاستفهام، فيجوز إظهَارهُ بعدها على الأصل، ويجوزُ إضمَارُه استغناءً بدَلالة «أم»، فأما قوله: ويجوز في «هل» أن لا تعاد لشبهها بالهمزة في الحرفية، وأن تعاد لشبهها بأخواتها في عدم الأصالة، فكلام غير محقق، فإن عدم إعادة «هل» بعد «أم» مثل عَدَمِ إعادَةِ الهَمزة في كونه على وفق الدَليل، فلا فائدَةَ في قياس جواز أحَدهما على جوازِ الآخر، وإعادة «هل» بعد «أم» ليست مثلَ إعادة أخواتِهَا من أسماء الاستفهامِ، فإن «هل» تُعادُ توكيداً كما سبق، وغيرها يعاد تأسيساً إذا قصد معناه، وإذا لم يقصد [٥١] معناه لم يذكر، تقول: متى قامَ زيد؟ أم متى خَرجَ عمرو؟ إذا أضرَبتَ عن الاستفهام عن وقت قيامِ زيد إلى الاستفهامِ عَن وقت خُروج عَمرو، وَإن أضرَبتَ عن ذَلك إلى الاستفهام عن نفسِ الخروج، أوعن أمر آخر متعلق به قلتَ: متى قامَ زيدَ أم خرجَ عَمرو؟ ومَتى قامَ زيد أم أين خَرجَ عَمرو؟ أونحوَ:

سائل فَوارسَ يَربوع بشدتِنا أهَل رَأونَا بوَادِي القفِ ذي الأكم[1]

حُروُف التحضيض: يَدخُلنَ للتوبيخ في ضمن تنديم إن كان ماضياً، وفي ضمن التَقاصِ إن كانَ مستقبلاً، وكأنهنَّ مأخوذات من «هل» المنقولة إلى التمني في نحو: ﴿فهل لنا من شفعاء﴾[2] ومن «لو» المنقولة للتمني في: لو تأتيني فتحدثني.

حرف التحضيض صَدرُ الكَلامِ، فيليه في الغَالبِ فعل ظاهر متَصِل،

---

(١) الشاهد لزيد الخيل، ديوانه ١٠٠، والمقتضب بلا نسبة ١/٤٤، ٣/٢٩١، والمفصل ١٧٥.
(٢) سورة الأعراف:٥٣.

أو مَعمول مُنفَصِل، أو معمُول فعل مضمر، على شَريطةِ التَفسير، أو مَدلُولٌ عَليهِ بمذكورةٍ قبل، نحو:

تَعدُونَ عقرَ النيب، البيت[٣].

وقد تليهِ اسميَّة.

فَهـلاَّ نَفْسُ لـيـلى شـفـيـعُـهـا[٤]

ويمكن تَخريجُه عَلَى إضمَارِ «كان» الثانية، وقد يخلو منَ التوبيخ فيكون لطلب الفعل على سبيل العَرضِ ﴿فلولا نفر﴾ ﴿لولا أخرّتني﴾ «لولا تأتيني فتحدثني»، و «إلا تترك فتصيب خيراً».

لا دَرَّ دَرُّكَ إنّي قـد رَمَيْتُ بِـهِ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْري لِمحدودِ[١]

التقدير لو لم آخذ، نحو: وأي شيء سيّىء لأفعله، أي «لَمْ أفعلْهُ». ويجوز أن يقدر «لولا أن حُدِدْتَ».

الأخفش الأوسَط؟ يقول: يا هَناة أقبل، ويا هنانِيَة أقبلا، ويا هنونـاه أقبلوا، ويا هنتاه أقبلي، ويا هنتانية أقبلا، ويا هناتوه أقبلن، وإن شئت: يا هِنْ أقبل، ويا هنان أقبلا، ويا هنون أقبلوا، وإنْ أضفت إلى نفسك لم يكن فيه إلا وجه واحد، تقول: يا هِنْ أقبل، ويا هني أقبلا، ويا هني أقبلوا، وللمَرأة: يا هَنْت أقبلي، ويا هَنتنْ أقبلا، ويا هنات أقبلن، تُريدُ يا هناتي، فحذفت الياء. وإن شئت قلتَ: يا هَنْتُ أقبلي، ويا هنتان أقبلا، ويا هنات أقبلنَ وإنما زيدت اسماً خاصة لا تكون في سائر الأشياء. وتقول:

---

(١) الشاهد لجرير في الديوان ٢٦٥.

(٢) الشاهد لمجنون ليلى، ديوانه ١٩٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦.
ونُبئتُ لـيـلى أُرسلتْ بـشفـاعـةٍ إليَّ فهلا.....

(٣) الشاهد للجموح الظفري، انظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١، والخزانة ١/٢٢١

نظرتُ فإذا به عبدُالله قائمٌ، رفعتَ عبدَالله على الابتداء، وجعلت «قائماً» خبره، وإن شئت أضْمَرْتَ [٥٢] الخبر.

فنصبت قائماً على الحال، وتقول: أنتِ ضربته، للمرأة وأعطيته، ولا تقول أعطَيتيه، وتقول: أعطيته، ولا تقول أعطيتُكِيه، وهيَ لغة لرَبيعَة رديئة، يقولون للرجل أعطيتكاهُ وأعطيتكيه للمرأة، وأنت ضربتيه.

كلُّ اسم كانَ على فَاعل، أومُفعل للمُؤنَث، ولا يكون للمذكر فهو للمؤنث بغَيرها، نحو: طَالِق، وكلُّ هذا إذا أردتَ بِهِ الفِعلَ ألحقتَ فيه الهَاء وما كانَّ على «فعول» فهو بغَير هاءٍ للرَجل والمرأةِ، نحو. صَبور إلا أحرُفاً جَاءت مِنهُ بالهَاءِ للمذكر والمؤنث نحو: رَجل مِلُولة، وفُروقَةَ، وصَرُورَة، وكذلك للمرأَةِ، وإن شئتَ قلتَ بغير هاءٍ، وقالوا: عَدُّوة للمرأة، وعدو بغير هاءٍ، وما كان على مفعيل فهو أيضاً للمؤنث والمذكر بغير هاءٍ نحو: منطيق، وكذلك مفعال نحو: محسان ومعطَار، وكذَلك مِفْعَل نحو: مِرْكم، وأما مفعلان نحو: مَكرمَانِ وما بُني على هذا البناء إذا جعلته للمرأة ألحقت فيه الهاء: نحو: مكرمانهِ ومخبثاتَه وهَذا يجعَل مَعرِفةً تقولُ هذا مكرمانِ مقبلاً، وهذه مكرمانة مقبلة.

الألفاظَ التي أقيمت مقَامَ الأمرَ، وَليسَت بفعل نحوَ: نَزال، وَرُويدَ زَيداً، وعليكَ زيداً والليلَ الليلَ، وصَهْ، ومَهْ لا يُجابُ شيء منهَا بالفاء، والدعاء أيضاً لا يجاب نحو قولك: ليغفر الله لك، وغفر الله لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله، وأما الفَرَّاء فقالَ: إن قلتَ غفر الله لك فيدخلك الجنة جَازَ.

قالَ ابنُ السَراج: وَهو عِندي في الدعاءِ جَائز إذا كانَ في لَفظ الأمر لا فرق بينهما، وتقول: ما قامَ أحد إلا زيد فتحسنَ إليه، إن كانت الهاءُ لأحدَ فجائز، لأن التقدير ما قامَ أحد فتحسن إليه، وإن كانت الهاء لزيد فخطأ، لأن المُوجبَ لا يكونُ لهُ جواب، والاستثناء إذا كان بعدَ النفي فالمستثنى مُوجب،

كما أنّه إذا جاء بعَدَ الإيجاب فالمستثنى منفي وكذلك إن قلت ما قامَ إلا زيد فتحسن إليه محَال لأن التحقيق لا جوابَ له.

حَكى **الأخفشُ**: كنتُ وَمن يأتِيني آته، يجعلونَ الوَاوَ زائدَة في بابِ «كان» خاصةِ الشرط.

التَرْطُ: العَيْبُ، تَرطَةُ يترطُهُ: عَابَهُ، اللمْصَةُ: الفالوذَجَ، البنيص: ضمُ [٥٣] الشَفتين عندَ دُعَاء الطائر، والقَمْصُ: قَفْز إلى فوق.

تقول: إلَّا تقم أقمُ، وإن لا تقمُ وتحسُنْ آتك، وقوم يجيزونَ: إن لا تقمَ وأحسنت آتك، ويقولون: إذا أردتَ النسَقَ جَازَ فيهِ المَاضي، فإذا قلتَ إن لم تَقُمْ وتحسن آتك، جاز معه الماضي إن كان الأول بتأويل الماضي، تقول: إن لم تقم ورغبت فينا نأتِك، إن تقُم فتحسُن آتِك. هذا النَصبُ يُسميهِ الكوفِيونَ الصَرفِ لأنهُم صَرفُوه عَنِ النَسق إلى معنى غَيرِهِ.

إن كنت زرتني أمس أكرمتك الآن.

قال **أبو العَباس**: جازَ ذَلك لقوةِ «كانَ» وأنها أصلُ الأفعَالِ وعبارتها، وليسَ شيء من الأفعالِ يَقعُ بَعدَ «أن» غير «كان» إلا ومعناه الاستقبالَ، لا تقولُ: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم. وتأولَ **ابنُ السَراج** على إضمار تكن أو تقل، أي: إن تكن زرتني أمس، أو إن تقل زرتني. وحكي عن المازني ما يقاربُ هَذَا: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني، ولا يحسن: أن تأتني آتيك، وقد جاء في الشعر:

إنّـك إن يُصـرَع أخـوك تُصـرَعُ[1]
والمَرءُ عندَ الـرُّشَا إنْ يَلقَهَـا ذيبُ[2]

---

(١) الشاهد في المقرب ١/٢٧٥.

(٢) الشاهد بلا نسبة في سيبويه ١/٤٣٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٩ وتمامه:

هـذا سـراقـة للقـرآن يـدرسـه والمرء .....

وقد يجوزُ في الشِّعْرِ: آتي مَن يأتني قال:

مـن يـأتـهـا لا يـضـيـرُهَـا[1]

أي لا يضيرها من يأتهَا.

ولكن متَى مـا أملِكِ الضُـرَّ أنفَـعُ[2]

أي أنفع متى ما أملك الضُرَّ، هذا قول سيبويه. وقالَ المبرّد: آتيك إن أتيتني، لا يُنكر ولا يُدفَعُ، اسْتُغني عن الجواب بما تقدمَ، ولم تَعمل «إنْ» شيئاً، وأمّا:

وإنْ أتـاه خَليـل يَـوْمَ مَسـألـةٍ[3]

يقول: فمحال أن يكونَ على القلبِ لأن الجوابَ حَدُّهُ أن يكونَ بعد «إنْ» وفَعِلها الأولَ، وَإنما يُعنَى بالشيء موضِعُه إذا كانَ في غَير مَوضعِه مِنَ الجزاءِ، فلو نَوَى التقديمُ بهذا لجاز ضربَ غُلَامُه زَيْداً، تريد ضَربَ زَيْداً غُلامُهُ، وأما ذكرهُ ذلك في الأسماء والظروفِ فمستحيل لأن أسماء الشَرط لا يعملُ فيها ما قبلها، لأن «مَنْ» من قَوله «من يأتها لا يَضِيرُها» مبتدأ، فكما لا تقول في: زيد يقُومِ، إنّ «زيداً» ارتفع بـ «يقوم»، وكذلك «متى» مَنصوبَة بـ «أملك» لا بـ «أنفع»، وإنما هـذا كلُه على حَذفِ الفـاء في الجَـوابِ [٥٤] كقوله:

الله يشكرها[4] . . . . . .

---

(١) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨، والعيني ٤/٤٣١.
فقلتُ تحمـلْ فـوق طَـوْقِـك إنها مُطَبَّعَةٌ من يأتها . . . . . .

(٢) الشاهد للعجير السلولي، سيبويه ١/٤٤٢، والخزانة ٣/٦٥٢.
وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي . . . . . .

(٣) الشاهد لزهير، ديوانه ٥٣، والمقتضب ٢/٧٠.
وإن أتـاه خليـل يـوم مسغبـة يقـول لا غـائب مـالي ولا حـرم

(٤) الشاهد لعبدالرحمن بن حسان، انظر المقتضب ٢/٧٢، الخزانة ٣/٦٤٤، ٦٥٥ وتمامه:
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

قال المبرد: سَألتُ أبا عُثمانَ[1] عن «مَنْ» و«مَا» في الاستفهام والجزاءِ أمعرفة هما أم نكرة؟

فقال: يَجوزُ أن يكونا معرفةً، وأن يكونَا نكرةً. قلتُ: فـ«أي» قالَ: إنها مُضَافَةٌ معرفَةٌ، ومفردةٌ نكرةٌ، والدليل على ذلك أنك تقول: أيّة صَاحبتُك، فلو كانت معرفَةً لم تنصرف. قال: وكانَ الأخفشُ يقولُ: هي مَعرفَة، ولكني أنوّن لأن التنوين وقعَ وَسَطَ الاسم، فهيَ بمنزلةِ امرأةٍ سميتها خيراً منك، وكان غيره لا يصرفها، ويقول: أيَّةُ صاحبتِك، لأنها مَعرفة.

«إنْ تأمر أن آتيك آتِكَ»، أي بأن آتيك، وإنْ أسقطت «أَنْ» رَفَعْتَ، ولا يجوز: «إن تأمر أن لا أَقمْ لا أَقِمْ» إلا على بُعْدٍ، وقومٍ يجيزونَه: إنْ تَقُمْ إنَّ زيداً قائم، «وإنْ تقم لا تضرب زيداً، وإن تقم أظرف بك كله، على حَذف الفاء. وتقول: إن تقم يعلمُ اللَهُ أزُرْكَ، تعتَرِضُ باليمين، ولأزورنَّك، يضمر الكوفيون الفاء، يحكون، إذا أمَرْتَ رجلاً: أقضِنَّ يا هـذا، بكسر الضاد، وإسقاط الياء، كأنهم أسقطوا الياء لسكونها وسكون النون، هكذا اعتلّوا. وعندي أن الذي فَعلَ هذا إنما أدَخَلَ النُّـونَ على «أقضي» فلم يجد ياء، فترك الكلامَ على ما هو عليه، وهذا شاذٌ.

قالَ سيبويه: يونس وقوم من النحويين يقولون:

«اضربـانّ زيداً»، «واضربنـانّ» زيداً، للنسوة، ويقـولون في الـوقف «اضربا»، أو «اضربنا فيمدونَ». فإذا وقعَ بعدَهَا ألف ولام، أو ألف وصَل، جَعلوا همزة مخفَّفة، وهذا لم تقله العَربُ. والقَياسُ أن يقولوا في: اضربن، اضرب الرجـل، فيحذفـون لالتقاء السـاكنين، يحكي الكوفيـون: اخشنَّ يا رجل، بإسقاطِ الياء من أخشينَّ، وهذا نظير اقضِنّ، وحكـوا: لا يخَفنَّ

---

(١) هو المازني.

عليك، وقال الفراء هذه لغة طيء، لأنهم يسكنُونَ الياء في النصب، ولا ينصبون، الدليل على أنَّ «أنْ» يجوز أنْ توصل بالأمر قولك: أوعز إليه بأنِ افعَلْ، وقَولهُم: ارسِل إليهِ أن ما أنت وذا، على أيّ يصلح. وتدخلُ توكيداً بمزلةِ «ما» إلا أنها تجرُّ، وذلك قولك: ما أتاني من أحد، وويحَه من رَجلٍ، أكدتهما بـ«مِن». قال ابنُ السَراج: قال أصحابُنا: إنَ اللاَّمَ في «لعل» [٥٥] زائدة، لأنهم يقولون «علَّ». والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذين يقولون «لعلَّ» لا يقولون «علَّ» إلاّ مستعيراً لغة غيره.

﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحَزَناً﴾[1] بنى المفسرون الكلام في هذه الآية على أنهم التقطوه للتبني والمودة، فزعم بعضهم أن اللام للصيرورة، وأثبت معنىً للاّم يسمى «الصيرورة»، وتأول آخرون ذلك على أنها لام «كي» على جهة المجاز لما كان كونه عدواً وحزناً ناشئاً عن الالتقاط، وإن لم يكن غرضاً لهم، نزل منزلة الغرض على الطريق المجاز. والذي عندي في هذا انها لام «كي» حقيقة، وأن آل فرعون التقطوه ليكون لهم عدواً، وذلك على حذف مضاف تقديره: لمخافة أن يكون، نحو قوله تعالى: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾[2] أي كراهة أن تضلوا، وكذلك دعمت الحائط أن يميل، أي مخافة أن يميل، وليس في الآية ما يدل على أن التقاطه كان للتبنّي، قال جرير:

لَعمرُكَ لولا اليأسُ ما انقطعَ الهوى ... ولولا الهَوى ما حَنَّ من والهٍ قبلي
وهاجِدِ مَوْماةٍ بعثتُ إلى السُرى ... وَلَلنَّومُ أحلى عندَه من جنى النحلِ
تمنّى ابنُ حمراء العجان غَلالتي ... وقد تَمَّ نابَا لا ضعيفٍ ولا وَغْلِ[3]

---

(١) سورة القصص ٨.

(٢) سورة النساء ١٧٦.

(٣) ديوان جرير: الصفحات: ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣. الصاوي. دار الأندلس / بيروت.

وقال الفرزدق:

عليكُم بتَـربيقِ البهـام فـإنَّكُم بأحسابِكُم لن تَستَطيعوا رَهـانيَا[1]

* * *

وَلَقـد سدَدْتُ عليكَ كـلَّ ثنيَّـةٍ وعلوتُ فَـوقَ بَني كُلَيبٍ من عَلُ
رَمَحَتْـكَ حينَ عَجِلتُ دُونَ وَدَاقها لكِن أبُـوكَ وَداقُـهـا لا يَعْـجَـل
وأنَخْتُ أمَّك يـا جَـريـرُ كـأنَّهـا للنـاسِ بَـاركـةً طـريقٌ مُعْمَـلُ[2]

جرير:

على حينَ أن ولَّى الشبابُ لشأنِهِ وأصبحَ بـالشَّيْبِ المُحيـل تَعمَّمـا
وعـاوٍ عوى في غيـر شيء رَميتُـهُ بقَـارعـةٍ أنفـاذهـا تقـطُر الـدَّمـا
وقـد علم الجيـران أن مُجـاشِعـاً فروج البغايا لا ترى الجارَ مَحْرَما
أبعـدَ ابن ذَيَّـالَ تَقـولُ مُجَـاشِعـاً وأصحابَ عوفٍ يحسنُون التَّكَلُّما[3][٥٦]

* * *

أتـاركـةٌ أكـل الخَـرِيـرِ مُجـاشِـعٌ وَقَد خُصَّ إلاّ في الخَزِيرِ ضَمِيمُها[4]

الفرزدق:

ألم تَـرني عَـاهـدتُ رَبّـي وأنَّني لَـبَيْـنَ رِتَـاجٍ قَـائمـاً وَمقَـامِ
على قَسَم لا أشتِمُ الدَّهرَ مسلماً ولا خارجاً مِن فِيَّ سوءُ كلامِ[5]

* * *

أنـا الضامن الـراعي عليهم وإنما يدافِعُ عن أحسـابِهِم أنا أو مِثلي
فَمَهمَا أَعِشْ لا يُضمِنوني وَلا أَضَعْ لهُم حَسَباً ما حرَّكت قَدمي نَعلي

---

(١) ديوان الفرزدق ٢/٣٦١

(٢) ديوانه ٢/١٦١ وروايته: إني ارتفعت عليك... وفي العيني ٣/٤٤٧، والدرر ١/١٧٧.

(٣) ديوان جرير (طبعة دار صادر) ٤٤٦ ــ ٤٤٨.

(٤) ديوان جرير ٤٥١ ورُوي «قسيمها» بدلاً من «ضميمها».

(٥) ديوانه ٢١٢.

يَوَدُّ لَكَ الأدنَوْنَ لو مُتَّ قبلهَا ... يرَونَ بهَا شَرًّا علَيك من القَتل[1]

البَعِيث:

أنَّى أبدً من دون حِدْثانِ عَهدِها ... وجَرَّت عليه كلُّ نافحةً شَمْل
وصدَّت فأعياني بهجرٍ صُدودُها ... وهُنَّ من الإخلاف قبلَكَ والمَطلِ
ويومٍ شهدناه تسامَى ملوكُهُ ... بمعتَرَكٍ بين الأسنَّة والنَبلِ
وإنا لذوّادون كل كتيبة ... تجر منايا القوم صادقةِ القتلِ
أَبَى لِكليب أنْ تُسَامي معشراً ... مِن الناسِ أن ليسوا بِفرع ولا أصْلِ
سواسيةً سودُ الوجُوهِ كأنَّهم ... ظَرابيُّ غِربَانٍ بمجرُودةٍ مَحْل[2]

* * *

فدونك خصييه وما حازت آستُه ... فإنك قمقام خبيث مراتعه[3]

وقال جرير:

ألم تَرِ أن النَبع يَصلُبُ عُودُهُ ... ولا يَستَوي والخِروَعُ المُتَقصَّفُ
يَقُولون كلَّا ليسَ للقَيْن غالِب ... بَلى إن ضَرَب القَين بالقَيْنِ يُعرفُ
فأنتم بنو الخَوار يُعرَفَ ضَربُكُم ... وَأمّاتكم قَبحُ الفِدامِ وَخَيصَفُ
وما شهدَت يومَ الإيادِ مجاشِعٌ ... وذَا نَجَبٍ يومَ الأسنَّة تَرعُفُ
ديارُ بني سعدٍ ولا سَعدَ بعدهُم ... عَفَت غَيرَ أنقاءٍ بيبرِيْن تُعرَفُ
ولو في بني سعدٍ تحلُّ لما عَصَت ... عوانِدُ من جَوفِ الحِواريّ تُنْزَفُ[4]

وقال الفرزدق:

---

(١) ديوانه ١٥٣، ١٥٤.

(٢) الأبيات من قصيدة للبعيث يجيب الفرزدق، وهي متفرقة في نقائض جرير والفرزدق من ص ١٣٢ ــ ١٥٧.

(٣) الشاهد للبعيث، اللسان (خصا).

(٤) الأبيات في الديوان متفرقة من ٢٩٦ ــ ٣٠٠ والبيت الثالث غير مذكور.

إذا القُنْبضَاتُ السودُ طوَّفنَ بالضُحى ... رَقَدنَ عليهِنَّ الحِجَالُ المُسجَّف
بما في فؤادَينا من الهَمِّ والهوى ... فيبرأُ مُنهاضُ الفؤادِ المُسَنَّف [٥٧]
وبَاشرَ راعيها الصَّلَا بلَبَانه ... وَكَفَّيه حَرَّ النَّار ما يتحرَّفُ
ترى جارنا فينا يُجيرُ وَإن جَنَى ... فلا هُوَ مما يُنْطَفُ الجَار يُنْطَفُ
وما قام منَّا قائم في نديِّنا ... فينطِقَ إلا بالتي هيَ أعرَفُ
فأصبَحَ في حيثُ التقينا شَريدُهم ... قَتيلٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ
على ثَوْرةٍ حتى كأنَّ عَزيزهَا ... تَرامَى بهِ مِن بَيْنَ نيقَين نَفْنَفُ
وجهل بحلمٍ قد رفَعنَا جُنُونَه ... وَما كادَ لَولا عزُّنا يتزحلفُ
فانك إذ تسعى لتُدرِك دارماً ... لأنت المعنيّ يا جَريرُ المكَلَّفُ
تقول وَصَكتُ حُرَّ خدِّي مَغيظةٍ ... عَلى الزَوجِ حَرّى ما تَزالُ تَلَهَّفُ[1]

* * *

فقُلتُ ولَم أملِك أمالِ بنَ مالِك ... لِأيّ بَني ماء السماءِ جعائلُه
فإني أنا الموتُ الذي هو واقعُ ... بنفسك فانظر كَيفَ أنتَ مُزاولهُ[2]

وقال جرير:

لحَبَّ بنبار أوقِدتَ بيْن مُحْلب ... وَفردةَ لَو يَدنُو مِن الحَبلِ واصِلُه
وقلن تروَّح لا تَكُن لَكَ حاجةٌ ... وقلْبَك لا تشغل وهُنَّ شواغِلُه
فأيهَاتَ أيهَاتَ العراقُ ومن بِهِ ... وأيهاتَ وَصلٍ بالعقيقِ تواصِلُه
يُفرح عمـ انَ بن مُرَّة كينها ... وَينزو نزاء العَيْر أغْلَقَ حابِلُه
أنا البدرُ يُعـ طرفَ عينِك فالتَمس ... بكفَّيكَ يابنَ القَيْن هَل أنتَ نائِلُه[3]

* * *

(١) ديوان الفرزدق ٢/٢٤ وما بعدها.
(٢) ديوان الفرزدق ٢/١٧١، ١٧ باختلاف القافية «محاولة» بدلاً من «مزاولة».
(٣) ديوان جرير ٣٨٤ وما بعد

وأقرَضْتَ ليلى الوُدَّ ثُمِتَّ لم تُرِد ... لتقرِض دَيني والقُروضُ وَدَائعُ
لعلَّك يوماً أن يُساعِفك الهَوى ... وَتجمَعْ شَعْبي طَيّه لك جامِع
أخَالِدَ مَا من حَاجَةٍ تَنبَري لنا ... بذكراك الا ارفضّ مِنها المَدامِع
صَبورٌ على عَضِّ الهوانِ إذا شَتَتْ ... وَمِغْلِيمُ صيفٍ تبْتَغي من تُبَاضِعُ
لَقد كانَ يا أولاد خَجْخَجَ عنكم ... مُحوَّلُ رحلٍ للزُبيرِ وَمَانِعُ[1]

وقال الفرزدق:

فَإنَّك إلاَ مَا اعتَصمتَ بِنَهْشِلٍ ... لمُستضْعَفٌ يابن المَراغَةِ ضَائعُ
لنا مُقْرَمٌ يَعلُو الفِحال هَديرُهُ ... بِذَخْ كلُّ قَرْمٍ دونَهُ مُتواضِعُ
تنحَّ عن البطحاءِ إنَّ قَدِيمَها ... لَنا والجِبَالُ الباذخَاتُ الفوارِعُ [٥٨]
كأنّ كليباً حين تَشهَدُ محفِلاً ... حُلاقَةُ استٍ جمّعتها الأصابِعُ[2]

* * *

تَبيتُ نُسَيَّة لبَني كُليبٍ ... بأفواهِ الأزقَّةِ مُقعيات
بأحراجٍ خبيثات المَلاقِي ... شَمِطَن وهنَّ غير مُخَنَّثات[3]

وقال جرير:

رَأيتُك يا فَرَزْدقُ وَسْطَ سعْدٍ ... إذا ما نِمت بئس أخو البَياتِ[4]

قال أبو الصفي، واسمه رفاعة بن عاصم بن قيس بن حكم الفقعسي:

وَهَل للغَواني لا أَبَا لأبيكُما ... إلى خَاضِبٍ شَيبَ اللهازِم من عَهْدِ

---

(١) ديوانه ٢٨٩ ــ ٢٩٤.

(٢) ديوان الفرزدق ١/٤١٨ ــ ٤٢١ مع اختلاف في رواية البيت الرابع فقد ورد في الديوان:

إذا قيل: أي الناس شرٌّ قبيلةً؟ ... أشارت كليب بالأكف الأصابعُ

(٣) البيتان ليسا في الديوان.

(٤) ديوان جرير ٧٠ وقد ورد الشطر الثاني هكذا:

إذا بُيّتّ بئس أخو البيات

ولا جامل ذي أرْوَنَانٍ وسامِرٍ جَرُورٍ لأطرافِ المُذالات والبُردِ
كرامِ الهَوى من كلِّ بيضاءَ ناشيءٍ وَمقتُولةٍ شَزْراً قِصابِيةٍ جَعْدِ
فجَدُّكَ يوماً لن تَرىَ يَابْنَ عاصمٍ أجارِعَ مِيثاً أو ذُرى علم وَرْدِ

* * *

نُضُوَّ الخضاب الجَوْنِ من كفِّ ناشيءٍ نَضا لَونُها والكَفُّ ينضُو خضابها
ألم تعلمي يَا دَارَ ملجَأ أنّني إذا أَمرَعْت أو كان جدباً جنابُها
أحبُّ بلادِ اللَّهِ ما بينَ منعجٍ إليّ وسلمَى أن يَصُوبَ سحابُها
بلاد بها نيطت عليّ تمائمي وأولُ أرضٍ مسّ جِلدي تُرابُها
بها طال تجراري خطاي حقبَةً وَزَينبُ ريَّا الحَجْلِ دُرْمٌ كُعابُها
جلس حَباني بِها سمحٌ أخُو ثقَةٍ لهُ بمعرُوفِها نَعمى واحسَانُ
غير أنه وَثَبى بالنِقل يُعجبُني من سَيرهَا حين جدّ السَّيرُ أفنانُ
إذا أناخَ بهِ رَكب فجَهَّزَهُم أناخَ في حيث كانُوا قبلُ رُكبانُ

* * *

تبادَرن الدّيَارَ يزُفْنَ فِيها وَبِئسَ من المليحَاتِ البَديلُ
وضبعٌ مائر وتليلُ ناجٍ وَرجلٍ مِيلعٌ ويد يشَلولُ
وَوَصل الغانياتِ كفيءِ ظلٍ قليلاً ثم يقصُرُ أو يَزولُ
عليَ ذَاك أدَّلَهْنَكَ مذ زمانٍ وهُنَّ كأنَّهُنَّ مهىً خَذُولُ

* * *

وَمِن مُعصِراتٍ رُبَّما يومٍ غيْبةٍ
من القوم في مالٍ مراحٍ وعازب
فما فتىء الواشُونَ يسعونَ فيها
بما ليسَ بالدّاني ولا بالمُتقارب [٥٩]

لـرُبَّت ذِكرى قـد ذكرنـاكِ بعدمـا مَضَت غيرُ تُنْسي ادكار الحبايبِ[1]

* * *

أريتَك إمَّا كنْتَ في المال ذا غِنًى أمـا تَتَّقي في جنتيـك تكـاثُرُ[2]

* * *

بِبيض كغِـزلانِ الفلا كـلَّ ناشِىء تَضمنُّها من جوف كِلّتها خِدْرُ[3]

وقال طلحة بن أبـي الصفي:

أزمـانَ جُمـلٌ كـالغَـزالِ المُـرشِقِ بَينَ سُجُـوفِ الحَجَـلِ المُسَـرْدَقِ
عَـوقَ المَنـايَـا والمَنـايَـا تَعتَقي وفـرٌ حـاميـة غـرار العـقـعـقِ

* * *

أبيَضُ ضَـرّابٌ بحَـدِّ المنصـل قوانِسَ الفرس كنقف الحَنْظَلِ[4]

وقال حضرمي بن عامر بن مجمع بن مواله همام بن ضب بن كعب بن قين بن ملك بن ثعلبة بن دودان بن أسد:

وكـلُّ أخٍ مـفـارقُـهُ أخـوهُ لـعَمـرُ أبيـكِ إلا الـفَـرقَـدانِ
فـكـانَ إجـابـتـي إيَّـاه انـي عَـطَفت علَيه خَـوارَ العنَـانِ[5]

* * *

كم كانَ في إخوَتي إذا استعملَ الأبـطالُ تحتَ العَجـاجَـةِ الاسَـلاَ
مِن فـارسٍ مـاجـدٍ أخي ثِقَـةٍ يعـطِي جـزيـلا وَيقتُـل البَـطَلا[6]

* * *

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٥) الشاهدان لعمرو بن معد يكرب، ديوانه ١٨١، والكامل ٢/٢٩٨، والخزانة ٢/٥٢.
(٦) لم أعثر على مصدر الشعر.

وقد جَعَلت تَبدو العَداوَةُ بيننَا حديثاً وأسبَابُ المَوَدَّةِ تخلُق
لعَلَّكَ يوماً أن تَوَدَّ لو انني قريبٌ وَدُوني مِن حَصى الأرض تَخفِقُ[1]

* * *

وَمَا زَالَ فينا من لدُن قَرن تبع كتائِبُ هيجا يضربونَ الكتائِبا
فَبِتنا لَهُمْ ضَيْفاً مُطلًّا وأقسموا نريمُ حياةَ الدَّهرِ حتى نُضَارِبَا

* * *

وإذا رأيتَ مُعمَّراً فتعلمنْ أن سوفَ تحزُبُهُ الخطوبُ فيبتَلي[2]

* * *

سلي عنَّا الفَوارسَ يَوم زَيدٍ وعن كرى غداتئذٍ وَشدى[3]

* * *

ويومَ تواقفنا وقيسُ بنُ عامرٍ مَدَدْنَ إلى العُليا وأودَين بالنَّهْبِ[4]

* * *

وأظُنُّ أنَّ النَّفسَ تابعة لهم ان كان كونٌ والكريمُ أَلُوفُ[5]

وقال معقل بن عامر أخو حضرميّ:

قصَرت لَهُ من الدَّهماءِ لما شَهدت وغابَ مَن لَهُ مِنْ حَميم[6]

وقال ملك بن أحنش بن كُرز بن موألة بن همام بن عم حضرميّ:

إمَّا أُضْحِ في بَلَقٍ مقيماً فقد يرعاني الحيّ اللَّفِيفُ [٦٠][7]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٦) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٧) لم أعثر على مصدر الشعر.

وإمّـا أضْـحِ فـي بَلَقٍ مـقيـمـاً فقَد يَعدو بـيَ الطَّرفُ المنيفُ[1]

خُصَّ «قبل» و«بعد» بالضمة لأنها في أصلها متمكنة، فخصَّت بأشرف الحركات، أو بنيت على حركة لا تكون لها في حال إعرابها، ولما ضُمِّنت ما كانت تضاف إليه بعد أن كان من تمامها، فعوِّضت مما نقصها من ذلك الاختصاص بهذه الحركة، وتضمينها إياه هو الموجب لبنائها، لأنها صارت مفتقرة إليه كافتقار الحرق إلى غيره، ولم يُضَمَّن «كُلَّ» و«بعض» ما أضيفت إليه بل حذف حذفاً، واستغنى عن تضمينها إياه لأنها إياه في المعنى، فدلت عليه، وإن لم تضمَّنه، وليست «قبل» ما تضاف إليه، فلم يكن بدّ من تضمينها إياه لتكون دالة عليه، وقوله: «لا يكون فيهما ما يكون فيهما مضافين»، إلى آخره، يريد لا تكون مبتدأه يُبنى عليها، ولا خبراً لمبتدأ كما تكون إذا أضيفت خبراً له، وإن لم تكن مبتدأ، فاستويا في هذا. وإنما ذكره ليشعر بضعف تمكنها في الأصل، فلما طرأ عليها هذا الأمر الآخر نقصت عن التمكن بالجملة. قال الأستاذ[2]: والذي منع كونها خبراً اجتماع مجازين فيها في حال كونها لا بدّ منها، لأن الخبر لا بدّ منه، وهما إقامتها مقام العامل فيها، وحذف ما أضيفت إليه، وجاز ذلك إذا وقعت فضلة في موضع يستغنى فيه عنها، نحو: «جئت من قبل»، و«من قبل جئت» و﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[3] لأنها لو أسقطت لتمَّ الكلام دونها، ولم يجز: «كان زيد قبل»، إذا أردت الناقصة، لأن ما لا يصح وقوعه خبراً لمبتدأ لا يكون خبراً لـ«كان»، وقوله: ولم تجعل كـ«عند»، يريد لم تبن على الحركة مثلها لأنها أمكن شيئاً منها، وذلك أن «عند» يقال فيما هو بحضرتك لا فيما غاب عنك، وكذلك «لدى» كيفما تصرفت بمعناها، فصارت لها مزيَّة أوجبت لها الحركة، ولولا تلك

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) هو الشلوبين.

(٣) سورة الروم: ٤.

المَزيَّة لبنيت على الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين. وقوله فجعلت، يعني «لدن» بمنزلة «قط» يعني التي بمعنى «حسب»، أي اكتف، أي بنيت على السكون هذه التي هي اسم للفعل، ولم تتمكن تمكن «حَسْبُ» إذا كانت اسماً للفعل، ولذلك أعربت [٦١] أعني «حسب» هنا، ولأنها مضافة كـ «رويدك»، وأعربت وان كانت اسماً للفعل. وقوله: وكذلك «قط» و«حسب» يعني انهما من الباب مما بنيا على الضم كـ «قبل» و«بعد»، وهما هنا بمعنى واحد اسمان للزمان الماضي، تقول: «ما فعلته قطُّ» مشدَّداً، و«حسب» أيضاً كما تقول: «ما فعلته منذ خلقت» فهما غايتان كـ «منذ» التي هي في الزمان بمنزلة «من» في الزمان وغيره غايتان فبنيا على الضم كـ «قبل» و«بعد»، ولا يكونان في الزمان المستقبل، لا يقال «لا أفعله قط»، ولا «حسب»، ثم ذكر «من علُ». وقد تقدم له أول الكتاب انه منازع المتمكن، وليس من المتمكن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن الذي هو المنادى، و«أول»، وليس أيضاً كـ «قبل» و«بعد» لأن أصل هذين التمكن.

قال **الأستاذ**: وإنما أراد أن «عَلُ» في تأويل القطع عن الإضافة إلى معرفة ضُمِّن إياها، فكان حقه البناء على الضم، لكن لما أشبه من «فعالِ» ونحوه من الصفات الجارية على الفعل في معناه «كحال» في دلالته على العلو أجروه بذلك مجراه في التمكن، فأعربوه، وقالوا: «من علٍ»، وكأنه تعارض فيه هذا الشبه والعلة الموجبة للبناء، فحكموا لأحد الوجهين الذي يرده إلى أصله من الإعراب، والتمكن، فأعربوه. وإذا أبقوه على بنائه بنوه على الضم لشبهه المتمكن ومضارعته إياه. قال: وصار قولهم من «عَلُ» ومن «علٍ»، بمعنى واحد في الدلالة على علو مخصوص بخلاف «قَبْلُ» و«قَبْلٍ»، لأن هذا بني عن أصل متمكن، وذلك بني عن أَصْلٍ مضارع للمتمكن، فانظره. وقوله: فجعلوا هذا الحرف يعني «أوّل» بمنزلة أفضل منك، أي بمنزلة الذكر

هنا. وقوله: «وقد جعلوه اسماً نحو: ما تركت له أوّلاً ولا آخِراً هو بمعنى ما تركت له شيئاً أو قليلاً ولا كثيراً. وقوله: «وأنا أولُ منه»، أي أخبروا به من غير أن يقولوا أنا رجل منه، فلم يجروه صفة هنا، بل أقاموه مقام الموصوف في ذلك البتة، فصار كالاسم وهو قوله ألم يقل: رجل أولُ منه. وقوله: إلا انهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح نحو: «ابدأ به أولَ من كذا»، فتفتح ولا تصرفه، وقول بعضهم:

[٦٢] «مذ عامٌ أولَ»، بالفتح ليس على البناء، لأنه لو كان كذلك كان مضموماً، وليس اسماً، لو كان كذلك لجرى على المرفوع مرفوعاً، فلم يبق إلا أن يكون ظرفاً بمعنى «قبل»، وكذلك في: «زيد أسفلَ منك»، بالفتح لأنه صفة لظرف، أي في مكان أسفل منك. وقوله: ومن العرب من يقول «فوقُ» و «تحتُ» يشبهه بـ «قبل» و «بعد» حملها في ذلك عليهما إذ كانا أمكن منهما إذ يقال: «هذا تحتٌ وفوقٌ». وأما يونس فكان يقول: «من قُدَّامُ»، يريد أنه يرى قياساً في كل هذه الألفاظ أن تكون معارف ونكرات مع تجويزه البناء على الضم فيما كان غاية منها، وإنما نص سيبويه على «أمامَ» لا غيرُ، لأنها التي يظهر فيها ذلك في اللفظ، لأنها مؤنثة، فإذا كانت معرفة اجتمع فيها علتان، فامتنعت من الصرف، وغيرها اللفظ به معرفة، ونكرة سواء في الانصراف، قال **الأستاذ**: فهي عنده بمنزلة «من علٍ» اجتمع فيها ما يوجب بناءها، والشبه بالمتمكن وهو ما كان من الأسماء المتمكنة بمعناها، فغلبوا هذا الشبه، وأعربوا، وليست بمنزلة «كل» لأن هذه هي ما أضيفت إليه فاستغني عن تضمينها إياه، فأعربت. **وقوله**: «ولو كانت كذا لما صرفها»، أي لو كانت معرفة لم يمكن صرفها ألبتَّةَ، والعرب تصرفها، وهو الذي سمع سيبويه، فلو شهد لقول يونس سماع لكان له وجه، وهو انهم قد جعلوا «بُكْرَةً» معرفة، و «ضَحْوةً» نكرة، وكلتاهما اسم زمان. **وقوله**: فوجدناهم يقولون من قديمة

يعني مصروفاً، ومثّل به مصغّراً، لأن علامة التأنيث فيه بارزة، وهو أقوى إذ ذاك، فلو كان معرفة لم يجز صرفه بوجه.

«اثنين» علم لليوم بدليل وقوع الحال منه فجرى من تسمية الرجل بالمثنى، ورده **المبرِّد** وقال: انه نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه نحو: يوم الإثنين كغيره من أسماء الأيام، قال: وانما ذلك من وقوع الحال من النكرة. قال **الأستاذ**: «والأصل وقوع الحال من المعرفة فلا يُعْدَل عنه إلا لضرورة»، ولا ضرورة هنا، وانما يجري في كلامهم ذلك كثيراً، فإنما جرى هذا الاسم [٦٣] مجرى عبّاس والعباس مما يكون علماً بالألف واللام لكونه غالباً ودونها، قال: وأما سائر الأيام فهي أعلام غالبة كالنجم، ولذلك لزمتها الألف واللام، ولا تستعمل أعلاماً دونهما، إلا أن كل علم أو معرفة يجوز تنكيره، فعلى هذا تقول يوم السبت، وسبت آخر، كما تقول زيد آخر.

فيجوز على هذا مجيؤه دون الألف واللام نكرة، ثم يعرف بها كما يجوز في سائر الأعلام التي تُنَكَّر بعد التعريف كغدوة والغدوة، إلَّا أن الفرق بين ما أصله التنكير، ثم دخله التعريف، وبين عكسه أن الأول أصله أن يستعمل بالألف واللام، والثاني خلاف ذلك فإذا نُكِّر جاز فيه ذلك، ثم نص على أنهما علمان سواء تقدمهما معرفة أو نكرة، «كيوم من الأيام» أم لم يتقدمهما ذلك، ثم ذكر «ضحوة وعشية»، وانهما مما استعملا نكرتين كـ«صباح» ولذلك انصرفا، إذ ليس فيهما إلا التأنيث. وقوله: «على كل حال» نقده بعضهم لأنه قد حكي بعد في «عشية» أن بعضهم يستعملها عَلَماً، وإنما أراد سيبويه بقوله: «على كل حال» الأحوال التي قدم «قبل» مِنْ تقدم لفظ النكرة، أو المعرفة عليهما أولاً يتقدمهما شيء، فلا تناقض في قوله. وقوله: «وزعم **الخليل**... إلى آخره»، هذه لغة فيها أقل من الأولى استعملتا نكرتين كـ«ضحوة»،

وحكي عن **أبي الخطاب**[1] أيضاً ذلك فيهما مع أنهما يعني بهما زمن بعينه كما كان في «ضحوة». فالتنكير فيهما هنا أصل للتعريف، كما هو في «ضحوة»، وحمل الآية إذ وقعت فيها «بكرة» مصروفة، واعترضه بعضهم في حملة ذلك على اللغة القليلة، والقرآن إنما يجيء على ما كثر في اللسان، وكان أفصح. قال: «وإنما هو على اللغة الكثيرة إلا انه صُرِف لعطف مصروف عليه، والعرب تراعي التجانس في كلامها، كما صرف قوله: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾ للتجانس»، وكأن التجانس قاوم إحدى العلتين، فانصرف. قال **الأستاذ**: «والأولى جعله من اللغة القليلة لأنه قد تُكُلِّم بها»، ويكون الموجب لجعله منها قصد التجانس في الموضع ليكون أحسن، لأنهم إذا كانوا يصرفون ما ليس فيه إلا الصرف لقصد التجانس [٦٤] فأحرى أن يصرف ما سمع ذلك فيه لقصد التجانس، ثم ذكر «سحر» ليبين الفرق بينه وبين هذين، وأنه ليس بعَلَم، كما ظن بعضهم، ودل على ذلك أنك لا تجده دون الألف واللام، أو ما يعاقبهما من الإضافة إلى نكرة، إلا في موضع عدله، و«بكرة» و«غدوة» عَلَمان لا تدخل عليهما الألف واللام إذا كان اسم مفرد، ولقب مضاف أجرَوا أحدهما على الثاني كإجراء الكنية على العلم، والعلم على الكنية، فيقال: «هذا زيد وزن سبعة»، «وهذا وزن سبعة زيد»، كما تقول: هذا زيد أبو بكر، وهذا أبو بكر زيد، وإن كان الاسم مضافاً كاللقب جرى أيضاً أحدهما على الآخر، كما تجري الاسم على الكنية والكنية على الاسم إذا كان كل واحد منهما مضافاً نحو: هذا أبو بكر أبو عبدالله، وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب قياساً على الكنية وما يسمى بمركب، ولا يضاف اللقب إلى الاسم بل تبدأ بالاسم لأن اللقب أخصّ منه، وتقدر في الاسم تنكيراً لتصح إضافته لأن العلم لا يضاف، كما تقدر الثاني معرفة، لأنك إن

---

(١) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، له معاني القرآن والمقاييس في النحو، وغيرها توفي سنة ٢١٠

قدرته نكرة والأول معرفة كان عكس الإضافة، وإن قدرت الأول نكرة والثاني كذلك، لم يكونا علماً للاسم.

هيهات: إذا سمي بها تعرب، فعلى لغة من يقف بالهاء تجريها بعد التسمية مجرى «طلحة»، وعلى اللغة الأخرى مجرى «هندات» لأنها كالجمع المؤنث السالم. وإذا سُمِّيت «بالذي» دون صلة، فلا بدَّ من طرح لامه لأنها لا تثبت في العَلَم إلا فيما كان أصله الصفة اعتباراً بأصله، والذي دون صلة لا يوصف به، فإذا سميت به دونهما كان بمنزلة علم لم يكن قط صفة، فيجري مجرى عمرو. وأما «أولو» و«ذوو» فلا يستعملان إلا مضافين، وهما جمعَا سَلَامةٍ زالت النون فيهما للإضافة، فإذا سُمّي بهما مفردين رجعا إلى الأصل. وقوله: إذا سُمِّيت «بذي مال» لما قدم أن «ذا» بمعنى صاحب يُغيَّر بعد التسمية إلى «ذواً» أو «ذوٍ». سألت: هل تغير إذا سمي بها مضافة؟ فقال: لا لأن الواو قد صارت وسطاً، وصار آخر الاسم ما أضيفت إليه، فلم يكن موضع التنوين الذي تذهب معه [٦٥] الواو فسلمت، واحتج باستعمال العرب له غير مغيَّر إذ سميت به فقالوا: «ذويزنٍ»، اختلف في «يزن» هل هو مصروف أو غيره، وقد سمع فيه الوجهان، فالصرف على أنه فعل، وتركه على أنه يفعل كـ«يدع» ثم ذكر «أمس» أولاً على لغة من يبنيه في الأحوال كلها، وهم الحجازيون، واختلف في علة بنائه، فقال قوم لأنه أشبه الحرف إذ افتقر في إعطاء ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه، كما يفتقر الحرف إلى غيره. وقيل لتضمنه معنى الحرف، وذلك أنه معرفة، وليس علماً، ولا مضافاً، فلم يبق إلا أن يكون معدولاً مما فيه الألف واللام لأنهم يقولون: الأمس، بالألف واللام، فلما عدلوه عن ذلك ضمّنوه معنى الألف، فصار فيه معناهما، فبني لمّا تضمن معنى الحرف، وهو الظاهر من تعليل سيبويه إذ شبّهه بـ«أين» التي ضُمِّنتْ معنى حرف الاستفهام، فبنيت، والفرق بين هذا العدل، وعدل «سَحْران سَحَر»، لما عدل عن «السَحَر» لم يضمن معنى الألف واللام، بل أنيب مناب

السحر المعرَّف، فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار «عمر» معرفة بالنيابة عن «عامر» العلم، وعدل «سحر» بخلاف عدل «آخَر» لأن هذا لما عدل عن الألف واللام لم يجعل نائباً مناب المعرفة، فكان نكرة، وإنما ينوب منابه من الوصف خاصة، وتضمن الحرف غير شبه الحرف، وهذا كما يقال في تعليل بناء الأسماء المبهمة، فمنهم من علل بشبهه الحرف، وهو افتقارها إلى الحضور، ومنهم من علل بتضمن معنى الحرف، وذلك أن الإشارة معنى، فكان ينبغي أن تكون بحرف، ولما كانت بغير حرف فكأنها ضمنت معنى ذلك الحرف، فبنيت، وقيل بُنِي لأنه أشبه الأسماء المبهمة في انتقال معناه، لأنه لا يختص بمسمّى دون آخر، وأما «غد» فلم يبن، وإن كان فيه ما في «أمس»، فقيل إن ذلك لا يعلل، لأن أصل الأسماء الإعراب، فما جاء منها على أصله فلا سؤال فيه، وإنما يعلل ما بني، وقيل أعرب لأنه دال على الزمان الذي إذا وقع فيه الفعل أعرب، وهو المستقبل، وبني «أمس» لأنه دال على الزمان الذي يبنى فيه الفعل، وهو الماضي، [٦٦] فإذا سمي «بأمس» من هذه اللغة أعرب لأنه بالتسمية زال عما أوجب له البناء، وليس «كفَعالِ» إذا سمي به مؤنث لأنه بعد التسمية مثلها قبلها في أكثر الأشياء، فكأنه لم يزُل عن أصله فروعي له أصله، وهذا إذا سمي به اختص بمسماه، وقد كان قبل لا يختص بمسمى، ففارق أصله، فلم يصح فيه اعتبار أصله من البناء، بخلاف «أحمر» إذا نكر بعد التسمية، لأنه في حال يصلح أن يكون عليها صفة، وهي التنكير، وإذا كان الحرف يعرب إذا سمي به، فأجري الاسم المبني، ثم ذكر مذهب بني تميم.

قال **الأستاذ**: وأكثر الناس يغلطون في هذا فينسبون لبني تميم أنهم يعربونه في كل وجه، كما أن الحجازيين يبنونه في كل وجه، وإنما يجريه بنو تميم على الوجهين يعربونه في الرفع، ويعللون منع صرفه بما تقدم في «سَحَر»، ويبنونه فيما عدا ذلك، ويعللونه بعلة بنائه. والدليل على إعرابهم إياه في الرفع أنهم يجعلونه فيه على حركة أخرى، وليس ثَمَّ مبني على أكثر

من حركة لأن ذلك هو الإعراب، ويدل على بنائهم إياه في غير الرفع أنه لو كان عندهم معرباً لكان مفتوحاً في الجر والنصب، ولو كان منصرفاً لنوّنوه في الجر، وإن سميت رجلاً به في هذا القول صرفته، يعني إن سميت به في هذه اللغة التي هو فيها معرب في حالة مبني في حالتين، وأما لو سميت به من حاله عندهم في الرفع لم يكن كذلك، ولأمكن أن يراعي أصله لولا مانع آخر من أنّ العدل عن الألف واللام لا يصح اعتباره بعد التسمية، لأن مراعاة ذلك توجب كونه بعد التسمية كأنه معرف بالألف واللام، والعلمية لا تجمع مع ذلك، فلا يصح رعيها كما لم يصح رعي الصفة فيما صار علماً، لأن العلمية والوصف متناقضان، ولذلك لم يعرج سيبويه على العدل الأول هنا، وقال في تعليله: «لأنك لم تعدله عن أصله في الكلام مخالفاً له في القياس»، أي لم يكن بعد التسمية معدولاً كما هو قبلها معدول عن الألف واللام، وذلك [٦٧] يعني بالقياس هنا، فكأنه يقول لا يبقى فيه إلا التعريف فينصرف. **وقوله**: وكذلك «سحر» ليس معدولاً بعد التسمية كما كان قبلها، ولا يراعي عدله الأصلي لما تقدم. **وقوله**: «وقد فتح قوم» حَمْله قوم على أنه يريد البناء فيه على حركة الفتح إذا جَرَّده، وحمله قوم على أنه يريد الإعراب، أي يعربونه في الجر، لكن مع «مذ» لما رفعوا، أي كما أعربوه في الرفع، أعربوه أيضاً في الجر، وهذا هو الأليق بالموضع، لأنه لو أراد البناء لم يكن لذكره الرفع معنى، ولا لقوله: «وكانت في الجر هي التي ترفع» وإنما غلط من قال بالقول الأول لقوله «فتح قوم»، وإنما ذلك على عادته في إطلاق الفتح على النصب، أو لأن هذه الحركة ليست عن ناصبٍ لأن الجار لا يطلب النصب. ظاهر كلام سيبويه أن «معدي كرب» سُمِع فيه ثلاثة أوجه: **جعلهما بمنزلة اسم واحد**، فيكون الإعراب في آخرهما، ولا ينصرف الاسم على هذا لعلّه التركيب والتعريف، **والوجهان الباقيان** على الإضافة، وصرف الثاني لأنه موضع، أو ترك صرفه على أنه ينفعه، ولذلك أفرده بالذكر، ولم يحك في

الثاني مما قبله إلا عدم الانصراف لأنه لم يسمع فيه إلا ذاك. وذكر غيره من النحويين أن هذه المواضع كلها سواء كمعدي كرب يجري الثاني منها في حال الإضافة مصروفاً وغيره، وبعض العرب يبنيه كما بنوا «حَيْصَ بَيْصَ»، وإن لم يكن في ذلك تضمن حرف، ولكن لما جعل الثاني لازماً للأول افتقر إليه، وصار لا يتم دونه، فأشبه الحرف. وأما آخر الأول في هذا الوجه فلا إشكال في بنائه لأنه صار وسط كلمة. وأما في وجه الإضافة فهو معرب إلا أنَّ آخر «معدي كرب» سكّنوه حملاً عليه في التركيب «حادي عشر» أصله أن يكون «كثالث ثلاثة»، فكان وجهه أن يقال «حادي عشر» «أحد عشر»، لأن اسم الواحد في العدد على وجهين: إما أن يضاف إلى ما هو من لفظه «كثالث ثلاثة» بمعنى أحد ثلاثة، أو إلى عدد أسفل مما هو من لفظه «كثالث اثنين»، بمعنى صيّرهم ثلاثة، وأهمل هذا فيما فوق العشرة، واستعمل الثاني فكان حقه أن يكون كما ذكرت ليكون [٦٨] على لفظ ما يضاف إليه، إلا أنهم حذفوا من الثاني المركب بعضه، ومن الأول بعضه، وقال بعضهم حذف الثاني المركب بجملته، وصار الأول نائباً عنه. قال وهو الظاهر من كلام سيبويه، ومعناه أحد هذا العدد، ولما ناب عن مركب مع أنه أخرج عن أصله الذي كان يجب أن يكون عليه كثالث ثلاثة، وفيه إبهام كما في أسماء الإشارة لوقوعه على كل معدود فبني وكان حقه الإضافة. وقوله: «والنون لا تدخله»، يرد أنه لا يكون تنكيره بالتنوين كما في غيره من المبنيات لأنه قد جرى في التعريف على حد الأسماءالمتمكنة من الإضافة والألف واللام، نحو «خمسة عشرك»، و«الخمسة عشر» فيجري في ذلك مجرى غيره «حيص بيص» ليس فيها إلا البناء كما في «خمسة عشر»، وليس فيها تضمين للحرف، إذا ليست في معنى العطف، ولكن صار أحدهما مفتقراً إلى الناس بني، وهو اسم للداهية والشر. واستدل على بنائه بوقوعه في موقع الرفع مفتوحاً، لأنه في البيت فاعل «بتلتحصني»، و«لحاص» معرفة للداهية أيضاً، جعله بدلاً من

الاسم الأول، ثم ذكر أن خمسة عشر يبقى على بنائه في الإضافة والألف واللام، وهو القياس لأن الاسم في التنكير أمكن منه في التعريف، لأنه قد لا ينصرف في التعريف، وحالة ترك الإنصراف أقرب إلى البناء منها إلى الإعراب، وإذا كان في التنكير قد وجب له البناء فأحرى في التعريف الذي هو فيه أنقص رتبة، ولذلك جعل إعرابه في الإضافة رديئة لقلتها، واحتج بقولهم: «اضرب أيَّهم أفضلُ»، على مذهبه في أنه مبني، و«بالآن» فبهذا مبني مع الألف واللام «كخمسة عشر»، والأول مبني مع الإضافة أيضاً. ثم ذكر «الخارِ ياز»، وهو أيضاً مركب من غير عطف، وبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات، ولم يقنع في بنائه على الكسر بأنه لالتقاء الساكنين حتى حمله على مبني آخر قد وجب له الكسر جاء في الشعر «رجلٌ أصغرُ وأكبرُ»، بغير ألف ولام، قال:

قُبِّحتم يا آل زيد نفراً ألأَمَ قومٍ أصغراً وأكبراً[1] [٦٩]

قال **القُتَبي**[2]: **ما كان من النعوت على «فعلان» فالأكثر فيها «فعلى»**، نحو: غضبان وغضبى، وسكران وسكرى، وبعضهم يقول: سكرانة وغضبانة، وكذا ذكر **يعقوب**[3] أن الأنثى من هذا الباب الأكثر فيه فَعْلَى. قال: ولغة بني أسد سكرانة فعلانة، قال وقالوا: رجل سيفان وامرأة سيفانة، وهو الطويل الممشوق، ورجل موتان الفؤاد، وامرأة موتانة، وربما قالت العرب: نصران في الواحد، وأنشد:

ويضحي وهو نصرانُ شآمٍ[4]

قال وهو بمنزلة سكران وسكارى، والمؤنث سكرانة ونصرانة، ومن قال نصرانة فمقياسه إذا جُمِعَ للسلامة سكرانات ونصرانات وسكرانون.

---

(١) الشاهد في المقتضب ٣/٢٤٧ والخزانة ٣/٥٠٠

(٢) هو ابن قتيبة.

(٣) هو ابن السكيت.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

وقال ابن قتيبة: يا مصَّان، ويا مصَّانة، وأنشد:

فمـا خُتِنَتْ إلا ومصَّـانُ قـاعـدُ[1]

وأنشد يعقوب:

لقد أشمتت بـي أهل فَيْدَ وغادرت بجسمي حرّاً بنتُ مصَّانَ بـاديا[2]

ومصَّان ومصانة من مَصَّ يمصُّ والمصيصة.

ثعلب: هذا أسود سالخ، والأنثى أسودة، ولا توصف بسالخة، وعجوز شيخ أرمل، قياس هذا كله عند البصريين التنوين إذا كانت الهاء في مؤنثه.

الفراء: فعيل بمعنى مفعول مصروف عن وجهه طرحت منه الهاء للفرق بين الفاعل والمفعول. قال: فإذا أفردت قلت «قتيلة» ولا يذكرون قبلها مؤنثاً، ومما ذهب إليه الفراء قوله: أرسلها عَليقة، وقد علم أن العَليقات يلاقين الرَقْمَ. وقد قال سيبويه بعد هذه: هذه ذبيحة فلان، فذكر الهاء مع تقديم المؤنث فحكي كثيراً منها بالهاء وبغير الهاء مع تقديم المؤنث، لكن لا يقال إذا كانت غير تابعة لمؤنث إلا بالهاء مثل: رأيت قتيلة فلان للفرق بين المذكر والمؤنث جعل سيبويه «الظُروف» جمعاً «لظريف» على غير بنائه، وقياسه «ظرفاء» أو «ظِراف»، ومذاكير جمع «لمذكر» على غير بنائه أيضاً، والقياس «مذكار» ونحوه، وكذلك «ملاميح» واحدها «لمحة» على غير بنائها، والقياس في التصغير «لميحات» و«ذكيرات» ما كان من فعول في تأويل فاعل أتي للمؤنث [٧٠] بغيرها، نحو امرأة صبور شكور، وإنما ألقيت الهاء لأنه عدل من صابر إلى صبور، فإذا كانت في معنى مفعول جاءت بالهاء ليفرقوا بينهما، وقالوا: عدو وعدوة، الفراء: وقيل بغير هاء، الكوفيون: هي بالهاء كالذبيحة

(١) الشاهد لزياد الأعجم في شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٩١

(٢) الشاهد لامرأة من عقيل في الخزانة ٤/٤٥٨، والدرر ٢/٥٠.

سنة جماد لا خصب فيها، وامرأة «نوار» أي «نفور»، والنساء «نور»، وقد نارت أيضاً ونُرْتُها نفرتها، وجواد وجود، وعوان وعون، هذا كله كفعول، فهو مذكر، والجواد من جادت تجود جوداً، والعوان النصف من البقر وغيرها. سيبويه وامرأة جبان، أبو زيد: الرجل الجبان الذي يهاب الإقدام على كل شيء بالليل والنهار، وأصله في القتال، ولم يقولوه في المرأة ولا في النساء، قلت: وقد حكاه سيبويه.

أبو عثمان[1]: مفعال يقع في الكلام بغير هاء، لأنه يراد به التكثير فقط، امتنع هذا الجمع لثقله، وكذلك كل مفرد أشبهه، عربياً كان أو عجمياً كسراويل اسم هذا الثوب المعروف، ومن أغرب ما فيه أنه إذا دخلت عليه هاء التأنيث التي من شأنها أن تمنع الصرف انصرف، وكذلك ياء النسب لأنه يصير بها مفرداً صفة لا يعتبر مثلها كضارب وضاربة نحو: مساجدي ومساجدية، ولأنه لا يوجد جمع على هذه الصورة. وأما «ثمان» و«رباع» فلما صرفتها العرب، فقالوا: رأيت ثمانياً ورَباعياً، احتيج إلى أن يحملا على أنهما مفردان، والأصل ثمنيّ، كأن العدد نسب إلى الثُمن، لأنه ثمن، وكذلك رباعي كأنه نسب إلى الرباعية، أو إلى اسم ثلاثي يبنى من أربعة، أو جاء على صورة النسب، وإن لم يكن منسوباً، نحو كرسيّ، مذهب المحققين في سروالة أنه مرادف لسراويل، وقيل إن سراويل جمع سروالة على معنى أن كل جزء من الثوب سروالة. وقوله في شراحيل لا يكون إلا جماعاً يعني قبل التسمية لأنه علم فهو منقول من هذا البناء الذي لا يكون مفرداً. وحكى بعضهم أن واحدهُ شرحال إذا سميت برجلين، والأقيس إعرابه كإعراب المثنى. فإن قلت كيف أقيس مع أن له مثالاً يلحق [٧١] به، وهو عثمان ونحوه مما في آخره ألف ونون، فتقول إنما ذلك لأن المثنى كجمع السلامة.

---

(١) هو المازني.

وقد ثبت في ذلك أن الوجه حمله على أصله بعد التسمية لأنه لم يوجد مثال في الكلام يكون إعرابه في النون وقبلها واو، فكان وجهه أن يبقى على إعرابه الأول لا يُغيَّر عن حاله، فحملت التثنية في ذلك عليه. وقوله: ومن النحويين من يقول: «هذا رجلان» يظهر من ذلك أنه ليس بسماع لأنه نسبه إلى النحويين، فكأنه قياس منهم على عثمان.

العجمي ضربان: ما نقلته العرب فاستعمل جنساً في كلامهم، فهذا بمنزلة الأجناس التي ليست بمنقولة، ويكون منها في الحكم ما لم توافق وزناً لا ينصرف كسراويل، فيصير كأنه جمع من كلام العرب، فلا ينصرف أو يوافق ما في آخره ألف التأنيث الممدودة كزكريا، فإنه أيضاً يمتنع كما يمتنع ما في آخره همزة التأنيث من العربي، وإن ما فيه علة واحدة جرى مجرى ذلك وأجناس العرب، فإذا سمي به انضاف إلى ذلك التعريف، فامتنع بمنزلة العربي الأصلي كمنتصب لما كان فيه جنساً.

الوزن: امتنع لما سمي به ولا عبرة بكونه لا مثال له في كلام العرب كالإبرسيم والآجُرّ، وما نقلته العرب فاستعملته العرب علماً ليس إلا، فهذا على ضربين، **أحدهما**: أن يزيد على الثلاثي فهذا غير المصروف بلا خلاف. **والثاني** أن يكون ثلاثياً، وهو على ضربين: **أحدهما** أن يكون متحرك الوسط فهذا لا ينصرف بلا خلاف، **والثاني**: أن يكون ساكن الوسط ففيه ثلاثة مذاهب: **أحدها**: مذهب **سيبويه** وهو أنه ينصرف على كل حال، **الثاني**: ضده لا ينصرف البتة، **الثالث**: أن يكون كدعدٍ وهندٍ، فيه لغتان: الصرف وعدمه.

ذراع: لم يذكر سيبويه فيه إلا أنه مؤنث، وقد ذهب غيره إلى أنه يذكَّر قليلاً.

«**الطاغوت**» ذهب كثير من النحاة إلى أنه مصدر كالجبروت وأصله طغيوت، ثم قلب فصار طيغوت، ثم انقلبت الياء ألفاً.

ليس في أبنية الأسماء «فاعيل»، ولذلك جعلوا «الآري» على فاعول. وكان أصله آروي، [٧٢] ولذلك جعلوا آمين بالمد أعجمياً لأنه فاعيل. وإذا كان بالقصر فهو عربي لأنه «فعيل».

جملة القول في أسماء السُّوَر أن تنظر فإن وجد لها نظير في كلام العرب حملت عليه، وكانت أسماء مفردة أعلاماً للصوت أو للسورة فيدخلها الإعراب كما نقول في حروف الهجاء «باء تاء» فتعربها إذا جعلتها أسماء للصوت، وإذا لم ترد أنها أسماء له، وإنما تجعلها حكاية الصوت تركتها موقوفة ساكنة الأواخر، وكذلك يجوز هنا فيما تجد له مثالاً في كلام العرب إن شئت فتحكي، ولا يجيء إلا على حد هذه السورة التي وقع فيها ذكر هذه الحروف، ولا يجوز التسمية بها إذا لم تجعلها اسماً، وإذا لم تجد لذلك مثالاً في كلام العرب فانظر هل في العجميّ الذي تتكلم به العرب لذلك مثال أم لا، فإن وجدته فأَجْرِهِ مُجْرَى العجمي، وإن لم تجد له مثالاً في المفردات بوجه فانظر هل تجد في المركب له مثالاً لأنك إنما تسلك به على مَهْيَع كلام العرب، فإن وجدت فأَجرِهِ مُجْراه، فإن لم تجد فليس فيه إلا الحكاية لا غيرُ، ولا يجوز أن يكون مفرداً اسماً للصوت ولا للسورة.

اختلف في «قريش» هل هو اسم للنضر أو لفهر.

اعترض **المبرِّد** على **سيبويه** في ذكره «يهود» مع «مجوس» في الباب، إذ ظاهر ذلك أنهما سواء لا ينصرفان بعد التسمية، وينصرفان قبلها، و«يهود» غير منصرف لا قبلها ولا بعدها، لأن فيه الوزن كـ«يقوم»، ففيه قبل التسمية، أعني إذا نُكِّر، الوزن والتأنيث، وينضاف إليهما بعدها التعريف. قال **الأستاذ**:

ولا يخرج من كلام سيبويه أن «يهود» ينصرف قبل التسمية، وأنه لم يراع كونه على وزن الفعل، بدليل أنه مثل في التسمية بـ «مجوس»الذي يصح فيه ذلك، وسكت عن ذكر «يهود»، وذلك أدل دليل على أنهما عنده مختلفان في ذلك، وإنما ذكرها معاً في الباب لأنهما معاً اختصا لقبيلة لا غير، واستعملا علمين ونكرتين. وقد ذهب **ابن طاهر وابن خروف** أن «يهود» كـ «مجوس» وزنه «فعول»، فحكمه إذ ذاك [٧٣] كحكمه ليس فيه وزن الفعل، واستدلا على أن ياءه أصلية بما ثبت في بيت شعر مَنْ جَمَعَهَ على «يُهْدان». وردَّ هذا القول **أبو علي الشلوبين** وقال: لا حجة في ذلك لشذوذه، ولو صح لكان فيه إجراء الزائد مجرى الأصلي، كما يقولون في جمع «مَسيلُ» «مُسلان» والميم فيه بلا شك زائدة لأنه من السيل، وذلك لبيان الاشتقاق فيه، وقد جاء ذلك في مواضع من الكتاب العزيز ﴿إنّا هُدْنا إليك﴾[1] و﴿الذين هادوا﴾[2] إلى غير ذلك، ولما ثبت أنهما علمان اعترضه قولهم «المجوس» و «اليهود»، لأن العلم لا تدخله الألف واللام، فقال: إنه هنا جمع من الجموع التي بينها وبين واحدها ياء النسب، لأنهابمنزلة هاء التأنيث، وكما قد تكون هاء التأنيث فرقاً بين الواحد والجمع كذلك ياء النسب، ولما كان جمع منسوب صار «يهود» و «مجوس« بمنزلة يهوديين ومجوسيين في النسب والتنكير فصحّ دخول الألف واللام عليه.

«نصارى» جعله **سيبويه** جمع نَصْرانٍ ونَصْرانة، وقال في موضع آخر: يحتمل أن يكون جمع نَصْرى ونَصْريّة كمَهْرَى ومَهْرِيّة ومهارى، إلا أنه اقتصر هنا على ذلك لأنه سُمِع في الشعر، وإن لم يستعمل في الكلام غير الشعر إلا منسوباً: نصرانيّ ونصرانيّة، ونصرى ونصريّة لا يتكلم بها في كلام ولا شعر.

---

(١) سورة الأعراف ١٥٦

(٢) سورة البقرة ٦٢.

فكان ما تُكُلِّم به أولى، وقال في موضع آخر: إن نصران وقع في الكلام، فنصران كندمان ينصرف في النكرة لقولهم: نصرانة، ولو قالوا: «نصرى» لكان كـ «سكرى» لا ينصرف في نكرة، لو لم يسمع له مؤنث لكان حمله على «سكران» أولى لكثرة ذلك.

ج: الوجه فيه أن يكون اسم جمع لنصرانيّ، وألفه للتأنيث، كما يقال في «أُسارى» المضموم الأول لا يتجه فيه غير ذلك، وقد يتجه فيه على ضعف أن يكون جمع «نصران»، فيكون أصله نصارين، ثم أُبدلت النون ياء كما فعل في «سكارى» جمع «سكران»، ثم خفف بحذف إحدى اليائين، وبقلب يائه ألفاً، فيصير بمنزلة «مساجد» لأنه جمع بعد ألفه حرفان، ولا يتجه في «سكارى» في من قال «سكرى» إلا هذا الوجه، لأنه بمنزلة «صحارى» لقوة شبه زيادتيه به، وقد يمكن [٧٤] أن يقال فيه بالأول. و«ندامى» بمنزلة «نصارى». لأنه يقال «ندمانة»، وإنما ضَعُفَ فيه الوجه الثاني للتكلف الذي فيه مع أنه شاذّ قليل، وليس «نصارى» في «نصراني» المتكلم به كـ «بَخَاتيّ» مما كسر على ياءي النسب، لأن «نصرانياً» أكثر حروفاً من «بختي»، فلا يتجه أن يكسر على ياءي النسب، وقد جعله الخليل جمع «نَصْرِيّ»، فيكون على هذا كـ «بَخَاتيّ»، إلا أنه خفف بحذف إحدى اليائين، ثم فُتِح ما قبله آخره.

«العدل» جعل لفظ نائباً عن آخر في كل ما وضع له، فينبغي أن لا يكون في المعدول معنى إلا وهو موجود في المعدول عنه، وقد قام الدليل على أن «فعال» هذا اللفظ في جميع وجوهه معرفة مؤنث، فإذا جئنا إلى المعدول عن فعل الأمر وجدنا الفعل مذكراً منكراً، فلم يصح أن يكون معدولاً عن نفس الفعل، وإنما وجه ذلك أنه معدول عنه بعد أن سمي باسم مؤنث، فيكون ذلك الاسم علماً مؤنثاً، ثم تعدل عنه إلى هذه للعلة التي عدل عن «عامر» إلى «عمر»، وكأنهم قالوا في احذر مثلاً «حاذرة» فسموه بذلك، فالتبس بالوصف،

فعدل إلى لفظ لا يجري على الفعل، وفائدة تسمية الفعل المبالغة لأن الفعل يقع على المرة الواحدة فصاعداً، والأسماء والأعلام وضعت لتجمع صفات المسمى كلها، فكأن ذلك اسم لجميع الجنس ليكون أبلغ.

«عيثي جَعَارِ»، على تقدير حذف النداء، و«قثام» صفة للضبع في غير النداء كـ«حـلاق» للمنيّة، قال: ولم يسمع من ذلك في غير النداء إلا هذان، ولذلك لم يُقَس على ذلك، وصار بهذا «فُعال» في الوصف المؤنث أعم في العدل من «فُعَل» في وصف المذكر، لأن هذا إنما يجيء في النداء لا غير، نحو: يا فُسَقُ»، أصل العدل أن يكون معرفة عن معرفة، إلا ما شذّ، وهما موضعان «أُخَرُ» و«مَثْنى»، فإن أحدهما نكره عن معرفة، والثاني نكره عن نـكـرة.

«قَرقارِ وعَرعارِ»، ذهب المبرد إلى أنهما ليسا بمعدولين، لأن العدل لا يكون من الرباعي، وإنما أصلهما: «قارقار» و«عارعار». وهذا لا دليل عليه.

سيبويه: «إذا سمّيت به امرأة»، يعني من باب «فَعَال» على جميع وجوهه.

لا خلاف بين العرب [٧٥] إذا سمي به مذكر، وقد أولع النحويون بالتسوية بينهما، ويفعلون عن تفريق سيبويه بينهما، وحكى الأستاذ عن أبي علي الشلوبين أنه قال: هذه المسألة كانت سبب التزامي لكتاب سيبويه، وترك ما عداه من كتب النحو، ابن جني[1] يدل على أن «عمر» معدول أنه لم يجيء مثله في الأجناس. ورد عليه ابن ملكون[2] بأنه قد وجد في

(١) هو عثمان بن جني، أبو الفتح النحوي، له الخصائص، وسر صناعة الإعراب وغيرهما، وتوفي سنة ٣٩٢هـ.

(٢) هو ابن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، أبو اسحق، نحوي جليل، له شرح الحماسة وغيره، توفي سنة ٥٨٤هـ.

الأجناس ما هو على وزنه كـ«نُغَـر» «وصُرَد»، قال: وإنما يدل على ذلك كونه لا ينصرف، قال **الأستاذ**: ويظهر لي من كلام **سيبويه**: «أقلت هذا العُمَرَ» صحة قول **ابن جني**، وأنه لم يرد لم يجيء مثله في الوزن في الجنس كما فهم **ابن ملكون** عنه، إنما أراد لم يجيء لفظه موصوفاً به كما جاء لفظ «عامر» في الجنس، فدل على أنه ليس معدولاً، ولو كان في الأجناس لم يكن معرفة، ولصح دخـول الألف واللام عليه.

أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف **بالجَلُولي**[1] **له نكت على إيضاح الفارسي** منها: قال **السيرافي**[2]: «أو» للإباحة معناها معنى واو العطف، يريد أنه شبه التسوية للإباحة لما بينهما من المضارعة، ولهذا قالوا: سواء عليّ قيامك أو قعودك، وسواء عليّ قيامك وقعودك.

ابن الوراق[3]:

«إمّا» التي للعطف أصلها «إنْ ما» أدغمت النون في الميم، دليله:

لقـد كـذبتـك نفسـك فـاكـذبنْهـا فـإن جزعـاً وإن إجمـال صبـر[4]

أراد «فإما»، يدلك على ذلك أنه لم يأت لإنْ بجواب.

سكران، لو: لم ينصرف للوصف والزيادة، ويبطل بصرف «ندمان» وهُمَا فيه، لأن النـون بدل من الهمـزة في «حمراء»، واحتـج بـ«بهراني» و«صنعانيّ»، ولا دليل، لأنه ليس بين النون والهمزة مناسبة فتبدل منها، وإنما

---

(١) قرأ الأدب على الجواليقي وأبـي الحسن بن العصار، كان يتشيع، توفي سنة ٦٠٨هـ.

(٢) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد، نحوي، عاش بين سنتي (٢٧٠هـ ـ ٣٦٨هـ)، وله تصانيف كثيرة.

(٣) هو محمد بن هبةالله بن محمد بن عبدالله بن العياس، أبو الحسن بن الوراق النحوي، شيخ العربية ببغداد، ولد سنة ٣٩٨هـ وتوفي سنة ٤٧٠هـ.

(٤) الشاهد لدريد بن الصمـة، العيني ١٤٨/٤، الخزانة ٤٤٢/٤، الهمع ١٣٥/٢.

النون عند غيره بدل من الواو، والأصل «بهراويّ» و«صنعاويّ»، وقال: تُحقَّق بص. لشبه «فعلى» من خمسة أوجه: الزيادة، ومجيء الزيادة بعد سلامة الصدر، وكونه على ثلاثة أحرف، وامتناع كل واحدة منهما من دخول علامة التأنيث عليه، وأن مؤنث كل واحد منهما على خلاف صيغة مذكرة، وكون إحدى الزيادتين [٧٦] فيهما حرف لين.

مذهب سيبويه أن «سراويل» لا ينصرف قبل أن يسمى به، وبعد أن يسمى به، وعند تنكيره بعد التسمية.

ومذهب خف أنها تنصرف قبل أن يسمى بها، فإذا سمي بها رجل لم تنصرف، فإذا نكّر انصرف.

الذي ذهب إليه فآ هو الصواب، وذلك أنّ «سمعت» إنْ وقعت على ما يسمع كانت كسائر أفعال الحواس تتعدى إلى واحدٍ، أو ما لا يسمع كانت من باب ظننت، وهي داخلة على المبتدأ والخبر.

قمت يا هند: المعروف أن تاء الخطاب ضمير الفاعل، وذهب بعضهم إلى أنها حرف الخطاب ليست بضمير، وأن الضمير يستكنّ في الفعل، واحتجوا «بأنت» أن التاء فيه للخطاب، والضمير الهمزة والنون، مما يتصل به، للخليل: أن معاملتهم للحرف قبل التركيب تخالف معاملتهم إياه بعده، ألا ترى أنهم لا يجيزون «زيداً هل ضَرَبْتَ»، وهم يجيزون «زيداً هلّا ضربت»؟

يجوز أن تقول: قائماً ضربي زيداً، بتقديم «قائماً» لأن العامل في الحال فعل، ولو قلت: «ضربي قائماً زيداً» لم يجز، لأن «زيداً» من صلة المصدر، ففرقت بين الصلة والموصول بأجنبي، وهو قولك «قائماً».

سواء مما جمع ولم يثن، قالوا: «سواسية» «وسوائية»، إلا أن «سواسية»

لا يقع إلا في الذم خاصة، إذا قلت: مررت بقوم سواسية، فلا يكون إلا في الدناءة والقبح، أنشد ابن قتيبة في المُشْكِل:

لهُم مجلسُ صُهبُ السبال أذلَّةً سواسية أحرارها وعبيدُها

«بكرٌ غلامُكَ» و«هندٌ أم عمرو» وفي الخبر ضميرٌ كما في: عبداللهِ ذاهِب.

عند نَ: إن زيداً لنعم الرجل، اللام للقسم. أجاز سيبويه: نعم الرجل رجلاً زيد، ونَ لا يجيز هذا، «نعْمَ فيك راغباً زيد»، جاز أن يتعلق «فيك» بـ«راغب» أو بـ«أعني»، فإن قلت «الراغب» لم يجز أن يتعلق إلابـ«أعني، يجوز: نعم في الدار رجلاً زيد، ونعم رجلاً في الدار زيد، على اختلاف من النحويين، وحجة من أجاز: أن «نعم» لا يكون أضعف من «إن».

نِعِمَّا هي: التقدير نِعْمَ شيئاً هي، وذهب بعضهم إلى أن نعم وبئس تُكَفّان بـ«ما»، كما كُفَّتْ بها «ليت» و «لعل».

اتُّفق على تقديم خبر المبتدأ عليه إذا لم يكن فعلاً، فإن كان [٧٧] فعلاً أجازه الكوفيون، ولم يجزه البصريون نحو: يقوم زيد، ويقومان الزيدان، فإن قلت: كان يقوم زيد، اختلف البصريون في جواز ذلك، وكذلك: كانت زيداً تأخذ الحُمَّى، أجازه الكوفيون.

يجوز أن يفرق بين «إنَّ» واسمها بالحال، لأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف فإذا قلت: إن زيداً قائمٌ ضاحكاً، جاز تقديم «ضاحكاً» على «زيد» فتقول: إن ضاحكاً زيداً قائمٌ، فإن قيل: فإنك إذا قدمت «ضاحكاً» وهو متعلق «بقائم» صرت كأنك قدّمت بعض الخبر. قلت: لو امتنع هذا لامتنع تقديم الظرف والنية به التأخير والتعليق بالخبر، نحو: إنّ في الدار زيداً قائمٌ، و«في

الدار» متعلق «بقائم»، وهذا عندهم جائز، ومنع قوم التفرقة بين إنَّ واسمها بالحال.

ذهب أبو زيد إلى أن معنى «لَهِنَّك»، «لله إنك» فحذفوا ووصلوا

لا يمتنع عندي العطف على موضع «أنَّ» المفتوحة كما يعطف على موضع المكسورة، وفيه نظر.

يجوز أن يدخل على خبر «لكنّ» اللام، وهو قليل.

حكى سيبويه عن **الخليل** أنه قال: تقول العرب: إنّ زيد منطلقٌ، على الإضمار في «إن» في غير شعر، لو أنه جاء لأكرمته: «أنه في موضع رفع، واختلف هل هو بالابتداء أو بفعل مضمر، وهو الصواب.

الفارسي: لا يحسن، «أرجو أنك تقوم»، و«أطمع أنك تعطيني»، لأنه مما لم يثبت ولم يستقر، وقد وجدنا غير الأفعال المحققة تأتي بعدها أنَّ المشدَّدة في كتاب الله، وفي شعر العرب.

قال تعالى: ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾[1].

وقال أبو صخر:

تـمنَّـيتُ مِـن حُبّـي عُـلَيَّـةَ أَننـا على رَمَثٍ في البَحْرِ ليسَ لَنَا وَفْرُ[2]

فتأمل ذلك، فإن «تمنيت» و«طمعت» في ظاهر الأمر سواء.

كان **أبو عبدالله بن السمين**[3] يميل إلى قول **الكسائي** في أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي يعمل، يجوز: هذا ضاربُ الرجلَ، ولا يجوز:

---

(١) سورة الأنفال آية ٧.

(٢) الشاهد في شرح السكري لأشعار الهذليين ٩٥٦.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن عبدالدايم الحلبي، المعروف بالسَّمين، مفسّر عالم بالعربية والقراءات، وله في إعراب القرآن. توفي سنة ٧٥٦هـ.

هذا ضاربٌ زيداً، لأنك تحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وليس هذا المعنى في «زيد».

أنـا ابنُ التـارِكِ البكـريِّ بشـرٍ[1]

لا يجوز عند د[2] «بشر» إلا النصب لأنهم [٧٨] إنما يخفضونه على البدل وإنما البدل أن يوضع الثاني موضع الأول، فلو وضع «بشر» موضع الأول لم يكن إلا نصباً، فإنما نظير ذلك: يا زيدُ أخانا، وقد قال النحويون «بشرٌ».

ما يجمع جمع التكسير، نحو: حَسَن وحِسانٍ، الأجود فيه أن تقول: مررت برجلٍ حِسانٍ قومُهُ، من قبل أن هذا الجمع اسم واحد صيغ للجمع، ألا تراه يعرب كإعراب المفرد، فأما ما يجمع بالواو والنون «منطلقين»، والأجود فيه الإفراد، نحو: مررت برجل منطلق قومه.

القُرْفُصاء تُمَدُّ وتُقْصَر، ويقال قِرْفِصاء، بالكسر.

أَفْعَلُ يعمل في الظرف، قال:

فـإنّا رأينا العِـرضَ أحوجَ سـاعـةً إلى الصون من ريطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ[3]

الكوفيون يجيزون: ما جاءني إلا زيداً لأن التقدير عندهم: ما جاءني أحد إلا زيداً، وإذا قالوا ما جاءني إلا زيد، فإنما رُفع «زيد» عندهم على البدل من «أحد»، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا أن سيبويه لا يجيز: ماقامت إلا هند، إلا في ضرورة الشعر، كما قال ذو الرُّمَّة:

طوى النحرُ والأجرازُ ما في بطُونِها فما بَقِيت إلا الصدورُ الجراشِعُ[4]

---

(١) الشعر للمرار الفقعسي وتمامه:

عـليـه الـطير تـرقـبـه وقـوعـا

في ديوانه ١٦٩ وشرح المفصل ٣/٧٢.

(٢) هو المبرد.

(٣) البيت لأوس بن حجر، ديوانه: ١٢١، والخزانة ٣/٤٩٤.

(٤) ديوان ذي الرمة: ٢/١٢٩٦.

إذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً، كان المعنى أن القوم جاؤوك ولم يجيء زيد. وإذا قلت «إلاَّ زيدٌ» فجعلت إلا بمعنى غير جَازَ أن يكون زيد لم يجيء، وجاز أن يكون جاء، لأن التقدير جاءني القوم الذين هم غير زيد.

الفارسي: «لا إلَه إلا الله»، لم يجز الحمل على اللفظ، لأن «لا» لا تعمل في المعارف، إنما تعمل في الأسماء الشائعة، وكذلك «مِنْ» في قولهم: ما جاءني من أحد. قوله: لا تعمل في المعارف، يدل على أنها تعمل في النكرات، وأنه يجوز: لا أحد فيها إلا رجلاً، وما جاءني من أحد إلا رجلٍ، وهذا غير جائز، وقد غلط الفارسي، وإنما لم يجز الحمل على اللفظ لأن «لا» لا تعمل في الموجب، وإنما تعمل في المنفي، لأن ما بعد «إلاّ» موجب، وكذلك «مِنْ» لا تعمل في الموجب، ولا تزاد فيه، لا يجوز: جاءني من رجل.

يقال «مِئِيّ» بغير نون، وهي جمع مائة، بينه وبين مائة الهاء، كنخلة ونخل، ووزن مائة «فِعْلة» مِئَية أو مِئْوَة على اختلافهم فيها، وقيل «مئي» جمع مائة على «فُعول»، كقِسيّ وعِصيّ ثم [٧٩] خففت الياء وأنشد:

فما زوَّدوني غيرَ سَحْقِ عِمامَةٍ وخمس مئي منها قسيٌّ وزائفُ[1]

ن: يجوز أن تكون الكاف اسماً وحرفاً في كل موضع لغير ضرورة.

«مُذِ اليومِ»، لا يجوز عند سيبويه ولا عند أحد من أصحابه غير ذلك، لأنهم لما احتاجوا إلى حركتها ردوها إلى أصلها.

وقع في كتاب سيبويه ما يدل على أن إضافة «أفعل» إلى ما هو بعضه غير محضةٍ كما قال فآ، ووقع فيه ما يدل على أنها محضة، ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿فتبارك الله أحسنُ الخالقين﴾[2]

---

(١) الشعر لمزرد بن ضرار، ديوانه: ٥٣، إصلاح المنطق: ٣٠٠ باختلاف الشطر الأول.
(٢) سورة المؤمنون آية ١٤.

أما البدل فلا خلاف أن العامل مكرر في التقدير، وأنك إذا قلت: قام أخوك زيد، أن الكلام جملتان، التقدير: قام أخوك، قام زيد.

الكوفيون يجيزون رُدَّها، ورُدَّها، ورُدَّه، ورُدِه، وعلى مذهبهم قال ثعلب رُزَّه ورُزِّه ورُزِه، وأما سيبويه فلا يعرف له غير ما ذكر فا، وكذلك لا يعرف له غير «مذ اليومَ»، و«ذهبتم اليومَ»، والكوفيون يجيزون «مذ اليومِ»، و«ذهبتم الآنِ» بالكسر.

رُدَّ «فَعَل إلى فُعِل» إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب، وكان الفعل من ذوات الواو، فقالوا: «قُلْت» ولم يقولوا «قَلْت» ليفرقوا بين ذوات الياء وذوات الواو، وقد فعل ذلك قوم، وإن لم يتصل بالفعل ضمير، فقالوا: بِيعَ زيدٌ ثوبَه، يعني باع، وانشدوا:

وكِيدَ ضباعُ القُفِّ يأكلن جثتي[1]

وهذا شاذ ضعيف.

«أخت» أصلها «أَخَوَة»، و«بنت» «بَنَوة»، وقيل «بَنَية»، والصحيح الواو لقولهم «الأُخُوَّة» «والبُنُوَّة»، ومن قال: بَنَية، قال: هو من «بَنَيْتُ».

اختصت «الألف» بأشياء، منها: ما ذكره فا من اختصاصها بالتأسيس، وانفرادها بالرَدْف، ومنها لزومها لزيادة المدّ دون أختيها، لأنه قد تفارقهما، ومنها: إنها لا تكون إلا ساكنة، وأختاها قد تتحركان وتسكنان، ومنها كثرة وقوع الساكن المدغم بعدها، وقلته بعد أختيها، ووقوع الساكن المدغم، نحو: محياي، وأرأيت، وأرأيتكم، وأنذرتهم، واضربان، وكاف وصاد، وقاف، ولام، وشبهه، ومنها: أنها أصل حروف المد واللين لأن أختيها [٨٠] محمولتان عليها في المد، ومنها وقوع همزة بين بينَ بعدها، ومنها: أنها

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

لا تدغم ولا يدغم فيها كأختيها، ومنها ثباتها مع النون الثقيلة وحذف أختيها، نحو: اضربانِّ، واضربُنَّ، واضربِنَّ، ومثله مع الخفيفة، ومنها وقوعها قبل تاء التأنيث كالفتحة، نحو: الصلاة، والزكاة، والتوراة، والغلاة، وشبهه دون اختيها، ومنها: أنهم إذا قالوا: كساء ورداء وشبهه، والأصل «كساؤ» و «رداي»، لما وقعت الواو والياء طرفين تصوروا أن الفتحة التي قبل الألف قبلها لا قبل الألف من حيث علم أن الألف إنما دخلت لتمكين المد، فقبلوها أَلِفَيْن، كما قلبوها في «فتىً» و«رحىً»، فلما فعلوا ذلك، وقعت الألف المنقلبة بعد الألف الزائدة، فانقلبت همزة، وعلى هذا القياس ينبغي لهمزة «كساء» و «رداء» أن يختار فيها أن تكون بين كأنها وقعت بعد فتحة حسب، وهي متحركة فصار مثل: قرأ، وسئم، ولؤم، في سائر الأحوال التي تجعل الهمزة فيها بين بين، وإنما شَرَط أبو علي[1] أن يكون الساكن غير مدغم لأن سيبويه حذّر ألا تسهل الهمزة بين بين إلا في موضع يقع فيه ساكن، فلما كان الساكن المدغم في حكم المتحرك، نبّه عليه أبو علي، لأن الهمزة لا تسهل في موضع حركة، فتفطّن لهذا، وأفهمه، فإنه لطيف خفي عن خلق كثير.

«أيٌّ أيّ إنْ يضربْك أيُهم إن يأتنا نُكرمْه تضربْه نضربْه»، «أي» الأولى استفهام، الثانية موصولة، التقدير: أيّ الذي إن يضربك الذي إن يأتنا نكرمْه تضربْه، يكون«تضربْه»، جواب «إنْ» الأولى، و «نضربه» خبر «أي» الأولى، وقولك: «إن يضربك» شرط دخل في صلة «أي» الثانية، ورفعت «أيهم» بفعله الضرب، و «إن يأتنا نكرمه» في الصلة، و: «قد جعلت... البيت».

«يثقلني» هو الخبر، ولا يصح أن يكون «إذا ما قمت» خبراً لأنه ظرف زمان والتاء من «جعلت» ذات قائمة بنفسها، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث.

---

(١) هو الفارسي

ابن الفراء[1]: الكوفيون يقولون: فيّ، وقاضِيّ، وقرأ حمزة[2] ﴿بمصرخيّ﴾[3] وهذا المذهب قبيح، أعني كسر ياء المتكلم كراهة الكسرة قبل الياء، قال فآ في الحجة[4]: زعم قطرب أن لغة [٨١] بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد:

قال لها هل لك يا تا فيّ[5]

ووجه من القياس أن الهاء قد لحقتها الزيادة نحو: ضَرَبَهُوْ، وتلحق الكاف أيضاً في قول من قال: أعطيتكاه، وأعطيتكيه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيّيء، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة في قول من قال: له أرقان. وكذلك ألحقت الياء الزيادة في قوله:

«رميتيه فأصميت فؤاده»[6]

﴿يا بشراي﴾[7] الألف التي هي حرف إعراب لها موضعان: أحدهما: النصب من حيث كانت نداء مضافاً، والآخر: الكسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في غلامي، والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرت فِيّ، فلولا أن حرف الإعراب الذي ولي ياء الإضافة في موضع كسر ما كسرت الفاء من «فِيّ»، ما كسرت في قولهم: بفيك، قاله فآ.

---

(١) إما أن يكون ابن الفراء المصري أو أبا القاسم بن الفراء (الإنباه ١/٢٥٣، ٢/١٠١).

(٢) هو حمزة بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن عبد ربه الغرناطي، أبو الحسن. أستاذ مقرىء، عالم بالقراءات والنحو والأدب. كان حياً سنة ٥٠٩هـ.

(٣) سورة ابراهيم آية ٢٢.

(٤) كتاب الحجة في للفارسي.

(٥) الشاهد مرّ ذكره وتمامه:

ماضٍ إذا همّ بالمضي...

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) سورة يوسف آية ١٩.

ابن الخشاب[1] **في العوني**: «الخصم» من المصادر التي وصف بها فكانت للواحد، وما زاد بوصف واحد، مراعاة لأصله الذي نقل عنه، ثم تجوز فيه التثنية والجمع مراعاة لحكم ما نقل إليه. قال تعالى: ﴿خصمان﴾[2].

وقال لبيد:

يَـا عَينِ هَـلاَّ بَكَيْـتِ أَرْبَـدَ إِذْ قُمنـا وقَـام الخُصُـوم في كَبَـدِ[3]

ابن القرّاء: مما يدل على قوة اتصال المعطوف عليه قول البَعيث بن حُرَيث الحَنَفِيّ:

وجـدتُ أبـاهـا رائضَيْهـا وأمَّهـا فأَعطيتُ فيها الحُكمَ حتَّى حَوِيتُها[4]

أراد «وجدت أباها وأمها رائضيها»، فقدم المفعول الثاني، لأنه لما قدم الأول منهما صار لاتصال الثاني به كضم الأول إليه، حيا ومثله قول علقمة:

فأوردتُـهـا مـاء كـأنَّ صَبيبـه من الأَجْنِ حِنَّـاءٌ معـاً وصبيبُ[5]

مسائل: قيّدت عن **الأستاذ أبي الحسن بن الشريك**: قال **أَعْرَفُ المعارف** بعد المُضْمر العَلَم، ثم المضاف إلى غير ما فيه الألف واللام، وبعده المبهم [٨٢]، وبعده الألف واللام، صَ: فجعل المبهم بعد المضاف ولم أدْرِ مَن قاله، وقوله: ثم المضاف إلى غير ما فيه الألف واللام ينبغي أن يحترز من المبهم أيضاً، وإلا فكيف يكون ما أضيف إلى المبهم أعرف من المبهم، ومنه اكتسى التعريف.

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن الخشاب، أبو محمد النحوي، له شرح جمل الجرجاني، وشرح اللمع، وتوفي سنة ٥٦٧هـ.

(٢) سورة الحج آية ١٩.

(٣) ديوان لبيد: ١٦٠.

(٤)

(٥) الشاهد لعلقمة في ديوانه ٤٢ ورواية الديوان... كأن جمامة.

مسألة: لام التأكيد في نحو قولك «إنك لتقوم» تخلص عند أبي علي[1] للحال، فأما قوله تعالى: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾[2]، فإنما هو على حكاية الحال، كما أن قوله تعالى ﴿ويصنع الفلك﴾[3] جاء على حكاية الحال الماضية.

مسألة: قوله تعالى: ﴿فاستوى وهو بالأفق الأعلى﴾[4] قوله: «هو» مبتدأ، والجملة في موضع الحال، ولا يقال فيها دليل على جواز العطف على المضمر المرفوع من غير تأكيد، و﴿استوى﴾ في الآية مما يكتفي بفاعل واحد، كقوله تعالى: ﴿ثم استوى على العرش﴾[5] وكقوله تعالى: ﴿بلغ أَشُدَّه واستوى﴾[6].

مسألة: فُعَلَة لا يكون جمعاً إلا لفاعل معتل اللام، نحو: رامٍ ورُماة، فأما «كَمِيٌّ» و«كُمَاة»، فشاذ، وقد يمكن أن يقال إن «كُماة» جمع لـ«كامٍ» على القياس، أو يقال إنّ «كميًّا» لمّا كان معناه معنى فاعل جمعه على المعنى لا على اللفظ.

شيخه هو أبو العباس أحمد بن محمد الموسي النحوي[7]. الأستاذ العلامة أبو العباس أحمد بن عبدالجليل بن عبدالله التدميري[8] له كتاب أسماه

---

(١) هو الفارسي.

(٢) سورة النحل: ١٢٤.

(٣) سورة هود: ٣٨.

(٤) سورة النجم: ٦

(٥) سورة الأعراف: ٥٤.

(٦) سورة القصص: ١٤.

(٧) عالم بالنحو واللغة، له شرح الغريب المصنف، وشرح الإصلاح لابن السكيت. مات قريباً من سنة ٤٦٠هـ.

(٨) كان مقدماً في صنعة الإعراب، له التوطئة في النحو، وشرح الفصيح وغير ذلك. توفي سنة ٥٥٥هـ.

«توطئة المدخل إلى كتاب الجمل» ذكر فيه: ومن العرب من يقول: أيْما زيدٌ فمنطلق، فيبدل من الميم الأولى ياء ساكنة، كما قال:

رأتْ رجلا أيْما إذا الشمسُ عارضَتْ فيُضْحَى وأمّا بالعَشِيِّ فيَخْصَرُ[1]

وقال آخر في «إمَّا» المكسورة:

يا ليتما أُمَّنا شَالت نَعامتُهَا إيْمَا إلَى جنَّةٍ إيْمَا إلى نَارِ[2]

رُوي عن أبي رياش[3] بكسر الهمزة وفتحها لغتان: تبدل الهمزة عيناً، نحو قوله:

أعَنْ تَوَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزِلةً[4]

يريد «أأن»، وقوله:

لَهِنَّك من برقٍ عليَّ كريم[٨٣][5]

يريد «لإنك». وقال:

عنّا غَنِيتِ بذات الرِّمث مِن أَجَلَى والعهدُ منكِ قديمٌ منذ أعصارِ[6]

يريد «أنّا». وكذلك قول العرب:

«أشهد عنَّك رسول»

ومن العرب من يحذف الفاء، فيقول: «سَوْ أفْعَلُ، وَسَو أَفْعَلُ».

بفتح الواو وسكونها لغتان

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ١٢١، الخزانة: ٥٥٢/٤.

(٢) البيت للأحوص، ديوانه: ٢٢١.

(٣) هو أحمد بن أبي هاشم ثم راوية من رواة الشعر.

(٤) لم أعثر على مصدر الشاهد وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشاهد وقائله.

(٦) ذات الرِّمث: موضع في «أَجَلَى»، وهو الآخر موضع.

وذكر[1] بعض حذاق النحويين أنها قد تكون إضراباً بمنزلة «بل» كقوله: أنا أخرج، ثم يقول: أو أقيم. كأنك قلت لا بل أقيم، ومثل ذلك قوله يصف عياله:

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رَجاؤك قد قَتَّلتُ أولادِي[2]

نقلت من خط أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن أحمد بن خلصة اللخمي الأندلسي[3]، وكان قد كتبه على ظهر كتاب سيبويه بخطه ما نصه: «أبو الخَصيب الفارسي[4] قال: أخبرنا المبرِّد أن أبا بشر عمرو بن عثمان، المنبور بسيبويه، وفد بغداد من البصرة متقمناً لمناظرة أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، فاستأذن على هارون الرشيد، فأذن له، فلما مثل بين يديه سلّم، فأوجز في تمام وحسن بيان، ثم قال الرشيد: أمرٌ ما جاء بك، يا أبا البشر، فقال: التماس مناظرة الشيخ، يعني الكسائي، وكان حاضراً ساعتئذ، فالتفت إليه الرشيد، فقال: لِتَنْظرْ في ما دعاك إليه الشيخ، فقال: أنا مؤدب الخليفة ومتى قطعني وَسَمَ أنف الخليفة يا أمير المؤمنين، قال الرشيد: لن تستبد بمعذرة عن مسألته ومناظرته، قال الكسائي: أفلا أُحضِرُ بعض تلاميذي؟ قال الرشيد: أَوَفِي تلاميذك من يقاومه؟ قال الكسائي: أجل، قال: فليحضر، قال: فأمر بيحيى بن زياد الفرّا، فأُتي به، فلما قرب من الرشيد سلّم فأوجز، ولم يُؤذَن له في القعود، فلما أُغفِلَ قال: أين أجلس؟ فقيل له: حيث أنت، ثم قال له الكسائي: إن أمير المؤمنين يأمرك بإحياء المؤانسة بمناظرة أبي البشر. فقال: سمعاً وطاعة، والتفت إلى

---

(١) يبدو أن كلاماً هنا سقط من المخطوط، لأنه انتقل إلى الكلام على «أو».

(٢) الشاهد لجرير، ديوانه ١٢٣، والدرر ١٨١.

(٣) من الشعراء المتصدرين والشعراء المجددين، عاش إلى ما بعد ٤٤٠هـ.

(٤) لم أعثر على ترجمة له.

سيبويه، فقال: يا هناةَ، أتسأل فأُجيبُ أم أبتدئُ فأصيبُ؟ فتبسم الرشيد، وقال: ما له، قاتله الله، ما أحسن ما استدعاه [٨٤] المسألة! وكأن سيبويه استنكف عن المقاومة، فقال: سل يا حدث، فقال الفرّاء: كيف تقول: ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزُنبور فإذا هو هي، أو هو هو، أو هي هي، أو كيف تقول؟ فأطرق سيبويه مليّاً، ثم قال: أقول: فإذا هو إياها. فقال: أخطأت، يرحمك الله، فقال الكسائي: صه يا هُمَزَةُ، ارفق بالشيخ: فقال الفرّاء: أَحْسِنِ النظرَ يا عمرُو، فقال: الجواب كاف لمن أحضر مجاوِبَهُ سمعاً، وأَحسنَ المَقاومةَ إنصافاً. فالتفت الرشيد إلى الكسائي، فقال: أخطأ أم أصاب؟ فقال: بل أخطأ، فقال سيبويه: أَجَوْرٌ في مجلس الخلافة يا أمير المؤمنين؟ فقال: بل العدل إن ابتغيت إليه سبيلا، فقال: بيني وبينه القشيريون من بني شيبان فهم مقانع الفصاحة، قال الرشيد: ليدخل من بالباب منهم، فأُدخلوا أشتاتاً، وسُئلوا أفراداً، فكل يقول: فإذا هو هي، فارتبك سيبويه، وسُقِط في يديه، وسأل الإذن في الرجوع، فلم يلبث أن جاء النعيّ بموته، فسيء الكسائي بذلك، وسأل الرشيد أن يَدِيَهُ فَوَاده، وقال: أخشى يا أمير المؤمنين أن أكون قد شاركت في دمه[1].

قال أبو بكر[2]: فسألت أبا بكر بن الأنباري[3] عما أَوْحَى إليه سيبويه، والذي يذهب إليه الفرّاء، فقال: من أنكر شيئاً عاداه، وسيبويه في أصالته، وعارضته واتساع فهمه، ومده طنبات المقاييس، وفتحه المؤصد من رُتَج أبواب النحو فذٌّ، لا مثيل له في عصره، وإنما توهَّم أن الفرّاء يستعمل في لَحْنَتِه ما تستعمله الأئمة في العلم من الإضمار والحذف، واستنباط مَجازات،

---

(١) ينظر المسألة الزنبورية في كتب المجالس.

(٢) هو ابن السراج.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، نحوي لغوي، له كتب كثيرة منها: الأضداد، الهاءات، المذكر والمؤنث وغير ذلك، ولد سنة ٢٧١ وتوفي سنة ٣٢٨هـ.

لأنه لما ذكر الظن بدءاً أضمره عَوْداً، كأنه قال: ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزُنبور، فلما لسعته الزنبور ظننته هو إياها. هذا كلام متوهَّم حذفه ثقة ممن خاطبه، لأن من صحت قريحته فباللحنة يستدل على الفصل من الوصل، فلما أضمر الظن المتصل بهاء العماد، قامت الهاء مقام المفعول به، وجعل هو لها العماد، ونصب إياها بتعدي الفعل إليه كقول الله عز وجل: ﴿وما [٨٥] تُقدِّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾[١].

قلت **لابن الأنباري**: أترى **الفراء** جهل مثل هذا؟ فقال: لا جرم أن **موسى بن عمران**، صلى الله عليه وسلم، قد آتاه الله كتاباً فيه تفصيل كل شيء، حتى رأى الخِضْر خرق سفينة، وقتل نفساً بغير ذنب، وأقام جداراً بلا مثوبة أنكر ذلك عليه، فبكتَّه تبكيت من لا يرضى فعله، حتى إذا كشف عنه عرف الالتباس بواضح البرهان أقرّ على نفسه بالمَعْجَزَة وبالفضيلة له. **هذا منتهى القول فيما جرى بين الفراء وسيبويه**[٢].

ابن جني في التمام: بينا تَعَانُقِهِ[٣]، الألف إشباع ويخصّ به المصدر، لا يقال: المال بينا زيد وعمرو، فأمّا:

بينما نحن نرقبه أتانا[٤]

فعلى تقدير «بين أوقات نحن نرقبه»، وجاز أن يضاف إلى الظرف لمشابهته للمصدر، ولا يجوز على هذا: «جلست بينا أمامك ووراءك» لأن ظرف المكان جثة، فلا نسب بينه وبين المصدر، ومن زعم أن «بينا» محذوفة من «بينما» احتاج إلى وحي يصدقه.

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠.

(٢) انظر المسألة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

(٣) الشاهد في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري لابن جني.

(٤) الشاهد للمغيرة بن حبناء في سيبويه ١/١٧١ والمقرب ٥٥.

الميداني في الأدوات[1]: في «اذهبا بذي تسلمان»، و«بذي تسلم»، وكذا «لا بذي تسلم وتسلمان»، لا يقال: بذي سَلِم. وقال: كل ما حُذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. وقال: قولهم «أخذ المال بأجمعه» ليس هو الذي في التوكيد.

مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع أحمد بن حاتم(*)

وجدت بخط **أبي نصر أحمد بن حاتم**[2] قال: اجتمعت أنا **ومحمد بن زياد الأعرابي**، فسألته عن قول طُفَيل الغَنَوِيّ:

تَتَابعنَ حَتى لَم تكن لي رَيبةٌ ولم يَكُ عَمّا خَبَّرُوا مُتَعَقَّبُ[3]

فقلت له: ما معنى «متعقَّب»؟ قال: تكذيب، فقلت له: أخطأت، وقولي له «أخطأت» بعدما سَفِهَ عَلَيّ، ثم قلت: إنما قوله «متعقَّب» أن تسأل عن الخبر بعدما سألت أولَ مرةٍ، يقال: تعقَّب الخبر إذا سألت غيرَ من كنت سألت [٨٦] عنه أول مرة. ومنه يقال: عقبت في الغزو إذا غزوت، ثم ثنَّيت من سنتك، وقوله «تتابعن» يعني الإخبار، وقال في مثله طفيل:

وأطنابُهُ أرسانُ جُرْدٍ كأنَّها صدورُ القنا من بادئٍ ومعقِّبِ[4]

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أديب نحوي، له النموذج في النحو، ونزهة الطرف في علم الصرف. توفي سنة ٥١٨هـ.

(*) انظر هذا المجلس في الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٧٩ ــ ٨٠، بتحقيق طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.

(٢) هو أحمد بن حاتم الباهلي، صاحب الأصمعي، له: النبات والشجر، وأبيات المعاني، اشتقاق الأسماء وغيرها، توفي سنة ٢٣١هـ.

(٣) الشاهد في ديوانه ٣٧.

(٤) الشاهد في ديوانه ١٩.

فأَرَادَ أن «أطناب البيت» أرسان الخيل، و«جرد» قصار الشعر، وقوله «كأنها صدور القنا في طولها»، وأراد: كأنها القنا، ثم قال: صدور القنا، والعرب تفعل هذا، كقولك: جاء فلان على صدر راحلته، وإنما يريد على راحلته. وقوله: «من بادىء ومعقب» يريد: من فرس بادىء غزا أول مرة، ومعقِّب غزا ثانية، ومنه يقال: صلّى فلان أول الليل، ثم عقّب، يريد صلى ثانية.

ثم سأله **طاهر بن عبدالله بن طاهر**، ومعناه عدة من العلماء عن بيت طُفَيْل:

كـأن على أعـرافِـهِ ولجـامِـهِ سنى صَـرَم من عَـرْفَـجٍ يتلهَّبُ[1]

فقال له: ما معنى هذا البيت؟ فقال: أراد أن هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار، فقلت له: ويحك، أما تستحي من هذا التفسير؟ إنما معناه: أن له حفيفاً في جَرْيه كحفيف النار ولهبه، ثم أنشدتُه أبياتاً حُجَجاً لهذا البيت:

قال امرؤ القيس:

سَبُـوحاً جَمُـوحاً وإحضـارُهـا كمعـمعـةِ الـسَّعَـفِ المُـوقَـدِ[2]

وقال رؤبـة:

تكـادُ أيـديهـا تَهـاوَى في الـزهَقْ من كَفْتِها شدّاً كإضرامِ الحَرَقْ[3]

فأراد عَدْواً كأنه إضرامُ الحَرق:

وقال العجاج:

كـأنمـا يستضـرمـان العـرفجـا فـوق الجلاذي إذا مـا أَمْجَجـا[4]

---

(١) الشاهد في ديوانه ٤٥.

(٢) ديوان امرىء القيس: ١٨٧.

(٣) ديوان رؤبة ١٠٦.

(٤) ديوان العجاج الأرجوزة ٣٣.

يقول: من حفيف عدوهما كأنهما يوقدان عرفجا،

وقال أوس بن حجر يصف حماراً:

إذا اجتَهدا شَدّاً حسِبتَ عَليهِما عَرِيشاً عَلَتْهُ النَارُ فهوَ مُحَرَّقُ(١)

وسئل عن بيت طفيل:

كأنه بعدما صَدَّرْنَ مِن عَرَقٍ سِيدٌ تَمَطَّرُ جُنْحَ اللَّيلِ مَبْلُولُ(٢)

[٨٧] فقال: كأن الفرس بعدما سال العرق من صدورهن ذيب، فقلت له: أخطأت، إنما معناه كأن هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه الخيل من عَرَق من الصف، وكل طريقة وصفٍ عرقةٌ، يقال: عرقٌ من قطا، ومن خيل، فيقول كأن هذا الفرس ذئب قد أصابه المطر، فهو ينجو ويعدو عدواً شديداً.

ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة:

مُطِلاً على أعدائِهِ يَزْجُرُونَهُ بِسَاحَتِهِم زَجْرَ المَنيحِ المُشَهَّرِ(٣)

فقيل له: ما معناه؟ فقال: يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يُزْجَر المَنيح، ثم فسّر، فقال: المَنيح من القِداح: الذي لا نصيب له، وإنما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد، فقلت: ويحك انما يزجر ما جاء له نصيب، وهذا خامل لا نصيب له، ثم قال: مُشَهَّر.

وتفسير هذا البيت أن المنيح ها هنا القِدْح المعروف بالفوز، فيستعار لكثرة فوزه وخروجه، ومنه يقال: منحت فلاناً ناقتي سنة، والناقة تسمى مَنيحة، وذلك إذا أعطيته لبنها ووبَرها سنته، ثم يردها، فكذلك هذا القِدح مستعار فهو يُتَبَرَّكُ به لكثرة فوزه، وأنشدته فيه حججاً:

---

(١) ديوان أوس: ٧٨.

(٢) ديوان طفيل الغنوي ٦٠.

(٣) ديوان عروة بن الورد: ٧٢.

قال ابن مُقْبِل يصف قِدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه:

مُفَدّىً مُودَهُ باليدين مُلَعَّنٌ خليعُ لِحامٍ فائزٌ مُتَمَنَّحُ[1]

فأراد بقوله «متمنح» مستعار.

وقال عمرو بن قَميئَة:

بأيديهم مَقْرومةٌ ومَغالِقٌ يُثيرُ بأرزَاقِ العيالِ مَنيحُها[2]

فلو كان المَنيح القِدح الذي لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال، ولكنه هو الذي يُمنح ويستعار فيفوز ويَقْمُر. ثم أنشدته في القِدح الذي يستعار ويُعْلَم بعَقَب، أو يُؤثَّر فيه بالأسنان، قال لبيد:

ذَعَرت قلاصَ الثَّلجِ تحتَ ظِلالِهِ بمثنى الإيادِي والمنيحُ المُعَقَّبُ[3]

فإنما عقب علامة لكثرة فوزه وقمره.

قال دريد:

وأصفرَ من قداح النبع فَرْعٍ له عَلَمانِ من عَقْبٍ وَضَرسِ [٨٨][4]

والضَّرْس أن تَعَضّ بالضِرس حتى تُؤثّر فيه.

مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي

حدثنا **أبو عبدالله اليزيدي**[5] قال: أخبرني عمي **الفضل بن محمد**[6] عن **أبي محمد يحيى المبارك اليزيدي**[7]، قال: كنا ببلد مع المهدي في

---

(١) وده الناقة: صاح بها (القاموس). والبيت في ديوان ابن مقبل: ٣٠.

(٢) ديوان عمرو بن قميئة: ١٥.

(٣) ديوان لبيد: ١٧.

(٤) الشاهد في الزجاجي ٢٨٧، واللسان (عقب، ضرس).

(٥) هو محمد بن العباس بن محمد بن محمد بن يحيى بن المبارك البغدادي. أديب نحوي، إخباري، راوية. توفي سنة ٣١٠. من آثاره: الأمالي، الخيل، مختصر في النحو.

(٦) هو الفضل بن محمد بن أبي محمد يحيى اليزيدي، أبو العباس، توفي سنة ٢٧٨هـ.

(٧) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو محمد، توفي سنة ٢٠٢هـ.

شهر رمضان، قبل أن يُسْتَخْلَف بأربعة أشهر، فتذاكروا ليلة عنده النحو والعربية، وكنت متصلاً بخاله يزيد بن منصور **والكسائي** مع ولد الحسن الحاجب، فبعث إليّ وإلى **الكسائي**، فصرت إلى الدار وإذا **الكسائي** بالباب قد سبقني، فقال: أعوذ بالله من شرِّك يا أبا محمد، فقلت: والله لا تؤتَى من قِبَلي أو أُوتَى من قِبَلِكَ، فلما دخلنا على المهدي أقبل عليَّ فقال: كيف نسبوا إلى «البحرين»، فقالوا «بحراني» وإلى «الحصين»، فقالوا «حصني» ألا قالوا «حصناني» كما قالوا «بحراني»؟ فقلت: أيها الأمير، لو قالوا في النسب إلى «بحرين» «بحريّ» لالتبس فلم يُدْرَ النسبة إلى «البحرين» وقعت أم إلى «البحر» فزادوا ألفاً للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح «روحاني» ولم يكن للحِصْنَيْن شيء يلتبس به فقالوا «حِصْنيّ» على القياس. وسمعت **الكسائي** يقول **لعمر بن يَزيعَ**: لو سألني لأجبته بأحسن من هذه العلة، فقلت: أصلح الله الأمير إن هذا يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي، قال: سألته، فقال: أصلح الله الأمير كرهوا أن يقولوا «حصناني» فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة، فقالوا «بحراني». لذلك قلت: فكيف تنسب إلى رجل من بني جِنَّان؟ فإن لزمت قياسك قلت «جنّي» فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن، وإن قلت «جنّاني» رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاث نونات، ثم تفاوضنا الكلام إلى أن قلت له: كيف تقول: إنّ من خير القوم، وأفضلهم، أو خيرهم بتّةً، زيد؟ فأطرق مفكراً، وأطال الفكر، فقلت: أصلح الله الأمير، لَأنْ يجيب فيخطىءَ فيتعلمَ أحسنُ من هذه الإطالة، فقال: إن من خير القوم وأفضلهم، أو خيرهم بتة زيداً. [٨٩] فقلت له: أخطأت، قال: وكيف؟ قلت: برفعه قبل أن يأتي باسم إنَّ، ونصبه بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد. فقال **شيبة بن الوليد** عم ذفافة، متعصباً له: لعله أراد بـ «أو» «بل»، فقلت: هذا المعنى هو لعمري معنى، فلقفه **الكسائي**، فقال: ما أردت غيره، فقلت: أخطأتما جميعاً، لأنه غير جائز «إنّ من خير الناس وأفضلهم بل

خيرُهُم زيداً، فقال المهدي، ما مرّ بك مثل اليوم؟ قال: فكيف الصواب عندك؟ قلت: إن من خيرِ القوم وأفضلهم أو خيرَهم بتةً زيدٌ. على معنى تكرير «إنَّ» فقال المهدي: قد اختلفتما وأنتما عالمان، فمن يفصل بينكما؟ قلت: فصحاء العرب المطبوعون. فبعث إلي أبي المطوق، فعملت أبياتاً إلى أن يجيء، وكان المهدي يميل إلى أخواله من اليمن، فقلت:

يَا أيها السائلي لأخبره ... عمَّن بصَنعاءَ من ذَوي الحَسبِ
حِمْيَرِ ساداتُها تقِرُّ لها ... بالفَضلِ طُرًّا جَحاجِحُ العربِ
فإنَّ من خيرِهم وأَفْضَلِهم ... أو خيرَهُم بتَّةً أبو كَرِبِ

فلما جاء أبو المطوَّق أنشدته الأبيات، وسألته عن المسألة، فوافقني، فلما خرجنا تهددني شيبة، وقال: تلحنني بحضرة الأمير؟ فأنشأت أقول:

عِشْ بجَدٍّ ولا يَضيرُكَ نوكٌ ... إنَّما عيشُ من ترى بالجدُودِ
عِشْ بِجَدٍ وَكُن هَبَنَّقَةَ القيـ ... ـسيّ جَهْلاً أو شيبَةَ بنَ الوليدِ
شَيْبَ يا شَيْبُ يا هُنَيَّ بني القَعـ ... ـقاعِ ما أنْتَ بالحليمِ الرَّشيدِ
لا وَلا فيكَ خَصلةٌ من خصالِ الخَيْـ ... ـرِ أحرَزتَهَا بحلمٍ وَجودِ
غيرَ ما أنَّكَ المُجيدُ لتَحبيـ ... ـرِ غناءٍ لضربِ دفٍّ وعُودِ
فعَلى ذَا وذَاكَ نحتَمِلُ الدَهرَ مجيداً بِهِ وغَيرَ مَجيدُ

المسألة مبنية على الفساد للمغالطة، فأما جواب الكسائي، فغير مرضيّ عند أحد، وجواب اليزيدي أيضاً غير جائز عندنا، لأنه أضمَرَ «إنَّ» وأعملها، وليس من قوتها أن تضمرَ، فأما تكريرُها فجائز، وقد جاءَ في القرآن والفصيحِ من الكلام. قال الله عز وجل ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا [٩٠] والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾[1]

(١) سورة الحج آية ١٧.

فجعل إنَّ الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى. وقال الشاعر:

إن الـخـلـيـفـةَ إن الله سَـرْبَـلَهُ سِربالَ مُلْك بِه تُـرْجَى الخَواتِيمُ[1]

والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إنَّ مِن خيرِ القوم وأفضلِهم أو خيرُهم البتَّةَ زيدٌ فتضمر اسم إن فيها، ويستأنف ما بعدها. وذكر سيبويه أن البتَّة مصدَر لَم تستعمِلهُ العَربُ إلا بالألفِ واللامِ، وأنَّ حَذْفها منه خَطأ.

مجلس الأصمعي مع أبي عثمان المازني

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري[2]، قال: حضرتُ مجلس المازني وقد قيل له: لم قلّت روايتَك عن الأصمعي؟ قال: رُمِيتُ عنده بالقَدْر والمَيْل إلى مذاهب أهل الاعتزال، فجئته يوماً وهو في مجلسه، فقال لي: ما تقول في قول الله عز وجل ﴿إنا كل شيء خلقناه بقَدَر﴾[3] فقلت: سيبويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالمضمر، ولأنه ليس ها هنا شيء بالفعل أولى، ولكن أبت عامة القُرّاء إلا النصب، ونحن نقرؤها كذلك اتباعاً لأن القراءة سُنَّة، فقال لي: فما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلمت مراده وخشيت أن يُغري العامة، فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل، وتعاميت عليه، فقال: حدثني جماعة من أصحابنا أن الفرزدق قال يوماً لأصحابه: قوموا بنا إلى مجلس الحسن البصري، فإني أريد أن أطلق النَّوار[4]، وأشهده على نفسي، فقالوا له: لا تفعل فلعل نفسك تتبعها وتندم، فقال: لا بد من ذلك، فمضوا معه، فلما

---

(١) الشعر لجرير، ديوانه: ٤٣١، والخزانة ٤/٣٤٤.

(٢) ورد ذكره في إنباه الرواة ٣/٩٩.

(٣) سورة القمر آية ٤٩.

(٤) هي زوجة الفرزدق.

وقف على الحسن، قال له: أبا سعيد تِعْلَمنَّ أَن النوار طالق ثلاثاً: قال: قد سمعت، وتتبعتها نفسه بعد ذلك، وندم، فأنشأ يقول:

نـدمت نـدامـة الكَسَعِيِّ لمَّـا غَـدَت منّي مُـطَلَّقَـه نَـوَارُ [٩١]
وكـانت جَنتَّي فَخـرجتُ مـنهـا كَـآدَمَ حينَ أخـرَجَـهُ الـضِـرارُ
وَلـو أني مَلكتُ يَـدي وَنفسِي لكـانَ عليّ لـلقَـدَرِ الخِيَـارُ[1]

ثم قـال: والعَرَبُ تَقُـول: لو خُيِّـرتُ لاخترتُ تُحيـلُ على القَدر، وينشدون:

هي المقـاديـرُ فَلُمـني أو فَـذَرْ إن كنتُ أخطأتُ فلم يُخْـطِ القَدَرْ[2]

ثم أطبَقَ فعليه، وقال: نعم القِناع للقدْري، فأَطَلْت غِشيانه بعد ذلك.

مجلس أبي إسحاق الزَّجَّاج مع جماعة

قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه: كيف تصغِّرون المُهَـوانَّ من قول رؤبة:

قـد طَـرَقت أسمـا بليـل هـاجعَـا تَـطوِي إلينَـا مُـهَـوَانّـاً واسعـا
فـأرَّقَـتْ بـالحِلم وَلَعـاً والِعـا[3]

قال: المهوان: الواسع من الأرض البعيد، والولع: الكذب.

ومنه قول الآخر:

وهـن من الإخـلاف والـولَـعَـان[4]

---

(١) ديوان الفرزدق ١/٢٩٤.
(٢) الرجز في مجالس الزجاجي ٢٩٥.
(٣) ديوان رؤبة ٩٣، وأمالي الزجاجي ٢٩٦.
(٤) الشاهد في مجالس الزجاجي ٢٩٦، والمحتسب ٢/٤٦

فخصنا في تصغيره، فلم يرض ما جئنا به، فقال: الوجه أن يقال «مهيِّن»، فاعلم، وقياس ذلك أن الاسم على ستة أحرف، وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين، فقياسه أن يُرَدّ إلى أربعة أحرف في التصغير، كما قالوا في سفرجل: سفيرج، وفي فرزدق: فريزد، وكذلك ما أشبهه، فوقفت ياء التصغير في «مهوانّ» ثالثة ساكنة، وبعدها واو، فوجب قلب الواو ياء، وإدغام الأولى فيها، فصارت بعد الهاء ياء شديدة، وبعدها ثلاثة أحرف همزة ونونان، فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختلّ، فحذفت الهمزة وإحدى النونين، فقلت: مُهيِّن كما ترى، وإن شئت «مُهَيْوِن»، فأظهرت الواو لأنها متحركة في الاسم قبل التصغير، وتقول في جمعه «مَهاون»، قال: والقياس عندي فيه أن يقال «هُوَيْئن» كما قيل في تصغير مقشعر: قُشَيْعِر، ومُطَمْئِن: طُمَيْئِن، هذا هو القياس.

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات

حدثنا **أبو عبدالله محمد بن العباس اليزيدي** قال: أخبرني عمي **الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيدي** عن أبي محمد **يحيى بن المبارك اليزيدي** قال: إني لأطوف [٩٢] غداة يوم بمكة لقيني **ياسينُ الزيات**، فقال لي: يا أبا محمد أنا منتظرك عند المَقام، فما رأيك في المصير إليَّ إذا فرغت من الطواف؟ فصرت إليه، فقال لي: يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج في صدري، منعني الفكر فيه النوم، وما كنت أود إلا أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله؟ فقلت: ذاك غير جائز إلا على ضرب من الحكاية أن أصبح، قلت وما ذاك؟ قال لي: أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل أريد أن أفسره لك، قال: فبمَ تقول في قول الله عز وجل، ﴿إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شِيَعاً﴾ إلى أن بلغ قوله ﴿ونريد أن نَمُنَّ على الذين

استُضعفوا في الأرض ونجعلَهم أئمّة ونجعلَهم الوارثين﴾[1]، فخاطب بهذا محمداً، صلى الله عليه وسلم، وقد فعل ذلك قبل؟ قلت: هذا من الحكاية التي ذكرتها لك، لأنه قال: ﴿إنه كان من المفسدين﴾[2]، كان تقدير الكلام: وكان من حكمنا يومئذ أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم، كما قال في قصة يحيى: ﴿وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يُبعث حيًا﴾[3] لأن تقدير الكلام: وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياء، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم، فقال لي: جزاك الله خيراً يا أبا محمد، فقد فرجَّت عني بما شرحت لي، ولأفيدنك كما أفدتني، قال أبو محمد: فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان أكثر دعائه «اللهم إني أسألك اليقين والعفو والعافية وتمام النعمة في الدنيا والآخرة».

مجلس الخليل بن أحمد مع سيبويه

سئل **الخليل بن أحمد** عن قوله عز وجل: ﴿ثم لَننزِعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيا﴾[4] فقال: هذا على الحكاية، كأنه قال: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال أيُّهم هو أشدُّ عِتِيًّا. فقال سيبويه: هذا غلط، وألزمه أن يجيز «لأضربنّ الفاسقُ الخبيثُ» بالرفع، على تقدير لأضربنّ الذين يقال له هو الفاسق الخبيث، وهذا لا يجيزه أحد. وقال **يونس بن حبيب**: الفعل مُلْغَى «وأي» مرفوع بالابتداء، و«أشد» خبره، كما يقال: قد علمت أيهم عندك، قال سيبويه: [٩٣] وهذا أيضاً غلط لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشك واليقين، نحو: ظننت وعلمت وبابهما، وهو كما قال. وقال **الفراء**:

---

(١) سورة القصص آية ٤، ٥.

(٢) سورة القصص آية ٤.

(٣) سورة مريم آية ١٥.

(٤) سورة مريم آية ٦٩.

﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ أي لننزعن بالنداء، فينادى: أيهم أشد على الرحمن عتيًا. وله فيه قول آخر، وهو أنه قال: يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع «مِنْ» كما تقول: أصبت من كل طعام، ونلت من كل خير. ثم تقدّر: تنظر أيهم أشد على الرحمن عتيًا. وله فيه قول ثالث: قال يجوز أن يكون معناه: ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيهم أشد على الرحمن عتيًا، فتكون أي في صلة التشايع. قال: وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه، والقول الأخير من قول الفراء، ففي الآية ستة أقوال، ثلاثة للبصريين، وثلاثة لأهل الكوفة، قال سيبويه: «أيهم» ها هنا بتأويل الذي، وهو في موضع بوقوع النزع عليه، ولكنه بُنِي على الضم لأنه وصل به الذي وإخوانه لأنه وصل باسم واحد، ولو وصل بجملة لأُعرب، «فأشد» خبر ابتداء مضمر تقديره: هو أشدّ، و«عتيا» منصوب على التمييز، ولو أُظهِر المبتدأ لنصب «أيٍ» فقيل: لننزعنّ من كل شيعة أيهم هو أشدُّ.

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ مع رجل غريب

حدثني بعض إخواني قال: حضرت أبا إسحاق[1] يوم الجمعة بعد الصلاة، فدسّ إليه أبو موسى الحامض[2] رجلاً غريباً بمسائل منها: كيف يجمع هَبَيّ وهَبَيّة جمع التكسير؟.

فقال له أبو إسحاق: أقول «هَبَايّ» كما ترى، فأدغم، وأصل الياء الأولى عندي السكون، ولولا ذلك لأظهرتُها. فقال له الرجل: فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حمّاراً؟ فقال: لأن حمّاراً غير مكسَّر، وإنما هو واحد، فلذلك لم أصرف هَبَايّ، لأنه مكسّر. قال له: فما

---

(١) هو الزجاج.

(٢) هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوي البغدادي، من كتبه: المختصر في النحو، توفي سنة ٣٠٥هـ.

أنكرت من أن تكونوا أعلّوا العين في هذا الباب، وصححوا اللام، فشبهوا الياء هاء ههنا التي هي لام بغير المعتل، ثم أعلّوا العين مثل رايةٍ وغايةٍ؟ فقال: هذا مذهب سيبويه وهو عندي جائز، ثم قال له أبو إسحاق: [٩٤] أراك تسأل سؤال فهم، فكيف تصغير هبَّي»؟ فقال: أنا مستفيد، والجواب منك أحسن، فقال أبو إسحاق: يقال في تصغيره «هُبَيِّيّ»؟ فتصحح الياء الثانية في الأصل، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل، ويؤتى بياء التصغير ساكنة، فلا يلزم حذف شيء، والهَبَيّ والهَبَيَّة: الصبي والصبية. ثم قال له الرجل: كيف تبني من «قضيت» مثل جحمرش وهو العجوز؟ قال: أبو إسحاق: أما على مذهب المازني فيقال في «قَضْيَيِيٌّ»، لأن اللام الأولى بمنزلة غير المعتل لشكون ما قبلها، فأشبهت ياء ظبي، فكأن ليس في الكلام إلا ياءان، فصححت الأولى من الأخريين، وأُعللت الآخرة، هذا مذهب أبي عثمان. والأخفش يقول فيها «قُضَيّاً»، قال: أَحذِفُ الآخرة، وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها، فقال له الرجل: فكيف تقول منها مِنْ «قرأت»؟ فقال أبو إسحاق: يقال «قَرْآء» أمثاله «قَرْعاع، وأصله «قرأأأ» وزنه «قَرْعَيْع»، فاجتمعت ثلاث همزات، فقُلِبَتْ الوسطى منهن ياء لاجتماع الهمزات، ثم قَلَبْتَها ألفاً لانفتاح ما قبلها. فقال له: فما وزن «كينونة عندك؟ قال: فيعلولة، وأصلها «كيونونة»، ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها ساكنة، وأدغمت الأولى في الثانية، فصار «كَيَّنونْة»، ثم خُفِّفَتْ فقيل «كَيْنونة» كما قيل في «ميِّت»، و«هيِّن»، و«طيِّب»: مَيْت، وهَيْن، وطَيْب. قال: فما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم أنها فعلولة؟ قال: الدليل على ذلك ثبات الياء، لأنه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال، لأنه لا محالة من الكون، فكان يجب أن يقال «كَوْنونة» إن كان أصلها «فَعْلولة» بإسكان العين. وإن كان أصلها «فعلولة» بتحريك العين فواجب أن يقال «كانونة» فقال له: فما تقول في امرأة سميت «أرؤُس»، ثم خففت الهمزة كيف تصغرها؟ فقال: أُرَيْس ولا أزيد الهاء، فقال

له: ولِمَ وقد صار على ثلاثة أحرف، ألست تقول في تصغير هند «هُنَيْدَة». وعين عُيَيْنَةَ؟ فقال: هذا مخالف لذلك، لأني وإن خففت الهمزة فهي مقدرة في الأصل والتخفيف بعد التحقيق، قال: [٩٥] فلم لا تلحقه بتصغير «سماء» إذا قلت «سُمَيَّة» أليس الأصل مقدَّراً؟ فقال هذا لا يشبه تصغير «سماء» لأن التخفيف في «أرؤس» عارض، والتخفيف فيه جائز، وأنت في تصغير سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات، وأنت لا تكره التخفيف في «أرؤس»، فلو خفَّفته صار أربعة أحرف، وسماء الحذف لها لازم، فصار على ثلاثة أحرف، فلحقتها الهاء في التصغير، قال: ونظير «كينونة» في الوزن «القَيْدُودة»، وهي الطول، و«الهَيْعُوعة»، وهو مصدر «هاع» الرجل إذا جبن «هيعوعة»، و«الطيرورة» من الطيران، كل هذا أصله عند البصريين «فيعلولة» ثم يخفف على ما ذكرت لك. وكان في المجلس **المُشَوَّقُ**، فأخذ بياضاً، وكتب من وقته:

صبراً أبا إسحاقَ عن قُدرَةٍ ... فذُو النُّهى يمتثِلُ الصَّبْرَا
واعجبْ من الدَّهرِ وأوغادِهِ ... فإنَّهُمْ قد فَضَحوا الدَهرَا
لا ذنبَ للدهر ولكنَّهم ... يستحسنونَ المكرَ والغَدرا
نُبِّئت بالجَامِع كلباً لهم ... ينبَحُ منكَ الشمس والبَدرا
والعِلمَ والحِلمَ ومَحضَ الحِجَى ... وشامخ الأطوادِ والبحرا
والديمةَ الوطفاءِ في سحِّها ... إذا الربى أضحت بها خُضرا
فتلك أوصافُكَ بينَ الوَرى ... يَأبَيْنَ ــ والتِيهَ ــ لكِ الكِبْرَا
فَظَنَّ جهلا والذي دسَّه ... أن يلمَّسوا العَيّوق والغَفرا
فأرسَلوا النَّزَر إلى غامرٍ ... وغُمرنا يَستوعِبُ النزرا
فَآلْهُ أبا إسحاقَ عَن خَاملٍ ... ولا تضق منك بِهِ صَدرا
وعن خُشارٍ عُرَرٍ في الوَرى ... خطيبُهم من فَمِهِ يَخْرَا

قال **أبو إسحاق** بعقب هذا المجلس: سألني **محمد بن يزيدَ**[1] يوماً، فقال لي: كيف تقول في تصغير رجل اسمه «أُمويّ»؟ فقلت لـه: أقول «أَمَيْيِـيّ»، فقال: لم طرحت ياء التصغير من «أُمويّ»، وأثبتّها في هـذا؟ فقلت: تلك تغيّره تلك للجنس، وهذا له في نفسه، فلا يطرح ما كان له في نفسه حملاً على ما كان للجنس، فقال: أجدتَ أبا إسحاق.

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

حـدثني أبو الحسن علي بن سليمـان [٩٦] **الأخفش** قـال: أنشـدنـا **أحمد بن يحيـى**[2] عن **ابن الأعرابي**:

وصـاحـب أَبْـدَأُ حـلواً مُـزّا بحـاجـة القـوم خَـفيـفـاً نَـزّا
إذا تَغَشّـاه الكَـرَى أبـر حـزّا كـأن قـطنـاً تـحـتَـهُ وَقَـزّا
أو فُـرُشـاً مـحـشُـوّةً إوَزّا[3]

قال **أبو الحسن**: أنشدنا **أبو العباس** هذه الأبيات، ثم قال: يا أصحاب المعاني، ما تقولون؟ فخضنا فيه، فلم نصنع شيئاً، فضحك، ثم قال: أخبرني **ابن الأعرابي** أن اسم ابنته كان «مُزَّة»، فناداها ورخّمها كأنه قال: وصاحب أبْدَأُ حلواً من القول يا مُزَّة، ثم حذف التاء للترخيم، يقال: رجلٌ نزٌّ إذا كان خفيفاً في الحاجة، ومثله خفيف وخُفاف وندب بمعنى واحد، وقوله: أبو حزّ، يريد ابنته يصفها بقلة النوم، وخفة الرأس، وقوله أو فُرُشاً مملوءة إوَزّا يريد ريش إوز، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما قيل: صلّى المسجد، يراد: أهل المسجد.

---

(١) هو المبرد.
(٢) هو ثعلب، أبو العباس.
(٣) مجالس الزجاجي ٣١٦.

مجلس الأخفش سعيد مع المازني

حدثني **محمد بن منصور**[1]، قال: سأل المازني **أبا الحسن سعيد بن مسعدة** عن قولهم: زيد أفضل من عمرو وأكرم منه. فقال الأخفش: «أفعل» في هذا الباب إذا صَحِبَتْه «من»، فإنما يضاف إلى ما هو بعضه، فلم يُثَنَّ، ولم يُجْمَع، كما أن البعض كذلك لا يثنّى، ولا يُجْمَع، ولا يؤنث، كقولك: بعض إخوانك خرجن، وخرجنا، وخرج، قال **أبو عثمان**: إنما معناه فضله يزيد على فضله، وكرمه يزيد على كرمه. فكان معنى المصدر، فلم يثنّ، ولم يجمع، كما أن المصدر كذلك. قال **أبو بكر**[2]: وقال **الفراء** إن أفعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء بجمع الفاضل والمفضول، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه على تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه.

مجلس يونس بن حَبيب مع شُبَيْل بن عَزْرَة الضَبْعي

أخبرنا **محمد بن الحسن**[3] عن **أبي حاتم السجستاني**[4] عن **أبي عبيدة** عن **يونس بن حبيب** قال: كنت في مجلس **أبي عمرو بن العلاء**، فأتاه **شبيل بن عزرة الضبعي**[5]، [٩٧] فألقى له ضُفَّة بغلة، وأكرمه ورفعه، ثم قال: من أين أقبلت؟ قال: من عند رؤبة، ولقد سألته عن اسمه، فما عرفه. قال يونس: فما ملكت نفسي غضباً حين ذكر رؤبة فوثبت، فجلست بين يديه،

---

(١) هو السمعاني، عاش بين سنتي ٤٦٦هـ، ٥١٦هـ.

(٢) هو ابن الأنباري.

(٣) هو ابن دريد.

(٤) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم من تصانيفه: إعراب القرآن، والمقصور والممدود وغير ذلك توفي سنة ٢٥٠هـ.

(٥) من خطباء الخوارج وعلمائهم، صاحب غريب، أدرك دولة بني العباس، ومات بالبصرة.

فقلت: ألرؤية تقول هذا؟ لهو والله أفصح من مَعَدٍّ، أفتعرف أنت الرُّوَبة والرُوبة والرؤبَة والرُّوبَة والرُّؤْبَة؟ فسكت فما أجاب بحرف. فقال لي أبو عمرو: ماذا أردت إلى رجل جاءني فأكرمته تأبِسُهُ، أي تستقبله بما يكره؟ ثم سألنا يونس، ففسّرها لنا، فقال، الرُّوبَة: الحاجة غير مهموز يقال فلان لا يقوم بروبة أهله، والرُّوبة: ساعة من الليل، والروبة: جِمَام ماء الفحل، يقال: أَطْرِقني روُبة جملك وفحلك، والرُّوبة: خميرة تُلقَى في اللبن ليروب، وهذه الأربع غير مهموزات، والرؤبة بالهمزة: قطعة يُرْأب بها الشيء المكسور، أي يُشدّ، وفي دعاء بعضهم: اللهم أرأب خلقنا. قال أبو حاتم: وسمعت بعض الأعراب يقول: رَبْ خلَّتنا، قال: وهي لغة جيدة، كما قال: اسأل وسل، بغير همزة.

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجَرْمي

حدثني بعض إخواني، قال: حدثنا أبو إسحاق الزجاج، قال: أخبرنا محمد بن يزيد قال: حدثني المازني، قال: قال أبو عمر الجرمي يوماً في مجلسه: من سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فله عليَّ سبق، قال: فسأله بعض من حضر، قال أبو العباس[1]: السائل المازني، ولكنه كنّى عن نفسه، فقال له: كيف تروي هذا البيت؟

مَنْ كانَ مسروراً بمقتل مالِكٍ ... فليأْت نسوتَنا بوَجهِ نهارِ
يَجد النساءَ حواسَراً يندبنه ... قد قُمن تبلُّج الأسحارِ
قد كُنَّ يخبأنَ الوجوهَ تستّراً ... فالآنَ حينَ بَدَوْنَ للنُّظّار[2]

---

(١) هو ثعلب.
(٢) الشعر للربيع بن زياد العبسي يرثي مالك بن زهير العبسي. انظر الحماسية ٣٤٧ بشرح المرزوقي.

فقال له: كيف تروي بدأن أو بَدَيْنَ؟ فقال لـه: بدأن، فقـال له: أخطأت، ففكر، ثم قال: إنّا لله، هذا عاقبة البغي.

وقع هذه الحكاية سهو من الحاكي لها، أو من الناقل وذلك أنه حكى أن **المازني** حضر مجلس الجرمي، [٩٨] وهذا غلط، والذي حدثني به **علي بن سليمان**[١] وغيره أن الجرميّ تكلم بهذا بحضرة **الأصمعي**، والسائل له **الأصمعي**، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة، ومعنى الأبيات أن العرب كانت لا تندب قتلاها، ولا تبكي عليه حتى يثأر به، فإذا قتل قاتله بكت عليه، وناحت يقول: من كان مسروراً بمصرع مالك فقد قتلنا قاتله، وهؤلاء النساء يندبنه. والدليل على ذلك قوله «حواسراً» لأن النساء لا تكشف رؤوسها إلا بعد أن أدرك بثأر قتلاها. وقوله: وجه نهار، حكى **ثعلب** عن **ابن الأعرابي** إنه موضع، وقال وهو وغيره: وجه النهار، أي أول النهار، وقال الله جل وعز ﴿وجه النهار واكفروا آخره﴾[٢].

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة

أخبر **أبو جعفر الطبري** قال: حدثني **أبو عثمان المازني**، قال: قال لي **الأخفش سعيد** يوماً: على أي وجه أجاز سيبويه في تثنيته «كساء» كساوان بالواو؟ فقلت: بالتشبيه بقولهم: حمراوان وبيضاوان، لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة، فقال لي: فيلزمه على هذا أن يجيز في تثنية حمراء حمراءان «على التشبيه بقولهم كساءان» لأنك إذا شبّهت الشيء بالشيء، فقد وجب أن يكون المشبه به أيضاً مثله في بعض المواضع. فقلت: هذا لازم لسيبويه، ثم فكرت فقلت: لا يلزمه هذا. فقال لي: أليس لمّا شبهنا «ما» بـ «ليس»،

---

(١) هو الأخفش أبو الحسن.

(٢) سورة آل عمران آية ٧٢.

وأعملناها عمل «ليس»، فقلنا: ما زيد قائماً، كما تقول: ليس زيد قائماً، شبهنا أيضاً «ليس» بـ«ما» في بعض المواضع، فقلنا: ليس الطِيبُ إلا المسكُ، ومثل هذا كثير، ومنهم من يقول: ليس الطيبُ إلا المسكَ، فنصب فإنه لزم الأصل، وذلك أن خبر «ليس» منصوب، منفياً كان أو موجباً، لأنها أخت «كان»، والمنفي قولك: ليس زيد قائماً، والموجب: قولك: ليس زيدٌ إلا قائماً، كما تقول: ما كان زيدٌ قائماً، وما كان زيدٌ إلا قائماً، وأما من رفع فقال: ليس الطِيبُ إلا المسكُ. ففيه وجهان: أحدهما هو الأجود، أن تضمر في ليس اسمها، وتجعل الجملة خبرها، ما قال هشام أخو ذي الرُمّة:

[٩٩] هي الشفاءُ لدائي إن ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ[1]

والتقدير: ليس الأمرُ شفاءُ الداء مبذول منها، ولكنه إضمار لا يظهر، لأنه أضمر على شريطة التفسير، وتكون إلّا في المسألة مؤخرة، وتقديرها التقديم حتى يصحّ الكلام، لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: ليس إلا الطيب المسك، ومثله: إن نظنُّ إلا ظنّاً، تقديره: إن نحن إلا نظن ظنّاً. والوجه الآخر أن تجعل «ليس» بمنزلة «ما»، فتلغي عملها لدخول «إلا» في خبرها، كما تلغي عمل «ما» إذا دخلت «إلا» في خبرها، ما حملوا «ما» على «ليس» فنصبوا خبرها، لأنه ليس في العربية شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلّا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال. فقلت: ليس هذا مثل ذاك، وذلك أنه لو جاز لأجاز سيبويه في تثنية حمراء «حمراءان» لجعل علامة التأنيث غير متطرفة على صورتها وهي متطرفة فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة تملي صورتها متطرفة؟ فسكت، ثم قال لي: لم أجد ذلك، ولا يلزم سيبويه ما قلنا، وما أحسن ما احتججت.

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٤٠، الأزهية: ٢٠٠

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة في مجلسه

حدثني أبو الحسن علي بن سلمان قال: كنا عند أبي العباس ثعلب، فأنشدنا للحصين بن الحُمَام المُرِّيّ:

تأخرتُ أستبقِي الحياةَ فلم أَجِدْ ... لِنفسي حياةً مثلَ أن أتقدّما
فلسنا على الأعقابِ تَدْمَى كلومُنا ... ولكن على أقدامنا يقطرُ الدِّما[1]

فسألنا: ما تقولون فيه؟ فقلنا: الدمُ فاعل جاء به على الأصل، فقال: هكذا رواية أبي عبيدة، وكان الأصمعي يقول: هذا غلط، وإنما الرواية: «ولكن على أقدامنا تقطر الدما من فوقها» والمعنى: ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدماء، فيصير مفعولاً به. يقال قطر الماء، وقطرته أنا. وأنشدنا:

كأطوم فقدَتْ بُرْغُزَها ... أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منها عَدَما
شُغِلَتْ ثم أَتَتْ ترشُفُه ... فإذا هِي بِعظامٍ ودَما
[١٠٠] فأفاقَتْ فوقه ترشفه ... وأغيظَ القلبُ منها نَدَما[2]

«فالدم» في موضع خفض عطف على «العظام»، ولكنه جاء به على الأصل مقصوراً كما ترى، وكان الأصمعي يقول: إنما الرواية: «فإذا هي بعظام ودماء»، ثم قصر الممدود. والأَطوم: البقرة الوحشية وبُرْغُزُها: ولدها، والغُبْسُ: جمع أغبس، وهي الكلاب.

واعلم أنه قد جاءت عن العرب أسماء نواقص بغير علة، وقد ذكر بعض النحويين لها عللاً غير مرضية، فمنها: يد، ودم، وفم، وأخ، وأب، وما أشبه ذلك، فأصل «يد»: «يدي» على «فَعْل» بإسكان العين، والدليل على ذلك

---

(١) الشعر والشعراء: ٤٦٨/٢ والخزانة: ٣٥٢/٣.

(٢) الشاهد في المنصف ١٤٨/٢، والخزانة ٣٥٢/٣ بلا نسبة.

قول العرب يديت إليه يداً، فإن ثنّيته قلت على النقصان «يدان»، وإن أردت تثنيته على الأصل فذلك جائز أن تقول فيه: يديان، أنشدنا:

يَـديَـانِ بَيْضـاوانِ عندَ مُحجَّـرٍ قـد يمنعانِـك أن تَـذِلَّ وتُقْهَـرا[1]

وأصل «فم»: فوه. حذفت الهاء، وأبدلت من الواو ميم عند الإفراد، فقيل: فم، فإن ثنّيته قلت: فمان على النقصان. وقد قالت العربُ على التمام: فموان، فجعلوا الميم مكان الواو، والواو مكان الهاء، وهذا غلط منهم، قال الفرزدق:

همـا نفثا في فيَّ من فَمَـوَيْهـا على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ[2]

وتقول في الجمع: أفواه، فتردُّهُ إلى الأصل، وهذا يبيّن لك أصله، وأصل «دم»: دَمَيٌ، على «فَعَل» بتحريك العين، الدليل على ذلك قولك: دَمِيتْ يدُ فلان، وقوله في التثنية: دَمَيَان، وفي الجمع: دماء، وأنشدنا علي بن سليمان عن ثعلب:

لـعـمْـرُكَ إنـنـي وأبَـا ذِرَاعٍ على حـالِ التكـاثُـرِ منـذُ حينِ
ليُبْغِضُنِي وأبـغـضُـهُ وأيـضـاً يـرانـي دونَـه وأراهُ دونـي
فـلو أنـا على حَـجَـرٍ ذُبِـحْـنـا جَـرى الدَّمَيـان بـالخَبَـرِ اليَقينِ[3]

يريد أنه لشدة ما بينهما من العداوة لا تختلط دماؤهما، فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان، كما قال الآخر:

أحـارثَ إنّـا لـو تُسـاطُ دِمـاؤُنـا تَـزيَّلْنَ حتى مـا يَمَسُّ دَمٌ دَمَـا[4]

(١) الشعر في المقتضب: ٢٣٢/١، الخزانة: ٢٦٩/٢.
(٢) ديوان الفرزدق: ٢١٥/٢.
(٣) الشعر للمثقب العبدي، في ملحق ديوانه ٢٨٣، وأمالي بن الشجري ٣٤٤/٢، والخزانة ١٢٩/١.
(٤) الشاهد للمتلمس في مجالس الزجاجي ٣٢٨، والاشتقاق ٣٤٢ والشعر والشعراء لابن قتيبة ١٣٣.

[١٠١] وأصل «أخٍ» و«أبٍ»: أخو وأبو، على «فَعَلٍ»، بتحريك العين، فلو جاء على الأصل لقيل: هذا أخاً، ورأيت أخاً، ومررت بأخاً، وكذلك هذا أباً، ورأيت أباً، ومررت بأباً، لأن الواو والياء إذا تحركتا وما قبلهما مفتوح انقلبتا ألفين، فكان سبيل هذين الإسمين أن يكونا مقصورين مثل: عصاً ورحاً وفتًى، وما أشبه ذلك، ولكن أكثر العرب نطقت بهما على النقصان في حال الإفراد، فقالوا: هذا أخ وأب، فأسقطوا لام الفعل. وقالوا: مررت بأخٍ وأبٍ، فإذا أضافوا قالوا: هذا أخوك وأبوك، ومررت بأخيك وأبيك. وبين العلماء اختلاف في هذه الواو والألف والياء، فيقول الكوفيون هي الإعراب نفسه، ويقول البصريون الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه الحروف إشباع، ومن العرب من يضيفه على النقصان فيقول: هذا أخُكَ وأبُكَ، ورأيت أخَكَ وأبَكَ، ومررت بأخِكَ وأبِك، فإذا جمعوا قالوا في جمع السلامة: أَبُونَ وأَخُونَ في الرفع، وأَبِينَ وأخِينَ في الخفض والنصب، وفي جمع التكسير: إخوة، وإخوان، وآخاء، وآباء، وأُبُوَة، وتقول على هذا: ضرب أبُك أَخِيك، على أنه جمع السلامة، وأصله: أخينك، فسقطت النون للإضافة، وكذلك تقول: أكرم أبيك أخوك. أنشدنا محمد بن يزيد:

فقلنـا يـا اسلمـوا إنّـا أخـوكُم ... فقد بَرِئَت من الإحَـنِ الصدورُ[١]

وأنشدنا أيضاً:

أيفخـرُ بـالأبينَ معـاً علينـا ... ومـا آبـاؤكم بـذوي ضَغينـا[٢]

فجمع هذا الشاعر بين اللغتين في بيت واحد. ومن العرب من يجري «الأخ» و«الأب» على الأصل، فيجعله اسمين مقصورين فيقول: هذا أخاك

---

(١) الشعر للعباس بن مرداس، ديوانه: ٥٢، المقتضب: ٢/١٧٤.
(٢) الشاهد في مجالس الزجاجي ٣٣٠.

وأباك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخاك وأباك، كما تقول: هذه عصاك ورُحاك، ومررت بعصاك ورحاك، ورأيت عصاك ورحاك، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

مجلس أبي العباس[1] مع رجل من النحويين

حدثني علي بن سليمان[2]:

[١٠٢] سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر:

مرحباً بالذي إذا جاءَ جاءَ الخيـرُ أو غـابَ غابَ عن كـلِ خَيْـرِ[3]

فقال: أيهجوه أو يمدحه؟

فقال: بل يهجوه، وفيه تقديران: أحدهما: تفسير محمد بن يزيد قال: يصف بالغفلة والبلادة، وتقديره: مرحباً بالذي إذا جاء جاء الخير أي: حضوره غيبة، فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته، ثم قال: أو غاب غاب عن كل خير، معناه: إن الخير عندنا، فإذا غاب غاب عن كل خير، لأنه لا يرجع إلى خير عنده.

قال أبو العباس أحمد: إنما وصفه بالحرمان فقط، وتقدير الكلام عنده: مرحباً بالذي إذا جاء غاب عن كل خير، وجاء الخير أو غاب، يصفه بالحرمان والشؤم، على كل حال. وقد رواه غيرهما بالنصب معناه: مرحباً بالذي إذا جاء أتى الخير: أي: صادف الخير عندنا أو غاب، عن كل خير، أي أنه لا يرى الخير إلا عندنا، فإذا غاب عنه حرم، ولم يصادف خيراً، ومثل هذا مما يُسأَلُ عنه:

---

(١) هو ثعلب.

(٢) يعني الأخفش.

(٣) الشاهد في مجالس الزجاجي ٣٣١.

سألنا مَنْ أباكَ سَراةُ تَيْمٍ فقالَ أبي تُسوِّدُهُ نِزارا[1]

تقديرُهُ: سألنا أباكَ نزاراً من سراة تيم تسوّده، فقال أبي، ينتصب أباك بوقوع السؤال عليه، و«نزار» بدل منه، ومن رفع بالإبتداء، و«سراة» مبتدأ ثان، و«تسوّده» الخبر، والمبتدأ الثاني، والخبر خبر الأول، وقوله: قال أبي، تقديره: فقال هو أبي، فيكون خبر ابتداء مضمر، وإن شئت رفعته بالإبتداء، والخبر بعده مقدر، كأنك قلت: أبي تسوّده سراة تيم.

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان، قال: حدثني محمد بن يزيد، قال: حدثنا المازني عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿لَتَخذْتَ عليه أجراً﴾[2]، فسألته عنه، فقال: هي لغة فصيحة، وأنشد قول الممزَّق العَبْديّ:

وقد تَخِذتْ رجلي إلى جَنْبِ غَرْزِها نسيفاً كأُفْحوصِ القَطاةِ المُطَرَّقِ[3]

يقال: اتخذ يتخذ اتخاذاً، وتَخِذَ يَتْخِذ تَخْذاً، بمعنى.

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي

وحدثنا أبو الحسن علي بن سليمان [١٠٣] قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو الفضل الرياشي[4]، قال: سمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء، يقول: الشَّعَف، بالعين غير معجمة أن

---

(١) الشاهد في مجالس الزجاجي ٣٣٢.

(٢) سورة الكهف ٧٧.

(٣) الشعر في الأصمعيات: ٢٦٥، الحيوان: ٢/٢٩٨.

(٤) هو العباس بن الفرج اللغوي النحوي، من تصانيفه: كتاب الخيل، وكتاب الإبل وغير ذلك، قتله الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧هـ.

يقع في القلب شيء، فلا يذهب، يقال: قد شعفني يَشْعَفُني شَعْفاً، إذا: أَلقَى في قلبه ذكرَه وشَغَلهُ، وأنشد للحارث بن حِلِّزَة اليَشْكُريّ:

وَبَئِستُ مِمـا كـان يَشْـغَـفُـني منهـا ولا يُسليـكَ كـاليـأسِ[1]

فقلت: قرأتِ القرّاء: ﴿قد شغفها حباً﴾[2]، بالغين معجمة، «وشعفها بالعين غير معجمة، فأمّا شغفها بالغين معجمة فمعناه: بلغ حبه شِغافَ قلبها، «والشغاف»: وعاء القلب، «وشعفهـا» بالعين غيـر معجمة على وجهين: أحدهما ما ذكرناه عن أبـي عمرو، والآخر: أن يكون معناه علا حبه قلبها، والشعاف واحدها شعفة: أعالي الجبال، والشَعَف: أعلى كل شيء.

مجلس الأصمعي مع الكسائي

حدث حماد بن إسحق[3] عن أبيه، قال: كنا عند الرشيد، وحضر الأصمعي والكسائي، فسأل الرشيد عن بيت الراعي:

قتلوا ابنَ عفّـانَ الخليفةَ مُحْـرِمـاً وَدَعـا فـلم أَرَ مِثْـلَهُ مَخْـذُولا[4]

فقال الكسائي: كان قد أحرم بالحج، فضحك الأصمعي، وتهاتف، فقال له الرشيد: ما عندك؟ فقال: والله ما أحرم بالحج، ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام، كما يقال: أشهر، وأعام، إذا دخل في شهر وعام. فقال الكسائي: ما هو إلاَّ هذا، وإلا فما معنى الإحرام؟ فقال الأصمعي: فخبّرني عن قول عديّ بن زيد:

قَتَلُوا كـسـرى بلَيـلٍ مُـحْـرِمـاً فتـولّى لـم يُـمَـتَّـعْ بِكَـفَـنْ[5]

---

(١) الشاهد في مجالس الزجاجي ٣٣٤ والمفضليات ١٣٣.

(٢) سورة يوسف آية ٣٠.

(٣) هو حماد بن إسحق بن إبراهيم الموصلي.

(٤) ديوان الراعي النميري: ٢٣١.

(٥) ديوان عدي: ١٧٨.

أي إحرام لكسرى؟ فقال الرشيد: فما المعنى؟ فقال: يريد أن عثمان لم يأتِ شيئاً يوجب دمه، وكل من لم يُحْدث بمثل ذلك، فهو في ذِمَّة، فقال الرشيد: يا أصمعي ما تطاق في الشعر! ومثل هذا ما حدثني به **العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون**[1]، قال: حدثني **علي بن يحيى**[2]، قال: حدثني **إسحق** [١٠٤] **بن ابراهيم الموصلي**[3] عن **أبي عمرو بن العلاء** قال: كانت يدي في يد الفرزدق، فأنشدته قول ذي الرمة:

أَقامَتْ به حَتّى ذَوى العُودُ في الثَّرى وساقَ الثُّريا في مُلاءَتِهِ الفَجْرُ[4]

فقال لي: أُرْشِدُك أم أَدَعُك؟ قلت أَرْشِدْني، فقال: إن العود لا يذوِي أو يجف الثرى، وإنما الشعر: أقامت به حتى ذوى العود والثرى.

مجلس أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مع علي بن حمزة[5] بحضرة الرشيد

حدث **أبو العباس أحمد بن يحيى**، قال: حدثني **سلمة** عن **الفرّاء**، قال: كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى **أبي يوسف** صاحب **أبي حنيفة**: أَفْتِنا، حاطك الله، في هذه الأبيات:

فَإِنْ تَرفُقي يا هندُ فالرفقُ أَيْمَنُ وإن تَخْرُقي يا هندُ فالخُرقُ أَشأَمُ
فأَنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخرُقْ أعقُّ وأظلَمُ
فبيني بها إن كنتِ غيرَ رجيفةٍ وما لِامْرِىءٍ بعد الثلاثِ مقدَّمُ[6]

فقد أَنشد البيت عزيمةٌ ثلاثٌ، وعزيمةً ثلاثاً، بالنصب، فبكم تَطْلُق

---

(١) لم أعثر على ترجمته.
(٢) هو علي بن يحيى المنجم، أبو الحسن.
(٣) هو أبو محمد، عالم باللغة والغريب وأخبار الشعراء. توفي سنة ٢٣٦هـ.
(٤) ديوان ذي الرمة: ٥٦١/١.
(٥) هو الكسائي.
(٦) الشعر في شرح المفصل: ١٢/١، والخزانة: ٦٩/٢.

بالرفع؟ وبكم تطلق بالنصب؟ قال: قال **أبو يوسف**: فقلت في نفسي هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت لا أعلم، قيل، فكيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرتُ أن **أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي** معي في الشارع، فقلت ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم، وقلت للجارية خذي الشمعة بين يدي، فدخلت إلى **الكسائي**. وهو في فراشه، فأقرأته الرقعة، فقال لي: خذ الدواة، واكتب: «أما من أنشد البيت بالرفع، فقال: غريمةٌ ثلاثٌ فإنما طلقها بواحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثةٍ ولا شيء عليه».

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان

[١٠٥] حدثني بعض أصحابنا[1] قال: أخبرنا **أبو الحسن بن كيسان** قال: قال لي **أبو العباس**: كيف تقول: مررت برجل قائمٍ أبوه؟ فأجبته بخفض «قائم»، ورفع الأب، فقال لي: بأي شيء ترفعه؟ فقلت بـ «قائم»، فقال: أو ليس هو عندكم اسماً وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً؟ فقلت: لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع، وأدّى معناه عمل عمله، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعَهُ. فقال: فكيف تقول مررت برجل أبوه قائم؟ فأجبته: برفعهما جميعاً، فقال لي: فهل تجيز أن تقول: مررت برجل أبوه قائمٍ، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً؟ قلت: ذلك غير جائز عند أحد، قال: ولِمَ؟ قلت لأنه اسم جرى مجرى الفعل وإذا تقدم عمل الفعل لكن فيه ضمير ولم يكن فيه ضمير، فأذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخر، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع به كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر، فلما كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله، كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله، فقال لي:

---

(١) يعني الكوفيين لأنه كوفي.

فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء، وما بعده خبره على مذهبكم، لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً كما تقولون: زيد في الدار، وزيد أمامك.
قلت: ذلك غير جائز، لأن خبر الابتداء إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً، كقولنا: زيد منطلق، وعبدالله قائم، وما أشبه ذلك، وكذلك إذا قلنا: مررت برجل أبوه قائم، فالقائم هو الأب في المعنى، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما، قال: فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره وأنشد قول امرىء القيس:

فَظَلَّ لَنَا يَومٌ لَذِيذٌ بنعمةٍ ... فَقِل في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيَّبُ[1]

تقديره: فقل في مقيل متغيب نحسه، ثم قدَّم وأخَّر، كما ترى، فقلتُ لهُ: ليس هو على هذا التقدير، ووقع لي في الوقت خاطر، قال: فأي شيء تقديره؟ قلت: تقديرُه: فَقِلْ في مقيل نحسه، وتمَّ الكلام، كما تقول: مررت بمضروب أبوه كريمٍ، والتقدير: مررت برجل مضروبٍ أبوه، ثم جعل «كريماً» نعتاً للمتروك في النيّة، فكأنه قال: فَقِل في مقيل نحسه يقال: [١٠٦] قال: نحسُهُ أي سكن، والنحس: الدخان، أيضاً، ثم قال: متغيب، بعد أن تمَّ الكلام، كأنه قال: متغيب عن النحس، فقال: هذا لعمري وجه على هذا التقدير. قال أبو الحسن فحدثت أبا العباس المبرِّد بما جرى بيننا، فقال: هذا شيء كان خطر لي، فخالفت نية النحويين لأنهم زعموا أنه مما أتى به امرؤ القيس ضرورةً، ثم رأيته بعد ذلك قد أملاه.

واعلم أن الأسماء كلها يُعطف عليها إلا المضمر المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بك وبزيد، ودخلت إليه وإلى عمرو، ولو قلت: مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين أَلْبَتَّة إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون، وأجازوه مع قبحه.

(١) البيت ليس في ديوانه، وفي أمالي الزجاجي ٣١٩.

قرأ حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[1]، بالخفض عطفاً على المضمر المخفوض، والقُرَّاء غيره قرأوا بالنصب عطفاً على «اللهِ» عزّ وجل.

مجلس الأصمعي مع الكسائي

حدث حماد بن إسحاق عن أبيه، قال: كنا عند الرشيد، وحضر الأصمعي، والكسائي، فسأل الرشيد عن بيت الراعي:

قَتلوا ابنَ عفّانَ الخليفةَ مُحْرِماً ودَعا فلَم أرَ مِثْلَهُ مَخْذولا[2]

فقال الكسائي: كان قد أحرم بالحج، فضحك الأصمعي، وتهاتف، فقال له الرشيد: ما عندك؟ فقال: والله ما أحرم بالحج، ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يقال: أشهر، وأعام، إذا دخل في شهر وعام، فقال الكسائي ما هو إلا هذا، وإلا فما معنى الإحرام؟ فقال الأصمعي: فخبرني عن قول عدي بن زيد:

قَتلوا كِسرى بليلٍ مُحْرِماً فتولّى لم يُمتَّعْ بكفنْ[3]

أي إحرام لكسرى؟ فقال الرشيد: فما المعنى؟ فقال: يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب دمه، وكل من لم يُحْدِث بمثل ذلك فهو في ذمة، فقال الرشيد: يا أصمعي، ما تطاق في الشعر!

مجلس أبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي مع الأصمعي

كتبت [١٠٧] من خط محمد بن داود بن الجراح[4]، حدثني أبو الليث

---

(١) سورة النساء الآية الأولى.

(٢) ديوان الراعي النميري ٢٣١.

(٣) ديوان عدي بن زيد ١٧٨.

(٤) أبو عبدالله، كاتب، وزرَ لعبدالله بن المعتز، مات مقتولاً. من آثاره: الورقة في أخبار الشعراء، ومن سمي من الشعراء عمرو في الجاهلية. عاش بين سنتي (٢٤٣ ـ ٢٩٦هـ).

الحارث بن علي[1]، قال: سمعت **ابن الأعرابي** يقول: لو كان عند **الأصمعي** شيء ما تركته، وأنا أكتب مِمّن هو دونه، لقد حضرته يوماً في منزل **سعيد بن سَلم**[2] وهو ينشد قول العجاج:

مـا إنْ تَـبـدّلـتِ بِـآدٍ آدَا لـم يَـكُ ينـآدُ فـأمسى آنـآدَا
فـقـد أراني أصِـلُ الـقُـعّـادَا[3]

فسئل عن القُعّاد، قال: النّساء، فقلت: القُعّاد للنساء، و«جماع» للرجال قواعد إذن، فانقطع، ولو احتج بقول القطامي لكان مُثْبتاً لقوله، ولكن لم يفهم:

أبصـارهنَّ إلـى الشُّبـانِ مـائلةٌ وقـد أرَاهنّ عني غيـرَ صُـدَّارِ[4]

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان(**)

حدثني غير واحد أن **محمد بن كيسان** سأل **أبا العباس** عن قوله عز وجل: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[5] (وقوله) ﴿أولم ير الذين كفروا أن السمواتِ والأرضَ كانتا رتقاً ففتقناها﴾[6].

فقال **أبو العباس**: بدأوا بجميع أو بإثنين، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده، فإنهم يدَّعون الجميع الأول، ولا يلتفتون إليه، وذلك لأن الواحد يلي

---

(١) لم أعثر على ترجمته.
(٢) هو حفيد الأمير قتيبة بن مسلم الباهلي المشهور، توفي سنة ٢١٧هـ.
(٣) ديوان العجاج، ملحقاته ٧٦، وأمالي الزجاجي ٥٧.
(٤) ديوان القطامي ٧٩، والعيني ٤/٢١.
(**) انظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٧٦ ــ ٢٨١.
(٥) سورة فاطر آية ٤١.
(٦) سورة الأنبياء آية ٣٠.

الفعل، فيجعلون تقديم لفظ عدد الفعل على تقدير لفظ عدد الفردين المشترك بينهما احتياجاً وغير احتياج، كقوله في القرآن: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ (وقوله)، ﴿أولم ير الذين كفروا ان السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما﴾.

وقال رؤبة:

فيهـا خـطوط مـن سـوادٍ وَبَلَقْ كـأنـه في الجلد تـوليـعُ البَهَقْ[1]

فقلت له: ألا تقول: فيها؟ فتحملَه على «الخطوط»، أو كأنهما، فتحمله على «السواد» و«البلق»، فغضب، وقال: كأن ذاك بها توليع البهق، فذهب إلى المعنى والموضع، فكذلك ذهبوا بذلك إلى «السماء»، فأما قوله: كأنه، فإن السواد والبلق هو التوليع، فكأنه قال: كأن هذا التوليع توليع البهق، وكأن السواد [١٠٨] والبياض هو التوليـع، وأما السمـاء والأرض فالعـرب تكتفي بالواحد من الجميع، فإن شئت رددته على المعنى، وإن شئت على اللفظ، وأما قوله كأن ذاك فـإن ذاك لا يكنى به إلا عن جملة. وكـان هشام[2]، وأصحاب الكسائي يقولون: إذا اتفق الفعل والاسم كنَّينا بذاك، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا، فيقولون: ظننت ذاك، ولا يقولون كان ذاك، ولا أن ذاك. والفراء يجيزه كله لأنه كناية عن الاسم والفعل، فيقولون: إن ذاك، وكأن ذاك، وقال مثل ذلك قوله:

فَلو أَنَّ عُصْمَ عَمـايتينِ وَيَـذْبُـلٍ سمعـا حديثـك أَنْـزَلا الأوعـالا[3]

---

(١) ديوان رؤبة: ١٠٤.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أحد أصحاب الكسائي، له: مختصر النحو، الحدود، توفي سنة ٢٠٩هـ.

(٣) ديوان جرير ٣٦١ ورواية الشطر الثاني:

سـمـعـت حـديـثـك أنـزل الأوعـالا

فشرك بين عصم عمايتين ويذبل، ومثل ذلك مما أشركوا الإثنين بواحدٍ بعده، وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشْرَك بينهما قوله في قول من يجعل اللفظ للمضاف إليه، فلو أن عصم عمايتين ويذبل، وعمايتان اثنتان، ويذبل الثَالِثُ، فجعل تقديرَ لفظ فعلهم المشرك بينهما، أما هذا فإن عمايَتينِ موضعُ «وَيذبُلُ» موضع، فخيَّر عنهما كأنه قال: فإن عَصُم هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال منهما، وقوله:

تذكرتُ بُسْراً والسماكين أيْهُما عليَّ من الغَيْثِ استَهَلَّت مواطِرُه[1]

فجعل السماكين واحداً، وفيه تفسيران آخران، إن شئت قلت بل حمله على الموضع، والمعنى فردوه إلى واحدة، وإلى موضعه ومعناه: فردوا السموات إلى السماء، وعمايتهين إلى عماية. قال أبو العباس: ولو قال: السماكين نجم فردَّه على معنى نجم كان أصلح، وقوله: أيْهُما خفيف يريد: أيُّهما، فخفف، يريد: تذكرت السماكين وهذا الرجل أيّهما أصابني الغيث من قبله. وأما قوله ردَّ «عَمَايَتَيْن» إلى «عَمَاية» فهو على الموضع أجود، والسماوات إلى السماء، فهذا جائز لأنه يقول: السماء، بمعنى: «السموات»، و«الأرض» بمعنى: الأرضين، وقال هو كما ردّ قوله:

تَبْسِمُ عَن مختلفاتِ ثُغْلٍ أكَسَّ لا عَذْبٍ ولا بِرَتْلِ[2]

عنى: الأسنان، ثم رَدَّه على الفمّ إلى موضعها. ولو قال الأسنَانَ من الفَم، [١٠٩] فردَّه إلى الفم لأنه بعضهُ، وقال مثلَ قوله:

فماجَتْ بهِ غُرُّ الثَّنايا مُفَلَّجاً وسيماً جلا عنه الظلالُ مُوَشَّما[3]

---

(١) ديوان الفرزدق ٢٨١/١ ورواية الشطر الأول: تنظرت نصراً والسماكين أيها.

(٢) الشاهد في مجالس الزجاجي ٢٧٩.

(٣) الشاهد في مجالس الزجاجي ٢٨٠.

ذهب إلى الفم، وغرُّ الثنايا: هو الفمّ، غُرُّ ثناياه، فهو خلف، ليس أنه ترك الثنايا، ورجع إلى الفم، وقوله:

هُمُ منعوني إذ زيادٌ كأنَّما يَرَى بِيَ إخلاءً بِقَاعٍ مُوَضَّعا[1]

ذهب إلى «الخلاء»، وهو واحدها، و«الخلا» يكفي من «الإخلاء»، فلا حاجة به إلى أن يرجع إلى غيره، وإن شئت في التفسير الثاني، كما يجعلون لفظ الواحد في موضع الجميع، وفي معناه كقوله في القرآن: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم﴾[2] فالذين في موضع واحد، والذين قالوا ذاك هم الناس، وإنما يجوز هذا في الجميع الذي واحده يكفي منه، ولفظه لفظ الواحد، فأخرجوا الفعل على لفظه، كقوله:

ألا إن جيراني العشيّة رائع[3]

فردَّ رائحاً على الجيران، وهم جمع لأنَّ مثلَ لفظه يكونُ واحداً، وقال في القرآن: ﴿وإن لكم في الأنعام لعِبرةً نسقيكُم مما في بطونه﴾[4] فردَّ إلى النعم لأنه يكفي من «الأنعام»، وقال:

أمِن آل وَسْنَى آخِرَ الليل زائرُ ووادي العُوَيْرِ دونَها والسواجِرُ
فجاءَت بكافور وعودٍ أَلُوَّةٍ شآميّةٌ شُبَّت عليها المَجامِرُ
فقلت لها فيئي فإن صَحابتي سلاحي وحَذْباءُ الذراعين ضامرُ[5]

ترك «زائراً» ورجع إليها. وهذا لم يترك «زائراً» ويرجع إليها إنما ذكر الخيال، ثم خاطب المرأة لأنه خيالها، فالخيال هو هي.

---

(١) الشاهد في مجالس الزجاجي ٢٨٠
(٢) سورة آل عمران آية ١٧٣.
(٣) مجالس العلماء للزجاجي ٢٨١.
(٤) سورة النحل آية ٦٦.
(٥) ديوان الراعي النميري ١٠٨ ــ ١١٣.

وهذه مجالس اكتتبها أبو حيان الأندلسي من المنتخب من **كتاب الشهاب القبس من كتاب المقتبس تأليف الحافظ أبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى المَرْزُبَاني**[1] **في أخبار النحاة والقرّاء والرواة انتخبه بشير بن أبي بكر حامد بن سليمان الجعفري التبريزي**[2].

مجلس ليحيى بن يَعْمر مع الحجاج

قال الحجاج **ليحيى بن يعمر**: [3]أَسَمعتني ألحن؟ قال: الأمير أفصح الناس، ثم أعاد عليه، فقال: نعم حرفاً واحداً.

قال [١١٠]: أين؟ قال: في القرآن. قال: ذلك أشنع، فما هو؟ قال: قرأت ﴿قُل إن كان آباؤكم وأبناؤكم﴾ إلى قوله ﴿أحبَّ إليكم﴾[4] قرأت أحبُّ بالرفع كأنه قال: لما طال الكلام نسيت ما ابتدأت به. فقال له الحجاج: لا جَرَمَ لا تسمع ذلك مني أبداً، وألحقه بخراسان، وكان بها يزيد بن المُهَلَّب، فاستكتبهَ، فكتب عن يزيد بن المهلب إلى الحجاج: إنا لقينا العدو ففعلنا، واضطررناهم إلى عُرْعُرَةِ الجبل، فقال الحجاج: ما لابن المهلبِ ولِذا الكلامِ؟ فقيلَ لهُ: إنَ ابن يعمَرَ هناك، قال: فذاك إذن.

مجلس الفرزدق وابن إسحاق[5]

مدح الفرزدق يزيد بن عبدالملك بأبيات فيها:

مستقبلين شمالَ الشّام تَضْرِبُهم بحاصب كنديفِ القُطن منثُورِ

---

(١) ولد بفاس سنة ٦٢٧هـ، قدم القاهرة ودرس فيها، إمام علامة، فقيه مالكي، شافعي أصولي نحوي.

(٢) مفسر محدّث في، فقيه. عاش بين سنتي ٥٧٠ ــ ٦٤٦هـ، ودفن بمكة المكرمة.

(٣) هو يحيى بن يعمر التابعي، فقيه أديب نحوي، توفي سنة ١٢٩هـ.

(٤) سورة التوبة آية ٢٤.

(٥) هو عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي.

على عمـائِمنـا يـلقى وأَرْحُـلِنـا على زواحِف تُزْجَـى مخُّها رِيرِ[1]

قال ابن أبـي إسحاق، إنما هي: ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع.

قال يونس[2]: والذي قال جائز حسن، فلما أَلَحُّوا على الفرزدق قال:

على زواحفَ نُـزجيهَـا محَـاسيرِ[3]

قال التَّوَّزي[4]: يقال: رير ورار، وهو: المخّ الرقيق، وكبح الجبل وكاح الجبل: أسفله، وقيدُ رمحٍ وقادَ رُمْحٍ.

مجلس آخر ليحيى بن يَعْمَر مع الحجّاج

قال له: أنت الذي تزعم أن ولدَ عليّ: من فاطمة، ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: فقلت: إمّا أمّنتني تكلمت، قال: فأنت آمن، والله لتخرجن من ذلك أولاءُ لقينَّ الأكثر منك شَعَراً. فقلت: نعم، اقرأ ذلك في كتاب الله عز وجل، إن الله يقول، وقوله الحق: ﴿ووهبنا له اسحاق ويعقوب كلاً هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين، وزكريا ويحيى وعيسى والياس كل من الصالحين﴾[5]. وعيسى كلمة الله وروحُهُ ألقاها إلى العذراء البتول»، نسبه الله عز وجل إلى إبراهيم عليه السلام، فجعله من ذرية إبراهيم قال: ما دعاك إلى نشر هذا، [١١١] وذكره؟ قلت: ما استوجب الله به على العلماء في

---

(١) ديوان الفرزدق ١/٢١٣.

(٢) هو يونس بن حبيب.

(٣) ديوانه ١/٢١٣.

(٤) هو أبو محمد عبدالله بن محمد التوزي، عالم لغوي، توفي سنة ٢٣٨هـ.

(٥) سورة الأنعام آية ٨٤ ــ ٨٥.

علمهم لَيُبَيِّنَنَّهُ للناس ولا يكتمونه. قال: لا تعودنَّ لذكر هذا ونشره. ثم كتب إلى قتيبة[1]: إذا جاءك كتابي هذا فاجعل يحيى بن يعمر على قضائك، والسلام.

مجلس لعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ مع الحسن البصري

قال عبدالله يوما عند الحسن: رَعُفْتُ، فقال الحسن: تقول رَعُفْتُ، وأنت رأس في العربية؟ قل رَعَفْتُ.

مجلس الأصمعي مع حمّاد بن سلمة

قال الأصمعي: وصفني شعبة[2] لحماد بن سلمة[3]، فقال: جئني به. فذهبت معه إليه، فقال لي: كيف تنشد بيت الحطيئة؟

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا

ماذا؟ قلت: البناء، فلوى حمّاد شفتيه، فقلت له: كيف تنشد أنت؟ فقال:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُنا وإن عاهدوا أوفوا وإنْ عقدوا شدّوا[4]

قال الأصمعي: فما رأيت حمّاداً بعد ذلك إلا هِبتُه.

مجلس ليونس بن حبيب مع أبي حنيفة

قال أبو حنيفة ليونس[5]: يا أبا عبدالرحمن، أعلمتَ أنَّ الرُّمّان ليس من

---

(١) هو قتيبة بن مسلم الباهلي.

(٢) هو شعبة بن الحجاج عاصر أبا عمرو بن العلاء.

(٣) هو حماد بن سلمة بن دينار الربعي، إمام في الحديث، وشيخ العربية في البصرة، توفي سنة ١٦٧هـ.

(٤) ديوان الحطيئة (طبعة المؤسسة العربية ــ بيروت) ٤١.

(٥) هو يونس بن حبيب.

الفاكهة؟ قال: ولمَ؟ قال: لقول الله، عز وجل: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾[1]، فقال يونس: فجبريل وميكائيل، إذن، ليسا من الملائكة لقوله تعالى: ﴿من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيلَ﴾[2] قال: فكيف ذاك؟ قال: إن الله عز وجل إذا خصَّ الشيء بالفضل أدخله في الجملة، ثم أبانه بالاستثناء، وأفرد ذكره.

مجلس الأصمعي مع خلف الأحمر

قال **الأصمعي**: قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:

ويـومٍ كـإبهـامِ القَـطاةِ محبَّبٍ إليَّ هـواه غـالبٍ لـي بـاطِـلُهْ
رُزقنا به الصيدَ الغزيرَ ولم نَكُنْ كمن نَـبْلُهُ مَـحـرُومـةٌ وحبَـائـلُهْ
فيا لَكَ يـومـاً خيـرهُ قبـل شَـرِّه تغَيَّب واشِيـهِ وأقصَـرَ عـاذِلُـهْ[3]

فقال: وَيله، وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ فقلت له: كذا قرأته على أبـي عمرو، فقال لي: صدقت، وكذا قال لي جرير، وكان قليل التنقيح مشرّد الألفاظ، [١١٢] فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود لو قال: فيا لك يوماً خيره دون شره، فَارْوِهِ هكذا، فقد كان الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء، فقلت: لا أرويه بعدها إلا هكذا.

مجلس لابن سلام مع سيبويه

قال **ابن سلام**[4] سألت سيبويه عن قوله عز وجل: ﴿فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها إلا قومَ يونس﴾[5] على أي شيء نصب؟ قال: «إلا» إذا كانت بمعنى «لكِنْ» نصبت.

---

(١) سورة الرحمن آية ٦٨.
(٢) سورة البقرة آية ٩٨.
(٣) ديوان جرير ٣٨٤ ــ ٣٨٥.
(٤) هو محمد بن سلام بن عبيدالله بن سالم البصري، صاحب طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٣٢هـ.
(٥) سورة يونس آية ٩٨.

مجلس أبي حاتم السجستاني والتَوَّزيّ عند الأخفش

قال أبو حاتم: كنت عند أبي الحسن الأخفش وعنده التوزي. فقال لي يا أبا حاتم ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث؟ قلت: قد علمت في ذلك شيئاً، قال: فما تقول في الفردوس؟ قلت: ذكر، قال: فإن الله عز وجل يقول: ﴿الفردوس هم فيها خالدون﴾[1]. قلت: ذهب إلى الجنة، فأنّث. قال لي: يا غافل، أما تسمع الناس يقولون: أُسلكِ الفردوس الأعلى؟ فقلت: يا نائم، الأعلى ههنا أفعل، وليس بِفَعْلَى.

مجلس رجل مع النضر بن شُمَيْل

مرض النضر، فدخل الناس إليه يعودونه، فقال له رجل: مسح الله ما بك؟ فقال النضر: لا تقل: مسح ما بك، ولكن قل: مصح، ألم تسمع قول الأعشى:

وإذا مـا الخَمْـرُ فيهـا أزبَـدَت أفسـدَ الإزبادُ منهـا فَمَصَـحْ[2]

فقال الرجل: لا بأس، السين قد تعاقب الصاد، فتقوم مقامها، فقال النضر: إن كان كذا، فينبغي أن تقول لمن اسمه سليمان صليمان، وتقول: قال رصول الله، ثم قال النضر لا يكون هذا في السِّين إلا مع أربعة أحرف: الطاء، والخاء، والقاف، والغين، فيبدلون السين صاداً بهذه، وربما أبدلوها بزاي، كما قالوا: سراط، وصراط، وزراط. قال الصولي[3]: وهذه يقال لها حروف الاستعلاء تبدل بها السين إذا كانت بعد السين، فأما إذا كانت قبل فلا، والله الموفق.

---

(١) سورة المؤمنون آية ١١.

(٢) ديوان الأعشى ٢٩٣ وروايته:

وإذا مـا الـراح فيـهـا أزبـدت أفـل الازبـاد منهـا وامتـصـح

(٣) هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس بن محمد بن صول، أبو بكر، توفي سنة ٣٣٥هـ.

مجلس لأبي زيد مع رؤبة

قال **أبو زيد**: مرَّ بي رؤبة [١١٣] فاستنشدته، فأنشدني أرجوزته:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[١]

فاجتمع الناس عليه حتى سدوا الطريق، ومرت به عجوز، فلم يمكنها أن تتخطى، فقال:

تنحَّ للعجوزِ عن طريقها إذ أقبلتْ رائحةً من سوقِها
دَعْها فَما النَّحويُّ من صَديقِها[٢]

قال **أبو زيد**: ما سمعت أحداً يقول فلان من صديقي قبل رؤبة.

مجلس أبي بكر بن دريد مع الرِيَاشي

قال **ابن دريد**[٣]: سألت الرياشي عن الفرق بين الوامق والعاشق. فقال: أخبرنا **الأصمعي** عن **أبي عمرو بن العلاء**، قال: نزل **عثمان بن قيس** مكة، فنزل على أرْوَى بنت كُريز أم عثمان بن عفان، فأكرَمتْ مثواه، فرحل عنها، وأنشأ يقول:

فخلِّفْ على أروى السلَام فإنّما جزاء الثويِّ أن يعفَّ ويحمدا
سأرحلُ عنها وامقاً غيرَ عاشقٍ جزى الله خيراً من أعفَّ وأمجدا[٤]

قال **ابن دريد**: لم يزد على هذا الجواب. فسألت **أبا حاتم**، فقال: المِقَةُ: مَحَبَّة الوالد ولده، والأخ لأخيه، والصاحب لصاحبه، والعشق: عشق الرجل للمرأة، ومحبة النكاح.

---

(١) ديوان رؤبة ١٠٤.

(٢) ديوان رؤبة ١٨١ مما نسب إليه.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد، أبوبكر، الأزدي اللغوي، ولد سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

مجلس للكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد

قال **الكسائي**: اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: وما النحو؟ فأردت أن أُعلمه فصل النحو، فقلت: ما تقول في رجلٍ قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامِكَ. وقال آخر أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ فقال آخذهما جميعاً. فقال الرشيد: أخطأت، وكان له علم بالعربية فاستحيى، وقال: كيف ذلك، فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلٌ غلامِك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ، وأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بالنصب، فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال عز وجل:

﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾[1]، ولولا أن المنوَّن مستقبل ما جاز فيه غداً. فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية.

[١١٤] مجلس للكسائي مع الأعرابي

قال **الكسائي**: كنت داخلاً إلى الرشيد، فقام أعرابي، فقال: أبا الحسن، أبلغ أمير المؤمنين ما أُنشِدُك، قلت: هاتِ، فأنشدني:

ونحن أناس لا دراهم عندنا ... وللناس أخبازٌ وليس لنا خُبْزُ

فجمع الخبز وهو جنس.

ونحنُ أثافي القدر والأكلُ ستَّة ... جَراضِمَة جُوفٌ وأكلَتُنا لُبْزُ

يريد انهم في العدد ثلاثة، وأكلهم أكل ستة، والجراضمة

---

(١) سورة الكهف آية ٢٣

يأكلون جميع ما على المائدة، والجُوف: الذين لا يشبعون أبداً، واللبز: القفر من الأرض.

لنـا أَعْنُـزٌ لُبْنٌ ثـلاثٌ فبعضُهـا لأولادِنـا ثِنْتا وفي بيتنـا عنـز[1]

فحذف النون من «ثنتا»، وأراد «ثنتان»، وخفض «بيتنا» لأنه أدخل صفة على صفة، قال الكسائي: أنا استفدت من هذه الأبيات عدة مسائل.

مجلس لأبي مِسْحَل مع الأصمعي عند الحسن بن سهل(*)

قال **أبو مِسْحَل**[2]، واسمه الحجّاج بن زَبْر من بني ربيعة بن عبدالله بن أبي بكر، حضر بغداد مع أبيه بعد ما بنيت، وجاوز المائة، قال: سألني **الحسن بن سهل**[3]: الشَّرى، هل في مدّه حيلة؟ قلت: نعم، يمد ويقصر. فسأل **الأصمعي**، فقال: مقصور لا يمد، فجمع بيننا، فقال **الأصمعي**: يا أَثْوَل أين وجدت الشِرّاء يُمَدُّ؟ فقلت: أشهر مثل للعرب:

لا تَحْمِـدَّن أَمَـةً عَـامَ شـرائهـا ولا عـروسـاً عـام هِـدَائِهـا[4]

قال: فسكت.

في تصغير «أحوى» مذاهب: ذهب **عيسى**[5] إلى أنه يصغر: أُحَيّ، وذهب **أبو عمرو** إلى أنه يصغّر: أُحَيٍّ، وذهب **يونس** إلى أنه يُصَغّر: أَحَيْوٍ، وذهب **المبرد** إلى أنه يصغر: أَحيِيٌّ فلا يصرف.

قال **مُرّة بن الرُّوَاع**[6]، والرواع اسم أُمّه، واسم أبيه سُلْمَى بن كعب بن

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(*) انظر انباه الرواة ٤/١٦٥.

(٢) هو عبدالله بن حريش، صاحب كتاب النوادر، وله مع الأصمعي مناظرات في التصريف.

(٣) هو وزير المأمون.

(٤) الوسيط في الأمثال ٢٠٠ والميداني ٢/٢١٣.

(٥) هو عيسى بن عمر.

(٦) شاعر جاهلي قديم.

حُيَيّ بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسدٍ، وكان قيان امرىء القيس يغنين بشعره:

إنَّ الخَليطَ أجَدّوا البين فادَّلَجوا ... وهُم كذلك في أمثالِها لُجَجُ
[١٥] بل وقد أقودُ لغيث لا أنيسَ به ... إلا البعوضُ وإلا الأزرَقُ الهَزِجُ
والسيفُ والرمحُ فرداً لا عريبَ لَنا ... إلا الرِحَالةُ مشدوداً بها الثَبَجُ
وبيت مكرمه قد نام حاجبُه ... لدى الملوكِ إذا ما جئتُه أَلِجُ
لِمَاجِدٍ شهد الأمجادَ والدُهُ ... فأوجَهُوه فَهُو بالجاهِ متبَهجُ[1]

* * *

فما تُنسني الأيام لا أَنْسَ نظرةً ... حُمُولاً لها بالعَرْج عَرجِ القوائمِ[2]

* * *

كلما نادى منادٍ منهُم ... يا آل تيم الله قلنَا يا لمالِ[3]

ملخص من الكلام في المسائل العشر التي تكلم عليها أبو نزار ملك النحاة[4]، وردَّ عليه فيها ابن الحَبّاب الجليس[5] رحمهما الله:

﴿أيعدكم أنكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون﴾[6] خرَّجه أبو نزار على حذف الخبر للدليل عليه، التقدير: أيعدكم أنكم مخرجون بعد

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد لمرة بن الرواع في شرح شواهد العيني ٣٠١/٤، وشرح الأشموني ١٧٦/٣.

(٤) هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار البغدادي، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفي سنة ٥٦٨هـ.

(٥) توفي سنة ٥٦١هـ. واسمه أحمد بن عبدالعزيز بن هشام بن أحمد بن خلف الشنتمري البابري. مقرىء، نحوي، شاعر. له أرجوزة في النحو وشرحها. وأرجوزة في الغريب، وأخرى في القراءات.

(٦) سورة المؤمنون آية ٣٥.

وقت موتكم كقوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾[1] أي بعد وقت ظلمكم.

قال الرادُّ: فيه للنحويين أربعة أقوال:

الأول: قول هـ[2] ومن تابعه أن «أنكم مخرجون» مبتدأ، و«إذا» ظرف زمان خبر عنه، والجملة في موضع خبر أنَّ، أي: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم.

الثاني: قول **الجرمي** أن «مخرجون» خبر أن الأولى، والثانية توكيد لتراخي الكلام على حد ﴿رأيتهم لي ساجدين﴾[3]. ﴿فلا تحسبنهم﴾[4].

الثالث: قول **الأخفش**: «أنكم» في موضع رفع بـ«إذا» على أن يكون فاعلاً به على قياس مذهبه في الرفع بالظرف.

الرابع: قول سيبويه: إنَّ «أنكم» بدل من «أنَّ» الأولى، نحو ﴿ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون﴾[5]، ويحتاج إلى حذف شيء يتم به الكلام، لأنه لا يصح أن يبدل إلا بعد تمامها، وتكملتها من اسمها وخبرها. ووجَّه **أبو علي**[6] قول سيبويه هذا على وجهين:

أحدهما: حذف مضاف من «أن» الأولى، التقدير: أيعدكم أن إخراجكم إذا متم، فيصح إذ ذاك البدل لتمام «أنَّ».

---

(١) سورة الزخرف آية ٣٩.
(٢) ابن هشام.
(٣) سورة يوسف آية ٤.
(٤) سورة آل عمران آية ١٨٨.
(٥) سورة الجاثية آية ٢٧.
(٦) هو أبو علي الفارسي.

الثاني: أن يكون خبر «أن» محذوفاً. التقدير: أيعدكم أنكم إذا متم مخرجون، ثم حذف خبر «أن» لدلالة «أن» الثانية عليه.

«**ليس الطِيبُ إلا المسكُ**»، قال **أبو نزار**: **سيبويه والسيرافي** [١١٦] تخبَّطا في هذا، وما أتيا بطائل.

سيبويه قال: لغة في «ليس» أنها لا تعمل، وأنها مثل «ما» في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ **سيبويه**، ثم قال **السيرافي**: الصحيح أن «ليس» في اسمها الشأن، والحديث في موضع رفع، «والطيب» مبتدأ، و«المسك» خبر. وقيل: هذا باطل بأن «إلا» الناقضة خبر، إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. والذي صح أن قولهم: ليس الطيب، «ليس» واسمها، و«إلا» ناقضة للنفي، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب لأنها خبر «ليس». وفيه وجه آخر، وهو أن تكون «إلاَّ» بمعنى «غير»، وذلك وجه في «إلاَّ» معروف، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلاً، أو مرغوباً فيه، أو ما شابه ذلك.

قال: الرادّ الذي ذكره **سيبويه** على نصّه ومنقولاً عن نصِّه، وقد زعم بعضهم أن «ليس» تجعل كـ«ما»، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلقُ الله أشعر منه، «وليس» قالها زيد.

وقال حميد بن ثور:

وليس كـلُّ النوى يُلقِي المساكينُ[1]

وقال هشام:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها ... وليسَ مِنها شفاءُ الداء مبذول[2]

---

(١) الشاهد لحميد الأرقط في سيبويه ١/٣٥، ٧٣، وشرح شواهد العيني ٢/٨٢.

(٢) الشاهد لهشام بن عقبة في الأزهية ٢٠٠، والدرر اللوامع ١/٨٠، وشرح المفصل ٣/١١٦.

والوجه والحد فيه أن تحمله على أن في «ليس» إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله:

إنــه أمــةُ الله ذاهــبــةً[1]

إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسكُ، وما كان الطيب إلا المسكَ، **إلى هنا انتهى كلام سيبويه**.

فأجلتُ عبارته عن الصواب: بتحريفك، وتجريفك، **فقلت**: قال **سيبويه**: لغة في «ليس» أنها لا تعمل، فبدأت بنكرة في اللفظ لم تأت لها بخبر، وزدت في كلامه أنها لا تعمل، ولم يذكر سيبويه ذلك، ولا يصح أن يذكره لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة، ثم قلت عنه، وأنها مثل «ما» في لغة بني تميم، فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل «ما» التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها؟ وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن، ثم قلت عنه أيضاً: وهذا لا يعرف، فأسقطت «يكاد»، وبإسقاطها يتناقض الكلام لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، بدليل قوله [١١٧]: إنه يجوز أن يكون عليه قولهم: ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه، وصح ذلك بما حكاه **الأصمعي**، **وأبو حاتم**، عن **أبي عمرو بن العلاء**، ثم ذكر حكاية **عيسى بن عمر** معه، وملخصها: أن **المنتجع التميمي**[2] لَقِنَ النصب، وجهد به، فلم ينصب، وأبى إلّا الرفع، وأن **أبا المهدي**[3] قيل له: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها، وَرَفَعَ، فقال: ليس هذا من لحني ولا لحن قومي، فثبت بهذه الحكاية أن قولهم «ليس الطيب إلا المسك»، بالرفع معروف في كلام العرب، فلا يصحّ إذن أن

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو المنتجع بن نبهان بن طيء، لغوي أخذ عنه علماء زمانه

(٣) هو أحد الرواة الأعراب الذين روى عنهم البصريون.

يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد»، وذلك أنه إذا قال الإنسان: يكاد يوجد في كلام العرب فِعْل، وفيه الألف واللام كان قوله غير صحيح لوجود «الفعل»، وفيه لام التعريف، فما حكاه أبو زيد[1]: وأما توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك فشيء لم يسبقك إليه أحد، لأن تقديرك: ليس الطيب إلا المسك أفخره، لا يقتضي هذا الخبر، ولا يدل عليه، وكذلك تقديرك «إلا» بمعنى «غير»، يكون المعنى: أن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك، لأن هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه، وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في «ليس» إضمار، ولا يكون حذفاً، ووجه توقفه عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن، والقصة أنه وجدهم يرفعون «المسك» في «ليس»، وينصبونه في «كان» فيقولون: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، فلو كان في «ليس» إضمار لوجب أن يكون في «كان» إضمار أيضاً، فكونهم يختصون الرفع بـ«ليس» دون «كان» حتى لا يوجد أحد منهم يرفع «المسك» في «كان»، ولا ينصب في «ليس»، دليل على أن «ليس» هنا حرف لا عمل لها، وبهذا يبطل قولك أنه لو كان على إضمار «أفخره» في الوجه الأول، أو إضمار «مرغوباً فيه»، أو «مفضلاً» في الوجه الثاني، لوجب مثل ذلك في «كان»، فيقال: ما كان الطيب إلا المسكَ، على تقديره: إلا المسكَ أفخرُه، أو على تقدير: غيرَ المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه، ولو وجهتَ المسألة على ما وجهه عليه النحويون لأرحت، وهو أن تجعل خبر «ليس» محذوفاً، و«إلا المسك» بدل. [١١٨] وهذا التأويل لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم: وما كان الطيب إلا المسك، وليس ذلك لغتين، فيقال إن «ليس الطيب إلا المسك» لغة قوم، «وما كان الطيب إلا المسك» لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فيرفعون هم القائلون: ما كان الطيبُ إلا المسكَ،

(١) هو أبو زيد الأنصاري.

فينصبون على ما حكاه سيبويه، ولهذا السبب توقف عن حمل «ليس» في لغتهم على أنَّ فيها إضماراً، وهذه اللغة ليست هي المشهورة، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول. قال أبو نزار: سُئِلتُ بعرفة عن قول الراجز:

إلا دهٍ فَـــلَادَّهَـــنْ[1]

فذكرت أن هذا من باب كلمات نابت عن الفعـل فعملت عمله، وبعضها في الأمر، وبعضها في الخبر نحو: صه، ومه، وهيهات بمعنى: بعد، ودهٍ في كلام العرب بمعنى: صح، أو يصح، ألا ترى أن قوماً جاءُوا إلى سَطيح الكاهن[2] وخبأوا له خَبَأَة، وسألوه، فلم يصرّح، فقالوا: لا دهٍ، أي لا يصحّ ما قلت، فقال لهم: إلّا دهٍ، «فلا دهٍ» حبَّة بُرٍّ في إحليل مُهر، فأصاب، فكأنه قال: ألا يصحُّ؟ فلا يصحّ أبداً، لكنني أقول في المستقبل ما يشهد له الصحة، وكان كما قال، إلا أن التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على «رجل» و«فرسٍ»، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير، فقد دخل في كلامهم التنوين على أنحاء منه دخولِهِ في القوافي تقييداً حتى في الأفعال في:

مـن طللٍ كـالأتـحمـيّ أنـهـجـا[3]

قال الرادُّ: قولك: «دهٍ» اسم من أسماء الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة، والصحيح في هذه الكلمة أنها اسم الفاعل من «دهى يَدْهى»، فهو «دهٍ» و«داهٍ»، والمصدر منه «الدّهاء»، «والدَّهْي»، فيكون المراد «بيدهٍ» أنه فطنٌ لأن «الدَّهاء»: الفطنة، وجودة الرأي، فكأنه قال: إن لا أكن

---

(١) ديوان رؤبة ١٦٦، واللسان (هده).

(٢) من كهان الجاهلية.

(٣) الشاهد للعجاج في ديوانه ٣٤٨، وسيبويه ٢/٢٩٩

دَهِيّاً، أي فطناً فلا أدهى أبداً، هذا أصله، ثم أُجْرِيَتْ هذه اللفظة مثلاً إلى أن صارت يعبر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله. مثال ذلك أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنت الفرصة في طلب ثار: إن لا دهٍ فلا دهٍ، أي: إن لا تطلب [١١٩] إلا ثأرك، فلا تطلبه أبداً، وهذا الرجز لرؤبة، وقبله:

فاليوم قد نهنهني تنهنهي أولُ حلم ليس بالمسفَّة

وقَوْلُ: إلّا دهٍ فلا دَهِي[1].

ومعناه: إلّا يُفلح اليوم فتى لا يفلح، أي: إن لا ينته اليوم فلا ينتهي أبداً، فهذا معنى «دهٍ» في هذا المثل، وأما إعرابه فإنه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة، تقديره: إن لا ألحن دهياً فلا أَدّهي، ونظير ذلك من كلام العرب: مررت برجلٍ طالحٍ إلا صالحاً، «فطالح» تقديره: إن لا يكن صالحاً فهو طالحاً، ويُرْوَى: إلا صالحاً فطالحاً على تقدير: إن لا يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً، ونحو ذلك من التقديرات، وإنما أسكن «الياء»، وكان من حقها أن تكون منصوبة من قبل أن الأمثال تتنزل منزلة المنظوم، وهذه «الياء» حَسُنَ إسكانها في الشعر، فقد ثبت لهذا أن دهٍ اسم فاعل لا اسم للفعل، وهي معربة لا مبنية، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير، وَيدُلّك على أنها ليست من أسماء الفعل كونها واقعة بعد حرف الشرط، ألا ترى أنه لا يحسن: إلا صهٍ فلا صهٍ، وإلا مهٍ فلا مهٍ، وإلا: هيهات فلا هيهات. وأما قولك: إن التنوين قد دخل في القوافي تقييداً في نحو:

من طللٍ كالأتحميّ أنهجاً[2]

فهو غلط قبيح لأن هذا التنوين بدل من ألف الإطلاق، وإذ صح أن

---

(١) ديوان رؤبة ١٦٦.

(٢) ديوان العجاج ٣٤٨.

الألف للإطلاق، فالتنوين للإطلاق، ألا ترى أن القوافي المقيدة هي ما لم يكن بعد الرويّ منها حركة ولا حرف، وقوله «أنهجا» الجيم منه حرف الروي، وبعدها حركة وحرف، فعلمت بذلك أنه ليس بمقيد، وإذا لم يكن مقيداً لم يكن إلاّ مطلقاً، والنون إذن حرف الإطلاق.

قال **أبو نزار**: سئلت في بغداد عن قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[1]

فلم يعرف وجه رفع غير. وأول من أخطأ فيه شيخنا **الفصيحي رحمه الله**[2] فعرَّفته ذلك والذي ثبت الرأي عليه أن المعنى لا يؤسف على زمان، فغير مرفوع بالابتداء، وقد تم الكلام بمعنى الفعل فسدَّ تمام الكلام وحصول [١٢٠] الفائدة مسد الخبر، ولا خبر في اللفظ، كما قالوا: أقائم أخواك؟ والمعنى: أيقوم أخواك؟ ولا خبر في اللفظ.

مسألة: سأل عنها **علي بن أبي زيد الفصيحي أبا القاسم بن علي الحريري**[3]، ولخّصْتُها: ما يقول سيدنا في انتصاب لفظ بعض الشعراء؟ وهو قوله:

تعيّرنا أننا عالةٌ ونحن صعاليكَ أنتم ملوكا[4]

وعلى ما عطف قوله: ونحن؟ وعلى أي وجه يعمل **المتنبي** وغيره من الشعراء نحو: أسمر مقبلُها، وأبيضٍ مجرّدُها؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أم لا؟ فإن الشريطة فيها أن لا تكون جارية على «يَفْعُل» من

---

(١) الشاهد لأبي نواس في الخزانة ١/١٦٧، وشرح شواهد العيني ١/٥١٣.

(٢) هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن أبي زيد الاستراباذي، توفي سنة ٥١٦هـ.

(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، أبو محمد، من أئمة أهل الأدب واللغة، له المقامات المشهورة وملحة الإعراب وغير ذلك، توفي سنة ٥١٦هـ.

(٤) الشاهد بلا نسبة في المغني ٢/٧٧، والأشباه والنظائر ٣/١٣٥.

فعلها، نحو: حَسَن وكريم، فإن «حسناً» ليس على زنة: «يحسُن»، و«أسمر» ليس على زنة: يَسْمُرُ ويَسْمَرُ، فإن اللغتين قد حكيتا. الجواب البيت من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر، وتقديره: تعيّرنا اتباعاً عالة صعاليك ملوكاً أنتم ونحن، و«عالة» فيه جمع «عائل» المشتق من: عال يعول، وانتصاب «صعاليك» به و«ملوكاً» صفتهم، وأما «أسمر» و«أبيض» فإنهما أُعمِلا لمجيء الفعل منهما على: أفعل، وأفعال المخالِفَيْن لرتبتهما قال صاحب **سِفْر السعادة**[1]: وما أدري هذا الجواب مستقيماً، لأن الملوك لا يكون صفة للصعاليك، وقوله في تقديره: صعاليك ملوكاً أنتم ونحن لا معنى له، وإنما الصواب أن يقال إن عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني، أي: تعيّرنا بأننا عالة ملوكاً، أي: نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك، «فصعاليك» منصوب على الحال، وقوله: ونحن مبتدأ، وأنتم خبره، أي: ونحن مثلكم فكيف تعيّرنا؟ وتقديره: تعيّرنا أننا عالة ملوكاً صعاليك ونحن أنتم، وأما «أسمر» و«أبيض» و«أحمر» فإنهم أجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك «أجَبّ»، وشُبِّهت بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنها تذكر، وتؤنث، وتثنى، وتجمع، وأنها تدل على معنى ثابت، وشبه أفعل التفضيل أيضاً بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً [١٢١] بمن، وكان صفة لما ذكرناه نحو: أجَبّ.

هذا ملخص من مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس[2] **وبين أبي العباس بن ولاّد**[3]، وبعث قولهما إلى ابن بدر[4] ببغداد، ومال مع أبي

---

(١) هو السخاوي.

(٢) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحوي المصري له إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وغيرها، توفي سنة ٣٣٨هـ.

(٣) هو أحمد بن محمد بن ولاد بن محمد، كان بصيراً في النحو، صنف المقصور والممدود، توفي سنة ٣٣٢هـ.

(٤) هو محمد بن بدر.

العباس على أبـي جعفر ميلاً مفرطاً. قال **أبو جعفر لابن ولاد**: كيف تبني من «رجا يرجو» فعللت وافْعَلَتْ وآفْعَلَوْت؟ فقال **أبو العباس**: أمـا «آفعليت» «فارجويت» وأما «آفْعَلَوْت» «فارجَوَوْتُ»، وأما «فعللت» «فارجَوْوت»، ج[1]: هذا كله خطأ، أما ارجويت في افعليت فلا يعرف في كلام العرب افعليت، ولو جاز أن يكون ارجويت أفعليت للزم أن تقول في أعزيت أفعيت، وأما أرجوَوْت في أفعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول، لأنا لا نعلم خلافاً بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياء، كما قالوا في: أفعلت من «غزوت»: أغزيت، وفي: استفعلت «استْغزيْتُ»، والوجه عند ج أن لا يبنى من «رجا» إلا «آفعللْتُ» فيقالُ: ارجوَيْتُ، أَرْجَوِي، إرجواءً وأنا مُرْجَوٍ، مثل: احمررت احمر احمراراً وأنا محمرٌّ، إلا أنك تقلبُ في ارجْويتُ ارجوي، وتدغم في أحمرّ يحمرُّ، وهو كثير في كلام العرب، نحو: ابيضَضْتُ واصفَرَرْتُ، قال **محمد بن بدر**: إنما قال في «افعليت»: ارجويت بالياء لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل، والزائد يَمْثُلُ على لفظه. قال **صاحب السفر**: هذا خطأ لأن هذا لو صحَّ لقيل في «باع» وزنه «قال». قال ابن بدر: وأما جوابه في أفعلوْت ارجَوَوْتُ، وفي افْعَلَلْتُ ارجودْت أيضاً فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثال على الأصل، ثم ينظر في إعلاله بعدما فعللت على الأصل ارجودت وعلى الأعلال ارجويت، ومن قال كينونة فيعلولة ذهب إلى الأصل، ومن قال: فيعولة، ذهب إلى اللفظ، وإذا بنـوا مثل «عصفور» من «غزا» قالوا: غَزْوُوٌ، فالفراء يتركه على هذا أولا يعلّه، وسيبويه يُعِلُّه بعد ذلك، فيقول غُزْوِيّ، قال **صاحب السفر**: قول **ابن بدر**: ارجووت،

---

(١) هو أبو جعفر النحاس.

إنه تمثيل على الأصل غير [١٢٢] صحيح، لأن ذلك لم ينطق في الأصل، كما تنطق بكينونة، كما قال:

يـا لـيتَ أنـا ضَـمَّنـا سـفينَـهْ حتّى يعـودَ البحـرُ كيْنـونَـهْ[1]

وأنه يمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ، كقولك في: عِدَة إنه فِعْلَة، ولا تقول عِلَة، وفي غَد أنه فَعْل، ولا تقول فَعٌ، ثم إنه لم يُسأل عن تمثيل الأصل، وإنما سئل عما يصح أن ينطق به فيه، فما له اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغي أن يقال.

مسألة: سأل **الفراء سيبويه** ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأَبِيْن، كيف تقول على مثال ذلك من وأيْت وأوَيْت، فقدر، فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدَّر، وأخطأ، فقلت: أعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب.

قال **الزجاجي**: ونحن نذكر الجواب في هاتين المسألتين: أوى فعل، فإذا بنيت منها اسماً قلت: أوىً مثل هوى، فإذا جمعته على حدّ مَنْ قال: أبون، ومررت بأبيْن، قلت: أَوُون، تسقط اللام لسكونها، وسكون واو الجمع، وفي النصب والخفض: أَوِين، وهذا مذهب يتفق عليه الكوفيون والبصريون. وللكوفيين مذهب آخر نذكره. وأما «وأى»: فَفَعَلَ، ولامه ياء لأنها ليس في كلامهم وَعَوْتُ، فلو بَنَيْت منه إسما على «فعل» وجمعته جمع سلامة قلت: وَأَوْن، وفي الخفض، والنصب: وَأَيْن، وهذا واضح بَيِّنٌ متفقٌ عليه. وليس مما يغلط فيه سيبويه، ولا من دونه. ولكن الفراء سامه أن يبني منه على مذهبه على أنه معرب من مكانين لأنه يسمى هذه الأسماء أعني: أبوك وأخواته وابنم وامرؤ، معرباً من مكانين. وهذا عند البصريين محال، لأنه لو جاز أن يُجْعَل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان. ونذكر قياس هاتين المسألتين

---

(١) المنصف ٢/١٥، والإنصاف ٤٢٤، والأشباه والنظائر ٣/٨٦.

على مذهب الفراء والكسائي لتعرفه إذا أردت أن تبني مثل قولهم: أبوك من أوَى، على أنه معرب من مكانين، فإنك تقول: هذا أأْيُك، وذلك أنّك لمّا أعربته من العين واللام تحركت العين وهي واو قبلها فتحة، فانقلبت ألفاً كما تنقلب في: قام وطال، وتصحّ الياء لأنها ليست زائدة، [١٢٣] ولا واقعة بعد ألف زائدة، فيلزمها الاعتلال، ولكن تصحّ كما صحّت في: راي جمع راية، وفي معايش. فإذا ثُنِّيَتْ اختلف **الكسائي والفراء**، أما **الكسائي** فألزم على قياس قوله أن تقول: هذان أَوَياك، فترد عين الفعل، وهي الواو، إلى الأصل، لأن ألف التثنية ردَّتها إلى أصلها، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لزمهم حذفها، فكان يلتبس الواحد بالاثنين، وهذا لا لبس فيه، ويلزم على قياس قول **الفراء** أن يقال في التثنية: هذان أأْياك، وكذلك قالا في مثل: هذا أبوك مِنْ «هَوَيت»: هذا هأيك، ثم قال الكسائي في التثنية: هذان هَوَياك، وقال **الفراء**: هذان هاياك، وألزمه ما ذكرت لك، وقول **الفراء** أقيس. فإذا جمعت قلت في مذهبيهما: هؤلاء أأْيوك وهايوك، وسبيله أن يقول: هؤلاء أوَيوك، وهَويوك، فلزم قلب الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيصير «أأْيوك»، «وهايوك»، وتصح الياء لوقوعها بين ساكنين غير زائدة، وهي لام الفعل، والواو واو الجمع. فإذا بنيت من «وأى» مثل: هذا أيوك على أن تعربه من مكانين، قلت: هذا وَأُوك، تقديره: وعُوكَ، وذلك أن الهمزة تجري مجرى الصحيح في الإعراب، فلما أعربته من مكانين ضَمَّتْ الهمزة، وهي عين الفعل، وأسكنت الياء التي هي لام الفعل لأنها في موضع الرفع كياء: هذا قاضيك، فلما سكنت الياء التي هي لام الفعل من «وائي»، وقبلها ضمة انقلبت واواً، كما انقلبت في: موقِن وموسِر، وتقول في الخفض: وَأْيك مثل جَميْك، وفي النصب: وأاك مثل «حماك» لما انفتحت العين، وهي الهمزة، انقلبت الياء ألفاً، ولما انكسرت الهمزة صحة الياء، فإذا ثنيت قلت: هذان وأياك، صحت الياء لمجيء ألف التثنية، كما تصح في: رحيان. **والفراء** يوافق **الكسائي** ها

هنا، ولا يخالفه كما خالفه في تثنية المسألة الأولى، لأنه يخاف ها هنا التباس الواحد بالاثنين، فإذا جمعت قلت: هؤلاء وأُوك، لفظهُ لفظ الواحد، والتقدير مختلف، وذلك أنك ها هنا أسقطت لام الفعل لاجتماعها ساكنة مع واو الجمع كان «وأيوك»، فلزم إسكان الياء لأنها في [١٢٤] موضع رفع، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، وبقي ما قبلها مضموماً على حاله. وقولك في الواحد هذا وأُوكَ لم تحذف شيئاً، إنما قلبت لام الفعل واواً، كما ذكرت لك، وتقول في النصب والخفض في الجمع: وَئِيك، تسقط لام الفعل أيضاً لسكونها وسكون ياء الجمع، فهذا مذهب **الكسائي والفراء** في هاتين المسألتين، وهو نوع من التصريف فيه غموض وإشكال، وقياسه صحيح. ولكنه ليس من كلام العرب، وإنما هي أوضاع وضعوها، وعلى أن قولهم: أخوك وأبوك وما أشبههما معرب من مكانين، يعنون أن الضمة والواو إعرابان لأن الرفع في الكلام بالضمة والواو، وليس يقول البصريون: إن هذه الأسماء معربة من مكانين، وإنما هي أشياء خرجت عن القياس، فسبيلها أن تحكى ولا يقاس عليها، لأن الشاذ لا يجعل أصلاً يقاس عليه. وللبصريين في هذه الأسماء أقوال.

كان المازني يقول ضمةُ الباء إعراب، والواو إشباع يؤكد الإعراب، وكذا نصباً وجرًّا، ونظيره في الأفعال هو يضربو، فالباء حرف إعراب، والضمة الإعراب، والواو للإطلاق، والإشباع، ومثله أضلونا السبيلا. قال **أبو عثمان**: فإن قال قائل: لم تذهبي في خطاب الواحد في لغة من أشبع إذا كان في قافية فاحتاج إلى تحريكه للوصل أي شيء أكَّدت الياء، فالجواب أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فكما تكون الياء مؤكدة للجر في الأسماء، كذلك تكون مؤكدة للجزم لأنه نظير الجر. وقال **الأخفش** في قولهم: أخوك وما أشبهه أقوالاً مختلفة، قال في موضع: الواو دليل الإعراب، كما قال ذلك في الواو من «مسلمون» والياء من «مسلمين» وقال في موضع آخر: قولهم: أبوك، عينُهُ تابعةٌ لأمَه. وقال: هذا لا يؤخذ بقياس، وهذا الثاني قول **سيبويه**.

وأما قول الكوفيين: إنه معرب من مكانين، فليس تخلو الباء أن تكون حرف إعراب، فالواو زائدة، وقد سقطت لام الفعل، وهذا مذهب المازني، أو تكون الواو حرف إعراب، فهي لام الفعل، [١٢٥] والباء تاربعة للاّم، وهذا أحد قولَيْ الأخفش، وهو مذهب سيبويه، وإن زعموا أن الضمة والواو مزيدان جميعاً للإعراب. فهذا ما لا يعقل، ولا نظير له أن يجتمع في كلمة واحدة إعرابان مختلفان. والذي ذهب الكوفيون إليه أن الواو من قولك: أبوك، لام الفعل، ولكنها معربة، وإعرابها عندهم سكونها في موضع الرفع، والباء معربة، لأنها مضمومة. فلما صاروا إلى النصب انقلبت الواو ألِفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها، ويلزم من قال بقول سيبويه إن الواو لام الفعل، والعين تابعة للام إذا قيل له كيف تبني على هذا القياس مثله من: وأيْتُ وأَوَيْتُ، وتجعل العين تابعة للام أن تبنى كما ذكرنا من قول الكوفيين قياساً، وإن لم يكن مسموعاً انتهت المسألة.

المسألة الزنبورية

وعن الفراء: قدم سيبويه رحمه الله على البرامكة فعزم يحيى[١] على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر، يعني سيبويه، تقدمت أنا والأحمر[٢]، فدخلنا فإذا تمثال في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب التمثال الفضل[٣]، وجعفر[٤]، ومن حضر بحضورهم، فأقبل الأحمر على سيبويه، فسأله عن مسألة، فأجاب فيها سيبويه، فقال له الأحمر: أخطأت، ثم سأله مسألة ثانية، فأجابه فيها، فقال له، أخطأت، فقال سيبويه: هذا سوء أدب، قال الفراء: فأقبلت عليه، فقلت له: إن في هذا الرجل حدَّة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون،

---

(١) هو يحيى بن خالد البرمكي.

(٢) يعني «خلفاً الأحمر».

(٣، ٤) هما ولدا يحيى البرمكي.

ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من: وأيت وأوَيت، فقدَّر، وأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدَّر، وأخطأ، فقلت: أعد النظر ثلاث مرات يجيب، ولا يصيب. فلما كثر ذلك قال: لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه، فقال: أتسألني أم أسألك؟ فقال: لا بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائي، فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أم فإذا هو إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو: خرجت فإذا عبدالله القائم [١٢٦]، أو القائمُ، فقال سيبويه: ذلك كله بالرفع دون النصب. فقال الكسائي: العرب ترفع ذلك كله، وتنصب، فرفع سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد اجتمعت من كل أَوْب، ووفدت عليك من كل قطر، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل البصرة، وأهل الكوفة منهم فيحضرون، ويُسألون، فقال يحيى أو جعفر: قد أنصفت، وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان، فسئلوا فاتّبعوا الكسائي، وقالوا بقوله، فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع، فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى، فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد عليك من بلده مؤملاً فإن رأيت أن لا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصيَّر وجهه إلى فارس، فأقام هناك، ولم يعد، قال أبو العباس ثعلب: إنما أدخل العماد في قوله «فإذا هو إياها» لأن «إذا» مفاجأة أي: فوجدته ورأيته، ورأيت تنصب شيئين، وتكون معه خبر، فلذلك نصبت العقرب. قال الزجاجي: وهذا آخر الخبر. وقال أبو اليُمْن الكندي[1] أن

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، الإمام تاج الدين أبو اليمن الكندي، نحوي، لغوي، محدث حافظ، توفي سنة ٦١٣هـ.

سيبويه إنما قال ذلك لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة، وقال أيضاً أنه لمّا دخل من دخل من العرب، وقالوا: القول ما قال الكسائي، إن سيبويه قال: مرهم فلينطقوا بذلك فإنهم لا تجري ألسنتهم، قال الزجاجي: أما حكاية الفراء عن الأحمر أنه سأل سيبويه ثلاث مسائل، فقال له أخطأت، فقد أقرَّ الفراء بأنه أجاب فيها، ويشهد له بذلك، ولا يلتفت إلى قول الأحمر أخطأت، ومع ذلك فلم يحلّ المسائل ليعلم وجه الخطأ فيها من الصواب، وأما قول الفراء فقد كتبنا عن الزجاجي ما قال فيها، وأما مسألة الكسائي فالرفع لا يجوز غيره، كما نقول: خرجت فإذا عبدالله قائم، قال أبو بكر بن الخياط[1] تقديره: خرجت فبحضرتي عبدالله، «فإذا» بمنزلة «بحضرتي» ظرفاً من مكان، وجائز أن يجيء معها [١٢٧] الحال، تقول: خرجت فإذا عبدالله قائماً، كما تقول: خرجت فبحضرتي عبدالله قائماً، فإن أدخلت أل فالرفع خبر عن عبدالله، ولا يجوز نصبه لأنه معرفة، والحال لا تكون معرفة، فلما بطلت الحال رجع إلى الرفع لأنه لا ناصب له. وأهل الكوفة يجيزون نصبه لأنها ظرف، فيرفعون عبدالله، كما يرفعون الأسماء بالظروف، ثم يعملونها في الخبر عمل وجدت ورأيت. وهذا القول ظاهر الإحالة إن كانت «إذا» بمنزلة «وجدت» فسبيله أن ينصب بها اسمان، ويرفع اسم، كما تقول وجدت عبدالله عالماً، وإن كانت «إذا» مع «عبدالله» بمنزلة «وجدت» وجب أن ينتصب بعد «عبدالله» اسمان، لأن «وجدت» هنا ليس من وجدان الضالة وإنما هي عندهم التي بمنزلة «علمت» الناصبة مفعولين، وإن قالوا: إن «إذا» إنما هي بمنزلة «وجدت»، ولا تعمل عمل «وجدت» كما أن «حسبك» بمعنى «الأمر»، وهو اسم ليس بمجزوم، فكذلك تقول، ويجب إذ ذاك الرفع في الاسمين إذا كانا معرفتين، وبطل النصب، وجاز في القياس نصب الثاني على الحال إذا كان نكرة، فقد

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر بن الخياط النحوي، من مصنفاته: معاني القرآن، والنحو الكبير، وغير ذلك. توفي سنة ٣٢٠هـ.

وضح بهذا أن «فإذا هو هي» لا يجوز النصب في «هي» لأنه لا ناصب لها لأنهما ابتداء وخبر، وبطل أن تعمل إذا بلفظها عملين مختلفين عمل الفعل، وعمل الظرف، كما زعموا، فترفع الأول على أنها ظرف، وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين، فينصب بها واحد، ولم يؤت بالفاعل، وهذا محال، وإن كان قولهم «فإذا هو إياها» محفوظاً عن العرب، فهو من الشاذ الذي لا يُعَرَّج عليه. وقد حكى **أبو زيد الأنصاري**: قد كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها، فأما أن يكون **سيبويه** قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها، ولا عرّج عليها، لأنه ليس كل من سُمع منه أهلاً عنده للقبول منه والحمل عنه. وأنكر **سيبويه** ما لم يره مطابقاً للقياس، ولا رأى له وجهاً يقارب الصواب، ولم يَرَوْجْهَ الصواب فيه فيلزمه، ويقطع بحجته، وكان قصاراهم الالتجاء إلى السماع والفزع إلى أعارب أُحضروا، فسئلوا عن ذلك، **وسيبويه** غريب طارىء [١٢٨] عليهم، وهم مع القوم قاطنون. وقال **أصحابنا**: قد كانوا أُعطوا جُعْلاً على متابعة **الكسائي**، وقالوا أيضاً إنما قصد **الكسائي والفراء** بالسؤال عنها حين علموا أنه غير جائز عنده ليخالفوه، ويرجعوا إلى السماع، فينقطع المجلس عن النظر والقياس، لأن خبره قد كان عندهم، ومع هذا فإن **الكسائي والفراء** وأصحابهما لا يدفعون أن قوله «فإذا هو هي» صواب جيد، وأنه الوجه فلا معنى لقولهم أخطأت إذا جاء بما هو صواب عندهم. وقول ثعلب: إنه إنما أدخل العماد في قوله «فإذا هو إياها» لأن «إذا» مفاجأة، وهو بمعنى رأيت ووجدت، فلذلك جاز معه العماد، وهو خطأ لأن العماد عند البصريين والكوفيين لا يكون إلا فضلة لجواز إسقاطها، ثم يسميه البصريون الفصل، وذلك مثل قولك: كان زيد هو القائم، إذا جعلت «هو» عماداً نصبت القائم، ألا ترى أنك لو حذفت «هو» كان الكلام سديداً، وهو حذف «هو» من قولك «فإذا هو إياها» لبطل الكلام، لأن «فإذا إياها» لا معنى له، فقد تبين أن «هو» هنا لا يكون عماداً كما زعم لكان مستغنى عنها.

قال أبو حيان: المنقول عن الكوفيين أن «إذا» الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ أو خبراً، لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم، فكيف يجوز النصب، ولا يجوز أن يقدر «إذا»، وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين، **انتهى**.

حكى **اللحياني** أن من العرب من ينصب بـ لم، ويجزم بـ لن، وليس ذلك مما يلتفت إليه، ومثل ذلك في الشذوذ خفض بعض العرب بـ «لعل» وحكوا:

لعـل أبـي المغـوار منـك قـريب[1]

فلم يلتفت سيبويه إلى مثل هذا، ولا حكاه. والكوفيون حكوه وقاسوا عليه، وتكلموا على الخبر بأي شيء يرتفع، وبنوا عليه مسائل، ومثله مما قبله الكوفيون، ولم يقبله سيبويه قولهم: جاء القوم إلا زيدٌ بالرفع، ولم يقبله البصريون. ومن ذلك قولهم: يا اللّهم، فجمعوا بين الميم في آخر الاسم ويا في أوله، وهذان الحرفان عند البصريين يتعاقبان.

[١٢٩] من تقييد شيخنا الأستاذ الجليل الامام الأوحد النحوي المحدث الشهير أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير[2] على هذه الأبواب ما يأتي نصه بحول الله.

سيبويه: هذا باب من الفعل في الاسم الترجمة. ذَكَر من البدل هنا بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال لشبه هذين بما تقدم من الاشتغال من حيث

---

(١) المشاهد لكعب بن سعد الغنوي في الخزانة ٤/ ٧٠، وأمالي بن الشجري ١/ ٢٣٧ والشطر الأول منه:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفـع الصـوتَ داعياً

(٢) هو أحمد بن ابراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين الثقفي العاصمي، أبو جعفر الجياني الغرناطي، ولد سنة ٦٢٧هـ وتوفي سنة ٧٠٨هـ.

أن العامل هنا يمكن أن يعمل في كل واحد منهما، فشغل بأحدهما، وفسر آخر بالآخر كما في الاشتغال من غير فرق، ثم إنه لا بد فيهما من ضمير الأول فأشبها بسببين الاشتغال، في لزوم الضمير، وفي أن البدل على تكرار العامل، فإذن إنما نصبه على فعل يفسره الأول كالاشتغال، وليس كل التوابع على تقدير تكرار العامل، وأيضاً فالثاني من سبب الأول، كما في الاشتغال، وإن اختلفا بوجه ما، وأيضاً فبعض مسائل هذا الباب يجوز في الرفع والنصب، فقد يستويان، وقد يختار أحدهما. وقد يلتزم كما في الاشتغال، وأيضاً فالأصل في الاشتغال أن تقول: ضربت زيداً، ثم قدمت زيداً للتنبيه عليه، وكررته في اللفظ في قولك: زيد ضربته، وكذا البدل أن تذكر المراد أولاً، فكررته ليحصل في ذلك التنبيه مع ضرب من التوكيد. فهذه أربعة أوجه من الشبه أوجبت تعقيب الاشتغال بهذين الضربين من البدل. قوله: «يستعمل في الاسم» إلى «فيعمل فيه كما عمل في الأول»، ظاهره أن البدل يعمل فيه الفعل الأول، وليس كذلك، بل عامله مقدر من جنس الأول. عَ البدل في اللغة أن يوضع الشيء مكان الشيء بعد إزالة الأول من مكانه، وهذا الذي يعطيه في نية الطرح، والذين يريدون أن يقدّر له عامل من جنس الأول فعمل فيه لا أنَّ الأول يطرح البتَّة، ألا ترى أن كلام العرب: زيد ضربته أبا بكر، وزيد مررت به أبي عبدالله، والضمير في المثالين عائد إلى المبتدأ، فلو طرحته لبطل الكلام لخلو الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ. وكذلك قولهم: زيد رأيت أباه عمراً، فإنما مراد [١٣٠] النحويين ما ذكرناه، ودليل كونه على تقدير تكرار العامل، ورود ذلك في حرف الجر في قوله تعالى: ﴿لمن آمن منهم﴾[١] وفي قوله: ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾[٢]، وبناؤه على الضم في مثل: يا أخانا زيد، في النداء، وإلا لكان منصوباً لوقوعه بعد منصوب. وقد صرح

(١) سورة الأعراف آية ٧٥.

(٢) سورة الزخرف آية ٣٣.

سيبويه في غير هذا الموضع بأن البدل من جملة ثانية. فأما قوله: «فيعمل فيه» فحلُّ إشكالِه أنه لما كان العامل في البدل مقدراً غير منطوق، وكان الظاهر نائباً منابه في اللفظ نسب العمل إليه مجازاً، كما فعل في غير ذلك مما هو مثله، فالأول، وإن لم يكن بنفس العامل فلفظه هو العامل لأن المقدر إنما هو من لفظ الأول، فلهذا قال: «فيعمل فيه كما عمل في الأول»، هذا جواب عَ. ولم يقع اختلاف فيما قبله عَ أن قيل إذا كان الأول باقياً غير مطرح، فكيف جعل الثاني بدلاً وإنما كان يكون بدلاً لو أزيل الأول وجعل الثاني في موضعه، فإذا ثبت فلمَ لمْ يجعل الثاني توكيداً، أو عطف بيان، أو نعتاً؟ والجواب أن قولك: رأيت قومك أكثرهم، إنما يقال على ما ذكر سيبويه على وجهين: **أحدهما** أن يكون المتكلم إنما قصد الأكثر وعلم ذلك المخاطب، أو يكون أراد الأكثر، لكن لم يعلم المخاطب ذلك، ولا قصد المتكلم بيانه له، إلا أنه، لما قال: رأيت قومك، بدا له أنْ يتبين ما الذي رأى منهم. فأما على **الوجه الأول** فلا يمكن أن يجعل الثاني عطفاً إذ ما أريد بالأول قد علمه المخاطب، ولا توكيداً لأنه أراد بالقوم الأكثر فصار عموماً مخرجاً عن أصله مقصوداً ذلك فيه، فالتوكيد يناقضه، ولا نعتاً لأن النعت من صفة الأول، أو صفة سببه، وليس هذا كذلك، وأما على **الوجه الثاني** فيمتنع عطف البيان إذ لم يُبْنَ الكلام على البيان والتوكيد، إذ لم يتقدر المراد عند المخاطب حتى يؤكد عنده، والنعت للعلة المتقدمة، فلم يبق إلا أن تعاد الجملة الأولى، ثم يحذف المفعول، ويجعل مكانه أكثرهم توكيداً على الوجه الأول أو بياناً على الثاني. ولهذا يقول النحويون: إن البدل في تقدير جملة أخرى، [١٣١] ثم يحذف العامل المكرر، ويلزم الحذف. وقد ثبت إذا كان جاراً كالآيتين المتقدمتين، ومنه:

ألا بَكَرَ النَّاعي بِخَيْـرَيْ بني أَسَدْ بعمرو بنِ مسعود وبالسيِّد الصَّمَـدْ[1]

(١) الشاهد بلا نسبة في اللسان (صمد).

وهذا هو الفرق بين البدل الذي على الوجه الأخير، وبين عطف البيان، أعني تكرار العامل، وكون الثاني من جملة أخرى، فإن قيل: ما فائدة البدل؟ قلت: قد يكون للمسمى الواحد أسماء من معانٍ يشتق له منها تلك الأسماء فَيُشْهَر ببعض تلك الأسماء عند قوم، وببعض عند آخرين فإذا أُتي بالإسمين معاً كان أعطى للمقصود، وأجمع في حصول الفائدة، وأيضاً فالقائل: رأيت زيداً رجلاً صالحاً، قد يريد أنه مرَّ برجل صالح، وأنه زيد، وليس كل من عرف أنه زيد عرف أنه رجل صالح، فأُتِيَ بالعَلَم الذي يعرف به، وبالمذهب الذي هو عليه، ليجمع له بذلك غرضاه فهذا القصد بالبدل. سيبويه: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم، وبني عمك ناساً منهم، وعبدالله شخصه، وضربت وجوهها أولها. كل هذه المثل بيِّنة في بدل البعض والكل، ألا رأيت عبدالله شخصه، ووجهه، أن الاسم واقع على الجسم بجميع صفاته، وشخصه، للشبح فقط. فهو بعض، أما أن يكون بدل شيء من شيء فيمنعه الإضافة إلى ضمير الأول، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، ولا يصحّ فيه الاشتمال لأن بدل الاشتمال ما لا يسند فيه الفعل إلى الأول، حتى يعلم أنه للثاني، وليس هذا كذلك. ف يمكن فيه بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وذلك أن ترى شخصه مسبباً، والاسم إنما هو واقع على الجسم بجميع صفاته. سيبويه: فهذا يجيء على وجهين يعني بياناً، أو توكيداً، وبدأ بالتأكيد، وهو ما إذا نطق بالقوم أُريد به الأكثر، وعلم ذلك المخاطب كما يعلم المتكلم، فجاء بالاسم بعد ذلك لمجرد التوكيد، وكأنه إنما أعاد ذكر الأول بعينه، ولهذا قال سيبويه: ولكنه ثنى الاسم توكيداً، وشبه المثل بالآية اعتماداً على أن «أجمعين» لا يعطي غير ما أعطاه «كلهم»، فكأنه قد تكرر، فاعترضه المبرد، وقال: إن «أجمعين» [١٣٢] يؤدي ما يؤديه «كل» مع زيادة الاجتماع في الزمان، فلو اقتصر على «كل» لم يعط ذلك من مجيئهم معاً، فألحق الآية بما البدل فيه للبيان، وسيبويه قد اعتمدها في بيان البدل

المؤكد، ومعتمد المبرد دليلاً كون «أجمعين» يقتضي الاجتماع، فيقال له إنما يقتضي الاجتماع في الفعل، أما في زمان واحد فدعوى لا تبرهن، وإنما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام﴾[1] علم عليه السلام أنهم لا يسألون عن وجود الشهر، وإنما سؤالهم عن القتال، فجاء بقتال توكيداً. سيبويه: وذكرت «تقتد» لما قدم ما البدل فيه للتوكيد أعقب بمحتمل للبيان والتأكيد، فذكر البيت منسوقاً على المثل حملاً على الوجه الثاني في الذي البدل فيه مبين، ويتصور قصد البيان على طريقتين: أن يقول رأيت مبهماً على مخاطبة، ثم يبدو له أن يبين. قـ: أو يبتدىء كلامه على أن المخاطب يعلم ما يريد، ثم يشك في علم المخاطب بمراده، فيبدل، وهذا بيان أيضاً. وشاهد نصب «برد مائها» بدل اشتمال من «تَقْتَد»، وهو موضع بعينه، وعَتَكُ البَوْلِ: قِدَمُهُ وحُمْرَتُهُ، ومنه قوسٌ عاتكة: إذا احمرَّت من القِدَم. فيّ ويجوز قـ ويروي وَعَتكَ البَوْلِ على الفعل والفاعل. قـ ويروى وعبك بالباء ورفع الكاف، وهو ما لصق منه. عَ المعنى أن ناقته تذكرت لما هي فيه من الإعياء شدة الحر والتعب، وقلة الخصب، تقتدع وكنّى بناقته عنه ولم تتذكر تَقْتَد لذاتها بل تذكرت برد مائها وخصبها، وعن الخصب الذي كانت فيه كنّى بقوله:

[وعتك البول على أنسابها][2]

وتوجيه التوكيد في البيت أنه كما ذكرت «تقتد»، علم أنها إنما أرادت برد مائها، والراء التي وجدت لها دل على ذلك الحال التي كانت فيها من شدة الحرّ، وقلة الخصب، صّ لأن الغنم إنما تذكر الخصب والكلأ، لا مجرد الموضع، فقد علم بما تقدم في القصيدة أن المذكور الخِصْب، فجاء تكراره

---

(١) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

توكيداً: في عَ: يريد ناقته، قلتُ: وذلك محتمل، ولذلك لم يتعرض له ف، [١٣٣] ولا انشدوا من القصيدة غير البيت، وأما وجه البيان فأن يكون «ذكرت تقتد» نفسها لبرد مائها خاصة، ولم يكن من الحال ما يبين، فذكر برد مائها تأكيداً، صّ لما قال: رأيت قومك، وذكرت تقتد، أراد أن يبين ما الذي رأى وما الذي ذكرت، وهذا الوجه عنى بقوله، ويكون البيت على الوجه الآخر الذي أذكره لك. سيبويه: ولا يجوز أن تقول: رأيت زيداً أباه، أي لا يبيِّنُ الشيء إلا بما هو هو، أو بما هو بعضه، وكذلك البدل على جهة التأكيد ف منه بدل الأب إلا على الغلط، والإضراب، وهو قوله في الرواية الشرقية. وإما أن يكون أضرب عن ذلك، فنحّاه، وجعل عمراً مكانه. عَ: البدل يكون الأول في المعنى أبو بعضه، أو راجعاً إلى معنى يكون فيه بعضه، وهو أن ينطق بالفعل أولاً، ويدخل تحته البدل، وهو المسمى ببدل الاشتمال، نحو: سلب زيد ثوبه، فقد رجع إلى معنى هو فيه بعض الأول. عَ: وقد اختلفوا فيه، فبعضهم يجعل الثاني مشتملاً على الأول، وبعضهم يجعل الأول مشتملاً على الثاني، والصحيح أن الفعل هو المشتمَل الثاني، لأنك إذا ذكرته فُهِم منه أنك أردت شيئاً من سبب الأول وقع به ذلك الفعل، وأبان عن ذلك دَ وجّي، وفهما ذلك، قلت: قد بسط الأستاذ[1] هذا فيما شرح به كلام أبي موسى **الجزولي** بسطاً شافياً، فقال: هذه المسألة فيما اختلف فيها النحاة، فمن قائل باشتمال الأول على الثاني، ويفسر ذلك بأنه يكون أبداً إمّا وصفاً في الأول نحو: أعجبتني الجاريةُ حسنُها، وإما مكتسياً منه الأول وصفاً نحو قوله تعالى: ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾[2]، و«أعجبني زيد ماله»، وبهذا قال **الجزولي**، ومثّل بما ذكرناه، ويلزمه أن يجيز: ضربت زيداً عبده، على بدل الاشتمال، لأن الأول يكتسي من الثاني وصفاً لأنه ملك،

---

(١) هو الشلوبين.

(٢) سورة الزخرف ٣٣.

كما اكتسى الأول من الثاني وصفاً في الآية والمثال. وهم قد منعوا: ضربت زيداً عبده، على بدل الاشتمال، فدلّ على بطلان القول باشتمال الأول على الثاني. قال: ومن قائل: بأن الأول قد يشمل [١٣٤] على الثاني، فقد يشمل الثاني على الأول، قال: وهذا الأخير كقولك: سلب زيد ثوبه، لأن الثوب هو المشتمل على زيد لا زيد على الثوب، ومن قائل يقول: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول، ومعناه أن يكون الخبر إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على إرادة غيره مما يتعلق به ويكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس[1]، فقولك: أعجبتني الجارية حسنها، لم يسند الإعجاب إلى الجارية لأنها جارية، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلاً في هذا الخبر، ولم يرد ذلك، وإنما أعجبه خاصة من خواصها، أما حسنها، أو ظرفها، أو أدبها، وما أشبه ذلك مما تريد منها، وكذلك: سلبت زيداً ثوبه، معلوم أن إسناد السلب إلى زيد ليس على أنه سلب هو نفسه ولكن أسند السلب إليه، والمعنى على توجيهه إلى غيره مما يتعلق به، عَ: فهكذا يكون بدل الاشتمال، وهذا هو معنى الاشتمال فيه لا ماذكره الجزولي، فلو قيل: ضربت زيداً عبده، على بدل الاشتمال لم يجز لاكتفاء المعنى بالأول إلا أن يقال على بدل الإضراب، ع: وهذا المعنى الذي أفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا أبو إسحاق بن ملكون حيث قال بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح، ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح، عَ: وليس كما قال بل قد أفصح **السيرافي، وأبو العباس** عنه بما ذكرته إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه، فهو كما قال، قلت: ويلزم في بدل الاشتمال أبداً وجود شرطين أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول

---

(١) هو ثعلب.

يستدعي عن الثاني، ويكاد يعطيه، فالكلام بادٍ عليه عدم الاكتفاء بالأول، وسبقية التشوف إلى الثاني وهو مراد ع بقوله إن من شرط بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول، وهو معنى الاشتمال الذي بسط آنفاً، والشرط الثاني أن يكون الفعل يصح إسناده إلى [١٣٥] الأول [حقيقة يوماً ما جاز لم يصح إسناده إلى الأول][1] يوماً ما حقيقة لم يصح إسناده إليه مجازاً، فيمتنع البدل، وبهذا الشرط يتضح امتناع: أسرجت القوم دابتهم، إذ لا يصح إسناد الفعل فيه إلى الأول بوجه، أما أن الثاني مفهوم من الأول، وأن الفعل يشير إلى الثاني، ويفهمه، فموجود فيه، والمثال ممنوع باتفاق سيبويه فغلط، أو نسي عَ معنى الغلط سبقية النطق بما لم يرد، ثم يتذكر فينطق بما أراد، وهذا بين، ويتصور وجود ذلك في حال واحدة، ولذلك ذكره النحويون، ولم يذكروا النسيان، فيكون أراد «أبا زيد» مثلاً، فنسي ونطق بـ«زيد»، ثم استبان له مراده، فنطق «بالأب» عَ: ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد، وهذا لا يتصور، فلهذا عدل النحويون عنه للغلط عنه خاصة، ثم قال عَ: الذي يحمل عليه قول سيبويه: أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً، أنه يريد أن يكون قبل قوله «رأيت» أن يخبر برؤية الأب، ثم نسي قبل إخباره بذلك، فأخبر برؤية زيد، ثم تذكر عند ذلك، فذكر من أراد، فوقع النسيان في غير الزمن الذي وقع فيه التذكر، وهذا متصور بيّن، غـ: ولم يذكر البداء، وهو أن يبني كلامه على الإخبار بالأول، ثم يبدلونه أن يخبر بالثاني، فيضرب عن الأول، ويأتي بالثاني، وقد ذكره في غير هذا الموضع سيبويه، فأما الأول فعربيّ جيّد. لما ذكر الغلط والنسيان رجع إلى ما كان بسبيله من بدل البعض من الكل، وما قدم من المسائل، سيبويه: مثله: ﴿ولله على الناس﴾[2]، ف: «من» الآية الكريمة بدل من «الناس»،

---

(١) العبارة وردت في الهامش.

(٢) سورة آل عمران ٩٧.

ويحتمل الوجهين البيان والتأكيد، لقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾[1]، وخبر «الحج» في الجار والمجرور، الأول والثاني حال من المبتدأ والعامل فيه الخبر، ولا يجوز عكسه لتقديم الحال على العامل المعنوي. ويجوز رفع «من» بـ«حِج» على تقدير: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، **والكسائي والفراء** يحملانها على الشرط والجواب محذوف بتقدير: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج، والله أعلم بما أراد، غـ: البدل [١٣٦] في الآية على طريقة التأكيد، لأنه لو لم يذكر ﴿من استطاع إليه سبيلا﴾ علم ذلك بأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، وهو بدل بعض من كل، صّ: جعل «مَنْ» في الآية فاعلة بالمصدر خطأ، لأن التقدير على ذلك: ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج مستطيعهم، وهذا خلف انه من قول صّ، وليس كما ذكر لأن قوله تعالى: أن يحج البيت يجري في تخصيص الثاني مجرى البدل، لأن قصد البيت وبلوغه لا يمكن إلا من مستطيع، فكأنه قد حصل ذكر الاستطاعة لفظاً، فلا يلزم ما ذكره، وإرادة الخاص باللفظ العام غير محال إلاّ أنَّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل، وذلك مما يقلّ إلا انه وإن كان قليلاً، فليس يمتنع، ثم إن صّ إنما منعه من وجه آخر، وليس الأمر فيه كما ظن صّ، يرجح مذهب سيبويه على مذهب **الكسائي** قليلاً أن هذه الجملة جعلتها شرطاً أو بدلاً لا تنفك عن كونها بياناً للأولى على كل حال. وإذا كانت بياناً للأولى فأولى ما فيها أن تكون بدلاً لتكون غير مقتطعة منها، أما إذا كانت «مَنْ» شرطية فقد استقلت الجملة الثانية، وانقطعت من الأولى قلت: وهذا غير مسلم فإنها إذا كانت شرطية كانت قوية الالتحام بالأولى، ألا ترى ان التقدير: من استطاع منهم السبيل فعليه ذلك، وإن لم يقدر منهم أو نحوه لم ترتبط الجملتان، وفي

---

(١) سورة البقرة ٢٨٦

ارتباطهما تسويغ الجواز، فإن قيل: إذا جعلت «مَنْ» بدلاً كان الكلام في قوة جملة واحدة، وذلك أبلغ في بيان المقصود، فالجواب أن قولهم في البدل: انه على تقدير تكرار العامل يمنع من تقدير كون الكلام في جملة واحدة من كل وجه، والأمر بعد في ذلك قريب، ولم يأت سّ بهذه الآية على أن يثبت منها ما أراده من البدل بل بعد ثبات مراده أتى بها على أبين محتملاتها غير مانع سواه، **سيبويه** ومثله: إلا أنهم أعادوا حرف الجر، ﴿قال الملأ الذين استكبروا﴾[1]، أي: ومثله في أنه بدل بعض من كل، غـ: على طريقة التأكيد، لأنه لو لم يذكر﴿من آمن منهم﴾لكان يعلم [١٣٧] أن المؤمنين قصد بدليل قوله تعالى ﴿أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه﴾[2]، وهو مثل الأول إلا أنه أعيد فيه حرف الجر، ومبنى البدل والمبدل منه، وإن كانا من جملتين، أن يكونا جملة واحدة، ولذلك أُلزم العامل في البدل الحذف إلا أن يكون حرف جر لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد مع أن فعله الذي يتعلق به محذوف، فالعامل في الحقيقة لم يعد، فكانت جملة واحدة، غـ: وقد أجاز بعض المتأخرين أن يُعاد العامل على الجملة من غير تفصيل، واستدل بقوله تعالى: ﴿اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم أجراً﴾[3]، غـ: ومذهبه باطل فإن الغرض في هذا الباب أن يجعل الثاني تابعاً للأول، وتجعل الجملتان واحدة، ولا يمكن ذلك إلا بحذف العامل المقرر تكراره، وأما الآية فلا دليل له فيها لأن الموضع موضع عظة وتذكار، وجعل الجملة الواحدة فيه جملتين إن أمكن واجب، فكيف ما أصله جملتان؟ **سيبويه**: ومن هذا الباب: بعت متاعك أسفله قبل أعلاه، واشتريت متاعاً أسفله أسرع من اشترائي أعلاه، واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض،

---

(١) سورة الأعراف ٧٥.

(٢) سورة الأعراف ٧٥.

(٣) سورة يس ٢٠.

وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها، وضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، فهذا لا يكون فيه إلا النصب، راجع للمثل الخمسة التي ذكر، ولزوم النصب فيها للعلة التي ذكر بيّن، ولا طريق لرفع شيء منها ما وجدت تلك العلة، وهي التي أبداها في قوله: لأن ما ذكرت بعده، يريد بعد الاسم الثاني المبدل مما قبله إذ لا حاجة بنا إلى ذكر الأول لأنه مطلوب للفعل المفتتح به، فينتصب نصب المفعول، ولا يمكن فيه غير ذلك، فإنما الكلام في الاسم الثاني المجعول بدلاً الذي يجوز رفعه في كثير من مسائل الباب، وهو «أسفله» في المثال الأول والثاني، و«بعضه» في المثال الثالث، و«صغارها» في الرابع و«بعضهم» في الخامس، فهذا الاسم الثاني في المثل هو الذي أشار إليه بقوله: فهذا لا يكون فيه إلا النصب، ثم علل لزوم النصب فيه بأن المذكور [١٣٨] بعده ليس مبنياً على الاسم يريد: أن مبني الكلام لم يقع على جعل: أسفله قبل أعلاه، وأسرع وأعجل، وأحسن، وقائماً أخباراً عن الأسماء قبلها، فيرتفع. وإنما جعلت في هذه المثل معمولة للفعل، فكل واحد منها إنما أُتي به قيداً للفعل قبله، فبيع أسفل المتاع هو الواقع قبل بيع أعلاه، وشراء الأسفل هو الواقع أسرع من شراء الأعلى، وشراء بعض المتاع هو الواقع أعجل من بعض آخر، وسقي الصغار وقع أحسن من سقي الكبار، وضرب القائم من الناس والقاعد وقع مفصلاً، ولم يُرِد أن الضرب وقع بالجملة بل نصصت وفصلت ضرب القائم من القاعد، فعملت الأفعال في هذه الأسماء المنتصبة، وطلبتها لبناء الكلام، على تقيدها بها، كما ذكر، فلو ذهبت إلى رفع الأسماء الثواني الواقعة أبدالاً لكانت مبتدآت لا أخبار لها، لأن الذي كان يمكن أن يكون خبراً قد طلبه الفعل، وعمل فيه لبناء الكلام على تقيده به، فلو أمكن أن تكون هذه الأسماء مبنية على ما قبلها من الأسماء لارتفعت الأبدال مبتدآت إلاّ أن ما يمكن ذلك فيه منها لا يجوز في هذا الكلام الذي قصد فيه إيصال الفعل إلى تلك الأسماء

تقيده بها كما ذكرناه، وعن هذا التقييد كنّى سيبويه بقوله: «وإنما هو من نعت الفعل» أي: إنما أردت الفعل أن الفعل وقع على تلك الصفة، وتقيد بها، فلما أردت هذا المعنى لم يكن سبيل إلى الرفع فيها، فلما وجب نصبها لما ذكر لزوم انتصاب ما قبلها على البدلية، إذ لا يمكن فيه غير ذلك، وكلها بدل البعض من الكل، هذا حاصل ما أراده سيبويه في هذا الفصل. وإن ذهبنا إلى إيراد ما قدمناه من مراد سيبويه في هذا الفصل جارياً مع عبارة من شرحه منوطاً بما وقع لهم من إلحاق، أو تفصيل، أو خلاف في عبارة أو معنى معقباً بما تختاره في ذلك، فتقول قول سيبويه: بعت متاعك أسفله، قبل أعلاه، إلى آخر المثل الخمسة كلها بدل بعض من كل. ف: ويجوز فيها البيان والتأكيد لأن المتكلم قد يذهب إلى الثاني وما بعده [١٣٩] بأول كلامه، وقد يذهب إلى الأول، ثم يبين ما أراد. وقال غ: بين على طريقة التأكيد، واعتبرها بأن تحذف البدل فإنه يعلم ضرورة أن الأول مراد به ما أريد بالثاني، ووضوح ذلك مُغْنٍ عن بسط سيبويه، فهذا لا يكون فيه إلّا النصب، يريد أن الأسماء الثواني المنتصبة على البدل في هذه المثل الخمسة يلزم فيها النصب، ولا يجوز الرفع علّل ذلك بعلة خاصة، وهي أن الأسماء الواقعة بعدها ليست بمبنيّة عليها، وإنما هي معمولة للفعل الأول منتصبة به، قال ق أحوالاً لم يبن شيء منها على الاسم قبله، فيرتفع مبتدأ، فلو رفعته لكان مبتدأ لا خبر له، وقوله من نعت الفعل، ع: لأن منها ما هو نعت للمصدر، كقولك: أحسن من سقي كبارها، ومنها ما هو منصوب على الحال، والفعل واقع فيها، فصارت نعتاً له، قلت كل اسم منها قيد للفعل، فهو نعت له من جهة المعنى لأنك تريد في جميعها أن الفعل وقع على تلك الصفة وسواء كانت أحوالاً، كما يقول ق، وإنما يريد في موضع الحال، وإلّا فهي إما مصدر، أو ظرف، أو حال، أو كانت مبقاة على أحكامها، فقيل في المثال الأول: ظرف عمل فيه الفعل بنفسه، وأسرع، وأعجل، وأحسن، صفات لمصادر حذفت، وأقيمت مقامها،

فانتصبت نصبها، وعمل فيه الفعل بنفسه، وانتصابها على المصدرية، وقائماً وقاعداً في المثال الأخير منتصبان على الحال، هذا ما أخذ ع فيها، و ف، يجعل الظرف والمصادر أحوالاً، والأول أقل تكليفاً، وكيفما أخذت فهي قيود للفعل، وصفات وقع فيها، أو عليها، فلهذا قال سيبويه: من نعت الفعل، فعلّل س لزوم النصب في الأسماء الثواني بوقوع هذه التي بعدها معمولة للفعل، فلو رفعت الأبدال لكانت مبتدآت لا أخبار لها، فهل يجوز أن يبدل بهذه المتأخرات عن أن يعمل فيها الفعل فتزول هذه العلة، فيرتفع ما قبل مبتدأ، وترتفع هذه أخباراً لها، وتكون الجملة في موضع الحال؟ فالجواب أنه يمكن أن يقال: إن هذا أمر لم يعرض له سيبويه س، ولا تناوله تعليله لخصومه إلا بمفهوم ضعيف، والظاهر من النحويين أنهم مختلفون في ذلك، ففي كلام في ما ظاهره المنع مطلقاً، وتبعه على ذلك بعض النحويين، ومنهم ابن عصفور، وفي كلام الأستاذ [١٤٠]ع ما ظاهره الجواز مطلقاً، وفصّل بعضهم، ومنهم ف. ولنورد نصوصهم، ثم نرجح ما يظهر، ولمَ عدل سيبويه عن ذلك؟ قال في قول سيبويه فهذا لا يكون فيه إلا النصب لأن ما ذكرت بعده إلى قوله: «ولم تجعله خبراً لما قبله»، يعني أنك لا تقول اشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض، فتجعله ابتداء وخبراً في موضع الحال من متاعك لأنك لم ترد اشتريت متاعك وبعضه أعجل من بعضه، لأنه لا فائدة فيه، ولم ترد سقيت إبلك وصغارها أحسن من كبارها، كما تقول: ضربت زيداً أبوه قائم، على معنى ضربته وأبوه قائم، وإنما المعنى: اشتريت بعض متاعك أعجل من بعض، فلما قدمت المتاع جعلت البعض بدلاً منه، وأدخلته في عمل الفعل، وذلك معنى قوله: «وإنما هو من نعت الفعل». انتهى نصّ كلامه.

وظاهر أوله أن امتناع الرفع انما هو لعدم الفائدة، وكذا قال ص قال: «لا يتصور الرفع أصلاً لأن ما بعده لا يمكن أن يكون خبراً عنه، ألا ترى

لا يجوز صغارها أحسن مما سقي كبارها، أسفل متاعك أسرع من اشتراء أعلاه، لأن أسرع من صفة الشراء، وهذا يؤيد بقوله لأنه من نعت الفعل. انتهى كلام ص، وهو عين ما قدم من قول في، إلا أن في آخر كلام قي ما يعطي أن امتناع الرفع ليس لعدم الفائدة، وإنما هو لأدائه معنى لم يقصد، وهو قوله: لم ترد سقيت إبلك وصغارها أحسن من كبارها، إلى قوله: وإنما المعنى كذا، فظاهر هذا أن الرفع إنما امتنع لأن المعنى ليس عليه بينة تعطي معنى صحيحاً، أو فاسداً. وفي كلام صّ أيضاً بعض إشارة إلى هذا من قوله: لأن «أسرع» من صفة الشراء، وكلام في هذا أَبْيَن وإن كان صّ إنما نقل كلامه، وهذا في ظاهر مأخذه حَذوهُ، وسنبين أخيراً ما ينبغي أن يحمل عليه كلام قي، وتوضح ما أجمل، وأما الأستاذ أبو علي[1] فمرة فسّر هذا الموضع بما فسره السيرافي فقال فيما قيّده عنه غا قول سيبويه؛ فهذا لا يكون فيه إلا النصب إلى آخر التعليل، معنى ذلك أن الرفع لا يجوز إذا كان قبل أعلاه متعلقاً بالفعل، وكذلك سائر المثل لأنه لا يكون مبتدأ لا خبر له، قال: وقال من نعت الفعل لأن فيها [١٤١] ما هو نعته للمصدر كقوله: أحسن من سقي كبارها، وهنا ما هو منصوب على الحال، والفعل واقع فيها، فصار نعتاً له، قال: وقد أوضح ذلك. انتهى ما قيده غا، ولم ينسبه إلا أنه لم يذكر عن عَ خلافه، فأراه كلامه، وهو حسن، وقد سقط منه ما في ظاهر كلام في من التعارض والتقلب من خلافه، فأراه كلامه، وهو حسن، وقد سقط منه ما في ظاهر كلام في من كونه منع مرة لعدم الفائدة، ومرة لأداء الرفع إلى معنى لم يقصد، وقال عَ في إقراء آخر، وقيد من نصّ كلامه قول سيبويه فهذا لا يكون فيه إلا النصب. قال: أطلق هنا القول بمنع الرفع، وقد أجاز عقب هذا، والذي أراد انه لا يخلو أن تكون الحال من صفة الفعل مقيدة له، ومخصصة بمنزلة النعت مع المنعوت، فكان الفعل منعوتاً بها، وإن كان

(١) هو الشلوبين.

لا ينعت، أو لا تكون من صفته وإنما تكون مبنية على الاسم، فإن كانت من صفة الفعل [نصبها الفعل][1] ولم يصح رفع ما قبلها لأنه يكون مبتدأ لا خبر له، وإن لم يكن من صفة الفعل فالرفع جائز. انتهى كلام عَ. وظاهرة تجويز الرفع مطلقاً إذا لم تكن الحال من صفة الفعل، وإن سيبويه تعرض في كلامه بعد التجويز الرفع في هذه المسائل، وذلك من قوله مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، والظاهر من ع إطلاق الحكم في كل المسائل المذكورة على السواء، وفي ذلك تكلف في بعضها وضعف في المعنى. وفي قوله أن تكون الحال من صفة الفعل صغو إلى مذهب ف في أن هذه الأسماء أحوال مطلقاً، أي مقدرة بالحال، إلا أن ع أردف بما يبين مراده، قال: فقيل: «أعلاه» ظرف متعلق بالفعل من صفته إذا نصبت، و«أسرع» في المسألة بعدها نعت لمصدر محذوف، أي: اشتريته اشتراء أسرع، وحذف وعمل الفعل في صفته، وكذلك «أعجل» و«أحسن» في المثالين بعد، **انتهى كلامه**.

وظاهره جواز الرفع في الكل وأن: قبل، وأعجل، وأسرع، وأحسن، يجوز وقوعها أخباراً، ويرتفع ما قبلها بالابتداء إذا لم تجعل [هذه الأحوال من جهات الفعل تذكروا لمثل الكل في هذا][2] الحكم سواء، وأما ف ففصل، وعدل جملة عن تعليل سيبويه، فقال: «والأسماء المنصوبات الثواني بدل من الأسماء التي قبلها وما بعدها أحوال، ولا يجوز في شيء منها الرفع بالابتداء لأنها أشخاص وما بعدها [١٤٢] أحوال، ولا يجوز في شيء منها الرفع بالابتداء لأنها أشخاص وما بعدها أحداث، ولا يخبر بالمعنى عن الشخص يريد أنك تقدر في جميعها مصادر، وهذه الأسماء جارية عليها، فحذفت تلك

---

(١) زيادة من الحاشية.

(٢) زيادة من الحاشية.

المصادر، وأنيبت هذه منابها، أي: اشتراء أسرع وأعجل وسقيا وأحسن، فلو رفعت لحصل الإخبار بأحداث عن أشخاص، فامتنع، ولا يريد أن الإخبار بالحدث عن الشخص ممتنع البتَّة إذ قد قالوا: رجل عدل، وصوم، وفطر، وشبه ذلك، إلا أنه تجاز عند قصد المبالغة، والأصل المنع إذا لم يرد هذا المعنى»، ثم قال: «إلا أن بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، وبعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، يعني إلاّ هذين المثالين، فيجوز فيهما الرفع. قال: «لأن الذي بعدها يصلح أن يكون خبراً عنها. «قال»: وقد قال هنا، ولو لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع، «قال»: ولا يجوز الرفع في شيء مما تقدم إلا في المسألتين: «قال»: وقيل: أعلاه، وأسرع، وأعجل، ونحوها أحوال من المفعولين، وهي من صفات الفعل، ثم قدّر ف وقوعها أحوالاً، فصرّح بأسماء فاعلين ومفعولين، فقال: «وتقدير الأول: بعت أسفل متاعك سابقاً أعلاه، وكذلك أسرع، هو بمعنى معجلاً وسابقاً، وسقيت صغار إبلك مفضلة عن كبارها في السقي، قلت: «لما لم تكن أحوالاً، بأنفسها قدرها بما لا تكون حالاً بنفسه، ثم لما قدرها أحوالاً صريحة بعدت عن بيان كونها للفعل، وأوهم أنها أحوال لما انتصبت على الحال منه، فأراد ف رفع هذا الوهم، وقدرها تقديراً يفهم كونها للفعل وإن انتصبت أحوالاً من المفعولين، فقال: «ألا ترى أنك لو قلت: بعت متاعك معجلاً بعضه على بعض، وسقيت إبلك مفضلاً بعضها على بعض، لكانت الحال من الأسماء، وهي من صفات الفعل، فجرى اللفظ على شيء والمعنى لغيره، كما تقول: ضربت زيداً قائماً أبوه، فالحال من زيد، والفعل للأب قال: «وقال الأستاذ أبو بكر[1]: هي أحوال من الفاعلين إلا ما لا يصلح ذلك فيه، فيكون من المفعول» ف: «وما ذكرنا أظهر»، انتهى قول ف. وفيه والله أعلم، وفي المأخذ الثاني من مأخذي ع

---

(١) هو ابن السراج.

بعد عن مراد س، فإن س إنما جوّز [١٤٣] الرفع في المسألة فصلها مما قبل بعد أن قال فيما ذكر قبل تلك المسألة: فهذا لا يكون فيه إلا النصب، ثم ذكر مفصولاً عن تلك المسائل ما جوّز فيه الوجهين اتحاد المعنى، والرفع إن جاز في شيء مما تقدم فعلى مخالفة معنى الرفع لمعنى النصب، فقد خالف إذاً حكم المسألة التي جوّز فيها الرفع والنصب حكم ما تقدمها من جهة أن معنى النصب فيما قدم ليس معنى الرفع، ومن جهة أن س إنما قال بجواز الوجهين فيما ذكر بعد، وقال في تلك المسائل أنه لا يكون فيها إلا النصب، ومن جهة ذكره المسألة التي جوّز فيها الوجهين مفصولة عن تلك المسائل، ومن المطرد في كتابه أن لا يفصل الكلام بعضه من بعض إلا لمخالفته في معنى، أو حكم، إنهما بقول س، ولو لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع متفهماً منه أن ما تقدم من المسائل فيه أيضاً: أما إذا لم تجعله معلقاً بالفعل جاز فيه الرفع، فيقال لهما قد قدم س أن ما ذكر قبل هذه من المسائل لا يكون فيه إلا النصب، ولم يستثن شيئاً فلا يلزم من تجويزه الرفع من المسائل المنفصلة جوازه فيما تقدم ثم إن ف لم يجوّز الرفع من المسائل المتقدمة إلا في مسألة: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، ولو قال بتسوية الحكم في الكل لكان أقرب إذ لم يفرق س. بينهما وإنما تفصيله على ما علل به مما عدل عنه س ولم يذكره، فلما لم يجد في مسألة: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً إذا رجع الإخبار بمعنى عن شخص قال بجوازها كما في مسألة بعضه مرفوع وبعضه مطروح، ولم يجعل س علة الجواز عدم ذلك، إذ لم يجعل وجوده علة في المنع فيلزمه ما لزم ف، ثم إن ف منع الرفع في مسألة: بعت متاعك أسفله قبل أعلاه، ولا مانع منه على ف فإن قال: هو صفة المصدر، فالكلام محمول على معناه، وإنما المعنى بعت أسفل متاعك بيعاً سابقاً أعلاه، قيل له تقديره في الرفع أقربُ وأقل تكلفاً، إذ تقديره: أسفله كَائن قبل أعلاه، والجملة حال، وله معنى يصح عليه وليس فيه إخبار بمعنى عن

شخص، ثم في مرتكبه ادعاء فصل [١٤٤] ما وصله س وادعاء وصل ما فصله، أما **الأول** فإخراجه مسألة: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً عن أخواتها في تخصيصها بتجويز الرفع، وإنما ذكرها س مع ما أعقبه بقوله: «فهذا لا يكون فيه إلا النصب»، وأما **الثاني** فإلحاقه هذه المسألة في تجويز الرفع بمسألة: مررت بمتاعك بعضه مرفوع وبعضه مطروح، وإنما ذكرها سَ مفصولة منها. وقد ارتكب الأستاذ أبو علي[1] أيضاً في مأخذه الثاني نحو ما ارتكبه ف، فما ذكرته وارد عليه، فمأخذه الأول أولى، والذي أراه، والله أعلم، أن س يتعرض لتجويز الرفع إلا حيث يكون معناه ومعنى النصب واحداً، وما سوى ذلك فتقدير الرفع فيه بين أمرين: **إما أن يحرز معنى صحيحاً في جميع المسائل**، كما يظهر من كلام عَ، التي ذكر س أولاً يفيد معنى، فما لا يفيد معنى لا فائدة في ذكره، وما يقيد فإما أن يتحد مع معنى النصب، أو يخالفه، فإن خالفه لم يكن لذكره في هذا الباب كبير ثمرة من حيث أن بناءه على البدل، ويمتنع البدل هنا إلا على مخالفة المعنى، وعادة سَ في إلحاق الشكل بشكله مقطوع بها، ولهذا لم يذكر هنا بدل الشيء من الشيء، فإن اتحد معنى الرفع والنصب فهو الذي ينبغي ذكره (هنا) لاتحاد المعنى مع ما تساوى الجواز في الرفع والنصب، فلهذا، والله أعلم، اقتصر سَ في المثل الأول على النصب، ومنع ما سواه، ثم أعقب بمسألة يجوز فيها الرفع والنصب مع اتحاد المعنى، وأشار كلامه فيها إلى أن ما وجد من نحو هذه المسألة فيلحق بها، وليس فيما قدم ما يقرب من هذه المسألة إلا مسألة: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، وإذا تُؤمِّلَتْ وجدت مباينة لها، ألا ترى أن المعنى في قولك: مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، واحد رفعت أو نصبت، فمعنى النصب أنك مررت بكل من ضربي المتاع

---

(١) هو الشلوبين

مرفوعه ومطروحه، وكذا المعنى في الرفع من غير فرق، وإنما افتراق الوجهين وبناؤهما على جعل مرفوع ومطروح معمولين للفعل، وهو معنى قول سَ: من نعت الفعل أو قطعهما عنه، وبناؤها على ما قبلهما خبرين، فإن قصدت الأول لم يكن سبيل إلى الرفع، وإن قصدت [١٤٥] الباقي، فالرفع والمعنى واحد، وضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، وإن جاز فيها النصب والرفع فإن المعنى فيهما مختلف، فإذا نصبت فالمعنى أن الضرب وقع بكل من الصنفين القائم والقاعد مقصوراً ذلك منصوباً عليه، وإذا رفعت فالمعنى أن الضرب وقع بالجملة، وهذه حالهم من الافتراق بين قائم وقاعد، ولم تعين أنك ضربت كلًّا من الصنفين بوجه، فهذا الفرق، والله أعلم، حمل سَ رحمه الله على جعل المثل الخمسة باباً واحداً، ومنع الرفع فيها جملة، فبعضها لفساد معناه أو بعده، وبعضها لمخالفة المعنى منه معنى النصب، بخلاف المسألة المفصولة، والمخالفة هذه وأشباهها بقوله ومن ذلك، وأتى بالمسائل الخمس منسوقاً بعضها على بعض، وأعقبها بقوله: «فهذا لا يكون فيه إلا النصب»، ثم أخذ في مسألة مرفوع ومطروح، واستأنف فيها الوجهين، فإن كان حكم الكل واحداً كما يقول ش فلا معنى للفصل، وتخصيص هذه بجواز الرفع بعد قوله فيما قبلها أنه لا يكون فيه إلا النصب، وإن كانت كما يقول ف من التفصيل والتسوية بين المسألة الخامسة وهذه المفصولة، فما وجه تخصيص هذه بجواز الرفع وقطعها عن التي قبلها مع أن الحكم فيها سواء عند ف؟ ولِمَ أتى بالأولى منها مع أنه لا يجوز فيه إلا النصب، ولم يطلق لزوم النصب إلا بعد ذكرها؟ فلما ذكرها منسوقة على ما قبلها أعقب بقوله: فهذا لا يكون فيه إلا النصب، وإنما بنى ف تفصيله على ما علل به منع الرفع، وجعله أصلًا، ولم يعلل س بذلك فيلزمه ذلك التفصيل، فهذا أولى ما يحمل عليه كلام س، وإليه يشير كلام السيرافي، ألا ترى قوله: لا تقول اشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض،

فتجعله ابتداء وخبراً، لأنك لم ترد اشتريت متاعك وبعضه أعجل من بعض، ثم قال بعد ذلك: وإنما المعنى: اشتريت بعض متاعك أعجل من بعض، أي إنما المعنى المقصود من هذا الكلام هذا، فإن وجدت الرفع في بعض المسائل المذكورة يحرز هذا المعنى كما يحرزه النصب فأجز، وإلاَّ فامنع مطلقاً. وليس ذلك في غير المسألة المفصولة هذا ما ينبغي أن يحمل عليه كلام في لا لأنه تعرض [١٤٦] لمنع الرفع مطلقاً ساوى معناه معنى النصب، أو فارقه بل تعرض لمنع الرفع المخالف معناه معنى النصب، وهو مراد س. ومما يبين لك مراد في، وأنه على ما ذكرناه، أنه نظر الرفع في مسألة: مررت بمتاعه بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، بقولك: مررت بقومك بعضهم قائم وبعضهم قاعد، فقال كما تقول كذا، ولم ينظر بقولك: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً التي ذكرها س خاتمة مسائله الخمس التي ألزم فيها النصب، وإنما عدل في عنها لأن المعنى في هذه الرفع يخالف معنى النصب كما تقدم، ومعنى النصب والرفع في: مررت بقومك بعضهم قائم وبعضهم قاعد، واحد سواء قلت قائماً فنصبت وأبدلت ما قبله من القوم، أو رفعت ولم تبدل، إذ المرور واقع بضربيهم رفعت أو نصبت، وذلك لخصوص القوم، فلا بدّ من وقوع الفعل بهم كما في: مررت بمتاعك بعضه مرفوع وبعضه مطروح، من غير فرق لخصوص المتاع: أما: ضربت الناس بعضهم قائم وبعضهم قاعد، فمعنى الرفع فيه مخالف لمعنى النصب، وإنما فارق المسألة لمكان عموم لفظ الناس، فليس فيه نصّ على غير إيقاعه الضرب بالناس على الجملة، ولا يفصل قائماً من قاعد إلا إن نصبت، فهذا يشهد من كلام في: أنه أراد ما ذكرناه إلا أنه أجمل، ولم يبسط مُراده. وقد أوضحناه بما لا ينبغي أن يعدل عنه، وتبين أن ما سوى هذا لم يرده س، والله أعلم. وقوله: لأنك جعلت النعت على المرور، يريد جعلت الصفة التي هي «مرفوعاً ومطروحاً» محمولة على «مررت» أي عاملاً فيها، فسمّاه نعتاً مجازاً. ف: يريد صيرت

نعت الاسم حالاً للفعل في «سمّاه نعتاً» وليس بجار لأنه يسمى نعتاً كل ما كان فيه تمييز شيء من شيء، ولو لم يكن فيه ذلك النعت لجاز وقوعه عليه وعلى غيره، فمن ذلك: مررت برجل ظريفٍ، ظريفٌ نعت للرجل، وقد كان «رجل» قبل ورود «ظريف» يصلح أن يكون لظريف وغيره. وإذا قلت: مررت بمتاعك، صلح أن يكون مرفوعاً، وأن لا يكون، فصار مرفوعاً نعتاً له من طريق التمييز بين أحواله التي تتوهم، وعلى ذلك سمى قاعداً وقائماً في قولك [١٤٧]: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، من نعت الفعل. وقوله: وإن لم تجعله حالاً للمرور جازَ الرفع. ف يقول: إن حملت النعت على المرور انتصب على الحال لانفراده، وإن حملته على ما قبله خبراً رفعت، والجملة في موضع الحال. وإذا كانت الجملة تصلح صفة للنكرة، وحالاً للمعرفة، وقع عليها العامل، وصحبت المعرفة في المعنى صحبتها النكرة ع: في قول س: وإن لم تجعل حالاً للمرور جاز الرفع، قال: هنا تمّم المسألة، وبيّن وجه جواز الرفع فيها، ومنعه، كيف كان؟ قلت: هذا بناء على أن هذه المسألة وما قبلها شيء واحد، وكأنها غير مفصولة، وقد مرّ بسط هذا وما يرد عليه، ف: وجميع هذه الأبدال إذا أريد بها التأكيد صارت في المعنى بمنزلة بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، كقولك: خرجت يوم الخميس غدوة، لم ترد بيوم الخميس إلا الساعة التي ذكرت، فهو بدلٌ الأولُ فيه الثاني. س: ألزمت الناس بعضهم بعضاً. في الوجه في هذا نصب الثاني على البدل، وذلك إن «ألزمت وخوفت» فعلان منقولان من لزم وخاف، والأصل: لزم الناس بعضهم بعضاً، وخاف الناس قويهم ضعيفهم، على البدل، فلما أدخلت الألف في لزم، وشددت عين الفعل من خاف، جئت بفاعل آخر فصيّرت الفاعل الأول مفعولاً، وأبدلت منه في حال النصب ما أبدلت منه في حال الرفع. ف: ألزمت الناس إلى آخر الباب عُدّي فيه بالهمزة والباء والتضعيف. وقد بيّن أصولها التي نقلت منها فلما أدخل هذه

الحروف نصب الفاعل. ع: فالاسم الآخر مبني على الفاعل لا على الاسم، لأن الفعل متعدٍّ إليه بعد النقل وقبله، فلا يصحّ رفع الاسم قبله بالابتداء لأنه لا خبر له، لأن الاسم الذي بعده قد بُني على الفعل بقولهما، وأجريت الثاني يعني «بعضاً» في المسألة الأولى، «وقويهم» في الأخيرة على ما جرى عليه الأول، يعني قبل النقل من تعدّى فعله إلى المفعول، فلما نقل الفعل نصب الفاعل وتعدّى إلى ما كان متعدياً إلى المفعول، فلما نقل الفعل نصب الفاعل، وتعدّى إلى ما كان متعدياً إليه قبل النقل، ولذلك قال: وأجريت الثاني على ما جرى [١٤٨] عليه الأول، وهو فاعل، أي إذا كان فاعلاً، فالواو واو الحال. ص: فكما أن الرفع قبل النقل لا يجوز، فكذلك بعده. ص: وكل هذه المسائل إلى آخر الباب لا يجوز فيها الرفع أصلاً، لأن الاسم الثاني مفعول قبل النقل. فلما صار الفاعل مفعولاً، وبقي الثاني على ما كان عليه من المفعولية، فلم يكن فيه الرفع أصلاً. وليس بين مسألة «ألزمت وخوّفت» فرق أكثر من نقل الأولى بالهمزة، ونقل الثانية بالتضعيف. س: وعلى ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض. ف: الأصل دفع بعض الناس بعضاً، ثم رددت الفاعل إليك، فقلت دفعت بعض الناس، ثم قدمت الناس، فأبدلت منهم البعض، ثم عدّيته بالباء، فصار يتعدّى إلى مفعولين بالباء، أي جعلت بعضهم يدفع بعضاً. ص: أصلها قبل النقل دَفَعَ بعضَ الناس بعضٌ وإنما قدرتها هكذا لأن الباء إنما تدخل على الفاعل، تقول: ذهب زيد، وذهبت بزيد. س: ودخول الباء هنا بمنزلة قولك: ألزمت، أي: تصير الفاعل مفعولاً، فتعدّى ما تعدّى إلى واحد إلى اثنين كالهمزة في ألزمت. في: الباء قد تقوم في نقل الفعل مقام الألف، وتشديد عين الفعل، تقول: قام زيد، فإذا نقلت قلت: أقمت زيداً، وتقول: قمت بزيد، على معنى: أقمت زيداً، فقامت الباء مقام الألف، وتقول: عرف زيد عمراً، فإذا نقلت قلت: عرّفت زيداً عمراً، فالنقل بهذه الأشياء، وربما استعمل في شيء بعضها دون بعض،

تقول: دنا زيد، وأدنيته، ولا يقال دنّيت. وتقول: عرَّفتُ زيداً عمراً، ولا تقول: أعرفت، وتقول: دفع زيد عمراً، ودفعت زيداً بعمرو، ولا تقول: أدفعت زيداً عمراً، ولا: دفّعت زيداً عمراً، فهذا كله على نحو ما استعملت العرب في النقل. والأكثر في كلامهم النقل بالهمزة، وإنما ينقل الثلاثي من الأفعال، وليس كل فعل ثلاثي ينقل. فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً، فأكثر البصريين لا يجيزون قياساً: أظننت بكراً زيداً منطلقاً. وكان **الأخفش** يجيزه. ومعنى قولنا: نقل الفعل [١٤٩] على الجملة هو أن تجعل الفاعل مفعولاً. وكان أبو العباس[١] يفرّق بين: ذهبتُ به، وأذهبتُه، فيقول: ذهبت به، إذا ذهبت وأنت معه، وأذهبه، إذا جعلته يذهب، ويجوز أن يكون معه، وأن لا يكون. وقد ردّ عليه بقوله تعالى ﴿لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[٢] على معنى إزالة لا غير، فإنه تعالى لا يجوز عليه التغيّر، قال امرؤ القيس:

كما زلّت الصَّفْواءُ بالمُتَنَزَّلِ[٣]

على معنى «أزلته» ولم تزل الصفواء. قول س كأنك قلت في التمثيل أدفعت. غا: فهم في من هذا أنك لا تقول: أدفعت، وهو ظاهر. ع: يظهر منه أن س لا يقيس النقل بالهمزة وإنما يقصره على السماع بقوله: كأنك قلت في التمثيل أدفعت، ولهذا ذهب ابن ط. قلت قد تقدمه في وغيره. ع: والصحيح من مذهب س أن ذلك مقيس، لكن العرب استغنت في كلامها عن الشيء بالشيء، فكذا هنا استغنت عن تعدّي دفعت بالباء عن تعديها بالهمزة، كما استغنت «وذر» و«ودع» بغيرها. وقد ذكر في موضع آخر من الكتاب ما استغنت فيه عن الهمزة بغيرها، فيحمل كلامه على أن ذلك من باب

---

(١) هو المبرد.

(٢) سورة البقرة آية ٢٠.

(٣) ديوانه ٢٠ وتمامه:

كُميتٍ يزلّ اللِّبْدُ عن حال متنه ... كما زلّت الصفواء بالمُتَنَزَّلِ

الاستغناء، وأنه يقيس النقل بالهمزة، ويطرده كثيراً جداً. قلت: ذكر ص في باب أسماء الأفعال في مسألة: أخذني درهماً، أنّ س قد ذكر داخل الكتاب جواز النقل بالهمزة، وإنما يريد أنه أجاز قياساً. وفي هذا الباب المذكور قال ط: منع القياس في ذلك س وكذلك ميزّت متاعك بعضه من بعض، وأوصلت القوم بعضهم إلى بعض في الأصل الذي وقع منه النقل «مازِ» متاعك بعضه من بعض، إلا أنه لا يستعمل «ماز» المنقول عنه ميزّت، وإنما يستعمل «ماز» الذي في معنى «ميّزت» متعدياً، كقوله تعالى ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب﴾[1] في معنى ليميز. ف: تقدير ما نقلت منه ميزت: ماز بعض متاعك من بعض، فنقل بالتضعيف، وأما ماز يميز فمتعد، قال تعالى ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب﴾. ع: لا يقال: ماز متاعك، فيكون «ميزت» منقولاً منه، ولكنه [١٥٠] قيل اتماز متاعك، وهو معنى ماز متاعك، فإن كان ماز لم يقل، فقد قيل ما هو في معناه، فكأنه منقول من ذلك، وعلى ذلك يحمل هذا. من كلام سيبويه: ومعنى ميزت فضلت، ولا يقال ماز بمعنى انفصل، وإنما يقال انماز في ذلك المعنى. ص ليس ميزت منقولاً، وإنما هو فعل الحامل، ومطاوعة امتاز، وكأنه في الأصل امتاز بعض متاعك من بعض، وأما أوصلت فمنقول من وصلت، وقوله: وصار قولك إلى بعض، ومن بعض في موضع مفعول منصوب. ف يريد كما أن «بزيد» في قولك: مررت بزيد في موضع مفعول منصوب لم يقو الفعل على نصبه. س: ومن ذلك فضلت متاعك إليَّ، كأنه في التمثيل فضل متاعك. غا: إنما قال في التمثيل لأنه لا يقال فضل الشيء على الشيء، وإنما يقال: فضل الشيء الشيء. ع: لا يقال فَضَلْتُ بفتح الضاد إلا متعدياً بنفسه لا بـ«على»، فيقال: فَضَل متاعُك أسفلُه أعلاه، ولا يقال: على أعلاه، ومنه:

---

(١) سورة الأنفال ٣٧.

وجـدنـا نهشـلاً فضلت فقيـمـا[1]

لكنه إن لم يقل بحرف الجر فالفعل المتعدي بنفسه في معنى ما يقال بحرف جر، فكأنه منقول منه، ولذلك قال: كأنه في التمثيل كذا فنبّه على أن ذلك لا يقال، ولو كان مقولاً لقال هو كذا، ولم يقل كأنه في التمثيل، كذا س صككت الحجرين. في: من الأفعال فعل المطاوعة، وهو ضد النقل، لأن النقل يصير الفاعل فيه مفعولاً، فيؤتى بفاعل آخر، وفعل المطاوعة يحذف منه الفاعل، ويصير المفعول فاعلاً فهما طرفان، فأن تقول: كسرت القلم، وانكسر القلم، وشققت الثوب، وانشق الثوب، فحذفت الفاعل وجعلت المفعول فاعلاً، وعلى هذا صككت الحجرين أحدهما بالآخر، وفعل المطاوعة من ذلك اصطك الحجران أحدهما بالآخر، لأنك جعلت المفعول فاعلاً بمنزلة فعل المطاوعة من الفعل الأصلي، كمنزلة الفعل الأصلي من فعل النقل، لأنك إذا رددت فعل المطاوعة إلى الأصلي صيّرت الفاعل مفعولاً، وجئت بفاعل آخر، فجعل سيبويه: صككت الحجرين أحدهما بالآخر، مفعولاً من اصطك الحجران، كما جعل: ألزمت الناس بعضهم بعضاً، مفعولاً من لزم، وهو على العكس، لأن ألزمت فرع على لزم، وصككت [١٥] أصلٌ لاصطك، ولكنهما قد اشتركا بجعل الفاعل في لزم، وفي اصطك، مفعولاً في ألزمت وصككت. ع: لا يقال صك الحجران أحدهما بالآخر، لكنه قيل ما هو في معناه، وهو اصطك الحجران أحدهما بالآخر، فكأنه منقول من ذلك، ولذلك قال: ومن ذلك صككت الحجرين أحدهما بالآخر، على أنه مفعول من اصطك الحجران أحدهما بالآخر، فيما قيده غا قال: كأنه قدّر صكّ فعلاً ثلاثياً، إذ النقل إنما يكون في الثلاثي، فإن قيل: ولو قدرت منه

---

(١) الشاهد للفرزدق وتمامه: .. كفضل ابن المخاض على الفيصل ديوانه ٢/٩٦، وسيبويه ٢/٩٨.

ثلاثياً لا يتعدّى فقصاراه أن يكون بمنزلة جاء التي لا يتعدى، وجاء المتعدية. وطريقة النقل في ذلك معروفة إنما يقال: أجأته، ولا طريق للباء، فإنما هما بنيتان يعني: أجأته، وجئت به، وكذلك حكم صك، فإذن صككت الحجرين أحدهما بالآخر ليس بنقل، فالجواب أن هذا إن لم يكن نقلاً فهو شبيه بالنقل من جهة أنه كان غير متعدٍ، وصار متعدياً، ثم قال غا مشيراً إلى كل ما تقدم.

ص: لدن قوله بعت متاعك أسفله قبل أعلاه إلى آخر الباب، فقال: وبالجملة فكل ما تقدم إذا كان الأخير مبنياً على الفعل لم يَجُز الرفع في الذي جعلت الأخير مبنياً على الذي قبله إذا أمكنك، وقصدت ذلك لم يكن فيه إلا الرفع،

قلت: هذا صحيح، إلا أنه جار على ما تقدم من مأخذ ع الثاني، وقد قلنا إنه غير مقصود لِـ س إذ لم يُراعَ جواز الرفع مطلقاً، بل تعرض من الرفع لما يكون المعنى فيه موافقاً لمعنى النصب، ولهذا خص مسألة مرفوع ومطروح لجواز الرفع فيها، ولم يذكره فيما سواها، فلو كان التفت جواز الرفع مطلقاً غير مقيد بما ذكرنا لجوّزه في الكل، ولم يخص بذلك بعضاً من بعض. وفي هذا الكلام هنا ما يرد كلام ع إلى مذهب ف، ولم يرد س شيئاً من ذلك، والله أعلم.

س: وهذا باب ما يجري منه مجروراً، ف هذا من تمام الباب الأول،

قلت هذا صحيح إذ هذه الأبواب الثلاثة ضرب واحد، فبعضها من تمام بعض كما قال ف وإنما ذكر المجرور، وإن لم يكن الجر في الاشتغال [١٥٢] لتنزل المشتغل عنه هنا منزلة المشتغل به هناك في التأخير والسببية، ولم يذكر الرفع، إذ ليس هناك بمجرد الاشتغال بل بحامل غيره كما قد قدم. وقد علل عدم رفع البدل فيما أورده بعلة أخرى، فقيل لما كان من نوع هذه المسائل ما يجوز فيه الرفع بالابتداء بل ويكون الوجه وأراد أولاً تبيين البدل جاء بهما. قيل لا يجوز هنا الابتداء للمعنى، وإن جاز، وذلك الأقل قبيلها الخلاف في اللفظ، ثم زاد مبالغة في الفرق، وإن لم يذكر البدل إلّا منصوباً أو مجروراً،

ولهذا جاء بألزمت وخوّفت ونحوهما منقولة، ثم قال: وهذا ما يجري منه مجروراً هذا كله حرص على تبيين جواز البدل، فإن كان في موضع ما غيره أحسن على ما سنبيّن حتى تجيء مثلاً: رئي متاعك بعضه فوق بعض، فلا ينبغي طرح البدل بل هو محتمل، وغيره أحسن. غا: يريد لا يكون فيه إلا الجرّ كما لم يكن فيما تقدم إلا النصب.

في: المصادر في هذا الباب تجري مجرى أفعالها كما جرت في غير هذا الباب أضيفت أو لم تضف، يريد أنها عاملة، فإن أضيفت كان العمل في التقدير، وإن لم تضف وتؤنث ظهر العمل، وإنما جاز عملها لأنها تتقدر بأن والفعل، وبناء الباب على إضافتها لا على ظهور العمل، والمصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، وإذا أضيف إلى المفعول حذف الفاعل لفظاً، وهو في المسألة التي بدأ بها س مضاف إلى المفعول، وببعض مفعول بحرف جر، كما في: مررت بزيد، ولو زاد المصدر في هذه إلى الفعل لقلت: عجبت من أن دفعت الناس بعضهم ببعض، وأتيت مع الفعل بالفاعل، إذ لا يحذف من الفعل، فلو قدّرته على حد الصدر لقلت: عجبت من أن: دفع الناس بعضهم ببعض، بنصب الناس والمبدل منهم، إلا أن الفعل لا بدّ معه من الفاعل. وإنما يحذف من المصدر، ويكون في النية. وأما: عجبت من إذهاب الناس بعضهم بعضاً، فالناس فاعلون، وتقديره: عجبت من أن أذهب الناس بعضهم بعضاً، فأضيف أولاً إلى المفعول، وثانياً إلى الفاعل، ولاحكم واحد، فلهذا قال كان بمنزلة: عجبت [١٥٣] من إذهاب الناس، أي كان مضافاً إلى المفعول بمنزلته مضافاً إلى الفاعل. في وجرّاً جميعاً، ويجري هذا المجرور يعني ببعض على مجراه إذا نوّن المصدر أو ردّ إلى الفعل في تعدّيه بحرف جر، وبغير حرف جر، ص فذكر في هذا الباب مصادر الأفعال في الباب قبله مضافة، ثم أبدل مما أضيفت إليه، وأتى بالمفعول الثاني، فلا يمكن أن يُبْنَى على ما قبله، لأنه مفعول في الأصل، فلا يتصور الرفع على الابتداء، لأن

«ببعض» في قولك: عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض، هو المفعول في الأصل. ولم يذكر الفاعل لأن المصدر يحذف معه الفاعل، ويكون المفعول منصوباً كما قال تعالى ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾[1] وقوله: وجرى في الجر على قولك «دفعت الناس بعضهم ببعض» أي جرى المجرور مجرى هذا، فكما أن هذا لا يمكن فيه الرفع على الابتداء، فكذلك ما أُجْـري مجراه. قال ص: وقول س وإن جعلت الناس فاعلين قلت كذا، أي إن أضفت المصدر إلى الفاعل أسقطت الباء كأنه دفع بعض الناس بعضاً فجرى في الجر مجراه في الرفع، فامتنع فيه الرفع على الابتداء قلت: وتلخيص المراد بالباب: أن مصادر أفعال الباب قبله، وما جرى مجراها إذا أُتِي بها مضافة معلقة بما قبلها، كما في تمثيله، ووقع بعدها من الكلام ما وقع بعد الأفعال في الباب قبله، وعلق آخر الكلام بالمصدر، كما علق بالفعل قبلُ لم يكن سبيل إلى رفع المبدل من المضاف، لأنه يكون مبتدأ لا خبر له كالذي مع الفعل في الباب قبل سِوى، فإن اتفق في بعض المواضع صحة المعنى إذا رفعته، وبنيت المتأخر عليه، ولم تعلقه بالمصدر، جاز الرفع، وكان من مراد س على تفسير ع و ف على ما مرَّ في كلامهما. ويشترط على ما اخترناه زائداً إلى ذلك اتحاد المعنى على ما قد تبيّن قبل، نحو: عجبت من مروري بمتاعك بعضه مرفوعاً، وبعضه مطروحاً، وبعضه مرفوع، وبعضه مطروح، فهذا ما يتفق فيه معنى النصب والرفع مع المصدر كما في الفعل فتبين أن هذا الباب [١٥٤] من تمام الأول، كما قال ف، وعلى ما ذكرته حوّم كلام الكل في تفسير هذا الباب. وأجاز ص نصب بعضهم في المسألة الأولى، ورفعه في الثانية بدلاً على الموضع، إذ «الناس» في الأولى في موضع نصب، وفي الثانية في موضع رفع، ولم يتعرض لذلك غيره، بل قال غا بعد ذكر المسألتين:

---

(١) سورة البلد آية ١٤

وعلى هذين المعنيين لا يكون في بعضهم إلا الجر على البدل لأن «بعض» على المعنى الأول مفعول مصرّح، وفسر جميع الباب بهذا، فمتى كان الأخير متعلقاً بالفعل لم تجز رفع الثاني من الاسمين، فظاهر هذا منع أجازه ص، ثم هو ظاهر قول س ما يجري منه مجروراً كما كان منصوباً، وإنما كان نصبه عند س في الباب قبل على اللزوم إلا حيث يتحد معنى الرفع والنصب، هكذا هنا فإن قيل الرفع الممنوع إنما هو الرفع على الابتداء، فالجواب أن منع الرفع مطلقاً مبتدأ أو بدلاً هو الظاهر، ثم استقرأ من كلام س: أنه لا يجيز الحمل على الموضع إلا بشروط منها: تصريح العرب بالموضع، وأن لا يتغير العامل، وإذا صرح هنا بالموضع تغير العامل بتنوينه. و ص ممن يقول بهذا، ثم جوّز هنا ما قد وافق على منعه، واتفقوا على أن الناس في المسألة الأولى في موضع مفعول، وأن الفاعل محذوف إلا الفارسي فيما ذكر عنه ف فإنه قال: إن «الناس» مفعول لم يُسَمَّ فاعله، وكأنه قال: عجبت من أن دفع بعضُ الناس. قال: فإذا أظهرت الفاعل قلت: من دفع الله بعض الناس ببعض، فيصير بعض الناس مفعولاً في اللفظ والمعنى مكان المسألة مفعولاً في المعنى، ولذلك قال: إذا جعلت الناس مفعولين، أي هم في اللفظ مرتفعون على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله قلت: وكان هذا بناء على أن المصدر كالفعل في لزوم الفاعل. قال ف: وهذا الذي قال لا يوافق عليه لأنه يصلح أن يكون الفاعل محذوفاً، والإضافة إلى المفعول المنصوب كقوله:

بضـــرب بـالسيـــوف رؤوس قـــوم[1]

وكقوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾[2] قلت: وهذا كما قال ف، وسيزداد بياناً في بابه. س سمعت [١٥٥] وقع أنيابه بعضها فوق

---

(١) الشاهد للمرار الفقعسي وتمامه: أزلنا هامهن عن المقيل. في سيبويه ١/١١٦، ١٩٠ وشرح شواهد العيني ٣/٤٩٩.

(٢) سورة البلد آية ١٤.

بعض، المصدر في هذا مضاف إلى الفاعل، وقد بيّنه بقوله: جرى على قولك: وقعت أنيابه، أي على حد الفعل الرافع للفاعل، إلا أنّ هذا كان مصدراً فأضيف، وأما «إيقاع» فيمكن فيه أن يقدر مضافاً إلى ما لم يسمّ فاعله، أي من أن أوقعت، وبهذا قدّره س، قال: على حد قولك: أوقعت أنيابه. في: وفيه عندي وجه آخر، وهو أن تقدر الأنياب تقدير مفعول، أي: عجبت من أن أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض، وإذا رددته إلى المصدر أضفت إيقاع إلى الأنياب، وهي في موضع نصب، فيكون التقدير: من إيقاع أنت أنيابه، والفاعل منويّ، وذكر ف هذين الوجهين، فقال: ويحتمل أن تكون أنيابه في موضع مفعول لم يسمّ فاعله بإيقاع، وأن يكون في موضع نصب، والفاعل محذوف. قال: فمن اعتقد أن موضعها رفع استدل بقوله بعد على حدّ قولك: أوقعت أنيابه. ومن اعتقد أنها في موضع نصب قال: إنما أراد س بذلك التمثيل لما لم تكن معه في المسألة فاعل قدرها بما لا فاعل فيه. ف: وهذا القول أظهر من الأول، وهو الذي كان ابن طاهر يختاره، لأنه رآخ في جميع كتابه لا يعمل المصدر عمل ما لم يسمّ فاعله، لا يقال: عجبت من أكل الخبز، ولا من شرب الماء. فإن لم يتصرّح الرفع به دليل أنه لا ينوي، وجاز في الفعل لتغيره، ولا دليل في المصدر على أن ما بعده مفعول به كما في الفعل. هذا وجه اتفاق الرفع والنصب، الترجمة يعني النصب على البدل والرفع بالابتداء قد تقدم أن هذا الباب من تمام ما قبله، وان الثلاثة شيء واحد. وقد أخذ في الإشارة بهذه الترجمة لما تقدم، وأجاز أن تكون لما بعد وجعل ف هذا وما قبله من تمام الباب الأول، وجعل الكل باباً واحداً، فالإشارة على هذا الباب بجملته، ويظهر من كلام ش أن قوله هذا وجه اتفاق الرفع والنصب والترجمة باب برأسه، فالإشارة على ظاهر هذا لما بعد. وحكى غا مأخذ في، ثم قال: والذي عندي انه راجع لما بعد. وقال ص: إنها لما بعد، وهو أقوى [١٥٦]

هذه المآخذ، إلا أنه لا ينبغي أن يفهم على أن المراد أنه باب منقطع مما قبله بالكلية، ولا أراد ش ذلك، ولا غيره. ولو أراده لكان خطأ من المآخذ، وإنما مراد مَنْ قال بهذا أن هذا الباب ينطوي على مسائل من بدل البعض من الكل من ضروب المسائل المتقدمة تنوعت بفارق ما، فجاز فيها هذا الحكم، فمن قال إن الإشارة بهذه الترجمة لما تقدم رأى أن هذا القدر غير مخرج لها من أن تكون تلك المسائل فرضت على نوع ما، فكان فيها ما ذكر من الأحكام، ومن رأى أن هذا القدر الذي باينت به ما تقدم، وإن قلّ فإنه قد صرف مسائل هذا الباب عن أن تكون تلك المتقدمة بعينها، وهذا ولا بد أولى. قال الإشارة بهذا لما بعد، ومن تعارض عنده النظر إن قال الإشارة لما فعل، وما بعد، ثمّ كيفما قلنا فلم تخرج الترجمة عن كونها من تمام ما تقدمها، وبها كمال الشبه بين الاشتغال وبين هذا الضرب من البدل، وذلك أنه قد تقدم أن الاشتباه من وجوه، وليس في أنواع البدل ما تجتمع فيه تلك الأشباه إلا بدل البعض من الكل، فالأمر ما خصه الإمام فتأمل قوله هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب تجد ولا بد في قوته انه يريد كما كان فيما تقدم، فكأنه قال هذا وجه اتفاق الإعرابين في هذا الباب الذي هو باب بدل البعض من الكل، كما كان في الاشتغال، فبهذه الترجمة كمل الشبه، وهذا كله ظاهر بيّن ونسيج جليل، ص وبضبط ما يختار هنا، وما لا يختار أن كل مسألة يكون الرفع والنصب فيها على معنيين مستعملين كثيراً، فهما فيهما سواء، نحو: رأيت متاعك بعضه فوق بعض إن نصبت، فالمعنى أنك رأيت البعض فوق البعض، فلا يخرج من ذلك رؤية الكل، بخلاف الرفع، إذ المعنى فيه رؤية الكل، وحالة هذه، فإن كان معنياً الرفع والنصب أحدهما أكثر استعمالاً من الآخر اختير ما يؤدي إلى الأكثر، نحو: أبكيت قومك بعضهم على بعض، المختار النصب لقرب معناه وتصوره كثيراً، ويقل: أبكيت قومك وبعضهم على بعض. ص: ولم يتصور عكس هذا، قلت:

وهذه غفلة، فإن عكسه حزنت [١٥٧] قومك بعضهم أفضل من بعض، وستأتي المسألة بعد من كلام س وتخريج ص لها على أن معنى الرفع هو المستعمل، وذلك صحيح إلا أنه غفل عنها في التقسيم أولاً، فإن كان معنى الرفع والنصب واحد، فالرفع المختار لقلة التكلف فيه، كقوله تعالى: ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾[1]. ونرجع إلى لفظ قول س قال: هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار الرفع، واختيار النصب. ف موضوع الباب على أن الظرف للاسم، وأراد أن يرى اتفاق الرفع والنصب في المعنى مع اختلاف اللفظ، فصير الآخر الأول في النصب على حده في الرفع، ولم يجعله للفعل انتهى كلام ف. وظاهره خلاف ما قدم آنفاً مما حاصله أن النصب يعطي معنى لا يعطيه الرفع، وكذا الرفع، وأحرز بذلك تمييز ما الوجه فيه الرفع؟ وما الوجه فيه النصب؟ وأرى أن ذلك ليس فيه مخالفة، وإنما يريد ف بقوله موضوع هذا الباب على أن الظرف للاسم يريد خبراً له أو حالاً منه، إن رفعت فخبر له، وإن نصبت فحال منه، بخلاف في الباب الأول في قولك: بعت متاعك أسفله قبل أعلاه، فإن الظرف هنا للفعل، إنما تريد بعته بيعاً أعجل، وكذا تلك المسائل إنما المنصوبات الثواني فيها قيود للفعل، ومن نعته كما قال س وعلى ما مرّ تفسيره، فلو ذهبت إلى الرفع فيما يتصور فيه الرفع هناك لاختلف المعنى. أما هنا فيتفق معنى الرفع والنصب لبناء الباب على جعل الظرف من صفة الاسم، سواء أكان خبراً أم حالاً إنما المعنى فيهما أنك رأيته في هذه الحال، فالمعنى واحد رفعت أو نصبت، إنما هو على تقيد البعض بالفوقية على بعض آخر، لأن فوق خبراً أو حالاً فهو نعت له على التوسع المتقدم من قول س هناك نعت للفعل بحيث يكون نعتاً للفعل يختلف الرفع والنصب، حيث يكون

---

(١) سورة الزمر آية ٦٠

نعتاً للاسم يتفق الرفع والنصب، أي يتصور هذا وهذا، مع الاستواء فيما ذكرنا من كون الظرف قيداً للاسم. ثم قد يختار أحدهما، وقد يستويان [١٥٨] على ما مرّ في التفصيل، وهو حسن، فقد وضح عدم التعارض فيما ذكر. ومراد ف بالاتفاق في المعنى، وقول ف فصيّر الآخر الأول في النصب على حدّه في الرفع، أي فأبدل ما كان مرتفعاً بالابتداء، فنصبه وصيره الأول حين أبدله منه على حدة في الرفع، أي من جعل الظرف قيداً له حالاً منه كما كان في الرفع قيداً له خبراً عنه. قال: ولم نجعله للفعل، أي ولم نجعله من نعت الفعل، كما مرّ في الأول هذا مرادف، ولو أراد بقوله: ولم نجعله للفعل العمل لكان خلفاً فإن العامل في الحال الأول هو العامل في ذي الحال كان الفعل المتقدم أو فعلاً آخر يفسره المتقدم، وقد حصل من هذا أن الإشارة بهذا في الترجمة لما بعد، مع أن هذا الباب وما تقدمه باب واحد. وأما في فقال إن قول س هذا وجه اتفاق الرفع والنصب إشارة لما ذكر في باب ما يجري منه مجروراً، وأنه يريد اتفاق ما كان يرتفع بالفعل، وينتصب به إذا أتيت عوض الفعل بمصدره فتضيفه إلى المعمول، فتجره، فيستوي في ذلك ما كان يرتفع بالفعل، أو ينتصب إذ لا بدّ من إضافة المصدر، وإضافته إلى المرفوع، أو المنصوب، لا فرق بينهما في اللفظ، فجعل الاتفاق هو هذا اللفظي، فقال يريد أن المنصوب بالفعل، والمرفوع به، يتفقان في الجر إذا أضيف المصدر إليهما، ولم يجعل قول س هذا وجه اتفاق الرفع والنصب ترجمة بل جعله كلاماً متصلاً بما قبله على ما بيّنا، وتكلف لقول س، واختيار النصب، واختيار الرفع، أنه يريد التقدير. قال: فالذي الاختيار فيه النصب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض على تقدير أن دفعت الناس بعضهم ببعض، والذي الاختيار فيه الرفع: سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض، على معنى أن وقعت أنيابه بعضها فوق بعض. قلت: وهذا تكلف بعيد وما قدم أوضح، وقد قال في «بعد». ويجوز أن تكون الإشارة لما بعد لا لما تقدم، وهذا الحق، وليس

مخالفاً لمن قال الإشارة للباب بجملته، وجعل هذا وما قبله باباً واحداً. وقد قدمنا هذا، ونرجع إلى لفظ س رحمه الله [١٥٩] قوله إذا جعلت «فوق» مبنياً على الاسم أن ترفع البعض إذا جعلت «فوق» خبراً ف، ولا تكون الرؤية إلا بصرية، فالجملة في موضع الحال. في غا تكون الرؤية بصرية قلبية، فإن جعلتها قلبية فالجملة في موضع المفعول الثاني، وإن جعلتها بصرية ففي موضع الحال. غا والرؤية على كلا الوجهين تتعلق بجميع المتاع، وقد يكون تمثيله بأحسن ليظهر فيه الرفع. غا أو يكون جعل فوق هنا من فوقية الشرف، لذلك مثلها بأحسن. قلت: أو قصد كلا الأمرين. ف فوق بمعنى الجودة والحسن، وإن شئت جعلتها في موضع على، أي بعضه على بعض قلت: فيكون تقديره بأحسن على هذا، بمجرد ظهور الرفع. وأنكر ف أن تكون الرؤية قلبية، فلم يجز في الجملة إلا الحال. وقد ذكر س وإن جعلته حالاً بمنزلة مطروحاً ومرفوعاً نصبته، أي إن جعلت فوق حالاً نصبت البعض على البدل، لأنك لم تبنِ عليه شيئاً. ف وانتصب «فوق» على المعنيين المتقدمين، يريد معنى «على» من المكانية أو الجودة والحسن. ص وهذه المسألة يخالف معنى النصب فيها معنى الرفع، وكلا المعنيين مقصود، فيستوي الرفع والنصب في الكثرة. وإذا نصبت «فوق» على الحال، فالرؤية بصرية، ولا يجوز رؤية القلب هنا، لأنه لا تكتفي في ذلك بمعقول واحد. غا فإن قيل لم عدل س عن نصب «فوق» ظرفاً، فيعمل فيه الفعل الأول، ولا يتكلف تقدير عامل. في فوق إذا نصبته على الحال، والجواب أنا ان جعلنا الفوقية فوقية شرف لم يصح عمل رأيت في الظرف، لأن الرؤية البصرية لا تتعلق بهذه الفوقية، وذلك بين. وإن جعلناها فوقية مكان كأنها رادفت «على» فالرفع إنما كان في المسألة على حذف لا بدّ منه، وهو حذف كائن أو مستقر، مما يتعلق به الظرف، وبنيابته عنه أطلقنا عليه أنه الخبر، وإلا فإنما الخبر ذلك المقدّر، فلما أراد س نصب المسألة أبقاها على ما كانت من الحذف والتقدير، لتكون المسألة المنصوبة

هي نفس المرفوعة فجعل «فوق» حالاً متعلقاً بذلك المحذوف، كما كان في الرفع، ولو نصب «فوق» ظرفاً، [١٦٠] وأعمل فيه الفعل الأول لم تكن المرفوعة، فلم يبق إلا النصب على الحال. قال س وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، فيكون بمنزلة قولك: رأيت بعض متاعك الجيد، فوصلته إلى مفعولين، انتهى قوله. وإن شئت لا بد أن يكون أراد به استئناف وجه لم يذكره، فابن خروف يقول: إنما هو أحد المعنيين المتقدمين من كون «فوق» بمعنى «على»، أو بمعنى الجودة والحسن، فقدم الأول، وأراد بقوله وإن شئت الثاني، ولهذا عدل عن لفظ «فوق» إلى لفظ «أحسن» والرؤية بصرية، والمنتصب ثانياً حال، كما كان، ولم يرد شيء على ما تقدم في قول ف، وانتصب «فوق» على المعنيين المتقدمين، وقدم معنى «على»، وأراد بقوله: وإن شئت معنى الشرف، ولهذا عدل عن التعبير بفوق إلى التعبير بأحسن. هذا مأخذ ف هنا، وسيعاد إليه، ووقع عند في فيما وقعت عليه أن رأيت في هذا من رؤية العين، إلا أنه لم يرد على هذا البسط. ف الكلام في ذلك، وأما بعضهم فأخذ كلام س على أنه قد انطوى ما تقدم منه على هذين المعنيين، وإنما يريد هنا، وإن شئت جعلت «رأيت» علمية ناصبة مفعولين، أولهما «متاعك»، والثاني «أحسن»، وتشهد لهذا المأخذ تفسيره بالجيد، فأتى بمعرفة لا تكون حالاً، ثم قال: فوصلته إلى مفعولين، وهذا كالنص على صحة هذا القول. ولم يذكر غا ولا ص من أصحاب ع غيره، ويكون قوله كأنك قلت: رأيت بعض متاعك، فاقتصر على ذكر مفعول واحد تفسيراً لقوله، لأنك أبدلت، وذلك أنه وقع في الكلام ثلاثة أسماء منصوبات، وذلك يوهم وقوع أكثر من مفعولين في الكلام. وقد قال: فوصلته إلى مفعولين، فأراد تحرير هذا وإزالة الإبهام، فقال لأنك أبدلت، أي إنما جئت بثلاثة، لأن ثانيهما بدل، فصرت كأنك لم تنطق بأكثر من واحد، فكأنك إنما قلت: رأيت بعض متاعك مقدراً البدل والمبدل منه باسم واحد مضاف حصل فيه ذكر

البدل والمبدل منه، فبقي ذكر مفعول آخر. هذا حاصل تفسير من ذكر إلا انه عندي معترض، فإن س أعقب بشاهد على ما قرر أن الرفع والنصب لا يحتمل غير رؤية البصر، فقال [١٦١] فيما جاء على الرفع ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا﴾[1] الآية، ثم قال: ومما جاء في النصب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. وكلامه ظاهر في أنه أراد أن السماع الوارد فيما قدم هو هذا، والآية والمثال لا يمكن فيهما نصب مفعولين بوجه، لأن «رأيت» في الآية بصرية، «وخلق» في المثال غير مضمَّن معنى ما يصل إلى مفعولين، فلزم في الآية والمثال إذا نصبت كون المنتصب الأخير حالاً لا مفعولاً. وإذا كان الأمر على هذا، فكيف يطابق التفسير المتقدم من أن «رأيت» فيه علمية، فهذا، والله أعلم، حمل من قال بقول ف على أن أخذ قوله. وإن شئت قلت: رأيت متاعك، المثال على ما قدم من تفسيره، وانه مثل بأحسن وعدل إليه ليبين ما أراده فوقية الشرف، وزاد بياناً بتفسيره بالجيد. ولما قصد تفسير المعنى لم يبال بالتعريف. ويشهد لهذا انه حين أراد الحال على معنى فوقية الجعل والوضع مثّل بمطروح ومرفوع، ولما أراد فوقية الشرف فسّر بأحسن وبالجيد. قال ف مفسراً لهذين الوجهين، فكأنه قال في النصب: رأيت بعض متاعك على بعض، وفي الثاني: رأيت بعض متاعك أجود من بعض. قال: والرؤية للعين، ولكنه اتسع بقوله، فوصلته إلى مفعولين. ويحتمل أن يسمى الحال مفعولاً، قال: ويقوي ذلك تقديره لها، كأنك قلت: رأيت بعض متاعك، ولم يذكر إلا مفعولاً واحداً، أو يرد المفعول والمبدل منه، فسماهما مفعولين، ولذلك قال: لأنك أبدلت، فصرت كأنك قلت: رأيت بعض متاعك. قال: وحملها بعضهم على رؤية القلب، لذلك يعني بقوله: فوصلته إلى مفعولين. ف ولا معنى لرؤية القلب، قلت: أما قوله إنه لا معنى لرؤية القلب، فلا يسلم له ذلك بل المعنى على ذلك صحيح. ويظهر أنه لم يعتمد ما قدمناه من

(١) سورة الزمر آية ٦٠.

الحامل على قوله، ولعمري ما يُعَدّ العدول عن المأخذ الآخر بأولى منه، ولعله معتمد من تقدم. ف إلى قوله: ولم يتذكر له ف. أما قول ف ولا معنى لرؤية القلب فغير مقنع، ولا كاف، فإن قيل: فأي المأخذين أولى؟ قلت: الأول، لأنه أظهر من كلام سيبويه، وأجرى عليه. وعليه يكون قوله: وإن شئت [١٦٢] قلت كذا وجهاً مستأنفاً يطابقه التغير بقوله، وإن شئت لأنه إبداء إعراب لم يتقدم، وهو انتصاب ما كان حالاً على المفعولية، فهما وجهان متباينان. أما على ما حذف فلم يأت بإعراب لم يذكره، وإنما مصرف التنويع على مأخذ ف أن احتمال «فوق» معنى «على»، أو فوقية الشرف، وهو شيء يمكن أن يقدر الكلام عليه من غير استئناف عبارة. فإن قيل: فما الاعتذار عن كون الشاهد من الآية والمثال لا يطابق هذا المأخذ؟ فالجواب أن تقول إن قول س والرفع في هذا أعرف، ليس راجعاً إلى الوجه المتصل به فقط، بل الأوجه لتخصيص هذا الوجه الأخير بالاستشهاد على أصل المسألة، وذلك أنه ابتداء التمثيل بالرفع في قولك: متاعك بعضه فوق بعض ومهّد تقدير الرفع إلى قوله ففوق في موضع أحسن، ثم ذكر جواز النصب، ونوعه على ما قد أوضحناه، ثم رجع إلى اختيار الرفع عليه، ومدار كلامه إنما هو على الاسم المرتفع مبتدأ، أو النصب على البدل، فبهذا اشتغل. أما الاسم الأخير المنتصب حالاً أو مفعولاً ثانياً، فمما لم يشتغل به إلا بحكم التتمة والتكملة، وإنما اعتناؤه بما ذكرنا، وعليه وضع الباب، وذلك أوضح شيء. فإذا أخذنا كلامه على هذا، فيكون قوله: والرفع في هذا أعرف راجعاً إلى المثال الذي دار كلامه عليه، وجعله كالأصل. وسواء قدّرت فيه «رأيت» بصرية أو علمية، إذ ليس اختلاف هذا التقدير مما يعارض في شيء من هذا المأخذ، فقال إن الرفع بالابتداء فيه أعرف، أي أوجه، أو أحرى، لأنهم شبّهوه كما قال بما لا طريق فيه إلى النصب، لا على وجه لا يصلح من الغلط أو البداء، وهو قولهم: رأيت زيداً أبوه أفضل منه، فكما أن الوجه في هذا

الرفع، فكذا فيما قدم لعدم التكلف فيه من حيث قولهم إن البدل على تقدير تكرار العامل، ثم أخذ يبدي وجه الشبه فقال: لأنه اسم هو للأول ومن سببه، يعني أن الاسم المتعلق به «فوق» الذي هو في الحقيقة خبر المبتدأ أو الحال، وهو كائن، إنما هو الأول كما أن الآخر [١٦٣] في قولك: أبوه أفضل منه، هو الأول ومن سببه. فإذا كان كذا فبابه أن يكون مبتدأ وخبراً. **ش** قوله: والرفع أعرف، إما أن يريد سماعاً أو قياساً، فأما السماع فيه قُرىء، وأما القياس فإن البدل يوجب تقدير عامل يدل عليه الأول، وليس في الرفع حذف، ولا إخراج شيء عن موضعه، فهو أقيس، ولذلك ذكر: رأيت زيداً أبوه أفضل منه، الذي لا حذف فيه، ولا إخراج شيء عن موضعه، ثم قال: وإن نصبت فهو عربي، يعني المشبّه لا المشبه به، إذ النصب في قولك: رأيت زيداً أبوه أفضل منك على ما ذكر. **قال**: فمما جاء في الرفع، وذكر الآية، ولا يشك أن النصب فيها كالنصب في: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إلّا أنها أوضح شاهد في اختيار الرفع، إذ لم يقرأ إلا به. قال **غا**: والاستدلال بالآية على المعنيين معاً قصد **الإمام** رحمه الله لكنه أسرّ حسواً في ارتغاء[1] **قلت**: وهذا، وإن كان كما ذكر، فما فعل س ذلك إلا جَرْياً على جليل أدبه وعلى مرتكبه في آيات التنزيل، فلم يتعرض لما لم يقرأ به، وإن كان بحيث يقارب الرفع، ثم **قال**: ومما جاء في النصب: خلق الله الزرافة، المثال، وهو عند س كالآية في جواز النصب والرفع على الابتداء، وتكون الجملة في موضع الحال، واعترضه **ابن الطراوة** فقال: يضاف هذا المثال إلى ما يتوجه فيه الرفع والنصب، **قال**: ولا يكون في هذا إلا النصب على البدل ولا يجوز الرفع لأن معناه، وهذه حالها وليس بشيء، هذا نص كلامه: والذي أنكر، والله أعلم، أن الحال قيد فيما قبلها فيلزم تقدم وجودها كالظرف، ولم يكن

---

(١) من المثل: يسر حسواً في ارتغاء. مجمع الأمثال ١/ ٢٥٠.

حال الزرافة ذلك من طول يديها على الرجلين إلا بعد الخلق، فنفر عن هذا، ولا شك أنه لازم أيضاً أن جعلت يديها بدلاً، وأطول حالاً، فلذلك قال غا إنه يريد أنّ «خلق» هنا بمعنى «جعل» التي بمعنى «صيّر»، ويديها بدل وأطول مفعول ثانٍ، ثم قال: وهو في هذا كمن فرَّ من الرمضاء إلى النار، بأن التصيير يقتضي نقل الشيء من حالة كان عليها إلى أخرى، فكأن يديها قد كانت مساوية أو أقصر، ثمَّ صيّرت أطول [١٦٤]، وهذا باطل. قال: والصواب أن أطول حال مقدرة، أي خلق الله الزرافة قاضياً بفضل يديها على رجليها، أو مقدّراً، أو في معناه، ثم حذف قاضياً، وجعل «أطول» في موضعه، كقول بعضهم: مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً، إنما يريد مقدراً الصيد به غداً، ثم جعل صائداً في موضعه هذا انفصال. غا وأراه عن ع ولما لم يورد لفظ ط لم ينفصل عن قوله، ولا يكون في هذا إلا النصب على البدل، ولا يجوز الرَفعُ. وإذا قُلنا إن خلق بمعنى جعل التي بمعنى صيَّر كما فهم ع عن ابن الطراوة، فما المانع من الرفع على الابتداء والخبر، وتكون الجملة في موضع مفعول ثانٍ، ومع جواز هذا، فكيف منع ط الرفع، وقد قيد عن ع في إقراء آخر ما نصّه: قال أبو الحسين ابن الطراوة أخطأ سيبويه هنا في أن جَعَل أطوَلَ حالاً، وهو غير متنقل، والحال لا تكون إلا منتقلة إلا إذا جاءت مؤكدة، كقوله تعالى ﴿وهو الحق مصدقاً﴾[1] وجمله على اضمار فعل بمعنى صيَّر، أي: خلق الله الزرافة جعل يديها أطول من رجليها. قال الأستاذ[2] هذا لا يلزمُ لأن الحال تكون منتقلة، أو في حكم المنتقلة، كما قال بعضهم في «مصدقاً»، فغيّرها من المخلوقات لما لم تكن يداه أطول من رجليه، كأن هذه انتقلت عن ذلك الحكم الثابت لغيرها إلى هذه الحال. وأما تقدير فِعْل

---

(١) سورة البقرة آية ٩١.

(٢) هو الشلوبين.

فلا يصحّ لأنه قدّر «جَعَل» بمعنى «صيّر» وذلك يقتضي كونها كانت على حال، فصارت إلى أخرى، وذلك باطل، انتهى. وقد حصل منه حكاية ما لم يقع في كلام ط، وقد تقدّم نصّه، ولا شيء فيه من هذا. أما ما ذكره غا فيمكن أن يفهم من كلام ط، ثم لم يتعرض في شيء من هذا بقوله ملزم النصب، وأنه لا يجوز الرفع، ولا وَقَعَ انفصال عنه في كل ما ذكر، وأنشد س:

فما كان قيس ..... البيت(١)

شاهده رفع «هُلِك» الثاني ونَصبه، فالرفع بالابتداء والخَبر، والنصبُ على بدل الاشتمال، ونصب الثاني على الخبر، والرفعُ والنصبُ في المعنى سواء. ومعنى البيت بيّن، وَضَرب البناء مثلاً، والمراد المبني، ويريد أنه كان عِزاً للعشيرة، وملجأ لابن السبيل [١٦٥] والاضياف، فلما هلك عمّهم مصابه. ومن نحوه:

ولكنها نفس تَسَاقطُ أَنْفُساً(٢)

وقد أنشد ف مما قبل وعرف بقائله س:

وما الفتى حلمي مضاعاً(٣)

أبدل «حلمي» من ضمير المتكلم، ونصب مضاعاً مفعولاً ثانياً، ويجوز الرفع بالابتداء والخبر، والجملة مفعول ثان والمعنى في الرفع والنصب واحد، يريد أن عاذلته تلومه على إتلاف ماله في المُكرمات، فردَّ عليهَا بأن العقل والحلم يأمرانه بإتلافه في اكتساب الحمد والثناء.

س تؤخذ كرهاً(٤):

---

(١) الشاهد لعبدة بن الطبيب في رثاء قيس بن عاصم، في الحماسة البصرية ١/٢٠٨ وتمامه:

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدّما

(٢) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ١٠٧.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

شاهده بدل تؤخذ، وتجيء من تبايعاً فعل منصوب من مثله. ف والمبايعة مشتملة عليها، إذ لا تكون إلا على أحد الوجهين من طاعته أو كراهته، وأن «تبايعاً» اسم إنّ، واسم الله منصوب على القسم. ويجوز أن يكون اسم «أن»، والخبر في الجار والمجرور، وأنّ مفعول من أجله. ولو رَفَعَ «تؤخذ وتجيء» ولم يجهل على لفظ تبايع لجاز، والمعنى واحد في القَسَم والنصب بأن ص قوله «تؤخذ كرهاً» ضعيف، لأنه لا يفهم ذلك من قوله: إنّ على الله أن تبايعا، يريد أنّ بَدَل الاشتمال فيه يضعف من حيث أن الأول لا يعطي الثاني، ولا يفهم منه والله نصب على القسم. في لا يتبعض الفعل ولا يكون فيه الاشتمال، فإنما يكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فتؤخذ كرهْاً أو تجيء طائعاً، هو معنى المبايعة لأنها إنما تقع على أحد هذين الوجهين، فالمعنى المعنى. وقد تقدم إلحاق ف هذا ببدل الاشتمال، وقول في أظهر. س: فهذا عربي، يعني ما وقع في الأبيات من البدل. س: والأول أعرفُ يعني الرفع على الابتداء.

في: وكان يكون حلمي مضاع في موضع الحال. ف بل في موضع مفعول ثان، وقد تقدم. فألغي عند ف من أخوات ظنّ كما يقول أهل الكوفة. في وكان يكون تؤخذ كرهاً على تقدير أنت تؤخذ، وتكون جملة في موضع الحال من المبايعة. س وتقول جعلت متاعك إلى، فله ثلاثة أوجه، وذكر ثلاثة ثم قال: **والوجه الثالث** أن تجعله مثل ظننت [١٦٦]، وهو رابع، فذكر أولاً ثلاثة وأتى بأربعة، فاعترض الناس كلامه. وأولى ما يخرج عليه أنه أخذ جعل مأخذ ثلاثة فقدّرها أولاً تقدير ما يتعدى إلى مفعول واحد فقط، ثم قدّرها تقدير ما يتعدى إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، ثم قدّرها متعدية إلى اثنين بنفسهما، ولا شك أن هذه ثلاثة أوجه ملحوظ بها جهة الإعراب، ولو لحظ جهة المعنى بحسب ما تحتمله جعلت لا تسع التوجيه، لكنه واضح من كلامه أنه لم يقصد إلا جهة الإعراب مصّرحاً به في قوله ثلاثة أوجه في

النصب. ولنوضح هذه الوجوه بتنزيل كلامه عليها، أما الأول فيه بدا، وقدّر «جَعَلت» بقوله كأنه قال «عملت». وأولى منه، وأجرى مع الإعراب «خلقت»، وإنما عملت تقدير معنى يحصل له مقصوده. و«فوق» في موضع الحال على هذا الوجه. ويتنوع تقديرها بفوقية الجعل والترتيب المدرك بالبصر، أو فوقية الشرف والرتبة، وعن هذا كنّى بقوله: وإنْ شئت نصبت على ما نصبت عليه: رأيت زيداً وجهه أحسن من وجه فلان، فأوهم قوله. وإنْ شئت وجهاً جديداً من الإعراب، وإنما هو ما ذكر من تنويع الفوقية، ولم يتحصل بعد أكثر من وجه واحد قدّر فيه «جعل» متعدية إلى واحد، كما ذكر. وإنّما «رأيت» هنا بصرية. وأما **الثاني** الذي قدّر «جعل» فيه متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بحرف جر، فهو قوله: «وإن شئت نصبته على معنى ألقيت. ومن هذا قوله تعالى ﴿ويجعل الخبيث بعضه على بعض﴾[1] ومرّ الكلام في هذا الوجه إلى ذكره **الثالث**، وهو قوله: «والوجه الثالث أن تجعله مثل «ظننت» يعني في التعدّي إلى مفعولين، فقوله: مثل «ظننت» إنما يُريد في الإعراب. أما المعنى فمعنى «صيرّت»، وبذلك قدّر «جعلت» في باب الفصل. قال فيه: لم ترد أن تجعلها بمنزلة «عملت» ولكن تجعلها بمنزلة «صيرّته» خيراً منك. وإنما عُدِل هنا لتقديرها بظننت، لأن «ظننت» ببابها، وأوضح فيما قصد من توجيه الإعراب فلا يعترض عليه في التقدير بـظننت فيقال إن «جعلت» بمعنى «ظننت» غير معروف، [١٦٧] وبذلك اعترضه المبرد. وجوابه أنه أراد جهة الإعراب، ولم يرد أنها بمعناها. انتهى هذا التخريج، وهو حسن بيّن، وإياه اعتمد ف، وكساه عبارة أخرى، فقال: يريد فللاسم أو للفعل ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون مفعولاً لا مفعول له، نحو قوله تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾[2] أي عملها، فقدّر بهذا الوجه الأول بنوعيه من كون الفوقية فوقية

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٧.

(٢) سورة الأنعام آية ١.

مكان، أو فوقية شرف، وأراد بقوله: لا مفعول له، أي مفعولاً مجرداً لا يطلب الفعل غيره، قال: **والثاني** مفعول له مفعول يريد معه مجرور، نحو قوله تعالى ﴿ويجعل الخبيث﴾[1] الآية. قال: **والثالث** أن يكون مفعوله الأول هو الثاني، كقوله تعالى ﴿وجعلكم ملوكاً﴾[2] أي صيّركم. ف: وهذا تقسيم صحيح، فجعل كعمل، والثاني فيه حال، وجعل كألفى، والثاني فيه مفعول للأول، وجعل كصيّر وهي التي تتعدى إلى اثنين الأول هو الثاني، وهي التي جعلها كظننت، ولم يرد أنها مثلها في المعنى إلى آخر كلام ف، وهو التخريج المتقدم. واعتذر فيه عما يوهم قول س أولاً. وإن شئت حين قدر برأيت، وأنه أراد ما قدم من موقع فوق، وعضد ف بهذا مأخذه المتقدم في: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، وما نفاه هناك من رؤية القلب. ولعمري إن فيه لطهوراً، فإن مأخذه في هذا الآخر أولى مأخذ فيه. فإذا اعتمد هناك رؤية البصر جرى على نهج واحد. وقد رأيت ع أورد هذا المأخذ في بعض ما قيّد عنه، ونسبة للأعلم[3]، وأنه مما أصلح به كلام في لفساد وقع له في هذا الموضع، وذلك أن في أخذ قول س، وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه، رأيت زيداً وجهه أحسن من وجه فلان، على أن «رأيت» فيه علمية تتعدى إلى اثنين، وجعل الوجه الأول في قول س الذي قدّره بعملت، والوجه الثالث الذي قدّره بألفيت جعل هذين وجهاً واحداً لاجتماعهما في التعدي إلى مفعوله واحد، وإن اختلفا في المعنى، فجمع بينهما برعي اللفظ الإعرابي. وجعل قوله: وإن شئت نصبت على رأيت وجهاً ثانياً، [١٦٨] **والثالث قوله. والوجه الثالث** على ما قرر وفرّق بين هذا الوجه والوجه المقدّر «برأيت» من جهة المعنى.

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٧.

(٢) سورة المائدة آية ٢٠.

(٣) هو الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم، كان عالماً بالعربية ومعاني الأشعار، ولد سنة عشر وأربعمائة، ومات سنة ست وسبعين وأربعمائة.

وإنْ اجتمعا عنده في التعدّي إلى مفعولين فمرة راعى اللفظ فجمع، ومرة راعى جهة المعنى ففرّق، فقال ع إن هذا فساد بيّن، وإن الوجه أن لو راعى المعنى مطلقاً أو اللفظ مطلقاً، وهذا بيّن، ثم قال ع إن الأعلم أصلحه بما قدم واستحسنه ع، وأثنى عليه، وإنه لحسن، إلا أنه غير جار مع ما اخترنا في قوله أول الباب في: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، من أنه من رؤية قلب. أما ف فالتأم له مأخذه، واعتضد أوله بآخره فإن صمَّمنا على ذلك المرتكب فلنا أن نقول هنا بما قاله بعضهم في تخريج هذا الموضع على إبقاء رأيت رؤية قلب، فقال هذا القائل إن قول س، وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه: رأيت زيداً وجهه أحسن من وجه فلان، مع قوله: والثالث واحد لاشتراكهما في التعدي إلى اثنين، وقربهما في المعنى، لأن معناهما معنى صيّرت، وإن كان أحدهما تصييراً حسياً، وهو الأول والآخر تقديرياً، فإذا كان هذان الوجهان واحداً، وقد قدم أولاً جعلت بمعنى «عملت» وذكرها ثالثاً بمعنى ألقيت فلم يأت إلا بثلاثة. رأيت هذا الوجه فيما قيده غا منسوباً للأعلم، ثم قال: ومن الذي فرّ الأعلم فيه وقع، فإنه على ما زعم تقدم له ثلاثة أوجه متباينة، فكيف يسوغ للإمام أن يقول بعد ذلك؟ والوجه الثالث فوقع فيما قيّده الصفّار[1] عن ابن عصفور أن الذي سوّغ ذلك أنه إنما أراد أن يقول: والوجه الذي ذكرت لك أن «جعل» فيه متعدية إلى مفعولين، الرفع فيه أحسن من النصب، لاستوائهما في المعنى، فيترجح الرفع بعدم التكلف، كما مرّ فيما تقدم، ألا ترى أن الوجه الأول الذي «جعلت» فيه بمعنى «عملت» الرفع والنصب بمعنيين، وكل منهما مستعمل، فهما سواء. وأما الذي بمعنى «ألقيت» فالرفع فيه ممتنع، وإن ساغ فعلى معنى غير مستعمل مع ضعفه

هو أبو علي اسماعيل بن محمد بن اسماعيل، عالم بالنحو واللغة، من أهل بغداد عاش بين (٢٤٧ ـ ٣٤١هـ).

لتكلف الحذف والعدول عن ظاهر الكلام. [١٦٩] فلما كان الوجه المذكور مما يفضل فيه الرفع لما ذكر جرد ذكره معيداً له، فقال: والوجه الثالث يريد مما تقدم، وقدّر فظننت لأن «رأيت» العلمية و«ظننت» باب واحد، قال ص فهذا الذي فعل س بديع جداً، قلت: فبهذا اللحظ يحسن هذا المأخذ. وقد خرج غا كلام س مع إبقاء «رأيت» علمية على وجه آخر بعد أن اعترض على الأعلم بما قدم إن صح هذا القول عن الأعلم، فقال غا إن الأولى في الموضع أن تكون «جعلت» بمعنى «علمت» وجهاً برأسه، وهو الأول في كلام س، والذي بمعنى «رأيت» مع الذي بمعنى «ألقيت» وجهاً ثانياً لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفا في التعدي واللفظ، لأن الأول تصيير وإلا لقاء تصيير ما، فمعنى ألقيت الشيء على الشيء صيّرته عليه، فهو تصيير بعلاج ظاهر، و«جعلت» بمعنى صيّرت أيضاً تصييراً، وإن تعدّت هذه إلى اثنين. فلما اعتمد هذين وجهاً واحداً لما ذكر، وقد قدم آخر، بقي عليه الثالث، فأتي بما جعلت فيه توهمت، فهو وجه على حدته، فذكره، فهذا توجيه ما أوردوه. قال غا: والأوجه في هذه المسألة الرفع، وقد أشرنا إلى هذا، وأرى ما اختاره ص أولى من هذا، ولم يذكر ص غيره، أو تقول إنه لا مانع من أن نأخذ «رأيت» هنا بصرية كما أخذها ف. ويبقى في المسألة المتقدمة في صدر الباب على ما اخترناه من حمل «رأيت» على أنها عليه، ولا يلزم إجراء الموضعين إجراء واحداً. وقد قال بهذا ع في بعض ما قيّد عنه فإنه أخذ «رأيت» في الأول علمية، وأخذ «جعلت» المقدرة هنا برأيت متعدية إلى واحد. وأحسن حال، فهذا منه قول بما ذكرنا، وهو غير بعيد. وقد وقفت للأستاذ أبي علي[1] (ش) على تخريج في الموضع نحا به نحو مأخذ في، وتخلص من فساده، فهو أولى بأن يقال فيه إنه إصلاح لمأخذ في، وذلك أنه

---

(١) هو الشلوبين

جعل الأول في كلام س، و لثالث المقدر بألقيت وجهاً واحداً في اتفاقهما في التعدي إلى واحد، وجعل الثاني في كلام س المقدر برأيت وجهاً واحداً لتعدي «جعل» فيه إلى اثنين، والجعل في هذه الأوجه [١٧٠] تأثير وعمل حسي، ثم أبدى وجهاً ثالثاً، والجعل فيه غير تأثير، فقال: **والوجه الثالث أن** تجعله مثل «ظننت» فهذا تصيير تقديري، وبذلك انفصل عن الوجه المتقدم المقدر فيه «جعلت» برأيت، فلم يكونا وجهاً واحداً، وإن اتفقا في التعدي إلى مفعولين. هذا مأخذ **الأستاذ**ع، فإن قيل الأول المقدر «بعملت» والثالث المقدر بألقيت قد انفصلا في أن معنى كل واحد منهما غير معنى الآخر، وقد جعلهما ع في هذا المأخذ وجهاً واحداً، قلت إنما ذلك لاتفاقهما في التعدي، واشتراكهما في أن كل واحد منهما عمل وتأثير حسي، فاشتراكهما من هاتين الجهتين. أما اشتراك هذا الأخير المقدر «بظننت» مع الثاني المقدر «برأيت» ففي مجرد التعدي إلى اثنين فقط، والأول عمل وتأثير حسي. وهذا الأخير تصير تقديريَ لأن المعنى صيرته في ظني، ففارق الأول، وإن اجتمع معه في التعدي، كما أن الوجه المقدر «برأيت» مع الوجه الأول المقدر «بعملت» ومع الثالث المقدر «بألقيت» قد اجتمعت في أنها تأثير وعمل، ومع ذلك فلم نجعل المقدر «برأيت» معهما وجهاً واحداً لمخالفته لهما في التعدي، فإنما وافقتهما في حكم واحد، وكذا وافق الأخير المقدر «بظننت» الوجه الثاني المقدر «برأيت» في حكم واحد، وهو التعدي فقط، فلم يجعل معه واحد، فقد وضح وجه جعله هذه الأوجه ثلاثة، وأنها ليست بأزيد كما قد يبدو قبل اعتبار كلامه. هذا حاصل مأخذ ع، ومعنى ما أراده، وهو مأخذ ممكن، وقد حصل فيه توجيه التعبير بظننت، وأنه لم يرد بها أن «جعلت» بمعنى «ظننت» فيرد علينا اعتراض المبرّد، وإنما هي بمعنى «صيّرت» في ظني، وإذا كان تصييراً في الظن فقد حصل الظن، فعبّر «بظننت» هذا التفاتاً للغاية الحاصلة. فهذه أربعة أوجه في تخريج كلام س في هذا الموضع، ثلاثة منها أن مأخذ المقّدر بها الوجه الثان

علمية كما اخترناه، وتقدم صدر الباب، والرابع على جعلها بصرية على السواء في الموضعين، أو التفصيل الذي ذكره. وأما مأخذ في فعلى ما مرّ فيه.

ونرجع إلى كلام س قوله في توجيه الأول من أوجه النصب [١٧١] كأنه قال: عملت المحفوظ في استعمال جعل إذا أخرجت عن معنى الوضع، والجعل أن يكون بمعنى «خلق» ومنه ﴿وجعل الظلمات والنور﴾[١]. وبمعنى صيّر: جعلت الطين خزفاً. وتتعدى هذه إلى اثنين، ثم قد يراد تصيير النقل والعمل كالخزف من الطين، وقد يراد التصيير بالتسمية والقول، ومنه ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾[٢]. ومنه: جعلت حسن زيد قبحاً، وقد يراد التصيير في الظن، ومنه اجعل الحاكم عامياً ثم علمه. ولما كان معروف استعمال «جعل» ما ذكرنا أشكل على بعضهم تقدير س لها بعمل، فقال ع: إنما أراد س في ذلك ما يرجع إلى معنى الاختراع حتى لا يخرج عن معنى «خلق» فإما أن يكون أصلح المتاع وأحدث فيه ما لم يكن فيه، فكأنه قد خلقه مجازاً، أو يريد معنى «وضعت» وما أشبهه، ويكون عملت تفسير معنى هذا معنى قول ع. وعندي أنه لا يحتاج إلى اعتذار ولا تأويل فيما فعل س، فإن ما فعله هو الصواب، وذلك أنه قدّر «جعل» بعمل جرياً على الأولى والملائم، وذلك أن استعمال «جعل» المفسرة عندهم بمعنى «خلق» إنما يكون حيث يتقدم ما يكون عنه ذلك المخلوق، ويعلل وجوده به حتى يكون سبباً ومسبباً، أو ما هو كالسبب والمسبب، وأما حيث يراد الاختراع الأولى لا عن علة وسبب، فإنما يعبّر هناك بصريح الخلق، ألا ترى قوله تعالى ﴿الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور﴾[٣] فخلق السموات والأرض أولى لا عن سبب بل إنشاء واختراع، ولا يقال تسبب عن

---

(١) سورة الأنعام آية ١.

(٢) سورة الزخرف آية ١٩.

(٣) سورة الأنعام آية ١.

كذا، ولا نجد مثل هذا في كتاب الله إلا مصرحاً فيه بالخلق، وليس من مواضع «جعل»، وأما قوله تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ فليس كالأول، فإن الظلمات والنور مخلوقات لله سبحانه. وقد شاء أن يكونا عن علل وأسباب، فالنور عن أَجرام نيّرات وإليها يضاف فيقال: نور الشمس وضوء القمر، وأما الظلمات فعن أَجرام وأسباب حائلة دون النيرات، فهذا موضع «جعل» لا «خلق». وإن فسّرت بها فإنما ذلك لأن إيجاده وخلقه تعالى لا يسمى [١٧٢] عملاً، فلا يقال عمل تعالى كذا، فلهذا تحامى المفسّرون عن تفسير «جعل» في قوله تعالى: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ بعمل، وفسّروه بخلق، فإذا كان الفعل من المخلوق سُمي عملاً، وقيل عمل كذا على الوجه الذي ينبغي فيه على ما تقرر، فلهذا فسّر من جعل هنا بعمل، وفسّروه بخلق، فإذا كان الفعل من المخلوق سُمي عملاً، وقيل عمل كذا على الوجه الذي ينبغي فيه على ما تقرر، فلهذا فسّر من جعل هنا بعمل، ولم يفسرها بخلق، فرقاً بين صنع الله سبحانه وعمل المخلوق الذي هو عن اكتساب وتكلف، وافتقار، فلله درّ هذا الإمام في جليل مقاصده، وعلو أغراضه. ومن هذا القبيل ما أنكر على الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج[1] في قوله في صدر خطبة كتابه: لو عزم لي عليه فقيل له أراده الله سبحانه لا تسمى عزماً، ولما ارتكبه رحمه الله وجه يصح عليه، فهذه إطلاقات تحتاج إلى توقيف، وكذا أيضاً إطلاق خلق في عمل آدمي لا ينبغي إطلاقه إلا بتوقيف، فيجري كلام س على طريقة المتورعين رحمه الله. س: وإن شئت نصبت إلى «يدخله» معنى «ألقيت». ع يريد أن «جعل» في هذا الوجه كأنها منقولة من فعل لا يتعدى إلا بحرف جر تقديراً، فنقلت فتعدت إلى واحد بنفسها، وإلى

---

(١) هو صاحب صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، توفي سنة ٢٦١هـ.

آخر بحرف جر. س وهو مفعول من قولك: سقط متاعك، أي من هذا اللفظ الذي هو فاعل، وفي بعض النسخ منقول من قولك: سقط متاعك، وذلك بيّن. س كما جرى: اصطك الحجران، قلت: يريد أن بعضه على بعض في قولك أسقطت أو سقط معلق بالفعل، ومبنيّ عليه، فبعضه بدل، وعلى بعض متعلق بأسقطت، وليس مبتدأ وخبر، وإن كان ذلك مما يمكن في سقط ويعقل معناه، لكنه لم يبين الكلام عليه كما أن «اصطك الحجران أحدهما بالآخر، ليس مبتدأ وخبراً أعني أحدهما بالآخر، ولا يصح معنى عليه إلا بتعليقه بالفعل، فشبّه ما كان يمكن فيه الرفع بالابتداء والخبر بما لا يمكن ذلك فيه قصد البيان لزوم ذلك، وأنه لم يقصد بناء الكلام على خلافه. وقد بيّن ذلك بقوله: فقولك بالآخر ليس في موضع اسم هو الأول إلى آخره. وهذا إن جعلت المشبه من المثالين «باصطك الحجران» قوله: «سقط متاعك» وإن جعلت المشبه أسقطت. ص أنه لا يمكن الرفع جملة لأن [١٧٣] إسقاط المتاع في حال أن بعضه فوق بعض لا يتصور، كذا قال ص، والذي يظهر أنه متصور معقول، فنفسره على ما تقدم، والمشبه باصطك الحجران إنما هو قوله: أسقطت متاعك، لا سقط متاعك، وإنما أتى هذا المثال بالانجرار، وأن يُراد تشبيه هذا بعيد، وإن كنا قد بينا التفسير عليه مع بُعْده. س ومثل هذا طرحت المتاع، وإن لم يكن من لفظه فاعل يريد أن «طرحت» مثل «أسقطت» في المعنى، وإن فارقه في أنه يقال: سقط متاعك، فيرتفع المتاع فاعلاً، ولا يكون من لفظ «طرح» فاعل، فلا يلزم مخالفته له في المعنى من حيث خالفه في هذا، بل معناهما واحد. س والوجه الثالث قد تقدم تفسيره. وقوله والرفع فيه عربي كثير يظهر منه قوة ما أخذ به ص على ما وجهه س «أبكيت قومك» المثال هذا مما النصب فيه أجود لأنه معنى مستعمل، وأما الرفع فضعيف لأنه معنى غير مقصود، وقد بيّنه س، قال: فإن قيل حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض، فالرفع لإخفاء يوهن معنى النصب في هذا المثال،

فإنه بعيد في الاستعمال وقد تقدم التنبيه على هذا، وعلل س كون الرفع هو الوجه بأن الآخر هو الأول، ولم يعلل بما ذكرنا من استعمال معنى الرفع، وإنما عدل إلى هذا التعليل لأنه أعمّ، فما استوى فيه معنى الرفع ومعنى النصب اختير فيه الرفع إذا كان الثاني هو الأول، لعدم التكلف الذي يلزم في البدل من تقدير عامل، وما لم يستوِ فيه المعنيان من ذلك فيختار الرفع، إذ عليه أكثر الكلام. ويقل معنى النصب كهذه المسألة التي هي: حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض، هذا مأخذ ص في هذه المسائل تابعاً في ذلك مأخذ في، وهو ظاهر كلام س، وأما ع فحمل قول س فالوجه هنا النصب في مسألة: أبكيت قومك بعضهم على بعض، وحزنت قومك بعضهم على بعض، على الوجوب، وأنه لا يجوز غيره، وهذا قد يوهم خلاف مأخذ في. وليس كذلك، فإن ع لما تعرض للمسألة قال: إن الرفع والنصب على معنيين، فإذا رفعت فقلت: أبكيت قومك بعضهم على بعض، فمعناه أبكيتهم كلهم، وهذه حالهم. وإذا نصبتَ فمعناه أبكيت بعضَ [١٧٤] قومك على بعض، قال: وإذا كان كذلك فقوله: والنصب الوجه، أي لا يجوز غيره هذا ما ذكر من نص ع. وقد حصل منه أن معنى الرفع معنى يعقل، وإنْ بَعُدَ فهو معنى غير مقصود، لذلك ولهذا أشار س بقوله لم ترد أن بعضهم على بعض في عون، ولا أجسادهم بعضها فوق بعض، وفسّر في قول س «في عون» أي في إمارة أو ولاية، فحصل من هذا كله أن ذلك معنى يقلّ ويبعد، إلا أنه متصور، فلا يقال إنه لا يمكن، وإن ع إنما أراد أنه لا يجوز الرفع البتة ما أردت المعنى الحاصل من النصب، كما أنك لو أردت هذا المعنى الحاصل من الرفع على بعده لما جاز النصب البتة. وإذا كان مراد ع إنما هو هذا فلم يخالف ما تقدم عن في؟ وكان ع يقول «إنما يقع التخيير أو إطلاق التجويز للوجهين كيفما كان لو كان الحاصل عن الرفع والنصب معنى واحداً. أما مع أداء كل واحد منهما معنى لا يؤديه الآخر فلا طريق للتخيير. وهذا مما

يلزم في فإنه إنما جوّز الرفع والنصب بالنظر إلى اللفظ من حيث هو، وبيّن أن النصب يؤدي ما لا يؤديه الرفع، فإذا حقق مثل هذا فلا خلاف، وعندي أنّ لفظ س لا يحتاج في هذه المسألة إلى تفسير أحد، وهذا المأخذ بعينه جارٍ في مسألة: «حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض» وقد أعقب س الرفع فيهما بقوله: وإن شئت نصبت، فهذا تخيير، وإن لم يكن المعنى فيهما واحداً، ولا هما في القوة والاستعمال على حد سواء، لكن هو على ما بين. فكلام في غير معترض على أن في لم يصرح في الأولى بجواز الرفع، وإنما أفصح به ص وهو صواب، وإياه أراد السيرافي وهو ظاهر من كلام س الإخفاء به، وقد ارتكب ع أيضاً في «على» من قوله في المثال: أبكيت قومك بعضهم على بعض، أنها ظرف غير حرف، وتأول ما عارضه في ذلك، وتكلف فقال حين قدر النصب إن معناه: أبكيت بعض قومك كائناً على بعض، وما تقدم قبل من حكاية كلامه، ولم يذكر فيه كائناً بشيء وهيأ فيه إلى تحصيل ما قصد هناك مما كان أهم. وأما نص تقديره فما [١٧٥] ذكرناه ها هنا من كائن، وإنما قدّر كائناً ليجعل «على» في موضع نصب، وأن لها موضعاً من الإعراب قال: وإنما سُمي «على» حرف جر وأطلق ذلك تعليماً في قوله: أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف جر لأنه يسمى الاسم حرفاً، وكذا الفعل، ولما أضيف الظرف إلى الاسم ولم يصل الفعل إليه بنفسه، فكأنه قد وصل إليه بالظرف، كما يصل بحرف الجر. هذا معنى قوله: أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف الجر، وقوله: والكلام في موضع اسم منصوب، ع أوقع الكلام على الظرف، يريد أن الظرف في موضع لو حل الاسم فيه لنصب فسمى الكلمة كلاماً، وقد فعل هذا في مواضع من كلامه، ولا يعترض علينا، فيقال كيف يقول إن الظرف في موضع نصب؟ وهل يكون الظرف غير منصوب؟ فإنما نجاوب بما ذكرنا من يريد أنه لو حلّ الاسم محله لكان منصوباً، كما لو وضعت «زيداً» في موضع بزيد من قولك: مررت بزيد،

لنصبت كذلك لو أحللت «زيداً» محل الظرف ومخفوضه لنصبت لأنك وضعته في موضع كلام منصوب. عَ هذا معنى قوله: والكلام في موضع اسم منصوب، وإذا احتمل هذا النص هذا التأويل عوّل على أن «على» ظرف لا غير، ولا تكون حرفاً بالنصوص التي جاءت على ذلك، وتأول ع أيضاً ما وقع لس رحمه الله في باب «أعطى وكسى» في بيت المتلمس حين قال: لما حذفوا حرف الجر عمل الفعلُ، وأنشد البيت، ثم قال: يُريد على حب العراق، فحمل ع قوله يريد على حب العراق على أنه يريد على حب العراق على أنه يريد تقدير المعنى، وأن الحقيقة في البيت في حب العراق، وهذا كله تكلف، وإخراج للفظ س عن ظاهره من غير ضرورة. وقد قال ع بعد ذلك بخلافه والتزم الحرفية في «على» ألا حيث يلزم القول باسميتها، إذ قد ثبتت اسماً وثبتت حرفاً، وهو الأكثر. وقول س ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول، فهذا تعليل الرفع في: حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض، وكونه الوجه، يريد لم تجعل الآخر مفعولاً، فيكون غير مبني على الأول، وإنما جعلته مبنياً عليه، وحاصل هذا أنك إنما عزمت في قولك [١٧٦]: حزنت قومك، للمثال على جعل «أفضل من بعض» خبراً مبنياً على ما قبله لا مفعولاً، وذلك بحسب ما دعاك المعنى المستعمل، وحسّنه كون الآخر الأول. **وقوله**: وإن شئت نصبت نص لجواز النصب في هذا المثال، وإن كان أضعف لأنه معنى يقل استعماله، وقد تقدم هذا. **وقوله**: لأنك قد تقول «رأيت قومك أكثرهم» «وحزنت قومك بعضهم»، أي لأنك قد تأتي مقتصراً من هذه المثل بما لا يمكن فيه الابتداء والخبر مع صحة الكلام، فينتصب أكثرهم وبعضهم لزوماً على البدل، إذ ليس بعده ما يبنى عليه، فإذا جاز هذا جاز أن يأتي بعده بفضلة تنتصب على الحال. **وقوله**: وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين، أي وإن أتيت مكان «أبكيت و«حزنت بفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «حسبت قومك بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً» و«رأيت» إذا لم تكن رؤية عين، **وقوله**:

أنفدته إليه في ع إلى المفعول الثاني، ع إذا قلت: رأيت قومك أكثرهم قياساً»، ورأيت متعدية إلى اثنين معك في اللفظ ثلاثة، وإنما يقضي الفعل اثنين إذا لم يطلب غيرهما، لكن الأول والمبدل منه في موضع مفعول واحد إذ العامل في البدل فعل آخر مقدّر، فكأنك لم تذكر بعد الفعل الأول إلا منصوباً واحداً، وهو يقتضي اثنين، فعدّيته إلى ما يقتضيه، وهو الأخير، لأنك كأنك لم تذكر قبله شيئاً، أي كأنك لم تذكر إلا منصوباً واحداً، إذ لم تعتبر البدل لما ذكرنا. ص يريد بقوله: أنفدته إليه، أنفدت الفعل إلى الحال، كما تفعل بما يتعدى إلى واحد إذا جئت بعده بالحال، وما فسر به في و ع أظهر. ف يحمل قوله وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أنفدته إليه ما احتمله الأول في أول الباب يعني أن يريد بالمفعولين المفعول والبدل، سمّاها مفعولين تسامحاً. ف ويريد بقوله كأنه لم يذكر قبله شيئاً أنه وإن كان في اللفظ اسمان بدل ومبدل منه، فلا يعوّل عليهما، لأن المعنى فيهما واحد، إذ هما لشيء واحد لكون الثاني [١٧٧] بدلاً من الأول، ألا ترى أنك تسقط الأول فتقول: رأيت بعض متاعك، وحزنت بعض قومك، كما ذكر، فالاسمان في هذا الباب بمنزلة اسم واحد، فكما تقول: رأيت قومك، فتأتي بعده بمفعول ثانٍ أو بحال، كذلك تفعل إذا أبدلت فتاتي بعد البدل بما أتيت في الأول. هذا تفسير ف، وما قدم أولى لما في هذا من التجوز في تسمية البدل مفعولاً، ثم إن سَ قد قدم في المثل ما انتصب فيه الحال بعد البدل، فكيف يحسن أن يقول بعد ذلك: وإن كان في الكلام بدل، إذ هذا مراده عند ف، ولكنه تسامح فسمى البدل مفعولاً، وجعل الفعل الناصب للمبدل منه متعدياً إلى مفعولين، وهما البدل والمبدل منه، على قوله، فهذا تكلف كثير لغير ضرورة تحمل عليه. **وقوله** كأنه قال: رأيت قومك، تفسير لقوله: كأنه لم يذكر س شيئاً، فمثل بما لا بدل فيه تقديراً لما ذكر. قال ع قدّر س الإسقاط في الآخر حين قال: كأنه قال: رأيت قومك، وعادة النحويين أن يقدروا إسقاط

الأول، يعني إذا ردوا البدل والمبدل منه إلى اسم واحد، وقدّروه به، إلا أن هذا الذي قاله ع بيّن في بدل الشيء من الشيء، إذ تقدر: رأيت زيداً أخاك، رأيت أخاك، وتسقط الأول من اللفظ رأساً. وأما **بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال**، فتقديرهما بذكر الأول مضافاً إليه الثاني، فتقول: أكلت ثلث الرغيف، ورأيت أكثر قومك، فتذكر الثاني منصوباً، وتضيفه إلى الأول، لكن من حيث أن الأول لم يقع ذكره في التقدير إلا فضلة منجراً صار من كمال الثاني وتمامه، فكأنك لم تذكره، فبهذا التلفيق يصح قول ع أنهم إنما يحذفون الأول، وأما في بدل الشيء من الشيء فلا إشكال، ولما اعترض ع تقدير س بما ذكر قال منفعلاً، والذي أراده س أن يريك أنك لم تذكر للفعل إلا مفعولاً واحداً خاصة، فقال: رأيت قومك، لأن التقدير: رأيت قومك رأيت أكثرهم، فذكرت للفعل ما اقتضاه، فتقديره صحيح، وتقدير النحويين صحيح. **وقوله**: إلا أن أعرفه [١٧٨] وأكثره إذا كان الآخر هو الأول أن يبدأ، يريد أن ما تنصبُه حالاً بعد بدل، وذلك المنتصب حالاً هو البدل، فالوجه فيما كان من هذا أن يُرْفَع لعدم التكلف، كقولك: أبكيت قومك بعضهم أفضل من بعضهم، فأفضل هو بعضهم. فالوجه رفعه مع جواز النصب، هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجري على الاسم كما يجري «أجمعون» على الاسم، وينصب بالفعل، لأنه مفعول الترجمة تبينه، وقد انطوت على ثلاثة أوجه من الإعراب جائز فيما ذكر، وهي: **البدل** كما في الأبواب قبله، **والتأكيد**، وليس مما تقدم أو يريد التأكيد المجرد عن البدلية، ولهذا مثله بأجمعين، **والنصب مفعولاً** به على السعة. هذا مفهوم الناس في هذه الترجمة، ولا إشكال فيه. وبجواز التوكيد فارق ما تقدم، ففضل عنه. وقال بعضهم إنما يتضمن البدل والمفعول فقط، ولا يجوز التأكيد، وبه قال ف قال: ظاهر الترجمة أنه يكون بعضيًا للبيان، وعلى التأكيد، كقوله تعالى

﴿تلك عشرة كاملة﴾[1]، وعليه حمله أبو العباس وأصحابه، والإشارة بقوله: ويجري على الاسم كما يجري «أجمعون» على الاسم إلى البدل الذي يراد به التأكيد والبدل الثاني هو المتقدم في أول الترجمة، فالترجمة تتضمن البدل من وجهين، وقد بينهما بعد، انتهى كلام ف.

ولنبين ما فيه، ثم نرجع إلى كلام س فقوله: إنه يكون بعضياً لم يرد به لزوم هذا الضرب من البدل في مسائل الباب، بل قد أجاز بدل الشيء من الشيء في بعضها على تكلفه، وسيذكر، وأما بدل الاشمال فلا كلام فيه فيما تخرج عليه، وعلى الوكيد، يريد بدلاً مبنياً أو مؤكداً لا توكيداً مجرداً عن البدلية، ولهذا أنظره بالآية يريد أن «كاملة» صفة مؤكدة، فكذلك هذا إنما يكون بدلاً مؤكداً إلا توكيداً مجرداً، ثم أكد ما زعمه، فحمل كلام س عليه فقال، والإشارة بقوله: ويجري على الاسم، يريد أن س لم يرد بذلك ما فهم الناس من التوكيد المجرد، وإنما أراد أن يبين بأجمعين البدل المؤكد، قال والبدل الثاني يعني البياني هو المقدم [١٧٩] المتقدم في أول الترجمة يعني قوله يبدل فيه الآخر من الأول، فزعم أنه يريد بهذا البياني، وبقوله: ويجري إلى أجمعون البدل المؤكد، فلا ذكر للتوكيد المجرد في الترجمة على زعمه، ويمكن أن يجعل الفاصل لهذا الباب مما قبله ما ذكر س بعد من انتصابه مفعولاً بالفعل على ما يبين بعد، ولما ذكر غا هذا المأخذ لم ينسبه، وذكر أن مرتكبه عضد كلامه بأن قال إن المسائل التي أودعها س هذا الباب إنما هي: ضُرِبَ زيد ظهره وبطنه، وما شاكل هذا مما لا يصح أن يكون توكيداً لأن التوكيد الاحاطي[2] لا يكون إلا بالألفاظ المخصوصة التي ذكرها النحويون، غا وهذا الاحتجاج فاسد لأن س قد نص على أن ثلاثتهم في قولهم: مررت

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٦.

(٢) التوكيد الاحاطي هو التوكيد المعنوي

بهم ثلاثتهم، توكيد بمعنى كلهم، غا يرد أيضاً عليه فيما فهمه عن س أنه قال: فالبدل أن تقول: ضرب عبدالله ظهره وبطنه، ثم قال بعد ذلك: وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين، ولو كان وجهاً واحداً لما نوّع، قلت ونص س مغني عن أن يتكلف في رد هذا المذهب، فالصواب ما فسّره به في وع وغيرهما، ونرجع إلى تنزيل المثل على مراده، فأما: ضرب عبدُالله ظهره وبطنه، والظهر والبطن، فبدل بعض من كل، في لأن الظهر والبطن بعض عبدالله وزيد. ع كل هذا بدل من كل. غا ويحتمل أن يكون بدل شيء من شيء، وكنّى بظهره وبطنه عنه لأنهما معظمه. وقال ص لا يكون بدل شيء من شيء، ويكون الثاني مخرجاً عن موضوعه لأنه إذا كان الأول لم يضف إليه فإن الشيء لا يُضاف إلى نفسه بل هو تأكيد يعني إذا خرج عن موضعه،وأريد به الأول، أما إذا أبقيته على موضوعه فلا إشكال في البدلية على ما قدم، إذ الظهر والبطن بعض المذكور، فإن ذهبت إلى تجويز بدل الشيء من الشيء لم يكن حتى تزيد بالظهر والبطن الجميع، فتخرجهما عن موضوعهما، قال ص إذا فعلت ذلك فلا يكون إلا تأكيداً لا بدلاً لما علل به من إضافتهما إلى الضمير، وهو الأول [١٨٠] فيؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، قيل له: فقد وقعت في ذلك حين جعلته تأكيداً، لأن التأكيد ليس غير الأول، ونحن متفقون على جواز ذلك في التوكيد، قال: إنما جاز في التوكيد لأنه في معنى كل، فكما تقول: قبضت المال كله، وضربت زيداً كله، فكذلك هنا، قال وجازا في كل حملاً على بعض إذ هو مقابله. قلت وفيما، قاله ظهور، ولم ينسب غا بدل الشيء من الشيء في هذا إلى أحد، ولا ذكر غيره عن ع فيما علمته سوى بدل البعض، كما فسره في وغيره. وأما «مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل» فاتفقوا على بدل الاشتمال فيه، وهو بيّن لا تكلف حذف فيه، ولا إشكال، وقال ف وغا بتجويز بدل الشيء من الشيء، ف إما على السعة والمجاز، أوعلى حذف المضاف، أي: مطرت أرضنا سهلنا وجبلنا، وقال

ص بتجويز بدل الاشتمال بعد أن قدم بدل البعضية على حذف المضاف، أي مطرت أرضنا ومطر مالنا، ولا حذف في الاشتمال. ولم يذكر ص غير هذين، وكل ذلك عندي ممكن، والله أعلم. هذا أحد الوجوه المشار إليها في الترجمة.

والثاني التوكيد وهو جائز في كل ما قدم وبه أعقب. س البدل فقال: وإن شئت كان بمنزلة أجمعين، وكلامه فيه بيّن، ووقع هنا كلام شارح، وهو بين جار على مفهوم الناس عن س، وناء عن ما فهمه ف.

ثم قال: وإن شئت نصبت هذا هو الثالث من وجوه الترجمة على مفهوم الجماعة، وهو النصب على السعة، ص مفعولاً به لا ظرفاً، في مفعولاً ثانياً، وإن كان الضرب في الأصل يتعدى إلى مفعول واحد فتقدر حرف الجر في الأصل، ثم تحذفه، فيصل الفعل، كما قال تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[1]، أي من قومه، فكأنك قلت: ضرب زيد على ظهره وبطنه، فحذفت «على»، ولا يطرد هذا في الأشياء كلها، لا تقول: ضرب زيد يده ورجله، على ذلك التقدير، كما لا يجوز: مررت زيداً قياساً على: أمرتك الخير. وكما لا يجوز أخذت زيداً ثوباً على معنى: من زيد، قياساً على الآية. غا في مثل الظهر والبطن يحفظ في المواضع التي قالته العرب [١٨١] فيها، ولا ينقاس، وهو على إسقاط حرف الجر، وإيصال الفعل إليه بنفسه، كدخلت البيت، ولأجل هذا كان شاذاً لأن حذف حرف الجر وإيصال الفعل ليس مطرداً، وليست منصوبة على أنها ظروف، لأنها مختصة. ف إنما لم يجز النصب في اليد والرجل، وجاز في الظهر والبطن للسماع، كما ذكره، لأن الظهر والبطن قد استعملا في أسماء الأمكنة كظهر الجبل، وبطن الوادي،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥.

ولم تستعمل اليد والرجل في شيء من ذلك، كلا تراه قال: وقد سمعناهم يقولون: مطرتهم ظهراً وبطناً، فالنصب فيها على المفعول بعد إسقاط الحرف لا على الظرف، كأمرتك الخير، ودخلت البيت، وليس بقياس ف. والدليل على ضد قوله لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تعني شيئاً على ظهره، لم يجز لأنه غير معهود في الظروف، فلا يحذف حرف الجر من هذا الباب إلا بالسماع، قلت: وقد حصل من كلام ف ومن بعده أن الظهر والبطن والسهل والجبل لا ينصب شيء منها على الظرف حتى قال ص إن س سينص على أن نصبه على الظرف لا على السعة، وقد جوز في نصب أربعتها على الظرف، فقال: وقد يجوز أن ينصب الظهر والبطن على الظرف، وحذف حرف الجر كأنك قلت في ظهره وبطنه، قال ولا يقال: زيد يده ورجله على الظرف، ثم اعتل لما جوز بعموم الظهر والبطن من حيث استعمالها في الأشياء، قال ألا ترى أن لكل شيء ظهراً وبطناً أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادة في كلام الناس، قال: فأشبه الظهر والبطن والمبهمات من الظروف لعمومها، ثم ألحق بذلك السهل والجبل لأن المواضع إما أن تكون سهلاً أو جبلاً، فجعلت ظروفاً لهذا الإبهام، قال: وليس كذلك اليد والرجل، ثم قال: ومع هذا التشبيه فالقياس ألا يكون ظرفاً، ألا ترى أنك لو قلت هذا الشعر ظهراً زيداً وبطنه، كما تقول هذا خلف زيد، لم يجز، قلت: وقد تقدم قوله، ولا يقال زيد يده ورجله على الظرف، ومفهومه أنه يقال في الظهر والبطن، إلا أن الصواب فيما رجع إليه، والله أعلم، وقد تحصل في الظهر [١٨٢] والبطن من وجوه الإعراب على الجملة بيّن مقبول ومرجوح. وفيما بين الرفع والنصب أربعة أوجه: **وجهان في الرفع** البدل والتأكيد، ثم البدل ضربان: بدل بعض من كل، وهو الوجه لعدم التكلف، والمجاز، وبدل شيء من شيء وفيه مجاز، **ووجهان في النصب**، فإما على أن يكون نصبه نصب المفعول به على إسقاط حرف الجر، وهو المفعول به عند الجمهور،

وهو نص س ثم لا يقاس في غير ما ذكره، وإما على ما جوزه أبو سعيد[1] من الظرفية، ثم رغب عنه. وأما السهل والجبل فأربعة أوجه أيضاً كالأول إلا أن بدل البعض من الكل ممتنع هنا، لبعد التكلف فيه، ومفارقة الظاهر، ولكن يعقبه بدل الاشتمال. والكل متفقون عليه هنا، وهو غير جائز في الظهر والبطن. ولما قدر س حرف الجر المحذوف قدر مع الظهر والبطن «على» ومع السهل والجبل «في» جرياً على المعنى. وقد ورد مما حذفوا فيه حرف الجر: نبئت زيداً، والمقدر فيه «عن»، وحصل من ذلك أن حرف الجر المحذوف من المفعول به إنما يقدر بحسب المعنى، وليس كالمحذوف فإنه لا يكون إلا «في». قال ف أنه لا يقال ظرف إلا لما نصب بتقدير «في» وما ظهر معه حرف الجر فليس بظرف والعبارة عنه جارومجرور في اصطلاح النحويين فيما انتصب على الظرف لا يظهر معه حرف الجر، وإنما احتيج إلى تقديره عن طريق المعنى، لأنه مفسراً انتهى كلامه.

وحصل منه أن الظرف يخالف المفعول بإسقاط حرف الجر في أنه ليس متوقفاً على حرف بعينه كالظرف، بل هو على ما ذكرته قبل، ولا يلزم من تقدير «في» في بعضه أن يكون ظرفاً، لأنها مختصة قال ع لو كان ظرفاً لكان مخفوضاً، ولم يحذف حرف الجر منه، وقال في موضع الجر ليست منصوبة على أنها ظروف لأنها مختصة يعني السهل والجبل والظهر والبطن، قال س كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن في مثل دخلت البيت. ع من هنا أخذ في قوله أنه لا يحذف حرف الجر مع «دخلت» إلا في الأماكن الخاصة، فإن قلت: دخلت في أمر فلان، [١٨٣] أو في طاعته، لم يجز الحذف. قلت: هذا استقراء حسن بيّن، قال في فتركوا القياس في الظهر والبطن والسهل والجبل خاصة، كما تركوه في «دخل»، فإذا استعملوا

---

(١) هو السيرافي

«دخلت» في غير الأماكن عادوا إلى القياس، فقالوا: دخلت في هذه القصة، ودخل في مذهب سوء، وكذا «ضرب» مع غير الأربعة كضرب زيد على اليد والرجل، عادوا إلى القياس ف وقوله لم يجز، يريد لم يحسن، أو لم يجز في السعة، وهو في الشعر كثير، ص واستدل على أن ظهره وبطنه ليس بظرف، بأنه لا يحسن: هم ظهره وبطنه، يريد على ظهره. ص وليس فيه دليل لأنهم إذا شذوا في موضع ما فاستعملوا ما لا يكون زماناً ولا مكاناً ظرفاً لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يكون ظرفاً إلا حيث سمع. وقد أمكن في هذا أن يكون على حذف حرف الجر، وكان الأصل: مطرنا على السهل والجبل، فارتكابه أولى من ادعاء الظرفية: قلت: وقد بقي أن يقال إذا كان حرف الجر قد يوجد مع الظرف المختص ومع غيره، فيكون مفعولاً على إسقاط حرف الجر فما وجه تعويل س عليه أنه ليس بظرف مع أن في هذه الأشياء معنى الظرفية؟ فأجاب بعضهم عن هذا بأن س رأى أن الذي شذت فيه العرب من الظروف قسمان إما ظرف ما مع عامل ما نحو الشام مع ذهبت، وإما جميع الظروف المختصة مع عامل ما نحو: ما جاء في دخلت، وليس شيء من ذلك في هذه الأسماء، لأنهم نصبوها مع غير مطرنا، فيقولون: أخذها السهل والجبل، فليست كالشام في التوقف على عامل مخصوص، ولا كالمضرب الآخر، ثم ذكر أشياء من الشذوذ، وترك القياس. قد مر ذكرها كلدن مع غدوة، وعسى مع بؤسا. ف وأنشد لكثيِّر على نصب غدوة مع لدن:

وقفت بها القلوص وقلت عوجا ... فعاج الركب من قلص عجال
لدن ما غدوة حتى اكتسبنا ... لمثنى الليل أثناء الظلال[1]

س: ونظير هذا في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا قولهم: نبئت زيداً، قال ذلك إنما يريد: عن زيد، ص إن قلت ما الذي حمله على جعل

(١) البيتان لم يردا في الديوان

[١٨٤] هذا محذوفاً منه حرف الجر؟ وهلا ضمنها معنى «أعلمت» فعداها تعديتها؟ فكما لا يقال في: نبئت عمراً منطلقاً، نبئت عن عمرو، ولا نبئت عمراً عن منطلق، فكذلك هذا. فالجواب أن بين المثالين فرقاً، أما: نبئت عمراً منطلقاً، فلا يحذف فيه الحرف، وأما أمثال س فيمكن ذلك فيه، ألا ترى إن قال ذاك جملة يتصور أن تكون في موضع المفعول الثالث، فلا يكون، ثم حذف، ويتصور أن تكون جملة منقطعة فيلزم حذف الجار، لأنه لا يقال: نبئت زيداً إلا على إسقاط الجارّ. ع أصل «نبئت زيداً قال كذا»، «نبئت زيداً بقوله كذا»، ثم أُسقط حرف الجر من الأول، وأُزيل الثاني، وأُثبت مكانه «قال كذا». س إلا أن المعنى معنى الأماكن، يعني المنصوبات في الباب كالسهل والجبل. غا يعني أن حذف الجر في: دخلت البيت، ومطرنا السهل والجبل، أحسن، لأنها أماكن وإن كانت مختصة فهي تشبه المبهمة، س وزعم **الخليل** أنهم يقولون: مطرنا الزرع والضرع، لا فرق بين هذا وبين السهل والجبل فيما قدم من الإعراب، رفعت أو نصبت، لأن أكثر ما يراد له المطر الزرع والمواشي؛ كالسهل والجبل، فبدل الاشتمال إذا رفعت بيّن، وبدل البعض من الكل كذلك، وبدل الشيء من الشيء، وكذلك التوكيد كما مرّ. وعند مَنْ قدم ذكره، وإن نصبت فعلى ما تقدم أيضاً من المفعولية على إسقاط حرف الجر. في مفعولاً ثانياً، ولعى الظرف عنده أيضاً، س اليد والرجل لا يكون في هذا النصب على إسقاط حرف الجر، لأنه لم يسمع ولا يقاس، فلا يتعدى ما سمع، فإنما في هذا الرفع على البدلية، ولا مجاز فيه لوضوح البعضية، وأما التأكيد فجائز على أن يراد بهما الجميع لأنهما طرفاه، فكأنهما قد أحاطا به، فعبر بهما عن الجميع مجازاً. وقد مرّ من مذهب ف، س مطرتهم ظهراً وبطناً، في يعني السماء، قال في نصبه على الظرف، وعلى المفعول الثاني، وعلى البدل أيضاً، ع لم يأت به **الإمام** على أن يلحقه بما تقدم مما [١٨٥] حذف منه حرف الجر، ووصل الفعل إليه، لأن نصبه يمكن أن يكون

بدلاً من الضمير، «مطرتهم» بدل اشتمال، أو بدل الشيء من الشيء، ولا يجوز أن يكون توكيداً لأنه نكرة، ويجوز نصبه تمييزاً، وإنما أُتي به كأنه يقول انظر حكمه وبما تلحقه. قلت لم يعوّل ع على نصب هذا على الظرف، ولا على إسقاط حرف الجر، واعتمدها في إجراء لهذا المثال مجرى ما تقدم، وعلى مذهبه في تجويز الظرفية فيما مرّ، ولم يذكر التمييز، وعوّل عليه ع لوضوحه، وفرّق بينه وبين ما تقدم. وقد ذكر ع فيما قيد عنه ابن فتوح اعتراضاً على س نسبه لابن الطراوة، ولم يقع في مقدماته حاصلة أن قولهم: «مطرتهم» يحتمل أن تكون في بعض الجهات دون بعض، فلما أنبهم فسروا بقولهم «ظهراً وبطناً». قال: وإنما أخذ س النصب فيما قدم من المسائل من هنا، ولا دليل فيه على النصب على ما ذكر لاحتمال التمييز، فكذلك باقي الباب انتهى.

ما ذكره ع عن ط، وحصل منه أن المسائل المتقدمة إن كان النصب فيها فعلى التمييز، إذ لا ينفرط من ورود التمييز معرفة ونكرة إلا أنه بعد، كما قال ع، خلف، لأن س قد قدم أن النصب مسموع، ولا يقاس عليه، فلو أنه لم يأخذ النصب إلا من هذه المسألة لكان نقضاً لما قاله أولاً من أنه لا يقاس عليه، وقد قاسه هو على هذه المسألة. فالصحيح أن س سمع النصب فيما تقدم، وجاء بهذا كأنه يقول: قد سمعت النصب فيما ذكرته، وجاء «مطرتهم ظهراً أو بطناً» فانظر كيف هذا أيكون مما حذف فيه حرف الجر أو مما ينصب تمييزاً؟ ع وهذا كفعل الفقهاء إذا قدَّموا أصلاً، ثم ذكروا أشياء تلحق به فيقولون انظر على أي شيء يجمل هذا. انتهى.

ما ذكره ع عن ط وما ورد عليه به، إلا أنه مما لم يقع في مقدماته، فالله أعلم هل هو كلامه أو كلام بعض أصحابه.

والذي في مقدماته أنه ذكر السهل والجبل، وسلم جواز بدل الاشتمال فيه، ومهده على ما يقتضيه كلام س، ولم يذكر فيه إعراباً غيره. لكن كلامه

ظاهر منه تجويز التأكيد لتسليمه ذلك في مثال يشبهه، وعدم [١٨٦] اعتراضه عليه فيه، وهذا إذا رفعت. وأما النصب فقال «لا أرى في الظهر والبطن إلا الحال، ويكون من باب «فاه إلى فيَّ» و«عوده على بدئه». فظاهر هذا التزامه انتصاب ما ورد في هذا الباب أحوالاً مما ذكر س نصبه، إلا أن التزام الحال ناء عن الصواب من غير وجه، أقل ذلك التعريف، ثم إن تقدير المعنى عليه متكلف، وتجويز انتصابه على الظرفية، كما ذهب إليه في أقرب إلى الصواب، مع أنه مرغوب عنه. وأنكر ط: «ضرب زيد اليد والرجل» رفعاً ونصباً إلا على ضعف. ونص كلامه إن قال: «وضرب زيد اليد والرجل» ردىء على التوكيد، فإن جاز مرفوعاً جاز منصوباً، وكان بمنزلة الظهر والبطن، فقد جاء قوله:

مـا بين قُـلَّة رأسِـه والمِـعْصَـمِ[1]

ولكن: «حليت هند اليد والرجل»، رفعاً ونصباً، يريد التأكيد. انتهى كلامه.

وقد تقدم ما يدفعه، فإن اليد والرجل يمكن التعبير بهما عن الجملة على ما مر، وتجويز س فيه البدل والتأكيد جارٍ على القولين، وأما منعه النصب فلأنه لم يسمع فيه، وإنما وقف س في نصب هذه المثل على السماع. أما قوله ط إن جاز النصب مع بيان توجيه الرفع وبعد التكلف في النصب فهوىً من القول، والله أعلم. وأما استحسانه: «حليت هند اليد والرجل» مع منافرة مثال س فطريف، فإن البدل المجوَّز في المثال لا يلتزم فيه أن يكون بدل اشتمال، فمثاله الذي اختار يحسن فيه بدل الاشتمال، ويمتنع في: «ضرب زيد اليد والرجل» إلا أنا لم تقصر على هذا الضرب من البدل، بل

---

(١) الشاهد لعنترة في ديوانه ١٥١ والخزانة ٤/١٦ وتمامه:

غـادرتـه جـزر السبـاع ونشنـه ... مـا بـين قـمـة رأسـه والمعـصم

مثال س بدل بعض من كل، وهو بيّن. وأما التأكيد فمن جهة التعبير بالأطراف وما يشبهها عن الجملة، ولا شك أن اليد والرجل أضبط لهذا الغرض مما أنشده من قوله:

ما بين قلة رأسه والمعصم

وقد أريد به ذلك، والله أعلم. وأما رد **الجرمي** ومرتكبه في: «دخلت البيت»، فقد تقدم الكلام معه.

س «مطر قومك الليل والنهار» على الظرف، وعلى الوجه الآخر. أما النصب على اللفظ فلا مجاز فيه، والوجه الآخر [١٨٧] يريد به المحذوف منه حرف الجر، فينتصب مفعولاً على السعة، فالألف واللام للعهد، وإن شئت رفعته على البدل، ولا بدّ من التوسع، فإما أن تجعل «الليل والنهار» مطورين، وإما أن تقدر حذف مضاف، ثم إما أن يكون من الأول، أو من الثاني، كأنه مطر من قومك إن قدر بالحذف من الأول، وهو تقدير ص، أو مطر قومك أصحاب الليل والنهار، إن قدرناه من الثاني، وهو تقدير في، وكلاهما حسن، ولهذا لم يتعرض من التعينية غيرهما. ص إنما يلزم أن يكون على حذف مضاف إن جعلناه من بدل الشيء من الشيء، أما إن جعلناه من بدل الاشتمال فلا حذف. **قلت** والمجاز فيه أبلغ، وأقل تكلفاً مع توغله في التوسع، وهو ظاهر مقصود. س ومراده هنا بالتوسع، ولم أر **للأستاذ أبي علي**[1] سواه، وكذا قال ف وبيّن بالأبيات على أي شيء ترتفع الأبدال في المسائل، والأبيات. فمنها ما جعل الأول فيه الثاني على المجاز، ومنها ما جعل الثاني بعضاً للأول على السعة، ومنها ما جعله على حذف مضاف، ومنها ما أجاز فيه الأوجه كلها، فحمل كلاً على ما يليق به.

---

(١) هو الشلوبين

س وما ليل المطي بنائم[1].

ف شاهده الإخبار عن الليل بالنوم على السعة، أو على حذف مضاف، كأنه: «وما ذو ليل المطي بنائم». أي صاحب ليل المطي بنائم، ولا يدخل في الباب على هذا الوجه، لأن السعة فيه حذف مضاف. قلت هذا هو الذي هو أشرت إليه قبل من قول ف أن س إنما أراد بالتوسع هنا جعل الثاني للأول، لا حذف المضاف مع جوازه. س فكأنه في كل هذا جعل اللّيل بعض الاسم. ف يريد أنه جعل الليل في المسألة بعض النوم، وليس بأبعد من: «نهاره صائم، وليله قائم»، ولا من الإخبار بالنوم عن الليل، ويجوز في: «نهاره صائم وليله قائم» حذف المضاف، ولا شاهد فيه، أي: ذو نهاره وذو ليله. قلت هذا تخصيص طريف وبعيد عن مقصود س، وقد رام ع في وقت تسليم هذا المأخذ على أن لا يكون خاصاً، فقال: قوله بعض الاسم يصدق في قوله «مطر قومك الليل والنهار» بما هو بدل، وأما في باقي الباب [١٨٨]فصعب. قلت: ولا ضرورة إلى تكلف ما إذا تم تلفيقه بعد تنزيل كلام س عليه، وإنما مراده بقوله بعض الاسم، أي بعض الأسماء فأراد الجنس، أي أن الليل في قولهم: «مطر قومك الليل والنهار» إذا رفعت، وفي «صيد عليه الليل والنهار»، وفي «نهاره صائم وليله قائم»، وفي قوله:

وما ليلُ المَطِيِّ بنائم[2]

قد أزيل عن الظرفية بتوسعهم فيه. وجعل بعض الأسماء فأخبر عنه كما يخبر عن سائر الأسماء غير الظروف. هذا مراد س الذي لا يشك فيه. وقوله في كل هذا يشهد له يدفع تخصيص ف، وبه فسّره ع في معظم ما نقل

---

(١) ديوان جرير ٤٥٤.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ٤٥٤ والخزانة ١/٢٢٣:

لقد لُمتِنا يا أمّ غيلان في السُّرى ... ونمتِ وما ليل المطيّ بنائم

عنه، قال غا يريد جعل الليل بعض الأسماء، أي جعله غير ظرف، بل توسع فيه حتى جعله كزيد وعمرو اللذين يصلح إسناد الفعل إليهما والاسم هنا جنسي، انتهى.

وهو مأخذ حسن بيّن. س أما «النهار»[1] البيت يصف أسيراً هذه حاله، والمنحوت المحفور، والساج خشب أسود، وأراد الخشبة المدخول فيها عنق الأسير. وشاهد البيت الإخبار بالمجرورين عن النهار والليل. **وقوله**: أو جعله الاسم أو بعضه من المشكل. وللمتأخرين فيه ثلاثة مآخذ. **ف** قوله فجعله الاسم أو بعضه راجع إلى ما يصلح فيه ذلك من المسائل. ع قوله فكأنه جعل النهار في الخشبة مبالغة، وقد بينه أولا **والثاني** الكناية بالليل والنهار عن الشخص نفسه، فأراد الشخص، وكنّى عنه بالليل والنهار، ولم يقصد مبالغة. **والثالث** الكناية بالليل والنهار عن الواقع بها ذلك، وهي اليد والرجل والعنق، والمجاز حاصل في الأوجه الثلاثة. هذا مأخذ ع.

وفيما قيده الصفار عن ص قوله: أو جعله الاسم، يريد حذف المضاف، أي ذو النهار، وذو الليل، فجعل الليل هو المعرب على هذا التقدير. **وقوله**: أو بعضه، أي أو أراد بالنهار نهاره، أي أما نهاره فجعله بعض المضاف في أنه أخبر عنه كما يخبر عن الشخص، وأجرى عليه ما كان يجري على الشخص، فجعله في قيد وسلسلة، فكان النهار لملازمته الشخص كأنه بعضه، فلذلك ساغ له أن يخبر عنه إخبار الشخص. ونظيره قولهم «ذهبت بعض أصابعه» عاملوا البعض معاملة ما أضيف إليه، فأجروه في الإخبار مجراه، فأنّثوا له الفعل، فكذلك هنا. وكما [١٨٩] فعلوا في قولهم «نهاره صائم وليله قائم» لما كان بعض الاسم. ص فهذا مشكل ولا تخريج له إلا

---

(١) الشاهد لجرير في ديوانه ٤٥٤ والخزانة ١/٢٢٣:

لقد لُمتِنا يا أم غيلان في السُّرى ونمتِ وما ليل المطيّ بنائم

هذا. قلت وما تقدم عن ع لا بأس أو هما متكافئان، وإنما البعيد ما قدم عن ف. وذكر ع أن ط فسّر هذا تفسيراً لا يعقل، لأنه لم يفهم مقصوده، ولم يذكره ع ولا وقعت عليه من كلامه. وقد رجع ف في آخر كلامه إلى مأخذ ع غير مفصح ببيانه وتخلصه. س وإن شئت قلت «ضرب عبدالله ظهره» لا يمكن في هذا إلا البدل البعضية، وأما التوكيد فيمتنع لأنه يعبر عن جميعه بالظهر، وكذا بدل الشيء من الشيء، ونظر المثل التي أورد بقولك «رأيت القوم أكثرهم» و«رأيت عمراً شخصه» والبعضية في هذا بيّنة. وقد تقدم له «رأيت عمراً شخصه»، وأنشد:

فكأنه لهق السراة[1]

البيت.

وشاهده إبدال حاجبيه من الضمير في «كأنه»، وما زائدة، فهو من قبيل ما وصل به بدل بعض من كل. ف وأعاد الضمير في «معين» على اسم كان، وترك البدل، وكلاهما جائز. أراد «كأن حاجبيه معينان بسواد». ويرجع المعنى إلى أنه معين بسواد يصف ثوراً وحشياً شبه ناقته به، ويقال: لهق ولهق وهو الأبيض أعلى الظهر، وبقر الوحش سود الخدود، والمغابن والقوائم بيض الظهور، ولو رفع على الابتداء والخبر لجاز، انتهى.

مأخذ ف في هذا البيت، وقد قال به ع مرة بعد أن قال إنه مما أخبر فيه بالمفرد عن المثنى، ثم قال: والصواب أن يخبر عن البدل لا عن المبدل منه، إذ هو في نية الطرح، وإنما المعنى على البدل، وجيء به آخراً ليؤكد به، ويعتمد عليه. فالوجه أن يخبر عنه إلا أنهم أخبروا عن الأول منبهة على أنه

---

(١) تمام الشاهد:

فكأنه لهق السراة كأنه ما حاجبيه معيّنٌ بسواد

وهو ينسب للأعشى إلا أنه ليس في الديوان، وفي سيبويه ١/١٦١، وفي الخزانة ٢/٣٧٢ من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

ليس في نية الطرح البتة، وأنه مراعي ملتفت في بعض المواطن، والكثير الخبر عن الثاني. وخرج هذا منبهة على ما ذكر، ويدل على أن الأول ليس في نية الطرح قولهم: «زيد ضربته أبا بكر»، فلو كان الأول في نية للطرح لما جازت المسألة لخلوها من ضمير يعود من الخبر، وهو جملة، إلى المبتدأ. ع ويمكن أن يكون الخبر عن حاجبيه، ولتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، [١٩٠] وقد جاء ذلك في العينين. ع والحمل على الأول للحكمة التي تقدمت أولى، ع فإن قيل إذا كان الخبر إنما يكون عن الثاني، فإذا قلنا: «أعجبتني الجارية حسنها» فالصواب إسناد الفعل إلى الحسن لأنه بدل، والأول مبدل منه، قيل له ليس الأمر كما زعمت لأن البدل في تقديره تكرار العامل، فعامل الثاني محذوف مقدر مسند إليه مذكر، وهذا الظاهر مسند إلى الأول، وهو مؤنث، فالوجه التأنيث بخلاف الخبر الصناعي الذي الوجه فيه الإخبار عن البدل. وقد يجوز تذكير الفعل اعتبار المبدل. **قلت** فهذا الذي اعتمده **الأستاذ**[1] هو ما قدم عن ف، وهو أولى من حمل البيت على الإخبار بالمفرد عن المثنى. وقد حمله في تقييد غا على وجه آخر قال: إن قيل كيف قال معين، وهو خبر عن الحاجبين؟ فالجواب أنه خبر عن الهاء في كأنه، وخبر حاجبيه محذوف، وكأنه قال كأنه معين بسواد كأن حاجبيه معينان، لأن العامل مكرر في البدل، ثم حذف «معينان» لدلالة «معين» عليه، وكان الأحسن أن يحذف «معين»، ويبقى معينان، والآخر جاء على وجه جائز، وإن كان غيره أحسن. **قلت** وكأخذ ف وع أحسن الثلاثة. س «ملك الخورنق والسدير»[2] ف الخورنق والسدير قصران بالعراق. ف وأراد بِحِمْيَر بلادهم، فسمي البلد باسم القبيلة، والدين: الطاعة والانقياد، أي طاع له ما بين بلاد

---

(١) يقصد الشلوبين.

(٢) الشاهد في اللسان (سدر) وتمامه:

ألا ابن أمك ما بدا ولك الخورنق والسدير

وفي سيبويه ١/١٦١ للنابغة الجعدي: =

حمير، وهي اليمن، وأوال وهو بلد بالشام، أخبر عن بعض ملوك لخم. وشاهده بدل أهلها من حمير بدل اشتمال، ولا بدّ من حذف مضاف من الثاني ليكون التعادل بين متجانسين، أي «وأهل أوال»، ولو قدّرت حذف المضاف من الأول، أي بين بلاد حمير وأوال، فتكون المعادلة بين بلد وبلد لأمكن بل هو المقصود. وقد يكون على الوجه الأول، أي ما بين هذه القبيلة وهذه القبيلة، وإنما الممتنع أن يعادل بين قبيلة وبلد، كما لو لم يقدر حذف مضاف، وأخذ على ظاهره، كما يبدو من كلام ف و غا، إذ لم يذكر مضافاً. ع ولا بد منه [١٩١] لأن المعنى أنه قد طاع له من هذا البلد إلى هذا، أو من هذه القبيلة إلى هذه القبيلة، ويكون التقدير بين بلاد حمير وأوال أو بين حمير وأهل أوال، ويكون معك قبيلة وقبيلة. قلت وإذا قدرت بين بلاد حمير فإنما أردت بحمير القبيلة. ص إنما يكون بمنزلة ما قبله إذا أردت بحمير القبيلة، وأبدت منها الأهل بدل بعض من كل، وأردت بأهلها الباقي منها حيّاً، فيعتمد على الأهل، ويطرح حمير، ثم يقدر «وأهل أوال»، وتحذف. ص فعلى هذا يكون بدل بعض من كل، وهو أحسن لأنه فيه إبقاء حمير على الأشهر فيه، وهو قبيلة، ويكون على هذا نظير البيت قبله، وهو «ما حاجبيه معين بسواد». ص وإذا أخذت حمير على أنها اسم الأرض كان أهلها بدل اشتمال، وحذفت المضاف من الثاني، ولم يحصل التنظير مع البيت قبله إلا في مجرد البدلية خاصة. ص فلهذا يكون الوجه الآخر أحسن ليكون نظير البيت قبله. قلت مأخذ ف وع فيه أن حمير يراد به البدل على ما مرَّ. س:

حتى ذهبن كلاكلاً وصدوراً[1]

= ملك الخورنق والسدير ودانه ... ما بين حمير أهلها وأوال

وهو في ديوانه ٢٢٧.

(١) الشاهد لجرير وتمامه:

مشق الهواجر لحمهن مع السّرى ... .

. ديوانه ٢٢٣.

يصف إبلاً أصابها دأب السير حتى آلت حالهن إلى هذا. وخصّ الهواجر والليل لأنهما أوقات الراحة لأكثر الحيوان، فالعمل فيها تعب مؤثر في أبدانها، ويريد أن هذا ليس من قبيل ما تقدم في الباب، وإن أشبهه في اللفظ، إذ ليس نصب هذا على المفعولية اتساعاً، ولا الظرفية، ولا بدل منه، وإنما انتصاب هذا على غير ما قدم.

وللناس في هذا المنتصب هنا مذهبان في الإعراب، فالمبرد يجعله مما انتصب على التمييز، والأصل: «حتى ذهبت كلاكلهن وصدورهن»، ثم نقل فنصب. قال: وقول س فيه إنه حال خطأ، لأنه جامد وقد وافقه **الأعلم** على التمييز إلا أنه زعم أن س أراد بذلك، وإنما عبر بالحال لقرب ما بينهما، وخطأ من تأول عليه الحال. **والمذهب الثاني** انتصابه على الحال، وهو قول كافة من تكلم على **الكتاب**(٢). قال **ف** لم يختلف المتقدمون عن س أنه أراد الحال ونصبه لا احتمال [١٩٢]فيه. **قلت** وعلى هذا من تأخر من غير اختلاف بينهم. وقد أوهم **ابن الطراوة** أن الأكثرين قائلونَ بالتَمييز، فقال نَصَبَ «كلاكلاً وصدُوراً» على الحال، وهوَ الصَوابُ، ولَمْ يَفهَمُوا عَنهُ وَجعلوهُ تمييزاً لموضعِهِ مِنَ الجُمُودِ، إلى آخر كلامِهِ، وَهوَ باطل، فَإنَّ التمييزَ لَمْ يقل بِهِ مَشهُور إلا من قدمَ ذكره، والجمهورَ على خِلافه، ثُم **اختلف العلماء القائلون بالحَالِ في المعنى المقصود للشاعر على خمسةِ مَذاهِبَ**. فقالَ **في** جَعل «كلاكِلاً وصدوراً» في معنى ناحلات كما قال ذو الرمة:

فلم تبلغ ديارَ الحيّ حتى ... طرحنَ سخالَهُنَّ وَصِرْنَ آلا(٢)

---

(١) يقصد كتاب سيبويه.

(٢) ديوانه ١٥٢٩ ورواية البيت في الديوان:

فلم نهبط على سفوان حتى ... وضعن سخالهن وصرن آلا

أي صرن شخوصاً من الضمر.

أراد ناحلات، فهذا معنًى صحيح بيّن، و«ذهبن» فيه لا يُرادُ بهِ غيرَ المَشي، أي حتى مشين بارزاتِ الأعضاء مِن الهُزَال وذَهَاب اللحم، فعبَّر عَنْ ذهابِ لُحومِهِنَّ وبروز الأعضاء لإبقاء السّير، وشِدّة الهُزَالِ، لِقَولِهِ كلاكلاً وصدوراً، أي كل عضو بارز. ولما كانَ الكلكَلُ والصدر أبرز ما في ذَواتِ الأربَع استعارَ ذلك لهَا، أو أرادَ أنهُ لم يَبقَ فيهِنَّ غير الكلاكل والصدور، وأذهبَ إبقاء السّير ما سوَى ذلك، فلم يبق منهن غير ما ذكر. هذا ما أراده في، وهو بيّن من بيت ذي الرُّمة، وليس فيه أكثرُ من وَصفِهِنَّ بكَثرةِ السّير وشِدّةِ الهُزَالِ.

وقال ف يَحتَملُ الحالَ والتمييز، فإنْ أردتَ التمييز كانَ المعنى، «حتى ذهبت كلاكلها وصدورُها»، وإن أردتَ الحالَ كانَ المعنى «حَتى ذَهَبَتْ كُلها كَلاكِلاً وصدوراً» أي كما ذهَبَ كلكَل وصَدر صار الذي يَليه كلكَلاً وصَدْراً، فَذَهَبتْ كلها بهذه الصفة، أي مُتتابِعَة حتى فنيت، أي لمّا ذَهَبت كلاكلُها لشِدةِ الحمل عليها صار الذي يليها كلاكِل حَتى ذَهَبَتْ كُلهَا شيئاً بعدَ شيء، فذهبت كُلهَا على هذه الصفةِ، قال: وقوله:

مَشَقَ الهواجِرُ لَحْمَهُنَّ[1]

دليل على ما أراد س من ذهاب جميع لحمِهَا، على تلك الصفة، ولم يقل مَشق الهواجِرُ لحمَ كلاَكِلهَا، والكلكل أعلى الصدر، وهو أعظَمُ ما فِيهَا وأقوَى... انتهى كلام ف. وحاصله والله أعلم أن [١٩٣] كلاكلها هي التي تلاقي المشقة عِندَ الحملَ عليهَا، فإذَا هَبَ لحمُها، وبالغَ السيرُ في اتصالها كان ذلك أوّل، فإن مِنهَا فصار ما يليهِ كلكلاً قائماً مَقامَه مُعتمِداً مِنَ المَشَقَّةِ بِمِثْلِهِ، حَتى إذا فَنِيَ صَارَ ما يَلِيهِ قائماً مقامَهُ معتمداً بما كان يعتمد ما قَبْلَهُ، حتى عمها الذهاب، ففنيت على هذه الصفة، فجعل لكل شخص منها كلاكل

(١) الشاهد لجرير وقد سبق ذكره.

وصدوراً بهذا اللحظِ، وأرادَ أنها فنيت على هذهِ الصفةِ، ولَمْ يرد بالذَهابِ السَير، كما أراد في. وقد قاله هو قال بعد كلام: ومعنى الذهاب في الأبيات معلوم، وليس مِن السَيْر، قال وأبو العباس[1] يَذهَبُ إلى التمييز، وس إلى الحال وبينَهما في قوة المعنى أبلغُ ما بين الرجلين في نفوذِ المعرفةِ، ثم قال: وقد قَعّد ما قدّم من المعنى، وهَذا أَبلغُ من مَعنى التمييز. قلتُ: وفيه أن ما أَعطاهُ «ذهبن» غير المعنَى الذي أعطاه مشق، فإن معنى مشق أذهب، ومعنى ذهبن على هذا المأخذ فنين. وفي مَأخذِ المبردِ لم يزد بقولِهِ ذهَبن شيئاً لم يُعْطِهِ الأوَل، إلا أنه عِندي تَوهم فيهِ بُعد، والله أعلم.

المذهب الثالث ما وَقَعَ في تقييد غا قال جعل الإمامُ كلاكلاً وصدُوراً مَنْصُوبَيْن على الحَالِ، كأنه قال ذهبن متقدمات، ولذلك نظرهُ بذَهب قُدماً، فإنه اسم جامد ككلاكل، وهو في موضع مُتَقدم. ثم ذكر مَذهب المبرَد وأن نصبَه تمييزاً أحسن لإطراده، وَليس مثل ذهبت قدماً مُطرداً، غا وما قاله س أولى لأن نَصبَه على الحالِ قد وردت لهُ أمثال وإن لم تكن مطردة، فالمعنى يعضد ما قاله، وذلك أن الشاعِرَ إنما أراد أن يمدحَ هَذِهِ النُوق بأن الهَواجِر قَدْ مَشقت لُحُومها حتى حقت فصارت صُدور الركب أي المتَقدماتِ لنشاطِهِنَّ وذويهن على السير في الهواجر، حتى صار لهُن عادة وضرر لا يتألمن لذلك. قلت هذا معنى بليغ لا تكلف فيه. والذهاب فيه بمعنى السَير، وجعلن كلاكل وصدوراً للركب استعارة، وذلك حسن، وهو مأخذ ع حكاه عنه غير غا، فوقع في تقيد ابن فتوح عن ع قال: ذهبن بمعنى أسرعن، أي أسرعن متقدمات [١٩٤] وحَتى: غاية للمشق لأنها إذا كانت كذلك كان أسرع لمشيها. هذا عَين ما ذكره غا وإنما ذكره عن ع وإن لم ينسُبه، ونسبَه بعضهم للزجاج قال:

خفقن فتناغين في السير فليس منهم ما يتأخر بل هن كلهن متقدمات فهن كلاكل وصدور.

المذهب الرابع وذكر ابن فتوح عن ع معنى آخر، وهو أن يكوْن ذهبن بمعنى هَلكن، وأرادَ بالكلاكل والصدُور المتقدَماتِ منها، أي التي تقدمت منها هلكت، ثم تقدمت شيئاً بعد شيء، وهلكت وصار كل متقدم له متأخر، فهو له كالكلكل والصدر حتى ذهبتْ كلها. فإن قِيلَ الآخرُ مِنها ليسَ متقدماً لغَيره قيلَ لما كان ذلكَ قَليلاً لَمْ يُلْتَفَتْ إليه، ونَظَرَ للكثير من ذلك. ع على هذا ينبغي أن يحمل كلام س لأنه إذا كان الذهاب بمعنى الهلاك كان غاية للمشق، فقد أعطى المشق معنى، والذهاب معنى، والكلاكل معنى، فكان أبلغ في البيت وأحسن.

المذهب الخامس ما وقع في تقييد **الصفّار** عن ص قال: أراد أن الهَواجِر والسرى أذهبن لحومهن فنحلن حتى طُلن لأن النُحول مما بَين الطُول، وكأنَّ العضو إذا طال قد زال عن موضعه فهن قد امتددن في جهة الكلاكل والصدور، وأعضاؤهن قد انتقلت عن مواضعها، فجعل ذلك ذهاباً فكأنه قال ذَهَبْنَ متقدمات. ص هذا هو المعنَى الذي قصد س لأنه جاء بعده بقوله:

إذا أكلت سمكاً وفرضاً[1]

... البيت. ولا يمكن فيه غير ما قلناه. وكأنه يقول امتلأت وطلت فذهبت في جهة الطول والعرض. فإن قيل هذا نقيض ما قدمتم في البيت لأنكم جعلتم النحول سبباً للطول وجعلتم في بيت العماني الامتلاء سبباً للطول. ص مقصوده هنا أنه طويل، فهذا القدر لا يخل بطوله، وقد زاده إذا امتلأ أن صار عريضاً، فهو طويل عريض، انتهى.

---

(١) الشاهد للراجز العماني في سيبويه ٨٢/١، مجالس ثعلب ٢١٧

هذا المأخذ وليس فيه أكثر من وصف هذه النوق بالهزال كما تقدم. ومذهب في مع أن هذا متكلف، ولَمْ يَأت س ببيت العماني[1] ليفسر به مَعنَى هذا، وإنما أتى بهِ فيما انتصب على الحال وتأنّياً لما زعمه من النصب على الحال في البيتين قبله على ما [١٩٥] نُبيّنُه. وَمَذهبُ في مَذهب مستعمل قليل التكلف. ولو أراد س التشبيه الذي زعم ص لأوصل المشتبهين، ولم يفصل بينهما بيت النهدي[2]. وأعقب أخيراً بقوله: فإنما شُبّه بهذا الضرب من المصادر، يُريد وأما قول جرير «مشق الهواجر» البيت. وقول النهدي «أشرف كاهلاً»، فإنما شبه بقولهم ذهب قُدْماً وذهب آخراً، أو بقول العُماني، ذهبت طولاً وذهبت عَرضاً. هذه الأنواع من المصادر هي التي شُبّه بها قول جرير في أن الجميع محمولَة عَلى الحال كما تقرر في تأويلها. هذا مراده مفسراً بكلامه، فما زعم ص أبعد شيء مع ضعف معناه لوضح له ما أراد. فأحسن هذه المذاهب، وأبلغها، وأنسبها للمدح، وأبعدها عن التكلف مأخذ غا المنسوب للزجاج، وأراه عن ع، ويليه ما حكاه ابن فتوح عن ع أيضاً مع إمكان سائرها، والله أعلم.

س أشرف كاهلاً[3] هذا أيضاً منصوب على الحال عنده، ونازع فيه المبرد، وحمله على التمييز، وأصله عنده أشرف كاهلة، ثم نقل، فأنبهم المراد مقسِر، ونصب على التمييز. ومعتمد س المعنى، وذلك أن أشرف الكاهل وحده غير محمود في الخيل، وإنما أرَادَ عُلُوّ جميعه، وأنه صار كله

---

(١) هو الراجز العماني.

(٢) هو عمرو بن عمار النهدي.

(٣) الشاهد لعمرو بن عمّار النهدي، وتمامه:

طويل متلّ العنق أشرف كاهلاً ... أشق رحيب الجوف معتدل الجرم

سيبويه ١/١٦٢.

مشرفاً كالكاهل لا أنه مشرف الكاهل فقط. في جعله نائباً عن قولك عالياً. ع ولم يقصر الارتفاع على الكاهل خاصة. غا فالمعنى أشرف في حال أنه كان مشرفاً، وهذا في نهاية المبالغة. ف وهذا الفرق هو الذي بين الحال والتمييز، يريد أن هذا الفرس طويل العنق والكاهِلَ، فروع الكتفين، والأشق: الطويل الشق، وهو الجانب والرحيب الواسع، والجرم: الجسم، انتهى تفسير ف لمضمون البيت، ولإخفاء أن رعاية المعنى الذي قصده س أولى من رعاية مجرّد اللفظ الذي ذَهبَ إليهِ المبرّدُ، والله أعلم.

وقوله كأنه قال ذهب صُعُداً تفسير لما أراده في البيت المتصل به من معنى الحال. في أي صاعداً عالياً. ف قوله ذهب صُعُداً يدل على الحال، والمعنى ارتفع جسمه كأنه كاهل. وقولُ العُماني «ذَهبتَ طُولاً وذهبت عرضاً» هو [١٩٦] عند س مما نصبه كالمتقدم، والمبرد يجعله تمييزاً. وذكر ع أيضاً خلاف المبرد في هذا، وإن وافق على أن وقوع المصادر أحوالاً أكثر من وقوع الأسماء التي ليست بمصادر، فوقوع المصدر في موضع الحال كثير، إلا أن د يقول لا يقع المصدر موقع الحال حتى يكون من معنى الفعل الأول ليدل على الفعل الناصب له، ويكون في موضع الحال. قلت فانتصاب «طولاً وعرضاً» عنده على التمييز كما تقدم له في الأبيات ع. وأما س فجعلهما أسماء وقعت موقع المصادر لقربها منها، فإن عرضاً، وإن كان ليس بمصدر فالمصدر عرض، وهو قريب منه. ع وأما طولاً فالاسم والمصدر على لفظ واحد لا فرق بينهما أكثر من الجريان على فعله خاصة، وهما في موضع الحال. ع وقوله فإنما شبه بهذا الضرب من المصادر، يريد كاهلاً وكلاكلاً وصدوراً أشبهن بقدماً وآخراً وطولاً وعرضاً التي قد وضعت موضع المصادر لقربها منها، وسماها مصادر لذلك. انتهى تفسير ع وهو مبني على أن ما ذكر ليست بمصادر، وإنما هي قريبة منها، فلذلك سماها س مصادر. وأما تفسير في و ف وغيرهما فجارٍ على أنهما مصادر بأنفسها. قال في وقد ذكر بيت العُماني، وأن

د يخالف فيه، ويجعله أيضاً من المنتصب على التمييز، ثم ذكر قول س فإنما شبه بهذا الضرب من المصادر، وقال يعني شبه الاسم الذي جعله حالاً بالمصدر الذي جعله حالاً. وقال ف وقد ذكر البيت شاهده نَصبُ الطُولَ والعرض على الحال، أي امتلأت لحماً فنصبهما على الحال، كنصب الكلاكل والصدور والكاهل، ثم قال وما مثّل به مصادر انتصب على الحال، فأفصح ف بأنهما مصادر. غا المعنى ذهبت ذا طول وذا عرض أي طويلاً وعريضاً، ثم قال إن المصادر توضع موضع الأحوال كثيراً، وليس كذلك الأسماء، فلذلك قال: وإنما شبه هذا بهذا الضرب من المصادر، فهذا أيضاً كالذي قبله. وعلى ذلك أيضاً جرى كلام س إلا أن هذا الظاهر يرده أن «عرضاً» الذي بِوَزْنِ حَمْل ليس مصدراً لِعَرُضَ الذي بوزن قَصُر، أي صار عريضاً، وإنما مصدرُ [١٩٧] عرض عرضاً بوزن قصر، فإذا أخذنا كلام هؤلاء على أنهم إنما أطلقوا القول مسامحة في العبارة وتبعاً لـ س للقرب الذي ذكره ع، كان كلامهم واحداً، وحصل منه الانفصال عما ذكره ع عن المبرد، وإن قلنا إنها مصادر، ولم يصح ذلك في غير طول، والله أعلم. والفرض ضرب من التمرس، وليس هذا مثل:

فـلأبـغـيـنـكـم الـبـيـت[1]

أي ليس هذا بمنزلة ما نُصِبَ من أسماء الأمكنة المختصة على الظرف، لأن هذه أمكنة بخلاف الكلاكل والصدور. غا قوله وليس هذا مثل قول طُفيل هنا أعطى الفائدة في قوله، وأما قول الشاعر، «مشق الهواجر»، فإنه بظاهره لا مدخل له في الباب إلا أن س أراد أن يبين أن هذه الأبيات ليست مثل: «دخلتُ البيت» ولا مثل: «ضُرب زَيدٌ الظهرَ والبطنَ» في أنها مفاعيل على إسقاط حرف الجر لما أفادت ذلك المعنى. قلت: قد كان تقدم لنا توجيه

---

(١) الشاهد لطفيل الغنوي

إنشاد هذه الأبيات، ودخولها في الباب بنحو ما ذكره غا، أو أبسط، وذلك بيّن ظاهر، إلا أن ع ألحقها بمثل الباب في جواز تلك الأوجه، غير أن الأوْلى فيها خلاف ذلك، فلذلك فصلها بإما ونصّ ما قيّد عنه ابن فتوح هنا، قال وقد أنشد بيت جرير: دخل هذا في هذا الباب لأنه لو رفع «كلاكلاً وصدوراً» لكان بدلاً من الضمير في «ذهبن»، أي «ذهبت كلاكلهن وصدورهن». ويحتمل نصبهما على إسقاط حرف الجر، أي بكلاكلهن وصدورهن، أي على البدل من «لحمهن» على حذف مضاف أي «لحم كلاكلهن وصدورهن». قال: فلما احتمل هذه الوجوه بيّن أن النصب على غير هذا، ولذلك قطع الكلام بما قبله بإما، ولم ينصب على حذف حرف الجر، لقلة فائدة ذلك، انتهى ما قيد عن ع.

وأولى منه ما قدم قبل، وقد كان ع يعتمده في وقت آخر، لأن من عادة س أن يمنع ما يرى المعنى يضعف عليه، وما من هذه الأوجه التي ذكر ع وجه إلا متكلف ضعيف فإنما أراد س أن يقول: وأما قول جرير إلى آخر الأبيات فليست من قبيل ما تقدم من مسائل الباب، بل الوجه في هذه أن تُنْصَب أحوالاً، ثم إن هذا التقدير لا يتأتى في غير بيت [١٩٨] جرير، إلا على بعد يرتكب مثله، فإنما أراد س أن يقول: وأما قول جرير فليس مما أسقط فيه حرف الجر، فصار بمنزلة السهل والجبل، وإنما انتصاب هذا على الحال. هذا مُراده وعليه فسّره في وف وع في أكثر مأخذه، وص، وغيرهم. وقد تقدم مفهوم ما اعتمده د في نصب هذه الأسماء على التمييز وأنها أسماء غير مشتقات. أما الكلاكل والصدور فتبيّن، وأما القُدْم والأُخْرُ فكذلك، ألا ترى.

شُقَّت ما فيهما من أُخَر[1]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

فلا بد أن يقدر ذلك في معنى متقدماً ومتأخراً، وكذلك «كاهلاً» في معنى عالياً وصاعداً، وإنما الكاهل اسم أعلى العنق، وكذلك صعداً في معنى صاعداً، وطولاً وعرضاً في معنى ذا طول، وذا عرض، أي ذاهباً في كذى، فرأى د أن إبقاء هذه الأسماء على موضوعاتها أولى وأقل تكلفاً، فأما الجمود فيجاب عنه بأن الحال تكون بالجامد والمشتق. ف إن كانت تحلية فبالمشتق، وإن كانت غير تحلية وردت بالجامد والمشتق، وإنما المعنى هنا على الحال، ومعنى الحال غير معنى التمييز، والمعنى هو الحاصل هنا. وتأول **الأعلم** على س حتى حمل قوله «هذه جُبّتك خزّاً» على أنه أراد التمييز، وعبر عن ذلك بالحال تأويل بعيد. ف تأويل فا س، فارتكاب التمييز هنا، وإن سهل النقل في نحو الكلاكل والصدور عن الفاعلية مما يصد عنه المعنى وقصراً الذهاب عن أن يراد به ذهاب اللحم دون أن يراد به ذهاب المشي أو الفناء كما ذهب إليه د تقصير في المعنى، وفساد، إذ لا يفيد على هذا قوله حتى ذهبن زائداً على ما أفاده قوله «مشق». أما إذا صُرف قوله مشق إلى ذهاب اللحم، وصرف «ذهبن» إلى معنى آخر كما تقدم، فإنه غاية في البلاغة حتى يعطي كل لفظ معنى لم يعطه الآخر، فلقد أحسن ص في قوله مذهب **المبرد** بيّن جداً، لولا أنه يفسد المعنى عليه، فهذا حق الإخفاء. وعادة س الاعتناء بالمعاني، ولا يبالي بالتكلف في اللفظ، ثم إن القصد بالتمييز بيان القدر المراد، فكأنه يريد ما «ذهب منها إلا الكلاكل والصدور والإخفاء» [١٩٩] إنه لا يريد هذا، فإن قال د إنما خصّ الكلاكل والصدور لأنها أجلد، فإذا ذهبت، فما ظنك بما عداها، قيل له ليس وضع التمييز على هذا.

باب اسم الفاعل وعمله

هذا **باب من اسم الفاعل، الترجمة، قلت:** قد تقدم له خلط أسماء الفاعلين والمفعولين، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل بالأفعال في أبواب

الاشتغال، وأنه يجري فيهما من أحكام العمل والتفسير للعوامل إذا اعتمدت ما يجري في الفعل، فأخذ الآن في بسط ما يعمل منها، وما لا يعمل، واستيفاء أحكامها في ذلك وما يتعلق به. وقد مر هناك ما يشترط في إعمالها، وبيان ما يعمل منها مما لا يعمل. ويزيد هنا بسطاً وبياناً واستيفاء. فقوله من اسم الفاعل من فيه للتبعيض، لأنه لم يذكر فيه إلا ما يعمل، وعليه بوّب. وما ذكر في الباب من الذي بمعنى المضيء، فليفرق بينه وبين ما يعمل. ف ويمكن أن ألحظ اسم الفاعل الذي يضاف وينصرف بما يضاف إليه من غير مراعاة مضي أو مضارع، وذلك نحو: «فاضل القوم وشارعهم» والمعنى واحد منهم، لا تريد معنى فعل، كقول الحُطيئة:

ألقيتَ كاسبَهم في قَعْر مُظلمة خفِّفْ عليك سلامُ الله يا عمرُ[1]

أراد واحداً منهم كاسباً، فهذا النوع قد خرج إلى حيّز الأسماء، لأنك لم ترد معنى فعل، فصارت إضافته محضة، فتعرف، ولم يعمل لأنه لا معنى له في العمل. قلت: فيمكن أن يبعض بالنظر إلى هذا، أو الأول أظهر، أو تقول إن الضرب الذي يعمل من اسم الفاعل إنما هو الذي بمعنى الحال والاستقبال، وما عداه غير عامل كالذي بمعنى المضي، والذي لا يُرادُ فيه معنى فعل، كشاعر القوم، وكاسبهم، فالعامل من الجملة بعض، فلهذا أُتي بمن. ف وقع في بعض النسخ في المفعول، وفي المعنى بالواو وقع فيها بزيادة «في» مثل قوله: «ما أردت في يفعل». وأزالهما الفارسي ولا فرق بين ثباتِهما وحذفهما في المعنى، غير أن أكثر النسخ على حذفهما. ع ثبوت الواو وإصلاح ممن لم يفهمه [٢٠٠] وصعب عليه، والصواب في الرواية تراث ترك الواو، وظاهر الكلام تعدي جرى للمجرورين، وتعلقهما به، والفعل لا يقضي مما يطلبه إلا واحداً ظرفاً، أو مجروراً، أو مصدراً، أو غير ذلك. وظاهر

---

(١) ديوان الحطيئة ١٦٤

الكلام تعلق المجرورين يجري. ع وليس كذلك، ولكن الثاني بدل من الأول، والعامل في البدل مقدر بدل عليه العامل في المبدل منه، أو يعمل الظاهر فيه بنيابته مناب المقدر، فخرج من ذلك عن أن يتعلق المجروران بعامل واحد. **قلت**: ولم يبين البدل من أي قسم يكون هنا، وأرى أنه إنما يكون من بدل البداء من الضرب الذي يكون كل واحد من البدل والمبدل منه مراداً غير منوّي به الطرحُ. قال ع في موضع آخر مفسراً الضربي البداء، قال أحدهما أن يبدو لك بعد الإخبار بالشيء والثاني أن لا يبدو لك فيه، لكن تغير بغيره فتجعله مكانه. ع نظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثُلثُها رُبُعها خُمُسُها إلى العشر»[1]. فأرى أن ما أراده ع من البدل هنا إنما يكون من هذا الضرب، وذكر عن **الأستاذ أبي الحسن الدباج**[2] رَحِمَه الله ما معناه أن الممنوع من تعلق حرفي جر بفعل واحد إنما هو إذا كانا لمعنى واحد، فإن أدى أحدهما ما لا يؤديه الآخر من المعنى لم يمتنع ذلك، كما في الحرفين المختلفين، نحو قول امرىء القيس:

وما ذرفت عيناكِ إلا لتقدحي بسهميك في أعشار قلب مُقَتَّلِ[3]

فالباء لمعنى، وفي لآخر، وقد تعلقا بفعل واحد، وكذلك قولهم «خرجت من الدار إلى السوق» من وإلى قد تعلقا بفعل واحد. **قال** وكذلك قياس هذا، فإن كانا بمعنى واحد لم يصح تعلقهما بفعل واحد كما تقدم في قول س فجعل قوله هنا في المفعول في المعنى من قبيل ما وقع في بيت امرىء القيس من حيث أنها قد أتيا لمعنيين مختلفين. ويظهر من هذا أن **الأستاذ أبا الحسن**[4] إنما يمتنع عنده من هذا القبيل «جلست في الدار فيها»

---

(١) سنن أبي داود، باب الصلاة ١٢٤.

(٢) علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج، كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً، توفي سنة ٦٤٦هـ.

(٣) ديوان امرىء القيس ١٣.

(٤) هو أبو الحسن الدباج.

«وخرجت إلى السوق إليها» إذا لم تجعل الثاني [٢٠١] توكيداً. فهذا وما في ميزانه هو الذي عُنِي بالمنع في قولهم إن العامل الواحد لا يقضي ظرفي مكان، ولا ظرفي زمان، ولا مصدرين، ولا غير ذلك، ولا يفضي مما يطلبه إلا واحداً إلا أن تعطف أحدهما على الآخر، أو تقصد به التأكيد، فلا كلام في هذا، وما أرى الذي جوّزه إلا من الممتنع، لأن حرف الجر فيهما واحد، وهو في التي للوعاء، وإنما اختلف المجرور بها، فإن المفعول غير المعنى. وهذا القدر لا يزيل كون الفعل قد قضى مما يطلبه أكثر من واحد. فأما «بسهميك في أعشار قلب مقتل» فليس مما نحن بسبيله، فإن «الباء» غير «في»، ولا الباء ظرفية، فليس حرف الجر واحداً، وإنما اختلاف الحرف بمنزلة الظرف والمصدر، وكذلك من غير في قولهم «خرجت من الدار إلى السوق» ومباينة الحرفين بما يعطيه كل واحد من المعنى بمنزلة تباين المعمولين، فهذا القول فاسد، ولعل الناقل عن الأستاذ أبي الحسن لم يضبط عنه، والله أعلم. وفي تقييد غا أن في المفعول يتعلق بمجرى أو تجري، وفي المعنى بالمفعول قال، وقصده أن يفرق بين انتصاب هذا وانتصاب الصفة المشبهة، وأن هذا مفعول صحيح. **قلت** وهذا حسن جداً إلا أنه يحتاج إلى شرح، وذلك أن اسم الفاعل إذا قلت: «هذا ضارب زيد» فخفضت بالإضافة فالمضاف مفعول في المعنى، والأصل في اسم الفاعل أن يضاف ويخفض من حيث أنه اسم، فلما شبه وتم شبهه صار عمله النصب في المكمل الشبه أصلاً، والإضافة فرع التي كانت الأصل، **فكأنه قاب باب من اسم الفاعل جرى في مجروره مجرى المضارع، فنصبه هذا معنى الترجمة**، فلما عبر عن مجروره بالمفعول لخطأ لمعناه، وإنما هو في اللفظ مجرور لم يراع الشبه، لذلك ما زاد قوله في المعنى، فتعلق بالمفعول على هذا بيّن جداً وحسن غاية، ثم إن المنصوب في باب الصفة المشبهة مرفوع في المعنى قبل النقل، فأراد س أن يفرق بينه وبين هذا، فإن هذا قبل الشبه مجرور لفظاً مفعول معنى، والمنتصب في

الصفة المشبهة فاعل مرفوع، فأراد التفرقة بينهما كما قال غا. [٢٠٢] قلت ويمكن أن يقدر في الترجمة تقديم وتأخير، فكأنه قال باب من اسم الفاعل جرى في المفعول مجرى الفعل المضارع في المعنى، أي جرى في نصب المفعول مجرى الفعل المشابه له في المعنى، وهو يفعل. قال في باب المجارى وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول إن عبدالله ليفعل، فيوافق قوله الفاعل، حتى كأنك قلت أن زيداً الفاعل فيما تريد من المعنى، فالمجرور الأول في الترجمة يجري والمجرور الثاني يتعلق بالمضارع وهو اسم فاعل. وهذا تفسير لكلامه بكلامه، وليس فيه أكثر من التقديم والتأخير، وذلك قريب. ف واسم الفاعل عند س كل ما جرى على فعله عمل في مفعول، أو لم يعمل إلا أن ما عمل عمل فعله، وتعدى إلى ما تعدى إليه فعله، فهو اسم فاعل في اصطلاحهم. قلت ولا بد من جريانه على فعله. ف ما لم يعمل فعله في مفعول فهو صفة للفاعل، قلت ومن هذا جار وغير جار. ف وما نصب من هذين سببه مغيراً من الرفع، فهو الصفة المشبهة، والنصب في هذا لفظي، وفي اسم الفاعل لفظي ومعنوي من حيث أشبه الفعل لفظاً ومعنى. ف والعبارة الوجيزة أن تقول: **كل ما أضيف إلى المفعول المنصوب فهو اسم الفاعل وما أضيف إلى المرفوع فهو صفة مشبهة**. قوله جرى مجرى المضارع في المفعول. غا قال بعضهم إنما قال في المفعول فخص النصب، لأن الذي بمعنى المضمر يرفع، قال: والدليل على ذلك أنه يرفع المضمر إجماعاً، ولا فرق بين الظاهر والمضمر. غا وهذا خلف جداً، ولا دليل عليه من كلام س، بل في كلامه ما يدل على خلافه وستراه، وأما قوله المضمر كالظاهر فباطل، فقد قالوا: بقاع عرفج كله، فرفع المضمر، وما ادعى أحد قط في «عرفج» أنه يجوز أن يرفع الظاهر، بل مما يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر بوجه، وقد نصوا عليه. والمرفوع والمنصوب في هذا الباب سواء، وقد نصّ عليه فا في التذكرة. انتهى ما ذكره غا. ولم يذكر الذاهب إليه. وقع فيما

قيده الصفار عن ص أنه ممن قال هذا، وزعم الظاهر من س [٢٠٣] قال: ألا ترى قوله جرى مجرى المضارع في المفعول، فكونه قد خص المفعول بالذكر دليل أنه لم يختص في الفاعل بشيء عن الماضي، بل يستويان في رفعه، فنص على موضع الاختصاص، ثم قال: وهذه المسألة لم يتعرض لها أحد، والجاري على ألسنة النحويين أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، وعندما يمثلون إنما يمثلون بالمنصوب. قال: فإن قلت إنما أرادوا بأنه لا يعمل نفي العمل عنه مطلقاً. قلنا: هذا تحكم، ألا ترى أنا قد اتفقنا أنه يعمل في المضمر، فالمسألة مهملة، فينبغي أن يرتكب طريق القياس. قال: ومن ادعى أنه يعمل لم يكن ليكون قد اختلق مذهباً، بل أقصى مراتبه أن يكون قد ذهب لبعض ما ذهب إليه الكسائي في أعماله مطلقاً مع فهمه من تخصيص س المنصوب بالذكر، قال: وأيضاً فإن طلب اسم الفاعل للمرفوع أشد، فإنه متى وقع خبراً أو صفة لزمه الضمير مطلقاً، فلما كان طلبه له أشد عمل فيه، قال أيضاً: فإن جميع ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر، وليس كلما يعمل في الظاهر يعمل في المضمر، من ذلك: حتى والكاف، يجران الظاهر، ولا يجران المضمر إلا في نادر شعر نحو:

فتىً حَتَّاك يابن أبي يزيد[1]

ونحو:

كه ولا كهنّ إلا حاظلا[2]

ومنذ تجر الظاهر، ولا يحفظ أنها جرت المضمر، فهذا بيان أن ما يعمل في الظاهر لا يلزم أن يعمل في المضمر ولم يرد شيء يعمل في المضمر،

---

(١) الشاهد بلا نسبة وتمامه: فلا والله لا يُلْقَى أناس. وهو في شرح ابن عقيل ٢/١١ وروايته:
فتى حتاك يا بن أبي زياد والله لا يلغى أناس
(٢) الرجز للعجاج في سيبويه ٢/٣٨٤.

ولا يعمل في الظاهر مطلقاً، فأما لولا، وإن كانت عند س كذلك **فالأخفش** يزعم أنها غير عاملة، وأن الضمير مرفوع بالابتداء، وسيأتي في بابه. **وأفعل** من التي قالوا إنها ترفع المضمر، ولا ترفع الظاهر قد رفعته في لغة ضعيفة، وعليها قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحلُ منه في عين زيد»، فليس ثَمّ ما يكسر ما قدمناه من أن كلام العرب أن ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر. قال: وهذا معنى اسم الفاعل بمعنى المضي يرفع المضمر، فينبغي أن يرفع الظاهر. قال الصفار: وإلى هذا مذهب ص، وهو صحيح، انتهى تقرير هذا القول وما احتج له به، وهو باطل.

فأما ما اعتمده من أن ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر، وهو أقوى ما ظنه حجة فقدم تقدم الاحتجاج على كسره، بقولهم: «مررت بقاع عرفج كله»، [٢٠٤] ولا حيلة له فيه، ومن نحوه قولهم: «مررت بقوم عرب أجمعون». وأما **لولا** فالصحيح فيها مذهب س وسيرد مذهب **الأخفش**، وبين أنها تجر المضمر لزوماً، ولا تعمل في ظاهر. وأما **أفعل** في لغة الأكثر من العرب فإنها لا ترفع الظاهر البتة، وإنما ترفعه في لغة قوم من العرب. و ص معترف بهذا فيقال له أليست في لغة «غير» هو لا غير رافعة للظاهر، فأين قولك كل ما يعمل في المضمر يعمل في الظاهر؟ بالنظر إلى اللغة الفاشية في «أفعل من»، ثم إطلاقه الضعيف على رفع أفعل من الظاهر خطأ، بل هي لغة قوية عند من يتكلم بها، وإنما الضعيف «مررت برجل خير منه أبوه». وأما رفع الظاهر في مسألة **الكحل**، فقوي فصيح، ثم لا حجة له في شيء من ذلك على ما قد قرر، وأما تخصيص س المفعول فلأنه إنما أراد أن يتكلم في نصب المفعول، وأن لا يفرق بين ذكره مع اسم الفاعل بمعنى المضي، وذكره معه بمعنى الاستقبال. ولم يتعرض للتفرقة بين الظاهر والمضمر لأن اسم الفاعل يعمل، ولا بد في الفاعل بإطلاق، ولم يتعرض للتفصيل، فيغرق بين الظاهر والمضمر. وأما إطلاق النحويين أن اسم الفاعل بمعنى المضي

لا يعمل فعلى ظاهره، ولم يقصدوا نصباً دون رفع، ولا عكسه، وإنما يريدون أنه لا يعمل عملاً ظاهراً. وأما العمل في المضمر فكأنهم لم يروه عملاً كالظاهر، فإطلاقهم صحيح وحتمه على من قال أنهم لم يتعرضوا لعمل الرفع، فيقال له بل نفوا العمل مطلقاً الرفع والنصب، ثم إن **الفارسي** قد تعرض لهذه المسألة على التعيين، فقال في **التذكرة**.

مسألة: مررت برجل ضارب عمرو وأبوه.

سألنا عنها سائل، فأجبنا أنه لا يجوز، لأن اسم الفاعل إن جعلته للآتي كان نكرة، فلا يكون وصفاً لزيد، وإن كان للماضي لم يَجُز لأنك قد أعملته في الأب، واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل عمل الفعل. **قال**: وهو جائز على قياس قول **الكسائي**، فهذا نص من **الفارسي** على أنه لا يعمل في الاسم الظاهر. وقد تعرض لهذه المسألة **أبو بكر بن طاهر الخدب** فيما ذكره ع عنه، وتعرض لها **الأستاذ** ع[1]، وكل [٢٠٥] منهم منعها على ظاهر قول النحويين، فكيف يقال إن المسألة مهملة. **وقوله**: فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في «يفعل»، أي في المضارع الذي أشبهه، ولولا الشبه اللفظي لم يعمل بالمعنى، كما لم يعمل الماضي ومعناه معناه. **س** منوناً نكرة تتميم للترجمة، لأنه لا ينصب إلا نكرة. **ف** و«كان» هنا هي الدائمة التي في قوله تعالى ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾[2] **قلت**: وفي قوله «فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في «يفعل» كان منوناً نكرة» إشارة بالمفهوم إلى أنه إن ذهب به مذهب الاسم كان معرفة، ولم يعمل، وتبين ذلك بإضافته لغير المفعول كقوله: «ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة»، البيت[3]، لم يرد أنه يكسبهم،

---

(١) الشاهد في شرح الكافية الشافية ٣٩٥

(٢) سورة النساء آية ٩٦.

(٣) الشاهد للحطيئة وقد مر.

وإنما أراد الذي يكسب لهم، أي والدهم، ومثله: «فإنك بسطام بالباب» أراد الذي يُعْرَفُ بهذا، ولم يذهب به مذهب الفعل، فزعم س أنه إذا أُريد «بفاعل» معنى «يفعل» كان منوناً، وإن أضفته كان نكرة. وأراد اسم الفاعل مجرداً غير داخل عليه شيء، وإلا فقد يُراد به معنى الفعل، ولما يكون منوناً، وذلك إذا دخلت عليه الألف واللام. س فإذا حدثت عن فعل في حال وُقوعه يُريد تساوي الحالين في العمل، أي إذا كان حالاً أو مستقبلاً. ف «حدثت عن فعل في حين وقوعه»، يعني حدثت عن المصدر. س «وكان ضارباً أباك»، إن قيل اسم الفاعل في هذا المثال ماض، فكيف أعمله؟ ألا ترى إن كان مصرفه إلى المضيّ فأخشى أن يعترض عليه بهذا، فانفصل، بأنهاحكاية حَال ماضية. ع وذلك أنّ «كان» لا تدخل على الماضي إلا بعد «قد» ظاهرة أو مضمرة لتقربه من الحال وتقدير «قد» مع اسم الفاعل لا يصح لأنها لا تدخل على الأسماء، فلزم أن يكون غير ماضٍ. فإن قيل: وكيف يكون المستقبل أو الحال بعد كان، فالجواب أنه قد حكى بعد كان الحال ماضيه «فضارب» هنا واقع موقع «يضرب»، فصحّ عمله، وبما هو حكاية حال ماضية وقع بعد «كان». ص إنما هذا على الأصح، وإلا فالماضي قد يقع بعد «كان»، ومنه:

وكنـا ورثنـاه على عهـد تبـع[1]

ومنه:

وكنـا حسبنـاهم فـوارس كهمس[2]

---

(١) الشاهد للفرزدق وتمامه:

..... طويلاً سواريه شداداً دعائمه

ديوانه ٢/٢٠٧، وسيبويه ٢/٤٤.

(٢) الشاهد لخزابة بن حنيفة وتمامه:

..... جبوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا

سيبويه ٤/٣٩٦، والمقتضب ١/١٨٢.

[٢٠٦]، وكذلك:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا[١]

وقال تعالى: ﴿إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ﴾[٢] وهذا لا يُحصي كثرة. قلت قد ذكر في غير هذا خلاف الناس، في وقوع الماضي بعد «كان»، وقبحه المجوز، والمانع، إلا أن اسم الفاعل هنا، من حيث أتى به عاملاً، يلزم أن يقدر بما يعمل، ووجهه ما قدم. وقد أفصح س بذلك إثر المثال، وأن معناه وعمله مثل يضرب. س:

إني بحبلك واصل حبلي . . . البيت[٣]

شاهده نصب «حبلي»، و«نبلي» بواصل ورائش، أي واصل حبلي بحبلك، ورائش نبلي بنبلك، وعطف رائشاً على واصل خبراً على «خبرا». ف ويروى بفتح الكاف في البيت وما بعد، وكسرها، فمن كسرَ أراد المرأة المذكورة، ومن فتح رجع إلى خطاب الأخ من قوله «وأخي إخاء ذي محافظة»، وضرب الحبل والريش مثلاً للمودة والاتصال، والحبل العهد، ومنه ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾[٤]. ع ولا يريد الإخبار بما مضى وانقطاعه، وإنما يريد اتصال ذلك، فهو بمعنى الحال. ص للكسائي أن يتعلق بهذا البيت، فإن الظاهر في «ما» من قوله: «ما لم أجدك على هدى أثر» أن تكون

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني وتمامه:

أخنى عليها الذي أخنى على لبد

ديوانه ١٧، والخزانة ٢/٧٦، والهمع ١/١١٤.

(٢) سورة يوسف آية ٢٦.

(٣) الشاهد لامرىء القيس وتمامه:

وبريش نبلك رائش نبلي

انظر ديوانه ٢٣٩.

(٤) سورة آل عمران آية ١٠٣.

ظرفية مصدرية، ولم إذا دخلت على المضارع عاد ماضياً؟ فاسم الفاعل ماضٍ لأنه أعمله في الظرف الماضي، والمعنى أني رشت نبلي بنبلك، ووصلت حبلي بحبلك ما دمت غير متغير عليّ، فلو لم يعمله في الظرف لاحتمل، ولم يكن للكسائي به تعلق، أما والأمر على هذا فيعتضد به، ويعسر أخذه من يد الخصم، فانظر ما أشكل هذا. ص والذي يظهر فيه أن تكون «ما» شرطية «وإني بحبلك» مغنٍ عن الجواب، أي إني على هذا إن لم أجدك على هدى أثر، فإذا انقدح الاحتمال لم يبق «لكسائي» متعلق. قلت ما أبعد أخذ البيت على خلاف هذا، ولوضوح الأمر فيه ما سكت ع عن إيراد هذا الاعتراض، وهجم على «ما»، فبيّن شرطية «ما»، ورفع التوهم، وهو قوله: لا يريد الإخبار بما مضى، وإذا لم يرده تعينت شرطيتهما، وليس الأمر فيه بحيث يقال إنه منقدح، بل لا تجوز خلافه إلا على ضعف بيّن.

س ومن مالىء عينيه، البيت[4]

لا إشكال في الحجة به لإعمال «مالىء» في [٢٠٧] «إذا»، وهو ظرف مستقبل، واسم الفاعل معتمد على موصوف محذوف أقيم مقامه بعد حذفه. ف يروى: «ومن مالىء وكم مالىء»[2] وهي خبرته في موضع ابتداء، والخبر محذوف تقديره لا يقيد نظره شيئاً في ذلك الموضع وقبله.

وكم من قتيل لا يُباء له دم ومن غلق رهناً إذا ضمه مني[3]

وشاهده هو من مالىء، ونصب العين به، ومن شيء متعلق به، وكذلك

---

(١) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة وتمامه:

وكم مالىء عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وهو في شرح ابن عقيل ١٠٨/٢ ولم يرد في ديوانه.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٥٩ وتمامه:

ومن مالىء عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٥٩.

«إذا»، ويجوز أن تكون «راح» ناقصة واسمها البيض والخبز، نحو الجمرة، وكالدمى في موضع الحال من البيض. والجمرة واحدة والجمار التي يرمى بها في منى، والبيض النساء شبههن بالدمى لتأنق صانع الدمى فيها وسكونها.

س ولا سابقاً، البيت[1]

شاهده تنوين سابق، ونصب شيئاً به. ف ويروى بالرفع والنصب والخفض. فالرفع على القطع، أي ولا أنا سابق، والنصب على لفظ مدرك عطفاً عليه، والخفض على توهم جر «مدرك» بالباء لدخولها في خبر ليس كثيراً. وسنذكره ف وليس في العرب «سُلمى» بضم السين إلا والد زهير هذا، يقول: ظهر لي بعد الخبرة أن ما مضى لا يرجع، وما يأتي لا أقدر على استعجاله، وأن واسمها وخبرها فاعل «بدا»، وتقدير «أن» مع ما بعدها مصدر من معنى «ليس» إذ لا مصدر لها، كأنه بدا لي امتناع إدراك ما مضى. ف وفيه شاهد على إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال. ف إن جعلت «إذا» شرطاً تعلقت بالفعل المتصل بها، والجواب محذوف يدل عليه سابق، ع لا يمكن حمل البيت على ظاهره إذ لا يصف نفسه بأنه يريد أن يرجع له ماضٍ، لأن هذا لا يمكن تصوره لعاقل، وكذلك لا يمكن سبق شيء قبل مجيبه، فيتصور طلب ذلك، فالكلام إذاً محمول على معناه، فإنما يريد أن البكاء الحزن لا ينفعني لأنه يرد عليّ شيئاً مضى، ولا ينفعني الحرص على شيء علمت أنه يجيء بعد، لأنه لا يجيء حتى يصل وقته الذي قدر له أن يجيء فيه، فإذا كان هذا معناه وجب أن ينظر وجه إعرابه لاحتياج «إذا» إلى ما يعمل فيها، فإن أعملنا «سابقاً» فسد المعنى، إذ لا يتصور السبق للشيء في وقته الذي يجيء فيه، لأن هذا ليس سبقاً، وإنما السبق قبل الوقت الذي يجيء فيه، فالعامل [٢٠٨] مقدّر من جهة المعنى، فكأنه قال: «ولا مقدراً» سبق شيء إذا كان جائياً، لأني قد علمت أنني لا أدركه البتة، فيعمد فيه سابقاً

(١) ديوان زهير ٢٨٧.

بنيابته عن هذا المحذوف، وتضمنه معناه. ويصح تقدير السبق للشيء إذا كان جائياً، ولا يصح السبق، هذا قول ع، وجعل **أبو الحسن الدباج** «إذا» شرطية جوابها محذوف مقدر من جنس الأول، أي متى كان جائياً لم أسبقه، والعامل شرطها الذي في موضع جزم، ولا يصح أن يعمل الجواب لفساد المعنى، لأنه من لفظ «سابق» الذي استحال عمله في «إذا» فيما تقدم، ولأن الوجه في أسماء الشرط أن يعمل فيها الشرط ليتم الشرط، والعامل فيه لأنه جملة برأسه، ولا يفتقر إلى ما بعده إلا في كونه جواباً عنه خاصة، ولو جعلته عاملاً فيه لكان افتقاره إليه أشد، والغرض غير ذلك. وإذا صحّ أن الشرط هو العامل فيه فقد صح ذلك، وارتبط بالكلام الذي قبله. قال **ابن فتوح**: وهذا حسن وعرضته على ع فقال فيه المجازاة «بإذا» من غير ضرورة. قال **أبو الحسن الدباج**: «إذا» يُجازَى بها في الشعر، وقد اضطر إصلاح المعنى إلى ذلك، وعول ع على القول الأول واستحسنه، وأبو الحسن على هذا الآخر، وأنكر الأول، وقال انه غير متصور. **قلت** المعنى يقويّه، ويدل عليه، وما قاله أبو الحسن أيضاً سائغ لأنه شعر، وقد تقدم **ابن خروف** إلى هذا القول. وقد مرّ ذكره عنه، وذكر **الصفار** عن ص اعتماد ما قال به ف **والدباج** بعد توجيه الاعتراض المتقدم، وذكر وجهين آخرين: **أحدهما** أن يكون «إذا» بدل اشتمال، كأنه يقول: ولا سابقاً شيئاً وقته، أي وقت شيء ص وفي هذا الوجه استعمال «إذا» اسماً، وذلك بعيد. **والآخر** أن يكون «إذا» كان من صفة شيء، كأنه قال شيئاً يجيء وإذا آل إلى هذا صار إخباراً بمعلوم، وبهذا ضعفه. ص وهو وجه لا يساوي سماعه، لما فيه من البعد عن اللفظ. ص وإذا وصف بإذا لزم أن يكون الموصوف من جنس المعاني، إذ لا يوصف بها إلا ما يصحّ أن يخبر بها عنه، وذلك المعاني لا الأجسام. وبالجملة فهذا الوجه [٢٠٩] أبعد الكل. ومأخذ ف ع مآخذ س أقرب وأبعد عن التكلف من سائرها ويليه عندي؛

مشـائيم ليسـوا مصلحين عشيـرة[1]

شاهده النصب «بمصلحين»، وهو بمعنى المضارع لدخول ليس ف ينسب قوماً إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، يريد أنهم لا يأتمرون بخير، فغرابهم لا ينعب إلا بالفراق والتشتت، وهو مثل للتطير والتشاؤم بهم، والنعيب مدّ الغراب صوته والصياح، ومنه الناقة النعوب التي تمدّ عنقها في السَيْر وقبله:

ستخبـر ما أحـدثتما في أخيكمـا رفـاقٌ من الآفـاق شتّى مـآبهـا

ويروى: ولا ناعب. فمن نصب عطف على «مصلحين»، ومن خفض توهم الباء في خبر ليس، كأنه قال: ليسوا بمصلحين: غا الشاهد في البيت في الصدر «ما تقدم»، وفي العجز: «ولا ناعباً إلّا يبين غرابها»، من جهة رفعه للفاعل، ولا يرفع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال. **قلت**: قد تقدم عن ص قوله إن النحويين لم يتعرضوا لهذا، وما ذكر غا إلّا عن ع، وقد ذكر **الصفار** أن غ احتج بهذا على ما ذكر ثم قال **الصغار**: ولا يلزم إذ يقال له لم يخبر به س إلا على إعمال «مصلحين» في «عشيرة»، وجوابه ما قدم في هذا عن **الفارسي** والنحويين مما يرد زعمه. س يستخفون أي يحذفون تنوين ضارب الذي بمعنى الحال والاستقبال تخفيفاً، ويجرون ما بعده وإن كان الحذف تخفيفاً لأنه اسم، والجر يعاقب في الاسم حذف التنوين، كما في «غلام زيد». س ولا يتغير من المعنى شيء أي لا يتعرف، بل يبقى كما كان في النصب بخلاف «غلام زيد» إذ يكون مهما في قولك «غلام لزيد» فإذا أضفت تغير بدخول التعريف فيه، وليس اسم الفاعل هنا كذلك لأن الإضافة

---

(١) الشاهد للأحوص الرياحي في المؤتلف والمختلف ٦٠، والانصاف ١١٠، ٢٩٧، وتمامه:

..... ولا نـاعب إلا ببـين غـرابهـا

من نصب، وسيستدل على أن هذه الإضافة لا يكتسي منها الأول تخصيصاً ولا تعريفاً. ص إلا أنها وإن كانت فرعاً، بدليل كونها لا تعرّف، فهي أكثر من التنوين، ونصب ما بعده. **وقوله**: إن كان ليس مثله في المعنى، أي لما ذكر من الفرق، ولأن أصل «ضارب زيد» قبل كفّ التنوين أن ينصب [٢١٠] وليس أصل «غلام» قبل كفّ التنوين أن ينصب ما بعده. س وليس يغير كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى. ف هذه إشارة إلى ما ذكرنا من تعريف اسم الفاعل إذا أضفت، ولم ترد العمل، نحو: «فاضل القوم» وما أشبه ذلك. ص هذا نص من س أن الإضافة هنا لا تُعرِّف. ف وجملة ما في هذا أنك إذا أردت باسم الفاعل مضارعه الفعل أجريته على حكمه، ولم تحذف التنوين إلا تخفيضاً كالنون من الصلة، لأنه لا يضارع الفعل إلا نكرة، ولم يكن ليُمنَع الإضافة من حيث كان اسماً، فإن لم ترد المضارعة حذفت للتعريف نحو ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾[1]. يحتمل الحال والاستقبال، ولا يكون ماضياً لأن الإضافة إليه تعرف، فيؤدي إلى الإخبار بمعرفة عن نكرة، ولا يصح ذلك البتة، فإن قيل النكرة قريبة من المعرفة، قيل قد منع س القياس على: «إن قريباً منك زيد»، والنكرة مختصة بـ«منك» والأحسن نصب «زيد». ص المعنى على الحال لأن جميع الأنفس تذوق الموت، واسم الفاعل في الآية بعدها مستقبل، لأنه وعد ووعيد فيما يأتي. ص وإنما أخبر قبل إرسالها، بدليل ﴿فتنةً لهم فارتقبهم﴾[2] منصوب على الحال المقدرة. س ﴿ناكسو رؤوسهم﴾[3]، ع مستقبل، لأن إذ تعطي المضي، فلا يوجد بعدها الماضي إلا قبيحاً للاستغناء بها، فيكون غير محتاج إليه، «فالمجرمون» مبتدأ، «وناكسو» الخبر. وقد قدم س أنه لا يصح الإخبار عن الاسم بعد

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨٥

(٢) سورة القمر آية ٢٧.

(٣) سورة السجدة آية ١٢

إذ بالماضي، ثم إن أصل الخبر الاسم المفرد، وبعده الفعل المضارع الواقع موقع الاسم. وأما الفعل الماضي فأقل من ذلك، وعند اضطرار المعنى إليه ﴿غير محلي الصيد﴾[1] حال. وقوله فالمعنى ولا أمين، أي معنى ما، النون فيه ثابتة، إذ الحذف تخفيف. ع حكى فا عن أبي الحسن[2] أنه محمول على فعل مضمر تقديره: ولا نودوا آمين البيت ع. وفيه قبح لأن إضمار الفعل بعد «لا» باطل بإجماع، لأن الجازم لا يضمر بعده الفعل. قال والمعنى فاسد [٢١١] لأنه لا تحل إذاية مسلم كان قاصداً البيت أو غيره، فهذا التخصيص لا معنى له، قال: وكذلك حكى أنه محمول على «لا تحلوا»، وفيه معنى الأول يعني من التخصيص الذي أنكره. قلت أرى أن حمله على «لا تحلوا» هو الذي لا يجوز غيره، وما أنكره ع من التخصيص لا ينبغي أن ينكر لا سيما وقد تكرر مثله نحو ما ورد في الزنى بحليلة الجار، والإلحاد في البيت الحرام، ولا يشك أن الإلحاد كفر، والزنى من الكبائر، لكن لا يقارع هذين الفعلين حيث ذكر زيادة «وكذا القاصد البيت الحرام» زيادة احترام، فالتعرض لضرره استهانة لشعار إيماني مع ما فيه من إذاية المسلم، فجرد له النهي اعتناء بحاله، وإعلاماً بموقع عمله من الإيمان. ومثل هذا كثير، على أن المعروف في الآية انها نزلت في قاصدي مكة من كفار العرب، وما هم بناس من المسلمين في شأنهم. وذكر أيضاً أنها نزلت في قصة الحطمة بن بكر، وقصته معروفة ذكرها المفسرون، فعلى هذا لا تكلف في الآية. وقد ذكر بعضهم عن ع في إعراب الآية أن قوله تعالى: ﴿ولا آمين﴾[3] معطوف على ﴿وأنتم حُرُم﴾[4] والعامل فيه محلي. قلت وهذا خطأ شنيع لا يمكن وقوعه من

---

(١) سورة المائدة آية ١.

(٢) هو الأخفش.

(٣) سورة المائدة آية ٢.

(٤) سورة المائدة آية ٩٥

الأستاذ أبي علي[1] بوجه، ولعله من الناقل، والله أعلم. س يزيد هذا عندك بياناً، أي أن الإضافة هنا ليست معرفة. قوله تعالى ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾[2] ﴿عارض ممطرنا﴾[3] فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم يوصف به النكرة، فإن قيل إنما «بالغ» وشبهه بدل لا صفة، قيل هذا الضرب كثير، والبدل بالمشتق قليل، وعلة امتناع البدل بالمشتق أن المشتق أصله أن يستعمل تابعاً، والبدل في تقدير تكرار العامل، فيؤدي إلى استعمال المشتق غير تابع، وهو خلاف الأصل. فإن قيل في قوله تعالى ﴿عارض ممطرنا﴾ إنه خبر بعد خبر، فيكون للمبتدأ خبران، فالجواب المنع لعدم الفائدة في الإخبار بأنه عارض، لأنه مَرْئي مشاهد، وإنما الفائدة في الإخبار بأنه ممطر، وبه يكون [٢١٢] الاستبشار، وهو الذي ليس بمعلوم لكل أحد، وإنما يخبر بخبرين حيث يكونان مقيدين، فإنما عارض هنا خبر موطأ، وكأنه صفته أن يكون خبراً كالصفة الموطأة والحال الموطأة ثم لو فرض بتجويز البدلية في ﴿بالغ الكعبة﴾ على ضعفه من جهة اشتقاقه، كما ذكر لما خرج عن أن يكون حالاً، لأنه بدل من حال، والحال في هذا النوع لا تكون معرفة البتة. ف كل ما استشهد به من الإجراء على الأول حجة قوية، لأن التوابع المشتقة لا تكون إلا صفات، وهو بابها. وممطر من أمطر، يقال أمطر في العذاب، ومطر في الخير. وقوله وستراه مفصلاً في بابه يريد أبواب الصفات، حيث ذكر «مررت برجل مخالط بدنه داء». س وهو كائن أخيك. غا وجه الاستشهاد أن «كان» تدخل على المبتدأ والخبر، والخبر هو المبتدأ، والشيء لا يضاف لنفسه إضافة تخصيص، فدل أنها إضافة تخفيف. ص المفعول في «كان» هو الفاعل، وإنما يضاف اسم الفاعل إلى المفعول لا إلى الفاعل، تقول: مررت برجل

---

(١) هو الشلوبين.

(٢) سورة المائدة آية ٩٥.

(٣) سورة الأحقاف آية ٢٤.

ضارب زيد أبوه، ولا يجوز ضارب أبيه زيداً، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فكان ينبغي أن يقال هنا: كائن أخاك، فكونهم قد أضافوا دليل على أن الإضافة على نية التنوين، ولولا ذلك لما ساغت. هذا مراد الخليل وهو حسن جداً.

س أتاني على القعساء[1].

شاهده نصب «عادل»، وطبه حالاً بنفسه، ولا يكون إلا نكرة. ص ولو كان في موضع الحال لجاز أن يكون معرفة ف معنى المضارع وهاء تعادله عائدة إلى الوطب، يذم رجلاً جعله راعياً، يقول أتى راكباً على دابة قَعْساءَ مُجْدَوْدِبَة من الكبر والهزال، قد عدل الوطب، وهو زق اللبن باسته ورجليه، أي جعلهما عَدْلَيْه. ومن روى «يعادله» فالياء رد إلى العبد. س مستحقبي حلق المادي. ف شاهده حذفُ النون من مستحقبي، وأضاف: وهو يريد الحال يصف جيشاً، وان فرسانه جعلوا الدروع في الحقائب، وهي مؤخر الرجال معدة [٢١٣] للقتال، والماذي الدروع الصافية اللينة اللمس، واحدها ماذية، والضمير الفاعل في «يحقره» عائد إلى أمير الجيش، فإن لم يتقدم له ذكر فيعود على الجيش، فلذلك وحده، والهاء ترجع إلى الماذي لأنه جنس، والمشرفي السيف أضيف إلى قرى بالشام يقال لها المشارف تصنع بها السيوف، ومعنى يخفره يشمره، ويرفع أذياله. ويريد أنه يفعل ذلك في أول القتال لا في حين كونه في الحقائب، والغاب الرماح جمع غابة وهي الغيضة فسمى الرماح بها، والحصيد المقطوع، ويكون الحصيد الملتف من قولهم استحصد الشيء إذا قوي.

---

(١) الشاهد للفرزدق وتمامه:

أتاني على القعساء عادل وطبه ... برجلي لئيم واست عبد تعادله

سيبويه ١/١٦٧.

س قرأها البيت.

ف شاهده إضافة «يخالط» إلى دره. ع إن قيل هذا نكرة لأنه مضاف إلى نكرة، فلم جاء به؟ فالجواب أنه تقوية لما تقدم. ص قد قال قبل هذا، ومما جاء في الشعر غير منون، فهو مفصول مما قبله، وإنما جاء به على كف التنوين. غا الشاهد في البيت رفع «يخالط» لغرار، ولو كانت الإضافة محصنة لما عمل عمل الفعل. قلت هذا أليق من الجوابين قبله مع إمكانهما. ف والدرة كثرة العرق عليها، وأبيض وعرق الإبل يصغر إذا يبس، فيقول انها معتدلة العرق لأن كثرته مذموم، وكذلك قلته وانقطاعه، «وغرار» فاعل «لمخالف»، ورفعه للفاعل دليل على ما أراد من معنى المضارع. وقوله ومما يزيد هذا الباب إيضاحاً على معنى النون، وذكر بيت[1] النابغة شاهده جَرْي «واردِ الثمد» على حمام، فدل على تنكيره، وأما زيادته على ما تقدم في إيضاح معنى النون، أي في إيضاح كون هذا المضاف على معنى النون المفصول أنه وصف بمخضوض، والخفض أنص لأنه لا يمكن فيه توجه إلا النبعة بخلاف النصب، فإنه يمكن أن يكون بإضمار فعل، فالخفض أنص، ولذلك يخص به التمثيل في أبواب الصفات. فَ يخاطب النعمان وخبره معروف. ومعنى أحكم: كن حكيماً، أي أصب في حكمك كما أصابت الزرقاء في عدها، والشراع الواردة، والثمد: الماء القليل على وجه الأرض. س:

سل [٢١٤] الهموم[2]...

---

(١) الشاهد:

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام سراع وارد الثمد

انظر ديوانه: ٢٣.

(٢) الشاهد للمرار الأسدي وتمامه:

سل الهموم بكل معطي رأسه ... ناجٍ مخالط صهبة متعيس

سيبويه ١/٤٢٦.

البيت شاهده إضافة «كل» إلى «معطى»، ثم وصفه «بناجٍ»، وإنما تدخل «كل» على المفرد إذا كان في معنى جَمْع، وإذا كان المفرد في معنى جمع لم يكن إلا نكرة، ثم يزيده إيضاحاً جَريُ النكرة عليه. س فهو على المعنى لا على الأصل، يريد أن النصب سابق الإضافة، ولولا ذلك لم يدخله التنوين البتة، ولكان يتعرف بالإضافة، وكأن س لما ساق الشواهد على الإضافة خشي أن يقال له فالإضافة إذن أصل، فرفع الأشكال بقوله فهو على المعنى، يريد أن كف التنوين على معنى التنوين، وليست إضافته على الأصل، بل هي فرع العمل، ثم زاد بياناً بقوله: والأصل التنوين، وعلل بقوله لأن هذا الموضع لا تقع فيه معرفة، يريد ما انخفض «بكل» لا تقول: بكل زيد، ولا بكل الرجل، إنما تقع هنا النكرة لما قدم من أنها في معنى جمع، فيريد بالموضع مخفوض «كل»، وما جرى على نكرة، ولم يَسُغْ فيه إلا النعت، كوارد الثمد في بيت النابغة، ثم قال: ولو كان الأصل، يريد أن الإضافة لو كانت الأصل، لكان عدولهم عنهما إلى النصب والتنوين خروجاً من خفة إلى ثقل، وهم يفرون من الثقيل إلى الخفيف، فكان يلزم على مألوفهم أن يكون هذا أقواهم مضافاً لأنه أخف لولا أن الأصل التنوين، ثم قال: ولا كان نكرة، فهذه أيضاً علة أخرى، وهي أنه لو كان الأصل الإضافة لتعرف الأول، فبقاؤه نكرة لا يؤثر فيه الإضافة دليل على أنها ليست إضافة حقيقية، وإنما لمجرد التخفيف. س وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك. قلت كأنه قدّر أن يقال له ما السبب في أن كان اسم الفاعل العامل هكذا من كونه لا يتأثر للإضافة؟ وهلا تعرف بما أضيف عليه كالجاري في غيره من الأسماء، وإن كان الأصل فيه أن ينون، لكن إذا أضيف، وإن قصد بذلك التخفيف؟ هلا كان يتعرف كالمألوف في غيره من المضافات؟ فجاوب بأنهم إنما أعملوه بالشبه، ولو عرفوه لضَعُفَ شبهه، فإنما يكون تام [٢١٥] الشبه حال تنكيره، فالتزموا التنكير فيه ما أرادوا العمل، فإن

أضافوه فلمجرد تخفيف اللفظ، فهذا أراد بقوله لأنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك. غا ويروى هنا، وذلك أنه يجري بغير لا. غا وهو واضح، ويكون تعليلاً لكون المضاف هنا نكرة. قلت وهذا راجع إلى زوائد لا تجري على ما فسرته، ثم أرى أن التنوين لا يتوقف حذفه على قصد الإضافة المعرفة، بل تأتي لقصد التخفيف فيما ذكر من اسم الفاعل. وقد يحذف أيضاً لالتقاء الساكنين، ومنه: ولا ذاكر الله إلا قليلاً، فهذا مما يؤنس بحذف التنوين لمجرد قصد التخفيف قد يكون إتيانه بهذا لأن التنوين فيه محذوف مراد، كما في اسم الفاعل إذا أضيف تخفيفاً، وبهذا الوجه الثاني علل غا إنشاد هذا البيت. والأول مما ظهر لي فيه.

أبو بكر، خطاب بن يوسف بن هلال الماردي[1]، **أندلسي** من ماردة، له تصانيف في النحو منها **كتاب الترشيح** عارض به كتاب دريود[2] في شرحه لكتاب الكسائي، فمنه: كسرت الكاف في «حموك» لأنه لا يضاف إلا إلى مؤنث لأن «حما المرأة» هو قريب زوجها من آبائه، وأبنائه، وعشيرته، جمع السلامة في المذكر سماه الكسائي جمعاً على هجائن لأنه يأتي مرة على واو، ومرة على ياء، ادخل قوم «مع» «وسوى» في عداد الحروف، «ومع» عند كثير من النحويين ظرف مكان، واحتجوا بقولهم حيث من معهم، أي من عندهم، وقال **ابن النحاس** من أسكنها، فهي حرف، ومن فتحها فهي ظرف، وأما سوى فهي ظرف عند س لا يجوز هذه البتة في قيل، وبعد ابتداء، حتى يتقدم من الكلام ما يدل على ما تريد، كقولك: جاءك زيدٌ وجئت أنا من قبل، ومن بعد، أي من قبل مجيئه، ومن بعد مجيئه. وقد يجوز مثل هذا في سائر

---

(١) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، من جلة النحاة ومحققيهم، صاحب كتاب الترشيح، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ.

(٢) عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب بـ «دريود»، كان أعمى وشرح كتاب الكسائي، توفي سنة ٣٢٥هـ.

الظروف، فتقول: جئت من فوق، ومن عل، وكنت من تحت، ومن قدام، ولا يكون هذا إلا عن سماع، [٢١٦] قال الشاعر:

لَعَن الإلٰه تَعلَّةُ ابنُ مسَافر لعناً يُشَنُّ عليه من قدّام[1]

والقوافي مرفوعة، وضم لأنه يريد من قدامه، وإن أخبرت عن شيء من هذه الظروف بخبر رفعتها بالابتداء، وكانت أسماء لا تتضمن شيئاً كسائر الأسماء، فتقول خلفك واسع، وأمامك ضيق، كما تقول: زيد قائم، وقال بعض النحويين إنما يجوز هذا فيما كان في الجسد، كقولك: فوقك رأسك، وخلفك ظَهرُكَ، وتحتُكَ رجلاك، فهذا كله مبتدأ وخبر، ويعنون بالخلف الظهر، وبالأمام الصَدرُ، وبالفَوق الرَأس، وبالتحت الرجلين، والأكثر أن تكون ظروفاً، في الجسد كانت، أوْ غَيرِهِ. وهَذَا قَولُ الأخفَشِ، وقالَ إن من قال فوقك رأسك، فلا يقول: فوقك قلنسوتك، وتحتك نَعلَك، لأن النعل والقَلنسُوةَ ليستا من الجسد، قال: وهذا قياس من النحويين، وأما كلام العرب فنصب في هذا كله من الجَسدِ والقَلنْسُوةِ. وقال غَيرُه: وَأمَا خلْفُكَ وَاسِع، فهو عَربِي جيد، قال لبيد:

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْن تَحسبُ أنَّهُ مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وَأمَامُها[2]

«فكلا» ظرف استعمل اسماً مرفوعاً بالابتداء، وخبره فيما عَمِلتَ فيه «تحسبُ» وخَلفُهَا، وَأمَامُها بَدَل من «كلا» وتقديره خَلفُهَا وأمَامُها مَولى المخَافةِ، ومَولىَ المخَافةِ وليها. فهذا كقولك: خَلفَك واسِع، وأمامك ضيق. وإن شئتَ قلتَ: ظننتُ زيداً وعمرو جالساً، على أن تعطف عَمْراً على التاء، وتشركه معها في الفعل، والأحسَنُ أن تؤكدَه، فتقُولُ: ظننتُ زيداً أنا وعَمرو

(١) الشاهد لرجل من تميم في العيني ٣/٣٧، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٩، ٢٦٤

(٢) ديوان لبيد ٣١١.

جالساً، وعطفه جائز جوازاً حسناً دون تَوكيد، لأنك قد فَصلت بين التاءِ وعمرو فصارَ ذَلكَ كالتَوكيدِ ولو قلت: إن لزيداً في الدَار، لم يجز لأن «إنَّ» توكيدٌ، واللامُ لاَمَ التوكيد، ولا يجمع بين توكيدين، فإن فَصلتَ بينَهما بظَرفٍ أو مَجرُورٍ جَازَ ذلك. حَيَا انظر إذا كان الجَارُ والمجرُورُ أو الظَرفُ معمُولاً للاسمِ نَحو: إن اللهِ لمطيعاً [١٧] زيد، وإن عندك لنائماً عَمرو، هَل يَجُوز، انتهى. فإن قلت: إن زَيداً قَامَ، أو قَد قَامَ، لم يَجز أن تدخل عليه اللام، لأن الفِعلَ المَاضي ليسَ لهُ معنى الاسم الفَاعِل، وهذا مما يُضرَبُ عنه لدقته. ويجوز أن تقول بأن زيداً لقام، إذا جعلت اللامَ جواباً ليمين مخذُوفةٍ، والمعنىَ إن زيداً، واللهِ، لقد قَامَ، كما قال عز وجل ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾[1]، والتاء في كلتاهما علامَةُ التأنيث عند بَعضِهِم، وقالَ ابنُ قتيبةَ كل هاء للتأنيث، فإنما تَدخُلُ بعدَ آخِر الاسِم، نحو: قائمة، وقاعدة، إلا التاء في كلتا، فإنَّ علامة التأنيث فيها قبل آخر الاسم. وقال قوم الألفُ عَلاَمَةُ التأنيث والتاء مبدلة من واو الأصل، وأصْلهُ كلوي مثل ذِكري، ولم يُصرَفُ جُمعَ لأنه عَلىَ وَزن فَعَل مَعدول عن جهتِه. والأصلُ جمعٌ لأن كل صِفَةٍ يكُونُ مُذَكرهَا على أفعَل ومؤنثهَا على فعلاءَ مَمْدُودَة فالجَمْع فُعْل، نحو: حُمْرٍ، وَصُفْر. واعلم أنَّ هَذهِ النعُوتَ مَعَارِفُ فلا تُنعَتُ بهَا نكِرة وأمَا قَولُ الشَاعرِ في صِفةِ قَوسٍ:

ارمي عليهَا وَهيَ فَرع أجمَعُ وَهيَ ثَلاثُ أذرُعَ وإصبَعُ[2]

فَإنَّ أجمَع بمَعنى مجتَمع، كما تقول: هذا رجل أكبر، بمعنى كبير. وفي الإثنين: مررت بالرجلين أنفسهما، وبالمرأتين أنفسهما، ولم تقل نفسيهما. وفي إصبعين لغتان، بالضاد معجمة، وغير معجمة، وهو مشتق من

---

(١) سورة التين آية ٤.

(٢) الشاهد لحميد الأرقط: سيبويه ٤/٢٢٦، الخصائص ٢/٣٠٧، المخصص ٦/٣٨.

قولهم: تَبصَّعَ الشيءِ، وتبضَّعَ، إذا سال سيلاً متصلاً لا ينقطع، ومنه قيل للحديدة التي يفصدُ بها مبضع. وأكتعون مشتق من كتع الرَجل، إذا شمَّر، وانضَم: إن زيداً ذاهب الكريم. قال ما ملخصه: يرتفع الكريمُ بدلاً من الضمير في «ذاهب» أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الكريم، أو مبتدأ محذوف الخَبر، أيّ الكريم هو، أو نعتاً لزيد. وإنما قلنا لا يوصف الملهم إلا بما فيه الألف واللام من الأجناس، لأنك إذا قلت: رأيت هذا الرجل، فإنما أشرت إلى واحد من أمةٍ كلهم له مثلُ اسمه. ولو قلت: رأيتَ هذه الشمسَ، لم يجُز على النعتِ، [٢١٨] وكذلك هذا القَمَر، لأنَّ الشَّمسَ مُنفَرِدَةً لا ثَانيَة لهَا من جِنسَهَا، وَكذِلَكَ القمر، فإن أشَرْتَ إلى امرأةٍ أو رَجلٍ شبَّهتُها للشَّمسُ والقَمر، حسن ذلك، فقلت: هذا البدر طالع، وهذه الشمس طالعة، يعني هذا الرجل الذي يشبه البدر، وهذه المرأة التي تشبه الشمس، فإن أردت الشمس بعينها قلتَ هَذه الشمس طالعةً، فهذه مبتدأ، والشمسُ خبَره، وطَالعةً نصب على الحال.

نعُوتُ الإحَاطة لا تنصرفُ إلى غَير النعت، لا تكون فاعلة، ولا مفعولة، ولا منصوبة على مدح، أو ذم، أو تعظيم، وإنما تأتي تابعةً أبداً، ولا يجوز فيها عطفُ. ولو قلتَ جاؤوني كلهُم وأجمعون وأتبعون لم يجز، لأن مَعنَاها واحد، والعطف إنما يقع من الصفاتِ فيما اختلف معناه، كقولك: مررت بزيد الكريم والعَاقِل واللبيبِ، وإن شئت لم تَعْطِفْ إذا أردت على أنَّ وأخَواتَها ما رفَعتَ ما بَعدَها بالابتداء وخبره، وبطلَ عملها. وبعضُ العَربِ يقول: ليتما زيداً منطلق، ولا يجوز هذا في غَيْر «ليت». وقد أجَازَ بَعضُ النَحويين النَّصبَ بهَذهِ الحُروفِ قياساً على «ليتما»، فتقول: لكنَّما زيداً مُقبل، ولعلما عمراً خَارج، وإنما أخاكَ ذاهب. وَهو مذهبُ **أبي القَاسِم الزُّجَاجي** وَ**أبي بَكر بنِ السَراج**. والقولُ الأولُ مذهبُ **الأخفش**، وهوَ أقوَى لأنَّه

المسمُوعُ مِنَ العَربِ الذي لا يُعرَفُ غَيرُه، الذي يقعُ بعدَها المبتدأُ والخبرُ حرف إنما وأخواتِهَا، وهل، وبَل، وإنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وظَرْفِ زَمَانٍ إذا، وإذ، وبينَا، وبينما، وأيانَ، ومتى، وظَرفَ مكانٍ أنَّى، وأينَ، وثمَّ، وحَيثُ. فأما كيف فاستفهام عَنْ حال، فإذا سألتَ بها عما تكون الحالُ فيهِ كانَت في مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، فإذا حسن السكوت قَبْل الخبر رفعت، وإن شئت نصبتَ، وأنَّى بمعنى كيف، وبمعنى من أين، أنَّى زيد مقبل؟ أي من أينَ، أنَّى لك هذا؟ تأويله: من أين لك هذا الرزقُ يا مريم؟ وأنَّى استفهام عن حقيقة العلم والجملة، وتقول: خرجت فإذا الناس جلوس، فإذا ظرف زمان، وهو بمعنى المفاجأة، لأن معناه أنك خرجت ففاجأك جلوسهم. وأيانَ [٢١٩] بمعنى متى، وهما استفهام عن وقت من الزمان، قال تعالى ﴿يسأل أيان يوم القيامة﴾[١]. وتقول بينما زيد قاعد جاء عبدالله، وبينما نحن جلوس دخل أخوك، فبينا وبينما صحيحان بمعنى الحين، متضمنان لدخول أبيك، ومجيء عبدالله، والمعنى: دخل أبوك في هذا الوقت، وجاء عبدالله في هذا الحين، وما بعدهما رفع بالابتداء والخَبر، وهذا الابتداء والخبرُ في موضع خفض بالإضافة تقديرُه: حين قعُود زَيد جاء عبدالله، وحين جلوسنا دخل أبوك. ولا يجوز الحالُ مع شيء من ظروفِ الزمان إلا مع «إذا» التي للمفاجأة وحدَهَا، وتقول: حيث عبدالله قاعد ثمَّ عَمرو جالس، «فحيث» ظرف مكانٍ مبني على الضم، والجملةُ بعدَه صلة له، وليس تقدير الجملة في حيث تقدير الإضافة في قول أبي إسحق[٢]، وثم ظرف مكان أيضاً، إلا أنه مبني على الفتح، وعبدالله وعمرو مبتدأ، وقاعد وجالس خبران لهما، وإن شئت نصبتهما على الحال، وجعلت خبر الابتداء الأول في حيثُ، والثاني في ثمَّ، وثمَّ

---

(١) سورة القيامة آية ٦

(٢) هو الزجاج.

ظَرف فيه معنى الإشارة إلى «حيثُ»، لأنه هو في المعنى، ولا تكونُ الحال في هذا الباب إلا مع خمسة أشياء، مع **أينَ، وكيفَ، وحيثُ، وثمَّ، وإذا** التي للمفاجأة، ولا تكونُ مع غَيرها، لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلا بهَا. وتقولُ فيها إن قامَ لزيد، وإن ضَربت لعَمراً، فتدخل اللامَ على الفاعِل والمفعولَ، لأنها لا تلي إنّ **الخفيفة**، كما لم تل الثقيلةِ. وقد رأيتُ أبا بكر الزبيدي أجاز الإلغاء مع التقدم، فقال: ظننت زيد منطلق، ويعمل الظن في معنى الجملة، كأنه قال ظننت ذاك. وتقولُ للرجل متى تراك سائراً؟ فترى فعل مستقبل فيه ضمير المخاطب وهو ضمير مفعول أقيم مقامُ الفاعل، والكاف مفعول بها، وسائراً مُعَدًّى، وهو في الأصل مفعول ثالث، وفي الإثنين: متى تريانكما سائرين؟ وللجماعة: متى تريانكما سائرين؟ ولجماعةِ النساء: متى ترينكن سائرات؟ فهذا أمر لازم في هذا الباب.

وقد تأتي الكافُ زائدة مؤكدة للخطاب، فيكون تأنيثها وتَذكيرها وجمعها مغنياً عن جَمع [٢٢٠] التاء قبلها. ويلزم التاء الفتح على كل حال، وتعرفُ هذه الكافُ بأنها زائدة بأنك تقدر على طرحها، وأيضاً فإنها لا يحسن مكانها النفس، وذلك قولك: أرأيتك زيداً أبو من هو، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتك يا امرأة، بفتح التاء وكسر الكاف، وأرأيتكما، فالكاف لا موضع لها من الإعراب. وقال بعض النحويين الكاف في معنى رفع، واعلم أن «متى، وكيف، وما أشبهه» لا بد بعدها من فعلٍ أو جملة في معنى الفعل، كقولك: كيف جاء زيد؟ وكيف زيد مقبل؟ ولو قلت: كيف بدئا دون فعل ولا جملة لم يجز ذلك، إلا أن تقدم ما تعيد السؤال إليه، وذلك قولك: إن لم تنصرني اليوم فمتى تريد؟ فمتى النصر؟ فَحُذِفَ لدلالة ما تقدمَ عليه، وكذلك قولك للفار عنك موعداً لهُ: إلى أين تريد؟ إلى أين الفرارُ؟ فحذفت، كما قال عبيدُ:

هَـلاَّ سَـألـت جُـمُـوعَ كِـنْـدَةَ حيـنَ ولَّـوْا أَيـنَ أينَا[1]

يريد أينَ التَولِيَة؟ أو أينَ الفَرارُ؟ وأما قَولهُ عَز وجل ﴿كيف وإن يظهَرُوا عَليكم﴾[2]، التقدير: كيف تُعَاهِدونَهم وإن يَظهروا عليكم كانَ أمرُهم إلى ما ذكرنا، ومثلهُ.

وخبّرتماني أنَّما المَوتُ في القُرَى فكيفَ وَهَـاتَـا هضَبَـةٌ وَقَلِيبُ[3]

يريدُ فكيف ماتَ أخِي وهوَ ليسَ في قَريَةٍ وإنمَا هُوَ في هَضَبةٍ؟ وَمِثله قول الحُطيئةِ:

فكيفَ وَلَم أعـلَمْهُـمُ خَـذَلُـوكُمُ على مُعْظَمٍ وَلاَ أديمَكم قَدُّوا[4]

يريد:

فكيف تَلومُونَني على مَدحِ قَومٍ هَذهِ صِفتَهُم وَتَذمُّونَهم. لَولاَ زَيد لقمت إليك تقديره بالحضرة أو بهذا المكان. وقال قوم يجوز إظهار الخبر، وليس ما ذكروه بجيد، لأن ذلك لم يأت في قُرآن ولا شعر فصيح، وهذا الخبر عند جلة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهارُه، وأجل مسمىً، معطوف على الكلمة، ولكنهُ تأخر عن موضعه. فإن قلت: لولا زيد قمتُ إليك، بغَير لامٍ، جاز، وأثرُ ما يأتي هذا في [٢٢١] الشعر، كما قال ابنُ مُقبل:

لَولاَ الحياء وبَـاقي الدين عبتكمـا[5]

أراد لعبتكما، فحذف اللام. فإن قلتَ: لولا زيد ما قمتُ، حسن ذلك،

---

(١) ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٦.

(٢) سورة التوبة آية ٨.

(٣) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٧، وسيبويه ٢/١٣٩.

(٤) ديوان الحطيئة ٤١.

(٥) ديوان تميم بن مقبل.

والأحسن أن تقولَ: لما قلت. فإن قلت: لولا زيد لم أقل، استغنيتُ عن اللام بلَمْ، ولم يجز إدخالها معها، قالَ الشاعر:

ولولا قعودُ الدَّهر بي عنكم لم يكُن يُفرقَنا شَيء سِوَى المَوتِ فَاعذري[1]

وأبو إسحق[2] يجيز «لولاك ولولاه» على مذهب س. واحتج له بأن «لَولاَ» ترفع الاسم بعدها بالابتداء، ولا يؤتي بخبره، فلما وقع بعدها اسم واحد أشبهت حروف الخفض، ومن زعم أن «زيداً» بدلَ من «ذا» لزمَه أن يقول: حبذان الزَيدَانِ، وحبذه هند، وهذا لَمْ يقله أحد علمناه. ولكن تقول: حبذا أخُوك، وحَبَذا أخواك، وحبذا إخوتك، وحبذا أخواتك، وحبذا النساء الحِسَان. فهذا كله فاعِل مرفوع بحبذا، وهو على لفظٍ واحدٍ في ذلك كله، لأنه صار كالمثل. وزعم ناس أن ارتفاعه بالابتداء، وخبره في حبذا، والتقدير: زَيد الممدوح. وقال **ابنُ السرَّاج**: حَبَذا مُبتدأ، وما بعده خَبرُه. وَأرَى تقديره، والله أعلم، الممدوحُ زيد، كقولك: حبذا الرجلُ الصالحُ، وحبذَا رجلٌ صالحٌ. حبذا زيد راكباً، وحبذا أخوكَ ماشياً، نصبتهما على الحال، وكان **أبو عمرو بنُ العلاء** يرى نصبه بالتميز، لأنه يحسن أن يقول: حبذا زيد من رَاكبٍ، وينصبان النكرة المفردة أو المضافة إلى النكرة مثلها على التمييز. وقال قوم على الحال، ويجوزُ: نِعمَ الجاريَة، والأحسن التاء، وتقول: بئست المرأتان أختاك، وبئس المرأتان، وبئس النساء أخواتك، وبئست، إلاّ أن ترك التأنيث في الجماعة أحسن منه في الواحد والاثنين، وقد يجوز: نعم الزَيدُ زيد بن حَارِثة، ونِعمَ العُمَر عُمَر بن الخطاب، لأنك أردتَ واحداً من جماعة، فصار جيداً حسناً لكل من له هذا الاسم. وكل معنى لا نظير له، ولا هو واحد من جنس يشركه في اسمه، فلا يجوز وقوع نَعِمَ

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو الزجاج.

وبئس عليه. ولو قلتَ: نعَمتِ الشمس هذه، ونعم القمر هذا، لم تجز من حيث جاز نعم الرَّجل، [٢٢٢] ولو قلت: نعم القَمرُ زَيد، ونعمت الشمسُ هند، لجاز على التشبيه، ولو قلت: نعمَ القَمرُ ما يكون لأربعَ عشرة. ونعمت الشَّمسُ شَمسُ السعُودِ، جازَ ذلك لأنه أردت تفصيل أحوالها، كما تقول: هذه الشمس حارة، وهذه الشمس باردة. ونعم جارية هند. وإن شئت: نعمت جاريةً هند، تنصب النكرات بالحال، والتمييز، والفاعل مضمر، كأنك قلت: نعم الرجل رجلاً. فإن قلتَ: نعمَ مثُلك زَيد، وبئس شبهك عمرو، لم يجز الرفع. ولو نصبتهما لم يجز أيضاً، لأن هذه نكرات تقاربُ المَعرفة، ألا ترى أن الألفَ واللامَ يدخلانِ عليهَا، وإنما ينصبُ في هَذَا البابِ كل نكرة يحسن دخول الألف واللام عليها. وتقول في النكرة المضَافَةِ إلى نكِرة: نِعمَ قائد خَيلٍ زَيدٍ، فتنصبُ وتضمرُ اسماً فاعلاً فيه الألف واللام. وبعض العرب يرفع هذه النكرة المضافة بنعم وبئس، فمن رَفعَ لَمْ يُضمِر شيئاً، ومن نصبَ أضمرَ. والشائع فيها النصبُ، وهو الذي يصحبه القياس.

ومن زعم أنها اسم مخفوض بالإضافة فقد غلط من جهتين: **إحداهما** أن «ذا» معرفة بالإشارة، ولا يضاف إلى المعرفة لئلا يجتمع تعريفان لشيء واحد. **والجهة الأخرى** أنك تقول في التثنية «ذانك»، فلولا أن الكاف في موضع اسم مضاف إليه لسقطت نون الاثنين للإضافة. وتقول في «ما» وهي استفهام عَن خاصة ما لا يعقلْ، وعن صِفةَ من يعقل: ما طعامك؟ وما شرابك؟ وما زيد؟ وما أخوك؟ والمعنى أجواد هو، أم عاقل، أم ظريف؟ فجوابه: عاقل، أو طويل، أو ما أشبهه. **وأي** سؤال عن من يَعقلُ، وعن ما لا يعقل، وعن صفاتهم. أيهم زيد؟ أي مبتدأ وزيد خبره. وفي الاثنين: أيهما أخوك؟ ولا يجوز: أيهما أخواك؟ لأنك أضفتَ إلى اثنين، وأخبرت باثنين، ولا يكون خَبرُ أي إلا بعض الذي يُضَافُ إليهِ. وتَقولُ: أي رجل زَيد؟ إذا سألتَ عن صفته، فيقال لك كريم. وأي ثَوب ثَوبكَ؟ فيقالُ: صفيق وارتفَاعُ هذا الجَوابِ

عَلى خَبر ابتداء مُضمَر يُريدُ: هوجَواد وَهوَ صفيق. لَو قلت: رَأيتك إيّاك، ولقيتُه إياه، على التوكيدِ، لم يجُز. فإن جَعلتَهُ بدلاً جازَ. وقد حُكِيَ «زَالَ زَيد عالماً»، بمَعنَى ما زَالَ. قالَ [٢٢٣]:

فـلا وأبـي دهمـاء زالت عـزيـزةً على قَومِهَا ما فَتَّل الزندَ قَادحُ[1]

تَقُولُ: ليس عالماً زَيدٌ. ولو قُلتَ: عالماً ليس زَيد، لم يَجُز لأن «ليس» لا تنصرف لما فيها من معنى الجحد. وقد أجازَ تقديم خبرها ابنُ النَحاسِ، ونَسبَه إلى س، ، وليس يصحّ عنه. صار، وظلَّ، وما زالَ، ولم يزل، وما كان، بمعناها في إثبات الحَالِ والدَوَامِ، فلا يَجُوز أن تكونَ أخبارُهَا أفعالاً ماضيةً، لأنَّ مَعنَى الماضي يُنَاقِضُها. حكى أبو حَاتِم عن هَارونَ القارىء[2] أنَّ الأعمش قَرَأ: ﴿وما كانَ صَلاَتهم عندَ البَيتِ إلاَّ مُكاءً وتَصدِيةً﴾[3] فنَصَب الصلاة، ورَفَع المكَاءَ، والتصدية، وهذا من شواذ القراءات. إن كان الاسمُ والخَبرُ معرفتين رَفعتَ أيَّهما شئت ونصبته، «كان زيد الأمير» و«كان الأمير زيداً»، وبعضَهُم يختَارُ رَفعَ الاسم العلم، وهما عندي سواء، فهذه لغة أهل الحجاز ونجد، وأما بنوتميم فإنَّهُم يرفعونَ ما بعدها بالابتداءِ وخبرهُ، حَسُنَت الباءُ فيه أولم تَحسُن. فإن قلت: ما قامَ زيد، وما خَرجَ عَمرو، لَم يَجُز أن تكون «ما» هنا حجازيَّة لأنها في لغة أهل الحجاز مشبهة بالفعل، فكما لا يلي فعلٌ فعلاً، فكذلك لا يليه ما شبه بالفعلِ، قال ذُو الرُّمَّةِ:

وَمَا كانَ مَالِي من تُراثٍ وَرثتُه وَلَا دِيَةٍ كانت ولا كسب مَأْثَمِ

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر اللوامع ٢/٢١٠، وهمع الهوامع ٢/١٥٦، والخزانة ٤/٤٦.

(٢) هو هارون بن حاتم التميمي، أبوبشر البزاز، مقرىء وله اشتغال بالحديث، كوفي، توفي سنة ٢٤٩هـ.

(٣) سورة الأنفال آية ٣٥.

ولكن عَـطاءُ اللَّـهِ من كـل رحلةٍ إلى كل مَحجُوبِ السُّرادقِ خِضْرِمِ[1]

فَنَصَبَ على تقدير: ولكن كان عطاء اللَّـهِ. وقد يرفَع على: ولكن هو عطاء اللَّـهِ لَمْ يَرُدَّ، وَلَمْ يَعَضَّ، وَلَمْ يفرّ، ومن العَرب مَن يكسرُ هذا كلهُ، ومنهُم من يُحركهُ بحَركةِ ما قَبلهُ: لم يَرُدُّ، ولم يعضُّ، ولم يفرّ، فإن اتصلت بهذا المضاعَفِ هاء الإضمار للمؤنث فُتِحَت في كلّ اللغاتِ: لَمْ يَعضَّهَا، وَلَم يَفرَّها، وَلَمْ يرُدَّها. وإن اتصلت به هاء الإضمار لمذكرٍ ضممت في كل لغة، فقلت: لم يردهُ، ولم يَعضه، ولم يفره. وهذا قول س وجلة النحويين. فإن لقي هذا المُدغَم أو غَيرُه مِنَ السَّواكِن ألفَ وَصلٍ كُسِر، ﴿سَبِّحِ اسم رَبكَ﴾[2]، لم يَفِرّ القَومُ، ولَم يعض الكَلبُ، ولَم يفرّ النَّاسُ. وإن شئت رَدَدت هذا إلى أصله قبل الإدغام، فقُلتَ: لم يَردُد، وَلَم يَفرِر، وَلَم يعضض. فإن ثنيت [٢٢٤] وجَمعتَ وأنَّثتَ لم يجُز إلا الإدغامُ: لم يُرَدَّا، ولم تعضِّي، ولم يفرّوا، فإن لقي ألف وصل كُسر: لم يردد القوم. وأما جماعة النساء فلا يجوز فيها إلا التضعيف: لم يرددن، ولم يعضضن. وقد قال بعضهم: لم يفـر الرجـل، ولم يعض الكلب، ولم تمرُّ الـدَّابَّةُ، فضَمُّـوا، وَكَسرُوا، وفَتَحُوا. وقال غيرهم بالفتح في كل حال، والأكثر الكَسرُ، وإنَّما يَجوزُ هذا في المُدغِم خَاصةً. وأما قولك: لم يَضرِب الرَّجلُ فليسَ فيهِ غَيرُ الكَسرِ.

وجدتُ أَمَنَّ الناسَ قيسَ بن أشعث فإياه فيمـا نـابني فـلأحمـد[3]

هذه لام الأمر، فكسر مجامع الفاء، وهو يأمر نفسه بالحمد، والإسكان أفصح. وإسكانها مع «ثمّ» في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام. وإن كان حمزة قد قرأ: ﴿ثم ليقطع﴾[4] بسكون اللام، لأنه لم يكن له علم بالعربية.

---

(١) ديوان ذي الرمة ١١٨٣ ورواية الشطر الأول من البيت الأول:

نجـائب لـيـسـت من مُـهـورِ أُشـابـةٍ

(٢) سورة الأعلى الآية الأولى.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) سورة الحج آية ١٥.

وقال **أبو إسحق**[1] القراءة بالتسكين مع «ثم» كثيرة، وقرأ **حمزة والكسائي** بكسر الياء، وهي رديئة عند جميع النحويين، لأن حكم ياء الإضافة إذا تحرك ما قبلها أن تُحرك، لأنها اسم مُضمَر على حرف واحد. وقد مُنِع الإعراب، فحرّك بأخف الحركات، كما حُركت الفاء والواو في العطف، وكاف التشبيه، وما أشبه ذلك من الحروف الأحادية. وقد يجوز مع هذا إسكان الياء في: «غلامي» لتقل الياء التي قبلها كسرة. فإن كان قبل الياء ساكن صارت حركتها ملازمة لالتقاء الساكنين، ومن أجاز «بمصرحي» بالكسر لزمه أن يقول: هذه عصاي، وأجاز **الفراء** الكسر في هذا، وأصل التقاء الساكنين الكسر، وهو وجه ضعيف عند البصريين، وأنشد الفراء:

قال لها هل لك يا تافي ... قالت له ما أنت بالمَرْضِي[2]

وقال **أبو إسحق**: وهذا الشعر لا يلتفت إليه، وليس يعرف، ومثله لا يحتج به في كتاب الله. وأما قول **الهذلي**[3] في صفة النحل:

فلما جلاها بالأيام تحيَّزَتْ ... ثباتاً عليها ذُلُّها واكتئابُها

فتح التاء من ثبات، والقياس الكسر، ولكنه لما كان منقوصاً ألحقه بجمع التكسير تشبيهاً به، كما قال بعضهم: «حالت السنون علينا»، بضم النون، والقياس السنونَ. [٢٢٥] وهذا شاذ. وبعضهم يرويه بإثبات بالكسر في موضع النصب على القياس، والأيام: الدخان، وجلاها: كشفها، ولو كان من الجلاء عن الوطن، لقال أجلاها.

رأيت ذات مال، هي تاء تأنيث تقف عليها «إذا» بالهاء، والألف التي قبلها أصلية، وإنما كتبت تاء لأنها وقعت في اسم لا ينفصل من الإضافة،

---

(١) هو الزجاج.

(٢) الشاهد للأغلب العجلي في حاشية يس على التصريح ٢/٦٠.

(٣) الشعر لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٥٣، والمنصف ٣/٦٣.

فصارت كالتاء في «صلتك وديتك»، وهي تكتب تاء أبداً لاتصالها بالمضمر. وقد يجوز أن يقال كتبت تاء على مذهب من قال: «هذا طلحَتْ» في الوقف بسكون التاء، وعلى هذه اللغة كتبوا في المصحف﴿إن رحمت الله قريب﴾ بالتاء، وما أشبه ذلك، فإن عَطَفْتَ على هذا المفعول، أو نَعته، أو أكدته، أو أبدلت منه، كان رفعاً منه، كما يكون مع الفاعل، تقول: ضرب زيد نفسه والعاقل وعمرو. «ولو قلت: ضرب زيد وعمراً، عطفاً على المعنى لأنه مفعول في الحقيقة لكان جائزاً، تحمله على معنى «وضرب عمراً من ضرب زيداً». وهذا شيء أجازه الزجاج في هذه الآية يعني ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ والدم﴾[1]. لو كانت في غير القرآن، وهو جائز فيما طال من العطف، أو قصر، وهو في الطول أجود، ولو قلت قياساً على هذا في البدل والنعت والتوكيد لجاز، فإن جاءت بعد المفعول الذي لم يسم فاعله، رفعته بفعل مضمر، تقول: ضُرب زيد عمرو. وعلى ذلك قراءة بعضهم ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركاؤهم﴾[2] أي زينه شركاؤهم، فإن قلت: أُعطي لزيد درهم، وَكُسِيَ لعمرو ثوب، رفعت لأن ما قبل الثوبِ والدرهم مجرور، وإن شئت نصبته على أن تقيمه، وهو مجرور، مقام الفاعل، وكان بعض النحويين بالأندلس يختار إذا قلت: كُسي زيدٌ ثوباً، أن يُرفع زيداً لأنه معرفةٌ، وينصب النكرة، وليس قوله بشيء، لأنه لا ينكر أن يقال: ضُرب رجل عمراً، فيكون الفاعل نكرة، ومعرفة، وإنما يُكره أن يكون المفعول الذي لم يُسَم فاعله، أو الفاعل نكرة، في كل فعل يدخل على ابتداء وخبره نحو: كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، لو قلت: ظُن زيد عاقلاً، لكان جيداً، وإن قلت: ظُنّ عاقلٌ زيداً، قبُح لابتدائك بالنكرة، وإخبارك عنها لو كان [٢٢٦] غير محصور، ولا محصل لنصبه أبداً، كقولك: سير عليه

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧.

زماناً، ومُشي عليه حيناً، فإن وصفته بصفته صار كالصنف المعين الموقوف المحصور العدد. وإن كان لا يقوي قوته فترفعه حينئذ كما رفعت غيره، فتقول: سير عليه زمان طويل، واختلف إليه أيام كثيرة، بالرفع، لأنك وصفته، وكذلك المصدر، تقول فيه: سير عليه سير شديد. وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت، ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة، كالشتاء، والصيف، والربيع، وأوقات الليل، والنهار، مثل بُكرَة، وعَشيّة، وسحر، إذا أردْت به واحداً من الأسحار، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فإنك تُقيمُها مَقامَ الفاعل جُمَع، وكان دريود لا يرى ذلك ويقول: كل وقت محدود يَحسُن فيه «ائتني»، فانصبه أبداً كقولك: سير به يومَ الجُمعَة، وبُكرةً، وغَدوةً، وعشيةً، بالنصب لا غيرُ، لأنك تقول: ائيتي يوم الجمعة، وهذا غلط منه، لأنك تقول: ائتني شهر رمضان، وأيام التشريق، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل، فتقول: سير عليه شهر رمضان، أيام التشريق. وهذا ما لا اختلاف فيه، لأنه موقوت محدود محصور العدد، وقد أجاز ش رحمه الله: سير عليه بكرةٌ، وغدوةٌ، ويومُ الجمعة، ويومُ السبت، بالرفع، على أن تقيمها مقام الفاعل، وكذلك ما أشبهه، إلا أنك تنون غدوة، وبكرة، إذا أردت النكرة، ولا تنونها إذا أردت المعرفة من يومك الذي أنت فيه. وأما غُديّةَ وبُكَيْرَةَ فإنها إذا كانت معرفة لا تنصرف، وإن صُغّرَت، لأن علامة التأنيث المانعة لها من الانصراف باقية فيها، غير مفارقة لها. وكان دريود يجيز صرفها، وهي معرفة، إذا صُغّرت قياساً على «سحر»، وذلك غلط منه، وإنما صَرفته في تصغيره، وهو معرفة، لأنه قد تغير لفظ البناء الذي كان فيه معدولاً، كما كان ذلك في «عمر وزفر وقثم» إذا صغّرتها.

«**ما كان أحسن زيداً**». ما مبتدأ، وكان خبره، وأحسن في التعجب موضع خبر «كان»، وفي «كان وأحسن» ضميرانِ فاعِلان يعودانِ على «ما». وقد يجوز أن تكون «كان» هنا بمعنى الوقوع، [٢٢٧] ولا تحتاج إلى خبر،

وضميرها حينئذ عائد على غير «ما»، ولكن يَعُودُ على مجهول تقديره: «كان الأمر». ولو قلت: ما أحسن في الدار زيداً، لم يجز عند أكثر النحويين، لأن فعل التعجب ضعيف لا ينصرف، فلذلك لم يفصل بينه وبين ما عمل فيه بظرف، ولا غيره. وقد أجاز الجرمي والزجاج ذلك، وأما قوله: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أنوكه، وما ألدّه، مِن الخصم الألد، فإنما جاز فيه هذا، والاسم منه «أفعل»، وهو في معنى العاهات والأدواء، لأنهم أخرجوه عن معنى العلم، ونقصان الفطنة، وليس بلون، ولا خلقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أنظره، تريد نظر الفكرة، وما ألْسنَهُ تريد البيان والفصاحة. قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياس في قولهم: ما أعطاه، وما أولاه، وما أتاه للمعروف، ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظاً، ولا يقاس عليه. وقد شرحناها في كتاب الدلائل، وفي كتاب الترجمة.

قال أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حَزمُهَا ... وأَحْرِ إذا حَالَتْ بأنْ أتحوّلا[1]

وتقول: أعط بزيد، وأوْل به، وأت به، كما قلت: ما أعطاه، وما أولاه، وما آتاه، لَفَعُلَ الرَّجلُ هذا البناء يضم فيه عين كل فعل، وهو بمنزلة «نعم وبئس» لا يقع إلا على ما فيه الألف واللام خاصة، ولا يكون إلا من ثلاثي، تقولُ: منْ كَتَبَ وفهم وحَسُنَ، لكَتُبَ الرجل زيد ولفَهُم ولحَسُنَ بضم العين للتعجب، والرجل رفع بفعله، وزيد مبتدأ، وخبره فيما قبله. وإن شئت كان خبر مبتدأ مضمر، كما تقدم في «نعم وبئس»، واللام لام قسم، وإن شئت حذفتها، فقلت: كَرُمَ الرجلُ، وشرف الغلام، بمعنى: ما أكرمه، وأشرفه. ولا يقع هذا الفعل في التعجب إلا على ما فيه الألف واللام خاصة في قول الأخفش ومن وافقه. وقد رأيت في كتاب المقتضب لأبي العباس[2] أنه يجيز

---

(١) ديوان أوس بن حجر ٨٣.

(٢) هو المبرد.

كَرُمَ زيد، وشرف عمرو، وهو يريد التعجب، ولا أدري ما قوله. فإن قلت: كَرُمَ رَجلاً، وفَهُمَ غلاماً، جاز ذلك على أن تضمر اسماً فيه ألف ولام، وتنصب النكرة بالتمييز والتفسير، كما فعلت في «نعم وبئس»، والتقدير [٢٢٨] كَرُمَ الرجلُ رجلاً. واعلم أن مِنَ العرَبِ من يَسكن عَين هذا الفعل، فَيقول: لكُرْمَ الرَّجلُ، وَلحُسْنَ الغُلَامُ، والأكثرُ الضم. وأما: لضاع الرَّجلُ، وَلخاطَ الغُلامُ، ولكاع، ولبَاعَ، إذَا تعجَّبتَ، فأصلُه بوَاو أو يَاء مَضمومةٍ، فَقلبتَها ألفاً لتَحرُكهَا، وانفتَاح ما قَبلَها، فإن كانَ موضعُ لامِهِ وَاواً تَركتَها على حَالها واواً، أو يَاءً قلبتها واواً لانضمام ما قبلها، تقُولُ مِن: دَعَا وهجا وغزا لدَعُوَ الرَّجلُ، وهَجُوَ، وغَزُوَ، بضَم العَين. وتقُولُ مِن: رَمَى وقضَى، لرَمُوَ الرجل، ولقضو، فتقلبُ الياءَ واواً لانضمامِ ما قبلَها. ومن أسكن هذا الفعل تخفيفاً لم يَرُد الوَاوَ المنقَلِبَة منَ الياءِ إلى أصلها، لأن السكونَ ليسَ بأصل فيه، وإنما هو عارض للفعل، وأصله الضَّمُّ، ولذلك ضَعُف عن رَدِّ اليَاءِ إلى أصلها، فإن تعجبت من الرُّبَاعي فصاعداً، أو الألوان، والعَاهَات، فإنَّهُم عَدلُوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنوا عنه بقولهم: أفعَلُ الفِعل فِعله، تَقول: أشد الحُمرَةِ حِمرته، وَأسرَعُ الانطلاقَ انطلاقُـهُ، وأفحَشُ الصمَم صَمَمُه. فَالاسمُ الأوَّلُ مُبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضافِ خَبرُ الابتداءِ. وكان القياسُ أَن يَقُولُوا: الفَحُشُ الصَّمَمُ صَمَمُهُ، ولشَدَّتِ الحُمْرَةُ حُمْرَتُه، فيَرفَعُونَهُ من حيثُ رَفَعُوا: لكَرُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ولكنهم استغنوا عنه بما ذكرتُ لَكَ. فإن قلت: ضَرُبَ زيدٌ، لم يجز أن تقول فيه: ما أضربَ زيداً، لأنَّه كانَ يلتَبسُ بالفَاعِل، ولكن تقُولُ: ما أشَدَّ ما ضُرِبَ زَيدٌ، وما أشدَّ ضَرْبَ زَيدٍ. ولو قلت: ما أخوفَ زيداً، على أنه هو المخوفُ، وما أحْمَى زَيداً، على أنهِ هُو المحمي، لَم يجُز ذلك، لالتباسه بالفاعل، إلا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس. وقد رُدَّ على الرمادي قوله:

ولا شبْـك أحـمى مـن غـزالٍ كـأنَّـهُ
من الخَوفِ ولْأَحْرَاسِ في حَبسِ ضَيغَم[1]

ولا عيْبَ فيه عندي لقلة التباسه، وقد جاء مثله لكعبِ بن زهير في مدحِه لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول:

فَلَهْـوَ أخـوفُ عنـدِي إذ أكلِّمُـهُ وقيـلَ إنّـكَ مَسْلوبٌ ومَقتـولُ[2]
[٢٢٩][من ضَيغَمٍ من ضُراء الْأُسْدِ مَخْدَرُهُ في بطنِ عَثَّرَ غِيلٌ دونَه غيلُ][3]

وكان حده فلاناً أخوفُ له مني لضيغم هذه صِفتُهُ، لأنه لا يلتبس معناه كما ذكرناه، فلا يجوز البتة هذا فيه.

بـاب التفضيـل

باب التفضيل لا يقع إلا فيما اجتمع فيه من الخصال إثنانِ فصاعداً: زيدَ أشدُّ من الأسَد، وأبصر من العقَابِ، وأحذَرُ من الغُرابِ، فإن بَاينَ الشَيءُ في خِصالِهِ، ولم يجتمع معه إلا في معنى صنف فلا تفاضل بينهما. وذلك: النارُ أحرُّ من الثلج، لأن الثلجَ لَا حرَّ فيه. فإن قلتَ: النار أضرُّ مِنَ الثَلج، جازَ لاجتماعهما في المضرة. والظرفُ «سوى» وحدها، وبعضُهم يقول إنها بمعنى «غير» لا يكون المستثنَى إلا واحداً من جميع، وقليلاً من كثير، كالثلثُ فما دُونه، ولا يكونُ إلا من شيء موقوفٍ. ولو قلت: رأيتُ رجالاً ثلاثة، ولم يجُز. وأما استثناء نصف الشيء فقبيح جدًّا، إلَّا أن تتكلم به العرب، وإذا قلتَ عَشَرة إلا واحداً أو ثلاثة جازَ ذلك، مُقَارب، وفيه قُبح، لأنَ تِسعَةَ وثمانيَةَ كان يؤدي عن ذلك العدد، فإن قلتَ: عشرة دراهم إلا نصفَ دِرهَم، حَسُن ذلك، لأنَه كسرٌ، والكسورُ يحسن فيها الاستثناء جداً. وكذلك قوله عز

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) ديوان كعب بن زهير ٢١ ورواية البيت في الديوان:

لـذاك أهيبُ عنـدي إذ أكلّمـه وقيـل إنـك مسبـور ومسؤولُ

(٣) الشاهد لكعب بن زهير في ديوانه ٢١.

وجل ﴿ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾[1]، حسن ذلك، لأن ذلك كسْر، وهو نصف عشرة، فمنزلتُهُ من العدد منزلة نصف الدرهم من العشرة، فإن قلت: جاءني القوم إلا زيدُ، بالرفع، ومررتُ بالقوم إلا زيدٍ، بالخفض، فقد أجازه قوم على البدلِ، وهو عندي محال، لأنك لا تقول: مررت إلا بزيدٍ، والصوابُ أن يكون إلا زيد، من نعت القوم لما فيه من معنى غير هذا إذا كان القَومُ غيرَ معهودين، وكانوا مُعَرَّفينَ تعريفَ الجنس، كما قال:

[وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ][2]

على النعت لكل، والبدل محال، وكذلك قوله تعالى ﴿لو كانَ فيهمَا آلِهة إلا الله﴾[3] على النَعت، والتقديرُ: غَيرُ اللَّهِ. «فَخَلا وعَدَا» فعلانِ ماضيانِ، والفاعل مُضمَر فيهما لا يجوز إظهارُهُ، وهُو في التمثيلِ: عَدَا بعضُهم زيداً، وخَلَا [٢٣٠] أحدَهُمُ عَمراً، وكذلك حَاشَى زَيداً. وتقول: جاءني النساء ليس هنَداً بالتذكير لا غَيرُ، لأن الفاعل الذي تضمره مذكر، كأنك قلت: ليس بعضُهن أو إحداهن، ولا يكون بَعضهُن. ما جاءني أحد إلا أن يكون زيداً. فإن نصب **بالاستثناء المنقطع**، وهي وما بعدها مصدر، كأنك قلت: إلا كون زيد، وهذه لغة أهل الحجاز في الاستثناء المنقطع. والبدل جائز في بني تميم. «وزيداً» خَبرُ «كانَ» مُضمَر تقديرُه إلاّ أن يكون الآتي زيداً، أو يكونَ بعضهم زيداً، وإن شئت رفعتَ زيداً بفعله، وأضمرتَ الخبرَ، وحذفتهُ من صلة «أنْ»، والتقديرُ: إلا أن يكونُه زَيد، وإن شئتَ جعَلتَ «كانَ» بمَعنَى جاء، أو حَدَثَ، فلا يحتاج إلى خبر، كما تقول: كان الأمرُ. والرفعُ في هذه المسألة أكثر من النَصبِ. قال عز وجل: ﴿إلا أن تكونَ تَجارةً

---

(١) سورة العنكبوت آية ١٤.

(٢) الشاهد لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨١ وسيبويه ١/٣٧١.

(٣) سورة الأنبياء آية٢٢.

حاضرة﴾[1]. ورأيت جماعة من النَحويينَ ألحَقوا «إلا أَنْ يكونَ» في عدد حُروف الاستثناء، وليس لها فيه حظ، وإنما حَرفُ الاستثناء «إلاّ»، ومَن أجاز حذف الهاءِ في صلة «أن» على تقدير «إلا أن يكونَهُ زيد» على أن يُشبهها بالهاء في صلة الذي إذا قلتَ: الذي أكلتهُ خُبزاً، فَما هُوَ بجيد عندي، لأن الهاءَ في أكلتُ تَعودُ على «الذي»، ولا يعُودُ على «أن» ضَمير في صلتِهَا، فاستَحالَ أن يُشبَّهَ بهَا. إذا استثنيت بإلاّ في غير النفي شيئاً ليس من صنف ما قبله فانصب أبداً: جاءني القَومُ إلا حماراً، ومرَرْتُ بهم إلا كلباً، وكذلك في النفي تقول: ما في الدار أحد إلا حماراً، وما مررت بأحدٍ إلا كلباً. وأما بنُو تميم فإنهم يُجْرون هذا أجمع مجرى ما هو من صنف الأول، فينصبون في الإيجاب، ويبدلون ما بعد «إلا» مما قبلها في النفي، وتقول: من لي إلا إياك صديق، بالنَصبِ. والبَدلُ جائز مِنْ مَنْ، وإن لم يكن البدل جائزاً في غير النفي، لأن في هذا الاستفهام معنى نفي، وتقديره: ليس لي رجل صديقاً إلا أبوك، وإن شئت نصبت صديقاً على الحال لمَن أوْ لِأبٍ، ويكُونُ خَبَرُ الابتداءِ في المجرورِ. وأما قوله عز وجل: ﴿ومن يغفرُ الذنوبَ إلا اللَّهُ﴾[2] بالرفع فهو على البدل مِنْ مَنْ [٢٣١]، أو من الضَمير الفاعل في يغفر العائِد عليهَا، وجَازَ هذا لأن في الكلام معنى نفي، وتقديرُهُ: لا يغفرُ أحد الذنوبَ إلا اللَّهُ وقال دريود: ومثل ذلك: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[3] على البدل، وهذا عند س ومن وافقه رفع على النعت، لأن «إلا» مع ما بعدها قد تكون نعتاً للنكراتِ وللأجناسِ غير المعهودة، كما تكون «غَيرٌ». قال الشاعر:

[لو كان غيري سُلَيْمَى اليَومَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلاّ الصَارِمُ الذَّكَرُ][4]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٥.

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢.

(٤) ديوان لبيد ٦٢، وفي سيبويه ١/٣٧١، والمقتضب ٤/٣٩٧.

فالصارمُ الذكرُ من نَعتٍ «غَيري»، وهي نكِرة، والتَقديرُ: لو كان شيء غيري غَيْرُ الصارم الذكر لغَيَّرَهُ وقعُ الحوادث يا سليمى. والبدل الذي ذكره قد أجازهُ غَيْرُه، وفيه ضَعف، لأن مَعنى النفي في «لَو» ليسَ يقوى لقوتِهِ في معنى «ما ومَن» في الاستفهامِ. ما بالبَادِيَةِ غنم إلا غنمك خير من غنمي، نَنصبُ هَذا على أنه مُشَبَّه بالاستثناء المقَدمَ حينَ تقدمَ على النعتِ، والنعتُ من تَمامِ المَنْعُوتِ، فكأنَه كما تقدَمَ الاستثناء على صِفتِهِ تقدم على الاسم الموصُوفِ، وإن شئتَ رفعتَ «الغنمَ» على البدلِ لأنَ قبلها اسماً تَبدلُ منه، ولا تتأتى تأخيرُ النعت، لأن البدل إنما يكون من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حَذفُها.

والاختيار عندي مع الاستثناء الموسط[1] في هذا، وشبهه البدل، فالنصب جائز، وهو عند الأخفش رديء. والمازني يختارُهُ، وخَالَفَهُ في ذلك غَيرُهُ. وتقول: ما شَتَم رجل أسأت إليه إلا زَيد كريم، تَرفعُ زَيداً على البدل من «رَجل»، وكريم نعت لرجل. وإن شئت نصبتَ زيداً على الاستثناء الموسط، وإن شئت خفضتَهُ على البَدَل من الهاء في «إليه»، والتقديرُ: ما أسأتُ إلى رجل إلا زيد حياً. انظرُ هذا، وكَيفَ يجوز فيه البدَلُ، وليسَ «أسأتُ إليه» منفياً، انتهى.

وإن جعلت كريماً حالاً لزَيد جَازَ النَصبُ عَلَى الاستثناء المُوسَط، لأن الحَال في الأصل صفَة. وقد يَجُوز النَصبُ في هذا أيضاً على مذهب من أجاز الاستثناء في قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً.

لا سيما

لا سيما بمعنى مِثلَ، وَالسي المِثل، تَقولُ، أنتَ سِيّي بمعنى مِثلي، وأنتُما سِيَّانِ، [٢٣٢] وأسواء مِثلَ حملٍ، وأحمَال. وظهَرتِ الوَاوُ في الجَمعِ

(١) يقصد الحالة الثانية من حالات الاستثناء حينما يكون الكلام تاماً منفياً.

لِأنَ الياء في الوَاحد منقلبة من واوٍ، كما تقول: ريح وأوراح. وقَد يُقالُ في جَمعِ سِي سواسية على غير قياس، قال: **سواسية كأسنان الحمار**[1]، أي سواء في الشر كـأسنانِ الحمـارِ. وهذا أهجى بيت للعـرب، ومثله قول ذي الرُّمَّةِ:

لهُم مجلِسٌ صُهْبُ السِّبالِ أَذِلَّـةٌ سَـوَاسيـةٌ أحـرارُهـا وعَبيـدُهـا[2]

وفي «سيّما» لغتان: منهم من يخفضها، ومنهم من يثقلها. ولها عملان في كل وجه من التثقيل والتخفيف، ترفع بها، وتخفض. ولا يجوز حذف «لا» من «ولا سيما». وقد أولعت به العامة، ولا يوجد ذلك في شعرٍ فصيح البتة. وإنما يقول به المحدثُونَ من الكتابِ والشعراء، وهو لحن. وقد ألحقَ لا سيما بحـروف الاستثنـاء جمـاعـة من النحـويين، منهم **الأخفش وأبـو حـاتم وابن النحاس**، وأضرَبَ عن ذكرها في باب الاستثناء **س والمبرّدُ**، وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهاً، لأنك إذا قلتَ: جاءني القَومُ ولا سيما زيد، فمعناه: ولا مثل زيد، فيمن جاءني، فكأنك قلت: لا يأتي مثلُ زَيد، فإنما نَفيتَ أن يكون أحد ممن جاءك شبهاً لزيد.

ولعل زيداً قد جاءك، أو لم يأتك، وقد قال دريود في كتابه: إن في قولك «لا سيما» لغتين: التثقيل، والتخفيف. فمن خفف خفض بها، ومن ثقل رَفعَ، وهو غَلط منه، لأنها اسم مضاف في كلا الحالين. وإنما علة الخفض زيادة «ما»، وَعِلة الرَفعِ كون «ما» بمعنى «الذي». وقد صـرَّحَ **الأخفش** في كتابه بإجازَةِ والـرفع والخفض في التثقيـل والتخفيف، دون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غَيرهُ في القياس.

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٢٩

(٢) ديوان ذي الرمة ١٢٣٥.

وموضع لا سيما في قَولِكَ: جاءني القوم ولا سيما زَيد، النَصبُ على الحال، والواو واو الحال، وخبر التبرئة محذوف، تقديره: ولا مثل زيد فيهم، وتقدير الحال جاءوني مقصرين عن زيد في فضله، أو في سرعته. وقد يجوز حذف الواو هنا من أجل العائد على القوم في الخبر المضمر في النية، كما تقول: مررت بالقوم وغلامهم مُقبل، بالواوِ، وبحذف الواوِ. القوم رأيتُهم حَتَى أبوكَ رأيتُه، بالرفعِ لأنك [٢٣٣] عطفت بحتى جُملَة مرفوعة. وإن شئت نصبت «أباك» بإضمار فعل إذا نويت أن تعطف بحتى على الفعل المتقدم دون الجملة. وتقول: ذهب القوم حتى زيد ذهب، فترفع زيداً بفعل مُضمَر، كما فعلت في النصب. وإن شئت بالابتداءِ لاشتغال الفعل بالضَمير العائد على «زيد»، ولو قلتَ القوم ذهبوا حتى زيد ذهبَ، لاستوى في «زيد» الرفع بالابتداء، وبإضمار الفعل، كما استوى ذلك في باب النصب.

حـــتى

وبعض العرب يَجعَلُ «حتى» حرف خفض فينخفض به الجُثَثْ، والمصادرُ، وأسماء الزمان، وهي مع الجثث بمعنى «مع»، ومع المصادر وأسماء الزمانِ بمعنى «إلى». وهذا التَقسيمُ تقريب، ومعنى «مع» و «إلى» في هذا سِوَاء. كان بَعضُ شُيوخِ الأندلس لا يجيز ذَلك إلاَّ أن يَكُونَ الفعل الثاني يَحسُن أن يرد على الْأَوَّلِ تَوكيداً كقولِكَ: رأيتُ القَومَ حَتى إخوتك رأيتُهم، لأنك تريدُ: رأيت القوم رأيتهم حتى إخوتك، وعليه أنشد:

أَلقَى الصحيفةَ كي يُخَففُ رحَلهُ والـزَادَ حَـتَّى نـعْلَهُ ألـقَـاهَـا[1]

وقال: إن جَعلتَ الهاء في «ألقاها» ضمير «الصحيفة»، خَفَضتَ، وإن كانت ضميرَ «النعل» رفعت بالابتداء، أو نصبتَ بإضمارِ فعلٍ. والخفضُ في

(١) الشاهد لأبي مروان النحوي في سيبويه ١/٥٠، ومعجم الأدباء ١٩/٤٦، والخزانة ١/٤٤٥.

هذا جائز صحيح. وإن كانَت الهاء ضميرَ النَعلِ، وعلى هذا يجوز، ذهبَ القوم حتى أخيك ذَهب، تخفضه بحتى، كأنك أتيت بذهب بعدما مضى كلامُكَ، على الخفض توكيداً. وإن قلتَ: القَومُ حتى أبيكَ صَالِحُونَ، جاز الخفض بالغاية، كأنك قلت: صالحون مع أبيك. وإن شئت ترفع الأب عطفاً على القوم، أو بالابتداء، أو إضمار الخبر، كأنك قلت: القوم صالحون حتى أبوك صالح. ولا يجوز الخفض في هذا لأن «حتى» لا تعملُ شيئاً في الابتداء وخبرِهِ البتة.

لا

لا إذا كانت جواباً لاستفهام فيه عموم واقعة على الأسماء النكرات عاملة فيها تنصَبُ الاسمَ، وتَرفَعُ الخبرَ، كما تَعملُ أنَّ، لا رجلَ عاقِل كريماً في الدَار، ولا رَجلَ عاقلاً كريماً، وإن شئت رفعتَ هذه النعوت على موضع الاسم المنصوب بالتبرئة، لأن موضعه رفع بالابتداء قبلَ [٢٣٤] دخول لا، لا رجل وغلاماً، وإن شئت رفعتَ عطفاً على موضع رجلٍ في الابتداءِ قبل دُخُول لا، وإن شئت نصبت الغُلامَ بغير تنوين على أنك تضمرُ «لا» بينه وبين واو العطف، والتقدير: لا رجل ولَا غلام، فإن أظهرتَ «لا» جاز النصب بغير تنوين، وتقدر «لا» للتبرئة، فكررت العامل، فقلت: لا رجل ولا غلام في الدار، كما تقول: مررتُ بزيد وبعمرو، بإدخال حرف الجر في الاسمَين معاً. وإن شئت نونت، وقدرتَ «لا» زائدة توكيداً للنفي، كما نونتَ مع سقوطها، لأن النية إسقاطُها، قالَ:

[رَعت إِبِلي بِرَمْـلِ حَيُـودَ إذ لَا مقيـلَ بها ولا شُـرْبـاً نَقُـوعَـا][1]

فنصب الشَّرْبَ ونَوَّنَهُ، لأنهُ قدَرُ «لا» زائدة مُولدةً، وإن شئت قلتَ:

لَا رجلَ ولا غلامٌ، بالرفع في الغلامِ على الموضع. ولا زائدة. فإن عطفت على المَنصُوبِ بالتبرئة معرَفة رَفعتها أبداً، كقولك: لا رجلَ في الدَارِ ولا زيدٌ، ولا يجوزُ النصب من أجل أن التبرئة لا تعملُ في معرفة. واعلم أن خبر التبرئة قد يحذف استخفافاً لعلم السامع بذلك كقولك لمن قال: هل علي من ذنب أو بأسٍ أو خوفٍ؟ لا بأس يا فتى، ولا خوف يا غلام، ولا ذنب يا امرأة، كأنك قلت: لا بأس عليك. قال عز وجل ﴿لا مساس﴾[1] أي لا مماسة بيننا. ومثلُه قول جرير:

لقيتُم بالجَزيرَة خيلَ بكرٍ فقلتم: مارَ سَرْجِسَ لا قتَالاَ[2].

أي: لا قِتال لَنا. لا ثَوبي لك، ولا صالحي لنا، إنما تجوز هذه الإضافة في المنفي خاصةً، ألا ترى أنك لو قلت: غلامي لك، ومسلمي لكم، لَمْ يجز البتة. فإن أوقعت «لا» على معرفة رفعتها، كقولك: لا عبدالله عندك، لم يجز عنده حتى تأتي باسم آخر، وهو عندي أنا جائز، وإنما تضع هذا النفي على قَدرِ السؤال، فإن قالَ لك: أَزيد وأخوك عندَك؟ قلت: لا زيد ولا أخوه، ولم يجز غير ذلك. وإن قال: أزيد عندك فقط؟ قلت لا زيد عندنا. قالَ: [٢٣٥]

[قضت وطراً واسترجعت ثم أذنت ركابيها أن لا إلينا رجوعها][3]

فخفف على نية الهاء من أن إذا أردت ألف الاستفهام على «لا» صارت بمعنى التمني، وذهبَ معناها، وبقي عملُها بحاله، وتقولُ: أَلا رجلَ خيرٌ منك، فتنصب رجلاً بألا، وخَير خبرها، ونصبته بغير التنوين، لأنك جعلت من «ألا» ومن الاسم اسماً واحداً، فإن قُلتَ: ألا ماء بارد عذباً زلالاً، نوّنت

---

(١) سورة طه آية ٩٧.

(٢) ديوان جرير ٣٣٠.

(٣) الشاهد بلا نسبة في سيبويه ٢٩٨/٢ والخزانة ٨٨/٣، وأوله: بكت جزعاً...

الصفة الأولى، وتركت تنوينها. فإن قلت: ألا ماءً وطعاماً، نونت المعطوف أبداً، لأن ثلاثة أشياء لا تكون واحداً. وإن شئت لم تنون على إضمار «ألا»، فإذا أظهرت «ألا» في المعطوف لم يجز التنوين، لأن «ألا» لا تكون زائدة للتوكيد، كزيادة «لا» في قولك: لا رجل ولا امرأة في الدَارِ، لأن «ألا» لا تزاد، وإنما هي عامل كررتهُ. ولو قلتَ: ألا ماءٌ باردٌ وألا ماءٌ وطعامٌ، بالرفع في الصفة والمعطوف على الموضع، لم يجز عند أكثر النحويين، لأنه قد تغيّر معنى «لا» في النفي، وخَرَجَتْ إلى التمني، كما لم يجز في «ليتُ ولعلَّ» جميعُ ما يجوز مع «أنَّ» لأن معنَاهُما مخَالف لمعنَاها. وقد أجاز ذلك المازني في «ألا» التي للتمني، كما أجازهُ مع «لا» في التبرئة. فإن قلت: ألا رجلٌ عندك، بالرفع، لم يجز، لأن «ألا» في التمني ليسَت بجواب لمن قال: أعندك رجل؟ وإنما هي استئناف بمن، فإن قلت: ألا ماء ولو حاراً. جازَ ونصبُ ما بعد «لو» على الحال، تقديره: ولو أتينا بـه حاراً. فإن قلت: ألا ماء ولو بارداً، لم يجز عند أكثر النحويين، لأن الذي يأتي بعد «لو» إنما هو دون الأولِ، لأنها للترخصِ والتسهيل. وقد يجوز عندي: ولو بارداً، إذا كانَ وقت يتضعُ فيه البَارد، كما لا يجوز: ولو حاراً، في موضع يرتفع فيه الحارُ. ولو قلتَ: ألا رجلاً، بالنصب والتنوين، لم يجز، كما لم يجز النفي. وأما قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاهُ اللَّه خيراً[1]

فإنه نصبَ بإضمارِ فعلَ، كأنه قال: ألا تظهرون، أو ترونني. هذا مذهب الخليل وس والمبرد. وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وهو قول الأخفش أيضاً. وأما قول عباس بن الأحنف: [٢٣٦]

---

(١) الشاهد لعمرو بن قعاس في الأزهية ومغنى اللبيب ٦٩/١

ألا رجل يرثي لشجوَ أبـي الفضل[1]

بالرفع والتنوين، فلحن على حد التمني. ولو جعلتَ «لا» في بيت عباس بمعنى «ليس» وأضمرت خبرها لصح الرفع، والتقدير: أليس فيكم رجل يرثي لشجو أبـي الفضل؟ ولو قلت: ألا ماءً وعسلاً بارداً حلواً، لم يجز حذفَ التنوين من باردٍ وحلوٍ لأنك قد فصلت بين كل اسم ونعته بشيء يمنعه أن يكون معه اسماً واحداً. فإن قلت: ألا ثوبين لنا ولا مسلمينَ لك، جاز حذف النونَ على نية الإضافة، وإثباتها على نية الفصل، كما جاز ذلك في «لا»، وكذلك: ألا أباً له، ولا أخاً له، وما أشبه ذلك. ومن جعل «لا» بمعنى ليسَ، فرفع ما بعدها، لم يجعلها جواباً لقولك: هل من شيء عندك؟ وإنما هي كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ، فإذا أدخل عليها ألف الاستفهام أبقاها بحالها، فيقول: ألا رجل فيها ولا امرأة؟ وألا زيد فيها ولا عمرو؟ والمعنى: أليس فيها هؤلاء؟ ولم يرد معنَى التمني. **انتهى ما لخص من السفر الأوَلِ من كتاب الترشيح.**

أبو سَعيد[2] مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدل به عن القياس، قَولُهم في تثنية لأواء، وعشواء: لأوان. وعشواءان، وهزة التأنيث تقلبُ في التثنية واواً، فيقالُ حمراوانِ، وكرهُوا لأواوان لأجل الواوين فَهمَّزُوا.

الإضافة المحضة

المحضة تُقَدَّرُ باللاَم ملِكاً، أو استحقاقاً أو بمن، وينطلق الثاني على الأول، لا الأول على الثاني، نحو: هذا ثوبُ خزٍ، ويجوز رفعه بدلاً، أو خبر ابتداء مضمر، أو عطف بيان، ونصبه تمييزاً، وخفضه على الإضافة، أولاً

---

(١) ديوان عباس بن الأحنف ٢٣٥ وتمامه:

ألا رجل يبكي لشجو أبـي الفضل بعبـرةِ عينٍ دمعهـا واكفُ السَّجْلِ

(٢) هو السيرافي.

ينطلق لا ذَا على ذا ولا ذا على ذا، نحو: يَد زَيد، تقديره من زيد، ولا يجوز فيه إلا الخفض على الإضافة.

النـــداء

كلم النداء الصحيح، إنها حروف، وقيل أفعال لتعلق الجار والمجرور بها، في قولهم: باللَّـهِ، وللإجماع على أنه لا يتعلق إلا بالفعلِ، أو ما فيه رائحته، وقيل أسماء لأنها [٢٣٧] تُمال، ولا يمال إلا الاسم: يا زيد زيد عمرٍو. ذكر مذهب س والمبرد، ثم قال، وقال الأعلم: إن الاسم الأولَ منادى مفرد علم، والثاني منصوب عى البدل على الموضع، فحركة الثاني حركة إعراب، وحركة الأول حركة بناء، ثم أتبع حركة البناء حركة الإعراب ونصب. وإذا قلت: يا زيدُ زيدَ عَمرٍو، فرفعت الأول، ونصبت الثاني، فيجوز نصبه على البدل على الموضع، أوعلى إضمار فعل، ويجوز رفعه، فتقول: زيدُ عمرو، ورفعه على البدل على اللفظ، أوعطف بيانٍ، وهو الأحسن، أوخير ابتداء مضمر، انتهى.

من كلام **ابن ريدان** رحمه الله:

قَـلَّمـا يبـرحُ الـلبيـبُ إلـى مـا ... يورثُ المَجْدَ داعياً أو مُجيبا[1]

ابن رَيدانَ في التمشية من نظر إلى اللفظ قال: خافض ومخفوض، وهوكو، ومن نظر إلى السر قال جار ومجرور وهم بص، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فقد أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباءِ، الضابطُ لحتى أنَ الآتي بعدها إن انتهى الأمر به جاز النصب والخفض، نحو: أكلت السمكة حتى رَأسِها، إن وقع الأكلُ على الجسد والرأس جعلتها عَاطفَة، فقلت: حتى رَأسَها، وإن وقع الأكل على الجسد فقط خفضت، لأن التقدير إلى رَأسِها، وعنده لم يجز إلا

---

(١) الشاهد في مغني اللبيب ٣٠٦، وهو شاهد على «ما» الكافة.

الخفض كقولك: صُمتُ رمضانَ حتى الفِطرِ، إن كان ماضياً تلزمه اللام وقد، أو حالاً فاللام فقط، نحو: والله ليخرج زيد، إن نفيت الإسمية، أو المصدرة بمَاضٍ، أو حالٍ فَبِما، أو بمستقبلٍ فبلا، وقد تحذف:

لَيْتَ وما ينفعُ لَيتُ لَيتُ وَليتَ شيئاً بُوعَ فَاشتَرَيتُ[1]

العامل عمل الفعل

العامل عَملَ الفعل اسمُ الفاعل، واسم المفعول، والمثال، والوصف المشبه باسم الفاعل، والمصدر، والتفضيل، واسم الفعل: مررتُ برجل حسن وجهه، ومررت بالرجل الحسن الوجه وجهه، أجازُها س في الضرورَة مستدلاً بقوله:

أمن دمَنتَين، البيتين

ومنعهما كو: ما أحسن زيداً، هي عند كو بمعنى الذي، والخبر محذوف.

قال أبو عَمرو الشيباني [٢٣٨] في كتاب الفرح: يزيدُ الفاعلُ على المفعول بثمانية أشياء، يلي الفعل ويضمر فيه، وتسكن له لامُهُ، ويحول بين الفعل وإعرابه، ويؤنث له الفعل، ويتم به الكلامُ، ولا يكون إلا واحداً، ولا يعطف عليه إلا بتوكيده، ولا يكون التعجب إلا منه، ولا يتقدم على الفعل «ما» المصدرية قال س هي حرف، وقال **الرماني والمبرد** هي اسم تضارع «ما» ليس من خمسة أوجه: المصدرية، والنفي وهما لنفي حالاً، أو استقبالاً، ولدخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء خبرهما. قال كو نعم وبئس اسمان لدخول الجار، وحرف النداء. س **وابنُ السراج والأعلمُ والزَجاجُ**: حبذا اسم فهو مبتدأ، وزيد خَبرُه، وقالَ ابنُ كيسانَ هو فعل، وذا فاعل، وزيد مبتدأ، والخبرُ في الجملة قبله. س يَعملُ بالألف واللَام، وقال

---

(١) الشاهد لرؤبة أو العجاج في أوضح المسالك ١/٣٨٥ وفي ملحقات ديوان رؤبة ١٧١.

المبرد لا يعمل شيئاً لأنه حين كان مسلوباً من الألف واللام قرب من الفعل، فعملت عمله، فلما دخلتاه قرب من الأسماء الجوامد، والجوامد لا تعمل شيئاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبّ يَسر يا كريم

محمد بنُ علي بن موسى بن عبدالرحمن الأنصاري، ثم الخزرجيُّ، ينعتُ بأمين الدّين، ويُعرَفُ بالمحلى[1]، كانَ أستاذاً نحوياً أديباً ناظماً فاضلاً، وكان يشتغل بالعربية بمصر، وعليه تخرَّجَ أكثرُ فضلائها، له كتاب في النحو سماهُ مفتاحَ الإعرابِ. أخبرني به مناولةً شيخنا اللغوي الإمام الحافظ رضي الدين، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد بن يوسف الأنصاري الشاطبي، عنه قراءة منه عليه لجميعه في مجالس آخرُها يومُ الخميس السَابعُ عشر من ذي الحجة سنة ستين وستماية، ثم إن المحلى زاد في هذا الكتاب أشياءَ فقرأهُ عليه ثانية بعدما جدد فيه ما جدد في مجالس آخرُها يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة ست وستين وستماية، ألفيت القراءتين بخط المحلى، [٢٣٩] وكذلك الكتابُ المذكور بخطه أيضاً، وغَرضي أن أعلق منه لنفسي ما يختص بي، فمن ذلك: «مررتُ بجوار»، قالَ الإعرابُ فيه مُقَدر إلا عند يُونَس وأبي زيد والكسائي، فإنهم يظهرون الأخيرة، فيقولون: مررت بجواري، ومنه عندهم قول الفرزدق:

ولكن عبدالله مولى مواليا[2]

---

(١) محمد بن علي بن موسى بن عبدالرحمن أبو بكر الأنصاري، الشيخ أمين الدين المحلى، أحد أئمة النحو بالقاهرة، توفى سنة ٦٧٣هـ.

(٢) الشاهد للفرزدق ليس في ديوانه، وسيبويه ٢/٥٨، والخزانة ١/١١٤.

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

وهو عند غَيرهم محمول على الضرورة، قد ينوب الحرفُ مناب الحركة في البناء كما ناب منابَهَا في الإعراب. **علل وجوب البناءتسع**: شبهه الحرف كالذي، وتضمنه معناه، كأمس، ووقوعه موقعه كأين، ووقوعه موضع المضمر كيا زَيدَ، ووقوعه موقع مثال الأمر كحذامِ، وقطعُه من الإضافة في اللفظ دون النية كقبلٍ، وخروجه عن تطايره كحيث، ووقوعه في أول أحواله معرفاً بالألف واللام كالآن، وعلة جواز إضافته إلى غير متمكن، على حين عاتبت، الوصف المبتدأ به منه ما ينوب مناب الماضي، أقل رجل يقول ذاك، وأقل رجلين يقولان ذاك، وأقل رجال يقولون ذاك، المعنى: قل رَجُلٌ، ومنه ما ينوبُ مناب المضارع، وهو المعتمد على همزة استفهام، أو حرف النفي رافعاً لظاهر. ويكونُ في اسم الفاعل، وفي اسم المفعول. وقولهم: حسبك دَرهمانَ، قيلَ: درهمان فاعل «حَسبُكَ» والخَبر لهُ، والمعنَى: ليكفيك دِرهَمان، فهذا نائب مناب الأمر. وقيل دِرهمانِ خَبرُ المبتدأ، فلم يجعَل صنفاً ثالثاً. وذكر شرُوطِ الابتداء بالنكرة: أن يُعطَف على موصوفٍ، أو يُعطف عليه موصوف. وذكر أن الظرف والمجرور المصححين يكونان معرفتين، ومن شروطه كونه جواباً بعد دخول «إنّ» عليه نحو: إن رجلاً في الدَار. من أخواتَها: حسبتُ، وتوهمت، ورأيتُ بمعناها، ورأيتُ بمعنى علمت وتيقنت، وشعرت، ودريت، وتبينت، وألفيت، وصادفت، وأصِبت، واعتقدت، ورأيت، وزعمت بمعناها، وصيّرت، وضربت بمعناها، وجعلت في أحد أقسامها، واتخذت في أحد قسميها، وتمنيت، ووددْتُ، وتركت وغادرت، وهَبْ بمعنى احسِبُ، والمبنى لما لم يُسَمَّ [٢٤٠] فاعله منَ المتعدى إلى ثلثه كأُعلمتُ، ورأيتُ، وأُشعرتُ، وأدريتُ، وَعُرفتِ، وأُنبئتُ، ونبئت، وأُخبرتُ، وخُبّرتُ، وحُدثتُ. وأتقول ومتى تقولُ وضربتُ عمراً مثلاً؟ قال وفي تصدر هذا الاسم، يعني في قولك: علمتُ أبو من هُو إلى ما لَهُ الصَّدْر، وخَفض امرىء القيسِ ما رتبتهُ الرفعُ لمجاورته للمخفوضِ في قوله:

كـأن ثـبيـراً فـي عـرانيـن وبله كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[1]

أقولُ:

عليك بأرباب الصدور فمن غـدا مضافاً لأرباب الصدور تصـدرا[1]

وإيـاك أن ترضى صحـابة سـاقط فتنحط قـدراً عن عـلاك وتحقـرا

فـرفع أبـو من ثم خفض مُزمـلٍ يحقق قـولي مغـريـا ومحـذرا

لم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال، وروية البصر، ومصادرها، يعني مصادر «ظن وأخواتها» لا تعمل إلا متقدمة، ويجب إلغاؤها متوسطة ومتأخرة، نحو: متى زيد ظنك ذَاهب؟ وزيد ذاهب ظني. قيل إن ذَا الرُّمَّة قال: إنما قلتُ «ألا مُنَاخَةً»[2] تحذفُ «أن» من خَبر «عسى» و«يوشك» في الشعر، عسى أن يقوم زَيد، الخبرُ مقدم، ويجوز أن تكون تامَّة، فتكون «أن» في موضع رفع. وقَولك زَيد عسى أن يقوم، يصح في «أن يقوم»، النصبُ والرفع. وكَرَبَ بفتح الراءِ ومن أخواتها عَلِق، وقربتِ في قول الراعي:

فـالـيـوم قُـرِّبَـت تـهـجُـونـا[3]

ما تعمل عند أهل الحجاز، ونجد لا تعمل في النكرات إذا كان الخبرُ مؤخراً منفياً، فإن فقد أحد الشَرطين لم تعمل. لات حين قيامٍ، وحين قيام، وهو القليل، وقـرىء بهما. كـأن تكون للشـك إذا كان خبـرُها مشتقـاً، وللإيجاب: كأن زيداً قد جاء، ولسرعة ذهاب الشيء وتغيره وانقلابِه: كأنك بالدُنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تترك، معمول خبر «إنّ» يتقدم على اسمها إن كان ظرفاً، أو مجروراً، وكذلك الخبران كأنهما ما لم يمنَع مَانع، كأن زيداً

---

(١) ديوان امرىء القيس ٢٥ وروايته:

كـأن أبـانـاً في أفـانـين ودقـه كبـيرُ أنـاس في بجـاد مـزمَّـلِ

(٢) الشعر للأمين المحلى في التصريح ١٠٣/٢.

(٣) ديوان ذي الرمة ١٤١٩/٢.

(٤) ديوان الراعي النميري.

قُدَامَ أبيهِ أو لقدامكَ غيرُ المضَافِ والمشبه بهِ يُبنَى معهَا على ما كان ينصبُ به في الإيجابِ، [٢٤١] ثم قال: لا ظريفات، قلت: وذكر ابنُ عصفور أنَ مثل هذا يُبنى على الفتح، فتقول لا هندات رَجعَ. ولات عند الأخفش هي هذه التي لنفي الجنس، ولكنها لا تنصبُ إلا الحِينَ، فتقُول لات حين قيام لك كيف إذا كانت أحد الجزأين، إما خَبرُ المبتدأ مذكور أو محذوف، وجوابه رفع، أو مفعول ثَانٍ لظَننتُ، أو ثَالِث لأعلَمتُ، أو خبر لكانَ وجَوابه نصب. ما أحسن ما كان زيداً، أجاز المبردُ فيه النصب مع بعد، كأنه كان اسمه زيداً، ثم انتقل عنه، فأوقع ما على صفة الرجل، كأنه قال: ما أحسن الرجل الذي كان زيداً، حمل التقليلُ على النفي في قولك قل من يبخل فيُحمَدَ. والتَرجّي على المتني تضمنُ السبعَة معنى الشَرطِ فيَجزمُ الفِعلُ جَواباً. وقد لا تضمَّن، فيرتفعُ صِفة، أو حالاً، أو قطعاً، وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما، كصه وحسبُك. المتعدى لواحد دائماً فعل النفس، والحواس، والعلاج. ويشاركه المعدى بالهمزة، أو بتضعيف العين، أو اللام، وهو غريب، كصَعَّر خَدُه وصَعْرَرته.

ولعل زيداً قد جاءك، أو لم يأتك. وقد قال درَيود في كتابه: إن في قولك «لا سيما» لغتين، الَتثقيل والتخفيف، فمن خفف خفض بها، ومن ثقل رفع، وهو غلط منه، لأنها اسم مضاف في كلا الحالين، وإنما علة الخفض زيادة «ما»، وعلة الرفع كون «ما» بمعنى «الذي». وقد صرح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التثقيل والتخفيف دون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غيره في القياس. وموضع لا سيما في قولك: جاءني القوم ولا سيما زيد، النصب على الحال، والواو واو الحال، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: ولا مثل زيد فيهم، وتقدير الحال: جاءوني مقصرين عن زيد في فضله أو في سرعته. وقد يجوز حذف الواو هنا من أجل العائد على القوم في الخبر المضمر في النية، كما تقول: مررت بالقوم وغلامهم مقبل، بالواو وبحذف الواو. القوم رأيتهم حتى أبوك رأيته، بالرفع [٢٤٢] إنهم لم يبينوا المفعل من

بفْعُل بل رَدُوهُ إلى يَفَعْلَ كالمعتّل والمصدر وأما المسْكن والمحرز والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمنسل والمرفق والمسجد فجاءت على غير الفعل. ومعتل الفاء مكسور أبداً كالموضع والمُورد. ومعتل اللام مفتوح أبداً كالمأوى والمثوى. الحال هو الاسم النكرة المشتق أو في معناه المبين هيئة مبنية لفاعل أو مفعول أو لهما جميعاً أو تفريقاً لقيت خالداً راكبين لقتيهُ مُصعداً منحدراً. جاء زيد وما ينبسُ بكلمة بهما أو بالضمير خاصة وقد صحبه عمرو بهما أو بأحدهما. وبإثبات قد أو بحذفها. فصل لينها وبين كم بالظرف والمجرور في السعة قال **السخوي**[1] لأن الفصل تقوية لها لضعفها، وعوض من نقصان تمكنها وكان لذلك كأنه بعض أجزائها يعني بخلاف العشرين وأخواته فإنه متمكن مُعَرب. زاد شرطين على الثلاثة وهو أن يكون من غير لفظ الفعل المعلل على معنى نفسي تستوى الأربعة في الجوار يعني عند فقد المفعول به ولكن الأحسن تقديم الإسناد لا الجار والمجرور ثم إلى ظرف المكان ثم إلى ظرف الزمان ثم إلى المصدر. ضحك زيد لا يجوز بناؤه وقد أجازه بعضهم على إسناده للضمير. هل يقوم تقدمه على صفة المستثنى منه مقام تقدمه عليه أو لا قولان. ما قام أحد إلا زيداً خيرٌ من عمرو. يحذف المستثنى مع ليس خاصة. أخذت عشرة ليس إلا. ليس غير ثلاثة أوجه أن زيدتا معاً حذفتهما فقلت يا عُثْمَ يا اسْمَ عند س ما لَمْ يتنزلا منزلة ما هو من نفس الكلمة كبنون. لا يحذف حرف النداء من ضربي النكرة ولا من المبهم والمضمر والمستغاث به والمندوب واسم الله إلا المعوّض. رُبَما أوقعتَ خِفتُ موضع ظننت وفي الحديث أمرتُ بالسؤال حتى خفت لادردن. قد تدخل لا على الماضي فتنقله إلى الاستقبال والله ولا خاب من استحارَ أبداً. إن كان حالاً منفياً صُدرَ بما أو بلا ويجوزُ حذفهما من المبدل

(١) هو علي بن محمد بن عبدالصمد، الإمام علم الدين أبو الحسن، السخاوي، النحوي، المقرىء، كان إماماً في النحو واللغة والتفسير، توفي سنة ٦٤٣هـ.

[٢٤٣] لجعلنا منكم فرحوا بما عندهم من العلم، الراعي:

أخذوا المخاض من الفصيل غُلُبَّةً ظُلماً ويُكْتَبُ للأمير أَفِيلا[١]

على بمعنى في كان ذلك على عهد فلان وبمعنى من﴿إذا اكتالوا على الناس﴾«وذي شامة بَعدَهُ»:

ويكملُ في تسعٍ وخمسٍ شبابه ويهرمُ في سبع مَضَتْ وثمان[٢]

اللامُ للملك والاستحقاق والسبب وبمعنى إلى وعلى. ومع، وبعد، ومن، وفي وللتوكيد وللتعجب. وللتبين. ولتوكيد الإضافة في النداء. وبمعنى كي. ولتوكيد النفي. وللعاقبة. وبمعنى أن. ولامُ المستغاث به والمستغاث من أجله. المنهم الذايب ما تلحق الكاف فتكفها وتدخل على الجملة.

وجدنا الحُمَر من شرّ المطايا كما الحَمَطاتِ شرُّ بني تميمِ[٣]

ولات في قوله:

طلبوا صُلحَنا ولاتَ أوان[٤]

عند جماعةٍ وعن عيسى بن عمر ﴿ولات حين مناص﴾ بخفض «حين». المحضة تكسو المضاف حكم المضاف إليه من التعريف ما لم يتوغل في الإبهام، ومن التخصيص، أو الاستفهام، أو الشرط أو التذكير أو التأنيث أو المصدرية أو الظرفية أو الجنسية أو الجمع، أو البناء. غير المحضة لا تكسوه الحكم كإضافة الصفة إلى المفعول به أو المشبه به في قولك: حسن الوجه، والأصل حسن الوجه. وقيل إن هذه إضافة الصفة إلى الفاعل، والأصل حسن وجهه.

---

(١) ديوان الراعي النميري ٢٤٢.

(٢) الشاهد لعمرو الجنبي في مغني اللبيب ١/١٣٥، والجني الداني ٤٤٠

(٣) الشاهد لزياد الأعجم في العيني ٣/٣٤٦، والخزانة ٤/٢٧٨.

(٤) الشاهد في الخصائص ٢/٣٧٧، ومغني اللبيب ١/٢٥٥.

في إضافة أفعل التفضيل ثلاثة أقوال يفرّقُ في الثالث بين ما ينوي فيه معنى اللام، فتكون محضة، وبين ما ينوي فيه معنى «من» فتكون غير محضة.

المصدر يعمل غير مصغّر ولا موصوفٍ. منع بعض البصريين المتأخرين إعماله باللام.

اسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال غير موصوف، ولا مصغر، ولا مؤكد، ولا مبدل منه، ولا معطوف عليه معتمداً، وربما استعمل لديك في الإغراء بمعنى «عليك».

لا يجوز في خطوه وشبهه إلا الضم والإسكان، قال **أبو العباس**[1] الإسكان أحسن، وحكى **الجوهري**[2] فيه [٢٤٤] الفتح أيضاً.

جموع التعويض عما حُرِمَهُ المفرد المؤنث من فاء كلدين، أو عين كثبين، أو لامٍ كسنين، أو إظهار كإوزّين، أو تاء تأنيث كأرضين، في جمع لدة، وثبة، وهو وسط الحوض، وسنة، وإوزه، وأرض، وأرض شاذة.

قالوا في تصغير «دابة، وشابة، وهدهد»: دوْآبة وشوآبة وهداهد، فجعلوا الألف مكان الياء. ولم يسمع ذلك في غيرهن، وقيل إن الهداهد لغة في الهدهد. شذّ تصغير «ناب، وعرب، وحرب، ودرع، وقوس، وعرس، وضحى»، فجاء بغير تاء.

إن سميت مذكراً بمؤنث ثلاثي لا تاء فيه لم تلحقها في تصغيره، وإنْ سمّيتها به ثلاثياً ألحقتها. تقول قُدَيْديمَة، وَوُرَيْئِين أو ورية بلا همز. وحكي أن بعضهم قال في إمام أميمة، شذّ مغيربان، وعشيشية، وعُشَيَّان، وأصَيْلان أو أصيلال وليلية وأنيْسيان، وَرُويجل، وأُصَيْبيةٌ، وأُغَيْلِمَة.

---

(١) هو ثعلب.

(٢) هو اسماعيل بن حماد، عالم لغوي، صاحب معجم الصحاح، توفي سنة ٣٩٣هـ.

تقول اللذين مطلقا أو اللذيون رفعاً، واللذيين نصباً وجراً، والقياس اللذيون واللذيَنْ بفتح الياء لأن الأصل اللَّذَيَا، ثم زيدت الواو والنون أو الياء والنون، ثم حُذفتِ الألفَ وبقيت الفتحة التي قبلها كالمصطفَوْن والمصطفَيْن، وهو مذهب **الأخفش**.

ما لا يصغر

لا يُصغر اسم الفعل، ولا العامل عمله، ولا أسماء الاستفهام، والشرط، ولا المضمر، ولا المُختص بالنفي، ولا العَلَم الذي لا ثاني له، ولا «غير» و «كل» و «بعض» و «سوى»، ولا بعض الظروف «كعند، ومع، وإذا، وحيث، وغد، وأمس، وأول من أمس، والبارحة».

وفي **أسماء الأيام والشهور** قولان، فمن أجاز أُحَيْدٌ، وثُنَيّان، وثلثياء، وأُربيعاء، وخُمَيِّس، وجُمَيْعَة، وسبيِّت، ومُحَيْرم، ووصُفَيْر، ورُبَيْع، وجُمَيدَى أو جميّد، ورُجَيِّب، وشُعَيْبان، ورُمَيْضان، وشُوَيْوِيْل، وذُوَيّ الحجة.

وفي **المصادر** ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين ما يقبل التقليل والتكثير، فيقال أُكَيْل وما لا يقبل، فيقال مُوَيْت.

«عشرون إلى تسعين» تعربَهُ بما يستَحِقهُ وتميزُهُ بمنصوب واحد، ولا يضاف إلى المميّز ولا غيره، [٢٤٥] فلا يقال: عشرو درهم، ولا عشروك، . حكى **الجوهري** هذا ثاني واحد، وهذا ثانٍ واحداً، والمعنى هذا ثنّى واحداً. المانع من الصرف غيره العاشر زيادة ألف الالتحاق، وهي فرع عن المزيد عليه.

علة منع آخر، قيل: الوصف والوزن الغالب، وقيل: الوصف والعدل عن «من» أو «اللام»، وكذلك أخرى تأنيثه قيل الوصف والعدل عن «من» أو «اللام»، وقيل الوصف والجمع.

أحمر منكّر بعد التسمية يمنع عند س للوزن، واعتبار الوصف في الأصل، **والأخفش** يعرفه لزوال الوصفية والعلمية.

فعلان الوصف الممنوع الصرف إن نُكِّر بعد التسمية جرى فيه الخلاف في «أحمر». لو سميت رجلاً «بحبلى» امتنع للعلمية، وشبه الألف بألف التأنيث.

الجمع المتناهي: كلُّ مفتوح الأول ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة كركائب، وتناضب، وشواب، ودراهم، ودنانير، وسراويل، إنْ سُمِّي به امتنع للعلمية والبنية المذكورة لمشابهتها للعجمة في عدم النظير، فإن تنكر لم ينصرف عند س. وحكى عن خ المنع والصرف.

هل يتجاوز بعد رُباع ومَرْبَع إلى العشرة ثالثها يفرق في الثالث فيتجاوز في «فعلل» دون «مفعل».

إن سمّيت بالمعدول فامتنع للعدل والعلمية، فإن تنكّر فكذلك له ولاعتبار الوصف، **والأخفش** يصرفه إذا سُمِّي به مطلقاً لزوال العدل والوصف بالتسمية.

ما لا ينصرف إذا أضفته أو عرَّفته باللام انجرَّ، وهل هو باق على امتناعه لقيام المانع به، أو منصرف لبعده عن شبه الفعل أو غير متصف بامتناع ولا انصراف؟ ثلاثة أقوال.

الثلاثي الأعجمي مصروف مطلقاً نكرة ومعرفة، وساكن الوسط، ومتحركه. «رُمّان» ممنوع عند س إذا كان عَلَماً حَمْلاً على الكثير في زيادتيهما في الآخر منصرف عند خ حملاً على الكثير في أسماء النبات. لو سميت بجمع امتنع للعدل والتعريف، فإن تنكر انصرف، وقال خ: ينصرف معرفة ونكرة لأنه إنما عدل في حال التوكيد خاصة لو سميت «بذهبت» خالياً من

الضمير أجريت الإعراب على التاء، وقلبتها في الوقف هاء، وألحقته [٢٤٦] «بشجرة» إذا سميت بها.

منعوا صرف طاسين، وياسين، وحاميم، لكونها على مثال الأعجمية كهابيل، وقابيل، وأعلاماً على السور.

ما كان ساكن الوسط علماً مؤنثاً، وكانت فيه عجمة امتنع معرفة قولاً واحداً، وانصرف نكرة كـ «ماه»، وجوز، وبلح، وحمض.

المقصور المنصرف إذا وقفت عليه هل حرف الإعراب الألف مطلقاً؟ أو المبدلة من التنوين مطلقاً؟، أو في الرفع والجر حرف الإعراب، وفي النصب المبدلة من التنوين؟ ثلاثة أقوال.

ابن زيدان في التمشية: الصحيح أنها، يعني «كان وأخواتها» أفعال، وهو مذهب الأكثرين، وذهب بعضهم إلى أنها لا تدل على المصدر.

المثال هو الوصف الدال على الفاعل للمبالغة.

المشتق من متعد المطابق لموصوفه تذكيراً، وإفراداً، وفروعيهما، هذا أحد الأمثلة الخمسة، إنما لم يدخلها الصرف يعني «ليس» لأنها أشبهت «ما» لأنها تنفي الحال، كما أنّ «ما» تنفي الحال، فلما أشبهتها، وهي لا تتصرف لم تتصرف هي، عدَّ فيهن: آضَ، وآلَ، وعاد، وعسى الغوير أبْـؤُساً[1]. ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وهو الاختيار عندنا، لأن ليس لا تتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف عمله. «وظل، وليس، وما زال، وما فتىء»، لا تستعمل إلا ناقصة.

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢/١٧ والمستقصى ٢/١٦١.

رد الكوفيون على البصريين في أنها عاملة في كليهما، يعني «أَنَّ» في الاسم والخبر يلزمكم أن يليها معمولها، فتقول: إنَّ قام زيداً، وهذا مما يأبونه، لأنه ما من عامل يعمل في معمول إلا ويجوز للمعمول أن يليه.

مهلّب بن الحسن بن بَركات بن عليّ بن المهلب بن غياث بن سلمان بن القاسم **المهلبي**[1]، **شرح مقصورة ابن دريد**، وسمى الشرح «**الجواهر المنثورة في شرح المقصورة**» أنشد فيها من دلائل المقصور المقيس:

دَلائِلُ أُحْصِيَتْ عَشْرٌ وسَبْعٌ ... وَوَاحِدةٌ لمقصورٍ مَقِيسِ
مصادر فعل صديان وأعشى ... ومثل هَوٍ وجمعٍ للنجوس
كَصَرْعَى أو سَكارَى أو سُكارَى ... وأنواعُ المشي للمستكيسِ
[٢٤٧] ومفعولٌ لفعلٍ زيدَ فيهِ ... مَعَ الإعلالِ للدَّرْبِ النفيسِ
وإسمُ مكانِهِ والوقتُ مِنْهُ ... ومصدَرُهُ لذي الأدبِ الرئيسِ
وجمعُ الجِنْسِ معتلاً بحذفٍ ... وجمعُكَ فُعْلةً كجُذا القَبيسِ
وإسمُ المصدرَيْن من الثلاثي ... معتلاً وصِنْواهُ لسوسِ

[أي أخواه اسم الزمان واسم المكان، ومعنى لسوس أي لأصلٍ واحد][2].

وأنشد أيضاً في معرفة أصل الألف المنقلبة عن الياء والواو:

بعشرٍ يبين القلبُ في الألفِ التي ... عن الواوِ تَبْدُو في الأخير أو الياءِ
بمستقبلِ الفعل الثُلاثي وأمسِهِ ... ومصدَرِه والفعلتين وبالفاءِ
وعينٌ لَهُ إن كانت الواو فيهمَا ... وتثنيَة والجمعُ خَصّا لأسمَاءِ
وَعَاشرهُا سَبْرُ الإمالةِ في الذي ... يشذّ عن الأذهانِ عَنصُرُه النائي

---

(١) هو أبو المحاسن، له تأليف في الفوائد النحوية نظمًا وشرحاً.
(٢) من الحاشية.

وروى هذه المقصورة عن **أبي طالب عبدالجبار بن محمد بن علي المعافري**[1] بمصر سنة اثنتين وخمسين وخمسماية، وعن **أبي الحسن علي بن عبدالرحيم بن الحسن بن عبدالملك بن ابراهيم بن عبدالملك السلمي**[2] العراقي بمصر سنة سبع وخمسين، قالا: أخبرنا أبو الحسن سعد الخير بن محمد[3] عن الحافظ أبي عبدالله محمد بن نصر الحميدي[4] عن أبي مسلم محمد بن أحمد البغدادي[5] عن ابن دريد. قال **أبو حيان**: هذا إسناد منقطع لا يمكن للحميديّ أن يروي عن أبي مسلم، فبينهما رجل أو رجلان، ومهلب هذا من تلامذة **أبي محمد بن بريّ**[6] رحمه الله. وقد حكى عنه غير شيء في هذا الشرح.

ب: لام «الغضا» عند **ابن جني** من الياء، لقولهم الغضياء، وكذلك ذكر **الجوهري**، وقال: يقال أرض غطياء، وذكر **ابن السكيت** أنه يكتب بالألف، وهذا يدل على أنّه عنده من الواو، وإن سمع في جمعه.

أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني[7] له **مقدمة في النحو** ذكر فيها أن المرفوع بالواو والمنصوب، بالألف، والمخفوض بالياء، سبعة: السابع منو، منا، ومني، في الحكاية، وإن ما يتعدى إلى مفعولين لا تقيم إلا الأول، وتنصب الثاني، فتقول: ظن زيد عالماً، وأعطى عمرو درهماً [٢٤٨] (ويجوز

---

(١) هو شيخ ابن بري، قدم مصر وأقرأ بها العربية وببغداد، مات سنة ٥٦٦هـ.

(٢) ولد سنة ٥٠٨هـ، أخذ عن الجواليقي ولازمه، ودخل مصر واجتمع بابن بري. وتتلمذ عليه أبو البقاء العكبري وجماعة. ومات سنة ٥٧٦هـ.

(٣) هو أبو الحسين البلنسي، توفي سنة ٥٤١، وكان ثقة صدوقاً.

(٤) لم أعثر على ترجمة له.

(٥) نزيل مصر، تفرد بالرواية عن البغوي. توفي سنة ٣٩٩هـ.

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن بري المصري. له مصنفات منها: جواب المسائل العشر، توفي بمصر ٥٨٢هـ.

(٧) هو المعروف بابن النجار، توفي سنة ٥٨٠هـ.

أن تقول أُعطي درهماً) وتضمر «عمراً»، ولا يجوز رفع «الدرهم» على الأصح.

هل، وبل، ولولا، وإنما، ولكنما، وليتما، ولعلما، وكأنما، وحتى، وأيّان، وأين، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، هذه الحروف والظروف كلها ترفع الأسماء والإخبار عند الكوفيين، وعند أهل البصرة لا عمل لها ألبتّة، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر، وهو الأصح.

ويجوز العطف، والوصف، والتأكيد، على موضع اسم «إنّ» فترفع، ولا يجوز الرفع في سائر أخواتها.

تحمل «إلاّ» على غير الصفة كما تحمل «غير» عليها في الاستثناء، فيقال: قام القومُ إلاّ زيداً، ورأيت القومَ إلا زيداً، أو مررت بالقومِ إلا زيداً، قال تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا﴾[1].

يُغرَى بـ «لديك» و «عندك» متعديين بعد قوله: يا ما أُمَيْلَحَ[2].

بالله يا ظبياتِ القاعِ قُلْنَ لنا ليلاَيَ منكنّ أَمْ ليلَى من البَشَرِ[3]

الحروف الجارة مجموعة في قولي:

إلى، وعن، وعلى، وحتى، ورب، ومن وفي، ومذ، وحروف الكاف والقسم

«على» بمعنى مع، قال:

فلو سألَتْ سراةَ الحيّ سَلْمَى عَلى أَنْ قَد تلوَّنَ بي زماني[4]

---

(١) سورة الأنبياء آية ٢٢.

(٢) الشاهد للعرجي وينسب لغيره، وتمامه:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

الإنصاف ٧٤ والخزانة ١/٤٥.

(٣) الشاهد للعرجي في العيني ١/٤١٦، ٤/٥١٨ وشرح التصريح ٢/٢٩٨.

(٤) الشاهد لسوار بن المضرب في المثل السائر ٣/٤٥.

أي: مع أنْ قد.

مذ قيل أصله «منذ»، فحذفت نونه، وكلاهما يجران إذا وقعا لابتداء الغاية، ويرفعان إذا أردت المدة.

قد تقع الباء بمعنى «مع» نحو: ﴿وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾[1].

اللام بمعنى «عند» نحو: ﴿لدلوك الشمس﴾[2].

﴿علم اليقين. لترون الجحيم﴾[3]، قال **الأخفش**: أراد وعلم اليقين، فلما حذف الواو نصب بوقوع الحذف عليه.

ثلاثة للنفي، يعني في القسم، قال تعالى ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين﴾[4]. تحذف هذه الحروف تخفيفاً، فيقال: والله قد جاءني زيد، أي: لقد جاءني الخمس يا غلام: لما، ولم، وأن، ولا، واللام.

أكتعون: قيل اشتقاقه من حول كتيع، أي تام، **وأبصعون** من البصع، وهو الجمع، ويقال بالضاد المعجمة أيضاً، وابتعون من البتع وهو القوة والشدة.

ويؤكد [٢٤٩] الاسم بتكرير اللفظ، قال الشاعر:

أنـا أبـو النجم وشعـري شعـري[5]

من نظمه:

---

(١) سورة المائدة آية ٦١.

(٢) سورة الإسراء آية ٧٨.

(٣) سورة التكاثر الآيتان ٥، ٦.

(٤) سورة الشعراء آية ٩٧.

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٩.

فـأفْعُـلٌ ثـم أفعـالٌ وأفْعِـلَةٌ وفِـعْـلَةٌ لأقـلّ الـجـمـع أوزان

سمع في إبراهيم، واسماعيل: بُرَيْه، وسُمَيْع.

تصغير التعظيم كالحُسَيْن، وكقوله: كُنَيْفٌ مُلِيءَ علماً؟ سُمع عُشَيّان تصغير عَشِيّة.

نُسب إلى الربّ ربّاني، وإلى فوق، وأسفل: فوقانيّ وسُفلانيّ. نَمَريّ، وشَقَريّ، وتَغلَبيّ، بفتح، ويجوز إبقاؤها على الكسر.

فُعَيْل وفَعِيل، إن كثرا حُذفت، نحو: قُرَشِيّ، وثَقفيّ.

ابتدأت قراءة كتاب س على شيخنا **الإمام العلامة حجة العرب بهاءالدين رضي الله**[1] عنه بعد صلاة العصر من يوم الثلاثاء التاسع لجمادى الآخرة من عام ثلاثة وثمانين وستماية بمنزله بالقاهرة رواية وتنبيهاً على ما تيسر من حل مقفله. فمما جَرَى فيه البحث في الميعاد الأول قوله: «وبين ما يبنى عليه الحرف، فذكر تخريجه على الحَذف من الأول، أو على الحذف من الثاني، أو على أن يكون من باب:

وإنـي لـتـعـرونـي[2]

وقوله: «ولدخول اللام إلى قوله المعرفة» خرّجه على الاقتطاع لا على العطف على قوله: لاجتماعهما، فتكون اللام موجبة للإعراب. وقول **الأخفش**: ولم يبلغ من قوة التنوين، خرّجه على أن يكون «أن يقوم» هو الفاعل، ومقامه المفعول، يبلغ. وقول س: لأنها بمنزلة من في الأيام، خرّجه على التقديم والتأخير، أي لأنها ـ أي مُذْ ـ في الأيام بمنزلة «من» أي

---

(١) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد سنة ٦٢٧هـ وتوفي سنة ٦٩٨هـ.

(٢) الشاهد لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ والخزانة ١/٥٥٢.

وإني لـتـعـروني لـذكـراك هـزة كـما انتفض العصفور بلله القـطرُ

الابتداء الغاية كهي. **وقوله**: «ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع»، خرّجه على: أي لئلا يكون، فحذف لا، وهو يريده. هذا وجه، والوجه الآخر أن يكون تقديره «ولم ينصبوه بالألف حملاً على الرفع ليكون مثله في الجمع، وهو في الجمع محمول في حالة النصب على الخفض، فكذلك هذا». **وقوله**: «فليس هذا بأبعد» سألني: ما العامل في الظرفين؟ **فقلت**: أبعد، لأنهم نصوا على أن «أفعل من» يعمل في الظرفين، فقال: هو الجواب. **وقوله**: «لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع» **قال**: [٢٥٠] هذا التعليل يشعر أن حذف حرف العلة إنما هو عند الجازم لا بالجازم، وحكي عن **ابن السراج** أن حذفه إنما هو للجازم نفسه.

وفي الميعاد الثاني قوله: «وإنما الدهر مضي الليل والنهار»، **قال**: «مضي» هاهنا مقحم. وقوله: «لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى»، **قال**: قال بعضهم: هذا التعليل لا يطابق الحكم في قوله: «ولا يجوز أن يقتصر من جهة أنه إذا كان كالفاعل فيجوز الاقتصار عليه». والحكم الذي ذكر أنه لا يجوز قال: والانفصال التفصيل، فلا يجوز في «علم» وما في معناها، ويجوز في «ظنّ» وما في معناها. **وقوله**: «لأن المفعول هاهنا لم يذكرها هنا إلا ما كان راجعاً للعلم». **وقوله**: في الباب الأول الذي قبله في المعنى هو باب «علم» ولم يذكر فيه الاقتصار عليه إنما ذكر الاقتصار على فاعل «ظن». **قلت**: ويظهر لي أن قوله: «لأن المفعول» تعليل لقوله هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، لا لقوله: «ولا يجوز لك أن تقتصر»، كأنه قيل له: لِمَ يتعدى إلى ثلاثة؟ **فقال**: لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول، فكما أن الفاعل في الباب الأول يفتقر إلى مفعولين، فكذلك هذا المفعول في هذا الباب يفتقر إلى مفعولين. **وقوله**: ثلاثة مفعولين قرأته على الإضافة، فقال لي: التنوين أجود، ثم قال لي: لم؟ فقلت له: لأنا إذا أضفنا كنا قد حذفنا الموصوف، وأقمنا الصفة غير

الخاصة مقامه فضعف كما ضعف عندي ثلاثة قريشيين على الإضافة، فقال هذا الجواب. وذكر لي قصة. **وقوله في هذا الباب**: واعلم أن هذه الأفعال الفِصَل، **قال**: اختلف الناس هل يتسع فيما يتعدى إلى ثلاثة على قولين؛ فمن منع استدل بالتمثيل لأنه ما مثل إلا المتعدي لواحد، أو لاثنين، ومن أجاز استدل بالتعميم، وفي الميعاد. والثالث قوله: كما اتفقوا على «لعمر الله» في اليمين، قال: قد روى فيها «لعمرُ الله» بالضم، وقوله: وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، قال: يروى بالهاء، وبغير [٢٥١] هاء قال: فإن قلنا بالهاء كانت العلة كونها فعيلاً بمعنى مفعول، ودخلها الهاء، والقياس أن لا تدخل نحو: كف خضيب. وإن قلنا بغير هاء كانت العلة كونها فعيلاً بمعنى فاعلة، ولم تدخلها الهاء. وقوله: ما كان عبدالله ذاهباً، ولا زيد ذاهب، إذا لم تجعله على «كان»، وجعلته غير ذاهب الآن. **قال**: هذا نص على أنّ «لا» يُنْفَى بها الحال. **وقوله**: لو قلت «كانت زيداً الحمّى تأخذ»، أو «تأخذ الحمّى»، لم يجز، وكان قبيحاً. **قال**: منهم من منع المسألتين، وجعل قوله: «لم يجز، وكان قبيحاً» راجعاً إليهما معاً. ومنهم من منع الأولى، وأجاز الثانية على قبح، فجعل قوله «لم يجز» عائداً على «كانت زيداً الحمّى تأخذ»، وجعل قوله «وكان قبيحاً» عائداً على «أو تأخذ الحمى»، فجعله من باب اللفّ والنشر.

أبو محمد عبدالعزيز بن علي بن ريدان السماني[1] له كتاب سماه **التمشية على أبواب الجمل**، ذكر فيه: وقد يُنْعَت المضمر، ويسميه الكوفيون نعتاً، ومعناه التأكيد، كقولك: جئت أنا.

وتنفرد يعني «ثُمَّ» بأن الثاني بعد الأول مع المُهْلة، والدليل على ذلك **قول الشاعر**:

---

(١) عبدالعزيز بن علي بن عبدالعزيز بن ريدان السماني القرطبي النحوي، أبو محمد، من أهل اللغة والحديث والنحو والأخبار، أديب نحوي شاعر، توفي سنة ٦٢٤هـ.

إذا مـاتَ ابنُهـا صَـرَخَتْ عليـه وَمَـاذَا تَـستَـفيـدُ من الصُّـراخِ
سَتَتْبَعُـهُ كعَـطْفِ الفـاء لـيـست تُـمهَّـلُ أو كَـثُمَّ عـلى الـتـراخِ

والزائدة، يعني من أقسام «أم» كقوله تعالى: ﴿أم أنا خير من هذا الذي هو مهين﴾[1].

وبل منفردة بالإضراب، ولا تنفرد بالنفي لأنها تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلا بعد الإيجاب. وقال الكوفيون «بل» تقتضي الرتبة يعني الواو، ومن الناس من توقف فيها فلا يقول بالرتبة، ولا بعدم الرتبة، لأنها أتت في مواضع تدل على الرتبة، وفي موضع لا تدل على الرتبة. وهذا الباب، يعني عطف البيان، يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون.

التوكيد في الاصطلاح هو الاسم الجاري إعرابه على ما قبله بياناً له، وتخصيصاً، مع امتناع تفريغ العامل له يعني التوكيد. قال في البدل مع جوار، [٢٥٢] وينقسم ثلاثة أقسام: تحقيق، وعدد، وإحاطة: زيد نفسه، القوم خمستهم، القوم كلهم.

القياس أن أقول: أبضعةٌ، واكتعةٌ في المؤنث على حد قولك: أجمع، وأكتع في المذكر لكنه لم يأتِ في كلام العرب اسم مفرد على وزن «أفعلة» فأخروا الهمزة ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث، فقالوا: جمعاء، وكتعاء، ثم زادوا ألفاً ثانياً لمعنى أرادوا، فوقعت الألف الزائدة التي للتأنيث بعد الألف الزائدة التي للمد، فأبدلوا من الآخرة همزة.

إذا ما مات البيتان كُرِّر العامل.
من أخوات «ظننت»: ألقيت، وأصبت، وأتقول.

---

(١) سورة الزخرف آية ٥٢

ذهب ابن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: قعد القَعْدَةَ القُرْفُصاء، إلا أنّه حذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه.

الظرف قسمان: مبهم ومختص.

الحال: محكية ومقدرة، ومستصحبة. الحال إن عمل فيها **فعل صريح** جاز تقديمها، وتأخيرها وتوسيطها، أو معناه امتنع التقديم. وقد منع **الفراء** تقديمها لأنك إذا قلت «راكباً جاء زيد» فقدم المضمر على الظاهر، ولا يجوز، وهذا ليس بشيء لأنه وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر معنى، كما قال تعالى ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾[1].

تَعلَّقْتُ ليلَى وهيَ ذاتُ مَوصَّدٍ ولَم يَبْدُ للأترابِ من ثديها حَجْمُ
صغيرينِ نَرْعى البَهْمَ يَا لَيتَ أننا إلى اليومِ لَمْ نكبَرْ ولم يكبَرِ البهْمُ[2]

والمبتدأ واجب التقديم وواجب التأخير وجائزه على أحسنيته، نحو: زيدٌ قائمٌ، لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر، ولكنه يجوز. هذا مذهب البصريين ودليلهم:

إلى ملك مـا أمـه من محـارب[3]

والكوفيون يأبون ذلك حذاراً من تقديم المضمر على المظهر، وجائز التأخير على أحسنيته، وذلك إذا كان نكرة والخبر في ظرف أو مجرور، نحو: في الدار رجل، وإنما كان التأخير أحسن من حيث أنه إذا قدم وأخر الظرف يؤدي إلى اللبس، وهو أن يتوهم أنه في موضع الصفة، وأن الخبر لم يأت فيكون منتظراً له. وأما قول س: ومن تابعه من البصريين: إن المبتدأ ارتفع بما في

---

(١) سورة طه آية ٦٧.

(٢) البيتان في المذكر والمؤنث ١٢٣ للمجنون.

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١/ ١٥٠ وتمامه:

أبـوهـا ولا كـانت كليب تصـاهـره

النفس من معنى الإخبار عنه، فقد [٢٥٣] ضعّفه بعض النحويين، وقالوا: لو كان كذلك لوجب أن لا ينصب إذا دخل عليه عامل النصب، لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه، ولوجب أن لا يدخل مع بقائه.

المبتدأ ثلاثة أقسام: مبتدأ لا يجوز إثباته، وهو قطع النعت عن المنعوت في باب الثناء، والذم، قال **المبرد**: الابتداء عامل في المبتدأ، وهما عاملان في الخبر، وشبّهه بالشرط والجزاء.

الخبر مفرد وجملة. المفرد زيد عالم صفة. واسم الاسم هو هو زيد أخوك. منزّل منزلته زيد زهير. **والجملة** فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وشرط وجزاء، وظرف ومجرور.

الأمر إن أريد به الخصوص جاز الرفع أو النصب والنصب أجود، أو العموم جاز النصب والرفع والرفع أجود، نحو﴿والسارق والسارقة﴾[١].

والذي لا يجوز فيه إلا الرفع: زيد نَزالِه وتَراكِه. **الفارسي** ارتفع المبتدأ لِتَعرّيه عن العوامل الظاهرة، وهي: كان، وإنّ، وظننت، وأخواتها. إذا حقرت أَجُرَّةٌ، فإن شئت حذفت الواو، فقلت: أُجَيْرة، ولا يمكن التعويض من المحذوف، وإن شئت حذفت الراء، فقلت: أُوَيْجرة، ولك أن تعوّض فتقول: أُوَيْجِيرَة. أذربيجان مركب من أذروبيجان، والهمزة في أوله أصل، قال الشماخ:

تـذكرتُهـا وهنـاً وقـد حَـالَ دونَهـا قرى أذربيجانَ المسالحُ والجالي[٢]

«إذْ دَخْلٌ» هو البناء ووزنه: فِعْلَلٌ، والهمزة فيه أصل لأنها في الأول وبعدها أربعة أُصول. إرْزَنّ ملحق بِجرْ دَحْل وهو افْعَلٌّ، ومعناه غليظ ضخم.

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨.

(٢) ديوان الشماخ ٤٥٦.

أرْزّ وأُرُزّ وأُرُزٌّ وأرَزٌّ ورُزٌّ ورُنْزٌ، والنون لغة عبدالقيس، وأجاز بعضهم أن تكون النون في لغة هؤلاء بدلاً من إحدى الزايين، كما أبدلوها من الجيم في «إجاص»، فقالوا: انجاص، وقال بعضهم:

يَـا خَـلِـيـلي كُـلْ إوَزّه واجـعَـل الـجُـوْذَابَ زُنْـزَه[1]

وقيل إن هذه الكلمة أعجمية في الأصل.

«ارعوى» معناه: كَفَّ، قال ابن الخياط النحوي[2]، وهو من أصحاب ثعلب: أقمت سنين أسأل عن وزن [٢٥٤] «ارعوى» فلم أجد من يعرفه، ووزنه له فرع وأصل، فأصله أن يكون «افْعَلَّ» مثل «احمَرّ» كأنه «ارعوّ»، وكرهوا أن يقولوا ذلك لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي، ولا المضارع، ولو نطقوا: «بارعَوّ»، ثم استعملوه مع التاء، لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردوا «أحمرّ» إلى التاء، قالوا: احمَرَرت، وأظهروا المدغم، فلم يقولوا: ارعَوْوت، فيجمعوا بين الواوين، كما لم يقولوا: اقوَوْت، فقلبوا الواو الثانية منه ياء. ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الراءين في احمررت زائدة قال: فإن قيل: فما الحاصل في وزن ارعوى؟ قال: فجائز أن يقال «افعلل»، قال: ولو قال قائل «افعلى» لكان وجهاً، والأول أقيس. ولو قيل: ابْنِ من الغزو مثل احمرّ لقيل: «اغزوى»، كما قيل ارعوى، وكذلك جميع ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى.

اسحار بقل الواحدة اسحارة. أَسْطُم البحر: لُجَّته، وأسْطُمة القوم: أشرافُهم، وأَسْطُمَةُ الحَسَب: وسطه ومجتمعه. إسكافّ: واحد الأساكفة، وهو

---

(١) الشاهد في إصلاح المنطق ١٣٢.

(٢) محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي، أصله من سمرقند، صنف معاني القرآن، والنحو الكبير والمقنع في النحو. والموجز فيه، توفي سنة ٣٢٠هـ.

إفعالّ، وليس في الصفات افعالٌّ غيرُهُ، ويقال أُسكوفٌ أيضاً. **أُسْكُرْجَه** فارسية عُرّبت، وتفسيرها مُقْرَبة الخيل. قال **أبو علي** تحقيرها: أسَيْكِره بحذف الجيم، وعلى التعويض اسيكَيرةُ، وكذلك قياسُ التكسيران اضطر إليه. وزعم س: أن الخماسي لا يُكسَّر إلا على استكراه، فإن جمع على غير التكسير ألحق الألف والتاء، قال: وقياس ما ذكر س في إبراهيم سكيرجَه، وما تقدم هو الوجه. لو سميت رجلاً بأسماء لم تصرفه، فعلّة منع صرفه عند من قال إنه أفعال أنه اسم لمؤنث سميت به المذكر فلم تصرفه، كما لو سميت رجلاً بزينب، وأما من قال أصله وَسْماء فهو فعلاء لا ينصرف سميت به مذكراً أو مؤنثاً، عرّفته أو نكّرته.

إصبع: إفعل، ولم يأت إفعل سوى هذا، وأبين في عدن، وأشقى، وأنفجه، وليس في الصفات إفْعَلٌ، إصْبِعٌ. ولم يأت على إفعال سواه، أُصْبُعٌ، أَصبُعٌ، أَصْبَعٌ، أُصبُوعٌ، إصْبُعٌ، إصْبَعٌ. وهذان رَدِيان. اصطبل على وزن جِرْ دَحْل. وقال [٢٥٥] ابن دريد ليس من كلام العرب «أغدودن النَبتُ» اخضرّ جداً حتى يصير فيه سواد من شدة الري، واغدودن الشعر طال، وتمّ، واسترخى. **أولق** هو الجنون، قال الأعشى يصف ناقته:

وتصبَحُ من غِبّ السُّرَى وكـأنّمـا ألمّ بها من طائف الجنّ أولقُ[1]

«آرِيٌّ فاعول مأخوذ عن تأَرّيتُ بالمكان أقمت به: حبل تحبس به الدابة وقد شُدَّ إلى وتدٍ مدفون في الأرض، والجمع أَواري تشدد وتخفف، والهمزة فيه أصل. آية جمعها أأي، وآياي، وآيات، أنشد أبو زيد:

لم يُبق هـذا الدهن من أيـامـهِ غـيـر أثـافِـيـه وأَرمـدِ بِـهِ[2]

---

(١) ديوان الأعشى ٢٧١.

(٢) الشاهد في شرح أبيات سيبويه ٢٦٣/١، واللسان (رق).

أيدع: الزعفران وقيل: البقم، وقيل: دم الأخوين، وقيل: صبغ أحمر، وقالوا: يدّعته تيديعاء. **الأيْهُقان**: الجرجير البري. **آمين** قال **الأخفش** إنه اسم أعجمي مثل شاهين، فإن سميت به رجلاً لم ينصرف، ووجهه أنه لم يجيء عليه بشيء من العربي، وإنما جاء في الأعجمي نحو: هابيل وقابيل، ومن كان آمين عنده عربياً فالقياس أن يصرفه إذا سمّى به رجلاً على قول بني تميم، ولا يمنَعُه خُروجُه عن أبنيةِ كلامِهم الانصراف لأنه يصيرُ بمنزلةِ عربي لا ثاني له في وزنه انقحل، وعلى قياس قول أهل **الحجاز** ينبغي أن يحكي، ولو سميت رجلاً بينباع من قوله:

يـنـبـاع مـن ذفـرى غـضـوب[1]

وأنت تريد ينبع لزم أن تصرفه لأن حرف المد هاهنا كحرف المدّ في يعسوب ويعضيد، تصرف هذين لو سميت بهما رجلاً، كذلك تصرف «ينباع» ولو سميته «بأنظور» للزم أن تصرفه لأنه ليس على وزن الفعل، وإن كان المراد به الفعل، لأن البناء الموجب لمنع الصرف قد زال، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً «بتضارب» وحقرت لقلت «تُضَيْرب»، فلم يصرف لموافقته في التحقير بناء الفعل، فكما لم يصرف هذا لموافقته الفعل في المثال كذلك يصرف أنظور لخروجه بالمدة الزائدة عن أمثلة الفعل، وكذلك لا تجد له مثالاً في كلامهم على وزنه لا يمنع الانصراف، كما لم يمنع ما ذكرنا من الأبنية نحو: انقحل، وزيتون، [٢٥٦] وكذُبْذُب، وما أشبه ذلك، انتهى كلام **أبي علي**.

تَخْرَبوت قال **الجرمي**: هو فَعْلَلوت، وقال: سألت **الأصمعيّ** وعلماء، فلم يعرفوا تخربوت، ثم قال زادوا الواو والتاء كما زادوهما في بنات الثلاثة في «ملكوت وجبروت» يعني أنها مهما ألحق بعنكبوت فهو فعللوت، وقال غيره التخربوت: الناقة الفارهة. **جبابير**: جمع جبَّار، قال ابن مقبل:

---

(١) الشاهد لعنترة من معلقته وتمامه:

ينباعُ من ذِفْرَى غَضوبٍ جَسْرةٍ زَيَّافَةٍ مثل الفَنيقِ المُكْدَمِ

أمَا الإفادة فاستَولَت رَكائبنا عندَ الجَبابيرِ بالبَأساءِ والنِعَمِ[1]

جَحْمَرِش: العظيمة من النساء، والأرنب الضخمة. ويقال أفعى جَحْمرش، والجمع والتصغير جحامر وجُحَيْمِر قال:

قد قرثوني بعجوز جَحْرش كأنما دلالها على الفُرُش

[من آخر الليل كلاب تهترش][2]

جَرْشىءٌ فِعْلِىءٌ: النفس. **جَنَعْدَلٌ**: الضخم القوي من الإبل.

ووزنه فَعَلَّل كشمردل لفقدان فتعلل. **جلْواج**: النهر العظيم. **حسّ**: صوت يأتي به المتألم، يقال: ضربه فما قال حسّ. **حمضيضة**: بقلة، عن **الأصمعي**: حامضة، تُجعَل في الأَقِط، وبه سُميّ الرجل حمضيضة. **حنتف**: اسم رجل مرتجل، وزنه: فعلل، وليس بفنعل كما قال س في عنبس لوضوح اشتقاقه من العبوس، ولم يقض بمثل ذلك في عنتر، فإن قيل: فلعلّ عنتر مشتق من العتر في: عتر الرمح اهتز، أوعتر: ذبح العنيزة أومن العتر وهو الأصل، ونبت أيضاً وشجر صغار، الواحدة عترة، أومن عِترة الرجل وهو رهطه الأدنون. قلت: لم يرَ البصريون ذلك صحيحاً، وعلى تقدير صحة ذلك فليس مثل «حنتف» لأنك إن قدرت التاء زائدة كان من الحنف أو النون كان من الحتف، وليس أحدهما بأولى من الآخر، فقضينا بأصالتها، لأن حروف «حنتف» تقابل حروف «جعفر» ولا دلالة على زيادة فيها، وأنت إن قدرت زيادة التاء في «عنترة» لم يكن لعتر معنى، فلما تعارض التاء فيه والنون كما تعارضتا في «حنتف» قضى من قضى بزيادة النون فيه دون التاء.

حَوِي يَحْوَى حُوَّة. والحُوَّة: سمرة الشفة، يقال قد أحووى الفرس يحووى احوواء. قال وبعض [٢٥٧] العرب يقول احواوَى يحواوِي احويْواء،

---

(١) ديوان ابن مقبل ٣٩٨، والمنصف ٢٢٩/١، وشرح المفصل ١٤/١٠.

(٢) الرجز في المنصف ٥/٣ والحيوان ١٦١/٧.

فنشليل، فنعليل: الرجل الماضي في أموره عن أبـي عمرو وذكر س في باب التصغير أن نونه أصل غير زائدة وأن الكلمة رباعية على فعلليل. دارات العرب اثنتان وأربعون دارة كلها سهول بيض تنبت النصيّ والصليّان وما طابَ ريحُهُ من النبات دُعْبُبٌ: هو المزاح وهو: الدعابة، قال الجرمي وقال غيره: ثمرة لبعض النبات: ديماس فيعال يجمع على دماميس أصله دِمّاس ودَيْماس بالفتح يجمع على ديامِيس كشيطان وشياطين وكذلك: ما يلي الأرض من القميص. زينب: اسم امرأة قال س: هو فيعل والياء زائدة وقال ابن جني: علم مرتجل وقال الأزنب: السمين، وبه سميت المرأة زينب، وقد زَنِبَ يَزْنَبُ زنباً سمن، وقال ابن الأعرابي الزيْنب: شجر حسن المنظر طيب الرائحة وبه سميت المرأة، وقال الزنيب السمن، قال وواحده الزُّنَيْب الذي هو الشجر زُنَيْبَة. جاءت الإبل سُرْدُداً: يتلو بعضها بعضاً، وسُرْدُدٌ أيضاً موضع. قال ضرار بن الأزور المالكي من بني روّاد بن عمرو بن مالك:

جـزائي جـزانيـه المحبّـر إذ بـدا ... بذي الرمث أعواج السوام المؤبل[1]

* * *

أبَيْت وكـانَ الجَهل يُـزْري بـأهلهِ ... عليَّ أبـا الشعثـاء ألاّ تعـادِيـا
ولاَ سيّمـا يـومٍ وإني لمجـرم ... أخَـذتَ أسيري قـاعداً بفنـائيـا[2]

* * *

عشيّـة لا تَغنِي الـرِّمـاحُ مكـانَهـا ... ولا النَبْـل إلا المشـرَفيُّ المصمَّمُ
أجـاهـد إذ كـانَ الجهـادُ غَنيمـةً ... ولَلهُ بـالعَبـد المجَـاهِـد أعلَمُ[3]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٣) البيتان في الخزانة ٢/٥ والعيني ٣/١٠٩.

وقال عرفطة بن عبدالله بن قيس بن منقذ بن بدي بن حي بن مالك بن مالك وهو جاهلي:

أشَدّ فحُول الـوَحش عن اَخْدَريّـة كأن بِها من زَر ما لعَجْبَ أَوْلَقَا[1]

* * *

أخذت بقرنِ الشمس من كل جَزعة ظـفـاريـة حتى لهـن زقـاق[2]

* * *

أولاك الأولَى لو كُنتَ بالحب عالِماً يُصرِّعنَ أقواماً وهُنَّ ضَعائفُ[3]

وقال عبّاد بن عمرو بن لأي بن بدي بن حي بن مالك بن مالك:

[٢٥٨] وقد حَلَفَت لئِن لاَقَوا كِفَاءهم لاَ يُغْلَبُـونَ وَلَم أَحلِفْ عَلى إثم

مَرَّت عَليهَا سوافي الصيف فامّصحت بلهَ السواري ذَواتِ الوَبْلِ والدِّيَمِ

ينفـرن منهم قَـريبـاً غَيـرَ مـدبـرةٍ مُستعوذاتٍ لوَشْكِ الكرّ في اللُّجُمِ[4]

الأخفش في الأوسط: كلُ فعل فيه أَلِفُ وصَل سَمّيتَ بِه رَجلاً، فإنك تقطع الألف، تقول هذا إضربٌ، فإن سميت بابن أو بامرأة وصلت الألف، لأنك تنقل اسماً إلى اسم فتتركه على حاله موصولاً، وقال: ومن العرب معدي كربَ، وبابه، فيجر آخره إلا أن يكون آخره أعجميًّا نحو: هلال أباذَ، ورامَ هُرمُزَ فلا ينصرف، وقال: وقد قال بعض العرب مرفق، وقال بعضهم: مرفق، للذي في اليد جعله مما يُرتَفَق به فكسر الميم، وقال: وتقول: هذا رجل أَسْتَهُ، إذا كان عظيم الإست، ورجل سَتِهٌ، إذا كان يحب الأستاه كما تقول رجل حَرِجٌ إذا كان يحب الأحراح، ويجوز أيضاً رجل سَتِه إذا كان عظيم الاستاه.

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.

واللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة، وقال وقد يجوز أن يرفع الآخرُ من كل شيء من هذا فتقول مررت برجل أخوك، كأنك قيل لك من هو فقلت هو أخوك. **ابن زياد**[1] **في معانيه**: قوله: ومن هو كاذب إنما أدخلت العرب «هو» لأنهم لا يقولون: من قائم؟ ولا من قاعد؟ إنما كلاً منهم: من يقوم؟ ومن قام؟ ومن القائم؟ فلما لم يقولوه بمعرفة ولا بفعل ولا يفعل أدخلوا هو مع قائم ليكونا جميعاً في مقام «فعل» و«يفعل» لأنهما يقومان مقام اثنين، وقد يجوز في الشعر «من قائم»؟ قال:

مَن شَارِبٌ مُرتج بالكاسِ نادَمَنِي ... لا بالحَصُور ولا فيها بسوّار[2]

الأخفش في الأوسط: أما أَوَان وإِوَانات، فهو واحد مذكر وقد أنث جَمعُه كما تقُول هاوُن وهاوُنات وساباط وساباطات وإن شئت قلت هواوين وسوابيط، وقال: ومن العرب والنحويين من يقول ثالث اثنين ورابع ثلاثة، أي هو صيّر الثلاثة إلى الأربعة. وهذا كلام يقل في كلام العرب إنما كلامهُم الكثير ثالث ثلاثة وفي كتاب الله تعالى. [٢٥٩] نظير لقولهم ثالث اثنين، قال الله جلّ ثناؤه ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلّا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾[3] وقال: ﴿سيقولون ثلاثة رابعُهم كلبهم ويقولون خمسةٌ سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾[4]. ويقولون في ذا القياس: ثاني واحد والكلام الجيد: ثاني اثنين ويقولون هؤلاء ثلاثة بعضهم وثالثهم أكبر ولو قلت هؤلاء ثلاثة ثالثهم أبوهم لم يكن كلاماً لأنك إذا قلت أبوهم جعلته أبا الجماعة وهو أحد الثلاثة فلا يجوز أن تقول أبوهم هما اثنان، ولو قلت هذه المسألة على حد ثالث اثنين لقلت هؤلاء ثلاثة ثالث رجلين منهم

---

(١) هو ابن الأعرابي.

(٢) ديوان الأخطل ١٦، وسيبويه ٢/٢٤١.

(٣) سورة المجادلة آية ٧.

(٤) سورة أهل الكهف آية ٢٢.

أبوهما جازت وأما ثالثهم أبوهم فليس بكلام. وإذا قلت ثالثهم منهم أو أحدهم أو بعضهم فهو مستقيم. وقال: ومن العرب من لا يصرف شيئاً من المؤنث قل أو أكثر قال جلَّ ثناؤه ﴿وادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾[1] فلم يصرف، وقال: ﴿اهبطوا مصراً﴾[2]، فصرف وهو يعني مصراً بعينها وقد قيل إنه عني مصراً من الأمصار. وقال: واعلم أن كل ما لا ينصرف إذا أضفته أو أدخلت عليه ألفاً ولاماً أو صغّرته انصرف. وقال: وأشياء جمع الشيء لا ينصرف معرفة ولا نكرة لأنها أريد بها أفعلاء نحو أصدقاء فكأنهم أرادوا أشيئاء، فثقل عليهم اجتماع الياء والهمزتين فحذوا إحداهما.

قال شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي عرف بابن النحاس في شرحه لمقرب ابن عصفور وانتهى فيه إلى باب الوقف قوله ــ يعني ابن عصفور ــ أو يكون الفاعل مقروناً بإلا إلى آخره، مثال المقرون بإلا: ما ضَرَب زيداً إلا عمرو، ومثال معنى المقرون بإلا: إنما ضرب هذا عمرو، فإنما هنا تفيد الحصر كما أفادته «إلا» إذا جاءت بعد النفي. واعلم أن هذه المسألة يجوز أن يقترن كل واحد من الفاعل والمفعول بالأمثال اقتران الفاعل بإلّا، وكونه في معنى المقرون بإلا ما تقدم، ومثال اقتران المفعول بإلا: ما ضرب عمرو إلا هنداً، ومثال كونه في معنى المقرون بإلا: إنما ضرب عمرو هنداً. وأجمع النحاة [٢٦٠] على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما مع «إنما» وجب تأخيره وتقديم الآخر، فتقول: إنما ضرب عمرو هنداً، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنما ضرب هنداً عمرو، إذا أردت الحصر في الفاعل، واختلفوا فيه إذا كان مع «ما وإلا» على ثلاثة مذاهب فذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين إلى أنه في «ما وإلّا»

---

(١) سورة يوسف آية ٩٩.

(٢) سورة البقرة آية ٦١.

كما كان في «إنما» أيُهما أريد الحصر فيه وجب تأخيره بعد «إلا» وتقديم غير المحصور، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز فيه من التقديم والتأخير ما جاز في كل واحد منهما إذا لم يكن معه «ما وإلاّ». وذهب البصريون والفراء وابن الأنباري إلى أنه إن كان الفاعل هو المقرون «بإلاّ» وجب تقديم المفعول، وإن كان المفعول هو المقرون «بإلاّ» لم يجب تقديم الفاعل على المفعول بل يجوز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه، أما دليل الأولين في وجوب تأخير المقرون بإلا وتقديم الآخر فالقياس على إنما حيث وجب تأخير المحصور فيه وتقديم غير المحصور، أما دليل الكسائي فقول الشاعر في تأخير الفاعلِ والمفعولُ مقرون بإلاّ:

تَـزَوَّدْتُ مِن ليلَى بتَكليم سـاعَـةٍ فما زَادَ إلاّ ضِعْفَ ما بـي كَلاَمُها[1]

فأخر الفاعلَ والمفعولُ مقرونٌ بإلاّ، ومثله قول الشاعر في الحماسة:

ولمّـا أبَـى إلا جَمـاحـاً فـؤادُهُ ولم يَسْلِ عن لَيلَى بمالٍ وَلاَ أَهلِ[2]

وكذلك قول الشاعر:

وهـل ينبتُ الخَـطّيَّ إلاّ وَشيجُـهُ ويُغْـرَسُ إلا في مَنابِتِـهِ النَّخـلُ[3]

فأخر النخل وهو مفعول ما لم يسم فاعله وقدّم «في منابته» المقترن بإلاّ، وقول الشاعر في تأخير المفعولِ والفاعلُ مقرونٌ بإلاّ:

فلَم يدر إلاَّ اللَّـه مَا هَيَّجَتْ لنـا عَشِيَّـة آنـاءِ الـديَـارِ وَشَـامُهـا[4]

ومثله قول الشاعر:

---

(١) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه ٢٥٠، والعيني ٢/٤٨١.

(٢) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه ٢٣١، وللحسين بن مطير في ديوانه ١٨٢، ولابن الدمينة في ديوانه ٩٤.

(٣) ديوان زهير ١١٥.

(٤) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٦٣٦، والعيني ٢/٤٩٣.

مَا عَابَ إلاّ لئيمٌ فِعْـلَ ذي كَرَمٍ ولا هَجَـا قَطّ إلاّ جُبَّـأً بَـطَلا[1]

وكذلك قول الشاعر:

[٢٦١] نُبِّئْتُهُم عَذَّبوا بالنّارِ جَارَهُم وَهَـل يعـذّب إلاّ اللّـه بـالنّـارِ[2]

فأخر المفعول وهو هيجت في الأول وبالنار في البيت الثاني، مع أن الفاعل مقرون بإلا فيهما، وفرق بين إنما وما وإلا بأن إنما لا دليل معنا على الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور، فلم يجز تقديمه لئلا يلتبس المحصُور بغير المحصور، بخلاف ما وإلّا فإن اقتران الاسم بإلا دليل على الحصر فيه تقدم أو تأخر، فلا لبس، وأما دليل البصريين **والفراء وابن الأنباري** فإنهم قالوا: لا بد وأن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور ليحصل الفرق بينهما، وإنما جوزنا تأخر الفاعل إذا كان المفعول هو المقرون بإلّا لما ذكره الكسائي من البيتين وهما: تزودت، وهل ينبت الخطي، ولأن المفعول إذا كان هو المقرون بإلا وأخرنا الفاعل عنه في اللفظ فقلنا: ما ضرب إلا عمراً زيد، عرف بأن المقدم مؤخر في النيّة وهو إلا عمراً، والمؤخر وهو زيد الفاعل وهو قدم في النية، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النيّة ولغير المحصور تقديم، فجرى الكلام على ما ينبغي من تقديم غير المحصور وتأخير المحصور بخلاف ما إذا كان الحصر في الفاعل، نحو قولنا: ما ضرب عمراً إلا زيد، فإننا هنا لو قدمنا الفاعل وأخرنا المفعول فقلنا: ما ضرب إلا زيد عمراً، فإنه يكون الفاعل وقع في رتبته من التقديم والمفعول قد وقع في رتبته من التأخير، فلا يكون واحد منهما منويّاً به غير موضعه، فلا نكون قد أعطينا الموضع ما يقتضيه من تقديم غير المحصور لفظاً أو نيّة، فلا يجوز حينئذٍ. وأما الجواب عن ما أنشَدَ **الكسائي** وقاله: أما البيتان اللذان أنشدهُما

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١٤٣، والهمع ١/١٦١، والعيني ٢/٤٩٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في العيني ٢/٤٩٤، والتصريح ١/٨٤.

فالجواب عنهُما أنا لا نُسلم «ما هيَّجت» منصوب بـ«يدري» المفلوظ بِها في البيت بل هو منصوب بفعل آخر تقديرُه «درَى ما هيَّجت» وكذلك «بالنار» في البيت الثاني تقديره «يُعذَّبُ»، وأما قوله: إن الاقرينة، دالة على الحصر فيما اقترنت به فلا يحصل لبس، فنقول: لا نُسْلِم، بل يحصل لبس وهو أن يظن أننا أردنا [٢٦٢] الحصر في الاسمين اللذين بعد إلا وكأننا قلنا: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيد عمراً، فإنا إذا أردنا هذا المعنى نقول: ما ضرب إلا زيد عمراً، فعلمنا أن ما ذكره من انتفاء اللبس غير صحيح، بل اللبس حاصل فلا يجوز حينئذٍ إذا كان الفاعل مقروناً بإلا تقديمه وتأخير المفعول، فإن قيل هذا الجواب الذي أجبت به **الكسائي** وأفسدت به كلامه يلزم **ابن الأنباري والفراء** والبصريين حيث أجازوا تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بإلا، قلنا: لا يلزم لما بينا من أنه وإن كان مؤخراً لفظاً فالنية به التقديم بخلاف المفعول مع الفاعل المقرون بإلاّ فإنه إذا أخرته مؤخراً لفظاً ونيةً فافترقا، **والمصنف**[1] رحمه الله كأنه اختار مذهب **البصريين وابن الأنباري** فإنه ذكر في القسم الذي يجب تقديم المفعول فيه أنه إذا كان الفاعل مقروناً بإلا وجب تقديم المفعول، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم الفاعل أنه إذا كان المفعول مقروناً بإلا وجب تقديم الفاعل ولا تعرض لك وظهر أنه اختار هذا المذهب، وكذلك يظهر من كلام **ابن مُعْطٍ**[2] رحمه الله فإنه قال في فصوله كما قال **ابن عصفور** والله أعلم.

بـاب التنـازع

قوله: وقد يغرض هذا الباب يترجم «بباب التنازع» وترجمه س رحمه

---

(١) هو أبو حيان.

(٢) يحيى بن معط بن عبدالنور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، صنف الألفية في النحو، وله كتب أهمها: كتاب شرح الجمل في النحو، وكتاب المثلث، وكتاب حواش على أصول ابن السراج في النحو، ولد سنة ٥٦٤هـ وتوفي سنة ٦٢٨هـ.

الله تعالى «بهذا باب الفاعلين المفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله ـ مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»، وإن كان رحمه الله لم يجمع في الترجمة مسائل الباب كما جرت عادته في أكثر أبواب كتابه وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالاً على فهم الباقي في نثر المسائل أو من تفهيم الموقف، ويحتمل عندي أن لا يريد بقوله الفاعلين المفعولين أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آن واحد بل أعمّ من ذلك، وهو أنهما لا يخرجان عن هذه الصفة بأن يكونا إما فاعلين فقط أو مفعولين فقط أو فاعلين ومفعولين معاً، ويكون باقي الترجمة مبيناً لهذه الحالة الثالثة، أو يكون قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله: وما كان نحو ذلك. [٢٦٣] وقد جرت عادة أكثر النحاة أن يذكروا هذا الباب في ضمن باب الفاعل إذ كان من فروعه من حيث يحتاج فيه إلى إضمار الفاعل في بعض مسائله، والمصنف أفرده بذاته اتباعاً لِـ س حيث أفرده بباب كما ذكرنا، ولهذا الباب ضابط وذكر المصنف بعضه وفيما ذكره بحث فلنذكر الضابط أولاً ثم نعطف على ضابطه فنتكلم عليه فضابطه أن يتقدم عاملان فصاعداً من فعل أو شبهه غير حرف ليس أحدهما للتأكيد مجتمعين على معمول فصاعداً، بشرط أن لا يكون المعمول سبباً يطلبه أحد العاملين أو كلاهما مرفوعاً، وبشرط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات العوامل، وبشرط أن يصح لكل واحد من تلك العوامل أن يعمل فيما تنازعوا فيه ولا يفسد المعنى، سواء في ذلك ما يعمل بنفسه أو بحرف جر، وسواء المتعدي إلى واحد أو أكثر، وسواء فيه وجود حرف عطف أو عدمه، **فقولنا**: «أن يتقدم» احتراز من مثل: قام زيد وقعد، فإنه ليس من باب التنازع في شيء، **وقولنا**: «عاملان فصاعداً» ليدخل فيه مثل: صليت ورحمت وباركت. ومثله قول الشاعر:

أرجو وأخشى وأدعو اللّه مبتغياً عفواً وعافياً في الروح والجسد[1]

(١) الشاهد بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٢١.

ومثله:

جِيء ثُمَّ حالِف وثِقْ بالقومِ إنَّهم ... لِمَن أجازوا ذوي عزٍّ بلا هُونِ[1]

ومثله:

بمثلِها يَروحُ يريدُ لهواً ... ويَقضِي الهمَّ ذُو الأرَبِ الرَّحيلُ[2]

ومثله:

سُئلْتَ... البيت الذي أنشدَهُ المصنفُ، ويروى:

سُئِلْتَ فلم تمنعْ ولم تُعْطِ نائلا[3]

وأنشد ابن الدّهان آخره:

فسيّان لا حمد لديك ولا ذم[4]

كذا نقلته من خطه، **وقولنا**: «من فعل أو شبهه» ليدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، نحو قوله تعالى ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[5] فهاؤم اسم اسم فعل، **وقولنا**: «غير حرف» ليخرج منه مثل إن وأخواتها، فإنها من[٢٦٤] مشبهات الفعل، **وقولنا**: «ليس أحدهما للتأكيد» ليخرُج نحو قام قام زيد، **وقولنا**: «على معمول فصاعداً» ليدخل فيه نحو ظننت وعلمت زيداً منطلقاً، عند الجميع، وأريت وأعلمت زيداً بكراً ذاهباً على قول من أجازه، **وقولنا**: «بشرط أن لا يكون المعمول سبباً إلى آخره» ليخرج نحو زيد قام وقعد

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الأشموني ١٠٢/٢

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد للحطيئة وتمامه:

.... فسيان لا حمد لديك ولا ذم

ديوانه ١٩٤.

(٤) الشاهد السابق:

سئلت فلم تمنع ولم تعط نائلا ... فسيّان لا حمد لديك ولا ذم

(٥) سورة الحاقة آية ١٩.

أبوه، أو زيد ضربت وضربني أبوه، فإن ذلك لا يجوز أن يكون من باب التنازع، لأنك إذا أضمرت في الأول فإما أن تضمر ضمير زيد، فلم يتنازع العاملان حينئذٍ في المعمول إذ كل واحد منهما عامل في غير ما عمل فيه الآخر، وإما أن تضمر فيه ضمير الأب فقط، فلا يصح حينئذٍ أن يكون خبراً لزيد إذ لا ضمير فيه يعود إليه، وإما أنْ تضمر فيه مضافاً ومضافاً إليه، وذلك ممتنع لامتناع إضافة الضمير، ولا معرج على قول من جعل قول كثيّر عزة:

[وعــزّة ممـطول معنّىً غــريمُهـا][1]

مما تنازع فيه عاملان بل «غريمها» مبتدأ و«ممطول ومعنًى» خبران مقدمان والجملة خبر عزّة، فإن طلباه منصوباً نحو: زيد ضربت وأهنت أخاه جازت المسألة، **وقولنا**: «بشرط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات العوامل» ليخرج نحو قولنا: ضربت وأكرمت عمراً زيداً، تريدُ ضربت زيداً وأكرمت عمراً، إن جاز مثل هذا الكلام، لأن كل واحد منهما حينئذٍ قد أخذ ما يقتضيه فلا تنازع، وهذا الشرط مفهوم من قولنا مجتمعين، فإنه إذا كان معمول كل واحد منهما مذكوراً في اللفظ لم يكن العاملان حينئذٍ مجتمعين على معمول بل كل واحد منهما حينئذٍ منفرد بمعموله، وإنما ذكرناه ليكون أوضح من تركه، واعلم أنه لا يجوز في هذا الباب أن نفصل بين الثاني ومعموله بمعمول الأول فتقول: ضربت وضربني أباه زيد، لأن ذلك يؤدي إلى فصلين وذلك مستكره لا يجوز، **قولنا**: «بشرط أن يصح إلى قولنا المعمولان» ليخرج منه نحو قول امرىء القيس:

فلو أنَّ مــا أَسعى لأدنى معيشَـةٍ كفاني، ولم أطلُب، قليلٌ مِنَ المالِ[2]

[٢٦٥] فإن **س** رحمه الله قال: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً

---

(١) الشاهد لكثير عزة في ديوانه ١٤٣، والدرر ٢/١٤٦، والخزانة ٢/٣٨٢.
قضى كــلّ دَيْنٍ فــوفّى غــريمــه وعَــزَّةُ مــطولٌ مُعنىً غــريمُــهــا

(٢) ديوان امرىء القيس ٣٩.

وإنما كان المطلوب عنده الملك ولو لم يرد ذلك فنصب فسد المعنى، وبيان ذلك إن جعل «أطلب» عاملاً في «قليل» يفسد المعنى كما ذكر رحمه الله بيانه أن «لو» حرف شرط يقتضي شرطاً وجواباً، وكلاهما إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفياً، وإن كان معه حرف نفي، كان مثبتاً، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر كان الذي معه حرف النفي مثبتاً، وما ليس معه حرف النفي منفياً. **قال شيخنا**[1] رحمه الله: ضرورة أنه في الموضعين مقدّر، يعني بالموضعين الشرط والجزاء، ثم قال: فلو كان موجوداً لم يصحّ تقديره، ومن ذلك أنه إذا كان مقدراً لم يكن موجوداً، وإذا لم يكن موجوداً فهو منفي، فعرفنا أنه إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفياً، وإن دخل عليه حرف نفي والتقدير أنه منفيّ صار موجباً لدخول النفي على النفي، فتبين من هذا أن الذي جعله شرطاً هو «السعي لأدنى معيشة» منفيّ، إذ لا حرف نفي معه، وأن الذي جعله جواباً، وهو «كفاية القليل» أيضاً، إذ لا حرف نفي معه كما قلنا، ثم عطف عليه «لم أطلب» والمعطوف على الجواب جواب، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو جاز أن يعمل «لم أطلب» في «قليل» لكان طلب القليل مثبتاً ضرورة كون معه حرف نفي، فيكون حينئذٍ قد أثبت طلب القليل بعد نفيه السعي لأدنى معيشة، ولا معنى لطلب القليل إلا السعي لأدنى معيشة، ولا السعي لأدنى معيشة إلا طلب القليل، فيكون قد أثبت ثانياً ما نفى أولاً فيتناقض أول البيت وآخره، بخلاف ما إذا جعلنا مفعول لم أطلب الملك فإنه يستقيم معنى البيت حينئذٍ، لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أن المطلوب عنده الملك قوله بعده:

ولكنَّمـا أسعَى لمجـد مؤثَّـل وَقَدْ يُدْرِكُ المَجدَ المـؤَثَّلِ أَمثالِي[2]

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير.

(٢) ديوان امرىء القيس ٣٩.

[٢٦٦] فإن قيل: فلم ذكر أبو علي والمبرد هذا البيت في باب التنازع؟ فالجواب ما ذكره المازني وهو أنه لو لم يكن إعمال الأول جائزاً لما وضع هذا في هذا الموضع بيان هذا الكلام يعني أنك إذا أعملت الأول في باب التنازع تكون قد فصلت بين الأول ومعموله بجملة كما فصلت هنا بين «كفاني» وبين «قليل» الذي هو معموله «بلم أطلب» وهو حمله حملاً على باب التنازع، وقد تكلف بعضهم لهذا البيت وجعله من باب التنازع بأن جعل الواو في: ولم أطلب واوَ الحال ولم يجعلها واو العطف، فيكون كأنه قال «كفاني القليل في حال كوني لم أطلبه». قال ابن خروف: الحال فاسدة. ووجه شيخنا فساد الحال بأن قال: إنما كانت فاسدة لأنها تكون مقيدة للكفاية، لأن المعمول يقيد العامل ويعني أن لم أطلب حينئذٍ يكون حالاً من فاعل كفاني أو من مفعوله، والعامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، فيكون كفاني عاملاً في لم أطلب، فيكون لم أطلب مقيداً للكفاية. ثم قال شيخنا: ولا يلزم من انتفاء المقيد انتفاء المطلق. فلا يعطي حينئذٍ مراد الشاعر من حيث يصير المعنى أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل [مفيداً بعدم الطلب وليس مراده بل مراده أنه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل][1] سواء طلبه وترْك طلبِه. قال شيخنا: وهذا يحتمل أن يكون من قول س: لو نصب لفسد المعنى. وقولنا: سواء في ذلك ما يعمل بنفسه وبحرف جر ليدخل فيه مثل قول الشاعر:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بعُودٍ أَراكَةٍ تَنخَّلُ فاستَاكَتْ بِهِ عودَ أَسحَلِ[2]

فنازع بين «تنخل» و«استاكت» والأول متعد بنفسه، والثاني بحرف جر، وقولنا: سواء المتعدي إلى واحد أو أكثر ليدخل فيه نحو قولك: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه، على ما سنذكرها إذا وصلنا إليها من كلام المصنف،

---

(١) العبارة من الحاشية.

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٦٦ والإنصاف ٢٦٣

ونذكر إن شاء الله تعالى الخلاف هناك في ذوات الثلاثة المفعولين، وقولنا: سواء فيه وجود حرف عطف وعدمه ليشمل نحو: ضربني وضربت زيداً، وقوله تعالى ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾[1] [٢٦٧] وقوله تعالى ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[2]، وإن كان ابن الدهان في الشامل قد نقل أن البغدادي منع جواز التنازع إلا فيما معه حرف عطف، فما ذكر في هذا الباب من الآي والأبيات التي لم يجيء فيها حرف عطف ترد عليه منعه، ثم قال ابن الدهان رحمه الله: وهذا كثير مطرد بالواو، وجميع حروف العطف، وبغيرها كما تقدم، فهذا ما في ضابطنا. فنرجع إلى ضابطه فنقول: قوله أن يجتمع منها عاملان فصاعداً، يدخل عليه ما إذا كان أحدهما للتأكيد، نحو قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقوك احبسِ احبسِ[3]

فإنّ قوله «أتاك أتاك» عاملان، وليس من باب التنازع لكون الثاني تأكيداً للأول، فإن قيل: إذا كان الثاني تأكيداً كما ذكرت فما العامل في «اللاحقوك» هل الأول المؤكَّد أم الثاني المؤكِّد؟ فالجواب أنّ بعضهم جوّز أن يكون العاملان معاً عملا فيه عملاً واحداً، ولا يلزم منه اجتماع عاملين على معمول واحد من حيث أن الثاني لما كان تأكيداً للأول جريا مجرى الشيء الواحد، فكأن الثاني هو الأول، وليس غيره. وقال بعضهم إنّ العامل هو الأول، والثاني مُنْزَل منزلة حرف التأكيد كاللام في قولنا: لزيد منطلق وغيرها، واعقل في قوله، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً اشتراط أن لا يكون المعمول سبباً مرفوعاً على ما تقدم في ضابطنا، وأهمل أيضاً في ضابطه جميع ما ذكرناه في ضابطنا من التنبيه على المتعدي واللازم، ومن وجود حرف العطف وعدمه، وكأنه

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦.

(٢) سورة الحاقة آية ١٩.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٢/٣٥٣، والخصائص ٣/١٠٣.

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبسِ احبسِ

اكتفى بأن عدم تخصيصه بالذكر يكون عاماً لجميع الأحوال من حيث دخول الجمع تحت الإطلاق، ومن قوله: «فمثال تقدم العاملين» إلى قوله: «متى ظننت أو علمت زيداً منطلقاً» مثل على ما ذكره، فلا نتكلم الآن عليها، بل نقول: إذا اجتمعت العوامل التي ذكرنا على الوجوه التي اشترطناها فلا تخلو العوامل حينئذٍ إما أن تطلب المعمول متفقة أو مختلفة، فإن طلبته متفقة كقام وقعد زيد [٢٦٨] وخِيف وليم زيد، وضربتُ وأهنتُ وشتمتُ زيداً، ففي مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب س ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت، واختيار إعمال الثاني؛ ومذهب الكسائي ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت، واختيار إعمال الأول، ومذهب الفراء أنّ العاملين معاً عاملان في هذا المعمول الواحد، ولا حذف عنده في مثل هذه المسألة، ولا إضمار بشرط أن لا يكون أحد العاملين معطوفاً على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى، كقولنا: قام أو قعد زيد، ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة معروفة في كلام العرب، وهي أن كل عامل فلا بد أن يحدث إعراباً، ولذلك سمي عاملاً، وعلى قوله إن العاملين معاً عملا في هذا يلزم أن يكون كل واحد منهما لم يحدث إعراباً إذ الإعراب إنما أحدثه العاملان معاً لا أحدهما، فيكون كل واحد منهما حينئذٍ لم يحدث إعراباً، فيلزم خرم قاعدة قد استُقرىء إطرادها في كلام العرب، وما يؤدي إلى مثل ذلك مرفوض، ومما جاء في الشعر والعاملان يطلبانه مرفوعاً قوله:

إذَا شئْتَ نجَّاني صَـرومٌ مُشيَّـعٌ ... مَعي عُقـام يتقي الفَحْـلَ مُقْلِتُ
يَـطُوفُ بِهَـا مِنْ جَـانبَيْـهِ وَيَتَّقِي ... بِهَا الشَمسَ حَيٌّ في الأكارِعِ مَيّتُ[1]

ومثله قوله:

إن الـرعَـاثَ إذا يكُـونُ وديعـةً ... يُمسِي ويصبح دَرُّها ممحـوقـا[2]

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ومثله قوله:

قَـطُوبٌ فما تَلقَـاهُ إلا كـأنَّمـا زوى وجهه أن لَاكَهُ فُوهُ حنظَلُ[1]

ومثله قوله:

وإذا تـنـوِّر طـارِقٌ مُـسْـتَـطْرِقٌ نَبَحَتْ فـدلَّتْـهُ عليَّ كِـلَابي[2]

ومما طلباه منصوباً قولُ كُثَيِّر:

قَضَى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غـريمَهُ وَعَـزَّةُ مَمْـطُولٌ مُعَنًّى غَـرِيمُهـا[3]

ومما جاء بحرف لا يقتضي التشريك قوله:

[٢٦٩]وَهَلْ يُرْجِعُ التَسليمَ أويكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والرسُومُ البَـلاقِعُ[4]

وإن طلبته مختلفة، فالأول إما أن يُريدَ مرفوعاً أوْ لا، فإن كان الأول يريد مرفوعاً فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمّ فاعله، نحو قولك: ضربني وضربت زيداً، وأهين وشتمت بكراً، ففي المسألة أيضاً ثلاثة مذاهب: **س والكسائي** على مذهبهما في المسألة المتقدمة، **والفراء** في مثل هذه يوجب إعمال الأول، ويقول: إن إعمال الثاني يؤدي إما إلى الإضمار قبل الذكر، كما يقول س أو إلى حذف الفاعل، كما يقول **الكسائي** على ما سنذكره فيما بعد، وكل منهما غير جائز عند **الفراء**، فأوجب إعمال الأول للتخلص من ذلك، وهو محجوج بقول الشاعر:

وكُمتـاً مـدمّـاةً كـأن متـونهـا جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذهَبِ[5]

فإن **س** وغيره من الثقات أنشدوه بنصب «لون»، ولا يفيد **الفراء** رحمه

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد سبق ذكره ص ٢٦٤ من المخطوط.

(٤) الشعر لذي الرّمة، ديوانه: ١٢٧٤/٢ وشرح المفصل ١٢٢/٢.

(٥) الشاهد للطفيل الغنوي في ديوانه ٢٣ ونوادر أبي زيد ١٨٩.

الله إنشاده إياه برفع «لون» لأنا نقول له: هبك سَلِمَتْ لك هذه الرواية، فكيف تصنع برواية النصب وقد رواها الثقات ولا سبيل إلى رد ما رووه؟ فهو محجوج بهذا. قال شيخنا[1]: ومنع الفراء هذه المسألة مع أنه روى الأبيات المستشهد بها على ذلك، فيحتمل أن يكون منعه راجعاً إلى القياس عليها لا يجوز، ويريد لا يحسن، وإلا فلا سبيل إلى رد ما ثبت عن العرب، ولم يروِ أحد من العلماء المتقدمين فيما علمت في مثل هذه المسألة عن الفراء إلا إيجاب إعمال الأول. وروى الشيخ جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا أن الفراء في مثل هذه المسألة يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول س وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني ومعموله، فيقول مثلاً: ضربني وضربت زيداً هو، وضربني وضربت الزيدين هما، ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل، والفاضل حين يقول، وإن كان الأول يريد غير مرفوع، نحو: ضربت وضربني زيد، فس والكسائي على مذهبهما المتقدمين، والفراء في [٢٧٠] مثل هذه المسألة يجيز إعمال أيهما شئت، ويختار الأول كالكسائي، ومما جاء من إعمال الثاني في الشعر قول الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهَاشِمِ[2]

ومثله قول الشاعر:

وَلقَد أرى تغنَى بِهِ سيفانةٌ تُصَبِي الحَليم ومِثلُها أصبَاه[3]

قوله: والاختيَارُ في جميعُ ذلك إعمال الثاني، ويجوز إعمال الأول. في هذا الكلام نظر، فإن من جملة ما مثل به: ضربني وضربت زيداً، ومتى

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير.

(٢) ديوان الفرزدق ٢/٣٠٠ (ولكن عدلاً...).

(٣) الشاهد لوعلة الجرمي في سيبويه ١/٣٩، والمقتضب ٤/٧٥

ظننت أو علمتُ زيداً منطلقاً. وقد ذكرنا أن الفراء في المسألة الأولى يوجب إعمال الأول على المشهور عنه، وفي الثانية يعملهما معاً كما تقدم النقل عنه، لكن الظاهر أنه لم يتعرض إلى مذهب الفراء بل ذكر مذهب س والكسائي كما جرت عادة جماعة من المصنفين وإنما كان الاختيار إعمال الثاني لقربه، والعرب تراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، وقول امرىء القيس:

كـأنَّ ثـبيـراً فـي عـرانيـنَ وَبْلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ[1]

وقول الراجز:

كـأَنَّ نسجَ العَنكبُوتِ المُرْمَـلِ[2]

وقول الشاعر:

السَـالـك الثُّغْـرةَ اليقـظَانُ كـالِئُهَـا مَشْيَ الهَلوكِ عَلَيها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[3]

فجـرّوا «خرب» و«مـزمل» و«المـرمل»، ورفعـوا «الفضل» إتبـاعاً لما قبلهن لقربه، وإن لم يكن المعنى عليه، فأن تراعي العربُ القربَ مع صحة المعنى أوْلَى، وهذا الذي تسميه النحاة عطفاً على الجوار، وينشدون عليه:

أطـوفُ بِـهَـا لا أَرَى غيـرَهَـا كمـا طَـافَ بـالبَيعـةِ الـرَاهِب[4]

وأكثرهم يعتقده مخصوصاً بالمجرور، وقد جاء في المرفوع كما أنشدنا في الفضل، أنشده بعضهم على أنه من هذا الباب، وإن كان ابن جني وغيره

---

(١) الشاهد في ديوانه ٢٥ وروايته الشطر الأدل منه:

كـأن أبـانـاً في أفـانـين ودقـة .....

(٢) الشاهد في ديوان العجاج ٤٧ وسيبويه ١/٢١٧.

(٣) الشاهد للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١ والخزانة ٢/٢٨٨.

(٤) الشاهد في الأزهية ٨٢.

قد خرّجوا لجميع ما ذكر وجهاً يخرجه عن الجواز، بأن قالوا: كان أصله خرب جحره، فحذف «جحر» المضاف، وأقيم الضمير المضاف.

[ليس رفع الفضل كما ذكر إتباعاً للخيعل بل رفعه على النعت «للهلوك» على الموضع، لأن معناه كما تمشي الهلوك الفضل، وعليها الخيعل حالٌ «لمشى» أيضاً، أو جملة اعتراضية. ونظير هذا البيت قول النابغة:

عدو النحوص تخاف القانص اللحما[1]

ثم قال بعد:

أو ذو وشوم بحوضى بات[2]

فقوله «أو ذو وشوم» عطف على النحوص على الموضع كأنه قال كما تعدو النحوص أو ذو وشوم، ونحوه ما أنشدوا:

طلب المَعقب حقه المظلوم[3]

أي كما طلب المعقب المظلوم حقه «قد بيّنا أنه ليس كما ذكر في الطرة قبل»][4].

[٢٧١] إليه مقامه، فاتصل بعامله فاستتر فيه فتقديره خرب هو. كذلك مزمل فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير مرفوعاً بعامله فاستتر. وهذا

---

(١) تمام الشاهد في الديوان ١٠٩ هكذا:

وانشق عنها عمود الصبح جافلة ... عدو النحوص تخاف الرامي اللحما

(٢) تمام الشاهد في الديوان ١١٠:

أو ذو وشوم بحوضى بات منكرساً ... في ليلة من جمادى أخضلتْ ديما

(٣) تمام الشاهد:

حتى تهجر في الرواح وهاجها ... طلب .....

شرح الأشموني ٣٣٧.

(٤) العبارة التي بين معقوفين من الحاشية.

التخريج لا يضرنا فإنا إنما استدللنا به على رأي من يجعله على الحوار، ولا نقول بهذا التخريج، وأيضاً فقد حملهم مراعاة العرب على أن فصلوا العامل الزائد على العامل الذي ليس بزائد في قولهم: خشنت بصدره وصدر زيد، فجروا «صدراً» ونصبوه لكن الجر فيه أكثر بنص س رحمه الله، فراعوا صدره المجرور بالباء الزائدة، وجروا لقرب الباء من المعطوف، وبعد الفعل، فإذا راعوا الأقرب الزائد فأنْ يراعوا الأقرب فيما ليس بزائد أوْلَى ودليل آخر هو أنّ إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً، والفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعاً لا نظير له إلا في الاعتراض، والاعتراض لا اعتبار به لقلته، ودليل آخر وهو أنّ إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول س: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك، فهذا النصّ يقتضي أن العرب لا تعمل إلا الثاني لأنه ذكره بلفظ «إنما» التي للحصر، فلو اقتصر عليه لما كان عن عمل الثاني عدول، ولكنه قال بعد بأسطار: وقد يجوز: ضربت وضربني زيداً، لأن بعضهم يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، فذكره في الأول بلفظ «إنما» كما تقدم، وقوله في الثاني لأن بعضهم يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير، وإعمال الأول قليل، وهذا إنما قاله س نقلاً عن العرب، بدليل قوله: «وإنما كلامهم»، والحملُ على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قل.

استدل الناس للكوفيين بأدلة منها: أن قالوا: إن تقدم الأول دليل العناية به، وإبطال عمله، وإعمالَ الثاني دليل عدم العناية فيتناقضان، ومنها أنهم قالوا: إنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: «عندي ثلاثة ذكور من البط»، و«عندي ثلاث من البط ذكور»، فأتوا بالتاء مع [٢٧٢] ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط، فدلّ ذلك على مراعاتهم المتقدم، ومنها أنهم قالوا: رأينا العرب إذا اجتمع طالبان راعوا الأول، بدليل أنهم إذا اجتمع القسم والشرط فإنهم يجعلون الجواب للمتقدم منهما إذا لم يتقدمهما

شيء، ولا يجيء خلاف ذلك إلا في الشعر، فلذلك ينبغي هنا إذا لم يكن إعمال الأول واجباً أن يكون مختاراً، **ومنها** أنهم قالوا: إن إعمال الثاني يلزم منه الإضمار قبل الذكر كما قلتم، أو الحذف في الفاعل كما قلنا، ولا كذلك إعمال الأول، والمصير إلى ما لا يلزم منه شيء مما ذكرنا أَوْلَى من المصير إلى ما يلزم منه ما ذكرناه.

والجواب عن جميع ما ذكروا: **أما الأول** فنقول: إنهم لو أعملوا الأول لراعوه من كل وجه، وأهملوا الثاني من كل وجه، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثاني عناية من وجه، فأعطوا لكل منهما حصة من العناية، على أنا نقول: إعمال الثاني لا يمنع الأول شيئاً من العناية على أن لا تصير إلى إعمال الثاني إلا بعد إعطائنا الأول ما يستحقه إما مضمراً فيه إن طلب فاعلاً، أو محذوفاً معه إن طلب مفعولاً بخلاف إعمال الأول، فإنا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا إنّ إعمال الثاني أتم في الاهتمام بالأول من إعماله لم يبعد ذلك.

وأما **الجواب عن الثاني** فنقول: ما ذكرتم دليل لنا لا لكم، لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدم «الذكور» أقرب إليه، وأنَّثته إذا تقدم «البط» لقربه منه أيضاً، ثم ما ذكرتم معارض بقول العرب: علمت لزيد منطلق، وعلمت أزيد منطلق، وعلمت ما زيد منطلق، فإنهم راعوا الثاني في اللفظ لقربه دون الأول.

والجواب عن الثالث هو أن تقول: إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إما أن يكونا عاملين أو ليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملين فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم من مراعاة الأول، وقد [٢٧٣] يراعى الثاني كما ذكرنا في: علمت أزيد منطلق، وأما إذا كان الإثنان عاملين فإنما تعمل العرب الثاني منهما، بدليل قولنا: إن لم يقم زيد قمت، فإنه لما اجتمع حرف الشرط

«ولم»، وهما جازمان، جزمت الفعل «بلم» دون «إنْ» بدليل وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً في فصيح الكلام، ولو كان الجزم «بإنْ» لما وقع جواب الشرط ماضياً وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول إلا في الشعر على الأصح، فعرفنا أن العمل «للم» دون «إنْ»، وإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجباً كما كان في اجتماع «إن ولم» فلا أقل من أن يكون أولى.

وأما الجواب عن الرابع فنقول: إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بجملة كما ذكرنا، وإذا تعارض الأمر بين الفصل أو الإضمار قبل الذكر كان الإضمار قبل الذكر أوْلَى، لأنّ له نظيراً في كلام العرب في باب «نعم وبئس»، وفي باب «ربّ»، وفي ضمير الشأن والقصة، ولا كذلك الفصل بين العامل والمعمول، والمصير إلى ما له نظير، أو ما نظيره أكثر أولَى من المصير إلى ما لا نظير له، أو قلّ نظيره.

قوله: فإن أعملت الأول إلى قوله: التقدير إذا هم لمحوه إنما حسن الإضمار في الثاني هنا لأنه لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، لأن المظهر إذا كان معمولاً للأول فالنية به التقديم، ومنه قول الشاعر:

أَسَاءَ أَجْزِهُ عَامِرٌ فعاد بحلمي له محسنا[1]

ومثله قوله:

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أنْ يكون أصاب مالا[2]

ومثله وقوله:

وَقَد نغنى بهَا وَنرى عصُوراً بها يقتدنَا الخُردَ الخِذَالا[3]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

قوله: وقد يحذف الضمير إذا أعمل الأول وجب الضمير وإنما جاز حذفه لأنه على كل حال المنصوب «الضمير غير المرفوع» الذي أنشد، وهو قوله:

رب فيه بهذا على وهم من قال: بأنه ثاني، نحو: ضربني وضربته زيد، ، ولو قال عوض قوله [٢٧٤] الضمير أحسن، ليدخل فيه المنصوب كالبيت

بِعُكاظٍ يُعْشي النَاظِرين إذا هُمُ لمحوا شعاعه[١]

والضمير المجرُور قَول الشاعر

يرْنو إليَّ وأرنو مَنْ أُصادِقُهُ في النّائباتِ فَأُرضِيهِ وَيُرضيني[٢]

يريد: يرنو إلى من أصادقه، وأرنو إليه، فحذَفَ لِدلاَلةِ الأول عليه، فإن اختلفَ الحَرفان المتعدي بهما الفِعلان، فإن حذف الضميرَ لا يجوز للإلباسِ وإيهام أن يكونَ تعدي بمثل ما تعدَّى به الأول، كقول الشاعر:

مالَ عَني تيهاً ومِلتُ إليه مستعيناً عمرو فَكَانَ مُعِينا[٣]

قوله: فإن أعملت الثاني إلى قوله: ضَربتُ وضَربني زَيد، إنما كان حذفُه أوْلَى وأحسَن لأن ذكره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة مستغنى عنه، فلا ضرورة إلى ذلك بخلاف الفاعل، حيث كان لا بد منه، فاحتمل فيه الإضمار قبل الذكر على ما سيجيء قوله، ولا يجوز إضماره قبل الذكر إلا في ضرورةٍ نحو قوله:

علَّموني كيف أبكيهِم إذَا خَفَّ القَطِينُ[٤]

---

(١) الشاهد لعاتكة بنت عبدالمطلب في الدرر ٢/١٤٢، والمرزوقي ٧٤٣

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ومثله قول الشاعر:

إذا كُنتَ تُرضِيهِ وَيُرضِيكِ صَاحبٌ جَهاراً فكُن في الغيبِ أحفَظَ لِلْعَهْدِ
وألـغِ أحـادِيثَ الـوُشـاةِ فَقلّمـا يحاول واشٍ غير تغيير ذي ودِّ[1]

ومثله والضمير مجرور قول الشاعر:

وثقتُ بهـا وأخلفـت أمُّ جُنْـدُبٍ فزادَ غرامَ القلب إخلافُها الوَعدَا[2]

ومنع **المبرد** من جواز ذكر الضمير غير المرفوع مع الأول إذا أعملت الثاني محتجاً بما ذكرناه، والكوفيون لا يرون بالإضمار قبل الذكر في هذا الباب، فضلة كان أو عُمدَة، وما ذكرناه من جوازه في ضرورة الشعر، لما ذكرناه من الشواهد أولى من المنع مطلقاً.

قوله: فإن كان مما لا يجوز حذفه اقتصاراً إلى قوله: إلا أن ذلك قليل جداً، إنما كان الأحسنُ الإضمارَ لكون [٢٧٥] الضمير أخصرُ من الظاهر مع إعطائه المعنى المطلوب، وأما تأخيره فكان أحسن لما يؤدي إليه تقديمه من الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة، ومستغنى عنه، وقد بيّنا منع **المبرد** والكوفيين مثل ذلك، ومن أجاز تقديم الضمير هناك في ضرورة شعر، أجازه هنا أيضاً فنقول مثلاً في الشعر: ظنني إياه، وظننت زيداً قائماً، وإنما كان هذا الوجه أحسن من الوجه الثاني الذي ذكره، وهو حذفه اختصاراً، لأن حذفه اختصاراً وإن كان جائزاً في باب «ظننت» إلا أنه قليل جداً، كما ذكر بخلاف الإتيان به ضميراً، فإنه ليس بقليل، والمصير إلى ما ليس بقليل أحسن من المصير إلى ما هو قليل: واعلم أنك إذا قلت: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه، فهذا الضمير يفسّره «قائماً» لفظاً لا معنى، لأنه لو كان الضمير هو «قائماً» هذا

---

(١) البيتان في ابن عقيل ٢/٧ والأشموني ٢/١٠٥

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

المذكور من جهة المعنى لأدى المعنى إلى أن يكون «زيد قد ظنني نفسه» بيان ذلك أنّ «قائماً» هو المفعول الثاني لظننت، «وزيداً» هو المفعول الأول لها، وقد تقدم في باب «ظننت» أن المفعول الثاني هو الأول في المعنى، فيكون «قائماً» هنا هو «زيد» في المعنى، وإذا جعلت «إياه» هو «قائماً» في المعنى، وإياه مفعول ثان لظنني، وضمير المتكلم مفعول أول، يلزم أن يكون «إياه» هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان «إياه» هو «قائماً» في المعنى، فيلزم أن يكون «قائماً» هو ضمير المتكلم في المعنى، وقد كان «قائماً» هو «زيد» في المعنى، فيلزم أن يكون «زيد» هو ضمير المتكلم في المعنى، وذلك لا يجوز، فعلمنا أن الضمير الذي هو إياه يعود إلى قائم ليفسره من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، ولا يستنكر عود الضمير إلى ما يفسر لفظاً لا معنى، فإنه قد جاء ذاك نحو قول العرب: عندي درهم ونصفه، فإن الضمير، وإن عاد إلى درهم في اللفظ، فليس المراد به نصف هذا الدرهم، بل نصف درهم آخر، ومثله قول الشاعر:

أرى كلَّ قَومٍ قَارَبُوا قَيدَ غلهم وَنَحنُ خلعنَا قَيدَه فهوَ سَاربُ[1]

فالمرادُ قيد فحلنا لا قيدَ فحلِهم، وَكَذا قولُ النَّابِغَةِ [٢٧٦].

قَالَت ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنَا إلَى حَمامتِنا ونِصفُهُ فَقَدِ[2]

تريد: ونصف مثله لا نصف حقيقة، فإن نصفه حقيقة لا يكمل المائة.

قوله: والآخر أن تحذفه قد تقدم في «باب ظننت». الكلامُ على جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا، واختار بعضهم هذا الوجه الأول وقال إنا إذا ذكرنا المفعول الثاني مضمراً فلا يخلو إما أن نقدمه

---

(١) الشاهد للأخنس بن شهاب التغلبي في اللسان (سرب).

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦.

فيلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة، أو تؤخره فيلزم الفصل بين العامل والمعمول، وليس بنا ضرورة إلى أحد هذين الأمرين مع جواز ما هو أخف من ذلك وهو الحذف الذي لا يمنع مانع هنا، ولم يذكر المصنف في هذه المسألة إلا مذهبين وسماهما وجهين أحدهما: إضمار المفعول مؤخراً، والآخر: حذفه، وفيه وجه ثالث نقله ابن عصفور عن بعض النحويين وهو أن تأتي به ضميراً مقدماً ويكون إضماراً قبل الذكر، فتقول على المذهب: ظنيه وظننت زيداً قائماً، وفي هذا المذهب ضعف، وإنما ذكرناه ليعلم أنه قيل به فإن ثنيت فقلت: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، وجب أن تأتي بالمفعول الثاني الذي يطلبه الفعل الأول مظهراً، فتقول: ظننت وظناني منطلقاً الزيدين منطلقين، فتأتي بمنطلق مظهراً لا غير، لأنك لا تخلو إذا لم تأت به مظهراً من أحد أمرين: إما أن تأتي به مضمراً فتقول مثلاً: ظننت وظناني إياه الزيدين منطلقين، أو تدعه محذوفاً فتقول: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، وتعتقد أن مفعول ظناني الثاني محذوف تقديره منطلقاً لا جائز أن تأتي به مضمراً لما يلزم من مخالفة المفسِّر المفسَّر أو مخالفة الخبر المخبر عنه، بيان ذلك أنك إذا أضمرت فإما أن تأتي بالضمير مفرداً كما مثلنا أو تأتي به مثنى فتقول مثلاً: ظننت وظناني إياهما الزيدين منطلقين، والأول ممتنع لأن «إيّاه» مفسر بـ«منطلقين»، وهو ضمير مفرد والمثنى لا يفسر المفرد، والثاني ممتنع أيضاً لأن الياء هي المفعول الأول في ظناني وإياهما المفعول الثاني له وأصل المفعولين [٢٧٧] هنا مبتدأ وخبر كما تقدم في باب ظننت، فيخالف الخبر المخبر عنه من حيث كان الياء ضمير مفرد وإياهما ضمير مثنى، فإن حذفته كان الدال عليه «منطلقين» أيضاً وهو مثنى، والمحذوف إما مفرد فيختلف الدال والمدلول عليه، وإما مثنى فيختلف الخبر والمخبر عنه، وكل واحد من هذه الأمور لا يجوز، فتعين الإتيان به مظهراً على ما ذكرنا في المثال، ليتخلص من هذه الأمور التي بيّنّا عدم جوازها، ووافق الكوفيون على جواز الإظهار، وأجازوا

أيضاً الإضمار مُراعىً به جانب المخبر عنه، فيقولون: ظننت وظناني إياه الزيدين منطلقين، وقالوا: لأن المثنى والمجموع يتضمنان الواحد، فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز، وأجازوا أيضاً الحذف فتقول: ظننت وظناني الزيدين منطلقين، تقديره عندهم ظننت وظناني منطلقاً الزيدين منطلقين، فحذف الثاني من مفعولي ظناني وهو منطلق لدلالة الثاني من مفعولي ظننت وهو منطلقيْن عليه، لتضمن التثنية المفرد كما ذكرنا عنهم في الإضمار، وهذان الوجهان مستبعدان لما ذكرنا أولاً.

وأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة فمنع الجرمي وجماعة جواز التنازع فيها، وقالوا إن باب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا نثر، فلا تجوزه البتة. وذهب **المازني** وجماعة معه إلى جواز ذلك في ذوات الثلاثة قياساً لِما لم يسمع على ما سمع من المتعدي إلى واحد وإلى اثنين وليس لِـ س في ذوات الثلاثة نص ولا إشارة إلى شيء، مثال ذلك على قول من أجاز: أعلمني وأعلمت، فتقول إذا أعملت الأول: أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً، وإن أعملت الثاني قلت: أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه، هذا على قول من لم يُجز الاقتصار على المفعول الأول، وأما من أجاز يقول إذا أعمل الأول: أعلمني وأعلمته زيدٌ عمراً قائماً، وإن أعمل الثاني قال: أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً، وكذلك إن قدمت أعلمت على أعلمني يجوز فيه التفريع على المذهبين، فتقول إذا أعملت الأول على رأي من لا يقتصر: أعلمت وأعلمني إياه إياه زيداً عمراً قائماً [٢٧٨] وإن أعملت الثاني على هذا الرأي قلت: أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه، وتقول في إعمال الأول على رأي من يقتصر: أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً، وفي إعمال الثاني: أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه، وقد ذكرنا في ما تقدم الخلافَ

في جواز الاقتصار على المفعول الأول، ووجهَ قول كل قائل، فلا حاجة بنا إلى إعادته ها هنا. وقال **ابن مُعْط**: **في شرح بعض الجزولية** له: وأما في باب أعلمت فإن أعملت الأول قلت: أعلمت وأنبأتهما إياهما منطلقين الزيدين العمرين منطلقين، ليس لك إلا ذلك لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته، ثم قال بعده بقائمة ونصف: ألا ترى أنك لو قلت في باب المخالفة: أعلمت وأعلمني زيد عمراً شاخصاً، وقعت المنازعة في ثلاثة، ويبين ذلك بأن تعمل الأول فتقول أعلمت وأعلمنيه إياه زيداً بكراً شاخصاً، فلم تقع المنازعة في معمول واحد بل في ثلاثة، قلت: لا أعلم لم منع الشيخ أولاً الإتيان به مضمراً وعلل باستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال وأجازه هنا يحتاج ذلك إلى فضل تأمل وقد نقلنا قبل جواز الإتيان بالثلاثة مضمرين ومثل **ابن الدهان في شرح الإيضاح** له بالثلاثة مضمرين كما مثلنا، قوله وإن احتاج إلى مرفوع إلى آخر الكلام على باب التنازع: هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب كما قدمنا: مذهب الفراء وجوب إعمال الأول في الظاهر على ما هو المشهور عنه كما ذكرنا متقدماً، ومذهب **س والكسائي** ومن معهما جواز إعمال الثاني واختلفا حينئذ في الأول، فقال **س**: إذا قلت: ضربني وضربت زيداً، فاعل ضربني مضمر فيه مستتر، وهو إضمار قبل الذكر، ومذهب **الكسائي** أن الفاعل ها هنا محذوف، وكذلك لو كان مفعول ما لم يسم فاعله كقولك: ضربت وأكرمت زيداً، الدليل لِـ **س** هو أن نقول إن الفاعل كالجزء من الفعل وهو عمدة الكلام، فلا يليق به الحذف مع أن لنا عن حذفه مندوحه وهو إضماره، لا يقال إضماره يؤدي [٢٧٩] إلى الإضمار قبل الذكر، لأنا نقول الضرورة ساقتنا إلى ذلك، لأن حذف الفاعل لا يجوز لما ذكرنا الآن، فلم يبق إلا إضماره، ولأنه إذا دار الأمر بين إضمار الفاعل قبل الذكر، أو حذفه كان المصير إلى الإضمار قبل الذكر واجباً، لأنه جاء في مواضع عديدة كما ذكرنا متقدماً، وحذف الفاعل لم يجيء

أصلاً، فإن جاء ما يوهم ذلك مع قلته جداً فمتأول. استدل الكسائي على صحة مذهبه بقول الشاعر:

تعفَّقَ بالأرْطَى لها وأرادَها رجالٌ فبذَّت نَبْلُهُم وكلِيبُ[1]

فلو كان فاعل تعفق مستتراً فيه لأبرزه وقال: تعفقوا من حيث كان ضمير الجمع يلزم إبرازه، واستدل أيضاً بقول الشاعر:

لو كانَ حيّاً قبلهُنَّ ظَعائِنَا حيّ الحطيم وُجوهَهُن وزَمْزَمُ[2]

فقال في الأول حياً قبلهن ولم يقل حيياً وضمير التثنية أيضاً يجب إبرازه وجوبه في ضمير الجمع، ومن أصله جواز حذف الفاعل في غير هذا الباب، واستدل عليه أيضاً بقول الشاعر:

فإن كانَ لا يُرضيكَ حتى تَرُدني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالَكَ راضِيَا[3]

والجواب: أما قوله يجوز حذف الفاعل: فقد بيّنا الدليل على عدم جوازه، وما ذكره من البيت لا شاهد له فيه، إذ يجوز أن يكون فاعل يرضيك مضمراً فيه يدل عليه سياق الكلام أو لفظ يرضيك تقديره: لا يرضيك هو أي شيء، فيفهم شيء المفسر من سياق الكلام أو هو أي مرض فدل عليه لفظ يرضيك. وأما قوله: تعفق بالأرطى، وقوله: لو كان حياً فلا شاهد له في واحد منهما لأنه يجوز أن يكون أضمر واحداً في معنى الجمع في «تعفق» وفي معنى التثنية في «حياكما». قال س: فإن قلت: ضربني وضربتُ، قومك فجائز وهو قبيح أن يجعل اللفظ كالواحد، كأنك قلت إذا مثلته ضربني من ثم وضربت قومك، وروي عن العرب: هو أحسن الفتيان وأجملُه، وأكرم بني أبيه وأنبله، ولم يقل أجملهم وأنبلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن لكم في الأنعام

---

(١) الشاهد لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٣٨ والعيني ٣/١٥.

(٢) الشاهد بلا نسبة في المقري ١/٢٥٢، ومنهج السالك ١٣٣.

(٣) الشاهد لسوار بن المضرب في العيني ٢/٤٥١، والكامل ١/٣٠٠.

لعِبرَة نسقيكم مما في بطونه﴾، ولم يقل [٢٨٠] في بطونها، ومنه الأثر قوله: «خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يد، ولم يقل: أحناهن ولا أرعاهن[١]، وكذلك قول الشاعر:

ألبـانُ إبْـل تَعِـلَّةِ بن مُسـافـرٍ ... مـا دَامَ يـملكَـهـا عـليّ حـرامُ
وطَعَـامُ عمَـران بـن أوفَى مِـثله ... ما دَامَ يسلكَ في البطونِ طعامُ[٢]

ولم يقل «مثلها»، وكذلك قول الشاعر:

فِيهَـا خـطُوط مـن سـوادٍ وبَلَقْ ... كـأنـه في الجلدِ تـوليـعُ البَهَقْ[٣]

وكذلك قول الشاعر:

مثـل القـطا قـد تلفت حـواصله[٤]

لم يقل «حواصلها». وكذلك البيت الذي أنشده المصنف، وهكذا الجواب من قوله «لوكان حياً» وهوأن يكون أضمر مفرداً في موضع التثنية، وقد جاء مثل ذلك، قال الشاعر:

فكـأن في العينين حب قـرنفـل ... أو سنبـلاً كُحلت بـه فـانهلّتِ[٥]

ولم يقل «كحلتا» ولا «فانهلتا» ومثله قول النابغة الجعدي:

لِمنْ زُحْلُوقة زُلُّ بها العينانِ تَنهَلُ[٦]

ولم يقل «تنهلان» ومثله البيت الذي أنشده **المصنف**، وإنما تظهر فائدة الخلاف بين **س والكسائي** في التثنية والجمع دون الإفراد، فتقول على

---

(١) اللسان ٢٠٣/١٤.
(٢) الشاهد في اللسان (علل).
(٣) ديوان رؤبة ١٠٤ والخزانة ٤٢/١.
(٤) الشاهد في المحتسب ١٥٣/٢.
(٥) الشاهد لسلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ١٢١ والخزانة ٤٠٢/٣
(٦) الشاهد غير موجود في ديوان النابغة الجعدي.

قول س: ضرباني وضربت الزيدين، وضربوني وضربت الزيدين، لأن الفاعل عنده مضمر في الأول، فيبرز في التثنية والجمع، وتقول على رأي الكسائي: ضربني وضربت الزيدين، ضربني وضربت الزيدين، فلا تبرز في «ضربني» ضميراً لأن الفاعل عنده محذوف وليس بمستتر فيبرز، ومما يشهد لِـ س قول الشاعر:

جَفَوني وَلم أجفُ الأخلاء إنني لغَيْر جميل مِن خَليلي مُهْمِلُ[1]

فأبرز الضمير في «جفوني»، ومثله:

هَويتني وهويت الخُرَّدَ العَرَبَا أزمان كنتُ منُوطاً بي هوىً وصَبَا[2]

ومثله:

خالفاني ولم أخالِف خليليّ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ[3]

وهذه الأبيات تقطع بمذهب س، ولا جواب للكسائي عنها، وكل ما يستشهد له به يمكننا الجواب عنه بمثل ما أجبنا في «تعفق» ونحوه فعرفنا أن المصير [٢٨١] إلى ما ذكره س واجب. ولم يمثل النحاة في باب التنازع إلا بالتنازع في الفاعل والمفعول به فقط، وكما يجوز التنازع في هذين فكذلك يجري التنازع في الظرف والمصدر وغيرهما، فتقول في الظرف إذا أعملت الثاني: سرتُ وذهبتُ اليومَ، وقمتُ وقعدتُ أمس، وإن أعملت الأول قلت: سرتُ وذهبتُ فيه اليوم، وقمتُ وقعدتُ فيه أمس، وتقول في المصدر إذا أعملت الثاني: إن تضرب بكراً أضربك ضرباً شديداً، وإن أعملت الأول قلت: إن تضرب بكراً أضربه ضرباً شديداً، فالهاء ضمير المصدر، وإضمار المصدر كثير في القرآن والشعر فلا حاجة بنا إلى ذكر شاهد على ذلك،

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٤٥ والهمع ١/٦٦.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/١٤٣ والهمع ٢/١٠٩

وهكذا الحكم في كل معمول للفعل يجوز أن يكون مضمراً، فأما الحال فقال ابن معطٍ في **شرح بعض الجزولية** له: وتقول في الحال: إن تزرني ألقك راكباً، إن أعملت الثاني، فإن أعملت الأول قلت: إن تزرني ألقك في هذه الحالة راكباً، على معنى: إن تزرني راكباً ألقك في هذه الحالة، ولا يجوز الكناية عنها لأن الحال لا تضمر، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول، وقال **ابن الدهان في شرح الإيضاح** الذي أسماه **الشامل**: واعلم أنك إذا عدّيت الفعل إلى جميع ما يقتضيه في هذا الباب فقلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً يوم الجمعة خَلْفَك تهذيباً إعلاماً، فجئت معه بالفعل الثاني على قول من أجاز ذلك، قلت: في قول **البصري**: أعلمت وأعلمني زيد عمراً ضاحكاً يوم الجمعة خلفك تهذيباً إعلاماً، وعلى قول **الكوفي**: أعلمت وأعلمني إياه إياه فيه فيه إياه إياه زيداً عمراً ضاحكاً يوم الجمعة خلفك تهذيباً إعلاماً، ولو جئت في الكلام بحال لم يصح لأنها لا يكنى عنها.

ومنع بعض النحاة تنازع فعلي تعجب لكونه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره، وأجازه **أبو العباس** قال **ابن مالك**: والصحيح عندي جوازه لكن بشرط إعمال الثاني كقولك: ما أحسن وأعقل زيداً، تنصب زيداً بأعقل لا بأحسن، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله، وكذلك تقول: أحسن به وأعقل بزيد، بإعمال الثاني ولا تعمل الأول فتقول: أحسن وأعقل به بزيد، فيلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على أصل مذهب **الفراء** أن يقال: أحسن وأعقل بزيد، على أن يكون الأصل: أحسن به، وأعقل بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية [٢٨٢] [«ما جاء في الحاشية: ليس هذا من الإعمال بل هو من الحذف، لأن الإعمال شرطه جواز عمل كل واحد منهما فيه، وهذا لا يجوز فيه إلا إعمال الثاني فهو الحذف إن جاء»][1]

---

(١) ما بين المعقوفين من الحاشية.

[٢٨٢] عليها، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني من قوله تعالى ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[١] فإن الثاني يستدل به على الأول كما يستدل بالأول على الثاني، إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس. قال شيخنا ابن عمرون: وجوّز بعضهم التنازع في «لعل، وعسى» فقال: لعل وعسى زيد أن يخرج، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيداً خارج، وليس بواضح، إذ لا يقال منه: عسى زيد خارجاً، ويلزم منه حذف منصوب «عسى».

مسألة: لم يحضرني الآن في التنزيل، جل منزله، ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾[٢]. ولو أعمل الأول لقال: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، ومثله في الحديث: «إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم»[٣]، ولا صراحة في قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾[٤] و ﴿هآؤم اقرءوا كتابيه﴾[٥] ولا التفات إلى قول من قال إنه لو أعمل الأول لوجب الضمير في الثاني، وأن يقول أفرغه، واقرؤه لأنا قد ذكرنا أولاً جواز حذف الضمير في مثل هذا من حيث كان مفعولاً، وأنشدنا عليه متقدماً، وإن كان ذكر الضمير في مثل هذا أكثر من حذفه فلا يكون عَدَمُه قاطعاً بإعمال الثاني. قال بعضهم يعارض قوله: لو أعمل الأول لأتى بالضمير في الثاني بأن يقول: لو أعمل الثاني لأتى بالضمير في الأول فقال آتونيه، وهاؤموه إقرأوا. نقول: لا يصلح ما ذكرت لمعارضة ما ذكر لأن له أن يقول في الجواب: لو أضمر في الثاني لما

---

(١) سورة مريم آية ٣٨.
(٢) سورة المنافقون آية ٥.
(٣) صحيح مسلم ١٥٤٦/٣.
(٤) سورة الكهف آية ٩٦.
(٥) سورة الحاقة آية ١٩.

كان إضماراً قبل الذكر، ولو كان أضمر في الأول لكان إضماراً قبل الذكر، فلا يلزم من وجوب الإضمار حيث لا يكون قبل الذكر وجوبه حيث يكون إضماراً قبل الذكر، بل يكون عدم الضمير في الثاني في الآيتين الكريمتين مرجحاً لإعمال الثاني لا موجباً. وهذه أبيات ينتفع بمثلها في باب التنازع.

ما تنازع فيه فعلان سمِّيَ الفاعل وما لم يُسَمَّ فاعله وأعمل الثاني، قول الشاعر:

قَـرِينَـةُ سَبْـعٍ إن تَـواتَـر مـزةً ضـرَبنَ فصُفَّت أرْؤس وجُنُـوبُ[1]

تنازع فعل ومصدر وأعمل الثاني على الأظهر قول الشاعر[٢٨٣]:

لقـد لبست لبس الهلوك ثيـابهـا تـراءى لَنَا الـدُّنْيَـا بِعَيْنٍ ومبسم[2]

تنازع مصدرين قول الشاعر:

أَرَواحُ مـودِّعٍ أم بـكـورُ أنت فـانـظر لأي ذلـك تصيـرُ[3]

أعربه السيرافي في أحد الوجوه على تنازع المصدرين في «أنت». ومما ينبغي أن ينبه عليه في هذا الباب أن بعض النحاة منع من التنازع في المضمر، وأجازه أكثرهم، والأظهر جوازه، والله أعلم بالصواب.

المنصوب على الاختصاص كالمنادى في الإعراب، وليس به، لعدم دخول حرفه ولوقوع مثل: نحن، العرب، أقرى الناس للضيف. ونصبه بفعل واجب الإضمار، وموضعه حال، كأنه قال: إنا نفعل كذا مخصوصين أو معنيين، و: بك، الله، نرجو الفضل، أي: وبك مخصوصاً أو معنياً نرجو الفضل، ففي المثال الأول الحال من فاعل «نفعل» لا من اسم «إن»، لئلا

---

(١) الشاهد لحميد بن ثور، اللسان (وتر).

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ٨٤، والشعر والشعراء ١/٢٢٥.

يبقى الحال بلا عامل، وفي الثاني حال من الكاف في بك، والعامل نرجو وأكثر الأسماء دخولاً هنا بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت وآل فلان، ولا يكون إلا في أثناء الكلام، قولهم «نحن آل فلان كرماء» ولا يكون نكرة لأنها لا تريك لبساً ولا مبهماً، لأنه إنما جيء به للبيان والتأكيد، فلو قلت: إني هذا أفعل جئت بأشكل من الضمير. قلت: وأكثر ما يأتي بين مبتدأ وخبر في باب نواسخه، وقد جاء في غير ذلك نحو قوله تعالى ﴿رحمة الله وبركاته عليكم، أهل البيت﴾[1]، ونحو قولهم: اللهم اغفر لنا، أيتُها العصابةُ. قال الرماني: رفع «أي» لأنه على مخرج النداء فوجب أن يعامله معاملته كما وجب في التسوية أن يعامل معاملة الاستفهام، والعصابة وصف أي، نص عليه س. قال ابن عمرون: وذا يدل أن أيّاً معرفة في الاختصاص، وليس بمضاف، وإنما صار معرفة نظراً إلى حالة في النداء، وأيها في موضع نصب تقديره: أخص، فاللفظ على النداء، والمعنى على النصب على الاختصاص، وقال السيرافي: الرجل هنا مبتدأ والخبر محذوف، أو عكسه، تقديره: الرجل المذكور من أريد أو من أريد الرَّجلُ المذكور، وبعضهم صرَّح بأنه مبتدأ، قال ابن عمرون: وذا مستغنى عنه لا فائدة فيه فلا [٢٨٤] يجوز تقديره.

إن كان اللقبان مفردين فالإضافة عند البصريين، وأجاز الكوفيون مع هذا الإتباع عطف بيان، حكى الفراء عن العرب: جاءكم يجيء عينان الرجل كان ضخم العينين، وقد حكى بعضهم الوجهين عن البصريين أيضاً: مررت بضارب زيداً، لا تقدم زيداً على ضارب للفصل بين الجار والمجرور، ولا على الباء لأنها تتنزل من الفعل منزلة الجزء، بدليل أنه قد عدى الفعل إلى المفعول كالهمزة والتضعيف، فتكون قد فصلت بين العامل والحرف الذي هو كالجزء، فإن كان زائداً نحو: لست بضارب زيداً، جاز تقديم «زيد» على

---

(١) سورة هود آية ٧٣.

الحرف لأنه زائد لم يُعَدَّ فلم يتنزل منزلة الجزء من العامل على خلاف في ذلك.

«ذو» طي لمذكر ولمفرد وفروعهما هكذا. وبعضهم «ذو» لمذكر مطلقاً، و«ذات» لمؤنث مطلقاً، وبعضهم «ذو» لمذكر ويثنيها ويجمعها في المذكر و«ذات» ويثنيها ويجمعها في المؤنث.

ضرب غلامه زيداً: أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه، واستدل عليه بالسماع والقياس، أما السماع فقوله:

جَزَى بَنُوه أَبَا الغِيلانِ عَن كِبَرٍ ... وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِّمارُ[1]

وقول حسان:

ولو أن مجداً أخلَدَ الدَّهرَ واحِداً ... من الناسِ أبقى مجدُهُ الدَّهرَ مُطعِما[2]

يمدح مطعِم بن عدي، وقول الآخر:

وَمَا نَفَعَتْ أعمَالُهُ المرءَ راجِياً ... جزاءً عليها مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأمرُ[3]

وكقول الهذلي:

ألا ليت شِعري هَل يلومنَّ قومُهُ ... زُهَيراً على ما جرَّ من كلِّ جانِبِ[4]

وكقوله الآخر:

كسا حِلمُه ذَا الحِلم أثوابَ سُؤدَدٍ ... ورَقّى نَدَاه ذا النّدى في ذُرى المجدِ[5]

وكقول الآخر:

لما رَأى طالبوهُ مُصعَباً ذعروا ... وكادَ لو ساعَدَ المَقدورُ ينتصِرُ[6]

---

(١) الشاهد لسليط بن سعد في العيني ٢/٤٩٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٠١.
(٢) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٧، والعيني ٢/٤٩٧.
(٣) الشاهد بلا نسبة في الأشموني ٢/٥٩.
(٤) الشعر لأبي جندب الهذلي، ديوان الهذليين ٣/٨٧ والخزانة ١/١٣٥، ١٤١.
(٥) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/٤١٩، والعيني ٢/٤٩٩.
(٦) الشاهد بلا نسبة في العيني ٢/٥٠١، وابن عقيل ١/٤١٨.

وكقوله: [٢٨٥]

لمـا عصَـا أصحـابُـهُ مصعبـاً أدّى إليهِ الكيْلَ صـاعاً بصـاعِ[١]

وأبيات أخر. وأما القياس فقال ابن جني: قد تكثر الفروع وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصُول بها. من ذلكَ قولُ ذي الرُّمَّة:

ورمـلٍ كـأوراك العَـذارى قـطعتُـهُ[٢]

والعادة أن تشبَّه أعجاز النساء بكثبان الأقفاء، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعرُ التشبيه، فجعل أوراك العذارى أصلاً وشبه به الرمل، وكذلك كثر تقديم المفعول على الفاعل، صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وإن كان الفاعل مقدّماً والمفعول مؤخراً، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا: ضرب غلاَمه زيدٌ.

الألف واللام الموصولة: مذهب **المازني** أنها اسم، ومذهب س وأكثر النحاة أنها حرف، بدليل تخطي العامل.

ثاني ظننت إن كان جملة وجب إقامة الأول إجماعاً، وقياسُ من أجاز أن تقع موقع النائب جواز إقامة الثاني منها أو غير جملة، فمنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه نكرةً وجوّزه معرفةً، ومنهم من أجاز إقامة الثاني مطلقاً وهو الصحيح المختار إذا لم يُلبس ولم يكن جملة.

تعريةُ المبتدأ من العوامل اللفظية هي النواسخ فقط عند **أبي علي**[٣]، وكل عامل عند غيره،

---

(١) الشاهد للسفاح بن بكير في المفضليات، المفضلية رقم ٩٢.

(٢) الشاهد لذي الرمة وتمامه:

. . . . . إذا ألبسته المظلمات الحنادس

ديوانه ٢/١١٣١، واللسان (ورك).

(٣) هو الشلوبين.

أقائم الزيدان، وما ذاهب أخواك، ذكرت المبتدأ لتخبرَ بهِ لا عنه، فلا خبر هنا له لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قلّ رجل يقول ذلك، ويقول صفة لرجل لا خبر بدليل جريه على رجب تثنية وجمعاً. وقولهم: كلُّ رجل وضَيْعَتُه، وحسبك، مبتدءان لا خبر لهما على أحد الوجهين، وكذلك:

غيرُ مأسُوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحَزَنِ[1]

وقوله:

غير لاهٍ عِدَاكَ فاطَّرحِ اللَّهوَ ولا تغتررْ بعارضِ سِلْمِ[2]

فغير في البيتين لا خبر له على أحد الوجهين لأنه محمول على «ما».

[٢٨٦] **عامل المبتدأ** معنوي وهو الابتداء عند **البصريين**، وعن الكوفيين مذهبان: أحدهما أنه لفظي وهو الخبر، وقالوا كل منهما يرفع الآخر، والثاني أن المبتدأ يرفع بما عاد عليه هذا منقُول أكثر الناس **وكتب الخلاف** عنهم، ونقل **ابن الدهان** في **شرح الإيضاح** عن **الفراء** عن **الكسائي** أنك إذا ابتدأت باسم بعده اسم رفعت كلاً منهما بصاحبه، أو بعده فَعَلَ أو يَفْعَل فيما عاد من ذكره، لا يفعَل ويَفْعَل لأنهما مشغولان بما فيهما من نية الكفاية. قال **الفراء**: قلت له: عبدُالله قام أبوه، أتجيز رفع الأول بما عاد عليه من ذكره، والأب بقام ويقوم؟ قال: نعم أجيز أن يرفع الأول بكل ما يعود من ذكر وإنْ كان خفضاً أو نصباً، وهذه الحكاية تدل على أن ذلك اختلافُ حالين لا مذهبان كما ذكروا، ولم يتعرض **الفراء** لسؤاله عن الجملة الاسمية ما العامل في المبتدأ فيها، ولا **الكسائي** تعرض لذكرها، واختلفوا في الابتداء العامل في المبتدأ ما هو؟ فقيل: هو وصف قائم في المبتدأ، وهو ما ذكره المصنف، وقيل هو علة ذات وصفين، والوصفان هما التعري والإسناد للخبر، وقيل: هو

---

(١) مرّ ذكره وهو لأبي نواس.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الأشموني ١/١٩١، وابن عقيل ١/١٦٥ ومغني اللبيب: ٦٧٦

التعري فقط. وقال الزجّاج: هو ما في المتكلم من معنى الإخبار، وقيل: هو جعل الاسم على هيئة ما معلومة لا بد للمبتدأ أن يكون على مثلها، فصار ترتيبها كترتيب المعنى المقتضي لجعل أحد الاسمين في باب الفعل فاعلاً والآخر مفعولاً.

وصف النكرة مسوغ للابتداء بها لكن بشرط أن تكون الصفة محصلة لتخصيص نفي جهالة، وإلا فلو قلنا: رجل في الدنيا قائم، لم يستنكر ذلك، وإن كانت هنا موصوفة.

تقدم الجار والمجرور أو الظرف مصحح للابتداء بالنكرة لكن بشرط تعريف الظرف والمجرور، فلو قيل: في دار رجل، لم يجز، وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف، نقله عنهما ابن عمرون.

شيء ما جاء بك. فيه نظر لاحتمال أن تكون «ما» صفة كما في قولهم: إيتني بدرهم ما، إلا أنه يجوز أن يعتقد فيها الزيادة، ولذلك لم يكتف المصنف به، بل رأدفه بقولهم: «شرّ أهرذا ناب»[1]، وهذا القسم يعبر عن النحاة بقولهم في معنى النفي [٢٨٧].

هلمّ مركبة إجماعاً، قال الخليل والبصريون: مِنْ ها للتنبيه، ولُمَّ فعل أمر من لَمَّ الله شعثه، أي جمعه، أي: لُمَّ نفسك إلينا، فحذفت ألف ها تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ونظراً إلى أن أصل لام لُمَّ السكون، وحركتها عارضة بنقل حركة الميم المدغمة إليها، وقيل بل رُكّبا قبل الإدغام، فسقطت همزتها للدرج، إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلنا حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، فصار هلُمَّ، وقال الفراء:

---

(١) المثل في الميداني ١/ ٣٧٠، المستقصى ٢/ ١٣٠

الأصل «هل أم» أي أقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام وحذفها، فصار هلُمَّ، واستضعف بعضهم ذلك، وقال: هل للاستفهام، ولا مدخل له هنا، وأجاب **ابن عمرون** بوجهين: أحدهما أن التركيب قد يغير المعنى، والثاني أن «هل» هنا ليست للاستفهام بل التي للزجر والحث. واختلفت العرب فيها، فأهل الحجاز يجعلونها بلفظ واحد لمفرد ومذكر وفروعهما، وتميم تبرز فيها الضمير في تثنية وجمع لمذكر ومؤنث، فتقول هَلُمّا، هَلموا، هَلُمّي، هلُمُمْنَ بضم الميم الأولى، وإسكان الثانية لاتصال ضمير الفاعل المتحرك به كضربن وعدم الإدغام لسكون الميم الثانية، وتخفيف النون. هذا عليه بص وأكثر كو، وقال **الفراء**: الصواب هَلُمَّنَّ بفتح الميم والنون وتشديدهما، لأن هذه النون يلزم ما قبلها السكون، فزادوا نوناً ساكنة قبلها، لتسلم فتحه الميم، وتكون النون وقاية لها، وحكى عن بعضهم: هَلُمّين يا نسوة، تجعل الزائد للوقاية ياء، قيل: من لم يبرز فيها ضميراً اعتقدها اسم فعل، ومن أبرزه اعتقدها فعلاً، وقال **ابن عمرون**: من أبرزه غلب فيها جانب الفعلية، وهي اسم عندهم بدليل إلزامهم الفتح لميمها إذا لم يبرز فيها ضمير، وكان القياس فيمن اعتقد فيها الفعلية، أو غلب فيها جانب الفعلية أن يجريها مجرى ردَّ في تحريكها بثلاث الحركات، لكن التزموا فتحها طلباً للتخفيف لما ثقلت بالتركيب، قال **أبو علي**[1]: أمّا هلمَّ فمفتوحة عند الجميع، ومما يدل على أنهما صارا كالكلمة الواحدة اشتقاقهم منها فعلاً كما يشتق من الكلمة الواحدة، حكى **الأصمعي** أن الرجل يقال له: هلمّ، فيقول: لا أَهَلُمَّ [٢٨٨] بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وتشديد الميم وفتحها، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب.

الأخفش في الأوسط: ما كان على «فعيل» بمعنى «مفعول» فهو بغير هاء

---

(١) هو الشلوبين

للمؤنث والمذكر نحو: دهين وصريع، فأما مريضة، وصغيرة، وكبيرة، وظريفة، وما أشبهه ففيه الهاء للمؤنث لأنه لا يجوز فيه ممروضة، وقد جاءت أشياء شاذة من «فعيل» بغيرها، وليس فيه مفعولة نحو: ملحفة جديد، وشاة سديس، وريح خربف، وكتيبة حصيف، وهي السوداء من كثرة أهلها، وقد قالوا أكيلة الأسد، وفريسته، أرادوا به الاسم، كما قالوا الحلوبة والركوبة والقتوبة والأكولة للسائمة يتخذونها ليأكلونها ويحتلبوها، وللبعير يتخذونه للقتب وللركوب. و«فعول» في كلامهم بغير هاء إلا في هذا المعنى، تقول: رجل عدل، وامرأة عدل، ومنهم من يقول عدلة.

واعلم أن «وحدة» منصوب أبداً إلا قولك: نسيج وحدِه، لذي الرأي المنفرد برأيه، ولا يخطىء، وعُبَيْرُ وحدِه، وجُحَيْشُ وحدِه للذي يستأثر برأيه، ولا يستعين برأي غيره.

وتقول للنساء: أتتني إحدى عشرتَهن، وللرجال: أتوني أحدَ عشرَهم إلى العشرين، لا يكون إلا مفتوحاً، ومن العرب من لا يتكلم بهذا إذا جاوز العشرة لأنه لا يقع إلا على واحد، وإنما تقول: خمسة عشر رجلاً، فكيف تقول: خمسة عشرَهم، ومن العرب من يقول ثمانية عشر رجلاً، يقول ثمانيةَ عشرَهم، إلا أن الذين أضمروا ذهبوا به إلى معنى الرجال إذا قالوا: ثمانية عشر رجلاً، فكان الذين قالوا: ثمانيةَ عشرَهم، كأنهم قالوا: ثمانية عشرَ رجالاً، وهذا قبيح، إلا أن هذا عندنا على قول من قال: خمسة عشر رجالاً، كما قال الشاعر:

كأن خصييه من التدلدلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حنظلِ[1]

خميس وخميسان وثلاثة أخماس وأخمسه، وتقول: محرّم ومحرّمان

---

(١) الرجز لخطام المجاشعي سيبويه ٣/٥٦٦

وثلثة محرّمات وكذا كل شهر من الشهور تجمعه بالتاء إلا أنك تقول في رجب وصفر: ثلاثة أرجاب وأصفار، وشوال وشوالان، وثلاثة [٢٨٩] شوالات، وإن شئت قلت: شواويل، وذوا القعدة، وذوات القعدة وذوا الحجة، وذوات الحجة، وأما شهر ربيع فإنهم يجمعون الشهر فيقولون: شهرا ربيع، وأشهر ربيع، وأما جمادى فلا يقولون شهر جمادى، ولكن يقولون: هذه جمادى، وهم يعنون الشهر، وإن شئت ثنيت الربيع وجمعته، فقلت: ربيعان وأربعة أربعاء.

كل جماعة من غير الإنس فهي مؤنث، ولذلك تقول العرب ابن عرس، وأبناء عرس، وبنات عرس وسوائم أبرص، وبنات نحاض، وبنات لبون، وكذلك بنات نعش، إلا أن هذا قد يُذَكّر في الشعر، قال الشاعر:

وبَاكرتُها والديك يدعُو صباحه إذا ما بَنُو نَعش دَنَوا فتَصوّبُوا[1]

وقد يحتمل الشِعرُ ما هو أشدّ من هذا، قال الشاعر:

إذا أشرَف الديك يدعو بعض أسرتِه إلى الصباحِ وَهُم قَوم معازِيلُ[2]

يعني الدجاج، للإمام أبي اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الحسن الكندي رحمه الله:

سا سيف دينِ اللهِ عِشْ سَالماً فالدينُ ما عِشتَ بِهِ بَارِهُ

البَارِهُ: المترجرج بفمه، فاعل من البرهرهة، يقال امرأة عبهرة برهرهة في يدها درهرهة.

وَدُم لأهلِ العلمِ ما دَامَت الدُ نيَا فأنتَ العَالم الدَارِهُ

---

(١) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه ٤ والحماسة البصرية ٢/٧٤

(٢) الشاهد لعبدة بن الطبيب. المفضليات رقم ٢٦.

فاعل من المدرَه والبراق من الدّرهرهة، والدّارِره أيضاً: الشولقي على اللغة.

إنَّ الـذي يسمُـو إلى نيـل مَـا شـيِّـدت مـن أكـرومـةٍ وارِهَ

فاعل من الأوْرَه والرهاء وهو الأحمق.

كم لـك عنـدَ الـروم من وقعـةٍ وقعـة ذكرك في الـدُنيا بهـا جَارِهَ

المعلن، فاعل من الجرهاهية، وهي العلانية.

عَـفَـفـتَ إلا عَـن نُـفُـوس لـهـم أنـت إلـيـهـا أبـداً شـارِهُ

الأكثر شرّه في الحال وشاره فيما بَعد.

وَكَـم لهُـم من مُـقـلَةٍ طَـرْفُـهـا لـلذل مـن أدمـعـه مـارِهُ

مِنَ المَرَهِ وهو تَرك الكُحلِ للعيْنِ.

[٢٩٠] أنتَ بإذلالِ العِدَى حيثُما كـانـوا وإعـزاز الـنـدى غـارهُ

فاعِلُ من غَرِهَ بالشيء وغَرِيَ به الجمهرة.

كم تَشْتَكي الخَيلُ إليكَ السُّرَى هَـل أنـتَ بـالـرفـقِ لـمـا آرِهُ

مِنْ أرحت الشيء وهرحْتُه مثل أَنرتُ وهنرتُ، وقالوا هارِهٌ أبدلوا من همزه هاء ومن جائه هاء أيضاً.

أنحلتهـا بـالغـزوِ حَتّى استـوى وفي الأينِ مِنهـا الجِـذْعُ والفـارِهُ

القَارح، والجلدُ اليَابسُ.

هـاذي قوافي في الخـالِـوَيْهيّ لا يَـطَّرِحُ مِـنـهـا لـفـظةً طـارِهُ

الطارح.

ألّـفهـا الـكنـديُ طـوعـاً وَلَـن يَـسـتـوي الـطائِـعُ والـكـارِهُ

من الكراهية واللاطِمُ الكرهاء والكرهاء الوجه.

والخلعة الحسناء حقي على ما قلته والمركب الفارهُ

فاعل من فَرُهَ، شاذّ، وهو في صِفَةِ الحمَارِ والبغل لا في صفة الفرس، ولا التفات لقول عديّ فلم يكن بصيراً بالخيل، والفاره بمنزلة القارح.

العرب تقول في جمع إبراهيم أَبارِهُ وأباريم، وفي تصغيره أبيره، وبُريهيم. **الزَّعْنَجُ** بالعين السحاب، أما الزَّغْنَج بالغين البوتُ والبَكَأُ والتين والتنعيمة. والتاموك. والتؤمان، والخَوْشانُ برفع النون، الخَوْعانِ بكسر النون الخاصرتان، والتغبة، والثرمدة، والثلثان، والجلاذي غير الأرضين، والجلف غير الأعرابي، والشاة بلا رأس ولا قوائم، وما الجُعُرَة والحِرْقُ والخَفَض غيرُ متاع البيت، والبعير والحنون، والدِّلْبوت والزِّعْبُرُ بكسر الزاي لأن الزعبرَ معروف يقال أخذتُ هذا الشيء بزابجه ورامجه وزويره وزعبره وبريغه وما الزبغر وما الزعف بفتح العين.

قال **ابن الشجري**: مما جاء جمعَ جمعِ الجمع قولهم: أصائل الواحد أصيل، فقدروا جمعه على أُصُل كقضيب وقُضُب، ثم جمعوا الأُصُل في التقدير على [٢٩١] آصال كمشط وأمشاط، ثم جمعوا الآصال على أصائل، وكان قياسه أصائيل على أفاعيل، كأقوال وأقاويل، وأنعام وأناعييم، لكنهم ألزموه القصر استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرفٍ معتلة ــ الألف والهمزة والياء، والهمزة مقاربة للألف في المخرج، قال **ابن الخشاب**: أخطأ من عدة وجوه أصيل وزنه فعيل، والهمزة فاء، والصاد عين، واللام لام، فليحفظ هذا للحاجة إليه فيما يأتي، فقولهم: فقدروا جمعه على أصل لا يسع نحوياً جهل جمع أصيل على أُصُل لأن ذلك ظاهر متردد في كلامهم، قال **الأعشى**:

وَلَا بأحسَنَ مِنها إذ دَنَا الأصُلُ[1]

---

(١) الشاهد للأعشى وتمامه:

يوماً بأطيب منها نشر رائحة ....

ديوانه: ١٠٧.

وقال آخر:

وَجَـامـلٍ خَـوَّعَ مِـن بـنـيـه زجـر المُعَلّى أُصُـلاً والسَّفِيـحْ[1]

وما وُجِدَ مُستَعملاً لا يقال له مقدّر بل يقال جمع على كذا، لكنه لم يعرفه، وباب الجمع وإن غلب عليه السماع والقياس فيه يسمى أكثَرِيّاً فلا يُعْذَرُ نَحويّ في جهلِ ظواهِرِه، وقوله: ثم جمعوا الأصل في التقدير على آصال، كمشط وأمشاط، إذ كان آصال جمعاً لأصل، فلا يحتاج أن يقول إنه مقدّر لأن فُعُلاً قد جاء في جمعه أفعال محبّباً صالحاً، ولكن ههنا فرق وهو أن فُعُلا يجمع على أفعال إذا كان مفرداً كعُنُق، والجمع لا يقدم على جمعه إلا بسماع، ومن قاسه فقد جهل، ألا ترى أنه لم يجيء في كُتُب وكُثُب ورُسُل وعُجُز وسُرُر أفعال، فلا وجه لتمثيله بالمفرد، وتشبيهه به وحمله عليه، على ان أسماء كثيرة مفردة جاءت على فُعُل لم يسمع فيها أفعال في الجمع كَسُرُج وباب فُتُح وحُرُض للأشْنان فُتُق إلى غير ذلك، فإذا كان ما بابه الجمع قد أضل الاستعمال بجمعه إلا أن يقيسه قايس فما ظنك بجمع الجمع الذي قد حظر القياس عليه، ووقف على السماع فقط، وبهذا تنطق كتبهم نص عليه س والجرمي والفراء وغيرهم. وأكثر ما يجيء في جمع القلة كأكْلُب وأكالب وأوطب وأواطب وأينق وأيانق وأسقية وأساق وأسماء وأسام وأبيات وأبابيت وأصحاب وأصاحيب، وهذا هو النحو لأن باب الجمع إنما هو للمفرد من الأسماء، وجموع القلة أشبه به، وأقرب إليه في المعنى [٢٩٢] من جموع الكثرة، ولهذا صرفوا أكلباً ونحوه في الوزن، وهو جمع لا نظير له في الآحاد، لأنه كسر، فجرى مجرى الواحد، فصرف حملاً عليه، فأما ما جاء من جمالات ورجالات وكلابات وبيوتات وصواحبات يوسف وسَلَاجمات. وقد جرت الطير أيا ميتاً، ونواكسي الأبصار، وهن يعلكن حدائداتها، وصهب العثانينات وقول منظور بن حيّة:

(١) الشاهد لطَرفة، اللسان (سفح).

تُـربى سِجَـالاَتي على السَّجَـال[1]

ومواليات، وقول الآخر:

تـرمى الفِجـاجَ والفَيـافي القُصَى بـأَعْيُنَـات لم يُخَـالِـطْهـا قَـذَى[2]

إلى غير ذلك، فسهّله أنه ليس بتكسير، وكل بعد ذلك نادر. وبعد فالأولى في الآصال أن يكون جمعاً لأصيل من أول وهلة لا جمعاً لجمعه الذي هو أصل، فإنَّ جَمَع فَعِيل على أفعال جاءت منه حروف صالحة العدة، وهي مع ذلك عزيزة غريبة، اجتمعت على طول الزمان والبحث، فمن ذلك يديل وأيدال كذا أثبته **شيخنا**[3]، ويشبه أن يكون جمع يِدْل أو يَدَلَ فكلاهما يكثر في جمعه أفعال ويتيم وشريف وطويّ ونفير وقمير وشرير ونضيح وَقَرِيّ وَكَمِيّ وشهيد وأصيل وفنيق وأبيل. هذا ما أخذته عن **شيخنا**. ومر بي أنا تبيع وصبي وهنيّ ونجسيب وحبيب، وإن كان [لا يمتنع أن يكون جمع حب جمع منه أفعال وإن كان] أشهاد جمع شهيد كما ذكر **شيخنا** جاز أن يكون أنصار جمع نصير، والأخلق بأفراد أن يكون فريد لا فرد لقلة أفعال في جمع فَعْل وأشبه بقياسه منها أن يكون جمع فرد، وإن كان أكثر استعمالاً منه، وجمع أيضاً أفعال في جمع: يمين وخليّ وبريء ومليح ونحيل وشـريك وثنيّ وضريب وفتي الإبل وحليف، وإن كان جمع حلف لقلته في هذا المعنى، وقوله: جمعوا الآصال إلى آخره خطأه ظاهر لأنه جعل الصاد فاء، وهي عين الكلمة كما قدمنا، لأن وزنه فعيل، ولو كان أصائل تكسير أصال لكان أواصيل إن كان أفاعيل كما توهم، لأن الألف التي بين الهمزة والصاد هي الهمزة التي هي فاء الكلمة ألزمت البدل كما ألزمته في آدم وآخر لاجتماعهما، ولو كسرت

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) الرجز بجهول القائل: المقرب ٢/١٢٧، اللسان (عين).

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير أو مجدالدين أبو حفص عمر.

آدم وآخر قلت أوادم وأواخر، ويجب على ما [٢٩٣] غلط فيه بمقتضى التصريف أن يكون قد دخله القلب، فيكون وزن أصائل أعافل لا أفاعل، ولهذا لو أقدم على تكسير آجام وآدام قال أواجيم وأواديم، ولم يقل أجاييم ولا أداييم، فاعرف ذلك، ولا تقله، والحكم عندي في هذا الجمع أن وزن أصائل فعائل ومفرده أصيل، فهو جمع لا جمع جمع، وهو من نوادرها على أن له نظيراً حذو القَذَّة بالقَذَّة.

حكى صاحب الكتاب في حد التكسير في جمع أفيل وهو الصغير من أولاد الإبل أفائل، وهذا نفس لفظه، قالوا أفيل، وأفائل، والأفائل حاشية الإبل، كما قالوا ذنوب وذنائب، وفي حاشية الكتاب في نسخة، وقالوا تبيع وتبائع ولفيف ولفائف، قال:

ذاك وقد يجمع البغيض وقد يجعل بين اللفائف الشقفا[١]

فله هذه النظائر، وله وجه من القياس لحسنه، ويلحقه بالأكثر لا النادر، وذلك أن فعيلاً أصل فعيلة، وكثر تكسرها على فعائل، واتسع جداً والتاء في حكم الانفصال من بعض الوجوه، ولهذا لم تمنع الصرف مع الوصف، فجمع الأصل، وهو فعيل جمع الفرع، وهو فعيلة، وقد قال أبو الحسين ابن فارس[٢] في أصائل: هو جمع أصيلة، فهذا على قوله على القياس، ولا سمتنع ما قال بل إنّ كانت أصيلة منقولاً في أصل فلا كلام، وإلا فهو أصل للكلمة التي هي أصيل، وإن لم ينطق به، كما قالوا: أبو عُذرها، والأصل عُذرتها، وقال س في «ليت شعري»: الأصل شعرتي، وهو كالدرية والفطنة. ولفعيله نظائر في أسماء الأوقات، قالوا الصبيحة، والظهيرة، والعشية، وجاء بالتاء من غير هذا

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، لغوي معروف، له مؤلفات كثيرة منها: الصاحبي، والمجمل في اللغة، والاتباع والمزاوجة. مات سنة ٣٩٥هـ.

الوزن: السحرة، والبكرة، والغداة، والغدوة، والضحوة، وفحمة العشاء، والعتمة وبُهْزَةُ الليل، والجاشرية، وكله بُني على تأنيث الساعة، وقد جاء فعيل أيضاً في أسماء الأوقات مجيئاً صالحاً، قالوا العشي والمليّ من النهار والزمان، والهزيع من الليل والطبيق، قال:.

لمن طلل وقفت به طبيقا[1]

وذا منصوب على أنه ظرف زمان، والهُوِيّ من الليل، وربما قيل الهِوَيّ، فالآصال على هذا جمع قلة لأصيل، والأصائل جمع كثرة.

[٢٩٤] قال **أبو الفتح**[2]: يجوز أن يكون أصلان تكسير أصيل لأنهم كسروه على أصل، وكسروا أصلاً على آصال، فإذا ساغ تكسير تكسير الكلمات كان تكسيرها هي أسوغ، وهذا يقوي ما قلناه في صدر كلامنا من أن التكسير باب المفردات، وإن لم يحتج لمقوٍّ ولهم في تصغير الأصيل على أصيلال كلام فيه طول على أنها كلمة نادرة. قال **السكريّ**: تصغير أصيل: أصيلال وأصيلان، قال **أبو الفتح**: ليس واحد منها تصغير أصيل، وكان **أبو علي**[3] يسميها المسألة الحمقاء، وذلك أن مثال قفزان وجُرْيان للكثرة، ولا يسوغ تحقيره لتدافع الأمرين، وذهب **أبو علي** إلى أن أصلانا واحد ليس بجمع، فلذلك ساغ تحقيره، ولكونه مفرداً، وذكره س مع مغيربان، وإذا كان مفرداً فتحقيره أصيلين، كدكان ودكيكن، وقرطان وقريطين، ولو كان جمعاً لكان تحقيره كذلك، لأنه لو كسرته لوجب فيه فعالين، كقول العرب: مصران ومصارين، وغربان وغرابين، وعقبان وعقابين، وفي المسألة طول لكن إن قدر أصيلال لامه بدل من نون فالأصل أصيلان، وهو تحقير مفرد في التقدير لا جمع، وهو أصلان كما رأى **أبو علي**، وقلب أصيلين الذي هو القياس في تصغيره

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو ابن جني.

(٣) هو الفارسي.

كدكيكين إلى أصيلان على حدّ باناة وناماة وباداة وكساساة، وفَنَا في فَنِي ورُضَا في رُضِي، ودُوّابة وشُوّابة في دويبة وشويبة، وبنو حاشاة سمعتها أنا من طائي يريد حاشية لبطن من طي. انتهى مقتضباً من كلام ابن الخشاب.

قال ابن جني في قولهم: بينما زيد قائم إذ قعد عمرو، قعد تنصب «إذ» لأنها ليست مضافة إليها؛ وإنما هي الآن للمفاجأة، فهي على حدّ الشرط، وبينما منصوبة بما دل عليه إذ قعد كقولنا في ﴿يوم يرون الملائكه لا بشرى يومئذ للمجرمين﴾[1].

فَما تَـكُ يـابنَ عبـدِاللهِ فـينـا فَـلَا فَقـراً نخـافُ ولا ضَيـاعـا[2]

قال: فجعل «ما» زماناً، وأخلصها له، وجردها من معنى الحدث والمصدرية، وشرط بها. قلت له: فينبغي أن تكون «ما» هذه هي التي حكى البغداديون فيها: كلما تقم أقم فقال: نعم «ما» هذه المضافة إليها «كل» هي «ما» هذه الزمانية [٢٩٥] التي في البيت، لم لا تكون هنا مصدراً، كأنه قال: أي قيام تقم أقم، قال في نحو: إن دخلت الدار فعلي كذا، في أن معنى التكرار، ألا ترى ﴿وإن امرأة خافت﴾[3] ﴿إن امرؤا هلك﴾[4] فلولا أنه فيها معنى التكرار لما كان فيه هذا الشياع، لأنه شائع في كل امرأة، وكذا ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[5] لأنه ليس في واحد مقتصر عليه ولأجل الشياع جاء «أحد» في هذا الموضع واحد لا يستعمل في الواجب. قال: ويجوز أن يكون «أحد» هنا ليس الذي للعموم، بل بمنزلة أحد من واحد

---

(١) سورة الفرقان آية ٢٢.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) سورة النساء آية ١٢٨.

(٤) سورة النساء آية ١٧٦.

(٥) سورة التوبة آية ٦.

وعشرين إلا أنه دخله معنى العموم لأجل «إن» كما دخل، وإن امرأة، وإن امرؤ.

سميت أخاك زيداً الظريف، فالظريف وصف للأخ لا لزيد، لأن زيداً هنا اسم لا مسمى. قال: قال بعض الشعراء في حذيفة بن بدر:

ولقد ولدَتْ بنَين صِدق سادَة ولأنتَ بَعدَ الله كنتَ السَّيدَا[1]

قال أبو علي: أجراه مجرى فعيل. ع كأنه كان على هذا بنيّ صدق، ثم أبدل اللام نوناً كما قالوا أثانين فأبدلوا لام أثانيّ نوناً، ويجوز أن يكون أراد بني صدق، ثم أقحم النون فأقر الجرّ بحاله، كقوله يا أميمة، ومنه قوله:

لا يزالون ضاربين القباب[2]

قول الهذلي:

ولو أنني استودَعتهُ الشَمسَ لارتقتَ إليه المنايا عينُها ورسولُها[3]

عينها فيه بدل، ألا ترى أنه قد عطف عليها بما لا يكون إلا بدلاً، وهو رسولها، حتى كأنه قال جسمها ورسولها فإن قلت فهلا يكون عينها توكيداً أو رسولها عطف على المنايا فإنه خلف من القول، وسوء في السؤال وعدول عن مذهب أهل النظر في هذا الكلام فتأمله. قال بعضهم: إنما قالوا جمادى الأولى، وجمادى الآخرة، ولم يقل الأخرى كما قيل الأولى، وهو أحسن، كما قال سبحانه ﴿قالت أولاهم لأخراهم﴾[4] فجوابه أن الأخرى تقتضي الغيرية لا الترتيب في الزمان، والآخرة تقتضي التأخير والترتيب مع الغيرية، قال سبحانه ﴿ولقد منا عليك مرة أخرى﴾[5] أي مرة قبل ذلك، فقيل الآخِرَة

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شرح المفصل ٥/١٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٤٣ وتمامه:

رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب

(٣) الشاهد لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/٣٢.

(٤) سورة الأعراف آية ٣٩.

(٥) سورة طه آية ٣٧.

ليعلم أنها بعد الأولى، وتجمع فيها الترتيب والغيرة والتأخير، وما [٢٩٦] اجتمعت فيه ثلاثة معان أولى بالاستعمال مما اجتمع فيه معنى واحد.

قال: لما كانت «عند» شائعة في الجهات لم يجز دخول «على» عليها، لأن «على» تختص الجهة فهي ضد «عند» فلذلك لم يجتمعا، وليس كذلك «من» لأن «من» كثر تصرفها حتى أن دخولها قريب من عدمها.

ردّ ما ذهب إليه أبو العباس في قوله «ولات أوان»، من أنه لما حذف المضاف إليه أوان عوض منه التنوين، وكسر نون أوان لسكونها وسكون التنوين كإذْ، وقال ليست أوان كإذْ لأنها تضاف إلى المفرد، وإذ لا تضاف إليه. قال: فالقول في أوان من قوله «ولات أوان» إنها معربة مجرورة، والجار محذوف كأنه «ولات حين أوان» محذوفة للدلالة عليه، قال: وعلى هذا حمل أبو الحسن[1]:

نهيتُكَ عن طِلابِك أمَّ عمرٍو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذ صَحيحُ[2]

قال: ألا ترى أنه كأنه قال: وأنت حينئذ صحيح، سألته: كيف جاز لما بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو قوله ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾[3] فقال: الفاء في نحو هذا ليست بمنقطع ما بعدها مما قبلها، ألا ترى أنها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزم بما قبلها، فقد ترى إلى اتصالها به اتصال المعمول بالعامل. قال في «إذ ما» في الجزاء هي «إذ» ظرف مكان التي للمفاجأة كحيث في الظرفية المكانية، إلّا أنها أزيلت عن موضعها، وليست «ما» فيها بمصلحة كالتي في حيثما، لأن «إذ» هذه ليست مضافة كحيث، فتحتاج إلى

---

(١) هو الأخفش.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: ٦٨/١ والخزانة ١٤٧/٣.

(٣) سورة الضحى، آية ٩.

ما تحتاج إليه «حيث» من الاقتطاع والإصلاح. قال: يجوز في: إياك أن تفعل، أن تكون «أن» في موضع نصب عطفاً على «إياك» وجاز حذف حرف العطف على ما حكاه أبو عثمان[1] عن أبي زيد[2]: أكلت لحماً سمكاً تمراً، قال: تكون الواو والألف والياء في نحو: يغزو، ويرمي، ويخشى، في موضع الرفع علامة للرفع، ولا يمتنع ذلك لأن هذه الحروف قد عاقبت الحركات فجرت مجراها في أماكن كثيرة، فلا يمتنع أن تكون إعراباً في هذا، كما كانت النون في «يقومان» ونحوه علامة للرفع، قال: وكان القياس في نون [٢٩٧] يقومان ونحوه أن تثبت في موضع النصب قياساً على ثبات ألف «يخشى» في موضع النصب، ولكنهم آثروا حمل النصب على الجزم في الأفعال، كما حملوا النصب على الجر في الأسماء. قال: والحركة المقدرة في قول من قال:

ألم يأتك والأنباء تنمي[3]

لما لم تظهر إلى اللفظ لم يكن بها اعتداد، سألته عن امرأة سميناها بمعدي كرب وحضرَموت انتصرف نكرة؟ قال: نعم، قلت: لِمَ وفيها التركيب والتأنيث؟ فقال: لأن الاسم الثاني يجري مجرى هاء التأنيث، فجرى مجرى حمدة في النكرة، وهذا حسن، سألته عن تحقير أصلان إذا كان جمع أصل أو أصيل على قول من أجاز أن يكون جمع أصيل، وجموع الكثرة لا تحقر، فقال: هذه مسألة رعناء، يريد بذلك أن هذه اللفظة قد جاءت كالكسر للعقد والباب، ثم فكر طويلاً فقلت له: أنا منذ نيّف وعشرين سنة أفكر فيها،

---

(١) هو المازني.

(٢) هو أبو زيد الأنصاري.

(٣) الشاهد لقيس بن زهير في الأغاني ١٨/٤٩١، والخزانة ٣/٥٣٤.

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت بني زياد

ولم يقع لي شيء في أمرها إلا أن يكون أصلان واحداً كَدُ كَّان، فقال: ليس يجوز غير هذا.

إذا قلت: فيها زيدٌ قائماً، فرفعت زيداً بالظرف، فالحال تنصبه بالجملة كلها لا بالظرف، وذلك أن الظرف على هذا القول خال من الضمير، وإذا لم يكن فيه ضمير ضعف شبهه بالفعل، ومن رفع زيداً بالابتداء فلا شبهة في أن الظرف هو الناصب للحال لأن فيه ضميراً، قال: أجروا على هاء هراق في كونها مانعة للصرف ما كان جارياً على الهمزة منه، كما منعوا بالهمزة المنقلبة عن الألف في حمراء الصرف على حدّ قولهم منعهم إياه بالألف.

اختار **أبو بكر**[1] أن ينتصب اليوم من:

لله در اليوم من لامها[2]

يدّر نفسه لما فيه من بقية المصدرية، وامتنع منه **أبو علي** فلم ينصبه إلا بقوله لله، وسألته فقلت له: قلتَ في **مسألة اسْكُرْجَة** في ترخيم عَفَرْنا: يا عَفَرْ، بحذف النون والألف معاً لأنهما زائدتان زيدتا معاً، فقال: نعم، ليس هذا بشيء لأن الزيادة الأولى متحركة فلا يلزم حذفها، قال: لِمَ يجيزوا: أيهم عندك أم زيد؟ على المعادلة ولا غيرها من الانقطاع لأن «أيًّا» قد انتظمت الكل فلم يحتج معها إلى أم. سأله **الأندلسي**[3] فقال: ما تقول فيما أنكره **أبو العباس**[4] من ترخيم حُبْلويّ على يا حارُ [٢٩٨] ومن ترخيم طيلسان عليه فقال: أما ترخيم حبلوي على يا حار فلا بأس به لأنهم قد قالوا بُهْماة، وقد

---

(١) هو ابن السراج.

(٢) الشاهد لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٢، والخزانة ٢/٢٤٧.
لما رأت ساتيد ما استعبرت. لله درّ اليوم من لامها

(٣) ربما قصد نفسه أي أبا حيان الأندلسي.

(٤) هو المبرد.

ترى ألفها لغير التأنيث. قلت له: نعم هي لعمري لغير التأنيث إلا أنها ليست منقلبة وأنت قد تقلبها في يا حُبلا. قال: هو كذلك. وقال **الأندلسي**: ولا ينكر جواز يا طَيْلَسُ فقلت له: نعم كذا مذهب الشيخ[1] فيما رخم ترخيم: يا حارُ أيضاً أنه في تقدير الثبات، ألا ترى إلى صحة يا حَيْوُ فيمن قال يا حارُ، فلولا أنه يرعى ما كان عليه لوجب التغير. أجاز **أبو عمرو**[2] في: منقادٍ، أن تقول في ترخيمه: يا مُنْقَ. قال: حذف الألف لشبهها بالزائد، إذ لم تكن أصلاً، وإنما هي بدل. قال في قوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾[3]: معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصحّ نداؤه لكان هذا وقتها مثل قوله تعالى: ﴿ما بعوضَة فما فَوقها﴾[4] أي فما دونها. قوله:

تبدَّتْ لنا كالشَّمس تحت غمامةٍ[5]

وإنما هو فوق غمامة هذا هنا كذلك، ثم قال: التكثير في المعنى مضارع للتأنيث، وذلك أن كلّ واحد منهما فيه خروج عن الأصل، فلما كانا كذلك أغنى أحدهما عن صاحبه، فلذلك جاء فعول ومفعال ونحوها في المؤنث بغيرها نحو امرأة صبور ومعطار.

[تَسَائَلُ يابنَ احمَرَ من رَآهُ أعَارَت عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا]

وقال: ليست عارت هذه محذوفة من أعوَرّ لو أراد ذلك لقبح، ولكنها من عُرْتُها فعارت قسماً قائماً برأسه، وفي «تعارا» قولان: أحدهما إلحاق النون

---

(١) هو شيخه أبو جعفر.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء.

(٣) سورة ياسين آية ٣٠.

(٤) سورة البقرة آية ٢٦.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٦) الشاهد لعمرو بن أحمر الباهلي أدب الكاتب: ٣٩٨، الأزهية ٢٧٢، أمالي الشجري ٢/٣٠٢ برواية مختلفة.

الخفيفة، والآخر انه أعاد الضمير على التثنية لاصطحاب العينين. قال: وليس هذا بأبعد من قول الهذليّ:

أَمنـكَ البَـرق أرقُبُـه فهـاجـا فَبِتّ أخَـالُـهُ دُهْمـاً خِـلاَجَـا[1]

يريد حنين الرعد كحنين الخلاج، فأضمر الرَعدَ لِذكرِ البَرق.

قال: حكى **أبو عثمان** عن **أبي الحسن**[2] أنه لا يصرف أُصيلال اسم رجل، قال: لأن اللام بدل من النون، فجرت مجراها، كما جرت هاء هراق في منع الصرف مجرى همزة أراق، وكما جرت همزة حمراء مجرى ألف التأنيث المدة التي هي بدل منها، سألني أيضاً فقال: ما تقول في قوله تعالى ﴿وأعتدت لهن متكأ﴾[3] فقلت: المعنى [٢٩٩] اعتدت لكل واحدة منهن، قال: فما نظيره؟ قلت: ما حكاه **أبو زيد** من قولهم: أتينا الأمير فأعطانا كلنا مائة، وكسانا كلنا حلة. أي أعطى كل واحد مائة، وكسا كل واحد حلة، قال هل تجد قبل هذا شيئاً؟ قلت: نعم قوله سبحانه وتعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾[4]، أي اجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة، قال: قال **أبو الحسن** في نحو قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، لا يجوز أن ينعت بصرة هذه النكرة لأنها ليست في الحقيقة نكرة لأنها لا بصرة في الدنيا غيرها، ولا هي أيضاً معرفة لأنها قد نزلت تنزيل النكرة، فلا يجوز أن تنعت بالنكرة لبقايا معنى التعريف فيها، ولا بالمعرفة لحلولها محل النكرة بعمل «لا» فيها فلم توصف لذلك. قال: إن سميت رجلاً ذات صرفته لأن الألف الآن، وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف «ذا» التي هي عين فعله جرت مجرى الأصل، وباينت

---

(١) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٦٤

(٢) هو الأخفش.

(٣) سورة يوسف آية ٣١.

(٤) سورة النور آية ٤.

ألف فعلان وبابه، أوَلا تراك إذا حذفت ألف فعلان ونونه بقي هناك ثلاثة أحرف، وكذلك ألف «يدان» إذا سميت بها رجلاً على حدّ قولك «زيدان» لم تصرف يدان لأنه يبقى بعد حذفهما «يد»، وهذا مما قد يكون عليه المعرب نحو يدٍ وغدٍ ودمٍ، وأنت لو حذفت ألف ذات ونونه لبقي على حرف واحد. وسألته عما أجازه أبو عثمان من تنوين قاضٍ في النداء من قوله: يا قاضٍ أقبل، فلم يخرج أكثر مما قاله أبو عثمان من أنه محمول على «جوار»، وبابه. فقلت له يضعف إثبات التنوين هنا، وذلك أن النداء موضع قد حذف فيه التنوين نحو: يا زيدُ، ويا عمرو، فإذا كان كذلك لم يجتلب إليه تنوين لا أصل له. وسألته فقلت له: أنت تنكر على أبي إسحق قوله في قوله تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾[1]: إن تقديره: نعم هذان لهما ساحران، وتقول: التوكيد لا يليق بالحذف فكيف جاز لك أنت أن تقدر هنا أنه كأنه قال: لم يقدّروا[2] ثم أبدل النون ألفاً، ثم حذفها على قوله «عصم» فتطلب في الوقت عذراً، وعلى كل حال فالشعر أحمل للضرورة، وقد حذفت لالتقاء الساكنين وغيره في مواضع، ونفس المؤكد الذي هو هما في الآية [٣٠٠] لا يحسن حذفه، سألته: لم فتحت همزة أيمن؟ فقد قال صاحب الكتاب[3] إنها شبهت بهمزة الرجل فمن أين أشبهتها؟ فقال: وجه ذلك أن همزة أيمن لا تفرد، وإنما هي أبداً مضافة ملازمة لما أضيفت إليه متصلة به غير قائمة بنفسها، كما أن «أل» متصلة بما دخلت عليه غير قائمة بنفسها فمن هنا أشبهتها، سألته عن الفلان والفلانة لِمَ دخلت فيه اللام وإن كان لما يعقل، ومن حكم اللام أن لا تدخل من الأعلام إلا في الأوصاف الغالبة نحو: الصعق، والحارث، والعباس، والفلان، والفلانة، ليس وصفاً فقال: قالوا ذلك للفرق بين ما يعقل

---

(١) سورة طه آية ٦٣.

(٢) يريد قوله: أيوم لم يقدر أم يوم قدر.

(٣) يقصد سيبويه.

وما لا يعقل. قلت له: فتقول إنه يعتقبه تعريفان نحو: الفينة فينة، فقال: لا لأن اللام هنا غير مفارقة للفلان إذا أردت ما لا يعقل. قال: وكذلك الهَنُ والهَنَةُ. ع: قول س في آخر الفصل: جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا، أو الفرس الذي يسمى بكذا يسهل دخول اللام فيه لأنه عنى الموصوف بكذا، والمنعوت بكذا، فلما كان الفلان والفلانة كناية عما فيه معنى الصفة جاز دخول اللام عليها، وكذلك الهَنُ والهَنَةُ. قال: ومثل طامر بن طامر هَيُّ بن بَيّ وهيَّانُ بنُ بَيَّان، وسألته فقلت: قال صاحب الكتاب: وتقول: مررتُ بزيد بن عمرو إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنه تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين، فما باله إذا كان تكريراً كأجمعين، وقد علمنا أن العامل في المؤكَّد هو العامل في المؤكِّد، فهلا جعل المؤكَّد والمؤكِّدِ كاسم واحد، كما جعل الموصوف والصفة كاسم واحد؟ فقال: لأن في التوكيد نحو أجمعين وهذا نحوه لا يباشر العوامل، والظريف قد يباشر به العوامل كما يباشر بموصوفه، فلما تساويا في هذه الحال، واشتبها جعلا معاً كالشيء الواحد لتقارب حكمهما في جواز مباشرة العامل كل واحد منهما، ولما لم يكن أجمعون وأخواتها كذلك باينت أحكام ما هي مؤكدة له، فلم تجعل معه كالشيء الواحد، وسألته فقلت: قال صاحب الكتاب: يدل على أن خبر «لا» يرتفع على حدّ ما يرتفع خبر المبتدأ قولُ العرب [٣٠١] من أهل الحجاز: لا رجلٌ أفضل منك، فكيف جاز له أن يذكر أهل الحجاز في باب، وإنما الخُلفُ بينهم وبين تميم في «ما» لا في «لا»؟ فقال: إنما آنسك بذلك يقول فإذا كان أهل الحجاز الذين ينصبون خبر «ما» يرفعون خبر «لا» دل ذلك على أن «لا» لا ترفع الخبر، وإنما يرتفع الخبر معها على حد ارتفاع خبر المبتدأ، وجمع بينهما من وجه النفي.

قال: ضُحَيّ تصغير ضحاء لاضحى، قال: وذلك لقرب ما بين الضحى والضحاء. وسألته فقلت: قال صاحب الكتاب إن ما جاء من الأسماء التي

على حرفين فيه هاء التأنيث لا يكاد يكسر، وإنما يأتي بالواو والنون والألف والتاء. فقال: نعم لأنهم جعلوا الواو والنون عوضاً من ذهاب ما ذهب منه، فكأنه مكسّر غير مكسّر، أما تكسيره فلخروجه عن بابه إلى جمع التذكير، وأما غير تكسيره فلأنه جمع جمع الصحة. قلت له: قال صاحب الكتاب أيضاً: إذا سميت بعلى قلت علوان لأنها من علوت، فكيف جاز له أن يشتق الحرف، فتطلب القول من هنا ومن هنا، فلم يخرج مقنعاً، قال: في قولهم: جئت بلا شيء، أدخل الباء عليه فأقرّه على حاله قبل، وأجراه مجرى خمسة عشر. قلت له: فإذا كان قولك متمنياً: ألا رجلَ، إنما هو على معنى: ألا أجد رجلاً؟ فهل تقول الآن إن «رجلَ» منصوب بنفس «لا» هذه، أو هو منصوب بذلك الفعل المراد؟ فقال: بل هو منصوب بذلك الفعل المراد المقدر، قلت له: فأين التنوين؟ فقال: إذا جاز هذا مع الباء في بلا شيء كان مع الفعل أجوز،/قال في مسألة الكتاب: داري خلف دارك فرسخاً، هو تمييز، وليس ببعيد أن يكون حالاً أجازهما معاً، قال: إذا قلت: زيد القائم، فجعل الخبر معرفة، فالمعنى المنكور المستفاد هنا هو أن كل واحد من هذين المعرفتين الذي كنت تعرفه منفرداً من صاحبه سبيلك أن تعلم أنه قد انضم إلى صاحبه، وأنه هو الذي كنت تعرفه منفرداً منه، فهذه هي الفائدة المنكورة/ قال لَمْ يقولوا في ندبة مُعَلّى: وامعلياه، فيحركوا الياء بالفتح للألف كتحريكهم إياها لها في التثنية نحو: معليان، من قِبَل أن ألف التثنية تبنى الكلمة عليها، واستدل [٣٠٢] على ذلك بِمِذْرَوَيْن وشاتين وليس كذلك ألف الندبة لأن منها بداً. قال في قولهم: لا كزيد رجلاً من جعل الكاف حرفاً، وهو مذهب صاحب الكتاب فهي ههنا صفة محذوفة الموصوف، ومن كانت عنده اسماً فقد بناها مع «لا» قلت له: كيف جاز لأبي الحسن أن يقول إن قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾[1]

---

(١) سورة الجن آية ١١

﴿لقد تقطع بينكم﴾[1] إنه في موضع رفع، وهو كما ترى منصوب؟ فقال: كثر استعماله منصوباً، فلزم النصب، قلت: إنما جرى في أكثر المواضع منصوباً ما دام ظرفاً، فأما إذا خرج عن الظرفية فكيف يسوغ إقرار نصب الظرفية عليه، أفنقول إنه جرى في لزوم النصب مجرى المثل الملازم لموضعه؟ فقال: نعم، ولم يدفع ذلك. قلت له: أفيقيسه **أبو الحسن**؟ قال: نعم، قد كثر،

لـلهِ دَرُّكَ إنـي قـد سَبَقتُهُـم لولا حُدِدْتُ ولا عُذرى لمحدُودِ[2]

وجدت أنا مثله:

[لولا يُدَالي خفضَه القدحَ انزرق][3]

قال حكى **أبو عثمان** عن **أبي الحسن**: زيد كيف؟ فتجريه مجرى قولك: زيد قام البتّة، قلت له: أفكيف هنا الآن جملة؟ قال: نعم، قلت: فالضمير إذنْ الذي في الظرف مرفوع بنفس الظرف على حد ارتفاعه بالفعل لأنه قابله بقام. فقال: هو كذلك قال: وحسن ذلك عندي لأن «كيف» قد أجريت مجرى الفعل في استقلالها بما فيها في كثير من المواضع منها قوله تعالى: ﴿كيف وإن يظهروا عليكم﴾[4] وقوله:

[وكيفَ ولاَ تُـوفي دمـاؤُهُم دَمي][5]

وَغَير ذلك، وضعّف قول **أبي بكر**[6] في: كيف زيدان؟ كيف مرفوعة

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٤.

(٢) الشاهد للجموح الظفري من الأزهية ١٧٩، وفاتحة الإعراب ١٠٢

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) سورة التوبة آية ٨.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) هو ابن السراج.

بالابتداء، وزيد خبر عنها حملاً على: كم مالك؟ وقد قال صاحب الكتاب: كم أرضك؟ أو نحو ذلك، إن أرضك مرفوعة بالابتداء، قال: والضمير في كيف أقوى منه في اسم الفاعل لما ذكر من الاستقلال به. وسألته فقلت: ما بالهم لم يأت عنهم إلحاق ألف التأنيث في الأسماء المحذوفة، كما جاء ذلك عنهم في الهاء، نحو ثُبَة وعِضَة وَسَنَة؟ فقال: قد اعتزموا الحذف على كل حال والألف إذا لحقت اتصلت بما لحقت به، فجرت مجرى جزءٍ منه حتى إن الكلمة تَكسَّر عليها نحو حَبَالى [٣٠٣] ودعاوٍ، قال: فلو ألحقوها بالمحذوف لكان في ذلك انتقاص الغرض، وذلك أنها كانت تكون بدلاً من المحذوف فكأنه لم يحذف، وقد قدمنا أنهم اعتزموا حذفه، فترك ذلك لذلك، وليس كذلك الهاء لأنها أبداً في تقدير الانفصال، وهذا لا ينافي ما أرادوه من الحذف، قلت له: ما الذي سوّغ أبا إسحق[1] وأبا بكر اعتقادهما في قول أوس:

[فقومي وأصحابي يظنون أنني متى يُحْدِثوا أمثالَها أتكلم][2]

إن ظرف الزمان قد جرى فيه خبراً عن الجثة، يدل على أنها جملة استقلالها بنفسها في قولك مبتدئاً. متى يحدثوا أمثالها أتكلم. ولو كانت كالظرف في نحو قولك: أمس وغد، أو يوم الجمعة، لما جاز استقلالها بنفسها، وإذا كانت جملة من حيث أريت، فما الذي يمنعها من جريها خبراً عن الجثة، كقولنا: زيد يوم الجمعة يقوم إليه عمرو؟ فقال: هي وإن كانت جملة من حيث ذكرت، فإن المعتمد منها إنما هو «متى»، قال: ويدل على ذلك أن صاحب الكتاب منع من قولنا: أتذكر إذ من يأتك تأته، وإن كانت من يأتك تأته جملة، وكانت «إذ» مما يضاف إلى الجمل، قال: وذلك أن اعتماد

---

(١) هو الزجاج.

(٢) ديوان أوس بن حجر ١٢٢.

الإضافة إنما هو على «من» نفسها، «وإذ» لا تضاف إلى الواحد فإذا صح ذلك ضعف: إنني متى تقم أقم، ونحوه، لأن اعتماد الخبر إنما هو على نفس «متى» وإن كانت من جملة مستقلة. ع: فإن قيل هل تجيز: أحب يوم من يأتِني آته؟ فالجواب: لا، فإن قيل: لِمَ لَمْ يُجِز هذا ويوم وليلة مما يضاف إلى المفرد وأفضى أحوال «من» بما بعدها في هذه المسألة ونحوها أن تكون كالمفرد، وأنت قد تضيف يوم وليلة ونحوها إلى المفرد؟ فالجواب: أن «من» هنا شرط، والشرط متى أضيف إليه اسم دخله معنى الشرط نحو: غلام من يقم أقم، وجاريه من تضرب أضرب. ويوم من قولك: أحب يوم من يقم أقم إليه، لم يدخله معنى الشرط كما فعل في غلام وجاريه فيما أريتك، فلما خالفت الإضافة هنا حالها المتقدم ذكرها علمت أن حالها الآن على وجه يخالف المشهور من أمرها، فلذلك [٣٠٤] امتنع قولهم: أحبّ يوم من يأتني آته، ونحوه، وسبب امتناعه أن «من» إذا كانت شرطاً أو جزاء لم ينصبها ما قبلها، وكذلك ما أضيف إليها هذه حالة وأنت قد نصبت اليوم بأحب وهي قبله، فإن قلت: أفتجيز على قولك هذا يوم من يأتني آته، أحب؟ فالجواب لا، وذلك أن ما أضيف إلى الشرط حكمه من حيث حكمه، والشرط نفسه لا ينصبه الفعل إلا مجزوماً نحو: أيهم تضرب يقم زيد، وأيهم تأت ينطلق جعفر. «وأحب» هنا كما ترى مرفوعة لا مجزومة، وإنما المجزوم هو الفعلان قبله، وهما «يأتني» «آته»، ولكن لو قلت: يوم من تُحْبِبْهُ أحبِبْهُ، جاز وتنصب «يوم» بِتُحْبِبْ وتجزم بالشرط كما يجب في أمثاله، ويكون معناه: إن تحبب يومَ أحدٍ من الناس أحبب ذلك اليوم، كقولك: غلام من تضربه أضربه، أي: إن تضرب غلام أحد أضربه، قال: وإنما جاز: زيد متى يقم أقم، من حيث كان محمولاً على المعنى، ألا ترى أنه في معنى: زيد إن يقمْ أقمْ، فهذا وجه جوازه. قال: ونحو من هذا في الحمل على المعنى قولهم: أيهم يقوم فأكرمَه، ألا ترى أنك أجبت بالنصب وإن كان الفعل واجباً، وإنما صاحبه

مشكوك فيه، فقلت له: سألتك قديماً عن تركهم تحريك الذال من إذ في حال تركيبها مع «ما» الشرطية نحو: إذ ما تزرني أزرك، ونحن نرى هذه المركبات مفتوحة الأواخر إذا كانت صِحَاحاً نحو قوله في رأي أبي عثمان «مِثْلَ ما» وقوله: أثْوَرَما، فما سبب تسكينهم الذال من إذْ ما، وهي مركبة مع ما؟ فقال: لأن التركيب يضعف المركب، ويصيره إلى دون حاله قبل التركيب، وهذه الذال في إذ قد كانت قبل التركيب ساكنة، فلما ركبت ازدادت لذلك ضعفاً، فأقل أحوالها أن تقر بعد البناء على سكونها. فقلت: كذاك هو، ثم قلت: ألَسْتُ تقول: اضربْ، فتسكن الباء للوقف، ثم تؤكد بالنون فتفتح الباء للتركيب، فتقول: اضربن؟ فقال: الباء من اضرب ونحوها جارية مجرى حرف الإعراب لاختلاف أحوالها إذا حركت نحو: اضربا، واضربوا، فلذلك لما بُنيت للتركيب «فتحت» وليس ما قال ببعيد. وسألته: كيف جاز للا النافية [٣٠٥] وهي كما تعلم مختصة بالنكرة ان تدخل على مساس، وهي عندك وعند الجماعة معرفة؟ فقال: ليس التعريف هنا بمتمكن، ألا ترى أنك تقول في كل موضع لا مساس، فلما لم تختص وشاع استعمالها جرت مجرى النكرة فساغ دخول «لا» عليها، قال في بعض كلامه: إنما تلك المعدول عنها هي المعرفة يريد مسّه، قلت له من رأى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، افكيف قياس قوله إذا نادى: يا منطلق وزيدٌ، فعطف زيداً على الضمير الذي في منطلق؟ فقال: يرفع زيداً لا غير لأنه عطفه على مرفوع غير منادى. فقلت: ليس على هذا سألت، إنما أردت أينون أم لا؟ فقال: ينون لا محالة لأن زيداً مرفوع رفعاً صحيحاً. فقلت: إنما سؤالي عن تنوين منطلق ونصبه، لأنه قد عمل فيما بعده، فضارع المضاف من أجل طوله، فأما رفع زيد وتنوينه فمما لا أسأل عنه لوضوحه. فقال بعد أن أطال النظر: نعم ينبغي أن ينصب «منطلق» وينون كما ذكرت، فيقال يا منطلقاً، وزيد أقبل، لأنه قد عمل فيما بعده فشابه المضاف من أجل طوله، قلت له: أوكذلك تقول إن

أكد ذلك الضمير الذي في «منطلق» بهو؟ فقال: يا منطلقاً هو، فكأنه توقف شيئاً فقلت: ما امتناعك من هذا؟ فقال: لأنه مضمر. قلت: أجل هو مضمر إلاّ أنه جرى لانفصاله مجرى المظهر فشابه: يا حسناً وجهُه. قال: نعم الأمر كما ذكرت، قلت: إنما ركبت هذا على ما جاء به **أبو الحسن** فقال: إذا قلت يا منطلقاً نفسه، فأكدت الضمير نصبت، ونونت، فقال: نعم هو قياسه، قال في قوله:

[والدهر أيّتما جالٍ دَهاريرِ][1]

العامل في أيّتما ما في دهارير من معنى الفعل، كأنه قال: متلون أو متقلب، ونحو ذلك. قال: ونزع عن أيتما معنى الاستفهام، كما خلع ذلك من قوله:

[وأصحابي بأيٍّ وأينما][2]

قال: قلت **لأبي بكر**: من أين قبح أن ترفع زيداً بقائم في قولنا: قائم زيد؟ فقال: لأن الكلام على ضربين وفاعل، ومبتدأ وخبر، نحو: قام زيد وعمرو منطلق، وليس هذا كواحد منهما، لأنه ليس بفعل، ولا هو مبتدأ يجيء خبره [٣٠٦] فلخروجه عما عليه الكلام قبح. ع: إذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام.

عند **أبي بكر** في أصله: إن قال قائل: لم لا تقول نِعْمَ رجلاً هو زيد، فتؤكد الضمير في نعم؟ قيل: لا يجوز أيضاً لأنك تنوي بهو أن يكون قبل رجل، والشيء المضمر على طريقة التفسير لا يوصف قبل ذكر المفسر. سألته فقلت: ألا امتنعت من وصف المندوب لاختلاط حرف الندبة به كاختلاط ميم

---

(١) الشاهد لحريث بن جبلة العذري في ابن السيرافي ٢٥٧ والخصائص ٢/١٧١.

حتى كأن لم يكن إلا تذكرة ... والدهر أيتما حالٍ دهاريرِ

(٢) لم أعثر على الشعر وقائله.

«اللهم» به؟ فقال: الألف قد تأتي بدلاً من التنوين، واختلاط التنوين بالاسم لا يمنع من وصفه، والميمان بدل من ياء، واختلاطهما بالاسم يصير الاسم كالصوت، وليس كذلك التنوين.

قال في مجوس جمع مجوسيّ: إذا سميت به رجلاً لم تصرفه. قلت له: لم ذلك؟ قال: لأنه زال عنه الآن مذهب الجمع، فعاد إلى حكم الواحد، وقد كان الواحد أعني «مجوسيّ» لا ينصرف، فلما سميت به أعدته إلى مثل حاله، قال: وهذا أقرب من ترك صرف أحمر نكرة لمراعاة أصل ما كان عليه. قال في **مسألة الكتاب**: ما لي مثله أحد، جاز إبدال «أحد» هنا من مثل، لأنه يراد به الواحد لا الذي هو للعموم لاستحالة إبدال الكل من البعض، قال: وكذلك قوله:

[ربع قواء][1].

لا يكون بدلاً من الطلل لأن الربع أكثر من الطلل. سألته فقلت: من قال في نحو قوله تعالى: ﴿في عشية راضية﴾[2]، ﴿من مآءٍ دافق﴾[3] إن فاعلاً فيه في موضع مفعول، فعلام يرفع الضمير الذي فيه أَعلى حد ارتفاع الضمير في اسم الفاعل أم عَلَى حد ارتفاع الضمير في اسم المفعول؟ فقال: فاعل في معنى مفعول لا يثبته أصحابنا، وكذلك القوم الآخرون، يعني البغداديين، قال: وإنما جاء به أهل اللغة، قلت: قد علمت أنه من عمل الرواة، وعرفت مذهبنا فيه، ولكن كيف قياس هذا الضمير الذي فيه الآن على قولهم؟ فقال: إذا كان عندهم بمعنى مفعول، فينبغي أن يرتفع الضمير الذي فيه ارتفاعه في اسم المفعول لا في اسم الفاعل. قلت له: وإن جاء على لفظ اسم الفاعل؟ قال: وإن سألته فقلت: قال **أبو الحسن**: أزيداً اشتُرِي له ثوبٌ، إذا كانت له

---

(١) لم أعثر على الشعر وقائله.

(٢) سورة الحاقة آية ٢١.

(٣) سورة الطارق آية ٦.

مفعولاً له، أزيد اشتُرِيَ ثوبٌ له، إذا كانت «له» وصفاً لثوب، [٣٠٧] فليت شعري إذا جعلنا «له» وصفاً لثوب ما سبب زيدٍ أألثوبُ أم له؟ فقال: الصفة والموصوف كالشيء الواحد. قال: ابتنى المقصورة هي واحد في المعنى بمعنى ابن، ثم جمع وليس هو بأفعال مقصورة، لأنه لم يأت أفعال مقصورة كما أتت فِعال وفُعول مقصورة، ولا هو أفعُل كزمن وأزمُن، لأن أفعُلا وأفعالاً لا يجمعان بالواو والنون، لم يأت ذلك في جمع الجمع. **البصريون**: وإذا حقرت خيراً منك وشرّاً منك تقول: خُيَيْر منك وشُرَيْر منك، لا ترد الزيادة كما لا ترد ما هو من نفس الحرف. **أبو الحسن**: لا ينبغي أن ترد لأنك إنما ترد ما هو من نفس الحرف، وأبدل منه، فأما هذا فلا اختلاف فيه، فا: إنما ذكر خير وشر في هذا الباب وإن لم تكن الهمزة «محذوفة» من بنائهما في الحقيقة القوة الشبهة في أنه قد حذفت الهمزة من بنائهما، أن جميع بابهما لا يستعمل إلا بالهمزة، والدليل على ما قلنا أن الهمزة زائدة، والزائد لا يثبت بقياس، وما تقدم مما حذف من الباب أصل، والأصول تثبت بقياس مثل باب يد ودم، وأيضاً فقد قالوا: هند خيرة النساء، والهاء تدخل على حد المذكر مثل: ضارب وضاربة، وليست كالمدة والألف اللتين يدخلان على غير حد المذكر مثل: أصغر وصغرى، وأحمر وحمراء، وسكران وسكرى، فلو كانت الهمزة في خير منك مرادة لكانت الهاء قد دخلت مع إرادة الهمزة، لما ذكرنا من دخول الهاء على حد التذكير، ودخول الهاء على أفعل الصفة لا يجوز، فدلّ ذلك على أن الهمزة غير مرادة في تذكيره إذ لو أريدت في تذكيره لما أنث بالهاء، والدليل أيضاً على أن الهمزة غير مرادة فيه انهم لا يقولون هو الخير والشر، كما يقولون هو الأفضل، ولا يقولون هي الخيرى والشرى، كما قالوا الفضلى والأفضلون والفُضل، فأما قول جرير [الأخاير] فهو يقوّي الشبهة فيه، والمناسبة بينه وبين الباب الذي ذكره فيه وإن كان لا يدل كما لا يدل أباطيل، وليال، ومذاكير، على أن واحده قد حذف منه.

[٣٠٨] قال أبو العباس: نزال وتراك معدولتان عن المنازلة والمشاركة، فهما مؤنثان معرفتان، يدل على التأنيث [دُعِيَتْ نزالِ][1] وقال: بُنِيَ أمسِ، لأنه لا يلزم يوماً بعينه إنما هو لما يلي يومك، فأشبه الحرف في أنه لا يختص باسم واحد نحو: من وفي، فإن شاع صرفته وصرَّفتَهُ، فقلت: مضى أمسٌ وأمسٌ وأمسٌ، فكذلك الإضافة تقول فيها: أمسُك. استقر محصول قوله في قوله تعالى ﴿إذ الأغلال في أعناقهم﴾[2] بعد أن خطب وطوّل إنه على إرادة الحال نحو: كان زيد سيعطيك. قال: لما ثنّيت أحمر، قلت: أحمران، زال عنه بالتثنية شبه الفعل، فدخلته النون، فا: ما قاله س في «إبراهيم وإسماعيل» هو القياس، ولكنه لا يجوز استعماله لأنهم قد رفضوه، يدل على ذلك قولهم «بُرَيْه وسُمَيْع» في تحقير الترخيم، فدل حذفهم الهمزة على أنها عندهم زائدة، قلت له: وقد دل أيضاً حذفهم الميم واللام على أنهما زائدتان، فلم حقر س تحقير التمام على حذف الهمزة دون حذف الميم واللام، وقد دل بُرَيْه وسُمَيْع على زيادة الميم واللام كما دل على زيادة الهمزة، وعاضد هذه الدلالة جواز حذفهما في القياس؟ فقال: لأن الهمزة تكثر زيادتها والميم واللام لأجل ما ذكرته من حذفهما في الترخيم، ألا يدل على امتناع الحكم بزيادة الهمزة عندهم، فهذا بمنزلة شيء احتمل تأويلين، فقد ثبت أن حذف الهمزة ليس بخطأ، والقياس إنما كان يوجب حذف اللام والميم على أن الهمزة أصل، فإذا ثبت بما ذكرنا أنها زائدة لم يوجب القياس حذف الميم واللام، قلت له: ولم قلت إنهم قد رفضوا فيه القياس، وما تنكر من أن يكون على القياس، وذلك أن يكون ثلاثياً، والميم واللام زائدة كزيادتها في عبدل؟ فقال: إنه اسم

---

(١) الشاهد لزهير وتمامه:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولج في الذعر

ديوانه ٨٩، وسيبويه ٣/٢٧١، وشعر زهير ١١٦.

(٢) سورة غافر آية ٧١.

أعجمي معرب، وليس في أصول الكلام له مثال، فكان القياس فيه أن يكون بمنزلة مثال عربي ليس له في كلامهم نظير، مثل: أجُرّ وبقَّم، ألا ترى أنهما صارا بمنزلة عربي لا نظير له! وإذا كان الأمر كذلك فكان يجب أن تكون الهمزة والميم [٣٠٩] واللام أصولاً، فتركوا قياس كلامهم فيما لحقته الزيادة من الثلاثة، لأن اللام والميم تلحق الثلاثة للإلحاق بالأربعة، وليس لإسماعيل وإبراهيم مثال في أصول كلامهم، فيلحق به، وليست اللام والميم للإلحاق على أنهما لو كانا للإلحاق لكانت زيادة الهمزة أولاً خروجاً من قياس كلامهم لأن ما لحقته الميم واللام للإلحاق لا تلحقه الهمزة أو لا فثبت أنهم قد خرجوا عن القياس في بُرَيْه وسُمَيْع وخلطوا فيهما.

كان أبو بكر يقول في «سبحان الله» إنه قد صار اسماً معرفة لهذا المعنى، كأبي الحارث وخضارة، فعلى هذا يقول سبحان الله تسبيحاً، فدل سبحان على سبحته، فا: قولهم «سبحانه» يجوز أن تكون النكرة معرفة، ويجوز أن يكون وضع للعلم مضافاً، وقد تقول: سبحان زيد، أي براءة منه، سألته فقلت؛ كيف جاز لصاحب الكتاب أن يقول في: سرت حتى أدخلُها، وحتى مطلع الشمس، إنه يعطف حتى الثانية على الأولى، وقد علمنا أن حتى الثانية ذات موضع من الإعراب إذ كانت حرفاً جاراً، وأن الأولى لا موضع لها من الإعراب إذ كان حرف ابتداء فكيف جاز له أن يعطف ذات موضع من الإعراب على غير ذات موضع منه؟ وتمحض القول وتردد، وقال في بعض كلامه فعمل في «حتى» الثانية نحو مما عمل في يوم من قوله ﴿يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين﴾[1] قلت: يدل هذا على أنك تعمل في حتى الثانية فعلاً تدل عليه الجملة المتقدمة كما أعملت في يوم ما دلت عليه الجملة التي هي ﴿لا بشرى يومئذ للمجرمين﴾، فقال: بل أعمل فيه الجملة

---

(١) سورة الفرقان آية ٢٢

الظاهرة التي هي سرت، قلت: فعلام تعطف حتى الثانية الثانية المنصوبة الموضع ولا شيء قبلها معمولاً فتعطف عليه؟ فقال: هذا نحو قمت إليك وبزيد، قلت: ألا ترى أن إليك منصوبة الموضع وبزيد أيضاً منصوب الموضع، فعطفت ذا موضع منصوباً على ذي موضع منصوب، وليس كذلك حتى الثانية لأن الأولى ليست بذات موضع، فأين هذا من التشبيه؟ والذي يرد في الباء فيما بعد أن لفظ الثانية حمل من طريق اللفظ على النطق بالأولى، وجمعهما شبه اللفظ، لم يزد [٣١٠] على هذا، وفيه ما فيه.

ع: إنما جعلت «أنْ» مع «حتى» في نحو قولنا: سرت حتى أدخلها محذوفة ألبتة لأن «حتى» قد تكون عاطفة في غير هذا الموضع، فأرادوا أيضاً في هذا الموضع أن يكون، وإن لم يكن فيه عاطفة على صورة العطف، فحذفوا «أن» من اللفظ ليقع بعدها فعل، ما أن قبلها فعلاً ليتشابه اللفظان، فهذا هنا كنحو من الواو التي بمعنى «مع» مع أنها وإن لم تكن هناك عاطفة فإنها على صدده وعلى قريب من هذا ونحوه حذفت «أنْ» من جواب الأمر والنهي وأخواتهما، ليكون بعد الفاء لفظ الجملة كما كان ما هو قبلها، وما هي جوابه جملة أيضاً، وحملا على باب الشرط والجواب إذ كانا معقودين من جملتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى.

«أيم الله» مرفوعة بالابتداء، ولا يدخلهما حرف الجر الباء ونحوها، لأنها لا تفارق الابتداء، وهي محذوفة من «أيمن»، حذفت اللام كما حذفت من «دَدَنٍ»، فقالوا «دَدُ»، ولزمت القسم فقلّ تصرفها، فأشبهت الحرف، فلذلك فتحت ألفها كألف اللام، ولا تستعمل إلا مع اسم الله سبحانه والكعبة.

هو في غيسان شبابه، نونه زائدة لأن أبا عمرو أنشد:

بينَ الفتى يَخبُط في غَيسانه ... تَعَجُّجَ الحيّةِ في قِلاتِهِ[1]

(١) الشاهد بلا نسبة في اللسان (غيس) ورواية الشطر الثاني: تقلّب...

قال في قوله تعالى: ﴿إنما يأكلون في بطونهم ناراً﴾[1]، الظرف حال من «نار»، قال: وقول صاحب الكتاب[2] إن هذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقلما يجيء في الكلام هذا منه، سألته فقلت: ما تقول في المصدر من قولنا: عجبت من كوم زيد قائماً، أيدل على الحدث؟ قال: نعم، وهو مصدر كان التامة، أجرى على هذه المفتقرة/ قلت له: ألسنا نعلم أنا إذا قلنا: عجبت من كون زيد قائماً، فإنما استفدنا الحدث الذي هو القيام من الخبر المنصوب الذي هو قائماً، ما نستفيد الحدث مع كان نفسها المفتقرة إذا نحن قلنا: كان زيد قائماً، فإذا كان ذلك كذلك فما الذي أفاده المصدر الذي هو الكون غير القيام المفاد من «قائماً» الخبر نفسه؟ فقال: لما كان معناه: عَجبتُ من أن كان زيد قائماً، أفاد الحدث، قلت: فلا تعمل إلا على أن [٣١١] هذا المصدر كنفس المثال الذي هو كان، ونحن نعلم أن «كان» نفسها لا دلالة على الحدث فيها، فما هو معناها إن لم يكن أضعف منها لأنه هو دال عليها، فلا يكون أقوى منها؟/قال: فهذا كنحو قولنا: هذا الهلال، فظاهره الخبر، ومعناه انظر إليه، فكذلك يكون قولنا: عجبت من كون زيد قائماً، يفيد عجبت من أن كان زيد قائماً، فيفيد هو نفسه الحدث وإن كان المثال الذي أفاده، ودل عليه، لا يستفاد منه الحدث، كما أن هذا الهلال يفيد ما يفيده انظر إليه، وإن كان الوضعان والتركيبان مختلفين، قلت له: بينهما عندي فرق ظاهر، وذلك أن قولنا: الهلال وإن كان خبراً فقد يرد منه في أيدينا طائل، وهو معنى الأمر الذي هو انظر إليه، فليت شعري إذا قلت: عجبت من كون زيد قائماً، ما الذي يرد في أيدينا من ذلك الحدث الذي تومىء إليه أنه مستفاد من المصدر؟ فتلوح من كلامه بعد الهضب والإطالة أن الحدث الذي أفاده

---

(١) سورة النساء آية ١٠

(٢) هو سيبويه.

المصدر في: عجبت من كون زيد قائماً، إنما هو دلالته على أنه في معنى: عجبت من أن كان زيد قائماً، هذا الذي استقر آخر الكلام عليه بعد الهياط والمياط، وبعد اقتضاء الحال التخفيف عنا جميعاً والإمساك، وهو عندي غير مقنع، ولا قارب، لأنه إن جعل الحدث الذي أفاده الكون في المسألة إنما هو دلالته على أن معنى الكلام عجبت من أن كان زيد قائماً، لزم من هذا أن تكون المصادر كلها دالاً كل واحد منها على حدثين اثنين، أحدهما ما يجتمع هو وفعله على إفادته، والآخر كونه دالاً على أنه معنى أن والفعل، أعني المصادر التي ليست واقعة موقع أفعالها في الأمر والنهي، نحو: ضرباً والحَذَرَ، ألا ترى أنك إذا قلت: سرّني قيام زيد، قد أفاد الحدث الذي هو المثول والانتصاب، وضد العقود، ويجب أيضاً على ما حكيته عنه أن يكون مفيداً حدثاً آخر، وهو أنه بمعنى سرني أن قام زيد، وإذا أدى القول بما قاله إلى استحداث مذهب لا يقول أحد به لزم تركه، على أنني قد سألته عن المصدر مع «كان» المفتقرة هذا [٣١٢] الذي نحن بصدده أول اجتماعي به في هذه الدفعة بمدينة السلام، فاستقر القول فيه من جهته أنه قد خلعت عنه دلالة الحدث، كما خلعت عن «كان» نفسها، وهو في أول تعليقي في هذه الدفعة عنه. فقلت له إذ ذاك: فإذا جرد عن معنى الحدث، ولا دلالة فيه على الزمان المحصل، فعلى أي شيء يدل؟ فتحصل من جهته في هذا ما هو كالمقنع، وقد أثبته هناك، وعهدي به قديماً يقول أيضاً إن «كان» الناقصة لا مصدر لها كما قال الآن. هذا ما حصل في اليد والسلام.

* أبو بكر في قولنا: ظننت طعامك زيداً آكلاً، فيه شبه من: كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، وخلاف لها، وجه الخلاف أن الفاعل في: كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، لم يَلِ «كان» فوقع الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو مفعول المفعول، وليس كذلك: ظننت طعامك زيداً آكلاً، لأنك لم تفصل بين الفعل الذي هو ظن، وبين الفاعل الذي هو التاء، ووجه الوفاق أن «ظننت» بفاعلها

تجري مجرى «كان» بلا فاعل، ألاَ تراهما مجتمعتين في دخول كل واحد منهما على المبتدأ والخبر، وهذا منه حسن/ قال: الضمير في «جيَّهَلَ» الآن بعد التركيب في مجموع الحرفين، لأنه ليس الفعل مسمًّى بأحدهما، ولولا التركيب لكان في «هل» من الضمير مثل ما في «حي» قلت له: أو كذاك تقول في هلم؟ فقال: نعم الضمير في مجموع «هلمّ» لا في «لم» وحدها. ع: أحد ما يدل على قوة اتصال الفعل بفاعله قولهم: ظننت زيداً قائماً، ألا ترى ظننت، وهي فعل داخلاً على المبتدأ والخبر دخول كان وحدها في قولك: كان زيد منطلقاً. نعم وقد وقعت بفاعلها موقع الحرف أعني إنّ وأخواتها، وإذا تناهى الفعل بفاعله إلى شبه الحرف، فحسبك به اجتماعاً وتضاؤلاً. أنشدنا:

كَـأنّني حينَ أُمسِي لاَ يـكلّمـني ذو بغيةٍ يبتغي ما ليس موجودا[1]

وقال: كأن هنا زائدة، قال: فهذا شاهد لقوله تعالى ﴿وي كأنه لا يفلح الكافرون﴾[2] أي لا يفلح الكافرون، وكذلك ﴿وي كأن الله يبسط﴾[3] قال: [٣١٣] فأما قول عنترة

[ويـك عـنـتـر أقـدم][4]

فـإن «ويـك» اسم سمي بـه الفعـل في الخبـر من بـاب شتـان ووشكان، فهو اسم تعجب، قال: والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب بمنزلة كاف ذلك، قلتُ له: فهل يجوز أن تكون مجرورة لأن «ويك» في معنى ما يجوز. إضافته نحو العجب، كما تقول إن «لولا» لما كانت في معنى الامتناع جاز لها أن تضاف إلى الكاف في قولك: لولاك لكان كذا وكذا. فقال: لا لأن «وي» اسم للفعل، فلا وجه لإضافتهما على وجه، يشهد

---

(١) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠، والمغني ٢/٣٩.

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

(٣) سورة القصص آية ٨٢.

(٤) معلقة عنترة.

عندي بضعف قول أبي الحسن في صرف ألبب علماً لمخالفته الفعل لظهوره ترك صرف نحو: أطول منك، وأبيع منه، ألا تراه قد خالف الفعل بالصحة، وهو مع هذا غير مصروف، فكذلك يخالف ألبب الفعل بظهور تضعيفه، ثم لا يجب مع ذلك أن يصرف، سألته فقلت: أجزت لي أن يكون كزيد من قولنا: لا كزيد رجلاً لموصوف محذوف على أنه وكزيد في موضع اسم واحد مبنّي في: لا رجل ظريف، فقال: نعم هو كذاك، فقلت له: وكيف يجوز أن يجعل ذلك الموصوف المحذوف مع كزيد وهما شيئان الكاف وزيد؟ ولا مع ذلك مبنية مع الجميع كما تبنى مع رجل ظريف جميعاً من قولنا: لا رجل ظريف، فهل أن تجعل أربعة أشياء كشيء واحد؟ فقال: وزيد جميعاً يجريان مجرى ظريف وحده، واعتصم في ذلك بإجرائهم حرف الجر مع ما جرّه مجرى الاسم الواحد، نحو: مررت بزيد وعمراً، فقلت: فيه من التأول بجعل الجميع كاسم واحد ما يثقل تحمله، فلم يزد على ما حكيته وفيه مقنع، قال في قولنا: سرت مرة ومرتين ونحو ذلك: هو في الأصل مصدر فإن شئت كان نصبه على الظرف، وإن شئت على المصدر، فأما قول أبي ذُؤيب:

تَغيّرتِ بَعدِي أَم أَصَابَكِ حَادِثٌ من الدهر أم مرّت عليك مرور[1]

فمرور فيه جمع مرة، مثل مائة ومئون، ولا يكون مصدراً لأجل التأنيث، في المسائل الصغيرة.

«انتظر حتى إذا خرج خرجت معه»، قال: [٣١٤] قال أبو الحسن: إذا مجرورة بحتى، وقولك: انتظر حتى من يذهب تذهب معه، حتى هذه حتى الجارة، إلا أنها هنا معلقة، وجاء من هذا بمسائل عدة، وحمل «إنْ» على معنى «إذا»، فقال: انتظر حتى إن جاء جئت معه، فإن على المعنى مجرورة

---

(١) الشاهد في اللسان (مرر)

الموضع. ع: قوله تعالى ﴿ومن يعْش عن ذكر الرحمن نقيّض له شيطاناً فهو قرين﴾[1] للفاء هنا احتمالان: أحدهما أن تكون مع الجملة بعدها في موضع جزم، لكونه بدلاً من الجواب المجزوم، وهو «نقيّض» كأنه: من يعش فله قرين من الشياطين نقيضه له، والآخر، وهو الظاهر، أن تكون عاطفة للمبتدأ والخبر على الجملة المركبة من الفعل المجزوم وفاعله، وفي هذا تأنيس برأي أبي الحسن في إجازته الابتداء بعد «إنْ» التي للشرط، وأصله ليونس في قول الشاعر [أو تنزلون] أي وأنتم تنزلون، فكما جاز أن يعطف على الفعل المجزوم جملة مركبة من مبتدأ وخبر، كذلك جاز أيضاً في الآية أن يعطف قوله تعالى ﴿فهو له قرين﴾ على قوله «نقيّض».

ابن جني: قولهم: أي عبيدي ضربك فهو حرّ، فضربه جميعهم عتقوا كلهم، ولو قال: أي عبيدي ضربْتَه فهو حرّ، فضرب واحداً من عبيده عتق ذلك العبد، فإن ضرب غيره من بعد لم يعتق غير الأول وحده، ففي هذا الفعل مسند إلى مخصوص وهو التاء، فخصّ الفعل، ولم يشع فمتى وقع ضرب منه لأحدهم حَرَّ وحده، لأن الفعل خاص لخصوص فاعله، وهو التاء، وفي الأول الفعل مسند إلى ضمير أي وهو للعموم والشياع وذلك الضمير هو أي في المعنى لأن ضمير الشيء هو الشيء معنى وإن لم يكن لفظاً، فإذا كان الفاعل مشاعاً شاع الفعل المسند إليه، فصار كل من ضربك من عبيده حرّاً حكماً فيهم شائعاً لعموم الفاعل، كما أنه لو قال: أي امرأة ضربت زيداً فلها درهم، سرى في الفعل المشاع والعموم، كما سرى فيه التأنيث، فكأن كل امرأة ضربت زيداً لها درهم، كذلك إذا قال: أي امرأة ضربها زيد، لم يسر فيه العموم، أيضاً لم يستحق زيد بضربه أكثر منها غير الدرهم [٣١٥] الذي وجب له بضربه الأولى، وذلك أن الفاعل الذي أسند إليه الفعل مخصوص،

---

(١) سورة الزخرف آية ٣٦.

وهو زيد، فخصومه منع من شياعه، فلما لم يكن الفاعل مشاعاً لم يكن الذي هو متناوله، وجارٍ في الشياع والخصوص مجراه إلا مخصوصاً كالفاعل، فأما الهاء في ضربها من قولك: أي امرأة ضربها زيد، فليست لتأنيث الفاعل، وإنما هي ضمير المفعول، ألا ترى أن الفعل لا يلحقه للتأنيث هاء أبداً، فإن قلت: أي عبيدي ضرب فهو حرّ ما كان يكون جوابه؟ فالجواب أنّ الذي يحر منهم أول مضروب دون من يضرب منهم من بعده، فإن قلت: فلم صار الفعل مسنداً إلى ضمير أي، وأي شائعة معموم بها كما ترى؟ قيل: هو كذلك إلا أنه، وإن كان مرفوعاً في اللفظ، فإنه مفعول في المعنى، فالفاعل إذن لم يذكر، وهو مجهول لا مخصوص ولا معموم، فلا يعتق مملوك إلا بتعيين، وإلا فهو على استرقاقه، وكذلك إن لم يسمّ فاعله وإن كان مرفوعاً بإسناد الفعل إليه نحو: ضرب زيد، وشتم خالد، فإنه على معنى المفعول، وقريب في الحكم منه، لأن الفاعل، وإن لم يذكر، فإنه في حكم المذكور، نحو قوله تعالى ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾[1] وقوله ﴿خلق من ماء دافق﴾[2] وقال مع ذلك ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق﴾[3] وقوله ﴿ولقد خلقنا الإنسان﴾[4] إلى غير ذلك من الآي في هذا المعنى، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾[5] أي يسبح له رجال، فحذف فذلك المحذوف وفي حكم الملفوظ به، ومثله بيت الكتاب

[لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة]

فكذلك إذا قال: أي عبيدي ضرب، فكأنه قال: أي عبيدي ضربه

---

(١) سورة النساء آية ٢٨.

(٢) سورة الطارق آية ٦.

(٣) سورة العلق آية ١، ٢

(٤) سورة الحجر آية ٢٦.

(٥) سورة النور آية ٢٦.

ضارب فهو حر، فضارب كما ترى ليس من أسماء العموم، فوجب تخصص الفعل، فلم يَحُرَّ أكثر من الأول، فاعرفه.

قال **أبو إسحق إبراهيم بن عبدالله النجيرمي الكاتب في كتاب أيمان العرب**: لا والذي وجهي زَمَمَ بيته، أي نحوَ بيته ومُواجَهه، لا ومجرى الإلاهة، وبعضهم يقول: إلاهة، يجعلها معرفة علماً، وهي اسم الشمس، وعلى هذا قرىء: [٣١٦] «ويَذرك وآلهتك»[١]، أي الشمس التي تعبدها، ولهذا سموا عبدشمس وعبدالشارق، كما سموا عبدالله، وعبدالرحمن.

يقال: رقص وأرقص لغتان، ومنها قولهم: يمين الله، وأيمنُ الله، وقال نصيب:

وَقالَ فَرِيقٌ أيمنُ اللهِ ما نَدْرِي[٢]

وأيمُ الله، وأيمُ الله، وَمِ اللهِ، وقال **يونس**: أهل اليمامة يقولون إمُ الله، وقال آخرون أَم اللهِ، وبنو سليم: إيْمُ الله، وتميم: أيْمُ الله، وقال آخرون: إيْمِ اللهِ، وقال آخرون: أيمُنُ اللهِ، وأيمُنُ الكعبة، كأنه جمع يمين، ومنها: عَمْرَكَ الله هَل ذاك، والمعنى عَمّرتُك الله، أي سألت الله تعميرك، وهو معنى قول العامة: بالذي يُعْمِرُك، وقال **ابن الأعرابي**: عمرُك الله بالرفع والنصب الوجه، وعليه رواه أهل العربية، وقال آخرون: عمر الله، ومنها أيضاً: قِعْدَك الله، وقعيدك الله، وقالوا أيضاً قِعْدَكَ لا أفعلُ ذاكَ ومقيدك، قال متمم بن نويرة:

قَعيدكِ ألاّ تُسْمِعيني مَلامةً ولا تنكئي قَرْحَ الفؤاد فَينحعا[٣]

---

(١) سورة الأعراف آية ١٢٧.

(٢) الشاهد في الأزهية ٣، والدرر ٤٤/٢ وتمامه:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريقٌ ليمن الله ما ندري

(٣) الشاهد لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٥، والدرر ٥٥/٢.

أبو زيد: قال العقيليون: حرامَ الله، كقولهم، يمين الله. يقولون: قسماً لأفعلن لأفعلن ذاك، ويميناً واليةً ونَحْباً وعهداً ونَذْراً ومَوْثِقاً وميثاقاً وحقاً، ولحقاً وليميناً ولقسماً، وقال آخرون: لحق لا أفعل، يرفعون بغير تنوين مع اللام، والنحب: النذر، والإصر: العهد، ومن أيمانهم بإصْرٍ، وبأَصْرٍ ليكُونَنَّ ذَاكَ، وأنشد:

بـإصـرٍ يتَّـركني الحيُّ يـومـاً رهـيـنَـةً دارِهـمْ وَهُـمُ سِـراعُ[1]

ومعنى إصر حتم لازم.

فـإن أكبره فـلا بـأطِيـرِ إصـرٍ يفـارق عـاتقي ذَكَـرٌ خشيبُ[2]

أطير فعيل من أطره يأطره أطراً إذا عطفه، والمعنى أنّ عليّ إصراً يعطفني على أن لا أفارق هذا السيف، وهذا كقولك: أقسمت يفارقني، وآليت يفارقني، لأن القسم إنما وقع على الفراق، وقال ابن الأعرابي: لا والذي أكتع له أي أحلفُ بهِ، ومعنى أكتع أوكد، لأنه [٣١٧] وكّد قوله باليمين من قولهم: أجمعون، وأكتعون.

أبو عبيدة: جَيْرِ، في الإيجاب بمعنى أجل، وكسرت لالتقاء الساكنين، وقال غيره: هي بمعنى نعم، وأجل، ويمين، أيضاً، وقالوا: لا جَيْر بمعنى جَيْر، كما قالوا: لا أقسم.

الكسائي: عَوْضُ وعَوْضَ الأموي عـوَّضَ ومن ذي عَوْض، وقال أبو عمرو: عَوْض من أسماء الدهر، فكثر في كلامهم حتى حلفوا به، وكانوا ربما تعاقدوا وتعاهدوا على الملحِ، والملحُ عندهم شيئان. ملح الإدام التي يتملح بها واللبن، وذلك أنه سواء عندهم أن يجتمعوا على طعام وملح،

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

أو على شرب لبن، هذا عندهم ممالحة، وعلى هذا قال أبو الطَمَحان القَيْني:

وإني لَأرجو مِلْحَها في بُطونكم ... وما بَسَطَتْ من جلد أشْعَثَ أغبرَا[1]

وقال شتيم بن خويلد:

لا يبعدِ اللهُ ربُّ العبا ... دِ والملح ما ولدَتْ خَالِدَهْ[2]

من طلاق العرب: إذ هي لا مساس، إذ هي ترك ظُبَيٍّ ظِلًّا، وإذ هي انبتَّ قُوَيٌّ من قاوية، قُوَيّ: تصغير من قُوَيّ الجبل.

وجدت بخط بعض شيوخنا، قال: وجدت بخط الإمام جالي بن عثمان بن جنيّ في مجموع له ما صورته: سألت أبي رضي الله عنه عن إعراب بيتٍ مَرّ بي، وهو:

غَيرُ مأسُوفٍ عَلَى زَمنٍ ... ينقضي بالهَمّ والحَزَنِ[3]

فأجاب أنّ المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهمّ والحزن غير مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ وما بعده صفة له، وغير: خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار: غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن، قال: وإن شئت قلت إنه محمول على المعنى، كما حملت أقل امرأة، تقول ذاك على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقل، لأنه مبتدأ، وقد أضفت أقل إلى امرأة، ووصفت المرأة بـ«تقول ذاك»، كأنك [٣١٨] قلت: قلّ امرأة تقول ذلك، فلم يحتج أقل إلى خبر لأنها في معنى قلّ، وكذلك حمل س على

---

(١) الشاهد لأبي الطحان في اللسان (ملح).

(٢) الشاهد بلا نسبة في اللسان (ملح).

(٣) الشعر لأبي نواس وقد مرّ.

المعنى قول من قال: خطيئة يوم لا أراك فيه، على معنى يوم خطأ لا أراك فيه، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. وقال ابن الحاجب[1] في إعرابه: لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في غير، وإذا لم يكن عامل لفظي فإما أن يكون مبتدأ، وإما أن يكون خبراً، فلا يصحّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً، الثابت لا يستقيم لأنه إما على زمن، وإما ينقضي، وكلاهما مفسد المعنى، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من أن تقدر قبله موصوفاً، وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون غير له، وغيرها هنا ليست له، وإنما هي لزمن، ألا ترى أنك لو قلت: رجل غيرك مرّ بي، لكان في غير ضمير عائد على رجل، ولو قلت: رجل غير متأسف على امرأة مرّ بي لم يستقم، لأن غيراً لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفة لما قبله، ولو قلت: رجل غير متأسف عليه مرّ بي، جاز لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ، فاستقام، فتبين أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك، وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين:

أحدهما أنا قاطعون ينفي الاحتياج إليه، **والآخر**: أنه لا قرينة تشعر بحذفه، ومن شرط صحة حذف الخبر وجوب القرينة، وإن جعلتَهُ خبر مبتدأ لم يستقم لأمور: **منها** أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ لأنه في معنى مغاير، ولا ضمير فلا يصحّ أن يكون خبراً، **الثاني**: أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه، **الثالث**: أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة، ولا قرينة فتبين إشكال إعرابه لذلك، وأولى ما يقال فيه إنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير زمن ينقضي بالهمّ

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، مقرىء نحوي أصولي فقيه، من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في التصريف، توفي سنة ٦٤٦هـ.

والحَزَنِ غير متأسفٍ عليه، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أُتي به ظاهراً مكان المضمر، فصارت العبارة منه كذلك، وهو وجه [٣١٩] حسن، ولا يعد في مثل ذلك، فإن العرب تجيز: إن يكرمني زيد إني أكرمه، وتقديره: إني أكرم زيداً إن يكرمني، فقد أوقعت «زيداً» مقام الضمير لما أخرته عن الظاهر، فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه، ويحتمل أن يقال إنهم استعملوا «غيراً» بمعنى «لا»، كما استعملوا «لا» بمعنى «غير»، وذلك واسع في كلامهم، فكأنه قال: لا تأسف على زمن هذه صفته، ويدلك على استعمالهم «غيراً» بمعنى «لا» قولهم: زيد عمراً غير ضارب، ولا يقولون: زيد عمراً مثل ضارب، لأن المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه، ولكنه لما كان «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في «مثل»، وإن كان بابهما واحداً، وإذا كانوا قد استعملوا أقل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد، فلأن يستعملوا «غيراً» بمعنى «لا» مع موافقتها «لا» في المعنى أجوز، فإن قيل: فإذا قدرتموه بمعنى «لا»، فلا بدّ له من إعراب من حيث أنه اسم، فما إعرابه؟ قلنا: إعرابه كإعراب: أقل رجل يقول ذلك، فهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه، لأن المعنى: ما رجل يقول ذلك، فإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة، كقولهم: أقائم الزيدان؟ فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدر محذوف، والزيدان فاعل به، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، وإنما استقام لأنه في معنى: أيقوم الزيدان؟ وذلك قول بعض النحويين في مثل «دراك ونزال» أنه مبتدأ، وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان كعناه: أنزل، وهذا هو الصحيح فيه، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر، كأنه قيل في نزال: أنزل نزولاً، وهذا عندنا ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة سقياً ورعياً، ونحن نفرق بين سقياً وبين نزال، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد؟

وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب، والآخر مبني، والله أعلم.

مسألة: قال رحمه الله[1]: اختلف الناس في [٣٢٠] العامل في «إذا ومتى»، فقائل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل فيهما الجزاء، وقيل: العامل في «إذا» جواب الشرط، والعامل في «متى» الشرط، وهذا قول أكثر النحويين المحققين، فوجه من قال العامل فيهما فعل الشرط أن الشرط والجزاء جملتان ولا يستقيم عمل الجزاء في اسم الشرط لئلا يؤدي إلى أن يصير جملة واحدة، لأنه إذا كان ظرفاً له كان من تتمته فلا يكون جملة ثانية، ووجه من قال إن العامل فيهما جواب الشرط هو أن هذه الأسماء مضافة في المعنى إلى شروطها، وإذا كان مضافة استحال عمل المضاف إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من جهة واحدة، وإذا بطل أن يكون الشرط تعين الجزاء، ووجه من قال إن العامل في «إذا» جواب الشرط، وفي متى الشرط، وهو قول أكثر الناس، قوةُ توهّم الإضافة في «إذا» وضعفه في «متى» لأنه لما رأى أن إذا لا تكون إلا للوقت المعين توهم وجوب الإضافة فيها ليحصل التعيين/ كقولك: إذا طلعت الشمس آتيك، ولما رأى أن «متى» للوقت المبهم، ولم يقو عنده وهم الإضافة، فكان العامل. والصحيح أن العامل فيهما جميعاً الشرط وما توهم من الإضافة في «إذا» وانتقائه في «متى» أو فيهما جميعاً غير صحيح. أما توهمه في «متى» فبعيد لأنها ليست للتعيين فيتوهم ذلك فيها، وإنما «متى» للإبهام، ولأنه قد ثبت: أيُّ رجل تكرم فإني أكرمه، بنصب «أي» والعامل الشرط باتفاق، فوجب أن يكون ذلك كذلك، وأما توهمه في «إذا» دون «متى» فليس بمستقيم لأنه لا يلزم من تعيين شرطها إضافتها إليه، لأنا لسنا نعني بالتعيين إلا أنه يلزم أن يكون واقعاً، لأن الظرف يقتضي أن يكون مضافاً إليه فلم يلزم من كونه معيناً

---

(١) لعله ابن الحاجب.

إضافة الظرف إليه﴾ وإذا لم يلزم ذلك كان كمتى في تقدير أن يكون مضافاً، وأن لا يكون مضافاً، وإذا كانا سواء في صحة التقدير، ومنعَ من أحد التقديرين مانع وجب الرجوع إلى الآخر، وبيان المانع من أحد التقديرين [٣٢١] وهو الإضافة من وجهين: **أحدهما**: أنه لو كان مضافاً لتعين الجزاء للعمل، ولو تعين الجزاء للعمل لوجب أن تكون جملة واحدة، وقد ثبت أنهما جملتان، وإنما التزم ذكرهما لربط الشرط بينهما، وعلى تقدير أن يكون الجزاء عاملاً لا يكون جملتين، ولا يكون الربط لأجل الشرط، وإنما يكون لأجل العمل، وهو عمل الجزاء في ظرفه، **والوجه الثاني**: هو أنه لو كان مضافاً لم يكن للظرف عامل في كثير من المواضع، كقولك: إذا أكرمتني فإني أكرم غلامك، وإذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً، ألا ترى إلى قولك: فإني أكرمك، لا يستقيم عمله، لأن ما في حيّز إنّ لا يعمل فيما قبلهما، وفي المسألة الثانية، ولو كان العامل الجزاء لأدّى إلى خلاف المعقول، لأن اليوم مبين لإذا، وغداً ظرف للجزاء، فلو جعل عاملاً في «إذا»، وقد تعين اليوم وجب أن يكون الغد هو اليوم، وذلك باطل، وإذا تقرر ذلك ثبت أن العمل في أسماء الشرط كلها لفعل الشرط لا للجزاء، فأما في «إذا» فلا إشكال لأنها لا عمل لها في الشروط لا باعتبار خفض، ولا باعتبار جزم، أما الخفض فقد بينا أنها غير مضافة. وأما الجزم فقد ثبت في اللغة الفصيحة لا عمل لها في الفعل، تقول: إذا تكرمني أكرمك، والجزم ضعيف، وهو مع ضعفه، الكلام فيه كالكلام في «متى» في كونها عاملة في الفعل، والفعل عامل فيها، وأما في الأسماء الجازمة، فهي وإن كانت جازمة للشرط فلا يمنع عمل الشرط فيها بخلاف تقدير كونها مضافة، لأنها إذا كانت مضافة كانت عاملة معمولة من جهة واحدة، وإذا كانت جازمة كانت عاملة معمولة من جهتين، ألا ترى أن عملها الجزم ليس من جهة اسميتها وظرفيتها ولكن من جهة تضمنها حرف الشرط، وكونها معمولة للفعل ليس من تضمنها معنى الشرط ولكن من جهة اسميتها وظرفيتها، فالوجه الذي

عملت به في الفعل غير الوجه الذي كانت معمولة به له، والله أعلم.

*مسألة: قوله عزّ وجل ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾[1] [٣٢٢] الوجه فيه أن يكون استثناء مفرغاً لقولك: لا تجيء إلّا بإذن زيد، ولا تخرج إلا بمشيئة عمرو، وعلى أن يكون الأعم محذوفاً حالاً أو مصدراً، فتقدير الحال لا تخرج على حال إلا مستصحباً لذلك، وتقدير المصدر لا تخرج خروجاً إلا خروجاً مصاحباً لذلك، كقولك: ما نَجَرْتُ إلّا بالقَدُوم، وما كتبت إلا بالقلم، وحذف الباء من «أن يشاء الله» والتقدير إلا بأن يشاء الله إلا بذكر المشيئة، وقد علم أن ذكر المشيئة المستصحبة في الإخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط، وما في معناه، كقولك: لأفعلن إن شاء الله، أو لأفعلن بمشيئة الله تعالى، أو إلا أنْ يشاء الله، وما أشبه ذلك﴾ وما ذكر من كونه استثناء منقطعاً، أو غير ذلك، فبعيد، أما الانقطاع فلا يتجه لأنه يؤدي إلى نهي كل أحد عن أن يقول إني فاعل غداً كذا مطلقاً، قيّده بشيء أو لم يقيّده، وهو خلاف الإجماع، فإنه لا يختلف في جواز قول القائل، لأفعلن كذا إن شاء الله، وجعله منقطعاً يُدْرِجُه في النهي، وأما ما ذكره من أنه متصل باعتبار النهي فيؤدي إلى أن يكون المعنى: نهيتكم إلا أن يشاء الله، والنهي لا يتقيد بالمشيئة لأنه إن أراد تحقق الإخبار عن نهي محقق، فلا يصح تعلقه على المشيئة، وإن أريد نفس النهي الذي هو إنشاءٌ، فلا يقبل تعلقه على المشيئة، وإن أريد دوامه إلى أن يأتي نقيضه فذلك معلوم في كل أمر ونهي، وكل حكم، ثم يلزم أن يكون كل واحد منهياً عن أن يقول إني فاعل مطلقاً، لأن الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له، وإنما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدم، وأما ما ذكره من أنه متصل بقوله﴿إني فاعل﴾ ففاسد إذ يصير المعنى إني فاعل بكل حال إلّا في حال مشيئة الله تعالى،

---

(١) سورة الكهف آية ٢٣

فيصير منهيّاً عن ذلك، وهو خلاف الإجماع، إذ يصير المعنى عن النهي عن أن يقول: إني فاعل إن شاء الله، وإني فاعل إلا أن يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد، وما ذكر من أن بعض المتأخرين زعم أن إلّا هنا ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه، وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلاً لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك إلا عن جهل [٣٢٣] وغباوة، والله أعلم.

قال الشيخ الإمام العلّامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد النحوي المعروف **بابن الخباز**[١] رحمه الله: الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلواته على محمد نبيه الذي أرسله شاهداً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه، وسراجاً منيراً، وعلى آله الذين يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون، وبعد، فلقد نظرت في الباب الثالث من **كتاب اللغات** من المحصول من كلام الإمام العلامة منشىء العلوم ومفسرها والمرجوع إليه في تقديرها وتحريرها، الداعي إلى الله أبي عبدالله **محمد بن عمر بن الحسين الرازي**[٢]، برّد الله مضجعه وطيب مهجعه، فوجدت ما ذكره من أقسام التغييرات التسع العارضة للفظ المشتق مشكلة التحصيل، وقد كنت يائساً من تمثيلها زماناً، والذي قيّد فهمي عن الإطلاق في هذا الميدان أمران: **أحدهما**: إني راجعت شيخنا **مجدالدين أبا حفص عمر**[٣] رحمه الله غير مرّة فلم يزدني على تمثيل صورة أو صورتين، وقد كان يجري عنده بحره جدولاً. **والثاني**: أني وجدت **أبا عبدالله** يقول: فهذه الأقسام الممكنة، وعلى اللغوي طلب أمثلة ما وجد

---

(١) عالم نحوي ضرير، شرح ألفية ابن معط، مات بالموصل سنة ٦٣٧هـ.

(٢) هو فخرالدين الرازي الإمام المفسر. توفي سنة ٦٠٦هـ.

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر أبو حفص الفرغاني. درس على الفخر الرازي، وتوفي سنة ٦٣٢هـ.

منها، فصور ذلك في ذهني أن هذه الأقسام التسعة ذكرت على سبيل القسمة العقلية لا بالنظر إلى الوجود، فتذكرت قول خداش:

[العـــود أحمـــد][1]

فرددت فكري في الحافرة، فمنّ الله سبحانه وتعالى بفتح رتاج الإشكال، ورفع حجاب الاختلال، فظفرت يدي بالأقسام كلها، ورأيتها واردة في اللغة، وصادرة عنها، وهأنذا أمثلها ذاكراً عللها، وهادياً إلى سبلها، فإن أصبت فمن فضل الله الرحيم، وإن أخطأت فمن الشيطان الرجيم.

اعلم أن قبل تمثيلها أقدم مقدمتين لا يستغني عنها في التفسير:

الأولى: أن قوله زيادة حرف ونقصان حرف لا يحمل على الحروف الأصلية لوجهين: **أحدهما**: أنه قال في أركان الاشتقاق [٣٢٤] الثالث مشاركة بينهما في الحروف الأصلية، فلو كان المشتق زائداً حرفان لجئت في الصورة من المادة بما ليس منها، ومثلك كمثل من صاغ سواراً من فضة وذهب، وقال إنه كله مصوغ من ذهب، ولو كان المشتق ناقصاً لم يدل على المعنى الذي دلّ عليه المشتق منه، فمثال الزائد أنك لا تقول في «دحرج» إنه مشتق من الدحور، ومثال الناقص أنك لا تقول في «دحر» إنه مشتق من الدحرجة.

الوجه الثاني: أن الواضع حاول في دلالة المشتق على معناه حروفاً مخصوصة فإذا زيد عليها أصلي، أو نقص منه أصلي، زال ما نصبه الواضع دلالة على المعنى.

المقدمة الثانية: أن قوله زيادة حرف ونقصان حرف لا يحمل فيه الحرف على الواحد، بل المراد الجنيس، والذي يدل على ذلك أن المشتق يزاد فيه حرف وحرفان وثلاثة، فلو أريد الواحد لفسد لإحاطة العالم من أهل الصناعة

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

بما ذكرنا، ونظير هذا أن النحويين يقولون: الواحد معرب بحركة والمثنى معربان بحرف، ولا يقصدون الحرف الواحد، ولا الحركة الواحدة بل الجنسين، وهذا أوان تمثيل الأقسام.

الأول: ما زيدت فيه حركة وذلك كقولك: ضرب، وعلم، وظرف، فالزائد حركات العينات لأن مصادر هذه الأفعال المشتقة هي منها ساكنات العينات وهي: الضرب والعلم والظرف.

الثاني: ما زيد فيه حرف، وذلك كقولنا: طالب وجازِع وهارِب، لأن هذه أسماء فاعلين مشتقات من مصادر متحركات العينان، وهي الطلب والجزع والهرب، فإن قلت: فإنا نجد عين المصدر مفتوحة وعين اسم الفاعل مكسورة فهلا جعلته مما زيدت فيه الحركة والحرف! قلنا: هذا فاسد لأنك قد سلمت تحرك العين في الموضعين فلم يبق إلّا إبدال حركة بأخرى.

الثالث: ما زيد فيه الحركة والحرف وذلك، كضارب وعالم وظريف لأنك رددت الألف للفاعل وحركت عين المصدر الساكن من الضرب والعلم والظرف.

والرابع: ما نقصت منه حركة، وذلك كقولنا، الفرْس وهو الدق، وهو مشتق من الفَرَس، فالراء في المصدر [٣٢٥] ساكنة، وفي اسم الجوهر مفتوحة، فإن قلت: فهلّا جعلت اسم الجوهر مشتقاً من الفرس فيبطل ما ذكرت! وأين أنت من الباب الذي سطره **ابن جني** رحمه الله في **الخصائص** من الاشتقاق، وجميع ما ذكر فيه بكسر حد ما ذكرت، تراه جعل الجمل والذهب مشتقين من الجَمال والذهاب، قلت: الذي يحتج بقوله: قد جعله في موضع آخر من الخصائص أن المصدر مشتق من اسم الجوهر، وهذا القول هو الذي نصره **عبدالقاهر** في **كتاب المقتصد** ودليله أن الجوهر في الوجود مقدم على العَرض، ولما شاهدوا الجواهر وقد صدرت منها أعراض

اشتقوا لها أسماء وأفعالاً من أسمائها، ألا ترى أنهم قالوا استأسد إذا اجترأ، وهذا من الأسد لجرأته، وقالوا: «من دخل ظفار حَمّر»[1] أي تكلم بكلام حمير، وهو في الأصل لقب رجل، ويكفيك قولهم تَمَضَّر وتَنَزَّر وتقيَّس وتَتَمَّم، إذا انتسب إلى مضر ونزار وقيس وتميم، وهذا واضح.

الخامس: ما نقص منه الحرف، وذلك كقولك: نبت، وخرج، وصهل، فهذه مشتقات من النبات والخروج والصهيل قد نقصت الألف والواو والياء.

السادس: ما نقص منه الحركة والحرف كقولك: غلى ونزا وهذى، فهذه مشتقات من الغليان والنزوان والهذيان، فقد نقصت الألف والنون، ولما وقعت اللام التي هي واو أو ياء طرفاً قلبت ألفاً فسكنت، فإن قلت: فإن الواو والياء في الأصل متحركان، فالألف في موضع حرف متحرك، قلت: الجواب عنه من وجهين، **أحدهما**: أن الألف التي هي بدل اللام لا يقدر على تحريكها، **والثاني**: أن الواو والياء ما قلبتا ألفاً إلا بعد أن أسكنتا، هكذا قال علماء التصريف.

السابع: ما نقص منه الحركة وزيد عليه الحرف، وذلك في مثل: غضبَى وعطشَى، وهما صفتان مشتقتان من الغضب والعطش، فالعينان في المصدرين متحركتان، وهما في الصفتين ساكنتان، وقد زيد بعد اللامين ألف التأنيث.

الثامن: ما نقص منه الحرف وزيدت عليه الحركة، وذلك كقولنا: حرم هو مشتق من الحرمان، فالعين في المصدر ساكنة وفيه الألف والنون وهي في الفعل متحركة مع [٣٢٦] مخرج الألف والنون.

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٠٦.

التاسع: ما زيدت فيه حركة وحرف، ونقصت منه حركة وحرف، روي أن المسيّب بن علس كان عند بعض الملوك، فأنشده قصيدة وصفَ في صدرها الجملَ، ثم تركه إلى وصف الناقة، وطرفة بن العبد حاضر وهو صغير، فقال «استنوق الجمل» أي تشبه. والغرض من هذه الحكاية استنوق فهذا من لفظ الناقة، أما وجه زيادة الحركة والحرف، فهو أنّ العين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة وهي في استنوق ساكنة، وأما نقصان الحرف فهي التاء التي في الناقة لم يؤت بها في لفظ استنوق. فهذا تفسير الأقسام، وقد كان بسطها بأكثر من هذا الكلام ممكناً، وفيما أوردناه مقنع للتأمل، والله أعلم.

سُئل ابن الحاجب عما وقع في كتاب محمد بن الحسن[1] من قوله: إذا قال أيُّ عبيدي ضربكَ فهو حر، فضربه الجميع وعتقوا، ولو قال أي عبيدي ضربته فهو حر، فضرب الجميع لم يعتق سوى واحد، فقال: قد اضطرب أصحاب أبي حنيفة وغيرهم في توجيهه وما سمعت أن أحداً منهم يذكر فرقاً في إحالة، وكثير من المحققين ينكر أن يكون بينهما فرق يقتضي ذلك، وأقول: إنّ الفرق الذي لاح له واعتقده في ظني أنك إذا قلت: أي عبيدي ضربك، ونسيت الفعل إلى الفاعل والفاعل عام وجب عتق الجميع لحصول الشرط الموقوف عليه ذلك عند وقوع الضرب من كل واحد منهم، لأن الضرب من كل واحد منهم هو الذي جعل شرطا، وفعل غانم غير فعل سالم، فلم يكن وقوع العتق في الجميع مأخوذاً من تكرر المشرط لتكرر الشرط وإنما أخذ من عموم الفاعلين الموجب لاختلاف الضرب وتغايره بتغايرهم، فإذا وقع الضرب من الثاني وجب عتقه بمثل ما وجب به عتق الأول، إن الضرب من كل واحد جعل شرطاً لوقوع التعق بمن وقع منه وقد

---

(١) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر. من أئمة اللغة والأدب. توفي سنة ٣٢١هـ.

حصل في الجميع ذلك فلم يكن يتكرر الشرط، بل لأن للثاني ضرباً مغايراً للأول جعل شرطاً لعتق من وقع عليه كما في الأول إذ نسبه المشرط إليه كنسبه إلى الضرب [٣٢٧] الأول، فإذا قلت: أي عبيدي ضربته فالشرط هو الضرب الواقع من المخاطب، فلو عتق الثاني لعتق بضرب ثان من المخاطب، فيلزم منه التكرر المشروط بتكرر الشرط لأن الشرط هو الضرب الأول من المخاطب، فإذا اعتبر وقوع المشروط ثانياً بضرب ثان من المخاطب وهو الذي جعل شرطاً بعينه كان اعتباراً لتكرير الشرط في حصول المشروط والاتفاق على منع ذلك فيما قصد فيه ذلك أو صرح بما يدل عليه مثل كلما عند الجميع ومثل ط عند قوم ومثل متى ومتى ما عند قوم، وليست أي موضوعة للتكرير باتفاق، والفرض أن لا نية للتكرار الذي يقتضيه «كلما»، وهذا الفرق على حسنه وإحالته غير مستقيم بل المسألتان سواء في التعميم في حصول المشروط، وليس ذلك من قبيل تكرير المشروط بتكرير الشرط، وإنما هو من قبيل حصول المشروط لحصول شرطه فيهما، أما في «ضربك» فواضح وقد تبين، وأما في «ضربته» فلأن المقصود تعميم متعلق الضرب على التفصيل فيلزم أن يكون الشرط كل ضرب يقع على كل منهم، والمشروط عتق من يقع عليه، وكما جُعل كل ضرب من كل عبد واقع على المخاطب شرطاً لعتق الضارب يلزم أن يجعل كل ضرب من المخاطب واقعاً على كل عبد شرطاً لعتق المضروب، ولا يكون ذلك باعتبار تكرره، لأن ضربه غانماً شرط لعتق غانم، وضربه سالماً شرط لعتق سالم، فهما شرطان متغايران كما في الفاعل جمعهما ما في الكلام من معنى العموم التفصيلي، والذي يحقق أن التكرار ليس ناشئاً من قبل نسبة الفعل إلى الفاعل، ولا منفياً عنه عند تعلق الفعل بالمفعول أنك إذا قلت: إن ضربك عبد من عبيدي فهو حر، وإن دخلت امرأة من نسائي الدار فهي طالق، فحصل ذلك من الجميع لم يعتق ويطلق سوى واحد لما لم يكن في اللفظ ما يقتضي العموم التفصيلي، كما

لو قلت: إن ضربت عبداً من عبيدي، وإن دخلت امرأة من [٣٢٨] نسائي الدار سواء. ولو قلت من ضربته من عبيدي فهو حر، ومن أدخلتها الدار من نسائي فهي طالق، فحصل ذلك من الجميع أو في الجميع عتق وطلق الجميع، كما لو قلت: من ضربك ومن دخلت سواء لما كان في اللفظ ما يدل على العموم التفصيلي، وأي في الدلالة على التفصيل أقوى من «من» لأن وضعَها للتفصيل صريحاً، والمنفي في أي فيهما كل واحد من عبيدي حر إذا ضربك، وكل واحد من عبيدي حر إذا ضربته، ولا إشكال في التعميم فيهما، كما لا إشكال فيما في معناهما، وما أظن أن أحداً مخالف في «من»، فإن قدّر استبدل بمثل ما جاء في كتاب الله عز وجل ﴿من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون﴾[١] فإنه مساو في الدلالة على النعيم كنحو قوله تعالى ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾[٢] والأول منسوب شرطه إلى عموم المفعول، وهو المقدر منازعاً فيه، والثاني منسوب شرطه إلى عموم الفاعل، وهو متفق عليه، وكذلك إذا قيل: «من دخل دار أبـي سفيان فهو آمن»[٣]، ما وفي معنى التعميم المراد بقول القائل من أمّنه أبو سفيان فهو آمن، هذا وإنا لا نشك في أن قول العرب من فعل كذا أو من فعلت به كذا فهو حر، مثل القائل: كل من فعل كذا أو كل من فعلت به كذا فهو حر، ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء باتفاق، وكذلك أي من فعل كذا، أو أي من فعلت به كذا، لأن المعنى كل واحد ممن فعل كذا، وكل واحد ممن فعلت به كذا، ومن هاهنا كانت «أي» أقوى من «من» في الدلالة على التفصيل، وأيضاً فإذا تقطع بالفرق بين أي وإن، فلو جعلنا قوله: أي عبيدي ضربته، فضرب الجميع لم يعتق إلا واحد، لزم أن تكون بمعنى إن، لأن المعنى لو قاله بأن كذلك سواء، ويلزم

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧٨.

(٢) سورة النساء آية ٨٠.

(٣) قالها النبي صلى الله عليه وسلم في يوم فتح مكة.

«إنْ» أنْ تكون كذلك في الأخرى، فلا يعتق إلا واحد، ولا قائل به، فثبت بهذه الواضحات أن نسبة فعل الشرط إلى الفاعل وإلى المفعول في اقتضاء التعميم في المشروط عند حصول الشرط وعدمه سواء، وأن التعميم في ما وقع النزاع فيه ليس من قبيل إثبات المشروط [٣٢٩] بتكرر الشرط، وأنه لا فرق بين أي عبيدي ضربته فهو حر، وأي عبيدي ضربك فهو حر، في أنه يعتق المضروبون للمخاطب كلهم، كما يعتق الضاربون للمخاطب كلهم، والله أعلم بالصواب.

أبو العباس محمد بن أحمد الحلواني، عرف **بابن السراج**، له وريقات في النحو سماها «**الشجيرة**» ذكر فيها في الجوازم «مهمن»، وذكر أن قولك: قام القوم ما خلا زيداً، أنّ «ما» اسم، ولا يكون صلته إلا الفعل هنا. **قطرب** له كتيب في النحو سماه «**جماهير الكلام**» ذكر فيه أن مذهب **الخليل** أن زيداً من قولك: عندك زيد مرفوع بالظرف، وقال فيه، وقد قال بعضهم «مهمن»، ولم يحمل عن فصيح.

التاء لا تدخل إلا في موضع واحد لمعنى التعجب والقسم، فالتعجب: تالك ما أكرم زيداً، والقسم: تالله ما علمت بهذا، واللام: لله ما أكرم زيداً، لا تدخل غير هذا المعنى.

حروف التعويض: ألف الاستفهام ولاها، يعني في القسم، والميم والهاء، يعني في زنادقة، ويا أبت هي عوض من الياء في قولك: يأبي، ولا يقال هذا في غير الأب خاصة، وقد حكي في الأم قالوا يا أمّت لا تفعلي، ولا تكون الهاء عوضاً من ياء الإضافة إلا في النداء، وقالوا: الميم في «اللهّم» عوض من ياء في: «يا الله».

أبو منصور الجواليقي[1]: أفعل التفضيل بمن لا يثنى ولا يجمع

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسين، أبو منصور بن الجواليقي. عالم بالأدب واللغة، له كتاب المعرب من الكلام الأعجمي. توفي سنة ٥٤٠هـ.

ولا يؤنث، وبالألف واللام ثنى وجمع وأنّث، وبالإضافة فالأجود أن يثنى ويجمع ويؤنث، ولذلك رد على ثعلب في الفصيح قوله: «فاخترنا أفصحهن» وكان الأولَى فصحاهن لأنه الأفصح، كما شرط في الكتابة. ثعلب: شُدِهَت وأنا مشدوه، أي شغلت، أبو منصور: ليست بمعنى إنما معناها دهشت وتحيرت. في القصريات لا يجوز: سيما زيد، بإسقاط «لا»، لأن المعنى تفضيل زيد على أمثاله في المعنى الذي لهم ولا يكون إلا مع النفي، فإذا أسقطت «لا» فقد سويت زيداً بأمثاله في معناه الذي أخبرت به عنهم. ابن القُرّاء ?قرىء [٣٣٠] على فا كتاب الأوسط فمضى فيه: لا رجلَ وجاريةَ في الدار، فذكر، فا: أنه لم يمر له هذا المذهب إلا في هذا الكتاب، وأنكره أبو عثمان، ووجه جوازه حذف «لا» من الثانية لتقدم الأولى، وإنما أنكره عث لأن «لا» مع الاسم الذي بعدها بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن يضمر بعض الاسم ويظهر بعضه. «لا» لا يكون خبرها إلا نكرة لأن الخبر هو المخبر، وإذا كان نكرة فخبره نكرة، وجواز «لا رجلَ زيدٌ ولا فتى هيجاءَ أنت» على تقدير: «لا رجل هو زيد». نحو: لا شاعرَ اليومَ مثلَه جرير، قاله فا.

ابن القُرّاء:

إذا استجمعت أبدت ذوي الجودِ في النّدى ... يداك جميعات ولا منهما يدان[1]

متى تُجمعا تقصر يد الناس عنهما ... ولن يبلغوا إحداهُما ما تفرّدان

«يداك» مبتدأ، و«متى تُجمعا تقصر» خبره. وقوله: ولا منهما يدا، ضرورة يأباها النحاة، لأنه أراد: ولا يد منهما بنى «يد» مع «لا» وفصل بينهما.

لا عليك يريد: لا بأس عليك، ولا يكون في غير «لا عليك»، قال ابن خروف: لا يقال لا بك، ولا إليك، ولا فيك.

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

الميداني: مع بمعنى بعد، قال تعالى ﴿إنّ مع العُسر يُسرا﴾.

الناقص يزيد بن الوليد بن عبدالملك سُمّي بذلك لأنه لما استخلف نقص القوم عطاءهم، **والأشجّ** عمر بن عبدالعزيز.

أبو محمد الأعرابي لرؤبة:

لقائل يا نصرُ نصراً نصرا[1]

يا نضر، بالضاد المعجمة وهو حاجب نصر بن سيار، وبعده:

بلّغك اللهُ فبلّغ نصرا

يعقوب[2]: «قُطْنُ» بمعنى حسب ذكره في باب فعل وفعل، قال:

امتلأ الحوض وقال قطني[3]

أبو محمد: توهم أن النون في «قَطْني» كالنون في «قَطْني»، وإنما هو «قط». ومما زل س فيه قول امرىء القيس:

لنَعِمَ الفَتى تَعشُو إلى ضَوء نَارِه طريفُ بن مَالِ ليلةَ الريحِ والخَضَرْ[4]

قال: مال، ترخيم مالك، قال **أبو محمد**: قال لنا **أبو الندى**[5]: هذا خطأ، والصواب: طريف بن ملّ، وهو طريف بن مل بن عميرة بن تميم بن عوف [٣٣١] بن مالك بن ثعلبة من طيء. وقال **الكسائي** فيما حكاه عنه **يعقوب**: لا يقال في المذكر «مَفْعُل» إلا في قول القائل:

لِيومِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ[6]

---

(١) ملحقات ديوانه ١٧٤، سيبويه ٢/١٨٥ والخصائص ١/٣٤٠.

(٢) هو ابن السكيت.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ١/٣٢ ومجالس ثعلب ١٨٩ والمخصص ١٤/٦٢.

(٤) ديوان امرىء القيس ١٤٢.

(٥) هو محمد بن أحمد، أبو الندى الفندجاني، واسع العلم، عارف باللغة وأخبار العرب وأشعارها، روى عنه الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالأسود.

(٦) الرجز لأبي الأخزر الحماني: الخصائص ٣/٢١٢ اللسان (يوم) أو لعجيف العقيلي كما يبين بعد.

قال **أبو محمد**: عمدَ الكسائي إلي بيت لم يعرف قافيته فجعله أصلاً لَمْفعُلٍ، وهذا أشنع ما جنى عليه النحويون من الشعر، والصواب وهو لعُجَيف بن خُمَيْر العُقَيْليّ يمدح سَلَمة بن قُشَيْر بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة:

ليتَ أبا الناسِ جميعاً سَلْمه ... ليومِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمَهْ

الأنف والناصية: المُقَدَّمَة، قال **يعقوب**: يُقال: الفُرافصة، لاسم الرجل بضم الفاء ولا يجوز غيره. قال **أبو محمد**: كان يعقوب سيىء النظر بعلم أنساب العرب، قد سموا القَرافصة بفتح الفاء أيضاً، وليس في العرب غيره وهو القرافصة بن الأحوص بن عمرو الكلبي. أبو نائلة امرأة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي التي تقول لأخيها ضَبّ بن الفرافصة لما زُفتّ إلى عثمان من السماوة:

ألسْتُ أُرَى يا ضَبُّ باللهِ أنني ... مُصاحِبَةٌ نحو المدينَةِ أَرْكُبا[1]

وفي هذه الكلمة:

أبَى اللَّهُ إلا أنْ تكونَ غريبةً ... بيَثْربَ لا تلقَيْنَ أمّاً ولَا أبَا

أنشد الفراء:

لقَد كانَ لي في ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني ... وما كنتُ ألْقَى مِنَ رزينةَ أبرَحُ[2]

قال **أبو محمد**: هذا بيت مركب صدره من بيت وعجزه من آخره، والصواب:

لقَد كانَ لي في ضَرَّتَينِ عَدِمتُني ... وَعمّا أُلاقِي مِنهُما مُتَزَحْزَحُ

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

وفيها بعد أبيات:

أنَا في الخَنَا والبَرْحِ من أمِّ حازِم وما كنتُ ألقَى مِنَ رزينةَ أبرحُ

وأنشد الفراء:

وَمَا أدري وَظَنِّي كلَّ ظَنٍّ أمسلمُني إلى قَومي شَرَاحِ[1]

قال أبو محمد: دمر الفراء على هذا البيت، وغيّر ضربه ليجعل «أمُسْلمُني» باباً من النحو، والصواب، وهو ليزيد بن مُخَرِّم الحارثي [٢٣٢]:

وغابَ حلائبي وبقيتُ فرداً أماصعهم ونَهْضُكَ بالجناح
فما أدري وظني كل ظنّ أيُسلمُني بنو البدء اللِقاحِ
فيقتُلني بنو خمرٍ بذُهلٍ وكدت أكون من قتلى الرياح

بنو خمر: بطن من كندة.

وقال أبو عمرو بن العلاء في قولهم: مازِ رأسَكَ والسيفَ، يريد: مازن رأسك والسيف، قال أبو محمد: ليس المخاطب بهذا مازنا، إنما المخاطب به مالك بن نُخيلة المازني، ومن عادتهم أنهم إذا أرادوا أن يخاطبوا رجلاً من قبيل مشهور خاطبوا القبيل، وذكر أبو محمد[2] قصة ثم قال: شدّ مالك على بجير، فاعتنقه فصرعه، وجاء قعنب يطلب بجيراً، وهو رئيس القوم، فوجد مالكاً باركاً عليه، فقال: مازِ رأسك والسيف، ثم ضربه، فقتله، وأنشد الفرّاء:

لمّا رأى أن لا دَعَة ولا شِبَعْ مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فاضْطَجَعْ[3]

أي اضطْجع. قال أبو محمد: البيتُ الأولُ فاسد، والثاني ليس منه. وأنشد أبو محمد أرجوزة فيها طول منها:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو ابو محمد بن طاهر القزويني وقد سبقت ترجمته.

(٣) الشاهد في الخصائص ٢/٣٥٠، وسيبويه ١/١٠٧

وخنسَ السِرحانُ عنهُ وَطَلَعْ وَظَنَّ أن لا دَعَةً ولا شِبَعْ[1]

وقال **الأحمر**[2] في قول أبي نواس:

أسرَعَ من قول قَطَاةٍ قَطّاً[3]

قال: أخطأ في قوله «قَطّا» مشددة، إنما يقولون «قَطَا» مخففة. قال **أبو محمد**: أصاب أبو نواس، وأخطأ الأحمر لإعجابه بنفسه، وتوهمه أنه محيط بعلم العرب كله، وأكثر النحويين فيهم رَقاعة، وقد ذكر «قطّا» بالتشديد في شعر من هو حجة في العربية **محمد بن نؤيب العماني الراجز** في قوله:

كمثل أسراب القطا ذي اللَقَطِ صوادراً عن مُدْهِنٍ ورَقْطِ

ومنها:

إذا دَعَا في نَوطِه المُنَوَّطِ أجَابَ أصواتَ القَطا بِقَطِّ[4]

شيبان بن صُبَيَّة:

فَعَضّوا التُرْبَ مِن حَنَقٍ فإني عَلَى ضَيْمٍ لعمرُكَ ما أُقيمُ[5]

انتهى ما نقلناه من كتاب «**زلات العلماء**» **لأبي محمد الأعرابي** رحمه الله [٣٣٣] أنشد سلمة:

أباهِلَ لو أنَّ الرجالَ تَبايَعُوا على أيُّنا شَرٌّ قليلاً وأَلْأَمُ[6]

فاعل: القياس: فاعلون وفاعلات، ويجيء فاعل على فُعَّل، رُكِّع،

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

(٢) هو خلف الأحمر.

(٣) ديوانه ٦٢٧.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٦) أظنها: شرٌّ قبيلاً.

وفُعْلان: رُكْبان، وفُعَلاء: شُهَداء، وفُعُول: رُكُوع، وفَعْل: رَكْب وصَحْب، وفَعَل: غَيَب وطَلَب، وفُعْلٍ، عُوذ وفُرْه، وفُعّال: كُفّار، وفواعل قليلا: فوارس وحواجب، وأفعال: أصحاب، وفَعَلة: كَفَره، ولم يجيء إلا في المعتل، نحو: غُزاة، وأفْعِلَة: أودية لا غير، قال أبو بكر: ليس نادٍ وأندية مثله، إنما هو جمع ندي، جمع فُعْلَة على فعائل نحو: حرائر، وفِعْلَة عليها: حِقّة وحقائق، فعلة على فعلاء، وهو قليل، قَصَبَة وقصباء، وحَلَفَة وحلفاء، وطَرَفَة وطرفاء.

كل اسم مؤنث سميت به مذكراً مثل: عُرْوَة وعُقْبة وطَلْحة قلت: طَلَحات، وجاز أن تسكن فتقول: طَلْحات كأنه جمع طَلْح. جمع ضَرَّة ضرائر كأنها جمع ضرير، وجمع فَعْلة على فِعال في ذوات الياء والواو، وهو قليل: عَيْبَة وروضة ورياض، جمعت لِبْنَة على لِبَن، فِعَل حكى سمعت لغاتهم قال أبو ذؤيب:

فلمّا جَلاَهَا بالإيَامِ تَفَرّقت ثُباتاً عليهَا ذُلُّها واكتئابُها[٢]

«ثُبات ولغات» الاختيارُ أن تُعْرَب كما تعرب التاء في المؤنث.

وأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار بعد الوابلينا[٣]

رأيت منه البرَّحِين والأمرّين والأقوَرِين والفتكَرِين.

قد رَوِيتْ إلا الدَهَيْدِهينا قَلِيصاتٍ وأُبَيْكِرِينا[٤]

الدّهَيْدِهِيْنَ: تصغيرُ دهْوَاة وَهَي الإبلُ الصِغَار.

تُلْقَي الإوزون في أكنافِ دارتِها تمشي وبين يديها التبنُ منثور

فأصبحت النساء مسلِبّات لها الويلات يمددن الثُدِينا[٥]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) ديوان الهذليين ٧٩.

(٣) الشاهد في اللسان (ويل).

(٤) الشاهد بلا نسبة في سيبويه ٣/٤٩٤، ومعاني القرآن ٣/٣٤٧

(٥) الشاهد في اللسان (ثدي).

هو كالغلط شبه الثُدِيّ بالقُني، قالوا إني آنـاء وإنِيٌّ آناء، قال الهذلي:

بكـلِّ إنْىءٍ قضـاةُ الليـلُ ينتعـل[1]

«فُعل» في ذوات الياء والواو حرفان: سُوىً وطُوىً، تقول: مكـانٌ [٣٣٤] سُوىً وسِوىً، أي عدل، وسُوىً: موضع، وطوى: واد.

«إمـرأة نسْء»: إذا كـانت في أول حملهـا، ونسـاء نُسْءٌ، وسهم حشْر: أي خفيف، وسهام حُشْر، وفرس وَرْد، وأفراس وُرْد. فَعَل يجمع على أفعلة وهو شاذ في المعتل أجازه النحويون، ولم تتكلم به العرب، رَحَى وأَرْحية، وقَفَى وأقفية، ونَدًى وأندية، قال أبو عثمان[2]: سألت الأخفش: لم جمعت ندى أندية؟ فقال: ندى في وزن فَعَل، وجَمَل في وزن فَعَل أيضاً، فجمعت جملاً جِمالاً، فصار في وزن «نِداء» فجمعت نداء أندية، وهذا غير مسموع من العرب. لم يجيء فَعيل وفَعال على فَعَل إلا أربعة أحرف: أَديم وأَدَم وأَفيق وأَفَق، وهو الأديم أيضاً، وإهاب وأَهَب، وعَمود وعَمَد، وقالوا: عُمُد في هذا وحده، قالوا قديم وقُدامى كأسير وأُسارى، ولم يجيء فَعيل وفعلاء من بنات الياء إلا تقيّ وتُقَوَاء، ذكر ذلك أبو زيد. أنشد أبو عثمان:

ويـلٌ لأجمـالِ بني نعـامـه منـك ومِن شَفَـرتِـك الـهُـذامَـهْ
إذا ابتكـرتَ وَحَـفَـرتَ قـائمـه ثُمَّ طَـرحتَ الفَـرْثَ والعِـظَامَـهْ[3]

المهيمن: قال بعض اللغويين أصله مؤيمن، فكأن الهاء عنده همزة، المهيمن: القيّم بالأمور، قال بعض شعراء الجاهلية:

أؤمـل أنْ أعـيشَ وأنَّ يـومـي بـأوّلَ أو بـأهـونَ أو جُـبـارِ

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) هو المازني.
(٣) الشاهد في اللسان (هذم).

الأحد، الإثنين، الثلاثاء.

أو التالي دُبارِ أو فيومِي بمُوبَسْ أو عَرَوبةَ أو شِيارِ[1].

الأربعاء، الخميس، الجمعة، السبت.

هذه أسماء الأيام في الجاهلية. يقال: عَروبة، والعروبة، قال القطامي:

نفسي الفداء لأقوام هم خلطوا يوم العروبة أوراداً بأوراد

وقال آخر:

وإذا رأى الرَوادُ ظلَّ بأسقُفِ يَوماً كيومِ عَروبَةَ المُتطاولِ[2]

أسماء الشهور في الجاهلية: المحرم: المُؤْتمر، صفر: نَاجِر، ربيع الأول: [٣٣٥] خَوَّان، وخُوَّان، ربيع الآخر: وَبصَان وَوَبْصَان، جمادى الأولى: الحِنَّيْن، وجمادى الآخر: رُبَّى، رجب: الأصم، شعبان: عاذِل، رمضان: ناتِق، شوال: رَعْلٌ، وَوَعْلٌ، ذو القعدة: وَزْنَة، ذو الحجة: بُرَك.

قال **أبو بكر**[3]: يقال: أَضْرَبَ من الطير البُرَكُ، الإدَرُ: الدواهي العظام، قال **خلف بن طاهر النحوي**[4] التطناط: الكثير الكلام، ماظظت الرجل: شارَرْتُه، بَحْظَلَ الرجل: قَفَزَ قُفَزَانَ اليَربُوع، الجحَظم: العظيم العينين، الجِنعاظ: الغاضب عند الطعام.

الهمزة للنداء والاستفهام، وتأتي فيه على أوجه: **على جهل** من المستفهم وإنكاراً، نحو: أَمِثْلُ زيدٍ يقول ذلك؟ **وتوبيخاً** نحو: ﴿أنت قلت للناس اتخذوني﴾؟[5] وهو توبيخ لعيسى في اللفظ، ولقومه في المعنى،

---

(١) الشاهد في شرح الكافية الشافية ١٥١١ واللسان (عرب)

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) هو ابن السراج.

(٤) لم أعثر على ترجمته.

(٥) سورة المائدة آية ١١٦.

وتعجباً: أيكون هذا من مثل خالد؟ **واسترشاداً**: ﴿أتجعل فيه من يفسد فيها﴾[1]؟ وقيل: هو تعجب، وزعم أبو عبيدة أنها إيجاب، وهذا ليس بشيء لأن الملائكة لا توجب ما لم يوجبه الله، ولا تعرف همزة استفهام على معنى الإيجاب لأن الاستفهام خلاف الواجب، **وتقريراً**، وذلك إذا دخلت على ما أو لم أو ليس **وتسوية** في أربعة مواضع: ما أبالي، وليت شعري، وما أدري، وسواء.

الباء في ﴿وكفى بالله﴾[2] دخلت للتوكيد. قال **ابن السراج**: ليست بزائدة، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه بُعْد لقبح حذف الفاعل لأن الاستعمال يدل على خلافه، قال:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً[3]

وزيدت في خبر المبتدأ نحو: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾[4]، المعنى: مثلها، **قول أبي الحسن**[5]، **وقيل**: الخبر محذوف والباء في موضع الحال، وهي متعلقة بمحذوف، والتقدير: فجزاء سيئة كائناً بمثلها، واجب، وقيل الباء تتعلق بنفس جزاء والخبر محذوف أيضاً، وعلى المفعول، نحو:

نحنُ بني ضَبَّة أصحابُ الفلجْ نَضِربُ بالسّيفِ ونَرجو بالفَرجْ[6]

﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾[7]، ما زيدٌ بقائم، ليس زيد بقائم في زيادتها **ثلاثة أوجه**:

---

(١) سورة البقرة آية ٣٠.

(٢) سورة النساء آية ٦.

(٣) الشاهد لسحيم في الخزانة ١/١٢٩ وتمامه:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا .....

(٤) سورة يونس آية ٢٧.

(٥) هو الأخفش.

(٦) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه ٢١٦ والخزانة ٤/١٥٩.

(٧) سورة البقرة آية ١٩٥.

أحدها أنها دخلت لتوكيد النفي، وذلك أن الكلام يطول ونُسمي أوله، [٣٣٦] فلا يعلم أكان في أوله نفي أم لا، فجاءوا بالباء لتكون إشعاراً بأن أول الكلام نفي، فهذا قول عامة البصريين.

والثاني: أن الخبر لما بعد عن حرف النفي جاءوا بالباء ليوصلوه بها إلى حرف النفي.

والثالث: أن النفي إنما يقع عن إيجاب فكأن: ما زيد قائماً، جواب: إن زيداً قائم، فإن قال: إنّ زيداً لقائم، قلت أنت: ما زيد بقائم، فالباء بإزاء اللام، و«ما» بإزاء «إنّ»، وهذا قول الكوفيين.

التاء، السين، الفاء، زعم قوم أن الفاء تأتي عوضاً من «رُبّ»، وأنشدوا:

[فمثلِكَ حُبلى][1]

[فإن أهلِك فذي حَنَق][2]

والوجه عند البصريين أن «رُبّ» بعدها مضمرة.

الكاف وتكون زائدة نحو: ما رأيت كمثلك والمعنى: ما رأيت مثلك. قال تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾[3] والمعنى: ليس مثلِه شيء، ولا يجوز أن تكون غير زائدة لأنه يصير كفراً، وذلك أنه يكون إثبات مثل ونفي الشبه عن ذلك المثل، ويصير كأنه قال: ليس مثل مثله شيء، وأجاز **محمد بن جرير الطبري** أن تكون غير زائدة، ولكن تكون «مثل» بمعنى «ذات» على حد قولك: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعل كذا، قال: وعلى هذا ﴿فجزاءُ مثلِ ما قتل من النَّعَم﴾[4] في قراءة من أضاف لأنه إنما يجب عليه جزاء نفس

---

(١) معلقة امرىء القيس.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٣) سورة الشورى آية ١١.

(٤) سورة المائدة آية ٩٥.

ما قتل لا جزاء شبه ما قتل، والمثل كالمثل في هذا، ومنه: كمن مثله في الظلمات، يريد: كمن هو في الظلمات، وكأن التقدير عنده: ليس كذاته شيء، وهذا التأويل فيه بُعْد، لأن المثل إنما يكنّى به عن ذات الشيء في الأناسي، لأن بعضهم مثل لبعض في بعض الأحوال، والله تعالى لا مثل له.

اللام يضطر الشاعر فيدخل اللام قبل «إن»، وذلك مع إبداله الهاء من الهمزة، أنشد النحويون:

لَـهِنَّـكَ مـن بَـرقٍ عليّ كـريـمُ[1]

وقد يضطر فيأتي بلامَيْن نحو: لَهِنَّك لقَائم، وهو قبيح، وقد جاء به بعض المولّدين، وهو حبيب فقال:

أَربيعَنا في خَمْسَ عشـرَةَ حَجَّـةً حقّـاً لَهِنَّكَ للرّبيـعُ الأزهِـرُ[2]

وأدخلها بعضُ الشعراء على خبر أمسى، أنشد أحمد بن يحيى[3] [٣٣٧]:

[مرّوا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا أمسى لمجهودا][4]

وحكى قطرب: أراك لمشاتمي، وإني رأيته لسمحاً، وحكى يونس: زيد والله لرافق بك، وقال كثيّر:

وما زِلتُ مَن ليلى لدن أن عرفتُها لكـالهَائِم المُقْصَى بِكـلِّ مَذادِ[5]

---

(١) الشاهد لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن) ويلا نسبة في الدرر ١/١١٨.
ألا يـا سنى برقٍ عـلى قُلل الحمى .....

(٢) الشعر لأبي تمام، ديوانه ٢/١٩٣.

(٣) هو ثعلب.

(٤) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/٣١٢، والخصائص ١/٣١٦، ٢/٢٨٣.

(٥) ديوان كثير ٤٤٣.

إن كان موضع الفاء واللام حرف على حرفين فصاعداً كسرت اللام لا غير عند البصريين نحو: بل ليقم وثُمّ ليخرجْ عمرو، ومن أسكن في: ثم لْيَقْطَعْ، ثم ليقضوا، فالبصريون ينكرونه عليه.

«الواو» ذهب قطرب والرَّبَعي[1] إلى أن الواو يجوز أن تكون مرتّبة نحو: شهد الله، وهو الذي كفّ، وهذا يؤيد مذهب الشافعي في أن الواو يجوز أن ترتّب:

[وبلدةٍ ليس بها أنيسُ][2]

الجرّ برُبّ المضمرة. وقال أبو العباس: الجر بالواو التي هي عوض من رب يدل على فساده مجيء الجر على إضمار رب ولا عوض منهما، وتزاد نحو: كنتَ ولا شيءَ لك، وقوله تعالى: ﴿وفُتِحَت أبوابُها﴾[3]. ذهب المبرد إلى الزيادة وأنشد:

[فلما أجزنا][4]

واعتفى الخليل من القول في الآية، وتكلم على البيت، وقال: جواب «لمّا» محذوف، والتقدير: خلونا ونعمنا، ويجيء على قوله أن الجواب في الآية محذوف، والتقدير: فازوا ونعموا، وذهب بعض المفسرين إلى أن الواو ههنا تدل على أن للجنّة ثمانية أبواب، قال: لأن العرب تستعمل الواو فيما بعد السبعة، واحتج بقوله تعالى: ﴿ويقولون سبعة﴾[5] وكان على ابن

---

(١) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أبو الحسن الزهري، من أئمة النحويين، لازم الفارسي عشر سنين، ومات ببغداد.

(٢) الشاهد لجران العود في المقتضب ٣١٩/٢، والأنصاف ٢٧١ وتمامه:

إلا اليعافير وإلا العيس

(٣) سورة الزمر آية ٧٣.

(٤) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة، ديوان ١٠٠.

فلما أجزنا ساحة الحي قلن لي أما تتقي الأعداء والليل مقمر

(٥) سورة الكهف آية ٢٢.

عيسى[1] يصحح هذا القول، ومما يؤنس به التائبون: وعسى ربُّه.

مقتضب من كتاب «الهوامل والعوامل» لابن فضّال بن ريدان: زيد بن عمرو، فيه لغتان التميمي، يثبت التنوين في الأول والألف في الثاني قال:

[جـاريـة من قيسٍ بن ثعـلبـه][2]

والحجازي يحذف كليهما، وشرط حذفهما أن يكون ابن مفرداً مكبراً نعتاً للأول مضافاً إلى الثاني بين علمين أو لقبين أو كنيتين، أو بين إثنين من هذه، وهذه الشروط في المؤنث أيضاً نحو: هذه هندُ ابنةُ عمرو [٣٣٨].

العامل في المفعول به الفعل على رأي س لا الفاعل خلافاً لهشام، ولا كلاهما خلافاً للفراء، ولا المعنى والمخالفة خلافاً للأحمر.

والمفعول معه ذهب بص إلى أنه منصوب بالفعل المتقدم لا على الخلاف خلافاً للكوفيين، لا على عامل مقدر تقديره: ولا يس الخشبة خلافاً للزجاج، وهذا الباب مذهب الأكثرين إجراء القياس فيه، ومنهم من يقصره على السماع.

أي تضمنت الاستفهام والشرط فاقتضى ذلك بناؤها، ولزمتها الإضافة، فاقتضى ذلك إعرابها، فلما تعارضا رجحنا مبقاها على الأصل لا ملحقها بالحرف.

// يحكى العلم المفرد تحرزاً من فروعه، أعني التثنية والجمع والتركيب غير المعطوف عليه، وغير الموصول بما قبله بلا خلاف، فإن وصف ففي حكايته خلاف. سُلَيْم تحكي بالقول فترفع بالابتداء فإن أرادت به الظن نصبت

---

(١) هو الربعي.

(٢) الشاهد للأغلب العجلي في سيبويه ١٤٨/٢، والمقتضب ٣١٥/٢.

به مطلقاً. المضمر سمع رأيته معَهُم فقالوا: مع منين؟ ومنهم من لا يحكى المضمر أصلاً. /

دعنا من تمرتان شاذاً، ويخرج على لغة الحرث بن كعب: بعلبك ورام هرمز يجوز أن تبنيها جميعاً على الفتح:

أساخط أنت أم رضيت بما ... استبدلت بالحي بعدهم فقدِ[1]
رقيّ إلا يَكُن لدَيكَ لنا ... اليَوم نَوَال فَمَوْعِد لِغَدِ
أصبحَتِ أَوْفى الأنامِ كلّهُم ... عند بلا مِنّة ولا بيَدِ
إليّ أهوَى مِنَ الشّرابِ ومِلْ ... مَال وَحُلوِ الحياةِ والوَلَدِ

* * *

هَل بادّكَارِ الحَبيبِ منِ حرج ... أم هَل لِهَمِّ الفُؤادِ مِنْ فَرَجِ[2]

* * *

ومات النَدَى والجُودُ مَعهُ فَضُمِنَا ... قَبرَ الكريم الأريحِي الماجِدِ
ذَهَب الرِجَالُ الصَالِحون وبُقّيتْ ... ضَعفَىَ الرجالِ لدَى الزّمان الفَاسِدِ[3]

* * *

فَوَاللهِ لَولاَ أَنْ أَزُورَ بنَ جعفَرَ ... لكانَ قليلاً في دِمشقَ قَرارُها[4]

* * *

أقسموا إنْ لقوك لا تطعم الماء ... وهم حين يقسمون ذئابُ[5]

* * *

تَذهِلُ الشيخُ عن بَنيهِ وَتُبْدي ... عن خِدَامِ العقليةُ العذراءُ[6]

* * *

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٣ ــ ٦) لم أعثر على مصدر هذه الأشعار وقائليها.

واللهِ أبـرحُ في مقـدّمـةٍ أهـدى الـجُيـوشَ عـليَّ شِكّـتِيـهْ[1]

* * *

[٣٣٩] فَلَوْ مَا كنتُ أروَعَ أبطحيًّا أَبيَّ الضيمِ مُـطَّرِحَ الـدَّنـاءِ[2]
لَـوَدَّعْتُ الجـزيـرةَ قبـلَ يـوم يُـنَسِّي القـومَ أطْـهـارَ النسـاءِ

* * *

فقُلتُ لهَـا سيـري ظَـعِيـنَ فلَن تَريْ بعَينِكِ ذُلًّا بَعْدَ مرجِ الضَّيازِنِ[3]

* * *

يَـوْمَ لَم يَتـركُـوا على مـاءِ عِمْقٍ لـلرِّجـالِ المُـشَيَّعيـن قُـلوبَـا[4]
جِـيـنَ لـلعَـيشِ لَـذةٌ ولـنَـا حالٌ وَلم تُجْعَلِ الخطُوبُ خُطوبَا

* * *

بُـدِّلَتْ بالشَّعِيـر والخَفْضِ والقَتِّ وَمَسْحِ الغُـلَامِ تحتَ الجِـلَالِ
غَـارَةَ الليـلِ والنَـهـارِ فَـمـا تُـصبـحُ إلّا مُـحِسَّـةً بِـقِتـالِ[5]

* * *

اعـزِزْ عَلينَـا بـالـذِي بَكَـرَتْ مُـحَـمَّـلَةً رِكـابُـهْ[6]

* * *

لـيتَ شِـعْـري أليسَ لِـلّهِ فِينـا أَرَبٌ أمْ قَضَتْ عَـلينَـا الـحُتُـومُ
أصبحَـتْ خُلّتي تَلُوم عَـلَى مَـا أَحْـدَثَ الـدَهـرُ لاتَ حِينَ تَلومُ
وَخليـلاي مِن مُـرادٍ ومـلأنصار بـالـعَـالِ أَقْـسَـمـا لا أَرِيـمُ
لَـفَّيَـاني فَـأَنـزَلَانِي بِـنُـعْـمَى إنمـا يُكْـرِمُ الكـريمَ الكـريمُ[7]

* * *

(١ ــ ٧) لم أعثر على مصدر هذه الأشعار وقائليها.

وَبينَا أنتَ توجَف مُسْتَهِلاً بسَاحَةِ أَرضِهم لَمَعَ الدَّليلُ[1]

* * *

رُقَيَّ بعَمْرِكُم لَا تَهجُرينَا وَمنّينا المُنَى ثُمَّ امطُلِينا
عِدِينَا في غدٍ ما شِئتِ إنّا نُحِبُّ وَلو مَطَلْتِ الواعِدِينَا
فإمّا تُنْجِزي عِدَتي وإمّا نَعيشُ بما نُؤمّلُ منكِ حِينَا[2]

* * *

فلِله عينَا مَنْ رأى مِنْ مُفارقٍ يُفَارِقُ طَوْعاً أوْ غَرِيباً مُسَيَّرا[3]

* * *

مِلْ أصبغياتٍ والفَوارِع لَا يَحْمِلْنَ فَوقَ الكَواهِلِ الحُزُما[4]
ينكر «لا» إنّ «لا» لَمُنْكَرَةٌ من فيه إلا محالفاً نَعَما

* * *

فإذَا قيلَ مَنْ هِجَانُ قُريشٍ كنتَ أنْتَ الفتَى وأنْتَ الهِجَانُ[5]

* * *

ليتَني ألقَى رُقَيَّةَ في خَلوةٍ مِلْءَ عيْنٍ أوْ نَفَسْ
كَيْ لِتَقضيني رُقَيَّةُ ما وَعَدْتني غيرَ مُختَلِسْ[6]

* * *

ليتَ شِعْرِي أأولُ الهَرْجِ هَذا أمْ زمان مِنْ فِتنةٍ غَيرُ هَرَجْ[7]

* * *

لوَ أنها بيعَتْ لأغْلَيْتُها وَيْلٍ بها سِلْعَةَ مُبْتَاعِ[8]

زهير:

(١ ــ ٨) لم أعثر على مصدر هذه الأشعار وقائليها.

[٣٤٠] بَيْنَا تُراعيه بِكُلِّ خَميلَة ... يَجْرِي عليها الطَلُّ ظَاهِرُها نَدِي
غَفلت فَخَالَفَهَا السباعُ فَلَمْ تجدْ ... إلاّ الإهابَ تَرَكْتَه بالمَرْقَدِ
نِعْمَ الفَتَى المُرِّيّ أَنْتَ إذا هُمُ ... حَضَروا لَدَى الحجراتِ نارَ المُوقِدِ[١]

الأخطل:

قليلاً غِرارُ العين حَتّى يُقَلِّصُوا ... عَلَى كالقَطا الجُونِيّ أفْزَعَهُ القَطْرُ[٢]

* * *

لعمرُ أبي لئن قومٌ أضاعُوا ... لِنِعْمَ أَخُو الحِفَاظِ لَنَا جِدَارُ[٣]

* * *

فما أَنْتُمُ منها وَلكنكم لَهَا ... عَبيدُ العَصَا مَا دَام للزَّيْتِ عاصرُ[٤]

* * *

لَدُنْ غُدْوَةٍ حتى إذا مَا تقيَّظَتْ ... هواجِرُ مِن شَعْبَانَ حامٍ أصيلُها[٥]
لعمري لئن أَبْصَرْتُ قَصْدِي لرُبَّما ... دَعاني إلى البيضِ المراضِ دَليلُها

* * *

ولَيسَ بَخيلُ النَفسِ بالمَالِ خَالداً ... ولا مِن جوادٍ فآعلِمي ميِّتٍ هَزْلاَ[٦]

* * *

تَمُرُّ بهَا الأيدي سَنِيحاً وبارحاً ... وتوضَعُ باللّهُمَّ حيٍّ وَتُحْمَلُ
فقلتُ آقتلوهَا منكُم بمزَاجهَا ... فأطْيِبْ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ

---

(١) ديوان زهير ٢٧٣ ــ ٢٧٥.
(٢) ديوان الأخطل ١٩٦.
(٣) ديوان الأخطل ٢٠٨.
(٤) ديوان الأخطل ٣١٦.
(٥) ديوان الأخطل ٢٣٩.
(٦) ديوان الأخطل ١٧٧.

إلى خـالـدٍ حَتَّى أنَخْنـا بمخلدٍ فنِعمَ الفَتى يُـرْجـى ونِعمَ المؤمَّلُ
أَبَـى عُـودُكَ المعجُوم إلاّ صـلابةً وكفَّـاكَ إلاّ نـائـلاً حين تُسْـأَلُ(١)

* * *

إنّ الـعَـرارة والـنُّـبـوحَ لـدارمٍ والمستخِفُّ أخـوهُمُ الأثْـقـالا(٢)

والمستخفّ نسق على العرارة، والهاء والميم تعود إلى الألف واللام، والمعنى: والذين استخف أخوهم الأثقال. ومن خفض ردّه على دارم، وأدخلت الواو كما تقول: عمرُوَ بن الخطاب، فيكون الأخ في صلة الألف واللام، ولا يكون الأخ خبر إنّ لأنك قد فرّقت بين الألف واللام ومنصوبها، وهو الأثقال.

وَبينَمـا المـرءُ مغبـوط بعيشتِـهِ إذ خانه الدّهرُ عما كان فـانتقَلا
دَعِ المُغمَّر لا تسأل بمصرَعِـهِ وآسـأَلْ بمصقَلةَ البكريِّ مـا فعلا
إن ربيعـة لَنْ تنفـكَّ صـالِحـةً ما أخَّرَ اللهُ عن حَوْبائك الأجَلا(٣)

* * *

أجِـدَّكِ مـا نلقـاكِ إلا مـريضـةً تُـداوين قلبـاً مـا تنـام بـلابلُهْ
ضـروبٌ عـراقيبَ المـطيِّ كـأنمـا يباري جمادَى إذْ شتـا أو يُخايِلُهْ
[٣٤١] إذا غاب عنا غاب عنّا ربيعنا وإن شَهْدَ أجدى فيضُهُ وجداولُهْ(٤)

* * *

لـعـرفـان آيـاتٍ وملعبـةٍ لنـا لياليـنا إذ أنـا للجهـل صـاحبُ
فعـاديت منـه أربعـاً ثم هبتـهُ ونـازل عنـه ذو سـراويـلَ لاغِبُ

(١) ديوان الأخطل ٣ ـ ٨.
(٢) ديوان الأخطل ٥١.
(٣) ديوان الأخطل ١٤٣، ١٤٥.
(٤) ديوان الأخطل ٥٨، ٦٣، ٦٤.

يقلّبُ زَرْقاوينِ في مُجْرَهِدَّةٍ فلا هو مسبوقٌ ولا الطرفُ كاذبُ[1]

* * *

وإنّك والتكليفَ نفسَكَ دارماً كشيءٍ مضى لا يدرك الدهرَ طالبُهْ[2]

* * *

فضلتَ الناسَ كلهم جميعاً بعمّيْكَ اللّذا أُنتجبا إنتجابا
ليالي وافت الصبحَ الثريا وأَحْمَتْ كلُّ هاجرةٍ شهابا[3]

* * *

بنو دارم عند السماء وأنتم قذى الأرض أبْعِد بين ما بين ذلكِ
وقد كان منهم حاجب وابن عمه أبو جندلٍ والزيد زيدُ المعاركِ[4]

* * *

نسير إلى من لا يُغِبُّ نواله ولا مُسْلِمٍ أعْراضَه لسَبوبِ[5]

* * *

عتبتم علينا آل عيلان كلّكم وأيُّ عدوٍ لم نُبْتهُ على عَتْبِ
تُسامونَ أهلَ الحقِّ بابْنَيْ مُحارِبٍ وَرَكْبُ بني العَجْلانِ قُبِّحَ من رَكْبِ[6]

* * *

ألا رُبَّ من تُخْشَى نوائبُ قومِه وريبُ المنايا سابقات به الفعلا[7]

---

(١) لم أعثر على الأبيات في الديوان.
(٢) ديوان الأخطل ٢١٨.
(٣) ديوان الأخطل ٥٤.
(٤) ديوان الأخطل ٢٧٥.
(٥) ديوان الأخطل ١٧٩.
(٦) ديوان الأخطل ٢١، ٢٣.
(٧) ديوان الأخطل ١٧٧.

موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش[1]. له شرح على المفصل في خمسة أسفار، فمن المجلد الرابع ما ملخصه: الياء في «إضربي»، ذهب كثير إلى أنها حرفُ علامة تأنيث والفاعل مستكنّ، كما كان في المذكر في «لم يعجبني ما أنت صانع» في معنى «صنيعك»، توهَّم ثعلب أن مذهب س ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه، ـ«جئت لأكرمك»، و«سرت حتى أدخل»، النصب عند الكوفيين باللام وحتى، وليست لام الخفض، ولكنها بمنزلة «إنْ» تفيد الشرط، فإذا قلت «لكي» فكي مؤكدة، وإذا انفردتْ «كي» فالعمل لها، وإن جاءت «أنْ» مظهرة بعد كيْ فهو جائز عندهم، صحيح أن يقال «لكي أنْ أكرمك»، ولا موضع لِـ«أنْ» لأنها توكيد لكي، ولذلك أجازوا ظهورها بعد حتى وكي، والنصب بِـ«حتى» و«أن» توكيد لِـ«حتّى» كما كانت «لكي». وقال ثعلب: الفعل منصوب بحتى واللام لقيامهما مقام «أَنْ»، فخالف أصحابه لأنهم يقولون: النصب [٣٤٢] بها بطريق الأصالة، وخالف البصريين لأنه يقول النصب بهما لا بمضمر بعدهما.

«إنْ تقمْ أقم» لا خلاف أنَّ «تقمْ» مجزوم بأن، وأماالجواب فمذهب المبرّد أنه انجزم «بإنْ» وفعل الشرط، وعليه جماعة من الحذّاق، ومذهب الأكثرين أن الفعلين مجزومان «بإنْ». وحُكي عن أبي عثمان[2] أنه كان يقول: فعل الشرط وجوابه مبنيّان لا معربان لأنهما لمّا وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء، فبعُدا من شبهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال، وهكذا ظاهر الفساد، لأنه لو وجب له البناء بدخول «إنْ»

---

(١) يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عبدالكريم بن محمد بن يحيى، كان يعرف بابن الصانع، مهر في النحو والتصريف، توفي سنة ٦٤٣هـ.

(٢) هو المازني.

عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها.

المصادر، والظروف من الزمان والمكان، لا يجعل شيئاً منها مرفوعاً في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح كان الفعل به يقع كما يقع بالمفعول به الصحيح، فالمصدر المؤكد لا يقام، ولا غير المتمكن، وكذلك من الظروف.

ومن النحويين من يجعل «ما ولا» كإنّ واللام، فيقول «أظن ما زيدٌ منطلقٌ» و«أحسب لا يقوم زيد». قالت العرب «ما جاءت حاجتك»، وأول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن عباس رضي الله عنهما يدعوهم إلى الحق من قبل عليٍّ عليه السلام.

«كان» التي فيها ضمير الأمر والشأن هي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر، ولما كانت له أحكام تنفرد بها أفردها، وذكر أنّ اسمها لا يكون إلا مضمراً، ولا يعود إلى مذكور، ولا يُعطف عليه، ولا يُؤكَّد، ولا يُبدل منه. وكان ابن درستويه[1] يذهب إلى أن هذا القسم من قسم التامة التي ليس لها خبر، ولا تفتقر إلا إلى مرفوع، قال: لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إيّاه، فيكون حكمها كحكمه، ولا يصحّ أن تكون خبراً مع كونها مفسرة، وقول الزمخشري لا يقال «ليس زيد قائماً غداً» يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر، ولا ينفي بها في المستقبل، وقد أجازه المبرد، وابن درستويه.

منع من تقديم خبر «ليس» عليها المبرد، [٣٤٣] والكوفيون إلا الفرّاء،

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي، أبو محمد، صحب المبرد وانتصر للبصريين، له الإرشاد في النحو، وغريب الحديث، والمقصور والممدود وغيرها، توفي سنة ٣٤٧هـ.

وأجازه س، وجمهور البصريين كالسيرافي، والفارسي، والفرّاء، وقال الفارسي، والسيرافي لا خلاف في جواز تقديم الخبر على اسمها، وحكى ابن درستويه أن في ذلك خلافاً.

عِمران بن حِطّان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عَسانِي[1]

اختلفوا في ألف «كاد» أمِن الواو هي أم من الياء؟ والأمثلُ أن تكون من الواو، فيكون من باب «خِفت»، لأن الانقلاب عن الواو أكثر من الانقلاب عن الياء، ولقولهم في مصدره «كَوْد»، حكى الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: «لا أفعلُ ذلك ولا كَوْداً». وحكى س «كُدْتُ» بالضمّ جعل «كاد» فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: رَكَنَ يَرْكُنُ.

نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيد. منعه س، وابن السراج، والسيرافي، وأجازه المبرد، والفارسي، نِعْمَ الرجلُ يقوم، ونِعْمَ الرجل عندك، تقديره: رجل يقوم، ورجل عندك، ومنع منه ابن السراج لأن الفعل لا يقوم مقام الاسم، وإنما تقام الصفات مقام الأسماء، لأنها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء.

ما أحسن زيداً، تقديره عند جماعة من الكوفيين: الذي أحسن زيداً.

الفصل بين الفعل والمفعول بظرف أو نحوه منعه الأخفش، والمبرد، وأجازه الجرمي، وغيره.

من الفرق بين «كان»، و«أصبح» و«أمسى» أن «كان» إنما تدل على ماضٍ، وأمسى، وأصبح يدلان على وجود الأمر في الحال.

---

(١) ديوان شعر الخوارج، جمع وتحقيق إحسان عباس ٢٠٣.

يـا قـوم قَـدْ حَـوْقَلْتُ أو دَنَـوْتُ وشـرُّ حيقالِ الـرجالِ المـوتُ[1]

«حيقال» ملحق بسِرْهاف.

أجاز الكوفيون والمبرّد، وابن درستويه، استعمال «مِنْ» في الزمان. قرأ سعيد بن جُبير[3] ﴿وإن كان مكرهم لتَزُولَ﴾[2] بفتح اللام كأنه يردّها إلى أصلها، وهو الفتح. وحكى الكسائي عن أبي حرام العتكي[4]: ما كنتُ لآتيك، بفتح اللام.

لم يجز أبو عثمان الإخبار عن «مَنْ» لأن الإخبار عنها يجعلها خبراً، «مَنْ» لا يكون إلاّ مبتدأً.

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بـ «خلا»، ولم يذكر أحد من النحويين [٣٤٤] الخفض بـ «بعد» إلا الأخفش، فإنه قرنها مع «خلا» في الجرّ بها.

«أياً» و «هيا» الأكثر أنهما أصلان، وذهب ابن السكّيت إلى أن الأصل في «هيا» أيا، والهاء بدل من الهمزة على حدّ قولهم في «إياك»: هِيّاك. قال:

[فَهِيّاك والأمرَ الـذي إن توسعت][5]

وقال:

[فـانصرفتْ وهي حَصـانٌ مُغْضَبَـهْ ورفعتْ بصـوتِهَـا هَيـا أَيَـهْ][6]

---

(١) الشاهد لرؤبة في ديوانه ١٧٠، والمقتضب ٩٦/٢.

(٢) سورة إبراهيم آية ٤٦.

(٣) هو أبو عبدالله، أسدي بالولاء، كوفي، تابعي. توفي سنة ٩٥هـ

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) شرح المفصل ١١٩/٨ بلا نسبة.

ولا يَبْعُدُ ما قاله، لأنّ «أيا» أكثر استعمالاً من «هيا»، فجاز أن يعتقد أنها أصل. وقال آخرون هي ياء أُدخلت عليها هاء التنبيه مبالغة، كما قال:

[ألا يا صَبا نَجْدٍ][1]

فجمع بين «ألا» و«يا».

[وقُلْنَ على الفردوس أولَ مشربٍ أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحت دعاثره][2]

«نَعَمْ» الفتح في العين، والكسر، لغتان فصيحتان إلا أن الفتح أشهر في كلام العرب. وقد جاء الكسر في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعة من الصحابة، منهم: عمر، وعليّ، والزبير، وابن مسعود، وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة. وحُكِيَ عن أبي عمرو[3] قال: لغة كنانة نِعَم بالكسر، وربما أبدلوا الحاء من العين، فقالوا: نجم، لأنها تليها في المخرج، وهي أخفّ من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم، حكى ذلك النضر بن شميل.

أَينُق، جمع ناقة أصله أنوق، فاستثقلوا الضمة على الواو، فقدّموها إلى موضع الفاء لتسكن فصار أَوْنُقاً، وربّما تكلمت به بعض العرب، حكى ذلك ابن السكيت عن بعض الطائيين، ثم قلبوها ياء تخفيفاً، فصار أينُقاً.

«مثلَ ما أثمر حُمّاضُ الجبل»، «مثل» مبنيّ لأنه أُضيف إلى غير معرب. وقال الجرمي: هو حال من النكرة في الآية، وهو حق، يعني في قوله تعالى ﴿لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾[4]، وقال أبو عثمان: بنى «ما» مع «مثل»،

---

(١) الشاهد لابن الدمينة في ديوانه ٨٥ وتمامه:

ألا يا صبا نجد متى هِجت من نجد لقد زادني سراك وجداً على وَجْدِي

(٢) الشاهد لمضرس بن ربيعي في العيني ٤/٩٨ والخزانة ٤/٢٣٥.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء.

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣.

فجعلهما بمنزلة خمسة عشر، قال ﻫ: وما قاله ضعيف لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأما: «لا رجل في الدار» فليس مما نحن فيه، لأن «لا» عاملة غير زائدة، و«ما» في ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ فيمن ذهب إلى بنائها زائدة.

من كلامهم: «إذا أعياشِ جاراتُش فأقبِلي على ذي بيتش» ويقولون: «ما الذي جاء بِشْ»، وقُرِىء [٣٤٥]: ﴿قد جعل ربك تحتك سَرِيّاً﴾[١]، وقد زادوا بعد الكاف شيئاً، قالوا: مررت بِكِشْ، فإذا وصلوا حذفوا، وهي كشكشة بني أسد وتميم، وأما كسكسة بكر، فيزيدون على كاف المؤنث سيناً غير معجمة لتبيين كسرة الكاف، فيقولون: بكيس، وعليكس، فإذا وصلوا حذفوا:

بحسبكِ في القوم أنْ يعلموا ... بأنَّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ[٢]

* * *

ولكنّ أجراً لو فعلت بهيّنٍ ... وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ[٣]

* * *

ليتَ شِعْري هَلْ ثَمَّ هَلْ آتيهم ... أو يحولنّ دون ذاك حِمامي[٤]

«خرجتُ فإذا زيد»، زيد مبتدأ، و«إذا» خبر مقدم، و﴿إذا هم يقنطون﴾[٥] ساغت المجازاة بإذا هذه، لأنه لا يصحّ الابتداء بها، ولا تكون إلّا مبنيّة على كلام، نحو: خرجت فإذا زيد، ذهب الزيادي[٦] إلى أن دخول الفاء هنا على حدّ دخولها في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة

---

(١) سورة مريم آية ٢٤.

(٢) الشاهد للأشعر الرقبان في نوادر أبي زيد ٧٣، وديوان المعاني ١/٣٥.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٢٢، ٢/٦٧، والخزانة ٣/٣٥٦.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) سورة الروم آية ٣٦.

(٦) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد بن أبيه، أبو إسحق نحوي لغوي راوية، من كتبه: أسماء السحاب والرياح والأمطار، توفي سنة ٢٤٩هـ.

لازمة على حدّ زيادة ما في قولهم: «افْعَلْ ذلك آثراً مّا». وذهب أبو بكر[1] إلى أنها عاطفة، كأنه حمل على المعنى، لأن المعنى: جاءني ففاجأني زيد، وإذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالة.

قال س: لو سميت امرأة بـ«نعم» و«بئس» لم تصرفها، لأن الأفعال كلها مذكرة لا يصحّ تأنيثها.

مهلاً فِداء لك يافضالَهْ أَجِرَّهُ الرمحَ ولا تُهالَهْ[2]

أراد: تُهَلْ، من هالَهُ الشيء يهوله إذا أفزعه، والأصل: تُهال، فلما سكنت اللام للنهي حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم دخلت هاء الوقف ساكنة فحركت اللام لالتقاء الساكنين، كما حركوها في قولهم: لَمْ أَبَلِه، وكان القياس أن يقال تُهَلِهْ، ولا يرد المحذوف إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين، إلا أنهم أجروها مجرى اللازمة، فأعادوا المحذوف: ولا ذاكرَ اللّهِ عمرو الذي هشم، أكل الأبارصا.

كيف نومي على الفراش ولمّا تشمل الشامَ غارةٌ شعواءُ
تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي عن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ[3]

قال أَشعرُ الرَقْبانُ، وهو عمرو بن الحارث بن ناشبة بن سلامة [٣٤٦] بن سعد بن مالك:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ[4]

قال فضالة بن هند الغاضديّ يمدح فضالة بن كلدَة:

---

(١) الشاهد بلا نسبة في المقتضب ١٦٨/٣، وشرح المفصل ٧٢/٤.
(٢) هو ابن السرّاج.
(٣) الشاهد لابن قيس الرقيات في ديوانه ٩٦ وشرح المفصل ٣٧/٩.
(٤) الشاهد سبق ذكره في الصفحة السابقة.

فَفِدًى أُمِّي وما قد ولدت غيسرُ مفقودٍ فضالُ بنُ كَلَدْ[1]

قال خالد بن قيس بن مالك بن طريف، ومالك هو المضلِّل:

ووَدَّعَنا مالِ ابنُ قيسِ بن منقذٍ حميداً وقد أَردَى عظيمَ الأعاظم[2]

حاجب بن حبيب بن خالد بن قيس بن المضلِّل:

ليالِيَ أنْ يُقْرَنْ بيَ الصعبُ أَكْفِه وإذ أنا فاشٍ ناصري غيرُ مُهْتَضَمْ[3]

قال الأعلم بن قِرفة بن عكرمة بن خويلد بن المضلل:

لَبِئْسَ الفتى ما دامَ حَيّاً بزائلٍ له حاجة يغدو لها ويروح[4]

قال الجُمَيْح، وهو منقذ بن الطمّاح بن قيس بن منقذ بن طريف:

ولو أصابت لقالت وهي صادقةٌ إنّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشيبِ[5]

* * *

وبنو رواحةَ يجلسون إذا جلس الندِيُّ بأوجهٍ خُشْمِ
حاشا أبي ثوبانَ إنّ أبا ثوبان ليس ببُكمة فَدْمِ
عَمرو بنَ عبدالله إنّ به ضنّاً عن المَلْحاة والشَّتْمِ[6]

* * *

لعل الناسَ فضلكم عليهم سناءً أنَّ أُمَّكم أَتُومُ
تخرّمَ ثغرُها أيامَ حَلَّتْ على نيلي فحيب لها أديمُ[7]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٥) المفضليات، المفضلية رقم ٨.
(٦) الشاهد للجميح في العيني ٣/٢٩، والأصمعيات ٢١٨.
(٧) لم أعثر على مصدر الشعر.

قال حاجب بن حبيب بن الطماح بن قيس بن منقذ بن طريف:

باتت تلوم على ثادقٍ ليشرى فقد جدّ عصيانها
ألا إنّ نجواكِ في ثادقٍ سواءً عليّ وإعلانها
وقالت أغثنا به إنني أرى الخيل قد ثاب أثمانها[1]

* * *

وَيْباً لقومٍ رَأينا أمس سادتهم في حادثات أَلَمَّتْ خيرَ إخوانِ[2]

الأخطل:

لَعَمْري لقد أَسْرَيْتُ لا ليلَ عاجزٍ بساهمةِ الخَدَّيْنِ طاويةِ القُربِ
فكم جاوَزَتْ بَحْراً وليلاً يَخُضْنَهُ إليكَ أميرَ المؤمنينَ ومِنْ سَهْبِ[3]

* * *

مَصاليتُ تصطنعُ السيوفَ مَعَاذَةً لنا عارِضٌ ينفي العدوَّ ويُرجَحُ[4]

* * *

[٣٤٧]:

فإن تعفُ عن حُمْرانِ بكرِ بن وائلٍ فليس لنا سودانُهم بصديق[5]

* * *

لعمرك ما أدري وإني لسائلٌ أَمُرَّةُ أمْ أعمامُ مرَّةَ أظلمُ
على حينَ لا يدري أنّ ما مضى من الليلِ أم مستأخر الليل أعظمُ[6]

* * *

---

(١) الشاهد في اللسان (ثدق).
(٢) لم أعثر على مصدر هذا الشعر.
(٣) ديوان الأخطل ١٨.
(٤) لم أعثر على الشعر في ديوانه.
(٥) ديوان الأخطل ١٩٦.
(٦) لم أعثر على الشعر في ديوانه.

ولقد أكون من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ
ولقد يكنّ إليّ صُوْراً مرةً أيامَ لونُ غدائري يحمومُ[1]

* * *

أسمعتُكُمْ يوم أدعو في مُوَبَّأَةٍ لولاكُم شاع لحمي عندها ودمي[2]
إنَّ آبنَ مروانَ أَسقاني على ظمإٍ بسجلٍ لا عائمٍ ريثٍ ولا خَذِمِ

* * *

على الألى قتلوا عثمان مظلمة لم ينههم نَشَدٌ عنه وقد نُشِدوا[3]

* * *

وإذ وشى بي أقوام فأدركني رهطُ الأُلى رفع الرحمنُ فآرتفعوا[4]

* * *

أعزُّ مَنْ ولدتْ حواءُ من ولدٍ أهل الرياء وأهل الفخرَ إن فخروا[5]

* * *

فثمَّ تناهينا كلانا عن الصبى ولا شيءَ خيرٌ من تقى الله والصبرِ[6]
ألا أيها الموعدي وَسْطَ وائلٍ أَلَسْتَ ترى زاري وعِزَّ نَصيري

* * *

---

(١) ديوان الأخطل ٨٣.
(٢) ديوان الأخطل ٢٦٧.
(٣) ديوان الأخطل ١٧٤.
(٤) الشعر للأخطل، ديوانه: ٧٢.
(٥) البيت في الديوان مختلف ١٠٤ ونصه:
تعلو الهضاب وحلوا في أرومتها
(٦) لم أعثر على الشعر في الديوان.

تـدلُّ عليه الضَّبُـعَ ريحٌ تَضَـوَّعَتْ بـلا نَفْـحِ كـافـورٍ ولا بعبيـرِ[1]

* * *

فـلا وأبيـك لـو أمكنتُ قـومي لَـطُلَّ على جنـاحيـك النّسـارُ
تَصَـلَّ حـروبَهم فلسـوف تلقى رمـاحـاً لا تُبـاع ولا تعـارُ[2]

* * *

قليـلُ غـرارِ العينِ حتى يقلصـوا علي كالقطا الجونيّ أفزعـه القطرُ
فمن يكن طـاويـاً عنّـا نصيحَتَـه وفي يـديـه بـدنيـا دوننـا حَصَـرُ
بئسَ الصُّحاةُ وبئسَ الشَرْبُ شَرْبُهم إذا جـرى فيهم المُـزَّاءُ والسكـرُ
واذكـر غُـدانـة عِـدَّانـا مـزنَّمـةً مِنَ الحَبَلَّق يُبْنَى حولها الصَّيَـرُ[3]

* * *

ألا يا اسلمي يا هندَ هندَ بني بدرٍ وإنْ كان حيّاناً عِدىً آخرَ الدهـرِ
ولـو ببني ذبيـانَ بُلَّتْ رمـاحُنـا لقرَّت بهم عيني وباء بهم وتْـري
فـاقسم لـو أدركتـه لقـذفتُـهُ إلى صعبةِ الأرجاء مظلمةِ القعرِ[4]

* * *

يـدعو فـوارسَ لا مِيْلاً ولا عُـزُلاً من اللهـازمِ شِيباً غيـرَ أغمـارِ
المـانعين غَداةَ الـرَّوْعِ ما كـرهوا إذا تَـلَبَّسَ وُرَّادٌ بِـصُـدَّارِ
والمـطعمـون إذا هبَّتْ شـآميـةٌ تُزجي الجَهَامَ سريعَ المُرْبِعِ الواري[5]

* * *

---

(١) ديوان الأخطل ٣٥.
(٢) لم أعثر على الشعر في ديوانه.
(٣) ديوان الأخطل ١١١.
(٤) ديوان الأخطل ١٣٣.
(٥) ديوان الأخطل ٢٢٩.

[٣٤٨]:

حتى إذا هو ظنَّ أنَّ قدِ اكتفى ... فاكتَنَّ مالَ به هُيامٌ أعفرُ[١]

* * *

وسَلْ حَنَشاً عن حربنا وآبنَ مالكٍ ... وجدَّكَ لم يُرْجِعْ سَواماً ولا وَفْرا[٢]

* * *

فعليك بالحجَّاجِ لا تَعْدِلْ بهِ ... أحداً إذا نزلتْ عليكَ أمورُ
أعاذلَ تُوشكين بأنْ تَرَيْني ... صريعاً لا أُزارُ ولا أزورُ[٣]

* * *

ضَروبُ عَراقيبِ المَطِيِّ كأنَّما ... يُباري جُمادى إذ شَتَا وَيُخايِلُهْ
فإنَّكَ حِصْنٌ من قريشٍ وإنَّني ... بأسبابِ حَبْلٍ منكم ما أُزايِلُهْ[٤]

عُبَيْدالله بن قيس الرُّقَيَّات بن شُريح بن مالك بن ربيعة، وهو النويعم من بني سعد بن أهيب بن ضباب، وأمُّه بنت وهب بن عبدالله بن ربيعة من بني سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة:

ما ضرّها لو غدا بحاجتنا ... غادٍ كريمٌ أوْ زائرٌ حَبِبُ
واللّهِ ما إنْ صَبَتْ إليَّ ولا ... يُعْلَمُ بيني وبينها سَبَبُ[٤]

* * *

المانِعُو الجارَ أنْ يُضامَ فما ... جارٌ دعا فيهم بِمُهْتَضَمِ
والوارثو مِنْبَرِ الخِلافةِ والمُو ... فونَ عند العهودِ بالذِّمَمِ

---

(١) ديوان الأخطل ٢٣٠
(٢) ديوان الأخطل.
(٣) ديوان الأخطل ٢٠٨
(٤) ديوان الأخطل ٦٤.

والجابرو كَسْرِ مَنْ أرادوا وما الـ كَسْرُ الذي أَوْهَنوا بِمُلْتَئِمِ
أمسى عيالاً له البريةُ في أكنافِ لا ضَيِّقٍ ولا بَرِمِ[1]

* * *

وَلَدَتْه نساءُ آلِ أَبي طَلْحَةَ أَكْرِمْ بهنَّ مِن أُمَّهاتِ[2]

* * *

ألا إنَّ عبدَاللَّهِ والحمدَ والنَّدَى حليفانِ حتّى الموتِ مصطفيان[3]

* * *

رُبَّ بِيدٍ ودونَها ناضِبٌ أَو كناضبِ
وذرى قفٍّ سَبْسَبٍ لاحقٍ بالسَّباسِبِ
قد تَجَشَّمْتُ نحوكمْ بعِتاقِ النَّجائِبِ[4]

* * *

فتاتان أما منهما فشبيهةُ الهِلالِ والأخرى منهُما تُشبهُ الشَّمْسا
فتاتان في سعدِ السُّعودِ وُلِدْتُما ولَمْ تَلْقَيا يوماً هواناً ولا نَحْسا[5]

«فتاتان في سعد السعود» على النداء، أراد يا فتاتان، فتاتان هذه مترجمة عن الأوليين، وولدتما صلة لفتاتين، قال: ولا يكون أن ترفع التأنيثين [٣٤٩] على النداء، لأن العرب قَلَّمَا تسقط النداء من النكرات، وترفع إلاّ في شاذٍّ من الشعر:

إنْ تجودي وتبخلي أمَّ عَمْروٍ وحبّذا أنتِ من خليلٍ مُصافِ
حلَّ في الجَوْهَرِ المهذَّبِ من هاشمٍ أهلِ الندَى وأهلِ العفافِ[6]

* * *

إنَّ حُبِّي إياكما لكثيرٌ ليس حُبَّيْكُما القليلُ الرِّماقُ

(١ ــ ٦) ديوان الأخطل ٦٤.

عَمْرَكَ اللهُ يا بُدَيْحَ أما تعلم أنّي إليهما مُشْتاقُ[1]

* * *

تدعو فيأتيها بها الجُرْدُ البهاليلُ الذُكورَهْ
يخطَفنَ أبقاساً كما خَطِفَتْ أرانبَها الصُقورَهْ
أيُّ امرىءٍ حَقَرَ الرجالَ فنفسُه تلكَ الحَقِيرَهْ
بلْ رُبَّ دنيا قد رأيتُ كثيرةٍ حقّاً مَريرَهْ[2]

* * *

وقومَكَ لا تَجْهَلْ عليهم ولا تَكُنْ بهم هَرِشاً تغتابهم وتُقاتِلُ[3]

* * *

هل للديار بأهلها علمُ أم هل تُبينُ فينطقُ الرسمُ
يا صاحِ هل أبكاكَ موقِفُنا أَمْ هل علينا في البُكا إثْمُ[4]

* * *

بغيضٌ إليَّ الشرُّ حتى إذا أتى فَحَلَّ بداري قلتُ للشرِّ مَرْحَبا[5]

* * *

ليتَ شِعْرِي أفاحَ رائحةُ المِسْكِ وما إنْ أخالُ بالخَيْفِ أُنْسِي[6]

* * *

أُحِبُّكَ إن جيدَكَ جيدُ سَلْمَى وعينُك أيُّها الظبيُّ السَّنِيحُ[7]

* * *

قلت لمولاتِها إذهبي فَسَلِي إنْ كانَ قبلَ الرَّواحِ مُنْطَلِقا
هل يأتينَّ الفَتَى نُعاتِبُهُ ولو أتانا الرَّواحَ ما خَرُقا[8]

* * *

(١ ــ ٨) ديوان الأخطل ٦٤

زموا الخدبّاتِ مِلْ جِمَالِ لكي يغدو سِراعاً والفجرُ مُنْفَلِقُ
فما اسْتَقَلَّتْ شمسُ النهارِ على الـ ـجُوديّ حتى إذا هُمُ حِزقُ
تقولُ سَلْمَى ألا تنام إذا نِمْنا فقلت الهمومُ والأَرَقُ
إن يلبسوا مِلْ حديدٍ تحسبهم جُرْباً بها من هِنائِها عَبَقُ[1]

* * *

يا سَنَدَ الظاعنين من أُحُدٍ حُيِّيتَ مِنْ منزلٍ ومِنْ سَنَدِ[2]

قال أبو بكر الصدّيق لعمرو بن معدي كرب: أما تخزى أنك كل يوم مهزوم، أو مأسور، لو نصرتَ هذا الدين لرفعك الله، ثم خلّى سبيله، وردّهما [٣٥٠] يعني عمراً وقيس بن عبديغوث إلى عشائرهما، وقال عمرو: لا جرم لأُقبِلنّ، ثم لا أعود. للأشعث بن ميناس السكوني يبكي أهل النُّجَيْر:

لَعَمري وما عَمْري عليَّ بِهَيِّنٍ لقد كنتُ بالقَتْلَى لَحَقَّ ضَنِينِ[3]

لأمرىء القيس بن عابس:

ألا ليتَ شِعْري هل أرى الوَردَ مَرَّةً يُطالِبُ سِرْباً موكَلاً بِغُوار
أمامَ رعيلٍ أم بروضةِ مُنْضَجٍ يبادر سرباً من رعيلُ ضُمارِ
وهل أشرَبَنْ كاساً بلذَّةِ شاربٍ مشعشعَةً أمْ من صَريحِ عُقارِ[4]

لسلمى بن القَيْن:

ألم يأتكَ والأنباءُ تَسْرِي بما لاقى من الوَرْكاءِ جانِ[5]

* * *

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٥) الشاهد في ديوانه ٣٦٨.

لبعض العرب:

حيّان لا خُطِما بحبل هضيمة ... أنفا الزمامَ فلم يُقرّا مركِبا[1]

لبعض العرب:

كنت وعمراً كالمسمِّنِ كلبَهُ ... فخدَّشَهُ أنيابُهُ وأظافِرُهْ[2]

للقعقاع بن عمرو:

وكائن هَزَمْنا من كتبةِ قاهرٍ ... وقد عَجَمَتْنَا في الحُروبِ العجائبُ[3]

لعمرو بن عبدالمسيح بن قيس بن حيان بن الحارث، وهو بُقَيْلَة.

نودِيَ الخرجَ بعد خراج كسرى ... وخرجٍ من قريظةَ والنضيرِ

كذاك الدهرُ دَولتُه سِجالٌ ... فَيَوم من مساءة أو سرورِ[4]

لحرقوص بن النعمان:

ألا يا اسقياني قبل خيلِ أبي بكر ... لعلّ منايانا قريبٌ ولا ندري

ألا يا اسقياني بالزجاجِ وكررا ... علينَا كُمَيْتَ اللونِ صافيةً تجري

أَظُنُّ خيولَ المسلمينَ وخالداً ... ستطرُقُكُمْ عندَ الصَباحِ إلى البِشْرِ

فهل لكمُ في السيرِ قبل قتالِهم ... وقبلَ خُروجِ المُعْصِراتِ من الخِدْرِ

أَريني سِلاحي يا أُميمَةُ إنَّني ... أَخافُ بياتَ القومِ مُطَّلَعَ الفَجْرِ[5]

للقعقاع:

[٣٥١] غداةَ الرومُ صَرْعَى في يبابٍ ... نُشبّهها القبائلَ من ثَمُودِ[6]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) شعره ضمن (دراسات في قادسية صدام) جمع نوري القيسي وحاتم الضامن، ص ٢٢٢، ١٩٨١، مجلة كلية الآداب، مجلد ٣١.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) دراسات في قادسية صدام ٢٢٦.

لأبي مِحْجَن:

وقد كنتُ ذا مالٍ كثيرٍ وإخوةٍ ... فقد تركوني واحداً لا أخاليا[1]

وله:

وأنّا وفدُهُمُ في كلِّ يومٍ ... فإن عميوا فَسَلْ بِهِمُ عَرِيفَا[2]

رَزين بن شداد المالكي، إسلامي:

أجِدَّكَ لن تلقى على الغَمْرِ مِنْهُم ... حُلولاً ولا بالحوض ما عِشْتَ ناديا[3]

يزيد بن أنس المالكي، إسلامي:

أرثَّ حبَالُ الوصلِ من أُمِّ سالمِ ... نَعَمْ، ليس عهدُ الغانياتِ بِدائمِ

فَلَسْتَ بحمدِ اللهِ يا أمَّ مالكٍ ... بأَخْضَعَ هتّاكٍ عظامَ المَحارِمِ[4]

وقال ثعلبة بن عبد بن مُرارة بن سواءة بن الحارث بن سعد بن مالك:

هَيْمُنُ اللهِ لا أديهِ بُكَيْراً ... لا ولا حِقَّةً ولا بإفالِ[5]

* * *

إيهاً فداءٍ لك يا فَضالَة ... أجِرَّهُ الرمحَ ولاتُها لَهْ[6]

عبد بن مُرارة بن سُواءة:

وقومٍ جعادٍ قليلي البيا ... نِ مِثْلَهُمْ يرهَبُ الرّاهِبُ[7]

وقال ضرار بن فَضَالة بن كِلْدَةُ بن عبد بن مُرارة:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر.

وأُحْرِمْتُ بَرْدَ الماءِ حتى رأيتني أُزاولُ قيظاً أو شتاءً مُجَرَّدا[1]

عمرو بن مسعود بن عبد بن مُرارة:

متى تَغْمِزْ مَفاصِلَنا تَجِدْنا غِلاظاً في أنامِلِ مَنْ يَصُولُ
تُعالِجْ صَخْرَةً ثَبَتَتْ وعِزّاً قديماً لا تُؤَيِّسُها السُّيولُ[2]

قال ثعلب: عِرْقُ النِسّا. **قال الزجاج:** هو خطأ، إنما يقال: «النُّسا»، كما لا تقول: عرق الأكحل، ولا: عرق الأبهر. قال:

فأنشب أظفاره في النَّسا[3]

قال أبو منصور الجواليقي: قد يقال عرق النِّسا، وجاء في الشعر الفصيح. قال جُبَيْهاء الأشجعيّ يصف ناقةً يُعَرْقِبُهَا للضيف:

فإنْ لم يَجِدْ رِسْلاً يردُّ ذِمَامَهُ قَرَّتْ لك مِقْحادُ العَرِيكَةِ عِرْمِسُ
[352]حذا السيفُ في عرقوبِها فتتايعتْ وعرقُ النِّسا في رِجْلِها يَتَنَفَّسُ[4]

وكذلك قال **ابن السكيت:** هو عرق النَّسا، وروى **أبو عبيد**[5] عن **الفرّاء** كذلك. وقد ذكره **الزجّاج** في كتاب **معاني القرآن** كذلك فكيف يُعَدُّ خطأً ما يستصوبه؟ وإذا كان للشيء إسمان مشترك، وخاص، وخافوا اللبس أضافوا أحدهما العام إلى الخاص للتبيين، وزوال اللبس.

قال ثعلب: أَحْلُمُ حُلْماً، وحُلُماً. **قال الزجاج:** والحُلُم ليس بمصدر، وإنما هو إسم، قال تعالى ﴿لم يبلغوا الحُلُم منكم﴾[6] ولا يوضع الاسم

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على الشاهد وقائله.
(٥) هو القاسم بن سلام (ت ٣٣٨هـ).
(٦) سورة النور آية ٥٨.

موضع المصدر إذا كان للشيء مصدر واسم، ألا ترى أنك تقول: حسبتُ الشيءَ أحسِبُه حَسْباً وحُسْباناً؟ والحَسْبُ المصدر، والحِسَاب الاسم، فلو قلت: ما بلغ الحَسَبُ إليك، ورفعت الحسب إليك تريد الحِساب لم يجزْ. قال أبو منصور[1]، الحُلُمُ مصدر إسم، وإذا توالت الضَّمَّتان في حرف، فلك أن تخفف كالعُسْر واليُسْر، وقوله: ولا يوضع إلى آخره، هذا مخالفة لسائر النحويين في أنه يجوز أن يوضع الاسم موضع المصدر.

قال القطامي:

أَكُفْراً بعدَ ردِّ الموتِ عَنِّي وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا[2]

وقالوا: أجبته جابةً، وأطعته طاعةً وُضِعَا موضع «إجابةٍ وإطاعةٍ» وقد يقام اسم الفاعل مقام المصدر في نحو «قم قائماً» أي قياماً، فإذا جاز هذا فَوَضْعُ إسم الفعلِ موضعَ المصدر أوْلَى.

ثعلب: رجل عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبَةٌ، الزجاج: هذا خطأٌ، إنّما يقال امرأة عَزَبٌ، لأنه مصدر وُصِف به، فلا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّثُ. قال:

[يا من يدلّ عَزَباً على عَزَب][3]

أبو منصور: منع ما أجازه العلماء. روى أبو عبيد عن الفراء: امرأة عزبة لا زوج لها، وروينا عن الفراء في كتاب البهيّ، قال: وتقول رجل عَزَب، ولا تقول أعزب، فإنه خطأ، والمرأة عزبة. وقاله الكسائي، ورواه غيرهما من العلماء، ويعضده القياس، لأن الوصف إذا كان صالحاً للمذكر

---

(١) هو الجواليقي.

(٢) ديوانه ٤١.

(٣) لم أعثر على الشاهد وقائله.

والمؤنث، دخلت الهاء للفرق، وهذا منه، والبيت المتقدم لا يدّل على أنه لا يجوز عزبة.

ثعلب: كِسْرى بكسر الكاف. **الزجاجّ**: هذا خطأٌ [٣٥٣] إنما هو كَسْرَي، الدليل أنّا لا نختلف في النسب إليه كَسْرَوِي بفتحها، وهذا ليس مما تغيره ياء النسب. **أبو منصور**: هذا عجب منه، لأن أكثر العلماء رووا أن الفصيح كِسْرَى بكسر الكاف. رُوِي لنا عن الفَّراء في **البهيّ**: وتقول كان كذا وكذا في زمن كِسْرى أكثر من كَسْرى. وروى **اليزيدي**[١] عن **أبي عمرو**[٢] ينسب إلى كَسْرَى، وكان يقوله كِسْرِوَيّ بكسر الكاف والراء، وكَسْرَوي بفتح الراء، قال: ولا يقال كَسْرِوِي بفتح الكاف، فهذا خلاف ما حكى **الزجاج**، وقال **الأموي**[٣] كِسْرى بكسر الكاف، أيضاً، والعجب أنه قال: لا يخلف في النسب إلى كسرى كسرويّ، وهذه أقوال العلماء تردّ عليه، ثم إن النسب جاء منه شيء كثير على غير قياس.

ثعلب: إذا لم تذكر الشرّ قلت: أوعدته بكذا، **الزجّاج**: هذا نقص لما أَصَّلَ، لأن قوله بكذا كناية عن الشرّ، والصواب قلت أو عَدْتُهُ، **أبو منصور** يقال وعدت الرجل خيراً، ووعدته شرّاً، لم يذكروا الخير والشر، قالوا في الخير وَعَدْتُهُ، وفي الشر أَوعدتُهُ، فإذا أرادوا أنْ يذكروا ما يهدّد به مع أوعدت جاءوا بالباء، فقالوا «أوعدته بالضربِ»، ولا يقولون: الضربُ. كذلك روى هذا العلماء، وأنشدوا:

أَوعدني بالسجن والأداهم[٤]

---

(١) هو محمد بن العباس وقد سبقت ترجمته.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء.

(٣) هو عبدالله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أبو محمد الأموي، روى عنه أبو عبيد.

(٤) الشاهد للعديل بن الفرخ وتمامه:

..... رجلي فرجلي شثنة المناسم

في شرح الأشموني ٤٣٩، وشرح شواهد سيبويه ٨٦/١.

ثعلب: هو لِرِشْدَةٍ وزِذَيةٍ. الزجّاج: إنما هو لِرِشْدَةٍ وزَنْيَة، كما قلت: هو لَغِيَّة، والباب واحد، لأنه يريد المرة الواحدة. ومصادر الثلاثي إذا أردتها لم تختلف، لا إختلاف في ذلك بين أحد من النحويين، والمكسور من ذلك ما كان هيئة حال، وليس هذا منه. أبو منصور: أبو إسحق[1] كان قليل السماع، وإذا روى أبو العباس[2] ذلك كان حجة عليه على أنه قد جاء في رواية غيره، وقد جاء في المصادر «فِعْلَة» بكسر الفاء لا يجوز غيره، وهو قولهم: حَجَّ حِجَّةً، زعم الأَثْرَمُ[3]: أنه ما سمع إنساناً قطّ يقول حَجَّةً، وقال زهير:

وقفتُ بها من بَعْدِ عشرين حِجَّةً[4]

ما رواه أحدٌ إلّا بالكسر، وجاء في المصادر «فُعْلَة» بالضم لا يجوز غيره، وهو رؤية، فكيف يجوز أن يقول [٣٥٤] لا اختلاف في ذلك بين أحد من النحويين، وقد روى الكسائي «لِرِشْدَةٍ وزِنْيَةٍ»، كما رواه ثعلب، ورويناه عن ابن دريد بالكسر فيهما. وهو لِغَيَّة بالفتح. وأجاز الكسر، قال: وكان قوم من العرب يقال لهم بنو الزِّنْيَةِ فسمّاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم «بني الرشد»، كذا روى بالكسر، وقد رُوي فَعْلَة، وفِعْلَة في حروف رواها الثقات منها: فُلان بعيد الهِمَّة، والهَمَّة، وأَمَة حسنة المَهْنَة والمِهْنَة، أي الخدمة، وفلان يأكل الحِينَة والحَيْنَة، أي مَرَّة في اليوم. والهَيْأَة والهِيْأَة، وليس اللغة كلّها تؤخذ بالقياس.

ثعلب «أَسْنُمة» البَلْدَةِ. الزجاج، رواه الأصمعي بضم الهمزة «أُسْنُمَة»،

---

(١) هو الزجاج.

(٢) هو ثعلب.

(٣) هو علي بن المغيرة، أبو الحسن، سمع أبا عبيدة والأصمعي، وسمع منه الزبير بن بكار، ومات سنة ٢٣٢هـ.

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧ وتمامه:

وقفت بها من بعد عشرين حجة ... فلأياً عرفت الدار بعد توهمِ

فقال ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلّا أَسْنُمَةْ، فقال الزجاج: الأصمعي أضبط وأوثق، قال أبو منصور، وابن الأعرابي ثَبْتٌ ثقة. ورواها غيره كذلك، وهو الفرّاء وكذلك رويت في شعر زهير:

وعرّسوا ساعة في كُثْب أسنُمَةٍ[1]

ورواها بعضهم أَسنِمة بفتح الهمزة وكسر النون، جعله إسما للرملة جمع سنام، وأسنِمة الرمل ظهورها المرتفعة قال عرفطة بن الطمّاح أخو الجُميح، وهو جاهلي:

وأرَّثْتَها حتّى عَلاك دخانُها ... فلا تَسْأَمَنْها لاتَ ساعةَ مَسْأَمِ
شَرَنْبَثَةٌ من تحتُ وهي مُبِينَةٌ ... لخلف الجيادِ من قطاةٍ ومَحْزِزِ

قال الكعبر بن حُدير بن مالك بن حذيفة بن نُكْرة بن قيس بن مُنْقِذ بن طريف، وكان مع عليّ عليه السلام:

ألا ليتَ شِعْري هل أَشُنَّنَّ غارةً ... علي ابنِ كذام أو سويدِ بن أَصْرَمِ
فيعترفا اليحمومَ يعدو بفارسٍ ... أخي ثقةٍ يَغْشَى المَتالفَ مُعْلَمِ
وأشعثَ قوّامٍ بآياتِ رَبِّه ... قليل الأذى فيما ترى العينُ مُسلِمِ
ضممتُ إليه بالسنان قَميصَهُ ... فَخرَّ صريعاً لليدينِ وللفَمِ
على غيرِ شيءٍ غيرَ أَنْ ليسَ تابعاً ... عليّاً ومَنْ لا يَتْبَعِ الحَقَّ يَنْدَمِ
يُذَكِّرني حَامِيمَ والرمحُ دونَه ... فهلّا تلا حاميمَ قبلَ التَّقَدُّمِ

قال أبو مُهَوّش، واسمه ربيعةُ بن حَوْط بن رِئاب بن الأشتر بن جَحْوان [٣٥٥] ابن قَفْعَس بن طريف:

---

(١) الشاهد لزهير أيضاً في ديوانه ١٦٥ وتمامه:

وعرسوا ساعة في كثب أسنمةٍ ... ومنهم القسوميات معترك

إذا لم يَـرْضَ حَتَّ عـلى قِـراهُ بقـول مثـلِ نَحْتٍ بـالقَـدُومِ[1]

* * *

قعيـدَكِ هـل خُبِّـرْتِ عن غَنَـوِيَّـةٍ بَغَتْ عن كريمِ الوالدين هِجَانِ[2]

* * *

جَـزَى اللهُ أَبنـاءَ العَشِيـرةِ لامَـةً بتـركهم آثـارَنـا يـوم قَـطْقَطِ[3]

* * *

لَعَلَّكُمـا أنْ تُجْزيَـا من بَنِيْكُمـا بِمَعْصِيَـةٍ إنْ عِشْتُمـا وعُـرَامِ[4]

* * *

إنَّ الخَلِيَّ وإنَّ الخَيْـرَ جـارَكُـمُ إلاّ يـزالَ لقـومٍ منكمُ جَـزَرُ[5]

* * *

زَعَمَتْ حُسَيْنَـةُ من سَفاهَـةِ رأْيِهـا أنّي على الحَـدَثـانِ غيـرُ جَليـدِ
مَنَّـكِ نفسُـكِ والشؤونُ كـثيـرةٌ والخلدَ بعـدَ مُهَـوَّشٍ وبَليـدِ[6]

الواو في «والخلد» مقحمة زائدة، والمعنى مَنَّتْكَ الخلدَ نفسُك بعد ابْنَيْكِ. قال ثور بن ربيعة بن ثعلبة بن رئاب بن الأشتر بن جحوان:

أَرَيْتُـكَ إنْ حَذَّرْتَ قِـرْفَـةَ فـانتهى عن الشَّرّ من يَنهى عن الشَّرِّ مُنْذِرا؟
فـدعْ مُنـذِراً إمّـا عصـاكَ فـإنَّـهُ سَيلْقَى ابنَ عمٍّ يحملُ الرمحَ أَزورَا[7]

* * *

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٦) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٧) لم أعثر على مصدر الشعر.

وقَـوْلي لساري الليـلِ لا مُتَجَهَّمٌ بسوءٍ ولا حُسْنُ القِرَى عنـكَ عاتمُ[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي، سكن سَبْتَة، له تصانيف منها كتاب على جمل الزجاجي منه: يا أيها الرجل «أي» منادى مفرد، وهو بمعنى «الذي» على مذهب خف، وهاء تنبيه، أو عوض مما منعته، أي من الإضافة على مذهب ج، «والرجل» خبر مبتدأ محذوف، والجملة من صلة «أي» والعائد على «أي» من الصلة الضمير المحذوف وهو المبتدأ.

كل منادى في كلام العرب منصوب في اللفظ أو التقدير إلا المفرد العلم، والمفرد المقصود، والمضاف في بعض اللغات، نحو: قراءة من قرأ ﴿قال ربِّ آحكمْ بالحق﴾[2]، ﴿يا قومِ﴾[3] قالوا ضَبُعان كراهيةً لاجتماع الزوائد. وقد حكى أبو زيد أنهم ثنّوا المذكر فقالوا: ضِبْعانان، وكذلك إذا جمعوا قالوا: ضِباع، فقلبوا جمع المؤنث، ولم يقولوا ضَباعِينَ. وقولهم يـا أُمَّه، ويـا أَبَه، حملوا المـذكـر على المؤنث، لأن التـأنيث أصله في [٣٥٦] المؤنث، فحملوا المذكر عليه، فهذان موضعان آخـران غلب فيهما المؤنث على المذكر غير ما ذكر جي من التاريخ.

ابن السيد[4] الذي قاله جي ليس بمختار يعني أنّ «مُذْ» تكون خبراً في قولك مُذْ يومان قال ابن هشام: بل هو المختار، وهو قول س. قال س: في

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) سورة الأنبياء آية ١١٢.

(٣) سورة البقرة آية ٥٤.

(٤) هو عبدالله بن محمد بن السيد، أبو محمد البطليوسي، عالم باللغة والأدب، له شرح أدب الكاتب. وشرح سقط الزند، والمثلث وغيرها، توفي سنة ٥٢١هـ.

باب عدة ما تكون عليه الكلم ومذ في مَنْ رفع كقوله إذ، وحيث، يعني أنها ظرف، وإذا كانت ظرفاً كانت خبراً، والذي ذكره أبو محمد[1] مذهب د وأتبعه س، ف: لو رخَّمْتَ رجلاً يسمى «اثني عَشَرَ» لقلت يا ثْنَ أَقْبِلْ، بحذف الألف مع عشر، كما كنت فاعلاً ذلك بالنون لو كانت مكان «عشر»، ولم يقل أحدٌ إنَّ اثني عشر مبني إلا ابن درستويه فإنه كان يجعله مبنياً كأخواته إلى تسعة عشر، ولو كان كذلك لما اختلف نصبه ورفعه.

أغفل جي الإعلام بجواز إعمال المصدر، وهو مُكَسَّر إعمال واحدِهِ، وقد جاء ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، منه قولهم في المثل «مواعدَ عُرقُوبٍ أَخاهُ بيثرب»[2] «وتركْتُهُ بملاحِسِ البَقَر أولَادها»[3]، فمواعد جمع موعد، وأخوه منصوب به، ولا يجوز أن يكون ملاحِس هنا مكاناً مكسَّراً لأنها قد تعدّت إلى الأولاد، وهو على حذف مضاف تقديره: تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها، ومِثْلَه:

مُغارِ ابن همّامٍ على حيّ خثعما[4]

أيْ وقتُ مُغَارِ.

وقول الآخر:

كأن مِجَرَّ الرامساتِ ذيولَها[5]

---

(١) هو البطليوسي.

(٢) مجمع الأمثال للميداني ٢/٣١١.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ١/١٣٥.

(٤) الشاهد لحميد بن ثور في سيبويه ١/١٢٠، والكامل ١/١١٨.

وما هي إلا في إزار وعلقة ... مُغار ابن همّامٍ على حيّ خثعما

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني وتمامه:

..... عليه حصير نمقته الصانع

ديوانه ٣١، وشرح المفصل ٦/١١٠.

أي موضعَ مجرّ.

وقال مطيع بن إياس:

وما كنت أدري ما فواضِلُ كفِّهِ على الناسِ حتى غَيَّبتهُ الصَّفائِحُ[1]

أعمل الفواضلَ، وهو مصدر مكسَّر، في «على الناس».

وقال آخر:

فما أكثر الأخبارَ أنْ قد تَزَوَّجَتْ فهل يأتينيّ بالطلاق بشيرُ[2]

أعمل «الأخبار»، وهو جمع خبر، وهو مصدر في «أن».

وقال الأعشى:

كم جَرَّبوُه فما زادَتْ تجارِبُهم أبا قُدَامَة إلّا الحَزْمَ والفَنَعَا[3]

فأبو قدامة منصوب «بتجاربهم».

﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة﴾[4]، ﴿ذِكراً، رسولاً﴾[5]، ﴿ورزقاً من السموات والأرض شيئاً﴾[6]، الفاعل في هذه الآيات [٣٥٧] مقدَّر إلى جانب المصدر، ولا يقال مضمر، لأن المصادر أجناس لا يضمر فيها، ولا يقال محذوف، لأن الفاعل لا يحذف.

زيداً غلامُه ضربَ، أكثر النحويين لا يجيز، لأن المعنى غلامُه ضرب زيداً، فمعنى زيداً التأخير على كل حال، وأجمعوا كلّهم على جواز «زيداً ضربَ غلامُه» لأن أصل المسألة: ضربَ زيداً غلامُهُ. وهذا جائز، فكذلك

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٢) الشاهد لابن الدمينة في ديوانه ٤٩

(٣) ديوان الأعشى: ١٥٩.

(٤) سورة البلد آية ١٤.

(٥) سورة الطلاق آية ١٠، ١١.

(٦) سورة النحل آية ٧٣.

لك إذا قدّمتَ زيداً مجراها واحد، ولو كان أصل المسألة: ضربَ غلامُه زيداً، قدّمت زيداً، لم يجز لأن النية به التأخير بعد الفاعل، وهو الموضع الذي نقلته منه. لم يذكر جي ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين لأجل الخلاف فيه، وذلك أن جر ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين على القياس في هذا الباب، يعني في باب الإعمال، وإنما يستعمل عندهم فيه ما تكلمت به العرب، وسائر النحويين يقيسون ذلك في جميع الأفعال، ذكر جي ما اتفق عليه، وتكلمت به العرب، وأضرب عن ما سوى ذلك.

اسم الفعل، كقوله تعالى ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[1]، وقوله:

فهيهـات هيهـات العـقيـقُ وأهلُهُ[2]

اختلف في الاسم المنصوب في قولك: حبذا زيدٌ راكباً. مذهب فا والرّبعي وجماعةٍ من البصريين أنه منصوب على الحال، ولا يجيزون التمييز، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه على التمييز، وفرّق بعضهم فقال: إن كان مشتقاً فنصبه على الحال، وإن كان جامداً فنصبه على التمييز. ويُقوّي جواز التمييز دخول «منْ» على هذا الاسم قال:

لا حبّـذا أنتِ يا صَنْعـاءُ من بَلَدِ[3]

وقال:

يـا حبذا جبـلُ الريّـانِ من جَبَـلٍ[4]

---

(١) سورة الحاقة آية ١٩.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ٣٨٥، والخصائص ٣/٤٢ وتمامه:

وهـيهـات خـل بـالـعقيق نـواصـله

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٤) الشاهد لجرير في ديوانه ٤٩٣ وتمامه:

وجنـدا سـاكن الـريـان من كـانـا

أصل حَبَّ حَبُبَ، فإن قال لا يوجد في المضاعف فَعُلَ إلا شاذّاً نحو: لَبُبْتَ، فأنت لبيب وشَرُرْتَ فأنتَ شرير، وإنما الباب فيه فعل نحو: قَلَّ، وذلَّ، وخفَّ، وجلَّ، فهو قليل، وذليل، وخفيف، وجليل. وتجنبوا «فَعُلْتَ» فيه استثقالاً للضمة مع التضعيف. قلنا إن حَبَّ لما لزمت الإدغام، فلم يظهر تضعيفها، أحملت لذلك. ومما يجري في المدح والذم مجرَى [٣٥٨] «نِعْمَ وبِئْس» ويكون الثاني من جنس الأول «فَعُلَ»، قال تعالى: ﴿ساء مثلا﴾(١)، ﴿وساءت مرتفقا﴾(٢) ﴿وحسنت مرتفقاً﴾(٣) ﴿وكبرت كلمة﴾(٤) ﴿كَبُرَ مَقْتاً﴾(٥) ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾(٦) وأمثاله كثير، وإذا أردت معنى التعجب فيما كان من هذا النوع أدخلت اللام فقلت: لَكَرُمَ الرجلُ زيدٌ، ولَظَرُفَ الرجلُ عمرو، فإنْ لمْ تُرِدْ التعجب حذفت اللام فقلت: كَرُمَ الرجلُ زيدٌ، وظَرُفَ الرجلُ عمروٌ. وقد يجوز حذف المخصوص بالمدح هنا إذا تقدم كما جاز ذلك في «نِعْمَ وبِئْسَ». جي: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، الرجلُ رُفِعَ بِنِعْمَ، وهو في موضع المضمر العائد على «زيد» ولكنه قال مظهراً. قال: مذهب جر في هذه المسألة أَنَّ المظهر قام مقام المضمر لوقوعه في محلّه، ومذهب فا أنّ الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان زيد داخلاً تحته، فصار بمنزلة الذّكرِ الذي يعود عليه ما لم تقع في القرآن إلّا على لغة أهل الحجاز ما خلا حرفاً واحداً، وهو قوله تعالى ﴿وما أنت بهادي العمي﴾(٧)، على قراءة حمزة، فإنها هاهنا على لغة بني تميم، وزعم الأصمعي أَنَّ «ما» لم تقع في الشعر إلّا على لغة بني تميم،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧.
(٢) سورة الكهف آية ٢٩.
(٣) سورة الكهف آية ٣١.
(٤) سورة الكهف آية ٥.
(٥) سورة غافر آية ٣٥.
(٦) سورة النساء آية ٦٩.
(٧) سورة النمل آية ٨١.

فتصفحتُ ذلك فألفيته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات منها بيتان فيهما خلاف، أحدهما قول الفرزدق:

إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ[1]

والآخر:

رؤبة والعجاج أورثاني نَجرين ما مِثْلَهما نجران[2]

كذا روي بنصب مثلهما، وهو مثل قول الفرزدق.

والثالث قوله:

وأنا النذيرُ بِحَرّةٍ مُسْوَدَّةٍ يصَل الإعَمّ إليكُم أقوادَها
أبناؤها متكنّفون أباهُم حنقو الصدورِ وما هُمُ أولادَها[3]

يريد بالحَرّة الكتيبة المسودّة بكثرةِ حديدها، والأعم هنا الكلأ الكثير، والأقواد: جمع قود وهي الجماعة من الخيل، وأبناؤها: رجالها، والأب: الرئيس.

أَجْرَبَ زيدٌ، إذا كان معه إبل جَرْبَى، أنجز: إذا صار ذا إبل بها نحاز، وألهج: إذا صار ذا إبل قد لهجت بالرّضاع.

[٣٥٩] قال:

رعى بارِضَ الوَسْميّ حتى كأنما يرى بِسَفَا البُهْمَى أخِلّةَ مُلْهِجِ[4]

وقد تجيء عن العرب ألفاظ مختلفة مُضمنة معنى التعجب ليست مما تدخل تحت صيغة تلزمها أحكامها، فمن ذلك قولهم: ما أنت من رجلٍ،

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١٨٥.
فأصبحوا قد أعاد ا نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ
(٢) لم أعثر على مصدر الرجز و ائله.
(٣) الشاهد في شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.
(٤) الشاهد للشماخ، اللسان (لهج).

وسبحانَ الله، ولا إلَهَ إلا اللـهُ، وحسبُك بِزيدٍ رجلاً، ومنها ما جاء باللام وبالتاء في باب القسم، ومنها «فَعُل» في باب «نعم وبئس» إذا دخلت عليه اللام نحو: لَكَرُمَ الرجلُ. س يُجيز التعجب من صيغة «أفعَلَ»، وإذا جاز هذا في التعجب جاز في باب التفضيل إذ الباب واحد، وقد جاء منه ما يشهد لذلك مما رواه الثقات، كقول عمر «فهو لما سواها أَضْبَعُ»، وفي كتاب مسلم «ومـاؤه أبيضُ من الورق»[1] وحكى بعض الكـوفيين: ما أَسْـودَ شَعْـرَه، وما أَبيضَه، وقول طرفة:

[فـأنتَ أبيضُهُمْ سـربـالَ طَبَّـاخٍ][2]

وقول دؤبة:

أبـيضُ مـن أُخـتِ بـني أَبـاضِ[3]

وقول حسان:

[كلتـاهما حلبُ العصيـر فـداوني بـزجاجـةٍ أرخاهُمـا للمَفْصِـلِ][4]

وقول ذي الرمّة:

[بـأضيعَ من عَيْنَيْـك للماءِ كُلَّمـا][5]

إن كان متعدّياً رَدَدْتَه إلى غير المتعدّي، ثم نقلته بالهمزة التي للتعجب، فصيّرته متعدّياً، وصفة الردّ أنْ تردّه إلى باب فعل اللازم، فترد جَهْل إلى جَهُل، وبَرْد إلى بَرُدَ، ثم تُدخل الهمزة، فتقول: ما أجهلَ الرجلَ، وما أبردَ الماءَ، كذا حكى الرُمّاني. وقال فا: إن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير

---

(١) صحيح مسلم ١٧٩٤/٤.

(٢) الشاهد لطرفة في ديوانه بتحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ١٤٧.

إن قلت: نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتًى قِـدْماً وأبيضهم سـربـالَ طبـاخ

(٣) الشاهد في ديوانه ١٧٦، شرح المفصل ٩٣/٦، ١٤٧/٧.

(٤) الشاهد في ديوانه ٣٦٨.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر.

المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله، فيصير بذلك بمنزلة ما كان عزيزة، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متعدٍّ، فجعل فا زوال التعدّي عنه بوقوعه في هذا الباب دون أن يُنْقَل من صيغة إلى غيرها. مذهب س أنّ التعجب مما فعله «أفعَل» مستمر جائز. وقد نص على ذلك، قال: وبناؤه أبداً من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأفْعَلَ، ثم أَنْعَمَ في البيان بعد هذا، فقال: وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى. ونبّه على ذلك في آخر الكتاب في باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله. ومما [٣٦٠] يشهد لذلك أنه قد جاء عنهم ما أعطاه، وما آتاه، وما أولاه، وما أيسره، وما أعدمه، وما أسنَّه، وما أوحشَ الدارَ، وما أَمْتَعَه، وما أسرفَه، وما أفرطَ جهله، وهو من أيسر، وأعدم، وأسنَّ، وأوحشت، وأمتع، وأسرف، وأفرط، وأشباه هذا كثير.

ما حكى الكوفيون من أراك تسدّ مسدّ الضمير، ليس بشيء، والدليل على ذلك إجماعهم، على امتناع: الذي قامَ الغلامُ زيدٌ. لا تُستعمل إلا من الفعل الثلاثي في الغالب. وقد استعمل بعضها من الرباعي، وهو قليل، قالوا درّاك، وجبّار، وسنّار، ورشّاد، وجزّال، وقصّار، وفعلُه: أدرَكَ، وأجْبَرَ، وأسأر، وأَرْشَد، وأَجْزَل، وأَقْصَر، على أنهم قد قالوا: قَصُرْت عن الشيء، وجَبَرْته على كذا، والرباعي أفصح، وعلى «رشاد» قراءة من قرأ﴿وما أهديكم إلا سبيلَ الرشاد﴾[1] وقالوا للآء من اللؤلؤ، ولِلآل. وقد استعملوا أيضاً من الرباعي مِفْعالاً، قالوا ميفاء، وفعله أوفى، قال:

غَيْـر أنَ ميـفـاءٍ على الـرزون ... لا خـطلِ الـرَّجْـعِ ولا قَـرُونِ[2]

وقالوا للكثير العطاء مِعْطاء، وفعله أعطى، وقالوا للكثير الهديَّة إلى الناس مِهْداء، وهو من أهدى، وقالوا للناقة التي أخليت عن ولدها مِخْلاء،

---

(١) سورة غافر آية ٢٩.

(٢) الشاهد لحميد الأرقط في شرح الأشموني ٣/١٤، واللسان (رزن)

وهو من أخلى. هذا ضارب زيدٍ غَداً وعمراً، قد أجاز ابن النحاس وغيره عطف «عمرو» على موضع «زيد»، لأنه في موضع نصب، ولا يحتاج إلى إضمار فعل. قال ابن الأبرش[1]: سألني الوزير أبو الحسين بن سراج[2] عن قول طُفَيْل:

وراكضةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعيْرَ حِلالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ[3]

فقال: ألمْ يقل النحاة: إنّ اسم الفاعل إذا وُصف بطُل عمله، وقد وُصِف هنا بقوله «ما تستجن بجنة»، وأعمل في «بعير حلال»، وكان يجب أنْ لا يعمل، قلت له الذي قال ذلك قال: إذا نوى الأعمال قبل الصفة، وكذلك فعل، فاستحسنه، قال ابن الأبرش: ثم إني رأيت لابن جنّي أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في «راكضة»، وليست بصفة. قال ابن هشام: وكذلك حكم الصفة المشبهة باسم الفاعل متى نعتَّها لم [٣٦١] تعمل، نحو مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه، فلا يجوز أن يرفع «أبوه» «بحسن».

التعدية تكون بأربعة بالهمزة، والباء، والتضعيف، وإلحاق بناء ببناء مما إلحاقه مطَّرد، نحو إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كقولك: ضربتُ زيداً عمراً، ودهيتُه، وما شاكل ذلك. قد يجوز الجمع بينهما على أن تكون الباء للتعدية، ولكن تكون زائدة للتأكيد، كما قال نبهان بن عكّي العبشمي:

يَقَرُّ بعيني أن أرى مَنْ مكانُه ذرى عَقِداتِ الأبرقِ المتقاوِدِ[4]

---

(١) هو خلف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي النحوي، توفي سنة ٥٣٢هـ.

(٢) هو سراج بن عبدالملك بن سراج، أبو الحسين بن أبي مروان، عالم لغوي أندلسي، كان مهرة النحاة يجتمعون إليه كابن البادش وابن الأبرش. مات سنة ٥٠٨هـ.

(٣) ديوان طفيل الغنوي ٦٨ وفيه راجعته بدل غادرته.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.

يريد: يقرّ عيني، ثم أتى بالباء توكيداً، وعلى هذا ﴿تَنبت بالدهن﴾[1].

مَقْدَمَ الحاج، وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، متمكنة في الظرفية، واتّسع فيها لأنها مصادر، وأسماء أحداث، وما بين أسماء الأحداث، والزمان من المضارعة معلوم، فقوي تشبث أسماء الأحداث بأسماء الزمان من هذه الجهةَ، فتقول: سير عليه مقدمُ الحاج، وخفوقُ النجم، وخلافةُ عمر، بالرفع للتمكُنِ الذي ذَكرناهُ.

لغة طيء أن يقال: دُعَا وغُزى

[أفي كل عام بعده تجدون خمساً بعد خمس[2]
كأنه على فاجع من خير قومكم تُعسا[3]]

المحْمِر: الفرس الهجين الذي أخلاقه الحمير، وثوَّبتموه جعلتموه ثواباً، وما رُضي به.

«أيْمُنُ» فيها عشر لغات، وذكر ابن السيد[4] منها ثمانية، وترك «من الله» بكسر الميم والنون، «وهيمُ الله» على إبدال الهاء من الهمزة، كإيّاك، وهيّاك، وهي أقلّها.

«ما» لا تُحْذَفُ، وإنما تحذف «لا» وحْدها، يعني في القَسَم، وقد تكون «لم» جواب القسم في الشعر، قال:

رُوَيْقَ إنّي وما حَجَّ الحجيجُ لهُ ... وما أُهِلَّ بِجَنْبَيْ نخلةَ الحُرُمُ
لمْ يُنْسِنِي ذِكْرُكُم مُذ لم أُلاقِكُمُ ... عَيْشٌ سلَوْتُ به عنكمْ ولا قِدَمُ[5]

(١) سورة المؤمنون آية ٢٠.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٤) هو البطليوسي.
(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

قال ابن جني: جواب قوله «وما حج الحجيج له» «لم ينسني»، وحرف الجواب في النفي إنما هو ما، ولا، ولكن الشاعر اضطر فشبّه لم بها، كما اضطر إلى ذلك الأعشى في قوله:

أَجِدَّكَ لم تَغْتَمِضْ ليلةً فتَرقُدها مَعَ رُقّادِها[1]

[٣٦٢] أَيَطْمَعُ فينا مَنْ هَراقَ دِماءَنا ولولاك لم يعرض لأحسابِنا حَسَدْ[2]

«مع» المُسكنة العين حرف عند هـ، ومذهب س أنها ظرف، وإنما سكّنها الشاعر حين اضطر، فأمّا «مع» المفتوحة العين فظرف، والدليل على ذلك قول أهلُ اللغة: جئت من معه، أي من ناحيته، وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء.

متى بمعنى «من» في أحد القولين، قال أبو ذؤيب:

[مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ][3]

أي من لجج.

وقال صخر الغيّ:

[متى أقطارها على نفيث][4]

أي من أقطارها.

قال ابن أبي العافية[5]: لا أعلم أحداً أجاز فتح «إنّ» بعد اليمين،وهو

---

(١) ديوان الأعشى ١١٩.

(٢) الشاهد في شرح الكافية الشافية ٧٨٧، ١٦٥٢.

(٣) الشاهد في ديوان الهذليين ٥٢/١ وتمامه:

شربن بماء البحر ثم ترفعت .....

(٤) الشاهد في ديوان الهذليين ٢٢٤/١ وتمامه:

متى ما تنكروها تعرفوها .....

(٥) هو محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة. ألبيري الأصل. كان عارفا بالعربية، مات بغرناطة ٥٨٣هـ.

لا يخلو أن يكون المُقْسَم به فالفتح لا غير، نحو أُقسم أَنَّك منطلق، أي بأنّك، أو المقسم عليه، فالكسر لا غير. قال ابن الأبرش: قول جي قياساً، يريد قياساً على العلم، لأنّ س أجرى العِلْم مجرى القسم، فكذلك أجرى القَسَم هنا مجرى العِلْم، أنشد س

/ — [ولقد علمت لتأتينّ منيّتي][1]

كأنه قال: واللهِ لتأتينَّ مَنِيَّتي، فعلمت في البيت قَسَم، وإنما وقع الاشتراك بين القَسَم والعِلْم، لأنهما جميعاً يرفعان اللَّبْس، وذلك أن س سَمّى القسم توكيداً، فقال: القَسَم توكيدٌ لما يقع في كلامهم، وقال في قولهم: علمتُ لزَيدٌ منطلِقٌ، إنما دخلت «علمت» لتؤكد الكلام، وتجعله يَقيناً، فلما كانت بينهما هذه المناسبة جاز أن يجري كلّ واحد منهما مجرى صاحبه، فلما فُتِحَتْ «إنَّ» بعد العِلْم، كذلك يجب أنْ تُفْتَح بعد القَسَم، لما بينهما من الاشتراك الذي ذكرناه.

س لعل، وعسى: طَمَعٌ وإشفاق، الطمع في المحبوبات، والإشفاق في المحذورات. ومثل ذلك «نَعَمْ» هي عِدَة وتصديق، فهي في الماضي تصديق، وفي المستقبل عدة، فأما قول س إذاً أنها جواب وجزاء، فهي جواب في الموضع الذي تجيء فيه جزاءً، وليس يريد أنّ ذلك في موضعين، كما كان ذلك في «لعلّ، وعسى، ونَعَمْ»، إضمار الأمر، والشأن، كما جاز في «كان» هو جائز في الجميع. ويجوز ذلك في المستقبل، كما يجوز في الماضي، نصّ على ذلك الأئمة، قال فا في الحلبيات لا يمتنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل في «ما زال»، كما يجوز في «كان» إذا أُريد بها [٣٦٣] وَقَع هذا نصّ قوله، «وما برح» عنده بمنزلة «ما زال» في الاقتصار

---

(١) الشاهد للأعشى وتمامه:

..... إن المنايا لا تطيش سهامها

ديوانه ٢٠٩.

والنفي، «صار زيد إلى عمرو» أي انتقل، تكتفي باسم واحد.

هل أنْتَ ابنَ ليلى إن نَظرتُك رائحٌ مع الرَّكْبِ أو غادٍ غداةَ غَدٍ معي[1]

قال ابن جني: «معي» خبر غادٍ، وغداة غدٍ ظرف للخبر، واسمه مضمر فيه.

المصدر واسم الفاعل من «كان» وأخواتها يجريان مجراها في رفعهما الاسم ونصبهما الخبر.

﴿وكلًّا ضربنا له الأمثال﴾[2] أي ذكرنا كُلًّا. أمّا الخبر الذي لا يجوز إظهار مبتدئه بحال فقول العربِ: هذان لا سواء، أي لا هما سواء، فهذان مبتدأ، وهما مبتدأ ثانٍ، وسواء الخبر، والجملة خبر عن هذان، ولا يجوز إظهارهما بحال، ولم تستعمل قط هنا إلّا محذوفة لأن «لا» إذا دخلتْ على المعرفة لم تكن إلا مكرّرة مثل «لا زيد ولا عمرو في الدار»، فلو أَظْهرنا المبتدأ لاحتجنا إلى تكرير جملة أخرى. وفي عدم استعمالها دليل على أن ذلك المبتدأ لا يجوز أن يظهر، وأَنَّ «لا» قد سدّت بظهورها مسدّه.

المبتدأ قد يكون مجروراً إذا جُرَّ بحرف زائد كالباء الزائدة، ومن قد يكون منصوباً في باب الاستثبات، يقول القائل: رأيت رجلًا، فتقول له «أيًّا»، فأي منصوب في اللفظ، مرفوع في التقدير، لأنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «أيًّا» من ذكرت.

زاد ابن الأخضر[3] في شروط الحال شرطاً ثامناً، وهو أعمُّها، فقال: وأن تكون جواباً «لكيف».

---

(١) الشاهد في أمالي ابن الشجري ١/١٩١، ٢/١١.

(٢) سورة الفرقان آية ٣٩.

(٣) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران، أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي، عالم في اللغة والنحو، توفي سنة ٥١٤هـ.

«نصحتُ» تتعدى إلى مفعولين، أحدهما بحرف الجر، تقول: نصحتُ لزيدٍ رأيي أو مشورتي، وهو من قولهم: نصحتُ الثوبَ، إذا خطته، فكان معنى: نصحتُ لزيد رأيي، أي أحكمته، كما يحكم الثوب إذا خيط، ولكنّ العرب تحذف المفعول من هذا النحو اختصاراً. وأمّا شكرتُ زيداً، فهو متعدٍّ إلى واحد بنفسه، فإن قلت: شكرت لزيدٍ، صار بدخول اللام متعدّياً إلى مفعولين، ولكن العرب تحذف المفعول الأول، كما قدّمنا على جهة الاختصار. قال الشاعر في مصداق ذلك:

شكرتُ لكم آلاءَكُم وبلاءَكُم ... وما ضَاعَ معروفٌ يُكافِئُهُ شُكْرُ[1]

وقال الآخر في حذف حرف الجر:

سأَشكُرُ عَمْراً ما تراخَتْ مَنِيَّتي ... أياديَ لم تُمْنَنْ وإنْ هي جَلَّتِ[2]

[٣٦٤] والتقدير: سأشكر لعمرو أياديَ، وكذلك كِلْتُ الطعامَ، ووزنتُ الدراهمَ، يُعَدّونهما إلى واحد، ثم يُدْخِلون اللام، فيعدّونهما، إلى مفعولين، فيقولون: كِلْتُ الطعامَ لزيدٍ، ووزنته لعمروٍ، فإنما يتركون المكيلَ والموزونَ اختصاراً، وكذلك إذا قالوا: كلت زيداً، ووزنت عمراً، حذفوا حرف الجر، والمفعول الأول، اختصاراً، أو ثِقَةً بفهم السامع، فأما الذي حكاه أهل اللغة في هذا يعني أنه يتعدّى إلى واحد بحرف جر، وبغير الحرف، فنحو: رُحْتُ القوم، ورُحْتُ إليهم، وتعرّضتُ معروفَهم، وتعرضتُ لمعروفهم، ونأيتُهم، ونأَيْتُ عنهم، وحللتُهم وحللتُ بهم، وخشّنتُ صدرَهُ، وخشنت بصدره، وما أشبه ذلك.

أنبأ ونبّأ: يكونان بمعنى الخبر، فيتعديان إلى مفعولين، أحدهما بحرف الجر، وقد يحذف حرف الجر، فيتعدّى الفعل، فينصب، قال تعالى:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد لعبدالله بن الزبير في أمالي ابن الشجري ٣٦٣/١، رسائل الجاحظ ٣٨/١.

﴿فلما نبَّأها به قالت من أنبأك هذا﴾[1] أي بهذا، وكل ما وقع في القرآن من النبأ، فهو بمعنى الخبر، ويكونان بمعنى العلم، قال عنترة:

نُبِّئْتُ عَمْـراً غيـرَ شـاكـرِ نِعْمتي[2]

إنْ كانت «نُبِّئْتُ» بمعنى أُخبرت كان «غير» حالاً، أو بمعنى أُعْلِمْتُ كانت «غير» مفعولاً ثالثاً.

الذي يتعدّى إلى ثلاثةَ عشرةَ فزاد: عرّف، وأدرى، وأشعر.

الذي يتعدى إلى مفعولين كثيرة منها: وجد بمعنى علم، وعدّ بمعنى حسب وشبه وأتحسب تقول في الاستفهام بمعنى أتظن، وقلت في بعض اللغات، وسمع إذا كان الأول لا يسمع على مذهب فا، وشعر، ودَرَى وصيّر، وضرب بمعنى صيّر، وجعل في أحد أقسامها، واتخذ في أحد قسميها، وردَّ. وحكى ابن درستويه أنه يجري مجرى هذه الأفعال: أصاب، وألفَى، وصادف، ونزلَ، وغادر، في بعض اللغات تنصب أيضاً مفعولين، وتعلّم بمعنى اعلم، وليت في مذهب بعض النحويين.

وما يتعدى لاثنين من غير ما تقدم: أتى، وخلا، وعلم، وبرّأ، وأطعم، وأشبع، وأسقى، وسقّى، وجزى، ونازل، وكال، وزاد، وخان، وجرّع، وبلّغ، ووزن، وبلّغ، ونازع، وعاطى، وسمّى، ووهب، ووعد، ونبّأ، وأنبأ بمعنى الخبر، وأنذر.

وقد يجوز العطف بغير حرف العطف، وهو قليل في كلامهم [٣٦٥] قال عث: العرب تقول: أكلت لحماً سمكاً، يريدون: أكلتُ لحماً وسمكاً. وأنشد على ذلك:

---

(١) سورة التحريم آية ٣.

(٢) معلقته وتمامه:

والكفر مخبثة لنفس المنعم

مـا لِيَ لا أبكـي عَلَى عِـلاّتِـي صَبـائِحـي غَبـائِـقي قَـيْـلاَتِي[1]

أراد: وغبائقي وقيلاتي، وقال:

وعـنـدكِ مَعْشَـرٌ فيـهم أخٌ لـي كـأنّ إخـاءَهُ الآلُ الـسَّـرابُ[2]

أراد الآل والسراب، وقد حمل بعضهم على هذا: قلت لا أجد ما أحملكم، أي وقلت، ومنه قول عمر: «لا يغرَّنك هذه التي أعجبها حسنُها حُبُّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إيّاها» أي وحبَّ رسول الله إياها، وقد رُوي كذلك بالواو، وقيل إن الحُبَّ بدل من الحسن بدل اشتمال، وفيه نظر.

﴿لُمَزة، الذي جمع﴾[3] هو بدل. وقد يجوز أن يُراد «بالذي» هنا الجنس، ويكون واقعاً على غير معهود، فيكون على هذا نعتاً للاسم الواقع بعد «كلّ» كقوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق﴾[4] فمعنى الذي هنا الجنس في أحد القولين، وعلى هذا يجوز: نِعْمَ الذي في الدار أنت، لأنها بمعنى الجنس.

أتقن س ترتيب المعارف بدءاً بالعَلَم، ثم بالمضاف إلى المعرفة، ثم بما دخله الألف واللام، ثم بالمبهم، ثم بالمضمر، فساق المعرب مع المعرب، والمبني مع المبني، على جهة التجانس.

العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، في قول جميع النحويين، إلا في قول خف، فإنه يزعم أن العامل هو المعنى، وهو أن وقوعه عنده صفة.

«هذا الضارب زيدٍ»، أجازها فر وزعم أن تأويلها: هذا الذي هو ضارب

---

(١) الشاهد في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ واللسان (صبح، غبق)

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) سورة الهمزة آية ١، ٢.

(٤) سورة الزمر آية ٣٣.

زيد، والصحيح ما ذهب إليه البصريون من المنع الذي تستعمل على ثلاثة أضرب، موصولة، ومصدراً، نحو: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾[1] والتقدير ذلك بشارة الله عباده وقوله ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾[2] يريد كخوضهم، وقال الشاعر:

فقلتُ لهُ لا والذي حَج حاتِم أَخونُك عهداً إنني غيرُ خَوَّانِ[3]

تقديره في أحد الوجوه: لا وحج حاتم، ويكون «الذي» أيضاً واقعاً على الرجال، فلا يحتاج إلى صلة، قال [٣٦٦]

[فإنْ أَدعُ اللواتي من أناسٍ أضاعُوهُنّ لا أَدَعِ الذَّينَا][4]

والذين هنا لا صلةَ لها، يقول إن أدع ذكر النساءِ فلا أدع الذين، يريد الرجال.

وأما «التي» فتستعمل على ثلاثة أضرب لأن القياس في «الذي» و«التي» واحد، وإذا لم تحتج إلى صلة تكون اسماً من أسماء الداهية، قال:

[بعد اللتيا واللتيا والتي][5]

كذا حكى بعضهم، وحكى س أن الصلة محذوفة، وقال في الصلة في البيت الذي بعد هذا وهو:

[إذا عَلَّتْها أَنفُسٌ تَرَدَّتِ][6]

ويحتمل أن يريد س أنّ الصلة المحذوفة من أول البيت لا من آخره،

---

(١) سورة الشورى آية ٢٣.

(٢) سورة التوبة آية ٦٩.

(٣) الشاهد للعريان بن سهلة الجرمي في الخزانة ٢/٥٢١ ونوادر أبي زيد ٦٥.

(٤) الشاهد لكلميت بن زيد في ديوانه ٢/١٣٠، والخزانة ٢/٥٦٠.

(٥) الشاهد للعجاج في سيبويه ١/٣٧٦، والمقتضب ٢/٢٨٩.

(٦) الشاهد للعجاج في المقتضب ٢/٢٨٩ وشرح المفصل ٥/١٤٠.

فأما حذف الموصول وإبقاء صلته فلا يجوز عند س، وأجازه في، وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿وإذا رأيت ثَمَّ رأيتَ نعيماً﴾[1] تقديره عنده: وإذا رأيت ما ثمَّ، فحذف «ما» وأقام صلتها مقامها، والصحيح أن «ثمَّ» هو المفعول لِرأيت.

قول ابن السيد عن جي في باب النعت أنه أسقط عطف البيان الذي هو خامسها، فلم يذكره قال ابن هشام قد ذكره في باب الاسمين اللذين لفْظُهما واحد، والآخر مضاف منهما، وقول ابن السيد، والأصمعي وأبي عبيدة في هذا البيت قولان لا حاجة بنا إلى ذكرهما في هذا الموضع، قال ابن هشام لم يذكرهما في هذا الموضع، ولا في ما يأتي من الكتاب[2]. أما الأصمعي فزعم أن معنى هذا الشعر:

[يا نصرُ نصراً نصراً][3]

إنما يريد المصدر أنْصُرْني نصراً، وكرر على التوكيد. وأما أبو عبيدالله فقال: كان لنصر بن سيار صاحب يقال له نصر أيضاً، وكان قد حجب رؤبة عن نصر بن سيار، فقال رؤبة: يا نصر نصراً نصراً، يغريه به، أي اضرب نصراً، أوْ لُمْ نصراً، وما أشبه ذلك، وكرر أيضاً على جهة التوكيد.

قول ابن السيد: هذا الضاربُ الرجلَ زيدٌ، على عطف البيان، ولا يصح أنْ يكون بدلاً لأنَّ البدل يحل محل المبدل منه. قال ابن هشام في هذه المسألة ثلاثةَ أقوال للقائلين بمذهب س، أما و فكان لا يجيز الجر في الاسم الثاني عطفاً كان، أو بدلاً، أو عطف بيان، وينشد البيت نصباً:

[أنا ابنُ التاركِ البكريَّ بشراً][4]

---

(١) سورة الإنسان آية ٢٠.

(٢) يعني كتاب سيبويه.

(٣) الشاهد لرؤبة في سيبويه ١/٣٠٤ والمقتضب ٣/٢٠٩.

(٤) الشاعر للمرار الأسدي سيبويه ١/٢٨٢ الخزانة ٢/١٩٣.

[٣٦٧] وكذلك يقول في المسألة المتقدمة: هذا الضاربُ الرجلَ زيداً. وأما في، والرماني، ومَنْ يذهب مذهبهما فجعلوا «زيداً» في المسألة و«بشراً» في البيت، على عطف البيان، لأنه تابع للاسم الذي قبله، ولم يك اسم الفاعل. وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: يا أيها الرجلُ ذو الجمّة، فتجعل ذا الجمّة نعتاً للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعه، وتقول يا زيدُ والرجلَ، ولا يجوز أن يقع موقع الأول لأنك لا تقول يا أيها ذو الجُمَّة، ولا يا الرجلَ. وأما فا ومن يذهب مذهبه فحملوا «زيداً» في المسألة، و«بشراً» في البيت على البدل قال: فا: فإن قال قائل: إن البدل يقدّر كأنه واقع موقع المبدل منه قيل له: إن البدل إنما يأتي منيباً عن الأول، ولا يقع موقعه في كل موضع، والدليل على ذلك أنك تقول: الذي مررتُ به أبي عبدالله عالمٌ أو كاتبٌ، فأبي عبدالله بدل من الهاء في «به»، ولا يجوز أن يحل محلّ الهاء ولو حل محلها لفسد الكلام، وكذلك إذا قلت: مررتُ بالقوم ثلثيهم، فثلثيهم بدل من القوم، ولا يجوز أن تقول: مررت بثلثيهم مبتدئاً، وكذلك هذا. وأما س فأنشد البيت بالجرّ، وذهب إلى جوازه، وأجرى «بشراً» على ما قبله، ولم يذكر على أي وجه أجراه عليه.

الفاعل عند المحققين ليس يرتفع بفعله لأنه قد ينفي الفعل، فلا ينسب إليه فعل مثل: ما قام زيد، ومثل: أقام زيد؟ وقد لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل مثل: مات زيد، وسقط الحائط، وتحرير القول فيه أن يقال الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه المقدّم عليه فاعلاً كان في الحقيقة أو لم يكن إذا كان الفعل في معنى «فَعَل» أو «يَفْعَل».

نون التثنية قد أتت مفتوحة، وأنشدوا:

[على أحوذيينَ . . البيت][1]

---

(١) الشاهد لحميد بن ثور الهلالي وتمامه:

على أحوذيين استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

المقرب ١٣٦/٢ وأوضح المسالك ٤٦/١.

وأنشد أبو زيد في نوادره:

إنّ لِسُعْدَى عِنْدَنا دِيوَانَا ... يُخْزِي فُلَاناً وابنَهُ فُلَانَا
كانَت عجوزاً عُمِّرَتْ زمانا ... وهيَ تَرى سَيِّئَةٍ إحْسَانَا
أعرِفُ مِنهَا الأَنْفَ والعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْن أشْبَهَا ظَبْيَانَا[1]

ففتح نون التثنية، وقال العينانا على لغة بني الحرث بن كعب [٣٦٨] وقالت امرأة من فَقْعَس:

[شَهْرَيْ ربيع وجُماديينه][2]

وقد حُكيَ أنَّ منهم من يَضُمُّها، فيقول: الزيدانُ والعمرانُ.

قد تكسر نون الجمع، قال سُحَيْم بن وثيل:

وماذا يَدّري الشّعَراءُ منّي ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ
أَخُو خمسينِ مُجْتَمَعٌ أشدِّي ... ونجَّذَني مُداوَرَةُ الشُّؤونِ[3]

وقال جرير:

عرينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنّا ... برئت إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ
عرفنا جعفراً وبني عبيدٍ ... وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ[4]

وقال الفرزدق:

إني لباكٍ على ابنَي يُوسُف جَزَعا ... ومثل فقديهما للدِّين يَبْكِيني
ما سدّ حَيٌّ ولا ميْتٌ مَسَدّهما ... إلّا الخلائفَ من بعدِ النَّبِيِّينِ[5]

---

(١) الشاهد لرؤبة أو لرجل من ضبة في ملحقات ديوانه ١٨٧، والخزانة ٣/٣٣٧.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر.
(٣) الشاهد في الخزانة ١/١٢٦، ٣/٤١٤، والموضح للمرزباني ١٨/٢٢ والبيتان في اللسان. (ربع).
(٤) الشاهد في ديوان جرير ٤٧٥.
(٥) الشاهد للفرزدق في الخزانة ٣/٤١٢ والكامل ١/٣٠٣.

وقال العدواني:

إني أبيُّ وَفِيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أُبَيٍّ وفيٌّ من أبيّيْنِ
وأنتم معشر زَيْدٌ على مائةٍ فأجمعوا كيدكم طرّاً فكيدوني[1]

وحمل د ما أتى من هذا على غير الضَرُورة، قال: وإنما فَعلوا ذلِك لأنهم جَعلوا الإعرابَ في النُونِ، لا في قَبلَها، وجَعلُوا هذا الجمع كسائِر الجمع نحو: أَفْلُسٍ، ومساجد، وكِلاب، فإن إعراب هذا كإعراب الواحد، قال: وفي كتاب الله تعالى ﴿إلَّا من غسلين﴾[2] فإن قال قائل فإن غِسْلينًا واحد قلنا: كل ما كان على بناء الجمع من الواحد فإعرابه كإعراب الجمع لعشرين ونحوه تسقط نون التثنية، والجمع للإضافة، ولتقديرها: نحو رأيت يَدَيْ، ورجليْ عمرو، وجبهتيْ، وذراعيْ عمروْ، وحذفت الاسم الأولُ لدلالة الثاني عليه، وعلى هذا:

[بين ذراعي وجبهة الأسد][3]

وقوله:

[إلا عُلالَة أو بداهةَ قارح][4]

ومن كلامهم: مررت بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ، بإسقاط التنوين من خير لدلالة الإضافة عليه، وأكثر ما يجوز هذا في الشعر، وللطول في اسم الفاعل ذي ألْ. وإذا أجازوا ذلك الحذف في المبني فأحرى وأولى [٣٦٩] أن يجيزوه في المعرب، قالوا في الموصول المبني:

---

(١) الشعر لذي الإصبع العدواني المفضليات رقم ٢/٣١.
(٢) سورة الحاقة آية ٣٦.
(٣) الشاهد للفرزدق في المفضل ٤٩، والمقتضب ٤/٢٢٩ وتمامه:
يا من رأى عارضاً أسرّ به بين ذراعي وجبهة الأسد
(٤) الشاهد للأعشى في ديوانه ٢٠٩، ورصف المباني ٣٥٨.

[أبني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّا اللذا][1]

وللمعاقبة لا للإضافةَ عند خف: قولك: هما ضارباك، وضاربوك، إذا أضفت اسم الفاعل إلى مضمر، خف يقول: الكاف في موضع نصب، وغيره يقول: الكاف في موضع جر، واتفق الكلّ على أنه لا يجوز: الضاربانك، ولا الضاربونك إلاَّ ما جاء في الشعر:

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ سِمانٌ فبعَضُها لأولادِها ثِنْتا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ[2]

وقال:

أقولُ لصاحِبيّ وقد بَدَا لي مَعَالِمُ منهُما وَهُما نَجِيّا[3]

أراد «ثنتان» و«نجيّان»، وأنشد فر:

[يا حَبَّذا عينا سُلَيْمَى والفما][4]

قال: أراد الفمان، يعني الفم، والأنف، فثنّاهما بلفظ الفم للتجاور الذي بينهما. ومثال إثباتها، وإسقاطها على تقدرين مختلفين «لا غلامين لك»، وإن شئت «لا غلامَيْ لك»، فَمَنْ أثبت النون اعتقد أن الاسم مبني مع «لا» وأنّ الكلام تام، وذلك أنه يجعل الجار والمجرور خبراً، ويعلق الاسم باستقرارٍ محذوف بمنزلة الواحد، ومن أسقط النون اعتقد أن الاسم معرب، وأن الكلام ناقص، وذلك أنه يجعَلُ الغلامين مضافين إلى الكاف، واللام الزائدةَ مقحمة، كأنه قال: لا غلاميك، ويكون الخبر محذوفاً، وتقديره: لا غلاميك موجودان، أو نحوه.

---

(١) الشاهد للأخطل في ديوانه ٤٤ وتمامه:

قتلا الملوك وفككا الأغلالا

(٢) الشاهد في الخصائص ٢/٤٣٠.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٨١ والهمع ١/١١١.

(٤) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ١/١٧٠، والدرر ١/١٣.

كلّ مثنى أو مجموع فتعريفه بأل ما خلا «أبانين، وعمايتين، وعرفات، وأذرعات» فلا تدخل عليهن «أل» لأنه سُمِّي بهن بعدَ التثنيةَ والجمع، فصرن أعلاماً بمنزلة زيد وعمرو.

حكى سآ: أن من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم من يجزم بها، وكلها مقولة، إلا أن الأفصح النصب بها. شاهد الجزم قول المَلَك لعبدالله بن عمر: لن تُزَعْ الحديث، وقوله:

أَبَتْ قُضاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لكُم نَسَباً[1]

* * *

وأغض عن أشياء منه لنرضه[2]

فجزم بلام كي، وحذف للجازم الياء.

رتب س الزوائد فبدأ بالهمزة، ثم بالتاء، ثم بالياء، ثم بالنون. وهذه الزوائد إنما هي حروف المدّ واللين، [٣٧٠] وأقواها الألف، فأُعطيتْ للمتكلم لأنه أهمّ من المخاطب، ولذلك قدمها س في الترتيب، فلما جُعلت له، ولم يصح الابتداء بها قُلبت همزة، لأنها تقلب إليها كثيراً، فقيل: أنا أقوم. والمخاطب لما كان بعد المتكلم أُعطي الواو التي هي بعد الألف في الرُّتْبَةِ، فلما جعلت له، ولم يصح أن يبتدأ بها زائدة، لأن الواو لا تزاد، أولاً أُبدلت تاء، كما أبدلوها في «تراث وتخمة»، فقيل: أنت تقوم، والمخبر عنه لما كان بعدهما أعطي الياء الذي بعد الألف والواو، فقيل: هو يقوم، والمخبر عن نفسه، وعن غيره، لما كان الإخبار عن جمع كان بعد الكل، فجيء به وقد استغرقت حروف المدّ واللين كلها، فأعطي النون لأنها أشبه شيء

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

بحروف المد واللين، وأنها للتأكيد. وتزاد عوضاً من التنوين، وهي غُنّة في الخيشوم، فقيل: نحن نقوم، ولا يجوز: نحن نقومون، لأن النون الأولى إنما هي للجمع، فلم يُجز أَنْ يُجْمع بين علامتين في كلمة.

الماضي ينتقل بعد حروف الشرط إلى معنى المستقبل إلَّا إذا كان خبرها ماضياً، فإن حرف الشرط لا ينقلها عن المضي، وفي التنزيل ﴿إن كنت قلته﴾[1] وفيه ﴿إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي﴾[2]، هي في الإفراد محذوفة اللامات، وفي الإضافة قد رُدَّتْ لاماتُها ما خلا ذا مال، فإنها لا تستعمل إلَّا مضافة. هذا مذهب س، ومذهب أكثر أصحابه، وإعرابُها بالعين، وإعراب الأسماء المعتلة باللام، قال ابن الأبرش: وهذا مذهب شيوخنا بغرب الأندلس، وأما أهل قرطبة فالمحذوف عندهم العين، وهذا لا يصح لأن الحذف إنما يقع في الأواخر لا في الأوساط.

مذهب س في الألف والواو والياء في المثنى، والمجموع، أنها حروف إعراب بها كملت هيئة المثنى والمجموع، كما أن يائي النسب من كمال بنية المنسوب للمعنى الذي قصد، وكما زيدت هذه الأحرف على الواحد للمعنى الذي اعتمدوه، وكما أن تاء التأنيث زيدت في «قائمة وذاهبة» على المذكر لمعنى التأنيث، وصارت ياء النسب، وتاء التأنيث حَرْفَيْ الإعراب [٣٧١] بعد أن كان الحرف الواقع قبل كل واحد منهما حرف الإعراب، كذلك الأحرف اللاحقة المثنى والمجموع هي أحرف إعراب أيضاً بعد أن كانت حروف الإعراب الواقعة قبلها، وصارت هذه الأحرف في جميع ما قدمته من كمال بنية ما دخلتْ عليه، ألا ترى أنك إذا حذفت ياء النسب، أو تاء التأنيث، لم يكن الاسم منسوباً، ولا مؤنثاً، كذلك لو حذفت تلك الأحرف من المثنى

---

(١) سورة المائدة آية ١١٦

(٢) سورة الممتحنة آية ١.

والمجموع لم يكن مثنى، ولا مجموعاً، ووافق س على ما ذهب إليه س و ج وفا و ت و ن، ثم القائلون بمذهب س اختلفوا في التأويل، فذهبت طائفة إلى أنها أحرُف إعراب حسب ما نص س متوهَّم على كل حرف منها علامة الإعراب، وأنها في ذلك بمنزلة «قفا وعصا ورحا»، قالوا: وكان القياس أن يكون المثنى بالألف على كل حال قياساً على حكم الأسماء المقصورة، لأن كل ياء أو واو كانت في نيّة حركة فحكمها أن تنقلب ألفاً، إلا أن حرف التثنية لحقه القلب إشعاراً بالتمكن إذ المثنى، ولو لزم طريقة واحدة ولفظاً واحداً، لتوُهِّم فيه البناء والبعد عن التمكن، لأنه ليست له حال يتبيّن فيه الإعراب، وليس بمنزلة «حُبْلَى وقفا وعصا»، لأن كلّ واحد من هذه الأسماء يوصف بما يتبين فيه الإعراب، ويدل وجوده في الصفة على صحة توهمه في الموصوف، فتقول: هذه حَبْلى مثقلة، وعصا معوجَّة، وليس ذلك في المثنى لأنه لا ينعت إلا بمثنى ولو كان المثنى بالألف، وصفتُهُ كذلك، لم يكن له حال يتبين فيها الإعراب، فقُلب حرف التثنية لذلك. هذا تأويل في ومن اتبعه، وإليه ذهب الأعلم، وهو مدخول لما أبينه، وذهب طائفة أخرى ممن ذهب إلى مذهب س إلى أن هذه الأحرف أحرف إعراب، وأنها ليست في نية حركة البتّة، وهذا القول هو الصحيح عندي، وهو الذي أراد س وذهب إليه، قال س: وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منوَّن، وذلك أنه لا يخلو أن يريد بقوله غير متحرك، ولا منوَّن في اللفظ، أو في النية، فمحال أن يزيد في اللفظ لوضوح امتناعه، وعدم إمكانه هذا [٣٧٢] ما لا يجهله ذو حسّ سليم، والذي أراده أنه غير متحرك، ولا منوّن في النيَّة، وهذا ظاهر لائح. ودليل آخر من لفظه، ومفهوم قوله، قوله: يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً، وقوله: ولم يجعلوا النصب ألفاً، وموضع الاستدلال من هذين النصين أنه ذكر أولاً أن حرف التثنية حرف إعراب، وإذا كان حرف إعراب فهو بمنزلة الدال من «زيد»، والراء من «عمرو»، ومحال أن يقول: ولم يجعلوا آخِرَ زيدٍ حرفاً كذا،

وآخر عمرو حرفاً كذا، لعله كذا، وهو قد قال ذلك في حَرْفَيْ التثنية. وعلّة ذلك أنه لما جعلها حروف إعراب، كالدال من «زيد»، وكان اختلاف صورها هو الإعراب عنده، وانقلابها صارت صورتها المختلفة حيث كانت إعراباً بمنزلة الحركات التي هي ذوات صور مختلفة دالة على الإعراب أيضاً، وكان القياس بهذه المناسبة أن تكون الصور مناسبة للحركات، وأن الذي أتى منها غير مناسب، إنما أتى كذلك لعلّة، ولو كانت عنده في نية حركة لما احتاج أن يقول: ولم تكن في الرفع واواً، ولا أن يقول: ولم يجعلوا النصب ألفاً، كما لم يقل ذلك في «قفا وعصا» ومُثَنىً، فانظره، فإنه دليل حسن. **ودليل ثالث** من لفظه، وهو قوله: وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، فلو كانت هذه الحروف في نِيّة حركة لما عوّضوا منها، كما أنه لا يعوض في «حبلى» ولا «بشرى» لأن الألف فيهما في نيّة حركة. **ودليل رابع** من جهة القياس، وهو أن الياء في قولهم «الزيدين» لو كانت في نيّة حركة لانقلبت ألفاً البتّة، ولم يجز بقاؤها على ما هي عليه أصلاً، لأنه ليس في كلامهم ياء متحركة أو في نية حركة وقبلها فتحة إلا انقلبت ألفاً، ما لم يمنع من ذلك علة، ولا علة هنا، فتأمله، فالحاصل من مذهب س أن هذه الأحرف حروف إعراب لا يتمّ المثنى والمجموع إلّا بها، كما لا يتمّ ما ذكرته من المنسوب والمؤنث بتاء التأنيث إلا بهما، وأن صورهما المختلفة هي الإعراب، فاستُغني باختلاف الصور عن تقدير حكات فيها تدل على الإعراب، [٣٧٣] إذ قد عُلِمَ من اختلافهما من الإعراب مثل ما يعلم من اختلاف الحركات، فكما أنه لو خرجت الحركات إلى اللفظ لم يحتج إلى تقدير حركات غيرها، كذلك لا يحتاج إليه مع وجود ما هو بمنزلتها من الصورة المختلفة، فانظره، واعتبره، ولا تلتفت إلى سواه. **فإن قلت**: هلّا قُدِّر في أحرف التثنية والجمع حركات الإعراب كما قدر في الأسماء المعتلة المضافة نحو: أخوك، وأبوك، فإن صورها مختلفة، وهي مع ذلك عند س وغيره في

نية حركة، فالجواب أن هذه الأحرف في هذه الأسماء قد كان قياسها أن تأتي بالألف على كل حال لتحرك أحرف العلة فيها، وانفتاح ما قبلها إلا أنها قلبت على حركات ما قبلها التي كانت أعربت بها في حال إفرادها من الإضافة في قولهم: هذا أَخُ، ورأَيتُ أَخاً، ومررت بأخٍ، فلما صرفوا المحذوف منها في حال الإضافة كان قياسه أن يكون بالألف على كل حال لما قدمته، ولو فعلوا ذلك لكانت الألف فيها في نيّة حركة كما تكون في «قفا» ونحوه، إلا أنهم عدلوا عن ذلك لما قدمناه من المحافظة على الحركات التي كانت قد أُعربت بها في حال إفرادها عن الإضافة، فقالوا: هذا أَخوك، فجاءوا بالواو، ولتسلم الضمة التي كانت في قولهم: هذا أخ، وقالوا: رأيتُ أخاك، فجاءوا بالألف لتسلم الفتحة التي كانت في قولهم: رأيت أخاك، وقالوا: مررتُ بأَخٍ، فانقلبت هذه الأحرف في هذه الأسماء للمحافظة المذكورة، وقد كان قياسها أن يكون جميعها بالألف في جميع الأحوال، وكانت الألف لو أتتْ فيها في نيّة حركة، وأيضاً فإنها لما كانت تعرب بالحركات في حين إفرادها عن الإضافة وجب أن يقدر إعرابها بالحركات أيضاً، لأنها تلك بأنفسها، وأم التثنية والجمع الذي على حدّها فإنهم قصدوا من أول وهلة بزيادة هذه الأحرف فيها إكمال بنية المثنى والمجموع، وأن تكون صورها المختلفة هي الإعراب، وأن يغني اختلافهما عن تقدير إعراب في شيء منهما، ولم يكن لها حال تعرب بالحركات فيها، فتحمل في حالٍ أخرى عليها، كما كان ذلك في تلك الأسماء فاعلمه، ويدلك على صحة ذلك أن الذين جعلوا المثنى بالألف [٣٧٤] على كل حال الألف عندهم في نيّة حركة البتّة، لأنه ليس فيها صورة مختلفة تنبىء عن الإعراب، وصارت عندهم بمنزلة قفاً وعصاً، ومن يفعل ذلك من العرب قليل، واللغة الأخرى هي الأكثر والأولى، فقف على ما ذكرته، فإنه قليل الوجود صحيح عند التأمل. «هنوك» حكاه خف، ورأى بعضهم أنها خمسة على ما ذكر أبو القاسم[1]، واحتج بقول الشاعر:

(١) هو الزجاجي.

وأنتِ لـو بـاكَـرْتِ مَشْـمُـولَـةً صهبـاءَ مثـلَ الفَـرسِ الأَشْقَـرِ
رُحتِ وفي رجليـكِ مـا فيـهِمـا وقـد بَـدَا هَنْـكِ من المِئْـزَرِ[1]

قال: فلو كان من هذه الأسماء يقال هنوك، وإذا لم يأت على هذا علمت أنه ليس منها، قال **ابن هشام**: وهذا الذي ذكر ليس بحجة، لأن الشعر موضع ضرورة، فيجوز أن يكون حذف الواو اضطراراً كما قال **خلف الأحمر** في تغيير قافية بيت النابغة الجعدي، وهو:

لُـطِمْنَ بِتُـرْسٍ شَـديـدِ الصِّقـا لِ من خَشَبِ الجَوْزِ والأَبْنُسِ[2]

وإنما هو الأبنوس بالواو، فحذفها ضرورة على أن «د» و«ج» لغة من قال: هذا أبك، وأخك، وهو الصحيح، فتكون فيه في الإضافة لغتان: إثبات الواو، وحذفها، فأما إسقاطه حركة الإعراب فللضرورة، كما قال امرؤ القيس:

[فـاليـوم اشـربْ غيـر مستحقِبٍ][3]

والهَنُ كناية عن الفرج، وجاء في الحديث «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بِهَنِ أبيه ولا تَكْنوا»[4].

قسَّم بعضهم الإضافة المعنوية عشرة أقسام، **إضافة الملك**، نحو: غلام زيدٍ، وإضافة **استحقاق**: باب الدار، وإضافة **الجنس**؛ ثوب خَزٍّ، **والتخصيص**: بسم الله، **والتشريف**: بيت الله، **والإشارة** كقول الملك: وزيري وكاتبي، **والكل إلى بعضه**، نحو: عبد بطنه، وأسير شهوته. وإنما الباب أن يضاف البعض إلى الكل والتبعيض، نحو: نصف المال، ويد زيدٍ،

---

(١) الشاهد للأقيشر الأسدي في ديوانه ٦٦ والعيني ٥١٦/٤ ورواية البيت الأول:
فقلتُ لـو بـاكـرتِ مـشمـولـةً صفـراً كـلون الـفـرس الأشـقـر
(٢) ديوان النابغة الجعدي.
(٣) ديوان امرىء القيس ١٢٢.
(٤) الحديث الشريف في اللسان (كني).

ورأس عمرو، **والموصوف إلى الصفة**: حبُّ الحصيد، ومسجد الجامع، وعلى هذا حُمل: يا نساءَ المؤمناتِ على رواية من نصب النساء، وأضافهن إلى المؤمنات، والبصريون لا يرون هذه الإضافة، ويجعلون هذه المحفوظات كلها صفات لموصوفات محذوفة، [٣٧٥] التقدير: وحبّ النبات الحصيد، ومسجد اليوم الجامع، وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ودار الحياة الآخرة، ويا نساء الجماعات المؤمنات، **وإضافة الصفة إلى الموصوف**: ﴿وأنه تعالى جُدُّ ربنا﴾[١] في قراءة من ضمّ الجيم أي ربنا الجدّ، أي العظيم، ومثله قول الفرزدق:

بما في فؤادَيْنا من الهَمِّ والهَوَى فيبرأ منهاضُ الفؤادِ المُشَغَّفُ[٢]

التقدير فيبرأ الفؤاد المنهاض، وهذه لغة لبعض الإعراب يجردون الإسم من صفته حتى يصير كأنه غيره، ثم يضيفون إليه. فيقولون: جاءني كريمُ زيدٍ العاقل، يريدون: جاءني زيدٌ الكريمُ العاقلُ، كما قال:

[فيبرأ منهاض الفؤاد المشغف]

وهذه العشرة ترجع إلى معنى «اللام» ومعنى «مِنْ».

وأما **الاضافة اللفظية**، فنحو: بعلبك، وحضرموت، على إعراب الاسم الأول، وإضافته إلى الثاني، وإنما كانت لفظية لأنه لا يصلح فيها «اللام» ولا «من» وكذلك ضعف فيها وجه الإضافة، وقوي الوجه الآخر، وهو أن تجعل الاسمين اسماً واحداً، وتجري آخر الاسمين بالإعراب، وتمنعه الصرف للتركيب، والتعريف، فإنْ نَكَّرْتَهُ صرفته، لو أنتم تملكون، «لو ذاتُ سوار لطمتني»[٣].

---

(١) سورة الجن آية ٣.

(٢) ديوان الفرزدق: ٢/٢٥.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧٤.

ولـو غَيْـرُ أخـوالي أرادُوا نَقِيضَتي جعلتُ لَهُمْ فَوْقَ العَرنينِ مِيْسَما[1]

* * *

لـو غيـرُكم عَلِقَ الـزُبيـرُ بِحَبْلِهِ[2] .....

* * *

لـو المـاء حلقي شـرق[3]

الكل على إضمار فعل.

افْعَيَّل: اهْبَيَّخَ الرجل إذا تبختر، **افْعَوْلَلَ**: اعتَوْجَجَ البعير إذا أسرع، **افْوَنْعَلَ**: إحْوَنْصَلَ الطائر أخرج حوصلته، **تَمَفْعَلَ** تَمَدْرَعَ وتمسكن. **فَعْيَلَ**: طَشْيَأَ رأيه، ورهيأ إذا خلط، **تَفَعْيَلَ** تَرَهْيَأَ، **افْوَعَلَّ**: اكوَهَدَّ الفرخ ارتعد.

ليس في الأسماء مثل جَعْفَر، ولا جُعْفَر ولا جَعْفِر، إلا أن بعض النحويين حكى طَحْرِيَة بكسر الراء، فيكون نَرْجِسٌ على هذا فَعْلِلاً، وتكون النون فيه أصليّة. ومن كسر نونه فقال نِرْجِس على هذا فَعْلِلاً، وتكون النون فيه أصليّة. وأما خَضَّمُ وشَلَّمُ، وبَدَّرُ، وعَثَّرُ وكُثَّمُ، فلم يأت في الأسماء إلا قليلاً، وهذا الوزن مما يختص به الفعل، ولا يجيء في غيره إلا شاذاً.

[٣٧٦] وحُقَّ لمن أبو مُوسى أبوهُ يُـوفِّقُـهُ الـذي نَصَبَ الجِبَـالا[4]

---

(١) الشاهد للمتلمس في ديوانه ٢٦، ومختارات ابن الشجري ١/٢٩.

(٢) تمام الشاهد:

..... أدى الجـوار إلى بـني الهُـمـام

مغني اللبيب ١/٢٦٨.

(٣) تمام الشاهد:

..... كنت كـالغصـان بـالمـاء اعتصـاري

شرح الأشموني.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

التقدير: وحق التوفيق، ودل يوفق على التوفيق. ما أُمَيْلَحَ زيداً، فيه مضمر لا يبدو أبداً، وأرادوا تصغير المضمر، فصغروا له الفعل، فالفعل لم يصغر لنفسه، وإنما صغّر للمضمر، لأنهم لمّا لمْ يجدوا سبيلاً إلى تصغير المضمر صغّروا الحامل إشعاراً بتصغير المحمول، حَكَى أبو زيد في نوادره أنه أراد «الذي يُجَدَّع»، و«الذي يتقصَّع»، فحذف الذال، والياء، وإحدى اللامين، ودُخول الذي على الفعل غير ممتنع، مع أنهما بيتان شاذّان[1] ليس بالجمع عليهما، وكذلك القول في «أل» الداخلة على الجملة في قولهم «الها هوذا»، ومنهم من يسكن الياء في «مولاي ومَحْيَاي»، وجاز الجمع بين ساكنين لأن الأول حرف مدّ ولين، فقام المدّ الذي فيه مقام الحركة من يقول: «سبقوا هَوَيَّ»، وهي قليلة لا يفعلون ذلك في التثنية.

جي: ومن العرب من يقول: يا غُلامُ أقبل، قال ابن هشام: هذا لا يجوز على مذهب الجماعة، وإنما أجاز س الضم فيما تراد فيه الإضافة إذا كثر حتى إذا ضممته علم أن المراد فيه الإضافة، وذكر من ذلك موضعين فقط، وهما: «يا رب» و«يا قوم»، وأما «يا غلام» فالشيوخ يجعلونه من باب النكرة المقصودة، كقولك: يا رجل، ولا ينوون فيه الإضافة، وسواء أكان «الغلام» للمنادى أم لغيره، لأنك إذا قلت: يا رب فلا رب لك إلا الله، فعلم المعنى، وكذلك كثرة «يا قوم» في الإضافة، فإذا ضممت علم أنك تريد الإضافة، وليس كذلك «الغلام» لأنه يجوز ألا يكون لك غلام، وأن يكون لغيرك، فافترق الأمران فيهما.

﴿يا بنَ أُمّ﴾، حذفت الألف المنقلبة، وأبقيت الفتحة لأنها لما انقلبت عن ياء، وتلك الياء قد يجوز حذفها، أُجريت الألف المنقلبة عنها مجراها، ومنهم من يقول إن هذين الإسمين جُعلا اسماً واحداً، فبنيا كبناء خمسة عشر، وكأنك

---

(١) نوادر أبي زيد.

ضمنتهما معنى الحرف فبنيتهما لأجله، فصارا بمنزلة «هو جاري بيت بيت» «ولقيته كفة كفة حجر».

جي: واسعاً وخطر مُباحاً، إذ زعم أنه لا يستعمل إلا في النداء، قد استعمل في غير النداء، روي أنه صلى الله عليه وسلم دخل [٣٧٧] على فاطمة فقال: أهاهنا لُكَع؟ يعني الحسن، أو الحسين[١]، وفسره بعضهم في الحديث بأنه الصغير الضعيف. وحكى الخليل في كتاب العين أنه يستعمل في غير النداء، وصرفه فقال لَكَعَ الرجل يَلْكَعُ إذا لَوَّمَ، وبيت الحطيئة لا ضرورة فيه على ما وقع في كتاب العين.

يا أبتا، الألف لمدّ الصوت أو الندبةَ، ولا يجوز أن تكون هنا منقلبة. يا أبَ: فيه خمسةَ أوجهٍ، قيل للعوض، وبعده يا أبَتِ، يا أبتاه، ويا أَبَهُ. وفي الترخيم على لغة «يا حارِ» يا أبِ، ويا أَبُ على يا حارُ، ويا أَبَتَ على الإقحام كيا طلحةَ. وإنما جاز الترخيم فيهما، وإن كانت التاء عوضاً من الياء، لأنها على غير لفظ الياء، وأنها قد ضُمَّتْ إذا لم يخافوا لَبْساً، فأشبه المفرد الذي فيه تاء التأنيث، فرخّما لذلك. وإنما رُخِّم الأبُ، وإن كان مذكراً، لأن اللفظ مؤنث كطلحة. أجاز الكوفيون ترخيم المضاف وأنشدوا:

خُذُوا حَظَّكُم يا آل عِكْرِمَ واذكُروا[٢]

اتبع «جي» «د» و «عث»، وهما لا يريان ترخيم النكرة ذات التاء إلاّ أَنْ تكون مقصودة، والصحيح ما ذهب إليه س الكوفيون يلحق الصفة علامَة الندبة، كيونس، فتقول: وازيد الظريفوه، على اللفظ، والظريفاه على الموضع.

---

(١) اللسان (لكع).

(٢) الشاهد لزهير وتمامه:

..... أواصرنا والرحم بالنيب تذكر

شعر زهير ١٥٩، وشرح الأشموني ٤٧٠.

شيء لا ينطلق على المعدوم عندنا خلافاً للمعتزلة قال الله تعالى ﴿وقد خلقتُك من قبل ولم تك شيئاً﴾[1] وقال ﴿لم يكن شيئاً مذكوراً﴾[2].

[لأنكحنَّ بيَّـهْ، جـاريـة خِـدَيَّـةْ
مكرمةً مُحَبَّهْ، تحب أهل الكعبة][3]

«إبن قترة» لضرب من الحيات، كذا حكى س، وحكى أبو مهديّة[4] أنه بِكْرُ الأفعى، الواحد مذكر، إذا أفردت تقول ابن عِرْس، وابن نَعْش، وابن آوى، وغير ذلك. فإذا أجمعت قلت: بنات كذا، وقد يجوز أن يقال فيهن: بنو نَعْشٍ، وبنو عرْسٍ، في الضرورة. قال وجاءت جيئك وأبو بنيها، والوجه وأبو بناتها، وقال:

[إذا مـا بنو نعش دنـوا فتصوّبـوا][5]

الوجهُ إذا ما بنات نعشٍ دنون فتصوَّبن، وعلى الضرورة بحمل بيت ابن هانىء الأندلسي:

كـأنَّ بني نَعْشٍ ونَعْشـاً مـطافِـلٌ بِوَجْرَةَ قد أَضْلَلْنَ في بَهْمَةٍ خِشْفا[6] [٣٧٨]

وكل جمع من غير الإنس، والجن، والشياطين والملائكة فإنه يقال فيه بنات.

لألزمتك أو تقضي حقي قدّرها س إلا أنّ، وقال في لما في الكلام من معنى الاستثناء، وذلك أن قوله «لألزمنّك» دلّ على أوقات يلزمه فيها فاستثنى

---

(١) سورة مريم آية ٩.
(٢) سورة الإنسان آية ١.
(٣) الشاهد لهند بنت أبي سفيان في الخصائص ٢/٢١٧، وشرح المفصل ١/٣٢.
(٤) هو أحد الأعراب الذين روى عنهم البصريون.
(٥) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه ٤، والحماسة البصرية ٢/٧٤.
شربت بها والـديك يـدعو صبـاحه إذا مـا بنـو نعش دنـوا فتصـوبـوا
(٦) ديوان ابن هانىء.

بالأوقات الإعطاء، ووقت الاقتضاء. وحكى د و سر أنها تكون بمعنى «حتى» أو إلاّ أنّ، فإن جاءت حيث لا يصلح رَفَعْت، نحو: أتجلس أو تقومُ يا فتى، المعنى أيكون منك أحد هذين، قال تعالى ﴿هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون﴾[1] فهذا مرفوع لا يجوز فيه النصب لأنه لا يصلح فيه إلا «أن».

«مررت به وحده»، الظاهر من مذهب س والخليل أنه حال من الفاعل، وهو مذهب ج زاد الخليل: هو قُرَيْعُ وحدِه، إذا مدحوه، وتجوز التثنية، والجمع، والتأنيث، فيهن فيقال: هما نسيجا وحدهما، وهم نسجاء وحدهم، وهي نسيجة وحدها، وهما نسيجتا وحدهما، وهن نسائج وحدهن، كذا قال الخليل، ويجري قُرَيْع وجُحَيْش وعُيَيْر على هذا القياس. قال في نسيج وحده، يعنون أنه منفرد بالفضل، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً لا ينسج على منواله معه غيره، وإذا كان غير رفيع نسج معه سراً عدة أثواب، وأما عيير وحده، فتصغير عَيْر، وهو الحمار، وجحيش تصغير جحش، وهو ولد الحمار، يذم بهما الرجل الذي ينفرد بما يخصه لعقله، ولا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل معه في معونة.

[أخافُ إذا ما مِتُّ أن لا أذوقُها][2]

رفع «أذوقها»، وجعلها مخففة من الثقيلة. وقد أجاز س خِفْتُ ألاّ تقومُ يا فتى، برفع الفعل إذا خاف شيئاً كالمستقر عنده، وأجاز أيضاً أن تقول ما أعلم إلا أن تقومَ يا فتى، بنصب الفعل إذا لم ترد علماً واقعاً، وكان هذا القول جارياً على باب الإشارة، أي أرى من الرأي. قول ابن السيّد في قول

---

(١) سورة الشعراء آية ٧٣.

(٢) الشاهد لأبي محجن الثقفي في ديوانه ١٢٠ والدرر ٢/٢.

لا تـدفـنـني في الـفـلاة فـإنـني ... أخـاف إذا مـا متّ أن لا أذوقـهـا

جي: علمت أن يقومُ زيد، وهو خطأ كان حقه أن يقومَ، وهو ضعيف كما قال س إنما كانت الثقيلة بعد الأفعال المتيقنة لأنها توكيد، ولا يؤكد إلا شيء ثابت حقيقي، وكانت الخفيفة بعد الأفعال التي ليست بحقيقة، لأنها ليس فيها من التوكيد شيء، إنما هي حرف [٣٧٩] نصب يقع في الخبر، والخبر يدخله الصدق والكذب، فلذلك دخلت على الأفعال التي يدخلها الصدق والكذب، وجاءت بعد أفعال الظنّ خفيفة وثقيلة، لأنها تحمل معنيين الشك واليقين، وهذا في «ظننت» مطرّد شائع، وهو في غيرها أقلّ:

ولي نَفْسٌ أقول لها إذا ما تنازعني: لعلك أو عساني[1]

* * *

تقول بِنْتِي قد أَنَى أناكا يا أبتي علّك أو عساكا[2]

جعل الخبر اسماً، وأضمر الاسم، والتقدير: عساك الخير أو الشر، وكذا عساني الحديث. وشبه س عساك وعساني، بعلّ في حذف المرفوع فقط وإن كان في عسى الاسم وفي لعل الخبر ولاتفاقهما في الترجّي. عسى أن يقوم زيد، هي تامة، ولذلك قدّرها جي بقرب قيام زيد، ومنهم من قال إنّ الخبر محذوف في هذا الموضع، والتقدير عندنا: قارب قيام زيد الوقوع، وجعل تقديرها في الموضعين سواء، والأول أصوب، ويعني بالموضعين هذا، وقولك: عسى زيد أن يقوم. ويضمرون فيها الأمر والشأن. حكى خف في قوله تعالى ﴿من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم﴾[3] أن اسم «كاد» مضمر فيها بمعنى الأمر والشأن، وأنّ الجملة التي بعدها مفسّرة لذلك الضمير.

ابتدأ، ونشب، وعَبَأَ، من أخوات «طفق، وعلق، وأنشأ، ويوشك». ابن

---

(١) الشاهد لعمران بن حطان في شعر الخوارج ١٧٦ والخزانة ٢/٤٣٠، ٤٣٥.

(٢) الرجز لرؤبة المقتضب ٣/٧١ الهمع ١/١٣٢ وملحقات ديوانه ١٨١.

(٣) سورة التوبة آية ١١٧.

الأخضر[1]: «كاد» إنْ لم تُنْفَ فهي قريبة من الحدوث، وإذا نفيتها نفيت ذلك القرب، ومن ادّعى أنها موجبة إذا نفيتها فمخطىء، وقد أخطأ في ذلك أبو جعفر[2] في المُشكل واستشهد على ما زعم بقوله ﴿وما كادوا يفعلون﴾[3]، فقال: «كاد» منفية، وهي موجبة، ولا حجة في هذا، إنما نفي ذبحهم إياها عن تراضٍ منهم وصحَّ ذبحها بقوله «فذبحوها»[4]، ومعنى الآية ما ذبحوها عن تراضٍ منهم، ولا قاربوا ذبحها عن تراضٍ منهم، إنما ذبحوها كارهين. ويقوي هذا قوله ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾[5]. وأجمع المفسرون على أنه لم يَرَها، ولم يقارب رؤيتها، «وكاد» هنا أصلها «كَوِد» كخاف أصلها «خَوِفَ». فا: مما يبين تمكن «إنْ» [٣٨٠] في الجزاء أنّك تذكر بعدها كل اسم تريد أن تخبر عنه، وكل فعل تريد أَنْ تجازي به، وليس كذلك ما يجازى به، لأن «مَنْ» لمن يعقل، «وما» لما لا يعقل، ولصفات من يعقل، وأين، وأنَّى، وحيثما، للمكان ومتى، وإذ ما وإذا ما للزمان، ومهما لما لا يعقل، وأي لمن يعقل ولما لا يعقل.

لَمْ تنقل الفعل نقلين نقل إلى النفي، ونقل معناه إلى غير لفظه، لأن لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معنى الماضي، ولا يكون في الاسم شيء معناه ضد لفظه، فلذلك عملت عملاً لا يكون في الأسماء، وهو الجزم.

وأما إنْ فإنها نقلت الفعل إلى الاستقبال المحض، وربطته بعد إطلاقه، وهي أصل الجزاء، لأنها لا تزول عنه، وغيرها قد يستعمل في غير هذا الباب.

---

(١) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران، أبو الحسن، ابن الأخضر الإشبيلي، مات سنة ٥١٤هـ.

(٢) هو ابن قتيبة.

(٣) سورة البقرة آية ٧١.

(٤) سورة البقرة آية ٧١.

(٥) سورة النور آية ٤٠.

وأما «لا» فإنها نقلته أيضاً إلى الاستقبال، وربطته أن لا يضع بعد «إنْ» كان مطلقاً، وكذلك لام الأمر نقلت إلى الاستقبال، وربطته أنْ يفعل بعد إطلاقه، وعمل هذه الحروف الجزم، لأن الأمر، والنهي، والشرط، لا يكون بالاسم، إنما يكون بالفعل فعملت عَمَلاً لا يكون إلا في الفعل، وكل ما نقل من هذه الحروف نقلاً واحداً لم يعمل في الفعل شيئاً، وهي السّين، وسوف، وقد، وذلك أن السين، وسوف، نقلا الفعل من الاشتراك إلى الاختصاص فقط، وأما قد فإنها نقلت الفعل من الإخبار إلى التوقع، فلما لم تنقل إلا نقلاً واحداً لم تعمل لضعفها، ولذلك لم تدخل عليها العوامل، لأنها قد نقلت نقلاً واحداً، فكانت العوامل لا تجد غير نقل واحد، فكان يجب أن لا تعمل، وأيضاً فإنه كان يجمع بين حرفين معناهما واحد.

وأما «لما» فهي مركبة من «لم وما»، وهي نفي فعل معه «قد»، فإن قال قائل: قد قام زيدٌ، قلت: «لمّا يقم»:

[ألـمْ يـأتيـك والأنبـاء تنـمي][1]

يقوي هذه اللغة قراءة من قرأ ﴿إنه من يتّق ويصبر﴾[2] بإثبات الياء، فحذف للجازم الحركة المقدرة على الياء كما يفعل في الصحيح.

«لما قام زيد قام عمرو» لمّا هنا عند فا ظرف، والعامل فيها جوابها لا الأول، لأن الأول مضاف، والمضاف لا يعمل في المضاف إليه:

رجـلٍ كـان مـقـبـلاً فـأتـاه حتفه عـاجـلاً كـان قـد رآه[3]

---

(١) الشاهد لقيس بن زهير في سيبويه ١/١٥، ٢/٥٩، والأغاني ١٨/٤٩١.
..... بما لاقت لبون بني زيادِ

(٢) سورة يوسف آية ٩٠.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

[٣٨١] أراد: ربَّ رجلٍ، وهذا شاذٌ. كان ابن الأخضر يقوي مذهب الكوفيين في الأمر بغير لام أنه معرب ويعتقده، ويقول محتجاً للكوفيين: إنما لم تضمر حروف الجر، وتعمل لأن الفعل يطلب موضعها، فمتى حذفت تعدّي الفعل، فنصب الموضع، وحروف الجزم ليس لموضعها طالب، فبقي على ما كان عليه بعد الحذف، وكان يحتجّ أيضاً على البصريين بـ «قِ، عِ»، ويقول: لا تخلو هذه في الأمر أن تكون مرتجلة، أو مركبة، فإن قلتم مرتجلة خالفتم أصلكم حين قلتم إنه لا توجد كلمة منفصلة على حرف واحد ما خلا «مُ الله» في القَسَم. وإن قلتم مركبة، وأن الأصل فيهن: لِتَقِ، وَلِتَعِ، ولِتَشِ، فقد رجعتم إلى مذهب الكوفيين، ووافقتموهم على أنه معرب، وكان يحتج عليهم بأن نقيضه معرب، وهو النهي، فوجب أن يكون الأمر كذلك. والأمر أمر في اللفظ والمعنى، كقولك لمن دونك: اذهب. وفي المعنى لا اللفظ ﴿والوالدات يرضعن﴾ [١] ﴿فهل أنتم منتهون﴾ [٢] أي ليرضعهن، وانتهوا. وعكسه على نحو من خمسة عشر وجهاً، خبر نحو ﴿فليمدد له الرحمن﴾ [٣]. وندب ﴿فكاتبوهم﴾ [٤]. وإباحة ﴿فاصطادوا﴾ [٥]. وكراهية وتهديد ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [٦] ووعيد وتعجيز ﴿كونوا حجارة﴾ [٧] وتكوين ﴿كونوا قردة﴾ [٨]، ودعاء، وطلب، وتعجب، حكى فر أن من العرب من يفتحها لفتحة الياء بعدها، فيقول ليقم قال ت: هذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣.
(٢) سورة المائدة آية ٩١.
(٣) سورة مريم آية ٧٥.
(٤) سورة النور آية ٣٣.
(٥) سورة المائدة آية ٢.
(٦) سورة فصلت آية ٤٠.
(٧) سورة الاسراء آية ٥٠.
(٨) سورة البقرة آية ٦٥.

المضارعة، أو انضم، لا تكون هذه اللام إلا مثله نحو: ليكرم زيد عمراً، ولتعلم ذلك.

فجارِ معدول اسماً للمصدر، هذا مذهب س وجميع النحويين ما خلا في فإنه جعل «فجار» صفة غالبة، ولم يجعله من المصادر المعدولة، قال: والدليل على ذلك أنه قال:

[فحملتُ بَـرَّةَ واحتملت فجـارِ][1]

فجعلها نقيض برّة، وبرّة صفة تقول: امرأة برّة، ورجل بَرّ، وجعلهما صفة للمصدر، كأنه قال فحملت الخصلة «البرّة»، وحملت الخصلة الفاجرة، كما تقول الخصلة القبيحة، والحسنة، وهما صفتان. وجعل برّة معرفة عرّف بها ما كان جميلاً مستحسناً.

بدأ س في **أدوات الاستثناء** بالأصل، ثمّ بالاسم، ثم بالفعل، ثم بالحرف، على ما يوجبه الترتيب. سوى وسواء لغة في سوى، [٣٨٢] فعدّها معها تكرار.

من أدوات الاستثناء «بيد» بمعنى «غير» تقول: زيد شجاع بيد أنه غائب، فهي بمعنى غير، وتقديرها في النصب، لأنها لا تدخل إلا على «أنّ» في أكثر الاستعمال، كما ورد في الحديث «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم»[2] أي غير أنهم. وقد ورد في الشعر إدخالها على الفعل، قال:

بَيْـدَ لا يـعـثُـرُ بـالـرَّدْفِ ولا يُسْلِمُ الـحيُّ إذَا الـحيُّ طُـرِدْ[3]

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ٩٨ وشرح المفصل ٤/٥٣، ٣٨١.

أنـا اقـتـسـمـنـا خُـطَّتَـنـا بيـنـنـا ....

(٢) صحيح مسلم ١/٥٨٥.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

يريد بيد أنه لا يعثر، فحذف «أنَّ» وأضافها إلى الفعل على تقدير إضافتها إلى مصدَره، وبيد هي اسم في التقدير تضاف إلى ما بعدها كغير، إلا أنها لا تتصرف في وجوه الإعراب، تصرفها وهي لازمة للاستثناء، كلزوم أيمن للقسم، وفيها لغتان: بَيْدَ وميد.

وقد ذكر بعضهم في الأدوات «بَلْهَ»، وهي توافق من وجه، وتخالف من وجه، فالوفاق إخراجها ما بعدها عن حكم ما قبلها بوجه من الإخراج، والخلاف له أنّ ما بعدها قد يجتمع مع ما قبلها في أصل المعنى، تقول جاء القوم بَلْهَ زيداً، فوافق معناها الاستثناء في إخراج زيد عن الحاجة إلى الإخبار عنه بالمجيء لتحقق العلم بذلك، والتيقن به من غير خبر، وخالفت الاستثناء في أنَّ زيداً قد دخل في أصل المجيء مع القوم، والاستثناء إخراج المستثنى عن خبر المستثنى منه بكل وجه، وجاء في الحديث «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتهم عليه»[1] وهو يؤول إلى ما تقدم شرحه أي دع ما أطلعتهم عليه، فلذلك أمر معروف لا يخفى على الصالحين، وكذلك قوله:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ[2]

كأنه يقول: دع الأكف لا تسأل عنها، فقد تحقق وتيقن قطعها حتى كأنها لم تخلق، وإن كانت قد وافقت الهامات في أصل القطع والتلاف على ما بُيِّن قبل.

ومنها لا سيما وهي توافق الاستثناء أيضاً في إخراجها ما بعدها [٣٨٣] عن حكم ما قبلها في تَيَقُّنِ الخبر من غير حاجة إلى الإخبار عنه، وتخالفه في أنّ ما بعدها وما قبلها مجتمعان في أصل الخبر. ولما كان

---

(١) سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ١٤٤٧/٢

(٢) الشعر لكعب بن مالك، ديوانه: ٢٤٥.

الاستثناء بـ «بَلْهَ ولا سيما» من جهة المعنى لم يدخلها س في كتابه، ولا أكثر النحويين. ما مررت بأحد إلا زيد خيرٍ منك، يجوز النصب، والبدل. س يختار البدل لأنه إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فُضْلة يجوز حذفها، وعث يختار النصب، ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط، قال د: القياس عندي قول س لأن الكلام إنما يزاد لمعناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

الاستثناء المنقطع ضربان، ضرب له تعلق بما قبله، وتشبّث به، وهو ما يتبع الأحدين، ولا يكاد يفاد منهم من دوابهم وآلاتهم، فمذهب الحجاز نصبه، وتميم تجرّ به على ما قبله. الضرب الثاني، وهو المنقطع بالجملة مثل: ما جاء المسلمون إلا الكافرين، وما جاء الضاربون إلا المضروبين، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب، ولا يجوز إجراؤه على ما قبله، قال فا: لا نولُك أن تفعل، لم يكرر، و«لا» لأنه صار بمنزلة لا ينبغي لك، فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها.

من النحويين من يجعل «لا» بمعنى غير إسماً، ويجرّ ما بعدها بها جرّ إضافة، ويقدرها غضبتُ من غير شيء، وجئت بغير زادٍ، والزيادة التي ذكرها جي هي من جهة اللفظ، وقد تزاد من جهة اللفظ والمعنى، نحو: ﴿ما منعك ألاَّ تسجد﴾[1]، و ﴿لئلا يعلم﴾.

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» كان ذلك على ثلاثة معانٍ: على الاستفهام، والتقرير، والتمني، «فألا» و«لأنَّ» سواء في اللفظ، والإعمال والإتباع على اللفظ، وعلى الموضع إلا أن التقرير على شيء معلوم، والاستفهام على شيء

(١) سورة الأعراف آية ١٢

مجهول، والتمني مثلهما «ألا» في شيئين في الحمل على الموضع، وفي الخبر، لأن التمني لا يحتاج إلى خبر، لأن معنى «ألاَ ماءَ»، أتمنى ماءً فكما لا يطلب أتمنى خبزاً، كذلك لا تحتاج «لا» إليه، ولا يحمل [٣٨٤] في التمني على الموضع، لأن التمني أزال معنى الابتداء، هذا مذهب س، وكان عث يجري هذا مع التمني مجراه قبل ذلك، فتقول على مذهبه «ألا رجلٌ أفضلُ منك»، برفع «أفضل» لأنه خبر الابتداء، كما كان في النفي، فأما «ألاّ» التي للتحْضيض فهي بمنزلة الكلمة الواحدة، ولا يكون ما بعدهما إلا منصوباً، ويكون معرفة ونكرة، ويجوز إظهار الفعل بعدها، وإضماره. وأما التي للعرض فلا يقع الفعل بعدها إلا مُظهراً لأنك إنما تعرض الأمر على من ليس بينك وبينه فيه ذكر، فأنت تحتاج إلى ما تعرض عليه المخاطب والتحْضيض أكثر ما يكون في شيء معلوم بينك وبين المخاطب، فأنت مستغنٍ عن ذكره، وإن شئتَ ذكرته توكيداً «ألاَ طعانَ» ليس تمنياً كما زعم جي إذ يبطل معنى البيت، وقال س: واعلم أنّ «لا» في الاستفهام تعمل في ما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الجحد فمن ذلك قوله: «وأدخل... البيت». لا يُغْرى الغائب لا بضميره، ولا بظاهر، فلا يجوز «عليه زيداً»، ولا «على زيد عمراً» لأنك كنت تحتاج إلى فعلين، أحدهما للغائب، والآخر للحاضر، ليؤديه إلى الغائب، فلما أكثر الإضمار ترك ذلك.

عليك زيداً، للمخاطب ضميران، مجرور وهو الكاف، ومعناه معنى المفعول، والآخر مرفوع في النية فاعل، ويجوز أن تؤكدهما، أو ما شئت منهما، وقد غلط ابن بابشاذ[1] في جعله الكاف في «عليك» و«عندك» و«دونك» حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، والصحيح أنها في موضع

---

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي المصري، له شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، توفي سنة ٤٦٩هـ.

خفض، كما حكى س، وعلى، وعند، ودون، عاملة للخفض، كما كانت إلا أنها ضمنت الإغراء، وأُبقي فيها عمل الخفض، قال في: عليك من حروف الجر، ودونك، وعندك، ظرفان، وقد جُعلنَ بمنزلة: خُذْ زيداً. وقال عث: الأصل في: عليك زيداً خذه من فوقك، وعندك زيداً خذه من عندك، ودونك زيداً خذه من أسفل، من موضعه، ثم حذف حرف الجر، وهو «مِن»، فوصل الفعل إلى هذه الأسماء، ثم حذف فعل الأمر، وهو خذ اكتفاءً، واستخفافاً، فنفى: «عليك زيداً»، و«عندك زيداً»، و«دونك زيداً».

ترك جي بناءً رائعاً وذلك «أُفَيْعَال»، نحو أُجَيْمال، وبه تكمل [٣٨٥] أبنية التصغير، ولكنه اتبع في ذلك.

س معاني التصغير تقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً: دُرَيْهمات، وتحقير ما يتوهم عظيماً، وتقريب ما يتوهم أن يكون بعيداً، واختلف في تصغير التعظيم، فأثبته بعضهم، وحجته فُوَيْق جُبَيْل، ودُوَيْهية، تُصَغَّر منها، وقول العرب «أنا جُذَيْلُها المُحَكَّ وعُذيقها المرجّب»[1] وقول العرب «كنيف ملىء علماً»، وتأول ذلك في.

أجاز كو في «شيء، وشيخ» شويء، وشويخ، فأبدلوا الياء واواً لانضمام ما قبلها، كما أبدلوها في «موقِن وموسِر» لانضمام ما قبلها إلا أنه في «موسرٍ وموقنٍ» واجب لسكونها، وفي «شُوَيءْ وشُوَيْخ» غير واجب لتحركها.

صغروا أيضاً كل نعت لمؤنث على ثلاثة أحرف بغير «هاء» نحو «إمرأة» رضي وعدل وجنب، وقالوا في تصغير خمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر بغير «هاء» لئلا يلتبس بخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة.

الوجه إثبات «الياء» في قريش على مذهب س، ويجيز د حذفها، ويعتل

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١/٣١، والمستقصى ١/٣٧٧.

بأنها حرف ميّت، وأن آخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفت الياء الساكنة لذلك، وذلك قولهم في النسب إلى «سَلِيم» «سُلَيْميّ»، وإلى «ثقيف ثقفيّ»، وإلى «قُريش قُرَشِيّ»، ومذهب س أكثر في السماع، وأصح في القياس، وذلك أن الحذف أكثر ما يكون في الظرف، فما كانت فيه هاء التأنيث، فالقياس فيه الحذف، لأنه لما حذفت الهاء من الظرف وجد السبيل إلى حذف الياء من الوسط، فإذا لم يحذف من الآخر ضعف الحذف من الوسط، فمما جاء على القياس عند س قولهم: قُرَيْشيّ، ونُمَيْرِيّ، وقُشَيْرِيّ، وعُقَيْلِيّ، وتَميميّ، وحذف الياء في هذا المثال خارج عن القياس عنده، «جمزيّ» إنما حذفت الألف من هذا النوع، وهي رابعة في اللفظ لأنها خامسة في المعنى، لأن حركة الميم في «جمزي» بمنزلة حرف، كما كانت الحركة في قدم بمنزلة حرف رابع، ولا خلاف بين النحويين أن الألف إذا كانت خامسة أنها تحذف في النسب «كمُرَامِيّ». س يقول: «يديّ ويدويّ»، وخف يقول: «يديّ ويدويّ»، [٣٨٦] ويقول أصل «يد يدْيّ» على وزن «فَعُلٌ» فإن رددت ما ذهب رجع الحرف إلى أصله، وس وأصحابه يقولون: قد رددنا إلى حرف قد لزمه الإعراب لجهة الاسم، فلا يحذف ما كان يلزمه قبل الردّ، فأما «دم» فزعم س أنه فعل في الأصل ساكن العين، قال د: هذا خطأ، لأنك تقول «دَمِيَ يَدْمَى» فهو «دَمٍ»، فمصدر هذا لا يكون إلا فعلاً، كما تقول «فَرِقَ يَفْرَقُ»، والمصدر الفَرْقُ، والاسم فَرِقٌ، قال: ومن الدليل على أنه «فعل» أن الشاعر لما اضطر إلى رد المحذوف لإقامةَ الوزن جاء به على الأصل، قال:

[جرى الدَّمَيانِ بالخبرِ اليقين][1]

---

(١) الشاهد للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٤:

فلو أنا على حجر ذُبحنا .....

وما قال هَـ لا يلزم، لأن الكلام في الدم المسفوح لا في مصدره، وقد يكون الشيء على وزن، فإذا صرف منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير لفظه، من ذلك قولهم: جَنَبَ الرجلُ، يَجْنَبُ جَنَباً، إذا اشتكى جَنْبُه، وبَطِنَ الرجلُ، يَبْطَنُ بَطَناً، إذا كان كثير الأكل، والفعل مصرّف من الجنب، والبطن ساكن العين، وأما «جرى الدّميان» فلا حجة فيه لأنه حرّك الميم إشعاراً بأنّها في المفرد متحركة بحركة الإعراب، والنسب إليه «دُمَيّ ودمويّ» بلا خلاف لأن س يفعل به ما فعل في «يد» من بقاء الحركة وهـ جارٍ فيه على أصله المتقدم.

المركب كمعدي كرب، أجاز الجرمي أن تنسب إلى أيّهما شئت، فتقول في «بعل بكّ» «بعليّ»، وإنْ شئت «بكيّ»، وكذلك ما شاكله.

الوجه الثاني أن تنسب إليهما جميعاً:

[تـزوجتهـا راميـة هـرمـزيـة][1]

فتقول رامِيّ هرمزيّ، ورمحٌ إِحْديُّ عشرّي، إذا كان طوله إحدى عشر ذراعاً، وكذلك اثنيّ عشريّ. ويجوز ثنويّ عشريّ.

ذكر في علل البناء خروجه عما عليه نظائره خلافه لباب إشكاله الذي قلناه في «قَبْلَ، وَبَعْدُ» هو العلة في «قطُّ وأولُ» وفي «وراء وقدّام»، والنحويون يسمون «قبل وبعد» إذا ضُمّا بعد حرف المضاف إليه غاية، والمعنى في ذلك أنه لما كان حدّ الكلام أن ينطق بهما مضافين، فحذف المضاف إليه، واكتفى بهما، وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما، صُيِّرا غاية الكلام

---

(١) تمام الشاهد:

..... بفضلة مما أعطى الأمير من الرزق

شرح الأشموني ٧٣٦.

في النطق، وتَمَّ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه [٣٨٧] في النطق، فصارت غاية ينتهي عندها المتكلم.

المنادى المعرفة المفرد يستحق البناء لأن المنادى مخاطب، والنداء حالُ خطابٍ، وأسماء المخاطب تقع مكنيّةً في الخطاب، فكان ينبغي أن يكون مكان الاسم المنادى مكنيٌّ، غير أنّ المنادى إذا أراد أن ينادي واحداً من جماعة ليعطفه عليه حتى يصغي إليه، فلا بدّ من ذكر اسمه الظاهر الذي يخصه دون غيره إذا كانت الكنايات يشترك هو فيها، والذي معه، فلما احتيج إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة التي ذكرنا، وكان الموضع موضع كناية وجب أن يُبْنَى لما صار إليه من مشاركة المعنى الذي يجب بناؤه، لأن الأسماء إنما تُبْنَى على حسب وقوعها موقع المبنيّات، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، أو ذكر من حاله ما لا يلبس نداؤه بالمكنّى، فيكني عن اسمه الظاهر، فيقول: يا أَنْتَ، ويا إيّاك، قال:

يـا أَبْجَـرُ بنَ أَبـجـرٍ يـا أَنْتـا أَنْتَ الـذي طَلَّقْتَ عـام جُعْتَـا[1]

فقد ناداه «بيا أنت»، وقد أنكر الأصمعي ذلك، وفسّر معنى البيت على غير هذا التفسير، وقال: إنما أراد ياء التي تقع في صدر الكلام للتنبيه، فكان تقديره: يا مرة يا بن رافع، أنت الذي طلّقت، و«يا» زائدة، وقد يقولون أيضاً: يا إيّاك، فينصبون لما أضافوا على قول مَنْ يرى إياك مضافاً.

وقد حكى قولهم يا إياك س فقد صحّ بما حكيناه أن الاسم الظاهر وقع موقع المكنى فوجب لذلك أن يُبنَى، وقد زادوا فيه هاءً، وخففوه لما كثر في كلامهم، وجعلوه ككلمة واحدة، فقالوا هؤلاء، قال:

تـجـلَّدْ لا يَـقُـلْ هـؤلاءِ هـذا بَكَى لمـا بَكَى أسفـاً وغيـظاً[2]

---

(١) الشاهد لسالم بن دارة في شرح المفصل ١/١٢٧، ١٣٠، والخزانة ١/٢٨٩.

(٢) الشاهد في شرح المفصل ٣/١٣٦.

كيف ذلك الرجل؟، كيف: خبر مقدم، هذا على مذهب س، وأما يونس فهي عنده ظرف، فعلى مذهبه تكون في موضع الخبر، وإن شئت جعلت «ذا» فاعلاً بالاستقرار المقدَّر في «كيف» على مذهب يونس. وقد أجاز بعضهم رفع «كيف» هنا بالابتداء، وإن كانت نكرة، و«ذا» الخبر، وإن كان معرفة لأن العموم الذي في «كيف» من حيث تناول جميع أحوال [٣٨٨] المسؤول عنه قام مقام التعريف، وأفاد فجاز أن يخبر عنها، لذلك الكاف تأتي مفردة مذكرة في بعض اللغات في التثنية، والجمع، والتأنيث. وقد جاءت اللغتان في القرآن جميعاً، قال تعالى ﴿ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن﴾[1] وقال في موضع آخر ﴿ذلكم يوعظ به﴾[2].

يميّز بنات الواو من بنات الياء بأربعة عشر المستقبل. يغزو ويرمي، والمصدر: غَزْو ورَمْي، والفعلة: غزوة ورمية. وما فاؤه واو فلامه منقلبة عن ياء، نحو: وَعْي إلا واو ففاؤه واو ولامه واو، وما عينه واو فكذلك نحو: «طوى». هذا هو الأكثر، لأن باب «قوّة وصوّة وهوّة وحُوّة» قليل، وردّ الثلاثي إلى نفسك: غزوتُ ورميت، والتثنية نحو: رحيان وعصوان، والجمع بالألف والتاء: قَنَوات وحَصَيات، وما أميل من الثلاثي في الأكثر، ولذلك حكم على «بلى ومتى» بذلك إذا سميت بهما، ولذلك كُتِبا بالياء، وما سُمِعَ فيه التفخيم، فألفه منقلبة عن واو في الأكثر، وبالردّ إلى واحدة، نحو: العُرْي، والحُلْي. تقول: غَزوة، ورَشْوة، وكذلك بالردّ إلى التأنيث، نحو: العَمَى والعَشَا، تقول: عَمْياء، وعَشْواء.

كان الكتاب المتقدمون يكتبون على اللفظ، فإذا كتبوا «رَمَى» كتبوه بالألف لأنه ليس في اللفظ إلا الألف، قال هـ وإنما قال بالتفرقة بين ما كان من

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٢.

(٢) سورة الطلاق آية ٢.

ذوات الواو وذوات الياء في الخط. **الأخفشُ** احتال على الكُتّاب ليضطرّهم إلى النظر في النحو، ثم سأل **الكسائي**، فتابعه عليهم، ثم نقضوا ذلك بإجماعهم على كتب ذوات الياء بالألف إذا اتصلت بمضمر، نحو: رماه، ورماك. الفظ «بأبي جادَ» مع سائر الكلمات المستعملة معها بعد حذف ما حذف منها «أبْجَدْ هَوَّزْ حُطّي كَلَمُنْ صَعْفَصْ قُرِشَتْ تَخِذْ ظَغَثْ» وهي موقوفة غير معربة، لأن الأسماء إنما تعرب إذا قُصِد بها قُصِد الإخبار عنها، وهذه لم يقصد بها ذلك، وإنما قُصِدَ بها تعليم معرفة كتاب الحروف، واللفظ بها معرفة من غير أن يحذف عنها شيء «أبو جاد، وهواز، وحطي، وكلمون، وصَعْفَصْ، وقريشيات» وهي كلها مصروفة ما خلا كلمون فإنه [٣٨٩] غير مصروف للعجمة والتعريف. وقد جعل بعضهم الإعراب فيه بالواو، وذلك شاذٌ، وحكى بعض النحويين أنّ أعرابياً فصيحاً سُئِلَ عن «أبي جاد»، فصرفها كلها إلا «صَعْفَصْ»، وقال وهو اسم شيطان، وعلةَ الحذف في هذه الأسماء أن «أبا جاد» وأخواتها لما قُصِد بها تعليم معرفة كتاب الحروف لم يحتج فيها إلى تكرير، فحذفت الواو من «أبو جاد» لأنها ثابتة في «هَوَّز»، وحذفت الألف الثانية التي بعد الجيم، لأنها ثابتة في أوله أيضاً، وحذفوا الألف من «هُوّاز» لأنها ثابتة في «أبي جاد»، وحذفت الواو من «كلمُون» لأنها ثابتة في «هُوَّز»، وحذفوا الياء في «قُريشيات» لأنها ثابتة في «حُطّي»، وحذفوا الألف الواقعة بعد السين لأنها ثابتة في «أبي جاد» أيضاً، كتبوا التثنية بالألف لئلا يُخالِفُ الواحِد، إلّا أن **الكسائي**، **وقطرباً**، **والفرّاء**، ذكروا أن مَنْ مَضى كان يكتب التثنية بإسقاط الألف، ولا اختلاف في الجمع أنه على أصله، يكتب بغير الألف، فيقول: مئون، ومئات، قال الشاعر:

فقلت والمـرءُ تُخْـطِئُـهُ منيَّتُـهُ أَدنَى عَـطِيَّتِـهِ إيّـاي مِئْـيـاتُ[1]

---

(١) الشاهد لتميم بن مقبل في العيني ٢/٣٧٦، وفي الدرر ١/١٣٠.

حُوّارَى وخُبّازَى: الكوفيون وطائفة من البصريين يجيزون هدّ المقصور، كما أجازوا قصر الممدود، وأنشد الفراء في ذلك:

قد علمت أمّ أبي السَّعْلاءِ أَنْ نِعْمَ ماكولاً على الخَواءِ[1]

والخوى مقصور، وكذلك: السعلى، وقال:

سَيُغْنِيني الذي أغناكَ عنّي فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ[2]

فَمَدَّ «الغِنَى»، وهو مقصور، وقد دلّس على إجازة ذلك في الشعر بقوله: وربما مدّوا فقالوا: مساجيد، ومنابير، فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادة هذه الياء في الشعر، إذ كانا جميعاً ليسا من أصل بناء الكلمة، وكذلك زيادة الواو، وإذا كان الحرف الذي قبلها مضموماً، قال:

[من نحو أرضِكمُ أدنو فأنظورُ][3]

ولو قال قائل إن زيادة الألف في المقصور أَمْثَلُ مِنْ زيادة الواو والياء لم أرَ بقوله بأساً، لأن الألف أكثر في الزيادة منها وأخَفّ [٣٩٠] ولا يجيز بعض البصريين مدّ المقصور، وحجتهم أنهم إذا قصروا الممدود فإنما يحذفون زائدة كانت فيه، ويردونه إلى الأصل، وإنْ مدّوا المقصور زادوا فيه ما لم يكن في أصل الكلمة.

ما كان على «فُعلاء» اسماً واحداً أو جمعاً، فأكثر ما يأتي ممدوداً كالنُّفساء، والعُشراء، والمُطواء والعُرواء، وهي الرعدة، والألف في جميع هذه الأمثلة للتأنيث، وقد جاءت حروف ستة نوادر مقصورة، وهي الأُربى الداهية، والأُدمى موضع، وشُعْبَى بلد، وحُنَفَى اسم موضع، وجُعْبَى وهي

---

(١) الشاهد لأبي المقدام في اللسان (لها).

(٢) الشاهد بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء ٢٨، والدرر ٢/٢١٢.

(٣) الشاهد لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩ وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٤:

وإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

النملة العظيمة التي تعضّ، وأُرَنَى حبّ بَقْل يطرح في اللَّبن فيثخنه. جي قُرًى وبُرًى شاذ، قال ابن هشام ليس بشاذ، لأن القرآن نطق به، ولا تقول العرب غيره، ومثله بروة وبُرًى.

ومن السالم دولة ودول، ولأمَة ولُؤم.

قيل في جمع كُوّة كِواءٌ وكُوًى بالقصر والمد، لأن فيها لغتين كُوَّة بضم الكاف، وكَوَّة بفتحها، فمن مدّ كان جميعاً لكَوَّة بالفتح على القياس، ومن قصر كان جمعاً لكُوّة بالضم على القياس أيضاً، كعروة وعرى.

لم يؤنث من الحروف تأنيثاً لفظياً إلا ثلثه: ربّ وثم ولات فإنهم قالوا: رُبَّتْ، وثُمَّتْ، ولاتَ. التاء تكون بمعنى العجمة والنسب، يتقاربان بدليل كونهما علّتين في منع الصرف، كذا حكى ابن بابشاذ، وهو وهم، والعلة الصحيحة ما حكى أبو علي[1] في الإيضاح. قال فا: وإنما استعملت النسبة والعجمة في لحاق التاء فيها في أشاعِثة وموازجة لاتفاقها في النقل من حال إلى حال، فالنسب قد صار الاسم فيه وصفاً بعد أن لم يكن كذلك، والعجمة بالنقل قد صار معرَّباً بعد أنْ لم يكن كذلك، وليس ذلك لاتفاق العُجْمَة والتأنيث في المنع من الصرف، ألا ترى العجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف، وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء الأجناس.

أسهَبَ الرجلُ، فهو مُسْهَب، إذا خَرُف، وذهب عقلُه، وتكلم بما لا يعقِل. وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجُ، إذا افتقر. وأَحْصَنَ فهو مُحْصَن إذا نكح. أبْقَل الموضع فهو باقِل من نَباتِ البقل، وأورَسَ الشَّجَرُ فهو وارِسٌ إذا أورَق. وأينَعت الثمرة فهي يانِعة، وأيْفَعَ الغلام فهو يافِع، ولم يجيء من [٣٩١] هذه الأفعال «مُفْعِل».

---

(١) هو الفارسي

بينا وبينما، بمعنى «إذا» تضافان إلى الجمل، وبين الخافضة لا تضاف إلا إلى اسم مفرد، وقد تضاف «بينا» إلى الأسماء المفردة إذا طاف فيها معنى الفعل حملاً على معنى «حين»، فتقول بينا قيام زيد أقبل عمرو، أي حين قيام هذا أقبل ذاك، وعليه:

[بينـــا تعَنُّقِـــه]

فإن وقع بعدها اسم جوهر لم يكن إلّا رفعاً نحو: «بينا زيد في الدار أقبل عمرو» لأنها ظرف زمان بمعنى «إذا» تضاف إلى جثة، كما لا تكون خبراً عنها. وأما «بين» الخافضة فتضاف إلى المفردات من الأسماء العرضيات والجوهريات لأنها للفصل بين الشيئين، فصلحت في الموضعين، ولا يستحسن إثبات الألف في «بينا» إلّا عند الرفع، وإيقاع الجملة بعدها لتكون بمنزلة ما في قولك: «بينما زيد قائم أقبل عمرو» وكان هذا الظرف لما أخرج عن بابه، وأضيف إلى الجملة جُعِل معه ما يؤذن بذلك، وهي ما أو الألف، كما جُعِل في «حيث» ما حين جُوزي بها، ومن رفع «التعنُّق» جعله مبتدأ و«روعه» معطوف عليه والخبر محذوف، وتقديره «كائنان أو واقعان». جي: ومن العرب من يقول: إنّما زيداً قائمٌ، ولعلّما بكراً مقيم، فيلغي «ما» وينصب الاسم بإنّ، وكذلك سائر أخواتها، وهذا الذي ذكره جي لم يجزه س إلا في «ليت» وحدها. وقد حمل بعضهم «لعل» و«كأنّ» على ليتما» فألغوا «ما». وأما ابن درستويه فكان يجعل «ما» في هذه الحروف كلها مجهولة بمنزلة ضمير المجهول، ويجعلها في محل الاسم، والجملة بعدها في محل الخبر لما في الكلام من معنى التفخيم والتعظيم.

له عَليَّ ألف درهم عُرْفاً، واعتِرافاً. هذا مصدر وقعَ مؤكِّداً لمعنى الجملة التي قبله لأنه حين قال: «له عليّ»، فقد أقرَّ واعترف، ثم أكّد ذلك الإقرار بقوله «عُرْفاً» والعامِل فيه فعله، والتقديرُ: أعرفُ ذلك عُرفاً، وأَعترفُ

بذلك اعترافاً، فالحال والمفعول له ينصبان من جملة واحدة. وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب إنما هو على فعل آخر كما قدرنا.

فتى: **عث ويونس** قالا إنها في كل الأحوال الألف المنقلبة من التنوين، واختاره **فا**، وأبطل قول **سا**، وقال: لا يبعد [٣٩٢] أن تمال مع كونها الألف المنقلبة من التنوين لأن الشيء إذا عاقب الشيء وجرى مجراه جرى عليه ما يجري على معاقبه، ألا ترى أنهم قالوا «لم يعز» فحذفوا الواو، ولما عاقبت الحركة كل المعاقبة، وقامت مقامها، فجرى عليها ما كان يجري على الحركة أَنْ لو كانت في موضعها، وكذلك هذه الألف لما عاقبت ألف الأصل جرى عليها من الأصالة ما جرى على ألف الأصل، ثم قال: **يا س**: أما قياسك على الاسم الصحيح فليس بشيء، وإنما يُبْدَل من التنوين في الرفع، لأنه لو أبدل منه لم يبدل إلا واو فكان يثقل عليهم ذلك، ولو أُبدل في الجر لم يبدل إلا ياء، فكان أيضاً يثقل عليهم، فَفَرُّوا إلى الأخف، وهو الحذف. والاسم الصحيح بخلاف «فقا وعصا»، لأنها في جميع الوجوه مفتوح ما قبلها، فلا يقع في هذا شيء مما يقع في الاسم الصحيح، فأجاب بعض المحققين عن **س** بأن قال: هو وإن كان في اللفظ خفيفاً فإنه متوهم الثقل، ألا ترى أنهم قالوا: رأيت جواريَ، ففتحوا الياء، ثم قالوا: مررت بجوارٍ، ولم يجيزوا: مررت بجواريَ، مع أن الفتحة في الخفض تماثل الفتحة في النصب، وإنما لم يجيزوه لأنها، وإن كانت في اللفظ سواء، فإنها تتوهم مخفوضة، و الثقل الذي فيها إذا كانت مخفوضة، فكذلك هذا. وإن كانت على رة واحدة فإن الثقل فيها متوهّم. وأما ما في آخره ألف التأنيث فإن الوقف بالألف على كل حال كالوصل.

لو تكون للتمني: ﴿لو أن لنا كرَّة فنتبرأ﴾[1] أي ليت لنا كَرّة. وقال:

---

(١) سورة البقرة آية ١٦٧

﴿فلو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين﴾[1]:

[لقد طَوَّفْتُ في الآفاقِ حتى بليتُ وقَد أَنَى لي لو أبيدُ][2]

أي ليتني أهلك فأستريح مما أجد.

لو تكون للتقليل: «رُدُّوا السائلَ ولو بظِلْفٍ مُحْرَق»[3] «صلوا أرحامكم ولو بالسلام»[4]، ﴿شهداء لله ولو على أنفسكم﴾[5].

القول إنما ينصب ما كان في معناه مما ليس بجوهر، مثل: قلت حقّاً، وباطلاً، وكذباً، وخيراً، وشراً، وسيِّئاً، وحسناً، وقبيحاً، وسلاماً، وما أشبه ذلك. حَكى في أن منهم من يعمل القول عمل الظن في فعل المخاطب خاصاً، [٣٩٣] ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: أقلتَ زيداً قائماً، وأتقولُ زيداً منطلقاً، وإلى هذا أشار **ابن السيد** بقوله: «ومن النحويين من يجري الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل». وكان حقه أن يقول: «ومن العرب» لأنها لغة.

جي فإن جعلت «ذا» صلة يعني زائدة، وتمثيله يدل على ذلك، وهو قوله: كأنه قال: ما صنعت. وقد استدل س على بطلان زيادتها بشيئين: **أحدهما** أن «ذا» لو كانت زائدة لوجب أن يقال: عم ذا تسأل، كما يقال: عم تسأل، فتسقط ألف «ما» حين دخل عليها حرف الجر. **والوجه الآخر** أن «ذا» إذا كانت زائدة، ثم قلنا: ماذا تصنع؟ كانت ما في موضع نصب بتصنع، ويكون جوابها منصوباً. فلما قال الشاعر:

---

(١) سورة الشعراء آية ١٠٢.

(٢) الشاهد لمسجاح بن سباع في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣٠٤.

(٣) موطأ مالك بتصحيح محمد فؤاد عبدالباقي ٢/٩٢٣ برواية ردوا المسكين...

(٤) لم أعثر على مصدره.

(٥) سورة النساء آية ١٣٥.

أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلٌ[1]

فرفع على البدل من ما علم أن «ما» في موضع رفع، فهي مبتدأ. وخبرها «ذا»، و«يحاول» صلة «ذا»، والعائد عليه هاء محذوفة، والتقدير: ماذا يحاوله:

دعي ماذا علمت سأتّقيه[2]

حكى في أنّ «ما» و«ذا» اسم واحد بمنزلة «الذي»، وموضعهما نصب «بدعي»، و«علمت» صلة لهما، والعائد هاء محذوفة من «علمته»، والتقدير: دعي الذي علمته فإنني سأتقيه، فإما كون «ذا» في البيت وحدها بمعنى «الذي» فلا يجوز عند س، وقد نصّ على ذلك.

النحويون مجمعون على أنّ هذه اللام لام الابتداء ما خلا ابن أبي العافية، فإنه خالفهم، وذكر أنها ليست بلام الابتداء، وحجته في ذلك أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ حسب، ولا تدخل على خبر المبتدأ إلّا في الشاذّ النادر الذي لا يلتفت إليه، ولا يعرّج عليه. وتدخل أيضاً على اسم «أنّ» الشديدة إذا فُصل بينهما بالخبر، وتدخل على المضارع في خبر «أنّ» لمشابهة الاسم، ولا تدخل على مفعول الخبر، ولا على الحال، ولا على شيء من الفضلات إلا على الظرف إذا كان خبراً أو حالاً محل الخبر، فهي تدخل على جميع ما انقسم إليه خبر «أنّ» إلا الماضي فإنها لا تدخل عليه، فلما وجدنا هذه اللام تدخل على المفعول في قول الشاعر:

إنْ قتلت لمسلما[3]

---

(١) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤ وشرح المفصل ٣/١٤٩:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ....

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد في رصف المباني ١٠٩ وتمامه:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

وفي قوله تعالى ﴿وإنْ وجدنا [٣٩٤] أكثرهم لفاسقين﴾[١] ورأينا الأفعال الواقعة بعد «إنْ» هذه قد عملت فيما بعد اللام، ولا يعمل الفعل الواقع قبل لام الابتداء فيما بعدها، لا يجوز: علمت لزيداً خيراً منك، ولا يجوز في باب «إنّ» أيضاً: إنّ زيداً يضرب لعمراً، ووجدناها أيضاً تدخل في خبر المبتدأ في قولهم «إنّ زيداً لقائم»، وخبر المبتدأ ليس من مواضع لام الابتداء. قال فحققنا أن هذه اللام ليست لام الابتداء الداخلة على المبتدأ، وعلى اسم إنّ وخبرها، لأن مواضعها معلومة محصورة. قال **ابن الأخضر** في الرد عليه في هذا الفصل الفارط: إنّ هذه الشروط التي ذكر في اللام إنما يشترط فيها إذا كانت مع «إنّ» الشديدة فقط التي معناها التأكيد، فكما أنّ «إنّ» وهي بمعنى «أن» قد تدخل على ما ليس مبتدأ، و «إنْ» لا تدخل إلا على المبتدأ، كذلك اللام التي معها قد تدخل على الخبر، وعلى ما حلّ محلّ الخبر، وعلى ما ليس بخبر، فتوسعوا في اللام، كما توسعوا في «أن». قال **أبو الحسن بن الأخضر**، وكذا قال النحويون البصريون في قولهم: إن قام لزيداً، أنّ اللام لام الابتداء، ولا بدّ منها للفرق بين «إن» بمعنى الإيجاب وبينها بمعنى النفي. قال الكوفيون إن اللام بمعنى «إلّا»، وإنْ بمعنى «ما». قال **ابن هشام**: وفائدة هذا الخلاف تظهر في دخول أفعال القلوب عليها كالعلم، والظن، والشك، ونحو ذلك، ومعها اللام، فمن جعلها لام الابتداء كسر «إنْ»، ومن جعلها غير لام الابتداء فتحها، كقوله عليه السلام حين ذكر فتنة القبر، «فيقال له: نَمْ صالحاً قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً»[٢].

في: وإذا دخلت النون الثقيلة أو الخفيفة على فعل ذهب معهما الإعراب. أملّ س في ذلك أنه إذا زاد على الفعل حرفاً واحداً أو أكثر خرج عن شبه الفعل المضارع، فلا يُعربُ وكذلك قوله في قولهم: الهندات

---

(١) سورة الأعراف آية ١٠٢.

(٢) صحيح مسلم ٢/٦٢٤.

يضربن، فيضربَّن عنده مبني للعِلة التي قدّمنا. وقال سر هو معرب لوجود حرف المضارعة فيه، والردّ عليه بقولهم: هل تضربنّ، فإنهم اتفقوا على أنه مبني لدخول النون عليه، وإن كان فيه [٣٩٥] حرف المضارعة.

اللَّذُ بـأسفـله صحـراء واسـعـةٌ واللَّذ بأعلاه سيلٌ مَدَّهُ الجُرُفُ[١]

أصل الذي عند س «لذ» بمنزلة «عمٍ» قال:

فـلا تُنكـروني آلَ ورقـاءَ إنّنِـي لذٍ كنتُ في الجيرانِ جارَ السموألِ[٢]

ثم أُدخلت عليه «أل» وأُدغمت لامُ المعرفة في اللام التي من نفس الكلمة، فإن ثنّيت «الذي» قلت: اللذان، فإن قلت: حكى س أنّ «لذ» بمنزلة «عمٍ» فكان يجب «اللذيان» «كعميان» إذ كان مشبّهاً به في الاعتلال والوزن، فالجواب أن الياء في «الذي» لا تتحرك، ولا تكون في موضع حركة، لنقصان الاسم، وصارت كحرف متوسط، وإنما تعرب الأسماء عن أواخرها، فلما لم يكن لها حظ في الحركة حُذفت لسكونها، وسكون الألف بعدها، ليفرق بينها وبين الياء التي تدخلها الحركة بحق الإعراب، كما حُذفت ألف هذا في التثنية لالتقاء الساكنين، ليفرق بينها وبين ألف «رحا وعصا» وما أشبههما.

وحُكْم «التي» حُكم «الذي» في التثنية، ويكتب الذي والتي بلام واحدة وإن كان الأصل لامين لأن الألف واللام لا تفارقان هذه الأسماء، فصارت اللامان كحرف واحد مثقل من نفس الكلمة، والحرف المثقل الأصل فيه ألاّ يثبت إلا حرفاً واحداً كالباء والراء في «شابّة ودرّة» إلا أنهم إذا ثنّوا كتبوهما بلامين على الأصل.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الإنصاف ٣٥٤

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ذو في لغة طيء منقولة من موضعها الذي كانت فيه بمعنى صاحب، نقلت إلى معنى «الذي» لما بينهما من الاشتراك في أنهما وصلتان، فذو بمعنى صاحب، وصلة إلى الوصف بالأجناس، وذو بمعنى الذي وصلة إلى وصف المطرف بالجمل، وهي تستعمل في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة: هذا ذو رأيت، ووجدت ذو طلبت، ومررت بذو تعرف. وتكون في المؤنث على تلك الحال بمعنى «التي»، قال:

وبئـري ذو حفـرت وذو طـويت[1]

أي التي حفرت. وحكى ابن جني أنه يقال في المؤنث: هذه ذاتُ رأيت، وكلمت ذاتُ تعرفُ، ومررت بذاتُ تعرف، فتلزم الضمةُ في التاء [٣٩٦] في الأحوال الثلاثة، كما لزمت الواو في المذكر.

أي: عند س إن وقع بعدها العائد كانت معربة، وإذا حُذف كانت مبنية ويقوى مذهب س في البناء أن نظير أيّهم من، وما، والذي، وهن مبنيات، فلما دخل أيهم نقص في العائد ضعف، فرد إلى أصله. وقد يجوز فيه الإعراب فتقول: اضرب أيُّهم أفضل، على البناء، واضرب أيَّهم أفضل تنصب، قد جاز حذف بعض هذه الموصولات، وإبقاء الصلة في قول بعضهم، قال:

لعمـري لأنت البيت أكـرم أهله[2]

أي البيت الذي أكرم أهله، فإنْ كان العائد مجروراً لم يحسن حذفه لأن حذفه يؤدي إلى حذف جاره، وحذف جاره يؤدي إلى الإخلال به. فلذلك تقول: مررت بالذي مررت به، وجاءني الذي قمت إليه، وأعجبني الذي أنت

---

(١) الشاهد لسنان بن الفحل الطائي في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ وتمامه:

فإن الماء ماء أبي وجدّي ....

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ضاربه. فأما ﴿فاصدع بما تؤمر﴾[1]، فقد جعل قوم «ما» مصدرية لا تحتاج إلى عائد، وقيل موصولة، فتحتاج إلى عائد، والأصل بما تؤمر به، ثم حذف الباء، فصار تؤمر على حد إمرتك الخير، ثم حذف الهاء بعد أن صارت متصلة.

الذي قصده أخوك راكباً يومَ الجمعة زيدٌ. لا يجوز أن يكون حالاً من الذي لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال غالباً، والعامل في «الذي» هو الابتداء وهو عامل معنوي ضعيف لم يبلغ من قوته أن يعمل عملين رفعاً ونصباً، وقصاراه أن يعمل عملاً واحداً، وهو الرفع، ألا ترى أنّ بعض النحويين لا يرفعون به الخبر، فكيف ينصب به الحال؟ ولا يجوز أن يكون حالاً من المضاف إليه، وهي الكاف في «أخيك» وأنت تريد أخوّة النسب. عند خف لضعف العامل أيضاً، وهي اللام المحذوفة، فإن كان المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً جازت الحال منه عنده، تقول: يعجبني أكل الخبز نضيجاً، وركوب عبدالله حسناً، ويجوز عند أبي زيد لأنه يرى الحال من المضاف إليه، وإن لم يكن فاعلاً، ولا مفعولاً، ودليله قول الجعدي:

كأنَّ حوافره مُدْبِراً خُضِبْنَ وإنْ كانَ لم يُخْضَبِ[2]

[٣٩٧] فمدبراً حال من الهاء في «حوامية». وقال آخر:

بَهْزٌ وَبُهْثَةُ حاشدون عليهم حَلَقُ الحديد مُضاعَفاً يتلهَّب[3]

فمضاعفاً حال من «الحديد»، وقد يجوز أن يكون حالاً من «الحلق»، فلا يكون فيه دليل لأن «حلقاً» من باب «تمرة وتمر»، فيجوز تذكيره وتأنيثه.

قال فا في **العسكريات له**: إنّ زيداً في الدار، جملة ثالثة ليست من

---

(١) سورة الحجر آية ٩٤.

(٢) ديوان النابغة الجعدي ٢٠.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

الاسمية، ولا من الفعلية، وهو مذهب سر لأن أبا بكر[1] قال: لو كانت جملة من الاسمين لقلت: إنّ في الدار زيد، برفع «زيد» لأن «إنّ» قد استوفت اسمها في الظرف فيرفع «زيداً» على أنه خبر، ويقول أيضاً: إنها لو كانت جملة فعلية لم يجز أن يدخل على «إنّ» الفعل لأنها مشبهة بالفعل؛ ولا يدخل الفعل على الفعل، ولا على ما شبه بالفعل.

قالوا فَرْد وأفراد، وجدٌّ وأَجداد، صاحب، وراجل، وقائم، وصائم، ونائم، وحائط، وجائع، وشاغب، جمعت على فِعال. قال فا: وهذا من الجمع العزيز الذي لا يقاس عليه، قالوا: أُمْوان، بضم الهمزة كما قالوا: أُخوان، روى ذلك أبو زيد.

جمع الجمع ليس بقياس مطرد، إنما يقال فيما قالوه، ولا يتجاوز، وبذلك، قال **الجرمي**: وقد جاء عنهم جمع الجمع الكثير كما جاء عنهم جمع الجمع القليل، قالوا: جمال، وجمائل، لأنها بمنزلة شِمال وشَمائل في الزِّنَةِ كأنهم جعلوا جِمالاً واحداً، وقالوا: جَمالات، ورِجالات، وكلابات، وبيوتات، ودورات، وعُوذات، لأنها جُموع مُكَسَّرة مُؤَنثة، فجمعوها بالألف والتاء، كما يجمع المؤنث. وقد جمعوا أسماء الأجناس دلالة على اختلاف ألوانه، فقالوا التمران، والتمورُ، وقد أجاز د أنْ يجمع تَمْر على أتمُر، وَبَرّ على أَبْرَار، إذا أَرَدْتَ أجنَاساً مختلفة، ومنعَ ذلك س قالوا في خُشان جمع خُشٍّ وخَشَاشين.

سعى عقالاً فلم يترك لنا سَبَداً ... فكيفَ لَو قدَ سعَى عَمرو عَقالينْ[2]

فيهِ دليل على أَنَّ «لو» يجيء بَعَدها «قد».

---

(١) هو ابن السراج.

(٢) الشاهد لعمرو بن العداء الكلبي في الخزانة ٣/٣٨٧ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١٧١ وشرح المفصل ٤/١٥٤.

لأصبحَ الناسُ أَو بادوا فلم يجدُوا عِنـدَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجـا جَمـالَين

قال د: فَعْلان بفتح الفاء لا يكونُ مصدراً، وإنما يجيء على «فِعْلان وَفُعْلان» [٣٩٨] بضم الفاء وكسرها كثيراً، فلَيَّان أصله لِيّان أو لُيّان، بكسر اللام أو ضمها، فاستثقلوا الكسرة أو الضمة مع الياء المشددة، ففتحوا لأن الفتح أخف الحركات، وحكى أبو زيد: لِيّاناً بكسر اللام، فأتي المصدر على ما ينبغي أن يكون.

مصدر «فَعُل يَفْعُل» أحد عشر بناء. الفَعالَة، وهـو الأكثر، نحـو: المَلاحة، والقَباحة، والسَماجة، والوَسامة، والنَّظافة، والشَّناعة، والصَّباحة. وقول جي فمصدره اللازم له فَعُل ليس بِمُخْلَص، لأن الفَعَالة أكثر. وقد نصّ عليه س.

وفُعْـلٌ، نحو: الحُسْن، والقُبْـح، والـطُهْـر، والمُكْث، والضُعْف، والجُبْن، والبُطْنُ.

فِعَل: الصِّغَر، والكِبَر، والعِظَم، والقِدَم، والضِخَم.
فُعُولة: القُبُوحَة، والجُمُومَة، والمُلوحَة، والبُحُوحَة، والسُهُولَة.
«والفَعْل»: الظَّرْفُ، والفَقْرُ.
«فَعَل»: الكَرَمُ، والسَّرَعُ، والشَّرَفُ.
فَعْلَة: كَثْرَة.
فُعْلَة: الجُرْأَة.
فِعال: البِطاء.
فِعْل: الحِلْم، والرِفْقُ.
فَعَال: الوَسَام، والجَمال.

يُعجبُني حُبّاً، وأكرَهُهُ بُغْضاً، لأن من أعجبَكَ فَقَد أحبَبتَه، ومن كرِهْتَه فقد أَبْغَضْتَه. قال:

يُعْجِبُني السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمرُ حُبّاً مَا لَهُ مَزِيدُ[1]

ربما بنوا المصدر على المَفْعِل، كما بنوا الزمان عليه، منه: المَرْجِع، والمَحِيض، والمَعْجِز والمَعْذِرة، والمَعْتِبة وقالوا: المعجز، والمعذرة، والمعتبة، بالفتح على القياس. وقالوا: المَعْصِية، والمعرِفَة، والمَشِيئَة، والمَحْمِية. ولم يشذّ من الأسماء شيء إلا أسماء جاءت باللغتين، قالوا: أرض مَهْلَكَة ومَهْلِكَة، وَمَضْرِبَة السيف ومَضْرَبَتُه. ومن المضاعف مَدَبّ النمل، ومَدَبّه، والمَزِلّة والمَزَلّة موضع الزلل، وعِلْق مَضِنّة وَمَضنّة، فأما المَظْلَمَة فهي عند س اسم ما أخذ منك، ولم ترد مصدراً ولا موضِع فعل، وكذلك عنده مذربة السيف جعلوه اسماً للحديد وكذلك عنده المَنْخِر، قال في ولقائل أن يقول إن «مَنْخِراً» هو من باب مَنْسِك، لأنه موضع للتخير، وفعله نَخَرَ يَنْخِرُ، ومنهم من يكسر الميم تباعاً للخاء مذهب العرب في الأماكن والأزمنة أن تبنيها على المستقبل في الأكثر، «فيفعِل» المكانُ والزمانُ منه مَفْعِل، ويَفْعَل هما منه مَفْعَل، وكان يلزم [٣٩٩] أن يقال في يَفْعُل مَفْعل فيقال في المكان من: يَقتُل ويعقُد: مقتُل ومقعُدُ، وإنما عدلوا عن هذا لأنه ليس في الكلام مفعُل إلا بالهاء نحو: مكرُمة وميسُرة ومقبُرة ومشرُبَة، فعدلوا إلى مفعِل أو مفعَل واختاروا مفعَلا لأن الفتح أخف. وقد جاءت عن العرب اثنا عشر حرفاً على مَفْعِل في المكان مما فِعله فعَل يفعلُ: منسِك، مَحزِر، مَنبِت، مَطلِع، مشرِق، مَغرِب، ومَفرِق، أعني مفرِق الرأس ومفرِق الطريق، ومسقِط، ومسكِن، ومرفِق، ومسجِد، ومحشِر، ومن المضاعف: المذِمَّة والمَحِلّ، كأنهم حملوا يفعُل على يفعِل لأنهما أخوانِ قال ابنُ قتيبة والفتحُ في هذه الأحرف التي كسرت جائز وإن لم يسمع في بعضها وحكى فا: أنه قد جاء مفعل في قوله أي مَعْوُنٍ أو فَعال مَكْرُم قال الفراء: مكرُم، جمع مكرُمة ومعوُن جمع معُونة قال في

(١) الرجز لرؤبة، ديوانه: ١٧٢

وليس في شيء من ذلك ما يمنع ما قاله س لأن الأصل مكرُمة ومعونَة فاضطَر الشاعرُ فحذَفَ الهاء ضرورة ومثلُه كثير في الشِعر نحو:

أمــالِ بـن حنــظل وأمّ حمــز[1]

أي حنظَلَه وأم حمزَة. شذِ موَرق اسم بلد وموكل اسم بلد من يفعِل وموهَب اسم رجل من يفعَل، وقالوا: الموجِل، والموحَل والموجِل والموجَل. وقالوا: المودَّة والفعل ودد، ومَوْأَلَة والفعل وَئِل، فأما مَوْحَد، فمعدول عن واحد، أما ما كان عين الفعل منه ياء فهذا موقوف على السماع، لأن العرب قالت في مصدر حاض، وبات، وغاب، وزاد، المحِيض، والمبيت، والمغيب، والمزيد، وقالوا في الاسم المقيل، والمعيب، وقالوا في المصدر من: طار، ونال المنال، والمطار، وأجاز بعض العلماء أيضاً الكسر، والفتح مصادر كانت أو أسماء، فأجاز الممال والمميل، والمغاب والمغيب، فأما مزيد اسم رجل ومَدْيَن اسم بلدة، فأتيا على «مَفْعَل» سالمين من الاعتلال، وشذًّا عن قياس نظائرهما: فأما ما كان عينه واواً معتلة فعلى «مَفْعَل» نحو: المَقام، والمَعاد، والمَقال، والمَجال، في الأسماء والمصادر ما كان لام الفعل منه ياء أو واواً، فَمَفْعَل [٤٠٠] وشذّ مأْوِي الإبل مكسوراً، وكذلك مأقِي العين. وحكى ابن جني: معدي كرب، وشذّ من ذلك المَعْصِية، والمَحْمِية، فأتيا بالكسر. قال في: أما ذكر مأقي العين فغلط عندي، لأن الميم أصلية في قولنا: ماق، وأماق، ومؤق، وأمواق.

من كتاب أبي الفضل القاسم بن علي البطليوسي[2] على كتاب س رحمه الله: وأغلام الرجلاه، ويا رجلاه، تقلب الضمة والكسرة حركة من جنس الألف، وأجاز الكوفيون أن تكون علامة الندبة تابعة، فتقول: واغلام

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو أبو بكر، عاصم بن أيوب، نحوي، لغوي. من آثاره: شرح المعلقات السبع، شرح ديوان امرىء القيس، وشرح الشعراء الستة. توفي سنة ٤٩٤هـ.

الرجليه، وحكوا من كلامهم: واهلاك العَرَبِية، يعنون العرباه، فإن ألبس وافقناهم على القلب، نحو: واغلامَكِيه، واغلامَكاه، ما له أصل في الحركة يرد إلى أصله، نحو: واقَضِياه، وامن يغزواه، وامن يرمياه، ويحرك بعلامة الندبة والكوفيون يحذفون إلا إنْ أُلبس، فيحركون، ولا يحذفون، فيقولون: واقضاه، وكذا قاضياه، والمسموع التحريك، ويقولون: وامن يغزواه، وامن يرمياه، لا غير، لأنه لو حذف لالتبس يَفْعِل ويَفْعُل. يَنْفَعِل إن كان الساكن ألفاً الكوفيون لا يحذفونه، وإن العرب اجترأت به علامة الندبة، وأجازوا قياساً قلب الألف. فقالوا: يا مَثْنَياه، ويا مُعَلَّياه. وهو عندنا غير جائز. وأجازوا: واعلام زيدناه، وما آخره همزة عندنا بمنزلة ما آخره حرف صحيح، فتقول في حمراء حمراءاه. وزعم الكوفيون أنّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها، فيصير حكمه حكم حُبْلَى، فكما تقول: واحبلا، وتحذف الألف، كذلك تقول: واحمراه، لأنهم لا تتوالى عندهم الأمثال، وذلك همزة بين ألفين، وأنشدوا على ذلك:

ساد تميماً جمعاه من شاءَ منهم أو أباه[1]

يريد تميماً جمعاء، فحذف الألف والهمزة، وألحق ألفاً تشبه ألف الندبة، وهذا عندنا مما حذف آخره ضرورة.

إذا سُميت بسفيرج، ثم رخّمته، فزعم خف أنك تقول: يا سفيرُلُ، وترد اللام لأنك إنما كنت حاذفها لئلا تخرج عن مثال التصغير، فإذا حذفت الجيم عادت لأنه لا يخرج بها [٤٠١] الاسم، ورد عليه د فقالْ: سفيرج إذا رخمته لا أقول فيه إلا: يا سُفَيْر، لأن هذا اسم رجل، فلم ترد فيه قط اللام، لأنه إنما سمي بسفيرج، فاسم الرجل لا يدّعى فيه لام، لأنها لم تكن فيه، فهذا غير مخالف لخف إنما خالفه في نفس الإطلاق، ألا ترى أنه لو سمّيت بسفرجل

(١) لم اعثر على مصدر الشعر وقائله

رجلاً، ثم صغّرته، ثم رخّمت، لقلت: يا سفيرل، لأن في هذا نابت اللام، وإنما لم تزد هناك لأنك لم تسم، إلا بالمصغر، ولذلك لم تنزع منه اللام إلا حين قصد به أنه تصغير سفرجل، وأما حين كان اسماً فاللام فيه، فالصحيح ما قال خف: إلا أنه أساء في الإطلاق، وكان ينبغي أن يحرر اللفظ، فيقول إذا سميت به، وقد كان مكبّراً اسماً لشخص.

بعض النحويين لا يجيز وصف المرخم، لأنك لا ترخم إلا وقد علم من تعني، والوصف إنما يجيء للبيان، فيصير جامعاً بين ما يقتضي الإبهام والبيان، وذلك تناقض، وهذا المذهب خَلْف، لأن الحذف إنما يكون حيث يعلم أن الاسم مالك أوحارث، إلا أن ذلك اللفظ لا يعرف ابن من يكون مثلاً، فلا بدّ من الوصف، والحذف إنما ورد على غير ما ورد عليه الوصف، فهو معلوم من وجه مجهول من آخر.

أبو عمر محمد بن عبدالواحد الزاهد غلام ثعلب[1] له شرح على فصيح ثعلب منه، قال أبو العباس[2] كلام العرب كله: عسى زيد قائم، فتجعل «زيداً»، مبتدأ، و«قائماً» خبره و«عسى» حرف جاء لمعنى. قال: ومن العرب من يجعلها في معنى «كان»، فيقول: عسى زيد قائماً، ولهذه اللغة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال للرجل الذي وجد منبوذاً «عسى الغُوير أبؤساً»[3] أي عسى الأمر جاء من قبلك، فشهد له جماعة أنه رجل صالح، فقال: خُذْهُ وربِّه، فيكون ولاؤه لك، قال أبو عمر: وهذا مثل تقول العرب لمن خَبَّر بخبر يُتَّهَمُ فيه، ذلك، والغوير تصغير غار، وكان وجده عمر في غار:

يـا حارِ مَـن يغدِرْ بـذمَّـةِ جـاره منكُم فـإنَّ محمـداً لا يغـدُرُ[4]

---

(١) هو محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز اللغوي، غلام ثعلب، ولد سنة ٢٦١هـ ومات سنة ٣٤٥هـ. له: شرح الفصيح، وفائت الفصيح.

(٢) هو ثعلب.

(٣) مجمع الأمثال ٢/١٧ وقد مرّ ذكره.

(٤) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٦٦.

[كـذب العيـرَ وإن كـان بـرح][1]

أي عليك بالعير، وهذا إغراء عند العرب، [٤٠٢] وجاء عنهم مرفوعاً، يقولون: كذب عليك الرجلُ، وكذب عليك الماءُ، وكذب عليك التمرُ، أي عليك به، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كذب عليكم الحجُّ، كذب عليكم الغزو، وكذبت العمرة»[2]، أي افعلوا هذه الأشياء. ومن العرب من يقول: «كذبت عليكم الظهائر» جمع ظهيرة، يعني نصف النهار، أي الزمها. وقال قوم في قول أبي دؤاد: «كذب العير وإن كان برح» قال كذب إن نجا مني، وإن ضيق الطعان، والمذهب قال. ومنه قول عنتر في الإغراء فرفعه

[كـذب القعيقُ ومـاءُ شن بـاردٌ][3]

وبارد أيضاً، أي عليك بهما يخاطب امرأته. قال: وأنشدنا لأبي دؤاد الإيادي:

قـلتُ لـمّـا نَـصَـلا مـن قُـنّـه كَـذَبَ الـعَيْـرُ وإن كـان بَـرَحْ

أي عليك بالعير، وإن كان قد أخذ من يسارك إلى يمينك، أي عليك به وإن كان قد فعل هذا لأن الطعن على اليمين باليسار شديد.

قال وسمعت المبرد يقول في قوله تعالى ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾[4] لو قال «فسجد الملائكة» كان يمكن أن يكون سجدوا كلهم، وكان يمكن سجد بعضهم، فلما قال «كلّهم» أحاط بالأجزاء، وأخرج الشك. ولو قال «كلّهم» فقط، لكان أيمكن أن يكونوا سجدوا في أوقات متفرقة كلّهم، فقال «أجمعون» ليعلم أن السجود كان منهم في وقت واحد. وسمعت ثعلباً

---

(١) شعر أبي دؤاد الإيادي.

(٢) لم أعثر على مصدره.

(٣) الشاهد لعنترة في الديوان (تحقيق محمد سعيد مولوي) ٢٧٣ وفي العقد الفريد ٢/٢٥٦.

(٤) سورة الحجر آية ٣٠.

يقول في هذه الآية: لما كانت «كلّهم» تكون مرة توكيداً، ومرة اسماً قيل «أجمعون» ليكون حرف توكيد لا غير.

لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ أناشِرُ لا زالتْ يمينُكَ آشِرَهْ[1]

قال الفراء: ما جاء على «فَعْلَة» فاجمعها على «فِعَال» مثل رَكْوة وركاء، وقشوة وقشاء، وكُوَّة وكواء. وقد جاء منه حرف نادر وهو قرية وقُرًى. قال ثعلب: وقد جاءت حروف سوى قرية وقرى، ولم يسمعها الفراء، قال: وأخبرني ابن الأعرابي، يقال قرية وقُرى، ولأُمَة ولُؤم، وهي الدروع، وجَوْبَة وجُوب، ونَوْبَة ونُوب، وجَوْنَة وجُوَن.

قال ابن الأعرابي: يقال للكلب إذا زُجِرَ، وللأسَدِ هَجٍ هجٍ، وهَجْ هَجْ، وهي [٤٠٣] الهَجْهَجَة والهَجْهَج. ويقال للسنّور إذا زُجرت غَسْ غَسْ وهو الغَس، ويقال للكلب قُوسْ قُوسْ وقُسْ قُس وقُوشْ قوش. وقد قوقشتُ به وقشقشتُ به، ويقال للإنسان وغيره إذا زجرته قد خسأته. عن الفراء قال: خرجت إلى البصرة في طلب العربية، فجلست في حلقة يونس، فجاءه رجل، فسأله عن قوله

[نجا سالم والموت منه بشدقِهِ ولم ينجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومئزرا][2]

بم نصب؟ فقال له يونس: بفقدان الخافض، أراد بجفن سيف وبمئزر. قال الفراء: وأخطأ، وهذا الاستثناء الصحيح كما تقول ذهب مال زيد وحشمه إلا سعيداً وعُبيداً. قال: وكان في الحلقة أعرابي، فقال لي: ممن الفتى؟ قلت من أهل الكوفة قال يا عجباً هذه بنو أسد بظهرانيكم، وأنت تطلب العربية بالبصرة. بَرِق إذا تحيّر من رؤية البرق وبَحِر، إذا تحيّر من رؤية البحر، وذَهِبَ، إذا تحيّر من رؤية الذهب، وبَقِرَ، إذا تحيّر من رؤية البقر.

---

(١) الشاهد في الخصائص ١/١٥٢، واللسان (أشر).

(٢) الشاهد لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٥٨

يـامـيُّ مـا لي قَـلِقَتْ مَـجَـاوري وصـارَ أمثالُ الفَغـا ضـرائـري
وقـد خشيتُ أن يُكبَّ قـابـرِي ولـم يـحـنـظل مـن الـضـرائـر
شَـطيـرةٌ شـائـلةُ الـجـمـائِـر فصِرتُ فيما بينَهُم كـالسـاحِـر[1]

قـال ابن كيسان لثعلب: لِمَ قـال فيما بنهم وهم نسـاء؟ قال: أراد الشخوص. وسئل ثعلب وأنا أسمع عن قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾[2] ما هذه الضمة؟ قال: هذه تدل على محذوف، كأنه قال لله الأمر من قبل كلّ شيء، ومن بعده، فقال له ابن الشامي: يا سيدي أفلا فتحتها؟ قال: الفتح قد كان لها قبل دخول العامل عليها، وهو قولك: أتيتك قبلَ زيدٍ، وبعدَ زيدٍ، قال: أفلا خفضتها؟ قال: من الخفض عدلتها لما حذفت الصلة بقيت لا ترجع إلى أصلها، فتكون مفتوحة لا تخفض، لأن عاملها قـد حُذف، فما بقيت لها حركة إلا الضمة، فأعطيتها إياها. وسئل المبرد وأنا أسمع عن قوله﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾فقال: هذه مبنية على ذا، وهي الغاية. وعن [٤٠٤] الفراء قال: العرب تقول: أتيتك من قبلُ، وأتيتك قبلُ، وأتيتك قبلُ، وأتيتك قبلَ، وأتيتك قبلاً، وأنشدنا

وسـاغَ لي الشـرَابُ وكنتُ قبـلاً أكـادُ أُغَصُّ بـالمـاءِ الحميمِ[3]

الحميمُ هنا الماء البارد.

عن الكسائي: ثلاثة أفعال جاءت على غير قياس: أَحْصَنَ فهو مُحْصَن، وأَلفَجَ فهو مُلْفَجُ إذا أفلس، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَب إذا جاوز الحدّ.

أراد ابنُ كـوزٍ والسفاهـةُ كاسمهـا ليستـادَ مِنّـا إنْ شتـونـا لـيـاليـا

---

(١) الشاهد في اللسان (حور، ضرر).

(٢) سورة الروم آية ٤.

(٣) الشاهد ليزيد بن الصعق في الخزانة ١/٢٠٤، ٣/١٣٥، وهو لعبدالله بن يعرب في الدرر ١/١٧٦ والهمع ١/٢١٠.

تَبَغَّ ابن كوزٍ في سِوانا فإنّه غذا الناسُ مذ قام النبيُّ الجواريا[1]

قال: جاء رجل خسيس ليتزوج من هؤلاء ليسود بهم، فقالوا له: قد كان الناس يئدون البنات حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم، فحرّم، فكثر الجواري، فاطلب في غيرنا.

عن الفراء يقال: رجل طويل، فإذا زاد على ذلك فهو طُوال، فإذا زاد على ذلك فهو طُوّال، قال وأنشدنا

جاءُوا بصيدٍ عَجَبٍ من العَجَبْ أُزَيْرَقِ العينينِ طُوّال الذَّنَبْ[2]

عن الفراء قال: كلام العرب الفصحاء أن لا يثنوا الاسم إذا كان مصدراً، ولا يجمعوه، ومنهم من يثنيه ويجمعه، فالفصحاء يقولون: هذا خصم، في كل الحالات، ومنهم من يقول: خصم، وخصمان، وخصوم، وخصماء، وهكذا ما أشبهه.

عن سلمة عن الفراء وعن رجاله الباقين من البصريين والكوفيين قال: قالوا كلهم هو عرق النِّساء، إلا الأصمعي وحده فإنه أبى هذا، فقال: هو النِسا بلا عرق.

ابن الأعرابي: الرحى مؤنثة تكتب بالياء والألف، لأنه يقال في تثنيتها «رحيان» ورحوان، وتجمع أرحاء، وتجمع الأرحاء أرحية. ومن العرب من يلحق «رحى» بباب حَيِيّ فيقول في جمعه: أرحياء، غير مصروف، كما تقول: وليّ، وأولياء وكما تقول في حيي: أحياء.

الأسنان كلها من الفم تؤنث وتزاد في تصغيرها الهاء، وهو أفصح، وربما صغّرت بلا هاء، تقول هذه سُنَيْنَة وسُنَيْن، والأنياب مذكرة، والثنايا مؤنثة، والأضراس مذكرة.

---

(١) البيتان لجزء بن كليب الفقعسي، في الأضداد ١٦٧.

(٢) الشاهد في سيبويه بلا نسبة ٢/٢٣١.

عن **ابن الأعرابي** قال: العَشِقَةُ شجرةٌ يقال [٤٠٥] لها اللَّبْلابَة، تخضر، ثم تَدِقّ، ثم تصفَّر، فمنها أُخذ اسم العاشق.

[تطيلين لَيّاني وأنتِ مَلِيّةٌ وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التقاضيا][1]

والدِّيَكة في أدنى العدد، والديوك في أكثر العدد. عن **الفراء**: إذا كان خبر التبرئة نكرة رفعته ونصبته، فإذا كان خبرها معرفة أو ما يقارب المعرفة رفعته لا غير، قال، وأنشدني **الكسائي**:

[تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه بريءٍ من الحُمَّى صحيح الجوانحِ][2]

وأنشدني **أبو الطيب، غلام أبي عصيدة عن أبي عصيدة**[3]

انزِلْ بِهِ من ولدٍ وأَشْقِحِ مثلُ جُرَيّ الكلب لم يفقح
إن شِؤى ذلك إن لم ينجحِ[4]

قال **أبو العباس**: كل ما دار لك من تصريف الفعل في الإخبار عن نفسك، أوعن غيرك؛ أوما دار في الأمر والنهي من الرباعي والثلاثي، فالإصبَع على مثاله يجري، قال **ثعلب**: وزار س حرفاً فيها لا يدخل في الأوزان، وهو إصبُع. أخبرني بذلك **ابن نجدة**[5] في كتاب س عن البصريين

[فظل يَعْمِتُ في فَوْطٍ وراجلةٍ يكفّت الدهر إلاّ ريثَ يَهْتَبِدُ][6]

---

(١) الشاهد لذي الرمة، اللسان (لوى).

(٢) الشاهد في الخزانة ٢/٩٨ والدرر ١/١٢٤.

(٣) هو أحمد بن عبيد بن ناصح الديلمي الأصل، الكوفي، يعرف بأبي عصيدة (أبي جعفر). من نحاة الكوفة، توفي سنة ٢٧٨هـ. وله مؤلفات في النحو منها: المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود.

(٤) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٥) هو محمد بن الحسين بن محمد الطبري النحوي، ابن نجدة، قرأ على الفضل بن الحباب الجمحي.

(٦) الشاهد في اللسان (عمت).

يَعْمِت يغزل العميتة، وهي قطعة من الصوف، يصف راعياً، الراجلة: كبش الراعي، وقوله: إلاّ ريث يهتبد، إلاّ وقت يطبخ الهبيدة، وهو حَبّ الحنظل.

النيّف: من واحد إلى ثلاثة، والبِضْع: من أربعة إلى تسعة. قال: هذا الذي حصلنا من العلماء البصريين والكوفيين، وفيه خلاف إلاّ أنّ هذا هو الاختيار.

[وماذَا عليهِ لــو أَعَـانَ بِلِقْحـةٍ على نَجْبِ مولاَهُ أَعانَ وأجْدَبَا][1]

عن ابن الأعرابي، وعن الفراء قالا جميعاً: فَعِيلٌ، وفُعُلٌ، في المضاعف يكون مضموماً ليكون فرقاً بينه وبين غير المضاعف. وسمعت المبرد يقول: ثياب جُدُدٌ، وجُدَدٌ، وسرير وسُرُرٌ وسُرَرٌ، فصيحتان، وجُدّة وجُدَدٌ والجُدَدُ الحُظوظ. عن الفراء قال ليس الجمع بقياس، وإنما هو سماع، يقال: قلب وقلوب، ولا يقال قِلاب، وكَلْبٌ، وكِلاب، ولا يقال كُلُوب.

عن الفراء، قال: «نعم» تكون جواباً لرجل طلب منك شيئاً، فيقول: آتيك غداً، فتقول له [٤٠٦] : نعم، وتكون جواباً لرجل استشهد على شيء قد جحده غيره، فيقول لك: ألمْ تسمع زيداً يقول لي كذا وكذا؟ فتقول أنت: نعم، تصديقاً له. قال: ولا تكون جحداً حسب مجرّداً، كقول القائل: كلّمتُ زيداً؟ فتقول أنت: لا لم يكلمه، فإذا أدخلت عليها الكاف كانت ردّاً لكلام، وإيجاباً لغيره، كقول رجل الآخر: أأكلتَ اليوم تمراً؟ فيقول له: كلاّ، يريد لم آكل تمراً، ولكن أكلت عسلاً، ومن قوله عزّ وجل: ﴿كلاّ﴾[2] قال ثعلب: من استنباطه تكون «كلاّ» في القرآن في موضع «لا»، كما قال الفراء تجحد شيئاً، وتوجب غيره، وتكون في مكان آخر بمعنى حقّاً، فقوله في

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) سورة مريم آية ٨١.

سورة مريم ﴿ليكونوا لهم عزّاً كلا﴾[1] فجحد ما تيقنوه من العزّ، وأوجب غيره أن يكون عليهم ضدّاً. و«بلا» و«أما» معناها حقّاً فقوله تعالى: ﴿كلا إذا دُكّت الأرض دكّاً دكّاً﴾ أي حقّاً[2]، ولا تكون ها هنا بمعنى جحد لشيء، وإيجاب لغيره. قال أبو العباس[3]: وقوم يجعلونها كلها بمعنى حقّاً، وذا غلط، لأن قوله ﴿ليكونوا لهم عزاً﴾ لا يجوز أن تكون هنا بمعنى حقّاً، فيكون قد حقق ما تيقنوه.

عن الفراء: وأما «بل» فتكون استدراكاً من مقرّ أو جاحد، كقولك: على هذا مائة دينار بل مائتان، هذا في الدعوى. وأما في الجحد فقولك: ما له عليّ مائة بل خمسون. وقال ثعلب: وهذا الاستدراك لا يكون إلا من المخلوقين، فإذا جاء عن الباري عزّ وجل كان كله إيجاباً، قال الفراء: تكون «بل» استدراكاً من غلط، وتكون نفي الأول وإثبات الثاني، كقولك: ما لي عليه دينار بل ثلاثة، فقد نفى ما أقر به خصمه من الدينار، وأوجب ثلاثة، فتكون مرة تدخل الخبر الأول مع الثاني إن كان إقراراً أو جحداً، وتكون نافية تخرج الأول، وتقرّ الثاني، وتكون أخرى تثبت الأول وتنفي الثاني.

وأما «بلى» فهي توجب المنفي لا غير، كقول القائل، ما كلّمت زيداً، فيقول المجيب: بلى، فقد أوجب ما نفاه، والكلام كله هكذا. سمعت المبرد يقول لا تكون «بل» نسقاً إلا مع الجحد، ولكن أختها أيضاً في الجحد، تقول من ذلك: ما كان أبوك عدونا بل صديقنا، وما كان أبوك جاهلاً بل عالماً، ويجوز [٤٠٧] أن ترفع ما بعدُهما، والأولى أعلى، قال الله تبارك وتعالى

---

(١) سورة مريم آية ٨١.

(٢) سورة الفجر آية ٢١

(٣) هو ثعلب.

﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله﴾[1] وسمعتهما جميعاً يقولان: النصب فيهما أقوى، وهو بإضمار «كان»، والرفع بإضمار «هو»، فترفع في قول ثعلب لأنه مرافع للمضمر، وترفع عند المبرد لأنه خبر مبتدأ مضمر.

عن الفراء قال: أصل هذا الباب على حرفين، ما كان منه على وزن فُعَلَةٍ وزنه رُطَبَة، فهو الفاعِلُ، وإذا كان وزنه على فُعْلَة مثاله بُسْرَة، فهو المفعول به.

بينمـا النـاسُ عـلى عليـائِهـا إذْ هَـوَوْا في هُوَّة فيهـا فغَاروا[2]

المُهاة: بالضم ماء الفَحْل في رَحِم الناقة، يقال مُهاةٌ ومُهًى، وحُكاةٌ وحُكًى، وهي الغطاء، وطُلاَة وطُلًى. وعن الفراء قال لم نسمع مثل هذا الجمع وواحده إلا هذه الثلاث الكلمات.

سمعت ثعلباً يقول: الناس كلهم يقولون، وأبو عبيدة معهم: الخَلَفُ الجيّد والخَلَفُ الرديء، والخَلْف ساكنة الرديء لا غير، قال: وانفرد أبو عبيدة وحده، أخبرني عنه الأثرم قال: وقد يقال خلْف في الجيد والرديء.

عن الفراء قال: إذا جُعلت «وسطاً» صفة فسكّنها، وإذا جُعلت «وسطاً» اسماً فحرّكه، تقول من ذلك: قعدت وسْط الحلقة، أي بين القوم، وقعدت وسْط الدار، قال: وقد سمعنا في وَسَط التخفيف، أنشدني أعرابي:

وسْط الـدارِ ضـربـاً واجتنـابـاً[3]

ولم نسمع التحريك في وسط الصفة، قال أبو العباس استنباطاً ما كان من هذا الباب أجزاء تنفصل، قلت فيه وسط، تقول اجعل هذه الياقوتة وسط

---

(١) سورة الأحزاب آية ٤٠.

(٢) الشاهد للأفوه الأودي، اللسان (١٥/٤٣١).

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.

العقد، واجعل هذه الخرزة وسط السبحة، واتّق لا تقعد وسْط القوم. وهذا كله مما ينفصل، ويتفرق، وإذا كان مصمتاً بلا أجزاء، ولا يتفرق منه شيء قلت: احتجم وسَط رأسك، وصل وسَط الصحن، فقس عليه ما يرد عليك.

عن الفراء قال: يقال لفَمِ النهر والسِّكَّةِ فُوَّهَة، ولا يقال غيره. ويقال للطيب أفواه وأحدها فوه، ويقال لفم الإنسان فمٌ، وفَمٌ وفِمٌ. ويقال: فُوهٌ [٤٠٨] وفاهٌ وفيهٌ. ويقال في بعض اللغات: فُمُه وفَمَه وفِمِه في الإعراب، ولا يقال في «فيّ» إلا مضافاً إلا في قول العجاج.

[خالط من سلمى خياشيمٌ وفاه][1]

فأفرد. جاء في الخبر «لا يُصَلِّ زانٍ ولا زاني»[2] فالزاني الأول الذي قد حقن بوله، والزاني الآخر أراده زانياً، فترك الهمز وهو الذي يصعد الجبل أو السطح فيقع عليه البُهر، فيصبر حتى يسكن بُهره. يقال زَنَأَ في الجبل يَزْنَأُ زنأً، قال وأنشدنا:

وازقِ إلى الخيراتِ زَنّاً في الجَبَلِ[3]

ويقال: رنّأه إذا خنقه وضيّق عليه أمره، وربما تركت الهمزة فيقال زنّاه. قال: وأنشدنا ابن الأعرابي

[لا هُمَّ إنّ الحارث بن جَبَلَهْ زنّى على أبيه ثمَّ قَتَلَهْ][4]

أي ضيّق عليه وخنقه.

ابن خالويه: ليس في كلام العرب «فَعْلَة»: جُمِعَتْ على فَواعِل، إلا قولهم: ليلة طَلْقة وليالٍ طوالق.

---

(١) الشاهد في المقتضب ١/٢٤٠ والمخصص ١/١٣٦.

(٢) اللسان (زنا) برواية: لا يصلين أحدكم وهو زناء.

(٣) الشاهد لقيس بن عاصم، في اللسان (زنأ).

(٤) الشاهد لشهاب بن الغيف العبدي في المخصص ١٤/٣، ١٦/٢٣، واللسان (زنا).

يقال خاصرته فخصرتُه، أي كنتُ أحسنَ خَصْراً منه. والباب كله على هذا «فاعلتُهُ ففعلتُه» إذا كُنْتَ أكرم منه، تقول كارَمْتُه فكرمتُه.

سمعت ثعلباً يقول: قال الخليل «لمّا» تكون للانتظار، ولشيء متوقع. عن الكسائي قال: «لَمّا» يكون جحداً أو «لما» يكوم في معنى هلا، و«لما» يكون الشيء متوقع تقول لمّا يَكُنْ وسيكون، ولمّا تكون في معنى «حين»، و«لمّا» تكون في معنى «ألا»، تقول من ذلك: تالله لمّا قمت عنا، أي ألا قمت عنا، وقال الخليل: «وقد» تكون للانفصال، و«لما» تكون للانتظار، كقولك: قد كان الأمر، ولما يكن الآخر، أي: سيكون الآخر، وتأول قوله تبارك وتعالى ﴿ولما يأتهم تأويله﴾[1] أي وسيأتيهم تأويله. قال: وقال الفراء والكوفيون تكون بهذا المعنى، وتكون بمعنى الجحد، أي ولم يأتهم تأويله بعد. وأما كونها وقتاً فقولك: أتيتك لما غابت الشمس، أي حين غابت.

عن ابن الأعرابي قال: ما جاءك من هذا الباب على «فُعَلَة» فهو الفاعل، وما جاءك على «فُعْلَة» فهو المفعول به تقول من ذلك في الفاعل رجل هُمَزَة ولُمَزَة وضُحَكَة، وهُزَأة. وتقول في المفعول ضُحْكَة، وما أشبه ذلك.

ومن أمثالهم «أَطْرِقْ كَرَا إن النعام في القُرى»[2] [٤٠٩] يقال للرجل الجاهل يتكلم في حلقة العلماء، وللرجل الخسيس يتكلم في مجلس النبلاء.

عن الفراء قال: «ولولا» إذا جاءت مع الأسماء كانت شرطاً، وإذا كانت مع الأفعال كانت بمعنى هلّا، وهلّا تكون لوماً وتحضيضاً، لولا جئتَنا، ولولا زرتنا، معناه هلّا جئتَنا، فقد لامه على تخلّفه وحضّه على مجيئه. المبرد:

---

(١) سورة يونس آية ٣٩.

(٢) الشاهد في المخصص ١٢٢/١٥ والخزانة ٣٩٤/١.

لولا تمنع الشيء لوقوع غيره «ولو» توجب الشيء من أجل وقوع غيره. ثعلب لولا تكون جزاء، وفي معنى هلا، ولو تكون تمنّياً، وتكون جزاء، فإذا كانت في معنى الجزاء كانت تخويفاً، وتشويقاً، وتمثيلاً، وشرطاً لا يتم، فمن الجزاء قوله تعالى ﴿لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنّا﴾[1] جاء بها تمثيلاً ليقطع حجة الكافرين، فلم يزد، ولم يتخذ. وقوله تبارك وتعالى ﴿لو تزيّلوا لعذّبنا﴾[2] فإنما هو تمثيل، أي لو تزيل المؤمنون من أصلاب لاكفار لعذبنا الكفار، فيما تزيلوا ولا عذّبهم. وقول العرب: لو رأيت إبليس لرجمته، فإنما خوفه، ولم يره، ولم يرجمه. وقوله تبارك وتعالى ﴿لو اطلعت عليهم لولّيت منهم فراراً﴾[3] إنما خوفه من أن يطلب أن يرى. ومثل له، فلم يرهم، ولم يهرب. وقولهم: لو أتيتني أمس لأخذت حقك، فهو لا يقدر أن يأتيه أمس، وإنما شوقه إلى الإتيان، وخوّفه من المخالفة، ومثل له؛ أي: لو أتيتني لأخذت. وقولهم: لو أدركت فرعون لقتلته، وإنما هو تبيين وتمثيل، أي: لو كان كذا لكان كذا. قال **أبو العباس**[4]: وقد تكون أيضاً جحداً في بعض اللغات، تقول من ذلك: لو كان عندنا شيءٌ لأعطيناك، أي ما عندنا شيء فنعطيك.

عن **ابن الأعرابي** قال: يقال في بني آدم لِبَانٌ، وفي البهائم لبن، وربما استعير اللبن لبني آدم، وليس يستعار اللبان للبهائم.

ابن الأعرابي قال: يقال لهذا الذي يؤكل القَرْع لا غير الواحدة قَرْعَة، على تَمْرَة وتَمْر، ومن العرب من يبدل العين ياء فيقول: أشتهي آكل من القري ما يكفيني، يريد القرع.

---

(١) سورة الأنبياء آية ١٧.
(٢) سورة الفتح آية ٢٥.
(٣) سورة الكهف آية ١٨.
(٤) هو ثعلب.

عن ابن الأعرابي قال: العرب تقول: أفعل هذا أثراً ما، أي أول كل شيء، وأفعل هذا سِهْنساه، أي آخر كل شيء، [٤١٠] ولا يقال فعل هذا أثراً ما، ولا يقال فعل هذا سهنساه، لا يقالان في الإخبار، إنما يقالان في الأمر. عن الكسائي يقال: أفعل هذا أثِراً ما، وأثراً بلا ما، وأَثَراً ما، وأثِرَ ذي أثير، بمعنى أفعله أول كل شيء. قال: وأنشدنا:

فقالوا ما تشاء فقلت ألهو إلى الإصباح آثِرَ ذي أثير[1]

كله بمعنى أفعله أول كل شيء، قال الفراء وزاد الكسائي: سَهِنساهِ وسَهِنساهُ لغتان جيدتان، كما يا مرحباهِ ويا مرحباهُ. وتقول مررت مرةً، ومرتين، ومراتٍ لا يكون مصدراً يكون جمع مرّة. وتقول: مررتُ أمرُّ مرّاً ومروراً مصدران.

عن الفراء قال: فصحاء العرب يرفعون بـ«مذ» ما مضى من الزمان، ويخفضون ما أنت فيه، والأولى أفصح، وفصحاء العرب يخفضون بـ«منذ» ما مضى من الزمان، وما أنت فيه، ودون هؤلاء من يرفع بـ«منذ» ما مضى من الزمان، ويخفضون ما أنت فيه، والأولى أفصح.

التُفروق، قِمعُ البُسْرة ويقال الدُفروق، وأنشد ابن الأعرابي لرجل قاله لما بويع أبو بكر يوم السقيفة:

قُضيَ القَضاءُ وبُويِعَ الصِّدّيقُ واللهُ ربي بالثناءِ حَقيقُ
من بعد ما زلَّتْ بسعدٍ نَعْلُهُ ورجا رجاءً دونَهُ العَيُّوقُ
إنَّ الخلافةَ في قريشٍ ما لَكُم فيها وربِّ مُحَمّدٍ تُفروقُ

عن الفراء قال: لم يسمع على هذا الوزن إلا في هذه الحروف، يقال لقماش البيت الرديء: خاشنِ باشِ، وحاقِ باقِ، وخازِ بازِ، والحاثِ باثِ

(١) الشاهد لعروة بن الورد في ديوانه ٨٩، وسيبويه ٢/٣٢.

المتفرق من المتاع وغيرهِ، والحاقِ باقِ صوت الفَرجَيْنِ عند العَرَد، يقال عَرَدها إذا جامَعَها، والخازِ بازِ وَرَم يكون في أصلِ العُنُق. قال: وأنشدنا:

يـا خـازِبـازِ أيـضـاً اللهـازِمـا[1]

والخاز باز أيضاً الذباب.

والخاز بازُ: النبات الحسن، والخاز باز: السِّنَّور.

العرُب تقول «من رطاتِهِ لا يعرف قَطَاته من لَطَاتِه»[2] قال من حمقهِ لا يعرف جبهته من أسفل ظهرهِ، واللَّطاة: [٤١١] الجبهة، والقَطَاة: أسفل الظهر. قال الفراء وأنشدني بعض الأعراب:

[يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهِم أنْ ليس وَصْلٌ إذا انحلتْ عُرَى الذنبِ][3]

قال: فقلت له: كيف تقول رأيت ذوي الزوجات كـلِّهِم ؟ فقال: أقول رأيت ذوي الزوجات كلَّهم، فقلت له، وأنشدني في البيت هكذا، فإنك قلت كلِّهِم ، فقال: هكذا أنشدني قائله، قال الفراء: خفضه على الجوار.

اللكع: العبد المملوك، واللُّكَعِ اللئيم مملوكاً كان أو غيره، واللكع: البخيلُ الشديد البُخل، واللُّكَعُ: ولد الحمار، فهذه الأربعة ذم، واللكع وهو مدح وحده وهو الصغير المليح [، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للحسن عليه السلام أين لكع ابن لكع أين الضعيف ابن المليح؟][4]. والباقي كله ذم، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «لا تنقضي الدنيا حتى يملكها لُكَعُ بنُ لُكَع»[5] عن الفراء يقال: لقيتُه لُقْيَة ولِقاءة، ولِقيانَه، ولُقْياناً، ولُقَىً، ولا نقل لَقاة وزن حَصَاة، فليس من كلام العرب.

---

(١) الشاهد لأبي مهدية في الإنصاف ٣١٥ وشرح المفصل ٤/ ١٢٠.

(٢) اللسان (لطي).

(٣) الشاهد في المغني ٦٨٣.

(٤) الحديث الشريف سبق ذكره.

(٥) اللسان (لكع) بنص: يأتي على الناس زمان يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع.

عن ابن الأعرابي: أفصح اللغات عائشة وقد حكيت عَيْشَه لغة فصيحة.

عن ابن الأعرابي كلام العرب الفصحاء «أعسر يسر»، وقد جاء «أعسر أيسر»، وهو الأضبط أيضاً، وهو الذي يعمل بيساره، وكما يعمل بيمينه، والأنثى ضبطاء، ولا يقال لها عسراء يسراء.

قال الأصمعي: لا يدع أهل بغداد قولهم «إيش» أبداً. قال أبو العباس[1]: إذا لم يسمع الرجل الشيء من العلم عابه، قال: وأخبرنا ابن الأعرابي أن العرب تقول: أي شيء أَعجبك، وايش أعجبك، بمعنى واحد، والأول أفصح. قال، وأنشدنا:

[عُجيز مائلة المِكْيال مشنوجةُ الكفِّ عن العِيال][2]

أقول: زيديني إيش حال.

قال: ومما جاء على «فَعَلَ يَفْعَلُ» ليست عينه ولا لامه أحد الحروف الحلقيات: أَبَى يأْبَى، وقلى يقلى، وغسى يُغسى، وزاد أبو عمرو الشيباني رَكَنَ يَرْكَنُ، لا يقوله غيره. عن الفراء: كلام العرب رَكَنَ يَرْكِنُ ورَكَنَ يرْكُنُ والثالثة ما جاء به أبو عمرو رَكَن يَرْكُنُ، وهو ثقة.

المَنْقَلُ هكذا جاء عن العرب، والقياس مِثْقل. الكسائي قال: إذا كانت صفة الاسم الذي مع التبرئة نكرة اتبعتها واستأنفت، وإذا كانت هذه الصفة معرفة رفعتها لا غير. قال الفراء وأنشدنا في المعرفة [٤١٢]:

[تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه بريءُ من الحُمَّى سليمُ الجوانِح][3]

---

(١) هو ثعلب.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٢/٩٨ والدرر ١/١٢٤ والهمع ١/١٤٥

ابن الأعرابي جعل في كلام العرب على ضروب: جعل: قال، وجعل: صَيَّر، وجعل: أقبل، وجعل: خلق، فأما «جعل: قال» فقوله تبارك وتعالى ﴿إنا جعلناه﴾[1] أي قلناه بالعربية، ومنه: ﴿ولا تجعلوا الله عُرْضَة لأيمانكم﴾[2] أي لا تقولوا كل ساعة والله والله، قال ومعناه لا تحلفوا أن تفعلوا البرّة.

وأنشدنا ابن الأعرابي فيمن أضمرها يعني لا وأرادها.

أُوصيك أن يحمدَكَ الأقارِبُ ويَرجعَ المِسكِينُ وهو خائِبُ[3]

معناه لا يرجع. وأنشد ابن الأعرابي:

[فأصبحتُ كِنْتِيّاً وأَصْبَحتُ عاجِناً وشَرُّ الرِّجالِ كِنْتِيٌّ وعاجِنُ][4]

يقال فلان كِنْتِيّ إذا عددنا قوته في جسمه، وكأنّي إذا عدد أفعاله في أخلاقه المحمودة، وهو قول الرجل كُنْت وكان وكان.

خطبة الممتع الكبير للأستاذ أبي الحسن بن عصفور عفا الله عنه: الحمد لله الذي نصب لنا معالم الهداية، وجنّبنا مجاهل الغواية، جاعل الحمد مفتتح قرآنه، وآخر دعوى أهل جنانه، أحمده سبحانه على أن جعلنا خير أمة، وأنطقنا بلسان أهل الجنة، حمداً يؤنس من النعم وحشيّها، وتعطف مواصلته أبيّها، والصلاة على خير من افتتحت بذكره الدعوات، واستنجحت بالصلاة عليه الطلبات، محمد رسول الله، وخيرته من خلقه، وحجته في أرضه، الصادع بالرسالة، والمبالغ في الدلالة، وعلى آله الطيبين الأخيار الطاهرين

---

(١) سورة الزخرف آية ٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٤.

(٣) الرجز لأبي النجم في ديوانه ٦٦، ٦٧ باختلاف في الرواية

(٤) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/٢٢٩ والهمع ٢/١٩٣.

الأبرار، الذين أذهب عنهم الأرجاس، وطهّرهم من الأدناس، وجعل مودّتهم أجراً له على الناس.

أما بعد، فإني رأيت النحويين قد هابوا الغموضة في علم التصريف، فتركوا التأليف فيه، والتصنيف، إلا القليل، فإنهم وضعوا فيه كتباً مظلمة المعاني، غير محكمة المباني، لاضطراب ترتيبها، وتداخل تبويبها، فحملني ذلك على أن وضعتُ كتاباً استوفيت فيه أقسامه، وأحكمت نسقه ونظامه، وعبّدت فيه طريق الإيضاح لما [٤١٣] أوردته بتبيين السبب والعلة، ومهدت سبيل الإفصاح عما قصدته بإيراد الحجة التي قامت على صحتها الأدلة، فلما أتيت به فائز القِدح، واري القَدح، مشتملاً على جملته وتفصيله، محتوياً على دقيقه وجليله سمّيته بالممتع، ليكون اسمه طبقاً لمعناه، ومنبياً عن مقتضاه، وهو المسؤول سبحانه أن يعيننا ويوفقنا لطاعته، ويجعلنا ممن أنضى فيها مطايا استطاعته بمنّه ويُمنه، من كتاب **الممتع** من النسخة الجديدة **لأبي الحسن بن عصفور** رحمه الله، وقد ذكر امتناع وصفهم الباري بالداري، وعلله، ثم قال: وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك، واستدل عليه بقول بعضهم:

[لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري][1]

وهذا لا ثبت فيه، لأنه يجوز أن يكون من غلط الأعراب، وكأنه رأى «دريت» تستعمل مكان «علمت» كثيراً، فظن أن ذلك في كل موضع، ومثل هذا من جفاء الأعراب قول بعضهم أنشده بعض البغداديين:

لا هُمَّ إن كُنْتَ الذي بعهدي ... ولم تُغَيِّرْكَ الأمُور بَعْدِي[2]

وقول العجاج:

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد في أمالي الزجاجي ٢١١.

[فـارتـاح ربـي وأراد رحـمـتـي][1]

وقول الآخر:

يـا فـقعـسيّ لِـمْ أَكَـلْتَـهُ لِـمَـهْ لو جافك اللهُ عليـهِ حَـرَّمَـهْ[2]

وقول أوس:

ابـنـي لُـبَـيْـنَـى لا أُحـقّـكـم وَجَـدَ الإلَـهُ بِكُمْ كَمـا أَجِـدُ[3]

وقالت امرأة من بني أسد:

أَشـارَ لَـهُ آمـرٌ فَـوْقَـهُ هَـلُمّ فـأَمَّ إلـى مـا أَشـارا[4]

تعني الله سبحانه، فإن قيل: فهلا ساغ جعل مندوحة من انداح، وأسكفّه من استكف، لمساعدة المعنى على ذلك، وإن كان مؤدياً إلى ما ذكر من إثبات بنائين لم يستقرا في كلامهم، واجتماع زيادتين في أول كل واحد منهما، وليسا بجاريين على فعل كما ساغ ذلك في «إنْقَحْلٍ»، ألا ترى أنه ليس بجار على فعل، وأنه لم يثبت في كلامهم اسم على وزن «انْفَعْلٍ» وغيره، وغير [٤١٤] انْزَهْوٍ. قيل: قد ذهب إلى جواز ذلك بعض المتأخرين، وليس بشيء، لأنه لم تدع ضرورة إلى ارتكاب ذلك فيهما، كما دعت إلى ارتكابه في «انقحل» لاحتمال أن تكون مندوحة من الندح، واسكفّه الباب، وهي عتبته التي يوطأ عليها من مادة إسكاف، وأما انقحل فهو صفة بمعنى قاحل، يقال رجل «انقحْل» و«قاحل» إذا أَمَنَّ وأخلق، ولم يوجد في كلامهم مادة أخرى خلاف قَحَلَ يمكن أن يجعل القحل مشتقاً منها، وأيضاً فإن «انقحلا» ينبغي أن يحكم على همزته بالزيادة من حيث لم يقع بعدها ما يقطع

---

(١) ديوان العجاج ٧٠.

(٢) الشاهد لسالم بن دارة في الحيوان ١/٢٦٧، ٢/١٥٩، ٤/٤١ والانصاف ٢٩٩.

(٣) ديوان أوس ٢١.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر.

بأصالته إلا ثلاثة أحرف. وإذا قُضِي على الهمزة بالزيادة لم تخل النون من أن تجعل زائدة أو أصلية، فجعلها أصلية تؤدي إلى لحاق الزيادة بنات الأربعة من أولها، وذلك لا يجوز إلا في الأفعال نحو: تدحرج، أو في الأسماء الجارية عليها، نحو: مدحرج، وجعلها زائدة يؤدي إلى لحاق زيادتين في أول الكلمة، وذلك أيضاً لا يجوز إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها فيما تقدم، فلما لزم في «انقحل» الخروج عن قياس نظائره في الحالين كان القول بزيادة النون أولى لمساعدة الاشتقاق على ذلك، فإن قيل: ما المانع من أن يكون «تَنُّور» «تفْعُولاً» من النار، والأصل تَنْوُور إلّا أنه أبدلت الواو منه نوناً، قيل: قد ذهب إلى جواز ذلك بعض المتأخرين، ووجه عليه قول ثعلب. قال: ولعلّه أولى من استعمال مهمل، يعني أن مادة «ت ز ر» مهملة في غير هذه اللفظة المختلف في وزنها، ومادة «نور» زور ليست كذلك، وهو فاسد، لأن إبدال النون من الواو لم يجيء منه إلا «صَنْعانيّ، وبهرانيّ، ودستوانيّ» في مذهب من جعل النون بدلاً من الواو المبدلة من الهمزة في النسب إلى مثل هذا، والأصل صنعاويّ، وبهراويّ، ودستواويّ. وأكثر النحويين على أن النون لم تبدل من الواو في موضع من المواضع، والنون عندهم في «صنعاني، وبهرانيّ، ودستوانيّ» إنما هي بدل من الهمزة، واستعمال اللفظ من مادة لم يستعمل منها غيره كثير، نحو: كوكب، [٤١٥] وهوشب، ومنجنون، وأشباه ذلك، فكان جعل «تنُّور» من قبيل كوكب، لكثرته أولى من ادعاء إبدال النون من الواو، لأن ذلك شاذّ عند من قال به من النحويين، ومعدوم عند أكثرهم، ولأن من جعل النون فيه بدلاً من الواو يلزمه أن يجعل ذلك من البدل اللازم، نحو: عيد، وأعياد، وذلك شاذّ أيضاً، وإنما لزمه ذلك، لأنهم قالوا في جمعه «تنانير» ولم يقولوا «تناوير»، وأيضاً فانهم لم ينطقوا بتنوور الذي زعم أنه الأصل، والكلام على ذات الكلمة قبل تركيبها ينقسم قسمين:

أحدهما: الكلام عليها من حيث تجعل على صيغ مختلفة لضروب من

المعاني، نحو: ضِرب، إن أردت عنه الماضي «ضرب»، وإن أردت المضارع «يضرب». وإن أردت اسم الفاعل «ضارب»، وإن أردت اسم المفعول «مضروب»، وإن أردت أن الضرب لم يسمّ فاعله قلت: ضُرِب، وإن أردت أنه كان الأكثر من واحد على جهة المقابلة، قلت ضَارَبَ، وإن أردت أن الإنسان استدعاه قلت استضرب، وإن أردت أنه كرره وكثره قلت: ضَرَّبَ. وإن أردت أنه كان منه في نفسه مع اضطراب وحركة، قلت: اضطَرَب، ألا ترى أن الضرب بنيت منه هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة. ومن هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير، والتكسير. ومن هذا القسم أيضاً ما هو يصاغ من لفظ صحيح قياساً على صحيح مثله، نحو قولك: «ضربت» إذا بنيت من الضرب اسماً على مثال «جعفر». وما يصاغ من لفظ معتل قياساً على نظيره من الصحيح، نحو قولك: رمياً، إذا بنيت من الرمي اسماً على مثال «درهم». وهذا وأمثاله جرت عادة النحويين بذكره في أواخر كتب التصريف، ليكون في ذلك امتحان للمتعلم فيما تقدم له من قوانين هذا العلم، فلذلك لم آت به إلا بعد الفراغ من القسم الثاني من علم التصريف جرياً على عادتهم، إلا أن الكلام على ذات الكلمة من حيث تجعل على صيغ مختلفة لضروب من المعاني مبني على معرفة الزوائد، وتميزها من غيرها، فينبغي أن تبين حروف [٤١٦] الزيادة لغير تضعيف. والسبب في أن زيدت من بين سائر الحروف والأغراض التي زيدت لها، والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها، والأماكن التي تزاد فيها، ومتى يكون أحد المضعفين زائداً، ومتى لا يكون كذلك.

والآخر الكلام عليها من حيث تُغَيَّرُ عن أصلها، إلا أن ذلك التغيير غير دالّ على معنى طارىء عليها الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حُكمها كحكم هذه اللغة، فلا يجوز أن يقال في «إدريس» أنه من دَرَسْتَ القرآن، ولا في «يعقوب» أنه من «العقبى»، ولا في

«قابوس» أنه من قَبَسْتَ النار، ولا في «إبليس» أنه في قوله تعالى ﴿يُبْلس المجرمون﴾[1] إذا لو كانت مشتقة من هذه الألفاظ لكانت مشتقة من ألفاظ عربية إذ ليست هذه الألفاظ في لغة العجم. وإذا كانت مشتقة من ألفاظ عربية كانت عربية، ووجب صرفها، وإنما هي ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لأحد أن يقول إن لإبراهيم وإسماعيل وأمثالهما بناء من الفعل، فإن وُزِنَ شيء منها، فالمراد أن يبيّن أنه لو كان من كلام العرب لكان وزنه ذلك. وقد صرح **أبو علي**[2] في **الحجة** له بذلك حيث تكلم على «يأجوج ومأجوج» وقال: إن جعلتهما من العجمى، فهذه التمثيلات لا تصحّ فيهما، وامتنعا من الصرف للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما نذكره، فإن كانت عجمة الاسم جنسية نحو «ديباج» و«لجام» دخله التصريف، ولم يجعل بمنزلة ما عجمته شخصية لإلحاق العرب له بأسمائهم في الصرف، ألا ترى أنهم يصرفون ديباجاً ولجاماً إذا سُمِّي بهما، كما يصرفونه «قيتالا وكتابا» إذا سُمِّي بهما، ولما رأى بعض المتأخرين س قد مثل موسى بمُفْعَل، وعيسى بفِعْلَى، اعتقد لذلك أن النحويين يزعمون أن التصريف يدخُل ما عجمته شخصية، وذلك باطل بل المقصود بتمثيلهما وتمثيل أمثالهما ما ذكرناه. وقد نصّ **الفارسي**، **وابن جني**، وغيرهما من رؤساء النحويين على أن ما عجمته شخصية لا يدخله تصريف، والألفاظ التي تتقارب وأصولها [٤١٧] مختلفة نحو: لأل ولؤلؤ، لا ينبغي أن يقال إن أحدهما من الآخر، لأن «لألأ» من تركيب «لءل»، ولؤلؤ من تركيب «لءلء» فلأل ثلاثي، ولا يوجد شيء من ذلك في الحروف، ولا فيما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء.

---

(١) سورة الروم آية ١٢

(٢) هو الفارسي.

فأما ما حُكِي عن بعضهم أنه سُئِل عن قوله تعالى ﴿إيّاك نعبد﴾[1] ما معناه؟ فقال: حقيقتك نعبد، واشتقاقه من الآية، وهي العلامة التي تدل على حقيقة الشيء، فقول ساقط لأن «أيك» بمنزلة الكاف في «رأيتك» في انها اسم مضمر، فيجب أن يكون غير مشتق، كما أن الكاف كذلك، والذي شجعه على ذلك ما حُكي عن **الخليل** أن «أيا» اسم ظاهر خُصّ بـه المضمر، والصحيح أنه مضمر بدليل اختصاصه بالنصب، كما خُصّ «أنا وأنت» بالرفع، ولو كان اسماً ظاهراً لدخله الإعراب كله، وليس ظرفاً، ولا مصدراً، فيلزم النصب، كما لزمته «سوى وبُعَيْدات بين» وأشباههما من الأسماء الملتزم فيها النصب على الظرف، وسبحان الله، وعَمْرَك الله، وأشباههما من الأسماء الملتزم فيها النصب على المصدر، ويدل أيضاً على أنه ليس اسماً ظاهراً بمنزلة «حقيقتك» أنه لا يجوز عود ضمير غيبه عليه، كما يجوز عودِهِ على «حقيقتك» ألا ترى أنك تقول «إياك ضربتك» ولا تقول «إياك ضربته». قال المرار:

[فلو أنهـا إيّـاك غضَّتْـكَ مِثْلَمـا جَرَرْتَ على ما شئت نجراً وكَلْكَلا][2]

وتقول: حقيقتك أدركتها، ولا تقول حقيقتك أدركتك، **فإن قال قائل**: الدليل على أن الألف في الحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء منقلبة إمالتهم «متى» و «بلى» و «لكن» و «يا» من قولهم: يا زيد، و «لا» من قولهم: إفعل كذا وكذا،إمّا لا. وحكى أيضاً **قطرب** عن بعضهم: لا أفعل كذا، مُمَالَةً، ثم ذكر تعليل إمالة كل حرفٍ حرفٍ منها وسببه، **فإن قلت**: قد قال س إنك إذا سميت «بعلى» قلت في التثنية «عَلَوان» لأنه من علوت، **فالجواب** أنه إنما ساغ له ذلك بعد نقلها من الحرفية، وتصييرها اسماً متمكناً،

---

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) الشاهد للمرار الأسدي في سيبويه ١/٧٥ ولعبدالله بن الزبير في فرحة الأديب ٦٥

وقد جاء التصريف في بعض الأسماء المبنية نحو: «ذي، وذا، والذي» وما أشبهها من الأسماء التي تحقر وتستعمل استعمال الأسماء المتصرفة، وكذلك أيضاً قد جاء [٤١٨] التصرف في بعض الحروف بالقلب، نحو قولهم: «إليك، وعليك»، والإبدال نحو قولهم: لعنَّك قائم، ولتَّك قائم، يريدون ليتك قائم، حكاه القزاز، والحذف نحو قولهم: سَوْ أفعل، وسَفْ أفعل، يريدون سوف أفعل. قال محمد بن حبيب، يقال: رجل هنديّ، وهندكِيّ، وكذلك الباء أيضاً، حكَى أحمد بن يحيى[1] زيادتها في زغدب من قوله:

[يَمُـدُّ فلجـاً وهـديـراً زغـدبـاً][2]

لأنه عنده من «زغد» في هديره، والجواب أن الكاف والباء أصلان، وأن زغد وزغدبا وهنديا وهندكيا من باب «سَبَط، وسَبْطَر»، وأمثالهما من الألفاظ التي تقارب، وأصولها مختلفة، ولعلّ أحمد بن يحيى لم يرد إلا أنّ «زغدبا» يزيد عدد أصوله على عدد أصول «زغد» بالباء لا الزيادة في اصطلاح النحويين. واعلم أنه لا يلحق من هذه الحروف بالسين لأنها لم تزد على أن تكون من نفس الكلمة إلا في «اسطاع» و«استفعل» إذا كان على وزنه حتى يكون الفعل أحق بذلك الوزن منه، فدلّ ذلك على أن الزوائد التي في أولها واقعة موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع، وهو حرف المضارعة، ولكون التاء لا تكون ملحقة في «تألّب» وأمثاله. قال النحويون في ظهور تضعيف «تهلك» أنه شاذ، ولا يوجد حرف من هذه الحروف في أول كلمة، وليس معه غيره من الزوائد إلاّ وله معنى، أو هو محكوم بحكم ما له بمعنى إلا ما حكاه بعضهم من قولهم «مخرق، ومرحبك الله، ومسهلك» فإن ثبت ذلك كانت

---

(١) هو ثعلب.

(٢) الشاهد للعجاج في ملحقات ديوانه ٧٤، والخصائص ٢/٤٩.

الميم زائدة لغير معنى، فإن **قلت** فهل يجوز أن تكون هذه الألفاظ ملحقة «بدحرج» إذ الباء والميم فيهما زائدتان لغير معنى؟ **فالجواب** أن ذلك جائز خلافاً لبعض المتأخرين، فإنه منع من ذلك، وزعم أن الزائد إذا كان أوله كلمة، ولم يكن في تلك الكلمة زائد آخر لم يجز أن يكون ملحقاً، ويدلك على صحة ما ذكرناه من أنها ملحقة «بدحرج» أنها على وزنه، ولم تخالف مصادرها مصدره. وقد نصّ س على أن الفعل الثلاثي المزيد إذا كان له نظير من الفعل [٤١٩] الرباعي كان ملحقاً به إلا أنْ يخالف مصدره، وكذلك نصّ **أبو الفتح**[1] أيضاً على أن «مخرق» ملحق «بدحرج»، وإنْ كان مع حرف من الحروف المذكورة زائد آخر فلا يخلو ذلك الزائد من أَنْ يكون حرف مدّ ولين حشواً، أو غيره، فإن كان غيره جاز أن تكون الكلمة إذ ذاك ملحقة بنظيرها، **مثال ذلك في الاسم**: «أَلَنْدَد، وأَلَنْجَح، وتَلَنْدَد» جميعها ملحق «بسفرجل»، وإظهار التضعيف دليل على ذلك، وإنما جاز الإلحاق بالهمزة والياء الواقعين أولاً في هذه الأسماء ونظائرها، لما انضاف إليها النون الزائدة، ولم يجز قبل ذلك، لأنهما مع لحاق النون ليسا لمعنى، ولا حكمت لهما العرب بحكم ما له معنى، كما كان قبل لحاق النون، ألا ترى أنك لو سمّيت رجلاً بواحد منهما لم تمنعهما الصرف، وليس كذلك «إفكل، ويرمع». **ومثاله في الفعل** «تشيطن، وتجورب، وترهوك»، جميعها ملحق بـ«تدحرج»، بدليل مجيء مصادرها على مثال مصادر «تدحرج». فإن **قال قائل** كيف جاز في هذه الأفعال أن تكون ملحقة «بتدحرج» مع أن التاء التي في أولها حرف معنى؟ ألا ترى أنها تدل على أنّ الأفعال التي فيها مطاوعة لما دخلت عليه التاء، وهو «شيطن، وجورب، ورهوك». **فالجواب** أنّ الإلحاق فيها إنما هو بالياء والواو، بدليل جعلهما في مقابلة الحاء من «تدحرج»، وأن الواو من «ترهول»

---

(١) هو ابن جني

في مقابلة الراء منه، وأما التاء فليست في مقابلة أصل، وإنما دخلت في «شيطن، وجورب، ورهوك، ودحرج»، للمعنى الذي ذكرناه. وإنْ كان ذلك الزائد حرف مَدّ ولين حشواً فإن أكثر النحويين أجازوا أَنْ تكون الكلمة إذ ذاك ملحقة نظيرها، وهو مذهب الفارسي، «فتجفاف وسِرحان، وإخْرِيْطي وأُمْلُود» ملحقة عندهم «بقرطاس، وبرطيل، ودُملوج». وذهب ابن جني إلى أنّ الإلحاق لا يجوز، لأنه يلزم عن جواز الإلحاق أن يكون باب «إعصار» ملحقاً بباب «قرطاس». قال: وباب «إفعال» لا يجوز أن يكون ملحقاً لأنّ أصله مصدر كإكرام، وإفعال مصدر «أفعل» ليس بملحق [٤٢٠] لأنّ فعله غير ملحق. قال: وأيضاً فإن حروف المد واللين حروف معان، وحروف المعاني لا يلحق بها، ثم اعترض على نفسه بأنْ قال: فإن قلت فقد قالوا في «طومار» بأنه ملحق بقرطاس مع أنّ الواو بعد ضمّه، فالجواب أنّ موضع المدّ إنما هو مجاوز للظرف كألف «عماد» وواو «عمود»، وياء «سعيد»، فأما واو «طومار» فبعيدة من الظرف، وإنما لم يتمكن حال المدّ إلا فيما قارب الظرف، لأنه إنما جيء بالمدّ لنغمته، ولين الصوت به، وآخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يودون بسكونه، وما يخفض من غلو الناطق واستمراره على ستر جريه، وتتابع نطقه.

والصحيح عندي أنّ الإلحاق جائز لأنه في الحقيقة إنما هو بالتاء من «تجفاف»، والهمزة من «اخريْط، واملوُد»، والنون من «سِرحان» لأنها المجعولة في مقابلة أصل، ألا ترى أن تاء «تجفاف» في مقابلة قاف «قرطاس» ونون «سرحان» في مقابلة سينه، وهمزة «اخريْط» في مقابلة باء «برطيل»، وهمزة «أملود» في مقابلة دال «دملوج» ولا يمنع من الإلحاق بها مانع لأنها لا معنى لها، وليست التاء من «تجفاف»، والهمزة من «إخريط، وأملود» محكوم لها بحكم حروف المضارعة، فتجري لذلك مجراها بدليل أنك لو سميت بها رجلاً لم تمنعها الصرف، كما تفعل «بإفكل، وتالب» إذا سميت بهما. وأما الياء، والواو،

والألف، فليس شيء منها في مقابلة أصل. وجَمْلُه «إفعالاً» اسماً على «إفعال» مصدراً في امتناع الإلحاق ليس بصحيح بدليل إعلاله مصدراً حملاً على فعله، قال تعالى ﴿وأقام الصلاة﴾[1]، وتصحيحه اسماً نحو: «أذواب» وهو ما يطبخ من الزبد في البُرْمَةِ ليصير سمناً، فكما يعتلّ إذا كان مصدراً، ويصحّ إذا كان اسماً. كذلك يكون غير ملحق إذا كان مصدراً، أو ملحقاً إذا كان اسماً، وكذلك ما اعتذر به عن «طومار» غير مخلص لأنه إن اعتذر عن الواوِ بِبُعْدِها من الطرف، قيل له فالألف مجاورة للطرف، فهلّا منعت الإلحاق بسببها كما منعت أن يكون «تجفاف» ملحقاً «بقرطاس» بسبب الألف التي قبل آخره، وأيضاً فإنه يلزمه أن يجعل «غُدافراً» ملحقاً [٤٢١] «بقُدَ عْمِل» لبعد الألف عن الطرف، ولم يقل بذلك أحد من النحويين بل **أبو الحسن في الكبير** له على أنه لا يجوز أن يكون ملحقاً. وقد اعتذر **أبو إسحق الزجّاج** عن جعل النحو بين «فوعالا» ملحقاً، «بفُعلال» مع أنه لا يلحق ما فيه حرف مدّ مثل: «عجوز، وسعيد» بخلاف ما اعتذر به **أبو الفتح**. قال **ابن ولاّد**: سألته عن «دولاب» لِمَ ألحق «بقسطاس» ولم يلحق ما كان فيه حرف المدّ مثل «جَعْفُر» فيكون «عجوز» ملحقاً به، ولا مثل «جَعْفر» فيكون «سعيد» ملحقاً به. وهذا الذي اعتذر به **أبو اسحاق** أيضاً فاسد، لأنه يلزمه أن يكون في «الرَحَارَة» أنها ملحقة «بهَدْمَلَة» وفي «كتاب» أنه ملحق «بقِمَطْر»، وذلك شيء لم يقل به أحد من النحويين. وإجازتهم إلحاق «طومار» وأمثاله «بقسطاس» مبنية على فهم السبب في امتناع الإلحاق بحرف المدّ إذا لم يكن في الكلمة زائدة غيره، وكان حشواً، فلا بدّ من إبانة ذلك، فتقول إنما امتنع الإلحاق به لأنه لمعنى، وحروف المعاني لا يلحق بها كما تقدم، وليس المراد بالمعنى المدّ كما ذهب إليه ابن جني، وإنما المراد به ما ذكرته قبل من أنهم قصدوا به في نحو «كتاب

---

(١) سورة الأنبياء آية ٧٣

زوال قلق اللسان بتوالي الحركات»، وفي نحو: «ربابة زوال اجتماع المثلين»، بدليل أنهم ألحقوا بالألف آخراً لأنها يمكن أن يقصد بها ذلك، فإذا تبين أن المانع من الإلحاق هو ما ذكرته تبيّن أن إجازتهم إلحاق «دولاب» وأمثاله «بقسطاس» سببها أن زوال قلق اللسان بتوالي الحركات في «دولاب» قد حصل بزيادة الألف، ولم يبق للواو إلا أنْ تكون زائدة لمجرد المدّ والحرف إذا كان لمجرد المدّ جاز الإلحاق به، كما جاز الإلحاق بالألف المتطرفة لما كانت لمجرد، فلذلك جاز عندهم الإلحاق بالواو من «دولاب»، وجعلها في مقابلة أصل، وهو القاف من «قسطاس». وأما الألف منه فليست ملحقة لأنها ليست في مقابلة أصل. فإن قلت فهل يجوز أن يقال في «تغافل» وأمثالها أنها ملحقة «بتدحرج»؟ **فالجواب** أن ذلك غير جائز خلافاً **للزمخشري** فإنه نصّ في مفصله على أن «تغافل» ملحق «بتدحرج» [٤٢٢] لما رأى مصدرها على مثال مصدر «تدحرج». والدليل على صحة ما ذكرناه من أنها غير ملحقة بها قولهم: تضامّ زيد، وتضامّ القوم، وأمثال ذلك، فأدغموا. ولو كان شيء منه ملحقاً «بتفعلل» لم يجز إدغامه لئلا يتغير بناء الملحق بسبب تسكين الأول من المثلين عن موافقة بناء ما ألحق به من الحركات، كما لم يدغموا جلب لما كان الإدغام يغيّره عن موافقة ما ألحق به، وهو «قرطس» وإنما لم يجز إلحاق «تفاعل» بـ«تفعلل» لأن الألف لها معنى، وهو ما ذكرناه من إزالة قلق اللسان بتوالي الحركات، فلم يَجُز لذلك جعلها في مقابلة العين من «تفعلل»، وإن كان بعض المتأخرين قد منع منه، واعتقد أنّ ما فيه حرف مدّ ولين حشواً. لا يجوز أن يكون ملحقاً، وهو خلاف لما عليه النحويون، لأنه لا نعلم أنّ أحداً منهم منع إلحاق ما فيه حرف مدّ ولين إذا كان مع حرف الزوائد.

الاشتقاق الأكبر: هو عقد المستعمل عن تقاليب الكلمة على معنى واحد، نحو ما ذهب إليه **أبو الفتح** من عقد المستعمل من تقاليب الكلمة (ج ر ب) على معنى القوة، فجبرت العظم والفقر: قوّيتهما، ورجل مجرّب

الأمور: للقويّ البنية: الجراب: لأنه يحفظ ما فيه، فيقويه. والبُرْج: لما عليه من القوة. وعنه البَرَجُ: بياض بياض العين، وسواد سوادها لقوة أمره، والأيجر: القوي السرة، وَرَجَّبْتُ الرجل: عظّمته وقوّيت أمره، ومنه الراجبة: أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها، ونحو مما ذهب إليه أيضاً عن عقد المستعمل من تقاليب (ق س و) على معنى القوة والاجتماع، فالقسوة: شدة القلب واجتماعه، ومنه القوس: لشدتها واجتماع طرفيها، والوقس: ابتداء الحرب لأنه يجمع الجلد، والوسق: الحمل لاجتماعه، ومنه ﴿والليل وما وسق﴾[1] أي جمع، والسوق: جمع.

من خط أبي جعفر بن أبي رقيقة رحمه الله قوله يعني الحريري مَطْيَبَة نفسه من **الألفاظ التي شذّت عن القياس فصحت وقياسها الإعلال**: مطيبة، وهي قولهم هذا طعام مَطْيَبَة للنفس، وكثرة الشرب مَبْوَلَة، والفكاهة [٤٢٣] مَقْوَدَة إلى الأذى، وَمَرْقَبَة مَهْيَبة. وحكى أبو زيد: وقع الصيد في مصيدتنا، وقرأ قتادة: ﴿لمَثُوبَة﴾[2]، ومنه مَشْوَرَة، ومَعْوَنَة، وَمْرِيَم، ومَزْيَدَ، مَكْوَزَة، ومَدْيَن. ومن خطه معنى مَبْوَلَة أي يُبال عنه كثيراً، ومعنى مَطْيَبَة أي تطيب عنه النفس، كما قالوا شراب مَخْبَثَة للنفس، أي تخبث منه. ومن خطّه المفضل: «هناك» في المكان، و«هنالك» في الزمان. ومن خطه الوَرَثُ بالواو مفتوحة ميراث المال، والإرْث بالهمز مكسورة ميراث الحس خاصة. هذا قول **ابن الأعرابي**. وأما غيره فيجعل الإرْث في المال.

علي بن موسى بن حماد كان حيّاً في شعبان عام واحد وأربعين وخمسماية، له **تعليق على كتاب الجمل** عَلِقَه عن **الأستاذ أبي الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش**، منه: المعنى المفرد في حد الفعل هو المسمى

---

(١) سورة الانشقاق آية ١٧

(٢) سورة البقرة آية ١٠٣.

حدثاً، ومصدراً، لأنه حدث لفاعله، ومصدر لفعله المصرف منه، أي يرجع له على معنى أنه أصل له في التصريف، وعلى ذلك سمّاه أبو القاسم اسم الفعل، جعله بعضهم بمعنى أصل الفعل، والأولى فيه أن تكون سمّاه اسم الفعل على معنى اسم العمل الذي عمله الفاعل، لأن أعمال الفاعلين توضع عليها الأسماء كما توضع على سائر الأجناس التي ليست بأعمال، ومعنى قوله «والفعل مشتق منه» أي والمثال المبني للزمان المختص مشتق أي مصرّف من اسم الحدث الذي هو فعل، أي عمل. واسم الحدث لفظ صرفت منه ألفاظ الأمثلة، فهو إذن كقول س: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، والأسماء عند س والفاعلون واللفظ عنده اسم الحدث أي تسميته، وهو الذي يقع التصريف منه.

الإعراب وعلاماته تغييران لآخر المعرب بالعامل، والفرق بينهما أن الإعراب تغيير طارىء على آخر الكلمة بعد تمام بنائها، ومعناها، وإذا ذهب الإعراب لوقف أو غيره بقي البناء والمعنى صحيحين، وتغيير العلامة إذا أزال انتقل بناء الكلمة، أو معناها لقولك في «رجلان»: «رجل»، وفي زيدون: زيد، وفي أخوك: أخ [٤٢٤] ولهذا المعنى حكم س لحروف التثنية والجمع أنها غير إعراب، وأنها حروف إعراب، إلا أنها غيّرت دلالة على أنها مستحقة للإعراب، فليس فيها إعراب على الحقيقة، وكذلك القول على الآحاد الخمسة المذكورة في الكتاب.

المضارع صالح لزمان الحال، وزمان الاستقبال، كما تصلح أحد النكرات لكل واحد من الأسماء المعارف، وهذا المعنى الذي هو الصلاح هو الذي ضارع به اسم الفاعل في ظاهر قول س لأن اسم الفاعل صالح للأزمنة كلها، فقولك: قائم وقاعد، يصلح للماضي، والمستقبل، والحال، ففي المضارع من الصلاح بعض ما في اسم الفاعل، وفي الفعل أيضاً من

المضارعة لاسم الفاعل وغيره من الأسماء أن حروف المعاني تدخله فتخصصه، وترفع الصلاح عنه، كما تدخل على الأسماء الصالحة لذلك، فتقول: سوف يقوم، فيقصره على شيء بعينه، فأما اللام في قولك: إنّ زيداً ليقوم، فقومٌ يقصرون المضارع باللام على الحال، كما يقصرونه على المستقبل، وقومٌ يقولون إن لام «إنَّ» تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم في قولك: إنّ زيداً لقائم، ولا تدخل على الماضي، فتقول: إنّ زيداً لقام، على أنها لام قَسَم، وهذه اللام إذا دخلت على المضارع دخلت النون معها في قولك: إنّ زيداً ليقومنّ، فهذه لام القَسَم لا لام إنَّ، فكأن النون إنما لزمت لتفصل بين اللامين لا لغير ذلك. وهذا ظاهر قول س في أبواب القَسَم.

قول جي فالماضي ما حسن فيه أمس، والمستقبل ما حسن فيه غَد غير سديد، لأنه يوجب أن يكون: «قام زيد غدا»، ويقوم زيد أمسِ، قبيحاً، لأن القبيح ضد الحسن. وإنما سمى س هذا محالاً لا قبيحاً، وضد المحال المستقيم، فتحقيق قول جي ما استقام فيه أمس، وما استقام فيه غد، وقد يكون الكلام مستقيماً حسناً، نحو: قد قام زيد، ومستقيماً، نحو: قد زيد قام، جعلوا اللام موضعين النفي وغير النفي، فمعنى لام النفي عندهم أنها تدخل مع حرف النفي، ولا تدخل في الواجب، وذلك إنما يكون مع «كان» وحدها نحو: ما كان زيد ليقوم، ولا يجوز: كان زيد [٤٢٥] ليقوم، ولا ما يكون زيد ليقوم.

حيا شرط لام النفي أن يسبقها كون ماضٍ [لفظاً ومعنى منفي بلفظ ما أو مضارع لفظاً ماض يعني بلفظ لم][1] ومعنى منفي بلفظ «لم» نحو: لم لكن زيد ليقوم. انتهى.

فأما اللام التي تتعاقب على الواجب والمنفي في قولك: جاء زيد

---

(١) من الحاشية.

ليكرمك، وما جاء زيد ليكرمك، فليس لام نفي، وسماها س لام «أنْ» لأنها مضمرة بعدها، ومن سماها لام «كي» فإنه جعل المضمرة بعدها «كي» لا «أنْ».

جي وفعل الحال يسمى الدائم الكوفيون يسمون الحال الدائم إلا أنّ الدائم عندهم اسم الفاعل دون الفعل المضارع، فمعنى الدائم عندهم أنه يصلح للأزمنة الثلاثة. وقد سمى س اسم الفاعل الفعل في موضع لا يشكل، فأتى به **أبو القاسم**[1] على أنه الفعل البتة فأفسده.

حكى قوم فتح نون التثنية، وكسر نون الجمع، وذلك نادر. المعنى الذي يرتفع به الفاعل تفرغ الفعل له، والمعنى الذي ينتصب به المفعول اشتغال الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه، فبالتفرغ والاشتغال يكون الرفع والنصب لجميع الأفعال لا بإسناد الفعل لما يعمل فيه، ولا ببنائه له، ولا لأنه وقع وقع الفعل من الاسم، أو رفع به. هذا مذهب خ و س. وتقدم المفعول لا يخرج الفعل عن أن يكون مفرغاً للفاعل لأن التقدم إنما هو في اللفظ، فأما المعنى فإنهم أرادوا تقديم الفاعل لا على ما لفظوا به من تقديم المفعول في اللفظ، إلا أن الأصل والحد تقديم الفاعل ليوافق اللفظ المعنى، فإذا اتسعوا في اللفظ لم يغيروا المعنى، ولا مدخل للإسناد، كما ذهب إليه فا، ولا للبناء، كما ذهب إليه سر في الرفع والنصب، وإنما يجب الرفع والنصب عند س بما ذكرناه، سواء أكان مسنداً إلى ما عمل فيه أم غير مسند، وسواء أكان مبنياً لما عمل فيه أم غير مبني له. ألا ترى أنهم رفعوا ونصبوا في باب «ما لم يسم فاعله»، وباب «كان وأخواتها» وكلا الاسمين في ما لم يسم فاعله مبني له الفعل وكلاهما في باب كان وأخواتها لم يسند إليه بفعل فخلص بذلك أن الرفع والنصب بالتفريغ والاشتغال دون الإسناد والبناء، وإنما الإسناد والبناء تصرف المعاني للإعراب.

---

(١) هو الزجاجي.

بعضهم يستغني في التأنيث فيقول: قام فلانة.

حمله الأشياء التي يقال [٤٢٦] إن لها موضعاً المبني، وحرف الجر مع ما جرّه، والجمل الواقعة مواقع الأسماء المفردة، وما جرى جواباً على حرف الجر كان له حكمه، كقولهم: لا رجل في الدار، ولا ماء عندك، هذا مذهب س، أي أعربت حملاً على أختها «بعض»، وعلى نقيضتها «كل»، وحملت «كل» عليها في إلحاق علامة التأنيث فيها فما حكى الخليل عن بعضهم: جاءني النسوة كلّتهن، ولما كان الإعراب في أواخر الأسماء فقط وجب بناء «ما» وأخواتها لأنها كبعض الاسم، وبعض الاسم مبني.

التثنية والجمع في الكُنى في الاسم الأول دون الثاني لأنه أضيف إلى اسم مفرد تعرف به، فنزل إفراد اللفظ منزلة إفراد المعنى، نحو: عبدالله، وعبدو الله، وعباد الله، والمعنى في قولك: «آباء بكر الكتاب» أن كلّ واحد منهم يضاف إلى بكر، وكل واحد منهم هو أبو بكر، كقوله تعالى ﴿هن أم الكتاب﴾[1] أي كلّ واحدة منهن أم الكتاب، قال س: وهو قول يونس، وهو أحسن من آباء الزيدين، قال: ومثل هذا قولهم: بنات لبون، إنما أردت أن كلّ واحدة تضاف إلى هذه الصفة، ومثل ذلك: أبناء عم، وبنو عم، وأبناء خالة، وغير س يجيز: أبو زيدين، بجمع الثاني، كأنه ينزل المضاف منزلة المفرد، فيثنيه، ويجمعه بتثنية المفرد وجمعه، وهو قول الكوفيين ومن قال آباء الزيدين، فجمع المضاف والمضاف إليه، شبهه بما يوجب المعنى بتثنيته وجمعه في نحو: غلمان الزيدين، إذا كان كلّ واحد من الغلمان مضافاً إلى رجل اسمه زيد، واختار س الأول لاختصاص اللفظ بالإفراد، فكان حمله على ما كان مفرد المعنى من الوجهين الآخرين أولى، إنما لم تنعت النكرة بالمعرفة لأن حق المعرفة التقديم على النكرة، وحق النعت التأخير على

---

(١) سورة آل عمران آية ٧.

المنعوت، فهما متدافعان، ولم تنعت المعرفة بالنكرة لأن نعت المعرفة لإزالة التنكير العارض منها، والنكرة يلزمها التنكير، فلا يزيل عن غيرها ما لا يجوز أن يزول عنها، ويلزمها النكرة الاسم الواقع على واحد من الجنس على شريطة اشتراك سائر آحاد الجنس معه في التسمية به.

رتب س [٤٣٧] المعارف: العلم المضاف، الألف واللام، المضمر المبهم، فقرن المعرب بالمعرب، والمبني بالمبني. س وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها، أراد بقوله حال نكرة وحال المعرفة حكمها أي حملوا حكم النكرة على حكم المعرفة في الامتناع من نقل صفتها إلى الحال. وهذا مما حملت فيه الأصول على الفروع: خرج هذا قائم رجل. قد يجوز الرفع على أن تستعمل الصفة استعمال الاسم، ويجعل «رجل» خبر مبتدأ، أو بدلاً. قال س في هذا الوجه: وقد يجوز على مقته، وإنما أومقته ليس كلّ صفة يحسن فيها أن تستعمل استعمال الاسم. لا وجه لاشتراط جي التنكير في قطع النعوت، وإنما التي يجوز فيها القطع نعوت المدح والذم والترحُّم لأنها ترفع التنكير من المنعوت، وإنما تجيء بعد تمام تعريفه، فتذكر منفردة على نحو ما يذكر المنعوت تمادياً لذكره، وتعظيماً له، ومدحاً، أو تحقيراً، أو ذمّاً، أو ترحُّماً، فلأنها لا تعرف المنعوت قطعت من إعرابه، وأفردت بعامل آخر، رافع أو ناصب، وجاز فيها الإتباع لأنها تفيد من معنى الفعل، أو المعنى القائم بالموصوف ما تفيده الصفات المبهمة التي لا مدح فيها، ولا ذم، ولا ترحم، إذا كانا فعلين، أو مبتدأين، فليس باختلاف عند س فيجوز فيه الاتباع، ويكون العامل في الصفة الفعل الثاني نحو: قام زيد، وجلس عمرو، العاقلان. وقياس: مررت بزيد، ودخلت إلى عمرو، الظريفين، جواز الاتباع، لأن العاملين حرفا جر فهما كالفعلين، وإنما منع س الاتباع بأن يكون أحد الجارّين إضافة، والآخر حرف جر في قوله: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، فقال الجر هنا مختلف.

حيا: قد منع س الاتباع في المجرورين بالإضافة لاختلاف الإضافة تكون إحداهما بقيد الملك، والأخرى بقيد الاستحقاق. ونص على منع ذلك، ولم ينص على التعليل، وهو من مشكل كلامه، فدلّ ذلك على أن حرفي الجر إذا اختلفا لفظاً أو اتحدا واختلفا معنىً لا يجوز والحالة هذه الاتباع انتهى.

التوكيد نقيض [٤٢٨] الحذف، لأن المتكلم إنما يحذف ثقة بعلم السامع أن الكلام لا يصح إلا بتقدير محذوف، وهذا هو المجاز عند العرب، فلا يصح توكيده لتنافي غرضيها، والتوكيد كالنعت في أنه من تمام المؤكد، ويخالفه في أنه لا يقطع لأنه لا مدح فيه، ولا ذم، ولا ترحم، وإذا لم يقطع لم يعطف. وأسماء التوكيد التي للإحاطة أعلام التوكيد المعارف فهي تترك منزلة سائر الأعلام، ولا تخلو الأعلام من أن تكون منقولة من جنس «كجعفر وعمرو»، العَمْر: ما بين الأسنان من اللحم، والجعفر: النهر الصغير، ثم نقلت من هذه الأجناس، أو أن تكون منقولة من مشتق من جنس «كقاسم وعابد»، فهذا مشتق من القسم والعبادة في النكرة، أو أن يكون مستقاً في العلمية غير منقول «كجمل وغطفان وسعاد»، فهذه أسماء مشتقة من الجمال، والمسَّعد، والغطف، في حال العلمية غير منقولة. وأسماء التوكيد من هذا القبيل، «فأجمع» مشتق من الاجتماع، «وأبْصَع» مشتق من البصع، وهو السيلان، يقال بصع العرق إذا سال، «وأكتع» مشتق من الكتع، وهو اللصوق، وهو الاشتقاق في حال العلمية كما تقدم، والاشتقاق في المعرفة سماه أبو علي الارتجال، والمرتجل يعني أنه ابتدىء اشتقاقه في المعرفة، ولا يدل هذا الضرب من الاشتقاق على معنى المشتق منه، وجمع وكتع لا ينصرف لأنهما معدولتان من جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وحقهما أن يجمعا جمع «صحراء وصلفاء»، فيقال جماعي وكتاعي، كما يقال صحارى وصلافى، ولا يصحّ أن يعدلا عن جمع «حمراء وصفراء» لأن جمعاء وكتعاء من وصف المعرفة. وإذا كان الاسم نعتاً وصفاً في المعرفة دون النكرة لم يعتدّ

بكونه نعتاً وصفاً، وجرى مجرى الاسم الذي ليس ينعت بوصف في الغالب، ألا ترى أن العرب إذا بنت فعلى اسماً مما اعتلت لامه من بنات الواو وأبدلوا الواو ياء للفصل بين الاسم والصفة، وذلك نحو «الدنيا والعليا والقصيا»، وهذه تكون صفات للمعرفة كقوله ﴿الحياة الدنيا﴾[1] و﴿الدرجات العلى﴾[2] هي جمع العليا، فلم يعتدوا بكونها صفات في المعرفة لأن باب الصفة وأصلها في النكرة، قال س: وقد قالوا «القصوى» [٤٢٩] فأجروها على الأصل، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام، وكذلك «أجمع وأكتع» يمنعهما من الصرف ما يمنع «أحمد وأسلم»، وهو الوزن والتعريف، لا ما يمنع «أحمر وأصفر» من الوزن والصفة. هذا قول س وكافة أصحابه. ولم ينصرف «جمعاء» للتأنيث ولزوم التأنيث، وفيه نصيب ثالث، وهو التعريف.

الحروف التي تنصب المضارع لا يفصل بينها وبينه لا بقسم، ولا معمول، إلا «إذن»، فيفصل بالقَسَم، هذا مذهب س، وأجاز **الكسائي** التفرقة بين «لَنْ» ومعمولها بقَسَم ومعمول نحو: لن والله أزورك، لن غلامك أكرم، وبين «كي» والمضارع فيبطل عملها، ويرتفع، فيقال: أزورك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تكرم، ويبطل عملها أيضاً إذا لاصقها الشرط، نحو قولهم: أزورك كي إنْ تكافئني أكرمك، فلا عمل «لكي» في الشرط وجوابه. وأصحاب **الفراء** لا يفرقون بين «أنْ» والمنصوب اختياراً، وقال **هشام**: لا يجوز أن يفرق لا بفاعل، ولا مفعول، ولا قسم، إلا بين «إذن» و«حتى»، فيقال: اصبر حتى إليك يجتمع الناس، بالرفع والنصب، والرفع أصحهما، وأنا إذن فيك أرغبُ وأرغبَ ولـ س وأصحابه في «إذن» قولان، **أحدهما** أنها ناصبة بنفسها «كأَنْ»، **والثاني** أن «ان» بعدها مضمرة وإن مع

---

(١) سورة البقرة آية ٨٥.

(٢) سورة طه آية ٧٥.

الفصل بتأويل المصدر والعامل في «أن» فعل مضمر والمضمر هنا لا يظهر أي: أن كان الأمر على ما تصف وجب أن أزورك. وحكى عيسى بن عمر: إذن أخبرك بالرفع، ولا يجيز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا أحد من الكوفيين إلا أن أحمد بن يحيى أجازه وقال الكسائي والفراء: تبطل وتعمل في خبر إنّ: إن عبدالله إذن يزورُك ويزورَك، وقال الفراء تبطل في خبر كان: كان عبدالله إذن يكرمك، والنصب لا يجوز إلا في ضرورة الشعر وقال الكسائي: الرفع والنصب في ذلك صواب وقال الفراء: إذا فصل بين إذن والفعل جاز النصب والرفع والاختيار الرفع نحو: إذن فيك أرغبَ وأرغبُ، وإذن صاحبَك أُكرمُ وأُكرمَ، وهذا هو قول هشام، والكسائي يُجَوِّز الوجهين ويختار النصب، وقال الفراء: إذا سبق إذن المفعول وما يجري مجراه بطلت فيقال: صاحبَك إذن أُكرمُ، لا غير [٤٣٠] وجوز الكسائي الرفع والنصب وإذن في خبر الظن تبطل وتعمل في خبر الظن في قياس قول الكسائي وقول الفراء إبطالها لا غير وقال الفراء: إذن تنصب في خبر «أن» المفتوحة إذا كان الفاتح الظن وما يشبهه فيقال ظننت أن عبدالله إذن يزورَك ويزورُك فإن قيل: يعجبني أن عبدالله إذن يزورُك لم يجز في «يزورك» إلا الرفع، ولا يمتنع أعمالها في خبر «أن» المفتوحة على قياس الكسائي في إجازته: كان عبدالله إذن يكرمَك قال: وقال الفراء: من العرب من يقول رجوت كي تزورَني، ورجوت لتزورَني، فيحمل رجوت على أردت وما يتسع في دخول «كي» مع كل الأفاعيل ولا يعتمد بها إلا المُشاكل «لأردت» وكثير في كلام العرب: أردت لكي أقصدَك، وقليل في لسانهم: أردت كي لأقصدك، بتقديم «كي» على اللام وقال الكوفيون في قول أبي النجم:

قلت لشيبانَ ادنُ من لقائهِ كما نُغَدّي القومَ من شِوائه[1]

---

(١) الشاهد في الإنصاف ٥٩١.

موضع «نغذي» نصب بكما لأنها بتأويل كي وسكنت الياء وهي منصوبة في الحكم على لغة من يقول رأيت جواريك بسكون الياء. وقال البصريون: موضع «نغدى» رفع وكما لا تعمل في المستقبل نصباً وقال الفراء في قول الشاعر:

فما جمعَ ليغلِبَ جمعَ قومِي مقارَنَةً ولا فَردٌ لِفَردِ[1]

دخلت لام «كي» مع اسمٍ لا فِعل معه لأنّه مأخوذ من الفعل ودال عليه والتقدير فما قوم يجتمعون ليغلبوا، وأجاز الكسائي والفراء وهشام وغيرهم: أردت أنْ إنْ تزرني أزورَك وأزُرْك، بالنصب والجزم وقالوا النصب «بأنْ» على نية تأخير الشرط والجزم على أنه خبر وقع موقع الجواب غلب عليه حكمه وهو في النية منصوب «بأن» مقدم إليه وأبطلوا دخول الفاء وأن يقال: أردت إنْ تزرْني فأزورَك، على أن الفاء جواب الشرط، وأجازوا ظننت أنْ إنْ تزرني أزورَك وأزرْك بالنصب والجزم، وأبطل دخول الفاء في «أزورك»، وكذلك «لم» إنْ تزرْني أزرك على أن «أزرك» ينجزم بلم [٤٣١] أو على جواب الشرط، ولا يصلح دخول الفاء عليه، وأبطل هشام هذا في «لن» و«لم» جميعاً، وأجاز الفراء: لن والله أزورَك، لن أظن أزورَك، وكذلك في «لم»، وأجاز الفراء: لا إن تزرني أزورُك وأزرْك برفعه على نية التقديم إلى لا، وجزمه على جواب الشرط، ولم يجز: لا إن تزرني فأزورك، وأجاز الفراء: إما أن تزرني أزورُك وأزرْك، وهل أن تزرني أزورُك وأزرْك ولم تدخل الفاء معهما كما لم يدخلها مع لا. وقال الفراء أجاز الكسائي دخول الفاء مع هل وأبطل دخولها مع ما، ما كان عبدالله ليزورُك قال س: أن مضمره بعد اللام ولا تظهر وقال الكوفيون لام الجحود هذه تنصب هي نفسها ولا تدخل إلا بعد ما ولم وقال س: وأصحابه في: هل تزورني فأزورَك، هو منصوب بإضمار «أن» وقال الفراء:

---

(١) الشاهد بلا نسبة في السيوطي ١٩١ والأشموني ٣/٢٩٣.

استحق النصب بالخلاف في جواب الستة. وقال الكسائي وأصحابه: «الفاء» تنصب في جواب الستة، وألزمتها العرب المستقبل، ولم تأت معها بماضٍ، ولا اسم، ولا دائم، ولا محل، كما فعلوا ذلك في جواب الشرط. وقال أحمد بن يحيى نصبت الفاء في جواب الستة، واختلف تعليل الكسائي وأحمد بن يحيى وهشام والواو في الصرف. قال س: تضمر «أنْ» مع «تشرب»، وقال الفراء: الفعل مع الواو منصوب على الخلاف، وقال أحمد بن يحيى والكسائي وهشام: الواو هي الناصبة مع اختلافهم في التعليل، وقال الكوفيون: من قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن، جزم تشرب من جهتين، إحداهما: إيجاب الإبهام للواو، والأخرى: أن يكون للمجزوم معنى المنصوب، فغلب الجوار والسبق، فعطفت الواو ما بعدها على ما قبلها، وفيه معنى الصرف والنصب، وهذا المعنى الثاني لم يجزه البصريون، فإن كان الواو للإبهام والجزم عار من تأويل النصب، وهو مذهب الكوفيين والبصريين أجمعين لا يختلفون في صحته.

أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني صاحب الجمل له كتاب سماه فقه العربية منه: ولقد سمعت علي بن مهرويه القزويني[1] يقول سمعت هارون بن هزارى[2] [٤٣٢] يقول سمعت سفيان بن عيينة[3] يقول: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد. وأخبرني أبو داود سليمان بن يزيد[4] عن المصاحفي[5] عن نضر بن شميل قال: كنا نميّل بين ابن عون[6] والخليل بن أحمد أيهما تقدم في الزهد

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) لم أعثر على ترجمته.

(٣) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، ولد بالكوفة ١٠٧هـ وتوفي ١٩٨هـ.

(٤) لم أعثر على ترجمته.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) هو عبدالله بن عون بن أرطاة المزني بالولاء. من شيوخ البصرة. توفي ١٥١هـ.

والعبادة فلا ندري أيهما تقدم. قال: وسمعت النضر بن شميل يقول: ما رأيت أحداً أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد قال: وسمعت النضر يقول: أكلت الدنيا بأدب الخليل وكتبه وهو في خصّ لا يَشْعر به. نستعين. قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش وأسد، وغيرهم يقولها بكسر النون، أما العنعنة التي تذكر عن تميم فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً، تقول: سمعت عن فلاناً قال تريد: أنّ فلانا، قال وفي حديث قبله: تحسب عني نائمة، فقال أبو عبيد: أي تحسب أني نائمة، وأما الكشكشة التي في أسد فقال قوم إنهم يبدلون الكاف شيناً، فيقولون: عليش بمعنى عليك، وينشدون:

فعيناشِ عيناهَا وجيدُشِ جيدُها ولونُشِ أنَّها غيرُ عَاطِلِ[1]

وقال آخرون: بل يصلون بالكاف شِيناً، فيقولون: عليكِش.

وكذلك الكسكسة التي في ربيعة إنما هي أن يصلوا بالكاف سيناً، فيقولون «عليكس»:

ولئن قومٌ أصابوا غِرَّةً وأصبنا من زمان رَفَقا
لقد كُنّا لدى أزمانِنا كشريحين لباس وتُقَى[2]

فزاد لاماً على «لقد» وهو قبيح جداً. ويزعم ناس أن هذا تأكيداً.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال نزل القرآن على سبعة أحرف، أو قال سبع لغات، منها خمس بلغة العُجن من هوازن، وهم الذين يقال لهم عُليا هوازن، وهي خمس قبائل أو أربع منها سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونضر بن معاوية وثقيف.

أبو عمرو بن العلاء: أفصحُ العربُ عُلْيا هوازن، وسفلى تميم.

يقع في الكلمة الواحدة لغتان: الصُّرام والصِّرام، وثلاث لغات:

---

(١) الشاهد في الممتع ٤١١، والمقرب ١٨٢/٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١١٧/١، والهمع ١٤٠/١.

الزَّجَاج، والزُّجَاج، والزِّجَاج، وَوَشْكان ذا وَوُشْكان وَوِشكان، وأربع لغات: الصَّداق، [٤٣٣] والصِّدَاق، والصَّدُقة، والصِّدْقة، وخمس لغات: الشَّمال، والشمأل، والشَّمْل، والشأمَل، والشَّمَل، وست لغات: فُسطَاط، وفِسْطَاط، وفُستاط، وفِستاط، وفُسّاط، وفِسّاط. ولا يكون أكثر من هذا. حيا انظر ما جاء من اللغات في إصْبَع وفي الأرَز، انتهى.

الإشكال في الكلام من غرابة لفظه، أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبَرَ لم يذكره قايله على جِهَته، أو أن يكون في شيء غير محدود، أو يكون وجيزاً في نفسه غير مبسوط، أو تكون ألفاظه مشتركة: أيدالك الرجل المرأة؟ قال: نعم، إذا كان مُلْفَجاً[1].

دَعْ عنكَ نهباً صِيحَ في حُجُراتِه[2]
إنّ العَصَا قُرِعت لِذي الحِلْمِ[3]
عسى الغويرُ أبؤسا[4]

أقيموا الصلاة مجمل غير مفصّل، فهو لا يجد في نفس الخطاب، لو جاز اللفظ «الغمرات ثم ينجلين» لاشتراك اللفظ وضعوا اللجّ على معمًى.

الأسماء فارق كرجل وفرس، ومفارق كطفل، ومضاف ككل وبعض، ومقتض كأخ، وشريك، وابن، وخصم، ومشتق وهو على وجهين: مبنّي على فعل ككاتب، وغير مبنيّ عليه كقولنا الرحمن هو مشتق من الرحمة، وغير مبنيّ

---

(١) وجاء رجل إلى الحسن، فقال: أيُدالِكُ الرجلُ امرأتَه؟ أي يماطلها بمهرها قال نعم: إذا كان مُلْفَجاً (مفلس وعليه دين). اللسان: (لفج).

(٢) الشاهد لامرىء القيس وتمامه:

..... ولكن حديثنا من حديث الرواحل

ديوانه ٩٤.

(٣) مجمع الأمثال ١/٣٧، والمستقصى ١/٤٠٨.

(٤) مجمع الأمثال ٢/١٧ والمستقصى ٢/١٦١.

من رحم، وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل، فهو أبلغ لأنّ الرحمن أبلغ من الرحيم، لأنا نقول رحم فهو راحم ورحيم.

يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، والشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا إن الاسم واحد، وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنها، وإنْ اختلفت ألفاظها، فإنها ترجع إلى معنى واحد، وقال آخرون ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى، وذهب، وانطلق، وبهذا نقول، وهو مذهب أبي العباس ثعلب.

ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد نحو: الجون: الأسود، والجون: الأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة، وإما للتسوية، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول طرماح، [٤٣٤] وإنما أصله من الطرمح، وهو البعيد، لكنه لما أفرط طوله سمي طرماحاً، ويجيء في قياسهم قولهم رعشْنَ للذي يرتعش، وخَلْبَن للمرأة الحمقاء، وزرقم للشديد الزَّرْق، «وصِلْدِم للناقة الصلبة، والأصل صلدة»، وشَدْقَم: للواسع الشدق، ومن الباب كبير، وكُبَّار، وكُبار، وطويل، وطِوال، وطُوّال.

ومما اختصت به لغة العرب الحاء والطاء، وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم.

قال أبو عبيد[1]: وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتين للتعريف كقولنا الرجل، فليستا في شيء من لغات الأمم غير العرب، الألف تدخل

(١) هو القاسم بن سلام.

على لام التعريف مثل الرجل، وهذا في مذهب أهل البصرة، وكثيراً ما سمعت أبا سعيد السيرافي يقول في ألف الرجل ألف لام التعريف والكوفيون يقولون ألف التعريف ولامه معاً، وهما مثل: هل، وبل.

الفاء لا تقاربها باء متقدمة ولا متأخرة، والميم لا تلاصق الباء بوجه إلا في قولهم شبم، وقد يدخل بينهما دخيل في مثل: عبام وشبام، وما أعلمهم زادوها في شيء من أبنية كلامهم إلا في حرف قاله الأغلب:

فلّك ثدياها مع النتوب[1]

أراد النتّو فزاد الباء.

ليس نرجس من كلام العرب.

أم تكون بمعنى «بل» كما في قوله تعالى ﴿أم يقولون شاعر﴾[2]، وينشدون:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط[3]

قال أبو زيد: العرب تزيد أَمْ. أبو عبيدة: أَمْ تأتي بمعنى ألف الاستفهام ﴿أم تريدون أن تسألوا رسولكم﴾[4].

قال الفراء: إنَّ مقدّرة لقَسَمٍ متروك استغنى بها عنه، والتقدير: والله إنّ زيد عالم. ثعلب هو جواب: ما زيد بقائم، فإن جواب ما واللام جواب الباء. الفراء إذا قلت: (إنما قمت)، فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام، (إنما قام أنا)، نفيت القيام عن كل أحد، وأوجبته لنفسك. قال الفراء: لا تكون

---

(١) الشاهد في الصاحبي ١٠٤ بلا نسبة.

(٢) سورة الطور آية ٣٠.

(٣) الشاهد للأخطل وتمامه:

..... غلس الظلام من الرباب خيالا

ديوانه ٤١.

(٤) سورة البقرة آية ١٠٨.

أبداً إلا ردّاً، يعني أن قولك ما أنت إلا أخي، وإنما قام أنا، لا يكون هذا ابتداء أبداً، إنما يكون ردّاً على آخر، كأنه ادّعى أنه أخ ومولى، وأشياء أخر، فنفاها وأقر له بالأخوة، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام، فنفيتها كلها ما خلا القيام، وقال قوم إنما معناه التحقير، نحو ﴿إنما [٤٣٥] أنا بشرٌ﴾[١] وليس قولهم بشيء لقوله تعالى ﴿إنما الله إلٰهٌ واحد﴾[٢] والذي قاله الفراء صحيح، وحجته قوله إنما الولاء لمن أعتق. إذا جمع الكلام ضروباً، وفي آخره استثناء، فالأمر إلى الدليل، فإن جاز رَجْعُه على جميع الكلام كان على جميعه، كقوله تعالى ﴿إنما جزاء الذين يحاربون﴾[٣] ثم قال ﴿إلا الذين تابوا﴾[٤]، فالاستثناء جائز في كل ذلك.

الكوفيون لا ينفون بل إلا بعد نفي. قال هشام[٥]: محال ضربت أباك بل أخاك، لأن الأول قد ثبت له الضرب. والبصريون يقولون لما كانت بل تقع للإضراب، وكنا نضرب عن الإيجاب كما نضرب عن النفي وقعت بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفي، ولا بل مثلها، وقال قوم تكون بل بمعنى إنَّ في قوله تعالى ﴿صٓ والقرآن ذي الذكر بل الذين﴾[٦] أي إنَّ.

زعم ناس أن ثُم تكون زائدة ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾[٧] أي حتى إذا ضاقت عليهم تاب.

أصابُهُم الحِما وهُمُ عَوَاق

---

(١) سورة الكهف آية ١١٠.
(٢) سورة النساء آية ١٧١.
(٣) سورة المائدة آية ٣٣.
(٤) سورة المائدة آية ٣٤.
(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، توفي سنة ٢٠٩هـ.
(٦) سورة صٓ آية ١ ــ ٢.
(٧) سورة التوبة آية ١١٨.

يريد الحمام. مذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أنْ يعطف بها حتى يكون الثاني من الأول.

قالوا: لو قلت كلمت العرب حتى العجم، لم يجز. وقال الفراء لا يجوز: ضربت أخاك حتى أباك، وهو مثل الاستثناء، كما لا يجوز: كلمت أخاك إلا أباك، وأجاز الفراء: إنه ليقاتل الرجال حتى الفرسان، وإن كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباء، خفضاً ونصباً، قال الفراء: لأن الظباء وإن كانت مخالفة للأرانب فإنها من الصيد، وهي أرفع منها. وقال البصريون هذا خطأ لأن حتى إنما جعلت لما تتناهى إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها مما يكون منتهى في الغاية، فإذا قلت: ضربت القوم، جاز أن يتوهم السامع أن زيداً لم يدخل في الضرب، إما لأنه أعلاهم، أو لأنه أدنؤهم، فمعنى «إلى» فيها قائم إذ كانت إلى منتهى الغاية. والكوفيون لا يجعلون حتى حرف عطف إنما يرفعون ما بعدها بإضمار.

ذات تكون كناية عن ساعة من يوم، وليلة أو غير ذلك، كقولك: ذات يوم، وذات عَشِيّة.

لما رأت أرقي وطول تقلّبي ذات العشاء وليليَ الموصولا[1]

وتكون كناية عن الحال. وأهل خباء صاحٍ ذاتُ بينهم، [٤٣٦] وأصلحوا ذات بينكم، وتكون للبِنْية والخلقة، هو ذاته صالح، وتكون للنيّة والإرادة ﴿بذات الصدور﴾[2] أراد السرائر، ومنه فيما ذكروا قوله:

محلتهم ذات الإلّه[3]

أي إرادتهم الله، وربما قالوا شتّان ما بينهما، وليس بفصيح.

---

(١) لم أعثر على مصدر هذا الشعر وقائله

(٢) سورة آل عمران آية ١١٩.

(٣) الشاهد لحسان بن ثابت.

قال **الكسائي**: كلّ ما كان في القرآن من **عسى** على وجه الخير فهو موحد ﴿عسى أنْ يكونوا خيراً منهم﴾[1] و﴿عسى أن يكنَّ خيراً منهن﴾[2] و﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئاً﴾[3] وما كان على الاستفهام فإنه يجمع ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾[4].

قال **الفراء**: نرى أن قول العرب كم مالك؟ أنها ما وصلت من أولها **بكاف**، ثم إن الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها، كما قالوا: لم قلت ذاك؟ ومعناه لم ولما قلت، قال: **يا أبا الأسود**:

«لِمَ أسلمتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ».

وقيل لبعض العرب مذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك. فزيادة الكاف في مذ دليل على أن الكاف في كم زائدة. وعاب **الزجاج** على الفراء قوله، وقال: لو كانت في الأصل كـ«ما» وأسقطت الألف للاستفهام لتركت على فتحها كما تقول «بِمَ» و«لِمَ» والجواب ما قاله **أبو زكرياء**[5] وهو الاستعمال.

قال بعض أهل العلم: **كَيْفَ؟** سؤالٌ محض عن حال: كيف زيد؟ **وحال لا سؤال معه**: لألزمنك كيف كنت، أي على أي حال كنت، **وبمعنى التعجب**: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾[6] وقد تكون **بمعنى النفي**، قال سويد:

كيفَ يـرجُـونَ سِقَـاطِي بَعـدَمـا جَـلَّلَ الـرأسَ مشـيبٌ وَصَـلَعْ[7]

---

(١) سورة الحجرات آية ١١.
(٢) سورة الحجرات آية ١١.
(٣) سورة البقرة آية ٢١٦.
(٤) سورة محمد آية ٢٢.
(٥) هو الفراء.
(٦) سورة البقرة آية ٢٨.
(٧) ديوان سويد: ٣٢.

وتوبيخاً ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى﴾[1].

تكون «كان» بمعنى «صار» قال:

أجَـزْتُ إليـهِ حُـرَّة أرجَبـيَّـة وقد كان لونُ الليلِ مِثل الأرندَج[2]

زعم ناس أن أصل كَلَا الكاف التي دخلت تشبيهاً على لا، وذلك أن العرب إذا قللت شيئاً قالت هو كلا ولا، قال (زهير):

أصـابَ خَصَاصَـةً فبدا كلِيـلاً كـلا وانْغَـلَّ سـائـرُهُ انغِـلَالاَ[3]

زهير [٤٣٧]:

مُؤَرَّثُ المجـدِ لا يفتـالُ هِمَّتَـهُ عن الرئاسة لا عجزٌ ولا سَـأَمُ[4]

أي لا يغتالها عجز:

بيـومِ جُـدُودٍ لا فَضَحْتُمْ أبـاكُم وسالمتمُ والخَيلُ تدمى نُحورُها[5]

يريد فضحتم. وحكى قطرب فضحتم لا زيداً. وقال الهُذَلِيّ:

أَفعنـك لا بـرقٌ كـأنَّ وميضَـهُ غـابٌ يسنمـه ضِـرامٌ مُثْـقِبُ[6]

في بيـر لا حور سرى وما شعـر[7]

أي في بيرحور.

قال أبو النجم:

ولا ألـومُ البِـيضَ ألّا تَـسْـخَـرا[8]

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠١.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٣/١٥١٨.

(٤) ديوان زهير ١٦٣.

(٥) الشاهد لقيس بن عاصم في الأغاني (دار الكتب) ١٤/٨٠، وشرح النقائض ١/١٤٦.

(٦) الشاهد لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١/١٧٢.

(٧) الشاهد في الخصائص ٢/٤٧٧.

(٨) ديوان أبي النجم العجلي ١٢١.

أي أن تسخر.

أعـايش مـا لأهـلك لا أراهـم[1]

أي أراهم، وقال:

وَتَلْحَيْنَني في اللهـوِ أَنْ لا أحِبُّـهُ وللَّهْـوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غـافـلِ[2]

أي أن أحبه. وفي القرآن ﴿ما منعـكَ أَلاَّ تسجدَ﴾[3] أي أن تسجد. وبيت الشماخ فيه غير زائدة، وذلك أن امرأته قالت له: لِمَ تشدّد على نفسك في العيش حتى تلزم الإبل؟ فردّ عليها، فقال: مالي أرى أهلك يتعهدون أموالهم، ولا يضيّعونها، بل يصلحونها، وأنت تأمرينني بإضاعة المال.

جعل الأفوه لات بمعنى حين، فقال:

تـرك النـاسُ لـنـا أكتـافَـهُـمْ وَتـوَلَّـوْا لاَتَ لَمْ يُغْنِ الفِـرارُ[4]

ليس: زعم ناس أنها من حروف النسق: ضربت عبدالله ليس زيداً، وقام عبدالله ليس زيدٌ، ومررت بعبدالله ليس بزيدٍ، ولا يجوز حذف الباء لأنك لا تضمر المرور، ولو قلت ظننتُ زيداً ليس عَمْراً قائماً جازَ. والبصريون يقولون لا يجوز العطف بليس، وكان الكسائي يقول: أُجريتْ «ليس» في النسق مجرى «لا».

لعل يون استفهاماً، وشكّاً، وبمعنى خليق، وحُكي عن الكسائي أنَّ لعلما تأتي بمعنى كأنّما، وإنما، وأنكر الفراء هذا قال: لأنها مغيّرة عن «أنَّ». وأهل البصرة قالوا: «لعلّ» ترجٍّ، وبعضهم يقول توقُّع، وتكون «لعل» بمعنى

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٧٩ والأضداد لابن الأنباري ٢١٤.

(٣) سورة الأعراف آية ١٢.

(٤) الشاهد للأفوه الأودي في ديوانه ١٣ (الطرائف الأدبية) والدرر ١/١٠٠.

«عسى»، وتكون بمعنى «كي»، قال تعالى ﴿وأنهاراً وسبلا لعلكم تهتدون﴾[1].

لا تكاد تجيء «لكن» إلا بعد نفي وجَحد، نحو ﴿وما رميت إذ رميت ولكنّ الله رمى﴾[2].

أهلُ مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد: سبحان ما سَبَّحْتَ له.

ثعلب يقول: أولَى له: [٤٣٨] داناه الهلال. قال:

أولى لكم ثم أولى أن تصيبكم مني نواقِرُ لا تُبْقِي ولا تَـذَرُ[3]

يا لك: للتعجب في المدح، قال:

يا فارساً ما أبَو أوفى إذَا شُغِلَتْ كِلتا اليَدينِ كرورا غَيْرَ فَرّارِ[4]

وفي الذم، قال:

أبو حازمٍ جارٌ لها وابنُ بُرْثُنٍ فَيَا لَكِ جَارَيْ ذلةٍ وَصَغارِ[5]

ورُبّما حَذَفَتِ العرب ألفَ الاستفهامِ، قال الهُذَلِيّ:

رفوني وقالوا يا خُويلدُ لم تُرَعْ فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ[6]

أراد أهم.

الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور عاصياً، ويكون بلفظ أَفعلْ، وليفعلْ، ويحتمل لفظ الأمر معاني الدعاء، والوعيد،

---

(١) سورة النحل آية ١٥.

(٢) سورة الأنفال آية ١٧.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) الشاهد لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢١٧/٣، والخزانة ٢١١/١، واللسان (رفا).

والتسليم، والتكوين، والندب، والتعجيز، والتعجب، والتمني، والوجوب، والتلهف، والخبر، فإن قال قائل: فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه؟ قيل له: أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء، غير أن العادة جارية.

أنّ من أمر خادمه أنْ يسقيه ماء، فلم يفعل، فإنّ خادمه عاصٍ، وأن الأمر معصيّ، وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام، فتكلم، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي.

إذا جاء الخطاب بلفظ مذكّر، ولم ينصّ فيه على ذكر الرجال، فإن ذلك الخطاب شامل للذُّكْرَان والإناث، كقوله جلّ وعزّ ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله﴾[1] و﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[2]. كذا تعرف العرب هذا الشيء يكون ذا وصفين يتعلق بحكم من الأحكام على أحد وصفيه، أما الفقهاء فيختلفون في هذا، وأما مذهب العرب فإن العرب قد تذكر الشيء بأحد وصفيه فيؤثر ذلك، وقد تذكره فلا يؤثر بك، يكون الأمر في ذلك، وفي غيره سواء، ألا ترى القائل يقول:

من أُنـاسٍ ليسَ من أخـلاقِهِـمْ عاجِلُ الفُحْشِ ولا سوءُ الجَزَعْ[3]

فلو كان الأمر على ما يذهب إليه من يخالف مذهب العرب لا تجيز آجل الفحش إذا كان الشاعر إنما ذكر العاجل. وقال تعالى ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾[4] والكفر لا يجوز في حال من الأحوال.

تقول العرب: أتانا عند مغيب [٤٣٩] الشمس، أو حين، يريدون أو حين كادت تغرب، قال ذو الرمة:

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٨.
(٢) سورة البقرة آية ٤٣.
(٣) الشاهد للقيط بن يعمر الإيادي من عينيته المشهورة.
(٤) سورة البقرة آية ٤١.

فلمـا لبسنَ الليلَ أو حينَ ينصب له من خذا آذانهـا وهو جـانِحُ[1]

لو أن عَمْراً همَّ أن يرقَوْدا.

إذا غـرّد المُكَّاءُ في غيـرِ روضِـهِ فويلٌ لأهلِ الشامِ والحُمُـراتِ[2]

أومأ إلى الجدب، وذلك أن المُكَّاء يألفُ الرياض، فإذا أجدبَت الأرضُ سقط في غير روضه، ومنه قول الأفوه:

إنّ بـنـي أَوْدٍ هُـمُ مـا هُـمُ للحرب أَو للجدبِ عام الشُّموس[3]

أومأ بقوله «الشموس» إلى الجدب، وقلة المطر، والغيم، أي أنّ كلَّ أيامهم شموس بلا غيم.

في جمع إره إرون، ويقولون: لقيت منه الأقورين[4]، وأصابني منه الأمرّون.

إذا ذَكَرتْ عَينِي الزّمانَ الذي مَضَى بصحـراءِ فلجٍ ظلّتـا تَكِفـانِ[5]

* * *

إذا قُلتُ سيـرُوا نحوَ ليلَى لعَلَّهـا جرى دونَ ليلى مائل القرنِ أعضَبُ[6]

ترك خبر «لعلها».

وُجِد بخط أبـي نصر محمد بن محمد الفارابي[7] كتاب صنعه، وسمّاه

---

(١) البيت في ديوانه: ١٠٨.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) ديوان الأفوه ١٦ (الطرائف الأدبية).

(٤) مجمع الأمثال للميداني ١٩٢/٢.

(٥) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢٥/١ والهمع ٥٠/١.

(٦) الشاهد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٦١/١، ومغني اللبيب ٦٣١.

(٧) ويلقب بالمعلم الثاني، صاحب تصانيف كثيرة. ولد سنة ٢٦٠هـ وتوفي سنة ٣٣٩هـ.

كتاب **الألفاظ والحروف**، وكان أوله: كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها سموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا من سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذي حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام وملا من مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسّان، ولا من إياد، فإن هؤلاء كانوا مجاورين لأهل الشام ومخالطين لهم، وكان أكثرهم نصارى يقرأون في صلواتهم بغير العربية، ولا من تغلب، والنمر، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، وكانوا أيضاً نصارى، ولا من [٤٤٠] بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ومخالطين لهم، ولا من عبدالقيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزْد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة، فيهم، ثم لمخالطتهم للفرس بعد أن لحق هؤلاء أنهم فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب وصيَّرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط بين أمصار العرب، وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعايةَ والصيدَ واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً، وأشدهم توحّشاً وسبعية، وأمنعهم جانباً، وأشدّهم حَمِيَّة، وأحبهم لأن يغلِبوا،

وأن لا يُغْلبوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلّهم احتمالاً للضَّيْم والذلّة.

من شرح النحاس أبي جعفر للمعلقات السبع سمعت أبا إسحق[1] لا يجيز مثل هذا إلا فيما يعرف، نحو: قدوم الحاج، وخفوق النعم. ولو قلت: لا أكلّمك قيام زيد وقت قيام زيد، لم يجز، لأنه لا يعرف، ويجوز عند الكوفيين أن تبنى ظروف الزمان مع الفعل المستقبل، ولا يجوز ذلك عند البصريين، لأن المستقبل معرب.

جئت معه نصبها عند س على أنها ظرف. قال س سألت ج عن قولهم: جئت معه، لم نصبت؟ فقال: لأنه أكثر استعمالهم لها مضافة، فقالوا: جئت معه وجئت من معِهِ، فصارت بمنزلة «أمام»، يعني أنها ظرف.

فمثلك على معنى رب مثلك، والعرب تبدل من ربَّ الواو، وتبدل من الواو الفاء، لاشتراكهما في العطف.

زعم س أن الحروف التي يُنبَّه بها، يعني ينادَى بها: يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف، وزاد الفراء أي زيد، ووازيد.

خ وأصحابه يستقبحون أن يجازوا بإذا، وإن كانت تشبه حروف الجزاء في [٤٤١] بعض أحوالها، فإنها تخالفهن بأن ما بعدها يقع مؤقتاً، لأنك إذا قلت (أكلمك إذا احمرَّ البُسْرُ) فهو وقت بعينه، فهذا أقبح أن يجازى بها إلا في الشعر، يقال أظلم إذا دخل في الظلام قال تعالى ﴿فإذا هم مظلمون﴾[2] لا يعرف في اللغة الضُّحَى إلا قيل الضَّحاء، قال النابغة الجعدي:

---

(١) هو الزجاج.

(٢) سورة يس آية ٣٧

أعْجَلَها أَقْدُحِي الضحاء ضُحًى وهي تُناصي دوايب السَّلَمِ[1]

السلمُ: شجر، يريد أعجلها ذبحي إياها ضحى عن أن تبلغ الضحاء.

قال أهل اللغة معنى عن تفضّل بعد تفضّل، وهذا قول حسن لأن «عن» تقارب «بعد» في المعنى، ألا ترى أنّ قولك: (أخذت العلم عن زيد) إنما معناه جاز إليّ بعد زيد، ولعى هذا قوله تعالى: ﴿يخالفون عن أمره﴾[2] معناه: والله أعلم، بعد ما أمروا، أبو عبيدة: «عن» ها هنا زائدة، المعنى يخالفون أمره، وهذا عند الحُذّاق ليس بشيء، حيا: الأحسنُ أن يضمن «يخالفون» معنى ما يتعدى بـ«عن»، فكأنه قال يحيدون عن أمره، لأن المخالفة حيدة.

أجازوا «مررت بالمعطَى الدرهم»، حكى **الأخفش** «على أسنانه حِبْرة»، وخالفه **الأصمعي**، وروى على أسنانه خَبْرَة، وهي الأثر.

وروى الأخفش أيضاً «ناقة يلز»، للضخمة ولم يحكه غيره

[من لـد شـولاً فـإلى إتـلائهـا][3]

س يقدّره من لدُ أَنْ كانت شَوْلاً حمل قديراً على ضعيف لو كان مخفوضاً، وشرح هذا أنك إذا عطفت اسماً على اسم، وكان يجوز لك في الأول إعرابان فأعربته بأحدهما، ثم عطفت الثاني عليه، جاز لك أن تعربه بإعراب الأول، وجاز لك أن تعربه بما كان لك في الأول، فتقول: (هذا ضاربٌ زيدٍ وعمروٍ)، وإن شئتَ وعَمْراً، لأنه كان يجوز ضاربٌ زيداً، وتقول:

---

(١) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه ١٥٧.

(٢) سورة النور آية ٦٣.

(٣) ديوان امرىء القيس وتمامه:

وظل طُهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

هذا ضارب زيداً وعمراً، وإن شئت «وعمروٍ»، لأنه كان يجوز: ضارب زيدٍ وعمروٍ، فهذا يجيء على مذهب س.

وأنشد س

[مشائيم . . . . . البيت][1]

والمازني، وأبو العباس[2]، لا يجيز أن هذه الرواية، والرواية عندهما (ولا ناعبا) لأنه لا يجوز أن يُضْمَر الخافض، لأنه لا يتصرف، وهو من تمام الأسماء و«قدير» عطف على الجوار، وهو قول أكثر أهل اللغة، أو عطف على موضع «صفيف» أو عطف على «منضج» على حذف مضاف التقدير، أو منضج قدير.

[٤٤٢] **يقال**: بات بيتوتة، وقال قيلولة، وكان كينونة، وصار صيرورة، وبان بينونة، وساد سيدودة، وطار طيرورة، وحاد حيدودة، وغابت الشمس غيبوبة، وهذه أسماء للمصادر وزنها من الفعل عند البصريين «**فيعلولة**»، فحُذف منها، كما حُذف من مَيْتٍ فقيل ميت وهو عند الكوفيين «**فعلولة**»، واحتجوا بأنه ليس في الكلام«فيعلولة»، وهذا الاحتجاج لا يجب لأن المعتلّ تقع فيه أشياء لا نظير لها في السالم، والذي قالوا من أنها فعلولة فإن «**فعلولا**» لا يعرف في كلام العرب، وأيضاً فإنه كان يجب على قولهم أن يقال: كان كونونة، وهذا لا يقال.

قال **أبو العباس**: لا يجوز أن ترخّم نكرة البتّة، وأنكر على س ما قاله من أن النكرة ترخّم إذا كانت فيها الهاء، وزعم أن قوله

---

(١) الشاهد: مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة:

ولا ناعباً إلا ببين غرابُها

سيبويه ١/١٦٥.

(٢) هو المبرد.

[جاريَ لا تستنكري عَذيري][1]

أنه يريد أيتها الجارية، وكأنه رخّم على هذا معرفة، وكذلك يقول في

[أصاح ترى . . . . .][2]

أي يا أيها الصاحب، ثم رخّم على هذا. وفي

[بجادمزمل . . . . .][3]

إما على الجوار، وفيه قول آخر أن يكون على قول من قال: (كُسِيَتْ جُبَّةً زيداً)، التقدير مزملة الكساء، ثم حذف، كما تقول: مررت برجل مكسوته جُبَّةً، ثم يكنّى عن الجبة، فتقول: مررت برجل مكسوته، ثم تحذف الهاء في الشعر.

يقال: كيف يجوز أن يكون «السفين بالنواصف»[4] وإنما النواصف رحاب تكون في الأدوية، فالجواب عن هذا أن في البيت تقديماً وتأخيراً، والمعنى: كأن حدوج المالكية غدوة بالنواصف من دَدِ خلايا سفين.

النيّف من العدد ما جاوز العقد إلى الثلاثة، هذا قول أهل اللغة إلا أبا زيد، فإنّ الجرمي حكى عنه أن النيّف ما بين الواحد إلى التسعة، الشجاج ثمان ذكرها في شرح قوله:

---

(١) ديوان العجاج ٢٦ وتمامه:

. . . . . .

(٢) ديوان امرىء القيس وتمامه:

. . . . . .

(٣) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ٢٥ وتمامه:

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمّل

(٤) يقصد بيت طرفة في معلقته:

كأن حدوج المالكية غدوة ... خلايا سفين بالنواصف من ددِ

[وجمجمة مثل العلاة . . . . . البيت][1]

[ومـا زال تـشـرابي][2]

من رواه بكسر التاء فقد أخطأ، لأنه ليس في كلام العرب اسم على «تِفعال» إلا أربعة أسماء وخامس مختلف فيه، يقال: تِبيان، ويقال لقلادة المرأة تِقْصار، وتِعْشار، وتِبراك موضعان، والخامس المختلف فيه قولهم تِمْساح وتِمْسَح، وتِمسَح أكثر وأفصح.

وروى **الأصمعي**:

[ألا عـم صـبـاحـاً][3]

ولا يعرف أنه يقال وَعَمَ [٤٤٣] يَعِمُ، إلا أنه يجوز أن يكون استعمل في بعض المواضع، ولم يستعمل في بعضها، كما يقال: هبني قائماً، بمعنى دعني واجعلني، ولا يقـال: وهبني الله إلا في لغـة شـاذة. وحكى عن **ابن الأعرابي** أنه حكاها قال: وهبني الله فداك، أي جعلني، قال **الأخفش** ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يرجعون فيه إلى لغة، قال **الفراء**: الأصل نعِم ينعَم، ثم حذفوا النون لما أمروا، ولا يقاس عليه، كما لا يقاس على قولهم: خذ وكل.

حكى **الفراء** أنّ المتن يذكّر ويؤنث. خطاتا. هـ من نعت المتنتين، وحذفت النون للإضافة، والمعنى خطاتا مثل ما، **ثعلب**: خطاتا، فعل ماض،

---

(١) يقصد بيت طرفة في المعلقة:

وجمجمة مثل العلاة كأنما ... وعى الملتقى منها إلى حرف مبردِ

(٢) ديوان طرفة، معلقته، وتمامه:

وما زال تشرابي الخمور ولذتي ... وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي

(٣) ديوان امرىء القيس ٢٧ وتمامه:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وكان يجب أنْ يقال خطتا، إلا أنه لما اضطر ردّ الألف التي تحذف في الواحدة في قولك خطت، لأنها إنما حذفت لسكونها وسكون التاء، فلما تحركت التاء في التثنية ردّ الألف.

[يؤخرفيوضع . . . . .][1]

قال بعض أهل اللغة «يؤخر» بدل من «يعلم»، وأنكر بعض النحويين هذا، وقال: لا يكون التأخيرُ العلمَ، ألا ترى أنك تقول: إن تعطني تحسن إليّ أشكرك، فتبدل «تحسن» من «تعطي» لأن العطية إحسان، ولا يجوز أن تقول: إن تجئني تتكلم أكرمك، إلا على بدل الغلط، لأنّ التكلم ليس هو المجيء، وبدل الغلط لا يجوز أن يقع في الشعر، وأجاز س للشاعر إسكان الفعل إذا اضطر بردّه إلى أصله، فيجوز على مذهب س أن يكون قوله «يؤخر» مردوداً إلى أصل الأفعال، وقال بعض النحويين «يؤخر» جواب النهي، والمعنى «فلا تكتمن الله في نفوسكم» وأجاز: لا تضرب زيداً يضربك.

حكى **الأصمعي**: أنتجت الناقة إذا استبان حملها، فهي نَتُوج، ولا يقال مُنْتِج، وهو القياس إلا أن العرب استغنت عنه بِنَتُوج، ونظير هذا قولهم «يذر» ولا يقولون «وذر» إلا في قلّة من الكلام استغنوا عنه بتَرَكَ **الأصمعي**: أخطأ زهير في هذا لأن عاقر الناقة ليس من عادٍ إنما هو ثمود، فغلط، فجعله من عاد، د: ليس بغلط لأن ثموداً يقال له عاد الآخرة، ويقال لقوم هود عاد الأولى، والدليل على هذا قوله تعالى ﴿وأنه أهلك عاداً الأولى﴾[2]

[وكان طوى . . . . .][3]

---

(١) ديوان زهير، معلقته، وتمامه:

يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر ليوم الحساب أويعجل فينقم

(٢) سورة النجم آية ٥٠.

(٣) ديوان زهير ٢٢ وتمامه:

وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتقدم

د على إضمار «قد»، لأن «كان» فعل ماض فلا يخبر عنها إلا بالاسم أو بما ضارع [٤٤٤] الاسم، وأيضاً فإنه لا يجوز: كان زيدٌ قام، لأن قولك: زيد قام، يغنيك عن «كان»، وخالفه أصحابه في هذا، فقالوا: الفعل الماضي قد ضارع أيضاً، فهو يقع خبراً لكان، كما يقع الاسم والفعل المستقبل، فأما قوله: زيد قام، يغني عن «كان» فإنه إنما جيء بكان لتوكيد أن الفعل الماضي لما مضى.

[فلا هو أبداها][1]

المعنى فلم يبدها، وقال تعالى ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾[2] لا يجيز النحويون: ضربتُ زيداً إلا ضربتُ عمراً، لئلا يشبه الثاني الدعاء، ولا يجوز أن يكون المعنى: ضربتُ زيداً لم أضرب عَمْراً، لأن هذا إنما يكون إذا كان في الكلام دليل عليه، كما قال ﴿ولكن كذب وتولى﴾[3] فمجيء «لكن» يدلّ على أنّ «لا» بمعنى لم يصدق، ولم يصل.

حكى س إنّ أبا زيد قال له: من العرب مَنْ يقول: قَرَيْتُ في قرأت، فقال س لأبي زيد: فكيف يقول هؤلاء في المستقبل، قال يقولون: اقرأ يا هذا، فقال س: كان يجب أن يقول «اقرِي» حتى يكون مثل: رميت ارْمِ، وإنما أنكر س هذا لأنه إنما يجيء فعلتُ افعلْ، إذا كان لام الفعل أو عينه من حروف الحلق، ولا يكاد يكون هذا في الألف، إلا أنهم قد حكوا: أَبَى يأْبى، فجاء على فَعَلَ يَفْعَلُ، قال أبو إسحق[4]: قال إسماعيل بن إسحق قاضي بغداد: إنما جاء هذا في الألف لمضارعتها حروف الحلق، فشبهت بالهمزة، يعني فشبهت بقولهم قرأ يقرأ، وما أشبهه.

---

(١) بيت زهير السابق.

(٢) سورة القيامة آية ٣١.

(٣) سورة القيامة آية ٣٢.

(٤) هو الزجاج.

[مِنّا الذي اختبر الرجال سماحة][1]

أجاز بعض الكوفيين قياساً على هذا: مررتُ زيداً، وهو عند البصريين لا يجوز لأنه إنما جاز فيما يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما بحرف جرّ لأن الفعل يقوى إذا تعدَّى إلى مفعول، فيحذف من الثاني حرف الجرّ، ثمّ يعدّى الفعل إليه، واحتج مَنْ أجاز: مررتُ زيداً ببيت أنشده لجرير، وهو

[تمرون الديار . . . . .][2]

وهذا أنشده د قال: أنشدني عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير

[مررتم بالديار ولم تعرجوا]

فمضى وقدّمها وكانت عادة منه إذا هي عرّدت إقدامها][3]

أي فمضى الحمار، وقدم الأتان، وعرّدت: جبنت، يقال عرّد في الحرب إذا جبن، وروى عن الخليل أنه يقال عرّدت وعرّجت واحد. زعم الكوفيون أنه لما أولي [٤٤٥] «كان» خبرها، وفرق بينها وبين اسمها توهّم التأنيث فأنث، وحكى سا عن العرب كانت عادة حسنة من الله المطر، وقال بعض البصريين: أنَّثَ الإقدام لأنه مضاف إلى مؤنث، وهو مشتمل عليه، وشبهه بما أنشده س

[رأت مرّ السنين أخذك مني][4]

فأَنَّثَ الإقدام لأنه مشتمل على السنين، وأنشد س

---

(١) تمام الشاهد: . . .

وجوداً إذا هب الرياح الزعازع

وهو للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١، وسيبويه ٣٩/١.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ٤١٦

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

(٣) ديوان لبيد، المعلقة.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

[مرّ الرياح النواسم][1]

وقال أكثر البصريين إنما أنَّثَ الإقدام لأنه بمعنى التقدمة، وقرأ بعض القراء ﴿ثم لم تكن فِتْنتهم إلا أن قالوا﴾[2] قيل: إنما أنَّثَ القول لأنه الفتنة في المعنى، وأنشد:

فإن تكن الأيام فرَّقن بيننا ... فقد عَذَرَتْنا في صَحابَتِهِ العُذْرُ[3]

فأنَّثَ العذر لأنه بمعنى المعذرة والعذرى، وقال **الأصمعي**: العُذْرُ جمع عذير، والأصل عذرتم حذف الضمة، وأنَّثَ العُذْر، وقال د: أضمر في «كانت التقدمة» كأنه قال، وكانت التقدمة عادة منه، ثم أبدل قوله «إقدامها» من التقدمة، قال **أبو الحسن**[4]، وهذا القول حسن جداً.

عِين في جمع عيناء، د: كان يجب أن يكون عُيْنا مضمومة العين مسكنة الياء، كحمراء وحُمْر، فكُسرت العين لمجاورتها الياء، وقال غيره: كان يجب أن يكون في الجمع بالواو، لأنه على فُعْل إلا أنهم كرهوا أن يكون في الجمع بالواو، وفي الواحد بالياء، فأبدلوا من الواو ياء وكسر ما قبل الياء.

يقال في تثنية نقيّ نقوان، وحكى **الفراء** نقيان ولا يعرفه البصريون.

جمع توأم على تُؤام، كما يقال ظُؤار وعُراق وفُرار ورُخال ورُباب في جمع ظِئر وعِرْق وفَرير ورَخِل ورُبّي، وكأنه اسمع للجمع:

حتى إذا يئس الرماة وأرسلُوا ... غُضْفاً دَواجِن قافِلاً أعصَامُها[5]

---

(١) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤

مشين كما اهتزت رياح تسفهت ... أعاليها مرُّ الرياح النواسمِ

(٢) سورة الأنعام آية ٢٣.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) هو الأخفش.

(٥) ديوان لبيد، معلقته.

يئس أي علم ﴿أفلم ييئس الذين آمنوا﴾[1] قال أبو عبيدة: معناه أفلم يعلم، وأنشد:

أقُولُ لأهل الشِّعْبِ إذْ يَيْسِرونني ... أَلَمْ تيأسوا أني ابن فارس زَهْدَمِ[2]

ويروى: يأسرونني

تَـرَّاكُ أمكنـةٍ إذا لـم أَرْضَـهَـا ... أو يَرْتَبِطْ بعضَ النفوسِ حِمَامُها[3]

[٤٤٦] أو يرتبط معطوف على أرضها، أي أترك الأماكن إذا رأيت فيها ما أكره، وإذا لم يرتبط، وقيل: «يرتبط» في موضع رفع، وقيل في موضع نصب، وأُسْكِن في الحالين لأنه ردَّ الفعلَ إلى أصله.

الفرس يقع على الذكر والأنثى، إلا أنك إذا صغَّرت الذكر قلت فُرَيْس، وإذا صغَّرت الأنثى قلت فُرَيْسَة، هذا قول البصريين.

أجاز جماعة من رؤساء النحويين أن تكون «أنْ» في موضع خفض على إضمار الحرف، وقال ابن كيسان: أنْ في موضع نصب عجبت أنْ تُكلِّم زيداً، المعنى من أنْ تكلم زيداً، فلما حُذِفَتْ «مِنْ» تعدّى الفعل.

حُكي أن الكسائي يجيز: جاءني القوم إلا حاشى زيد، لأن حاشى ضعفت عنده إذ كانت تقع في غير الاستثناء.

أم هـل عرفتُ الـدارَ بعـدَ تـوهُّم[4]

دخلت «أَمْ» على «هل»، وهما حرفا استفهام، لأنّ «هل» ضعفت في

---

(١) سورة الرعد آية ٣١.

(٢) الشاهد لسحيم في قطر الندى ٨٧ وليس في الديوان.

(٣) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١٤ والخزانة ٣٩٦/٤

(٤) الشاهد لعنترة وهو مطلع معلقته وتمامه:

هـل غـادر الشعـراء من متـردّم .. ..

حروف الاستفهام، فأدخلت عليها «أم»، كما أن «لكن» ضعفت في حروف العطف لأنها تكون مثقلة ومخفّضة من الثقيلة، وعاطفة، فلما لم تقوَ في حروف العطف أُدخلت عليها الواو، ونظير هذا حُكِي عن سا.

قيل: عبلة اسماً تجمع على عَبْلات، ونعتاً على عَبَلات للفرق، وكان النعت أولى بالإسكان لأنه أثقل إذ كان ثانياً.

ينباع، قال ابن الأعرابي «ينفعل»، وكأنه من «باع» وسمعت ابن كيسان يقول: هو من نبع، ثم أشبع الفتحة فصارت ألفاً.

بلغ أشدّه واحدة شَدٌّ:

[عهدى به شدَّ النهار][1]

وقيل: الأشدّ واحد، وقال س هو جمع واحدة شِدَّة، نحو نِعْمة، وأنعم.

س: نُبئتُ بمعنى أُخبرتُ، وعن محذوفة، ثمّ تعدّى الفعل بعد حذفها، وقال غير س: ليست عن ها هنا محذوفة، ومعنى نُبئتُ أُعلمتُ.

الاستثناء الذي ليس من الأول يمثله س بـ«لكن»، والكوفيون بمعنى سِوى، وإنما قدّره س بلكن لأنها للإضراب عن الأول، والإيجاب لما بعده، فكأنها لخروج من كلام إلى كلام، وهذا أشبه بالاستثناء الذي ليس من الأول.

[ويكَ عنترَ أقدم][2]

---

(١) الشاهد في الخصائص ٨٦/١، ١١٨/٣ وتمامه:

عهدي به شد النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظلم

(٢) الشاهد لعنترة العبسي من معلقته وتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

قيل أي ويحك، وقيل ويلك.

تقول: جاءني الضاربا زيد، والمعنى الضاربان زيداً.

لم يصرف «أسماء» لأنه اسم امرأة، وهو معرفة، ولو سميت به رجلاً لكان الأكثر [٤٤٧] فيه الصرف، لأنه جمع اسم.

لا تَخَلْنا على غَراتِكَ إنا قبلُ ما قد وشى بنا الأعداءُ[١]

غرائك تأنيث غرى وقال أبو الحسن[٢]: حذف المفعول الثاني، والمعنى لا تخلنا على إغرائك، بنا هالكين.

لا يكاد يستعمل مَلاء للواحد، إنما يستعمل للثلاثة، أو أكثر. حكى الكوفيون في الجمع: قومٌ بَراء مثل بَراع، ولا يجوز هذا عند البصريين لأنك تحذف همزة لغير علة.

إنَّ عَمْراً لنا لديهِ خِلالٌ غير شكّ في كلهنَّ البلاءُ[٣]

«غير شك»، بمعنى يقيناً، ولا يجوز أن يكون التقدير في «كلهن البلاء» غير شكٍّ، وس لا يجيز: غير شكّ زيد منطلق، وفي منعه إيّاها قولان: أحدهما أن العامل لا يتصرف لأنه المعنى، وذلك أنّ قولك زيد منطلق بمنزلة قولك أتيقن ذلك، وإذا لم يتصرف العامل لم يتقدم عليه ما عمل فيه، الثاني: أنه بمنزلة التوكيد، فكما لا يتقدم التوكيد كذلك لا يتقدم هذا.

ثعل: يقال حاجة وحوائج، كَضَرَّة وضرائر، كأنه بناه على حائجة وضارة، د: لا يجوز حوائج في جمع حاجة، ولا يقال في المكسَّر إلا حاج كهامةٍ، وهامٍ، وساعةٍ، وساعٍ، كما قال:

---

(١) الشعر للحارث بن حلزة اليشكري، معلقته.

(٢) هو الأخفش.

(٣) معلقة الحارث بن حلزة.

وكنـا كـالحـريقِ أصـابَ غـابـاً فيخبـو سـاعـةً ويَهُبُّ سـاعـاً[1]

* * *

وراجعتُ الصِّبـا واشتقـتُ لمـا رأيتُ حُمـولَهـا أُصُـلاً حُـدِينَـا[2]

التقدير: قد حُدِين، لأن الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد».

قرأ حمزة﴿أَنظِرونا نقتبس﴾[3]قال جماعة من أهل اللغة: هذا لحن لأنه لا يجوز هنا أخّرونا.

اللقاء: لا يعرف فيه إلا المدّ، ومن قصره ضمّه كما قال:

وإنّ لُقـاهَـا في المنـامِ وغيـرِهِ وإنْ لم تَجُدْ بالبَذْلِ عندي لرائِحُ[4]

وأما المرة الواحدة، فَلَقْيَة ولِقاءة، ولا يكاد يعرف لُقاة.

الثُّبة: الجماعة في تفرقة، قيل المحذوف منه ياء، وقيل واو، وقال الفراء ما ضُمَّ أوله فالمحذوف منه واو، أو كسر فياء، وكذلك: أخت، وبنت، ويقال في تصغيرة «بنية» ترد ما حذف، ومنه «ثُبَيتُ الرجل»: أثنيت عليه في حياته، كأنك جمعت محاسِنَه [٤٤٨] فأما قولهم لوسط الحوض «ثبة»، فليس من هذا، إنما هو ثاب يثوب إذا رجع، كأنَّ الماء يرجع إليه، وتقول العرب في تصغيره «ثُوبية» فالمحذوف عين الفعل، ومن ذلك لامه.

ومنّـا قبـله السـاعِـي كـليـبٌ فـأيَّ المجـدِ إلا وقـد وَلِينـا[5]

الرواية عند أهل اللغة بنصب «أي» على أن ينصب «بولينا»، وزعم

---

(١) الشاهد للقطامي في ديوانه ٣٤، وسيبويه ٢/١٨٩.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) سورة الحديد آية ١٣.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) الشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم.

بعض النحويين أنه لا جيوز أن ينصب «أي» ها هنا لأنه لا يعمل ما كان في حيّز الإيجاب في ما كان قبله، ورواية أهل اللغة إياه منصوباً على غير تفتيش، ألا ترى أنهم يروون بيت زهير.

[فـإنْ تـكن الـنسـاء مـخبـئات][1]

وإنما مضرب الرواية أيضاً على غير تفتيش لأنّ زهيراً يهجو قوماً، ويشبههم بالنساء، فيجب أن يكون: فإن يكن النساء مخبآت، أي فإن تكن هذه القبيلة مثل النساء.

لا يجوز أن يتعدّى «إليكم» عند البصريين لا يقال: إليك زيداً، لأن معناها تباعد.

[ونشـربُ إنْ وردنا المـاءَ صفـواً][2]

فيه قولان: **أحدهما**: أنه ونشربُ وهذا لا يقع إلا في الماضي إلّا في الشعر على قول بعض النحويين، فأما أكثرهم فلا يجيز في الشعر، ولا غيره: أكلمك إن تكلمني، فأما في الماضي فجائز عند جميع النحويين، **والقول الآخر** أن تقول أكلمك إن كلمتني، فأكلمك في موضع الجواب على قول بعض النحويين، والقول الآخر أن الجواب محذوف، كأنك قلت: إنْ كلمتني أكلمك، ثم حذفت «أكلمك» لما في الكلام من الدلالة عليه.

زعم **الفراء** أنّ «**إذن، وإذا، وإذ**» أصلهن واحد، فحذفت من إذا الألف، ونونت إذن للفرق.

---

(١) ديوان زهير ٧٤

فـإن تـكن الـنسـاء مخبـآت ... فحق لـكـل محصـنـة هـداء

(٢) الشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم:

ونشـرب إن وردنـا المـاء صفـوا ... ويشـرب غيـرنـا كـدراً وطينـا

«لو» تشبه حروفَ المجازاة إلا أنه لا يجازى بها عند أحد من النحويين علمناه.

حسان بن ثابت:

إذا ما الأشرباتُ ذُكِرْنَ يَوْماً فهنَّ لطيِّبِ الراحِ الفداءُ[1]

أعشى بني ثعلبة:

وما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حينَ شِبْتُ وأمردا

ألا أيها ذا السائلي أين يَمَّمَتْ فإن لها في أهل يثربَ موعِدا[2]

هذا مختصر في الأيام والشهور مما رواه الحسين بن خالويه: يوم وأيام أصله أيوام، وكان أبو ثروان الأعرابي[3] يقول: عوى الكلب [٤٤٩] عوية، وأول الأيام يوم الأحد، ويجمع آحادا ووحوداً، وآحاداً، والإثنين أثانين، والثلاثاء ثلاثاوات وأثالث، وقال الفراء يقال مضت الثلاثاء بما فيها ومضى الثلاثاء بما فيه، والأربعاء ممدود مكسور أربعاوات وأرابيع، والخميس أخمسة وأخامس، والجمعة جُمُعات، والسبت أَسْبُت وسبوت، ويقال: استأجرته مُياومة، وملايلة، ومشاهرة، ومجامعة ومساناة ومسانةً ومسانهةً. وقال الفراء: ومن العرب من يقول في الأيام: أول، وأهون، وجُبَاراً، ودُبَاراً، ومُؤْنِساً، وعَروبَة، وشِياراً. وأول السنة المحرم، ويجمع محارِم، ومحاريم، ومحرمات، وصَفَر أصفاراً، قال ابن الأعرابي: الناس كلهم يصرفون صَفَراً إلا أبا عبيدة فإنه قال: لا أصرفه، قيل له: لم لا تصرفه وقد أجمع النحويون على صرفه؟ فقال: للمعرفة والساعة، قال ثعلب فسلح وهو لا يدري، قال

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ٨.

(٢) ديوان الأعشى ١٣٥، والمقتضب ٤/٢٥٩.

(٣) هو أبو ثروان العكلي، أعرابي فصيح، تعلم في البادية، له: كتاب خلق الإنسان، ومعاني الشعر.

أبو عمر الزاهد: لأن الأزمنة كلها ساعات، والساعات مؤنثة، وقال الفراء يقال: شهر ربيع الأولى ردّاً على ربيع ويجيزون الأول رداً على الشهر، وجمادى جماديات، قال الفراء: كل الشهور مذكرة إلا جماديين فمؤنثان، ويقال هذا شهر كذا وكذا، وهذه جمادى الأولى وجمادى الآخرة.

أنشدنا أبو ثروان:

إذا جمادَى مَنَعَتْ قَطْرَها زانَ جَنابي عَطَنٌ مُعْصِفُ[1]

قال الفراء فإن سمعت تذكير جمادى فإنما يُذْهَب به إلى الشهر، ويُتْرَكُ اللفظ، ولو قيل في الجمع جماد، لكان قياساً مثل كسالى، ورجب: أرجاب، ورجاب، ورجبات، وشعبان: شعابين، وشعبانات، ورمضان رمضانات وأرمِضة، ورِماض، ويقال هذا شهر رمضان، وهذا رمضانَ بلا شهر، والأول أفصح، قال الراجز:

قد عَلِمَتْ أختُ بني أبـاضِ جاريةٌ في رمضانَ الماضِي
تقطع الحديث بالايماضِ[2]

الإيماض هنا التبسم، قال الكسائي: كان الرؤاسي يأبى أن يجمع رمضان، ويقول: هو اسم من أسماء الله تعالى. الرؤاسي[3]: هو [٤٥٠] أستاذ الكسائي، قال ثعلب: الرؤاسي منسوب إلى قبيلة من العرب يقال لها رَوَاس سميت بهذا الاسم لكثرة أكلها، والرَّوْس الأكل الكثير، وأصحاب الحديث يغلطون فيه، فيقولون الرؤاسي، وشوّال: شواويل،

---

(١) الشاهد في اللسان (عصف) بلا نسبة.

(٢) الشاهد في الانصاف ١٤٩، والخزانة ٤٨١/٣ وهو لرؤبة. والشاهد أيضاً في ملحقات ديوانه ١٧٦.

(٣) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي النحوي، أبو جعفر، أول من وضع من الكوفيين كتاباً للنحو سماه الفيصل، وقرأه الخليل.

وشواول، وشوالات، وذو القعدة: ذوات القعدة. قال ابن الأعرابي: ومن العرب من يسمي الشهور بأسماء أخر، فيقول في المحرم: مؤتمر وموتمر بلا همزة، ويجمع مآمر ومآمير، وناجر، وخَوَّانٍ ويجمع أخونة، ولا ينصرف خَوَّان، ووبصان والجمع وبصانات، وحنين وحنائن وأحنة وحُنُن، وورنة ويقال رِنة ورَنة، والجمع ورَنات، والأصم ويجمع صُمًا، ويقال له مُنْصل الأسنة، وشعبان يسميه قوم وَعِلاً وجمعه أوعال ووعلان، وقوم يسمونه عادلاً، وقوم يسمونه العجَلان، ورمضان ناتق والجمع نواتق، وشوال عاذل والجمع عواذل، وذو القعدة هُواع والجمع أَهْوِعَة وهُواعات، وذو الحجة بُرَك والجمعُ بُركات، قال أبو عمر[1]: فُعَل لا يجمع فُعُلات.

شواهد على هذه التسمية:

نحنُ أجَزْنا كلَّ ذَيّالٍ قَتِرْ ... في الحجِّ من قبلِ دآدي المؤتمِرْ[2]

الكُمَيْت:

قَطَعَ التَّنائف عائذاً ... بكَ في وديقةِ شَهْرِ ناجِرْ[3]

غيره:

وفي النصف من خَوّانَ ودَّ عدوُّنا ... بأنه في أمعاء حوتٍ لدى البحرِ[4]

* * *

وسيّانِ وبصانَ إذا ما عَدَدْتَهُ ... وَبرْكَ لعَمري في الحِسَابِ سَواءُ[5]

* * *

وذو النحتِ يؤمِنه فيقضي نُذورَهُ ... لدَى البيضِ من نصفِ الحنينِ المقدَّرِ[6]

* * *

---

(١) هو الجرمي.

(٢) الشاهد بلا نسبة في اللسان (قتر).

(٣) ديوان الكميت.

(٤ ــ ٦) لم أعثر على مصادر هذه الأبيات وقائليها.

فـأعـدَدتُ مصقـولاً لأيـامِ وَرْنَـةٍ إذا لم يكن للرمي والطعنِ مسلك[1]

* * *

يا رُبَّ ذي خالٍ وذي عمٍّ عَمَم قد ضَاق كأس الحَتْفِ في الشهرِ الأصَمْ[2]

* * *

وفي ناتِق أجلَت لدَي حومةِ الوَغَى وَولَّت على الأدبَارِ فُرسان خَثْعَمَا[3]

* * *

أبُونا الـذي أنشـأ الشُهـورَ بعزّةٍ فعاذِلَ فينَا عِدْلَ وعَلانَ فاعلم[4]

* * *

وقومي لدى الهيجـاءِ أكرمُ مَـوْقِفاً إذا كان يومٌ مِنْ هُواعَ عَصيبُ[5]

* * *

[٤٥١] أُعـلُّ الهنديِ مُهْـلاً وَكُرَّة لدي بُرَكٍ حتى تَدورَ الدوائـرُ[6]

المُهْلَ: دُرْدِي الزَيت، والكُرّة: بَعَر الغَنَم كانا يجعلانِ في الدروعِ، ومِنهُ:

عُلِينَ بِكـدْيَـوْنٍ وأشعِـرْنَ كُـرَّةً[7]

الأصمعي: أول يوم يسمّى البراء، والجمع أبرية، والفلتة آخر ليلة تبقى من الشهر يشك فيها أمن هذا الشهر أم من ذلك: نجز هذا المختصر في الأيام والشهور من **كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخوي**.

أنشدني شيخي **تاج الدين**[8]:

(١ ــ ٦) لم أعثر على مصادر هذه الأبيات وقائليها.

(٧) الشاهد للنابغة الذبياني، ديوانه ١٤٧ وتمامه:

فـهـن وضـاء هـافـيـات الـقـلائـل

(٨) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

وأنثى وما كانت من الجِنِّ أُمُّها ولا الأنس قد لاعبتُها ومعي ذهني
فأولجتُ فيها قَدْرَ شبرٍ مُوَقَّرٍ فصاحَتْ ولا واللهِ ما عَرَفْت تَزْني
فلما دَنَتْ إهراقة الماءِ أنصَتَتْ لأعْزِلَهُ عنها وفي النفسِ أن أَثْنِي

يصف البَكَرَةَ التي يُسْتَقى عليها الماء:

بني رَبِّ الجوادِ فلا تَقِيلوا فما أنْتُمُ فنعذِرَكُم لقيلِ[1]

أي يا بني ربيعة الفرس، ورجل فيل محظي الرأي: والجماعة أفيال، وفال رأيه أي أخطأ.

سباهيةٌ تخالُ الشمسَ أُمّاً وتحسِبُ أنَّ والِدَها ثَميرُ
ترِدّ على الحَصى طَرْفاً كليلاً ونـاظِرُهُ بما تَهْوَى بَصيرُ[2]

السباهية المعجب، يقول ان هذه لعُجْبِها تحسب الشمس أمّها والقمر أباها، والثمير: القمر، وابن ثمير: الليل المقمر، وبنت ثمير: الليلة القمراء، وهي من الحياء ترمي ببصرها إلى الأرض، وتنظر بطرف كأنه كليل وليس كذلك بل هي عالمة بما تريد.

سراج اسم فرس وازأم: الحرب والله أعلم:

بِيَ الغرامُ الذي يُذيبُ بَلاها ربِّ هذا دعاءُ صبٍّ كئيبا[3]

كئيباً: حال من الياء في بي، وذلك قليل، أي مجيء الحال من مثل هذا المضمر، وبلاها رب دعاء، ويريد ربي، فاجتزأ بالكسرة.

لقد قال عبدَاللهِ شرَّ مقالةٍ كفى بكَ يا عبدَالعزيزُ حسيبُها[4]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٨٨.
(٤) الإفصاح ١٠١.

عبدالله مثنى، ويا عبد منادى مرخّم، أي يا عبدة، العزيزُ حسيبُها مبتدأ وخبر [٤٥٢].

إنَّ فيهـا أخيـك وابـنَ زيـادٍ وعـليّـاً أبيـك والـمـقـدارا(١)

أخيكَ وأبيكَ جمعُ سلامةٍ، وما بعدهما معطوفٌ عليهما.

ومِن قبـلُ آمنّا وقـد كـان قَـوْمُنـا يُصلّونَ لـلأوثـانِ قبـلُ مُحَمَّـدا(٢)

أي آمنّا محمداً أي صدّقناه صلى الله عليه وسلم.

واللهِ لـو كنتُ لهـذا خـالصـاً لكنتُ عبـداً آكِـلَ الأبـارِصَـا(٣)

أيَ أكلاً.

يَـا خالِقِ الحبَّـةُ السودا بِلا سـأمٍ علاَ خِوانَـكَ ملِحٌ غَيرُ مَـذْقُوقِ(٤)

أي يا خال قِ، وعلا خوانَك فِعْل ومفعول.

ولـو أنْ واشٍ بـاليمـامـةِ بيتُـه وبيتي بأعلى حضرموتَ اهتدى لِيَا(٥)

* * *

خُـذا حَـدَثـاني عن فُـلٍ وفـلان لعلّي أُرى بـاقٍ على الحَدَثَـانِ(٦)

* * *

وقد كنت لا أرضى بنعمانَ منزلاً فصارَ مُنايَ أنْ يلوحَ بِهـا بَرْقَـا(٧)

برقاً: خبر صار.

---

(١) الإفصاح ٢٠٧ وفيه المختار بدل المقدارا.

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي، الإفصاح ١٦٢

(٣) الإفصاح ٢٦١.

(٤) الإفصاح ٣٠٥ وفيه: يا خلق الحبة السوداء لاشية.

(٥) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه ٢٩٤ والخزانة ٤/٣٩٥

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

وما أُمَّ عمروٍ ساعةَ البَيْنِ مُغْزِلٌ تُحاكِي طَلاً يوماً بأحْسَنَ مِنْ هِنْدَا[1]

أي وما مغزلٌ طلا تحاكي هنداً يوماً بأحسن من أمِّ عمرٍو.

البيت وضعه النحاة للتعليم، وهو قولهم:

كيفَ يخفى عنك ما حلَّ بنا أنَا أنتَ الضاربي أنتَ أنَا[2]

أبو العباس الموصلي في شرح ألفية ابن معطٍ. مسألة مشكلة ذكرها **البارقي في شرح اللمع** وهي نصف بيت:

كيفَ يخفَى عنك ما حلَّ بنا أنا أنْتَ القاتِلي أنْتَ أنَا

والقول فيها إن «أنا» الأول مبتدأ، و«أنت» الأول مبتدأ ثان، والألف واللام لأنا، وقاتلي لأنت، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا، فأبرز ضميره، وهو «أنت»، فأنت يرتفع بقاتلي، ، وأنا خبر عن الألف واللام، وما بعدها خبر عن «أنت» الأول، وهو وما بعده خبر عن «أنا» الأول، والعائد إلى «أنا» الأول «أنا» الثاني، وإلى «أنت» الأول «أنت» الثاني، وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر [٤٥٣] المبتدأ الذي هو أنا، وأنت فاعل قاتلي، وأنا خبر عن الألف واللام، وقال: إذا كان العائد غائباً لم يكن المبتدأ إلا غائباً إما ظاهراً كقولك: زيد قام أبوه، وإما مضمراً نحو: زيد هو قام أبوه، وإن كان العائد متكلماً أو مخاطباً لا يكون المبتدأ إلا كذلك، كقولك: أنا قام أبي، وأنت قام أبوك، قال: وتحتمل هذه المسألة من التقليب ثلاثة أوجه، أعرضنا عنها خيفة الإطالة.

قال **ابن بري**: فيه وجهان **أحدهما**: أن تجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت، فأنا مبتدأ، وأنت مبتدأ ثان، والضاربي مبتدأ ثالث، لأنه غير أنت،

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد في الخزانة ٢/٥٢٧، ٥٣٤

إذ الألف واللام لأنا، والعائد على الألف واللام الياء في الضاربي، لأنها «أنا» في المعنى، وأنت فاعل بالضاربي أبرزته لما جرى على غير من هو له، إذ الألف واللام لأنا، والفعل لأنت، وأنا خبر الضاربي، والضاربي وخبره خبر أنت، وأنت وخبره خبر أنا، **والوجه الثاني**: أن تكون الألف واللام والفعل لأنت، فأنا على هذا مبتدأ، وأنت مبتدأ ثانٍ، والضاربي خبر أنت، ولا تبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له، ويكون الكلام قد تمّ عند قوله الضاربي أنت أنا على طريق المطابقة للأول ليكون آخر الكلام دالاً وجار على أوله ألا تراه قال في أول الكلام أنا أنت، ولهذا قال في آخره أنت أنا، أي كيف أشكو ما حل بي منك، وأنا أنت، وأنت أنا، فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي. قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لأنا، لقلت أنا أنت الضاربك أنا، فأنا مبتدأ، ثانٍ، والضاربك مبتدأ ثالث، لأنه غير أنت، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى، ولم يبرز الضمير الذي في الضاربك، والضاربك وخبره خبر أنت، وأنت وخبره خبر أنا.

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلّا دارُ مَرْوانا[1]

غير واحدة صفة لدار، ودار الخليفة بدل من دار، ودار مروان بدل من دار الخليفة، ويجوز رفع دار الخليفة على أنه خبر مبتدأ محذوف [٤٥٤] أي هي دار الخليفة، ويجعل دار مروان بدلاً منها.

إنِ اللهُ يُرْجِعْنِي من الغَزْوِ لا أرَى وإنْ قَلّ مالي طالباً ما ورائِيا[2]

من مسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة:

قال أبو نزار، قال س: لو بنيت من «شوى» مثل عصفور لقلت شُوِوِيّ،

---

(١) الشاهد للفرزدق وهو ليس في ديوانه، وهو في سيبويه ٣٧٣/١، والمقتضب ٢٥/٤

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ووجه مذهبه أن الأصل شُوْيْويٌ لا خلاف فيه فهو يقلب الياء الأولى واواً، كما يفعل في «رَحَى» فإنه رحوي، ثم تفتح الواو قبلها وما قبلها واواً إلا معتزماً كسرها، فكما في النسب، فلما فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء، وهذا لا يليق بصنعة البناء، ولا يجوز أنْ يتظاهر بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم التصريف، والذي ذكره س لا يشهد له أصل، ولا يناسب الصنعة، وإنما هو تحكّم منه، والصحيح أن يقال إن الأصل شُوَيْوِيٌّ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليائين، وسبقهما بالسكون، فصار شُيَّيٌّ فاختزلت حركة الياء الثانية، وهي الضمة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم حذفت الياء الأخرى لأنه بقي ساكنان أيضاً، فبقي شيٌّ، فقلبت الضمة التي على الشين إلى الكسر، فصار إلى شُيِيّ، كما فعلوا في بِيض جمع أبيض، وإنما هو بُيْض بضم الباء، ثم كسرت الباء المجاورة الياء فإن قبل أجحفت بالكلمة بهذا الحذف، قلت العرب تمضي القياس، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة، وشواهد ذلك كثيرة، قال الراد على أبي نزار: نصّ س فيها: وتقول في فُعْلول من شُويت وطُويت شُوَوِيّ وطُوَوِيّ، وإنما حدّها وقد قلبوا الواوين طيّي وشيّيّ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حيّيّ حين أضفت إلى حية فقلت حَيوي، وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيانَ، وقولك: فاخْتُزِلَتْ حركة الياء الثانية وهي الضمة، أما علمت أنه تقرر عند جميع النحويين أن كل اسم كانت فيه ياء أو واو وسكن ما قبلها أنّ حركتها لا تختزل لاماً كانت أو عيناً، نحو: ظبي ودلو وكرسيّ وعدوّ وأَبيُت وأَعْيُن وأَدْوُر وأَسْوُقٍ وأغْيِنَة وأَخْوِنَة ومِخْيَط ومِقْول، وربما نقلوا حركة الياء أو الواو إلى الساكن الذي قبلها إذا كان يقبل الحركة [٤٥٥] نحو: معيشة ومشورة، ولهذا قياس يذكر في التصريف، فبان فساد قولك إنّ حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً، وقد تقرر أنه إذا سُكِّن ما قبل الياء والواو في هذا النحو صَحَّتا، وإنما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي رفعاً

وجرّاً، والواو إذا انضم ما قبلها في مثل: يغزو، وإذا ثبت فساد مقدمته هذه فسد ما يبنى عليها من الحذوف المجحفة المُلْبِسة التي يمنعها جميع النحاة، ثم قلت: العرب تمضي القياس وإن أفْضَى إلى حذف معظم الكلمة، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق، إنما ذلك في مثل الأمر من «وعى» و«وشى» فإنه يرجع إلى حرف واحد من قِبَلِ أنّ فعل الأمر من كل فعل معتل اللام لا بدّ من حذف لامه، وكل واوٍ وقعت بين ياء وكسرة في مثل «يعد» و«يزن» فلا بدّ من حذفها، فالضرورة قادت إلى ذلك مع زوال اللبس، وأما مثل: قاول وبايع ونحوهما، فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبها في الأمر من «وعى» و«وشى»، واعلم أن معرفة هذه المسألة انما يصح بعد معرفة النسب إلى حيّة، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف تبنى من شوى مثل عصفور، وذلك أنّ قياس النسب إلى حيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل «حيـي»، فتدخل ياء النسب المشددة على ياء «حية» المشددة فتجتمع أربع يـاءات، إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى الساكنة لتنقلب الياء الثانية ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي حيايّ وجب قلب الألف واواً لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، والألف لا تقبل الحركة، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة، وهو الواو كما فعلوا ذلك في رَحَى وَعَصا، حين قالوا رَحَوِيّ وعَصَوِيّ، وإنما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياءات، فقد صار الأصل في حَيويّ حَيَـيّ وحيِايّ، ثم حيويّ، فهذا هو الأصل المطّرد الجاري في كلام العرب، وعلى هذا يصح لكم كيف تبني من شويت مثل عصفور، وذلك أن حقّه [٤٥٦] إذا جاء على الأصل شويوي، ثم يجب قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليائين، وسبقهما بالسكون فيصير شُيَـيّ مثل قولك: حيّـيّ. وحيّـيّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة، ثم قلب الياء الثانية ألفاً، ثم قلبها واواً بعد ذلك، إلى أن صارت إلى قولنا «حيوي»، وكذلك في

قولهم شيّيّ فتحوا الياء الأولى الساكنة، فلما تحركت عادت إلى أصلها، إذ أصلها أن تكون واواً لأنها عين الكلمة من شوى، وإنما قلبت ياء لسكونها فقلت شُوَوِيّ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت شُوَايّ، ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشددةِ التي بعد الألف الياءَ المشددةَ التي للنسب، فلما كانت ياء النسبة تقلب الألف التي قبلها واواً في مثل رحويّ إذا نسبت إلى «رحى»، فكذلك تقلب هذه الياء المشددة الألف واواً، وإنْ لم تكن للنسب لأنها صورتها في مثل هذا الموضع، فلذلك قلت شُوَوِيّ، والأصل شُيَيّ، ثم شُوَيّي، ثم شُوايّ ثم شوَوي على مساق الآخر في النسب إلى حيّة. فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه:

قال ساعدة:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَغَضَّبُ وَعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيِكَ تَشْعَبُ[1]

وقال غيره:

لم يمنعِ الناسَ مِنهُم ما أرَدْتُ ولا أُعطيهم ما أرادوا حُسْنَ ذا أَدَبَا[2]

أي ما أحبها متغضبة، وما أحسن هذا أدبا.

ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب: لا إلّه إلا الله، وسبحانَ الله، والله درُّه، ولله أَنْتَ، وتالله، ولله.

قال أبو جعفر النحاس: سألني هذا الفتى، ويعني به أبا العباس بن ولّاد، فقال: كيف تقول ضرب زيد؟ فقلت ضرب زيد، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضرب زيد.

---

(١) لساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين: ١٦٧.

(٢) الشاهد لأبي المنهال البصري أو لأبي خراش الهذلي أو لسهم بن حنظلة الغنوي في الخزانة ٤/١٢٣، والخصائص ٣/٤٠.

المسائل التي جرت بين النحاس وابن ولّاد وابن بدر[1]:

مسألة: كيف تبني من رجا يرجو افعللت وافعليت وافعلوت [٤٥٧].

مسألة: كيف يتعجب من ضرب زيد؟

مسألة: كيف تأمر من قوله عز وجل ﴿لقد جئتم شيئاً إدّاً﴾[2]؟ ومن قوله عز وجل ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾[3]؟

مسألة: كيف تقول مررت برجل أسهل خذ غلام أشد سواد طره؟

مسألة: كيف تقول إن سارًا سارّة حديثك كلامك؟

مسألة: كيف تقول هذه ساعةُ أنا فرح بغير تنوين؟

ضياءالدين اللشْتُيْري، كان بماردين، حافظ مُسِنٌّ جداً، سمع منه الشيخ **شهاب‌الدين المارداني**. أنشدنا الشيخ الفاضل الصالح العدل **شهاب‌الدين أحمد بن زكريا بن أبي العشائر المارداني**، ومولده بماردين في سنة تسع وعشرين وستماية، قال: أنشدنا **جلال‌الدين علي بن الصفار الدنيسري** لنفسه:

شِبْتُ والنَّفْسُ فَتاةٌ والفَتَى ... نَفْسُهُ أَدْعَى الكَرْم

فَتَرامَيتُ إلى صَوبِ الصِّبا ... وكَتمتُ الشَّيْبَ في قلبِ الكَتَمْ

كيف لا أطفىء من نوريه ... تُبصرُ الأعْيُنُ تقصيرُ الهِمَمْ

أنشدنيها ثاني رجب سنة خمس وسبعمائة، وأجاز لي ولزمرّد ولنُضار الثانية ولحيان الثالث ولمِسكَه جميع ما تجوز له، وعنه روايته:

وأنشدنا **لجلال‌الدين** المذكور مما أنشدَه له:

فمتى تقومُ قيامَتي بوصالِه ... وَيَضُمّ شَمْلَيْنا مَعَادٌ شاملُ

---

(١) محمد بن ولاد التميمي، أبوالحسين، نحوي عاش بين سنتي ٢٤٨ ـ ٢٩٨هـ. وابن بدر.

(٢) سورة مريم آية ٨٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٥.

وأكونُ من أهلِ الخطايا خدُّهُ ناري وَصُدغاهُ عليّ سلاسِلُ[1]

كتاب البديع إملاء أبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح

[٤٥٨] **الربعي**، منه قولهم: الليلة الهلال، والمراد الليلة حدوث الهلال، ولا يقال ذلك إلا عند توقع طلوعه، ولو قلت: الليلة القمر، لم يجز لأنه غير متوقع، ويجوز الليلةُ الهلالُ، برفع الليلة، والتقدير الليلةُ ليلةُ الهلال، فحذف المضاف وهو ليلة، وأقمت المضاف إليه مقامه، وهو الهلال، ويجوز الرفع من وجه آخر، وهو أن تجعل الليلة الهلال، على الاتساع، لأن الهلال يطلع فيها كما يقولون يوم الجمعة غيم، لأن الغيم فيه، ونهارك صائم، لأن الصوم فيه، والجار والمجرور يجريان مجرى الظرف، والتقدير فيه كالتقدير في الظرف.

قوله تعالى ﴿طاعة وقول معروف﴾[2] من زعم أن المبتدأ محذوف قدره أمرنا طاعة، وإلى هذا ذهب أكثر أصحاب س، وذهب **الأخفش** إلى أن المحذوف الخبر، والتقدير طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، ومما يقوي القول الأول قول الشاعر:

فَقَالتْ على اسمِ اللهِ أَمْرَكَ طاعةٌ وإنْ كنتُ قد كُلِّفْتُ مَا لَم أُعَوَّدِ[3]

فأظهر المبتدأ، وهو أمرك، فإن كان الفعل غير متعد لم يجز بناؤه للمفعول، وذلك نحو قام وجلس، إلا أن يتصل به الظرفان، أو المصدر، أو حرف الجر، فإذا اتصل به ذلك بنيته على أحدهما، وكان **الأخفش** يختار أن يقام مقام الفاعل الجارُ والمجرور، واعتلّ بأن قال: لو لم يكن حرفَ جرّ لم يرفع غيره، فإن قلت سمي زيداً عَمْراً، فبنيته للمفعول لم يجز عند

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) سورة محمد آية ٢١.

(٣) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١١٣ والأغاني ١/١٩٢.

أبي علي الفارسي أن تقيم عَمْراً مقام الفاعل، قال لأنه كان يتعدَّى الفعل إليه بحرف الجر، وأجاز أبو سعيد[1] أن تبني الفعل على كل واحد من الاسمين.

ما دام وما زال يتقدم، يعني الخبر، على اسمها بلا خلاف، ولا يتقدم عليها، وأما ليس فيجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف.

إن في دار الأمير يقوم زيد، فيه ثلاثة أقوال، قال الفراء: «يقوم» في مقام اسم «إن» لأنه قد حلّ محلّ الاسم، والتقدير: إنّ في دار الأمير قائماً زيد، وقال الكسائي: إنّ مبطلة لا اسم لها، لأنّ عملها [٤٥٩] ضعيف، فإذا فصلت بينها وبين اسمها بطلت، وأجاز: إن لي غلام، وقال س: اسم «إنّ» مضمر، والتقدير: إنه في دار الأمير يقوم زيد، فالهاء كناية عن الحديث والقصة، كأنه قال: إنّ الحديث والقصة في دار الأمير يقوم زيد، وإنما يجوز حذف هذه الهاء في الشعر، وأنشده:

كـأنّ عـلى عِـرْنينِـه وجَبـينـه أقامَ شعاعُ الشمس أو طلَعَ البَدْرُ[2]

غيرُ أهـل الحجاز من العرب لا يعملونها، وهو القياس يعني ما النافية.

واعلم أنّ الاستثناء لا يكون أكثر من المستثنى منه، فإن كان أكثر كان لا حكم له، وكان ملغى بمنزلة ما لم ينطق به، كقولك: له علي عشرة إلّا أربعة إلّا خمسة، فقولك: إلّا أربعة بقي ستة، فلما قلت إلا خمسة استثنيت الخمسة من الأربعة، وهي أكثر منها فصارت بمنزلة ما لم ينطق به، وفيه خلاف.

حروف النداء عند البصريين خمسة وهن: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة. العامل في الاسم المنادى «يا» نائبة عن الفعل وهو «أدعو وأنادي»،

---

(١) هو السيرافي.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١١٤ والهمع ١/١٣٦ والخزانة ٤/٣٨٠.

ومنهم من قال العامل «يا» نفسها من غير نيابة، والأول مذهب **الفارسي**.

عند بعضهم أنه يعني «وا» بعينها أبدلت ياؤها واواً للفرق بين نداء المفقود، ونداء الحاضر.

جعل الماضي حالاً للمعرفة لا يجوز عند **س**، **والخليل**، وجماعة البصريين إلا **الأخفش** فإنه يجيزه، والكوفيون يجيزونه.

زاد **ابن دريد** في الجمهرة **أبتع** تقال على الترتيب لا يتقدم الثاني على الأول، ولا الثالث على الثاني، **فكلٌّ** مقدمٌ، ثم يليه أجمع، ثم أكتع، ثم أبصع، ثم أبتع.

وحتى تعطف ما بعدها على ما قبلها، وربما ذكر معها العامل لأنها لم تتمكن في العطف، كقولك: ضربت القوم حتى زيداً، فكأنك قلت «وزيداً» وإن شئت أعدت العامل معها، فقلت حتى زيداً ضربتُه.

واعلم أن الكوفيين يتعجبون بقولهم «لا إله إلا الله»، و«سبحان الله»، وهذا يستعمله الناس كثيراً إذا شاهدوا أمراً فظيعاً، فيقول القائل منهم «لا إله إلا الله ما أعجب هذا»، و«سبحان الله ما أدقَّ هذا».

كانون وزنه فَعْلول، وأصله كَوْنون من قولهم كونت علينا أي ثقلت بذاك فلان كانون [٤٦٠] أي ثقيل.

زيداً ضربته، قال **س** انتصب بإضمار فعل يفسّره الثاني، التقدير: ضربتُ زيداً ضربتُه، وقال **الكسائي** الهاء ملغاة «وزيداً» منتصب «بضربت» الظاهرة، قال: وإنما أعيدت الهاء لأنها خلفت المفعول إذ فارق موضعه والأصل: ضربتُ زيداً، فلما قدمت «زيداً» قبل الفعل أعدت الهاء إلى موضعه، وقال **الفراء**: الهاء كناية عن المصدر، تقول: زيداً ضربتُ الضربَ، قال: انتصب زيدٌ بما انتصب به الهاء.

إذا سمّينا رجلاً باثني عشر، ثم ناديناه، وأردنا ترخيمه قلنا: يا اثنُ أقبل، فإن قيل: كيف أجزت ترخيمه مع بقاء الاسم على حرفين، وهما الثاء والنون؟ قيل له: بألف الوصل قد جعلته على ثلاثة أحرف، فإن قيل ألف الوصل غير معتدّ بها لأنها لا تثبت في الوصل، وإنما تجلب في الابتداء لأجل الساكن، قيل: ألف الوصل يعتدّ بها هاهنا لأنها قد عاقبت لام الكلمة، ألا ترى أنك إذا نسبت إلى ابن قلت: ابنيّ، وإن شئت بَنَويّ، فتقوم الألف مقام لام الكلمة، فلهذا أوجب الاعتداد بها.

إذا سمّينا رجلاً بمثال الأمر من «رأى» فارغاً من الضمير، قلنا: رَه زيداً، فيمن خفف الهمزة تحذف هاء السكت لأن هاء السكت لا تلحق الأسماء المتمكنة، وتردّ لام الكلمة لأنها انحذفت لمثال الأمر، فتبقى الكلمة على حرفين أحدهما حرف مدّ ولينٌ، فيلزم ردّ المحذوف وهو الهمزة، فتقول: رأى مثل رعا، فيصير وزنه كوزن رحاً، ثم تلحقه التنوين علامة الصرف، هذا مذهب س، وأما قياس مذهب **الأخفش** فإنه يقول أرأى مثل أرعى، لأنه لما لزمه ردُّ الهمزةِ ردَّ الكلمةَ إلى أصلها، وهو إسكان الراء، فلما أسكن الراء لزمه إلحاق همزة الوصل، ثم قطع همزة الوصل لأنه نقلها من الفعل إلى الاسم، ولم يلحقه التنوين، لأنه صار بوزن أفعل.

مسألة:

وزادَهُ كلفــاً بــالحُـبِّ أنْ مَنَـعَتْ وحَبَّ شيئاً إلى الإنسانِ ما مُنِعا[1]

«شيئاً» منصوب على التمييز، ولا يكون منصوباً على الحال، لأن الحال نعت، والتمييز اسم.

كاف التشبيه اسم عند أكثر النحويين.

---

(١) الشاهد للقطامي في ديوانه ٣٥ والخزانة ١/٢٩٢.

يا غلامك أقبل لا يجوز، أن الكاف لا تخلو من أنْ تعني بها المنادى أو غيره، فإن [٤٦١] كان غير المخاطب وجب أنْ يكون على لفظ الغيبة، وإن كان المنادى لم يجز لأنه يلزم أنْ يكون غلام نفسه، انتهى ما نقلته من كتاب البديع.

مسألة: إنّ من خير الناس أوخيرهم زيد، فيها ثلاثة مذاهب: ذهب الكسائي وشيبة بن الوليد إلى أنه يرفع خيرهم وينصب زيداً، وذهب أبو محمد اليزيدي إلى عكس هذا، وهو نصب خيرهم، ورفع زيد، وذهب البلخي إلى رفع خيرهم، ورفع زيد. توجيه قول الكسائي أنّ «زيداً» اسم إنّ، ومن خير الناس في موضع خبرها، وخيرهم مبتدأ محذوف الخبر، التقدير أوخيرهم هو، أوخبر مبتدأ محذوف تقديره: أوهو خيرهم، ففي الحالين الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر «إنّ» واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تمام معمول «إن»، وفي جواز مثل هذا نظر، وهو من عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات، أما الإعمال فإنه لا يتأتى في الحروف، ولا في المعاني، لأن «أنّ» حرف، وأوخيرهم مرفوع بالابتداء، فيقال إن «تطلب زيداً منصوباً، وأوخيرهم يطلبه مرفوعاً لما ذكرناه، وأمّا كونه من باب عطف المفردات فلا يجوز لأنه إما أن تعطفه على موضع اسم «إنّ» وهو زيد، أوعلى موضع من خيرهم، وهو الخبر لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم «إنّ» لأنه لم يذكر بعد، إنما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من التوابع لا يتقدم على المعطوف عليه إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها، ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو من خير الناس، لأنه يلزم من ذلك تقدم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور، على اسم «إنّ»، وذلك لا يجوز بإجماع.

وأما توجيه قول اليزيدي[1] فاسم «إنّ» محذوف لفهم المعنى، ولدلالة ما بعده عليه، وخيرهم منصوب بإضمار «إنّ» لدلالة إنّ، تقديره إنّ من خير الناس زيداً أو إنّ خيرهم زيد، فحذف زيداً لدلالة [٤٦٢] زيد الأخير بعده، وحذف اسم «إنّ» لفهم المعنى جائز، فهو من عطف الجمل بأو، وحذف من الأولى اسم إنّ لدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية إنّ لدلالة في الجملة الأولى، وكل ذلك جائز، وقد أنشد أبو المطوق الأعرابيّ قول بعض المحدثين:

فـإنّ مـن خيـرِهـم وأفـضـلهـم أو خيـرَهم بتـةً أبـو كـرب[2]

فوافق عليها، وأجازها، وكان ممن تؤخذ عنه لغات العرب لفصاحته.

وأما توجيه قول البلخي فإنّ زيداً مرفوع بالابتداء، «ومن خير الناس» في موضع خبره، و«خيـرهم» معطوف على الخبر، واسم «إنّ» محذوف ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل عن العرب: إنّ بك زيد، مأخوذ على إضمار اسم «إنّ» أي إنه من خيرِ الناس أو خيرُهم زيد، ويكون العطف هنا من عطف المفردات، لأن «أو خيـرهم» معطوف على الخبر المقدم، والكلام كله على هذا جملة واحدة، وعلى مذهب اليزيدي جملتان، وكذلك على قول الكسائي.

﴿ليس كمثله شيء﴾[3] قالوا الكاف زائدة لئلا يصير المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيثبت له مثل وتنفي المثلية عنه، ويحتمل عندي أن يكون من باب:

[على لا حبٍ لا يهتـدي بمنارة][4]

---

(١) هو أبو محمد اليزيدي.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) سورة الشورى آية ١١.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

أي لا مثل له فيكون شيء يماثله.

﴿قد يعلم ما أنتم عليه ويوم يُرْجعون إليه﴾[1] هو من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، و«قوم» و«يوم» معطوف على ما أنتم عليه، أي علم الذي أنتم عليه، وعلم يوم ترجعون إليه، فينبئكم بما عملتم، فمتعلق عليه بالأمرين حالةً، وهو ما أنتم عليه وما لا، وهو ﴿ويوم يرجعون إليه﴾[2].

﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾[3] من قرأ بالتخفيف، فأحسن ما يخرج عليه أن يكون «كُذِبوا» أي قد كذبهم قومهم في وعدهم الإيمان، والاتباع لهم كأنه ينظر إلى قوله تعالى ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها﴾[4].

﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم﴾[5] أحسنُ ما يحمل عليه أنه على حذف أي استنكار أن تأتيهم سنة الأولين، أو استبعاد أن [٤٦٣] تأتيهم سنة الأولين في بعثة الرسل إلى أممهم، واستبعاد أن يأتيهم العذاب قِبَلاً، يبين ذلك قوله في الآية الأخرى ﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلاّ أنْ قالوا أبعث الله بشراً رسولاً﴾[6].

﴿واللائي لم يحضن﴾[7] ليس مما حذف بعده المبتدأ والخبر، فيكون التقدير واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، بل هو مما حذف منه الخبر فقط، أي واللائي لم يحضن كذلك.

---

(١) سورة النور آية ٦٤

(٢) سورة النور آية ٦٤.

(٣) سورة يوسف آية ١١٠.

(٤) سورة الأنعام آية ١٠٩.

(٥) سورة الكهف آية ٥٥

(٦) سورة الإسراء آية ٩٤

(٧) سورة الطلاق آية ٤.

يحذف خبر المبتدأ بعد «لولا» إلا متناعية، وفي نص يمين، وبعد واو مع، وساد الحال مسده، وخبر مخصوص «نِعْم» إذا تأخر على أحد الأوجه، وخبر ما التعجبية على أحد مذهبي الأخفش، وإذا كان عاملاً في مصدر مكرر، أو محصوراً عاملاً في مصدر والخبر خبر عَنْ عين فيهما، وفي بعض هذه خلاف.

﴿وحرام على قرية أهلكناها﴾[1] أي أردنا إهلاكها كافرة إنهم لا يرجعون أي إلى الكفر، والمعنى امتنع عليهم عدم الرجوع إلى الكفر، وإذا امتنع عدم الرجوع إلى الكفر ثبت لهم الكفر، وآل المعنى إلى أنّ من قضى عليه بموته كافراً أنه لا يؤمن، وهذا نظير: امتنع على زيد عدم الحركة، فثبت له الحركة.

أطلقوا أن الخبر إذا كان مفرداً مشتقاً تحمّل ضميراً، وليس على إطلاقه لأنه إذا رفع الظاهر لم يتحمل ضميراً، ولأنه إذا كان اسم آلة، أو اسم زمان، أو اسم مكان، أو فُعْلَة أو فُعَلَة أو فَعْلٍ نحو مِكْسَر، ومَوْعِدٍ، وضُحَكَةٍ، وضُحْكَةَ، وقَبْض، لم يتحمل ضميراً.

ابن زيدان رحمه الله في التمشية له في: يا بنة عمي، خمس لغات: يا بنةَ عمِيّ، يَا بْنَةَ عَمِيَ عَمّا عَمٌّ عَمٌّ، الخامسة فيها خلاف، قال الكسائي والفراء، وأبو عبيدة: أصله عَمِيَ، ثم استثقل الكسرة قبل الياء إذ هي جنسها، فأبدل منها فتحة فجاء عَمَّيَ فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً، ثم حذفت لكثرة الاستعمال، والدليل على جواز حذفها أن التي انقلبت عنها، وهي الياء، يجوز حذفها، فكذلك يجوز حذف ما انقلبت عنها، وهي الألف، فقال يا بنة عمَّ، وهذا الخلاف نجده في قوله تعالى ﴿يا ابْنَ أُمَّ﴾[2]،

---

(١) سورة الأنبياء آية ٩٥.

(٢) سورة طه آية ٩٤.

وقال البصريون: هما اسمان مبنيان مركبان جعلا بمنزلة اسم [٤٦٤] واحد، كخمسة عشر وبنيا لتضمينهما معنى الإضافة، والخلاف بين الفريقين إنّما جاء فيما ليس فيه ألف.

هناه: زعم أن الهاء أصلية، وأنها مبدلة من الواو، وأن أصله هَنَاؤ، فوزنه على فَعَال، وزعم أنها فرعية، وعليه كثير من البصريين والكوفيين.

شرط المندوب الغيبةُ، أو ما هو في حكمها، ويندب المفرد، والمضاف، والموصول بلا خلاف، نحو: وامن حفر بئر زمزماه.

وفي الصفة خلاف:

إذَا كنتَ لم تنفَعْ فضُرَّ فإنّما يُرادُ الفَتى كيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[1]

الرواية الرفع في البيت على وجه الشذوذ.

وحده صالح للحال من الفاعل، أو من المفعول.

إذن قال س: هي بسيطة، وقال الخليل: هي مركبة من «إذْ أنْ»، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى الذال الساكنة، فلقيت الألفُ النونَ وهما ساكنان، فَحَذَف الألف لالتقائهما، فصار إذن.

عسى: قال الكوفيون وابن السراج هي حرف، قال الكوفيون يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وربما كانت مشبهة بكان، فيقال: عسى زيد قائماً، قال ثعلب: وهو كوفي: في كلام العرب: عسى زيدٌ قائمٌ، عسى ناقصة نحو: عسى زيدٌ يقوم، وتامة كمتعدٍّ عسى زيد أن يقوم، وكلازم: عسى أن يقوم زيد، الأحسن أن يكونا مضارعين، ثم ماضيين، ثم ماضٍ ومضارع، وعكسه قبيح.

---

(١) الشاهد في الشافية ٧٨٢، ١٥٣٢

الجواب[1] مجزوم لا مبني على الوقف خلافاً للمازني، وجزمه ليس على الجوار خلافاً للكوفيين، بل بحرف الشرط لا بفعله ولا بهما خلافاً لزاعميهما.

كأنما ضربت قدّامَ أعيُنِها قُطناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ[2]

خفض «محلوجا» على الجوار.

الذي لا ينصرف هو ما يعرض فيه شبه الفعل، كأحمد وإبراهيم، ونحوهما، ويجوز التنوين في هذا النوع مع بقائه على حاله. الانصرافُ عبارة عن التنوين، أحمد على وزن أكرمُ، ويزيد على وزنَ يَضْرِبُ، وهذه الأوزان تكون في الاسم والفعل، لكن الغالب أن تكون في الفعل.

حَذامِ وبابه قال المبرد بُنِي لأنه قَبْلَ العَدْلِ كانت فيه العِلْمِيّة والتأنيث، فلما عُدِل زادته ثالثة، وليس بعد المنع إلاّ [٤٦٥] البناء، وهذا منقوض بسلمان اسم امرأة. وقال س والخليل: بُني نَزالِ لوقوعِهِ موقع فعل الأمر، والمصدر والصفة معمولان عليه لأنهما في الدلالة على الفعل كاسم الفعل، وبني حَذامِ وبابه للعَدْل عن حاذمة، فتضمن معنى الحرف، وهي التاء، وكان حقه أن يُبْنَى على السكون، لكن حُرِّك لالتقاء الساكنين، وخصّوا التحريك بالكسرة ليكون دليلاً على ما قامت به علامة التأنيث.

ما في الدار أحد إلا ثوراً، ينصبه الحجازيون وجوباً، والتميميون جوازاً، ويرفعونه على تقدير حذف المستثنى منه، كأنك قلت: ولا من يتبعه، أو على تغليب من يعقل، فأبدل مما تضمنه المغلّب، أو على أن يكون ذكر «أحد» توكيداً، كأنه قال: ما في الدار إلاّ ثور، فعلى مذهب التميميين لم ينقطع الثاني مما قبله، فلم ينقطع عنه في الإعراب.

---

(١) يقصد جواب الشرط.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الإنصاف ٦٠٥.

التمييز شرطه أن يكون اسماً، مفرداً، نكرةً، جنساً، منصوباً، متمكناً، موجباً، لا يستعمل إلا في الإيجاب، مقدراً بمن أو بأنه الفاعل في المعنى، وقد يكون مرفوع الأصل، أو منصوبه، أو مخفوضه، نحو: رُبَّهُ رجلاً، ومواضعه أحد وعشرون: كم، وكأين، وحبّذا، ونعم، وبئس، وفعل التعجب، وأفعل متصلاً، ومنفصلاً، وحسبُك، ورُبَّه، ودَرُّهُ، وويله، وويحه، وما يأتي للمقادير، والأعداد، وحسن، وحسنت، وساء، وساءت، كفى.

قالوا: فرس، وفُرَيس، ودرع، ودريع، س ما كان من الظروف في تصغيره معنى لا يكون في مكبّره صُغِّر، نحو فريق يفيد قرب المسافة، وما لا يكون من تصغيره معنى فلا يجوز تصغيره، وأجاز المبرد تصغيره قياساً على ما سُمع، ولم يتعرض للمعنى.

لا رجل، ذُهِب إلى أنها حركة إعراب.

الفارسي، وابن جني، والخليل: «استجلبت» همزة الوصل ساكنة، وما بعدها ساكن فكُسِرَتْ على أصل التقاء الساكنين، والدليل أنها حرف، والحرف أصله البناء على السكون، ولا يقدم على الحركة إلا بدليل، وقال س بل استجلبت متحركة لاستحالة الابتداء بالساكن، فأنت في موضع يكسر لالتقاء الساكنين، فكسرت، وذكر في موجب البناء الخروج عن النظير [٤٦٦].

«خطيئة» الهمزة لام، والياء زائدة، وشأنها أن تهمز جمعاً كمدائن، فيقال: خطائىء، فاجتمع همزتان، والجمع ثقيل، والإعراب لا يتعاقب إلا على اللام، فقدموا الهمزة الأصلية، وأخرّوا الزائدة الدالة على الجمع، ثم أبدلوا من الياء ألفاً بدلاً لازماً، [يعني من الياء التي صارت همزة][1] والألف

(١) العبارة بين معقوفين من الهامش.

لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فأبدلوا من كسرة الهمزة المتقدمة، التي هي لام، فتحةً، فجاء خطاءاً، فاجتمع ألفان بينهما همزة، فأبدلوا من الهمزة ياء، فجاء «خطايا» على وزن فعالى، هذا قول الخليل، وقال س: ليس فيه قلب وأصله «خطيئة» بل جمع على «فَعايِل» فقيل خطائي، ثم أبدل من الهمزة الأصلية ياء، فجاء خطايي، ثم أبدلوا من الياء ألفاً، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ففتحوا الياء الزائدة، فجاء «خطايا» ووزنه على مذهبه «فعايا»، وقال الفراء بل خطايا جمع خطيّة، كقولهم هَدِيّة، وهدايا، وركيَّة، وركايا.

نقلت من خط أستاذي وشيخي الإمام العلامة الحافظ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، عظيم الأندلس وعالمها الذي أشرقت به معالمها، رضي الله عنه وأبقاه للمسلمين، ما نصه: أعلق انفرادات في مآخذ الأساتيذ أبي علي الشلوبين، وتلميذيه أبوي الحسن بن عصفور، وابن الضائع[1]، رحمهم الله، واستحسانات من مآخذ من تقدم لهؤلاء أو لغيرهم، أو متنازعات بينهم، لا أذكر احتجاجهم فيها، وأحيل بأكثر ذلك على مواضعه، ليكون هذا كأكبر ناجح لما يراد من حصر كلٍّ لك، فللشلوبين (ش) ولابن عصفور (ص) ولابن الضائع (ح) في رسم الكلام. قال المتأخرون في قولهم بالوضع إنه تحرز في كلام النائم، والساهي، وذلك هوس بين قول أبي الحسن[2]، ولم يبلغ من قوة التنوين. الفصل: انفرد ش بتخريجه على الإعمال، وردّه ح، عندي أن مأخذ ش صحيح، سمعت «هل» تتعدى إلى واحد أبدا، أو فيها تفصيل، قال بالثاني الفارسي وردّه ش، ووافقه ص وعضّد ح مذهب الفارسي وهو الأظهر، انظره في باب الحكاية.

---

(١) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، له شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وتوفي سنة ٦٨٠هـ.

(٢) هو ابن الضائع.

العطف على الموضع: أتقنه ص، وسلمه ح.

حد التثنية: [٤٦٧] حرر فيه رسم الجزولي، واعترض ذلك الحدّ، فأنظره في موضعه، ولبعض شيوخي فيه رسم لا بأس به. حد الإعراب: أنظر اختيار ش و ص و ح فيه.

قولهم باباً باباً: أحسن ما فيه مذهب الزجاج، وهو اختيار ح.

المركب غير المتضمن معنى الحرف: انفرد س بجواز بنائه، وتبعه ص، قال ش: وهو غلط، ح: قد رجع ش عن هذا، وحكاه عن غير س، وهي لغة قليلة، قول الفارسي: انجرّ، وقول أبي القاسم[1] انصرف وتخريجه والجمع بين الأقوال، أو عضد ما يجب انظره حيث حرر. انفرد ابن الطراوة بتخريج قول س في الكتاب، وبين ما بني عليه الحرف بأنه يريد به الحركة، وهو من حسناته على قلتها، واستحسنه ش. ارتكب ح منع حذف حرف العطف في نحو:

ضربا طِلَخْفاً في الطلى شخيتا[2]

وهو أبين ما جاء منه، وفي غير هذا، ولم أَرَ ما يكسره، وقد أشفى فيما قيّد فيه، فانظره.

قول س: زيداً لم أضرب، وزيد لن أضرب، في ترجمة باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، انفرد ص بتخريجه بما لم أره لغيره، وهو حسن جداً، فانظره في موضعه. اختلف اختيار ص و ح في تسمية المنصرف منصرفاً، والمأخذان متكافئان.

المعدول في العدد نحو: آحاد إذا سُمي به: اختار الفارسي صرفه، وتبعه ص وخطأهما ح.

---

(١) هو الزجاجي.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

اشتراط ص فيما آخره ألف ونون من الأسماء في منع الصرف أَنْ لا يجمع على «فعالين» وَهْمٌ نَبَّه عليه ح نقل ش في التوطئة عن س منع صرف أدد، قال ح وهو غلط منه. ح: غلط ابن بابشاد في «قُباء وحراء» فجعلهما مصروفين قولاً واحداً إلا في الشعر، ونسب ذلك إلى الخليل. قوله:

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا[1]

لا يصحّ عمل سابق في الظرف لفساد المعنى، فأما أن يقدر ولا مقدر أسبق شيء، وهو مأخذ ش فيكون العامل مقدراً، قال ويصح التقدير، ولا يصح السبق، وعرض هذا على الدَّبَّاج فأنكره واختار أن يكون شرطاً وقدّره شيء كان جائياً لم أسبقه، وجعل العامل الفعل المتصل بأداة الشرط لا الجواب، وإلى هذا مال ص، [٤٦٨] وعرض على ش، فقال فيه المجازاة بإذا، فقال الدباج قد ضمت الضرورة إلى ذلك، وهو موجود في الشعر، وحمله ص على وجهين خلاف هذين: أحدهما: إذا كان جائياً، أي ولا سابقاً شيئاً يجيئني، ويتقدر بالمضارع لمكان إذا، ثم استبعد هذا من جهة أنه يؤول إلى الإخبار بمعلوم. والثاني أن يكون بدل اشتمال، أي وقته، ثم استبعد هذا لجعل «إذا» اسماً، ولم أفهم هذا، فانظره، ثم إنه اختار ما تقدم، انظر قول ش في انفصاله عن أبي علي[2] في أول ما أقول إني أحمد الله بأن تخريجه على أنّ الكلام محمول على معناه، هل هو ما اعتمد عليه ص أم لا؟ وكذلك ح، انظر جواب الشرط هل يلزم وقوعه ولا بد؟ وتعلق بعضهم في أنه لا يلزم بقوله تعالى ﴿وإن يتفرقا يغن الله كلًّا من سعته﴾[3] لا يعمل في أداة الشرط الجواب، وأعني إذا كانت اسماً فانظره.

---

(١) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧ والخزانة ١/٥٨:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

(٢) هو الفارسي.

(٣) سورة النساء آية ١٣٠.

انظر الفرق بين «أعلم وعلّم»، ومنه ﴿وعلَّم آدم الأسماء كلها﴾[1] ﴿ويعلّمه الكتاب والحكمة﴾[2] الفرق أن «علّم» منقولة من «عَلِم» بمعنى عرف، ولم ينقل بغير التضعيف، وأما «أعلم» فمن علم المتعدية لاسمين.

[خـرجت بها نمشِي تجـرُّ وراءنا][3]

نمشي حال من ضميريهما، وتجر حال من ضمير نمشي، أي جارة، ولو نطق بصريح الاسم للزم بروز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له، فكان يقول جارّة هي، إلا أن الحال لما لم تكن بصريح الاسم لم يبرز الضمير، إذ لا يلزم ذلك في الفعل، أعني بروز الضمير، كحالة مع الاسم، وقد بيّنت هذا، أعني الفرق بين الاسم والفعل، وإذ أجريا وصفين فيما قيّدته على الإيضاح عن ح، ومن تقيد ص، فانظره ثَمَّةَ.

انظر ما معنى اشتراط من اشترط في حدّي التثنية والجمع اتفاق المعنى الموجب للتسمية، ثم قد منح ص هنا أنْ يقال أحمران وأحامر، في الجمع في اللحم والخمر والزعفران، والمعنى الموجب لتسمية كل واحد منهما بأحمر موجود في الآخر، وأجاز في مبدأ الحائط، ومبدأ الخط أن يقال مبدآن، فانظر الفرق بينهما. قلت لا فرق ومن فرق فقد أخطأ.

قول س كائن ومكون، انظر كلام ابن هشام فيه في آخر ورقة من تقييد ابن فتوح.

أما إذا وليها الاسم [٤٦٩] في الاشتغال كان حكمه كحكمه إذا لم يتقدمه شيء.

---

(١) سورة البقرة آية ٣١.

(٢) سورة آل عمران آية ٤٨.

(٣) الشاهد لامرىء القيس من معلقته وتمامه:

..... على آثرينا ذيل مرط مرحل

إذا الفجائية يرتفع بعدها الاسم على الابتداء ليس إلا، فقد اشتركا في قطع ما بعدهما عما قبلهما، أظن ح جاوبني بهذا عن تشريك س فيما بينهما.

س: أول ما أقول أني أحمد الله بفتح أن وكسرها، وهم يقولون بكسرها بعد القول، ح: إنما ذلك إذا كانت معمولة له، نحو: قال زيد إنّ عمراً منطلقٌ، وإذا لم تكن معمولة له لم يلزم كسرها، وهي في هذا المثال خبر عن أول.

﴿عن اليمين والشمائل﴾[1] أفرد وجمع بالنظر إلى الغايتين لأن ظل الغداة يضمحل حتى لا يبقى منه إلا اليسير، فكأنه في جهة واحدة، وهو بالعشيّ على العكس لاستيلائه على جميع الجهات، فلحظت الغايتان في الآية، هذا من جهة المعنى، وفيه من جهة اللفظ المطابقة لأن «سُجَّداً» جمع، فطابقه جمع الشمائل لاتصاله به، فحصل في الآية مطابقة اللفظ للمعنى، ولحفظهما معاً، وتلك الغاية في الإعجاز، هذا جواب ح.

كان ش يجيز في الضرورة على ضعف: قام زيد وعمراً، على المفعول معه، ويستدل بقوله:

تبكي عليكَ نجومُ الليلِ والقمرا[2]

وقد حمله غيره على غير هذا.

أنشد القتبي في غريب الحديث:

ضَحِكَ الناسُ وقالوا شعرُ وضاحِ اليماني
إنما شِعري قَنْدٌ قَدْ خُلِّطْ بجُلجُلانِ[3]

وأنشد:

---

(١) سورة النحل آية ٤٨.

(٢) ديوان جرير ٢٣٥ وتمامه:

فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

(٣) البيتان في غريب الحديث لابن قتيبة ١/١٥١، والجلجلان هو السمسم.

كـل جـارٍ ظَـلَّ مـغـتـبـطاً غـيـرَ جـيـرانـي بَـنـي جَـبَـلَهْ
هَـتـكـتـوا جَـيْـبَ فـتـاتِـهِـم لـم يُـبـالـوا حُـرْمـةَ الـرَّجُـلَهْ[1]

وأنشد:

كـلُّ شيءٍ حتى أخيـكَ متـاعُ وبِـقَـدْرٍ تـفـرّقٌ واجـتِـمَـاعُ[2]

أراد بقَدَرٍ فسكن، وقال عن الكسائي: يقال قَدَر اللهِ وقَدْرُهُ.

وأنشد الراعي:

فـأومـأت إيمـاءً خفيّـاً لِخَبْتَـرٍ وللهِ عينـا حَبْتَـرٍ أيّمـا فَتَى[3]

وأنشد عن الفراء:

[٤٧٠] عَلَفْتُهـا تِبْناً ومـاءً بـارداً حتى شَتَتْ هَمّـالـةً عينـاهَـا[4]

وأنشد:

إذا مـا الغـانيـاتُ بـرزنَ يـومـاً وَزَجَّجْنَ الحـواجبَ والعُيُـونَـا[5]

والعيونِ لا تُزجَّجُ، أراد كحلن العيونَ. أنشد الفارسي:

يـطوفُ الـعـفـاةُ بـأبـوابِـهِ كما طافَ بـالبَيْعَـةِ الـراهِبُ[6]

آخر:

إن الـعَـرَاوَةَ والـنُّبـوحَ لـدارمٍ والمُسْتَخِفُّ أخُـوهُمُ الأثـقـالا[7]

انتهى ما نقلته من خَطّه.

---

(١) البيتان في التلخيص ١/١٨٥، واللسان (رجل).
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٣) الشاهد في ديوانه ٣.
(٤) الشاهد غير منسوب في ابن عقيل ١/٥٩٥ وهو لذي الرمة في المقتضب ٤/٢٢٣.
(٥) الشاهد للراعي النميري في ديوانه ١٥٦، والدرر ١/١٩١، ٢/١٦٩.
(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٧) الشاهد في الأزهية ٨٢ باختلاف في الشطر الأول.

مذهب س اجازة بناء القاصر للمفعول على إقامة المصدر مضمراً، لأن الفعل يدل على مصدره، كأنه قيل: القعود والضحك، ويعضده السماع. ومذهب غيره منع ذلك، لأنه إذا حذف الفاعل لم يبق في اللفظ شيء آخر يقام مقامه، ولا بدّ للخبر من مخبَر عنه، ومنهم من أجاز ذلك إذا كان في اللفظ ظرف، أو مجرور، لأنه يجوز إقامتهما مقام الفاعل، وهذا لا خلاف فيه، وأما إذا لم يكونا فيبقى قولان: الجواز، وعدمه.

من أيّ يـوميّ من المـوتِ أفـرّ أيـومِ لم يُقْـدَرَ أم يـومِ قُـدِرْ[1]

حرَّك الراء بالفتح توهماً أنه نقل، وإن لم ينقل، أو إجراء «لم» مجرى «لن» وهي لغة، أو على إلحاق نون التوكيد في المنفي وحذفها.

خالف ابن معطٍ الناس قاطبة، فمنع توسيط خبر «ما دام»، والسماعُ يرد عليه، انظر:

كـمـن لـيس غـاد ولا رائـح[2]

وهل هو لحن أو يحتمل التأويل على أن يكون خبر «ليس» محذوفاً، تقديره: كمن ليس له غاد، وهو من شعر زياد الأعجم.

اللام: تدخل على حرف الشرط توطئة للقسم، كقوله:

[لئن عادلي ..... البيت][3]

فدلّت اللام على أنّ ثَمَّ قسماً محذوفاً، ولذلك ارتفع «اقِيلها» لقائل أن يقول: إنما ارتفع على حدّ ما ارتفع الفعل في قول زهير:

---

(١) الشاهد للحارث بن المنذر في حماسة البحتري ٤٥، وسيبويه ٢/٣٦٦.

(٢) الشعر لزياد الأعجم وتمامه:

إذا قلت: قـد أقبـلت أدبـرت .....

انظر شعر زياد الأعجم ٨٣.

(٣) الشاهد لكثير عزة في شرح شذور الذهب ٢٩٠. وتمامه:

لئن عـاد لي عبدالعـزيز بمثلهـا وأمكنني منهـا إذن لا أقـيلهـا

[وإنْ أتاه خليلٌ . . . البيت][1] فانظره

[وأبـرحُ مـا أدام الله قـومـي بحمـدِ اللهِ منـطِقـاً مُجيـداً][2]

[٤٧١] ص: النفي هنا لا ملفوظ به، ولا مقدر. حيا بل هي مقدّرة، أعني الأداة تقديرها: وما أبرح، وعليه يكون المعنى افتخاراً له، ويكون على قوله ذَمّاً له.

قولهم في التعليق إن الجملة المستفهم عنها تكون في موضع نصب للفعل، وإنها معمولة له في المعنى، لا في اللفظ، مشكل، لأن قولهم «علمت أبو من زيد»، أو «ظننت من عاصم»، الجملتان فيهما استفهام، والاستفهام هو طلب العلم بالشيء، فكيف يكون معمولاً للعلم، أو للظن، فقولك: «علمت» يقتضي حصول العلم منك، وقولك: من عاصم؟ يقتضي الجهل، فتناقضا، إلا أن يتأول الاستفهام، ولا يشكل ذلك فيما تدخله لام الابتداء، أو إنّ، وفي خبرها اللام، أوما النافية، لأنه يتصور علم ذلك، وعدم علمه، لأن كل ذلك خبريّ، فيصحّ تعلق العلم به، ولا يناقض.

الفعلان المترادفان وأحدهما يعدّى بنفسه، والآخر بحرف جرّ مشكل، فإنّ طلب هذا للمفعول كطلب هذا، فإما أنْ يتساويا في التعدّي بحرف جر، أو بنفسيهما، انظر:

لقنني أستاذي أبو جعفر[3]: العطف على الموضع يشترط فيه عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: أنْ يكون له لفظ وموضع، الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، الثالث: أنْ يكون للموضع محرز.

---

(١) ديوان زهير ١٥٣.

وإن أتـاه خليـل يـوم مسـألـة يقـول لا غـائب مـالي ولا حـرمُ

(٢) الشاهد لخداش بن زهير في العيني ٢/٦٤ وبلا نسبة في المقرب ١/٩٤ والدرر ١/٨١.

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير.

أولئـك قـومٌ يشيمـوا سُيُـوفَهُمْ وَلَم تَكثِرُ القَتْلَى بهَا حينَ سُلَّتِ[1]

قال: قوم لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أنْ كثرت بها القتلى، كما تقول لم أضربك، ولم تجن عليّ، أي إلا بعد أن جنيتَ عليّ، وقال آخرون: لم يسلّموا سيوفهم إلا وكثرت بها القتلى، كما تقول لم ألقك، ولم أُحْسن إليك، إلا وقد أحسنتُ إليك، والقولان جميعاً صحيحان.

لزياد الأعجم:

فمن أنتمُ إنّـا نسينـا من أنـتمُ ويَحكم من أي ريح الأعاصـر
أأنتم ألي جئتم مع البقل والدبا فطار وهذا ستخصكم غير طائر[2]

فيه شاهد على تعليق «نسي»، وعلى استعمال الأولى بمعنى الذين دون ألف ولام.

ليتما ولعلما وكأنما وأنما يجوز إلغاؤها، وإعمالها أحسن، **وإنما ولكنما**، يجوز إعمالها، وإلغاؤها أحسن. ومن العرب من يعمل هذه الحروف [٤٧٢] الستة مركبة وبسيطة على نية زيادة «ما» وهم بنو ذبيان.

قاله ابن ريدان في التمشية: وقال: لمّا بمعنى «لم»، وهو أخص وضعها وظرفية، وبمعنى إلا حكى س «نشدتك الله لمّا فعلت» أي إلاّ فعلت، وقد قرىء ﴿إنْ كلّ نفس لمّا﴾[3] بالتثقيل.

المتحرك هو الناشىء عن مدّ الصوت به حرف مدّ ولين، فالحركات أبعاض حروف العلة، ولذلك سمّاها القدماء الحروف الصغار، والحركة بعد الحرف، وهي خاص بالآخر، وغير ذلك الخاص إعراب رفع، ونصب،

---

(١) ديوان الفرزدق ١٣٩.
(٢) العيني ٢/٤٢٠، الدرر ١/١٣٧، الهمع ١/١٥٥.
(٣) سورة الطارق آية ٤.

وخفض، وهو مُشْبِه البناء، وهو حركة منصوب المجموع بالألف والتاء، ومخفوض ما لا ينصرف خلافاً لـخ و د. إذ زعما أنها حركة بناء، وغير مشبهة وهو حركات آخر المعربات غير هذين، وهي ظواهر ومقدرات، وتقسيمها إجمالاً أنها تقدر في المتمكن والمضارع المعتل الآخر المتحرك ما قبله، المضاف لياء المتكلم، وفي المحكي بمَنْ، وتظهر في الصحيح، وفيما آخره ياء أو واو وسكّن ما قبلهما، وتفصيلاً فيه طرق:

الأول تقدر ثلاثتها في المقصور، والمضاف لياء المتكلم، أو الرفع، والخفض، ويظهر النصب في المنقوص، وقد يُعْكَس في الشعر خلافاً لبعضهم في غير المنصرف إذ يسكنه مضافاً، وباللام، ودونها رفعاً، ويفتحونه نصباً وجراً إذا كان دونهما، أو الرفع في المحكي، وفي الأخ وصحبه، وفي المثنى، والمجمع على رأي، وفي المضارع العَرِي عن النونين، أو المعتل الآخر خلافاً لمن خالف في الأخ وصحبه.

الثاني تقدر الرفعة من الاسم في المضاف لياء المتكلم، وفي المحكي، وفي المعتل الأخير المتحرك ما قبله، ومن الفعل فيما آخره ألف والفتحة من الاسم في ثلاثتها إلا المحكي، ومن الفعل فيه، والكسرة في ثلاثتها إلا المحكي.

الثالث تقدر الرفعة في المضاف، والمحكي، والمقصور، والمنقوص، والأخ وصحبه، ومن الفعل فيما آخره ألف أو ياء أو واو، والنصبة في المقصور، والمضاف، ومن الفعل فيما آخره ألف، والخفضة في المضاف، والمقصور، والمنقوص، ثم ذكر المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات، إجمالاً وتفصيلاً، وبناء ضمّ، وفتح، وكسر، وهو مشبه الإعراب، وهو حركة المنادى [٤٧٣] المفرد المقصود خلافاً لِـس و د إذ زعما أنها حركة إعراب، وحركة المنفي بلا النافية للجنس، إذا بُني الاسم معها خلافاً لمن زعم أنها

حركة إعراب، وغير مشبهة وهو حركات آخر المبنيات غير هذين، وحركة لا بناء، ولا إعراب، حركة المضاف لياء المتكلم، وحركة المحكي حالة النصب والخفض باتفاق، والرفع باختلاف، وغير الخاص حركة بين حركتين، وهي فتحة «شِيبَتْ» ضمّاً، وهي فتحة اللام المفخمة، أو كسراً، ويخص باب الإمالة وضمة شيبت كسراً، وذلك كل ضمة وقعت بعدها راء مكسورة، فإن فصل بينهما غير واو ساكنة لم تُشَب، أو هي فكذا عند س خلافاً لِـخ. وكسرة شيب ضمّاً، ويخص باب النائب، وحركة خالصة حركة التقاء الساكنين، وأصلها الكسر بالاتفاق، ولا يعدل عنه إلا لموجب، وهو خمسة أشياء، وحركة مبدلة من أخرى، إما للإتباع إتباع بناء الإعراب، وتنقاس جوازاً في: يا زيدُ بنَ عمرو، باتفاق، وفي: يا كريمَ بنَ كريم، باختلاف، وفي إلحاق «ابنة» بابن خلاف، وعكسه، وينقاس جوازاً في نحو: لا رجلَ ظريف أو إعراب لبنية، وتنقاس في كل اسم صحيح الآخر صحيح ما قبلَه ساكِنة، نحو: جُمْل وبُسْر، في الوقف رفعاً وجرّاً، إذ تعذر فيه الثقل أتبعوا، فيقولون عدلٌ ومن البُسْر، وروي هذا الإتباع في غير هذا، ولا ينقاس نحو من قرأ ﴿الحمدُ لله﴾، وعكسه وتنقاس في كل اسم جرى آخره بالإعراب، ثم زيد عليه حرف لا يغيّر المعنى، وذلك «ابن» قالوا فيه: ابْنُمٌ، وابنَما، وابنِمٍ، وكذا «امرؤٌ»، وفيه ثلاث لغات، وفي «مَرْء» خمس، والأفصح فيما حذف منه همزة الوصل استعماله بلام التعريف، والأشهر فيما ثبتت معه أن يقع على الآدميين. أو بِنْية لِبنْيَة، وتنقاس في كل كلمة ثلاثية عينُها حَلْقي، فتقول في شَهِدَ شِهِدَ، ولا أعلم الإتباع جاء فيما بقي من التقسيم الحاضر، وأما للتخفيف، وتسمى حركة البدل، وهي مقيسٌ واجبٌ في مَوازِنِ فَعَل وفَعِل وفُعِل، إذا نسبت، وكذا في حنيفة لا كجويزة وشديدة، وفي مثل: ركوبة، خلاف وجائز في نحو: «يزر» اسم رجل، و«يلز» و«تغلب» خلافاً لِـخ في «يلز» إذ هو عنده [٤٧٤] كإبل، وغير مقيس، ولا ينضبط، كقوله:

[عـلـى أحـوَذِيـيـن][1]

وحركة النقل وهو خاص بالآخر وغيره الخاص له شروط تذكر في الوقف، واختلفوا في المنصوب إذا اجتمعت الشروط، فمنع س، وكذا اختلفوا في نقل حركة البناء، فمنع الجمهور، وأجاز د نحو: لم يضربه، مستنداً لبيت زياد[2]. وغير الخاص بالآخر ينقاس في كل همزة تحركت، وسكن ما قبلها، نحو: «يَسَمُ» في يَسْأَم، وحركة بيّنة، ولا تكون للآخر، فتارة تتغير هي، وتارة تغيّر غيرها، وتارة لا تتغيّر، ولا تغير غيرها.

ابن ريدان: الهمزة إذا توسطت، وانكسر ما قبلها دبرتها حركة ما قبلها إلا أنْ تأتي بعدها الواو، فالبصريون يجعلونها بين بين، والكوفيون والأخفش يجعلونها ياء فيقولون يستهزيون، وقد ردّ الأخفش على س، وقال: إذا جعلتها بين بين فقد قرّبتها من الواو، والواو لا يكون ما قبلها مكسوراً، إذ الكسرة ليست من جنس الواو، فقال المعتذر: لا يبعد أن تأتي الواو وما بعدها مكسور، لأنهم قالوا فلان عِوَض فلان.

شاء، وماء، وجاء لا يسمّى ممدوداً ولا مقصوراً، أشرط الممدود رباعياً فصاعداً.

أمسِ إن أضيف، أو عرف باللام، فالإعراب، أو عَرِي، عنهما فثلاث لغات: فالحجازي يبنيه على الكسر، كحذامِ بشرط إفراده، وتعريفه، لتضمنه معنى الحرف، والتميمي يمنعه الصرف للعَدْل، والتعريف، إذ هو معدول عن الألف واللام من قولك: الأمس وعلى لغتهم بنيت الجُمَل، وقد غلط جي في قوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح، وبعض العرب يعربه رفعاً، ويبنيه على الكسر نصباً، وخفضاً.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في اللسان (حوذ) وتمامه:

عـلى أحـوذيـين استقلت عليهـا ... فـما هـي إلا لـمحـة فـتغـيب

(٢) الشاهد مرّ في ص ٤٧٠ من المخطوط.

إن قام زيد فيخرج عمرو ويركب، في «يركب» الجزم على الموضع لأنه يجوز جزمه قبل دخول الفاء، وفيه الرفع على وجهين: أحدهما: على لفظ يخرج لأنه مرفوع والآخر: على الموضع لأنه يجوز رفعه قبل دخول الفاء على حدّ بيت زهير:

[وإن أتـــاه خـــليـــل]

فإن ولي الأداة مضارع امتنع هذا الوجه لتحتم الجزم فيه إن عدم الفاء، ولا يلتفت إلى: إنك إن يصرع أخوك تصرع [٤٧٥].

إذا قلت لمن أحسن إلى زيد: يا هذا أحسن إلى زيد، فإن لم تحسن فما أحسنت إليه، أي يتبيّن أنك ما أحسنت إليه، فالجواب في الحقيقة ليس الفعل الماضي، إنما هو محذوف يدل على متعلقة، والمقصود بنفي الإحسان فيما مضى نفيُ المنفعة إذ لم تستمر؟ ونظيره ﴿وإنْ يكذبوك فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قبلك﴾[١] أي فتسلّ، فإنه جَرَى لك ما جرى للرسل من قبلك، وعلى هذا يحمل قوله تعالى ﴿يا أيها الرسول بلِّغ ما أنزل إليك من ربك وإنْ لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾[٢] ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾[٣] أي قابلية خير، وتهيؤهم للخير، فينتج، ولو علم الله فيهم قابلية خيرهم لتولوا وهم معرضون عناداً واستكباراً وإعراضاً، وإن كانت فيهم قابلية الخير، ولا يلزم من علم الله قابليتهم للخير وقوعُ الخير.

ذكر علي بن عبدالرحمن بن أبي البشر الأنصاري[٤] في التعليق الذي له على أصول ابن السراج[٥] أن «ليس» إذا دخلت عليها الهمزة لم تدخل

---

(١) سورة فاطر آية ٤.

(٢) سورة المائدة آية ٦٧.

(٣) سورة الأنفال آية ٢٣.

(٤) هو المعروف بالكاتب الصقلي، أبو الحسن، شاعر من صقلية. توفي قبيل سنة ٥٠٠هـ.

(٥) يقصد كتاب «أصول النحو» لابن السراج.

إلا على الخبر، فلا تقول: أليس زيد إلا قائماً، والسبب في ذلك أنّ الهمزة تُصَيِّر الجملةَ موجبةً. وذكر أيضاً أنك لا تقول: ما زال زيد يقصدنا فنحسن إليه، بالنصب بعد «ما زال» وأخواتها لأن الكلام موجب، فإن قلت: فكيف قالوا: «والله ما زال زيد عالماً»، و﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾[1] فقد أتوا بها في جواب القسم، فالجواب: إنّ هذا مما عومل فيه اللفظ ورجح، وإن كان معناه الإيجاب. وقد استسهلوا أكثر من هذا في الشعر، قال النابغة:

لمـا أغفلتُ شُكْـرَكَ فـانتصحني ... وكيفَ وَمِن عطائِكَ جُـلُّ مَالِي[2]

من كتاب الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري:

كانت العقلاء في الجاهلية تعيب الطيرة وأهلها، وروى أصحاب الأخبار أن النابغة الذبياني وزَبّان بن سَيّار خرجا في سفر، فلقيتهما جرادة، فتطير النابغة، ومضى زبّان لوجهه، فأصاب خيراً، ولقيه فقال:

يـلاحِظُ طَـيْـرَهُ أبـداً زيـادٌ ... لـتخبِـرَه وَمَـا فِـيهَـا خبِـيـرُ
[٤٧٦] أقـامَ كأنَّ لقمـانَ بنَ عادٍ ... أشـارَ لـهُ بـحِكـمَـتـهِ مُـشِـيـرُ
تـعـلَّمْ أنَّـهُ لا طَـيْـرَ إلاّ ... علـىَ مُـتَـطَيِّـر وهـيَ الشُـرورُ
بَـلَى شيءٌ يـوافِـقُ بعضَ شيءٍ ... أحـايـيـنـاً وبـاطِـلُهُ كـثـيـرُ[3]

وقال آخر:

طـالَ الـثـواءُ بـمـأرِبٍ ... ومكـثـتُ فـيـهـا غـيـرَ رائـمْ
فـلئِـنْ هـلكـتُ فَـرُبَّ بـا ... كـيَـةٍ وقـاعِـدَةٍ وقـائِـمْ
وَمُـشَـقَّـقـاتٍ لـلجـيـوبِ ... عـلَيَّ كـالـبـقَـرِ الـحـوائِـمْ
مَـنْ مُـبْـلِغٌ عـمـرو بـن لَأي ... حـيـثُ كـانَ مـن الأقـادِمْ
لا يَـمـنـعـنَّـك مـن بـغـاء الـخـيـر ... تـعـقـادُ الـتـمـائِـمْ

(١) سورة يوسف آية ٨٥.
(٢) ديوان النابغة ١٣٩.
(٣) الأبيات في اللسان (طير).

ولـقـد غَـدَوْتُ وكـنـتُ لا أغـدُو عـلى واقـهٍ وحـائـمْ
فـإذا الأشـائـمُ كـالأيـا مِـنِ والأيـامِـنُ كـالأشـائِـمْ
وكـذاك مـا خـيـرٌ ولا شـرّ عـلى أحـدٍ بـدائـمْ
قـد خُطَّ ذلـك فـي الـسُّـطو رِ الأولـيّـاتِ الـقَـدائـمْ[1]

في كتاب الأسد لابن خالويه: من أسماء الأسد ساعِدَة، وهَيْصَمة، وعُرْوة. وعن ابن دريد: أبو خيهفعي كنية للأسد، «عفرنى» مُنَوَّن اسم للأسد النون فيه زائدة، أسامة مأخوذ من الوسم، فأبدلت الواو همزة لما انضمت، العرفاس: الناقة الصبور على السير، الألف والسين زائدتان، لأنه مأخوذ من العَروف وهو الصبور، والعِرْف الصبر، وأنشد:

مـا أَحْسَنَ العِرفَ في المُصِيباتِ[2]

جاء بِعُلَقٍ وفُلَقٍ[3]، بغير ألفٍ ولامٍ، ولا يصرف. وتقول: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ بِيصَ، وحَيصِ بَيصٍ، وحَيْصٍ بَيْصٍ[4]. ووقعوا في وادي تُضَلِّل ووادي تولّه[5]، ووقع فلان في تُغْلَس وتُخَيب داره[6]، لا تنصرف، وهي الداهية.

ومن **كتاب الأسد لابن خالويه**: منه الضَّرْصَمُ، والجَيْفَرُ، والمِمْنأَت، والجِرْفاس، والجرائض وعفرنى، وعفرنًى منوّن، وغير منون، والقِرْعَوْس، ويقال لولده الفُرهود، والحَفْص، ويقال لروثه: العِضْرِم، [٤٧٧] ولبوله:

---

(١) البيت الثاني في اللسان (شأم).
(٢) الشاهد لأبي دهبل الجمحي وتمامه:
قـل لابن قيس أخي الـرقيـات .....
ديوانه ٥٠، اللسان (عرف).
(٣) المستقصى في الأمثال ٢/٤٠، واللسان (فلق).
(٤)
(٥) مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٦١.
(٦) المصدر نفسه ٢/٣٦٩.

العَكِيت، ولحياءِ اللبوة: اللِغْت، وللأنثى من الأسد عثمة والقعثمة واللعوة، ولموضعه: العرزال، والشّرى، والشرَى، أيضاً حمرة تظهر في الجسد، ولمعان البرق، وللذي يصيح بين يديه: الفُرانِق، ويقال لذكر السلاحف: الأبُس، والغَيْلم، وللعنكبوت الكهدل، والخزرنق، والنُّطاه، ولذكر السباع: الضرصم، ولذكر الأرانب القُواع، ولذكر الخنازير: الخنزُوان، ولذكر السنانير: الضَّيْوَن، ولذكر الفأر: العضل، ولذكر البراغيث: العذَّام، ولذكر الدراج: الخُزر، ولذكر القنافذ: الشيهم، والسِّية غير مهموزة، وسِئَةُ القوس تهمز، ولا تهمز.

في كتاب النكاح لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي[1]: الباه في وزن الجاه والباء والباءة: النكاح، وإنما سمي الجماع باءة وباء، لأنّ الباءة والمباءة منزل القوم في كل موضع، فسمي به النكاح لأنّ الرجل يتبوأ من أهله، أي يستمكن منها كما يتبوأ من داره، ولم يأت للباه والباءة، والباء فعل عن العرب. منه: أَدَّعَظَها ادِّعاظاً بالظاء، وادّعضها إدّعاضاً بالضاد، أيضاً اضطفزها اضطفازاً، ودلطها دلطاً ودالظها مدالظة ودلاظاً، ودعظها دعظاً، وداعظها مداعظةً ودعاظاً بالظاء ودعضها دعضاً داعضها مداعضة ودعاضها، بالضاد.

في كتاب الحياة والموت لابن درستويه، قال الأصمعي: الهميغ الموت، ورواه بالغين المعجمة، وأما الليث فحكى عن الخليل أنّ من رواه بالغين فقد أخطأ لأنّ الغين لا تأتلف مع الهاء في كلمة: قال: وإنما هو المهميع بعين غير معجمة، قال: وهو فعيل من هَمَعَتِ السحابة، والعين إذا

---

(١) وهو المعروف بابن القطاع الصقلي، صنف: الأفعال، وأبنية الأسماء، والدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة وغيرها. ولد سنة ٤٣٣هـ ومات سنة ٥١٥هـ.

سالا، ومنه قولهم للميت: سالت نفسه، وفاضت، وأخبرني علي بن مهدي[1] عن ذمار[2] صاحب المازني أنه كان يقول: لقيت ثمانين شاعراً من هُذَيْل، فسألتهم عنه فكلمهم رواه بالعين غير معجمة، وسائر الرواة يروونه منقوطاً بالغين، يقال سحابة همعة، وعين همعة، وقد هَمِعَت وَهَمَعَت.

البَرَهْرَهَةُ: الناعمة والحوروة البيضاء، والحَوْلُولَة: الكيسة، والدرهرهة الظاهرة الجمال، والعَجَنْجرة الخفيفة الروح، والحَبَرْبَرَة القئيمة، والعَرَكْرَكَة [٤٧٨] المسترخية اللحم، والعكنكعة الطائر والهوروة الهالكة، والورهرهة الحمقاء، والكوأللة: القصيرة. مغمغ المال: فرقه، ضَمْضَم: منع، القِرْقِم: ذكر الرجل، الفَلْهَم: فرج المرأة، الفرتنا الزانية: العِلّوْش: ابن آوى، القَمْقام: القُراد، القِمْقِم: البُسْر اليابس، الدِّرْياس، الكلب العقور، النِّبْراس السراج، البِرْباس: البئر العميقة، النِّسْناس: الجوع، والمِرْماس: القبر، واللِّسْلاس: السنام المقطع، الدِّفْناس: البخيل القليل الخير، والدِّقْباس: الراعي، والكسلان، الدِّرْواس: الكبير الرأس، الطِّرْفان: كثيب الرمل، الطِّرْماس: الظلمة.

العِرْفاس الناقة الصبور، الفِرْناس أنف الجبل، الفِنطاس القدح من خشب، القِنْعاس البازل من الإبل، الكرياس: الكنيف المغلّق، المهراس: الحجر الكبير، الغثاغث الغث، المغرغر المصوت، الغَدْغَم: الغلام السمين، الطيثار سعة العيش، والبق أيضاً، السِّرطم: الفصيح اللسان، العوف الذكر.

هذه أبيات شواهد استخرجتها من شعر الأعشى:

---

(١) هو علي بن مهدي بن علي بن مهدي أبو الحسن الأصبهاني الطبري. كان أديباً حافظاً شاعراً عارفاً بكتاب العين. مات في خلافة المعتضد.

(٢) هو رفيع بن سلمة العيدي، أبو غسان، روى عن أبي عبيدة.

وكـلُّ أُنـاسٍ وإن أفـحـلوا إذا عـايَنُوا فَحْلَكُم بَصْبَصُـوا[1]

* * *

إن تَسُـدِ الخـوصَ فلم تعـدِهُم وعـامـرٌ سـادَ بـني عـامِـرِ[2]

أجرَى «لم» مَجْرَى «لن» أي فلن تَعدُوهُم، ولذلك أدخل الفاء.

عـلْقَـمَ مـا أنـتَ إلـى عـامـرٍ الـنـاقِضِ الأوتـارِ والـواتِـرِ

انظر بما يتعلق «إلى عامر»

سـادَ وألـغـى قـومَـهُ سـادَةً وكـابـراً سـادُوك عـن كـابِـرِ

تقدمت الحالُ على عامِلها الرافع الضمير الغائب، وفصل بين عن كابر وكابراً بالجملة العاملة.

المُـطْعِمـونَ الضيفَ لمـا شَتَـوا والجـاعلُو القـوتَ على اليَـاسِـرِ

المطعِمُون ماضٍ لتعلقه «بلمّا».

أسفهـاً أوعـدت يـا ابن اسْتِهـا لَـسْتَ عـلى الأعـداءِ بـالـقَـادِرِ

على الأعداءِ ينظر بما يتعلق [٤٧٩].

قـالت أرى رجـلاً في كفِّـهِ كتِف أو يخصِفَ النَّعْلَ لَهْفِي أيَّةً صَنَعا[3]

أو يخصِفَ نعطوف على موضع «في كفه كتف».

واستخبري قافلَ الرُّكْبانِ وانتظري أَوْبَ المُسافِرِ إنْ رَيثاً وإن سَرِعا[4]

* * *

تقـولُ ابنتي حينَ جـدّ الـرحيـلُ أرانـا سـواءً ومـن قَـدْ يَـتِـمْ

---

(١) ديوان الأعشى ٤١٩.

(٢) ديوان الأعشى ١٨٩ ــ ١٩٧ باختلاف بعض الألفاظ.

(٣، ٤) ديوان الأعشى ١٥٣.

التقديرُ: أرانا ومَنْ قد يَتِمَ سواء.

أفي الـطوفِ خِفْتِ عليَّ الرَّدَى وكـم مـن رَدٍ أهـلَهُ لـم يَسرِمْ[1]

أي لم يرم أهله أي عن أهلِهِ.

يـا جـارتي بيني فـإنّـكِ طـالِقَـهْ كذاكِ أمورِ الناسِ عاد وطارِقَهْ[2]

أي عاديَة وطارقَة.

فإنْ أنا عنكُم لا أُصالِحْ عـدُوَّكُمْ ولا أُعْـطِهِ إلَّا سِنـاناً مجرّبـا[3]

* * *

دَرَاهِـمُـنـا كُـلهـا جـيـدٌ فـلا تـحبسنّـا بِتنـقـادِهـا[4]

* * *

إذا مـا عَـلاهَـا فـارِسٌ مُتَبَـذِّلٌ فنعم فراشُ الفارسِ المُتَبَـذِّلِ[5]

أجاب إذا بالفاء في نعم لأنها لا تنصرف.

ولـو أنَّ دونَ لـقـائـهـا جَـبَـلاً مـزلّـقـةً هِـضـابُـهْ
لـنـظرتُ أنّـى مـرتـقـا هُ وخـيـرَ مَـسْلَكِـهِ عِـقـابُـهْ[6]

انظر العامل في «أنّى».

كـأنَّ الـقـرنفُـلَ والـزّنـجبـيـلَ تـأتّى بغيُهـا وأريـاً مَـشُـوراً[7]

---

(١) البيتان في ديوان الأعشى ٩١.
(٢) ديوان الأعشى ٣١٣.
(٣) ديوان الأعشى ١٦٥ باختلاف في الشطر الثاني.
(٤) ديوان الأعشى ١٢١.
(٥) ديوان الأعشى ٤٠١.
(٦) ديوان الأعشى ٣٢٧.
(٧) ديوان الأعشى ١٤٣ باختلاف.

لم يقل تأتيا.

لـو أسنـدت ميتـاً إلى نحرِهـا عـاشَ ولَم يُنْقَـل إلى قَـابـرِ[1]

* * *

ألا قُـلْ لنيـا قبـل نيّتهـا آسلمي تحيَّـة مشتـاقٍ إليـهـا متيَّـم
أجـدَّكَ لم تـأخـذ ليـالي نلتقي شفاءك في حول كـريت مجرَّم[2]

* * *

لعمرك ما أشبهت وعلة في الندى شمـائله ولا أبـاه المجـالـدا[3]

«شمائله» بدل من وعلة يهجو الحرث بن وعلة.

[أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعفر فيا عبدَ عمرو لو نهيت الأحاوصا][4]
[كـلا أبويْكم كـانَ فَرعـا دِعَـامـةٍ ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا][5]

[٤٨٠] أحسن ما يخرج عليه زيادة «كان» فكلا مبتدأ و«فرعاً دعامةٍ» خبر، ويحتمل أن يكون «كان فرعا دعامةُ» في موضع الخبر، فأفرد الضمير في «كان» على لفظ «كلا» لأنها مفردة لفظاً، ومثنى فرعاً على المعنى على لغة من يجعل التثنية بالألف مطلقاً، إذ لو جاء على اللغة الكثرى في التثنية لقال فرعي دعامه.

تبيتونَ في المَشْتَى مِلاءً بُـطونُكُم وجاراتُكُمْ غَرْثَى يَبِتْنَ خمـائصا[6]

* * *

(١) ديوان الأعشى ١٨٩.
(٢) ديوان الأعشى ١٦٩ باختلاف.
(٣) ديوان الأعشى ١١٥.
(٤) الشعر للأعشى، ديوانه: ١٩٩.
(٥) الشعر للأعشى، ديوانه: ١٩٩.
(٦) الشعر للأعشى، ديوانه: ١٩٩.

مَنْ يَـرَهـوذَةَ يسجُـدْ غيـرَ متئب إذا تَعَمَّمَ فوقَ التاجِ أو وَضَعا[1]

* * *

يَـدَعُ الـوِحـادَ من الـرِّجـالِ ويعتـني جَمْـعَ الـمَحـافِـلْ
يـومـاً بـأجـودَ نـائـلاً مِلْحَضْـرميّ أخي المفـاضـلْ[2]

يصف أسداً.

إذا الأرضُ وارَتْـكَ أعـلامُـهـا فكفّ الـرواعِدُ عنهـا القَـطارا[3]

فكف دُعاء.

وأصْفَـرَ كـالحِنّـاءِ طـامٍ جِمـامُـهُ متى ما يَذُقْهُ فارِطُ القومِ يَبْصُقُ[4]

القوافي مرفوعة.

وما زِلْتُ أبغِي المالَ مُذ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حينَ شِبْتُ وأَمْـرَدَا[5]

جاءت بعد «مذ» الجملة الاسمية.

ألا أيُّهـاذا الـسـائلي أين يَمَّمَـتْ فإنّ لها في أهلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا[6]

درنا منزل الأعشى أبـي بصير.

أدد بن زيد بن يَشْجُب إذا نسبوا إلى امرىء القيس قالوا: امرئيّ بوزن امرعِيّ. هذا رأي عامة النحويين، والذي تكلمت به العرب مَرَئِيّ بوزن مَرَعِيّ، قال ذو الرمة في هجاء هشام بن قيس المَرَئِيّ:

---

(١) ديوان الأعشى ١٥٧.
(٢) ديوان الأعشى، ٣٩١، ٣٨٩.
(٣) ديوان الأعشى ١٠٣.
(٤) ديوان الأعشى ٢٧٣ باختلاف.
(٥) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٨٥ والدرر ١٨٥.
(٦) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٤/٢٥٩

ويسقُطُ بينَها المَرئِيُّ لَغْواً كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوارا
إذا مَرَئِيَّةٍ وَلَدَتْ غلاماً فالأمُ ناشيءٍ نُشِغَ المَحارا[1]

ويجوز أَنْ ينشد بالتخفيف، فيكون ألزم لطريق القياس على أنه منسوب إلى «مرء» في قولك مرء القيس، وقال **أبو جعفر محمد بن حبيب مولى بني** [٤٨١] هاشم: كل امرىء القيس في العرب، فالنسبة إليه مَرَئِيّ، كما جاء في شعر غيلان، إلاّ صاحب اللواء فإن النسبة إليه مَرْقَسيّ، مثل عَبْشَمِيّ، وعَبْدَرِيّ.

قال القِنْد الزِّمَّانيّ:

ونَبْلِي وَفُقَاها كـ ـعراقيب قطاً طُحْلِ[2]

أراد بفقاها جمع فوقة، وكان ينبغي أن يقول فوق، وقال يزيد بن مفرغ الحميري:

لقد نَزَعَ المغيرةُ نَزْعَ سَوءٍ وَغَرَّقَ في الفُقَا سَهْماً قصيرا[3]

وهذا من المقلوب، إذ أصله الفُوَق، فلما قدّم اللام إلى مكان العين، وأخر العين إلى مكان اللام صار الفُقَو، فتحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، فصار الفقا، ومن المقلوب رعملي في لعمري.

العربة: النفس، جمعها عرب، ويوم الجمعة العَرُوبَة، ويقال عَرُوبة، بلا ألف ولام، قال:

يوماً كيوم عَرُوبَةِ المُتَطاوِل[4]

---

(١) الشاهدان لذي الرمة في ديوانه ١٣٧٩، ١٣٩٢.
(٢) الشاهد في اللسان (عرقب) و(فقا).
(٣) اللسان (فقا).
(٤) مر ذكر الشاهد سابقاً.

وقال الأعشى الكبير:

فبـاتَ عـذوبـاً للسمـاء كـأنّمـا يُـوائِمُ رَهْـطاً للعَـرُوبَـةِ صِمَّيـا[1]

وقد يقال فيه «العَرُوب» بغير هاء، قال عباءة بن شكس العنزيّ ثم الهزّانيّ:

هُمُ أسروا يوم العَروبِ ابنَ ظالمٍ[2]

الزبابّة: الفارة، وفي المثل «أسرق من زَبّابة»[3] قال البُعَيْث:

أغـرُّ إذا مـا شَـدَّ عقـداً لـذمَّـةٍ حَماها وطيرٌ في الدمـاءِ كُرُوعِ[4]

جاء الابتداء بالنكرة بعد «واو» الحال، وهو من المسوِّغـات لجواز الابتداء بالنكرة، قال مرة بن عداء بن حبيب بن خالد بن نضلة:

لـعلَّكَ أنْ تـلومَ الـنـفسَ يـومـاً وَتَـذْكرنَـا وقَـدْ علنَ الصَّخَـابُ[5]

* * *

أَمُـدْرِكَ عنّي من جـداكَ فـإنّني أراكَ إذا رَجَّـيْتَ نَـفْعـاً آنِيـا[6]

من كتاب أبي الحسن الهيثم[7]:

اللسان الذي في فم الإنسان مذكر، وأجاز أبو عمرو بن العلاء تأنيثه.

هذا، هاذاء، هاذائه، هذاؤه.

---

(١) الشاهد ليس في ديوان الأعشى.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٥٣.

(٤) ديوان البعيث.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) هو الحسن بن الحسن بن الهيثم البصري. عالم مشارك في العلوم الطبيعية والرياضية والطبية ولد سنة ٣٥٤هـ وتوفي سنة ٤٣٠هـ.

هـاذاؤه الـدفـتـرُ خـيـرُ دفـتـرِ في كفِّ قَـرْمٍ مـاجـدٍ مُصَوَّرِ[1]

[٤٨٢] يريد هذا الدفتر، وينشد أيضاً: هاذائه الدفتر حركت الهاء لأجل الضرورة.

ومثل أرى، أعلم، وأحسب، وإخال، وأظنّ، فهذه الأفعال تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

من العرب من يجعل رفع الاثنين، وجرها، ونصبهما، بالألف، وهي لغة بلحارث بن كعب اليمانيين، وعكل، وطيء، وكنانة. وغيرهم من العرب من يفتح نون التثنية في الحالات الثلاث. بُرون، وعِزون، وقُلون، وكُرُون، ومِئُون، وسنون، ومن العرب من يقول: بُرين وكذا باقيها، يَجْعَل الإعرابَ على النون، (ولا يصرفه وينوِّن)[2] والنون ثابتة في الإضافة، ومن العرب من يجعل الإعراب في النون، ولا يصرفه.

تأنيث حروف المعجم أكثر من التذكير، وتجمع بالألف والتاء ألفات، وجيمات، وما على حرفين ثانيهما ألف فيه المدّ والقصر، تقول: هذه با، وهذه باء، فيثنى الأول بَيَان، والثاني باءان، وكذا باقيها، ويجمع الأول بَيَات، وخَيَات.

وقال بعضهم: نصب «زيد» في قولك «هذا ضارب زيداً»، بمعنى ضارب لا بضارب، لأن معنى ضارب، يضرب الآن، أو سيضرب غداً، لأن الاسم لا يعمل في الاسم، كما أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والابتداء معنى، والمعاني تعمل فيما بعدها.

ويقال بَلْهِ بكسر الهاء، وبَهْلَ على القلب، وبَهَل بفتح الهاء. لم يلدَه،

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

(٢) ما بين المعقوفين من الهامش.

ولم يلذه، ولم يَلدَ ولم يَلِدِ. بَلَهَ بمعنى دع، فما بعده منصوب وبمعنى «على»، فما بعده مجرور. لا يجيز الكوفيون كَسِرات بكسر السين، جديد، وجُدُد، وجُدَد، وبعضهم لا يجيز جُدَد، بالفتح في جمع جديد، لأن جُدَّة جمعها جُدَد، والأول مذهب أبي العباس[1]: كنيت زيداً بأبي عمرو، وكنوت زيداً بأبي عمرو. يقال أَبٌ، وأبٌّ لغتان، والتشديد عند ثعلب عوض من الواو المحذوفة، «ناس» أصله أُناس، أو نَوَسٌ، أو نَيَسٌ، أو نَسَيٌ. أقوال: لا يجوز هذا، وأنت تريد يا هذا، وتحذف حرف النداء بإجماع من النحويين. لا يجوز خَلْبَقَ الرجل يخلبق خلبقه، إذا أكل خلاً، وبقلاً. «كيف علمك بالنحو»، ترفع كيف بالابتداء، وخبره علمك، وإنْ شئت رفعت علمك بالابتداء، وخبره كيف. ولا يجوز علمك كيف. قال أبو عبيدة الحمد لله، نصب بإنّ المشدد أي [٤٨٣] أنَّ الحمد لله، فحذفت اختصاراً لدلالة المعنى عليه.

شيء وزنه عند أكثر النحويين فعل، وعند الفراء أصله «فعيل».

كم: مسمّى به تعربه، أو تحكيه، فإن صغّرته قلت: كَمِيّ، وكَمَيمٌ. وقد قيل حرف الإعراب، وانقلابه من حال إلى حال هو الإعراب يعني في أبيك وأخواته. حكى اللحياني: حَمُؤَكَ كما تقول خطؤك.

درهَم، ودرهِم، ودرهام.

وحده مصدر وحد، أو بمعنى إيجاد نصباً على الحال، أو على الظرف.

أقوال لا خلاف أنه لا يجوز التعجب من الأسماء المنكورة، وتجوز، فإنْ قلت: ما أحسن رجلاً مع زيد، وما أحسن غلاماً في بيت زيد، وما أحسن زيداً ورجلاً في صحبته، أو مع عمرو جازت. ولا يجوز ما أحسن زيداً ورجلاً. وتقول في تأكيد الاسم الواحد المذكر نفسه، وفي التثنية نفساهما،

---

(١) هو المبرد.

وإنْ شئت أنفسهما، وفي الاسم المؤنث نفسها، وفي التثنية نفساهما، وإن شئت أنفسهما.

مسألة: ذهب الكوفيون إلى أن خطايا جُمع على وزن «فعالى»، وإليه ذهب الخليل، وذهب البصريون إلى أن «خطايا» على وزن «فعايل»، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنّ وزنه «فعالي» لأن الأصل أنْ يقال في جمع «خطيئة» «خطائي»، مثل خطائع، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة، كما تبدل في «صحيفة وصحائف»، و«كتيبة وكتائب»، لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يُجْرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً، وقبلها ألف زائدة همزة، لو لم تقدم الهمزة على الياء في «خطائي» لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة: إلا في قول الشاعر:

فإنّك لا تدري متى الموتُ جائيٌ ولكنّ أقصى مدةِ الموتِ عاجِلُ[1]

ولهذا قال الخليل: إن «جائية» مقلوبة، ووزنه «فالِعَة»، فصارت «خطائي» مثل «خطاعي»، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصارت خطاءا، مثل خطاعا، فحصلت همزة بين ألفين، والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة «ياء» فراراً من اجتماع الأمثال، فصار خَطَايا على وزن «فَعالى»، [٤٨٤] ومنهم من قال إنّه على وزن «فَعالي» لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز، لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة «فعيلة» من ذوات الواو والياء، وكل فعلية من ذوات الواو والياء، نحو: وصيّة، وحشيّة، فإنه يجمع على «فَعالى» دون «فَعائل»، كأن لو جمع على فعائل لاختل

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الإنصاف ٧٢٩ والأشموني ١/١٠٠.

الكلام، وقل فجمعت فعالي دون فَعائِل، فقالوا وصايا، وحشايا، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدها، لأن الواو صارت «ياء» في حشيّة، فدل على أنّ خطايا على وزن «فَعالى» على ما بيّنا. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه «فعائل» لأن خطايا جمع خطيئة، وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة تجمع على «فعائل»، والأصل فيه أن يقال «خطائي» مثل «خطائع»، ثم أبدلوا من «الياء» همزة، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف، فصارت خطائيء مثل خطائع، وقد حكى الكسائي عن بعض العرب: اللهم اغفر لي خطاءئيء، خطائئية، فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الثانية «ياء» لكسر ما قبلها، فصار خطاءئي ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن «الياء» ألفاً، فصار خطأ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها «ياء» فصار خطايا، وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة، والعود من خطاءئيء إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة «ياء»، فيعودوا بالكلمة إلى أصلها، لأن الهمزة الأولى من خطاءئيء منقلبة عن «الياء» في خطيئة، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في «جائي جاءايا» لأن الهمزة في جائي منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خطايا منقلبة عن «ياء» زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصلي على الزائد فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد، وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة هراوي، وإداوة إداوي، وكان الأصل هراء، وإداءو، على مثال «فعائل»، كرسالة ورسائل، لأنهم أبدلوا من ألف هراوة، وإداوة، همزة، كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة، ثم أبدلوا من الواو في هرا إوْ، وإدا إوْ، ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن «الياء» ألفاً فصار هراأا، وأداأا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، [٤٨٥] فأبدلوا من الهمزة واواً، ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل، وذلك لأن الجمع فرع على الواحد، فلا بأس أنْ تطلب مشاكلته له، والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة لأن ما لا يكون في واحدة واو لا يجيء في آخره ذلك، فدلّ على ما قلنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن الأصل أنْ يقال في جمع خطيئة خطائيء، مثل خطائع، وإنما قدّمت الهمزة على الياء»، **قلنا**: ولم قلتم بالتقديم، وهو خلاف الأصل والقياس؟ **قولهم** لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين، وهو مرفوض». **قلنا**: ولم قلتم إنه مرفوض ها هنا، وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو: ءادم، وءاخر، فلم تجمع فيه همزتان، وإذا كان حمله على الأصل يؤدي إلى أن تجتمع فيه همزتان، وأن يزول اجتماعهما على القياس، كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير الذي هو الفرع على خلاف القياس، وأما جائية فلا يسلم أنها مقلوبة ولا أنّ وزنه «فالعة»، وإنما هو على أصله ووزنه «فاعلة» من جاءت فهي جائية، وأصله جايئة، مثل جائعة فأبدلوا من الياء، همزة، فصارت جائئة مثل جاععة، وأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، **وأما الخليل** فإنما قدّر فيه القلب لئلا يجمع فيه بين إعلالين، لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الياء، وأخّر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة، ولا يكون فيه إلا إعلال واحد، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه إعلالين، وهما قلب العين التي هي «ياء» همزة، وقلب اللام التي هي همزة ياء، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب، لأن الهمزة حرف صحيح فإعلالُها لا يعتدّ به، والذي يدلّ على ذلك أنّ الهمزة تصحّ حيث لا يصح حرف العلة، ألا ترى أنّ حرف [٤٨٦] العلة إذا تحرك، وانفتح ما قبله وجب إعلاله، نحو: عصور ص، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو:

كِلاءٍ ورِشاءٍ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة الحروف الصحيحة بعضها من بعض، كقولهم في أُصَيْلان أُصيلال، فلا يعتد به، وإنما يعتدّ باعتلال حروف العلة لأنه الأصل في الإعلال، وإذا كان قلب

الهمزة غير معتدّ به، لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين، على أنّ س حكى عن الخليل خلاف هذا القول، حكى عنه أنه يختار في الهمزتين إذا التقتا من كلمتين تحقيق الأولى، وتخفيف الثانية، قال س فقلت له لم؟ فقال: رأيهم إذا اجتمعت همزتان في كلمة، اختاروا تخفيف الآخرة، كقولهم جاءئيّ، وأأدم، فقد جعل الياء في جاءئي منقلبة عن همزة، والهمزة فيه لام الفعل، فهذا يدل على أنه لم تقلب، وأما قولهم «إنها جمعت على ترك الهمزة»، قلنا: هذا باطل، لأن ترك الهمز خلاف الأصل، والأصل أن يجمع على الأصل، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال، وقولهم «إنه يكثر ترك الهمز فيها، فصارت بمنزلة «فعيلة» من ذوات الواو والياء، وهي تجمع على «فعالى»، قلنا: لا نسلم أن الأصل أن يقال في جمع «فعيلة فعالي»، إلا أنه يجب قلب «الياء» همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من «الياء» إذا وقعت طرفاً، وقبلها ألف زائدة همزة، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حشيّة: حشاءئي، على فعائل، على لفظ المضيف إلى نفسه الحشأ إذاً، ثم قد أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن «الياء» ألفاً، فصار حشاأا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فقلبوا الهمزة «ياء»، على ما بيّنا في «خطايا».

هذه المسألة من كتاب **الإنصاف للأنباري** رحمه الله:

ومن الكتاب المذكور ما أنشد شاهداً للكوفيين على جواز تأكيد النكرة إذا كانت موقتة، نحو: قعدت يوماً كله، وهو قول الشاعر [٤٨٧]:

لكنّـه شـاقَـهُ أنْ قيـل ذا رجب يا ليتَ عِـدَّةَ حـولٍ كُلِّهِ رَجَبُ[1]

(١) الشاهد في الإنصاف ٢٤٠ المسألة ٦٣.

وقال الآخر:

ثـلاثٌ كـلُّهُـنَّ قـتـلتُ عَـمْـداً فـأَخْـزَى اللهُ رابعـةً تـعـودُ[1]

وقال آخر:

إذا القعـودُ كَـرَّ فيهـا حَفَـداً يَـوْمـاً جـديـداً كلَّهُ مُـطرَّدا[2]

وقال آخر:

زجـرتُ لـيـلةً كـلَّهـا فجئتَ بـهِ مُؤْيِـداً خنـفقـيقـا[3]

مؤيد وخفقيق من أسماء الداهية.

وقال آخر:

قـد صـرّت البَكْـرَةُ يـومـاً أجمعـا[4]

قال الكوفيون: ودليلنا على جواز تأكيد النكرة المؤقتة النقل، والقياس، أما النقل فهذه الشواهد المتقدمة، وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يفعل في بعضه، والليلة موقتة يجوز أن يقام في بعضها، فإذا قلت: قعدتُ يوماً كلَّه، وقمت ليلةً كلَّها، صحّ معنى التوكيد، فدل على صحة ما ذهبنا إليه. وتأول البصريون هذا السماع بتأويلات بعيدة، ونازعوا في القياس.

بسم الله الرحمن الرحيم

وقوله: «والمبتدأ إذا كان مصدراً إلى آخر هذه المسألة»، يمثل لها النحاة في أكثر كلامهم بثلاثة أمثلة، كل مثال يفارق الآخر بزيادة أمر، اقتصر المصنف[5] رحمه الله على مثال واحد، وهو: ضربي زيداً قائماً، والمثالان

---

(١) الشاهد غير موجود في المسألة ٦٣

(٢) الشاهد في الإنصاف ٢٤٠.

(٣) الشاهد في الإنصاف ٢٤٠.

(٤) الشاهد في الإنصاف ٢٤١.

(٥) هو الأنباري.

الآخران: أكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً. وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة فنقول: اختلف الناس في إعراب: ضربي زيداً، فقال بعضهم: هو مرتفع بأنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وقال بعضهم: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«زيداً» مفعول به و«قائماً» حال، والفرق بينهما، وبين: أكثر شربي السويقَ ملتوتاً، أنّ المبتدأ في «ضربي» هو المصدر نفسه، والمبتدأ في «أكثر» أفعل التفضيل مضافاً إلى [٤٨٨] لفظ المصدر، الذي هو «شربي»، وأفعل بعض لما يضاف إليه، فإذا أضيف إلى مصدر كان مصدراً في المعنى، وباقي إعراب المسألة كما تقدم، والفرق بين أكثر، وأخطب، أنّ في مسألة «أكثر» المضاف إليه هو صريح المصدر، وفي «أخطب» المضاف إليه هو «ما يكون»، وهو مؤول بالمصدر، تقديره «كون الأمير»، وفي إضافة أخطب إلى الكون نوع تجوز، لأن «أفعل» لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، كما قدّمنا، وليس الخطابة بعض الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف أي أخطب أوقات ركون الأمير، وليس الخطابة أيضاً بعض الأوقات، لكن لمّا كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات جازت إضافتها إليها في قوله تعالى ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[1] لمّا كان المكر واقعاً فيهما، والذين قالوا إنه مبتدأ اختلفوا، هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا، فقال بعضهم ليس ثَمّ تقدير خبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قولهم: أقائمٌ الزيدان، وقال **الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان**: إن الحال بنفسها هي الخبر لا سادّة مسدّة، على خلاف بينهم في ذلك، فقال **الكسائي، وهشام**، ومن أخذ بمذهبهما إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان: أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر، وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن

---

(١) سورة سبأ آية ٣٣.

الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على المبتدأ ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ، لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين و«ضربي» هنا مبتدأ مرفوع، فلا بدّ له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل «قائم» ضميره ليرفعه، حتى انهما قالا: يجوز توكيد الضميرين اللذين في «قائماً» فتقول: ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه، وقيامك مسرعاً نفسك نفسه، فإن أكّدت القيام أيضاً مع المضمرين قلت: قيامك مسرعاً نفسك نفسه نفسه، فكرر النفس ثلاث مرات، وأما الفراء ومن أخذ بقوله، فزعموا أن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر، لجريانها [٤٨٩] على صاحبها في إفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعرّيها من ضمير المصدر، للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، إذا قيل: ركوبك إن بادرت، وقيامك إن أسرعت، وضربي زيد إن قام، فكما أنّ الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر، فكذلك الحال. وجاز نصب «قائماً» و«مسرعاً»، وما أشبههما على الحال عند الكسائي، وهشام، والفراء، ومن أخذ بمذهبهم، وإن كان خبراً لما لم يكن المبتدأ ألا ترى أن المسرع هو المخاطب لا القيام، والقائم هو زيد أو أنا لا الضرب، فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف لأن الخلف عندهم يوجب النصب، وأما ابن كيسان فقال: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، والذين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقديره، ومكانه، فذهب البصريون في المشهور عنهم، والأخفش إلى تقديره قبل «قائم»، واختلفوا في كيفيته، فقال البصريون تقديره «إذْ كان قائماً» إن أردت الماضي، «وإذا كان قائماً» إن أردت المستقبل، هذا إن جعلت ضمير «كان» عائداً على «زيد» و«قائماً» حالاً منه، وإن جعلت الضمير عائداً إلى ياء المتكلم، و«قائماً» حالاً منه، كان تقديره إذ كنتُ قائماً إن أردت الماضي، وإذا كنتُ قائماً إن أردت المستقبل، وقال الأخفش تقديره: ضربي زيداً ضربةً قائماً، وقال بعض الناس: تقديره بعد

«قائم»، والتقدير ضربي زيداً قائماً ثابت، أو موجوداً، أو ما أشبه ذلك، و«قائماً» عندهم حال من زيد، والعامل فيها ضربي. وحكى أبو محمد بن السيد البطليوسي إن هذا مذهب الكوفيين، وكذلك حكاه شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرون في شرحه للمفصل عن الكوفيين، وكذا أخذناه عنه وقت القراءة عليه أنه مذهب الكوفيين، فهذه ستة مذاهب لا ثلاثةٌ والخبر محذوف، وإثنان وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد هو مرتفع بفعل. أمّا من «قال» هو مرتفع بفعل فيردّ عليه أنه تقدير ما لا دليل على تعيّنه، لأنه كما يجوز تقدير «ثبت» يجوز تقدير «قلّ» أو «عدم» [٤٩٠] ضربي زيداً قائماً، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلىٰ إضماره مع أنّه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإن أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع تعب وطلب استراحة، فبان فساد ذلك الوجه. وأما الوجه الثاني وهو عدم احتياجه إلى الخبر لوقوعه موقع الفعل فظاهر الفساد، لأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله، كما صحّ ذلك في «أقائم الزيدان»، وحيث لم يصحّ أن يقال «ضربي»، ويقتصر بطل ما ذكروه. وأما قول الكسائي، وهشام، فيبطله أن العامل الواحد يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضمرين، وما ذهبا إليه من أن قولنا: «زيد حيث عمرو»، «حيث» فيه رافعة لزيد وعمرو، لأن معناه زيد في مكان فيه عمرو، فقد نابت «حيث» مناب ظرفين هما في مكان وفيه في المعنى، فرفعت الإسمين اللذين كانا يرتفعان بهما لا وجه له، لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب، ولأنه يلزم أن تكون كذلك إذا قلت: «زيد حيث جلس عمرو» إذ المعنى: زيد في مكان جلس فيه عمرو، ولو كانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة لأنها نابت مناب ظرفين أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، فتكون عمدة من جهة الرفع، وفضلة من جهة النصب، وفي هذا ما فيه. والصحيح أن الاسم الذي بعد

«حيث» مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، بدليل ظهوره إذا إذا قلت: «زيد حيث عمرو جالس»، فلو رفعت «حيث عمراً» لبقي «جالس» لا إعراب له، ولأن «حيث» تلزم الإضافة إلى الجمل إلا ما جاء شاذّاً من قول الشاعر:

[حيثُ لي العمائم][1]

وقوله:

[أما ترى حيث سهيل طالعاً][2]

فلو ارتفع الاسم بعد حيث بها لزم عرّوها عن الإضافة، فهذا أمر لا عهد لأحد بمثله في كلام العرب، وإذا انتفى أنْ ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبراً، ومما يبطل أيضاً كون الحال رافعة ضميرين أننا لو ثنّينا [٤٩١] فقلنا: «ضربي أخويك قائمين»، لم يمكن أن يكون في «قائمين» هنا ضميران، لأنه لو كان فيها ضميران لكان أحدهما مثنى من حيث عوده على مثنى، والآخر مفرداً لعوده على مفرد، وتثنية اسم الفاعل، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنى في حال واحدة، هذا ما لا يمكن بوجه، فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي، وهشام. فأما قولهما «يجوز تأكيد الضميرين» فشيء ذكروه قياساً لاسماع يعضده أصلاً، وأما قول الفراء «إن الحال لم تتحمل ضميراً لمبتدأ للزومها مذهب الشرط»، فالجواب عنه أن الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعيّن أن جواب الشرط محذوف، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب، مع أن جميع ما ذكروه دعاوٍ مقطعة لا دليل على شيء منها، فكيف يصار إليها، وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف، فكأنه قال: «ضربي زيداً في

---

(١) الشاهد في شرح الشافية ٩٣٨ وتمامه:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث ليُّ العمائم

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

حال قيام»، فليس بشيء، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول: «زيد قائماً» لأنه بمعنى زيد في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذكره. وأما قولهم «إنه منصوب على الخلاف» ففاسد أيضاً لأنّ الخلاف لو كان عاملاً لعمل حيث وجد. ونحن نرى العرب تقول: «ليس زيد قائماً لكن قاعد، وبل قاعدٌ برفع «قاعد» على الجواز، وما زيد قائماً لكن قاعد، وبل قاعدٌ، فترفعه على الوجوب، مع كونه مخالفاً لما قبله، فبان فساد ما ذكروه، وفساد النصب على الخلاف مذكور في موضعه من النحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه، وأما المذهب المروي عن الكوفيين آخراً، وهو أنّ الخبر محذوف تقديره «ثابت أو موجود» ففاسد أيضاً، لأنه تقدير ما ليس في اللفظ دليل عليه، كما تقدم فإنه كما تقدره «ثابت» جاز أن تقدره أيضاً «منفي»، و«معدوم» وما أشبه ذلك، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزاً لا واجباً، لأن «قائماً» حينئذ يكون حالاً من «زيد».

[٤٩٢] والعامل فيه المصدر، فلا يكون الحال سادّاً مسدّ الخبر، فلا يلزم حذفه، وإنما يجب حذف الخبر في مثل هذا إذا سدّت الحال مسدّه، لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أن العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر، لأنّ أصل الخبر التنكير، كالحال، ولأن الحال هي صاحبها، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة كما أن الخبر كذلك، وفهم من عدم اجتماعهما قصد العِوضية، ولا تتصور العِوضية إلا على قول من قدّر أنّ الخبر قبل الحال، ولأنك إذا قدرّت الخبر «ثابت أو موجود»، وجعلت «قائماً» حالاً من «زيد»، فلا يخلو إذ ذاك من أنّ الخبر المخاطب عن «ضرب» قد عهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه، أو عن ضرب لم يعهده منك في تلك الحال، فإن أردت الأول لم تكن لإخبارك عنه ثبات أو مستقر فائدة، لأنه معلوم عند المخاطب، وإنْ كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف

لجواز أن يكون التقدير: «ضربي زيداً قائماً غير ثابت» ولأن في جعل «قائماً» معمول «ضربـي» حذف الخبر برمّته، كما ذكروا في جَعْل «قائماً» معمول الخبر حذف بعض الخبر، وحذف بعض الخبر أولى من حذف جميعه، فظهر فساد ما ذكروا.

وأما مذهب **الأخفش** فإنه جعل المصدر الثاني، وهو ضربه مضافاً إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفاً، على ما ذكر في باب الفاعل، أن المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميراً، ولا يكن مستتراً، فيصير كأنه قال: ضربـي زيداً ضربيه قائماً. فأما أن يفهم من نفس الخبر عين المفهوم من المبتدأ فلا يصحّ، وأما أن يُفْهَم من أن ضربيه المطلق مثل ضربيه قائماً، وهو غير المعنى المفهوم، وأنّ جَعْل المصدر مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام على ما سيبين معنى الكلام في توجيه كلام سيبويه، فظهر أن الصحيح ما ذهب إليه **سيبويه** دون غيره، وذلك لما ذكرناه من أنّ اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف بعض [٤٩٣] الخبر، وهو أولى من حذف جميع الخبر، وهنا نكتة لطيفة، وهو: أن الاسم العامل ومعموله يتنزَّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء، وباب «لا»، فكما يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، كذلك يحذف العامل، ويبقى معموله، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه إعرابـه، ولا كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المضاف، وقلّ حذف العـامل، وهذا، وإن اشترك فيه مذهب سيبويه، **والأخفش**، فإن مذهب سيبويه ينفرد بما أذكره.

قال **شيخنا الإمام العلاّمة المرحوم جمال الـدين محمد بن عمـرون الحلبـي** رحمه الله. والذي يوضح المسألة أَنَّ معنى «ضربـي زيداً قائماً»: ما ضربت زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يستقيم إلاّ على مذهب سيبويه، لأن

العامل يتقيّد بمعموله، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأنّ «ضربي» مقيّداً بالقيام واقع، وذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام، وإذا جعل الحال من جملة الخبر يكون «ضربي زيداً» هذا الذي لم يقيد بحال كائن إذا كان قائماً، فلو قُدِّر وقوع ضرب في غير حال القيام متناقضاً للإخبار إذ من المحال وقوع غير المقيَّد بالحال في زمان، وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد الحقيقة.

ثم قال في مسألة: **أكثر شربي السّويق ملتوتاً**: وما أبطلنا به مذهب مَنْ يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر لأن «ملتوتاً» لو جعل من تمام الشرب يكون الإخبار حينئذ عن أكثر شرب سويق ملتوت أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثريّة في غير حال اللّت، والمراد من هذا الكلام أنّ الأكثرية تقع في حال اللّت، ولو وقعت في غير حال اللّت لا يكون في الإخبار كبير فائدة، **وفي هذه المسألة أمور** لا بدّ من التعرض لها.

منها: لِمَ قُدِّر الخبر ظرفاً دون غيره؟ لأننا نقدر الخبر محذوفاً، والحذف مجاز وتوسع، فالظروف أحمل لذلك من غيرها..

ومنها: لم قدر ظرف الزمان دون المكان؟ وذلك لأن الحال عوض منه [٤٩٤] كما ذكرنا، فالحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان، لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أنّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قدّر سيبويه الحال بإذْ في قوله تعالى: ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾[1] إذ بطائفة في هذا الحال لأن المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثة، فهو أخص به من ظرف المكان.

ومنها: لم قُدّر «إذ وإذا» دون غيرهما؟ قال شيخنا: وأولى الظروف إن

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٤.

أردت الماضي «إذ» لأنها تستغرق الماضي، وإن أردت المستقبل «إذا» لأنها تستغرق المستقبل أيضاً.

ومنها: لم قُدِّر بعد الظروف فعل ولم كان «كان» التامة دون غيرها؟ ولِمَ لم يقدر نصب «قائم» على الخبر لكان؟ وذلك لأن الظرف لا بدّ له من فعل، أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بدّ أيضاً لها من عامل، والأصل في العمل للفعل، وقُدِّرت «كان» التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه، ولم يعتقد في «قائم» الخبرية للزومه التنكير. وزعم **ابن خروف** أنّ الفراء يجوّز أنْ يكون منصوباً على خبر «كان» وأنشد:

لَـذُو الرُّمَّـةِ ذا الرُّمَّـة أشهر منـهُ غَيْلَانـا[1]

فنصب ذا الرمة وغيلاناً، وهما عَلمان على الخبرية، **قلت**: وهذا نادر لا يعتدّ به، ودخول واو الحال عليهما على ما سيجيء إن شاء الله يقوى جانب الحالية لا الخبرية، ولا يلتفت إلى قول من يجوّز دخول الواو على أخبار «كان» وأخواتها إذا كان الخبر جملة، والضمير في «كان» فاعلها، وهو يعود إلى زيد. وذكر **الزمخشري** أنه يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر في المعنى، وهو التاء، فيكون تقديره: إذا كان قائماً، أو كنت قائماً.. **قلت**: وهذا إنما يجوز إذا دلّ عليه دليل، وإلا فالضمير بابه أن يعود إلى أقرب مذكور.

ومنها: هل يقع في موضع الحال المفردة كل واحدة من الجملتين حالاً أو إحداهما؟ وهل تلزم الواو في الجملة الاسمية أم لا؟ قال **ابن خروف**: مذهب **سيبويه** أن الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، وإذا كانت فعلاً وبالواو فلا، وجوّز **أبو [٤٩٥] الحسن**[2] ما أجازه **سيبويه**، وإذا كانت فعلاً فأجاز **الفراء** ما أجازا، وإذا كانت بالواو، فنقل **ابن**

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو الأخفش.

مالك أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل، لأن سدّ الحال مسدّ الخبر خلاف الأصل، ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل، فتكثر المخالفة، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزه. وذكر ابن عصفور أن الذي يمنعه الفراء الفعل المضارعُ المرفوع، وعلّله بأن النصب في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط. قلت: وما ذكره ابن عصفور من التعليل لمذهب الفراء يقتضي أن يمنع الفراء أيضاً الجملة الاسمية لأنها لا يظْهر في لفظها النصب أيضاً، وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله صلى الله عليه وسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[1] وقول الشاعر:

عهدي بِها الحيَّ الجميعَ وفيهم ... عند التفرق ميسر وندام[2]

وقال آخر:

خيرُ اقترابي من المولَى حليفَ رضىً ... وشرُّ بُعدي عنه وهو غضبانُ[3]

وقال آخر في الفعل الماضيّ المقرب من الحال:

عهدي بها في الحيّ قد سُرْبِلَتْ ... بيضاءَ مثلَ المُهْرَةِ الظَّامرِ[4]

وقال آخر في الفعل المضارع:

ورأى عُيينيّ الفَتَى أباكا ... يُعْطِي الجَزيلَ فعليك ذاكا[5]

وهل يجوز حذف واو الحال من الجملة الاسمية؟ ذهب النحاة غير

---

(١) صحيح مسلم ١/٣٥٠.

(٢) الشاهد للبيد بن ربيعه في سيبويه ١/١٩٠.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٧٧ والهمع ١/١٠٧.

(٤) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٣٩، وشرح المفصل ٥/١٠١ وروايته:

عهدي بها في الحي قد برعت ... هيفاء مثل المهرة الضامر

(٥) الشاهد لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١، والدرر ١/٧٧، ٢/١٢٤.

الكسائي إلى امتناع خلوّها من الواو مستندين إلى أن الاستعمال لم يرد إلا بالواو، وللكسائي قياسها على غيرها من الأحوال، وقال ابن عصفور: إن الفراء منع حذف الواو، وإن المفهوم من مذهب البصريين جواز حذفها.

لا يجوز تقدم هذه الحال على المصدر عند الكسائي، والفراء، وهشام إن كانت الحال من ظاهر كما لا يجوز في نحو ذلك قولك: «جاء زيد راكباً» أن تقول [٤٩٦] «راكباً جاء زيد»، فتقدمها، وسبب ذلك أن مبنى الحال عندهم على الشرط، فبطل «راكباً جاء زيد» من حيث لم يجز إن «يركب جاء زيد» فإن كانت من مضمر جاز التقديم عند الكسائي، وهشام، ومن أخذ بمذهبهما، كما يجوز تقدمها إذا لم تقع خبراً. يجوز عندهم «مسرعاً قيامك»، كما يجوز «مسرعاً قمت» لأن الحال لمكنّى، ولا يكر تقدّم مضمر على مضمر كما ينكر تقدّم مضمر على ظاهر، وأبطل الفراء «مسرعاً قيامك ومبادراً ركوبك»، وأجاز «مسرعاً قمت ومبادراً ركبت»، لأن حال المنكر، يجوز تقدمّها إذا لم تكن رافعة، فإذا منعت التقدّم، والتوسط، ولزمت التأخر عنده لأنها عنده مبنيّة على الشرط، والشرط يرفع إذا كان آخراً لا أولاً، يقال: سكوتك إن أنصفت، ولا يقال إن أنصفت سكوتك، لأن الشرط طالما يُتَلَقّى بالفاء، أو إذا، أو بالفعل، ولا يُتلقّى بالاسم المفرد، واحتجّ الكسائي، وهشام، ومن أخذ بمذهبهما على جواز «مبادراً ركوبُك» إن الحال مبنيّة على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدماً ومتأخراً، فيقال: قيامُك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامُك. قلت: جميع ما ذكروه مبنيّ على ما تقدّم من أقوالهم، وقد تقدّم إفسادها، ولا نقل عندي عن مذاهب البصريين في ذلك، بل مقتضى قولهم جواز تقديم الحال إن قدّر الخبر مقدَّماً على المصدر، ووجوب تأخيرها إن قُدّر الخبر مؤخَّراً، لأنّ العامل عندهم في الحال «كان» المقدرة، وهي مضاف إليها الظرف، والمضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه، قال ابن الدهان في كتابه الشامل في شرح الإيضاح: ولا يمتنع

عندي في القياس «قائماً ضربي زيداً»، لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ.

ومنها: أنه لا يجوز أن تسدّ الحال مسدّ الخبر إذا كان المبتدأ جثة، لأن الخبر المقدَّر لا يكون إلا ظرف زمان كما تقدم، وظروف الزمان لا تكون أخباراً للجثث.

ومنها: هل يجوز لضمير المصدر أن تسدّ الحال مسدّ خبره؟ ذهب البصريون، **والكسائي** من الكوفيين إلى أن ضمير المصدر جارٍ مجراه [٤٩٧] في ذلك، نحو قولك: أكلي التفاحةَ هو ناضجةً. فأكلي مبتدأ، والتفاحة مفعوله، وهو مبتدأ، «وهو» ضمير المصدر الذي هو أكلي ناضجةً، حال سدت مسدّ خبر الضمير، والضمير وخبره المصدر الذي هو أكلي. وزعم الفراء أن ضمير المصدر كالجثة، نحو: زيدٌ وعمروٌ، ولا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً. وكان الذي حمله على ذلك كون الحال عنده بمنزلة الشرط، والشرط إنما يخبر به عن المصدر لا عن ضميره، وذلك باطل، وقد تقدم تبيين بطلانه.

قال **ابن عصفور**: وسواء في ذلك المصدرُ وغيرُه، ما لم تكن جثة إلا أنّ مجيء ذلك في المصدر أكثر كما ذكرته، ومما يدل على مجيئه في غير المصادر قول الشاعر:

خيالٌ لأمّ السَّلسبيلِ ودونَه مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المُذْبَذَبُ[1]

فخيال مبتدأ، ولأم السلسبيل صفة له، ولا يكون خبراً لأنه مسوّغ للابتداء بها إلا وصفها بالمجرور، والجملة التي هي «ودونه مسيرة شهر» سادّة

---

(١) الشاهد للبعيث بن حريث في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٧٦.

مسدّ خبره، وساغ ذلك لأن الخيال لا حقيقة لـه جسمية تجري مجرى المصادر.

ومنها: لا يجوز أن تسدّ الحال مسدّ خبر «أنْ» الناصبة للفعل، وإن كانت بتأويل المصدر، من جهة أن الحال إنما تسدّ مسدّ الخبر إذا كان ظرف زمان،وظرف الزمان لا يكون خبراً لِـ «أنْ» والفعل،وإلى ما ذكرنا من المنع ذهب **الكسائي، والفراء، وهشام**، وعلّلوه بأنها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر، وهذا التعليل فيه نظر، فإن المصدر أيضاً عامل فيما بعده، فالصحيح ما ذكرناه من التعليل.

ومنها: التنبيه على أنه لا فرق بين المصدر المتعدي واللازم في جواز سدّ الحال مسدّ خبره، فالمتعدي كضربي زيداً قائماً، واللازم كقولك: قيامُك محسناً، وإحسانُك قائماً. وقد مرّ في أثناء كلامي ما يدلّ على ذلك، لكنّ قصدي بذكره التنبيه على ذلك تصريحاً.

ومنها: أن **الكسائي** أجاز وحده اتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان كقولك: ضربي زيداً الشديد قائماً، وشربي السَّوِيْق كلَّه ملتوتاً. [٤٩٨] وحجة من منع كون الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع، فاقتضى ذلك المنع. وحجة الكسائي اتباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإجازته توسعة في الكلام، ومنعه تضييق، وعدم السماع لا يمنع ما هو جارٍ على القواعد، لكن يمنع من الوصف وحده أن المصدر لا يعمل إذا وصف، والله عزّ وجل أعلم.

ومنها: أنك إذا قدّرت الخبر «إذا أو إذ» ففي مسألة «ضربي وأكثر شربي» يكون ظرفاً متعلقاً بمحذوف، وفي مسألة «أخطب» يجوز أن يكون تقديره «أخطب أزمان» كما تقدم، فيجوز أن يكون «إذا» حينئذ مرفوعاً لأنه هو

المبتدأ كما تقول «اليوم الأحد»، برفع اليوم، ولا يستنكر خروج «إذا» عن الظرفية، ورفعها لفظاً. فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر:

وبعدَ غَدٍ يـا لَهْفَ نفسي من غدٍ إذا رِاحَ أَصحابـي ولستُ برائحِ[1]

فأبدل «إذا» من «غد». وقد حكى «جئتك بعد إذ قام زيد»، وأجاز أبو العباس[2] الرفع الصريح فيها، وذلك إذا قلت: «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو».

فإذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، ويبين لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف ترفع فتقول: «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة» إذا جعلت «أخطب» زماناً، فإنّ جعلت «أخطب» كوناً نصبت «يوم الجمعة»، وكان «إذ وإذا» في موضع نصب متعلقين بمحذوف، كما كان في «ضربـي زيداً قائماً»، وقد أجاز الأخفش «أخطب ما يكون الأمير قائم». برفع قائم خبراً «لأخطب» فيكون فيه حينئذ مجازان إضافة «أخطب» إلى الكون كما تقدم، والثاني الإخبار بقائم، وهو من صفات الأعيان عن «أخطب» الذي هو في المعنى كون، والحامل له على ذلك قصد المبالغة. وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها، ولذلك امتنع رفع «قائماً» في «ضربـي»، إذ لم يكن أولها مجازاً. ووجه ابن الدهان رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب» مضافاً إلى أحوال محذوفة تقديره: أخطب أحوال كون الأمير. فلا مجـاز في «قائم» حينئذ، ويجوز أَنْ تجعل «ما» بمنزلة شيء، وتجعل يكون «الأمير» صفته، والعائد [٤٩٩] محذوف خبر «يكون الأمير». و«يكون» ناقصة كان أصلها «أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائماً»، وتكون «ما» للعموم، والكثرة، كقوله

---

(١) الشاهد لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١٣/٤٥٢٤، والمرزوقي ١٢٦٦

(٢) هو ثعلب أو المبرد.

تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم﴾[1]. ويقولون: هؤلاء ودليل وقوعها للجنس والعموم الإشارة إليها «بهؤلاء»، وتكون «ما» حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجّه ما قاله **الأخفش**. وقد أجازه **أبو علي الفارسي**، كما أجازه **الأخفش**. وقد أجاز **ابن الدهان** رفع «قائم» في «ضربي زيداً قائماً» على الخبرية.

قال: فإن أردت بقولك «قائم» ثابت دائمة لم تتغير، كما تقول «الأمر بيننا قائمٌ» و«الحرب قائمة على قدم وساق» جاز ذلك. وكان في «قائم» الرفع، والله، سبحانه وتعالى، أعلم.

فلو دخلت «كان» الناقصة على هذا المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره جاز عند **أبي بكر بن السراج**، **وأبي سعيد السيرافي**، نحو: «كان ضربي زيداً قائماً». وقال **ابن عصفور**: هو قبيح، لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر «كان» قبيح، والله أعلم.

وقال **ابن مالك** بعد أشياء ذكرها حذف فيها خبر «إنّ» وجوباً، ومثله أيضاً في الوجوب حذف خبر «إنّ» لسدّ الحال مسدّها، كما كان ذلك في باب الابتداء، تقول: «إنّ أكثر شربي السويق ملتوتاً»، كما قلت في الابتداء: «أكثر شربي السويق ملتوتاً»، والتقدير هنا كالتقدير هناك، والله تعالى أعلم.

«**ضربي زيداً قائماً**»: زعم بعضهم أنّ «ضربي» فاعل بفعل مثبت مضمر، وبعضهم أنه مبتدأ لا خبر لوقوعه موقع الفعل. وقال **الكسائي**، **وهشام**، **والفراء**، **وابن كيسان**: الحال نفسها هي الخبر على خلاف بينهم. فقال **الكسائي**، **وهشام**: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فيها ذكران مرفوعان، **أحدهما**: من صاحب الحال، **والآخر** من المصدر، فيجوزان تأكيد

---

(١) سورة يونس آية ١٨

المضمرين، فتقول «ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه» «وقيامك مسرعاً نفسك نفسه»، فإن أكّدت القيام أيضاً قلت: «قيامك مسرعاً نفسك نفسه نفسه». وقال الفراء لا ضمير فيها من المصدر، وقال غيرهم: بل الخبر محذوف. قال البصريون في المشهور، والأخفش، قبل «قائم».

قال البصريون: تقديره «إذ كان» في الماضي، «وإذا كان» [٥٠٠] في المستقبل، هذا إن عاد ضمير «كان» على «زيد»، وإن عاد على «ياء» المتكلم قلت: كنت. وقال الأخفش: تقديره «ضربه قائماً». وقال الكوفيون فيما حكاه عنهم ابن السيد، وابن عمرون: بعد «قائم» تقديره «ثابت» أو «موجود»، و«كان» المقدرة تامة. وحكى ابن خروف إن الفراء أجاز في «قائم» نصبه على خبر «كان». ومذهب سيبويه أنّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، وإن كنت فعلاً أو بالواو، فلا، خلافاً لأبي الحسن والفراء في الفعل، وله إن كانت بالواو. وهذا نقل ابن خروف، ونقل ابن مالك أنّ الفراء منع الفعل، ونقل ابن عصفور أن الذي يمنعه الفراء المضارع المرفوع، ولا يجوز حذف الواو من الجملة الاسمية خلافاً للكسائي. ونقل ابن عصفور أنّ المفهوم من مذهب البصريين الجواز، وأنّ الفراء هو المانع، ولا يجوز تقدّم الحال على المصدر عند الكسائي، وهشام، والفراء إن كانت من ظاهر، فإن كانت من مضمر جاز عند الكسائي، وهشام، لا عند الفراء؛ ولا نقل عن البصريين بل مقتضى قولهم جوازاً تقديمها إن قدّر الخبر مقدّماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدّر مؤخراً. وقال ابن الدهان: لا يمتنع في القياس تقديمها، ولا تسدّ الحال مسدّ الخبر، والمبتدأ جثة، وضمير المصدر كـ«هو» عند البصريين، والكسائي، وكالجثة عند الفراء، وغير الجثة في غير ذلك، كالمصدر ومجيئه في المصدر أكثر، ولا فرق بين المتعدي واللازم في المصدر سدّها مسدّ خبره، وإتباع المصدر على وجه لا يقدح في البيان جائز عند الكسائي وحده، لكن يمنع الوصف وحده. «وإذ

وإذا» المقدّرتان العامل فيهما محذوف في «ضربي» و«أكثر شربي»، وفي «أخطب» يجوز أنْ تقدر «أخطب أزمان»، فيجوز أن يكون إذا مرفوعاً، لأنه المبتدأ، وإنْ جعلت «أخطب» كوناً كانا في موضع نصب متعلقين بمحذوف، كما في «ضربي، وأكثر شربي». وأجاز **الأخفش** «أخطب ما يكون الأمير قائمٌ»، بالرفع، وفيه مجازان إضافة «أخطب» إلى الكون، والإخبار لصفة العين عن المعنى، و«ما» نكرة موصوفة حذف عائدها، وتكون ناقصة، كان الأصل «أخطب» أحوال يكون الأمير فيها «قائماً»، فما حينئذ كناية [٥٠١] عن الأحوال، فيتوجه ما قاله **الأخفش**. وقد أجاز **الفارسي** كما أجازه **الأخفش**، وأجاز **ابن الدهان** «ضربي زيداً قائم» بالرفع خبراً لضربي ويريد بقائم معنى الثبوت والدوام، ويجوز دخول «كان» الناقصة على هذا المصدر عند **ابن السراج، والسيرافي**. وقال **ابن عصفور**: هو قبيح. وقال **ابن مالك**: تسدّ الحال مسدّ خبر «إنّ»، كما كان ذلك في الابتداء.

باب الزجر في الناس والبهائم من كتاب الفرق لقطرب (رحمه الله)

قال: يقال في الناس مَهْ مَهْ بالتسكين، وصَهْ صَهْ مثله. وبعض العرب يقول مَهٍ مَهٍ، وصَهٍ صَهٍ، فيكسر وينوّن، ويذهب به مذهب الأصوات، وبعضهم يقول صاهْ، فيدخل الألف بين الصاد والهاء، ويترك الهاء ساكنة. ويقال صَهْصَيْتُ يا لرجل أصهصي به صهصاة كثيرة إذا قلت: له صهٍ صهٍ. قال ذو الرمة:

إذا قال حادينا لتشبيه نَبْأَةٍ صَهٍ لم يكن إلّا دَوِيّ المسامعِ[1]

اسم «كان» فيها أراد لم يكن ذاك.

وتقول: وَيْهَكَ يا فلان، وإيهَكَ يا فلان، وإيهاً يا فلان، كل ذلك إذا زجرته ونهيته.

---

(١) ديوان ذي الرمة: ٢/٧٩١.

قال الكميت:

وجـاءتْ حـوادِثُ فـي مثـلِهـا يـقـالُ لِـمْـثِـلي وَيْـهـاً فُـلُ[1]

أراد يا فلان. قال يونس: سمعتُ وَيْهَكَ فلاناً، بمعنى خذ فلاناً. وتقول للرجل إيهاً وهِيهاً، إذا استزدته في الحديث، ويقال فيه: إيهٍ، وهِيهٍ، بالكسر.

قال ذو الرمة:

وقفنـا فقلنـا إيْـهِ عن أُمِّ سـالمِ وما بالُ تكليمِ الديارِ البَـلاقعِ[2]

ويقال إذا زجرت الرجل: هجاجيك، وهَجْ، وهَجْ، وهَـجِ، وهَجٍ بالكسر، والتنوين، وهَجاً هجاً.

قال الشاعر:

سَفَـرَتْ فقلتُ لها هَجٍ فتبـرقعتْ فـذكّـرتُ حينَ تبـرقعتْ ضَبّـارا[3]

ضبار: اسم كلب، وتقول دَع دَع. ويقال: لَعَا، ولَعاً لك، ولَعًا لك، كل ذلك يزجر به المنصرع لينتعش أي ليرتفع قال رؤبة:

وإنّ هـوى العاثـر قلنا: دَعْ دعـا لـهُ وعـالَيْنَـا بتنـعيشٍ لَـعَـا[4]

[٥٠٢] قال يونس: أراد دَعْ دَعْ، فأدخل النون الخفيفة، كما تقول اضرباً فلاناً.

قال الأعشى:

بـذاتِ لوثٍ عفـرنـاةُ إذا عثـرت فالتَّعْس أدنى لها من أن أقولَ لعا[5]

---

(١) الشاهد للكميت في العقد الفريد ٥/٣٥٤.

(٢) ديوان ذي الرمة: ٢/٧٧٨.

(٣) الشاهد لحارث بن خزرج في شرح المفصل ٤/٧٥، والذيل والتكملة والصلة ٣/٢٢٩.

(٤) ديوان رؤبة ٩٢.

(٥) ديوان الأعشى: ١٥٣.

وتقول: دعدعت بالرجل أدعدعه دَعْدَعَةً إذا قلت له دَعْ دَعْ، وإذا قلت له: إيهاً، قلت: قد أَيَّهتُ به، أويه تأييهاً، وتقول قد لعلعت به لعلعةً إذا قلت له لعالعا، وتقول في حثّ الإنسان تشبيهاً بسوق البهائم: هَيّا هَيّا هَيّا. قال الشاعر:

وقد دجا الليل فهيّا هيّا ما دام فيهن فعيل حيّا[1]

ومن زجر العرب الناقة عند الحلب لتسكن: قرقار وقرر. قال أبو النجم:

يمناهُ واليسرى على الثّرثار قالت له ريحُ الصّبا قَرْقارِ[2]

ويقال للريح قرقر تسكن بذلك. وفي زجر الفرس يقال لها: إجِدْ إجِدْ، هَجَد هَجَد، واجدم، يزاد فيه الميم قد أجدمت الفرس إجداماً إذا قلت لها ذلك. قال ابن الرقاع:

هُنَّ عُجْمٌ وقَدْ عَرَفْنَ من القول هبي واجدِمي ونامي وقُومي[3]

ومن رجز الحمار: عَدٌّ مشددَة الدال، وحرِ مكسوره الراء، وقال بعضهم حرّ وتثنيته حرّيا تجعله من التحرّي، وهو القصد، وقال بعضهم: هي زجره لا تشّأ وقال الشاعر:

قدْ تركت ساه وقالتْ حَرِّ شمطاءُ جاءت من أعالي البَرِّ[4]

ومن زجر الحمار أيضاً: حِيه يا حمار، قال الشاعر:

حِيهِ حماري وحمارَ صاحبي[5]

---

(١) الشاهد لابن ميادة في المقتضب ٤/٩١، وشرح المفصل ٤/٣٣.

(٢) ديوان أبي النجم العجلي ٩٨.

(٣) الشاهد لعدي بن الرقاع، اللسان (أوا).

(٤) الشاهد في اللسان (حرر).

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

ويجوز تنوينه. ومن زجر الأتان: زِرْ زِرْ، ومن زجر الحمار تُشْء تُشْء، وتُشَأ إذا دعوتَه للعَلَف، وتقول: قد شَأشَأتُ به إذا فعلت به ذلك، ومن زجر الحمار: يساه ويساي ويساء وسأسأ، قال الشاعر:

لم تَـذْرِ مـاسـأ للحميـر ولـم تضـربِ بكفٍّ منحـاطِ السَّلم[1]

ومن زجر الحمار والفرس: هَبْ هَبْ، وهاب، وهابِ هاب وهابَ هابَ [٥٠٣] قال:

فـظنـنـا أنـه غـالـبُـهُ فـرددنـاه بـهـاب ثـم هـل[2]

وقال أبو دؤاد الإيادي:

غـدونـا نـبـغـي بـه الأبـداتِ نـؤيِّبُهُ من بـين هـاب وهـل[3]

نؤيه أي نصيح من التأيّه وقال قُصَيّ بن كِلاب:

عـنـد تـنـاديـهـم بـهـابِ وهَـب أمهتي خنـدف والـيـاس أبـي[4]

قوله: «أمهتي» يريد أمي، وبعض العرب تقول للأُمّ أَمّهة على «فَعَلَة»، فإذا صرت إلى الجميع جمعته على لغة الذين قالوا أمهه، ولم تجمعه على لغة الذين قالوا أُمّ، وبذلك جاء القرآن، قال الله عز وجل: ﴿ما هنّ أمهاتهم إن أمهاتهم﴾[5]. فالأمهّات جمع أمّهة، ولو كانت جمع أمّ لقال أُمّات. وقالوا في زجر الحمار: هابِ يا حمارِ، وهابَ يا حمارِ مفتوحة بغير تنوين، وقالوا في زجر الخيل: يأ يأ، وقد يأيأت بها يأ يأءةً شديدةً، وقالوا أيضاً: هأهأ إذا دعا

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) شعر أبي دؤاد الإيادي.

(٤) الشاهد في أمالي القالي ٢/٣٠١ وسيبويه ٢/٢٢٤

(٥) سورة المجادلة آية ٢.

الخيل للعلف والماء، وقد هأهأ بالخيل يهئهيء لها هاءة، وقالوا في زجرها إيهِ أيهِ، أيّه، وقد أيّه بها يؤيّه تأييهاً، هيَّه يُهَيِّهُ تهييهاً، وقالوا في زجره عند الثرى أهُؤ أهُؤ، وقالوا في زجر الفرس الأنثى: أهيب أهيب، ومن زجرهم الخيل أيضاً هَلا هَلاَ، وهَلْ هَلْ، وهَلَّ هَلَّ، قال الشاعر:

فعرفنا هزّة تأخذُهُ فزجرناهُ وقُلنا هَلَّ هَلَّ[1]

ومن زجر البغل: عَدَسْ، وقد عَدَسْتُ البغل عدساً إذا زجرتُه، قال الشاعر:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ نجوتِ وهَذا تحملين طليقُ[2]

ومن زجر الإبل: حَوْبُ حَوْبُ حوبِ حوبِ حوبِنْ حَوْبِنْ، وحابِ حابِ وقال الشاعر:

حيّ أحياءً إذا ما قرعوا لم تكن دعوَاهم حَابَ وحَلْ[3]

ومن زجر الإبل أيضاً: جَهْ جَهْ جه وجاهٍ جاهٍ. قال الراعي:

[٥٠٤] إذا قلتُ جاهِ لجّ حتّى تردَّه قُوى نسعٍ أطرافُها في السلاسل[4]

وتقول العرب: حابِ حابِ يا ناقةُ وعاجِ وعاجِ عاجٍ وعاجٍ وعاجِ يا ناقة لا عجُتِ وجاهِ لا جُهتِ، ومنه قول ذي الرمة:

إذا قلتُ عاجٍ أو تَغَنَّيتُ أبرقتْ بمثل الخوافي لاقحاً أو تُلَقَّحُ[5]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) الشاهد ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١١٥ والخزانة ٢/٥١٤، ٣/٨٩.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) الشاهد في ديوانه ٢١١.

(٥) الشاهد في ديوانه ١٢٢٠.

وقال الراعي:

وقد أقول إذا ما القوم أدركهم سُكْرُ النعاسِ لِحَرْفٍ حُرَّةٍ عاجي[1]

وتقول داهْ داهْ يا ناقة، بالإسكان وبالكسر أيضاً، ودَهْ ودَهْ يا ناقة، ودهِ دهِ، ويقال: قد تدهدهت الناقة إذا قلتَ لها دَهْ دَهْ. ومن زجرهم الإبل أيّا أيّا أيّا هجا. قال ذو الرمة:

إذا قال حاديها أيا هجست به مهابيّةُ الأعرافِ بيضِ السوالفِ[2]

وإذا أردت أن تزجر الإبل عن الرعي قلت أيايه أيايه، قال الراجز:

زعمتِ أن لا أحسنَ الحدايهْ أيايَةً أيايةً أيايهْ[3]

ويروى الحدايه بالكسر. ومن زجرهم الإبل حَلْ حَلْ وحِلي حِلي وحلٍ حلٍ. قال الراجز:

وأقطعُ الليلَ بهادٍ جملي لا يحفل الزجر ولا قول حل[4]

ومن زجر البعير عند الضراب «هيخ» مكسورة الياء مشدّدة الخاء، وبعض العرب يقول هيخ هيخ، فيسكن الياء، ويخفف الخاء، وتقول: قد هيخت بالبعير، أهيخ به، ويقال في مثل ذلك: إخْ إخْ، وإذا كان البعير باركاً قيل له ارحبي ارحبي ليقوم، ومن زجر الإبل عند الضراب: قِلَخْ قِلَخْ. ومن زجر الإبل للتسيير: وهيجي هيي قال، ذو الرمة:

أمرقْتُ من جوزِهِ أعناق ناجيةٍ تنجو إذا قال حادينا لها هيجي[5]

---

(١) الشاهد في ديوان الراعي النميري ٣٢.

(٢) ديوان ذي الرمة: ٣/١٦٥١.

(٣) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٥) الشاهد في ديوانه ذي الرمة ٩٨٧.

وقال الراجز:

إحـدى لـيـالـيـكِ فهيسي هيسي لا تـطمعي عنـدي بـالتعـريس[1]

ومن زجر الغنم: تقول في زجر الضان: حَجْ حَجْ، وجَهْ جَهْ، وأَسْ وهُسْ. [٥٠٥] وقد هسهست بالشاة وأنستها إذا زجرتها، ومن زجر التيس عند السِّفاد: حؤحؤ وحؤحؤ، وحَيْ حَيْ وحَي حي، وقد حاحأت به وحأحأت به، ومن زجرهم الغنم: أربُق.

قال الشاعر:

وخفرتُ قومـاهم هدوك لا قـدمي إذ كانَ زجراييك سأسـأ وأربُق[2]

ومن زجر البقر: وَحْ وسِقْ، ولم نسمع غيرها. ومن زجر السباع: اخسأ اخسأ، وقد خسأت الكلب والسنور، وإذا أردت أت تحرض السنور قلت له: اسُدْ اسُدْ، فتقول: قد أسدت الكلب وأوسدته إذا قلت له ذلك. ومن زجر ذي الجناح: كِشْ ودِجْ. قال الشاعر:

شـرابُـهُ المَحضُ ولمّـا يمـزج ولم يقُـلْ يـومـاً لفـرّوج دِجي[3]

ومن زجر النعامة: عوهَج. **انتهى باب الزجر.**

ومن باب الموت. ويقال: فاظت نفس فلان تفيظ فيظاً وفيوظاً إذا هي خرجت، وكذلك تقولها تميم وكلب بالظاء، وسائر العرب يقولون: فاضت بالضاد تفيض، وقال الراجز:

فـنـتئت عـيـنْ وفـاضَـتْ نـفس[4]

---

(١) الرجز في مجالس ثعلب ١/٢٤٣، واللسان (هيس).

(٢) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٤) الشاهد لدكين في نوادر أبي زيد ٢٤٠، واللسان (فيض).

واللغة المستعملة فيها الظاء، وقال رؤبة:

ونـــار حـــرب تسعِـــرُ الشـــواظـــا لا يـــدفنـون منهم من فـــاظـــا[1]

ومن باب أسماء الجمـاعات: وقـالوا هـو البقر، والأبقـور، والبقير والباقورة، والباقرة، والبواقر، جمع باقر. قال الشاعر:

وسكَّنتُهم بـــالقـــولِ حتّى كـــأنّهم بـواقِرُ جُلْحٍ أسكنتهـا المَرابِـعُ[2]

والأمعوز منها، أي من الظباء، نحو من ثلثين.

وقال الفراء: الذي يدل على أنّ المنادى ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه، قيل له: لا نسلم أنّ ذلك لأجل العامل لكن لتناقض الكلام فيه، وذلك لأنا لو قلنا: يا زيد راكباً، على معنى الحال، لكان التقدير أنّ النداء في الحال الركوب، وإنْ لم يكن راكباً فلا نداء، وهذا مستحيل لأن النداء قد وقع بقوله: يا زيد، وإن لم يكن راكباً لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله: يا زيد، وليس ذلك في سائر الكلام، ألا ترى أنك [٥٠٦] لو قلت: اضرب زيداً راكباً، فلم تجده راكباً لم يجز له أن يضربه على أنه قد حكى **أبو بكر بن السراج** عن **المبرد** أنه قال: قلت **لأبي عثمان المازني**: ما أنكرت من الحال المدعو؟ قال: لم أنكر منه شيئاً، إلا أن العرب لم تدعُ على شريطة، فإنهم لا يقولون: يا زيد راكباً، أي ندعوك في هذه الحالة، ونمسك عن دعائك ماشياً، لأنه إذا قال: يا زيد، فقد وقع الدعاء على كل حال. قلت: فإن احتاج إليه راكباً، ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة، فقال: ألست تقول: يا زيد دعاء حقاً؟ فقلت: بلى. فقال: علام تحمل المصدر؟ قلت: لأن قولي: يا زيد، كقولي أدعو زيداً، فكأني قلت: أدعو دعاء حقاً. فقال: لا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زيد راكباً، فالتزم القياس. قال **أبو العباس**: ووجدت أنا تصديقاً لهذا.

---

(١) الشاهد لرؤبة من ملحقات ديوان العجاج ٨١، والمخصص ٦/١٢٦.

(٢) اللسان (بقر).

قول النابغة:

قالت بنو عـامر خـالوا بني أسـدٍ يا بؤسَ للجَهْلِ ضـرّاراً لأقوامِ[1]

﴿فبذلك فليفرحوا﴾[2]. ذكرت أنها قراءة النبـي صلى الله عليه وسلم من طريق أُبَـي بن كعب رضي الله عنه، ورويت هذه القراءة عن عثمان، وأنس[3]، والحسن[4]، وابن سيرين[5]، وأبـي عبدالرحمن السلمي[6] وابن القعقاع، وأبـي رجاء العطاردي[8]، وعاصم الجحدري[9]، وأبـي التيـاح[10] وقتـادة[11]، والأعرج[12]، وهـلال بن يساف[13]، والأعمش[14]، وعمـرو بن قائد[15]، وعلقمة[16]، ويعقوب الحضرمي[17]، وغيرهم من القراء رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٢٠، والخزانة ١/٢٨٥، ٢/١١٩.

(٢) سورة يونس آية ٥٨.

(٣) هو أنس بن مالك.

(٤) هو الحسن البصري.

(٥) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري، فقيه محدث مفسر. توفي ١١٠هـ.

(٦) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السلمي، محدث حافظ مفسر مؤرخ. عاش بين (٣٢٥ ـ ٤١٢هـ).

(٧) هو إبراهيم بن نصر القعقاع الكوفي. توفي في القرن الثالث الهجري.

(٨) لم أعثر على ترجمته.

(٩) لم أعثر على ترجمته.

(١٠) لم أعثر على ترجمته.

(١١) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، بصري، ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١١٧هـ.

(١٢) هو عبدالرحمن بن هرمز، أبو حازم، وقيل أبو داود، توفي ١١٧هـ.

(١٣) لم أعثر على ترجمته.

(١٤) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، قارىء حافظ. توفي ١٤٨هـ.

(١٥) لم أعثر على ترجمته.

(١٦) هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك النخعي الهمداني. توفي ٦٢هـ.

(١٧) عالم لغوي، من مصنفاته: وجوه القراءات، وقف التمام. توفي ٢٠٥هـ.

وقد جاء في الحديث «ولترزه ولو بشوكة»[1] أي زره، وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغازيه «لتأخذوا مصافكم»[2] أي خذوا. وقال صلى الله عليه وسلم مرة أخرى «لتقوموا إلى مصافكم»[3]. أي قوموا. وقال الشاعر:

لِتَقُمْ أنتَ يـا ابنَ خيرِ قـريشٍ فَتُقضّي حـوائـجَ المُسْلِمِينَـا[4]

وقال آخر

[فلتكُنْ بعـدَ الغَـداة من الصُّلْح مـن النَّـجْمِ جـارُهُ الـعَيُـوقُ][5]

[٥٠٧] وقال آخر

[لتبعـد إذ نـأى جـدواك عنّي ولا أسفِي عليـكَ ولا أُبـالِي][6]

لو جاز أن يعتدّ بقولهم عيّن بفتح العين مع شذوذه، وتدوره لجاز أن يعتدّ بما حكى الأصمعي، قال: حدّثني بعض أصحابنا، قال: سمعتهم يقولون: حسان الصيقِل بكسر القاف. وإذا امرأةٌ كأن وجهها سيف، فلما رأتنا أرخت البرقع، فقلنا: رحمكِ الله، إنّا سفر، وفينا أجر، فلو متّعتِنا من وجهِك! فانصاعت، وتضاحكت، وهي تقول:

وكنتَ متى أرسلتَ طـرفكَ رائـداً لقلبـك يـومـاً أتعَبتـك المنـاظـرُ
رأيت الـذي لا كله أنـت قـادر عليه ولا عن بعضه أنت صابرُ[7]

---

(١) لم أعثر على مصدره.
(٢) لم أعثر على مصدره.
(٣) لم أعثر على مصدره.
(٤) الشاهد بلا نسبة في السيوطي ٢٠٥، والخزانة ٣/٦٢٠.
(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٧) البيتان بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٣٨.

فصيقل بكسر العين في الشذوذ. وفي الصحيح بمنزلة عين في المعتل، فكما لا يعتدّ به في الصيقل لشذوذه، فكذلك في عين الشعيب المزادة الضخمة، والعين المتعينة، وهي التي يصيب فيها الماء، فيخرج من عيونها، أي خَرَزِها، فينفتح السير، فَتَنْسَدّ مواضع الخَرَز. ومنه يقال عين قربتك، أي صبّ فيها الماء حتى ينسدّ الخَرَز.

ظاهر كلام النحويين في النقل في الوقف في نحو: هذا البَكْرُ، ومررتُ بالبَكْرِ، ورأيتُ البَكْرَ، في مذهب من يقول بالنقل في المنصوب أن حركة الآخر تنتقل إلى الساكن قبله. وقال **أبو البقاء العكبري**[1]: واعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة أنّ حركة الإعراب صيرت في الكاف، إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، وإنما يريدون أنها مثلها. وما قاله مخالف لظاهر كلامهم، ولو أرادوا هذا المعنى ما عبَّروا بالنقل، بل كانوا يقولون إنه يحرّك الساكن حركة مماثلة لحركة الإعراب المحذوفة. وأما ما ذكر من أن الإعراب لا يكون قبل الطرف، فهذه حالة لأجل الوقف، لا حالة تأصّل، فلم يعتدّ بذلك لأنه عارض، ولا يعتدّ بالعارض في أكثر المواضع على أنه قد حلّ الإعراب في الأوساط إذا كان الآخر محذوفاً لتنزله منزلة الآخر، نحو: يدٍ، ودمٍ، وأبٍ، فالإعراب في نحو هذه الأسماء في وسطِ الكلمة لا في آخرها.

طعامُهُم إذا أكلوا وخيمٌ وما إن لا تُحاكُ لهم ثِيابُ[2]

[٥٠٨] «ما» نافية، وأكدت بإنْ وبلا.

مسألة: القول في الإنسان: الإنسان هو الواحد من بني آدم، وجمعه أناسين، نحو: سرحان، وسراحين، وهو القياس، قال الشاعر:

---

(١) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين، الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري، له إعراب القرآن، وإيضاح المفصل، توفي سنة ٦١٦هـ.

(٢) الشاهد في الخصائص ٢/٢٨٢، والأشباه والنظائر ١/٣٢٣ والدرر ٢/٢٢١.

أَهـلاً بـأهـلٍ وبيتـاً مثـل بيتكم وبـالأناسين من ذاك الـلأناسينِ[1]

وتبدل نونه ياء، وتدغم فيها الياء قبلها، فيقال أناسيّ، قال تعالى: ﴿وأناسيّ كثيراً﴾[2] وقال كعب بن زهير:

[حـديثُ أنـاسيّ فلمـا سمعتـهُ إذاً ليس فيـه ما يبين فـأعقـل][3]

كما قالوا: ظربان وظرابي، وقد يعوض يائه تاء، فيقولون: أناسيه، كما قالوا: زنادقة، أصله زناديق، فعوضوا من الياء تاء، ولذلك لا يجتمعان، فلا يقال زناديقة، والإنسان ينطلق على الذكر والأنثى. وقد جاء في الحديث من أعتق له شقصاً في إنسان»[4]. وقد يقال في لغة قليلة الاستعمال للمؤنث من هذا الجنس إنسانة، فيكون إذ ذاك الإنسان ينطلق على الذكر من هذا الجنس خاصة، كما قالوا في تلك اللغة رجل ورجلة، وأسد وأسدة، وينطلق على إنسان العين. قال:

وإنسـانُ عيني يَحْسِـرُ المـاءَ تـارةً فيبـدو وتـاراتٍ يَجُمّ فَيَغْـرَقُ[5]

وإنسان الماء نوع من السمك يشبه الإنسان. ووزن إنسان عند البصريين وأبي عمرو الشيباني «فِعْلان»، وأصوله الهمزة والنون والسين، واختلفوا في اشتقاقه، فقال البصريون: وهو مشتق من الإنس، وقال أبو عمرو الشيباني: هو مشتق من الإيناس بمعنى الإبصار، كقوله تعالى: ﴿إني آنستُ ناراً﴾[6] أي أبصرت ناراً، وأنِسْتُ به بصرت به، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من

---

(١) الشاهد بلا نسبة في العيني ٤/٥٣١، والمخصص ١/١٦ وروايته:

أهـلاً بـأهـل وبيتاً مثـل بيتكم وبـالأنـاسـين أبـدال الأنـاسـين

(٢) سورة الفرقان آية ٤٩.

(٣) ديوان كعب بن زهير ٤٦.

(٤) صحيح مسلم ٢/١١٤٠ برواية «... في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال».

(٥) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٤٦٠ والخزانة ١/٣١١.

(٦) سورة طه آية ١٠.

النسيان فوزنه عندهم «إفعلان» إذ أصله إنسيان، فحروفه الأصول النون، والسين، والياء والهمزة عندهم زائدة كزيادتها في قولهم أضحيان.

ردّ على كل قول: فالألف، والنون، في آخره زائدتان. فلو سميت بإنسان منعته الصرف للعملية، والزيادة في آخره، واستدل الكوفيون على صحة قولهم إن أصله إنسيان، فحذفت الياء تخفيفاً، وفُتِحَتْ السين لأنّ [٥٠٩] الألف تطلب أنْ يفتح ما قبلها بما روي في الأثر أنه سُمِّي بذلك لأنه عُهِد إليه فَنُسِيَ، وبأن العرب حين صغّرته قالت فيه: أُنيسيان، فردّت الياء والتصغير بردّ الأشياء إلى أصولها كثيراً، فلو لم تكن في المكبّر مرادة لما رُدَّتْ في المصغّر. وقال البصريون: لا حجة في ذلك لأن العرب قد صغّرت الأشياء على غير قياس مكبرها، كما قالوا في تصغير «رجل» بمعنى راجل رويجل، وفي ليلة لييلية، وفي عشية عشيشية، وهذا كله أورد مورد الشذوذ لا تُبْنَى عليه قاعدة، فكذلك جاء في تصغير إنسان أنيسيان. وأما الإنس فهو اسم جمع لا جمع، لأنّ فعلاً لا يكون جمعاً، ولا خلاف نعلمه في أن حروفه كلها أصول، فهو اسم جمع لإنسان، ويحمل في الاشتقاق أن يكون مشتقاً من الأنس أو من الإيناس، وأما «الناس» فاسم جمع أيضاً، وفي وزنه خلاف. قال سيبويه، والفراء: حذفت منه الهمزة، وأصله أناس قال تعالى: ﴿يوم ندعو كل أناسٍ﴾[1] فأصوله الهمزة المحذوفة، والنون، والسين، فهو مشتق من الأُنس، فوزنه قبل الحذف «فُعَال»، وبعد الحذف «عال». وقال الكسائي: لم يحذف منه شيء، وأصله نوس تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، وقلبت ألفاً، ووزنه «فعل» وهو من الناس ينوس إذا تحرك، ومنه سُمّي الحسن بن هاني، بأبي نواس، وهو بالواو لا بالهمزة، كما يتكلم له عوام الأدباء، لأنه كانت له ضفيرة من الشَّعْر تنوس على ظهره، أي تتحرك، والنوس تذبذب

(١) سورة الإسراء آية ٧١.

الشيء في الهواء، ومنه نَوَسَ القرط في الأذن لكثرة حركته، ويشهد بمذهب الكسائي تصغير العرب له، فقالوا: قال ذلك نويس. وعلى مذهب سيبويه والفراء تقول في تصغيره أُنَيْس، فتردّ المحذوف لأن التصغير يرد الأشياء غالباً إلى أصولها.

أحمد بن منصور اليشكري[1] وقفت له على كتاب في النحو مرتجز، هذه الأرجوزة ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً، ذكر في خطبته ما نصه: إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لما وجدت كثيراً ممن سبقني [٥١٠] إلى مثلها قصَّر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المعنى، واختصار نزر المجتني، واخترت أواسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة ولم أجرّد مذهباً بعينه، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كلياً للإيضاح منه:

فَجَمْعُنا زيدا على أزيادِ ... وأزيدُ أن شئت أو زيادِ
وربّما قيل زيود وزُيُد ... وجمعُنا العبد عباد وعبُد
وجائز في دائمِ الأفعالِ ... جمعٌ وتوحيدٌ على الأحوالِ
لقولِنا قائمٌ الزيدانِ ... وإن أردتَ قلتَ قائمانِ
وقائمٌ أنتُم ضعيف جِدا ... أجازَه الأخفشُ منهم فَرَدا
والجمعُ منهُ أقبلَ الهنداتُ ... وذهبَ العمّاتُ والجداتُ
ويُقبل الهنداتُ في الفعلِ الأنفُ ... وجائزٌ تقبل ما فيه خُلُف
وقائمٌ ببابكَ الهندان ... إن يشترِك في الفعلة اثنتان
وإن أردت قلتَهُ مشفوعا ... فهو صحيحٌ عندَهُم جميعَا
والخبرُ التابِعُ لا المتبوعُ ... ففيه ذكرُ مضمرٍ مرفوعُ
أكان فعلاً أم من الأسماءِ ... هذا الذي قالَ بهِ الكسائي
وعند سيبويهِ بعض النقضِ ... بقولهِ لا ذكرَ في اسم محض

(١) نقل عنه أبو حيان في الارتشاف، وله في النحو أرجوزة.

لكنه في الفعلِ أو في الفاعلِ ... كقال أو يقولُ أو كقائلِ
وهكذا يروى عن الفراءِ ... خالفَ فيهِ مذهبَ الكسائي
وهكذا زيداً دخلت دارَه ... وعامراً أمسِ رأيتُ جارَه
وفي نصيبين وقنَّسرينا ... فإنَّ قوماً يعربونَ النونا
وآخرون أعربوا ما قبلُ ... كمسلمينَ فافهَمُوا ما تَبلُو
وهكذا ما دامَ ثُم لم يرِمْ ... وصارَ والمشتق من هذَا الكلِم
وسيداً أصبحَ ذو السماحَة ... جائزَةُ واضحَة الفَصاحَة
واسطَها الاسم ونَادِيَها الخبر ... فالاسم تالٍ لها على الأثَر
لكِن إذا أضمَرت فيهَا الحرفَا ... فإن فيها عِوَجاً لا يخفى
[٥١١] فلا تقل غضبانَ زيدٌ أصبحَا ... فليسَ بالقائلهِ من أفصحا
وما جوادك الغلامُ راكبٌ ... فليسَ للجوادِ يلقى ناصبُ
إلا ابنَ كيسانَ من المذاهبِ ... فإنهُ أجازَ نصبَ الراكبِ
وفي حروفِ الجَحْد مثلُ لم يَزل ... تقديمُنا أخبارَها فيهِ خَطل
فَقُوّماً ما زالتِ الأحياءُ ... أصالبه البصريُّ والفراءُ
وغيرُهُ من عُلماء الكُوفَهْ ... فيه لهم إجازَةٌ معروفَهْ
ولا يقالُ إنّ جاء الراكِبُ ... لناصبٍ فيهِ تلاهُ ناصبُ
فإن جعلتَ بينها صفاتِ ... جازَ لفعلٍ بعدها أنْ يأتِي
إنّ لدى زَيد ثوى أبوكَا ... وإنّ أمسِ خاننا أَخُوكَا
فالاسمُ في المعنَى لدى الفراءِ ... ومُبطل في مذهبِ الكسائي
ومضمرُ البصرى فيهِ الهاءَ ... مكتفياً بالصِفَةِ اكتفاءَ
والفاء والواوُ ولا إن سبقَتْ ... إذن فلا تنصِبَ بها ما رَهَقَتْ
تقولُ منهُ وإذن أقومُ ... فلا إذن أجلس لا أريمُ
وتخشونَ قد روانا الراوي ... روايةً فيه بكسرِ الواوِ
وهاتِ يا زيد دليلُ الجِزَمِ ... حذفك للياءِ فكُن ذا فهم

لأنها تثبت في هاتيت ... ألا ترى مشبّها رَاميتُ
والخفضُ في خَلا وحاشى أفصحُ ... والنصبُ أولَى في عَدا وأوضَحُ
وجائز يا رَجل الظريفُ ... ويا غلامُ العاقِلُ الموصوفُ
يعني بها يا أيها إضماراً ... مثل الذي أظهرته إظهاراً
فالنكراتُ إن نُعَتَّ بانت ... بالنصبِ والتنوين حيثُ كانت
وليس يأبى النصبُ أن يكونا ... من غير نعتٍ فيه بصريونا
وغيرُهم يأباهُ في الأسماءِ ... وليسَ يأبى النعتَ في النداءِ
كقولِنا يا جاهِلا تَعلم ... ومثلهُ يا صامِتاً تَكَلّم
وإن تقُل يا معبدَ بن هاني ... ضَم وفتحُ الدالِ جائزَانِ
فالرفعُ كرا إنه اسمٌ مفردُ ... تريدُ يابنَ هاني يا معبدُ
[٥١٢] والنصبُ تشبيهاً بخمس عشرا ... فالنصبُ أولَى وأحقُ ما عرا
وإن رفعتَ ابناً كرفع معبد ... جازَ ولكن وهو دُون الأجودِ
فإن بدأتَ بالمضافِ أوّلا ... فارفَعْ أو انصِبْ آنفاً فمَا تَلا
يا صاحِبَ الثوبِ وزيداً قُوما ... وزيدُ أيضاً جائزٌ مضمومَا
وهكذا الوجهانِ في التساوي ... إذا أتَى الثاني بغيرِ واوِ
تقولُ يا أخا المعالي جعفرُ ... وإن أردتَ جعفراً لا ينكرُ
فعلةُ الرفعِ لهُ المعروفهْ ... كذا النّداء عند أهلِ الكوفَهْ
وغيرُهُم يعرف هذا بالبدَل ... والنحوُ مقبُول بإيضاحِ العِلَلْ
وفي سعيد يا سعي بالياء ... لأنه في حذفِهِ ثُنائي
وقَد أجازَ بعضُ أهلِ الكوفهْ ... بأن تكونَ ياؤُهُ محذوفَهْ
وفي سبَطْر حذفُ هذي الراءِ ... مُفردةً إلّا عن الفراءِ
فإنه يُدخلُ في المحذوفِ ... مُسكنا في آخر الحروفِ
فإن تُثَن قلتَ وازيدانيه ... لِكَسرَه والفَتحُ جائز فيه

والنونُ إن جمعت ذاتَ نصبَه ... للحالتَين الجمعِ ثم الندبه
ثُم المضافُ فالصوارُ فيهِ ... وجهانِ واغلامُ زيدنيه
وقيلَ واغلامَ زيدَناه ... كذاكَ واصديقَ عمْرَناهُ
وكلُ ما كانَ من المحدُود ... لا تنقِصْنْ من حرفِه المزيْدِ
تقولُ في الحمراءِ واحمراأهْ ... كذاكَ في الرداءِ وارداءاه
والمدّ كالمقصورِ بالسواءِ ... إذا أردتَ مذهبَ الفراءِ
تقولُ وا كحلاهُ في الكحلاءِ ... كذاك وانجلاه في النجلاءِ
ويا ابنَ امَّ اسمانِ كاسم واحدِ ... والفَتح خف فهوَ للزوائدِ
وزعم الكوفيُ أن النصبَهْ ... في ميمهَا إرادَة للندبَهْ
كقاتل قال لقيتُ زيداً ... فقُل أزيَد لا تحيدُ كَيْدَا
وربما قيلَ وازيدَنيهْ ... تزيدُ ياءً ثمَّ هاءً فِيهْ
وربما أعرِبَ ما قبل الألِفُ ... وكسرُ وهَا مَع همزٍ يكتنِفُ
[٥١٣] كقولنا أعامراً إنيه ... أخالداً إنيه ترتضيه
وأحرُفِ الإغراءِ منها عندكا ... دونك بل عليك بل رويدكا
ورُبما يغرَى بغير هِنَّه ... من الحروفِ أو تجد هُنَّه
تقُولُ عَني ثوبك المظلوما ... أي نَحِه فأشبه المفعُولا
فإن تقُل أمامَكَ الذِئابُ ... أوِ الذِئابَ فهُما صوابُ
تنصب إن جعلتَهُ تحذِيرَا ... والرَفعُ إن خبّرتَه تخبيرا
كذَا رُويدَك الكَلام واحِدُ ... أنتَ وزيدُ ليسَ فيهِ زائدُ
أي كُف أنتَ يا فتَى وزَيدُ ... والاخ كافا قَبلها رُويدُ
فلاختِصاصٍ هي في الوجودِ ... وُجودُها كحالهِ المفقُودِ
هَذَا الذي سمعتَه بصري ... وهو لدى غيرِهم مكفِيّ
موضعه الخفضُ من الإعرابِ ... كقولِنا ثوبُكَ في الخِطابِ
والنفسُ إن أردفَت أنت تنتصب ... فإن رفعتَ أو خفضتَ لم تُصب

رويـدَك المسيـر أنت نـفسكـا ... فـافهَمْـه كيمـا تستزيـل لبسَكـا
وقـولَـك المحسِنُ والـمَحـابي ... والفـاءُ قـد تُحسنُ في الجـوابِ
كـقـولَـك النـازِلُ بي فـمِنـهمُ ... وكـلُ آتٍ زائـراً فـمـكـرمُ
لأنّ فـي الـدائِم حيـثُ كـانـا ... تـأويـلَ فعـل فـاعـرفِ الفُـرقـانـا
والـرفـعُ في قـولِـك وانتصـابُ ... أمـا حبَـابُ فـمضي حبَـابُ
أجـازهُ الـكُـوفي عـنـدَ الـكـرّ ... وليسَ إلا النصبُ عندَ البصـرِي
وتـحـذِفُ الـواو فـلا تـزيـل ... حـرفـاً عن الجـرِ ولا تـحيـك
كقـولِـك الخـالِق ذي جـلالِ ... ذي الكبـرِياءِ الفـرد في الكمـالِ
وإن أردتَ النصبَ فهـو مـذهَب ... فـقـد يُـجـر مثـلُه ويُـنـصـبُ
ومـنـه حَـقَّ الـلـهِ قـد أتَـانَـا ... أمـانَـةَ الـلـهِ لـقـد رآنـا
لـقـيـتـك الـيـومَ جـلالَ الـلـهِ ... مـا المـرءِ عـزَّ اللهِ بـالـتيـاهِ
فـهـذهِ قـد رُويـتُ مـنـصـوبَـه ... ولـيستِ النـصبَـةُ بـالـغـريـبَـه
والجـرُ في مـوضِعـه صحيـحُ ... والـضم فـي حـوزَتِـه فـصيـحُ
[٥١٤] وَعمْـرَك الله أتى منصُوبَـا ... فـلـيسَ مَـن يـرفَـعُـهُ مُـصـيـبـا
وإن يكن غسـان من لفظ الَغُسَن ... وهيَ قـرونُ الشِعرِ فـاصرفـهُ إذن
وإن يكن من غُسّ وهـو الضّعفُ ... فـمثـلهُ يُصـرَفُ عـنـهُ الصَـرفُ
الأدهَمُ اسمُ القيـدِ مثلُ الـوصفِ ... لا صَرفَ في نكرٍ ولا في عُـرف
كـذا يـقـولُ سـيـبـويـه فـيـهِ ... في النُكـرِ والتعـريف لا يجـزيـهِ
وبـعضُـهم يـصـرفـهُ مـكـسـورا ... لأنـه اسـم قـد بَـدَا مشـهـورَا
وجـمـعُـهُ أداهِـمُ لا دُهْـمُ ... فليَـدنُ من فهمِـك هـذا العلمُ
فسيبـويـهِ اختـارَ أن لا يصـرِفَـا ... في النكرِ والأخفَش للصرف انكفا
ووافق الأخفش أهـل الـكـوفـة ... فـعـنـدهـم أمثـالـه مـصـروفـه
وفعلل ليس صحيـح المـذهـبِ ... فَنـرجسُ عـربَ ليسَ الـعـربـي
والـوزنُ مـن فعـلل جحمـرِشْ ... ومِـثـلَهُ فـي وزنِـه فـتـفـرش

وقـلّ مـا يـأتيكَ في الأسمـاءِ ... نـونَ تـزادُ أولَ الـبـنـاءِ
إلا الـذي روى ابـن الأعـرابيُّ ... فَهـو رضيً في عملِهِ المـرَضيّ
بـلا تـحـاريب مـن الـخَـرابِ ... ثـم نـفـاطِيـر مـن الـشـبـابِ
ونرجس إن يكُ من لفظِ العرب ... فـنـونُـه في الـزائـداتِ تحتسبَ
فـنفـعِـل الأولى بـهِ والأشـكـلُ ... وليسَ فيـمـا قـد بـنـوهُ فَـعْـلِلُ
وإن تُـكـرر ذكـركَ المنسـوبَـا ... إليـهِ فـاجعَـل ذكـرَه منصـوبـا
إن شئتَ والأجـوَد وَجـه الجـر ... هـذا الـتـمـيـمـي تـمـيـمُ مُـرّ
والـخفضُ فـيـهِ خفضِ البَـدَل ... والـرَفـع في يـاءِ تميم الأوَلِ
وإنـمـا الـنـسـبـة كـالإضـافـهْ ... فما لَها عن خفضِها انحرافَهْ
بَـنُـو تـمـيـمَ وتـيـمـيّـونـا ... أليسَ شيئاً واحـدا يـحـنـونـا
وقـد أجـازَ رفـعَـهُ أقـوامُ ... فـصحّـح الـتَـمـيـيـز إذ تَـعْـتـامُ
ولـلسُـداسـيّ مـن الأسـمـاءِ ... فـأسقط الـزائـدَ في البـنـاء
كـعـنـكـبـوتٍ هـو عـنـكـبـيّ ... مـثـل الـرُبـاعَـيـة تـغـلبي
والـتـغـلبي بـانـفـتـاح الـلام ... الأفـصَـحُ الأكثـرُ في الكـلامِ
[٥١٥]والكر فيهِ ليس بالضّعيفِ ... وَفَـتـحـه لـلحَـركِ الـخَـفـيـفِ
وإن نسبَتَ اسمـاً إلـى مضـاف ... فـانسُب إلى آخـر مـا يُـوافي
نقـولُ في منسوبِ عبـد المطلب ... مُـطلبي هـكـذا جـاء النَـسَـبْ
وربـمـا لـم يـذكُـروا أخـرَاهُ ... واستعلمـوا العبـديّ من أولاه
وذَاك لا يـخـلو مـن الإشـكـالِ ... لكثـرةِ العبيـدِ في الـرجـالِ
كـعبـدِ شمسٍ وكعبـدِ الـدّارِ ... يكثـر إشكـالا على الإخبـار
كـذا امـروء القيس هـو القيسيُ ... أو امـرىء والـجـمـيـعِ سِـيّ
وقيـلَ إن الأصـلَ فيهـا أُمّـهـه ... كـالأبّـهـاتِ جـمـعُـهـا لأبَّـهَـهْ
والـوقـف فيـهـا أبـداً بـالهـاءِ ... وقـد أتى عـن طـي بـالـتـاءِ
واخـتلفُـوا في ميـم مـنـجـنيـق ... لـم يـجـمـعُـوا عـلى طـريـق

فعند قوم انها أصليّهْ ... داخلَة في أول البنيّه
وفعله منجقت الرجال ... والميم من أولاه لا نزال
وآخرونَ يزعمونَ أنها ... مزيدة في الأصلِ فاعرفنها
وأنَهَ من جنَقَ الأقوامُ ... فليسَ للميم بِهَا المامُ
ابنُ دريد قد روى عن العَرب ... يجْنقُ في أخبارِه وما كذَب
ولا تكادُ الميمُ تأتي زائدَة ... واسطَة لاسمٍ عليه وارِدَه
إلا الدّلاصِ قد اتى دلامِصُ ... وفي مصاصٍ قولُه مصامِصُ
ونسَبهُ المولى فمولويّ ... وطالبٌ دنياهُ دُنَيويّ
وربما قيلَ له دُنياوِيّ ... بألفٍ تثبُتُ قبلَ الواوِ
ونسَبةُ ثالثة دنيائي ... بهمزةٍ سابقةٍ للباءِ
والأصلُ يَدْيٌ بسكونِ الدَال ... فيما رَوى القومُ وباستِدلالِ
وما أتَى في أصلِه مُصغّرا ... فلا يكُن تصغيرُه مُكرّرا
وذَاك كاللجَين والكُميتِ ... والطائِر المعرُوف بالكُعَيت
ثم الذي تصغيرُه اللذيّا ... وإن تُؤنث فهيَ اللتيّا
وسيبَويه اختارَ فتحَ اللامِ ... وغيرُهُ مالَ إلى انضمامِ
[٥١٦] وصغر الأخفشُ لفظَ اللاتِي ... على اللوَتيا في المَصغّرَات
وقد أبى تصغيرها الجَرميُّ ... كلاهُمُا مُقدم مرَضيُّ
والفعلات فاعلمنْ جماعُ ... لفعلةٍ ليسَ امتناعُ
كالقِطراتِ في جميعِ القطره ... والثَمراتَ جمعَنا للثَّمْره
وجائز في ذلك التخفيف ... والأوَلُ الأفصحُ والمعروفُ
قد جاءنا في فارِس فوارِسُ ... ولم يجيء في جالس جوالسُ
وقد أتَى في شِعر ذي بيانٍ ... نواشِيء في ناشِيء الغلمان
وما عَداها فهو جمعُ فاعلَهْ ... كجَمعِنا رواحِلا لراحِلَهْ
وخالدُ كفارس مجمُوعَا ... هذا الذي قد جاءنا مسمُوعَا

ومثله قوادر في قادِرِ ... فَجُل على الأنيق غيرَ قَادِرِ
وطلحَةَ وما جَرى مجراه ... بألف والتاء جَمْعُنَاهُ
ولا تقُل في جمعِهِ طلحُونا ... ولا ثُمامون ولا حمزونا
إلا إذا ما جُعِلت أسماءَ ... كالأحمدين فاعرفِ الأسماءَ
والوزن في الغزاة والرماة ... في الأصل عند جلِهِ الرواة
فُعَلَة ليس لها نظير ... في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعَلَه ... كما تقولُ في الصَّحيح الحمَلَهْ
فَخُصَّ في ذلك حرف الفاء ... بالضم في ذِي الواوِ أو ذي الياءِ
وخالفَ الفراء ما أنبأتُ ... وحجّهُم بقولِهم سَرَاةُ
وعِندَه وَزنُ غُزاة فُعَّل ... كما تقول نازِلُ ونُزَّلُ
فما لهاء من ساقِطها معتاضة ... وإنما تُعرف بالرياضَة
كالأصلِ في إقامةِ إقوام ... بالاعتياضِ اطّرد الكلامُ
وبعضُها جاء على التأصيلِ ... غُزّى وعفّى ليس بالمجهول
قام جميعُ الناسِ إلا نحنُ ... إن لم تكنُ في الشِعر فهوَ لحنُ
وقد أتي حرفانِ في ذي الواو ... ما غُيّرا فيما رواهُ الراوي
وذلِك المصوون والمدووف ... ليسَ لدَيْنٍ ثالث معروفُ
[٥١٧] منهُن هاتا لغةِ طائيه ... ليسَت بعلِياء ولا دِنيّهْ
ثمت هاذي لغَة فصيحَه ... وعن تميم رويت صحيحه
وهذه من أفصح اللغات ... تتلى من المنزل في آيات
وقد يجوز الميلُ في أولائكا ... وعدا وغدا وكذا أو ذالكا
وذاكَ في هاتين بالإماله ... وبعضُهم أحالها إحَالَهْ
وأسودُ تصغيرُه أسَيْودِ ... وإن نقَل أسيّد فجيّدُ
وإن ترخَمهُ مع التصغِير ... فَهو سُويد ذُو النَّدى والخِيرِ
وهكذا أظمَيْ على أظيمِ ... منوّناً ومثلِه أعيم

ومِـثـلُه يُـصـغِـرونَ الأحـوَى عـلى أحَـيْـوٍ كَـذاكَ الألـوَى
وإن تُـرد تـصـغـيـرَه ادغَـامَـا ففيه خلف فـخـذِ المعتـامـا
فهـوَ أحَيٌّ عِنـدَ بعضِ النـاسِ مُـنـونَـا ولـيسَ بـالـقـيـاسِ
وآخـرُ اخـتَـار أحِـيٌّ فـيـهِ بـالنـون كـالمظهـر في التثنيه
وعـابَ مـا قـد ذَهـبـا إليـهِ عـليهـم بـالنَـحـو سيبـويـه
واخـتـارَ قـول يُـونسٍ أحـيّ مـن غـيـر صَـرف وكـذا إلـيْ

انتهى ما نقلناه من هذه الأرجوزة.

شبوة مأخوذ من شبا السيف، وهوحدّه، **وعِرْيَط** من عرط، واعترط في الأرض إذا ذهب. قيل للغراب ابن دأية لأنه يترك على دأية البعير، وهي فقاره، كما يقال للمنكشف الأمر ابن جلا، وللصدي ابنة الجبل، وللحصاة بنت الأرض، ويقال للذئب أبو صدقة، وللأبيض أبو الجون.

الركب منبت العانة، وأرْذَبٌ أي غليظ. ياشا ارجُني رجَنَت الشاةُ إذا حُبِسْت لتعتلف.

فصل: في مادة **الحرف** واشتقاقه، والحرف: الحد، كحدّ السيف. والحرف: الوجه، يقال هومن أمره على حرف واحدٍ، والحرف: الطرف، والحرف: الكسب، يقال يحرف لعياله أي يكسب، والحرف: الرجل نما ماله وكثر، قال **ابن السكيت**: يقال حَرِفَ عمل، ومنه الحريف، يقول حارفه فهوحريفُه، كما تقول رافقه فهورفيقه، ويقال للناقة الضامر حرف [٥١٨] تشبهُها بحدّ السيف، وحَرَّفَه إذا عدل به عن الطريق، ويقال: فلم محرف، والحِرفة المهنة، والصناعة، وجمعها حِرَف. ويقال رجل محارف للحدود والمحروف كأن الخط حُرف عنه والشيء الحريف، والبقلة التي يقال لها الحريف.

والحروف كلها تذكر وتؤنث فمن ذكر أراد الحرف ومن أنث أراد اللفظة،

وأما اشتقاق الفعل منها فلم يطرد في جميعها لكنه جاء محصوراً غير مقيس. قالوا: أَلَفتُ ألفاً حسنة، وبوَّيتُ باءً، وجَيَّمتُ جيماً، وسيَّنتُ سيناً، وكوّفتُ كافاً، ولوَّمتُ وليَّمتُ، ولم يقولوا في غيرها. ويقال: قصيدة بائية وتائية وحائية وباوية وتاويّة وحاويّة.

فصل في نظائر الحروف من اللغة

الألف الواحد من كل شيء، الباء النكاح، التاء المرأة السليطة، الثاء وعاء تُحلب به الناقة، الجيم سرادق البيت، الحاء الحَشَى واسم قبيلة، الخاء الشعر العانة، الدال إذا وقفت عليه، الذال الرماد، الراء الأشجار واحدتها راءة، الزاي جلدة يابسة، السين جبل، الشين التفاح، الصاد قدور من صفر وقد يقال من حديد أو حجر أيضاً، الضاد صوت المنخل، الطاء الأمكنة السهلة واحدتها طاءة، الظاء التيس المسن، العين أشياء كثيرة منها عين الركبة وعين الجارحة وعين الشيء وعين الذهب وعين الميزان وعين الماء وعين الشمس وغير ذلك.

والغين والغيم السحاب والعطش جميعاً في كلتيهما، الفاء لحم الفخذ، القاف الشعر المتدلى من القفا، الكاف الوكيل، اللام جمع لامّة واللامّة الدرع، الميم ورق الشجر أول ما يبدو والميم والموم البرسام، النون السمك والدواة، الهاء اللهاة، الواو الموت، لام ألف الشسع، الياء حكاية الصوت.

أبو علي محمد بن المستنير البصري المنبوز بقطرب له كتاب الفرق بين خلق الإنسان وخلق البهائم. قال في أوله هو الفَم ومن الإنسان والفِم والفُم، وأنشد في كسر الفاء قول الشاعر:

[٥١٩] يفتَحُ للضَّغْم فِماً لهْما عن شُبُك كأنّ فيها السُّما[1]

(١) لم أعثر على مصدر البيت وقائله.

الضغم العض يقال: ضغمه يضغمه ضغماً وأنشد في ضم الفاء قول الآخر:

عجَبَتْ هُنيـدَهُ أن رأت ذا رقّـةٍ وفُمـا بـهِ قَصَمٌ وجِلْداً اسْـوَدَا[1]

ومن العرب من يتبع الفاء الميمَ في فتحها وكسرها وضمها ويقال لمثل الفم من ذي الحافر الجحفلة ومن ذي الخف المشغر ومن ذي الظلف المفمة والمَرمّة، ويقال المِقَمَّة والمِرَمَّة بفتحِ الميمِ وكسرِها، ويقال له من ذي البرثن الحظم والخرطوم ويقال له من ذي الجناح منقار الطائر ومحجنُه وزعم يونس بن حبيب أن الفمَ لكل شيء، قال أبو دؤاد الأيادي:

فـبتْنـا قيـامـاً لـدى مـهـرِنـا تنـزع من شفتيـه الصغـارا[2]

قال الفراء في يا زيد: الأصل يازيداه كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما يـا في أول الاسم، والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو يا في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ، لأن الألف لما حُذِفت وهي مُرادةٌ معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً منها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو: جئت من قبل ومن بعد، أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك، فكذلك ها هنا، قال الفراء ولا يجوز أن يقال لو كانت الألف في آخر النادي بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في «واقسروناه» لأنا نقول نحن لا نجوز ندبة الجميع الذي على هجائن فلا يجوز عندنا ندبه قسرون بحذف النون ولا إثباتها كما لا تجوز تثنيته ولا جمعه قال: ولا يجوز أن يقال هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يا عبدعمرو فانه يفتقر في باب الصوت

---

(١) لم أعثر على مصدر البيت وقائله.

(١) الشاهد لأبي دؤاد الإيادي في مقاييس اللغة ٣/٢٩٥.

إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان [٥٢٠] ينبغي أن يقال يا عبدعمرو بالضم لأن أصله يا عبدعمراه لأنا نقول إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله بخلاف المفرد، فبان الفرق بينهما، وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في قولك يا زيداه، والدال في يا زيداه مفتوحة فبقيت الفتحة على ما كانت عليه في عبدعمرو كما كانت في يا زيداه، والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداه قال: والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه، والذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه، ولا يجوز أن تقول يا زيد راكباً والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملُك نعته على النصب نحو: يا زيد الظريف كما تحمل نعته على الرفع نحو: يا زيد الظريف.

المنادى المفرد المعرفة مرفوع بغير تنوين عند الكوفيين قالوا: لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه معقول المعنى فلم تخفضه لئلا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق، فإما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره. وقال البصريون: الأصل أنه يجب أن يكون معرباً لكنه بُنِي لشبهه بكاف الخطاب من جهة الخطاب والتعريف والإفراد، وقيل لوقوعه موقع اسم الخطاب لأن الأصل في «يا زيد» أن تقول: يا إياك، أو يا أنت، لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن نستغني عن ذكر اسمه ويؤتي باسم الخطاب، فلما وقع موقعه وجب بناؤه.

قال **أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي في كتاب الإمتاع والمؤانسة**. قال شيخنا **أبو سعيد السيرافي**: المصادر كلها على «تِفْعال» بفتح

التاء، وإنما تجيء الكسر في الأسماء، وليس بالكثير. قالوا: وذكر بعض أهل اللغة ستة عشر اسماً لا يوجد غيرها، قلت: [٥٢١] من التوان، والتلقاء وقرَّه تِهْوارٌ من الليل، وتبراك، وتعشار، وترتاع، وهنّ مواضع، وتمساح للدابة المعروفة، والتسماح الرجل الكذاب أيضاً، وتجفاف، وتمثال، وتمراد لبيت الحمام، وتلقاف وهو ثوبان يلفقان، وتلقام سريع اللقم، ويقال أتت الناقة على تضرابها، أي على الوقت الذي ضربها الفحل فيه، وتِلْعاب: كثير اللعب، وتِقْصار وهي المخنقة، وتِنبال وهو القصير. وقال **أبو حيان في الكتاب المذكور**: وقال، يعني الوزير الذي كان يسامره، رأيت الحاتمي يقول: عشرُ كلماتٍ جاءت وعينها عين ولامها واو، ولم أوثر شرحه لها لثقل روحه، ومغالاته بنفسه وكأنه لا علم إلا ما عنده ولا فائدة إلا ما هو معه، فهل في حفظك هذه الكلمات قلت: لا إلّه إلا الله، اليوم ذكر الأندلسي هذه الكلمات وقد عدها وحفظتها قال: هات يا مبارك! فكان الجواب منها. البعو وهي الجناية، والجَعْو وهو الطين، والدعو مصدر دعاء، والسعو الشمع ويقال الطين، والشعو وهو انتفاش الشعر، والصَّعْو وهو الرجل الضعيف وهو أيضاً طائر أصغر من العصفور، والقعو في البكرة، واللعو الحريص والذئب في بعض اللغات لحرصه، والمعو الجني من الرطب، والنعو الشق في مشفر البعير، قال، يعني الوزير، هذا حسن لو أتى بها الحاتمي للوى شدقه ومزق ريقه، وقال تنحَّ فقد جاء الأسد، وغلب الطوفان، وخرج الدجال، وطلعت من المغرب، ما بال أصحابنا تعتريهم هذه الخيلاء، ويغلب عليهم النقص، ويستمكن منهم الشيطان، قلت: قال **أبو سليمان** كل من غلب عليه حفظ اللفظ وتصريفه وأمثلته وأشكاله يعد من معاني اللفظ، والمعاني صوغ العقل، واللفظ صوغ اللسان. ومن يعدّ من المعاني قلّ نصيبه من العقل، ومن قلّ نصيبه من العقل كثر نصيبه من الحمق، ومن كثر نصيبه من الحمق خفي عليه قبح الكبر. [٥٢٢] أنشد الأستاذ **أبو الحسن بن عصفور** في أمثلة المقرّب:

يـا نُعَمَهـا لَيلةً حَتى تَخـوَّنَهـا دَاع دعا في فُروعِ الصُبح شَحّاجِ[1]

أي «شَحّاجي»، فَخَفّف نحو:

وإنْ مُـعَـيـديـاً فـعـدنـا نِـيْ[2]

فـوَافَى به مـا كـان يـرجـو ببـابـه وصَادفَ مِنهُ بَعضَ ما كان يَحذرُ[3]

يريد السبع وأَجْرِيَه واللبوة، وأوقع من عليها لمّا وصفها بالرجاء، وهو من صفات العاقل «مضرّس».

تُهيجُني للوصـل أيـامُنـا الأُلَى مَـرَرْنَ علينَا والـزمـانُ وريقُ[4]

* * *

القـومُ في أثري ظننتُ وإن تكُن ما قد ظننتُ فقد ظفرتُ وخابُوا[5]

وولّى كشُؤْبُـوبِ العَشِيّ بَـوابـل ويخرجن من جعدٍ ثَراه مُنَّصبُ[6]

وصف «جعداً» بعد العمل في «ثراه» إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغّراً، ولم يلفظ به مكبّراً، جاز إعماله.

فما طعمُ راحٍ في الزُجاجُ مُدَامةٍ ترقرق في الأيدي كُمَيْتٍ عَصيرُها[7]

في رواية من جرَّ كُمَيْتاً.

نصف الـنهـار الـمـاء غـامـرُهُ ورقيبُـهُ بـالغيـبِ مـا يـدري[8]

---

(١) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٢) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٣) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٤) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٥) الشاهد في قطر الندى ٢٤٣ بلا نسبة.

(٦) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٧) الشاهد في شرح الأشموني ٣٤٠.

(٨) الشـاهـد لـلأعشى في الخـزانـة ٣/٢٣٣، ورصف المباني ٤١٩، وبـلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٥٠٥.

أي والماء غامره.

هيا أُمّ عمرو وهل لي اليوم عندكم بقيَّـةُ أنصـارِ الـوُشَـاةِ سبيـلُ[1]

حَكَى **الكسائي** أي أمةُ، وحكى **ابن كيسان** أَزيد.

فطر خالداً إن كنت تستطيع طيرةً ولا تقعن إلا وقلبُـكَ خـافـقُ[2]

* * *

يـا هـرمٌ وأنـت أهـل عـدلٍ إن ولـد الأحـوصُ يـومَ قَتْلِي[3]

أميّة:

بـآيـةِ قـامَ يـنـطقُ كُـلَّ شيءٍ وخـانَ خيانـةَ الـديـكِ الغـرابُ[4]

يـا رُبَّ شيخ من لُكَيْزٍ ذي عَنَمْ في كفِّـه رُبـعٌ وفي فيـه قَصَمْ

أجلحَ لم يشمط وقـد كـان ولمْ[5]

أي: وقد كان ولم يجلح.

أنشد الفارسيّ:

وعـلـيـك عـبـدالله إنْ أنـبـأتَـه أهل السياسة إنْ فَعَلْتَ وإن لَمِ[6]

أي وإنْ لم تفعل، [٥٢٣] فلم يسر بنوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عشارا.

رأى النهـواتِ الزرقَ تحتَ لَبـانِهِ أُحَـادَ ومَثْنَى أضعفتْها صَـواهِلُهْ[7]

---

(١) الشاهد غير موجود في المقرب.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٣٨.

(٥) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) الشاهد لابن مقبل في مجالس ثعلب ١/١٢٨، واللسان (نعر).

وقد حُكي خُماس وسُداس، وقال:

ضَـرَبتُ خُماسَ ضـربـةَ عَبْشَمِيٍّ أدانَ سُـداسِـي ألّا تستقيمـا[1]

وحكى الشيباني[2]، وابن السكّيت، وأبو حاتم[3]، في كتاب الإبل له أن العرب قد جاء عنها خُماس وسُداس إلى عشار. ولا يقدح في نقلها ما زعم أبو عبيدة في كتاب المجاز له من أنه لا نعلمهم. وقالوا فوق رباع:

تجـاوزت هنـداً رغبـةً عن قتالـه فما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشِعُ[4]

أنشد أبو البلاد النحوي[5]:

عَسْعَسَ حتى لـو نشـا إذ دنـا كـان لنـا من ضَـوئه مُقتَبَسُ[6]

* * *

فلنْ تستطيعوا تُزيلوا الذي رَسَـا لنا عند عالٍ فوقَ سبعين دائمِ[7]

يريد سبع سموات وسبع أرضين فمثنى ضرورةً.

كـأن حيثُ يلتقي منه المحـك من جـانبيـه وعـلان وَوَعْـلُ[8]

نسبته إلى واحدة هذا الذي ذكرته هو حكم النسب إلى الجمع في فصيح الكلام. فأما قوله:

إن الـجَـنـيـدَ أزلـق وَزُمّـلـقْ جاءت به غَلُسى من الشام تَلِقْ

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) هو أبو عمرو الشيباني.

(٣) هو أبو حاتم السجستاني.

(٤) الشاهد في شرح الأشموني ١٧٤.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٨) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

مُشَوَّه الخلق كلابيّ الخُلُقْ[1]

فضرورة لا يلتفت إليه.

لا تصغّر الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعاً، نحو أسماء البارىء تعالى، وأسماء الأنبياء صلوات الله عليهم، وما جرى مجرى ذلك، لأنّ تصغير ذلك غضّ لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل، قال المبرد: بلغني أنّ ابن قتيبة قال: إن مُهَيْمِناً هو مومن، والهاء بدل من الواو، فتوجهت إليه أن اتّقِ الله، فإنّ هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده، وإنما هو مثل مُسَيْطر، فإن قيل: إنما كان يلتزم الكفر لنعدّه على مذهبكم في إنكار تصغير التعظيم. وأما على مذهب من يجيز ذلك فلا، فالجواب أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم، وبتقدير أنّ ذلك ثابت في كلامهم يجري ما [٥٢٤] يقدر على ذلك لما فيه من الإبهام، لا يجوز في باب «أعلم» إلا إقامة الأول لأنه مفعول صحيح، هذا هو القياس، وبه ورد السماع، قال:

أو منعتم ما تسألون فمن حُدّثتموه له علينا الولاءُ[2]

* * *

ونُبِّئتُ زيداً ولم أبله كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ[3]

لا يلزم في الفاعل الألف واللام، فتقول: ضرب زيد. هذا مذهب الأخفش والمبرّد، وهو الصحيح، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا ما يكون فاعلاً في باب «نعم وبئس»، لأنه إذا قُدّر فيه معنى التعجب لم تكن من باب «نعم» وإن قُدّر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي مدحاً، أو الذم إن كان الفعل يقتضي ذماً، حينئذٍ ينبغي أن

---

(١) الرجز للقلاح بن حزن في مقاييس اللغة ١٤٥/٦، ٢٢/٣

(٢) الشعر للحارث بن حلزة اليشكري، معلقته.

(٣) الشاهد في الشافية ٥٧١.

يجري مجرى «نعم وبئس» يبين أنه لا ينبغي أن يعامل معاملة «نعم وبئس» إذا ضُمِّن معنى التعجب زيادة الباء في الفاعل في قوله:

حُبَّ بالزور الذي لا يُرَى ... مِنهُ إلاّ صفحةٌ أو لِمامُ[1]

والباء لا تزاد في فاعل «نعم وبئس».

أنشد سيف في كتاب الردّة للقعقاع بن عمرو أحد أبطال المسلمين في حرب القادسية:

فإن كُنتُ قاتلتُ العدوَّ بنيّةٍ ... فإني لأَلقَى في الحروبِ الدَّواهيا

فُيولاً أراها كالليوث مغيرةً ... أُسمِّلُ أعياناً لها ومآقيا[2]

لم أسمع جمع عين الباصرة على «أعيان» إلا في هذا البيت. وأنشد للشماخ في القصيدة التي أولها:

ألا يا أُصَيْحابِي قبل غارةِ سنجالِ ... وقبلَ منايا قد حضرنَ وآجالِ[3]

قوله:

وقد علمتْ خيلٌ بموقان أنّه ... هو الفارس الحامي إذا قيل تنزالِ[4]

وأنشد منها أيضاً:

وقد كان في الحرب العَوانِ مشمِّراً ... وفي الحيّ مَشَّاء العَشِيّاتِ ذَيّالِ[5]

خفض على الجوار. وأنشَدَ لزهرة بن الخَوِيَّة:

[٥٢٥] فولَّيْتُهُ لَمَّا التَقَيْنا مُصَمِّماً ... أرَاهُ الحُسَامُ الموتَ أحْمَرَ أصْفَرَا[6]

---

(١) الشاهد في ديوان الطرماح ٣٩٣، وأوضح المسالك ٢٨٩.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) ديوان الشماخ ٤٥٦ باختلاف.

(٥) ديوان الشماخ ٤٥٦ بالاختلاف.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

مسألة: ذكرها أبو العباس[1] في المُقْتَضَب تحتمل وجوهاً كثيرة وهي:

أعجبني ضربُ الضارب زيداً عمراً، أعجبني ضربُ الضارب زيدٍ عمراً، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمراً، أعجبني ضربُ الضارب زيداً عمرو، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمرو، أعجبني ضرب الضارب زيدٍ عمرٍو، أعجبني ضرب الضارب زيدُ عمرو، أعجبني ضرب الضارب زيداً عمراً، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمروٌ، أعجبني ضرب الضارب زيداً عمروٌ، أعجبني ضرب الضارب زيداً عمرو، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمرو، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمرو، أعجبني ضرب عمراً الضارب زيداً زيد عمرو، أعجبني ضرب الضاربة زيدٌ عمراً عمرو الضاربه زيدٌ، أعجبني ضرب الضارب زيدٌ عمرو، أعجبني ضرب الضاربة زيداً عمرو، أعجبني ضرب الضاربة زيدٌ عمرو، أعجبني ضرب الضاربة زيدٌ عمراً، أعجبني ضرب عمراً لاضاربة زيدٌ، أعجبني ضرب الضاربة زيد عمرو، أعجبني ضرب عمرو الضاربة زيدٌ، أعجبني ضرب الضاربة زيد عمرو.

كتاب المحرر في النحو تصنيف الإمام فخرالدين أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، وكان يعرف بابن خطيب الري، قال في أوله: تعلم هذا العلم من الواجبات يدل عليه أمور: **الأول** أنا مكلفون بالشرائع الواردة بلغة، ولا سبيل إلى معرفتها إلّا بالنحو، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب، ثم أخذ في تقرير هذا الدليل، ثم ذكر بعد ذلك بقية الأمور التي أشار إليها أولاً، ثم ذكر شبهة من نازع في ردّ ذلك، ثم قرر أنه من فروض الكفايات، ثم قال: لكن هاهنا بحث، وهو أن فرض الكفاية هو الذي إذا قام به واحد سقط التكليف عن الباقين، وهذا العلم ليس كذلك، بل يجب في كلّ عصر أن يقوم بهذا العلم قوم يبلغون حد التواتر، وذلك لأن معرفة الشرع لا تحصل [٥٢٦] إلا بواسطة معرفة اللغة والنحو،

(١) هو المبرد.

والعلم بهما لا يحصل إلا بالنقل المتواتر، لأنه لو انتهى النقل فيها إلى أحد الآحاد لصار الاستدلال على جملة الشرع استدلالاً يجيزه الواحد، فحينئذ يصير كل الشرع مظنوناً لا مقطوعاً به، وذلك غير جائز. وإذا كان كذلك ثبت أن القائمين ينقل اللغة والنحو لا بد أن يبلغوا حد التواتر، فظهر أن العناية بهذا العلم يجب أن تكون أتمّ من العناية بسائر العلوم، وذلك مما يزيده مرتبة ومنقبة. وذكر في هذا الكتاب أن عليّاً كرّم الله وجهه رسم **لأبي الأسود الدؤلي**[1] باب إنّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة، ثم صنّف **أبو الأسود** باب العطف، وباب النعت، ثم صنف باب التعجب، وباب الاستفهام، وذكر الحامل له على تصنيف هذه الأبواب. وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو **أبو الأسود**، وأنه أخذه أولاً عن **عليّ بن أبي طالب**، وكان **أبو الأسود** كوفيّ المولد بصريّ المنشأ.

واتفقوا على أن **معاذاً** أول من وضع التصريف. وكان تخرج **بأبي الأسود**، وأدب عبدالملك بن مروان، ثم خلف أبا الأسود **عنبسة الفيل**[2]، **وميمون الأقرن**[3]، **ويحيى بن يعمر**، وأبنا أبي الأسود **عطاء وأبو حرب**، ثم خلف هؤلاء **عبدالله بن أبي إسحاق**، **وعيسى بن عمر**، **وأبو عمرو بن العلاء**، ثم خلفهم **الخليل**، ويقال له فيلسوف الوقت، فاق مَنْ قبله، ومَنْ أدركه من بعده، أخذ عن **عيسى بن عمر**، وتخرّج **بابن العلاء**[4]، ثم أخذ منه **سيبويه** وجمع العلوم التي استفادها منه في **كتابه**، فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنّف فيه إلى الآن، ولله درّ القائل:

ألا صلى الإلـه صـلاةَ صِـدقٍ على عَمْرو بن عُثْمَانَ بنِ قَنْبَرْ

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفاثة بن الدئل. . . ، أبو الأسود، أول من أسس النحو، وأول من نقط المصحف، توفي سنة ٦٩هـ.

(٢) هو عنبسة بن معدان الفيل الميساني، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي.

(٣) أخذ النحو عن عنبسة الفيل وأبي الأسود.

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء.

فـإنَّ كـتـابَـهُ لَـمْ يَـغْـنَ عَـنْـهُ ذَوو قَـلَمٍ ولا أَبـنـاءُ مِـنْـبَـرْ[1]

وأما **عليّ بن حمزة الكسائي** فقد خدم **أبا عمرو بن العلاء** نحواً من سبع عشرة سنة، لكنه باختلاطه بأعراب الأُبلَّةِ فسدَ علمه، ولذلك [٥٢٧] احتاج إلى قراءة كتاب **سيبويه على الأخفش**، وهو مع ذلك إمام الكوفيين، وما ظنك برجل غلامه الفَّراء، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين: كوفياً وبصرياً.

تركيبُ الكاف واللام والميم يحتمل وجوهاً ستة: خمسة معتبرة، وواحدة ضائع، وهي في جميع تقاليبها موضوعة للقوة والشدة. **فالأول** (ك ل م)، فمنه الكلام لأنه يقرع السمع، ويؤثر فيه، ويفيد الذهن معناه، وذلك للشدة والقوة. ومنه الكلم، وهو الجرح، وذلك للشُدّه. والكلامُ ما غلظ من الأرض ولذلك لشدته. **والثاني**: (ك م ل) ومنه كمل الشيء فهو كامل، وذلك لأن الكامل أقوى من الناقص. **والثالث** (ل ك م)، ومعنى اللكم الشدة، ومعنى الشدة ظاهر فيه، **الرابع**: (م ك ل) بير مكول إذا قلّ ماؤها، وإذا كان كذلك كره موردها إلا اضطراراً وذلك شدة، **الخامس** (م ل ك) تقول: ملك العجين إذا أنعمت عجنه فاشتد وقويّ، ومنه ملك الإنسان وهو الذي لا يتمكن الغير من انتزاعه، ومنه الملك لما يعطي صاحبه من القوة، وأملكت الجارية لأن يد بَعْلِها يقتدرُ عليها. ووجدت حاشية مكتوبة قبل هذا الكلام وهي: أما القسم **السادس** من تركيب الكاف واللام والميم فهو (لمك) فذكر المصنّف أنه مهمل، وقد استعمل بدليل ما أنشده الفراء.

فلمـا رآني حُـمَـمْـتُ ارتِحَـالـهُ تلمّكَ لو يَجْدِي عليه التَّلمُّكُ[2]

ومن كتاب **المحرر** للإمام **فخر الدين** رحمه الله **الفرق بين اسم الجنس** وعَلَمِه أن كل واحد من الأساد يشارك غيره في كونه أسداً يمتاز عنه بخصوص شخصه، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فلفظ الأسد موضوع للقدر

---

(١) البيتان للزمخشري في البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٦

(٢) الشاهد في مقاييس اللغة ٥/٢١٢.

المشترك بين الأسود من الأسدية، فلا جرم اللفظ الموضوع لذلك المعنى يجب أن يتناول كلّ الأشخاص عقلاً، أما اللفظ الموضوع لهذا الأسد لا من حيث أنه هذا الأسد لم يجب أن يتناول أسداً آخر، بل يجوز أن تضع تلك الماهية. وحينئذ تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أشخاص تلك الماهية كنسبة لفظة زيد إلى شخصين يسمّيان به، فاسم الجنس هو الذي وضع للماهية الواحدة التي هي القدر المشترك بين كل الأشخاص.

وعلم الجنس هو الذي وضعه الواضع لكل واحد من أشخاص الماهية من حيث إنه ذلك الشخص، .فإذا ظهر ذلك فتقول إذا وضع الواضع لفظ الأسد للقدر المشترك بين أشخاص الأسد لزمه من ذلك الوضع أن يطلقه على كل واحد من أشخاص الأسد، أما إذا وضع أسامة لشخص من أشخاص الأسد لا يلزمنا أن نطلقه على الشخص الآخر. وإنْ كان يجوز له أن يطلقه عليه موضع مستأنف.

وذكر فيه أن **الكسائي والفراء** ذهبا إلى جواز **ترخيم المضاف**.

وسلك **فخرالدين** في هذا الكتاب طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل النحو، ومن مقاصدهم، وهو كتاب لطيف على بعض أبواب العربية، وقد سمعت شيخنا **أبا جعفر**[1] يذكر هذا التصنيف ويقول: إنه ليس جارياً على مصطلح القوم، وإن ما سلكه في ذلك إنما هو من التخبيط في العلوم، ومن غلب عليه فن ظهر فيما تكلم به غير ذلك الفن، أو كلاماً قريباً من هذا.

وبالجملة فكان شيخنا **أبو جعفر** لا يرتضي كلام **فخر الدين** في هذا الكتاب، ولما وقفت عليه بديار مصر رأيت ما كان الأستاذ **أبو جعفر** يذّم من هذا الكتاب. ويشترك عقل **فخرالدين** في كونه صنّف في علم وليس من أهله، وكان **أبو جعفر** يقول: لكلّ علمٍ حدٌّ ينتهي إليه، فإذا رأيت متكلماً في

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير، وقد مرت ترجمته.

فنّ ما قد مزجه بغيره فاعلم أنّ ذلك إما أَنْ يكون من تخليطه ذهنه، وإما أنْ يكون من قلة محصوله في ذلك فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه.

مسألة: زيد والريح يباريها. أجازها الكوفيون، على تقدير أن يكون و«الريح» عطفاً على «زيد»، «ويباريها» خبر عنهما، لأن فيه ضمير [٥٢٩] زيد، وضمير الريح، فكأنه قيل متباريان. ويدخلون «إنّ»، فيقولون إنَّ زيداً والريح يباريها، فإن رددت إلى الاسم، فقلت مباريها جاز عندهم إبراز ضمير «زيد»، وتركه، فيقولون «مباريها هو»، أو «مباريها» فقط.

وأنشدوا على صحة مذهبهم:

إنْ تَنجُ كندة ظالماً لا تَنْجُ من أظفارِها
واعلمْ بأنك والمنيّة شاربٌ بعقارِها[1]

منع هذا التقدير البصريون، لأن الفعل المبني للفاعل، أو المفعول، إنما يقدر بالاسم الواقع موقعه، فإذا قلت: زيدٌ يقوم، فهو بمعنى «قائم»، أو زيدٌ يضرب، فهو بمعنى مضروب، ويباريها قد أوقعوه خبراً عنهما، وخبرهما مختلف لأن زيداً مبارٍ، والريح مباراة، ويمتنع أن يكون الفعل الواحد يقع موقع شيئين مختلفين.

وأجاز البصريون هذه المسألة على تقدير آخر، وهو أن يكون الواو في و«الريح» واو المفعول معه، فالكلام تام عند قوله: زيدٌ والريح، نحو: كلّ رجلٍ وضَيْعَتُه، وكلُّ امرئٍ وشأنه، على الخلاف الذي بين البصريين في الخبر أَيُغْنِي عنه الواو لما كانت بمعنى مع، أو هو مقدّر محذوف، أي مقترنان، ويجعلون «يباريها» حالاً من «زيد».

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

مسألة: يا أيها الرجلُ عبدَالله، يجوز رفعه عطف بيان من «الرجل» لا بدلاً لامتناعه حلوله محله، وخبر مبتدأ محذوف، أي: هو عبدالله، ويجوز نصبه على نداء مستأنف، أو على إضمار أعني، أو بدلاً من أي.

مسألة: مدائن للعرب فيها مذهبان، منهم من لا يهمز، فمدينة مَفْعَلَة من دان يدين، ومنهم من يهمز فيكون فَعِيلة، وعلى هذا قيل في جمعها مُدُن، ولكلا المذهبين وزن وقياس.

مسألة: أكثر العرب يقول في جمع مصيبة مصاوِب بالواو، وبعضهم يقول مصايب. وأجمع النحويون، الكوفيون والبصريون، على أن ذلك غلط منهم توهموا أن مصيبة كفعيلة.

أحببتُكُم فاشفعوا لي عند ربّكم لعلّني بكم أنجو من النارِ[1]

فعل جاء بلفظ واحد متعدياً، ولازماً في ألفاظ مسموعة تحفظ ولا [٥٣٠] يقاس عليها، وهي رجع الشيء، وغاص الماء، ونقص الشيء، ومدّ النهر، وجبر الدين، وهجم على القوم، وهجم غيره عليهم، وعُجْتُ بالمكان، وعُجْتُ غيري به، وكسب زيدٌ المالَ، وكسَبتُه المال، وحدرت السفينة، وغارت عينه، وجنت الشاة، وهبط ثمن السلعة، وصدّ الرجل، ودلع اللسان، وشجا الفم، وسار الدابة، وقميس الرجل في الماء، وكسفت الشمس، وسرحت الماشية ورعت، وعفا الشيء كَثُر، وعفا المنزل درس، وخفّ المكان، ورفع البعير في السير، وعاب الشيء، وترفت البئر، وخَسَأ الكلب، وذرا الحب، وفتن الرجل، وركضت الدابة، وترحت الركية.

الاشتراك قد يكون بين المتضادين كالجون للأبيض والأسود، ونحو الزهرة للمنحدر من الأرض والمرتفع، والخنديد الفحل من الخيل والخصيّ

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

منها، والشعب للجمع والتفريق، يقال أراق يريق إراقة، وهراق يهريق هراقة، وأهرق يهرق إهراقاً، قال:

فلما دنا إهراقَةُ الماء أنصتتْ فكفكفت عن فعلي وفي النفس أنْ أُثْنِي[1]

مسألة: إذا بنيت من النورَة فَعَلْتَ مثل: ضَربتَ، قلت: نُرْتَ، وأفعلت أنرت، وافتعلت انترت، وانفعلت اتَّرتُ، وأفعل أنْوَرَّ، وافعالَّ انوارَّ، وافعوعل انويّرا، اجتمع ثلاث واوات لأنك كررت العين، وهي واو وبينهما الواو الزائدة، والعرب لا تجمع بين ثلاث واوات هكذا، فقلبت الأخيرة، فلزم إدغام التي قبلها فيها لأنها واو ساكنة وبعدها ياء، كما لزم ذلك في «طويتُ طيّاً» فصار انويّر وأصله أنوَوَّر، واستفعل استنار، وتفعَّل تنوَّر، وتفاعل تناور، وتفعلل تنورر، فلا تدغم لأنه ملحق، والملحق لا يدغم ليؤدي بناء ما ألحق به، ولو أدغم لم يعلم بأي بناءٍ أُلحِق. هذا مذهب البصريين أجمعين.

مسألة: قال **أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق**[2]: أجمع النحويون على أن الفاعل [٥٣١] إذا قُدِّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون يرتفع بالابتداء، ويصير الفعل خبراً عنه، وضميره في الفعل يرتفع به.

وللكوفيون فيه ثلاثة أقوال: قال بعضهم: «زيدٌ» يرفع الذي في «قام»، وقال آخرون هو رفع بموضع «قام» لأن الموضع خبر، وبه كان يقول ثعلب ويختاره، وما قاله أبو القاسم من الإجماع على أن الفاعل إذا قُدِّم لم يرتفع له مخالفٌ لما نقله بعض الناس، وبعض أصحابنا أجاز تقديم الفاعل على فعله. وأن ثَمَرَةَ الخلاف تظهر في التثنية والجمع، وأنه مذهب للكوفيين، فيجوز على قولهم: الزيدان قام، والزيدون قام.

---

(١) الشاهد لذي الرمة، اللسان (هرق)

(٢) هو الزجاجي.

مسألة: قال أبو بكر[1]: أنا ضاربٌ زيداً لا خلاف أن «زيداً» منصوب «بضارب»، وأن تقديمه جائز، وإذا قلت: أنا أضرب منك زيداً، فلا خلاف في أن «زيداً» منصوب بمضمر، وأن تقديمه غير جائز، وأنا ضَرَّاب أو ضروب أو مضراب أو فعيل أو فعل، فزيدٌ منصوب بهذه الأمثلة من قول **سيبويه**، وتقديم ذلك جائز عنده، ومن قول **الفراء** منصوب بمضمر، وتقديمه غير جائز، فقولك، أزيداً أنت ضاربه، إنْ قدَّرت ضارباً اسماً رفعت، ، أو فعلاً نصبت، وأما: أزيدٌ أنت أضرب له مني، فالرفع لا غير. وأزيداً أنت ضرَّابه. والنصب من قول سيبويه، والرفع من قول **الفرّاء** لا غير.

أبو العلاء المعري له كتاب لطيف في **علم التصريف**، وقفت عليه، وقد قرأه عليه الخطيب أبو زكرياء **التبريزي**. منه أن النون تبدل لاماً في أُصيلان، قالوا أُصيلال، وفي أَبَنْتُهُ قالوا أَبَلْتُه. قال:

بَـنِـيَّ إذا هـلكـتُ فـأَبِّـلونـي ... فـإني قـد كفيتُكُمُ السِّبـابـا[2]

ومنه أن الإدغام في مثل شهر رمضان، مما قيل الحرف الأول حرف ساكن صحيح لا يجوز عند البصريين، وأجازه الكوفيون، وقال قوم إنّ العرب إذا أدغمت مثل هذا نقلت إلى الحرف الساكن حركة الحرف المدغم مختلسة، فيقولون شهرُ رمضان، ومنه أن من العرب من يبدل من تاء المتكلم والمخاطب دالاً إذا كان قبلها زاي، فيقولون في فُزْتُ فُزْدُ.

[٥٣٢] ومنه أنهم أبدلوا من الواو المضمومة تاءً، فقالوا تُخْمَة في وُخْمَة، قال فلو بنيت من الوعد مثل فُعْلَة، فقال الزجاج تقول تُعْدَة، وقال سعيد بن مسعده وعْدَةً، وهو القياس، ومنه أنّه قال قوم إن من العرب من يبدل من أول المُدغم نوناً فيقولون في حظّ حَنْظ، ومنه أنك إذا بنيت من الردّ مثل

---

(١) هو ابن السراج.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله

اغدودن، قال النحويون، يقولون ارْدَوَدَّن، قال وهذا مستقل، وإنما قالوا ذلك لأنه ليس في الرباعي مثل احْرَوْجَم مكان احرنجم، ثم قال ما معناه إن الصواب أن يكون مثل رودد. انتهى. يعني أنه يفك ولا يدغم كما فككت روداً حين بنيت مثل كوثر من الردّ فتقول على ما اختار اردودد فتفك.

وقال في ذلك الكتاب معدود ضرب من الكمأة، وقال قوم إن فعلول والصواب إنه مفعول من الفرد وهي الكمأة، وقال في «الممرجل» إن الميم كهي في تمسكن، وقال في نحو تَكلَّم إن مذهب البصريين أن المحذوفة إنما هي التاء الثانية، ومذهب الكوفيين إنها الأولى، وهي تاء المضارعة، وإن قوماً أجازوا أن تكون الأولى، وأن تكون الثانية.

مسألة: قام هذا الرجلُ. يجوز في الرجل أن يكون بدلاً، وعطف بيان، ونعتاً، قال الكوفيون أخطأ البصريون في هذه المسألة لأن النعت لا يكون إلّا تحليلة، أو مأخوذاً من صفة، أو مشتقاً من فعل، وليس شيء من هذا في «الرجل»، قالوا: ولكن يرفع الرجل بالترجمة أو على التكرار، ولا يجوز النعت، قال البصريون: والدليل على صحة قولنا أن «هذا» إشارة إلى كل ما بحضرتك، فإذا قُلْتَ الرجل، فقد أشرت إليه وهو بحضرتك بجميع أوصافه، فأدّى ذلك ما يؤدي النعت المأخوذ من الفعل، فلذلك نُعِتَ به.

قال لي العوفي[1] في إعراب «الذين» من ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[2] يجوز أن يكون «الذين» فاعل «أسروا»، والواو فيه حرف دال على أن فاعل الفعل جمع، وقيل بدل من الواو، وبدل المظهر من المضمر، [٥٣٣] والواو ضمير «الناس» الذين تقدم ذكرهم، وقيل «الذين» في موضع

---

(١) هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي، مفسّر. توفي ٢٧٦هـ. من آثاره: تفسير القرآن الكريم.

(٢) سورة الأنبياء آية ٣.

رفع بفعل مضمر تقديره «يقول الذين»، ودلّ على هذا الفعل إبراز «النجوى» لأن ذلك قولاً، وقيل بدل من الضمير في قوله ﴿وهم في غفلة معرضون﴾[1]، وقيل بدل من الضمير المستكن في الظرف وهو قوله «في غفلة» على أن يكون قوله «معرضون» خبراً بعد خبر، وقيل هو مبتدأ خبره الجملة بعده، وهو الفعل المضمر ومعموله، وقيل هو فاعل فعل دلّ عليه «النجوى»، أي يتناجى الذين ظلموا، وقيل «الذين» فاعل «أسرّ» أخرى دلت عليه الأولى، وهذا إضمار ليس على وجه البدل بل على أن تكون الواو عائدة على الناس، وأضمر «أسَرَّ» أخرى ارتفع بها الذين ظلموا أسرَّها الذين ظلموا، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو في «استمعوه»، أو يكون فاعل فعل دلّ عليه استمعوه، كأنه في التقدير: استمعه الذين ظلموا، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو في «يلعبون»، أو فاعل فعل دلّ عليه «يلعبون» أي يلعب الذين ظلموا. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: هم الذين ظلموا. فهذه وجوه الرفع.

ويحمل من وجوه النصب أن يكون بدلاً من الضمير المنصوب في «يأتيهم» أي ما يأتي الذين ظلموا، وأن يكون بدلاً من موضع الجار والمجرور، وهو قوله «للناس»، وأنّ ينتصب بإضمار أخصّ أو أعني، ويجوز أن يكون بدلاً من المجرور وهو «للناس»، فيكون في موضع جر، وأن يبدل من المجرور في قوله حسابهم، ومن المجرور في قوله «ربهم»، ومن الضمير في قوله «قلوبهم»، فهذه وجوه في إرعاب «الذين» في هذه الآية.

الأحمر[2]: لقيتُه كِفَّه كفَّة مثل لقيته مواجهة، **أبو زيد**[3]: إن لقيته وليس بينكْ وبينه أحد قيل لقيته صَحْرة بَحْرَة هي غير مجراه، قال: وإذا كان

---

(١) سورة الأنبياء آية ١.

(٢) هو علي بن الحسن الأحمر، أديب ونحوي وصرفي. من تصانيفه التصريف وتفنن البلغاء، ت ١٩٤هـ.

(٣) هو أبو زيد الأنصاري.

الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه. نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه، قال لقيته بُعَيْدات بين. قال **الأصمعي** [٥٣٤] فإن لقيته بين الأعوام، قلت لقيته ذات العُوَيْم، قال الفراء: يقال «إنه لأزهى من غراب»[١]، وإنه لأحمق من راعي ضأنٍ ثمانين»[٢]، قال: ومثله «أحمق من العقعق»[٣]، قال وكذلك «أحمق من الممهورة»[٤]، قال **ابن الكلبي**[٥]: ومثله «إنه لأحمق من دُغَة»[٦]، قال: وهي امرأة عمرو بن جندب بن العنبر.

قال **أبو زيد**: من أمثالهم «إنه لأفرق من حمامة»[٧]. **ابن الكلبي**: من أمثالهم «أشأم من خوتعة»[٨] رجل من بني غُفَيْلَة بن قاسط بن أو أبي النمر بن قاسط. **الأصمعي**: يقال «أشأم من البسوس»[٩] «وإنه لأشأم من ورقاء»[١٠] يعني الناقة، قال **الأصمعي**: من أمثالهم «صمّي صَمام»[١١] صمّي اخرسي، صَيام أي يا داهية. قال **الكسائي**: يقال لقيت من فلان الْأَمَرَّيْن[١٢]، ولقيت منه الفِتْكَرِيْن[١٣]، ولقيت منه الأقْوَرِيْن[١٤]، ولقيت منه البرجين[١٥]، كل هذا من

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٢٧.
(٢) مجمع الأمثال للميداني ١/٢٢٤.
(٣) مجمع الأمثال للميداني ١/٢٢٦.
(٤) المصدر نفسه ١/٢١٩.
(٥) هو هشام بن محمد بن السائب وهو كثير الرواية على غمز فيه. توفي ٢٠٤هـ.
(٦) مجمع الأمثال للميداني ١/٢١٩.
(٧) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٩١ (اشجى من حمامة).
(٨) المصدر نفسه ١/٣٨٠.
(٩) المصدر نفسه ١/٣٧٤.
(١٠) المصدر نفسه ١/٣٨٥.
(١١) المصدر نفسه ١/٣٩٦.
(١٢) المصدر نفسه ٢/١٩٢.
(١٣) المصدر نفسه ٢/١٩٢.
(١٤) المصدر نفسه ٢/١٩٢.
(١٥) المصدر نفسه ٢/١٩٢.

الدواهي. وقالت عائشة رضي الله عنها في حديث روي عنها أنّها قالت لعليّ رضي الله عنه «قد بلغت منا البلغين»[1] أي الدواهي.

لا أفعل ذلك معزى القِزْر[2]، ولا آتيك حتى يؤوب هبيرة بن سعد[3]، أي اجتماع معزى القِر، ومحبي هبيرة بن سعد، أي أبد الدهر. أعورُ عينك والحجر، أي يا أعورُ.

من **الدرة للحريري**: ذكر أهل اللغة أن مصدر الصعود **الهُوَى** بضم أولها، ومصدر الهبوط الهوى. قال أبو القاسم **الزجاج**: أخبرنا **الزجاج** قال: سمعت **المبرد** يقول: رُوي عن **الشعبي**[4] أنه قيل له إنّا نستحي لك من كثرة ما نسأل، فتقول لا أدري، فقال لكنَّ ملائكة الله المقربين لم يستحوا إذا سُئِلوا عن ما لا علم لهم به، فقالوا ﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾[5].

في تصغير أحوى، يقول **عيسى**: أُحَيٌّ. **وأبو عمرو**: أُحَيّ، ويونس: أُحَيْو، وإليه ذهب **سيبويه**، **وأبو العباس**[6] أُحَيٌّ غير مصروف لا يجيز غيره.

ذكر الأبنية المقصورة والممدودة في الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، على ما جمعه **أبو القاسم السعدي**[7] رحمه الله. الثنائي فَعْفَلِيّ نحو: قَرْقَرِي للظهر. فَعْفَلِيّ، نحو: قرقري اسم [٥٣٥] موضع. فَعَلَى نحو شَجَجَى للعقعق.

فَعَيْلَى: نحو المطيطى، وهي مشية فيها تمطط واختيال، وعزيزى وهي

---

(١) لم أعثر على مصدره.

(٢) المستقصى في الأمثال ٢/٢٥١.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢/٢١٢.

(٤) هو عامر بن شراحيل، توفي ١٠٩هـ.

(٥) سورة البقرة: ٣٢.

(٦) هو المبرد.

(٧) لم أعثر على ترجمته.

ما بين عكوة الفرس وجاعرته، فعالَيْ نحو: دنائي وهو مخاط الإبل. وقال **أبو عبيد**: زناني بالزاي، وقال **أبو إسحاق النجيري**: الصواب بالذال، والزناني بالزاي، والباء أيضاً مُخاط الإبل. فَعَالَى: نحو خَزَازَى اسم جبل. فُعَيْلي في الحديث رُدَيْدي في الصداقة، أي لا ترد على قوم في العام مرتين. فَوْعَلِيٌّ نحو دَوْدَرِيّ للطويل الخصيتين. فَاعُلِيّ نحو قاقُلِيّ. فَعْلَى نحو عَويّ لمنزل من منازل القمر. فعلى عوى اسم للدبر، فعلى نحو قولهم هو مِنيّ حرى أي عزيمة، فَعَوْلَى نحو شَجَوْجَي للطويل المفرط الطول، وقَطَوْطَي للذي يقارب المشي، وقيل وزنهما فعوعل وفعلعل، ويكونان ثلاثيين. فعولى: نحو فتونى وشرورى اسمين لموضعين، وضروزى للكيس، وقيل وزنها فعوعل وتكون ثلاثيات. فعولى نحو دقوقى قرية بالبحرين، فعنلى نحو حطنطى للأحمق، فعلى دمهى اسم موضع. فعلاء نحو عواء للنجم والدبر. فعلاء عواء للدبر أيضاً، وقيل وزن عوى وعوى وبالمد فيهما فعل وفعل وفعال وفعال وتكون ثلاثية، فعولاء نحو شجوجاء وخجوجاء للطويل الرجلين وظروراء للكيس وتقصر، وقيل وزنها فعوعال وفعلعال، وتكون ثلاثيات. فعلاء نحو خشاء لعظم في أصل الأذن، وفعلاء ومزاء وطلاء للخمر فعلاء، نحو خششاء نحو قيقاء، وزيزاء، فعيلاء نحو حنيناء وضليلاء موضعان، ونقلت من خط **الإمام بهاءالدين أبي عبدالله بن النحاس** ما نصّه بخط **الشاطبي** رضي الدين رحمه الله بظاء معجمة أخت الطاء. فعولاء نحو حروراء وجلولاء فعالاء نحو ثلاثاء وقصاصاء للقصاص، وعياياء للبعير الذي لا ينعت، فعالاء نحو قصاصاء لغة، فعيلاء نحو المطيطاء والعزيزاء فعيلياء نحو المطيطاء، فاعولاء للضبر [٥٣٦] الشديد، فعيلاء نحو خصيصاء للخاصة. فاعلاء نحو قافلاء، فاعلاء نحو قاقلاء لغة فعلاء، نحو ربيب وأرباء إفعيلاء نحو إحليلاء اسم موضع، الثلاثي إفعيلي نحو إهجيري وأجريا للعادة لا يعلم في هذا الوزن غيرهما. أفعلا نحو أطرقا بلد بالحجاز. قال **أبو عمرو بن العلاء**: أصله أن ثلاثة نفر في

الزمان الأول غزوا هذا المكان، فلما صاروا به أحسوا نبأة، فقال أحدهم لصاحبيه أطرقا، أي الزما الأرض، فسمي المكان به حياً، وإذا كان هذا أصله فلا يجعل ذلك أصلاً في الأوزان، لأنه تسميه بالجملة، أفعلى قالوا هو يدعو الْأَجفلى إذا عمَّ وأَوْجَلَى اسم موضع لا يعلم غيرها، إفعلى نحو اجفلي لغة إفعَلَيْ نحو ايجلي اسم موضع افعيلاء نحو اهجيراء وأجرياء للعادة، افعولاء نحو أشوثاء اسم موضع أفعلاء نحو الأربعاء والأجفلاء لغة، أفعلاء نحو أربعاء وأرجداء للرماد، أفعلاء نحو أربعاء وأرامداء، أَفْعَلَاء نحو الأربعاء لليوم وجلس الأربعاء ويوم الأربعاء والأربعاء بالضم والكسر يوم من أيام العرب وهو يوم ذي خيم وهو اسم موضع أيضاً، أفعلاء قالوا الأربعاء لعمود من أعمدة الخباء لا يعلم غيره.

أُفْعَلاء بضم الهمزة وفتح العين، قال ابن الأعرابي: هو يمشي الأربعاء، ويجلس الأربعاء، لضرب من المشي والجلوس، أفعلاوى نحو جلس الأربعاوى إذا جلس متربعاً، يفعلى نحو يهيرى يفاعلاء نحو ينابعاء اسم بلد لا غير، يفاعلاء نحو ينابعاء لغة تفعلاء هو يمشي التركضاء مشية فيها تبختر نحو نقرجاء للجبان وتركضاء لمشية فيها تبختر، تفعلاء، نحو تفرجاء للذي ينكشف فرجه عن أبي زيد، مفعلى نحو مصطكى، وعلى مفعلاء نحو مصطكاء وعلى مفعلى نحو مصطكى، وعلى مفعلاء نحو مصطكاء، وعلى مفعلي نحو مرعزي وعلى مفعلاء نحو جرعزاء، وعلى مفعلى نحو مرعزى ومرقدى للماضي من الأمور مفعلاء مرعزاء [٥٣٧] والقوم في مشتحاء ومن أمرهم أي في جد وعزم. مَفْعَليّ تَكَورىّ للعظيم الأنف، مفعلي مكوزي لغة مفعلي مكوري، مفعولاء معيوراء ومعلوجاء، مفعلي مندبي للخفيف في الحاجة، ومن أسماء المفعولين مفعنلي فيه ومفعلي، فاعلاء خازياء فاعلاء خازياء وسابياء للتاج ولما يخرج أيضاً على رأس المولود، فوعلاء نحو لوبيا وبورياء للبردى وسوبياء لضرب من الأشربة، فاعلاء شاصلاء لنبت فاعولاء نحو تاسوغا

وعاشوراء فعولاء نحو دبوقاء للعذره وبروكاء للحرب عشوراء لغة في عاشوراء فعولاء نحو عشوراء اسم موضع، فعالي نحو ذفاري وصحاري ورباري للقصير وجدافي للغنيمة، وأدامي موضع بالحجاز فيه قبر الزهري العالم. فعالي ذفاري لغة ورايا مصدر رأيته عن اللحياني، فُعالي نحو حلاوي القفاو الرغامي الأنف وما حوله بالعين المعجمة والرعامي غير معجمة تبت والرغامي والرعافي بالغين والعين زيادة الكبد، وجمل علادي للقوى وشادي للهروجباري للذكر من الأنوق وهي واحد وجمع، فعلى نحو أرطي وعلقي، فعلي نحو معزي ودقري وعزهي للذي لا يلهو وسعلي وليس في الكلام فعلى والألف لغير التأنيث إلا أن ابن الأعرابي روى دنيا بالصرف وقال شبهوها بفعلك ولا نعلم شيئاً في آخر ألف تأنيث مفردة مصروفة إلا دنيا وموسى، فعلى نحو ذكرى، وسمى وذفرى فعلى نحو بهمى وموسى وقال بعضهم موسى فصرف وقيل وزنها مفعل من أوسيت رأسه حلقته وقيل وزنها فعلى والألف للإلحاق فعلى رضوى، فعلى قلهي اسم أرض، فعلى شعُبَي موضع فعلى اسم ماءة فعفلى تهيرى للباطل، فعلوتي رغبوتَي فَعْلَتْي كَفَرْتَيْ للأحمق، فعنلى علندى للغليظ فعنلى بلنعى لطائر، فعنلى بلنصى لغة، فنعلى خنفس، فنعلى خنفس ويمدان، فعنلى جلندى اسم فعلني عفرني للغليظ، فُعْنَلَى جُلُنْدَى اسم [٥٣٨] ملك، فُعَنْلَى جُلَنْدَى ويمدان، فنعلاء عنكباء، فعنلاء كرنباء اسم موضع بالأهواز ويقصر، فنعلى سندرى للجريء، فوعلاء حوصلاء، فِعِلى زمكى لبعصوص الطائر، فعلى حيضنى، فنعلى شنفرى، فعنلى نحو صعنبى موضع بالكوفة، فعلاء زمكاء، فعلاء أوزاء وهي مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين، فعلني عرضني وتضم عينه أيضاً، فعلى عُرَضيٌّ، فُعلاء مُغلاء موضع الحجاز، فيعلى خيزلى مشية، فوعلى خوزلى، فعلى حُذُرَّى، فعلى جَفَرّى، فَعَلَّىَ عَبَنّى للجمل الضخم، فعيلي هجيري، فعيلاء مكيثاء، فعيلى لغيزى، فعيلاء قبيطاء، فُعَّيْلاء دُخَّيْلاء، فعيليا مزيقيا

لقب عمرو بن عامر ملك اليمن، فعفيلياء بربيطياء لضربٍ من الثياب، فعليا الكر الذي يصعد به على النخل يمد ويقصر، فنعلى هندبى ويمدان، فويعلاء شويبلاء بقلة، فعلياء مرحتا من المرح، فاعلى باقلى فاعلى شاصبلى نبت، قعولي قعولي إقبال إحدى القدمين على الأخرى في المشي، فعولي تنوفي للقفر فعولى عشورى موضع، فعولى عدولي موضع، فاعولي بادولي، فاعولي بادولي، فعلايا برحمايا من البرح، فعلايا حولايا، فعلعايا بردرايا موضع، فعالاء رجل طباقاء جاهل، فعولي هَيُّولي أصل الشيء وتخفف الياء فيعولي فيضوضي وفوضوصني فغليلي فيضيضي وقيل وزنها فيعولى وفوعلولى وفيعيلي وتكون ثنائية، فعلوى هرنوى نبت، فعيلى كثير وتمد، فعلى لُبَّدى لطائر فيعلى حَيَّفْسَى للقصير السمين وتخفف ياؤه ويمد مع تخفيفها والتشديد، فعيلى هبيخى: مشية فيها تبختر، فَنْعَلولي حندقوقي نبت وبكسر الحاء، وبكسرها وبكسر الدال، وبفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها وقيل النون أصلية، فعليا زكريا بالمد، فعيلى حُمَيًّا، فعلى نظرى. فعفلى القهقرى، فعِفْلى صِفْصِلى وبفتح الصاد الأولى [٥٤١] فَعْلَيْنا صَرْعَيْنا: موضع. فعالما قراشما شجرة، فاعيلما ساتيدما موضع، وقيل هما اسمان جعلا واحداً، فعولاء دبوقاء، فعولاء عشوراء فيعلاء ويكساء فيعلاء ويكساء، فيعلاء ويكساء فتعولاء قنطوراء فوعلي قوصري فمعيلي خفيسي فعلعلي حدبدبي، فعلاء علباء، فعلاء سمياء، فعلاء قوباء، فعلاء طرفاء.

فعلاء قوباء، فعلاء سيراء فرماء موضع، فعلاء طرباء، فعلياء كبرياء فعلياء تيمياء لنجوم في الجوزاء.

الرباعي، فعلاء سلحفاء وتقصر سقطراء جزيرة الصبر وتقصر مفعوللي حبوكري للداهية فعللي قهمزي ضرب من المشي فعاللي ججادبي دابة وتمد فعلى حبركي، فعلى زبعرى، فعلى ضغطي وتفتح الضاد، فعيللاء، دحبرجاء

لعبة للصبيان، فعللاء قرفصاء وتقصر، فعللاء طرماء برنساء فعللي هندبي وتفتح الدال وتمد، فعللي مصطكي وتمد فعنللي شقتري اسم رجل، فعللي شغصلي وبفتح الشين فعللي قرطبي ضرب من اللعب فعلى كمثرى، **الخماسي**: وفعللي قبعثري، فعللي قبعثري انقضى جميع الأبنية الملخصة من كلام أبي القاسم السعدي في المقصور والممدود والحمد لله.

كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف، تأليف أبي عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ذكر فيه مائة مسألة وعشر مسائل، والمقصود سردها مجردة من الدلائل ملخصة من الحشو.

فأولها ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم والبصريون من السمو الكوفيون الأسماء الستة معربة من مكانين، البصريون من مكان واحد * الكوفيون الألف والواو والياء في التثنية والجمع من الإعراب بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة، وإليه ذهب **قطرب**، ونسب إلى **سيبويه** البصريون حروف إعراب **الأخفش والمبرد والمازني** دلائل إعراب **الجرمي** الانقلاب هو الإعراب. **الزجاج** مبنيان وهو خلاف الإجماع، الكوفيون ما آخره تاء التأنيث كطلحة يجوز جمعه بالواو والنون، [٥٤٢] وإليه ذهب **ابن كيسان** إلا أنه يفتح اللام، البصريون لا يجوز، الكوفيون المبتدأ والخبر يترافعان * البصريون المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فقيل بالمبتدأ، وقيل بالابتداء * الكوفيون الظرف يرفع الاسم إذا تقدم، وإليه ذهب **الأخفش** في أحد قوليه. **والمبرد**: البصريون لا يرفع وإنما يرتفع بالابتداء * الكوفيون خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً تضمن ضميراً، وإليه ذهب **الرماني**، البصريون لا يتضمنه * الكوفيون الضمير في اسم الفاعل الجاري على غير من هو له لا يجب إبرازه. البصريون يجب * الكوفيون لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، البصريون يجوز فيها * الكوفيون لولا ترفع الاسم بعدها، البصريون يرتفع

بالابتداء * الكوفيون العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل، وقال بعضهم الفاعل. ونص هشام على أنك إذا قلت: ظننت زيداً قائماً، أنك تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، البصريون العامل فيهما هو الفعل وحده * الكوفيون: «زيداً ضربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء، البصريون منصوب بفعل مقدّر تقديره: ضربتُ زيداً ضربتُه * الكوفيون في إعمال الفعلين الأول أولى، البصريون الثاني أولى * الكوفيون نعم وبئس اسمان مبتدءان، البصريون فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب الكسائي * الكوفيون أفعل في التعجب اسم، البصريون فعل ماضي إليه ذهب الكسائي * الكوفيون يجوز أن تقول ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من سائر الألوان، والبصريون لا يجوز * الكوفيون خبر كان والثاني لظننت نصب على الحال نصبهما نصب المفعول * الكوفيون خبر ما زال وأخواتها يجوز تقديمه عليها وإليه ذهب ابن كيسان، البصريون لا يجوز وإليه ذهب الفراء وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها * الكوفيون لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وإليه ذهب المبرد، ونسب إلى سيبويه، وقال البصريون يجوز * الكوفيون الخبر بعد «ما» منصوب بحذف حرف الخفض، البصريون منصوب بما نفسها * الكوفيون يجوز طعامك ما زيد أكلا، البصريون لا يجوز، وقال ثعلب إن كانت [٥٤٣] ما رَدًّا للخبر لمن قال: زيد أكل طعامك، فرد عليه نافياً: ما زيدٌ آكلاً طعامك، جاز التقديم، فتقول: طعامك ما زيدٌ آكلاً. وإن كانت جواباً للقسم إذا قال: والله ما زيدٌ بآكلٍ طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب الكلام، فلا يجوز التقديم * الكوفيون لا يجوز ما طعامك آكل إلا زيدٌ، البصريون يجوز وإليه ذهب ثعلب * الكوفيون إن وأخواتها لا ترفع الخبر، البصريون ترفعه * الكوفيون يجوز العطف على موضع أن قبل تمام الخبر قال الكسائي مطلقاً،

وقال الفراء بشرط أن لا يظهر لأن عمل في الاسم، البصريون لا يجوز * الكوفيون إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، البصريون تعمل * الكوفيون يجوز دخول اللام من خبر لكن البصريون لا يجوز * الكوفيون اللام الأولى في لعلّ أصلية، البصريون زائدة * الكوفيون المصدر مشتق من الفعل وفرع عنه، البصريون عكسه * الكوفيون اسم الإشارة يكون موصولاً بمعنى الذي، البصريون لا يكون موصولاً * الكوفيون الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي، البصريون لا يوصل * الكوفيون اسم الإشارة أعرف من العلم، البصريون العكس، واختلفوا فذهب سيبويه إلى أنّ الأعرف المضمر بالعلم، فالمبهم، فذو بأل، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب سيبويه إلى أن الأعرف المبهم، فالمضمر، فالعلم، فذو أل، ثم ما أضيف إلى هذه المعارف. وذهب **السيرافي** إلى أن الأعرف العلم، فالمضمر، فالمبهم فذو أل، ثم ما أضيف إلى أحد المعارف * الكوفيون يجوز في الوقف البَكْر، البصريون لا يجوز * الكوفيون الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في أضرب وتضم في أدخل، وذهب بعضهم إلى أن الأصل أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين. البصريون الأصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم من أدخل لاستثقال الخروج من كسر إلى ضمّ * الكوفيون يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، البصريون لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها * الكوفيون الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، **ثعلب** بفعل تقديره حلَّ أمامك، البصريون بفعل تقديره «استقر» بعضهم باسم فاعل مقدر تقديره [٥٤٤] «مستقر» * الكوفيون المفعول معه منصوب على الخلاف، البصريون بالفعل قبله بواسطة الواو، **الزجاج** بتقدير عامل أي «ولابس الخشبة». **الأخفش** انتصاب مع * الكوفيون لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر، ويجوز مع المضمر،

البصريون يجوز معهما * الكوفيون الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب الأخفش، البصريون، لا يجوز، وأجمعوا أنه إذا كانت معه «قد»، أو كان وصفاً لمحذوف أنه يجوز * الكوفيون النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر للمبتدأ، نحو: في الدار زيدٌ قائماً فيها، البصريون لا يجب، وأجمعوا على أنه إذا لم يتكرر أنه يجوز الرفع والنصب، والعامل في المستثنى النصب إلا عند المبرد والزجاج، وأنَّ ألاّ مركّبة من «أن ولا» ثم خففت عند الفراء ومشهور الكوفيون، وتأويله عند الكسائي إلاّ أنّ زيداً لم يقم، وعنه أيضاً نصب تشبيهاً بالمفعول، وذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل أو معنى الفعل بوساطة إلاَّ * الكوفيون يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: لا طعامك ما أكل زيد، نصّ عليه الكسائي، وإليه ذهب الزجاج، البصريون لا يجوز * الكوفيون حاشى في الاستثناء فعل ماضي، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، البصريون حرف جر، المبرد يكون فعلاً ويكون حرفاً * الكوفيون يجوز بناء «غير» على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلا إذا أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، البصريون لا يجوز إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن * الكوفيون سواء اسماً وتكون ظرفاً، البصريون لا تكون إلا ظرفاً * الكوفيون «كم» مركبة، البصريون مفردة موضوعة للعدد * الكوفيون إذا فصل بين «كم» في الخبر وبين الاسم بظرف أو بحرف جرّ كان مخفوضاً، البصريون لا يجوز فيه إلا الجر * الكوفيون يجوز إضافة النيّف إلى العشرين نحو خمسة عشرة، البصريون لا يجوز * الكوفيون يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً الخمسة عشر درهماً، لا يجوز إدخال أل على العشرة ولا على الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز الخمسة عشر درهماً والخمسة العشر الدرهم، والبصريون لا يجوز * الكوفيون لا يجوز ثالث عشر ثلاثة عشر، البصريون يجوز * الكوفيون المنادى المعرفة المفرد معرب [٥٤٥] مرفوع بغير تنوين، وقال الفراء يبنى على الضم وليس بفاعل

ولا مفعول، البصريون مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول * الكوفيون يجوز نداء ما فيه الألف واللام، البصريون لا يجوز * الكوفيون الميم المشددة في اللهمّ ليست عِوضاً من ياء بل هي بقية من أمتنا، وأصل الكلام يا الله أمتنا بخير، البصريون بل عوض والهاء مبنية على الضمّ لأنه نداء * الكوفيون ترخيم المضاف جائز في آخر الاسم المضاف إليه، البصريون لا يجوز * الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط جائز، وبعضهم أجازه على الإطلاق، البصريون لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، وإليه ذهب الكسائي * الكوفيون ترخيم ما قبل آخره ساكن يكون بحذفه وحذف ما قبله نحو: يا قِمْ، من قمطر ويا سِبْ في سبطر، وما أشبه ذلك، البصريون لا يجوز إلا بحذف الأخير منه * الكوفيون يجوز ندب النكره والأسماء الموصولة، البصريون لا يجوز * الكوفيون يجوز أن تلقي علامة الندبة على الصفة، وإليه ذهب يونس وابن كيسان، البصريون لا يجوز * الكوفيون الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها، البصريون مبني على الفتح * الكوفيون يجوز استعمالها في الزمان والمكان، البصريون لا يجوز في المكان والزمان * والكوفيون رُبَّ اسم، البصريون حرف جرّ * الكوفيون واو ربَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب المبرّد، والبصريون لا تعمل وإنما العمل لرُبَّ مقدّرة * الكوفيون «مذ، منذ» يرتفع الاسم بعدهما بفعل محذوف، وقال الفراء يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، البصريون يكونان إذ ذاك مبتدأين ويرتفع ما بعدهما خبراً عنهما * الكوفيون يجوز الخفض في القَسَم بأضمار الحرف من غير عوض، البصريون لا يجوز إلّا بعوض * الكوفيون اللام في نحو: لزيد أفضل، جواب قَسَم مقدّر، البصريون لام الابتداء * الكوفيون أَيمنُ الله في القسم جمع يمين، البصريون اسم مفرد مشتق من اليُمْنِ * الكوفيون يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير حرف الجر وبغير الظرف لضرورة الشعر، البصريون لا يجوز ذلك بغيرهما * الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى

نفسه إذا اختلف اللفظان، البصريون لا يجوز * الكوفيون كِلا وكِلتا مثنّيان لفظاً ومعنى، [٥٤٦] البصريون مفردان لفظاً مثنّيان معنى * الكوفيون يجوز تأكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت موقتة، البصريون لا يجوز * الكوفيون الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب **الأخفش، والمبرد، وأبو القاسم بن بَرْهان**[1] * الكوفيون يجوز العطف على الضمير المخفوض، البصريون لا يجوز * الكوفيون يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في الاختيار، البصريون لا يجوز إلا على قبح إلا في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد، أو فصل، فإنه يجوز من غير قبح * الكوفيون «أو» تكون بمعنى الواو، وبمعنى «بل»، البصريون لا تكون بمعناها * الكوفيون يجوز العطف بـ «لكن» في الإيجاب نحو: أتاني زيد لكنْ عمرو، البصريون لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي * الكوفيون أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، البصريون يجوز فيها * الكوفيون يجوز ترك صرف ما ينصرف في الضرورة، وإليه ذهب **الأخفش والفارسي وابن برهان**، البصريون لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في الضرورة * الكوفيون «الآن» مبني لأن ألْ دخلتْ على فعل ماض، البصريون مبنيّ لأنه شابه اسم الإشارة، ولهم فيه أقوال أُخر * الكوفيون فعل الأمر للمواجه بغير لام معرب مجزوم، البصريون مبنيّ على السكون، وأجمعوا على أن المضارع معرب واختلفوا في علة إعرابه * الكوفيون أكثرهم يرفعه بالتعرّي من النواصب والجوازم، **والكسائي** بالزائد في أوله، البصريون لقيامه مقام الاسم * الكوفيون المضارع في: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، منصوب على الصرف، البصريون بتقدير «أنْ»، **الجرمي** بالواو نفسها * الكوفيون المضارع بعد الفاء في جواب الستة منصوب بالخلاف، البصريون

---

(١) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي العكبري، بدأ حياته منجمًا، ثم نظر في النحو واشتهر فيه، توفي ببغداد سنة ٤٥٦هـ.

بتقدير «أنْ»، **الجرمي** بالفاء نفسها، وإليه ذهب بعض الكوفيين * الكوفيون «أنْ» تعمل محذوفة في المضارع من غير بدل، البصريون لا تعمل من غير بدل * الكوفيون «كي» حرف النصب لا حرف خفض، البصريون يجوز أن تكون حرف خفض * الكوفيون لام كي تنصب المضارع من غير تقدير «أنْ» البصريون بإضمار «أنْ» بعدهما * الكوفيون يجوز إظهار «أنْ» بعد «كي» وبعد «حتى»، البصريون لا يجوز العمل في: لكي أن تقوم، في قول * الكوفيون لكي وأنْ توكيد، وقال بعضهم [٥٤٧] العمل للام وكي «وأنْ» توكيد، * الكوفيون «كما» بمعنى «كيما»، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون الرفع، واستحسنه **المبرد**، البصريون لا تأتي بمعنى كيما ولا ينصب بها * الكوفيون «حتى» تنصب المضارع من غير تقدير «أنْ» وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وذهب **الكسائي** إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مظهرة أو مضمرة.

قال **أبو البقاء**[1] المستقبل إذا انتصب بعد «حتى» كان نصبه بلام مضمرة، البصريون «حتى» في كلا الموضعين حرف جر، قال **أبو البقاء**: اختلفوا في فعل الشرط وجوابه، فقال الأكثرون هما معربان، وقال **المازني** هما مبنيان، قال **أبو البقاء**: لام الجحود «أَنْ» مضمرة بعدها، وهي الناصبة للمضارع لا اللام، فلا يتقدم معمول الفعل، وقال الكوفيون هي الناصبة بنفسها وليست «أنْ» مضمرة بعدها فيجوز أن يتقدم المعمول * الكوفيون جواب الشرط مجزوم على الجواز، واختلف البصريون، فالأكثر على أنه مجزوم بالأداة، بعضهم بالأداة وفعل الشرط، وبعضهم بفعل الشرط. **المازني** مبنيّ على الوقف * الكوفيون إنْ زيدٌ أتاني، أنه يرتفع زيد بما عاد إليه في الفعل من غير تقدير فعل، البصريون بتقدير فعل. **الأخفش** حكى عنه يرتفع بالابتداء. * الكوفيون إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز

---

(١) هو العكبري.

فيه الجزم ووجب الرفع، نحو: إنْ تأتني زيدٌ يكرمك، اختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو: إن تأتني زيدٌ أكرم، فأباه، الفراء، وأجازه الكسائي، البصريون تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز * الكوفيون يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو: زيداً إنْ تضربْ أضربْ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي، ومنعه الفراء، البصريون لا يجوز أنْ ينصب لا بالشرط ولا بالجزاء * الكوفيون «إنْ» الشرطية تقع بمعنى «إذ»، البصريون لا تقع بمعنى «إذ»، * الكوفيون «إنْ» بعدما نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ بمعنى «ما»، البصريون زائدة، الكوفيون «إنْ» إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى ما واللام بمعنى إلا، البصريون مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد * الكوفيون «كيف» يُجازَى بها، [٥٤٨] البصريون لا يُجازَى بها * الكوفيون سأفعل أصله سوف أفعل، البصريون أصل بنفسها * الكوفيون تناول إذا حذفت التاء فالمحذوف تاء المضارعة، البصريون المحذوف الثانية * الكوفيون يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الإثنين، وجماعة النسوة، وإليه ذهب يونس، البصريون لا يجوز * الكوفيون الاسم في ذا والذي الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لهما، واختلف البصريون في «ذا» فذهب الأخفش وغيره إلى أنّ أصل «ذا» ذيٌّ بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، فبقي «ذي» فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلحق بكي، فإذن الألف فيه منقلبة عن ياء بدليل جواز الإمالة فإنهم قد حُكي عنهم أنهم قالوا في «ذا» ذا بالإمالة، وإذا أثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أنْ تكون اللام المحذوفة واواً لأن لهم مثل حيث لا مثل حيوت، وذهب بعضهم إلى أن أصله ذَوَى بفتح الواو لأن باب شويت أكثر من باب حييت، فحذف اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأما «الذي» فأجمعوا على أن الأصل فيه لذي نحو: عمي وشجي * الكوفيون الاسم من هو وهي الهاء وحدها، البصريون الاسم مجموعها أي الهاء والواو، أو الهاء والياء *

الكوفيون الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع، وإليه ذهب **الأخفش**، البصريون في موضع جر، **أبو العباس**[1] لا يجوز بل تقول لولا أنا، ولولا أنت * الكوفيون الكاف والهاء والياء من إيّاك وإيّاه وإيّاي هي الضمائر المنصوبة، وإنّ إيّا عِماد، وإليه ذهب **ابن كيسان**، وذهب بعضهم إلى أن إيّاك بكماله هو الضمير، البصريون إيّا هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وذهب **الخليل** إلى أنّ إيّا اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء وذهب **المبرد** إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، وذهب **الزجاج** إلى أنه مضمر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وحُكِي عن **الخليل** أنه مظهر ناب مناب المضمر * الكوفيون يجوز: ظننت أنَّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إيّاها. البصريون لا يجوز إلا: فإذا هو هي * الكوفيون ما يفصل بين النعت والخبر [٥٤٩] يسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، فذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وبعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، البصريون: يُسَمَّى فصلاً ولا موضع له من الإعراب * الكوفيون «أيهم» معرب من: لأضربنَّ أيَّهم أفضل، البصريون مبني على الضم، وأجمعوا أنه إذا ذكر العائد فهو معرب، وذهب **الخليل** إلى أنّ «أيهم أفضل» مبتدأ وخبر، وأيهم استفهام على الحكاية بعد قول مقدّر، وذهب **يونس**[2] إلى ذلك إلا أنه علق لأضربنَّ عن العمل، جعل الفعل المؤثر كأفعال القلوب، * الكوفيون يجوز مدّ المقصور للضرورة، وإليه ذهب **الأخفش**، البصريون لا يجوز، وأجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، وشرط الفراء في المسألتين أن لا يوجب القياس قصره إن كان مقصوراً، لا مدّه إن كان ممدوداً، فمثل «بيضاء» لا يقصره، ومثل «سكرى» لا يمده * الكوفيون المثنى المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية «خوزلي»

---

(١) هو المبرد.

(٢) هو يونس بن حبيب.

و«قهقهرى» خوزلان وقهقران، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الأخيران، فأجازوا في قاصعاء وحامياء قاصعان وحاميان، البصريون لا يجوز حذف شيء من ذلك لا في ممدود ولا مقصور. * الكوفيون علامة التأنيث حذفت في نحو: طامث وحائض لاختصاص المؤنث به، البصريون حذفت حملاً على المعنى، كأنهم قالوا شيء حائض * الكوفيون الواو في يعد ويزن، حذفت فرقاً بين اللازم والمتعدي، البصريون لوقوعها بين ياء وكسرة * الكوفيون صَمَحْمَح ودَمَكْمَك على وزن فَعَلْعَل، البصريون على وزن فَعَلْعَل * الكوفيون كلُّ اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو: جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا، فذهب **الكسائي** إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره، وذهب **الفراء** إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، فإن كان على خمسة ففيه زيادة حرفين * الكوفيون وزن سيّد وهيّن وميّت في الأصل على فَعْيِل نحو: سويد، وهوين، وميت، البصريون وزنه فَيْعِل بكسر العين، وذهب قوم إلى وزنه [٥٥٠] في الأصل فَعْيَل.

* الكوفيون «خطايا» على وزن «فَعَالا»، وإليه ذهب **الخليل**، البصريون على «فعايل» * الكوفيون «إنسان» وزنه إفعان، البصريون وزنه فعلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين * الكوفيون أشياء أفعاء، والأصل أَفعلاء، وإليه ذهب **الأخفش**، بعض الكوفيون أفعال، البصريون لَفْعاء، والأصل فعلاء، انقضت رؤوس المسائل التي تضمنها كتاب **الانصاف**.

قال **أبو البقاء** في **كتاب التبين في مذاهب النحويين**، له لا يجوز العطف على عاملين، وأجازه **الأخفش** نحو: ما زيد بذاهب ولا قائم عمر، ولا يجوز عنده إلا ذا ولي المجرور المجرور، فلا يجوز: زيدٌ في الدار وعمروٌ في السوق، الواو لا تدل على الترتيب عند الجمهور، وقالت شرذمة تدلّ عليه.

«منذ» مفردة «ومذ» محذوفة منها، وقال **الفرّاء** أصل «منذ» من «ذو»، وذو هي الطائية بمعنى الذي، وقال غيره من الكوفيون أصلها من «إذ»، فحذفت الهمزة وضمت الميم.

كم الخبرية ينجرّ ما بعدها بإضافتها إليه، وقال بعضهم ينجز بمن مقدّرة، لا تكون إلا بمعنى الواو، وقال الكوفيون تكون بمعنى الواو لا يجوز تقديم التمييز على العامل متصرفاً أو غير متصرف، وقال الكوفيون يجوز وإليه ذهب بعض البصريين، لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الاغراء عليها. وقال الكوفيون يجوز خبر «لا» في: لا رجل أفضل منك، مرفوع على موضع لا رجل، وقال **الأخفش** هو معمول «لا» لخبر إن إذا دخلت لا على الاسم المثنى كان مبنياً، وقال **المبرد** هو معرب لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، وإنما بناه الشعر، ومن البصريين من قال يجوز إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف أو حرف جر، فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح، وقال الكوفيون يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر ليس فعلاً، وقال بعضهم حرف.

التنوين في نحو: مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف، وقال **الربعي** هو تنوين صرف، النون في التثنية والجمع [٥٥١] عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وقال بعضهم عوض من الحركة في موضع، وهو مع الألف واللام وفيما لا ينصرف، ومن التنوين في نحو: فتى ورمى، وقال آخرون فرقاً بين ألف التثنية وبين ألف النصب.

الأسماء الستة: **سيبويه** حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها، **الأخفش** دوال على الإعراب، **الجرمي** قلبها إعراب، **قطرب والزيادي** إعراب، **الفارسي** وأصحابه حروف إعراب ودوال على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدّر، **الفراء** هي معربة من مكانين الوقت على عصا بالألف إجماعاً لام

الكلمة في الأحوال الثلاث عند السيرافي وجماعة، وبدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث عند المازني، ولام كلمة في الرفع والجر بدلاً من التنوين في النصب عند سيبويه. الاسم المنقوص في حال الرفع والجر إعرابه مقدّر، وقال بعض النحويين ليس بمقدر بل سكون الياء رفع أوجر، تنوين الصرف دلالة على خفة الاسم، الفراء فرق بين المنصرف وغيره وقيل فرق بين الاسم والفعل، وقيل فرق بين المفرد والمضاف، وكان الإعراب سابقة على حركات البناء أو العكس أو متطابقان من غير ترتيب أقوال، ذهب الأكثرون إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون لفظ، وهو المختار عندي.

مسألة: الفرق التنوين وحده، وقال آخرون التنوين والجر، دخل الإعراب للفرق بين المعاني، وقال قطرب لم يدخل لغة، ليس لنا كلمة معربة ولا مبنية، وقال قوم لنا وهو المضاف إلى ياء المتكلم، الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة، فأما نحو: زيد، فلا يسمى كلاماً بل كلمة، هذا قول الجمهور، وذهب شرذمة إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقاً حقيقياً. هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها في كتابه على [٥٥٢] كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب الإنصاف. وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسئلة، وزاد هذه فقط، وهي إثنان وعشرون مسألة، فجميع ما حوى الكتابان من مسائل الخلاف مائة مسألة وإثنان وثلاثون مسألة أو نحوها.

مسألة: ذكرها سيبويه في كتابه يقول وما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشك، قال أبو الحسن أنا منذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة، وكان يونس يقول: ذهب من كان يعرف هذا، والسبب في هذا هو أن هذا كلام جرى مجرى المثل، وفيه حذف شيء كان يستعمل مظهراً، فمضى كان يعرفه ثم اختلف النحويون في تخريج هذا، فقال أبو الحسن:

«ما» موصولة بمعنى «الذي» وهي مبتدأ، والخبر محذوف، وليس المعنى بتعجب، وتقديره الذي أغفله عنك شيئاً، أي قليلاً أمر من الأمور، ثم أقبل على صاحبه فقال: دع الشك فيما خبرتك به لأنه حمق، وقال **أبو عثمان** فيما حكى عنه **أبو بكر الخياط** قولين: أحدهما كقول **أبي الحسن**، والثاني قال يجوز أن يكون التعجب على جهة الاستهزاء، كما يقال للرجل ما أعقلك، وليس بعاقل على الاستهزاء، فقال ما أغفله عنك شيئاً، أي ليس بغافل عنك شيئاً، في موضع المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك غفلة.

قال **أبو حيان**: وهذا ليس بشيء، أعني قوله «شيئاً» في موضع المصدر، لأنّ فعل التعجب لا يلفظ معه بمصدر، فلا يقال ما أحسن زيداً إحساناً، وما أظرف عمراً ظرافةً، فلا يجوز أن يكون قوله «شيئاً» في معنى المصدر، وقال **أبو العباس**: تقدير هذا الكلام أن يكون رجل له صديق مناصح، وله عدو مكاشح له، يظهر له المودة نفاقاً ويسر العداوة، فقال له صديقه إنّ فلاناً عدوٌ لك، فقال ما هو بعدوٍ لي، ولكنه صديقي، فقال له صديقه في الحقيقة هيهات ليس الأمر كما قدّرت، وإنه لعدوّ لك، ثم أقبل عليه [٥٥٣] فقال: ما أغفله عنك أي أن عدوّك غافل عنك، ولو علم أنك هكذا واثق به لأهلكك، ثم قال له بعد ذلك شيئاً فتنصبه بفعل مضمر، كأنه قال: فكر شيئاً أو انظر شيئاً، أي أنك لو فكرت أدنى فكر، ونظرت أدنى نظر بان لك أنه عدوّ لك، ولم تركن إليه بعد هذا، وشيء يستعمل موضع ما يقل مقداره جداً، كقولك: هذا الدنيار يزيد قيراطاً أو حبتين، فإذا كان مقدار الزيادة يسيراً جداً قيل: هذا الدنيار يزيد شيئاً، فكذلك وضع الرجل الشيء في مسألته مكان أدنى نظر وفكر، وغمض هذا الكلام لمّا قلّ استعمال هذا المضمر الذي ذكرناه في كلامهم، فهذا هو معنى قول سيبويه بعقب «ما أغفله عنك شيئاً» أي «دع الشك». وهذا من المضمرات التي تخفي على من

لم يسمعها مظهرة، ألا ترى أن المناصب لشيء ليس المذكور أول الكلام وإنما ذكر سيبويه هذا في باب «لولا» والمضمر بعدها هذا، ونظيره قول العرب: كان ذلك حينئذ الآن، ترى أن حينئذ زمان قد مضى، والآن زمان أنت فيه، ومحال أن يكون الشيء في زمان قد مضى وفي زمن أنت فيه، وإنما معنى الكلام كان ذلك حينئذ، واستمع أنت إليّ الآن، أفلا ترى أن المضمر الذي يتصل به الآن غير الكلام المذكور أولاً، وكذلك المضمر في باب «لولا»، لأنك إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فإنما ترفع زيداً بالابتداء، ولا خبر له في الظاهر، وإنما الخبر مقدّر مضمر، والتقدير لولا زيداً أهابه وأجلّه أو ما أشبه ذلك لأكرمتك. ولا بد من هذا الإضمار، وإلّا كان الكلام غير مستقيم.

مسألة: أخوك معك معنا أخونا. التقدير: أخوك معك كأخينا معنا، فإذا أظهرت الكاف لم يجز. **الفراء والكسائي** والبصريون تقديم الظرف عليها لا يجيزون أخوك معك معنا كأخينا ومثال ذلك: درهمك درهم زيد موزوناً، أي كدرهم زيد، فإن قدمت موزوناً جاز، فإن أظهرت الكاف لم يجز تقديم الحال عليها إلا أنْ جعلته حالاً لدرهمك فيجوز درهمك موزوناً كدرهم زيد، وجواز ما ذكروه في نحو أخوك معك معنا أخونا، من تقديم [٥٥٤] معنا على «أخونا» فيه عندي نظر لأن «معنا» لا يخرج عن الحالية، والعامل فيها ذلك التشبيه المحذوف، إذ يستحيل أن يكون العامل الخبر، وإذا كان كذلك لم يكن عمل الكاف مقدرة بأقوى من عملها منطوقاً بها، والذي يقتضيه النظر منع التقديم لأن العامل معنوي، وإذا كان معنوياً لم يجز تقديم الحال عليه.

مسألة: قال **أبو بكر بن الخياط**: القائمان كلاهما مختصمان، إن كان كلاهما توكيداً للضمير المستكن في القائمين جازت المسألة، أو للألف واللام

لم يجز في قول من لم يجز أختهم الزيدان كلاهما، وكذلك إن جعلت «كلاهما» مبتدأ وجعلت «مختصمان» خبره، فهو خطأ من القول، وشرح هذا أبو القاسم الزجاجي إذا كان خبر المبتدأ اسماً واحداً، فهما يرجعان إلى عين واحدة، نحو: زيد قائم، فقائم هو زيد في المعنى، وزيد هو قائم في المعنى، فإذا جعلت «مختصمان» خبراً للألف واللام، فالألف واللام هما المختصمان في المعنى، فإذا أكدتهما بكلا فكأنك أكدت المختصمين، فلم يجز لذلك، لأن الاختصام لا ينفرد به واحد. وإن جعلت «كلاهما» توكيداً للضمير الذي في القائمين جاز لأن القيام قد ينفرد به واحد. وإذا جعلت «كلاهما» مبتدأ، و«مختصمان» خيره فالأول هو الثاني في المعنى، فكأنك قد أكدت فاعل الاختصام فلذلك لم يجز.

مسألة: سألني عنها قاضي القضاء **أبو الفتح بن مطيع** رحمه الله، وهي الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم: «فإنّ أحدكم لا يدري فيم باتت يده»، فكتب له ما نصه قوله صلى الله عليه وسلم «فيم» في موضع خبر «باتت» لا معمول لقوله «لا يدري» إن كانت «باتت» ناقصة. وأما إن كانت تامة فيتعلق بلفظة «باتت»، وألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر حذفت، ومن العرب من يثبت الألف، وذلك قليل، وزعم **أبو زيد** أن كثيراً من العرب يقول: سَلْ عم شئت، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه، ذكر ذلك الأخفش الأوسط، ويعني أن «ما» في قولهم سلّ عمّ شئت موصولة لا استفهامية، و«عم» متعلق بـ «يسل» ولا يصح تعليقه بشئت فيكون استفهاماً، لأن شاء لا يتعدى «بعن» «وسل» يتعدى بعن، والجملة من قولهم: فيم باتت يده، في موضع المفعول [٥٥٥] وهو نظير الرواية الأخرى: فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده، كقولك: لا أعلم أي رجل تضرب، فأي رجل، مفعول «تضرب» الجملة معلّق عنها «لا أعلم»، ومنه قوله تعالى ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ

منقلبٍ ينقلبون﴾[1] فأيٌّ منقلب منصوب ينقلبون، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فإن قلت: كيف يعقل الاستفهام مع قوله لا أدري لأن لا أدري نفي للدراية، وفيم باتت يده طلب للإعلام في أي مكان باتت يده، فكيف يعقل أن يكون طلب الإعلام بذلك متعلقاً لنفي الدراية، أو إثباتها، وهل ينفي أو يثبت إلا النسب الخبرية لا النسب التي ليست بخبرية، وهذا سؤال سألني عنه بعض الأذكياء منذ زمان، وقال قول العرب: عرفت أيهم في الدار، يشكل انعقاد هذه الجملة الاستفهامية بالجملة الخبرية التي هي «عرفت» لأن «عرفت» يقتضي حصول المعرفة له، وأيهم في الدار، معناه طلب الإعلام بمن في الدار، فهذا الكلام يدفع أوله آخره، لأن حصول العلم ينافي طلب العلم فمن حصل له العلم لا يطلب تحصيل العلم، والجواب أن هذا مما صورته صورة الاستفهام، وليس معناه معنى الاستفهام، فإذا قلت: علمت أيهم في الدار، فمعناه علمت الذي هو في الدار، وكذلك لا يدري فيم باتت يده، معناه لا يدري الموضع الذي باتت يده فيه، وكذلك قد علمت أي رجل تضرب، أي علمت الذي تضربه، وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبون إليه، وكذلك جميع الاستفهام الذي علّق عنه الفعل ليس معناه على الاستفهام، ولذلك لا يكون له جواب البتّة، بخلافه إذا لم يعلّق عنه الفعل، فإذا قال: أيهم في الدار؟ استدعى جواباً، ولذلك قال سيبويه في كتابه في باب «ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى من المفعول ولا غيره» ما نصه: ومن ذلك قد علمت لعبدالله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما دخلت عليه «علمت» لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته، ولا يحتل على علم غيرك، كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيدٌ [٥٥٦] ثم أم عمرو؟ أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم،

---

(١) سورة الشعراء آية ٢٢٧

وأردت أن يسوى علم المخاطب فيها كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أمْ عمرو، انتهى.

فقوله أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما، ثم نصّ على أنه لا يراد معنى الاستفهام البتّة، وأنك في قولك قد علمت أزيد أم عمرو، لا يراد به حقيقة الاستفهام. وقول سيبويه وأردت أن تسوى علم المخاطب فيها، معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمت أيهما ثَمَّ، استوى عنده أن أحدهما ثَمَّ، وإن لم يتعين له ثم قال كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أمْ عمرو؟ أي حين كنت مستفهماً حقيقة، ولم تدخل عليه «علمت» لأنك لا تسأل هذا السؤال إلا وأنت قد علمت أن أحدهما ثم، وإنما سألت عن تعيين من ثَمَّ، وجميع المثل التي أوردها سيبويه في هذا الباب في مما صورته صورة الاستفهام ليس المعنى على الاستفهام أصلاً، نحو: قد علمت أعبدالله ثَمَّ أم زيد، وقد عرفت أبو من زيد، وقد عرفت أيهم أبوك، وأما ترى أي برق هنا، وليت شعري أعبدالله ثَمَّ أم زيد، وليت شعري هل رأيته، وقوله تعالى ﴿لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾[1] و﴿فلينظر أيها أزكى طعاماً﴾[2] إلى غير ذلك، والمعنى في هذا كله قد علمت من ثَمَّ من زيد، ومن عمرو، وقد عرفت الشخص الذي هو زيد أبوه، وقد عرفت الشخص الذي هو أبوك، وأما ترى البرق هنا، ليتمنى أشعر بمن ثَمَّ من عبدالله وزيد، وليتني أشعر برؤيتك ذلك، ولنعلم الحزب الذي هو أحصى، وفلينظر الطعام الذي هو أزكى، وكذلك ما ورد من هذا المعنى، وكثير من لسان العرب أن يكون الكلام لفظه مخالفاً لمعناه، ألا ترى مجيء الأمر بصورة الخبر، ومجيء الخبر بصورة الأمر، وكلام العرب ينقسم على ثلاثة أقسام، **أكثرهن وأعلاهن**

---

(١) سورة الكهف آية ١٢.

(٢) سورة الكهف آية ١٩.

أن يطبق اللفظ على المعنى، **والثاني** أن يغلب اللفظ على المعنى، نحو قولهم: أظنّ أنْ تقوم، اتفق العرب والنحاة على صحّتها وأبطل النحويون: أظن قيامك، ومعني أن تقوم قيامك، وإنما جاز ذلك لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة، وأن تقوم كلمتان، فكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر [٥٥٧] الذي يلتقي بهما الظن، بخلاف «قيامك» فإنه كلمة واحدة في اللفظ، فهذا من تغليب اللفظ على المعنى.

والقسم الثالث تغليب المعنى على اللفظ قولهم: ليت شعري أباك ما صنع، فغلب المعنى على اللفظ حين اختزل من «ليت» اسم المتكلم، ولم يظهر لليت خبراً، ولا يقال ذلك في أخوات «ليت» لا يقال إنَّ شعري أباك ما صنع، ومن هذا القسم مسألتنا التي تتكلم فيها، وهو أن صورته صورة الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام، فهو مما غلب فيه المعنى على اللفظ، وإذا كانوا قد أتوا بما صورته الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام ولم يدخلوا عليه ما يغيره من العوامل اللفظية فلأنْ يغيروه مع العوامل اللفظية أولى وأحرى، مثال ذلك أنهم يقولون في معنى التعظيم والتعجب: أَي رجل أنت المعنى ما أكملك رجلاً، فصورته صورة الاستفهام، ومعناه التعجب، ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام، فقد غيّروه عن الاستفهام إلى غيره، ولم يدخلوا عليه عاملاً، فإذا أدخلوا عليه العامل كان أجدر أن يغير، وكان قياس العامل أنه كما غيّره معنى أن يغيّره لفظاً، ويؤثر فيه النصب، لكن راعوا صورة الاستفهام، فلم يعملوا فيه ما قبله لفظاً، وإن كان عاملاً من جهة المعنى، فموضعه نصب، ولذلك إذا عطفوا على موضع المعلق عنه نصبوا، فيقولون: علمت لزيدٌ قائم وعمراً شاخصاً، وعلمت ما زيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً، وعلمت أيهم قائم وعمراً منطلقاً.

فتخلص من هذا الذي قلناه أن قوله صلى الله عليه وسلم «لا يدري فيم باتت يده»، ليس هو على معنى الاستفهام وإن كان بصورة الاستفهام، وقد

نص الإمام أبو الحسن بن البادش فيما كتبناه من تعليق حماد عنه على ما يشبه ذلك، قال: علمت أزيد عندك أم عمرو، و﴿لنعلم أي الحزبين﴾[1] ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام، لأنه يستحيل أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه، وإنما معناه التسوية عند المخاطب، لأنك لم تبين له من ثَمَّ وأبهمت عليه، فنقلت بعلمت معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب، لأنك حين قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فهما مستويان عندك، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما، فالتسوية [٥٥٨] أملك من الاستفهام وأخصّ، لأن الاستفهام لا يخلو من التسوية، والتسوية تخلو من الاستفهام، ويبيّن أن المراد به التسوية المجردة قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[2] و﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[3] انتهى كلامه.

وقال بعض شراح الكتاب كلاماً يوافق كلام ابن البادش. قال: فإن قلت: كيف سمّاها استفهاماً؟ ــ يعني سيبويه ــ وليست باستفهام إنما هي تسوية لأن معنى قولك: علمت أزيد في الدار أم عمرو، التسوية، ألا ترى أن مقصودك أن تسوي ذلك في علم المخاطب؟ قلت: لما كانت التسوية لا تكون إلّا بأدوات الاستفهام سهل له أن يسميها استفهاماً، وأيضاً فإن التسوية فيها إثبات، والاستفهام قد يخرج إلى التقرير فيكون مثبتاً نحو «ألم أعطك درهماً؟» وكذلك «ما عندك إلا درهم، ومن في الدار إلا زيدٌ. فلما كان الاستفهام قد يخرج إلى الإثبات جعلت التسوية بها. انتهى كلامه.

وقال بعض مشايخنا شارحاً لقول الزجاجي، قد علمت أزيد عندك أم عمرو؟ ما نصه: واعلم أن أدوات الاستفهام استعملت في هذه المواضع

---

(١) سورة الكهف: ١٢.

(٢) سورة البقرة: ٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٩٣

مجردة من معنى الاستفهام، وذلك أنه لما كانت «الهمزة وأم» إنما يُسأل بهما من استوى علمه فيما قبل «أم» وما بعدها، لأنه لا يعيّن أحدهما للحكم، بل هو سائل عن التعيين، استعملا في المواضع التي يراد فيها معنى التسوية بين شيئين أو أكثر، كقولهم: سواء علي أقُمْتَ أم قعدت، فإذا قلت «قد علمت أزيد ثَمَّ أمْ عمرو»، فمعنى التسوية فيه ــ على ما قال سيبويه ــ أنك أردت أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة، يعني أنك أردت أن تعرف المخاطب أن ثَمَّ أحدهما ولا تعينه له، فيستوي علمه فيها كما استوى علمك في المسألة. هكذا فَسَّرَ السيرافي كلام سيبويه.

وزعم ابن خروف أن معنى التسوية في ذلك أنك لما سألت فقلت «أزيد ثَمَّ أم عمرو» وقع في نفسك معرفة ما سألت عنه، فقلت: قد علمت أزيد ثَمَّ أم عمرو، أي قد علمت ما سألتك عنه فاستوى علمي وعلمك فيه. فقول سيبويه «أردت أن تسوي علم المخاطب» معناه عند ابن خروف [٥٥٩] أردت أن تسوي علمه فيها مع علمك فحذف مع علمك، وقوله «كما استوى علمك» يريد علمه حين يريد علمه علمت ما سألت عنه، قلت وهذا يعيد، ثم قوله «كما استوى علمك» تكرير لا يحتاج إليه فإنه في معنى سوّيت علمك بعلمه، كما استوى علمك بعلمه، ثم قوله في المسألة لا معنى له في ذلك، ثم ذكر هذا الشارح جهة الاستبعاد، والأولى من ذلك ما قال السيرافي، وذلك أن القائل: قد علمت أزيدٌ ثَمَّ أعمرو، فإنما أراد أن يبيّن أنه قد عرف الذي ثَمَّ منهما، وأراد ألّا يعينه للمخاطب، فجاء بلفظ الاستفهام تسوية بينهما في الإبهام على المخاطب، وفيه تسوية علم المخاطب فيهما، كما استوى علمك حيث كنت سائلاً على هذا ينبغي أن يترك كلامه، وكان الأستاذ أبو علي[1] يروي في ذلك عن بعض المتأخرين أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأنّ المراد منه

---

(١) هو الشلوبين.

قد علمت جواب هذا الكلام. وقد كان هو يفتي به، ويراه من بعض أقرانه، وحكى **عامر بن جعفر بن محمد بن عقيل**[1] في كتاب **مجالس النحويين وغيرهم من العلماء بالعربية** عن أبي عثمان المازني أن **مروان**[2] سأل **الأخفش** فقال: إذا قلت أزيد عندك أم عمرو؟ أفليس قد علمت أنّ ثَمَّ كوناً ثابتاً، ولكن لا تدري من أيهما هو، قال: بلى، قال: فإذا قلت قد علمت أزيد عندك أم عمرو، أفليس علمت ما جهلت؟ قال: بلى، قال: فلم جئت بالاستفهام؟ قال جئت به لألبس على المخبر من علمت، فقال له مروان: إذا قلت قد علمت من أنت أردت أن تلبس عليه لأنه لا يعرف نفسه. قال: فسكت، يعني **الأخفش**، قال **أبو عثمان**[3]: عندي أنه إذا قلت قد علمت من أنت، فهو لا يريد أن يلبس عليه لأنه يعرف نفسه: ولكنه أراد قد علمت من أنت أخيرٌ أمرك أم شرّ، كما تقول: قد علمت أمرك، وكقولك ما أعرفني بك، أي قد علمت ما تذكره أو ما تثلب به، انتهى.

وكأنه راجع إلى حذف مضاف أي علمت أحوال من أنت، ولذلك أبدل مِنْ مَنْ أنت أخيرٌ أمرك أم شرٌّ؟ والله أعلم.

[٥٦٠] **الكتاب المُحَلَّى في النحو تأليف أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان النحوي**[4] وقفت على أصل المصنف منه، وهو مسموع عليه. وأبو غانم هذا من قدماء نحاة مصر ومقرئيها، وله ذكر في الأسانيد التي **لأبي العباس المهدوي**[5] في **كتاب الهداية** في القراءات وأنشد أبو غانم في هذا الكتاب شاهداً على التثنية جمع قول الشاعر:

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) هو أبو السمط وقيل أبو العندام مروان بن علي بن أبي حفصة، توفي سنة ١٨١هـ.

(٣) هو المازني.

(٤) مقرىء نحوي. ومن آثاره أيضاً: كتاب في اختلاف السبعة. توفي سنة ٣٣٣هـ.

(٥) هو محمد بن ابراهيم الأندلسي، أبو عبدالله. فقيه. له كتاب: الهداية. توفي ٤٥٥هـ.

قُبِّحْتُما شاعِرَيْ قَوْمٍ، ذَوَيْ حَسَبٍ حُزَّتْ أنوفُكُما حَزَّا بِمِنْشارِ[1]

ومن هذا الكتاب: «وكذلك إن صغَّرتَه تقول سِير بزيدٍ سُحَيْرٌ، يعني أنك تصرفه، قال الشاعر:

سحيراً وآفاق السماء كأنّما بها بقرٌ أفتاؤه وقراهِبُهْ[2]

وكذلك تضاف إلى الجمل، أعني الابتداء والخبر إذا كانت الجملة في معنى المضي، نحو قولك: رأيتك يوم زيدٌ أميرٌ، وأنّبتك يوم عبدالله منطلقٌ، كأنك قلت رأيتك إذ ذاك، فإن قلت: أتيتك يوم زيدٌ أميرٌ، وهذه ليلة أنا منطلق، لم يجز لأنها لم تستعمل في هذا المعنى لأنه مجهول غير معلوم.

وقد يجوز أن يقوم المعطوف به على المعطوف عليه في اللفظ، ومعناه التأخير، وذلك نحو قولك: جاءني وزيدٌ عمر، ورأيت وزيداً عمراً، ومررت وزيد بعمروٍ.

فلا عُبيدةُ توفي بالذي وَعَدَتْ ولا فُؤادُكَ حتّى الموتِ ناسيها[3]

* * *

صدئتْ عليه الدرعُ حتى وجهه من حَرِّها يومَ الكريهةِ إِسْفَعُ[4]

ومن العرب من يجعل «أنا» بتمامه اسماً، فيقول: أنا فعلت، فيجعل الألف من الاسم، ولا يجعلها زائدة لبيان الحركة، وتقول كلمتُ زيداً وإيّاك، وكلمته وإيّانا، قال الشاعر:

مُبَّرأً من عُيوبِ النّاسِ كلِّهِمُ فاللهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا[5]

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٥) لم أعثر على مصدر السعر وقائله.

لا يعطف على المضمر الذي في البيت لأنه لا علامة له في اللفظ، فكأنك تعطف الاسم على الفعل في قولك: قام وزيدٌ، فإن أكّدته جاز وحسن، نحو ﴿اسكن أنت وزوجك﴾[1] فإن قلت: ذهبت وزيدٌ، جاز وليس في حسن [٥٦١] الأول، فإن قلت: ما ذهبت ولا زيد، جاز لمكان «لا» وصارت عوضاً من التأكيد، وتقول: كلمت زيداً وعمراً لمّا طال الكلام حسن، قال جلَّ وعزَّ ﴿إذا كنَّا تراباً وآباؤنا﴾[2]، وكذلك إن أكّدته، فقلت: مررت بك أنت وزيد، إلا أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن يعطف على المضمر المجرور، قال:

وقد رَامَ آفاقَ السماءِ فَلَم يَجِدْ لهُ ' مَصْعَداً فيها ولا الأرض مَقْعَدا[3]

أرأيتك إن بقيت على بابها من الاستفهام حقيقة عن الفعل المتعدي لاثنين. اختلف الضميران باعتبار المذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والمجموع، وتعدّت إلى اثنين، الأول ضمير المخاطب الذي كان مبتدأ في الأصل، والثاني ما كان خبراً في الأصل، وإن ضمنت معنى «أخبرني» بقيت التاء مفتوحة في كل الأحوال، ودلَّ اختلاف الكاف على اختلاف أحوال المخاطب من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، فإذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل، فمعناه أخبرني عن زيد ما فعل، ملخص من كلام ابن غانم دون لفظه «وتقول سر الملابس ثوبك علمه، وكسره اللابس ثوبك علمه»، فإن قلت: زيد نحوك، فجعلته بمنزلة قولك: زيد مثلُك، لم تكن فيه إلا الرفع، فإن فعلته بمنزلة القرب جاز فيه الرفع والنصب، فقلت: زيد نحوُك، ونحوَك.

وهيف يهيـج البين بعـد تجاوز ' إذا نفخت من عن يمين المشارق[4]

---

(١) سورة البقرة: ٣٥.

(٢) سورة النمل: ٦٧.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) الشاهد في الهمع ١/١٤٨، والدرر ٢/٢٤١

فإن جعلته نكرة نصبته، فقلت: يا رجلاً أقبل، قال تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾[1]، وقال الشاعر:

فيا موقداً ناراً لغيرك ضوؤها ويا حاطباً من غير حَبْلِك تَحطِبُ[2]

وتقول: يا زيد وعمرو، ويا زيد فعمرو، ويا زيداً وعمراً، ويا زيد ثم عمرو، ويا زيد لا عمرو، لأن هذه الحروف تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، واطَّرد الرفع في كل مفرد، فصار عندهم بمنزلة ما ارتفع بالفعل. لا يجوز: يا الرجل، وقد جاء ذلك في الشعر، وليس بجيد، قال:

[٥٦٢]عباسُ يا الملكُ الهُمامُ ويا الذي عَرَفَتْ لهُ بَيْتَ العُلَى عَدْنَانُهُ[3]

وتقول: يا اللهُ اغفرْ لنا، واللهمَّ اغفرْ لنا، قال: مباركٌ هوومن سمّاه على اسمك اللهمَّ يا الله ألا ترى أنه لما أتى بالميم لم يأتِ بالياء، وحين أتى بياء لم يأتِ بالميم، وتقول: يا اللهُ العزيزُ، يا اللهُ العزيزَ، كما تقول يا زيد الظريفُ والظريفَ، فإن قلت «اللهم» لم يجز النعت لأن الميمُ بنيت مع الاسم فصار بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أن الميم لا تنفصل من الاسم كما لا تنفصل «يا»، وأمّا قوله عز وجل ﴿قل اللهم مالك الملك﴾[4]. فمحمول على ياء وليس بنعت عند سيبويه، وأما أصحابه فيجيزون فيه النعت، ويقولون الميم فيه بمنزلة «يا» وإن لم تنفصل، وبعضهم يقول يا مطراً يردّه إلى الأصل، كما قال الشاعر:

محمداً النبيَّ بك اهتدينا ولولا أنت لم نكُ مُسلمينا[5]

وكذلك إذا قلت: هذا زيد بني عبدالله، لأنه لم يكثر استعمالهم له

---

(١) سورة يس آية ٣٠.

(٢) الشعر للكميت الأسدي، القصائد الهاشميات ٣٨.

(٣) الشاهد في الأشموني ٤٤٩.

(٤) سورة آل عمران: ٢٦.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

مصغَّراً كما كثر استعمالهم له مكبّراً، فإن قلت هذا زيد بن الخليفة، وهذا زيد بن الأمير، وهذا زيدٌ بن صاحب الجراح، وكذلك هذا طامر بن طامر وهذا هَيّ بنُ بَيٍّ، حذفت التنوين من هذا كما تحذفه من الاسم العلم لأن هذا قد غلب عليه حتى صار كأنه اسمه المعروف به، وكذلك الكناية عن الاسم العلم تقول هذا فلانُ ابنُ فلانٍ، ورأيتُ فلانَ ابن فلانٍ، ومررت بفلانٍ ابنِ فلان، إذا كنَّيْتَ عن الآدميين، فإن كنّيت عن البهائم قلت: الفلان والفلانة للفرس والناقة وما أشبه ذلك.

أكرمْ بقومِ رسولِ اللهِ قائدُهُمْ ... إذا تفرَّقَتِ الأحزابُ والشِّيَعُ[1]

وقال كُثَيِّر:

فأربح بها من صفقةٍ لمُبايِعٍ ... وأعظمْ بها اعظِمْ بها ثمَّ أعظِمِ[2]

وقال:

ألا طرقتْ أسماءُ والليلُ دامسُ ... فأحببْ بها من طارقٍ حين يطرُقُ[3]

أي: ما أكرمَ قوماً هذه صفتهم لما وصفهم أفاد وقرب من المعرفة، [٥٦٣] وقال الآخر:

أكرم بقومٍ بطونُ الطيرِ أقبرُهُمْ ... لم يخلطوا دينَهُمْ ظُلْماً وعُدوانا[4]

وقال الآخر:

وأعظِمْ بها من فتنةٍ هاشميةٍ ... يدبُّ لها أَهلُ العراقِ إلى اليَمَن[5]

فإن حذفت «ما» قلت أحسن بما كان زيد، التقدير: ما أحسن كون زيد،

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) ديوان كثير ٣٣٦.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

وتقول ما أجمل وأحسن زيداً، إذا أعملت الثاني، فإن أعملت الأول قلت «ما أحسن وأجمله زيداً»، لأنك تريد: ما أحسن زيداً وأجمله.

ما أحسنَ رجلاً، لم يجز لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا رجل على هذه الحال، فلو قلت: ما أحسنَ زيداً ورجلاً معه، جاز من أجل الهاء، فإنما التعجب يكون في المعرفة وما قاربها، نحو: ما أحسنَ ثوباً اشتريته، وما أحسنَ رجلاً يأمر بالمعروف.

زعم الكسائي أنك إذا قلت. ما أحسنَ زيداً، فـ«ما» لا موضع لها من الإعراب، ويقول نصبت «زيداً» بالتعجب، وهذا كلام لا يعقل.

فأما «الذي» فزعم سيبويه أن أصله «لذٍ» بمنزلة «عمٍ»، ثم أدخلت عليه الألف واللام فقالوا «الذي» ومما جاء على الأصل قول الشاعر:

فلا تنكروني آل ورقاء إنني لَذٍ كنتُ في الجيرانِ جارَ السموألِ[1]

والوجه الثالث أن يكون كان توكيداً وتسديداً للكلام، كقولك: جاءني كان زيد، ورأيت كان زيداً، ومررت كان يزيدٍ، قال عز وجل: ﴿كيف نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾[2] أي في حال صباه، فـ«كان» هنا توكيد، ولولا ذلك لم يكن عيسى صلوات الله عليه بائناً من جميع الخلق، لأنه هذا مما لا ينفك منه أحد أنه قد كان هكذا، ثم انتقل عنه، وإنما المعنى ــ والله أعلم ــ كيف نكلمه وهو الساعة هكذا.

قال الفراء: «كان ينبغي أن ترفع شيئاً، لأنها وقت، ويمثلها في الماضي بـ«أمس» وفي الاستقبال بـ«غد». واخترت الرفع لأنها تقبل الضمير كما يقبله الفعل، فلذلك رفعتُ بها وإن كانت وقتاً فأقول «كان زيدٌ منطلقاً» لا أنصبه

(١) الشاهد مر ذكره ص ٤٣٥

(٢) سورة مريم: ٢٩.

بـ«كان»، لأنه يقع في موضعه «فعل ويفعل»، قال: ولو كان كما قالوا يعني من أنه مشبّه [٥٦٤] بالمفعول لما وقع «فعل ويفعل» في مكان «فاعل»، ألا ترى أني أقول ضربت زيداً، ولا يستقيم: ضربت يقوم، ولا ضربت قام فدلّ قبح هذا على أن «كان» لم تقع على «قائم» كما لا تقع على يقوم، وإنما صلح في «كان» لأنه حال لا أنه واقع، وكان **الكسائي** يخالفه في هذا ويرفع بكان الاسم، وينصب الخبر إذا كان هو اسمها في المعنى، لقول البصريين، إن قلت يقوم كان زيد، أو قام كان زيد، لم يجز إن تقدم «يقوم» ولا «قام» على «كان» عند **الكسائي والفراء**، قالا: لأن فيه إضماراً من «زيد»، فلا يتقدم المضمر على المضمر، فإن قلت «قائماً كان زيد» و«قائمين كان أخواك» «وقياماً ما كان إخوتك»، فليس بينهم فيه اختلاف.

زعم **الكسائي** أن أصل «كان» فَعْلَ كقولك ظَرُفَ وكَرُمَ، ولو كان كما زعم لما قالوا هو كائن، لأن فعل الاسم منه فعيلٌ، كقولك كريم وظريف، وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة، وقالوا هي بمنزلة «قال»، وكذلك زعم في «قال» أن الأصل فيها فَعُلَ، قال: لما رأيت قلتُ يقع على مفعول فأقول قلت خبراً، جاز أن يخرج اسمه على مَخْرَجِ الواقع فأُخرج على قائل كضارب ونحوه. **الكسائي والفراء** لا يجيزان تقديم خبر ليس عليها، قالا: «ليس» جَحْدُ والجَحْدُ هو حرف معنى كالاستفهام فلا يتقدم خبرها عليها كما لا يتقدم على حرف الاستفهام إذا قلت: أزيدٌ منطلق، ومع ذلك تشبه بالأداة كأنها في ضعفها تشبه «ليت»، وأما **سيبويه** وأصحابه فيقدمون خبر ليس عليها، ويقولون هي فعل مثل «كان» في العمل لا في المعنى، فهي تجري مجراها، وكان **الفراء** لا يجيز: قائماً ما زال زيد، ويقول هو فعل ليس له تصرف لأن أصله من زال يزول، ثم حُرِّفَ من زُلْتُ إلى زِلْتُ وحُرِّفَ يزول إلى يزال، وأما **الكسائي** فإنه يجيز قائماً ما زال زيد، ولا أعلم أحداً امتنع من تقديم خبر ما زال عليه إلا **الفراء** ومن تابعه عليه.

كان زيدٌ هو القائم، قال **الكسائي** هي **عماد** عمدت الألف واللام بها، ويقدمه على «كان» ويقول أنت القائم كنت، وهو القائم كان زيدٌ، ويقول هو بمنزلة قولك [٥٦٥] كنت القائم والقائم كنت، وكان **الفراء** لا يجيز تقديمه على «كان»، ويقول كان أصله الرفع كقولك: كان عبدالله هو القائم، وقال: ألا ترى أنّي لا أقول: هو القائم كان عبدالله، ولا كان هو القائم عبدالله، فإنما أتاه النصب من طريق الرفع. **والكسائي** أيضاً لا يقدم إذا رفع، قال: لأني لا أقدم المضمر قبل المظهر، فإنما أقدمه إذا نصبت لأنه يصير مع الخبر بمنزلة شيء واحد فأقدمه مع الخبر إذا نصبت الخبر، وكان **الفراء** يقول: ادخلوا «هو» فرقاً، لأن الاسم إذا أدخلت على خبره الألف واللام أوهمك أنه نعت، وأن السامع ينتظر الخبر، فأرادوا أن يقطعوا التوهُّم، وكان يزعم أن أصل هذا جواب، ألا ترى أن القائل يقول: زيدٌ فاضلٌ، فيقول الرادُّ: محمدٌ هو الفاضل.

والبصريون يسمونه **فصلاً** فصلوا بها بين المعرفة والنكرة، وبين النعت والخبر، وبين «كان» التامة والناقصة، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير إذا جعلتها فصلاً، لأنها حرف جاء لمعنى فلزمت موضعاً واحداً، ولو جاز فيها التقديم خرجت من أن تكون فصلاً، وأما إذا جعلتها اسماً ورفعتها بالابتداء، وجعلت ما بعدها خبراً لها فلا أرى بتقديمها بأساً.

إنَّ زيداً في الدار قائماً، لم يجز أنْ تدخل اللام على الحال، لأنّ الحال ليست من حديث إنّ فلا يجوز: إنَّ زيداً في الدار لقائماً.

إنّ زيداً منطلقٌ الظريفُ. لك في الظريف الرفع والنصب، والرفع على البدل من المضمر الذي في «منطلق»، وإنْ شئت كان محمولاً على موضع «زيد» لأن موضعه رفع. وجميع ما جاز في «إنَّ» يجوز في «لكنَّ» لأنهما واجبتان.

الوجه أن تجعل بعيداً اسماً، وقريباً ظرفاً، لأنهم يقولون الماء قربك، ولا يقولون الماء بعدك، فالقرب أشدّ دخولاً في الظرف، وأكثر استعمالاً، وكلُّ عربيّ جيد يقول: إنَّ قريباً منك زيداً، وإن بعيداً منك زيداً، وإن شئت جعلت الآخر هو الأول، وإذا أردت ذلك فالوجه أن تقول: إنَّ زيداً قريبٌ منك، وإن عمراً بعيدٌ منك، تبدأ بالأعرف وتجعل النكرة خبراً.

إنَّ زيداً عليك لوليٌّ، [٥٦٦] لم يجز إلا الرفع.

إنَّ زيداً عليك أمير، جاز الرفع والنصب.

شابَ المفارِقُ إنَّ أنَّ من البلى ... شَيْبُ القَذَال مع العِذارِ الواصلِ[1]

* * *

ولا أقيمُ بدارِ الهُونِ إنَّ ولا ... آتي إلى الغَدْرِ أخشى دُونهُ الخَمما[2]

يعني الخيانة.

قالوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إنَّ وربّما ... نال المُنَى وشَفَى الغليلَ الغَادِرُ[3]

«إنَّ» فيه بمعنى أَجَل ونعم.

أبلغْ أَبا دُخْتَنُوس مَألُكَةً ... غيرَ الذي قَد يُقالُ مِلْكَذِبِ[4]

أجاز، يعني الفراء، من هذا الطريق، يعني كون اسم «إنَّ» لا يبين فيه إعراب: ليتني وزيدٌ منطلقان، واحتج بالآية، وأَما قولهم ليت زيداً قائماً، فقد جاء في الشعر كثيراً. وملخص ما ذكر فيه أنَّ الكسائي، ينصبه على إضمار «كان» لأن الفعل، يعني «كان» يستعمل هنا كثيراً، ومنه: ﴿يا ليتني كنت

---

(١) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٢) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) الشاهد في الخصائص ١/٣١١، واللسان (ألك).

معهم﴾[1]، فلما كثر الكلام باصطحاب «كان» الاسم الذي وقعت «ليت» عليه، واحتاج إليها الشاعر استعملها مضمرة كما استعمالها مظهرة، وزعم الفراء أنَّ معنى «ليت» ووددت واحد، وقال ألا ترى أنهم قالوا: ليت أنك قائم، كما قالها: وددتُ أنّك قائم، وقالوا ليتك قائماً، كما قالوا: وددتك قائماً، فلما شاكل ليت وددت من أنهما حرفا تَمَنٍّ، وأنَّ تدخل معهما، أجروهما في سيل واحد، واحتج الفراء بقول الشاعر:

يـا ليت أيـام الصبـا رواجـعـاً[2]

أي وددت أيام الصبا رواجعاً، وقال الكسائي معناه كانت رواجعاً، وقال سيبويه معناه أقبلت رواجعاً، قال خفاف بن ندبة في «تالله» يمدح أبا بكر الصديق رضي الله عنه.

إنّ أبـا بـكـر هـو الـغـيـث إذ لم تشمـل الأرض سحـاب نَمـا
تـالله لا يـدرك أيّـامَـهُ ذو طـرة جـافٍ ولا ذو حِـذا[3]

وقال الأعشى:

تـالله تـرتـحِـلُ الـغَـدَاةَ وإنْ تفعـل فـإنّـك غيـرُ ذي قَـدْرِ[4]

ظننته زيدٌ منطلق قبيحٌ. لا يجوز عندنا، وقد أجازه الأخفش وأجازه [٥٦٧]سيبويه في بيت شعر ذكره وهو: وفي الأراجيز: خِلْتُ اللومَ والخزر[5].

ومـا كان مـالي من تُـراثٍ ورثتُـهُ ولا دِيَـةٍ كـانت ولا كسب مـأثَم

---

(١) سورة النساء: ٧٣.
(٢) الرجز للعجاج في الخزانة ٤/٢٩٠، وشرح المفصل ١/١٠٣
(٣) ديوان خفاف بن ندبة.
(٤) ديوان الأعشى.
(٥) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

ولكن عـطاء الله من كـل رحلةٍ إلى كل محجوب السرادقِ خِضرمِ[1]

نصب «عطاء الله من كل رحلة» على إضمار فعل، إن قدمت فقلت: ما أخاك زيد ضارباً لم يجز، لأنك جعلت ما يلي فيه الآخر يلي الأول، وهذا لا يجوز في «ما» لأنها حرف فلا يضمر فيها، ولو كانت فعلاً لجاز، وتقول: ما يوم عبدالله خارجٌ زيد مقيماً، لأن أسماءَ الزمان تضاف إلى الجمل.

أفي أثـرِ الأظعـانِ عينُـك تلمَـحُ نعم لاتَ هنّـا إن قلبك مُتيـحُ[2]

وقال عمرو بن شأس:

تـذكّـر حبّ ليـلى لاتَ حيـنـاً وأمسى الشيبُ قد قطعَ القَرِينَا[3]

وقال آخر:

حَـنَّت نـوارُ ولاتَ هـنّـا حَنَّـتِ وبدا الذي كـانت نوارُ أجنَّتِ[4]

وزعم الفراء أن بعض العرب يخفضُ بها، وأنشدَ لأبـي زُبَيْد الطائي.

طَـلبُـوا صُـلْحَـنـا ولاتَ أوانٍ فـأجَـبْـنـا أنْ ليسَ حينَ بَقَاءِ[5]

وقال آخر:

فـلمَّـا علمـتُ أني قـد قـتلتُـه نَدمتُ عليهِ لاتَ ساعةِ مَنْـدَمِ[6]

وزعموا أنَّ بعضهم يقول تحين وتلانَ، فيزيدُ التاء من غيرِ «لا».

العـاطفـون تحين مـا من عـاطفٍ[7]

---

(١) لم أعثر على مصدر الرجز وقائله.

(٢) البيت للراعي، ديوانه: ٤٠.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر.

(٤) الشاهد في مغني اللبيب ٥٩٢.

(٥) الشاهد في الخصائص ٢/٣٧٧، ومغني اللبيب ١/٢٥٥.

(٦) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٧) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

نَـولي قَيْـلَ نـأي داريّ جُمانـا وصِليـه كمـا زعمتِ تَـلانَـا[1]

ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ، وما مررت إلاّ زيداً بأحدٍ، فهذا لا يكون فيه إلاّ النصب، لأنّه لمّا كان مؤخراً كان الوجه البدل، وجاز النصب، فإذا قدّمت بطل البدل لأنه ليس في مهدر الكلام ما تبدل منه، فصار الذي كان مجازاً، وهو مؤخر، لم يجز فيه غيره، وهو مقدّم، كما أنك إذا قلت: جاءني رجلٌ ظريفٌ، كان الوجه الرفع على النعت، وجاز النصب على الحال، فإذا قلت: جاءني ظريفاً رجلٌ، لم يجز غيره، فكذلك هذا. قال حسان [٥٦٨] لرسول الله صلى الله عليه وسلم:

النـاسُ ألبٌ علينا فيـك ليسَ لنا إلا السُيوفَ وأطراف القَنـا وَزَرُ[2]

قال آخر:

فـمـا لـي إلا الله[3]

وقال الكميت:

فما لي إلا آل أحمد . . . . (البيتان)[4]

وقال آخر:

بقبرِ امرىءٍ يقري المئين عظامُـهُ وَلَم يكُن إلا غالباً ميتٌ يقري[5]

وقال ذو الرمة:

مُقَنَّـعٌ أَطلسُ الأطمـار ليسَ لـهُ إلا الضراءَ وإلا صيدَهـا نَشَبُ[6]

---

(١) الشاهد لجميل في الديوان ٢٢٩، وفي الممتع ١/٢٤٣.

(٢) ديوان حسان ٢٥٦.

(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٤) البيتان هما:

فـما لي إلا آل أحـمـد شـيـعـة وما لي إلا مشعب الحق مشعبُ

ومن غيـرهم أرضى لنفسي شيعة ومن بعـدهم لا من أجل وأرجب

القصائد الهاشميات ٢٨.

(٥) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.

(٦) الشاهد في شرح الشافية الكافية ٧٠٥.

هو نسيج وحده[1]، هو بمنزلة المثل، كأنه قال: تنسيج نفسه، وإنما يُسْتعمل في المدح للرجل المنفرد برأيه وأمره. وزعموا أنه مأخوذ من الثوب النفيس الرفيع، وذلك أن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسب منواله غيره، وإذا كان غير رفيع عمل على منواله سدى عده، فقيل ذلك لكل عالمٍ من الرجال منفرد في علم، أو شجاعة، أو كرم.

ما أشبه ذلك، قال:

جاءت به مُعْتَجِراً بِبُرْدِهِ سَفْواءُ تُرْدِي بنسيج وحدِهِ
مُستقبلاً جدَّ الصبا بِخَدِّهِ كالسَّيْفِ سُلَّ نصلُهُ من غِمْدِهِ
خير أَميرٍ جاءَ من مَعَدِّهِ[2]

وتقول: قوموا بنا خَمْسِتنا وخَمْسَتَنا وخَمْسَتُنا.

أتتني سُلَيْمٌ قضّها بقضيضها تمسحُ حولي بالبقيعِ سبالَها[3]

* * *

حيثما تستقيم يقدر الله نجاحاً في غابر الأزمان[4]

* * *

لما تمكن دنياهم أطاعهم في أي نحو يميلوا دينَهم يَمِلِ[5]

إن حذفته فبعض العرب يرفعه فيقول: اضربْ أَيُّهُمْ أفضل، وأيُّهُمُ ينصبه ويجريه على القياس، فأما أيّهم أَشَدّ، فذكر فيه مذهب [...][6] ومذهب سيبويه ومذهب يونس، قال: وزعم الفراء أن الفعل [...][7] مثل

---

(١) الوسيط في الأمثال ١٦٩.
(٢) الرجز في ديوان الأدب ٤/٩٦ وفي اللسان منسوباً إلى دكين بن رجاء الفقيمي (سفا).
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله.
(٤) الشاهد بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٣٣، وابن عقيل ٢/٣٦٨.
(٥) الشاهد في شرح الأشموني ٥٧٩.
(٦) العبارة محذوفة.
(٧) العبارة محذوفة.

بمن كما تقول: أكلتُ من كل الطعام، ولبست من كلّ الثياب، فيقول ﴿أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عتيّاً﴾[1]. وقد نصب هذا بعض [...][2] وأجراه على القياس، فقال أيهم أشدّ، وإن شئت قلت: بئست جارية [٥٦٩] جاريتك، ونعمت جارية جاريَتُك، وجارِيَتَك نِعْمَ الجارية، جعل حَبَّذا اسماً مبتدأ وما بعده خبره، فإن جئت بعدها بنكرة نصبتها على الحال، وذلك قولك حبَّذا زيدٌ راكباً، وحبَّذا زيدٌ أميراً، وحبَّذا عبدالله وزيداً، فيصير المعنى أنه استوجب المدح في هذه الحال، وكذا حبذا أمة الله جالة. قال جعفر بن أبي طالب:

يا حبَّذا الجنةُ واقترابُها طيبةً باردا شرابُها
والرومُ رومٌ دَنا عذابُها عليَّ إن لاقيتُها ضِرابُها[3]

انتهى ما نقلناه من كتاب المحلّى لأبي غانم رحمه الله.

قوله تعالى ﴿إنّا أرسلنا إلى قوم مجرمين، إلاّ آل لوطٍ إنا لمنجوهم أجمعين، إلا امرأته﴾[4] زعم بعضهم أن قوله ﴿إلا آل لوط﴾ مستثنى من قوله قوم مجرمين، إنّ قوله إلا امرأته مستثنى من آل لوط، فهو استثناء من استثناء، وهذا متى حُمِل على ظاهره لم يتضح، وإنما يتمّ ذلك بما يقرره، والله أعلم، فنقول: لا يراد بقوله أرسلنا مطلق الإرسال بل إرسال مقيد بالعذاب والهلاك كأنه قال: إنا أرسلنا بالهلاك، ولا يراد بقوله إلى قوم مجرمين مطلق هذا اللفظ، لأن آل لوط ليسوا بقوم مجرمين، لكنه يكون استثناء منقطعاً لأن آل لوط لم يندرج تحت قوله إلى قوم مجرمين إلا على جهة عموم الشمول، لأن لفظه ﴿قوم مجرمين﴾ ليس بعام، إنما هو نكرة موصوفة في حيّز الإثبات، فلا تعمم. ولو فرضنا كان ذلك كائناً لكان وصف الإجرام منافياً لوصف آل

---

(١) سورة مريم: ٦٩.
(٢) العبارة محذوفة.
(٣) لم أعثر على مصدر الشعر وقائله
(٤) سورة الحجر آية ٥٨ ــ ٥٩.

لوطٍ ولا على جهة عموم البدء، لأن وصف الإجرام منتفٍ عن آل لوط، فثبت بهذا كله أن قوم آل لوط استثناء متقطع، ولا يجوز إلا النصب لأن الاستثناء المنقطع قسمان، قسم يمكن أن يتوجه عليه العامل، فيجوز فيه النصب والاتباع، وقسم لا يمكن أن يتوجه عليه العامل فهذا يجب فيه النصب، وهذا منه المعنى لإرساله بالعذاب إلى قوم مجرمين لا يمكن أن يتوجه على آل لوط. وأما قوله إلا امرأته فهو استثناء من الضمير في قوله [٥٧٠] ﴿إنا منجوهم﴾ لأنه لما حكم على آل لوط بالنجاة وكانت امرأته فيها الضمير استثناها منهم، فقال إلا امرأته ذكرناه. فنخلص من هذه لوط باستثناء منقطع على أحد وجهي الانقطاع كما ذكرناه، وأنه استثناء من الضمير في ﴿إنا لمنجوهم﴾ لكنه لما كان الضمير يعود على لوط صحّ أن يقال إنه استثناء من آل لوط، لأن المضمر هو الظاهر المعني، أو تقول قوله تعالى ﴿إلا آل لوط﴾ استثناء منقطع، كما قلنا، حكم عليه بغير ما حكم على القوم المجرمين، فاقتضى ذلك نجاتهم. فجاء إنا لمنجوهم أجمعين تأكيداً لمعنى الاستثناء الذي هو مخالف لحكم منه، كما تقول قام القوم إلاَّ زيداً، فإنه لم يقم، فقولك فإنه لم يقم توكيداً لمعنى الاستثناء، لأن نفي القيام عن زيد قد أفهمه قولك «إلا زيداً»، فكذلك هذا، فيكون ﴿إنا لمنجوهم﴾ تأكيداً لمعنى الاستثناء ﴿إلا امرأته﴾ على هذا استثناء من قوله ﴿إلاَّ آل لوط» لأن الاستثناء جيء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جيء به للتأكيد، ﴿هذا الذي قررناه يتم أن تكون الآية المكرمة فيها استثناء من استثناء.

والله الموفق للصواب..

تمت المقابلة بالأصل والحمد لله

الفهارس العامة

١ ــ فهرس الآيات الكريمة ٧٤١
٢ ــ فهرس الأحاديث الشريفة ٧٥٥
٣ ــ فهرس الأمثال والأقوال المأثورة ٧٥٧
٤ ــ فهرس الأشعار ٧٥٩
٥ ــ فهرس أجزاء الأبيات ٧٩٢
٦ ــ فهرس الأرجاز ٨٠١
٧ ــ فهرس الكتب الواردة في الكتاب ٨٠٤
٨ ــ فهرس المجالس ٨٠٩
٩ ــ فهرس المسائل ٨١١
١٠ ــ فهرس الأماكن ٨١٢
١١ ــ فهرس القبائل ٨١٣
١٢ ــ فهرس الأعلام ٨١٤
١٣ ــ فهرس المسائل والقضايا النحوية والصرفية ٨٣١
١٤ ــ مصادر التحقيق ٨٣٣
١٥ ــ فهرس الموضوعات ٨٥٠

ـ ١ ـ

فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
الحمد لله	٢	الفاتحة	٦٢٢
إياك نعبد	٥	الفاتحة	٥٤٥
ومّما رزقناهم	٣	البقرة	٤٨
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦	البقرة	٧٢٢
لذهب بسمعهم وأبصارهم	٢٠	البقرة	٢٠٣
ما بعوضة فما فوقها	٢٦	البقرة	٣٨٢
كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم	٢٨	البقرة	٥٦٨
أتجعل فيه من يفسد فيها	٣٠	البقرة	٤٢٧
وعلم آدم الأسماء كلها	٣١	البقرة	٦١٥
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا	٣٢	البقرة	٦٩٩
اسكن أنت وزوجك	٣٥	البقرة	٧٢٦
ولا تكونوا أول كافر به	٤١	البقرة	٥٧٢
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	البقرة	٥٧٢
يا قوم	٥٤	البقرة	٤٦١
اهبطوا مصراً	٦١	البقرة	٣٣٣
والذين هادوا .	٦٢	البقرة	١٠٦
كونوا قردة	٦٥	البقرة	٤٩٨
فذبحوها وما كادوا يفعلون	٧١	البقرة	٤٩٦
الحياة الدنيا	٨٥	البقرة	٥٥٨
وهو الحق مصدقاً	٩١	البقرة	٢١٩

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
يود أحدهم لو يعمر	٩٦	البقرة	٣٨
من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل	٩٨	البقرة	١٥٩
أم تريدون أن تسألوا رسولكم	١٠٨	البقرة	٥٦٥
ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم	١٠٩	البقرة	٣٨
ومن أظلم ممّن منع	١١٤	البقرة	٧٧
ومن يرغب عن ملّة إبراهيم إلا من سفه نفسه	١٣٠	البقرة	٧٧
قد نرى تقلب	١٤٤	البقرة	٧٥ ـ ٧٦
لو أن لنا كرّة فنتبرأ منهم	١٦٧	البقرة	٥١٢
وأحل لكم	١٨٧	البقرة	٢٤
ولا تلقوا بأيديكم	١٩٥	البقرة	٤٢٧
تلك عشرة كاملة	١٩٦	البقرة	٢٣٥
وعسى أن تكرهوا شيئاً	٢١٦	البقرة	٥٦٨
يسألونك عن الشهر الحرام	٢١٧	البقرة	٤٢ ـ ١٨٥
ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم	٢٢٤	البقرة	٥٣٩
ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن	٢٣٢	البقرة	٥٠٧
والوالدات يرضعن فهل أنتم منتهون	٢٣٣	البقرة	٤٩٨
والصلاة الوسطى	٢٣٨	البقرة	٣١
وهم ألوفٌ	٢٤٣	البقرة	٣١
ولا يؤوده حفظهما	٢٥٥	البقرة	٦٠٠
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله	٢٧٨	البقرة	٥٧٢
إلا أن تكون تجارة حاضرة	٢٨٢	البقرة ٢٩٥	٢٩٦
لا نفرق بين أحد من رسله	٢٨٥	البقرة	٤٤
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها	٢٨٦	البقرة	١٨٩
هن أم الكتاب	٧	آل عمران	٥٥٥
قل اللهم مالك الملك	٢٦	آل عمران	٧٢٧
ويعلمه الكتاب والحكمة	٤٨	آل عمران	٦١٥
وجه النهار واكفروا آخره	٧٢	آل عمران	١٤٠

الآية	رقمها	السورة	الصفحه
ولله على الناس	٩٧	آل عمران	١٨٨
وكيف تكفرون وأنتم تتلى	١٠١	آل عمران	٥٦٩
واعتصموا بحبل الله جميعاً	١٠٣	آل عمران	٢٦٧
بذات الصدور	١١٩	آل عمران	٥٦٧
ومن يغفر الذنوب إلا الله	١٣٥	آل عمران	٢٩٦
وطائفة قد أهمتهم أنفسهم	١٥٤	آل عمران	٦٤٨
الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم	١٧٣	آل عمران	١٥٥
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	آل عمران	٢٧٢
فلا تحسبنهم	١٨٨	آل عمران	١٦٥
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام	١	النساء	١٥١
وكفى بالله	٦	النساء	٤٢٧
إنما يأكلون في بطونهم ناراً	١٠	النساء	٣٩٧
وخلق الإنسان ضعيفاً	٢٨	النساء	٤٠٢
وحَسُنَ أولئك رفيقاً	٦٩	النساء	٤٦٥
يا ليتني كنت معهم	٧٣	النساء	٧٣٣
من يطع الرسول فقد أطاع الله	٨٠	النساء	٤١٧
وكان الله غفوراً رحيمًا	٩٦	النساء	٢٦٥
وإن امرأة خافت	١٢٨	النساء	٣٧٧
وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته	١٣٠	النساء	٦١٤
شهداء لله ولو على أنفسكم	١٣٥	النساء	٥١٣
وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به	١٥٩	النساء	٧٠
إنما الله إله واحد	١٧١	النساء	٥٦٦
إن امرؤا هلك	١٧٦	النساء	٣٧٧
يبين الله لكم أن تضلوا	١٧٦	النساء	٨٤
غير محلي الصيد	١	المائدة	٢٧٣
ولا آمين	٢	المائدة	٢٧٣
حرمت عليكم الميتة والدم	٣	المائدة	٢٩٠

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وجعلكم ملوكاً	٢٠	المائدة	٢٢٣
إنما جزاء الذين يحاربون	٣٣	المائدة	٥٦٦
إلا الذين تابوا	٣٤	المائدة	٥٦٦
والسارق والسارقة	٣٨	المائدة	٣٢٥
وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به	٦١	المائدة	٣١٩
يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك	٦٧	المائدة	٦٢٤
فهل أنتم منتهون	٩١	المائدة	٤٩٨
فجزاء مثل ما قتل من النعم	٩٥	المائدة	٤٢٨
وأنتم حرّم	٩٥	المائدة	٢٧٣
هدياً بالغ الكعبة	٩٥	المائدة	٢٧٤
أنت قلت للناس اتخذوني	١١٦	المائدة	٤٢٦
إن كنت قلته	١١٦	المائدة	٤٨٤
وجعل الظلمات والنور	١	الأنعام	٢٢٢ ـ ٢٢٧ ـ ٢٢٨
ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٢٣	الأنعام	٥٨٣
ووهبنا له إسحق ويعقوب كلاًّ هدينا ونوحاً من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى والياس كل من الصالحين	٨٤ ـ ٨٥	الأنعام	١٥٧
لقد تقطّع بينكم	٩٤	الأنعام	٣٨٧
وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها	١٠٩	الأنعام	٦٠٧
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم	١٣٧	الأنعام	٢٩٠
ما منعك ألا تسجد	١٢	الأعراف	٥٠١ ـ ٥٧٠
قالت أولاهم لأخراهم	٣٩	الأعراف	٣٧٨
فهل لنا من شفعاء	٥٣	الأعراف	٧٨
ثم استوى على العرش	٥٤	الأعراف	١١٩
رحمة الله قريب	٥٦	الأعراف	٢٩٠
قال الملأ الذين استكبروا	٧٥	الأعراف	١٩٠

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
لمن آمن منهم	٧٥	الأعراف	١٨٢
أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه	٧٥	الأعراف	١٩٠
أو لم يهد	١٠٠	الأعراف	٧٧
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	الأعراف	٥١٥
ويذرك آلهتك	١٢٧	الأعراف	٤٠٣
واختار موسى قومه سبعين رجلاً	١٥٥	الأعراف	٢٣٧
إنا هدنا إليك	١٥٦	الأعراف	١٠٦
ساء مثلاً	١٧٧	الأعراف	٤٦٥
من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون	١٧٨	الأعراف	٤١٧
سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون	١٩٣	الأعراف	٧٢٢
وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم	٧	الأنفال	١١٢
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى	١٧	الأنفال	٥٧١
ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون	٢٣	الأنفال	٦٢٤
وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية	٣٥	الأنفال	٢٨٧
ليميز الله الخبيث من الطيب	٣٧	الأنفال	٢٠٤
ويجعل الخبيث بعضه على بعض	٣٧	الأنفال	٢٢٢ ـ ٢٢٣
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	التوبة	٣٧٧
كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا	٧	التوبة	٧٦
كيف وإن يظهروا عليكم	٨	التوبة	٢٨٤ ـ ٣٨٧
قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم	٢٤	التوبة	١٥٦
وخضتم كالذي خاضوا	٦٩	التوبة	٤٧٧
استغفر لهم	٨٠	التوبة	٢٤
من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم	١١٧	التوبة	٤٩٥
ثم تاب عليهم ليتوبوا	١١٨	التوبة	٥٦٦
فلولا نفر	١٢٢	التوبة	٧٩

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم	١٨	يونس	٦٥٥
جزاء سيئة بمثلها	٢٧	يونس	٤٢٧
ولما يأتهم تأويله	٣٩	يونس	٥٣٤
أثم إذا وقع	٥١	يونس	٧٧
قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا	٥٨	يونس	٤٥
فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس	٩٨	يونس	١٥٩
ويصنع الفلك	٣٨	هود	١١٩
ومن وراء إسحق يعقوب	٧١	هود	٣٧
رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت	٧٣	هود	٣٦٣
ولما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا	٧٤	هود	٧٥
يوم يأت	١٠٥	هود	٣٢
رأيتهم لي ساجدين	٤	يوسف	١٦٥
إنا إذاً لخاسرون	١٤	يوسف	٣٣
وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧	يوسف	٣٩
يا بشرى	١٩	يوسف	١١٧
لولا أن رأى برهان ربه	٢٤	يوسف	٣٣
إن كان قميصه قدّ من قُبُل	٢٦	يوسف	٢٦٧
قد شغفها حباً	٣٠	يوسف	١٤٧
واعتدت لهن متكأ	٣١	يوسف	٣٨٣
تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥	يوسف	٦٢٥
إنه من يتق ويصْبر	٩٠	يوسف	٤٩٧
ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين	٩٩	يوسف	٣٣٣
وظنوا أنهم قد كذبوا	١١٠	يوسف	٦٠٧
قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء	١٦	الرعد	٧٧
أفلم ييْئس الذين آمنوا	٣١	الرعد	٧٧ ـ ٥٨٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
بمصرخي	٢٢	إبراهيم	٣٤ ـ ١١٧
وإن كان مكرهم لتزول	٤٦	إبراهيم	٤٤١
ربما يود	٢	الحجر	٣٥
ولقد خلقنا الإنسان	٢٦	الحجر	٤٠٢
فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٣٠	الحجر	٥٢٥
ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون	٥٦	الحجر	٧٦ ـ ٧٧
إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط			
إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته	٥٨	الحجر	٥٦٧ ـ ٧٣٧
فاصدع بما تؤمر	٩٤	الحجر	٥١٨
وأنهاراً وسبلاً لعلكم تهتدون	١٥	النحل	٥٧١
وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه	٦٦	النحل	١٥٥
رزقاً من السموات والأرض شيئاً	٧٣	النحل	٤٦٣
وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر	٨١	النحل	٤٤
وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٤	النحل	١١٩
كونوا حجارة	٥٠	الإسراء	٤٩٨
يوم ندعو كل أناس بإمامهم	٧١	الإسراء	٦٦٩
لدلوك الشمس	٧٨	الإسراء	٣١٩
وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا			
أن قالوا أبعث الله بشراً رسولاً	٩٤	الإسراء	٦٠٧
قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي	١٠٠	الإسراء	٤٠
كبرت كلمة	٥	الكهف	٤٦٥
لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً	١٢	الكهف	٧٢٠
لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً	١٨	الكهف	٥٣٥
فلينظر أيها أزكى طعاماً	١٩	الكهف	٧٢٠
ويقولون سبعة	٢٢	الكهف	٤٣٠
سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم			
كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم	٢٢	الكهف	٣٣٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله	٢٣	الكهف	١١٢ ـ ١٦٢ ـ ٤١٠
وساءت مرتفقا	٢٩	الكهف	٤٦٥
وحسنت مرتفقا	٣١	الكهف	٤٦٥
وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم	٥٥	الكهف	٦٠٧
لاتخذت عليه أجرا	٧٧	الكهف	١٤٦
إتوني أفرغ عليه قِطرا	٩٦	الكهف	٣٤٢ ـ ٣٦١
إنما أنا بشر	١١٠	الكهف	٥٦٦
وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً	٩	مريم	٤٩٣
وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا	١٥	مريم	١٣٣
قد جعل ربك تحتك سريا	٢٤	مريم	٤٤٣
كيف نكلم من كان في المهد صبياً	٢٩	مريم	٧٢٩
اسمع بهم وأبصر	٣٨	مريم	٣٦١
اصطبر لعبادته	٦٥	مريم	٢٤ ـ ٢٥
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا	٦٩	مريم	١٣٣ ـ ٧٣٧
فليمدد له الرحمن	٧٥	مريم	٤٩٨
ليكونوا لهم عزاً كلاًّ	٨١	مريم	٥٣٠ ـ ٥٣١
لقد جئتم شيئاً إدّا	٨٩	مريم	٦٠٠
إني آنست ناراً	١٠	طه	٦٦٨
ولقد منا عليك مرة أخرى	٣٧	طه	٣٧٨
إن هذان لساحران	٦٣	طه	٣٨٤
فأوجس في نفسه خيفة موسى	٦٧	طه	٣٢٤
الدرجات العلى	٧٥	طه	٥٥٨
يا ابن أم	٩٤	طه	٦٠٨

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
لا مساس بيننا	٩٧	طه	٣٠١
ولقد عهدنا	١١٥	طه	٧٥
وهم في غفلة معرضون	١	الأنبياء	٦٩٧
وأسروا النجوى الذين ظلموا	٣	الأنبياء	٦٩٦
فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون	١٢	الأنبياء	٧٤
لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا	١٧	الأنبياء	٥٣٥
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	الأنبياء	٢٩٦، ٣١٨، ٢٩٥
أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما	٣٠	الأنبياء	١٥٢
وأقام الصلاة	٧٣	الأنبياء	٥٤٩
وحرام على قرية أهلكناها	٩٥	الأنبياء	٦٠٨
قال رب احكم بالحق	١١٢	الأنبياء	٤٦١
ثم ليقطع	١٥	الحج	٢٨٨
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة	١٧	الحج	١٢٩
خصمان	١٩	الحج	١١٨
الفردوس هم فيها خالدون	١١	المؤمنون	١٦٠
فتبارك الله أحسن الخالقين	١٤	المؤمنون	١١٤
تَنْبُتُ بالدهن	٢٠	المؤمنون	٤٧٠
أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون	٣٥	المؤمنون	١٦٤
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤	النور	٣٨٣
يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال	٣٦	النور	٤٠٢
فكاتبوهم	٣٣	النور	٤٩٨
إذا أخرج يده لم يكد يراها	٤٠	النور	٤٩٦

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
لم يبلغوا الحلم منكم	٥٨	النور	٤٥٥
يخالفون عن أمره	٦٣	النور	٥٧٦
قد يعلم الله	٦٣	النور	٧٦
قد يعلم ما أنتم عليه ويوم يرجعون إليه	٦٤	النور	٦٠٧
يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين	٢٢	الفرقان	٣٩٥
لا بشرى يومئذٍ للمجرمين	٢٢	الفرقان	٣٧٧
وكلاًّ ضربنا له الأمثال	٣٩	الفرقان	٤٧٣
وأناسي كثيراً	٤٩	الفرقان	٦٦٨
هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرُّون	٧٣	الشعراء	٤٩٤
تالله إن كنا لفي ضلال مبين	٩٧	الشعراء	٣١٩
فلو أن لنا كرّة فنكون من المؤمنين	١٠٢	الشعراء	٥١٣
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	٢٧٧	الشعراء ٧١٨ ـ	٧١٩
عن اليمين والشمائل	٤٨	النمل	٦١٦
إذا كنا تراباً وآباؤنا	٦٧	النمل	٧٢٦
وما أنت بهادي العمي	٨١	النمل	٤٦٥
إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً إنه كان من المفسدين	٤	القصص	١٣٣
ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين	٥	القصص	١٣٢ ـ ١٣٣
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً	٨	القصص	٨٤
بلغ أشده واستوى	١٤	القصص	١١٩
فلن أكون ظهيراً للمجرمين	١٧	القصص	٦٨
إنما أوتيتهُ	٧٨	القصص	٤٨
وي كأن الله يبسط الرزق	٨٢	القصص	٣٩٩
ألف سنة إلا خمسين عاماً	١٤	العنكبوت	٢٩٥
لله الأمر من قبل ومن بعد	٤	الروم	٩٢ ـ ٥٢٧
يبلس المجرمون	١٢	الروم	٥٤٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
إذا هم يقنطون	٣٦	الروم	٤٤٣
ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام	٢٧	لقمان	٧٣ ـ ٤١ ـ ٣٩
فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد	٣٢	لقمان	٧٤
ناكسو رؤوسهم	١٢	السجدة	٢٧٢
ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله	٤٠	الأحزاب	٥٣٢
بل مكر الليل والنهار	٣٣	سبإ	٦٤٢
وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك	٤	فاطر	٦٢٤
إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده	٤١	فاطر	١٥٢
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً	٢٠	يس	١٩٠
يا حسرة على العباد	٣٠	يس	٣٨٢ ـ ٧٢٧
وإن كل لما جميع	٣٢	يس	٧٤
فإذا هم مظلمون	٣٧	يس	٥٧٥
يطاف عليهم بكأس	٤٥	الصافات	٣٧
صٓ، والقرآن ذي الذكر بل الذين...	١ ـ ٣	صٓ	٥٦٦
ولات حين مناص	٣	صٓ	٣١١
أن امشوا	٦	صٓ	٥٠
والذي جاء بالصدق	٣٣	الزمر	٤٧٦
ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة	٦٠	الزمر	٢١٢ ـ ٢١٦
وفتحت أبوابها	٧٣	الزمر	٤٣٠
وما أهديكم إلا سبيل الرشاد	٢٩	غافر	٤٦٨
كبر مقتاً	٣٥	غافر	٤٦٥
إذ الأغلال في أعناقهم	٧١	غافر	٣٩٤
اعملوا ما شئتم	٤٠	فصلت	٤٩٨

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
ليس كمثله شيء	١١	الشورى	٤٢٨ ــ ٦٠٦
ذلك الذي يبشر الله عباده	٢٣	الشورى	٤٧٧
إنا جعلناه	٣	الزخرف	٥٣٩
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً	١٩	الزخرف	٢٢٧
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم	٣٣	الزخرف	١٨٢ ــ ١٨٦
وإن كل ذلك لما متاع	٣٥	الزخرف	٧٤
ومن يَعْشُ عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو قرين	٣٦	الزخرف	٤٠١
ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩	الزخرف	١٦٥
أم أنا خير من هذا الذي هو مهين	٥٢	الزخرف	٣٢٣
ويوم تقوم الساعة يومئذٍ يخسر المبطلون	٢٧	الجاثية	١٦٥
عارض ممطرنا	٢٤	الأحقاف	٢٧٤
طاعة وقول معروف	٢١	محمد	٦٠١
فهل عسيتم إن توليتم	٢٢	محمد	٥٦٨
لو تزيلوا لعذبنا	٢٥	الفتح	٥٣٥
عسى أن يكونوا خيراً منهم	١١	الحجرات	٥٦٨
لحق مثل ما أنكم تنطقون	٢٣	الذاريات	٤٤٢
أم يقولون شاعر	٣٠	الطور	٥٦٥
فاستوى وهو بالأفق الأعلى	٦	النجم	١١٩
وأنه أهلك عاداً الأولى	٥٠	النجم	٥٨٠
فتنة لهم فارتقبهم	٢٧	القمر	٢٧٢
مسّ سقر	٤٨	القمر	٢٤
إنا كل شيء خلقناه بقدر	٤٩	القمر	١٣٠
يسأله من في السموات والأرض	٢٩	الرحمن	٦٩
فيهما فاكهة ونخل ورمان	٦٨	الرحمن	١٥٩
وحورٌ عين	٢٢	الواقعة	٣٧
لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل	١٠	الحديد	٤٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
انظرونا نقتبس	١٣	الحديد	٥٨٧
قد سمع الله	١	المجادلة	٧٥
ما هنّ أمهاتهم	٢	المجادلة	٦٦٠
ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم			
ولا خمسة إلا هو سادسهم	٧	المجادلة	٣٣٢
إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي	١	الممتحنة	٤٨٤
وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله	٥	المنافقون	٣٦١
ذلكم يوعظ به	٢	الطلاق	٥٠٧
واللائي لم يحضن	٤	الطلاق	٦٠٧
ذكراً، رسولاً	١٠ ــ ١١	الطلاق	٤٦٣
فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا	٣	التحريم	٤٧٥
ودوا لو تدهن	٩	القلم	٣٨
هاؤم اقرءوا كتابيه	١٩	الحاقة	٣٤٢ ــ ٣٦١ ــ ٣٣٨
في عيشة راضية	٢١	الحاقة	٣٩٢
إلا من غسلين	٣٦	الحاقة	٤٨١
فاصبر صبراً جميلاً	٥	المعارج	٢٥
وأنه تعالى جدُّ ربنا	٣	الجن	٤٨٩
ومنّا دون ذلك	١١	الجن	٣٨٦
وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله			
هو خيراً وأعظم أجراً	٢٠	المزمل	١٢٣
يسأل أيان يوم القيامة	٦	القيامة	٢٨٢
فلا صدق ولا صلى	٣١	القيامة	٥٨١
ولكن كذّب وتولّى	٣٢	القيامة	٥٨١
لم يكن شيئاً مذكورا	١	الإنسان	٤٩٣
وإذا رأيت ثم رأيت نعيمًا وملكاً كبيراً	٢٠	القيامة	٤٧٨
والليل وما وسق	١٧	الانشقاق	٥٥١

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
إن كل نفس لـمّا	٤	الطارق	٦٢٠
خلق من ماء دافق	٦	الطارق	٣٩٢
سبح اسم ربك الأعلى	١	الأعلى	٢٨٨
كلّا إذا دكت الأرض دكّاً دكا	٢١	الفجر	٥٣١
أو إطعام في يوم ذي مسبغة يتيمًا	١٤	البلد	٢٠٩ ـ ٤٦٣ ـ ٢٠٨
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	الضحى	٣٧٩
لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم	٤	التين	٢٨٠
إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق	١	العلق	٤٠٢
علم اليقين لترون الجحيم	٦	التكاثر	٣١٩
لمزه، الذي جمع	١ ـ ٢	الهمزة	٤٧٦

- ٢ -

فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
إن يكنه فلا تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله	٥٠
اللهم إني أسألك اليقين والعفو والعافية وتمام النعمة في الدنيا والآخرة	١٧٠
إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها إلى العشر	٢٦٠
أمرت بالسؤال حتى خفت لأدردن	٢٤٢
خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولدٍ وأرعاه على زوج ذات يد	٣٥٨
إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم	٣٦١
من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا	٤٨٨
نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه بعدنا	٤٩٩
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه	٥٠٠
نم صالحاً قد علمنا إن كنت مؤمناً	٥١٥
لا تنقضي الدنيا حتى يملكها لكع بن لكع	٥٣٧
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٦٥٠
ولتزره ولو بشوكة	٦٦٦
لتقوموا إلى مصافكم	٦٦٦
لتأخذوا مصافكم	٦٦٦
من أعتق له شقصاً في إنسان	٦٦٨
فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده	٧١٨
لا يدري فيم باتت يده	٧٢١
روى أن النبي ﷺ دخل على فاطمة فقال: أهاهنا لكع؟ يعني الحسن أو الحسين	٤٩٢
وماؤه أبيض من الورق	٤٦٧

الحديث	الصفحة
ردوا السائل ولو بظلف محرق	٥١٣
صلوا أرحامكم ولو بالسلام	٥١٣
لا يصلّ زانٍ ولا زاني	٥٣٣
قد بلغت منا البلغين	٦٩٩

□ □ □

- ٣ -

فهرس الأمثال والأقوال السائرة

المثل		الصفحة
أوردها سعد وسعد في القصر		١١
لا تحمدن أمة عام شرائها	ولا عروساً عام هدائها	١٦٣
لا يعرف قطاته من لطاته		٥٣٧
سواسية كأسنان الحمار		٢٩٨
مواعد عرقوب أخاه بيثرب		٤٦٢
تركته بملاحس البقر أولادها		٤٦٢
لو ذات سوار لطمتني		٤٨٩
عسى الغوير أبؤسا		٥٢٤، ٥٦٣
كذب عليكم الحج		٥٢٥
كذب عليكم الغزو		٥٢٥
كذبت العمرة		٥٢٥
كذبت عليكم الظهائر		٥٢٥
اطرق كرا إن النعام في القرى		٥٣٤
لقيت منه الأقورين		٥٧٣
أصابني منه الأمرين		٦٩٨
وقعوا في حيص بيص		٦٢٦
وقعوا في وادي تضلل		٦٢٦
وقعوا في وادي تولّه		٦٢٦
وقع فلان في تغلس وتخيب		٦٢٦
إنه لأزهى من غراب		٦٩٨
إنه لأحمق من راعي ضأن ثمانين		٦٩٨
إنه لأحمق من العقعق		٦٩٨
إنه لأحمق من دغة		٦٩٨

المثل	الصفحة
إنه لأحمق من الممهورة	٦٩٨
أشأم من خوتعة	٦٩٨
أشأم من البسوس	٦٩٨
أشأم من ورقاء	٦٩٨
صمّي صمام	٦٩٨
أفرق من حمامة	٦٩٨
أسر حسواً في ارتغاء	٢١٨
من دخل ظفار حمر	٤١٤
لقيت منه الفتكرين	٦٩٨
اعور عينيك والحجر	٦٩٩
لقيت منه الأقورين	٦٩٨
لقين منه البرجين	٦٩٨
لا آتيك حتى يعود هبيرة بن سعد	٦٩٩
لا أفعل ذلك معزى الفرز	٦٩٩

□ □ □

فهرس الأشعار

			الصفحة
قافية الهمزة			
إن عمراً لنا لديه خلال	غير شك في كلهن البلاء	الحارث بن حلزة	٥٨٦
لا تخلنا على غراتك إنا	قبل ما قد وشى بنا الأعداء	الحارث بن حلزة	٥٨٦
وسيان ويصان إذا ما عددته	وبرك لعمري في الحساب سواء		٥٩١
إذا ما الأشربات ذكرن يوماً	فهن لطيب الراح الفداء	حسان بن ثابت	٥٨٩
كيف نومي على الفراش ولما	تشمل الشام غارة شعواء	ابن قيس الرقيات	٤٤٤
تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي	عن خِدَامٍ العقلية العذراء	ابن قيس الرقيات	٤٤٤
سيغنيني الذي أغناك عني	فلا فقر يدوم ولا غناء		٥٠٩
أو منعتم بما تسألون	فمن حدثتموه له علينا الولاء	الحارث بن حلزة	٦٨٦
طلبوا صلحنا ولات أوانٍ	فأجبنا أن ليس حين بقاء	أبو زبيد الطائي	٧٣٤
إذا مات ابن خارجة بن حصن	فلا مطرت على الأرض السماء	الكميت	٢١
فمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	حسان بن ثابت	٧٠
فلو ما كنت أروع أبطحياً	أبيّ الضيم مُطَّرِحَ الدناء		٤٣٣
بعشر يبين القلب في الألف	عن الواو تبدو في الأخير أو الياء		٣١٦
« بُ »			
أطوف بها لا أرى غيرها	كما طاف بالبيعة الراهبُ		
هجرت غضوب وحب من يتغضّب			
وعدت عواد دون وليك تشعبُ		ساعدة بن جؤية	٥٩٩
وقومي لدى الهيجاء أكرم موقفاً	إذا كان يوم من هواع عصيب		٥٩٢
لكنه شاقه إن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب		٦٤٠
لعلك أن تلوم النفس يوماً	وتذكرنا وقد علن الصخاب		٦٣٤

			الصفحة
تعفق بالأرطى لها وأرادها	رجال فبذّت نبْلهم وكليب	علقمة بن عبدة	٣٥٧
أرى كل قوم قاربوا قيد غلهم	ونحن خلعنا قيده فهو سارب		٣٥٣
يطوف العفاةُ بأبوابه	كما طاف بالبيعة الراهبُ		٦١٧
وخبرتماني أنما الموت في القرى	فكيف وهاتا هضبة وقليب		٢٨٤
ذعرت قلاص الثلج تحت ظلاله	بمثنى الأيادي والمنيح المعقب	لبيد	١٢٧
فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت	جنى النحل أو ما زودت منه أطيب		٤٧
أفعنك لا برق كأن وميضه	غاب يسنمه ضرام مثقب	الهذلي	٥٦٩
أخلاي لو غير الحمام أصابكم	عتبت ولكن ما على الدهر معتب		٤٠
كأن على أعرافه وجامه	سنى صرم من عرفج ، يتلهب		١٢٥
مقنع أطلس الأطمار ليس له	إلا الضراء وإلا صيدها نشب	ذو الرمة	٧٣٥
فيا موقدا ناراً لغيرك ضوؤها	ويا حاطباً من غير حبلك تحطب	الكميت	٧٢٧
بآية قام ينطق كل شيء	وخان خيانة الديك الغرابُ		٦٨٤
وولى كشؤبوب العشي بوابل	ويخرجن من جعد ثراه منصب		٦٨٣
طعامهم إذا أكلوا وخيم	وما أن لا تحاك لهم ثياب		٦٦٧
وأرغب فيها عن لقيط ورهطه	ولكنني عن سنبس لست أرغب		٣٤
وقوم جعاد قليلي البيا	ن مثلهم يرهب الراهب	عبد بن مرارة بن سوادة	٤٥٤
وكائن هزمنا من كتبة قاهر	وقد عجمتنا في الحروب العجائب	القعقاع بن عمرو	٤٥٣
ما ضرها لو غدا بحاجتنا	غاد كريم أو زائر حببُ		٤٤٩
لعرفان آيات وملعبة لنا	ليالينا إذ أنا للجهل صاحب		٤٣٦
أقسموا أن لقوك لا تطعم الماء	وهم حين يقسمون ذئاب		٤٣٢
قرينة سبع إن تواتر مزة	ضربن خصفت أرؤس وجنوب		٣٦٢
فظل لنا يوم لذيذ بنعمه	فقل في مقيل نحسه متغيب	امرؤ القيس	١٥٠
وباكرتها والديك يدعو صباحه	إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا	النابغة الجعدي	٣٧٠
حتى إذا قملت بطونكم	ورأيتم أبناءكم شبوا		٤٥
وقلبتم ظهر المجن لنا	إن اللئيم الفاجر الخب		٤٥
وعندك معشر فيهم أخ لي	كان إخاءه الآل السراب		٤٧٦
تتابعن حتى لم تكن لي ريبة	ولم يك عما خبروا متعقبُ	الطفيل الغنوي	١٢٤
كثير سواد اللحم ما دام بادناً	وفي الضمر ممشوق القوائم شوذب		١٧
إذا قلت سيروا نحو ليلى لعلها	جرى دون ليلى مائل القرن أعضب		٥٧٣

			الصفحة
القوم في أثرى ظننت وإن تكن	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا		٦٨٣
فإن أكبره فلا بـأطـير إصرٍ	يفـارق عاتقي ذكـر خشيب		٤٠٤
فـأوردتهـا مـاء كـأن صبيبـه	من الأجن حِنّاء معاً وصبيب	علقمة	١١٨
بهـزٍّ وبهثة حـاشدون عليهم	حلق الحديد مضاعفاً يتلهب		٥١٨
	« بَ »		
بـي الغرام الذي يذيب بلاها	رب هـذا دعاء صب كئيبـا		٥٩٣
وماذا عليه لـو أعان بلقحـة	على نجب مولاه أعان وأجدبا		٥٣٠
لم يمنع الناس منهم ما أردت	ولا أعطيهم ما أرادوا حُسِّن ذا أدبا		٥٩٩
فإن أنا عنكم لا أصالح عدوكم	ولا أعـطه إلا سناناً مجربـا		٦٣٠
قلما يبـرح اللبيب إلى مـا	يورث المجد داعيـاً أو مجيبا		٣٠٤
وما زال فينا من لدن قرن تبع	كتائب هيجا يضربون الكتائبا	حضرمي بن عامر	٩١
يداك يدا نكل تركت بها العدى	نباذير تهوى شرق أرض ومغربا	نهار بن توسعة	٥٨
يخضبن بـالحناء شيئـاً شائبـاً	يقلن كنـا مـرة سبـائبـا		١٥
حيان لا تحطما بحبل هضيمة	انفا الزمـام فلم يقرا مـركبا		٤٥٣
بغيض إليّ الشر حتى إذا أتى	فحلّ بداري قلت للشر مرحبا		٤٥١
فضلّت النـاس كلهم جميعـاً	بعمّيْك اللذا أُنتجبا إنتجابا		٤٣٧
أبـى الله إلا أن تكون غريبة	بيثرب لا تلقين أماً ولا أبا		٤٢١
يوم لم يتركوا على ماء عمق	للرجـال المشيعـين قـلوبـا		٤٣٣
ألست أرى يا ضبُّ بالله أنني	مصـاحبة نحـو المدينـة اركبا		٤٢١
هويتني وهويت الخـرد العربـا	أزمان كنت منوطاً بـي هوى وصبا		٣٥٩
بـنـيّ إذا هلكـت فـأبـلوني	فـإني قـد كفيتكم السبـابـا		٦٩٥
	« بِ »		
وأطنـابه أرسـان جرد كـأنها	صدور القنا من بادىء ومعقب		١٢٤
يـا أيهـا السـائـلي لأخبـره	عمن بصنعاء من ذوي الحسب		١٢٩
كلهم يبغي عثـار الصاحب	يمسي ويضحى ظاهر الظباظب	أم الضحاك المحاربية	٥٨
وإذا تنورٌ طـارق مستـطرق	نبحت فـدلته عـلي كـلابـي		٣٤٤
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن	سلكن ضحيا بين حزمي شعبعب	امرؤ القيس	١٧
كأن حوافره مدبـراً خضبن	خضبن وإن كـان لم يخضبِ	النابغة الجعدي	٥١٨

			الصفحة
ويوم تواقفنا وقيس بن عامر	مددن إلى العليا وأودين بالنهب	حضرمي بن عامر	٩١
ومن معصرات ربما يوم غيبة	من القوم في مال مراح وعازب	أبو الصفي	٨٩
فيا رب ابركني به أو تلاقني	بموت فإني زاهد في ابن غالبِ	رملة بنت عويمر	٥٧
أحلامكم لسقام الجهل شافية	كما دماؤكم تشفي من الكلبِ		٥١
سبع الدار أشجع حين يبلى	لدى الهيجاء من ليث بغاب	كثير	٤٧
سدت عثمان يافعاً ووليداً	ثم سدت الملوك قبل المشيب	أبو الصلت	٤٦
كم بذاك الحجون من حي صدق	وكهول أعفة وشباب	حنين النخعي	٢٢
فأدرك لم يعرف مناط عذاره	يمر كخذروف الوليد المثقبِ		١٧
خيال لأم السلسبيل ودونه	مسيرة شهر للبريد المذبذب	البعيث	٦٥٢
ربَّ بيد ودونها	ناضب أو كناضب		٤٥٠
ولو أصابت لقالت وهي صادقة	إن الرياضةَ لا تنصبك للشيب	الجميح الأسدي	٤٤٥
لعمري لقد أسريت لا ليل عاجز	بساهمة الخدين طاوية القرب	الأخطل	٤٤٦
نسير إلى من لا يغب نواله	ولا مسلم أعراضه لسبوب		٤٣٧
أبلغ أبا دختنوس مألكة	غير الذي قد يقال ملكذب		٧٣٢
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب	أبو الغريب	٥٣٧
عتبتم علينا آل عيلان كلكم	وأي عدو لم نبته على عتب		٤٣٧
فإن من خيرهم وأفضلهم	أو خيرهم بتة أبو كرب		٦٠٦
ألا ليت شعري هل يلومن قومه	زهير على ما جر من كل جانب	أبو جندب الهذلي	٣٦٤
إن كنت قاضي نحْبي يومَ بينكم	لو لم تحنّوا بموعد غير مكذوب		٤٣
لربت ذكرى قد ذكرناك بعدما	مضت غير تنسي ادكار الحبايب	أبو الصفي	٩٠
ويوم تواقفنا وقيس بن عامر	مدون إلى العليا وأودين بالنهب	الحضرمي بن عامر	٩١
وكمتا مدماة كأن متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب		٣٤٤
أطوف بها لا أرى غيرها	كما طاف بالبيعة الراهب		٣٤٦
جاءُوا بصيد عجب من العجب	أزيرق العينين طُوّال الذنب		٥٢٨

« ت »

فقلت والمرء تخطئه منيته	أدنى عطيته إياي مثياتُ	تميم بن مقبل	٥٠٨

			الصفحة
ألا رحل جزاه الله خيراً	يدل على محصلة تبيت		٤٣
إذا شئت نجاني صروم مشيع	معي عقام ينقى الفحل مقلتُ		٣٤٣
فأومأت إيماءً خفياً لخبتر	ولله عينا حبتر أيما فتى		٦١٧
أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت		٦٢٠
إذا غرد المكاء في غير روضه	فويل لأهل الشام والحمرات		٥٧٣
رأيتك يا فرزدق وسط سعد	إذا ما نمت بشس أخو البيات	جرير	٨٨
نبيت نسيَّة لبني كليب	بأفواه الأزقة مقعيات	الفرزدق	٨٨
حنت نوار ولات هنّاحنت	وبدا الذي كانت نوار أجنت	شبيب بن جعيل	٧٣٤
سأشكر عمراً ما تراخت منيتي	أيادي لم تمنن وإن هي جلت	عبدالله بن الزبير	٤٧٤
ولدته نساء آل أبي طلحة	أكرم بهن من أمهات		٤٥٠
وافتخرت بنجدة الجدات	ونجدة الآباء والأمات	جهم بن المفارق	٦١
وأبرزت عن فرجها القثات	كأن فيه صوت ضفدعات	جهم بن المفارق	٦١
فكأن في العينين حب قرنفل	أو سنبلاً كحلت فانهلت	سلمى بن ربيعة	٣٥٨

«ج»

وقد أقول إذا ما القوم أدركهم	سكر النعاس لحرف حرة عاجي		٦٦٢
كأنما ضربت قدام أعينها	قطناً بمستحصد الأوتار محلوج		٦١٠
أمرقت من جوزه أعناق ناجية	تنجو إذا قال حاديها لها هيجي		٦٦٢
أجزت إليه حرّه أرجبية وقد	كان لون الليل مثل الأرندج		٥٦٩
شرابه المحض ولما يمزج	لم يقل يوماً لفروج دجي		٦٦٣
بدلت بعد نجائبي وركابي	أعواد سرج مقصص هملاج	رجل من شيبان أو الراعي	٢٠
رعى بارِضَ الوسمي حتى كأنما	يرى بسفا البهمى أخلّة ملهجِ		٤٦٦
هل بادّكار الحبيب من حرج	أم هل لهم الفؤاد من فرجِ		٤٣٢
يا نعمها ليلة حتى تخونها داع	دعا في فروع الصبح شحاج		٦٨٣
إن الخليط أجدوا البين فادجلوا	وهم كذلك في أمثالها لجج		١٦٤
فلا وصل إلا إن تقارب بيننا	قلائص يجذبن المثاني عوج	شبيب بن البرصاء	٢٥
قالت بدائك مت أو عش تعالجه	فما ترى لك فيما عندنا فرجا	عمر بن أبي ربيعة	٢١
أمنك البرق أرقبه فهاجا	فبت أخاله دهماً خلاجا	أبو ذؤيب	٣٨٣
ليت شعري أأول ا ج هذا	أم زمان من فتنة غير هرج		٤٣٤

			الصفحة
	«ح»		
فلا وأبي دهماء زالت عزيزة	على قومها ما فتل الزند قادح		٢٨٧
مفدى مودة باليدين ملعنٌ	خليع لحامٍ فائز متمنح	ابن مقبل	١٢٧
إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح	جرير	٤٧
وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة	فبح لأن منها بالذي أنت بائح	عنترة	٣١
أفي أثر الاظعان عينك تلمح	نعم لات هنا إن قلبك متيح	الراعي	٧٣٤
إذا قلت عاج أو تغنيت أبرقت	بمثل الخوافي لاقحاً أو تلقح	ذوالرمة	٦٦١
وما كنت أوري ما فواضل كفه	على الناس حتى غيبته الصفائح	مطيع بن إياس	٤٤٣
أحبك إن جيدك جيد سلمى	وعينك أيها الظبي السنيح		٤٥١
مصاليت تصطنع السيوف معاذة	لنا عارض ينفي العدو ويرجح	الأخطل	٤٤٦
لبئس الفتى ما دام حيا بزائل	له حاجة يغدو لها يروح	الأعلم بن قرفة بن عكرمة	٤٤٥
نهيتك عن طِلابك أم عمرو	بعاقبة وأنت إذ صحيح	أبوذؤيب	٣٧٩
لقد كان لي في ضرتين عدمتني	وما كنت ألقى من رزينة أبرح		٤٢١
لقد كان لي في ضرتين عدمتني	وعما ألاقي منهما متزحزح		٤٢١
وإن لقاها في المنام وغيره	وإن لم تجد بالبذل عندي لرائح		٥٨٧
فلما لبسن الليل أو حين ينصب	له من خذا آذانها وهو جانح	ذوالرمة	٥٧٣
	«حِ»		
وجامل خوّع من بنيه	زجر المعلى أصلاً والسفيح		٣٧٣
وما أدري وظني كل ظن	أمسلمني إلى قومي شراح		٤٢٢
تبكي على زيد ولا زيد مثله	برىء من الحمى صحيح الجوانح		٥٢٩، ٥٣٨
مزكنا معجر النواحي	قد كان أن ينقد للأحاح	عمرة بنت الحمارس	٦٤
وغاب حلائبي وبقيت فرداً	أماصعهم ونهضك بالجناح		٤٢٢
فقلت تعلمي حقاً يقيناً	بصدق ليس قولي بالمزاح	ابن حنظلة الغنوي	٦١
حتى إذا صار إلى النكاح	وناد يانا مرحا مراح	عزرة بن ثوبان العقيلي	٦١
وبعد غد يا لهف نفسي على غد	إذا راح أصحابي ولست برائح	أبو الطمحان القيني	٦٥٤
	«حْ»		
وإذا ما الخمر فيها أزبدت	أفسد الإزباد منها فمصح	الأعشى	١٦٠

			الصفحة
قلت لما نصلا من قنه	كذب العير وإن كان برح	أبودؤاد الإيادي	٥٢٥
فايرها ذا طبن مذهب	ما كان في من شها أو أحاحْ	بنت سريع بن مبيع ابن حرثان الوابشي	٦٦
ما بمنى عيب سوى أنها	مجدولة المتين غرثى الوشاح	عمارة بنت الحمارس	٦٥

«خ»

إذا مات ابنها صرخت عليه	وماذا تستفيد من الصراخ		٣٢٣
ستتبعه كعطف الفاء ليست	تمهل أو كثم على التراخ		٣٢٣

«دُ»

نطقن فلم يألون جهداً ولا أرى	مقالك إلا صادقاً حين أجهد	بعض نساء بن نضر ابن معاوية	٦٣
وأنت صاحبها المذكور قد علمت	ذاك العمائم يوم الخندق السود		١٧
أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُنا	وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا		١٥٨
فكيف ولم أعلمهم خذلوكم	على مُعْظَمٍ ولا أديكم قدوا	الحطيئة	٢٨٤
فظل يعمت في فوط وراجلة	يكفت الدهر إلا ريث يهتبد		٥٢٩
أبني لبيني لا أحقكم	وجد الإله بكم كما أجد	أوس بن حجر	٥٤١
يعجبني السخون والبرود	والتمر حباً ما له مزيدُ		٥٢١
لقد طوقت في الآفاق حتى	بليت وقد أنى لي لو أبيد		٥١٣
على الألى ملوا عثمان مظلمة	لم ينههم نشد عنه وقد نشدوا		٤٤٧
ثلاث كلهن قتلوا عمداً	فأخزى الله رابعة تعودُ		٦٤١

«ذ»

وأبرح ما أدام الله قومي	بحمد الله منطقاً مجيدا	خداش بن زهير	٦١٩
وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع	وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا	أعشى بني ثعلبة	٥٨٩، ٦٣٢
ألا أيها ذا السائلي أين يمت	فإن لها في أهل يثرب موعدا	أعشى بن ثعلبة	٥٨٩، ٦٣٢
إذا القعود كر فيها حفداً	يوماً جديداً كله مطردا		٦٤١

			الصفحة
وثقت بها وأخلفت أم جندب	فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا		٣٥٢
فخلف على أروى السلام فإنما	جزاء الثوي أن يعف ويحمدا	عثمان بن قيس	١٦١
بينا تراعيه بكل خميلة	يجري عليها الطل ظاهرها ندي	زهير	٤٣٥
عجبت هنيدةُ إن رأت ذا رقّة	وفما به قصم وجلداً أسودا		٦٨٠
وأحرمت برد الماء حتى رأيتني	أزاول قيظاً أو شتاء مجردا	ضرار بن فضالة بن كلدة	٤٥٥
ما إن تبدلت بآدٍ آدا	لم يك ينآد فأمسى آنآدا		١٥٢
كأنني حين أمسي لا يكلمني	ذو بغية يبتغي ما ليس موجودا	عمر بن أبي ربيعة	٣٩٩
ولقد ولدت بنين صدق سادة	ولأنت بعد الله كنت السيدا		٣٧٨
وما أم عمرو ساعة البين مغزل	تحاكي طلاً يوماً بأحسن من هندا		٥٩٥
ومن قبل آمنا وقد كان قومنا	يصلون للأوثان قبل محمدا		٥٩٤
مرواعجالاً وقالواكيف صاحبكم	قال الذي سألوا أمسى لمجهودا		٤٢٩
وقد رام آفاق السماء فلم يجد له	مصعداً فيها ولا الأرض مقعدا		٧٢٦
لعمرك ما أشبهت وعلة في الندى	شمائله ولا آباه المجالدا		٦٣١
ولا النصب المنصوب لا تنكشنه	لعاقبة والله ربك فاعبدا	الأعشى	٧٢

«د»

فقالت على اسم الله أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود		٦٠١
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية	لولا رجاؤك قد قتلت أولادي		١٢١
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهاراً فكن في الغيب أحفظ للعهد		٣٥٢
أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً	عفواً وعافياً في الروح والجسد		٣٣٧
وجدت أمن الناس قيس بن أشعث	فإياه فيما نابني فلأحمد		٢٨٨
فإنه مقر عيبي ملبرد	وأنت إن شئت بلا تعدِ		٦١
جهم محياه كوجه القرد	يموت من باضعه ملبرد		٦٣
عش بجد ولا يضيرك نوكٌ	إنما عيش من نرى بالجدود		١٢٩
سبوحاً جموحاً وإحضارها	كمعمعة السعف الموقد	امرؤالقيس	٢٢٥
يا عين هلا بكيت أربد إذ	قمنا وقام الخصوم في كبد	لبيد	١١٨
قد أترك القرن مصفراً أنامله	كأن أثوابه مجت بفرصاد		٧٦
وهل للغواني لا أبا لأبيكما	إلى خاضب شيب اللهازم من عهد	أبو الصفي	٨٨

			الصفحة
بني وابش إني لكم حق ناصح	شفيق عليكم فاركبوا منهج القصد	سريع بن مبيع الوابشي	٦٦
فشتان بين الناعم البال والذي	أتته المنايا كالحمار المقيد	بعض نساء بن نضر بن معاوية	٦٢
ولقد بعثت العيس ثم زجرتها	وهناً وقلت عليك خير معد	امرؤالقيس	١٥
يقر بعيني أن أرى من مكانه	ذرى عقدات الأبرق المتقاود	بهان بن عكي العبشمي	٤٦٩
فآليت لا أنفك أحد قصيدة	تكون وإياها بها مثلاً بعدي	أبوذؤيب	٤٤
قدني من نصر الخبيبين قدي	البخيل قد يعطي والجواد قد		٧٥
سلي عنا الفوارس يوم زيد	وعن كرى غداتئذ وشدّي		٩١
لا در درك إني قد رميت به	لولا حددت ولا عذري لمحدود	الجموح الظفري	٧٩، ٣٨٧
زعمت حسينة من سفاهة رأيها	إني على الحدثان غير جليد	أبومهوش	٤٦٠
لله درك إني قد سبقتهم	لولا حددت ولا عذري لمحدود		٣٨٧
غداة الروم صرعى من يباب	نشبهها القبائل من ثمود	القعقاع بن عمرو	٤٥٣
غفلت فخالفها السباع فلم تجد	إلا الإهاب تركته بالمرقد		٤٣٥
ومات الندى والجود معه فضمنا	قبر الكريم الأريحي الماجد		٤٣٢
ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها	لكالهائم المقصى بكل مذاد	كثير	٤٢٩
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد		٣٦٤
فما جمع ليغلب جمع قومي	مقارنة ولا فرد لفرد		٥٦٠
لوجهك في الإحسان بسط وبهجة	أنا لهماه قفو أكرم والد		٥٠
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ونصفه فقد	النابغة	٣٥٣
رقي إلا يكن لديك لنا	اليوم نوال فموعد لغدِ		٤٣٢
عليك سعد بن الضباب فسمحي	سيراً إلى سعد عليك بسعد	امرؤالقيس	١٥
سلي عنا الفوارس يوم زيد	وعن كرى غداتئذٍ وشدّي		٩١
أساخط أنت أم رضيت بما	استبدلت بالحي بعدهم فقد		٤٣٢
أيطمع فينا من هراق دماءنا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَدْ		٤٧١

«ذ»

تالله لا يدرك أيامه	ذو طرة جافٍ ولا ذو حذا	خفاف بن ندبة	٧٣٣
ترمي الفجاج والفيافي القصى	بأعينات لم يخالطها قذى		٣٧٤

			الصفحة
سأقذف نفسي دون جاري مغامساً	حياض المنايا أو أموت فأعذر	ثوبان بن جابر	٥٩
فيا ليت إن الله صيرني لها	كميعاً طوال الدهر لا أتترتر	نهار بن توسعة	٥٨
قهرناكم حتى الكماة فكلكم	يحاذرنا حتى بنونا الأصاغر		٤٧
يموت أناس أو يشب فتاهم	ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر	كثير	٤٦
قبح الإله الفقعسي ورهطه	وإذا تأوهت القلاص الضمر	نهشل بن ضمرة	٤٥
حواسر مما قد رأت فعيونها	تسيل بماء لا قليل ولا نزر	ذوالرمة	٤٥
وكنت متى أرسلت طرفك رائداً	لقلبك يوماً أتعبتك المناظر		٤٦٦
شكرت لكم آلاءكم وبلاءكم	وما ضاع معروف يكافئه شكر		٤٧٤
فما أكثر الأخبار أن قد تزوجت	فهل يأتيني بالطلاق بشير		٤٦٣
إن الخلي وإن الخير جاركم	ألا يزال لقوم منكم جزر	أبومهوش	٤٦٠
فعليك بالحجاج لا تعدل به	أحداً إذا نزلت عليك أمور	الأخطل	٤٤٩
فمن يكن طاوياً عنا نصيحته	وفي يديه بدنيا دوننا حصر	الأخطل	٤٤٨
فلا وأبيك لو أمكنت قومي	لطل على جناحيك النسار	الأخطل	٤٤٨
أريتك إما كنت في المال ذا غنى	أما تتقي في جنتيك تكاثرُ		٩٠
ولكن أجراً لو فعلت بهين	وهل ينكر المعروف في الناس والأجر		
قليلاً غرار العين حين يقلصوا	على كالقطا الجوني أفزعه القطر	الأخطل	٤٣٥، ٤٤٨
فما أنتم منهم ولكنكم لها	عبيد العصا ما دام للزيت عاصر	الأخطل	٤٣٥
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الريح والخضر	امرؤالقيس	٤٢٠
تغيرت بعدي أم أصابك حادث	من الدهر أم مرت عليك مرور	أبوذؤيب	٤٠٠
ببيض كغزلان الفلا كل ناشىء	تضمنها من جوف كلتها خدرُ		٩٠
تلقي الأوزون في أكناف دارتها	تمشي وبين يديها التبن منثور		٤٢٤
لعمر أبي لئن قوم أضاعوا	لنعم أخو الحفاظ لنا جدار	الأخطل	٤٣٥
أعز من ولدت حواء من ولد	أهل الرياء وأهل الفخر إن فخروا	الأخطل	٤٤٧
حتى إذا هو ظن أن قد اكتفى	فاكتن مال به هيام أعفر	الأخطل	٤٤٩
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة	خفف عليك سلام الله يا عمر	الحطيئة	٢٥٩
لو كان غير سليمى اليوم غيره	وقع الحوادث إلا الصارم الذكر	لبيد	٢٩٦
أمن آل وسنى آخر الليل زائر	ووادي العوير دونها والسواجر	الراعي	١٥٥

			الصفحة
أقامت به حتى ذوى العود في الثرى	وساق الثريا في ملاءته الفجر	ذوالرمة	١٤٨
فقلنا يا أسلموا أنا أخوكم	فقد برئت من الإحن الصدور	العباس بن مرداس	١٤٤
ندمت ندامة الكسعي لما	غدت مني مطلقه نوار	الفرزدق	١٣١
رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيضحى وأما بالعشي فيخصر		١٢٠
أولى لكم ثم أولى أن تصيبكم	بني نواقر لا تبقي ولا تذر		٥٧١
فلا يدعني قومي صريحاً لحرة	لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر		٣٣
تمنيت من حبي علية أننا	على رمث في البحر ليس لنا وفر	أبوصخر	١١٢
فقلت لها لا تجزعي وتصبري	فقالت: بحق أنني منك أصبر	ابن حنظلة الغنوي	٦٢
إذا طال عمر المرء ذلك ركنه	وصار لقي لا أن يجوز له أمر	أبوالعاجز الكليبي	٥٩
فقدوا أبيكم وأبي جميعاً	أصيبت إذا أصيب به النضير	العتبي	٥١
لقد كذبتك نفسك فأكذبنها	فإن جزعاً وإن إجمال صبر		١٠٩
لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا	وكاد لو ساعد المقدور ينتصر		٣٦٤
وما نفعت أعماله المرء راجياً	جزاء عليها من سوى من له الأمر		٣٦٤
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار	سليط بن سعد	٣٦٤
أرواح مودع أم بكور	أنت فانظر لأي ذلك تصير	عدي بن زيد	٣٦٢
يلاحظ طيره أبداً زياد	لتخبره وما فيها خبير		٦٢٥
كأن على عرنينه وجبينه	أقام شعاع الشمس أو طلع البدر	أبوتمام	٦٠٢
سباهية تخال الشمس أماً	وتحسب أن والدها ثمير		٥٩٣
أني حلفتُ ولم أحلف على قيد	فناء بيت من الساعين معمور		٤٣
أعل الهندي مهلاً وكرة	لدى برك حتى تدور الدوائرُ		٥٩٢
بلوى من الله واختبار	ما يفعل الليل والنهار		٤٥
فإن تكن الأيام فرقن بيننا	فقد عذرتنا في صحابته العذر	أبوتمام	٥٨٣
ترك الناس لنا أكتافهم	وتولوا لات لم يغن الفرار	الأفوه	٥٧٠
وذلك رأي لا أحب تزيدا	وربّ رأي يستريه المفكر		٦٢
إن بني عون ابتنوا حسباً	ضيعه الدُّخلَلُون إذ غدروا		١٤
أربيعنا في خمس عشرة حجة	حقاً لهنك للربيع الأزهر	حبيب	٤٢٩
أولى لكم ثم أولى أن تصيبكم	متى نواقر لا تبقي ولا تذر		٥٣٧
فوافي به ما كان يرجو ببابه	وصادف منه بعض ما كان يحذر		٦٨٣

			الصفحة
بينما الناس على عليائها	إذ هووا في هوة فيها فغاروا	الأفوه الأودي	٥٣٢
الناس ألب علينا فيك ليس لنا	إلا السيوف وأطراف القنا وزر	كعب بن مالك	٧٣٥
قالوا غدرت فقلت إن وربما	نال المنى وشفى الغليل الغادر		٧٣٢

«ر»

فوليته لما التقينا مصمما	أراه الحسام الموت أحمر أصفرا	زهرة بن الخوية	٦٨٧
إن فيها أخيك وابن زياد	وعلياً أبيك والمقدارا		٥٩٤
نجا سالم والموت منه بشدقة	ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا	حذيفة بن أنس	٥٢٦
عليك بأرباب الصدور فمن غدا	مضافاً لأرباب الصدور تصدرا	الأمين المحلى	٣٠٨
يديان بيضاوان عند محجر	قد يمنعانك أن تذل وتقهرا		١٤٣
قبحتم يا آل زيد نفراً	ألأمُ قومٍ أصغراً وأكبرا		١٠١
صبراً أبا إسحاق عن قدرة	فذو النهى يمتثل الصبرا	المشوق	١٣٦
قالت سلامة لم يكن لك عادة	أن تترك الأصحاب حتى تعذرا		٧٣
أضعت بضاعاتي وجئت بدندن	من التمر لا يسوي أخي حبربرا	ثوبان بن جابر	٥٩
فلا حسن إلا حسنها فائق له	فقد صرت من حبي لها الدهر مهترا	مرداس بن حذام الأسدي	٥٨
لم يلق أخبث يا فرزدق منكم	ليلاً وأخبث بالنهار نهارا	جرير	٤٧
فهل أنا ماش بين سوط وحية	وهل أنا لاق حي قيس بن شمرا	جميل	١٨
سألنا من أباك سراة تيم	فقال أبي تسوده نزارا		١٤٦
فبتنا قياماً لدى مهرنا	تذع من شفتيه الصغارا		٦٨٠
سفرت فقلت لها هج فتبرقعت	فذكرت حين تبرقعت ضبارا	الحارث بن الخزرج	٦٥٨
أريتك إن حذرت قرفة فانتهى	عن الشر من ينهى عن الشر منذرا	ثور بن ربيعة	٤٦٠
وسل حنشاً عن حربنا وابن مالك	وجدك لم يرجع سواماً ولا وفرا	الأخطل	٤٤٩
وإني لأرجو ملحها في بطونكم	وما بسطت من جلد أشعث أغبرا		٤٠٥
فلله عيناً من رأى من مفارق	يفارق طوعاً أو غريباً مسيرا		٤٣٤
لقد نزع المغيرة نزع سوء	وغرق في الفقا سهماً قصيرا	يزيد بن مفرغ الحميري	٦٣٣
ويسقط بينها المرئي لغواً	كما الغيت من الدية الحوارا	ذو الرمة	٦٣٣
إذا الأرض وارتك أعلامها	فكف بالرواعد عنها القطارا	ذو الرمة	٦٣٢
كأن القرنفل والزنجبيل	تأتي بغيها وأريا مشورا		٦٣٠
أشار له أمر فوقه	هلم فأم إلى ما أشارا	امرأة من بني أسد	٥٤١

			الصفحة
تساءل يا بن أحمر من رآه		أعارت عينه أم لم تعارا	٣٨٢
	« ر »		
ولولا قعود الدهر بي عنكم لم يكن		يفرقنا شيء سوى الموت فاعذري	٢٨٥
ألا يا اسقياني قبل خيل أبي بكر		لعل منايانا قريب ولا ندري	عرقوص بن النعمان ٤٥٣
أحبيتكم فاشفعوا لي عند ربكم		لعلني بكم أنجو من النار	٦٩٣
قبحتما شاعري قوم ذوي حسب		حزت أنوفكما حزاً بمنشار	الأعشى ٧٢٥
تبدلت يا سلمى بعمرو بن عامر			
أخا الحلم والإحسان قيس بن هوبر			عمرة بنت الحارس ٦١
لعمري لقوم قد نرى في ديارهم		مرابط للأمهار والعَكَر الدثر	١٩
كذاك الدهر دولته سجال		فيوم من مساءة أو سرور	٤٥٣
وأنت لو باكرت مشمولة		صهباء مثل الفرس الأشقر	الأقيشر ٤٨٨
فمن أنتم إنا نسينا من أنتم		ويحكم من أي ريح الأعاصر	زياد الأعجم ٦٢٠
أبو حازم جار لها وابن برثن		فيا لك جاري ذلة وصغار	٥٧١
عنا غنيت بذات الرمث من أجلى		والعهد منك قديم منذ أعصار	١٢٠
فقالوا ما تشاء فقلت ألهو		الإصباح آثر ذي أثير	عروة بن الورد ٥٣٦
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا		ليلاي منكن أم ليلى من البشر	العرجي ٣١٨
علك أن تذهب بعض الذي		بقلبها من طول هذا النخير	أم الورد ٦٣
قل لأبي نعجة شيخ النمر		أجدت عمرّ الله نعت الكمر	عمرة بنت الحمارس التغلبي ٦٣
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم		وهل يعذب إلا الله بالنار	٣٣٥
من شارب مربح بالكأس نادمني		لا بالحضور ولا فيها بسوار	الأخطل ٣٢، ٣٣٢
مستقبلين شمال الشام تضربهم		بحاصب كنديف القطن منثور	الفرزدق ١٥٦
مرحباً بالذي إذ جاء جاء الخير		أو غاب غاب عن كل خير	١٤٥
من كان مسروراً بمقتل مالك		فليأت نسوتنا بوجه نهار	الربيع بن زياد ١٣٩
مطلاً على أعدائه يزجرونه		بساحتهم زجر المنيح المشهر	عروة بن الورد ١٢٦
يا ليتما أمنا شالت نعامتها		إيما إلى جنة إيما إلى نار	القضم بن مسلم البكائي ١٢٠
فلما رأى الرحمن أن ليس منهم		رشيد ولا ناه أخاه عن الغدر	ابن المعتز ٤٥
فقبلك ما عز الزمان وصرفه		رجالاً كراماً من تميم ومن بكر	مرداس بن خذام ٦٥
إن تسد الخوض فلم تعدهم		وعامر ساد بني عامر	الأعشى ٦٢٩

			الصفحة
يا فارساً ما أبو أوفى إذا شغلت	كلتا اليدين كزورا غير فرار		٥٧١
هاذاؤه الدفتر خير دفتر	في كف قرم ماجد مصوَّر		٦٣٥
لو أسندت ميتاً إلى نحرها	عاش ولم ينقل إلى قابر		٦٣١
أتتني بإد قد أتيت بمثله	ولم أك أم الورد بالمتخير	نفيل بن بكر بن زرعة	٥٩
وقربن ذيالاً كأن سراته	سراة نقا العزاف لبد بالقطر	رحالة بن عرزه	٥٩
فآليت بالرحمن ربي أذوقها	ولا أستبيها ما بدا وضح الفجر	قتادة بن مغرب اليشكري	٥٨
فلو نبش المقابر عن كليب	فيخبر بالذنائب أي زير	مهلهل	٣٢، ٧٢
ويا رُبَّ غارة أوضعت فيها	كسح الخزرجي جريم تمر	دريد بن الصمة	١٦
عهدي بها في الحي قد سربلت	بيضاء مثل المهرة الظاهر		٦٥٠
ألا ليت شعري هل أرى الورد مرة	يطالب سرباً موكلاً بغوار	امرؤ القيس بن عابس	٤٥٢
نودي الخرج بعد خراج كسرى	وخرج من قريظة والنضير	عمرو بن عبد المسيح	٤٥٣
أظن خيول المسلمين وخالداً	ستطرقكم عند الصباح إلى البشر	حرقوص بن النعمان	٤٥٣
هو الليث معدواً عليه وعادياً	وأجود خلق الله في العسر واليسر		٥٧
فاقسم لو أدركته لقذفته	إلى صعبة الأرجاء مظلمة القعر		٤٤٨
يدعو فوارس لا ميلاً ولا عزلاً	من اللهازم شيباً غير أغمار		٤٤٨
ألا يا اسلمي يا هند هند بدر	وإن كان حياناً عدى آخر الدهر		٤٤٨
تدل عليه الضبع ريح تضوعت	بلا نفح كافور ولا بعبير	الأخطل	٤٤٨
فثم تناهينا كلانا عن الصبى	ولا شيء خير من تقى الله والصبر	الأخطل	٤٤٧
أسفهاً أوعدت يا ابن استها	لست على الأعداء بالقادر	الأعشى	٦٢٩
المطعمون الضيف لما شتوا	والجاعلو القوت على الياسر	الأعشى	٦٢٩
علقم ما أنت إلى عامر	الناقص الأوتار والواتر	الأعشى	٦٢٩
وذو النحت يؤمنه فيقضي نذوره	لدى البيض من نصف الحنين المقدر		٥٩١
وفي النصف من خوان ود عدونا	بأنه في أمعاء حوت لدى البحر		٥٩١
نحن أجزنا كل ديال قتر	في الحج من قبل وآدي المؤتمر		٥٩١
يا مي ما لي قلقت مجاوري	وصار أمثال الفغا ضرائري		٥٢٧
ويا ليت اني كنت أعور قبلها	أصم يناديني المنادي ولا أدري	العقيلي	٥٩
شطيرة شائلة الجمائر	فصرت فيها بينهم كالساحر		٥٢٧
محلك أن تنجو من النار إن نجا	مصر على صهباء طيبة النشر	حميد الحرقوصي	٦٠
فقالوا ما تشاء فقلت ألهو	إلى الاصباح اثر ذي أثير		٥٣٦

			الصفحة
قطع التنائف عائذاً	بك في وديقة شهر ناجر		٥٩١
نصف النهار الماء غامره	ورقيبه بالغيب ما يدري		٦٨٣
بقبر امرىء يقري المئين عظامه	ولم يكن إلا غالباً ميت يقرى		٧٣٥
إن الغزال الذي كنتم وحيلته	تقتلونه لصروف الدهر والغير		٤٣
بالباعث الوارث الأموات قد ضَمِنَتْ			
	إياهُمُ الأرضُ في دهر الدهاريرِ		٤٣
لقد كذبتك نفسك فاكذبنها	فإن جزعاً وإن إجمال صبر		١٠٩
أبصارهن إلى الشبان مائلة	وقد أراهن عني غير صدار	القطامي	١٥٢
فما أنت والبيض الأوانس كالدمى	وأنت قصير الباع منتفخ السحر		٦٠
تالله ترتحل الغداة وإن	تفعل فإنك غير ذي قدر		٧٣٣
لو بغير الماء حلقي شرق	كنت كالغصّان بالماء اعتصاري		٤٠
فصبّ عليكم تغلب ابنة وائل	فكانوا عليه مثل راغية البكرِ		٤٥، ٧٥
فوالله أرني ما حييت بحرَّة	ولا أمة ما لاح لي وضح الفجرِ		٦١
أؤمل أن أعيش وأن يومي	بأول أو بأهون أو جبارِ		٤٢٥
فإن أنا لم أفعل بكت وتماوتت	وقالت ألا لا سقيت من القطر		٦١
قد تركت ساه وقالت حرِ	شمطاء جاءت من أعالي البرِ		٦٥٩
	«رْ»		
ألا صلى الإله صلاة صدق	على عمرو بن عثمان بن قنبر		٦٨٩
فإن كتابه لم يغن عنه	ذوو قلم ولا أبناء منبر		٦٩٠
فمن كان ناسينا وحسن بلائنا	فليس بناسينا على حالة بكر		١٩
بحسبك في القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غني مضرْ	الأشعر الرقبان	٤٤٣، ٤٤٤
فإذا ما صار في جار استها	ضحكت ضحك الطروب المهتتر	زميت بن مسهر	٦٠
يفكهنا سعد ويغدو عليهم	بمثنى الزقاق المترعات وبالجرز		١٨
مالك عندي غير سهم وحجر	وغير كبداء شديدة الوتر		٧٠
هي المقادير فلمني أو فذر	إن كنت أخطأت فلم يخط القدر		١٣١
	«ذ»		
ونحن أناس لا دراهم عندنا	وللناس أخباز وليس لنا خبز		١٦٢

			الصفحة
ونحن أناف القدر والأكل ستة	جراضمة جوف وأكلتنا لبز		١٦٢
لنا أعنز لبن ثلاث فبعضها	لأولادهائتناوفي بيتنا وما بيننا عنز		١٦٣، ٤٨٢
يحسب خزاً تحته وقزا	وفرشاً محشوة أوزا		١٨
وصاحب ابداً حلواً مزا	بحاجة القوم خفيفا نزا		١٣٧
شرنبثة من تحت وهي مبينة	لخلف الجياد من قطاة ومحزز		٤٥٩

«سُ»

لقد أرسلوني في الكواعب راعياً	فقدوأبي راعي الكواكب أفرس		٧٦
حذا السيف في عرقوبها فتتابعت	وعرق النسا في رجلها يتنفس		٤٥٥
عسعس حتى لو نشا إذ دنا	كان لنا من ضوئه مقتبس	أبوالبلاد النحوي	٦٨٥
فإن لم يجد رسلاً يرد ذمامه	قرت لك مقحاد العريكة عرمسُ		٤٥٥

«سَ»

فتاتان أما منهما فشبيهة الهلال	والأخرى منهما تشبه الشمسا		٤٥٠
ولم ترم الدار الكثيب فعسعسا	كأني أنادي أو أكلم أخرسا		١٧
كأنه على فاجع	من خير قومكم تُعسا		٤٧١

«س»

ويئست مما كان يشفعني	منها ولا يسليك كاليأس		١٤٧
ان بني أود هم ما هم	للحرب أوللجدب عام الشموس	الأفوه الأودي	٥٧٣
يا عجباً لساحقات الورس	والجاعلات الكُسَّ فوق الكُسِّ		٥٩
دلائل أحصيت عشر وسبع	وواحدة لمقصور مقيسِ		٣١٦
ليت شعري أفاح رائحة المسك وما	إن أخال بالخيف أنسي		٤٥١
لطمن بترس شديد الصقا	ل من خشب الجوز والأبنس	النابغة الجعدي	٤٨٨
ليتني ألقى رقية في خلوة	ملء عين أو نفس		٤٣٤
وأصفر من قداح النبع فرع	له علمان من عقب وضرس		١٢٧
أفي كل عام بعده	تجدون خمساً بعد خمس		٤٧٠

			الصفحة
		«سْ»	
دلائل أحصيت عشر وسبع	وواحدة المقصور مقيس		٣١٦
إذا حملت بزّتي على عدس	على التي بين الحمار والفرس		٢١
		«ش»	
قد قرثوني بعجوز جحرشي	كأنما دلالها على الفُرُشِ		٣٢٩
		«صْ»	
وكل أناس وإن أفحلوا	إذا عاينوا فحلكم بصبصوا	الأعشى	٦٢٩
		«ص»	
تبيتون في المشتى ملاء بطونكم	وجاراتكم غرثى يبتن خمائصا	الأعشى	٦٣١
أتاني وعيد الحوص من آل جعفر	فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا	الأعشى	٦٣١
والله لو كنت لهذا خالصاً	لكنت عبداً آكل الأبارصا		٥٩٤
كلا أبويكم كان فرعاً دعامة	ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا	الأعشى	٦٣١
يا دهر أم ما كان مشيي رقصا	فقد تكون مشيتي توقصا		٤٦
		«ضْ»	
منع الحياة من الرجال ونفعها	حدق تقلبها النساء مراض	الفرزدق	٦٠
		«ضِ»	
قال لها هل لك يا تافي	قالت له ما أنت بالمرضي		٢٨٩
قد علمت أخت بني أباضِ	جارية في رمضان الماضي		٥٩٠
		«طِ»	
كمثل أسراب القطا ذي اللقط	صوادراً عن مدهن ورقط	محمد بن ذؤيب العماني	٤٢٣
جزى الله أبناء العشيرة لامة	بتركهم آثارنا يوم قطقط	أبو مهوش	٤٦٠
		«ظْ»	
تجلّد لا يقل هؤلاء هذا	بكى لما بكى أسفاً وغيظا		٥٠٦

		الصفحة
ونـار حرب تسعـر الشواظـا	لا يـدفنون منهم من فـاظـا	٦٦٤

«غ»

إذا كنت لم تنفع فضر فـإنما	يـراد الفتى كما يضـر وينفع	قيس بن الخطيم	٦٠٩
كل شيء حتى أخيك متـاع	وبـقـذر تفـرق واجتمـاع		٦١٧
بـإصر يتـركني الحي يـومـاً	رهينـة دراهم وهم سـراع		٤٠٤
إذا ما رأوا أضيافهم يتقنعوا	وولوا سراعاً للبيوت قعـاقع		٦٥
وسكتتهم بالقول حتى كأنهم	بواقر جلح أسكنتهـا المرابـع		٦٦٤
يقـول الخنـا وأبغض العجم نـاطقـاً	إلى ربنـا صـوت الحمـار اليجـدعُ	ذو الخرق الطهوي	٣٧
وبالله لولا أنه تاب وارعوى	لهر عليه الذئب غثر خوامع	المغيرة بن حبناء	٦٠
فإنك إلا ما اعتصمت بنهشل	لمستضعف يـابن المراغة ضائع	الفرزدق	٨٨
طوى النحر والأجراز ما في بطونها	فما بقيت إلا الصدور الجراشع	ذو الرمة	١١٣
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	ذو الرمة	٣٤٤
ارمي عليها وهي فرع أجمع	وهي ثـلاث أدرع واصبـع		٢٨٠
تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله	فما بقيت إلا الضلوع الجراشع		٦٨٥
صدئت عليه الدرع حتى وجهه	من حرها يوم الكريهة إسفع		٧٢٥
أكرم بقوم رسول الله قائدهم	إذا تفرقت الأحزاب والشيع		٧٢٨
فكم آملاً ما لا ينـال وربما	أصاب المنى من ساعدته المطامع	بعض نساء بني نضر	٦٢
وأقرضت ليلى الود تمت لم تُرد	لتقرض ديني والقروض ودائع		٨٨
وإذ وشـى بـي أقوام فأدركني	رهط الألى رفع الرحمن فارتفعوا	الأخطل	٤٤٧

«غ»

وكنـا كالحـريق أصاب غـاباً	فيخبـو ساعـة ويهب سـاعـا		٥٨٧
من ير هوذة يسجد غير متئب	إذا تعمم فوق التاج أو وضعا	الأعشى	٦٣٢
واستخبري قافل الركبان وانتظري	أوب المسافر إن ريثاً وإن سرعا	الأعشى	٦٢٩
قالت أرى رجلاً في كفه كتف	أو يخصف النعل لهفي أية صنعا	الأعشى	٦٢٩

			الصفحة
وزادني كلفاً في الحب أن منعت	وحب شيء إلى الإنسان ما منعا	الأحوص	٤٨، ٦٠٤
فما تك يا بن عبدالله فينا	فلا فقراً نخاف ولا ضياعا		٣٧٧
فعيدك ألا تسمعيني ملامة	ولا تنكئي قرح الفؤاد فينجعا	متمم بن نويره	٤٠٣
أكفراً بعد رد الموت عني	وبعد عطائك المائة الرتاعا	القظامي	٤٥٦
كم جربوه فما زادت تجاربهم	أبا قدامة إلا الحزم والفنعا	الأعشى	٤٦٣
فبيني أنت طالقة ثلاثاً	فإني أبغض الأنثى الجلوعا	الإمام بن أقرم	٥٧
ألا ليت ايري من عظام وأنه على	حرك موقوف يد الدهر أجمعا	كرز بن الضحاك	٦٤
بذات لوث عفرناه إذا عثرت	فالتعس أدنى لها من أن أقول لعا	الأعشى	٦٥٨
رعت إبلي برمل حيود إذ لا	مقيل بها ولا شرباً نقوعا		٣٠٠
هم منعوني إذ زياد كأنما يرى	بي إخلاء بقاع موضعا		١٥٥

«ع»

كلما نكتها بكت ثم قالت	أنت خبّ مجرب للخداع		٦٤
أغر إذا ما شد عقداً لذمة	حماها وطير في الدماء كروع	البعيث	٦٣٤
هل أنت ابن ليلى إن تطرتك رائح	مع الركب أو غاد غداة غد معي		٤٧٣
لو أنها بيعت لأغليتها	ويل بها سلعة مبتاع		٣٣٤
لما عصا أصحابه مصعباً	أدى إليه الكيل صاعاً بصاع		٣٦٥
وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	وما بال تكليم الديار البلاقع	ذوالرمة	٦٥٨
إذا قال حادينا لتشبيه نبأة	صه لم يكن إلا دوي المسامع	ذوالرمة	٦٥٧

«غْ»

كيف يرجون سقاطي بعدما	جلل الرأس مشيب وصلع	سويد	٥٦٨
من أناس ليس من أخلاقهم	عاجلُ الفحش ولا سوءُ الجَزَعْ	لقيط بن يعمر	٥٧٢

«فُ»

اللذ بأسفله صحراء واسعة	واللذ بأعلاه سيل مده الجرف		٥١٦
إذا القنبضات السود طوفن بالضحى	رقدن عليهن الحجال المسجف	الفرزدق	٨٧

			الصفحة
فما زودوني غير سحق عمامة	وخمس مئي منها قسي وزائف		١١٤
وأظن أن النفس تابعة لهم	إن كان كون والكريم ألوف	حضرمي	٩١
إما أضح في بلق مقيمًا	فقد يرعاني الحي اللفيف	مالك بن أحنث بن كرز	٩١
ألم تر أن النبع يصلب عوده	ولا يستوي والخروع المتقصف	جرير	٨٦
تركت الماء في النجران حتى	تركت الباب ليس له صريف		٧٢
قف بالمطي وهل يفيد الموقف	والدار من طول البلى لا تعرف	عبدالكريم بن عبد الرزاق الجهني	٥١
بما في فؤادينا من الهم والهوى	فيبرأ منهاض الفؤاد المشغف	الفرزدق	٤٨٩
إذا جمادى منعت قطرها	زان جنابي عطن معصف	أبو شروان	٥٩٠
أولاك الأولى لو كنت بالحب عالماً	يصرعن أقواماً وهنّ ضعائف	عرفطة بن عبدالله	٣٣١
قضى لها الله حين صورها	الخالق أن لا يجنها سدف		١٦
أرجو بها عفو الإله لأنني	ما زلت أمعن في الذنوب وأسرف	عبدالكريم بن عبد الرزاق الجهني	٥٢
وما قام منا قائم من ندينا	فينطبق إلا بالتي هي أعرف		٧١
يا ليت حظي من جداك الصافي	والفضل أن تتركي كفافِ		١٣

«ف»

كأن بني نعش ونعشاً مطافل	بوجرة قد أضللن في بهمة خشفا	ابن هانىء الأندلسي	٤٩٣
وأنا وفدهم في كل يوم	فإن عميوا فسل بهم عريفا	أبو محجن	٤٥٤
ذاك وقد يجمع البغيض	وقد يجعل بين اللفائف الشقفا		٣٧٥

«فِ»

ألستم تخافون أدنى العذاب	وما آمن الله كالأخوف		٥١
إذا قال حاديها أيا هجست به	مهابية الأعراف بيض السوالف	ذو الرمة	٦٦٢
إن تجودي وتنجلي أم عمرو	وحبذا أنت من خليل مصاف		٤٥٠

«قُ»

وأصفر كالحناء طام جماحه	متى ما يذقه فارط القوم يبصق	الأعشى	٦٣٢
تهيجني للوصل أيامنا الألى	مررن علينا والزمان وريقُ		٦٨٣
فقلت له صوب لا تجهدنه	فيدرك من أعلى القطاة فمتزلق	امرؤ القيس	٧١

			الصفحة
ما كان ضرك لو مننت وربما	من الفتى وهو المغيظ المحنق	قتيلة بنت النضر	٣٨
وقد جعلت تبدو العداوة بيننا	حديثاً وأسباب المودة تخلق	حضرمي	٩١
إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما	عريشاً علته النار فهو محرق	أوس بن حجر	١٢٦
وتصبح من غبّ السرى وكأنما	ألم بها من طائف الجن أولق	الأعشى	٣٢٧
زمّوا الخدبات من جمال لكي	يغدو سراعاً والفجر منغلق		٤٥٢
عدس ما لعباد عليك إمارة	نجوت وهذا تحملين طليق	يزيد بن مفرغ	٢٠
وإنسان عني يحسر الماء تارة	فيبدو وتارات يجم فيغرق	ذو الرمة	٦٦٨
الا طرقت أسماء والليل دامسٌ	فأحبب بها من طارق حين يطرقُ		٧٢٨
أخذت بقرن الشمس من كل جزعة	ظفارية حتى لهن زقاق		٣٣١
من بعد ما زلّت بسعدٍ نعله	ورجا رجاء دونه العيّوق		٥٣٦، ٦٦٦
فلتكن بعد الغداة من الصلح	من النجم جاره العيوق		٦٦٦
فطرْ خالداً إن كنت تستطيع طيرة	ولا تقعن إلا وقلبك خافقُ		٦٨٤
إن حبي إياكما لكثير	ليس حبيكما القليل الرماق		٤٥٠

«قَ»

زجرت ليلة كلها	فجئت به مؤيداً خنفقيقا	الكميت	٦٤١
وقد كنت لا أرضى بنعمان منزلاً	مضار منايَ أن يلوح بها برقا		٥٩٤
عهدت خليلي نفعه متتابع	فإن كنت إياه فإياه كن حقا		٤٩
أشد فحول الوحش عن أخدرية	كأن بها من زر ما لعجب أولقا	عرفطة عبدالله	٣٣١
قلت لمولاتها اذهبي فسلي	إن كان قبل الرواح منطلقا		٤٥١
إن أعدائي من جر	الك قد صار صديقا	الجراح بن نباتة العقيلي	٦٥
إن الرعاث إذا يكون وديعة	يمسي ويصبح درها ممحوقا		٣٤٣
ولئن قوم أصابوا غرة	وأصبنا من زمان رفقا		٥٦٢

«قِ»

أخالد قد والله أوطئت عشوة	وما العاشق المظلوم فينا بسارق		٧٦
فإن تعف عن حمران بكر بن وائل	فليس لنا سودانهم بصديق	الأخطل	٤٤٦
يا خالق الحية السودا بلا سأم	علا خوانك ملح غير مدقوق		٥٩٤
حسبت بغام راحلتي عناقاً	وما هي ويب غيرك بالعناق	ذو الخرق الطهوي	١٨

			الصفحة
تذرُ الجماجم ضاحياً هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق	كعب بن مالك	٥٠٠
وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها	نسيفاً كافحوص القطاة المطرق	الممزق العبدي	١٤٦
وهيف يهيج البين بعد تجاوز	إذا نفحت من عن يمين المشارق		٧٢٦
إن الجنيد أزلق وزملق	جاءت به غلسى من الشام تلق		٦٨٥
أزمان جمل كالغزال المرشق	بين سجوف الحجل المسردق		٩٠

«كُ»

فأعبدت مصقولاً لأيام ورنةٍ	إذا لم يكن للرمي والطعن مسلك		٥٩٢
فلما رآني حمت ارتحاله	تلمك لو يجدي عليه التلمك		٦٩٠

«كَ»

تعيرنا أننا عالة	ونحن صعاليك أنتم ملوكا		١٧١
تقول بنتي قد أنى أناكا	يا أبتي علك أو عساكا		٤٩٥

«كِ»

بنو دارم عند السماء وأنتم	قذى الأرض أبعد بين ما بين ذلك		٤٣٧

«لُ»

بني رب الجواد فلا تقيلوا	فما أنتم فنعذركم لقيلُ		٥٩٣
هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	وليس منها شفاء الداء مبذول	هشام بن عقبة	١٤١، ١٦٦
فلهو أخوف عندي إذ أكلمه	وقيل أنك مسلوب ومقتول	كعب بن زهير	٢٩٤
ولا عيب فيها غير أن سريعها	قطوف وإلا شيء منهن أكسل	ذو الرمة	٤٧
وترضى به إن كان يكثر نيكها	وإن قل قالت أنت سيان والثكل	عبد الله بن الزبير الأسدي	٦٤
ولقد سدد عليك كل ثنية	وعلوت فوق بني كليب من علُ	الفرزدق	٨٥
تبادرن الديار يزفن فيها	وبش من المليحات البديل	أبو الصفي أو رفاعة الفقعسي	٨٩
كأنه بعدما صدرن من عرق	سيد تمطر جنح الليل مبلول	طفيل	١٢٦
وهل ينبت الخطي إلا وشيجه	ويغرس إلا في منابته النخل	زهير بن أبي سلمى	٣٣٤
فمتى تقوم قيامتي بوصاله	ويضم شملينا معاد شامل	جلال الدين	٦٠٠
فإنك لا تدري متى الموت جائي	ولكن أقصى مدة الموت عاجل	—	٦٣٧

			الصفحة
بمثلها يروح يريد هواً	ويقضي الهم ذو الأرب الرحيل		٣٣٨
لمن زحلوقة زلّ	بها العينات تنهلُ	النابغة الجعدي	٣٥٨
جفوني ولم أجف الأخلاء إنني	لغير جميل من خليلي مهمل	—	٣٥٩
وبينا أنت توجف مستهلاً	بساحة أرضهم لمع الدليل		٤٣٤
إذا أشرف الديك يدعو بعض أسرته	إلى الصباح وهم قوم معازيلُ		٣٧٠
وقومك لا تجهل عليهم ولا تكن	بهم هرشاً تغتابهم وتقاتل		٤٥١
متى تغمز مفاصلنا تجدنا	غلاظاً في أنامل من يصول	عمرو بن مسعود	٤٥٥
هيا أم عمرو وهل لي اليوم عندكم	بقية أنصار الوشاة سبيل	—	٦٨٤
كأن حيث يلتقي منه المحل	من جانبيه وعلان ووعل		٦٨٥
وقد علمت خيل بموقان أنه	هو الفارس الحامي إذا قيل تنزال	الشماخ	٦٨٧
وقد كان في الحرب العوان مشمراً	وفي الحي مشّاء العشيات ذيال	الشماخ	٦٨٧
وهل أنا إلا مهرة عربية	سليلة أفراس تجللها بغل		٢١
لقد بسملت ليلى غداةَ لقيتها	فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل		٢٤
رقميات عليها ناهض	تكلح الأروق منهم والأيلُ		١٨
ولا عيب فيها غير أن سريعها	قطوف وإلاّ شيء منهن أكسل	ذو الرمة	٤٧
لا هم رب الناس إن كذبت	ليلى فعزّ بثديها ثكلُ		٦٩
السالك الثغرة اليقظان كالئها	مشي الهلوك عليها الخيعلُ الفضل	المتنخل الهذلي	٣٤٦
رأى النهوات الزرق تحت لبانه	أحاد ومثنى أضعفتها صواهله		٦٨٤
تمر بها الأيدي سنيحاً وبارحا	وتوضع باللهمّ حيّ وتحمل		٤٣٥
وجاءت حوادث في مثلها	يقال لمثليَ وبهاً فلُ		٦٥٨

«لَ»

كم كان في أخوتي إذا استعمل	الأبطال تحت العجاجة الأسلا		٩٠
قتلوا ابن عفان الخليفة محرما	ودعا فلم أر مثله مخذولا		١٤٧، ١٥١
فلم تبلغ ديار الحي حتى	طرحن سخالهن وصرن آلا	ذو الرمة	٢٥٠
فلو أن عصم عمايتين ويذبل	سمعا حديثك أنزلا الأوعالا		١٥٣
لقيتم بالجزيرة خيل بكر	فقلتم مار سرجس لا قتالا	جرير	٣٠١
أقيم بدار الحزم ما دام حزمها	وأحر إذا حالت بأن أتحولا	أوس بن حجر	٢٩٢
أما عطاؤك يابن الأكرمين فقد	جعلت إياه بالتعميم مبذولا		٤٨

			الصفحة
فلو أنها إياك غضتك مثلها	جررت على ماشئت نجراً وكلكلا	المرار الأسدي	٥٤٥
أصاب خصاصة فبدا كليلاً	كلا وانغل سائره انغلالا	زهير	٥٦٩
لما رأت أرقي وطول تقلبي	ذات العشاء وليلي الموصولا		٥٦٧
إن العراوة والنبوح لدارم	والمستخف أخوهم الأثقالا		٦١٧
.....	سئلت فلم تمنع ولم تعط نائلا		٣٣٨
وبينما المرء مغبوط بعيشته	إذ خانه الدهر عما كان فانتقلا		٤٣٦
أخذوا المخاض من الفصيل غلبة	ظلماً ويكتب للأمير أفيلا	الراعي النميري	٣١١
ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرمٍ	ولا هجا قطّ إلا جُبّأ بطلا		٣٣٥
ولم أمدح لأرضيه بشعري	لئيماً أن يكون أصاب مالا		٣٥٠
وقد نغنى بها ونرى عصورا	بها يقتدننا الخرد الخِدالا		٣٥٠
وليس بخيل النفس بالمال خالداً	ولا من جواد فاعلمي ميت هزلا		٤٣٥
ألا رب من يخشى نوائب قومه	وريب المنايا سابقات به الفعلا		٤٣٧
وحق لمن أبو موسى أبوه	يوفقه الذي نصب الجبالا		٤٩٠

«ل»

وإذا رأيت معمراً فتعلمن	أن سوف تحزبه الخطوب فيبتلي		٩١
أتى أبد من دون حدثان عهدها	وجرت عليه كل نافحة شمل	البعيث	٨٦
ألا يا أصيحابي قبل غارة سنجال	وقبل منايا قد حضرن وآجالِ	الشماخ	٦٨٧
فإذا وذلك يا كبيشةَ لم يكن	إلا كلمة حالم بخيال		٤٥
إذا ما علاها فارس متبذل	فنعم فراش الفارس المتبذل		٦٣٠
كأن ثبيراً في عرانين وبله	كبيراً أناسٍ في بجاد مزمل	امرؤالقيس	٣٠٨، ٣٤٦
وما ذرفت عينك إلا لتقدحي	بسهميك في أعشار قلب مقتل	امرؤالقيس	٢٦٠
جزائي جزانيه المحبر إذ بدا	بذي الرمث اعواج السوام المؤبل	ضرار بن الأزور	٣٣٠
وراكضة ما تستجن بجنةٍ	بعير حلال غادرته مجعفل	طفيل	٤٦٩
حديث أناسي فلما سمعته	إذاً ليس فيه ما يبين فأعقل	كعب بن زهير	٦٦٨
ويرمينني بالطرف أي أنت مذنب	ويقلينني لن إياك لا أقلي		٢٣
فلا يدعني قومي صريحاً لحرة	لئن لم أعجل طعنة أو أُعجل		٣٣
إن يكن طبك الدلال فلو في	سالف الدهر والسنين الخوالي		٧٤
إذا قلت يا نومان لم يجهل الذي	أريد ولم يأخذ بشيء سوى حجلي	بنت سريع بن مبيع بن حرثان	٦٥

			الصفحة
يا هرم وأنت أهل عدل	إن ولد الأحوص يوم قتلي		٦٨٤
لتبعد إذ نأى جدواك عني	ولا أسفي عليك ولا أبالي		٦٦٦
وقف بها القلوص وقلت عوجا	فعاج الركب من قلص عجال		٢٤٠
ولا تكثري عذلي ولا تتهكمي	فربتما أمسي وأصبح في شغل	المغيرة بن حبناء	٦٠
أظن بني العجلان خالوا بأنني	سأهجوهم هيهات لست بذي جهل	كرز بن الضحاك	٦٣
ووالله لولا الحلم قلت مقالة	لقيس تدعهم غاية الناس في البخل	عمرة بنت الحمارس	٦٥
فإن أك أخطأت السداد فربما	أكون حليمًا لا أشاء إلى الجهل	زميت بن مسهر	٦٤
فعيناش عيناها وجيدش جيدها	ولونش أنها غير عاطل		٥٦٢
لعمرك لولا اليأس ما انقطع الهوى	ولولا الهوى ما حن من واله قبلي	جرير	٨٤
أنا الضامن الراعي عليهم وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	الفرزدق	٨٥
أبيض ضراب بحد المنصل	قوانس الفرس كنقف الحنظل	طلحة بن أبي الصفي	٩٠
ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	امرؤ القيس	٣٤٠
ونبلي وفقاها كـ	ـعراقيب قطا طحل	الفند الزماني	٦٣٣
كأن خصييه من التدلدل	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	خطان المجاشعي	٣٦٩
وجائز في دائم الأفعال	جمع وتوحيد على الأحوال		٦٧٠
لن يزالوا كذلكم ثم لا زلت	لهم خالداً خلود الجبال		٦٨
وتلحيني في اللهو أن لا أحبه	وللهو داع دائب غير غافل		٥٧٠
لما أغفلت شكرك فانتصحني	وكيف ومن عطائك جلّ مالي	النابغة	٦٢٥
ولما أبى إلا جماحاً فؤاده	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل		٣٣٤
إذا هي لم تستك بعود اراكة	تنخل فاستاكت به عود أسحل		٣٤١
قطوب فما تلقاه إلا كأنما	زوى وجهه إن لاكه فوه حنظل		٣٤٤
خالفاني ولم أخالف خليلي	فلا خير في خلاف الخليل		٣٥٩
وإذا رأى الرواد ظل بأسقف	يوماً كيوم عروبة المتطاول		٤٢٦
بدلت بالشعير والخفض والقت	ومسح الغلام تحت الجلال		٤٣٣
هيمن الله لا أديه بكيراً	لا ولا حقة ولا بآفال	ثعلبة بن عبد بن مرارة	٤٥٤
كلتاهما حلب العصير فداوني	بزجاجة ارخاهما للمفصل	حسان	٤٦٧
وأقطع الليل بهاد جملي	لا يحفل الزجر ولا قول حلِ		٦٦٢
فلا تنكروني آل ورقاء إنني	لذ كنت في الجيران جار السموأل		٥١٦، ٧٢٩
شاب المفارق إن أن من البلى	شيب القذال مع العذار الواصل		٧٣٢

			الصفحة
حتى تـركناهم لـدى معـرك	أرجلهم كـالخشب الشـائـل		١٤
وإذا رأيت معمراً فتعلمن	أن سوف تحزبه الخطوب فيبتلي	حضرمي	٩١
منت لي أن تـلاقيني المنـايـا	أحاد أحاد في الشهر الحلال		١٧
كـلما نـادى منـاد مـنهـم	يا آل تيم الله قلنا يـالمـال		١٦٤
تبسم عن مختلفـات ثـغـل	أكس لا عـذب ولا بـرتـل		١٥٤
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	امرؤالقيس	٣٣٩
تمر بها الأيدي سنيحاً وبارحاً	وتوضع يا اللهم حي وتحمل		٤٣٥
تـذكرتهـا وهناً وقد حال دونها	قرى أذربيجان المسالح والجالي		٣٢٥
عـجيـز نـائـلة المكيـال	مشنوجة الكفِّ عن العيالِ		٥٣٨
وتلحيني في اللهو أن لا أحبه	وللهو داع دائب غير غافل		٥٧٠
إذا قلت جاه لج حتى ترده	قوى نسع أطرافها في السلاسل		٦٦١

«لْ»

غـدونـا نبغي بـه الأبـدات	نؤيبه من بين هـاب وهـل	أبودؤادالأيادي	٦٦٠
حي أحيـاء إذا مـا قـرعـوا	لم تكن دعواهم حاب وحل		٦٦١
لـما تمكن دنيـاهم أطـاعهم	في أي نحـو يميلوا دينهم يمل		٧٣٦
لـو يشأ طـار بهـا ذو ميعـة	لاحق الأطال نهد ذو خصل		٣٩
لجـاري من كـأنـه عـزه	يخـال ابن عم بها أو أجـل		٤٩
وجـاءت حـوادث في مثلهـا	يـقـال لمثـلي وبهـاً فـل	الكميت	٦٥٨
فـظنـنـا أنـه غـالـبـه	فـرددنـاه بهـاب ثم هـل	الجعدي	٦٦٠
فـعـرفنـا هـزة تـأخـذه	فـزجـرنـاه وقلنـا هـل هـل		٦٦١
فإن تديمي وصل عف وصّال	يدم وإلاّ ينصـرف بـإجمال		١٥
يـدع الـوحـاد من الـرجـال	ويـعـتـني جمـع المحـافـلْ	الأعشى	٦٣٢
يـوم بـأجـود نـائـلاً	ملحـضرميّ أخي المفـاضل	الأعشى	٦٣٢

«مُ»

عهدي بها الحي الجميع وفيهم	عنـد التفـرق ميسـر ونـدام		٦٥٠
ألبـان ابل تعلة بن مسـافـر	مـا دام يملكهـا عـلي حـرام		٣٥٨
لـو كان حياً قبلهن ظعانيـا	حي الحطيم وجوههن وزمزم		٣٥٧

			الصفحة
عشية لا تغني الرماح مكانها	ولا النبل إلا المشرفي المصمم	ضرار بن الأزور	٣٣٠
تعلقت ليلى وهي ذات موصد	ولم يبد للأتراب من ثديها حجم		٣٢٤
فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن	وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم		١٤٨
لا الدار غيرها بعدُ الأنيس ولا			
	بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم	زهير	٤٢
لأن في خوارنه حرقة	فهو ينادي الدهر صمي صمام	عروة بنت الحمارس	٦٤
إن الخليفة إن الله سربله	سربال ملك به ترجى الخواتيم		١٣٠
أرى خلل الرماد وميض جمر	وأوشك أن يكون له ضرام	يزيد بن مفرغ الحميري	٢٠
جالت لتصرعني فقلت لها أقصري	إني امرؤ صرعي عليك حرام		١٣
وقولي لساري الليل لا متجهم	بسوء ولا حسن القرى عنك عاتم	ثور بن ربيعة	٤٦١
هل للديار بأهلها علم	أم هل تبين فينطق الرسم		٤٥١
أمسي عيالاً له البرية في	أكناف لا ضيق ولا برم		٤٥٠
لعمرك ما أدري وإني لسائل	أمرَّة أم أعمام مرة أظلم	الأخطل	٤٤٦
ولقد أكون من الفتاة بمنزل	فأبيت لا حرج ولا محروم	الأخطل	٤٤٧
أباهل لو أن الرجال تبايعوا	على أينا شر قليلاً وألأم	سلمه	٤٢٣
ليت شعري أليس لله فينا	أرب أم قضت علينا الحتوم		٤٣٣
لعل الناس فضلكم عليهم	سناء أن أمكم أتوم	الجميح	٤٤٥
رفوني وقالوا يا خويلد لم ترع	فقلت وأنكرت الوجوه هم هم	الهذلي	٥٧١
مؤرث المجد لا يغتال همته	عن الرئاسة لا عجز ولا سأم	زهير	٥٦٩
أقول لأهل الشعب ييسرونني	ألم تيأسوا اني ابن فارس زهدم		٥٨٤
فعضوا الترب من حنق فإني	على ضيم لعمرك ما أقيم	شيبان بن صبية	٤٢٣
وما نحن إلا مثلهم غير أننا	أقمنا قليلاً بعدهم وتقدموا		٤٦
رويق إني وما حجّ الحجيج له	وما أهلّ بجنبي نخلةَ الحُرُم		٤٧٠
إن ابن مروان أسقاني على ظمإٍ	بسجل لا عائم ريث ولا خذم	الأخطل	٤٤٧
أتاركةٌ أكل الخرير مجاشعٌ	وقد خُسَّ إلا في الخزير ضميمُها		٨٥
يسرك حتى تستخف بحسنه	ويشفيك ما جنته تتوصَّم		٦٢
فأكبر ظني بل هو الحق إنه	تروك لذي الأيرُ المتَلّ يهُمُّهم		٦٣

			الصفحة
	«م»		
وفي ناتق أجلت لدي حومة الوغى	وولت على الأدبار فرسان خثعما		٥٩٢
تأخرت أستبقي الحياة فلم أجد	لنفسي حياة مثل أن أتقدما		١٤٢
كأطوم فقدت برغزها	أعقبتها العنبس منها عدما		١٤٢
كم ليث أعتن لي ذا أشبل	غرثت فكأنني أعظم الليثين إقداما		٤٩
أحارث إنا لو تساط دماؤنا	تزيلن حتى ما يمس دم دما		١٤٣
إن أبا بكر هو الغيث إذ	لم تشمل الأرض سحاب غما		٧٣٣
ضربت خماس ضربة عبشميّ	أدان سداسي ألا تستقيما		٦٨٥
يفتح للضغم فمًا لها	عن شبك كأن فيها السُّما		٦٧٩
ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي	جعلت لهم فوق العرانين ميسما		٤٩٠
مل أصبغيات والفوارع لا يحملن	فوق الكواهل الحزما		٤٣٤
على حين أن ولى الشباب لشأنه	وأصبح بالشيب المحيل تعمما	جرير	٨٥
ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما	حسان	٣٦٤
فماجت به غُرُّ الثنايا مفلجاً	وسيًا جلا عنه الظلال موشما		١٥٤
ولا أقيم بدار الهون آن ولا	آتي إلى الغدر أخشى دونه الحمما		٧٣٢
ولو أنها عصفورة لحسبتها	مسومة تدعو عبيدا وأزنما		٧٣
أبعد ابن ذيّالٍ تقول مجاشعاً	وأصحاب عوفٍ يحسنون التكلُّما	جرير	٨٥
كفاك كف لا تليق درهما	جوداً وأخرى تعلُ بالسيف الدِّما		٣٢
فإنا رأينا العرض أحوج ساعة	إلى الصون من ريط يمان مسهم		١١٣
	«م»		
ولا شبك أحمى من غزال كأنه	من الخوف والأحراس في حبس ضيغم	الرمادي	٢٩٤
لا يبالي إذا شط حلالا	ناك أيري أم ناك ذات حرام	إمام بن أقرم النميري	٥٧
شهاتي التي إن نكتها كانت المنى	وفوق المنى والله أخت بني فهم	بعض نساء بني فهم	٥٨
شبت والنفس فتاة والفتى	نفسه ادعى إلى دعوى الكرم	علي بن الصغار	٦٠٠
تقول ويل لي على المهزام	اللذ يرى محتقر الضرام	دثار بن حنيف العجلاني	٦٣
عوجا على الطلل المحيل لأننا	نبكي الديار كما بكى ابن خذام	امرؤ القيس	١٩
فلما علمت أني قد قتلته	ندمت عليه لات ساعة مندم		٧٣٤

			الصفحة
قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يا بؤسِ للجهل ضراراً لأقوام	النابغة	٦٦٥
أعجلها أقدحي الضحاء ضحًى	وهي تنامي دوايب السلم		
لم تدر ماساً للحمير ولم	تضرب بكف منحاط السلم		٥٧٦، ٦٦٠
وأرثتها حتى علاك دخانها	فلا تسأمنها لات ساعة مسأم	عرفطة بن الطماح	٤٥٩
هما نفثا في فيّ من فمويها	على النابح العاوي أشد رجام	الفرزدق	١٤٣
أرث حبال الوصل من أم سالم	نعم ليس عهد الغانيات بدائم	يزيد بن أنس المالكي	٤٥٤
المانعو الجاز أن يضام فما	جار دعا فيهم بمهتضم	ابن قيس الرقيات	٤٤٩
وبنو رواحة يجلسون إذا	جلس الندى بأوجه خثم	الجميح	٤٤٥
وودعنا مال ابن قيس بن منقذ	حميداً وقد أردى عظيم الأعاظيم	خالد بن قيس	٤٤٥
ليالي أن يقرن بي الصعب أكفه وإذ	أنا فاش ناصري غير مهتضم	حاجب بن حبيب بن خالد	٤٤٥
فما تنسني الأيام لا أنس نظرة	حمولاً لها بالعرج عرج القوائم		١٦٤
هل غادر الشعراء من متردم	أم هل عرفت الدار بعد توهم	عنترة	٥٨٤
دع عنك نهباً صيح في حجراته	إن العصا قرعت لذي الحلم		٥٦٣
وما كان مالي من تراث ورثته	ولا دية كانت ولا كسب مأثم	ذو الرمة	٢٨٧، ٧٣٣
ولكن عطاء الله من كل رحلة	إلى كل محجوب السرادق خضرم		٢٨٨، ٧٣٤
إذا لم يرض حث على قراه	بقول مثل نحت بالقدوم		٤٦٠
حب بالزور الذي لا يرى	منه إلا صفحة أو لمامُ		٦٨٧
فلن تستطيعوا تزيلوا الذي رسا	لنا عند حال فوق سبعين دائم		٦٨٥
لعلكما أن تجزيا من بينكما	بمعصية إن عشتما وعرام	أبو مهوش	٤٦٠
أبونا الذي أنشأ الشهور بعزة	فعاذل فينا عدل وعلان فاعلم		٥٩٢
ألا قل لينا قبل نيتها أسلمي	تحية مشتاق إليها متيّم		٦٣١
وساغ لها الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميم		٥٢٧
قصرت له من الدهماء لما	شهدت وغاب من له من حميم		٩١
وجدنا الحمر من شر المطايا	كما الحمطات شرُّ بني تميم	زياد الأعجم	٣١١
وقد حلفت لئن لاقوا كفاءهم	لا يغلبون ولم أحلف على إثم		٣٣١
أما الإفادة فاستولت ركائبنا	عند الجبابير بالبأساء والنعم	ابن مقبل	٣٢٩
ولكن نصفاً لو سببت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	الفرزدق	٣٤٥
لعن الإله تعلة ابن مسافر	لعناً يشن عليه من قدام		٢٧٩
سائل فوارسي يربوع بشدتنا	أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم		٧٨
أما إن وجدت الله ليس بغافل	فهان اصطباري أم بليت بظالم		٤٣

			الصفحة
أبابيل دبر شمس دون لحمه	حمت لحم شهاد عظيم الملاحم		٥١
لقد لبست لبس الهلوك ثيابها	تراءى لنا الدنيا بعين ومبسم		٣٦٢
غير لاه عداك فاطرح اللهو	ولا تغترر بعارض سلم		٣٦٦
هن عجم وقد عرفن من القول	هبي واجدمي ونامي وقومي	ابن الرقاع	٦٥٩
أسمعتكم يوماً أدعو في موبأة	لولاكم شاع لحمي عندها ودمي	الأخطل	٤٤٧
ليت شعري هل ثم هل آيتهم	أو يحولن دون ذاك حمامي		٤٤٣
نحن آل الله في كعبته	لم يزل ذاك على عهد ابرهم		٢٣
فأربح بها من صفقة لمبايع	وأعظم بها أعظم ثم أعظم	كثير	٧٢٨
أزمان فوها كلما نبهتها	كالمسك بات وظل في الفدّام		١٩
أقول لأهل الشعب إذ يسرونني	ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم		٥٨٤
فلما تمادى صار في العظم وخزه	وكل محب صابر نافه العلم	أم الضحاك المحاربية	٦٢
ألم ترني عاهدت ربي وإنني	لبين رتاج قائماً ومقام		٨٥
فقومي وأصحابي يظنون أنني	متى يحدثوا أمثالهم أتكلم		٣٨٨
لعلكما أن تجزيا من بنيكما	بمعصية إن عشتما وعرام		٤٦٠

«مْ»

طال الثواء بمأرب	ومكثت فيها غير رائم		٦٢٥
فإذا الأشائم كالأيا	من والأيامن كالأشائم		٦٢٦
وعليك عبدالله إن أنباته	أهل السياسة إن فعلت أن لَم		٦٨٤
أعجلها أقدحي الضحاء ضحى	وهي تناصي دوايب السلم	النابغة الجعدي	٥٧٦
أفي الطوف خفت علي الردى	وكم من رد أهله لم يرم	النابغة الجعدي	٦٣٠
يا رب شيخ من لكيز ذي عنم	في كفه ربع وفي فيه قصم		٦٨٤
مهما تجشمني فإني جاشم	عذت بما عاذ به إبراهم		٢٢
يا رب ذي خال وذي عم عمم	قد ضاق كأس الحتف في الشر الأصم		
تقول ابنتي حين جد الرحيل	أرانا سواءً أو من قد يتم	الأعشى	٦٢٩

«نَ»

فإذا قيل من هجان قريش	كنت أنت الفتى وأنت الهجان		٤٣٤

		الصفحة
فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجناً	وشر الرجال كنتني وعاجن	٥٣٩
خيراقترابي من المولى حليف رضى	وشر بعدي عنه وهو غضبان	٦٥٠
أهلاً بأهل وبيتاً مثل بيتكم	وبالأناسين من ذاك الأناسين	٦٦٨
ألم يأتيك والأنباء تسري	بما لاقى من الوركاء جان — سلمى بن القين	٤٥٢
علموني كيف أبكيهم إذا خف القطين		٣٥١

«نَ»

وأصبحت المذاهب قد أذاعت	بها الأعصار بعد الوابلينا	٤٢٤
فأصبحت النساء مسلّبات	لها الولايات يمددن الشدينا	٤٢٤
كأني لم أكن شيئاً إذا ما	هلكت وقيل كان كذا وكانا — حارثة بن بدر	١٦
وراجعت الصبا واشتقت لما	رأيت حولها أصلاً حدينا	٥٨٧
مال عني تيهاً وملت إليه	مستعيناً عمرو فكان معينا	٣٥١
أساء ولم أجزه عامر	فعاد بحلمي له محسنا	٣٥٠
هلا سألت جموع كندة حين ولوا أين اينا — عبيد بن الأبرص		٢٨٤
أيفخر بالأبين معاً علينا	وما آباؤكم بذوي ضغينا	١٤٤
فلو حبلاً تناول من عقيل	لمدّ بحبلها حبلاً متينا	٥١
رقي بعمركم لا تهجرينا	ومنينا المنى ثم أمطلينا	٤٣٤
فإن ادع اللواتي من أناس	أضاعوهن لا أدع الدِّينا	٤٧٧
لتقم أنت يا ابن خير قريش	فنقضي حوائج المسلمينا	٦٦٦
محمداً النبي بك اهتدينا	ولولا أنت لم نك مسلمينا	٧٢٧
لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا		٦٤٩
مبرأً من عيوب الناس كلهم	فالله يرعى أبا حرب وإيانا	٧٢٥
أكرم بقوم رسول الله قائدهم	إذا تفرقت الأحزاب والشيع	٧٢٨
تذكر حب ليلى لات حينا	وأمسى الشيب قد قطع القرينا — عمرو بن شأس	٧٣٤
إذا ما الغانيات برزن يوماً	وزججن الحواجب والعيونا	٦١٧
نولي قبل نأي داري جمانا	وصليه كما زعمت ثلانا	٧٣٥
ومنا قبله الساعي كليب	فأي المجد إلا قد ولينا	٥٨٧
ما بالمدينة دار غير واحدة	دار الخليفة إلا دار مروانا	٥٩٦
كيف يخفى عليك ما حل بنا أنا أنت الضاربي أنت أنا		٥٩٥

		الصفحة
قد رويت إلا الدهيدهينا	قليصات وأبيكرينا	٤٢٤
إن لسعدى عندنا ديوانا	يخزي فلانا وابنه فلانا	٤٨٠

«نِ»

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان		٩٠، ٢٩٥
ضحك الناس وقالوا شعر وضاح اليماني		٦١٦
لأصبح الناس أو بادوا فلم يجدوا	عند التفرق في الهيجا جمالين	٥٢٠
قعيدك هل خبرت عن غنوية	بغت عن كريم الوالدين هجان	أبو مهوش ٤٦٠
جيء ثم حالف وثق بالقوم إنهم	لمن أجازوا ذوي عز بلا هون	٣٣٨
وماذا يدري الشعراء مني	وقد جاوزت حد الأربعين	سحيم بن وثيل ٤٨٠
حيثما تستقيم يقدر الله نجاحاً	في غابر الأزمان	٧٣٦
خذا حدثاني عن فل وفلان	لعلي أرى باق على الحدثان	٥٩٤
إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى	بصحراء فلج ظلتا تكفان	٥٧٣
إني لباك على ابني يوسف جزعاً	ومثل فقديهما للدين يبكيني	الفرزدق ٤٨٠
ويكمل في تسع وخمسين شبابه	ويهرم في سبع مضت وثمان	عمرو بن الجنبي ٣١١
يا عمرو بن يزيد إنني رجل	أكوي من المس أقفاء المجانين	٢١
لعمرك إنني وأبا ذراع	على حال التكاثر منذ حين	١٤٣
يمسي ويضحي طائر الجنان	من خوف ما يكسب فلا الإعلان	٦٣
ونحن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن	٤٣
إذا استجمعت أبدت ذوي الجود في الندى		
يداك جميعات ولا منهما يدان		٤١٩
رؤبة والعجاج أورثاني	نجرين ما مثلهما نجران	٤٦٦
ولو أن حياً فائت الموت فاته	أخو الحرب فوق القارح العدوان	٧٣
ألم ترَ أن البغل يتبع إلفة	كما عامر واللؤم مؤتلفان	زياد الأعجم ٢١
فقلت لها سيري ظعين فلن	تري بعينيك ذلاً بعد مرج الضيازن	٤٣٣
ويباً لقوم رأينا أمس سادتهم	في حادثات ألمت خير إخوان	حاجب بن حبيب ٤٤٦
ألا إن عبدالله والحمد والندى	حليفان حتى الموت مصطفيان	ابن قيس الرقيات ٤٥٠
لعمري وما عمري علي بهين	لقد كنت بالقتلى لحق ضنين	أشعث بن ميناس ٤٥٢
لاكلة من أقط وسمن	ألين في حوايا البطن	٤٧

		الصفحة
متى تجمعا تقصر يد الناس عنهما	ولن يبلغوا إحداهما ما تفردان	٤١٩
فقلت له لا والذي حج حاتم	أخونك عهداً إنني غير خوان	٤٧٧
عرين من عرينة ليس منا	برئت إلى عرينة من عرين جرير	٤٨٠
من يشربيات قذاذ خشن	يرمي بها أرمى من ابن يقن	٤٧
فلو سألت سراة الحي سلمى	علي أن قد تلون بي زماني	٣١٨
يرنو إلي وأرنو من أصادقه	في النائبات فأرضيه ويرضيني	٣٥١
وأنتم معشر زيد على مائة	فأجمعوا كيدكم طراً فكيدوني العدواني	٤٨١
ولي نفس أقول لها إذا ما	تنازعني: لعلي أو عساني عمران بن حطان ٤٤٠،	٤٩٥
وأنثى وما كانت من الجن أمها	ولا الانس قد لاعبتها ومعي ذهني تاج الدين	٥٩٣
غير مأسوف على زمن	ينقضي بالهم والحزن ١٧١، ٣٦٦،	٤٠٥
قتلوا كسرى بليل محرما	فتولى لم يمتع بكفن عدي بن زيد	١٥١
قالت له بالله يا ذا البردين لما غشت نفساً أو اثنين		٧٤
فلما دنا إهراقة الماء أنصتت		
فكففت عن فعلي وفي النفس أن أثني		٦٩٤

«نْ»

ونبئت زيداً ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن	٦٨٦
وأعظم بها من فتنة هاشمية	يدب لها أهل العراق إلى اليمن	٧٢٨
سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا	فكيف لو قد سعى عمرو عقالين	٥١٩

□ □ □

فهرس أجزاء الأبيات

البيت	القائل	الصفحة
حذار من رماحنا حذار	أبو النجم	١٣
ونشدت حجراً وابن أم قطام		١٣
إذا ما الثريا في السماء تعرضت		١٦
كأحمر عاد	زهير	١٦
أوردها سعد وسعدٌ في القصر		١٩
مال إلى أرطاه حقف فالطجع	شيبان بن بيعة	٣٠
وكان شفاء لو أصبن الملاقطا		٣٨
ولو أنها عصفورة لحسبتها		٣٩
لو في طهية أحلام لما عرضوا	جرير	٤٠
إما إلى جنة إما إلى نار	الأحوص	٤٤
كأن الحصى		٤٥
فما كان بين الخير لو جاء سالماً		٤٥
فإلا يكنها		٤٩
اللذ يجلي غمرات الكرب	داود الكلبي	٥٩
هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها		٥٠
يحسبه الجاهل ما لم يعلما		٦٩
كأني بك تنحط	الحريري	٥٤
أجره الرمح ولا تهاله		٦٩
لا يرني الله كما أراها		٦٠
كأنك من جمال بن أقيش		٧٠
قلت لها يا شِرّة البنات		٦١
يقعقع خلف رجليه بشنّ		٧٠
جادت بكفي كأن من أرمي البشر		٧٠

البيت	القائل	الصفحة
فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا		٧٥
إذا قال قدني قال بالله حلفة		٧٥
تعدون عقر النيب	جرير	٧٩
فهلا نفس ليلى شفيعها	مجنون ليلى، ابن الدمينة	٧٩
إنك إن يصرع أخوك تصرع		٨١
والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب		٨١
من يأتها لا يضيرها	أبو ذؤيب	٨٢
ولكن متى ما أملك الضر أنفع	العجير السلولي	٨٢
وإن أتاه خليل يوم مسألة	زهير	٨٢
الله يشكرها	عبدالرحمن بن حسان	٨٢
ويضحي وهو نصران شآمٍ		١٠١
فما ختنت إلا ومصان قاعد	زياد بن الأعجم	١٠٢
أنا ابن التارك البكري بشر	المرار الفقعسي	١٠٧
وكيد ضباع القف يأكلن جثتي		١١٥
قال لها هل لك يا تا فيّ		١١٧
رميتيه فأصميت فؤاده		١١٧
أعن توسمت من خرقاء منزلة		١٢٠
لمنك من برق عليّ كريم		١٢٠
بينما نحن نرقبه أتانا	المغيرة بن حبناء	١٢٣
فأرّقت بالحلم ولعاً والعا	رؤبة	١٣١
وهن من الإخلاف والولعان		١٣١
أو فرشاً محشوَّة إوزا		١٣٧
على زواحف نزجيها محاسير	الفرزدق	١٥٧
فقد أراني أصل القُعّادا	العجاج	١٥٢
أولئك قوم إن بنوا أحسنوا	الحطيئة	١٥٨
ألا إن جيراني العشية رائع		١٥٥
وقاتم الأعماق خاوي المخترق	رؤبة	١٦١
دعها فما النحوي من صديقها	رؤبة	١٦١
وليس كل النوى يلقي المساكين	حميد بن ثور	١٦٦

البيت	القائل	الصفحة
إلا دِهٍ فلأدهنْ	رؤبة	١٦٩
إنه أمة الله ذاهبة		١٦٧
لعل أبي المغوار منك قريب	كعب بن سعد الغنوي	١٨١
من طلل كالأتحمي أنهجا	العجاج	١٦٩، ١٧٠
وعتك البول على أنسابها		١٨٥
كما زلت الصفواء بالمتنزل	امرؤ القيس	٢٠٣
بضرب بالسيوف رؤوس قوم		٢٠٩
وجدنا نهشلاً فضلت فقيما		٢٠٥
فما كان قيس	عبده بن الطبيب	٢٢٠
ولكنها نفس تساقط أنفسا	امرؤ القيس	٢٢٠
وما الفتى حلمي مضاعاً		٢٢٠
ما بين قلة رأسه والمعصم	عنترة	٢٤٣، ٢٤٤
وما ليل المطي بنائم	جرير	٢٤٥
فكأنه لهق السراة		٢٤٧
ولك الخورنق والسدير		٢٤٨
إذا أكلت سمكاً وفرضا	الراجز العُماني	٢٥٣
حتى ذهبن كلاكلاً وصدورا	جرير	٢٤٩
مشق الهواجر لحمهن	جرير	٢٥١
فلأبغينكم	الطفيل الغنوي	٢٥٦
شقت ما فيهما من أخر		٢٥٧
فتى حتاك يا بن أبي يزيد		٢٦٣
كه ولا كهن إلا حاظلا	العجاج	٢٦٣
ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة	الحطيئة	٢٦٥
وكنا ورثناه على عهد تبع	الفرزدق	٢٦٦
أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا	النابغة	٢٦٧
وكنا حسبناهم فوارس كهمس	خزابة بن حنيفة	٢٦٦
إني بحبلك واصل حبلي	امرؤ القيس	٢٦٧
ومن مالىء عينيه	عمرو بن أبي ربيعة	٢٦٨
ولا سابقا		٢٦٩
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	الأحوص الرياحي	٢٧١

البيت	القائل	الصفحة
أتاني على القعساء	الفرزدق	٢٧٥
سل الهموم	المرار الأسدي	٢٧٦
وارد الثمد	النابغة	٢٧٦
لولا الحياء وباقي الدين عبتكما	ابن مقبل	٢٨٤
ألا رجلا جزاه الله خيراً	عمرو بن قعاس	٣٠٢
أمن دمنتين		٣٠٥
ألا رجل يرثي لشجو أبـي الفضل	عباس بن الأحنف	٣٠٣
ولكن عبدالله مولى مواليا	الفرزدق	٣٠٦
ألا مناخة	ذو الرمة	٣٠٨
طلبوا صلحنا ولات أوان		٣١١
فاليوم قربت تهجونا	الراعي	٣٠٨
يا ما أميلح	العرجي	٣١٨
أنا أبو النجم وشعري شعري	أبو النجم	٣١٩
وإني لتعروني	أبو صخر الهذلي	٣٢٠
إلى ملك ما أمه من محارب	الفرزدق	٣٢٤
ينباع من ذفري غضوب	عنترة	٣٢٨
من آخر الليل كلاب تهترش		٣٢٩
وعزة ممطول معنّى غريمها	كثير	٣٣٩
سئلت فلم تمنع ولم تعط نائلاً	الحطيئة	٣٣٨
أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس		٣٤٢
فسيان لا حمد لديك ولا ذم		٣٣٨
كأن نسج العنكبوت المرمل	العجاج	٣٤٦
عدو النحوص تخاف القانص اللحما	النابغة	٣٤٧
أو ذو وشوم بحوضي بات	النابغة	٣٤٧
طلب المعقب حقه المظلوم		٣٤٧
علموني كيف أبكيهم إذا خفّ القطين		٣٥١
مثل القطا قد تلفت حواصله		٣٥٨
ورمل كأوراك العذارى قطعته	ذو الرمة	٣٦٥
ولا بأحسن منها إذ دنا الأُصُل	الأعشى	٣٧٢
تربـي سجالاتي على السجال	منصور بن حية	٣٧٤

البيت	القائل	الصفحة
لمن طلل وقفت به طبيقا		٣٧٦
لا يزالون ضاربين القباب		٣٧٨
ألم يأتك والأنباء تنمي	قيس بن زهير	٣٨٠
لله در اليوم من لامها	عمرو بن قميئة	٣٨١
تبدت لنا كالشمس تحت غمامة		٣٨٢
لولا يدالي خفضه القدح انزرق		٣٨٧
وكيف ولا توفي دماؤهم دمي		٣٨٧
والدهر أيتما جال دهارير	حريث بن جبلة العذري	٣٩١
وأصحابي بأي وأينما		٣٩١
ربع قواء		٣٩٢
دعيت نزال	زهير	٣٩٤
ويك عنتر أقدم	عنترة	٣٩٩
ليبك يزيد ضارع لخصومة		٤٠٢
وقال فريق أيمن الله ما ندري		٤٠٣
العود أحمد	خداش	٤١٢
امتلأ الحوض وقال قطني		٤٢٠
ليوم روع أو فعال مكرم	أبي الأخرز الحماني	٤٢٠
بلغك الله فبلغ نصراً		٤٢٠
لقائل يا نصر نصراً نصرا	روبة	٤٢٠
أسرع من قول قطاه قطا	أبو نواس	٤٢٣
بكل إناء قضاه الليل ينتعل		٤٢٥
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	سحيم	٤٢٧
فمثلك حبلى	امرؤ القيس	٤٢٨
فإ أهلك فذي حنق		٤٢٨
لهنك من برق علي كريم		٤٢٩
وبلدة ليس بها أنيس	جران العود	٤٣٠
فلما أجزنا	عمر بن أبي ربيعة	٤٣٠
جارية بن قيس بن ثعلبة	الأغلب العجلي	٤٣١
فهياك والأمر الذي إن توسعت		٤٤١
ألا يا صبا نجد	ابن الدمينة	٤٤٢

البيت	القائل	الصفحة
فأنشب أظفاره في النسا		٤٥٥
يا من يدل عزباً على عزب		٤٥٦
أوعدني بالسجن والأداهم	العديل بن الفرخ	٤٥٧
وقفت بها من بعد عشرين حجة	زهير بن أبي سلمى	٤٥٨
وعرسوا ساعة في كثب أسنمة	زهير	٤٥٩
مغار ابن همام على حيّ خثعما	حميد بن ثور	٤٦٢
كأن مجر الرامسات ذيولها	النابغة	٤٦٢
فهيهات هيهات العقيق وأهله	جرير	٤٦٤
يا حبذا جبل الريان من جبل	جرير	٤٦٤
لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد		٤٦٤
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	الفرزدق	٤٦٦
فأنت أبيضهم سربال طباخ	طرفة	٤٦٧
أبيض من أخت بني أباض	رؤبة	٤٦٧
بأضيع من عينيك للماء كلما	ذو الرمة	٤٦٧
كأنه على فاجع من خبر قومكم تعسا		٤٧٠
متى لجج خضر لهن نئيج	أبو ذؤيب	٤٧١
متى أقطارها علق نفيث	صخر الغي	٤٧١
ولقد علمت لتأتين منيتي	الأعشى	٤٧٢
نبئت عمراً غير شاكر نعمتي	عنترة	٤٧٥
بعد اللتيا واللتيا والتي	العجاج	٤٧٧
إذا علتها أنفس تردت	العجاج	٤٧٧
يا نصر نصراً نصراً	رؤبة	٤٧٨
أنا ابن التارك البكري بشراً	المرار الأسدي	٤٧٨
على أحوذيين	حميد بن ثور الهلالي	٤٧٩
شهري ربيع وجماديينه		٤٨٠
بين ذراعي وجبهة الأسد	الفرزدق	٤٨١
إلا علالة أو بداهة قارح	الأعشى	٤٨١
أبني كليب إن عميا اللذا	الأخطل	٤٨٢
يا حبذا عينا سليمى والفما		٤٨٢
أبت قضاعة أن تعرف لكم نسبا		٤٨٣

البيت	القائل	الصفحة
فاليوم أشربْ غير مستحقب	امرؤ القيس	٤٨٨
وأغض عن أشياء منه لنرضه		٤٨٣
فيبرأ منهاض الفؤاد المشغف		٤٨٩
لو غيركم علق الزبير بحبله		٤٩٠
لو بغير الماء حلقي شرق		٤٩٠
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا		٤٩٢
إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا		٤٩٣
أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها		٤٩٤
ألم يأتيك والأنباء تنمي		٤٩٧
فحملت برة واحتملت فجار		٤٩٩
جرى الدميان بالخبر اليقين		٥٠٤
من نحو أرضكم أدنو فأنظورُ		٥٠٩
بينا تعنقه		٥١١
دعي ماذا علمت سأتقيه		٥١٤
إن قتلت لمسلما		٥١٤
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل		٥١٤
وبئري ذو حفرت وذو طويت		٥١٧
لعمري لأنت البيت أكرم أهله		٥١٧
أمال بن حنظل وأم حمز		٥٢٢
كذب العقيق وماء شنّ بارد		٥٢٥
وسط الدار ضرباً واجتنابا		٥٣٢
خالط من سلمى خياشيم وفاه		٥٣٣
يا خازباز أرسل اللهازما	أبو مهدية	٥٣٧
فارتاح ربي وأراد رحمتي	العجاج	٥٤١
لا هم لا أدري وأنت الداري		٥٤٠
يمد فلجاً وهديراً زغدبا	العجاج	٥٤٦
عسى الغوير أبؤسا	مثل	٥٦٣
فلك ثدياها مع التوب	الأغلب	٥٦٥
كذبتك عينك أم رأيت بواسط	الأخطل	٥٦٥
أصابهم الحما وهم عواق		٥٦٦

البيت	القائل	الصفحة
في بير لا حور سرى وما شعر		٥٦٩
ولا ألومُ البيض ألا تسخر		٥٦٩
أعايش ما لأهلك لا أراهم		٥٧٠
من لد شولاً فإلى إتلائها	امرؤ القيس	٥٧٦
بجاد مزمل	امرؤ القيس	٥٧٨
وجمجمة مثل العلاة	طرفة	٥٧٩
أصاح ترى	امرؤ القيس	٥٧٨
وما زال تشرابي	طرفة	٥٧٩
ألا عم صباحاً	امرؤ القيس	٥٧٩
يؤخر فيوضع	زهير	٥٨٠
منّا الذي اختبر الرجال سماحة	الفرزدق	٥٨٢
تمرون الديار	جرير	٥٨٢
مررتم بالديار ولم تعوجوا		٥٨٢
رأت مرّ السنين أخذن مني		٥٨٢
مرّ الرياح النواسم	ذو الرمة	٥٨٣
عهدي به شد النهار		٥٨٥
ويك عنتر أقدم	عنترة	٥٨٥
فإن تكن النساء مخبئات	زهير	٥٨٨
ونشرب إن وردنا الماء صفواً	عمرو بن كلثوم	٥٨٨
علين بكديون وأشعرن كرةً	النابغة	٥٩٢
على لاحب لا يهتدي بمنارة		٦٠٦
خرجت بها نمشي تجر وراءنا	امرؤ القيس	٦١٥
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا	جرير	٦١٦
لئن عاد لي	كثير عزة	٦١٨
وإن أتاه خليل	زهير	٦١٩، ٦٢٤
كمن ليس غادٍ ولا رائح	زياد الأعجم	٦١٨
على أحوذيين		٦٢٣
ما أحسن العرف في المصيبات	أبو دهبل	٦٢٦
يوماً كيوم عروبة المتطاول		٦٣٣
هم أسروا يوم العروب ابن ظالم		٦٣٤

البيت	القائل	الصفحة
قد صرّت البكرة يوماً أجمعا		٦٤١
حيث لي العمائم		٦٤٥
أما ترى حيث سهيل طالعاً		٦٤٥
حيه حماري وحمار صاحبي		٦٥٩
فنثنت عين وفاضت نفس	دكين	٦٦٣
وإن معيدياً فعدناني		٦٨٣
يا ليت أيام الصبا رواجعا	العجاج	٧٣٣
مشوه الخلق كلابيّ الخلق		٦٨٦
تزوجتها رامية هرمزية		٥٠٥
كذب العيَر وإن كان برح	أبو دؤاد	٥٢٥
إن شؤى ذلك وإن لم ينج		٥٢٩
وأزق إلى الخيرات زنّاً في الجبل	قيس بن عاصم	٥٣٣
محلتهم ذات الإله	حسان	٥٦٧
مشائيم		٥٧٧
جاري لا تستنكري عذيري	العجاج	٥٧٨
وكان طوى	زهير	٥٨٠
فلا هو أبداها	زهير	٥٨١
أم هل عرفت الدار بعد توهُّم	عنترة	٥٨٤
تقطع الحديث بالايماض	رؤبة	٥٩٠
ضربا طِلَخْفاً في الطلى شخيتا		٦١٣
ولا سابقا شيئاً إذا كان جائيا	زهير	٦١٤
أجلح لم يشمط وقد كان ولم		٦٨٤
فما لي إلا الله		٧٣٥
فما لي إلا آل أحمد	الكميت	٧٣٥
العاطفون تحين ما من عاطف		٧٣٤

□ □ □

فهرس الأرجاز

البيت			الصفحة
قد علمت أم أبي السعلاء	أن نعم مأكولاً على الخواء		٥٠٩
يخضبن بالحناء شيئاً شائبا	يقلن كنا مرة سبائبا		١٥
أوصيك أن يحمدك الأقاربُ	ويرجع المسكين وهو خائبُ	أبو النجم العجلي	٥٣٩
جاءوا بصيد عجب من العجب	أزيرق العينين طوال الذنبْ		٥٢٨
عند تناديهم بهاب وهب	أمهتي خندف والياس أبي	قصي بن كلاب	٦٦٠
يا أبجر بن أبجر يا أنتا	أنت الذي طلقت عام جعتا	سالم بن دارة	٥٠٦
يا قوم قد حوقلت أو دنوت	وشر حيقال الرجال الموت	رؤبة	٤٤١
ليت وما ينفع ليت ليتُ	وليت شيئاً بوع فاشتريت	رؤبة	٣٠٥
وأبرزت عن فرجها القئات	كأن فيه صوت ضفدعات		٦١
وافتخرت بنجدة الجدات	ونجدة الآباء والأمات	جهم بن المخارق	٦١
نحن بني ضبة أصحاب الفلج	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	النابغة الجعدي	٤٢٧
هل بأدكار الحبيب من حرج	أم هل لهم الفؤاد من فرج		٤٣٢
كأنما يستضرمان العرفجا	فوق الجلاذي إذا ما أججا	العجاج	١٢٥
أمنك البرق أرقبه فهاجا	فبتّ أخاله دهماً خلاجا	الهذلي	٣٨٣
شرابه المحض ولما يمزجِ	ولم يقل يوماً لفروج دجي		٦٦٣
أنزل به من ولد وأشقح	مثل جري الكلب لم يفقح	أبو الطيب	٥٢٩
لو أن حياً مدرك النجاح	أدركه ملاعب الرماح	لبيد	٧٣
فلا تهروا مرحاً مراح	واقبلوا بالبيض والرماح	أم الورد العجلانة	٦٥
ألا بكر الناعي نخير بني أسد	بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمدْ		
يا سند الظاعنين من أحد	حييت من منزل ومن سندْ		٤٥٢
ما إن تبدلت بآدٍ آدا	لم يك ينآد فأمسى انآدا	العجاج	١٥٢
وقائم أنتم ضعيف جداً	أجازه الأخفش منهم فردا		٦٧٠

البيت			الصفحة
يعجبني السخون والبرود	والتمر حباً ما له مزيد	رؤبة	٥٢١
لا هم إن كنت الذي بعهدي	ولم تغيرك الأمور بعدي		٥٤٠
ترمي الفجاج والفياقي القصى	بأعينات لم يخالطها قذى		٣٧٤
من أي يومي من الموت أفر	أيوم لم يقدر أم يوم قدر		٦١٨
هي المقادير فلمني أو فذر	إن كنت أخطأت فلم يخط القدر		١٣١
ما لك عندي غير سهم وحجر	وغير كبداء شديدة الوتر	أبو العباس	٧٠
	جاءت بكفي كان من أرمى البشر		
يحسب خزاً تحته وقزا	وفرشاً محشوة إوزا		١٨
وصاحب أبداً حلواً مزاً	بحاجة القوم خفيفاً نزّا		١٣٧
يا عجباً لساحقات الورس	والجاعلات الكس فوق الكس	رجل من الأعاريب	٥٩
إذا حملت بزتي على عدس	على التي بين الحمار والفرس		٢١
إحدى لياليك فهيسي هيسي	لا تطمعي عندي بالتعريس		٦٦٣
قد قرثوني بعجوز حمرش	كأنما دلاها على الفرش		٣٢٩
يا دهر أم ما كان مشيي رقصا	فقد تكون مشيتي توقصا		٤٦
والله لو كنت لهذا خالصا	لكنت عبداً آكل الأبارصا		٥٩٤
قد علمت أخت بني أباضِ	جارية في رمضان الماضي		٥٩٠
ونار حرب تسعر الشواظا	لا يدفنون منهم من فاظا	رؤبة	٦٦٤
قد طرقت اسمًا بليل هاجعا	تطوى إلينا مهوناً واسعا	رؤبة	١٣١
إني لأرجو محرزاً أن ينفعا	إياي لما صرت شيخاً قلعا		٧٤
وإن أردت قلته مشفوعاً	فهو صحيح عندهم جميعا		٦٧٠
لما رأى أن لا دعة ولا شبعْ	مال إلى أرطا حقف فاضجعْ	شيبان بن صبية	٤٢٢
وخنس السرحان عنه وطلع	وظن أن لا دعة ولا شبع		٤٢٣
يا ليت حظي من جداك الصافي	والفضل أن تتركي كفاف		١٣
قضي القضاء ويوبع الصديق	والله ربي بالثناء حقيق		٥٣٦
أزمان جمل كالغزال المرشق	بين سجوف الحجل المسردق	طلحة بن أبي الصفي	٩٠
فيها خطوط من سواد وبلق	كأنه في الجلد توليع البهق	رؤبة	١٥٣، ٣٥٨
تكاد أيديها تهاوى في الزهق	من كفتها شدا كاضرام الحرق	رؤبة	١٢٥
إن الجنيد أزلق وزملق	جاءت به غلسى من الشام تلق	الفلاج بن حزن	٦٨٥
رأى عيني الفتى أباكا	يعطي الجزيل فعليك ذاكا		٦٥٠
تقول بنتي قد أنا أناكا	يا أبتي علك أو عساكا		٤٩٥

البيت			الصفحة
عجيز مسائلة المكيال	مشنوجة الكف عن العيال		٥٣٨
فإن تديمي وصل عف وصال	يدم وإلا ينصرف بإجمال	العجاج	١٥
مهما تجشمني فإني جاشم	عذت بما عاذ به إبراهم		٢٢
كفاك كف لا يليق درهما	جوداً وأخرى تعل بالسيف الدما		٣٢
يا رب شيخ من لكيز ذي عنم	في كفه ربع وفي فيه قصم		٦٨٤
يا رب ذي خال وذي عم عمم	قد ضاق كأس الحتف في الشهر الأصم		٥٩٢
إن لسعدى عندنا ديوانا	يخزي فلاناً وابنه فلانا		٤٨٠
لأكلة من أقط وسمن	ألين في حوايا البطن		٤٧
يمسي ويضحي طائر الجنان	من خوف ما يكسب فلا الإعلان	كرز بن الضحاك	٦٣
رؤبة والعجاج أورثاني	نجراين ما مثلهما نجراف		٤٤٦
يا حبذا الجنة واقترابها	طيبة بارداً شرابها	جعفر بن أبي طالب	٧٣٧
إن عدياً نفشت لحاها	وخذلت في حقه أخاها	أبو فرعون	٦٠
تراك أمكنة إذا لم أرضها	أو يرتبط بعض النفوس حمامها		٥٤٨
قلت لشيبان ادن من لقائه	كما نغدّي القوم من شوائه	أبو النجم	٥٥٩
يا فقعسي لم أكلته لمهْ	لو جافك الله عليك حرمهْ		٥٤١
ليت أبا الناس جميعاً سلمهْ	ليوم روع أو فعال مكرمه	عجيف العقيلي	٤٢١
فانصرفت وهي حصان مغضبهْ	ورفعت بصوتها هيا أبه		
إيها فداء لك يا فضالة	أجره الرمح ولاتها له	ثعلبة بن مرارة	٤٥٤
يا ليت أنا ضمنا سفينه	حتى يعود البحر كينونه		١٧٤
يا جارتي بيني فإنك طالقه	كذاك أمور الناس عاد وطارقه		٦٣٠
لأنكحن بيّهْ، جارية خِدَبّهْ	مكرمة مُحَبّهْ، تحب أهل الكعبة		
وقد دجا الليل فهيا هيا	ما دام فيهن فعيل حيا	ابن ميادة	٦٥٩
وإن هوى العائر قلنا دع دعا	له وعالينا بتنعيش لعا		٦٥٨
وخفرت قوماهم هدوكْ لا قدمي	إذا كان زجراييك سأسأ واربك		٦٦٣
فجمعنا زيداً على ازياد	وأزيد إن شئت أو زياد		٦٧٠
قل لأبي نعجة شيخ النمر	أجدت عمر الله نعت الكمر	عمرة بنت الحمارس	٤٠
بل أنت لم تخرج إلا من ثغر	معمماً بأصفر اللون قذر	أم الضحاك المحاربية	٥٨
يمناه واليسرى على الثرثار	قالت له ريح الصبا قرقار	أبو النجم العجلي	٦٥٩
من أي يومي من الموت أفرّ	أيوم لم يقدر أم يوم قدر		٦١٨

فهرس الكتب

	الكتاب	الصفحة	ملاحظات
١	كتاب الكبير لأبي الحسن الأخفش	١١، ٥٤٩	
٢	شرح ديوان امرىء القيس لابن السكيت	١٥، ٢٢	مطبوع
٣	كتاب البغال للجاحظ	١٩	
٤	كتاب الطارقيات لابن خالويه	٢٢	
٥	كتاب الزهكال في حصر الحروف والمصادر والأفعال لجنادة اللغوي	٢٥	
٦	كتاب التصريف للفراء	٣٤	
٧	كتاب المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي	٣٥، ٥١٨	مطبوع
٨	كتاب الإملاء المتخل في شرح كتاب الجمل للبهاري السبتي	٤٢	
٩	قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم للجهني	٥١	
١٠	كتاب شرح المفصل لابن عمرون	٥٣، ٦٤٤	
١١	كتاب شرح المقامات للمطرزي	٥٤	
١٢	كتاب مختصر في علم العربية لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي	٥٥	
١٣	كتاب المفاحشات عن العرب لعاصم بن الحدثان	٥٧	
١٤	كتاب التسهيل لابن مالك	٦٧	
١٥	كتاب نكت على إيضاح الفارسي للجلوي	١٠٩	
١٦	كتاب المشكل لابن قتيبة	١١١، ٤٩٦	
١٧	كتاب الحجة للفارسي	١١٦، ٥٤٤	

	الكتاب	الصفحة	ملاحظات
١٨	كتاب العوني لابن الخشاب	١١٨	
١٩	كتاب توطئة المدخل إلى كتاب الجمل للتدميري	١٢٠	
٢٠	تعليقات على كتاب سيبويه لابن خلصة اللخمي الأندلسي	١٢١	
٢١	كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني	١٢٣	مطبوع
٢٢	كتاب الأدوات للميداني	١٢٤	
٢٣	كتاب الشهاب القبس من كتاب المقتبس للمرزباني	١٥٦	
٢٤	كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني	١٦٠	
٢٥	كتاب سفر السعادة	١٧٢، ١٧٣	
٢٦	كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي	٢٦٢، ٢٦٥	
٢٧	كتاب الترشيح لأبي بكر الماردي الأندلسي	٢٧٨، ٣٠٣	
٢٨	كتاب دريود في شرح كتاب الكسائي	٢٧٨	
٢٩	كتاب الدلائل لأبي حيان الأندلسي	٢٩٢	
٣٠	كتاب الترجمة لأبي حيان الأندلسي	٢٩٢	
٣١	كتاب الفرح لأبي عمرو الشيباني	٣٠٥	
٣٢	كتاب مفتاح الإعراب لمحمد بن علي أمين الدين المحلي	٣٠٦	
٣٣	كتاب الجواهر المنثورة في شرح المقصورة للمهلبي	٣١٦	
٣٤	مقدمة في النحو لأبي محمد طاهر القزويني	٣١٧	
٣٥	كتاب التمشية على أبواب الجمل للسماني	٣٠٤، ٣١٥، ٦٠٨	
٣٦	كتاب المعاني لابن زياد	٣٣٢	
٣٧	كتاب شرح مقرب ابن عصفور لابن النحاس	٣٣٣	
٣٨	كتاب الفصول لابن معط	٣٣٦	

	الكتاب	الصفحة	ملاحظات
٣٩	كتاب الشامل لابن الدهان	٣٤٢، ٣٦٠، ٦٥١	
٤٠	كتاب شرح الجزولية لابن معط	٣٥٦، ٣٦٠	
٤١	كتاب شرح الايضاح لابن الدهان	٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦	
٤٢	كتاب في النحو للواحدي	٣٦٧	
٤٣	كتاب أيمان العرب للنجيرمي	٤٠٣	مطبوع
٤٤	كتاب اللغات للرازي	٤١١	
٤٥	كتاب المقتصد لعبدالقاهر	٤١٣	
٤٦	كتاب الخصائص لابن جني	٤١٣	مطبوع
٤٧	كتاب الشجيرة لابن السراج	٤١٨	
٤٨	كتاب فصيح ثعلب	٤١٩	مطبوع
٤٩	كتاب القصريات	٤١٩	
٥٠	كتاب شرح فصيح ثعلب لأبي عمر الزاهد	٤١٩، ٥٢٤	مطبوع
٥١	كتاب الأوسط للفارسي	٤١٩	
٥٢	كتاب معاني القرآن للزجاج	٤٥٥	مطبوع
٥٣	كتاب جمل الزجاجي لمحمد اللخمي	٤٦١	
٥٤	كتاب البهي للفراء	٤٥٦	
٥٥	كتاب شرح المفصل لابن يعيش	٤٣٨	مطبوع
٥٦	كتاب الحلبيات للفارسي	٤٧٢	
٥٧	كتاب أبي الفضل القاسم البطليوسي على كتاب سيبويه	٥٢٢	
٥٨	كتاب الايضاح للفارسي	٥١٠	مطبوع
٥٩	كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري	٤٨٠، ٤٩١	مطبوع
٦٠	كتاب العين للخليل بن أحمد	٤٩٢	مطبوع
٦١	الكتاب لسيبويه	٥٢٢، ٥٢٩	مطبوع
٦٢	كتاب الممتع الكبير لابن عصفور	٥٤٠	مطبوع
٦٣	كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه		مطبوع
٦٤	من خط أبي جعفر بن أبي رقيقة	٥٥١	
٦٥	كتاب الجمل لأبي الحسن علي بن أحمد	٥٥١	
٦٦	كتاب الجمل لأحمد بن فارس القزويني	٥٦١	
٦٧	كتاب فقه العربية لأحمد بن فارس القزويني	٥٦١	مطبوع

	الكتاب	الصفحة	ملاحظات
٦٨	كتاب الألفاظ والحروف للفارابي	٥٧٤	
٦٩	كتاب شرح النحاس للمعلقات	٥٧٥	مطبوع
٧٠	كتاب مختصر في الأيام والشهور مما رواه ابن خالويه	٥٨٩	مطبوع
٧١	كتاب سفر السعادة للسخوي	٥٩٢	
٧٢	كتاب شرح اللمع للبارقي	٥٩٥	
٧٣	كتاب شرح ألفية ابن معط لأبي العباس الموصلي	٥٩٥	
٧٤	كتاب البديع للربعي	٦٠١، ٦٠٥	
٧٥	كتاب التوطئة للشلوبين	٦١٤	مطبوع
٧٦	كتاب غريب الحديث للقبتي	٦١٦	
٧٧	كتاب الصاهل والشاحج للمعري	٦٢٥	مطبوع
٧٨	كتاب الأسد لابن خالويه	٦٢٦	
٧٩	كتاب الحياة والموت لابن درستويه	٦٢٧	
٨٠	كتاب النكاح لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي	٦٢٧	
٨١	كتاب الإنصاف للأنباري	٦٣٧ ـ ٦٤٢، ٧٠٤ ـ ٧١٣، ٧١٥	مطبوع
٨٢	كتاب الفرق بين خلق الإنسان وخلق البهائم لقطرب	٦٥٧، ٦٧٩	
٨٣	كتاب في النحو لأحمد بن منصور الجواليقي	٦٧٠ ـ ٦٧٨	
٨٤	كتاب الإمتاع والمؤانسة للتوحيدي	٦٨٢	مطبوع
٨٥	كتاب المقرب لابن عصفور	٦٨٥	مطبوع
٨٦	كتاب المجاز لأبي عبيدة	٦٨٥	مطبوع
٨٧	كتاب الإبل لأبي حاتم	٦٨٥	
٨٨	كتاب الردة للقعقاع	٦٨٧	
٨٩	كتاب المقتضب للمبرد	٢٩٢، ٦٨٨	مطبوع
٩٠	كتاب المحرر للفخر الرازي	٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩١	
٩١	كتاب في علم التصريف للمعري	٦٩٥	

	الكتاب	الصفحة	ملاحظات
٩٢	كتاب التبيين في مذاهب النحويين لأبي البقاء	٧١٥	
٩٣	كتاب مجالس النحويين لعامر بن جعفر	٧٢٤	
٩٤	كتاب المحلى لأبي غانم	٧٢٤ ـ ٧٣٧	
٩٥	كتاب درة الغواص للحريري	٦٩٩	مطبوع
٩٦	كتاب الهداية في القراءات للمهدوي	٧٢٤	
٩٧	من كلام ابن مالك	٥٠	
٩٨	كتاب الشامل في شرح الايضاح لابن الدهان	٦٥١	

□ □ □

فهرس المجالس

الرقم	المجلس	الصفحة
١	مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم	١٢٤
٢	مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي	١٢٧
٣	مجلس الأصمعي مع المازني	١٣٠
٤	مجلس أبي اسحق الزجاج مع جماعة	١٣١
٥	مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات	١٣٢
٦	مجلس الخليل بن أحمد مع سيبويه	١٣٣
٧	مجلس أبي اسحق إبراهيم بن السري مع رجل غريب	١٣٤
٨	مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة	١٣٧
٩	مجلس يونس بن حبيب مع شبيل بن عزرة الضبعي	١٣٨
١٠	مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي	١٣٩
١١	مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة	١٤٠
١٢	مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة	١٤٢
١٣	مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين	١٤٥
١٤	مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة	١٤٦
١٥	مجلس أبي عمرو بن العلاء مع الأصمعي	١٤٦
١٦	مجلس الأصمعي مع الكسائي	١٤٧
١٧	مجلس أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مع علي بن حمزة	١٤٨
١٨	مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان	١٤٩
١٩	مجلس الأصمعي مع الكسائي	١٥١
٢٠	مجلس أبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي مع الأصمعي	١٥١
٢١	مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن كيسان	١٥٢
٢٢	مجلس ليحيى بن يعمر مع الحجاج	١٥٦، ١٥٧

الرقم	المجلس	الصفحة
٢٣	مجلس لعبدالله ابن أبي إسحق الحضرمي مع الحسن البصري	١٥٨
٢٤	مجلس الأصمعي مع حماد بن سلمة	١٥٨
٢٥	مجلس ليونس بن حبيب مع أبي حنيفة	١٥٨
٢٦	مجلس الأصمعي مع خلف الأحمر	١٥٩
٢٧	مجلس لابن سلام مع سيبويه	١٥٩
٢٨	مجلس لأبي حاتم والتوزي عند الأخفش	١٦٠
٢٩	مجلس رجل مع النضر بن شميل	١٦٠
٣٠	مجلس لأبي زيد مع رؤبة	١٦١
٣١	مجلس أبي بكر بن دريد مع الرياشي	١٦١
٣٢	مجلس للكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد	١٦٢
٣٣	مجلس الكسائي مع الأعرابي	١٦٢
٣٤	مجلس لأبي مسحل مع الأصمعي عند الحسن بن سهل	١٦٣
٣٥	ملخص من الكلام في المسائل العشر التي تكلم عليها أبو نزار ملك النحاة	١٦٤
٣٦	ملخص من مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن ولاد	١٧٢
٣٧	مجلس الأخفش سعيد مع المازني	١٣٨
	مجلس يونس بن حبيب مع شبيل بن عزرة الضبعي	١٣٨
٣٨	مجلس الفرزدق وابن اسحاق	١٥٦

□ □ □

ـ ٩ ـ

فهرس المسائل

المسألة	الصفحة
مسائل أبي علي الفارسي (العسكريات)	٣٥
مسائل محمد بن السري	٦٦ ـ ٦٨
ثلاث مسائل	٦٩ ـ ٧١
من مسائل الكوفيين	٧١
مسائل عن أبي الحسن بن الشريك	١١٨ ـ ١١٩
المسألة الزنبورية	١٧٧
المسائل العشر التي تكلم عليها ملك النحاة	٥٩٦ مطبوع
ملخص المسائل التي جرت بين أبي جعفر النحاس وابن ولاد	١٦٤
مسألة: زيد والريح يباريها	٦٩٢
مسألة: أيها الرجل عبدالله	٦٩٣
مسألة: جمع مصيبة	٦٩٣
مسألة: مدائن	٦٩٣
مسألة: إذا بنيت من النورة	٦٩٤
مسألة: إذا قدم الفاعل على فعله	٦٩٤
مسألة: أنا ضارب زيداً	٦٩٥
مسألة: قام هذا الرجل	٦٩٦
مسألة: ما أغفله عنك شيئاً	٧١٥
مسألة: أخوك معك معنا أخونا	٧١٧
مسألة: القائمان كلاهما	٧١٧
مسألة: فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده	٧١٨
مسائل من الانصاف (ملخصة)	٧٠٤ وما بعدها

□ □ □

ـ ١٠ ـ

فهرس الأماكن

اياد: ٥٧٤
الأندلس: ٤٨٤
البحرين: ٥٧٤
البصرة: ١٢١، ٥٢٦، ٥٦٥، ٥٧٤، ٥٧٠
بغداد: ١٢١، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ٥٣٨، ٥٨١
تغلب: ٥٧٤
الجزيرة: ٥٧٤
الحبشة: ٥٧٤
الحجاز: ٩، ٥٤٧، ٣٦٨
خراسان: ١٥٦
الشام: ٥٧٤
الطائف: ٥٧٤
عرفة: ١٦٩
قرطبة: ٤٨٤
الكوفة: ٥٧٤، ٥٢٦
مدين: ٥٢٢
مصر: ٥٧٤، ٧٢٤
مكة: ١٦١، ٥٧١
الهند: ٥٧٤
اليمامة: ٥٧٤، ٤٠٣
اليمن: ١٢٩، ٥٧٤

□ □ □

ـ ١١ ـ

فهرس القبائل

أسد: ٩، ٩٠، ١٠١، ٥٧٤، ٥٦٢
اياد: ٥٧٤
بكر بن كلاب: ٦٣
جذام: ٥٧٤
بنو جنان: ١٢٨
بنو الحارث بن كعب: ٤٣٢
بنو الحارث بن لؤي بن غالب: ٥٩
بنو حنيفة: ٥٧٤، ٦٢٢
تغلب: ٥٧٤، ٦٢٢
تميم: ٩، ٢٧، ٥٠، ١٦٦، ٣٢٨ ٥٦٢، ٥٧٤، ٤٠٣
ثقيف: ٥٧٤، ٥٦٢
ثمود: ٥٨٠
جشم بن بكر: ٥٦٢
ذبيان: ٦٢٠
الرباب: ٩
ربيعة: ٥٦٢، ٥٩٣
بنو ربيعة بن عبدالله بن أبي بكر: ١٦٣
سعد بن أبي بكر: ٥٦٢
سُليم: ٩، ١٠، ٤٣١، ٤٠٣
بنو شيبان: ١٢٢
ضبة: ٩
بنو ضبيعة بن ربيعة: ٦١
طيء: ١٨، ٣٢، ٣٤، ٤٢٠، ٥١٧، ٥٧٤، ٦٣٥
عامر: ٩
بنو عبيد: ٩
عبدالقيس: ٣٢٦، ٥٧٤
بنو عمرو بن كلاب: ٥٩
بنو عدي التيم: ٦٠
عكل: ١٠، ٦٣٥
غطفان: ٩
غسان: ٥٧٤
فهم: ٥٨
قريش: ١٠٥، ٥٧٤، ٤٤٢، ٥٦٢
قضاعة: ٥٧٤
قيس عيلان: ٣٣، ٥٧٤
كنانة: ٥٧٤، ٤٤٢، ٦٣٥
مزينة: ٩
النمر: ٥٧٤
نضر بن معاوية: ٦٢، ٥٦٢
هذيل: ٣٢، ٥٧٤، ٦٢٨
هوازن: ٩، ٥٦٢
بنو يربوع: ٣٤، ١١٧

□ □ □

- ١٢ -
فهرس الأعلام

« أ »

إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري: ٤٢، ٤٣

إبراهيم عليه السلام: ١٥٧

إبراهيم النجيرمي، أبو إسحق: ٤٠٣، ٧٠٠

إبراهيم السبتي: ٤٢

إبراهيم بن سفيان (انظر الزيادي): ٤٤٣، ٧١٤

ابن الأبرش: ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٨٤

أُبي بن كعب: ٦٦٥

الأثرم: ٤٥٨، ٥٣٢

أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر: ١٨١، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٧٤، ٦١٢، ٦١٩، ٦٩١

أحمد بن حمدان النحوي، أبو غانم المظفر: ٧٢٤، ٧٣٧

أحمد بن حاتم، أبو نصر: ١٢٤

أحمد بن رستم الطبري، أبو جعفر (انظر أبو جعفر)

أحمد بن زكريا، شهاب الدين: ٦٠٠

أحمد بن عبدالجليل التدميري (انظر التدميري): ١١٩

أحمد بن منصور، أبو بكر (انظر ابن الخياط):

أحمد بن منصور اليشكري: ٦٧٠

أحمد بن سهل، أبو زيد: ٥٥

أحمد بن موسى النحوي: ١١٩

أحمد بن يحيى، أبو العباس (انظر ثعلب)

أحمد بن رستم الطبري: ١٣٠

الأحوص: ٤٨

ابن الأخضر: ٤٧٣، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥١٥

الأخطل: ٤٣٥، ٤٤٦

الأخفش، أبو الحسن علي بن سليمان (الأخفش الصغير): ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٣٦، ٤٦، ٦٧، ٧٤، ٨١، ٨٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٥٠٨، ٥٤٩، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٦، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦٨٦، ٧٠٤، ٦٢٣، ٦٤٣، ٦٤٧،

٦٤٩، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٦،
٦٩٠، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠،
٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥،
٧١٦، ٧٢٤، ٧٣٣

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: ٢٩، ٥٤، ٧٩، ١٣٨،
١٤٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٤٧٦، ٤٨٢،
٤٨٧، ٤٩٥، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٢٤،
٦٩٥، ١٣٧

أروى بنت كريز: ١٦١

الأستراباذي، رضي الدين: ٥٢

أبو اسحق، إبراهيم بن السري (انظر الزجاج): ١٣٥، ٥٨١

إسحق بن إبراهيم الموصلي: ١٤٨

إسحق بن مرار (انظر أبا عمرو الشيباني): ٣٠٥، ٥٣٨، ٦٦٨، ٦٨٥

إسماعيل بن إسحق: ٥٨١

أبو الأسود الدؤلي: ٥٦٨، ٦٨٩

الأشعث السكوني: ٤٥٢

أشعر الرقبان: ٤٤٤

الأصبهاني: ٧

الأصمعي، عبدالملك بن قريب: ١٣، ١٤، ٣٦، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٢،
١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢،
١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧،
٣٢٨، ٣٢٩، ٣٦٨، ٤٤٠، ٤٥٨،
٤٥٩، ٤٦٥، ٤٧٨، ٥٠٦، ٥٢٨،
٥٣٨، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣،
٥٩٢، ٦٢٧، ٦٦٦، ٦٩٨

ابن الأعرابي، أبو عبدالله، محمد بن زياد: ٢٣، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٠،
١٥١، ١٥٢، ١٦٢، ٣٣٠، ٣٣٢،
٤٠٣، ٤٠٤، ٤٥٩، ٥٢٦، ٥٢٨،
٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥،
٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥١، ٥٧٩،
٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩١، ٧٠١

الأعرج: ٦٦٥

الأعشى الكبير: ٧٢، ١٦٠، ٣٢٧،
٣٧٢، ٤٦٣، ٤٧١، ٥٨٩، ٦٢٨،
٣٦٢، ٦٣٤، ٦٥٨، ٧٣٣

الأعلم الشنتمري: ٢٢٣، ٢٥٠، ٢٥٨،
٣٠٥، ٤٨٥

الأعلم بن قرفة: ٤٤٥

الأعمش: ٣٤، ٢٨٧، ٦٦٥

الأغلب العجلي: ٦٦٥

الأفوه الأودي: ٥٧٠، ٥٧٣

ابن أقرم النميري: ٥٧

الأموي: ٤٠٤، ٤٥٧

امرؤ القيس: ١٥، ٢٢، ١٢٥، ١٥٠،
١٦٤، ٢٠٣، ٢٦٠، ٣٣٩، ٣٤٦،
٤٢٠، ٤٨٨، ٦٣٣

امرؤ القيس بن عابس: ٤٥٢

ابن الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم: ١٢، ١٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٨،
٣٣٦، ٦٤٠، ٦٤١

الأنباري، أبو عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد: ٧٠٤

أنس: ٦٥٥

أوس بن حجر: ١٢٦، ٢٩٢، ٣٨٨،
٥٤١

«ب»

ابن بابشاذ: ٥٠٢، ٦١٤
ابن البادش، أبو الحسن علي بن أحمد الباروني: ٥٥١، ٧٢٢
البارقي: ٥٩٥
ابن بدر: ١٧٢، ١٧٣، ٦٠٠
ابن بري، أبو محمد: ٣١٧، ٥٩٥
أبو البركات الأنباري: ٧١٥
بشير بن أبي بكر (انظر التبريزي): ١٥٦
البطليوسي، أبو محمد بن السيد: ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٨، ٤٩٤، ٦٤٤، ٦٥٦
البطليوسي، أبو الفضل القاسم بن علي: ٥٢٢
البعيث: ٨٦، ١١٨، ٦٣٤
البغدادي: ٣٤٢
أبو البقاء العكبري: ٦٦٧، ٧١٠، ٧١٣، ٧١٥
أبو بكر الخياط: ٧١٦، ٧١٧
أبو بكر بن دريد، محمد بن الحسن (انظر ابن دريد)
أبو بكر الصديق: ٤٥٢
أبو بكر بن طاهر: ٢٦٥
أبو البلاد النحوي: ٦٨٥
البلخي: ٣٢، ٦٠٥، ٦٠٦
بهاء الدين النحاس: ٣٢٠، ٧٠٠
بهاء الدين بن عكي العبشمي: ٤٦٩

«ت»

تاج الدين: ٥٩٢
التبريزي: ١٥٦، ٦٩٥
التدميري، أبو العباس، أحمد بن عبدالجليل: ١١٩
التوزي، أبو محمد عبدالله: ١٥٧، ١٦٠
أبو التياح: ٦٦٥

«ث»

أبو ثروان: ١٧٨، ٥٨٩، ٥٩٠
ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى: ١٢، ٢٣، ٣٦، ١٠٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٧٨، ١٨٧، ٢٥٢، ٣١٢، ٣٤٦، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧٥، ٤٩٢، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٢، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٧، ٥٧٩، ٦٣٦، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦٠٩، ٧٠٥
ثعلبة بن عبد مرارة: ٤٥٤
ثوبان بن جابر: ٥٩
ثور بن ربيعة بن الأشتر: ٤٦٠

«ج»

الجاحظ: ١٩
أبو جاد: ٥٠٨
جالي بن عثمان بن جني: ٤٠٥
جبيهة الأشجعي: ٤٥٥
الجراح بن نباته العقيلي: ٦٥
أبو الجراح: ١٧٨

الجرمي، أبو عمر، صالح بن إسحق: ٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٥، ٢٤٤، ٢٦٩، ٢٩٠، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٧٣، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٦٥، ٥٠٥، ٥١٩، ٥٧٨، ٥٩١، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٤
جرير: ٤٠، ٤٧، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٥٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٣٠١، ٤٨٠، ٥٨٢
الجزولي: ٧، ١٨٦، ١٨٧، ٣٣٣، ٦١٣، ٣٦٧
جعفر بن أبي طالب: ٧٣٧
أبو جعفر، أحمد بن رستم الطبري: ١٣٠، ١٤٠
أبو جعفر بن أبي رقيقة: ٥٥١
جعفر بن يحيى البرمكي: ١٧٧
جلال الدين علي بن الصفار الديسنري: ٦٠٠
الجميح الأسدي: ٤٤٥، ٤٥٩
جنادة اللغوي: ٢٥، ٣١، ٧٢
ابن جني: ١٠٨، ١٠٩، ١٢٣، ٣١٧، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ١٤٣، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٦١١
جهم بن المخارق: ٦١
أبو منصور الجواليقي: ٤١٨، ٤١٩، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩
الجوهري: ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧

«ح»

أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد: ١٣٨، ١٣٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ٢٨٧، ٢٩٨، ٦٥٨
ابن الحاجب: ٤٠٦، ٤٠٨
حاجب بن حبيب بن الطماح: ٤٤٥، ٤٤٦
الحارث بن جبلة: ٥٣٣
الحارث بن حلزة اليشكري: ١٤٧
حارثة بن بدر: ١٦
الحارث بن علي، أبو الليث: ١٥١
الحارث بن كعب: ٤٣٢
الحارث بن وعلة: ٦٣١
ابن الحباب الجليس: ١٦٤
حبيب: ٤٢٩
الحجاج: ١٥٦، ١٥٧
حذيفة بن بدر: ٣٧٨
أبو حرام العتكي: ٤٤١
أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي: ٦٨٩
حرقوص بن النعمان: ٤٥٣
الحريري، أبو القاسم علي: ٥٤، ١٧١، ٦٩٩
حسان بن ثابت: ٧٠، ٣٦٤، ٤٦٧، ٥٨٩، ٧٣٥
الحسن البصري: ٥٣، ١٣٠، ١٣١، ١٥٨، ٦٦٥
الحسن بن عبدالله، أبو سعيد (انظر السيرافي)
الحسن بن علي: ٤٩٢، ٥٢٧
الحسن بن سهل: ١٦٣
أبو الحسن بن الشريك: ١١٨

الحسن بن علي بن حمدون الأسدي، أبو علي: ١٠٩
أبو الحسن الهيثم: ٦٣٤
أبو الحسين بن سراج: ٤٦٩
الحسين بن علي: ٤٩٢
أبو الحسين بن فارس (انظر ابن فارس): ٥٦١
الحصين بن الحمام: ١٤٢
حضرمي بن عامر بن تجمع: ٩٠
الحطمة بن بكر: ٢٧٣
الحطيئة: ١٥٨، ٢٥٩، ٢٨٤، ٤٩٢
أبو حنش التغلبي: ٢٢
حماد: ٧٥
حماد بن اسحق: ١٤٧، ١٥١
حماد الراوية: ٢٠
حماد بن سلمة بن دينار الربعي: ١٥٨
حمامة بن الكلبي ٦٩٨
حمزة: ١١٧، ١٥١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٤٦٥، ٥٨٧
حميد بن ثور: ١٦٦
حميد بن نوفل: ٦٠
حميدة بنت النعمان: ٢١
أبو حنيفة: ١٤٨، ١٥٨، ٤١٥
ابن حنظلة اللغوي: ٦١
حنين النخعي: ٢٢
أبو حيان النحوي الأندلسي: ١٥٦، ١٨١، ٢٨٠، ٣١٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٦٣، ٥٧٦، ٦١٩، ٧١٦
أبو حيان التوحيدي: ٦٨١، ٦٨٢

«خ»

خالد بن قيس بن مالك: ٤٤٥
ابن خالويه، الحسين، أبو عبدالله: ٢٢، ٥٣٣، ٦٢٦، ٥٨٩
ابن الخباز، شمس الدين أحمد بن الحسين: ٤١١
خداش بن زهير: ٤١١
ابن خروف: ٦، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٤١، ٤١٩، ٤٦٢، ٦٤٩، ٦٥٦، ٧٢٣
ابن الخشاب: ١١٨، ٣٧٢، ٣٧٧
الخضر عليه السلام: ١٢٣
خطاب بن يوسف الماوردي الأندلسي، أبو بكر: ٢٧٨
أبو الخطاب سعيد بن مسعدة: ٩٦
أبو الخصيب الفارسي: ١٢١
خلف الأحمر: ٦، ١٥٩، ١٧٧، ١٧٨، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٨٨، ٧٠٥
خلف بن طاهر النحوي: ٤٢٦

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٧، ٢٥، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٧٢، ٩٥، ١٠٦، ١٣٣، ٢٤١، ٢٧٥، ٣٠٢، ٣١٤، ٤١٨، ٤٣٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٨٢، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٨٩، ٧١٢، ٧١٣
ابن الخياط النحوي، أحمد بن منصور، أبو بكر: ١٧٩، ٣٢٦

«د»

داود بن كسيب: ٥٩، ٦٣
الدباج، أبو الحسن: ٢٦٠، ٢٧٠، ٦١٤
دثار بن عنيف العجلاني: ٦٣
ابن درستويه، أبو محمد عبدالله بن جعفر: ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٦٢، ٤٧٥، ٦٢٧
دريد: ١٦، ١٢٧
ابن دريد، محمد بن الحسن، أبو بكر: ١٦١، ١٣٨، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٧، ٤١٥، ٤٥٨
دريود: ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٩
دماذ (رفيع بن سلمة): ٦٢٨
ابن الدهان: ٣٣٨، ٣٦٠، ٦٥١، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٤، ٦٥٦
أبو دؤاد الايادي: ٥٢٥، ٦٦٠، ٦٨٠

«ذ»

أبو ذؤيب الهذلي: ٤٦، ٤٠٠، ٤٧١، ٤٢٤

«ر»

الرازي، محمد بن الحسين، أبو عبدالله: ٤١١، ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩١
الراعي النميري: ١٤٧، ١٥١، ٣٠٨، ٣١١، ٦١٧، ٦٦٢
الرباعي: ٧٠٣
ربيعة بن حوط، أبو مهوش: ٤٥٩
ربيعة بن مقروم
الربعي، الحسن بن أحمد الفارسي، أبو علي: ٤٣٠، ٦٠١، ٧١٤
رجاء بن حيوة: ٣٧
أبو رجاء العطاري: ٦٦٥
رزين بن شداد المالكي: ٤٥٤
رضي الدين الاستراباذي (انظر الاستراباذي): ٥٢
رفاعة بن عاصم (انظر الفقعسي)
ابن الرقاع: ٦٥٩
الرمادي: ٢٩٣
رحالة بن عزرة: ٥٨
الرماني، علي بن عيسى، أبو الحسن: ٧، ٣٢، ٣٤، ٣٠٥، ٣٦٣، ٤٦٧، ٤٧٩، ٧٠٤
رملة بنت عويمر: ٥٧
ذو الرمة، غيلان: ٤٧، ١٠٧، ١٤١، ١٤٨، ٢٥٠، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٦٥، ٤٦٧، ٥٧٢، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٧٣٥
الرؤاسي، أبو جعفر: ٥٩٠
رؤبة: ١٩، ١٢٥، ١٣١، ١٥٣، ١٦١، ١٧٠، ٤٢٠، ٤٦٧، ٤٧٨
روح بن زنباع: ٦٥٨، ٦٦٤

أبو رياش: ٢١
ابن ريدان: ٥٢، ٣٠٤، ٣٢٢، ٦٠٨، ٦٢٠
الرياشي، العباس بن الفرج، أبو الفضل: ١٤٦، ١٦١

«ز»

أبو زبيد الطائي: ٧٣٤
الزبيدي، أبو بكر: ٢٨٣
الزجاج، إبراهيم بن السري، أبو اسحق: ٦، ٧، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٧٤، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٦٧، ٣٨٨، ٤٣١، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٨٥، ٤٩٤، ٥٤٩، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٨١، ٦١٣، ٦٩٩، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١٢
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، أبو القاسم: ١٧٨، ١٧٩، ١٨٦، ٢٨١، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٦٢٣، ٦٩٤، ٧١٨، ٧٢٢
الزبير: ٤٤٢
زميت بن مسهر الطائي: ٦٤
الزمخشري: ٧٣، ٧٧، ٤٣٩، ٥٥٠
زهرة بن الخوية: ٦٨٧
الزهري: ٧٠٢
زهير بن أبي سلمى: ١٦، ٤٢، ٤٣٤، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٦٩، ٥٨٠، ٥٨٨، ٦١٨، ٦٢٤
زياد بن الأعجم: ٢١، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٣
أبو زياد: ١٧٨
الزيادي، إبراهيم بن سفيان، أبو اسحق: ٤٤٣، ٧١٤
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس: ١٤، ٣٦، ٣٧، ٤٦، ١٠٣، ١٠٦، ١٦١، ١٦٨، ١٨٠، ٣٠٦، ٣٢٧، ٤٢٥، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٩١، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٦٥، ٥٨١، ٦٩٧، ٧١٨
أبو زيد، أحمد بن سهل (انظر أحمد بن سهل): ٥٥

«س»

ساعد بن سويد الكلابي: ٦٠
ساعدة: ٥٩٩
السجستاني (انظر أبا حاتم)
سحيم بن وثيل: ٤٨٠
السخوي: ١٧٢، ١٧٣، ٣١٠، ٥٩٢
السدوسي، مؤرّج: ٣٣
ابن السراج، محمد بن سريّ، أبو بكر: ٧، ١٠، ١٢، ٨٠، ٨١، ٨٤، ١٩٦، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٩٤، ٥١٦، ٥١٩، ٥٥٤، ٦٠٩، ٦٢٤، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٦٤، ٦٩٥
سطيح الكاهن: ١٦٩

بنت سريع بن مبيع الوابشي: ٦٥
سريع بن مبيع الوابشي: ٦٦
سعد بن بكر: ٥٦٢
سعد الخير بن محمد، أبو الحسن: ٣١٧
سعد بن أبي وقاص: ١٩
سعيد بن جبير: ٤٤١
سعيد بن سلم: ١٥٢
سفيان بن عيينة: ٥٦١
أبو سفيان: ٤١٧
السكري، الحسين، أبو سعيد: ٣٧٦
ابن السكيت، يعقوب بن اسحق: ١٥، ٢٢، ١٠١، ١٠٢، ٣١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٥، ٦٧٨، ٦٨٥
سلمة بن ملس: ٦٠
سلمة بن قشير بن كعب: ٤٢٣، ٥٢٨
سلمة بن القين: ٤٥٢
سلمى بن كعب بن حيي: ١٦٣
سليمان بن يزيد، أبو داود: ٥٦١
أبو سليمان: ٦٨٢
السماني، عبدالعزيز بن علي، أبو محمد (انظر ابن ريدان)
ابن السمين، أبو عبدالله: ١٠٦
سويد بن أحرم: ٥٦٨
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: ٦، ٧، ٨، ١٠، ٢٢، ٢٤، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٥٠، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١٢١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠،

٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٩، ٥٤٥، ٥٥٢،
٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧،
٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٧١، ٥٧٥،
٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢،
٥٨٥، ٥٨٦، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٠٢،
٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣،
٦١٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢١،
٦٢٣، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٦٩،
٦٧٠، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٥، ٦٩٩،
٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧١٤، ٧١٥،
٧١٦، ٧١٧، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٢،
٧٢٣، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٣،
٧٣٦

السيرافي، الحسن بن عبدالله، أبو سعيد: ١٠٩، ١٦٦، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٣٠٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٤٠، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠٣، ٥٦٥، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٨١، ٧٠٦، ٧٢٣

ابن سيرين، محمد: ٦٦٥

سيف: ٦٨٧

«ش»

الشاطبي، رضي الدين، محمد بن علي بن يوسف: ٣٠٦، ٧٠٠

الشافعي: ٤٣٠

ابن الشامي: ٥٢٧

شبيب بن البرصاء: ٢٥

شبيل بن عزرة: ١٣٨

شتيم بن خويلد: ٤٠٥

ابن الشجري: ٣٩، ٣٧٢

شرحبيل بن الحارث: ٢٢

شعبة بن الحجاج الأزدي: ١٥٨

الشعبي: ٦٩٩

الشلوبين: ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٦، ٤١٣، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦، ٧٢٣

الشماخ: ٣٢٥، ٥٧٠، ٦٨٧

شيبان بن حبيبة: ٤٢٣

شيبة بن الوليد: ١٢٨، ١٢٩، ٦٠٥

«ص»

أبو صخر الهذلي: ١٠٦

صخر الغيّ: ٤٧١

الصفار: ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٦٣، ٢٧١
أبو الصلت: ٤٦
صهيب: ٤١
الصولي: ١٦٠

«ض»

ابن الضائع: ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦
ضب بن الفرافصة: ٤٢١
ضرار بن الأزور المالكي: ٣٣٠
ضرار بن مفتالة بن كلته: ٤٥٤
ضياء الدين الشتيري: ٦٠٠
شهاب الدين المارديني: ٦٠٠
أم الضحاك المحاربية: ٥٨، ٦٢

«ط»

طاهر بن أحمد القزويني، أبو محمد: ٣١٧
طاهر بن عبدالله بن طاهر: ٦، ٧، ١٢٥
ابن الطراوة: ٥، ٢٠٣، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٠
طرفة بن العبد: ٤٦٧
طريف بن مل بن عميرة: ٤٢٠
طفيل الغنوي: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ٤٦٩
طلحة بن أبي الصفي: ٣١، ٩٠
أبو الطمحان الطهويّ: ١٨
أبو الطمحان القيني: ٤٠٥
أبو الطيب، غلام أبي عصيدة: ٥٢٩

«ع»

عائشة (رضي الله عنها): ٦٩٩
أبو العابس الموصلي: ٥٩٥
أبو العاجز الكليبي: ٥٩
عاصم الحجدري: ٦٦٥
عاصم بن الحدثان: ٥٧
ابن أبي العافية: ٤٧١، ٥١٤
عامر بن جعفر بن عقيل: ٧٢٤
عباءة بن شكس العنزي: ٦٣٤
ابن عباس: ٤٣٩، ٥٦٢
عباس بن الأحنف: ٣٠٢
العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون: ١٤٨
أبو العباس بن ولاد أحمد بن محمد: ١٧٢، ١٧٣
عبد بن مرارة بن سوادة: ٤٥٤
عبدالجبار بن المعافري، أبو طالب: ٣١٧
عبدالله الزبير الأسدي: ٦٤
عبدالرحمن بن اسحق، أبو القاسم الزجاجي (انظر الزجاجي)
أبو عبدالرحمن السلمي: ٦٦٥
عبدالقاهر الجرجاني: ٤١٣
عبدالكريم بن عبدالرزاق: ٥١
عبدالله بن الزبير: ٦٤
عبدالله بن إسحق الحضرمي: ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٦٨٩
أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الحلبي: ٥٢
العبدي: ٧، ١٤٦
عبيد بن الأبرص: ٢٨٣
أبو عبيد القاسم بن سلام: ٤٥٥، ٤٥٦، ٥٦٢، ٧٠٠، ٥٦٤
عبيدالله بن قيس الرقيات: ٤٤٩
أبو عبيدالله: ٤٧٨
أبو عبيدة، معمر بن المثنى: ١٤، ١٥، ٤٠، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦، ٤٢٧، ٤٧٨، ٥٣٢، ٥٧٦، ٥٨٤

عثمان بن عفان: ١٦١، ٤٢١، ٦٦٥
عثمان بن قيس: ١٦١
العجـاج: ١٥، ١٢٥، ١٥٢، ٥٣٣، ٥٤٠
عجيف: ٤٢١
العدواني: ٤٨١
عدي بن زيد: ١٤٧، ١٥١
عرزة بن ثوبان: ٦١
عرفطة بن الطماح: ٤٥٩
عرفطة بن عبدالله بن قيس: ٣٣١
عروة بن الورد: ١٢٦
ابن عصفور: ٤٠، ٦٧، ١١٨، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٨٢
أبو عصيرة: ٥٢٩
عطاء بن أبـي الأسود الدؤلي: ٦٨٩
العقيلي: ٥٩
العلاء بن شبانة: ٣٥
أبو العلاء المعري: ٦٢٥، ٦٩٥
علقمة: ١١٨، ٦٦٥
علي بن الحسن الأحمر: ٦٩٧
علي بن حمزة (انظر الكسائي)
عـلي بن أبـي طـالب: ١٥٧، ٤٣٩، ٤٤٢، ٦٨٩، ٦٩٩
علي بن عبدالرحمن بن أبـي البشر: ٦٢٤
عـلي بن عبدالـرحيم العـراقي السلمي، أبو الحسن: ٣١٧
علي بن عيسى، أبو الحسن: ٤٣٠، ٤٣١، ٤٦٤، ٦٠١
علي بن مبارك الكوفي الأحمر: ٦
علي بن مهدي: ٦٢٨
علي بن مهرويه القزويني: ٥٦١
علي بن موسى: ٥٥١
علي بن يحيـى: ١٤٨
عمارة بن عقيل بن بلال: ٥٨٢
عمر بن الخطاب: ٤٠، ٤١، ٤٩، ٤٣٦، ٤٤٢، ٥٢٥
عمر بن أبـي ربيعة: ٢١
أبو عمر الزاهد: ٥٩٠
عمر بن بزيع الأزدي: ١٢٨
عمر بن عبدالعزيز: ٤٢٠
عمران بن حطان: ٤٤٠
عمرة بنت الحارس: ٦١، ٦٤، ٦٥
عمرو بن شأس: ٧٣٤
أبـو عمرو الشيبـاني، اسحق بن مـرار: ٣٠٥، ٥٣٨، ٦٦٨، ٦٨٥
عمرو بن عبدالمسيح: ٤٥٣
أبو عمرو بن العلاء، زبّان بن سيار: ٢٤، ٢٥، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ٢٨٥، ٣٨٢، ٣٩٦، ٤٢٢، ٤٤٢، ٤٥٧، ٥٦٢، ٦٣٤، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٩، ٧٠٠
عمرو بن قميئة: ١٢٧
عمرو بن قائد: ٦٦٥

عمرو بن مسعود بن عبد مرارة: ٤٥٥
عمرو بن معديكرب: ٤٥٢
ابن عمرون (انظر محمد بن محمد بن عمرون)
عنبسة الفيل: ٦٨٩
عنترة: ٣٩٩، ٤٧٥، ٥٢٥
العوفي، محمد بن سعيد: ٦٩٦
ابن عون: ٥٦١، ٥٦٢
عياد بن عمرو بن لؤي: ٣٣١
عيسى بن عمر: ١٦، ٢٥، ١٦٣، ١٦٧، ٣١١، ٥٥٩، ٦٨٩، ٦٩٩
عيسى عليه السلام: ٧٢٩

«غ»

أبو غانم المظفر، أحمد بن حمدان النحوي (انظر أحمد بن حمدان): ٧٢٤، ٧٣٧

«ف»

الفارابي، محمد بن محمد، أبو نصر: ٥٣٧
ابن فارس، أبو الحسين: ٣٧٥، ٥٦١
الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي: ٦، ٧، ١٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ١٠٦، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٠٩، ١٦٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٤٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٩٦، ٥٠١، ٥١٠، ٥١٨، ٥١٩، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٥٧، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١١، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٧، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٨٤، ٧٠٩، ٧١٤
فاطمة: ١٥٧، ٤٩٢
أبو الفتح بن مطيع: ٧١٨
ابن فتوح: ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٠، ٦١٥
فخرالدين الرازي (انظر الرازي)
الفراء: ١٠، ١٧، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ١٠٢، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩، ٢٨٩، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣١، ٣٣٩، ٤٤٠، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٨، ٦١٧، ٦٣٦، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٧، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٦
الفرافصة بن الأحوص الكلبي: ٤٢١
الفرزدق: ٢١، ٤٧، ٦٠، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٧، ٣٠٦، ٣٤٥، ٤٤٦، ٤٨٠، ٤٨٩

أبو فرعون المصاب: ٦٠
الفصيحي، علي بن أبي زيد: ١٧١
ابن فضال: ٥، ٤٣١
فضالة بن كندة: ٤٤٤
فضالة بن هند: ٤٤٤
الفضل بن محمد اليزيدي: ١٢٧، ١٣٢
الفضل بن يحيى البرمكي: ١٧٧
الفقعسي، رفاعة بن عاصم، أبو الصيفي: ٨٨
أبو فقعس: ١٧٨
الفند الزماني: ٦٣٣

«ق»

أبو القاسم بن برهان: ٧٠٩
أبو القاسم السعدي: ٦٢٧، ٦٩٩، ٧٠٤
أبو القاسم علي الحريري: ١٧١
القاسم بن معن: ٣٤
قتادة بن دعامة، أبو الخطاب: ٦٦٥
قتادة بن مغرب اليشكري: ٥٧
القتبي: ١٠١، ٦١٦
ابن قتيبة: ١٠٢، ١١١، ٢٨٠، ٤٩٦، ٦٨٦
قتيبة بن مسلم الباهلي: ١٥٨
ابن القراء: ١١٧، ١١٨، ٤١٩
القزاز: ٥٤٦
قصي بن كلاب: ٦٦٠
القطامي: ١٥٢، ٤٢٦، ٤٥٦
قطرب، محمد بن المستنير، أبو علي
القعقاع: ٤٥٣، ٦٨٧
ابن القعقاع: ٦٦٥
قيس بن الخطيم: ١٦
قيس بن عبديغوث: ٤٥٢

«ك»

كُثير عزة: ٤٧، ٣٣٩، ٤٢٩، ٧٢٨
كرز بن الضحاك: ٦٣
الكسائي، علي بن حمزة: ٣١، ٣٥، ٥٠، ٧٦، ٨٠، ١٠٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٦٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٦، ٤٠٤، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥١٢، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦١٧، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٨، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٣، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣
أبيّ بن كعب: ٦٦٥
كعب بن زهير: ٢٩٤، ٦٦٨
الكعير بن حديد: ٤٥٩
ابن الكلبي: ٦٩٨
الكميت الأسدي: ٢١، ٥٩١، ٦٥٨، ٧٣٥
ابن كناسة: ١٤

ابن كيسان، محمد، أبو الحسن: ٥٢، ١٤٩، ١٥٢، ٥٢٧، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٥، ٦٨٤، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٨

«ل»

لبيد بن ربيعة: ١٨، ١١٨، ١٢٧، ٢٧٩
اللحياني، علي بن حازم: ٩، ١٠، ١٨١، ٦٣٦، ٧٠٢
الليث بن المظفر: ٢٥، ٢٨

«م»

الماردائي (انظر أحمد بن زكريا): ٦٠٠
مارية القبطية: ٢١
المازني، بكر بن محمد، أبو عثمان: ٨١، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٧٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٥، ٥٧٧، ٦١٠، ٦٦٤، ٧٠٤، ٧١٠، ٧١٥، ٧٢٤، ٦٢٨
ابن مالك، جمال الدين محمد: ٥٠، ٦٧، ٧٣، ٣٤٥، ٣٦٠، ٦٥٦، ٦٥٧
المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس: ٧، ٨، ٣٥، ٧٠، ٨١، ٨٣، ١٠٥، ١٢١، ١٠٨، ١٣٧، ١٥٠، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٤١، ٣٥١، ٣٦٠، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٤، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٦٢، ٤٨١، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٦، ٦١١، ٦٢١، ٦٣٦، ٦٥٤، ٦٦٤، ٦٨٦، ٦٩٩، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٦
المتلمس: ٢٣٢
متمم بن نويرة: ٤٠٣
المتنبي: ١٧١
ابن مجاهد: ٢٥
مجدالدين أبو حفص: ٤١١
أبو محجن الثقفي: ٤٥٤
أبو محمد الاعرابي: ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣
محمد بن أحمد البغدادي، أبو مسلم: ٣١٧
محمد بن أحمد الحلواني، أبو العباس (ابن السراج): ٤١٨
محمد بن بدر: ١٧٢
محمد بن جرير الطبري: ٤٢٨
محمد بن حبيب، أبو جعفر: ٥٤٦، ٦٣٣
محمد بن الحسن الأزدي: ٤١٥
محمد بن داود الجراح: ١٥١
محمد بن ذؤيب العماني: ٤٢٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٥٩٠، ٦٦٢، ٦٦٣
محمد بن زياد الأعرابي (انظر ابن الأعرابي)
محمد بن سري (انظر السراج): ٦٦، ٦٧
محمد بن سلام الحجمي (انظر ابن سلام): ١٥٩
محمد بن سلام البصري: ١٥٩
أبو محمد بن طاهر القزويني: ١٣٢، ٤٢٢
محمد بن العباس (انظر اليزيدي)
محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي: ١٢١، ٤٦١
محمد بن عبدالواحد، أبو عمرو: ٤٢٥
محمد علي بن موسى الأنصاري: ٣٠٦
محمد بن كيسان (انظر ابن كيسان)

محمد بن محمد بن عمرون: ٥٢، ٥٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٨، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥٦
محمد بن نصر الحميدي، أبو عبدالله: ٣١٧
محمد بن يزيد (انظر المبرد): ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥
المرار الفقعسي: ٥٤٥
مرداس بن خذام: ٥٨، ٦٤
المرزباني، محمد بن عمران بن موسى، أبو عبيدالله: ١٥٦
مرة بن الرواع: ١٦٣
مرة بن عداء بن حبيب بن نضلة: ٦٣٤
مروان: ٧٢٤
أبو مروان بن هشام: ٤٢
ابن مسعود: ٤٤٢
أبو مسحل، الحجاج بن نصر: ١٦٣
أبو مسحل، عبدالله بن خريش: ١٦٣
مسلم بن الحجاج، أبو الحسن: ٢٢٨
المسيب بن علس: ٤١٥
المشوق: ١٣٦
المصاحفي: ٥٦١
المطرزي: ٢٢، ٥٤
مطعم بن عدي: ٣٦٤
أبو المطوق: ١٢٩، ٦٠٦
مطيع بن إياس: ٤٦٣
معاذ الهراء: ٣٥، ٦٨٩
ابن معط: ٣٣٦، ٣٥٦، ٣٦٠، ٥٩٥، ٦١٨
معقل بن عامر: ٩١
المغيرة بن حبناء: ٦٠
ابن مفرج: ٢٠
المقوقس: ٢١
ابن مقبل: ١٥، ١٢٧، ٣٢٨
ابن ملكون: ١٠٨، ١٠٩، ١٨٧
ملك بن أحنش: ٩١
منظور بن حيه: ٣٧٣
المنتجع التميمي: ١٦٧
المهدوي، أبو العباس: ٧٢٤
المهدي: ٢٥٤
أبو المهدي: ١٦٧
أبو مهدية: ٤٩٣
أبو مهوش، ربيعة بن حوط (انظر ربيعة بن حوط)
مهلب بن الحسن بن بركات، الملهبي: ٣١٦
المهلهل: ٧٢
موسى عليه السلام: ١٢٣
أبو موسى الحامض: ١٣٤
مؤرج، أبو فيد (انظر السدوسي)
الميداني: ١٢٤، ٤٢٠
ميمون بن الأقرن: ٦٨٩

«ن»

نائلة بنت الفرافصة: ٤٢١
النابغة الجعدي: ٣٥٨، ٤٨٨، ٥١٨، ٥٧٥
النابغة الذبياني: ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٤٧، ٦٢٥، ٦٦٥
النبي، عليه الصلاة والسلام: ٢١، ٤٩، ١٣٣، ١٥٧، ٢٩٤، ٤١٧، ٤٢٢، ٥٣٩، ٤٧٦، ٤٩٢، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٩٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٧١٨، ٧٢١

ابن نجدة: ٥٢٩
أبو النجم العجلي: ٥٥٩، ٥٦٩، ٦٥٩
النحاس، أحمد بن محمد، أبو جعفر: ٥٧٥، ٥٩٩، ٦٠٠، ١٧٢، ١٧٣
ابن النحاس: ٥٣، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٣٣، ٤٨٥
أبو الندى الفندجاني: ٤٢٠
أبو نزار، ملك النحاة: ١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ٥٩٦، ٥٩٧
نصر بن سيار: ٤٢٠، ٤٧٨
نضر بن شميل المازني: ٢٦، ١٦٠، ٥٦١، ٤٤٢، ٥٦٢
نضر بن معاوية: ٦٢
نفيل بن بكر بن زرعة: ٥٩
نهار بن توسعة: ٥٨
نهشل بن ضمرة: ٤٥
نوار: ١٣٠
أبو نواس: ٥٠٩

(هـ)

هارون الرشيد: ١٢١، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٦٢
هارون القارىء: ٢٨٧
هارون بن هزارى: ٥٦١
ابن هانىء: ٤٩٣
هبيرة: ٦٩٩
الهجري: ٥١
الهذلي: ٢٨٩، ٣٦٤، ٣٧٨، ٥٦٩، ٥٧١
الهذلي: ٣٨٣، ٤٢٤
ابن هشام، أبو مروان: ١٦٥، ٤٤٣، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٨، ٤٨٨، ٤٩١، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٥، ٦١٥
هشام بن معاوية الضرير: ١٥٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٧٩، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٥، ٦٥٦، ٧٠٥
هشام أخو ذو الرمة: ١٤١، ١٦٦
هشام بن عقبة: ١٦٦
هشام بن قيس المرئي: ٦٣٢
هلال بن يساف: ٦٦٥

(و)

الواحدي: ٣٦٧
ابن الوراق: ١٠٩
أم الورد: ٦٣، ٦٥
الوقبى: ٦
ابن ولاد، أحمد بن محمد، أبو العباس ٥٤٩، ٥٩٩، ٦٠٠

(ي)

ياسين الزيان: ١٣٢
يحيى البرمكي: ١٧٧؛ ١٧٨
يحيى بن زياد (انظر الفراء)
يحيى بن وثاب: ٣٤
يحيى بن يعمر: ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٦٨٩
يزيد بن أنس: ٤٥٤
يزيد بن عبد الملك: ١٥٦، ٤٢٠

يزيد بن مخرّم الحارثي: ٤٢٢
يزيد بن منصور: ١٢٨
يزيد بن المهلب
يعقوب الحضرمي: ١٠٢، ٦٦٥
يعيش بن يعيش، أبو البقاء: ٤٣٨
أبو اليمن، زيد بن الحسن الكندي: ١٧٨، ٣٧٠
أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة: ١٤٨، ١٤٩، ١٦٢
يونس بن حبيب: ١٩، ٤٤، ٨٣، ١٣٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ٣٠٢، ٣٠٦، ٤٠٣، ٤٢٩، ٥٠٧، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٥٥، ٥٥٨، ٦٥٨، ٦٩٩، ٦٨٠، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٢، ٧١٥، ٧٣٦
اليزيدي، محمد بن العباس: ١٢٧، ١٣٢، ٤٥٧
اليزيدي: يحيى بن المبارك: ٢٤، ١٢٧، ١٣٢
اليزيدي، أبو محمد: ١٢٧، ١٣٢، ٦٠٥

□ □ □

ـ ١٣ ـ

القضايا النحوية والصرفية، (مرتبة هجائياً)

الإدغام ٢٤
أفعال المقاربة ٤٢
الأفعال المتعدية ٣٦
الاشتغال ٦٧
أو ١٠٩
أسماء السور ١١١
اسم الفاعل وعمله ٢٥٨
الإضافة المحضة ٣٠٣
الاضافة اللفظية ٤٨٩
الاضافة المعنوية ٤٨٨
أدوات الاستثناء ٤٩٩
إذا الفجائية ٦١٦
الاشتراك ٦٩٣
الأسماء الستة ٧١٤
بدل المناسبة ٢٧
بدل المجاراة ٢٨
بدل المواتاة ٢٨
بطلان عمل إنّ ٥٠
باب من الفعل يستعمل في الاسم الترجمة ١٨١
البدل ١٨١
التوكيد الإحاطي ٢٣٥
الترجمة ٢٦١
التوكيد ٥٥٧
التفضيل ٢٩٤
التنازع ٣٣٦
تصغير الاسم الواقع على ما يجب تعظيمه شرعاً ٦٨٦
تقاليب (ك ل م) الستة ٦٩٠
ترخيم المضاف ٦٩١
تقديم الفاعل على الفعل ٦٩٤
التسوية ٧٢٢
جمع التكسير ١١٣
الحروف العربية ٢٥
الحروف المصمتة ٢٥
حروف التحضيض ٧٨
حتى ٢٩٩
الحال: وقوعها من النكرة ٩٥
حروف التعويض ٤١٨
الحروف التي تنصب الفعل المضارع ٥٥٨
الحروف المذلقة ٢٦
خبر أنَّ ٥٣
رب ٥
رؤيا ٣٢
رباع وخماس وسداس إلى عشار ٦٨٥
زيادة «ما» بعد «ربّ» ٧
زيادة أنْ مع لما ٣٣
العجمي ١٠٤
العدل ١٠٧

عمل اسم الفاعل ١١٢
العامل في عمل الفعل ٣٠٥
العطف على عاملين ٧١٣
العنعنة ٥٦٢
عمل أفعل في الظرف ١١٣
فعيل بمعنى فعول ١٠٢
الفاعل إذا قدم على فعله ٦٩٤
فاعل نعم وبئس ٦٨٦
الفاعل ٦٨٦
الفرق بين اسم الجنس وعمله ٦٩٠
قبل وبعد ٩٢
قط ٩٣
كلا ٥٥
كل ٥٥
كيف ٧٥
الكسكسة ٥٦٢
الكاف في رأيتك ٣٥
لو: حقيقتها وأقسامها وأحكامها ٣٨
لولا ٣٣
لدن ٣٢
لعل ٧١، ٨٤
لام كي ٨٤
لام التأكيد ١١٩
لام المعرفة ٣١
لا سيما ٢٩٧
لا ٣٠٠
مذ ٩
منذ ٩
مصادر الفعل الثلاثي ٥٥
ما كان من النعوت على فعلان ١٠١
مَنْ وما في الجزاء ٨٣
مفعال ١٠٣
المصادر التي تجري مجرى أفعالها ٢٠٧
ما لا يصغر ٣١٣
المنادى ٤٦١
مصدر فَعَل يَفْعُل ٥٢٠
المعارف ٥٥٦
مادة الحرف واشتقاقه ٦٧٨
المنادى المفرد المعرفة ٦٨١
نعت الاحاطة ٢٨١
نظائر الحروف من اللغة ٦٧٩
هيهات ٩٧
الوزن ١٠٥

□ □ □

ـ ١٤ ـ

مصادر التحقيق

ـ القرآن الكريم.

ـ أدب الكاتب لابن قتيبة
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦٣

ـ الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي
تحقيق عبدالمعين المويلحي
مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١.

ـ الأشباه والنظائر للسيوطي
تحقيق طه عبدالرؤوف سعد
مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥.

ـ الاشتقاق لابن دريد
تحقيق عبدالسلام هارون
مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨.

ـ الأصمعيات
تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون
دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.

ـ الأضداد لابن الأنباري
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٠

ـ الأغاني للأصفهاني
طبعة دار الكتب المصرية.

- الأمالي للزجاجي
تحقيق عبدالسلام هارون
المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

- الأمالي لابن الشجري
مطبعة حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٩هـ.

- الأمالي للقالي
المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ٣: ١٩٥٣م.

- أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام
تحقيق عبدالمجيد قطامش
جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٩٨٠م.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٦٤هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦.

- البحر المحيط، لأبي حيان
مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي
تحقيق محمد المصري
وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٧٢م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م.

ـ تاريخ الفكر الأندلسي
بالنثيا ترجمة حسين مؤنس
القاهرة، ١٩٥٥م.

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد
المكتبة الأزهرية، مصر، ١٣٤٤هـ.

ـ التلخيص لأبي هلال العسكري
تحقيق عزة حسن
مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩م.

ـ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري لابن جني
تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب
مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

ـ تهذيب الألفاظ لابن السكيت
بيروت، ١٨٩٥م.

ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش
المؤسسة العربية الحديثة، مصر، ١٩٦٤م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي
تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل
المكتبة العربية بحلب، ١٩٧٣م.

ـ حاشية يس على التصريح (بهامش التصريح)
المكتبة الأزهرية، ١٣٤٤هـ.

ـ حماسة البحتري
دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢: ١٩٦٧.

ـ الحماسة البصرية
عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن، ١٩٦٤م.

ـ الحيوان للجاحظ
تحقيق عبدالسلام هارون
بيروت، ط٣: ١٩٦٩م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي
طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.

ـ الخصائص لابن جني
تحقيق محمد علي النجار
دار الهدى للنشر، بيروت، ط٢: ١٩٥٢.

ـ دائرة المعارف الإسلامية
النص الانجليزي.

ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر
طبعة حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م.

ـ الدرر اللوامع لأحمد الأمين الشنقيطي
مطبعة كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.

ـ ديوان الأحوص الأنصاري
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٧٠.

ـ ديوان الأخطل
تحقيق الأب أنطوان الصالحاني
بيروت، ١٨٩١م.

ـ ديوان الأدب للفارابي
تحقيق أحمد مختار عمر
مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٧٦.

ـ ديوان الأعشى
تحقيق محمد محمد حسين
دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

ـ ديوان الأفوه الأودي
(ضمن مجموعة الطرائف الأدبية)
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

ـ ديوان امرىء القيس
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف بمصر ط٢: ١٩٦٤.

ـ ديوان أمية بن أبـي الصلت
تحقيق عبدالحفيظ السطلي
دمشق، ١٩٧٤م.

ـ ديوان أوس بن حجر
تحقيق محمد يوسف نجم
دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.

ـ ديوان أبـي تمام
تحقيق محمد عبده عزام
دار المعارف، مصر، ١٩٥١ ـ ١٩٦٥م.

ـ ديوان تميم بن أبـي مقبل
تحقيق عزة حسن
وزارة الثقافة بدمشق، ١٣٨١هـ.

ـ ديوان جران العود
طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ.

ـ ديوان جرير
تحقيق الصاوي
دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م

ـ ديوان جميل بن معمر
شرح إبراهيم جزيني
دار الكتاب العربـي، بيروت، ١٩٦٨م.

ـ ديوان الحارث بن حلزة
جمع وشرح هاشم الطعان
وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت
تحقيق عبدالرحمن البرقوقي
دار الأندلس، بيروت، ١٩٧٨.

- ديوان الحسين بن مطير
جمع محسن غياض
بغداد، ١٩٧١.

- ديوان الحطيئة
طبعة المؤسسة العربية، بيروت، د.ت.

- ديوان خفاف بن ندبة
جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي
مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨.

- ديوان شعر الخوارج
جمع وتحقيق إحسان عباس
دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٣.

- ديوان أبي دؤاد الإيادي
تحقيق غوستاف غرنباوم
دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩.

- ديوان دريد بن الصمة
تحقيق محمد خير البقاعي
دمشق، ١٩٨١م.

- ديوان ابن الدمينة
تحقيق أحمد راتب النفاخ
دار العروبة، مصر، ١٩٥٩م.

- ديوان ذي الرمة
تحقيق عبدالقدوس أبو صالح
مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٣م.

- ديوان رؤبة بعناية وليم الورد
دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩.

ـ ديوان الراجز العماني
جمع وتحقيق حنا حداد
مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، مجلد ٢٧ جزء ١ (١٩٨٣)، ص ٧٣ ـ ١١٩.

ـ ديوان الراعي النميري
جمع وتحقيق فايبرت
بيروت، ١٩٨٠م.

ـ ديوان زهير
طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٦٤.

ـ شعر زهير
تحقيق فخرالدين قباوة
دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣: ١٩٨٠.

ـ ديوان زياد الأعجم
جمع وتحقيق يوسف بكار
وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٨٣.

ـ ديوان زيد الخيل
صنعة نوري حمودي القيسي
النجف الأشرف، ١٩٦٨.

ـ ديوان الشماخ
تحقيق صلاح الدين الهادي
دار المعارف بمصر ١٩٧٧م

ـ ديوان طرفة
تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال
مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥

ـ ديوان الطرماح
تحقيق عزة حسن
وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٨م.

- ديوان الطفيل الغنوي
تحقيق محمد عبدالقادر محمد
دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن الأحنف
تحقيق عاتكة الخزرجي
دار صاد، بيروت، ١٩٦٥م.

- ديوان العباس بن مرداس
تحقيق يحيى الجبوري
وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان عبيد بن الأبرص
تحقيق حسين نصار
مكتبة الحلبي، مصر، ١٩٥٧.

- ديوان العجاج
بعناية وليم الورد
ليبزج، ١٩٠٣م.

- ديوان عدي بن زيد
تحقيق محمد جبار المعيبد
وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوان عروة بن الورد
تحقيق عبدالمعين المويلحي
وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٦٦.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ.

- ديوان عمرو بن قميئة
تحقيق خليل العطية
دار الحرية، بغداد، ١٩٧٢.

ـ ديوان عمرو بن معديكرب
تحقيق مطاع طرابيشي
مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.

ـ ديوان علقمة بن عبدة
تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب
حلب، ١٩٦٩.

ـ ديوان عنترة
شرح عبدالمنعم شلبي
المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت

ـ ديوان الفرزدق
دار صادر، بيروت.

ـ ديوان القطامي
تحقيق بارت
ليدن ١٩٠٢م.

ـ ديوان ابن قيس الرقيات
تحقيق محمد يوسف نجم
دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ

ـ ديوان كثير عزة
تحقيق إحسان عباس
دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.

ـ ديوان كعب بن زهير
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٥٠
الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.

ـ ديوان كعب بن مالك
تحقيق سامي مكي العاني
مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٦هـ.

ـ ديوان الكميت
تحقيق داود سلوم
مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.

ـ ديوان لبيد
تحقيق إحسان عباس
وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.

ـ ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة
جمع وشرح ابتسام مرهون الصفار
بغداد، ١٩٦٨م.

ـ ديوان المتلمس
تحقيق حسن كامل الصيرفي
معه المخطوطات القاهرة، ١٩٦٨.

ـ ديوان المثقب العبدي
تحقيق حسن كامل الصيرفي
معهد المخطوطات بالقاهرة، ١٩٧١م.

ـ ديوان مجنون ليلى
تحقيق عبدالستار فراج
دار مصر ١٣٨٢هـ.

ـ ديوان أبـي محجن الثقفي
مطبعة الأزهار، القاهرة، د.ت.

ـ ديوان مزرد بن ضرار
تحقيق خليل العطية
مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٢م.

ـ ديوان المعاني لأبـي هلال العسكري
طبعة مصر ١٣٥٢هـ.
وأخرى: مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٥٢هـ.

ـ ديوان النابغة الجعدي
منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤م.

ـ ديوان النابغة الذبياني
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

ـ ديوان أبي النجم العجلي
شرح علاء الدين آغا
النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١.

ـ ديوان أبي نواس
شرح أحمد عبدالمجيد الغزالي
دار الكتاب العربي بيروت، د.ت.

ـ ديوان الهذليين
صورة عن طبعة دار الكتب
الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٥م

ـ ديوان ابن هرمة
تحقيق محمد المعيبد
بغداد، ١٩٦٩م.

ـ ديوان يزيد بن مفرغ
تحقيق داود سلوم
مطبعة الإيمان، بغداد، ١٩٦٨م.

ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام
تحقيق إحسان عباس
دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٩.

ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للصنعاني
تحقيق عبدالعليم الطحاوي
مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

ـ رسائل الجاحظ
تحقيق عبد السلام هارون
مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٦٤م

- رصف المباني للمالقي
تحقيق أحمد محمد الخراط
مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.

- الزهرة للأصفهاني، ج٢
تحقيق إبراهيم السامرائي ونوري القيسي.
وزارة الأعلام، بغداد، ١٩٧٥م.

- سنن أبي داود
مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٧١هـ.

- سنن ابن ماجه
مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

- السيرة النبوية لابن هشام
تحقيق مصطفى السقا ورفاقه
بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

- شاعرات العرب
عبدالبديع صقر
منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٧م

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للعماد الحنبلي
مصر، ١٣٥٠هـ.

- شذور الذهب لابن هشام
المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٠: ١٩٦٥.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥.

شرح الحماسة للمرزوقي
تحقيق أحمد أمين ورفاقه
لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م.

ـ شرح شواهد الشافية للبغدادي
مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

ـ شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري
(على هامش كتاب سيبويه)
بيروت، ١٩٦٧م.

ـ شرح ابن عقيل
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
القاهرة

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك
تحقيق عبدالمنعم هريدي
جامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث.

ـ شرح المفصل لابن يعيش
مكتبة عالم الكتب، بيروت، د.ت.

ـ شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة
صورة عن طبعة ليدن
مكتبة المثنى ـ بغداد، ١٩٦٧.

ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة
تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون
دار المعارف بمصر، ١٩٦٧.

ـ صحيح مسلم
شرح النووي
دار الفكر، بيروت، ط٣: ١٩٧٨.

ـ الطرائف الأدبية
شرح عبدالعزيز الميمني
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٣٧م.

ـ العقد الفريد لابن عبد ربه
شرح وتحقيق أحمد أمين ورفاقه
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣م، ط٣: ١٩٦٥.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام
تحقيق محمد عبدالمعيد خان
حيدر آباد الدكن، ١٩٦٧م.

- فاتحة الإعراب للاسفراييني
تحقيق عفيف عبدالرحمن
جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨١

- القصائد الهاشميات
شركة التمدن، ١٣٣٠هـ.

- قطر الندى لابن هشام
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١٣: ١٩٦٩م.

- الكامل للمبرد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله
القاهرة، دار نهضة مصر.

- الكتاب لسيبويه
تحقيق عبدالسلام هارون
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

- لسان العرب لابن منظور
صورة عن طبعة دار الكتب المصرية

- المثل السائر لابن الأثير
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

- مجالس ثعلب
تحقيق عبدالسلام هارون
دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

- مجالس الزجاجي
تحقيق عبدالسلام هارون
وزارة الارشاد، الكويت، ١٩٦٢م.

ـ مجمع الأمثال للميداني
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٩٥٥.

ـ المحتسب لابن جني
تحقيق عبدالفتاح شلبي
مؤسسة دار التحرير، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

ـ مختارات ابن الشجري
ضبطها محمود حسن الزناتي
مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

ـ المخصص لابن سيده
المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢١هـ.

ـ المستقصى للزمخشري
تحقيق محمد عبدالمعيد خان
دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٦٢.

ـ معاني القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
عالم الكتب، بيروت، ط٥: ١٩٨٠م.

ـ معاهد التنصيص للعباسي
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد
عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م.

ـ معجم الأدباء لياقوت
دار المشرق، بيروت، لبنان
ودار المأمون، مصر، ١٣٥٧هـ.

ـ معجم البلدان لياقوت
دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

ـ مغني اللبيب لابن هشام
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد

ـ مقاييس اللغة لابن فارس
تحقيق عبدالسلام هارون
مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢.

ـ المقتضب للمبرد
تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ـ المقرب لابن عصفور
تحقيق أحمد عبدالستار الجواري
وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧١.

ـ المقصور والممدود للفراء
تحقيق عبدالعزيز الميمني
دار المعارف بمصر ١٩٦٧.

ـ الممتع في التصريف لابن عصفور
تحقيق فخرالدين قباوة
حلب ١٩٧٠.

ـ المنصف لابن جني
تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين
وزارة الثقافة بمصر، ١٩٦٠.

ـ الموشح للمرزباني
المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

ـ نفح الطيب للمقري
تحقيق إحسان عباس
دار الثقافة، بيروت

ـ نوادر أبي زيد الأنصاري
دار الكتاب العربي، بيروت، ١٨٩٣م.

ـ همع الهوامع للسيوطي
دار المعرفة، بيروت، ط٢: ١٩٧٣.

ـ الوافي بالوفيات للصفدي
صدر منه ١ ـ ١٧، ٢٢ عن لجنة المستشرقين الألمانية
فيسبادن، ألمانيا، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥.

ـ الوسيط في الأمثال للواحدي
تحقيق عفيف عبدالرحمن
الكويت، ١٩٧٥.

ـ الوحشيات لأبي تمام
تحقيق عبدالعزيز الميمني
دار المعارف، مصر، ١٩٦٢.

ـ وفيات الأعيان لابن خلكان
تحقيق إحسان عباس
دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.

□ □ □

تنسيق وفهرسة
د/ الشويحي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	م٥
القسم الأول	
(أ) المؤلف	م٩
(ب) كتاب التذكرة	م٢٣
(ج) منهج التحقيق	م٣٥
الرموز المستخدمة في المخطوط ودلالاتها	م٣٧
تذكرة النحاة	
رب	٥
مذ ومنذ	٩
الكلام على لو، وحقيقتها وأقسامها وأحكامها	٣٨
مصادر الثلاثي	٥٥
مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع أحمد بن حاتم	١٢٤
مجلس الكسائي مع أبي محمد اليزيدي	١٢٧
مجلس الأصمعي مع أبي عثمان المازني	١٣٠
مجلس أبي اسحاق الزجاج مع جماعة	١٣١
مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات	١٣٢
مجلس الخليل مع أحمد سيبويه	١٣٣
مجلس أبي اسحاق إبراهيم بن السري مع رجل غريب	١٣٤
مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة	١٣٧
مجلس الأخفش سعيد مع المازني	١٣٨
مجلس يونس بن حبيب مع شبيل بن عزرة الضبعي	١٣٨
مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي	١٣٩
مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة	١٤٠

الموضوع	الصفحة

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة في مجلسه	١٤٢
مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين	١٤٥
مجلس أبي عمرو بنالعلاء مع أبي عبيدة	١٤٦
مجلس أبي عمرو مع الأصمعي	١٤٦
مجلس الأصمعي مع الكسائي	١٤٧
مجلس أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مع علي بن حمزة بحضرة الرشيد	١٤٨
مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان	١٤٩
مجلس الأصمعي مع الكسائي	١٥١
مجلس أبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي مع الأصمعي	١٥١
مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان	١٥٢
مجلس ليحيى بن يعمر مع الحجاج	١٥٦
مجلس الفرزدق وابن اسحاق	١٥٦
مجلس آخر ليحيى بن يعمر مع الحجاج	١٥٧
مجلس لعبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي مع الحسن البصري	١٥٨
مجلس الأصمعي مع حماد بن سلمة	١٥٨
مجلس ليونس بن حبيب مع أبي حنيفة	١٥٨
مجلس الأصمعي مع خلف الأحمر	١٥٩
مجلس لابن سلام مع سيبويه	١٥٩
مجلس لابن سلام مع سيبويه	١٥٩
مجلس أبي حاتم السجستاني والتوزي عند الأخفش	١٦٠
مجلس رجل مع النضر بن شميل	١٦٠
مجلس لأبي زيد مع رؤبة	١٦١
مجلس أبي بكر بن دريد مع الرياشي	١٦١
مجلس للكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد	١٦٢
مجلس للكسائي مع الأعرابي	١٦٢
مجلس لأبي مسحل مع الأصمعي عند الحسن بن سهل	١٦٣
المسألة الزنبورية	١٧٧
باب اسم الفاعل وعمله	٢٥٨
باب التفضيل	٢٩٤

الموضوع	الصفحة

لا سيما	٢٩٧
حتى	٢٩٩
لا	٣٠٠
الاضافة المحضة	٣٠٣
النداء	٣٠٤
العامل عمل الفعل	٣٠٥
ما لا ينصرف	٣١٣
باب التنازع	٣٣٦
مقتضب من كتاب الهوامل	٤٣١
العامل في المفعول به	٤٣١
العامل في المفعول معه	٤٣١
كتاب على جمل الزجاجي لمحمد بن أحمد اللخمي	٤٦١
من كتاب أبي الفضل القاسم بن علي البطليوسي	٥٢٢
أبو عمر محمد بن عبدالواحد له شرح على فصيح ثعلب	٥٢٤
خطبة الممتع الكبير للأستاذ أبي الحسن بن عصفور	٥٣٩
أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني	٥٦١
أبو عمرو بن العلاء	٥٦٢
من شرح النحاس أبي جعفر للمعلقات السبع	٥٧٥
مختصر في الأيام والشهور مما رواه الحسين بن خالدية	٥٨٩
أبو العباس الموصلي في شرح ألفية ابن معط	٥٩٥
من مسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة	٥٩٦
كتاب البديع إملاء أبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي	٦٠١
من كتاب الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري	٦٢٥
في كتاب النكاح لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي	٦٢٧
في كتاب الحياة والموت لابن درستوية	٦٢٧
في كتاب أبي الحسن الهيثم	٦٣٤
مسألة من كتاب الانصاف للأنباري	٦٤٠
مذهب الأخفش	٦٤٧
قال الامام جمال الدين الحلبي	٦٤٧

الموضوع	الصفحة

قال ابن الدهان في كتابه الشامل في شرح الايضاح	٦٥١
باب الزجر في الناس والبهائم من كتاب الفرق لقطرب	٦٥٧
مسألة القول في الانسان	٦٦٧
أحمد بن منصور اليشكري	٦٧٠
فصل في نظائر الحروف من اللغة	٦٧٩
أبو علي محمد بن المستنير البصري	٦٧٩
كتاب المحرر في النحو	٦٨٨
أبو العلاء المعري له كتاب في علم التصريف	٦٩٥
كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف	٧٠٤
كتاب التبيين في مذاهب النحويين لأبي البقاء	٧١٣
كتاب المحلى في النحو لأبي غانم المظفر	٧٢٤
الفهارس العامة	٧٣٩
فهرس الآيات	٧٤١
فهرس الأحاديث	٧٥٥
فهرس الأمثال والأقوال	٧٥٧
فهرس الأشعار	٧٥٩
فهرس أجزاء الأبيات	٧٩٢
فهرس الأرجاز	٨٠١
فهرس الكتب	٨٠٤
فهرس المجالس	٨٠٩
فهرس المسائل	٨١١
فهرس الأماكن	٨١٢
فهرس القبائل	٨١٣
فهرس الاعلام	٨١٤
فهرس القضايا النحوية والصرفية	٨٣١
مصادر التحقيق	٨٣٣
فهرس الموضوعات	٨٥٠

□ □ □